هو الله تعالى العزيز

فهرست كتاب شرح رضي في شرح كتاب الكافية لإمام أئمة النحو وأصول الفقه والمنطق والمعاني الشيخ جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب المالكي وأما الشرح فللمولى المحقق المدقق العلامة نجم الأئمة وسراج الأمة مولانا الرضي الاسترابادي الاثنا عشري عليه الرحمة

فهرست مطالب الكافية

الكلمة المعرب الكلام الإعراب

الاسم

غير المنصرف

العدل الوصف التأنيث المعرفة العجمة وزن الفعل

الجمع التركيب الألف والنون

المرفوعات

الفاعل مفعول ما لم يسم فاعله

خبر إن وأخواتها خبر لا التي لنفي الجنس اسم ما ولا المشبهتين بليس

المبتدأ والخبر اسم ما ولا

المنصوبات

المفعول المطلق المفعول به المنادى ما أضمر عامله التحذير

المفعول فيه المفعول له المفعول معه

التمييز المستثنى خبر كان وأخواتها اسم إن وأخواتها

المنصوب بلا التي لنفي الجنس خبر ما ولا المشبهتين بليس

المجرورات

الإضافة المعنوية الإضافة اللفظية

الأسماء الستة

التوابع

النعت العطف التأكيد

البدل عطف البيان

المبني

المضمر أسماء الإشارة الموصول أسماء الأفعال

الأصوات المركبات الكنايات الظروف

المعرفة العلم المذكر والمؤنث

النكرة أسماء العدد المثنى

المجموع المصدر اسم الفاعل اسم المفعول

الصفة المشبهة اسم التفضيل

الفعل

الماضي المضارع الأمر

فعل ما لم يسم فاعله جوازم المضارع كلم المجازاة

المتعدي وغير المتعدي

أفعال القلوب أفعال الناقصة

أفعال المقاربة

فعلا التعجب

أفعال المدح والذم

الحرف

حروف الجر الحروف المشبهة بالفعل الحروف العاطفة حروف التنبيه

حروف النداء حروف الإيجاب حروف التحضيض

حرف التوقع حرفا الاستفهام

حروف الشرط حرف الردع

تاء التأنيث الساكنة

التنوين نون التأكيد

تم الفهرست

بعونه تعالى

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين . الكلمة مبتدأ واللام فيها للتعريف الجنس لتعيين الماهية
لان التعريف للماهية لا لتعريف جميع الافراد من حيث الافراد ولا لتعريف بعض الافراد الماهية المرادة فلا يكون للاستغراق والعهد
ولا يلزم اذا اريد بها الماهية ان يكون للعهد باعتبار تعين فرد معهود مما اطلق عليه لفظ الكلمة لان الماهية المعتبرة في هذا
العلم هي التي تذكر في المتن وليس لها معنى منظور اليه في هذا الفن وراء تلك الماهية حتى يكون لها فرد من افرادها والتاء فيها للو
للوحدة فانها يستنكر ان يكون لاسم مفرد مذكرا على تقدير حذفها ككلم وتمرة والكلم جمع مكسر كان جمع مذكر لا نحو مسلمين وان سلم انها للوحدة
لانها المنافية للتعريف الجنس لان الماهية وهي واحدة واما كان لاسم الشيء وذلك عارض ولا ينافيه [illegible] والوحدة ولفظ خبرها وهو مصدر [illegible]
قبل التذكير التأنيث وضع ماض مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله راجع الى اللفظ المعنى جار ومجرور متعلق به ومفرد بالجر صفة المعنى وبالرفع صفة اللفظ
بالتحقيق على الجر كان المستكن في وضع والجار ومجرور اللفظ المفرد انما لم نذكر هذا الوجه لتعلم تصرف الاعراب ومعانيه لا انه ينقل عن المصنف

كتاب هذا شرح رضي عليه الرحمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن ان تحاط بعد وتعالت كبرياؤه عن ان تشتمل بحد كاعت فحول مصاقع لسان الافهام وغرقت في بحار عزته سابحة الاوهام
كل ما يخطر ببال ذوي الافكار فهو غير حقيقة ملكوته وجميع ما يتصور عليه ضمائر اولي الابصار فهو خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت
جبروته وصلوته وسلامه على خاتم انبيائه ومبلغ انبائه محمد الذي هو عبد الله البشر به قبل ميلاده وعلى السابقين الاطهار من عترته واولاده وبعد
فقد طلب مني بعض من اعتني باصلاح حاله واسعفه بما التمسه مقدرة من مقترحاته املاء تعليق يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب في
النحو عند قراءتها علي فاستثقلت ذلك مع عوز ما يحتاج اليه الخائض في هذا اللج والسالك لمثل هذا الفج من فطنة وقادة وبصيرة نقادة
بلغت مسؤوله وحققت مأموله ثم اقتضى الحال بعد الشروع اتمامه والعزم على الاصول الى الفروع وان كان مرضيا فببركات الجناب المقدس المطهر
الغروي صلوات الله على مشرفه لا انعامه فيه وما كان من قصور مؤلفه فيما ينبغي والله تعالى المأمول لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله
الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلمة مفرد الكلم مثل تمرة وتمر وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا للذي بالتاء كما يجيء تحقيقه في باب
الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم لم يستعمل الا فيما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب وقيل ان اشتقاق
الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتاثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد يطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجمل يقال كلمة شاعر وقال
[illegible] وتمت كلمة ربك والقول في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال
الدنيا ضرب الامير اي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصبه
على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة و
سواء كان مهملا او لا اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات بغير تركيبه تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد
واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة تطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او
من حروف المعاني وعلى الاكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا
واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ثم يستعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كما
عطاء مع انه في الاصل اسم لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بفتح الدال بمعنى دهنك اياها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة
بما سيجيء والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطئا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعمل اللفظ بعد وضعه
لمعنى اولا لثان واضعه انه ليس مهملا او لا بل لو جعل اللفظ الموضوع لمعنى في الاصل لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل انه وضعه كما اذا سميت بزيد
رجلا ولا يقال لكل لفظ يهذي به من نطق انه موضوع له من دون ما قرن بقصد التواطؤ بها ومعرفات لمعنى على هذا اليس لفظا موضوعا لمعنى
قصد المعنى ولا اقرانه التواطؤ على ما اشترط الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يجعل الوضع بمعنى تخصيص اللفظ مهملا كان او لا
مع قصد التواطؤ ولا يحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور في اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعني به اي يراد به بمعنى المفعول قوله
لمعنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان ذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على الحدث والزمان او لا جزء له كمعنى
ضرب وضرب المعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فهما مفردان وكذا
لفظهما لان اللفظ المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح اهل
المنطق جعل المفرد والمركب صفتي اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يتجوز في الحدود الا لفاظ بل الواجب
استعمال المشهور المتعارف منها فيها لا لغات المجازية فليس له ان يقول انما اردت بالمعنى المفرد الذي لا تركيب فيه الا ان جميع الاسماء [illegible]

وهي مبتدأ راجعة الى الكلمة اسم خبرها او هي التي تطابق بينه للمطابقة لان الضمير اذا كان بين المذكر والمؤنث يجوز تذكيره وتأنيثه وفعل
عطف عليه وحرف كذلك وهذه الجملة معطوف على جملة سابقة وهي قوله الكلمة لفظ

في تعريف الكلمة

يخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على ما يجيء واحترز
بقوله لفظ عن الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا
كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال
على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن المهمل لانه دال [illegible] ولكن
عقلا لا وضعا [illegible] لا معنى كالمهملات [illegible] ونحوه من الهذيانات وقدر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ
وضع لمعنى مركب نحو عبد الله وضرب زيد غير علمين فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان الكلمة والكلم كتمرة وتمر واللام فيه للجنس
فبينهما تناقض لدلالة الجنس على الكثرة والتاء مقتضية للوحدة فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجيء في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك
قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظ كل كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا اي كل الانسان ولا
يتم الاستثناء الا بهذا [illegible] تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فبينهما تناقض [illegible] والثاني ماهية الجنس من غير
دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل [illegible] احتمال العقل كما في قوله تعالى اخاف ان يأكله الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس فيه ومثله قولك
ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة [illegible] على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس
من حيث هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه [illegible] لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدأ في التأنيث فالجواب انه لا يجب توافقهما
الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار ومكان [illegible] وزيد [illegible] وقوله لفظ
فمعناه ههنا وان كان بمعنى المفعول اي ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويستوي في الاصل في نحو امرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث
ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان لانهما لفظتان وكذا الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة لان مثل قولك
قالا وقالوا كان كل منهما لفظة واحدة وكذا ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف الثانيين فان قيل هلا استغنى بقوله وضع
قوله لمعنى مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات واما المركبات فهي اجتماع المستعمل بعد وضع المفردات لا الواضع فالجواب انا لا نسلم ان المركب
ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية [illegible] يحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به
الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما يتبين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن
افعل على وزن مفعل وكذا حال اسم المفعول والامر والنهي والالة والمصغر والجمع ونحو ذلك وهذه يحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما
ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما يتبين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل مقدم على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب
اجزاء الكلام وهذه يحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الآخر الى علم النحو كما ذكرنا ان قيل ان في
قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على
التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء الفاعل التأنيث في قائمة والتنوين ولام
التعريف والف التأنيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج
ككلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة وكذلك الحركات الاعرابية واعاملها اعمال الكلمة
الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو نمري وعلوي وشوي وغير ذلك فغيرت بالحرفين بنية المنسوب
اليه والمضاف وصارتا من تمام بنية الكلمة واما سكون لام الكلمة بلحوق التاء في نحو ضربت فلا يوجب تغيير البنية اذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها
في البنية كما يجيء في اول التصريف [illegible] اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه والمرتبة والاخبار وحصول ذلك
الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطاري على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا
والحركات مما يتلفظ به [illegible] كلمة مركبة من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا [illegible] في جميع [illegible] وكذا المصغر ونحو رجال [illegible] ونحو ضارب
ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول [illegible] في الامثلة المذكورة هو الحركات الطارئة مع الحرف الزائد ولا يصح ان يدعى ههنا
ان الوزن الطاري [illegible] بالتركيب [illegible] في الكلمة [illegible] ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذا الكلام اعتراض وارد
الا ان يقيد تفسير اللفظ المركب فيقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للآخر وفي هذا الكلام المذكور الجزءان مسموعان
معا قوله وهي اسم وفعل وحرف انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوع واحد منه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال
[illegible] من الاعراب ونحوه ثم قدم الفعل على الحرف لان [illegible] من القسمين كلام [illegible] لكنه احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف
فانه لا يتألف منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلاثة [illegible] الواو الجمع فيكون [illegible] كلمة لا اسما وفعلا وحرفا
فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا انقسام الشيء الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكر [illegible] انقسام الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس [illegible]



لانها او اللام حرف جر وان حرف من حروف شبهه بها اسمها عايد الى الكلمة وانما عرف وجب تطابقهما على المعطوف عليه مع اما بالفاء لتضمن مع او وان حرف ناصب تاويله
فعل منصوب بها او المستكن فيه فاعله راجع الى الكلمة وعلى حرف جر ومعنى مجرور بها والجار والمجرور متعلق بتدل في نفسها حرف جر نفسها مجرور بها مضاف الى الكناية راجع
الى الكلمة وهو متعلق به ايضا وهذه الكلمة الجملة خبران وهي مع اسمها وخبرها ابتدا وخبر لمبتدا محذوف او لانها مجرورة باللام وهذا الجار مع مجروره متعلق بفعل مقدر دل عليه
كلام المصنف اكتفى على الانواع الثلثة ولم ينحصر مع ان هذه الجملة يحتاج الى البيان علم انها ليست بزيادة عليها فكانه قال انما هو اسم وفعل وحرف لانها ليست بزيادة عليها الا انها

ويقرر وحصر لك تبين به الجزء مايدخل تحت الكلي نحو الانسان حيوان وقطع الواو والجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه مجتمعان
معا في حالة واحدة كما يجيء في باب حروف العطف بل المراد انهما مجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في نحو جاء زيد وعمرو وفي كونهما حكمين على شيء
نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونهما لحكم نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف
لكان المعنى احد الثلثة دون الباقيين بلى ان اريد الحصر مع او تقدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم وفعل او حرف فيكون القضية مانعة
الجمع والخلو كما هو مذكور في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكر المصنف لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك حكمت على الفعل
والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت ان اريد بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام
والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامنا ان الفعل كلمة من حيث المعنى لا لفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط
كذا ان اريد به ان معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو ماثم دال على معنى مفرد او تقول الفعل
فعل ماض فنقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك هو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اريد بذلك اللفظ معناه
الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم
اتحاد الوسط فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني
فعل وهل هذا الا تناقض قلت لم نرد ان من في التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له او لا فهو حرف
الكوفيون وكذا ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد
مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذلك وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي لفظ الفعل اذا كان
بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا شعور به اصلا لا يحكم عليه لفظ
المجهول مطلقا مشعور به ومعناه انه مما لا نعرفه في جميع ذلك ينبغي ان احدهما محكوم عليه بشيء وهو المذكور في لفظك والاخر محكوم عليه
بشيء بنقيض ذلك وهو المكنى بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها
او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها
اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والقسمة محذوف وما من الاسم او من الخبر لان ما لها امادة لذا او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل
مبتدا محذوف الخبر بعده لانها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم واللام في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل
وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه الانواع فاستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى
في نفسها او على معنى لا في نفسها الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما
ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والاول
الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة ثم هذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فيكون حاصرة اذ لا يخرج
الزيادة فيها ولا النقص فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام المذكورة لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب
من الجنس والفصل هو الحد قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم انما قدم حد الكلمة
على حد الكلام مع ان المقصود من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب
على جزئه ونعني بتضمنه الكلمتين تركبه منهما وكونهما جزئيه وذلك قد يطلق المركب على كل جزء من اجزائه ولا تتضمن وجه الكلام ان يكونا
ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال ازيد قائم او اقام زيد او احدهما مقدر دون الاخر وهو اما الفعل
كما في زيد قائم او الفاعل كما في زيد قام او المبتدا او الخبر كما في قوله تعم فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة
او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهتم بالخبر عنه بذلك الخبر المذكور وخص بقولنا ان يخبر احترازا عن النسبة الاضافية وعن التي
بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو
بعت انت حر وفي الطلبي نحو هل انت قائم وليتك ولعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة
حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية فخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم
فاعله منه لتضرب ونحو الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لما قل استعمالها وقولنا بكلمة كما في زيد قائم وقولنا او اكثر لعموم نحو
زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فكان على المص ان يقول كلمتين او اكثر والمراد ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل له عليه
ويجيء فيه مزيد بحث فتم وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم مما يخبر عنه احترازا عن كون الفعل خبرا ابهم عن كل واحد من المنصوبات
في نحو ضرب زيد عمرا امامك يوم الجمعة تاديبا ضربا شديدا فان المرفوع في الموضعين اخص من الفعل واهم ما ذكر من المنصوبات كما يجيء في
باب المصدر وكان على المص ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود لذاته لتخرج بالاصلي اسناد المصدر واسماء الفاعل والمفعول

[illegible]

ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما

والتركيب العقلي الثنائي بين الثلثة ستة اعني الاسم مع الاسم [illegible] الاسم مع الفعل [illegible] والفعل مع

الفعل [illegible] فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا و

الاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما

نحو يا زيد [illegible] والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما

ولا مسند اليه فظهر بهذا معنى قوله ولا يتاتى اي لا يتيسر الاسناد الا في الاسمين او في فعل واسم والباء في قوله بالاسناد للاستعانة

تركيب من كلمتين بهذا الرابط [illegible]

[illegible]

وذلك بان يكون طويلا مثلا في جاءني رجل طويل وجد المعنى اي الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متصفا به
وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو يدل على معنيين احدهما قائم بالآخر اذ الطول قائم به ومعناه الطول وصاحبه لا مجرد
الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليتعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول واما قولهم النعت دال على معنى
في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بل المصدر في قولك ضربت زيدا يفيد المعنى في
غير ما هو في ضاربية فقيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دال اي دال بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان
ان يقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب ولا يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع
ليدل على ضاربية مالم تقع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب
مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب في زمان على ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء في غيره قوله
غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ويتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه
مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي على معنى واقع في احد الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا
مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي
فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب في القتل وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر فان ذلك
المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسحر لان اللفظ وان دل على زمان
لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لا مر
وان اقترن بحدث ما كل واحد منهما باحد الازمنة الثلاثة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج
ايضا اسما الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال والاستقبال الا ان
ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعا وكذا يخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل
بالوضع الثاني كما يجيء في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع قلنا انه حقيقة في الحال مجاز
في الاستقبال وكذا ان قلنا انه باشتراك في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل
واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا
يخل بكونه لاحدهما معينا في الوضع وكذا يدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدهما معينا في
الوضع وكونه كان الانشاء العارض لازما كما في عسى او غير لازم كما في بعت واشتريت ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي
والمستقبل والحال اذا اريد الفعل الذي مضى من الزمان والفعل الآتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا
للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ما مضى في الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى
ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل
الصبوح والغبوق والسحر والاسم الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنة الثلاثة كالغبور مثلا بمعنى كون الشيء في
الماضي او في المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم يبقى هذه الدلالة مع
تغير الوزن كالغابر وغبر يغبر والحق انه بمعنى المضي او البقاء في المكان كان او في الزمان قال الله تعالى كانت من الغابرين
وانما لم يفسر قوله الازمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الاهمال لا يحسن في
الحدود وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة
في المعنى المقصود بها فان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط
واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا
ضرورة الى لفظ اخر لكن لا يفيد معناهما الذي هو الشيء المبهم وحده ثابتا في ذلك اللفظ فان لفظة الذي مثلا تفيد معناها
الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها وانما يحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه عنها لا لاثبات ذلك الا
ومعناها الا لاثبات ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من
معين مخصص فلذا عدا من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفى بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية
فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ اخر وكذا معنى كم الكثرة التي هي معناها فيما بعدها بخلاف
رب فمعنى قال بعضهم فيهما فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا لحدي
الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما فرقناه تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول
علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحد واما اسم الاستفهام
واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وفي غيره نحو قولهم ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فبلغ مثل هذا الاسم لكثرة
الاستعمال فكان الاصل أ ايهم ضربت وان ايهم تضرب تضرب فتضمن معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيهما وان كانا لازمين وكذا ما سوى

والشرط

او ايهما وضع حرف النداء ايها الا في اسمه او اسم عطف عليه فيجعل كلمة هذا الكلام معطوفا على كلام سابق وهو الكلام ما تضمن الا اسم مبتدأ او ما موصولة او موصوفة
اي اللفظ ودل ماض معروف فيه مستتر يعود على عائد الى ما وعلى معنى جار ومجرور متعلق بدل في نفسه كائن وصفة للمعنى اي معنى حاصل النفس من تلك اللفظ من
غير افتقاره الى الغير وبكونه يرجع الى معناه اي على معنى معتبر في نفسه لا بالنظر الى متعلقه وغير بالجر صفة لمعنى او بالنصب حال عنه مفعول فيه او مستثنى منه
وبالرفع خبر بعد خبر عن الاسم وخبر مبتدأ محذوف مضاف مقترن مضاف اليه باحد الازمنة الثلاثة مر ذكره في دليل الحصر فهذه الجملة صلة او صفة لما هو هنا اخبر المبتدأ

والشرطية نحو من تضرب اضرب اي من تضرب في معنى اي في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اي ان من تضرب اي ان ايا تضرب فجميع اسماء الاستفهام
والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهامية هذا او لو قلنا الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها او بالكاف في رب
كم قوله ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين وما لا يختص الاسم والاضافة الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة
غير منعكسة والمراد بالاطراد ان يضيف كل الى الحد فيجعله مبتدأ او يجعل المحدود خبرا كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن
فهو اسم وكذا يقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان يجعل مكان هذين نقيضهما فتقول كل ما لم يدل على معنى
في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان يقول في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقيل في العكس يجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ
مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذا في عبارة المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن
وينعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد هكذا نحو كل ما دخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله
اللام قوله دخول اللام اي لام الموصول في نحو الضارب المضروب فانها لا تدخل الا على الفعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات وبخلاف سائر
اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة
في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر يقول الخنا وابغض العجم ناطقا
الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ
قبيح لا يجيء الا في ضرورة الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركاته الثلاث ولينقصوا من المضارع
الذي هو فرع فيه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معمولا له وهو الرفع والنصب واما التنوين فاختص
اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهي اذن اربعة اقسام احدها التنكير نحو صه ومه وايه وعمرويه وجاءني سيبويه وسيبويه آخر ويختص بالصوت واسم الفعل
واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم منصرف وانا لا ارى مانعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن
والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فيقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا واذا سميت به الاسم
تمحض للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسماء لما ذكرنا في لام التعريف وثانيها التمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يكون الا في الاسم
وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته للفعل الذي هو اصل البناء
وثالثها التعويض عن المضاف اليه كحينئذ وعمرت بكل قياما وسيجيء في المضاف ولا يكون الا في الاسماء ورابعها المقابلة نون جمع المذكر السالم في
جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من اقوالهم ولا مضاهاة الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كان للتمكن لم يثبت في نحو
قوله تعالى من عرفات ولو كانت للتنكير لم يثبت في الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يكون في جمع المؤنث
في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب الا ترى انهم جعلوا نصبه الجمع بالجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قائم مقام
التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم وليس في النون شيء من معاني اقسام الخمسة المذكورة فكذا
التنوين الذي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون بسقوطها مع اللام وفي
الوقف دون النون لان النون اقوى لحركتها وقال الربعي وجار الله العلامة وانما لم يسقط من عرفات لان التانيث فيها بالتاء
لان التاء التي فيها كانت لمحض التانيث سقطت في التي فيها علامة جمع المؤنث وفيها قال نظرا لان عرفات مؤنث وان قلت انه لا علامة تانيث
فيها الا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد
كما في قوله ولا ارض ابقل ابقالها فتانيثها لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو بتاويل البقعة والاولى عندي ان يقال التنوين للصرف و
التمكن وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب فهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا
تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف المانع هذا مع ان جوز المبرد والزجاج مع اجتماع العلتين حذف التنوين وابقاء
الكسر ويروى بيت امرئ القيس تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالي بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم يفتح التاء
مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كما يروى لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بلا خلاف
والاشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية انه وقال بعضهم التنوين فيه عوض عن منع الفتحة واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم
انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل منها
التنوين لمناسبتها اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال اقلي اللوم
عاذل والعتابا وقولي ان اصبت لقد اصابا ولم يسمع دخولها في الحرف ولا يمتنع ذلك في القياس نحو ليتن في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروي
المقيد فيغني اسم الغالي لانه تجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق حلا للوصل ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة
فقد جاوز الحد ويخرج به الشعر عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا وهو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق فتحقيقه ابدال النون

وهو مبتدأ عائد الى الاسم ومعرب خبره سيأتي عطف عليه هذا الكلام معطوف عطف على كلام ماض فالمعرب مبتدأ والفاء للتفسير والالف واللام للعهد اسم وكل معرب من الاسماء الاسم والمركب صفة لخبر المحذوف وتقديره فالمعرب الاسم المركب كتب مع غيره والذي موصولة ولم حرف جازم تشبه فعل مستقبل مجزوم به والمستتر فيه فاعله عائد الى الاسم مبني مفعول مطلقا الى الاصل وهذا الفعل فاعله ومتعلقه مفعوله صلة للموصول وهو معها صفة اخرى

له بالخفيفة او تكسر للساكنين كما في حديث البحر في انواع الكتاب وانما الحق بالقوي المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اختص كون الشيء مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه وهذه العلة اختص التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع راجع الى الاسم فيها وكذا التصغير في نحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر راجع الى المفعول المتعجب منه اي هن مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو شيء موضوع في غير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضعه واما نحو قوله تعالى رب ارجعون فهو على تاويل ارجع ارجع وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب فليس الاول بجمع والثاني بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعوني واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشيء الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتوكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التاكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التوكيد اللفظي انه ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى انه فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك قوله تعالى فارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به لكن الفرق بينهما ان نحو اضربا في الحقيقة مفرد كالمثنى ونحو لبيك في الحقيقة جمع في صورة المثنى اذ المعنى البابا كثيرا واسعادا كثيرا واختص الاضافة اعني كون الشيء مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما في غلام زيد والتعريف والتخصص من خصائص الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم يخصص المضاف ولم تعرفه فهي فرع الاضافة المحضة فلا يكون للمضاف الا في مثلها الاسماء ولم يذكر المص من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه انه ناعتذر واعن الايراد المذكور بان المضاف اليه هو في الحقيقة المصدر الدال عليه اي يوم جمع الله الرسل قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحاز او البارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ولا مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك تيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما في الحقيقة من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله وهو معرب ومبني فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء فلا يذكر الا اقسامها فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع حدوده التي يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على الشيئين على احد الجزئين وعلى الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر والاجزاء الاخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب مع ضرب وضرب مع زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما تقول مثلا لاحد الخصمين هو خصم الاخر وتقول لهما معا خصمان ومراد المص المعنى الاول وليس بجيد لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا ذاب المعربون في حدودهم وهذه المقدمة الفاظ غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغي ان يختار في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المقصود ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر نعم وان تنزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب مع غيره غير مشابه لمبني الاصل معربا بل الاسم المركب في عامله الا ترى ان المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لا والمضاف عامله على قول والحرف المقدر على الاخر كما يجيء وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوائل السور نحو حم ويس قوله مبني الاصل هذا يتضمن ذلك لانه اصطلاح يجد منه مراده الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسر في الشرح وان اخذنا لفظ المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور يدخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصريون يرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب لا ينصرف بل ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصيلا في الاعراب كالاسم يرد المعلق عليه كما يجيء في بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يجري على تفسير المبني الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو عجبت من ضرب زيد عمرو امس ونحو ذلك بان يقال المصدر هاهنا يشبه الماضي لتقدير بان اي ان ضرب ولا ان فعل فهو مشابه الماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر المطلق الفعل بسبب عمله لا مشابهة بمعنى الماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال وانما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبني الاصل احترازا عن قسمي المبني وذلك لان الاسم اما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسماء المعدودة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلاثة واسماء حروف التهجي نحو الف با تا ثا ونحو زيد بكر عمرو والاصوات كخ وهدع والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اي الاسم الذي فيه سبب الاعراب فيخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويجيء في التصريف في باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعدودة تعديدا انشاء الله تعالى واما ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته للحرف والفعل على ما يجيء في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما يأتي فقوله الذي لم يشبه مبني الاصل يخرج هذه

وحكمه تبديل مضافا اليه الى المعرب ولكن حرف ناصبة ويختلف مضارع منصوب بها اخره فاعله مضافا الى ضمير يرجع الى المعرب في بعض النسخ المائل للياء ولم يوجد
اختلاف مجرور بها مضافا لعوامل بضافات اليها ومن الآن مجرور بها وصنف تعليلا لقوله ان يختلف لفظا تمييز نفس لاختلاف الآخر بين هو تمييز عن نسبة يختلف
اخره وتقديرا ان يختلف لفظ اخره ثم ازيل الفعل عنه ونسبته الى اخره ونصب لفظا على التمييز او وصف لمصدر محذوف ومفعول مطلق بحذف المضاف وتقديره
يختلف اخره اختلافا ملفوظا او اختلافا مقدرا وتقديرا عطف عليه هذه الجملة اي بل الى هنا لا يجوز ان على المضارع وقعت خبرا عن حكمه ومن المبتدأ مع خبره معطوف على المبتدأ
والخبر السابقين عليهما

الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفعل بوجه قوله وحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا هذا الذي
جعله المص بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لانما لم يجعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف اخره باختلاف العوامل قال المص وهو
الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس مطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوف على معرفة المعرب
المعرب اولا فان حد المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان
ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميز عند المنشئ للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الاخر اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا
معرفة المعرب بل لمطلق الاختلاف في كلام صحيح موثوق به كالقران وغيره جاز تعريف المعرب به اذ لا الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على
معرفة المعرب ان قيل اي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور فان المبني ايضا يختلف تقديرا وذلك في احد قسميه اعني المركب مع العامل
نحو جاء هؤلاء فهو مثل جاءني قاض فالجواب ان المعرب يختلف اخره تقديرا اي تقديرا الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور
او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبة المبني لا في اخره نحو
هؤلاء وامس وقد يكون في اخره ايضا كما في جملته نحو منذ فافهم ابوي في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اي في موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاء
الفتى فانه يقدر ان الرفع مقدر في اخره قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف اخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما نصب على
المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف لفظ او تقدير قوله الاعراب ما اختلف اخره به هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح
قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله اخره للمعرب وفي قوله به لما قوله المعتورة اي المتعاقبة
قوله عليه اي على المعرب قوله ليدل فهو ضمير الاختلاف ضمير ما يعني بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظة ما العامل ايضا لانه الشيء
الذي يختلف اخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالالة التي هي الاعراب فهما كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في
الحقيقة هو المتكلم بالة الاعراب لان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا ويمكن الاعتذار ثم
بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجدة بان تقي باء الاستعانة دخولها في الالة اكثر منه في الموجد ولا يعترض على هذا
الحد بكسر الاخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التانيث بان تقي الاعراب الذي كان على الاخر انتفى لاجل ياء الاضافة
من غير انتقال الى شيء اخر وانتفى لاجل ياء النسبة وتاء التانيث وانتقل الى الياء والتاء بتركبهما مع الاسم وهذا تغير في الاخر وكذا في الف
المثنى ونونه وواو الجمع وياءه ونونه وذلك لانتقال الاعراب مما اختلف اخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا مع المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المثنى
الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد الحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت مثلا في قولك جاءني مسلمان عن المثنى ولم
تخبر عن المفرد ثم تثنيه وكذا البواقي فقبل الحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف اخر المعرب بهذه الاحرف ولا يقال
ان الحد غير جامع لان التغير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون في ذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه
عن لم يخرج ما قبله ان يكون اخر المعرب فكذا النونان قال المص انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسي على حد بعض
المتاخرين للاعراب اختلاف الاخر لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الاخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث
لا تدري بقولك ما اختلف اخره به ولا يختلف اخر الشيء بشيء الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن المصدر وقال ولو ثبت الاختلاف ايضا
فهو امر واحد ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم اخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شيء
واحد والاعراب بالاتفاق ثلاثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم ان يقولوا هذا منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب
حركة الى حركة اخرى وانقلاب حرف الى حرف اخر والانقلاب من حيث هو هو شيء واحد والحق ان معنى قولنا يختلف الاخر اي يتصف بصفة لم يكن
عليها قبل فان زيدا مثلا في حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضممته للدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلفت اي انتقلت
لكن من حال الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الاخر وانتقال الاخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله
من السكون الى الكسر فههنا ثلث اختلافات متغاير بعضها لبعض بحسب تغاير الحركات التي يختلف اليها اي ينتقل اليها وان كانت داخلة في
مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلاثة كالاعراب لا الاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة هذا اذا اعرب بالحركات وان كان الاعراب
بالحروف فاختلاف الاخر اذن احد نوعين احدهما دخول حرف محذوف من عين الكلمة فقط او ورد مع القلب كما اذا اوردت مثلا اعراب بالحروف
ردت عليه الواو المحذوفة رفعا ورددتها وقلبتها الفا في النصب وياء في الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذي زيد في الاخر لغرض بعينه اعرابا
كما جعلت الالف والواو المزيدتين علامتين للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامة الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامة النصب والجر
وكذا اخوه وذو مال فقد اختلف حال الالف فالاختلاف صار الشيئين بعدما كان الشيء واحد وينبغي ان يقدر كل واحد من الكسرتين في نحو
ان المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في اخره ثلاثة فيهما كضمتي فلك مفردا وفلك مجموعا وكذا فتحتا نحو ان احمد وباحمد ويا ان ان المسلمين
وبالمسلمين ان المسلمين وبالمسلمين ليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلتا اعرابا لان علامة التثنية والجمع لا يجوز حذفها فافهم ذلك

الآخر أي إعراب الاسم فحذف المضاف إليه وعوض عنه الألف فيكون الألف فيه للعهد مبتدأ وما موصولة أو موصوفة وقوله يختلف ماض معروف وآخره فاعل مضافة إلى كناية ترجع
وبه متعلق بمحذوف وهو حال عن فاعل يختلف وضمير المجرور يرجع إلى ما او المطلق الاعراب بحركة التي عنه شيء من حركة او حرف ليختلف آخر الاسم المعرب حال كون المختلف ملابسا
وملاصقا بذلك الشيء والفعل مع متعلقاته صلة او صفة لما وهو مع ما جزئه موضع الجملة مخطوفة على ما عطفت الجملة السابقة عليه ولم حرف ناصبة باضمار ان بعدها ويختلف
مضارع معروف منصوب بها والمستكن فيه راجع الى المعرب ما وعنده اللام مع معمولها متعلق بالخلف في على مرفوع والمعاني مجرور تقديرا والمعتورة بالجرى المتعاقبة
وجعل الاختلاف عبارة عن الانتقال من السكون

بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالاعراب موهو ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حركتها حركة او حرف حرفا كما فهم المصنف فهي انتم ثلث اختلافات
بحسب المحو لان تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصل
ستة اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرناه من السكون الى الحركة فيما اولا وهو ثلثة وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم
ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلا زيد اسما لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول
حركة الى حركة بعد والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا الانتقال الاول من السكون الى الحركة ما فيه لفوت اختلاف ثم نقول ولو فسرنا الاختلاف انه بانتقال
حركة حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة القولهم ما اختلف آخره به فما لم ينقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف آخره به فان قال اردت ما يكون به
الاختلاف اذا كان قيل فالعبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ليختلف آخره به لا ما اختلف قوله ليدل على المعاني تعليل لوضع الاعراب في الاسماء اعلم ان ما
يحتاج الى التمييز من معاني الكلم على ضربين احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الاخر كمعاني الكلم المشتركة نحو القرء
الطهر والحيض وضرب في التاثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها ومن للابتداء او التبيين او التبعيض
فمثل هذا لا يلزم العلامة المميزة لاحد المعنيين والمعاني من الاخر لا ترجح علة لاحد المعنيين ذلك الوضع كان ومستعملا لم يراع فيه المعنى الاخر حقيقة
او ليس وضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر يطرأ احدهما او احدها على الاخر او الاخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم من علامة
مميزة له من المطرو عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطالب له اخف العلامات
بل قد تتغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يجتلب له حرف دال عليه صائر
كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة ومسلم وقد يكون
قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوف والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طرأن
المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ معنى واحدا لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا احتياج الى العلامة لانها تطلب للتمييز
بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب اخف علامة يمكن لانه لا يقتصر للتمييز على الكلمة الا
التي بها طرأ ذلك المعنى كما في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج منهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع اتم
احتياط حتى ان ما بعد ما طرأ بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد
وقوعه في الكلام لا بد له ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات
وجعلت في بعض الاسماء احرف المد وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة تذكرها في كل واحد منها ولم يجتلب حروف حد
اجنبية لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل
التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمد وهي ثلاثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام
بلا واسطة وهي من المفاعيل كالحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي تلي حروف الاضافة
اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها ثم اريد
ان تميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم
مضافا اليه العمدة بحرف معنى آخر منضما الى المعنيين المذكورين علامة الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي في هذه الفضلة نحو
الله لافعلن واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قوله تعم وامسحوا برؤسكم
وارجلكم بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة تركت النصب المقدر كما سيجيء ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم
هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكن نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه
كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئي الكلام وكذا العامل في كل واحد
من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل
مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ بانضمام احدهما الى الاخر صار فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة
وقال هشام بن معوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة وقال
البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل المهد المذكور وجعل الحرف الموصل
جزء الكلام الى الفضلة عاملا الجر في لفظ الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العلامة ثم قد يحذف حرف الجر
لزوما مع الفعل الذي اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص والتعريف في الاسم كما يجيء في باب الاضافة فبقي النصب المحلي على المجرور
لفظا لكون الناصب اي الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد
فاقيم المضاف اليه مقام الجار المراد تخصيصه وتعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره

منفردها والمستتر فيها فاعل عايد الى المعانى وافرادهما بلقب انهما اذا استند الى ضمير موصوفها حكم الفعل من جهة الافراد ونظيره كما قوفها اسماء جانب

لبيان علامة المعانى المعتورة وعلّته متعلق بالمعتورة وضمير الجرّ يعود الى المعرب انواعه مثل مضافة الى ضمير يعود الى الاعراب ونعجز هما ونصب عطف على

فالرفع يرفع على الابتداء وقع التفسير وعلم جزء مضافا الى الفاعلية وهو صفة الحالة المقدرة وتقديره على الحالة الفاعلية اى المنسوب الى الفاعل من كونه فاعلا او عطفا على

النسبة الى الاسناد لبيّن جزء الجملة والتعريب فى المشبهة بر جمل خبرا لنفى الجنس على ان النصب مبتداء وعلم جزء مضافا الى المفعولية وهو صفة الحالة المحال وتقديره علم المفعولية

ومضافيته لدلالته على معنى اللام فى نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثانى وعلى معنى من فى نحو خاتم فضة انه هو مبيّن بالثانى فجعل اعمال الجر

على هذا الاسم كما احيل حرف على الجر كما يجيء فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التى يكون بواسطة تخرج فى موضعين عن كونه علم الفضلة

على المضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثانى فى المجرور المسند اليه نحو مر بزيد والاصل فيهما انهم فلك كما بيّنا وكان

المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين

وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقى ما بعدهما منصوبا فى اللفظ هذا واما الحرف فلا يطرء على معانيها شئ

بل معانيها طارية على معانى الفاظ اخر كما مر فى حد الاسم واما الافعال فلا يطرء عليها الا معنى واحد طارئ كما مر بل قد يطرء عليها فى بعض المواضع

احد المعنيين الملتبسين كما فى قولك ما باالله حاجة فيطلبك على ما يجيء فى قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصل لا

لمشابهة الاسم خلافا للبصريين على ما يجيء فى بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل فى الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل

كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهى فى حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم فى باب الاسماء المعدودة

قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل فى الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء المفردات وان كانت

اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعى وقد خرج عن عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها وهو اسماء

اسماء الاصوات فى وجه وهو لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن فى الاصل كلمات كما يجيء فى بابها والثانى اسماء حروف التهجى لا

كالحكاية لحروف التهجى التى ليست بكلم ومن ثم كانت اوايلها تلك الحروف المحكية الا لفظة لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا

اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعنى الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغى ان يعرف

لا ولا تقول لام الف اما قوله تكتبان فى الطريق لام الف فمقصوده اللام والهمزة لا صورة لا ولو نظر الواضع فى الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا

معربين فى نظره فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلاثة احرف كانك لا تجد معربا على اقل من ثلاثة احرف الا وقد حذف منه شئ كيد ودم وقد

صاغ كثيرا منهما على حرفين كنحو وجه وبا وتا وخا وانما صاغ على اقل من ثلاثة احرف ما كان يعرف انه يكون فى التركيب مشابها للحرف ككاف

وتاء الضمير وكافه فعلم انه بنى الواضع لثبوت علته تجوز بناؤه على اقل من ثلاثة ثم تقول لا يلزم الكسائى والفراء ما الزما هما فى تراقع المبتدا

والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتداء والخبر على الاخر فيلزم تقدم الشئ على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشئ مقدم على ذلك

الشئ وانما لم يلزمهما ذلك لان العامل النحوى ليس مؤثرا فى الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالعلة

كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدا والخبر متقدم على صاحبه من وجه متاخر عنه من اخر فاذا اختلف الجهتان فلا دور لما تقدم المبتدا فلان

حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرع له واما تقدم الخبر فلانه محط الفايدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدات بالاسم لغرض

الاخبار عنه والغرض وان كان متاخرا فى الوجود الا انه متقدم فى القصد وهو العلة الغائية وهو الذى يقال فيه اول الفكر اخر العمل فيرفع

كل منهما صاحبه بالتقدم الذى فيه فتراقع المبتدا والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما فى الاخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فاداة الشرط

متقدمة على الشرط اذ هى مؤثرة لمعنى الشرط فيه متاخر عنه تاخر الفضلات عن العمدة فالمبتداء والخبر على هذا التقدير اصلان فى الرفع كالفاعل

وليسا بمحمولين فى الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى

سيبويه من كون المبتداء اصل الفاعل فى الرفع وعلى التقدير المذكور الحال والتمييز والمستثنى الفضلة اصول فى النصب كالمفعول وليست بمحمولة

عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكرا فى ظاهر الامر تراقع المبتداء والخبر لما تقرر فى الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر واستحالة تقدم

الشئ على مؤثره ضعف عملهما فنسخ عملهما كثيرا مما دخل عليهما مؤثرا فيهما معنى ككان وظن وكادوات ولخواتها وما ولا المشبهتين على ما يجيء فى ابوابها فصار

العمدة فى صورة الفضلة منتصبة وهى اسم ما ولا التبرئة وخبر كان وكاد واخواتها ومفعولا ظن بوجه مشابهتها للفضلة يجيء فى ابوابها وانما

تقدم كل واحد من جزئى الاسمية على الاخر لعمل كل واحد منهما فى الاخر والعامل متقدم فى الرتبة على معموله لكن لا اولى تقدم المسند اليه لسبق وجود

المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما فى العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان

المبتدا فى الخبر ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعى اعنى ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب

فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما نذكره فى المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف واما الاسماء الاصوات

واسماء حروف التهجى فبناؤها اصلى لا يحتاج الى التعليل واعرابها فى نحو قوله تداعين باسم شيب فى متثلم وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو وياء

هاج بينهم جدال معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم

المفعولية والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات فى الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف فى الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره

الاتيان بعده بجزء من الياء وفتحه الاتيان بعده بشئ من الالف ولا الحركة والسكون من صفات الاجسام لا تحل الاصوات لكنه لما كانت

تلك عقيب الحرف بلا فصل بعض حروف المد سمى الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حروف المد وبعكس ذلك سكون الحرف فالحركة

دالعامل مبتدأ والالف واللام بدل من المضاف اليه اي عامل الاسم فيكون اللام للعهد وما موصوفة بمعنى شيء او موصولة بمعنى الذي اي الشيء الذي وبه متعلق بتقوم قدم عليه للحصر اي لا يتقوم المعنى المقتضي الا به وضمير المجرور يرجع الى ما وقيل الباء في قوله للاستعانة نظرا الى ان المسمى بالعامل عاملا ليس في الحقيقة بل الة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما في قولك قام هذا العرض بهذا المحل ويتقوم مضارع معروف وبالمعنى فاعله والمقتضي للاعراب صفة له والفعل مع متعلقاته صفة او صلة لما وهو مثاله لهذه الكلمة التي سبقت عليها معطوف على قوله فالمعرب المركب فالمفرد مبتدأ والفاء تفسير لانواع المعرب المنصرف صفة والجمع عطف عليه والمكسر صفة والمنقوص صفة

اذن بعد الحروف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حرف ملك صارت حرفا تاما ولتمام قيل العامل الفاعل يرفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا الاول لان الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اي اقمته بفتحك اياه فسمي حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك الاسفل الى اسفل وخفضه فهو ككسر الشيء اذ المكسور يسقط ويهوي الى اسفل فسمي حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين وضح واظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة او الحرف فسمي الاعرابي جزما والبنائي وقفا وسكونا وانما سمي المعرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قولهم اعرب الثيب عن نفسها اي بينت وسمي المبني مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبناء الموضوع قوله فالرفع علم الفاعلية اي علامتها والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمدة والنصب علم الفضلية في الاصل ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى على قول المص الرفع في الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اي كون الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلاثة اشياء الضم والالف والواو نحو جاءني مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلاثة اشياء الكسر والفتح والياء نحو بزيد وباحمد وبمسلمين وبمسلمين وبابيك فكل ما سمي الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فرعها كما يجيء وبين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون على العمدة كما في جاء الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصريين فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل وصح الفرنية يطلق على حركات الاعراب ايضا كقول الله بالقسم رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الآخر مطلقا قوله انواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف فحقيقة الرفع انتقال الاول الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة والظاهر ان الاعراب هو الاختلاف الاثري اي البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما جعل الاعراب في اخر الكلمة لان الدال على وصف الاسم اي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب بما بين العامل الاحتياج قوله قبل ويختلف اخره لاختلاف العوامل الى بينا ونعني بالتقوم نحو من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية والمفعولية وكون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والالة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلاماتها في المحال هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الالة كانها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الالات عوامل فالباء في قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة الة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما في قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المص ابهاما لان الظاهر في نحو قام به ونقوم به هذا المعنى الاخير واذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن والمضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه فاصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف فهو لا ينكر على هذا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه متبين به كان النصب بان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجيء في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر بالمقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حروف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بوساطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيء لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي وان اراد النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة وغير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعراباتها المختلفة وذلك انا بينا ان الرفع ثلاثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلاثة فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اي معرب يكون فبدأ بالمعربات التي اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب وقسمها ثلاثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلاث كل واحدة منها في محلها اعني الضمة في حالة الرفع والفتح في حالة النصب والكسرة في حالة

احترى فالجمع وبالفتحة حكم المفرد والجمع لئلا يكون خبر هو ظرف مستقر يتعلق بمحذوف وهو يعرب بقرينة بيان الاعراب رفعا مصدر بمعنى مرفوعا نصب على الحال وما عطف
عليها ونصبا قيل وجرا اي او جرا الكسرة عطف عليها ايضا وجرا مثل والمعرف المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف يعرب بالضمة حال كونه مرفوعا وبالفتحة حال كونه منصوبا
وبالكسرة حال كونه مجرورا او قيل متعلق بيكون وفد فعلا تميز لرفعها يكون بالضمة ونصبها بالفتحة وجرها بالكسرة لفظا او تقديرا او قيل الباء في قوله بالضمة بمعنى
مع ويجوز ان يكون للملابسة اي متلبسا بالضمة ومعنى الكلام الى الجزء مع هذه الحركة المعينة حال كونها مرفوعين اي مصاحبين بعلم الضمة وكذا قوله والفتحة نصبا

والجر وهو شيئان احدهما المفرد اي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا اولا والمنصرف احترازا عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا
اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يعرب
شيء من المضاف بالحركات الثلث وثانيهما الجامع لثلثة قيود الجمعية احترازا عن المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا
عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانبياء وانما اعرب
الجمع المكسر اعراب المفرد اي بجميع الحركات لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستانفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا لبعض
الصيغة كالمفردات المخالفة في الصيغ وايضا لم يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون قوله بالضمة رفعا
والجر خبر المبتدا وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اي مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار
والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة ومعنى الكلام هما مع هذه
الحركة المعينة حال كونهما مرفوعين اي مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين
المجوز عند البعض قياسا نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا على ما يجيء والثاني من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو
شيء واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذي هو بالواو والياء والثاني ان يكون سالما احترازا
عن المكسر المستوفي للحركات نحو رجال او للضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله اعني جمع المذكر الآتي
على ما يجيء بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شيء واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد
وانما نقص الكسر اتبع الفتح لما يجيء في بابه ثم شرع في المعربات اعرابها بالحروف قسمها ايضا ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلثة كلا
في محلها وهي الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب المثنى
الاسماء المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه وهو مرجو باليتم دون فعيل وحرف لعنة الجهول اعرابه يجب سكونه
ايضا بالحركة وانما اشترط اضافتها لان غير المضاف الى ياء المتكلم لما سيجيء ان المقطوع منها عن الاضافة يعرب بالحركات لما سنذكر والمضاف الى ياء
المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجيء وتصريحه بهذه الاسماء الستة يغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها واختلف في اعراب هذه
الاسماء الستة اقوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للعامل المثنى وبتركه الحركات وكذا
العين في الباقيين منها اعني فوك وذو مال فهو حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع
كونها بدلا من لام الكلمة وعينها ويسند هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها نص سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف
بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في
امرء وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال في الواو وسكنت وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء للكسرة ما قبلها وقلبت
الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني الحمن وفي اللام واخواتها من يد ودم
في رد اللام في الاضافة واجيب الغرض ردها انا لم يكن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل
وايضا يستفاد من الحركات في الظاهر فلا يجعلها امثالها في كونها اعلاما على المعاني وقال المصنف ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابا
تقديريا بالحركات ولفظيا بالحروف قال لا نتحد الحركة ثم قال في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين
قال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف ايضا وهو ضعيف مثل ما ضعف له ما تاول المصنف كلام سيبويه وقال الاخفش
انها مزيدة للاعراب كالحركات وهي حروف اعراب وقال الربعي انها معربة
بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو والياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما في يا جل وهو ضعيف لان نقل حركة
الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة
منها للاشباع كما في قوله ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك للضرورة الشعر مسموع
بلا اختلال الاعراب والوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي فاما لام او عين فعلى قوله لا يكون
في الرفع اعراب وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة قال ابو علي انها حروف اعراب تدل على الاعراب فان اراد
انها كانت حروف اعراب يقدر عليها الاعراب ثم جعلت كالحركات فذاك ما اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الا ان مع كونها
كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقين
لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل لا يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت يفيد التانيث بخلاف الواو
التي هي اصلها ولا يبقى ذو مال وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه وهذا كلام وهي عليه اي محذور يلزم من جعل الاعراب
سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيه فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخهما اعني علامة

واجاله ومنه من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين الجر عند المصنف واما نحو على ان في الدار زيدا والحجرة عمرو وجمع مبتدا مضمرا والسالم صفة المجموع بالفتح جزء
الكسرة عطف عليها عن جيد امضافا الى المتكلم وبالضمة جزء والفتحة عطف عليها وابوك مبتدا واخوك عطف عليه وكذا البواقي وحولك بكسر الكاف وهنوك وفوك
دو مال مثلة التوهم مضافة بالنصب خبر كان المقدرا اي اذا كانت هذه الاسماء مضافا او حال من مفعول فعل مقدر دل عليه قوله بالواو والالف ظرف مستقر متعلق
وهو معرب بعض هذه الاعراب تقديره وابوك واخواته معرب بالواو والالف والياء حال لكون هذه الاسماء الستة مضافا الى غير ياء متعلق بها او بمعرب بالياء وهو

التثنية والجمع اذ هي من نوع المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا وحينئذ جعل اعراب المثنى والمجموع
بالحروف فلانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابها لاستيفاء المفرد الحركات والحروف وان كانت فرعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة
الحركات من حيث تولد هاتها منها فاستبد بها المفرد الا انها اقوى لان كل حرف منها حركتان او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما
فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي
هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فرعا فالحاصل فضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها الحروف الثلاثة كلا في موضعه
كل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها اذ كان كل حرف منها في موضعه وانما اختاروا هذه الاسماء بحالها في نحو ... لمشابهتها المثنى باستلزام
كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة وخصوا هذه الاسماء
من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الاخرى حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حرف
اجنبي مع ان اللام في بعضها كانها بحاولته الاعراب حفظا لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك
لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب واما في نحو ... ليس لامه حرف العلة واخوان وابنم واسم فهمزة الوصل
فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الا...
واو فاختاروها ليكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو اسبق للاعراب فمن ثم لم يجعلوا منها طو... ثم نقول جعلوا الواو والياء في
الجر والالف في النصب ليكون الالف اعرابا مثل الفتح والبناء مثل الكسرة لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف
التي هي اثقل من الحركات وليناسب الحركات التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها
للتخفيف والتنبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب الا في الباقيين نظرا الى الباب ومعنى جوك ابو زوجك ولخو
وابنه وبالجملة فالحم قريب زوج المراة والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك والثاني من الثلاثة الاقسام التي
اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما حمل عليه ويعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون ليدل على ان
معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثنى فلم يكن كلا وكلتا داخلا في المثنى اذ لم يثبت كل في المفرد واما قوله في كلت رجليها سلامى واحدة
فالالف محذوفة للضرورة كما يجيء وكذا اثنان اذ لم يثبت المفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف اثنان
فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما الا انه من التثنية وكان عليهما ان يذكرا انهما مثنى
اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كان هذه ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه ان يذكره وثنايان
معنى شيء لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى الثني كما لم يمكن ان يقال للمفرد اثن اذ ليس في المفرد معنى الثني فالثنايان طرفا
الحبل المثنى فالثني في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما لان الظاهر من مذهبه كما ذكر
في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا الذيان واللتان
فهذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم ان مفردها وانما اعرب
المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب بالكسر
وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع
علامة الجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقلها لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا
وانتما وانتمو وهما وهمو وكما وكمو ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع مقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما يصلح لان يكون اعرابا وان
الاعراب الرفع لانه علامة العمدة كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات
الا الياء فجعل النصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلب الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما
علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل
ياء الجمع فقلب كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة ولو ابقيت لالتباس الرفع بغيره وبطل ان السعي لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واوا مع ان
تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نونهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه
تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر كما يجيء في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في
المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارئة للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد في
المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على ما هي في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان
بالحركات المقدرة كالمقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول وقال ابو علي الاعراب غير مقدر عند سيبويه على
الحروف كان النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا على المعنى لان الانقلاب ...

لا لفظ فقصد الاعراب فنقول بأي شيء يعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب معنى لم لا يجوز كما اخترنا
ان يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حروف الاعراب بعينه علامة الاعراب فيكون علامة المثنى والجموع وعلامة الاعراب
معا اذ لا تنافي بينهما ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية فان قيل كيف يكون الشيء حرف اعراب واعرابا
قال انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اعرب بالحروف فان الحروف لا يحتاج الى حرف اخر تقوم به
وقال الاخفش والمازني والمبرد انها دلائل الاعراب لا حروف الاعراب قال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان ارادوا
وانها زيدت من اول الامر للاعراب فغير منظور اذ ينبغي ان يصلح المثنى والمجموع اولا ثم يعربوا وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثنى
والمجموع دلائل الاعراب فذلك ما اخترناه وقال الجرمي هي حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان
في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات
مقدرة في ما قبل الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب وهذا قريب الى الكلام عليه ما مر هنا فان قيل علامة الاعراب
لا يكون الا بعد تمام الكلمة وانما اعتبر في الاسماء الستة وفي المثنى والجمع حصولها قبل تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب
الكلمات ان يكون بعد حصولها وحصول ما بها الحروف فيها وفي اخرها لما تقدم من ان الاعراب على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها
فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحروف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان
بالحروف التي هي من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف اخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها
انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دلالة
على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادتها هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه
لا يشوبها من تلك المعاني شيء وانما يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ومع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف
يكون في بعض المواضع علامة التنكير ولا يسقط النون معها لانها لا يكون للتنكير وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ولا رجل
بخلاف النون في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا
في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف فان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب
وهو التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر وقلبت الفا بعد الفتح لانها حرف عرضة للتخفيف لعدم لزومها الكلمة
وضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف فخففت بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر
لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة
فان كان حرفا صحيحا نحو لم يضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا لخفتها نحو الفتى وحبلى ويخشى وان كانت واوا او ياء
نحو القاضي ويرمي ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجيء في باب الوقف قال سيبويه النون في الاصل عوض من حركة
الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف اعراب اشبعت من الحركة فجيء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين
اللذين كانا في المفرد وتبعهما ثم الحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكنها لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه
تبع جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا منهما فثبت معها اثباتا للحركة وجانب التنوين مع الاضافة
فحذف معها حذف التنوين فهي في نحو جاءني رجلان بالفتح عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقط
وفي رجلا زيد من التنوين فقط وفي يا رجلان وفي ليس عوضا منهما لا من احدهما وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء
فقط وفيما قال لان الحروف الدالة على ما دلت عليه الحركة المعينة من التعويض من الحركة وقال بعض اصحاب الكوفيين انه تنوين حرك
للساكنين فقويت بالحركة وهو ما اخترنا ان اراد انه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا في العلة الخمسة وقيل بل هو بدل
من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة وقال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى
المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع الياء وفي الجمع وقيل بل هو بدل من تنوينين في المثنى ومن اكثر في الجموع بناء على ان المثنى
كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما ودون تصحيحه خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة
اسم مفرد ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الا تنوينا واحدا لانه اهدى ذلك التكرير اللفظي واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة
جلسه موافقا المتبوع في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئتنا كلانا وجئتما كلاكما وجاء كلاهما جاءني واما
اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا
اعراب المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضاف الى المظهر
ولا ادري ما صحته والف كلا بدل من الواو عند سيبويه لابدال التاء منها في المؤنث كما في الاخت وبنت ولم يبدل التاء
من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي هو من الياء لسماع الامالة فيه واما الكسرة فلا تؤثر عند المحققين امالة الالف
المنقلبة عن الواو ويجيء الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف لتانيث جعل اعرابا بالتاء في كلتا وانما

من قول الكوفيين في الاسماء الستة

والتقدير مبتداء واللام فيه للعهد بتصرف الى قوله تقديرا وفي نحو حجر وعما موصولة او موصوفة وتعذر صلة من معروف والمستتر فيه فاعل عايد الى الاعراب والراجع الى ما محذوف وهو فيه والجملة صلة او صفة لها وهو معها مجرور بالجار مع المجرور خبر وكى حرف جر او اسم بمعنى المثل ومحله رفع على انه خبر مبتدا او هو هو ونصب على انه صفة مصدر مقدر وتقديره تعذر امثال تعذر الاعراب عصا ثم قوله والقصر وعصا مجرور بها تقديرا وغلامي عطف عليه مصدر ميمي بمعنى الاطلاق منصوب على انه مفعول مطلق اي اطلق اطلاقا او حال عن غلامي وهو مفعول معه والعامل فيه معنى الفعل الذي يفهم من الكاف والمعنى الاعراب التقديري ثلاث في الاسم الذي تعذر او اسم تعذر الاعراب فيه ونحو ذلك الاسم

مثل عصا ومثل غلامي وذلك الاسم مثل غلامي او نسبته بغلامي حال كونه مطلقا اي في الاحوال الثلث او استثقل ماضي مجهول

في بيان ما يقدر فيه الاعراب

فيه مفعول ما لم يسم فاعله كما في القاضي

الى الاعراب كقاضي ومثل عصا في النحو بعينه رفعا وجرا مصدران بمعنى المفعول رفعا حال او جرا ويحتمل ان يكون هذا التركيب اسم استثقل فيه الاعراب استثقالا مثل استثقال يقع القاضي وجره ثم اضمر فيكون هذا المعنى الكاف في محل النصب بعضه المصدر محذوف رفعا وجرا منصوبين على التمييز نحو مسلمي رفعا مثل كقاضي فعال الاعراب اللفظي صفة مبتدأ مقدر وهو الاعراب في حرف جر وما موصولة او موصوفة وغلامي عطف ماضي بمعنى جاء والمستتر فيه فاعل راجع الى ما اي متعلق ما الاعراب تعذر صلة او صفة لما الجار كالمجرور متعلق به خبر لهولا وجار خبر وهو ان يكون مقدر الفعل بعدها بتأويل المصدر نا بمعنى اسم الفاعل المستقيم وهو محل الوصول الكاف اسم بمعنى مثل فلا بد من موصوف مضاف مقدر والاعراب اللفظي لا يأتي في الاسم المعرب تقديرا ويكون ما تعدد الاستثناء والمستثنى منه مقدر باعتباره في الاثبات المستعمل المعنى

كلا وانما جي بالف التانيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التاء لم تمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيهما او يجيء منهما لكونها بدلا من اللام في المؤنث كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء بنت واخت في الوقف هاء واجاز يونس اختي وبنتي ولو كانت لمحض التانيث لم يجز هذه الامور والالف فيها لما كانت تتغير للاعراب صارت كانها ليست للتانيث فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونهما للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء قالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد قال في كلت رجليها سلامى زايدة كلتاهما مقرونة بواحدة وقال كلت كفيه توالي دايما بجيوش من عقاب ونعم والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما الا كلا فانما اذا ما نال شيئا افاته وقال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ولوجب قلب الفهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر كما في الثنايا واما البيتان فالالف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله في كلت رجليه وضمه في قوله كلت كفيه ولكان معنى الفرد مخالفا للمعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتوكيد ولا يؤكد التوكيد المعنوي الا المعارف كما يجيء في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين ومعنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده نحو كلتا المرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما نهرا والقسم الثالث ما فيه الواو والياء قال المص انما افرده ولو عشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم تبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون ليدل على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس بمراد لو بان اولى في المفرد وكذا عشرون واخواتها وليس عشر وثلث واربع افراد العشرون وثلثون واربعون وان ادعى ذلك اذ لو كان كذلك لقيل لثلث عشرات مع كل عشرة يزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون للتسعة مع كل ثلثة يزيد عليها واما عليون وقلون ونحوهما فانها جمع علية وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين في آخره الف او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثنتان ومذروان واللذان وهذان بخلاف كلا فلا يحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في آخره واو او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اولو واخواته واما ذوو فهو داخل في حد الجمع المذكور على اي حد كان من واحده قوله قال ولكنه اريد بيان الذي ههنا قوله التقدير فيما تعذر كعصا وغلامي مطلقا واستثقل كقاضي رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه هذا بيان ان الاعراب المذكور في اي الاسماء المعربة يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا وحصر الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فبقي ما لم يذكر ظاهر الاعراب قوله فيما تعذر اي في معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعرابه واقام المضاف اليه اعني الضمير مقامه فصار مرفوعا مستترا فيه ولم يقل في نفسه المسند اليه مستترا في الفعل اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر التلفظ به واستثقاله لما تعسره واستثقال المتعذر فيما يستثقل في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا الاول في باب عصا يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا في الاحوال الثلث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب حرفا اخرى همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقاء الالف والثاني باب غلامي يعني به كل معرب مستحق عن نحو غلامي ومسلمي مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي فيه مطلقا لان الاعراب المضاف متاخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما نقرر ففي قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه الذي كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضي لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه بعد الجي في مثال الى ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاولى الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب فيقول انهما لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم الزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجد والمحل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة واما المستثقل اعرابه فشيئان يستثقل في احدهما رفعا وجرا وفي الاخر رفعا فالاول الاسم المنقوص اي الذي حرف اعرابه ياء وقبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها او نال المحسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم يستثقل الحركات عليها نحو ظبي ودلو وكرسي معزو واما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رايت القاضي ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين ويسمى نحو العصا والعصي مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا عن مطلق الحركة والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركة الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني على ما يجيء والمقصود من القاب الاعراب والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه وجده مقدر فيه وذلك نحو جاءني مسلمي والاصل مسلموي اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين واوليهما ساكنة مستعدة للادغام فقلب اثقلهما الى اخفهما اعني الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف في كذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت ان كان القياس في

وعن حبتي مضافا والمضاف معنا اليه ما هو صوته و فيه ظرف علتان فاعله او مثل انعدم خبر عليه الضمير في راجع الى ما او من عبارة بيانية لشيء محرر مثلا مبتدا
اي شيء علل ثم مثل وعوض بين لتسعة وهي صفة ليا او من علل الشيء او واحدة عطف على علتان وهما بيان واحدة والضمير يرجع الى الشيء وتقوم فعل مضارع والمسكن
فاعله عائد الى علتا وهذه الجملة صفة واحدة وقوله منه علتان مع متعلقاتها صلة او صفتها وهو معها خبر له وهي مبتدا عائد الى الشيء وعدل خبره وصف عطف عليه
ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون شرطا او جمع هذه الجملة معا معطوفة على قوله غير المنصرف ذا به بالنصب خبر ان المقدر وتقديره والنون اذا كانت زائدة وقبل الفها

في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني كما يجيء في التصريف ثم ادغم بعد القلب وابطال الاعراب وكسر ما قبل اليا لاتمام ما شرع فيه
من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر الضم في نحو سبيل ومساله لانه يستبعد تخفيف الوجه ثم
به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست اليا الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كاليا الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها
ولذا قيل في جمع ابيض في فعل من البيض طوبى واما المدغمة في المتحركة فكانها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد نحو سيد
وان كان الاسم الذي قلب واوه ياء للادغام في الياء على اخف الاوزان اي ثلاثيا ساكن الوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله في الرفع
الوجهي في ذلك ان الواو التي هو علامة الرفع مقدر في جاءني مسلمي واما في حالة الجر والنصب فاليا باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت
ولعله انما يعد نحو جاءني صالحا القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر حرفه لظهوره عرض من الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف
نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف واما لفظه في الاحوال الثلث فقد دخلت في باب غلامي فلهذا لم يفرده
بالذكر وكان عليه ان يعد في المستقبل اعرابه الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون نحو جاءني زيد ومررت بزيد لان تعد في قسم المقدر اعرابه
مطلقا المحكي نحو من زيدا ومن زيد او من زيد لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة
باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وهذا الفهم المهم كما رايت لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعرابه نحو غلامه وغلامك
غلاماي ومن ابن لهم ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب للبناء بل لها شرط كما يجيء في الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر لفظا
او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه لفظا وهو قوله واللفظي فيما عداه قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة
منها تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب مثل
عمر واحمر وطلحة وزينب وابرهيم ومساجد ومعدي كرب وعمران واحمد وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين قوله ما فيه علتان من تسع اعلم ان قول النحاة ان الشي
الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشي ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشي وبين
ذلك الحكم والحكم في اصطلاحهم الاصوليين ما توجبه العلة واراد هنا المص بقوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين لان سقوط الكسرة والتنوين في غير
المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة واعتبار
اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع العلتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع شرط كل واحد منها وستعرف الشروط ان شاء الله تعالى ثم
ويدخل في الحد الذي ذكره المص لغير المنصرف ما دخله الكسرة والتنوين للضرورة او التناسب وكذا المجموع بالواو والنون علما للاوثان كسلمان
ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسرة والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك نعني قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة او التناسب نظرا لان الصرف
على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما
فكان الوجه ان يقول ويدخل حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لان حكم غير المنصرف قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب على اختلاف
الاخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب على ما حد النحاة غير المتصرف شيئا توهموا انه ما لا يدخله الكسرة والتنوين
للسببين ويجوزوا ان يقع ويجوز صرفه للضرورة وكذا على ما حد المص يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعنده
غيره وهو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم اذا شابه الفعل حذف
لاجل مشابهته اياه علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا انه تبعه الكسر
بعد صيرورته الاسم غير منصرف وقووا هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف للمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه
بتبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قول هؤلاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف كما في احمران واحمرون وقال بعضهم انه
لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا للمنع الصرف فنحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا لاحدهما مع
الكلام والاضافة لمنع الصرف والاقرب الاول اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا له مع انه
لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة
لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فاراد النص
من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا شيء اخر يحذف فوافقه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل وهذا يوجب
تنون العادة في نحو ضربني ويضربني وانما لم يظهرا ثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين نحو احمران ومسلمون علما للنوع
لان النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان منع بهما واعرابه
اعراب المفرد اي جعل المنون متعقب الاعراب جعلا منع صرفهما للعلتين انه تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب
كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلاثة اضرب احدها وهو اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل
كما في اسماء الافعال فيعطى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله وثانيها هو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية وزيادتها

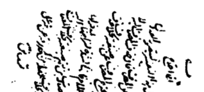
في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بتطفل
بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا ينبغي منه الاقوى المشابهة للافعال التي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وقد يتهما اضعفهما
ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناها معنى الفعل ولكن يشابهه بوجه بعيد لكونه فرعا الاصل كما ان الافعال فرع للاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة
فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق ففي باب المصدر فلا ينبغي بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل
في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خال منه بل تنزع بهذه المشابهة تلاوة الاعراب فيكون اسما
معربا بالعلل منزع اعرابه ثم يتبعه الكسر على قول او ينزع الكسر والتنوين معا كما تقدم وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يكتف
بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها
فيه الى تكلف محض وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجيء فلم يكف واحدة منها الا اذ قامت مقام اثنتين فان قلت
اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس فالجواب لان الاسم تطفل على
الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير في اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل وفي اسم الفاعل و
المفعول والمصدر والصفة المشبهة يتضمن الاسم معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك ببناء اسم الفعل
وعمله معا وعمل البواقي حسب هذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع اخر كما اذا نفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان
واخواتها ولا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات او بتضمن معناه
كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجيء في باب المبني بني الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها وههنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم
بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذي
هو بالاصالة للحرف اعطي حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجيء في بابه فظهر ان الاسم
قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط قوله والنون زائدة انتصب زائدة
على انها حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهي عدل ووصف اي يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا والنون
زائدة وقد الحق بالاسباب المذكورة ما شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في اخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق كما في ارطى
وذفرى وحبنطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمنع من التاء كالف التانيث واذا عدل الالف والنون بسبب المشابهة الف التانيث بالامتناع
من التاء فعدل الف المقصورة الممتنعة من التاء ولمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية
بالف التانيث وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيئين احدهما ضعف تشبيه الف الالحاق الممدودة
اي الهمزة في نحو علباء في باب التانيث وزنا لا الف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل الفاء والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي
ولذلك قيل الالف والنون في نحو سكران لمشابهته الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقابلة حرف اصلي وان الحاق المقصورة
وان كانت في مقابلة حرف اصلي لكنها اشبه علامة التانيث اي الف التانيث الممدودة واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم
على حالة والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما تعرف كان مجهولا في الاصل عند نا والعجمة في
العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر فيكون العربية اذن في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد
والالف والنون فرع الف التانيث كما يجيء بعد او فرع ما يزاد عليه ووزن الفعل في الفعل فرع ووزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اوله
زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون في الوزن الخاص بنوع غيره وههنا فروع اخر لم يعتبروها ككون الاسم مصغرا او
منسوبا او شاذا او غير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بالعلة مخصصة قوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين وحكمه ان لا يدخله الجر منها
الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجره فتح فالفتح الذي فيه جر عندهم مع الجار نحو هو يعمل لا محالة وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير
المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبني اي الفعل ضعيفة فحذف علامة الاعراب مطلقا اي التنوين وبني في
حال تزاحمها فقط واختص البناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسلا
واغلالا وقواريرا قال الاخفش ان صرف ما لا ينصرف مطلقا اي في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن
الى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وحمل عليه قوله تعالى سلاسلا وقواريرا
وقال الكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكر غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في السعة والاختيار نحو جاءني احمد
وابرهيم ونحو ذلك اما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعل
منك للضرورة لان من مع مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وما
هو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها

كونه فرعا من جهتين

وما موصولة بمعنى الذى المنى اى العلة التى او موصوفة بمعنى شىء من علة ويقوم مضارع معروف فالمستكن فيه فاعل عايد الى ما ومقامها منصوب على الظرف مضاف الى ضمير يعود الى العلتين والجملة صلة او صفة لها والموصول معها مبتدا او الجمع خبره والفاعطف عليه مثنى الى التانيث في العدل مبتدا والفا للتفسير ماد كرنا من العدد دخروجه خبر مضاف الى ضمير يرجع الى الاسم وعن حرف جر متعلق بالخروج وصيغته مجرور بها مضاف الى ضمير عايد الى الاسم والاصلية صفة للصيغة تحقيقا مفعول مطلق حذف فعله وحقق لعدله التحقيق عليه وكل مصدر تدل على فعله او مفعول له تقديرا والمضاف محذوف اى خروجه تحقيقيا فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه

كما يتبين ذلك عند الكلام فى تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهد وابقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان شيخى والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يحتج ردها وان ثبت هناك رواية اخرى قوله سلاسلا صرف لتناسب المنصرف الذى هو يليه اى اغلالا لانه كقولهم منازل بالشىء مرائى والاصل امرأة وقوله قواريرا يعنى اذا قرئ منونا الا اذا وقف عليه بالالف لان الالف كما يحتمل ان يكون بدلا من التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق كما فى قوله تعالى الظنونا والرسولا والسبيلا فلا يكون نصا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف وانما صرف لتناسب اى لتوالى الاى فى هذه السورة لان اواخر الاى كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع الا ترى الى قوله عم خير المال سكة مابورة وفرس مامورة اى ماومرة بمعنى كثيرة النتاج وقال تعم والفجر ثم قال يسر وبمال ومحل وافعه قلى قوله وما يقوم مقامهما الجمع والالف التانيث اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين ووقوعه لكونه لا نظير له فى الاحاد العربية اما نحو ثمان ورباع اى الذى القى رباعيته ودحل شناح اى طويل وحمار حزاب اى غليظ قصير فشواذ واما نحو الرامى والنعازى فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل اليا واما نحو هوازن وشراحيل علمين فمنقول عن الجمع وسيجى حكمه واما نحو يمان وشام فالالف فيهما عوض لاحدى يائى النسب فهذا الوزن بما دخل بعد بعد لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب احدى يائى النسب فى الالف الذى هو بدل من الاخرى ويا النسب عارضة لا يعتد بها فى الوزن نحو جمالى كمال فى المنسوب الى جمال وكمال وكذا بفتح التاء فى المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال ارقت الليلة برق بالتهم يالك برقا من يشق لا يلم قال سيبويه منهم من يقول يمانى وشامى بتشديد اليا وهو قليل ويجى وجه فى التصغير انشاء الله تعم وانما لم يعتد بياء النسب عارضة فى نحو قارى وكراسى وعوارى لجانى ودباسى ونحوها لانها فى احادها وصيغة هذا الجمع على اعتبار تلك اليا التى فى الاحاد لجنس ذلك اى اعتداد اليا فى المفرد وضوع الجمع عليه مطرد الا ترى انك لا تقول فى جمع عجمى عجامى وان كان ياوه للوحدة كما فى بختى وقيل ان ثمانيا مثل يمان لان الالف واليا للنسب الى الثمن الذى هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب فى ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسبة هذين العددين الى جزئيهما وتقدير النسب الرباعى النسب فيكون منسوبا الى الرباعية وهى السن ويجوز ان يكون الثمانى انه منسوب الى الثمانى اى مجرد العدد لان الثمانى لا يستعمل الا فى العدد والثمانية فى الاصل العدد لا المعدود كما يقول فى صريح العدد ستة ضعف ثلثة ولا تقول ست ضعف ثلث وقد يجى تحقيقه فى باب العدد فالالف فيهما اذن غير الف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى يائى النسب كذلك اليا غير اليا كما قيل فى هجان و فلك وقد جاء ثمان فى الشعر غير منصرف شاذا قال يحدو ثمانى مولعا بلقاحها وهو على التوهم لما راى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا واما سراويل فاعجمى وقد قيدنا الاحاد بالعربية او عرب مفرد شاذ او جمع تقديرا كما يجى واما نحو اكالب واجمال فانهما وان كانت لها نظير فى الاحاد الا ان كونها جمعى قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه نحو تخصيص جميعها مع انه تنسب اليه ويستوى ان انعالا مفرد ولذا قال تعم مما فى بطونه والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من المجموع ولا يصح الاعتداد بمجى افعل فى الواحد نحو اذرج فى اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدائن ولا باجود لانهما اعجميان ولا بابلم لانها لغة رديئة شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شذ على غير القياس وجمع لا واحد له بدليل قوله شعر بلغتها واجتمعت اشدى فانت الفصل وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير اذ يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع وهذا يسمى بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام واناعيم واما قوله عم انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور جمع صرار جمع صار بمعنى الملاح فهما جمعا سلامة ونحن قلنا انه نهاية جمع التكسير وقيل لما لم يكن له فى الاحاد نظير اشبه الجمع الذى لا نظير له فى كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سببا الاسباب كالسببين وقال الجزولى فيه الجمع وعدم النظير فى الاحاد وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما يانى فى سراويل ففيه عنده ايضا سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال المص منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كاكالب وكونه على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير اما قيام الفى التانيث اعنى المقصورة والممدودة مقام سببين فللزومها الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التانيث فانها بناء على العروض وان اتفق فى بعض الاسماء لزومها كعنصوة وقمحدوة وحجارة وخزانة وغيرها كما يجى فى باب التانيث قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر وباب قطام فى تميم العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فقولنا بغير القلب ليخرج نحو ايس فى يايس وقولنا لا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال قوله خروجه اى خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اى مصروف عن بنيته والعدول الانصراف والخروج قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخر ان قلنا انه معدول عن الاخر وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند بنى تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس ليستا من صيغة الكلمة لان الكلمة لم توضع عليهما الا ان تقول كانهما من صيغة الكلمة وبينهما لشدة امتزاجها بها قوله

تحقيقاً فانتصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيقي اي خروج محقق كرجل سوء بمعنى رجل سيء او خروج تقديري اي خروج مقدر ومعنى بالعدل
المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل بحيث لو وجدناه منصرفاً لكان هناك
طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير
العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدله عن عامر بل كان كادد واما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان
لا عن ثلاثة ثلاثة وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم
عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءاً جزءاً وجاءني القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا
فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للمفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم
بان اصله لفظ مكرر ولم نأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقيل انه اصله وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى
اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قول الكميت شعر ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون
عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو
الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي وعند سيبويه ان منع الصرف في هذا للعدل والوصف فان قيل الوصف في هذا
المكرر عارض كما في مررت بنسوة اربع في نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه وهو لم يؤثر في اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولا
يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفراء يجيز صرف هذا المعدول وان لم يجر على الموصوف
وليس بوجه لان الموضوع على الوصفية كاحمر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما امتنع لكون مثنى مثلا
معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي
وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون و
ابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر لانه لا يدخله اللام واذا جرى على النكرة فعلى البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان
معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءني القوم مثنى واما اخر فانه جمع اخرى
التي هي مؤنث آخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر وآخران وآخرون واخرى واخريان واخريات مثل الافضل والافضلان و
الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل فمعنى آخر في الاصل اشد تأخرا وكان في الاصل معنى جاءني
زيد ورجل آخر اي رجل اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس
المذكور اولا فلا تقول جاءني زيد وحمار آخر ولا امرأة اخرى ويستعمل آخريات في المثنى الاول فلا يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو
حقها نحو قولك فلان في آخريات الناس اي في الجماعات المتأخرة وكذا الاواخر فلما خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعمل
دون لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة اخرى
وامرأتان اخريان ونسوة اخر فقيل الدليل على عدل اخر انه لو كان مع من المقدرة كما في الله اكبر للزم ان تقول بنسوة آخر على وزن افعل
لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة لا تجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف
اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا آتيناه او مع دلالة ما اضيف
اليه تابع ذلك المضاف اليه نحو قوله الا علالة او بداهة سابح وهذا اخذ من استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ولمانع ان يمنع
الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة لا ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز
اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع ابو علي من كون اخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كأمس وسحر
المعدول عن ذي اللام فكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى من ايام اخر فلا يجب انه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل
عن التعريف الى التنكير ومن اين له انه لا يجوز ان يخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي
اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب ابن
جني الى ان القياس في آخر لما تجرد من اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال فآخر في قولك بنسوة اخر معدول عن
آخر من ويلزم على هذا القول ان يكون آخران وآخرون واخرى واخريان معدولة لانها ايضا عن لفظ آخر الا ان اخرى واواخر غنيان عن
اعتبار العدل بالف التأنيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو احمران واحمرون كما مر
واما آخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يتبين فيها اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا وفي ادعاء كون
ظواهر الفاظ المؤنث والمثنيين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا ندعي كون اخر متجاوزا به عن موضعه
عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هي معدولة عما كان حقها اولا ان يستعمل به في الاصل وهو احد الاشياء الثلاثة مط وانما عدل



عنه التعريف عن معنى افعل التفضيل الذي هو المستلزم لاحد هما كما يجي في باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غيره كما ذكرنا فعلى هذا الانفصال
العدل انما تقرر به المص اعني خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عن الاصل ان يكون معه من الصيغة الى شكل
كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعتمة ومثنى وبكرا معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بشي معين مما كان يقع عليه
وضعا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعهما عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعا فعلى هذا
اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب اخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجي
واما جمع ومثله اخواته من كتع وبصع وبتع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء افعل فعل كحمراء وحمر قال ابو علي فعل
ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على وزن فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعل المجموع على افعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا اجمع وقولهم الا انه لشو
واحمر بها شاذ كما يجي في باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكر والمؤنث لجاز نجاء في الرجال جمع قال والحق انه جمعا
اسم لا صفة وقياس جمع فعلاء اسما فعالى في التكسير فعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعا
لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجي في باب الجمع واما السبب
الاخر فيه وفي اجمع فعن الخليل انه تعريف اضافي لان الاصل جاء في القوم اجمعوا اجمعهم اي جميعهم وقرات الكتاب اجمع اي جميعه قيل هو
ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يبين فيه
كما يجي والقائم حذفها المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف
فالمؤكد لا يكون الا معرفة الا ما جوزه الكوفيون من نحو قوله قد صرت البكرة يوما اجمعا اما كان المؤكد فيه محدودا ففيهما على هذا القول
شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة اذا كانت معينات فانهن معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاعلام
الغالبة نحو النجم والصعق ففيها العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرف وانهم شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون
بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف قال المص فيه وفي اجمع مع العدل الوصف الاصلي وان صار بالغلبة في باب التوكيد فانها
عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات هو امن باب احمر حمراء ام من باب الافضل
والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمع بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل
كاساود واداهم قال الثاني وتبعه الخوض من ابي جعفر فيما عمد عمرو لو جئت الاحاوصا فاعلون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا فعلاء
لا يجي في الاغلب الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرات الكتاب اجمع
الافضل انه تم جعل في قرات من كل شي تفصيل لقوطهم جميع نحو احد واشهر في المجموع والمشهور وجعل بمعنى جميعهم ولم يجي عنه معنى التفضيل كما ذكرنا
في اخر بعينه فعلى هذا يخرج اللفظ عن لوازم افعل التفضيل الثلثة اعني اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في اخر فاخر واجمع فيهما العدل والوصف والوزن
واخر وجمع فيهما العدل والوصف يرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعا وحقه جمعي كالكبرى والجواب عنه انه لما انمحى عنه معنى التفضيل
جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه ولما بقي فيه معنى الصفة مع انه وزنه افعل صار كاحمر الذي هو على افعل وهو صفة فجاز جمعا كحمراء
وانما جاز ذلك لانهم نقلوا حسنا وخشنا وعليا مع ان مذكراتها احسن واخشن واعلى لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل
هذا وكان على المص ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور ويذكر امس ايضا رفعا على لغة تميم كما يجي في
الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلها وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلا بد فيه من لام العهد سواء
كان بالغلبة على الا نحو النجم والصعق او لا نحو قوله فعصى فرعون الرسول اخذا من استقراء كلامهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما علميتها فلانه
كما يجي في الظروف المبنية قوله او تقديرا قال المص التقدير اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلاثة اضرب اما اسم جنس غير صفة
وذلك على ضربين مفرد كنغر وصرد وجمع كغرف وحجر فهذه كلها منصرفة وان سمي بها اذ كان المسمى مذكرا واما صفة وذلك على ثلاثة
اقسام احدها مبالغة في فاعل غير مختصة بالنداء نحو حطم وختع في مبالغة حاطم وخاتع فهو كعمر ويجي مبالغة فاعل ايضا وثانيها مبالغة فاعل
مختصة بالنداء نحو يا فسق ويا لكع فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجي في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء
معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع قالوا لو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل ساوقاهما المبالغة في شيوع
الاستعمال كما ساق حطم في الاستعمال خاطما ولم يختص بباب دون باب اقول الا ترى في نقضا بعض الاسماء المشتركة في معنى من بعض في
التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن الشايع وسيجي لهذا تمام في اسماء الافعال ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع افعال مبنية
كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها ففعل لا ينصرف اتفاقا نحو يا فسق علما
للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال وفجار وفساق اعلاما وهذا الذي قالوه حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم
يثبت دونه خرط القتاد كما يجي في اسماء الافعال وثالث الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل ولا عدل فيها الا في اخر وجمع واتباعه كما ذكرنا

الوصف مبتدأ وشرطه مبتدأ ثان مضاف الى ضمير عائد الى الوصف وان حرف ناصبة ويكون مضارع من الافعال الناقصة منصوب بها واسم المستكن فيه اسم عائد الى ذي الوصف

وفي الاصل خبرها وهذا الفعل مع اسمه وخبرها المبتدأ الثاني وهو مع خبره الخبر المبتدأ الاول فلا حرف نفي وتضر مضارع معروف وفيه مفعول به عائد الى الوصف و

الغلبة فاعله اي غلبة الاسمية ثم حذف المضاف اليه وعوض عنه الالف واللام والجملة معطوفة على قوله الوصف شرطه فلم حرف جزم وتلك مجرد به الاشارة الى شيئين على

تأويل المذكور وهما ان يكون في الاسم اصل وعدم مضرة الغلبة والى شرط ان يكون في الاصل والجار مع مجروره متعلق بضرب عدم عليه للحصر ضربت فعل ماض مجهول ومررت

فعل ماض والى جنوة متعلق

وانما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كفشم وجي لانه ثبت فاعل ثم وعلج وعدم فقم وجي قبل العلمية ممكنا

بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي فقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شيء وهو معدول وانما احملنا على كونه

معدولا ولم يجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرادنا الى تقدير العدل

فيه على ما تقدم لئلا تنخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يحتمل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل

فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب ما امكن فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا نقدر العدل فيه وان اختل احد

الشرطين وذلك بان لا يجيء له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف لو جاء مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل

العلمية مع ثبوت فعل اسم قبلها فهو منصرف كحطم وختع علمين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل لا سيما ان النقل في الاعلام

اكثر واغلب من العدل واما عمر وزفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية فعل اسم نحو عمر جمع عمرة والزفر

السيد قال الاعشى ياتي الظلامة منه النوفل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنس بل هما معدولان

عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا لو اتفق بجنسه فان قيل ما الحكم في المرتجلة التي هي نحو موهب ومكوزة وحيي وحيوة

ايضا انها معدولة عن موهب بكسر الهاء ومكازة ومحبب وحية قلت لا لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغييرات رجوع الى الاصل

من وجه فكانها ليست بمعدولة لان العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما في محبب ومكوزة فظاهر واما موهب فلانه وان كان قياس معتل

الفاء بالواو وان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في يفعل مفتوح العين ان يصاغ منه مفعل بالفتح فالعدول الى الكسر نحو موضع وموحل

مخالفة للاصل وانما هو لتحملها على الاكثر وذلك لان معتل الفاء الواوي اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكى

الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل واما موزن في اسم رجل فانما صرف لما بناء على انه فوعل وعلى انه مفعل لكن كونه فوعل اكثر من مفعل

كما يجيء في التصريف وهم انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذا موكل علما واما شمس مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر في العدل

ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول من جمع شموس الا لازم جواز صرفه كما في هند لان امر العدل ظاهر وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال انه يقوى

في الثلاثي الساكن الاوسط واما حيوة فان الصيغة لم تتغير والعدل العدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حية وحيوة جميعا فعلة قوله

وقطام في تميم اي في لغة بني تميم واما في لغة اهل الحجاز ففيها ايضا عدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامنا في المعربات غير المنصرفة ونعني

بباب قطام ما هو علم مؤنث على فعال من اعلام الاعيان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة اقسام كما يجيء اسم فعل كنزال وبنائه ظاهر وعلم

للمصادر على راي النحاة كفجار للفجرة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان بالاتفاق قالوا المشابهة باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا

في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سحاب وجهام وكلام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل ففساق وفجار في المفرد معدولان

عن فاسقة والفجرة والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجاز بناؤه كلما شابه ابهام لنزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم فرقتين اكثرهم

على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وانما قدروا العدل فيها لتحصيل الكسر اللازم بسبب

اذ كسر الراء مسوغ للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذوات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا

الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب حضار الذي وجب تقدير العدل

فيه لغرض البناء الذي هو سبب الامالة فقدروه فيما ليس طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم فيه غير منصرف من ذوات الراء كانت

ويجي الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال قوله الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا يضره الغلبة فلذلك صرف مررت

بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر تقدم الكلام شرطه ان يكون في

الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع فلا تضره الغلبة فلذلك امتنع نحو اسود وارقم وانا الى الآن لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض

غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم

قبوله للتاء فانه يقبلها لا للتوهم لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بطارئة على اربع لان اربعة المذكر واربعا المؤنث والمذكر

في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل ويعملة فان يعملة للمؤنث فالتاء طارئة بشيء ولن دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي

في يعمل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حاله خروج بها

عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلا فيهما او خرج عن اعتباره في حال اخرى فسواء كان تلك الحال قبل

بل الاول ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع للمؤنث استعمال الاصل اعني يعملا وزن الفعل اصل لكنه غير لازم

لانه تلحق المؤنث يعملة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل قوله فلا تضره الغلبة يعني ان يكون

اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان

واقعا عليه كابن عباس فانه كان صالحا يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخوته

كذا

التأنيث مبتدأ وبالتاء متعلق بالمقدر هو صفة له وتقديره التأنيث المتعلق بالتاء شرطه مبتدأ ثان مضافا الى ضمير يعود الى التأنيث والعلمية خبره والمبتدأ
مع خبره خبر الاول والمعنوي صفة للمبتدأ المقدر وتقديره والتأنيث المعنوي وكذلك اشارة الى التأنيث بالتاء والتشبيه في اشتراط العلمية فقط وشرطه مبتدأ مضاف ومحتم
اي بوجوب مضاف اليه ايضا وتأثيره عطف عليه مضاف اليه عائد الى التأنيث المعنوي والزيادة خبره او تحرك عطف عليها مضاف الى الاوسط والعجمة كذلك فهند مبتدأ ويجوز صفة
جملة فعلية له وهذه الجملة الاسمية جزاء شرط مقدر وكذا دخل الفاء في صرفها وتقديره واذا كان كذلك فهند يجوز صرفه وتأنيثه ذكر الضمير الذي يعود الى الهند موضوع

كذا الجم اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا تحتاج فيها الى قرينة من الموصوف وغيره اذا عنيت به
ذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود فانه لابد لكل منها اذا قصد تعيين من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو عندي اسود من
الرجال وبهذا الشرح يتبين بك انه لا يخرج الاوصاف الغالبة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم يصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية
فيه نظر كما يجيء وكيف يخرج عن الوصف بمعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اي لا
يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لفظا فلا تبقى قيل الدهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف
حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المص في شرح قوله بعد مخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه او تثبت
منقولا من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تخفيفا معتبر بلا استدلال له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى
الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تخفيفا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز في السودان
المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تخفيفا لم يعتبر في منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجيء يجوز ان يعتبر
بعدها فليس اعتبار معنى الوصف بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه بحاله قطعا او بعضه بقاء
معنى الوصف في منه شيء مع قول ابي علي في كتاب الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصف
بدلالة انهم لم يصرفوهما في التنكير فعلمت ان معنى الوصف مقرر فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا
لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود الغالب حية سوداء ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد اي قيد من حديد
لان الحديد اسود ان الوصفية الاصلية يعتبر بعد زوالها فلا حاجة اذن لسيبويه في منع صرف احمر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت بأربعا ان
الوصفية العارضة لا تعتبر قال بعضهم ربما لم يعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح ونحوه من الغالبات فيصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات
لفظا لعدم جريها على ... وان كان معنى الوصف باقيا فيها قوله وضعف منع افعى معطوف على قوله لصرف اي ضعف لكون الوصف الاصلي معتبرا
منع افعى لانه يتحقق كونه صفة في اصل الوضع ولا يثبت ايضا في الاستعمال نحو ايم افعى بل توهم انهما موضوعة للوصفية لما رأوا انها الحية
الخبيثة الشديدة من قولهم فعوة السم اي شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اي طائر
ذو جدل وهو الاحكام وقد قيل في الدرع جدلاء فكانه مؤنث الاجدل وكذا توهم في الاخيل ان معناه الاصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهم
تخفيفا ولنا ان نقول لم يصرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف قط لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت في
نفسها خبيثة واجدل طائر ذا قوة واخيل طائر ذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان يقصد معنى
القوة كما تقول رأيت عقابا لا يقصد فيهما معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر ولم يصرفها لكونها غير موضوعة
للوصف تحقيقا كما اشار اليه المص واما منع صرف مثله فغلط وهم قوله التأنيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم تأثيره
على التأثير الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط والعجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة على الثلاثة فقدم
منصرف وعقرب ممتنع اعلم ان التأنيث على ضربين تأنيث بالالف وتأنيث بالتاء فاما الالف فتحتم التأثير بلا شرط للزوم الالف وضعا
على ما مر ولذا قام مقام السببين وتريد بتاء التأنيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء نحو احمد وبنت
ليس مؤنثا بالتاء بل هي من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث فلهذا لو سميت بنت وأخت
وهنت مذكرا لصرفتها والتأنيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا فشرطها العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة
او مؤنثا حقيقيا كعزة او لا هذا ولا ذاك كغرفة فالعلمية شرط تأثيره محتما فلا يؤثر من دون العلمية بدليل نحو امرأة قائمة وقائمة الوصف
الاصلي والتاء بالتأنيث فالحال لم يجيء الا من التأنيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكره المص حاصل وذلك الخلل ان وضع
تاء التأنيث في الاصل على العروض وعدم الثبات تقول في قائمة قائم فلم يعتد به وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها للفرق
بين المذكر والمؤنث ولا يجيء هذا المعنى في الصفات والاسماء الا غير لازمة للكلمة كضارب وضاربة ومضروب ومضروبة وحسن وحسنة وامرء وامرأة ورجلة وحمار وحمارة وفي
غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في حجارة وغير ذلك كما يجيء في باب التأنيث ثم ان العلمية حيث كانت في الكلمة من الكلمات العربية
مصونة عن النقصان فيلزم التاء بسببها فتاء عائشة كراء جعفر صارت لازمة لا تحذف الا في الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي وانما ذلك
لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فقولك عائشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا ثبت
به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصارت التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم العربية فربما تصرف
العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف ان استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبرئيل وجبرال وجبريل
وميكال وارسطو ورسطاليس ونحو ذلك وذلك لو ردها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم ... بالا
بما ليس من اوضاعهم ولذا لا ... فالعبث ما شئت واما الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف ...

سماني نظرا الى اللفظ
وتأويل ابدا وزينب مبتدأ وسقر وماه وجور
كل عطف عليه وممتنع خبرها
الى التأنيث المعنوي
جزء وهذه الجملة الاسمية جزاء الشرط المحذوف وتقديره فاذا عرفت هذا تقدم
وعقرب ممتنع مبتدأ وخبر
عطف على قوله فقدم منصرف

في نحوهم على ذكرى وتاء التأنيث في نحو عزة والف الالحاق في نحو معزى لم يجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكذا ما فيها زاد
على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم
فان افادة الزيادة معنى اخر وان لم يقع لفظ العلم بدون تلك المعنى علما وضع له ولا لم يجز لزوال الوضع العلمي فان زيد عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث
وان بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير
وتنوين التمكن نحو هاشمي وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامة كما في الزيدان والزيدون على ما يجيء
في باب الاعلام فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قام في نحو حمزة اذا ثم مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرطا لقيامه مقام
سببين ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ الالف التي وضعها على اللزوم وثانيهما
ان يكون التاء مقدرا وهو الذي سماه المصنف بالمعنوي سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي كحلب ومصر والالف لا يقدر لان التاء
انما لا الف للزومها لا يحذف حتى يقدر ولا تؤثر التاء مقدرة ايضا الا مع العلمية الا ترى ان نحو حائض منصرف مع التأنيث والوصف
مثله مع العلمية ايضا منصرف كما يجيء وانما شرط فيه العلمية ايضا لان المقدرة عندهم اضعف من الظاهرة وشرط الظاهرة العلمية والفرق بينهما ان العلمية
تصير التاء الظاهر متحتمة التأثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الاوسط كثبة علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدرة فضعيف
فان سد مسده في اللفظ حرف اخر قوى وجوبا كزينب الا ففيه الخلاف كهند كما يجيء وما يسد مسده الحرف الاخير الزائد على الثلاثة
لانه موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا تدخل ثالثة واما نحو شبة وشاة فلحذف اللام ودليل سد مسد التاء تصغيرهم عقربا على
عقيرب من دون التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان اولا اذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف
سواء سميت به مذكرا حقيقيا او لا هذا او لا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسدها فهو ممنوع لتحتمه وان كان ثلاثيا فاما ان يكون
محرك الاوسط او لا والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امرأة او غير حقيقي كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة
ولقيام تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في جمزى جمزي
وجبلوي ولا تقول في جمزى الا جمزي كما لا تقول في جمادى الا جمادي وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا الى ضعف
السادّ مسد التاء وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فالخلاف عندهم في وجوب صرفه لانه تقدير تاء التأنيث وذلك كرجل
سميته بسقر وكتاب سميته بقدم وانما لم يقدر لطريان التذكير الوضع الثاني على ما اضعف تأنيثه في الوضع الاول فعلى هذا تقول في
تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذينة وعيينة لرجلين فسمي بهما بعد التصغير وان لم يبد مسد التاء ولا يسد التاء مسده شيء و
ذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة او لا فان لم يكن فان سميت به مذكرا سواء كان حقيقيا او لا كهند اذا كان
اسم رجل او اسم سيف مثلا فلا خلاف في صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جوزوا فيه الصرف ومنع ما عداهم من
العرب لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوي والعلمي فظهر فيه امر التأنيث وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات السادّ مسد حرف
التأنيث وما يسد مسد السادّ وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونار فهما كهند ودعد وكذا الثنائي كيد اسم
امرأة وان كان فيه العجمة كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا او لا فالصرف لا غير اذ هما كنوح ولوط كما يجيء وان سميت به مؤنثا حقيقيا
او لا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيء لكن مع سقوطها عن السببية لا يقصر عن تقوية
السببين حتى يصير الاسم بها متحتم المنع فظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمي به مذكر حقيقي او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه
زيادة على ثلاثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شرط اخر في منع صرف المؤنث اذا سمي به مذكر ذكرهما المصنف احدهما
ان لا يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر فان رباب اسم امرأة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث
كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذ معناه في الاصل
شخص حائض لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث فكل نعت المؤنث
بغير التاء فهو بصيغة موضوعة للمذكر استعملت وثانيهما ان لا يكون تأنيث المؤنث الذي سمي به المذكر تأنيثا يحتاج الى تأويل
غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التأنيث لو سميت بها مذكرا انصرفت لان تأنيثها لا بتأويلها بجماعة ولا يلزم
هذا التأويل بل يجوز لنا ان نأولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو
نساء ورجال بل تأنيثها باعتبار التأويل بل بالجماعة وهو هذا تأويل غير لازم كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر
بمرفوذلك لان الاسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة
او مؤنثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها
مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا تستعمل الا مؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الا منع

الصرف

المعرفة مبتدأ وشرطها مبتدأ ثان مضاف الى كنايته ترجع الى المعرفة وتحرف ناصبة وتكون مضارع منصوب بها من الا فقال لنا فصبروا المستترفيه راجع الى المعرفة وعلمية خبر اى تكون المعرفة منسوبة الى العلم لا يعني انما يحصل تعريفها لكونها علما والمبتدأ الثاني مع خبره مع المبتدأ الاول والعجمة مبتدأ وشرطها مبتدأ ثان مضاف الى كناية ترجع على العجمة وان تكون علمية من ذكره وفي العجمة جار ومجرور وقع صفة للعلمية اى علمية ثابتة في اللغة العجمية وتحرك عطف على علمية مضاف الى الاوسط والزيادة عطف عليه على ثلثة متعلق بها والجملة خبر مبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني مع خبره المبتدأ الاول فنوح منصرف مثل قوله فقدم منصرف وشتر بكر او ابرهيم عطف على شتر خبره

على تاويل ...

المنصرف وان عكست الامر اعني سميت المؤنث باسم المذكر حقيقتين كانا او لا فان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل وحسن او زائدا على الثلثة كجعفر فالكلام في منع صرفهما لظهور التانيث بالطرآن مع سد مسد التاء او سد مسد التاء وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وعمرو يسمى بمثلها امرأة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف حتما كما وجوز لظهور امر التانيث بالطرآن ويونس وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله قوله وشرط تحتم تاثيره اى تاثير التانيث المعنوي المراد به تانيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب او لا كعقرب قوله زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة اى اسمي به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان الحرف الزائد على الثلثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام ذلك التاء سد التاء واما العجمة فانها وان لم يسد مسد التاء ولا سد السد المذكور ولكنها سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما جئ لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون علامته مقدرة بلا تانيث لفظ من قبل لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال وشرط تحتم تاثيره اى تاثير التانيث المعنوي قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم الثالث وزينب ممنوع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة قوله فان سمي به مذكر اى بالمؤنث المقدر تاؤه فشرطه الزيادة اى الزيادة على الثلثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل بسبب تقدير علامته فزيل التذكير الطاري في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف الا اذا سد مسد علامته المحذوف اى بقاء الحركة القائمة او لا مقام التاء فيكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجمع علم المذكر فلا يكون التاء مقدرة ويجيء ان العجمة لا تاثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية بل انما توثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقدم وجور منصرفان اما الحرف الزائد وعقرب ممنوع لان التاء فيه قائم مقام تاء التانيث واما اسماء القبائل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشرطه فلا كلام في منع صرفه كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا وبدرا وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان فالصرف في القبائل بتاويل الاب ان كان اسم كثقيف او الحي وفي الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبائل بتاويل الام ان كان في الاصل كخندف والقبيلة وفي الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما وان جوزوا صرفها وترك صرفها كما في ثمود وواسط وقريش تجوزهما ايضا على التاويل المذكور وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مؤلا بالقبيلة فمنعوه الصرف قال وهم قريش الاكرمون اذا انتموا طابوا فروعا في العلى وعروقا ويصفونه بصفة نحو تميم بنت مر وقيس بنت عيلان و كذا قد يأولون اسم الام بالحي فيصفونه بابن نحو باهلة بن اعصر وباهلة فيها امرأة وقد يؤنث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءت قريش مصروفا اى اولاد قريش فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعم وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون ومنه قوله تع كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما قرئ ويجوز ان يكون صرف مثله لتاويله بالحي وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهو ماول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولا منع فيه واما نحو قولهم قرأت هودا ان جعلته اسم النبي صم على حذف المضاف اى سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه وجور واما اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو ان ينصب ترفع ضرب ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظة ويجيء بسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور وغيرها في باب الاعلام انشاء الله قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيتان فلا مدخل لها في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين لم يحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المص فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة في منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف قوله العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة فنوح منصرف وشتر وابرهيم ممتنع قوله في العجمية اى كون الاسم علما في اللغة العجمية اى يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابرهيم واسمعيل او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمي نافع راويه عيسى لجودة قراته وانما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعا مع بقاء العلمية جاز ان يمتنع معها ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكن فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم بعد ذلك تابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيما نقر ان الطاري من احكام الطرو عليه فيقبل الاعراب نحو الابرهيم التصغير

وباب النسبة

الجمع مبتدأ وشرطه مبتدأ ثان مضافا الى كنايته ترجع الى الجمع وصيغته خبر المبتدأ الثاني مضاف ومنتهى مضاف اليه ومضاف الى الجمع وبغيرها جار ومجرور يتعلق بصيغة مقدر وهاء المعنى شرطه صيغة منتهى الجموع الثابتة بغيرها او خبر له والمبتدأ الثاني مع خبره خبر المبتدأ الاول وكمساجد جار ومجرور ومضاف ومضاف اليه ان نذر الكاف معنى المثل ومحله مرفوع باضمار مبتدأ وهو هو اى الجمع كمساجد ومصابيح عطف عليه ولما كان فيها معنى الشرط وفرازنة مبتدأ منصرف خبرها وهذه الجملة جواب لما وكذا دخل فيها الفاء وحق الفاء ان يكون في اوله لكن اخذ في محله لئلا يتوالى حرف الشرط والجزاء واصله مهما يكن من شيء ففرازنة منصرف ثم قصر وعدم التانيث فيه مبتدأ

ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جهان واذربيجان في كركان واذربايكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب او لا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبرج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كنرجس بقم فيهما الوزن وكذا الجو مخففه ان لم يكن صرف كاللجام علما فتعلق العجمة علما فقال المص الشرطان معا واجب العلمية في العجمة مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو ملك عند هم منصرف البتة كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اولى لان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساكن علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها فتلك بان الاعجمي مجرد كونه ثلاثيا ساكن الوسط او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب والزمخشري يجاوز ما ذهب اليه المص بان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جائز الصرف وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا يؤثر مع تحركه ولعل هذا لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام والقياس المذكور انهم يمنعون الذي غرم تحتم منع ماه وجور ولولا العجمة مثل هند في جواز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تاثير الشيء على ضربين اما يكون شرطا كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي واما يكون سببا كالعدل فثبت تاثير العجمة في ماه وجور من الضم لا الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح وتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن الاوسط وذلك ان خفة الاول الحاصلة بالوزن قاومت فالتانيث له معنى ثبوتي في الاصل وله علامة لها مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتي بل معناه امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث اقوى منها قوله وشتر وهو حصن بارّان ويجوز ان يكون امتناعه من الصرف لاجل تاويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فالمرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح لملك لانه اسم ابي نوح عم قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغيرها كمساجد ومصابيح واما نحو فرازنة فمنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض قوله صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم وانما قيد نا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجيء في التصريف في باب الجمع نحو قوله انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور وقوله واذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار كما ذكره ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا بعدها حرفان اولهما مدغم احدهما في الآخر او لا كمساجد وعد واب او ثلثة ساكن الوسط فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في نحو حمر وحمسات ان كل واحد منهما الجمعية والصيغة وانما اشترط في هذه الصيغة ان يكون بغيرها احترازا عن نحو ملئكة لان التاء قد يقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وعلانية وطواعية فيكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع وجواب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب والمؤثر هو المشروط مع الشرط قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف قوله علما حال من الضمير الذي في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما ايضا يعني اذا كان جمع حضجر فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال في منع صرفه حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحد منها وهي علم للجنس لا الواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجيء في باب الاعلام ففيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع والجواب عنه عند المص ان الافصح اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما يذكر المص بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب ليسا بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما في جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما سمي بابانين جبلان فيه معنى العلمية مع التثنية فهما وان جعلا كشيء واحد وسمي بلفظ لكنه يفهم من لفظ ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المسميان فلا تنافي بين العلمية والجمعية ولا التثنية والا لعند ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المص بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والوصف يفيد الاطلاق متنافيا فنقول

شبهان بل ابدلتها والعامل فيه مبدل والمعنى وقبل مسلم وبل هم سر اله فى التعجب كما يقال اى تا ابى اى فى الاول دخل الشرطية ومع لجزائية جزى شرط وهل واذا ذكرت

صرف بفعل ماض مجهول وهو فعل الشرط والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى سرهيل بلا فلا اكنوا الجمع فى اشار اليه اسمها وهو مبنى على الفتح بالجر محذوف فى التركيب

اشكالا صرفه وجملة وقعت جزاء الشرط ولهذا دخل الفاء فى اذ لعلها وهو مبتدأ مقدما وجبر او مضاف اليه وفعل اجر امصدر او بمعنى المفعول وقد اوجز من على كان الثابت

وتقاضى جزم ومعناه نحو جوار اذا كان مرفوعا او مجرورا وامثل قاض فى التخفيف وكونه منقوصا الواعما الحركتين فيما يجى بسكون وتعاطى من فاعل فعل مقدر وهو

الاطلاق قيد كالحق الوصف لابد فيه ان لايكون لاعاما ولاخاصا بل لابد فيه من الاطلاق ولانسلم ان هذا القيد شرط فى الصفة لانك تقول

هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثانى عام وكلاهما صفتان وان اراد المص بالاطلاق قلنا لانسلم ان ماهية الوصف لابد فيها من معنى العموم

بل الصفة المرادة فى باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لما يخصص ذلك الصاحب كما يجى فى باب

الوصف فاذا ثبت فى اسم ان دلالته على ما ذكرنا وصحة تبعيته لما لك المخصص وضعيتان فلا يضره فى منع الصرف عروض ما يمنع جريه على

ذلك المخصص وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجرى وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض

وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على ان في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية فى باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا

فى اربع فنقول يمكن ان يعتبر فى حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجرى وهو العلمية كما عرض فى نحو اسود

وارقم الغلبة المانعة من الجرى فالعلمية ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكائن بالعلمية يصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية

تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد وان الغلبة لا تنفك لا مراعاة معنى الوصف كما فى اسود وارقم والاكثر فى العلمية عدم مراعاته و

الدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم انما سميت هاتيا لنهنا وقول حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا احمد

نحن نعلم ان اللقب كالمظفر وتقفة من الاعلام واللقب هو الذى يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلى ويؤكد هذا قول النحاة

انما يدخل اللام على الاعلام التى اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف كانت

تلمح ولو كانت الصفة من حيث هى هى تقتضى العموم وتنافى الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار الوصف فيه فان قلت

فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمنع صرف هلال ومحمد ذى المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم يلمح فيه الوصف الاصلى قلت كذا كان

يجب الا ان المقصود الاهم الاعم فى وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سوغ لمح فيها المعنى الاصلى كما فى اللقب ولم يلمح كتسميتهم الاسود

بالاحمر وبالعكس وكان المعنى الاصلى انما يلمح خفيا ويومى اليه ايماء مختلسا فى بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلى لكونه كالمنسى

مع لمحه وكذا نقول فى الجمعية فى نحو مساجد علما انها لا تعتبر وان لم تنافها العلمية وامكن لمحها فى بعض الاعلام لان المقصد الاهم فى وضع العلم

غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران فى موضع الذى يجئ لمحهما فيه فكيف بالاعتبار فى نحو مساجد اسم رجل الذى

لم يلمح فيه معنى الجمعية وفى حاتم اذا لم يلمح معنى الوصف فلا وجه اذن فى منع صرف مساجد علما كما قال ابو على وهو ان فيهما العلمية وشبه العجمة

حيث لم يكن له فى الاحاد نظير كما ان الاعجمى لا يشبه العربى فهذا يدل عنده فى الاسباب شبه العجمة وعند الجزولى فيه سببان من تمام غير سببين

احدهما على سبب اخر كما قال ابو على ان فيه شبه العجمة وذلك لان الجزولى بعد عدم النظير فى الاحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية

وغيرهما ولم يجعله شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهذا اختلاف المستعمل

عندهم قوله سراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال فى فارسى فى سراويل داخ واختلف فى تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو على انه اسم اعجمى

مفرد كما عرب الاجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو مساجد بل محمل على ما شابهه فمنع الصرف ولم يمنع الاجر مخففا لان جميع ما ان انه ليس

ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكلب اجر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شئ لان العجمة شرطها العلمية وفيه التانيث المعنوى وشرطه

ايضا العلمية واما الصيغة فليس سببا بل هى شرط لسبب الجمعية الا عند الجزولى فسيبويه يمنعه من الصرف لا لسبب بل لموازنه غير المنصرف

وقال الجزولى فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام فى العجمة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها فى هذا الوزن

خاصة لا غير لا طراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد وهو غرض جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال عليه من اللوم سروالة

فليس يرق لمستعطف ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ فى الاجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاء ذلك فى الاعلام كمدائن

فى مدينة جينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر وذلك ان لنا قاعدة ممهدة وهى ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا الجمعية

ولم يتحقق فيه لكونه لا لانه مفرد فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة وايضا اذا اشمل الشئ على الاقطاع جاز ان يطلق اسم تلك الاقطاع على

المجتمع منها كبرمة اعشار والبس للخصم ان يقول ان مثل هذا مختص بوزن افعال لانه قد جاء نحو قولهم جاء الشتاء وقيعه اخلاق شراذم يتحب منه

منه التواق وشراذم لفظ جمع بالاتفاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا لا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل

لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله

الا ترى الى قوله بعده الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعنى الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط

وحده هذا ويمكن تقدير الجمع فى سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه نظر الى ذلك المقدر

ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز فى نحو حمار حوابان يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رايت

حمارا خوابى وحوابيا فنقول هو جمع خوباء اى الارض الغليظة والجمع الحزانى كالصحارى بالتخفيف قوله ونحو جوار اى المنقوص من هذا الجمع

اعلم ان الاكثر ان جوار فى اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب فى الجر جوارى قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته

على م

جزم وكقاض مبنيا للمحذوف

فى ادهم وامثالى بر

نومنهاد تقدم من نحو

مما به الف حجرمان

تابهما بالحذف بانه

ومنون ما يكون اعرابه

وجرا وهو كقاض فى تنصيص

لكون المذكور ولا علم

فى وبهما ان يكون منوب

على الفرع والمعنى نحو جوار

زحال اوبعوالحركتها صل

المنسى من حيث النصب

لانه منون فى حال النصب

والتركيب مبتدأ وشرطه مبتدأ ثان مضاف الى ضمير عايد الى التركيب في العلمية خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني خبره الاول وان لا يكون تركيبهما او يكون مضارع معطوف
بها واسمه ضمير المبتدأ عايد الى التركيب باضافة خبره ولا اسناد عطف عليه مع اسمه خبره ولا اسناد عطف عليه مع اسمه خبره وبتاويل المفرد لدخول ان عليه عطف
على العلمية وشرط خبر مبتدأ محذوف مضاف الى بعلبك والالف مبتدأ والنون عطف عليه وان عرف شرطه وكان فعل ماض من الناقصة وهو فعل الشرط
اسمه ضمير راجع عايد الى الالف والنون وفي اسم خبره وشرطه مبتدأ مضاف الى الكناية ترجع الى الاسم والعلمية خبره وهذه الجملة وقعت جزاء الشرط والجملة الشرطية خبر
للمبتدأ وكعمران المحل بالضم مبتدأ وفي صفة عطف على اسم وانتفاء خبر مبتدأ محذوف مضاف الى فعلانه جزاء الشرط مصكك دلت عليه الشرطية وتقديره ان الالف والنون كانا في صفة فشرطه انتفاء فعلى وقيل ماض مجهول وجوب خبر مبتدأ محذوف اي شرطها مضاف الى فعلانه وهو مع خبره مفعول قيل يمكن ان يكون انتفاء مبتدأ محذوف وخبره تقديره فانتفاء فعلانه شرط فيها وقيل وجود فعلى شرط فيها وقيل موطوق على نيل المقدر والمعنى انه في صفة فقد قيل شرطها انتفاء فعلانه وقيل وجود ومن الكينة كما قوله عليه من الماء اي الغسل سبب الباء وثم ... اشارة الى فعلان ... صفة وهذا الجار مع مجروره ... متعلق باختلف اي اختلف كذا ... هذا الشرط مقدم عليه المحصة ثم اختلف ماض مجهول ونائبه عن مفعول الكلام ... منصوب على الظرف مضاف الى سكران وهو غير منصرف وانه بظهر الجر فيه ... عطف عليه وهو ... فلذا ظهر الجر فيه

ولكن عبد الله مولى مواليا وقال النحويون سماء الاله فوق سبع سمائيا وهي قليلة واختارها الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف في النصب
جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك لان الاعلال
مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو
مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزن اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار
منصرفا والاعتراض عليه ان الياء الساقط في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في جاءني جوار وكسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما
دون الاخرى تحكم وكل واحد من الاعلال موجب فهو في حكم الباقي كعم وشج والا كان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف جندل وذلك لان مقصوره
جنادل وذلاذل وقال المبرد والتنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري فحذف
ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين وقال سيبويه والخليل
ان التنوين عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها
ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية
وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه
وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة الجيدة وذلك لان
منع الصرف يقتضي حذف التنوين وتبعية الكسرة في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءني الجوار ومررت بالجوار عند
سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري
بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا
لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في
غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو احوى واشقى فانه تقدم الاعلال في
مثلها ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى المنون ثابت تقديرا فهو وزن افعل فحذف تنوين الصرف
لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوف ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين
اخف منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعيتين الاترى
انك تقول خطايا وبرايا واداوي بلا تنوين اتفاقا لما انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا
ويجيء فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم مراة واعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعني جوار واعيل علما فيونس يجعل حاله
مخالفا لحاله في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فيبقى الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءني
جواري وقاضي واعيلي بياء ساكنة ورايت جواري وقاضي واعيلي ومررت بجواري وقاضي واعيلي مفتوحة مثلا في الحالين وانما قلنا
منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف الكوفيون يحذفون الصرف وجه هاني نحو قوله يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم واما عند
سيبويه والخليل فحاله نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سواء واعلم انه اذا صغرت نحو احوى قلت احي بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها
متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل وجار مجراه كاحي والمحيي وقياس مثلها الحذف نسيا كما يجيء في التصريف ان شاء الله
تعالى فسيبويه حذف فيها تنوينها بمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن وزن الفعل نسيا بخلاف
نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو
يعد ويضع علما وان كان قد سقط عن وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء يحذف الياء الثالثة من نحو احي نسيا بل يعله اعلال
ذلك لان في اوله الزيادة المختصة بالفعل وهي الهمزة بخلاف عطي تصغير عطاء فجعله كالجاري مجرى الفعل اعني المحيي في الاعلال فلحي عنده
كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو في تصغير احوى كاسيود في تصغير اسود
كما يجيء في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور قوله التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل
بعلبك انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا يدخلان في وضع العلم فيؤمن من حذف احدهما اذ العلمية كما قلنا مؤمن من الانفصال
ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب بقاء الجزئين على حالهما
قبل العلمية كما يجيء في باب المبنيات وكان ملسان يقول معرباجزؤه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيد علما وكان نحو ما بعد ويقول النجم
وان لا يكون الثاني مما بني قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما فان الافصح ان مراعاة البناء الاول على ما يجيء في باب المبنيات
قوله الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانه وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران
وندمان اعلم ان الالف والنون انما تؤثران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا

دون الفعل مبتدأ مضاف الى الفعل ... خبره مبتدأ ثان مضاف الى ضمير عائد الى الوزن وان مع اسمه وخبره ويختص مضارع منصوب بها والمستتر فاعله عائد الى الوزن
وبه متعلق به وضمير بجزئه عائد الى الفعل والمبتدأ الثاني مع خبره خبر الاول وكشمر كعمران في الوجه وضرب عطف عليه وان يكون من ذكره عطف على يختص واوله بالنصب
ظرف ورفع خبراله مقدما على اسمه مضاف الى ضمير عائد الى الاسم وزيادة اسمه وان ... بزيادة مجرور بها مضاف الى ضمير عائد الى الفعل وهذا الجار والمجرور وقع
لقوله زيادة او اسم بمعنى المثل او صفة لها ايضا وغير مضاف منصوب على انه خبر كان المقدر او حال عن ضمير وله والمعنى وان يكون في الاسم غير قابل للتاء او مرفوع باضمار مبتدأ

بفوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير وتشابهها ايضا بوجوه اخر لا يضر فوات تمامه تساوي القدرين وزنا فكسرى من سكران كحمرى من حمراء وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلاثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وعطفان ونحوها وتشابههما ايضا بوجهين اخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة زائدي حمراء معا وكون الزائد الاول في الموضعين الفا فاذا اجتمع الوجهان في ندمان مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التانيث وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليها في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يتوهم ان النون ابدل منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلها النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجراهم على هذا الابدال توهم في النسب الى الجنة والرقبة جنّي ورقباني بزيادة النون من غير ان يبدل من حرف في زيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها اولا ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الفي التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى سبب اخر ولا يقوم بنفسها مقام السببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب اخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا يقوم علتين قويتين كان اسما اي غير صفة وانما شرط فيما العلمية ليومن بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف بأو على علمية يخالفها عطف صفة كان على وقوله فانتفاء على ان لان التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوزنا ثم مثله كما يجيء في باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة انهم نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يطلقوها على غيره ولم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه اعني بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب لتطرق به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الفي التانيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذاك على غير لفظه قلت هذا الوجه وان كان يحصل بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ثم نقول منع صرف رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما على هذا الوزن وصفا في كلام العرب اكثر من المصروف فثبت بهذا انه ان اشتراط انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى وللخصم ان يقول بل الصرف فيما شك فيه هل صرفته العرب اولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم في فعلان صفة لم يعلم هل اتى منه فعلانة اولا وهل وجد له فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنع الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال لكم دون بيشة من حزن ومن علم كانه لامع عريان مسلوب وقد جاءت الفاظ يحتمل نونها الاصالة فتكون مصروفة واذا سميت بها ويحتمل الزيادة فلا تنصرف نحو حسان وقبان فيهما اما من الحسن والقبن فيصرفان واما من الحس والقب فلا يصرفان وكذا نحو شيطان ورمان قال الاخفش اذا سميت بالبيان منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف في الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلانة يصرفه في قولك الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجئ رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجئ رحمى ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا في صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين قوله ووزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب او يكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل فعل مختص بالفعل ولم يات في الاسماء الا اعجميا نحو بقم وبحو شلم لبيت المقدس وكالمنا في كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وعبد ربما وعثر لموضع وخضم لرجل فاصل هذه كلها افعال فعلى هذا نحو يزيد ويشكر وتغلب خواص لعدم هذه الاوزان في اجناس الاسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولان وتغلب اعجمي ونحوه تنضب ويرمع واعصر واصبع وتدرأ او نحو من الغالب في الفعل واما فعل فمن الخواص اذ لم يات فعل في اسماء الاجناس الا دئل ورئم وقيل ان العرب قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله ان الله نهاكم عن قيل وقال وقولهم اطاق تبشر ولا تخرجوا لتخويطه عنه فيجوز في دئل بمعنى دويبة ان يكون منقولا من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دئل والدالان مشي سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دئل
اي اسرع

والجملة تكون حالا عنه اي الحال ان ذلك الاسم غير قابل للتاء ومجرد على انه صفة الاسم مضاف ... لانه صفة ... في الاسم وهو يقتضي الموصوف وذا يكون لفظا او تقديرا ومجرور على انه بدل من ضمير اوله كما تقول ... غير المضاف فانه بدل من ضمير عليهم ... او يكون ... اولى ... الاسم زيادة كزيادة اسم غير قابل للتاء وقائل مضاف اليه وللتاء متعلق به ومن ثم انصرف ... ومن ثم ... ويعمل فاعل ... امتنع ماض معروف عطف عليه واحمر فاعله

والتغيير دلالة النقل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون فى دنل علما الوزن والعدل مع العلمية وان صح ما نقل ان الوعل لغة فى الوعل

والنريم بمعنى الاسف فهما شاذان قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اى اول وزن الفعل لا تدل فى الاسم زيادة كزيادة الفعل بحرف

اتين وغيرها فاو لف المشتق منه ما لو فى اذا سمى به انصرف لان الهمزة وكذا ابقى على الكون ملحقا بجعفر كمهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعل

لوجب الادغام كاشد واحب اما البب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا عن جمع لب والفك شاذ ولم يات فى الكلام فعلل حتى

يكون ملحقا به ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلمية والنحاة قالوا فى موضع قول المص او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه

اى يكون ذلك الوزن فى الافعال اكثر منه فى الاسماء حتى يصح ان يقع وزنا للفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن فى الاسماء

او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذى حمل المص على مخالفتهم شيئان احدهما انه راى فاعلا فى الافعال اغلب

ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا فلو كان الغلبة فى الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته فى الافعال ان باب المفاعلة

اكثر من ان يحصى والماضى منه فاعل وفاعل الاسمى اقل قليل كخاتم وعالم وسام والثانى انه راى نحو احمد واحمر لا ينصرف ومع

ان هذا الوزن فى الاسم اكثر منه فى الفعل قال لان كل فعل ثلاثى ليس من الالوان والعيوب يجى منه افعل التفضيل ومن الالوان

والعيوب يجى افعل فعلاء كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلى فما يجى منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية

كاخرج واذهب كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولذا رد على الاخفش قياس احسب اخال واظن واوجد وازعم على اعلم وارى قال ويجى

افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء فيه فعل ثلاثى قليلا كاشح والجم واثمر ويقابله فى الاسماء من غير الفعل الثلاثى ايضا فى القلة نحو

ايدع واكل وارنب ولقائل ان يقول على قوله افعل فعلا لم يجى من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اخترت انت من مذهب

البصريين وهو ان افعل التعجب فعل ومن كل ما يجى منه افعل التفضيل الاسمى افعل التعجب الفعلى والذى جاء فى فعل يفعل

مفتوح العين وفى فعل يفعل بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع من حكاية النفس فى المضارع نحو اذهب واحمد ويزيد على افعل فعلا اذ لا

يجى من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشب على ما يجى فى التصريف انشاء الله تعم لكن الانصاف ان الغلبة فى افعل الفعلى ليست بظاهرة

وقال المص معرفة غلبة الوزن فى احد القبيلتين لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على

على المبتدى فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا فى احدهما دون

الاخر كما يعرف مثلا ان افعل فى الفعل قياس فى الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب احمد وليس فى الاسم قياسا فى شى كاصبع وابهم معرفة

كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو قائل به فى نحو شمر وضرب لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو متعذر

او متعسر وانما اشترط فى وزن الفعل تصدره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية فى جميع الافعال المتصرفة دون

الاسماء اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع ولا بد فى المضارع من الزيادة فى اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل فصارت هذه

الزيادة لاطرادها فى جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن فان كان مشتركا كافعل الى جانب الفعل حتى صح ان

يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوائد فى الفعل لا يكون الا لمعنى واما فى الاسماء فقد يكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد لا

يكون كارنب وافكل وايدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان تكون لمعنى وانما اشترط مع هذا

الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه هذه

التاء فكما تجر هذه الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى الاصل السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزيادة لحوا

لحاق التاء نحو ارمل ويعمل اما لحاق التاء باسود في الحية فلا يجز لان هذا اللحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ فى الاسماء والاصل

ان توصف مؤنثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل واستبرق واعجمى ومنها انفاعل وتفوعل ودحرج

ودحرج وافتعل وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغير ذلك واذا سميت بنرجس بكسر النون وترتب بضم التاء الاولى فالصرف وا

لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا يؤثر من دون المشروط ولم يصرفهما الزجاج نظرا الى وزنهما المشهور من اعنى النرجس

على وزن نضرب وترتب على وزن تفعل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة فى اول الوزن حرفا

اخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان

الاكثر فى الاستعمال اراق وارق وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك

التغيير ايضا لانها تجر وزن الفعل ويدل عليه نحو يعد ويهب كذا المحذوف العين كتقل ويبع وتخف من قولك لم تقل ولم تبع

ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا اخش وارم واغز لان همزة الوصل بالفعل ايضا اخص لانها مطردة فى الفعل

اذ لا فعل ثلاثى متصرف الا وقياس امره ان يكون بهمزة الوصل ونحو عد وقل اصله الهمزة لولا تحرك فى المضارع ما بعد حرف المضارعة

فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان سقوطها انما كان للجزم او الوقف الجارى مجراه

وما موصولة اي الاسم الذي او موصوفة اي اسم وفيه خبر مقدم على المبتدأ وعلمية مبتدأ او مؤثرة صفة لها والجملة صفة لما وهو مع ما مبتدأ واذا نكر ظرف وكان
مجهول فالمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الاسم وهو فعل الشرط وصرف مثله وهو جزاء الشرط والجملة الشرطية خبره او صرف خبره واذا نكر للظرفية والمعنى الاسم
الذي ثبت فيه علمية مؤثرة صرف ذلك الاسم وقت تنكيره وآخره فيه. وما موصولة او موصوفة وتبين اي ظهر ماض معروف المستتر فيه فاعله عائد الى ما والجملة صلة
او صفة لما وهو مع ما مجرور بها والجار متعلق بصرف اي صرف ذلك الاسم المنكر لدليل والدليل الذي ظهر من جهته وكذا ومن بيانا لما وان حرف من حروف المشبهة بالفعل

والجزم لا يكون في الاسماء فنقول في المسمى بيقل واخشى تفول واخشى وكذا في المسمى بقل وبع جاءني قول وبيع وان لم يكن في المغير
الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما كالمسمى بقل وبع وعد وبقيل وبيع لم يعتبر الوزن الغائب الاصلي فنقول جاءني قبل وبيع
في قايل وبيع وخف جاءني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما في رد علم علم فهو عند سيبويه يعتبر ايضا بالوزن كما في رد وبيع و
قال المبرد ان كان التغيير قبل النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف
فالوزن معتبر لانه جامع الوزن يكون عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم لم يصادف الوزن العلمي الا محققا هذا
واعلم ان الوزن المشترك فيه الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل
مطلقا سواء غلب الفعل او لم يغلب فمنع المعترف في نحو جبل وعضد وكتف وخاتم وجعفر اعلاما واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه
منقولا عن الفعل نحو كعسب واستدل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني والجواب انه ان كان علما محكي
لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة كتأبط في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد وان لم يكن علما فهو
صفة موصوف مقدر اي انا ابن رجل جلا امرا اي انكشف وجلا الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا
بشرط كونه في باب الصفة وما يخرج لك فقليل نادر ولا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا
نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون معها الا احدهما
فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد يعني بكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا وذلك على ثلاثة اضرب لانها
اما ان يكون سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع
الا علما كعمر وقطام في تميم والثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم المصروف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع واثمد ويزيد ويشكر
وفي موضعين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي والجزولي والسبب الثاني عند ابي علي
شبه العجمة وعند الجزولي عدم النظير في الاحاد وليست سببا عند المص لاعتباره الجمع الاصلي فيكون اذن نحو عثمان وزياد علمين
منصرفا عند المص غير منصرف عند غيره واما سراويل علما فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث المعنوي قد يكون لكن التانيث اغلب
فلذلك اعتبر كما في التانيث يقال سراويل كعقرب اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية والتانيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس
يقتضي ان لا يؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظير لكن عادته ان لا يلغي سببا فيقول في حمراء علما
سببان الثاني من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلاث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال
الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن بابشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية
وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولا ينافي بين العدل والعلمية بدليل عمر واما اخر وجمع علمين فغير منصرفين
عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وكذا كتع لان فيها العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سميت بفعل من قولك الفضل
فانه ينصرف اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون اخر وجمع وكتع اعلاما اذ العلمية وضع اخر وقول سيبويه اقرب
لان العدل اما لفظي او بالعلمية لم يتغير اللفظ وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غيره فانه صرفه الا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل
او غيره جعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فصل في باب العدل نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل والثاني وهو كون العلمية شرطا لا غير
في موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرطها عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانهما يمتنع بهما من التاء
فيتشابه الف التانيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلمية سبب معها كما مر والثالث اعني ان يكون العلمية شرطا وسببا
في اربعة مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير
غير المؤثرة على ضربين اما ان لا تجامع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انه يجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها
واما ان تجامع ولا تؤثر فهو اذا كان مع الف التانيث نحو حمراء وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغي سببا فهذا حال العلمية في جميع باب
ما لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المص فنقول انما يصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط
وسبب معا خمسة اشياء التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها
في اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب
او الالف والنون كما في اذربيجان لكان يزول تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب
فيه ثلاثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظير في الاحاد في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها
مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الاخرين لان اوزان العدل اما فعال ومفعل او فعل او فعل او فعل او
فعال كثلاث ومثلث واخر وسحر وامس عند تميم وقطام عندهم ايضا وليس شيء منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس الجمع

وما اسمها عائد الى
ما العلمية ولا تجامع
مضارع منفي والمستتر
فيه فاعله عائد الى العلمية
مضاف وهو مؤثرة
حال عن فاعله وصفته
مفعول لمقدر اي لا تجامع
العلمية مؤثرة ثم حذف
الموصوف واقيم الصفة مقامه
والا حرف استثناء وما
موصولة اي السبب الذي
او موصوفة اي سببا
وهي مبتدأ والجعل الى العلمية
او شرط خبره وفيه متعلق
بمقدر وهو وصف شرطا
شرط ثابت فيه والضمير راجع الى
ما والمبتدأ مع خبره صلة
صفة لما وهو مع ما مستثنى
والمستثنى منه محذوف او ان كان
قوله مؤثرة حالا السبب الذي
او سببا والا العدل موجبا
وهو الاقوى تحقيقا
تكرير الاستثناء ولا الا
من المستثنى الا ان يجعل
منقطعا فيعني احدكما او ضعيف
بعد كلمة اعني الا على المعنى
ونصب الحر على الاستثناء
والمعنى لا تجامع العلمية مؤثرة
غيرهما شيء حينئذ الى نقل
ووزن الفعل وهو عطف
محذوف رفعه على ما قبله
والا مثل ووزن عطف
عليه تقدير العدل مضافا
اليه هذه الجملة في الا
العلمية مؤثرة بعدهما فهم
من اسمها وخبرها باقول
الا هذا اي من جهة مجامعتها
نحو ...عن وهما مبتدأ
الى العدل ووزن الفعل
ومتضادان خبره قبل هذا

ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يتضادا لثلثة ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم اذا منقول مما اجتمع فيه اثنان
منها فلم يكن العلمية الطارية مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها
ثبت انه لا يؤثر معها الا احدهما فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فينصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتمحل لتمشية قول المصنف
ويمكن ان يرد عليه بمنع التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دئل وكما يمكن ان يقال في اصمت علم المكان القفر اذ اصله اصمت بضم الميم
فعدل الى اصمت حال العلمية ولم تطرا العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتاثير دونها
لانه انما عدل لما كما قلنا في شمس مالك فاذا نكر شلم يبق فيه العدل والوزن فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية
لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير
لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرناه كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي الذي الغيناه لاجل العلمية قلنا في ثلث و
مثلث وبابهما لا ينصرف لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان قال الوصف
ههنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف
احمر المنكر فانه لا منع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقوى ان الزائل بالكلية لا يعتبر وصفا كان
او غيره في باب احمر كان او في غيره وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في احمر ان ينصرف اخر وجمع بعد التنكير
لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسيأتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر بعد التسمية به فالاولى
الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما يثبت له قبل التسمية به لكون المراد به سحر يوم بعينه وكذا امس فيما عند
تميم واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين واما عند المصنف فلانه يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية
التي ظاهرها مناقض لقوله فكيف لا يعتبر بعد التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد بعد وهو عدم النظير في الاحاد وشبهه سبب اخر
يعني الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه
بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارنب وافكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نص
للاخفش في ترك صرفه وقول الجزولي اولى واذا نكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول
سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمي محمول على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية
كما اعتبرهما قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكير فسيجيء ومثله فعلان الصفة اذا
سمي به ثم نكر سواء يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش ان سميت باسم مركب اخر جزئيه ذو الف التانيث او الجمع الاقصى
نحو معدى صحراء او معدى مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة اذن ذا الف التانيث ولا الجمع
الاقصى حتى يمتنع عن الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى افرادهما وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذا الف
التانيث مع جعل الجزء الاخير كجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع لا يقبل الجمع الاقصى قوله مؤثرة حال ومفعول تجامع ما ويعني بما هي شرط فيه التانيث
بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما قوله الا العدل مستثنى منه لفظه وما بعده استثناء اي لا تجامع سببا غير السبب
الذي هي شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا
عمرا فالعلمية المؤثرة تجامع الا بعض الاشياء وهي شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت
في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذربيجان فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال الشرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة
وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان يكون معهما لتضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما في عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على
سبب واحد قال وانما قلنا هما متضادان ليصح حكم الكلي بكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما
مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما تضادهما
فما تقدم واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم يكن العلمية مؤثرة معهما
ان كانت العلمية اذن طارية عليهما بعد استقلالهما بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع وجوب طريان
العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا في اصمت لان كلامه في العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعهما لم يكن العلمية مؤثرة لان مثل
هذا العلم لو وقع لكان معدولا عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا يؤثر فيه العلمية الطارية كما في حمراء وسعدى مونث
اسعد علمين بل لو كانت الاسباب الثلثة مجتمعة لم يطرا بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين فيها
غير معينين فيكون للعلمية تاثير يكون فيها احد الثلثة المؤثر اثنان منها ويمكن ان يجوز اجتماعهما ويمنع طريان العلمية اذن على العدل
والوزن كما في نحو اصمت على ما مر والاعتراض الاخر ان يمنع التضاد بينهما وذلك بمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على ما بيّنا

وخالف ما هو معروف وسيبويه فاعلموا للاخفش معفو لعبد وعلى العكس هو غير منه في حرف عجز وشكل بحر وبها مفقا واحمر مضافا الى اسم بلفظه يجر ضاعفه
وعلما تميز من مثل احمر وخالف منه من حيث العلم وتقليل تنكير لا من حيث الوزن والوصف مثل العلمية وحال من احمر وجزاء مضافا للقبد وهو قضير منه بعمل بكلا مع
ومنه الوجه لا يمنع عن يخالف في اعتبار المنصوب على انه مفعول له وعلى الحال بتاويل الفاعل وعلى النقير من المجاز وعبد الوجوه نصب الاخفش اداد ان جعل مفعولا له
كما افعاله مفعولا مطلقا بحذف المضاف اى مثل الفرد اعتبار او بدلا عن سيبويه بدل انه حالة والمعنيا انه خص بذلك الاعتبار من فعله وبل كذا انه في نصبه شرع صلة

قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر اعتبار الصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد قوله اعتبار الصفة منصوب على انه حال من سيبويه اى خالف سيبويه معتبرا او قاصدا لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها و تقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب المصنف عن سيبويه باق هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف لو اتى بخلاف المنكر فذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف قوله في حكم واحد يعني في الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر لانه اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن في حكمين فلم يجتمعا في حالة واحدة فاذا نكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى الحمرة ما يعني رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمى مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ثم ذلك ثم نكر فيه لجاز بالنظر الى اللفظ لزوال المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء باي تاويل كان فيه خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يوثر مع كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمى مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو قليلا ما يلمح ذلك واما انه لما لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمى باحمر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش في كتابه الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في ما يقتضيه القياس واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله في افعل فعلاء فعلى واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو احمر وان كان مع من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من التلبس بافعل الاسمي الذي لا معنى للوصف كافكل واربع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة الوصف تكفي في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور معنى الوصف اذن بسبب وجود علامته اعني من بخلاف باب احمر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف كما ذكرنا ولكون من مع مجروره كالمضاف اليه من تمام افعل التفضيل من حيث المعنى الوصفي فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه صار بمعنى كل قبل العلمية والحق عنه معنى الوصف على ما تقدم في جمع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع بالعدل عن وزن الى اخر لا نه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى في العدل اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال في رباع ومساجد ربيع ومسيجد ولو سميت بالجمع المذكور ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتانيث المعنوي الذي فيه فيكون كعناق اذا صغرت بعد التسمية به ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيضم ودحيرج في خضم ودحرج اذا سمي به واما ان كان في اوله زيادة كزيادته فلا يخل التصغير بالوزن كما تقول في تصغير احمد ويزيد ويشكر وتغلب احيمد ويزيد ويشيكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو بيطر يبيطر واما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تضيرب وفي تحلى تحيلي فبعضهم لا يعتبره لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وزن مستانف ومن ثم قالوا في تصغير ادور ادير غير منصرف اعتدادا بالصفة العارضة في التصغير هنا قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناء مستانفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلاث لكونه وضعا مستانفا فلا ينصرف ادبر مع تصغيره لوجود الوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم غليم وجبيلون في جمع مصغر غلام ورجل فكان القياس ان ينظر العلم في نحو حمير في تصغير حمزة لعروض الوصف المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتدوا به والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه صفة فلا يقال شخص جبل وفيها نظر

للصفة متعلق باعتبار
وتبعه ظرف مضاف الى
والمنصوب معفو
راجع الى سيبويه
موصولا ثم
واحد منفرد
مجرد عما لا تمتنع

الاحتمال اى يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا فى نحو ما جاءنى زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف
ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر هذا تبين ان نحو سيبويه فى قولك ما ضرب زيد الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على
الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان يقدم عليه من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ يصير المضروبية
خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان يقدم عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فعند هذا تقول ان
اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد احتمال ايضا لان مضروبية عمرو فى الاصل المسئلة اعنى
ما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقديم المذكور الآن صارت مضروبيته مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما
بعد الا انما يكون فى الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضربنى الا زيد وكذا يكون فى المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو
ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكرهما او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب
الا زيد وما ضرب احد الا زيد فى الفاعل وما ضرب الا زيدا وما ضرب احد الا زيدا فى المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا او
مفعولا عامين نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا اذ قد ذكرتهما عامين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا اى احد احدا الا زيد
عمرا بقى المستثنيان غير محتملين وانما كان كذا اذ ليس هنالك غير ذلك المفعول العام شئ يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس
غير ذلك الفاعل العام شئ يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فيما ضرب الا عمرا زيد المضروبية المطلقة
مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد ويختص مضروبية عمرو بزيد وذلك عكس المعنى هذا مع ان استثناء
شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهى حرف فلا يستثنى بها شيئان كما لا يعلق
البدل ولا غيره فلا تقول فى البدل ما سجد احد بشئ الا عمرو بدرهم ولا تقول فى غير البدل ما سجد احد بشئ الا عمرو الدينار ويجوز مطلقا
عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا
وذلك لان الاسمين يكونان بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اى كانهما وقعا قبل الا وليسا بمستثنيين وكانك قلت
ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد
ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم
بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيد الا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذن
ليسا كالواقعين قبل الا وهى تضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله وما نريك اتبعك الا الذين
هم اراذلنا بادى الرأى اى بلا روية وتفكر فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوا فى بادى الرأى او بان الظرف
يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز فى غيره وان اردت فى اصل المسئلة اعنى ما ضرب الا عمرا زيد ان زيدا مقدم معنى وليس
بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد
المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع بعد الاستثناء هو المستثنى منه نحو ما جاءنى الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءنى الا
زيد الظريف او معمولا لغير العامل فى المستثنى نحو قولك ما رايتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى
جملة مستانفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءنى الا زيد بمعنى ما جاءنى غير زيد وجاءنى زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان
واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول فى الحيز الاجنبى عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الحيز غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى
منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه فكان كل واحد منهما كالشئ الواحد واما نحو ضاحكا فليس فى
الحيز الاجنبى عن عامله اذ قولك اذ لم يبق الا الموت معمول رايتك وضاحكا معمول له الاخر فاذا ثبت هذا فان وقع معمول ما قبل الا
بعد المستثنى غير الثلاثة المذكورة اما مرفوع او منصوب ولا يكون الا فى الشعر كقوله كان لم يمت حى سواك ولم يقم على احد الا
عليك النوائح وكقوله لا اشتهى يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب اضمر له عامل اخر من جنس الاول اى قامت
النوائح واشتهى باب الامير كارها والكسائى جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب
كما ذكرنا او لا كما فى قولك ما مررت الا راكبا بزيد فى الشعر او فى غيره والتقدير ناصب ولا رافع وابن الانبارى جوز رفع ما
بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك المعمول مستثنى
او لا كما مضى فلا يجوز فيما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد وانما قلت فى اول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول
عاما نحو ما ضرب احد الا زيدا فلا يبقى ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شئ يمكن ان يضرب زيدا كما
كان فيما ضرب زيد الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد قوله او معنا ما يعنى ما فى انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند
النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا فيما

واذا اتصل مثل واذا انتفى و به متعلق باتصل وضميره يرجع الى الفاعل وضمير فاعل اتصل مضافا ومفعوله مضافا اليه او وقع بعد الا او معناها وما وجه بعضهم من كلام سابق
وا او مر ذكره واتصل ماض معروف ومفعوله فاعله مضافا الى الفاعل وهو مبتدا راجع الى الفاعل وعنه خبره مضاف ومتصل مضافا اليه وهذه الجملة وردوا لحال ضمير اضيف
اليه فاعله اتصل والجملتان السابقتان عليهما معطوفتان على قوله واذا اتصل وجب تاخيره مثل يجب تقديمه في الوجه وهذه الجملة الشرطية معطوفة على جملة شرطية سابقة
عليها وقد للتقليل بالنسبة الى المذكور ويجوز ان يكون للتحقيق لان الحذف يتحقق الوقوع ويحذف مضارع مجهول والفعل مفعول مالم يسم فاعله وقد حرف جر وقيام مجرورها

اضرب زيد الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين ۱۲ فادته الحصر استدلالا بنحو قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق و
اجيب بان المراد في الخبر من التاكيد فكانه عمل الا بالنية وليس لولاء الا بالعتق كقوله لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد قوله فاذا اتصل
به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اى تاخير
الفاعل عن المفعول قوله اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول اى ضمير راجع الى مفعول وجب تاخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب
زيدا غلامه اذ لو قدم منه لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما تر وينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل
ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا نقل ولو قيل بجواز اكرم رجل
هندا ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذ الاتصال الذي بين الاولين
اقل مما بين الاخيرين قوله او وقع بعد الا اى وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب
تاخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد الا عمرا فان مضروبية ما قبل الا محصورة فيما بعدها
والضاربية محتملة فلو قدمت الفاعل بالا لانعكس المعنى ولو قدمتموها لجاء المحذور المذكور قوله او اتصل مفعوله اى
كان مفعول الفاعل ضميرا متصلا وهو غير متصل اى الفاعل غير الضمير المتصل وغير الضمير المتصل اما ضمير المنفصل نحو ما ضرب
الا انا او مظهر نحو ضربك زيد وانما قيد بقوله وهو غير متصل لانهما لو كانا معا متصلين نحو ضربتك لوجب تقديم الفاعل
كما ذكرنا قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله لقيام قرينة جوازا لا يحذف
شيء من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله زيد لمن قال من قام الظاهر ان زيد مبتدأ لا فاعل لان
مطابقة الجواب للسؤال اولى نصب الجواب كما يجيء في باب الموصولات وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاصل تقديم المسئول عنه
فالاولى ان يقدر زيد قام بل قولهم الاخطيئة فلا اليته برفع خطيئة من باب حذف الفعل بالاتفاق اى الا يتفق لك خطيئة من النساء
فانا لا اليه اى غير مقصرة فيما تحظى به النسوان عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروى النصب فيهما على تقدير الا اكون خطيئة فلا
اكون اليته قوله وليبك يزيد ضارع هذا ايضا من جنس الاول اى مما القرينة فيه السؤال الا ان السؤال ايضا هنا مقدر مدلول
عليه بلفظ المبنى للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسال عنه فكانه قيل لما قال ليبك يزيد سال سائل من يبكيه فقيل
ضارع اى يبكيه ضارع والسؤال في الاول مصرح به والبيت للحرث بن نهيك تمامه ومختبط مما تطيح الطوائح يبكيه اى بكيت عليه
بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجيء في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والضارع الذليل من قولهم
ضرع ضراعة قوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي برائحة الفعل اى يبكيه من يضرع ويذل لاجل الخصومة
فان يزيد كان ملجا وظهرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي في المعنى المختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة
يقال اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما تطيح اى تذهب وتهلك والطوائح بمعنى المطيحات التي
طوحته الطوائح واطاحته الطوائح اى اذهبته ورميت به ولا ياتي المطوحات ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوائد مثل اورس
فهو وارس واعشب فهو عاشب وعلى النسب مثل تامر ولابن اى ذو تمر وذو لبن يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوي من
باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل وقوله مما تطيح متعلق بمختبط اى يسال من اجل اذهاب الوقائع ماله وما مصدرية
او بيبكي المقدر اى يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى الذي اى لاجل خلال الكرم التي طوحتها الطوائح وتطيح على
كل تقدير حكاية حال ماضية بورود الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لتصويره للمخاطب نحو قولك لقيت الاسد فاضربه
فاقتله قوله ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك انتصاب جوازا ووجوبا على انهما مصدر لقوله يحذف اى
يحذف حذفا جائزا او واجبا انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر
تفسير المقدر فلو اظهر لم يحتج الى المفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض
من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذلك المبهم تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود منه وايضا في ذكر الشيء
مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة وانما لم يحكم بكون احد مبتدأ واستجارك خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف
الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا نقلا لنا على من هبه اذن ليس
من قبيل ما نحن فيه ونبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الا على ما جاز بعض الكوفيين من نحو لا تجزعي ان
منفس اهلكته ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل رافع لمنفس اى ان هلك منفس او ان هلك منفس وهو مع ذلك مردود
على ما يجيء الكلام فيه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في نحو لو ذات سوار لطمتني وهلا زيد قام اعني كل حرف يليه

ورأسه حرف الشرط ونتازع فعل الشرط والفعلان فاعله وظاهرا منصوب على الظرفية اي في اسم ظاهر وهذا مثل التنازع لتجاذب على هذا يكون مفعولا به وبعده ما منصوب على الظرف بضاستا
الى ضمير لهستره وهو عايد الى الفعلان والعامل فيه يجوز ان يكون ظاهرا ومقدرا او صفا للمصدر وجوابه محذوف وتقديره واذا تنازع الفعلان في اسم ظاهر لا الا سم بعدها
اسم ظاهر واقع بعد هما يجوز اعمال كل واحد منها لكن الاختلاف في الاختيار للعطف وللتفسير وقد يكون من الافعال الناقصة والمستكن فيه سم يرجع الى التنازع المذكور وحكاية
الفاعلية متعلق بمقدر وهو جزاء وتقديره فقد كان التنازع واقعا في الفاعلية ومثل من اكرم وضرب ماض معروف وفي مفعول به واكرمني مثله عطف عليه وقد يدفعه على

الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كامر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقق فهو ان دالة على ثبت
وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجي في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني
الفعل الماضي فيكونا معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى لو ان الله هداني اي لو ثبت وتحقق ان الله
هداني فان مع ما في حيزه فاعل ذلك المقدر قوله وقد يحذف ان معا مثل نعم اي يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل
وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجي في التنازع وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد الافراد
الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامي المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة
الكلام الذي صدقته لفظة نعم وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية
كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اي نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز
لا واجب ولذا قال وقد يحذف فان قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية نحو ضربني واكرمني
زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين قوله الفعلان دعا تعديا او شبههما ليشمل
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قائل وضارب زيدا وزيد حسن عالم نحو ضربت واهنت واكرمت
زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل في العمل وهو الفعل وعلى اقل المتعددات وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما احترز
بذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع فيه لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا لا يستحيل
التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا او منصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في
مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله
بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا ...
نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذي اختاره البصريون ... الاول اذا توجها الى
المتنازع بالفاعلية والمغيسة فلا بد ان يكون فيه ضمير هو في المتنازع وانما لا يجوز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول
اضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فان كان بدون الا صار هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اي هو الا زيد وما قعد الا زيد
فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر فيها اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المتعدد المقدر فيما قعد ولا يجوز ان يكون مستثنى
من نحو ما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما ... ويصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعد الا ...
لعدم شرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار في الملغى مع الا فلا يصح لان ... وما اكرم
الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى في التنازع يجب ان يكون خاليا عن العمل في
المتنازع ... الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا ضرب واكرم ... عند الكسائي او يكون فيه نائب عن المتنازع
الضمير نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى ويكون الاخر هو العامل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب نائبا عن
انا الذي بعد ما اكرم كما ظهرت في الضمير بالنيابة عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب ملغى
وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للاخر على السواء وكذا يجب ان يقول في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا زيد
ولا يستعمل مثله في كلامهم بالاستعمال ... وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل
محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجي ويلزم البصريين ان ... الكسائي في ...
يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف لا الاضمار حذف الفاعل مع الا لا لدلالة الثاني عليه لا تره ... كما ذكرنا على اعمال الثاني
في المنفصل المرفوع يجي مثله في اعمال الاول فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز
ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذف المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز
حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو ... وتعلقت بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب
والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت و... فتقول المضمر ظاهر غير
... قوله بعدهما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت
واكرمت وبك ... وتعلقت قوله فقد يكون اي التنازع اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين اذ هما متفقان او
مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضرب واكرم زيد عمرا ولم يذكر
المصنف هذا الثالث لانفهامه بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية
وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول الفاعلية والثاني المفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا

او بالعكس

قول المصنف يعني وفاعل ضربني مضمر وعلى قول الكوفي ... مكرم ... والجملة ... لمفعولية عطف على الفاعلية ... ومفعول ضربت ... معطوف عطف على ما سبق والمفعولية عطف على الفاعلية مختلفين حال من ... الفاعل والمفعول وبالعكس

ويختار مضارع معروف والبصريون فاعله وعمرا مفعول به متصل منتاب المفعول والفاعل متروك وهو البصريون والثانى اى العامل الثانى مضاف اليه والكوفيون اعمال
الاول عطف على قوله البصريون اعمال الثانى فان اعملت فعل الشرط والضمير المنفصل البارز فيه عائد الى الثانى اى العامل الثانى ومفعوله واضربت مثل اعملت والفاعل مفعول
به وفى الاول ظرف العامل الاول متعلق به وعلى وفق مصدر مضاف الى الظاهر وهو معموله الفاعل متروك وهو الفاعل وهذا الجار مع مجروره وقع حالا عن الفاعل فى
اضمرت الفاعل فى الاول حال كونه اى الفاعل موافقة الظاهر ودون ظرف بمعنى غير صفة مصدر محذوف مضاف الى الحذف وتقديره اضمارا غير حذف الفاعل عن الاول وقيل متعلق

او بالعكس نحو ضربنى واكرمنى زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اى التنازع فقد يتنازعان اى فقد
يتنازع الفعلان فى الفاعلية والمفعولية مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا فى ذلك القسم فى الفاعلية
والمفعولية ايضا لكن متفقين فى التنازع ولحترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يتبين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام
قوله ويختار البصريون اعمال الثانى والكوفيون الاول اى البصريون يقولون المختار اعمال الثانى مع تجويز اعمال الاول ايضا
كما ان الكوفيين يقولون المختار اعمال الاول مع تجويز اعمال الثانى وانما اختار البصريون اعمال الثانى لانه اقرب الطالبين الى
المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وانهم لو اعملت الاول فى العطف نحو قام وقعد زيد لوصلت بين العامل ومعموله
بالاجنبى بالضرورة ولعطفت على الشئ وقد بقيت منه وكلاهما خلاف الاصل ولا يجئ هذه العلة فى غير العطف نحو جاءنى لاكرمه
زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثانى
ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثانى ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثانى اكثر فى كلامهم قوله الاول اى اعمال الاول
قوله فان اعملت الثانى الفاعل فى الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائى وجاز خلافا للفراء وحذفت المفعول فى
الاول ان استغنيت عنه والا اظهرت هذا بيان انه اذا اعملت الثانى على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال
الاول اذن اما ان يطلب المتنازع فيه للفاعلية او المفعولية فان كان الاول نحو ضربنى واكرمنى زيد فالبصريون يضمرون فى الاول
فاعلا مطابقا للاسم المتنازع فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقول ضربنى واكرمنى زيد ضربانى واكرمنى
الزيدان ضربونى واكرمنى الزيدون ضربتنى واكرمتنى هند ضربتانى واكرمتنى الهندان ضربننى واكرمتنى الهندات ويلزمهم
الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل والكسائى يحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر فحاله كما قيل فكنت كالساعى الى
متعب موائلا من سبل الراعد وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره على الجملة
وان لم يجئ لمحض التفسير كما جاء فى نحو ربه رجلا فهو يقول ضربنى واكرمنى زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان
او الهندات ونقل المصنف عن الفراء منع هذه المسئلة اى اعمال الثانى اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول فى
مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء فى مثل هذا ان الثانى ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان تعمل العاملين فى المتنازع
فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد يدل على فساده فى علم الاصول وهم يجرون عوامل
النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان تاتى بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربنى واكرمنى زيد هو جئت بالمنفصل لتعذر
المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثانى المفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربنى واكرمت زيدا هو تعين
عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا مما الزم البصريين والكسائى من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل
قوله وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت يعنى اذا اعملت الثانى وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول
واتفق البصريون ههنا والكسائى فى حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان اوجه للزوم الاضمار قبل الذكر
الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفى المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف فى السعة فكيف مع مثل هذا المحوج اعنى
الاضمار قبل الذكر قوله ان استغنيت عنه فى مثل ضربت واكرمنى زيد لا تقول ضربته واكرمنى زيد وقال المالكى يجوز ذلك على
قلة قوله والا اظهرت يعنى ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولى باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذف احدهما فى
ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقى لان المعلوم فى قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول
الثانى مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد بخلاف مفعولى اعطيت فان كل واحد منهما مفعول اذ زيدا فى قولك اعطيت زيدا
درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر فى المفعول لا فى الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والا
الاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز فى السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولى باب علمت عند قيام القرينة لان
كل واحد منهما فى الظاهر منصوب براسه ظاهر فى المفعولية كمفعولى باب اعطيت وقد جاء ذلك فى القران والشعر قال الله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا على غراتك انا طالما قد وشى
بنا الاعداء اى لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف فلم امتنع الاضمار نحو حسبنى وحسبت زيدا قائما قوله لكونه اضمارا
قبل الذكر فى المفعول قلنا ان جاز الحذف فى هذا المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه ايضا الاضمار قبل الذكر
لمشاركة الفاعل فى علة جواز الاضمار قبل الذكر وهو امتناع جواز حذفه ثم سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر فى مطلق المفعول لم لا
يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء فى ضربنى واكرمت زيدا هو فيقول ههنا حسبنى وحسبت زيدا قائما اياه كما للسيرافى
هذا والحق ان يتوقف فى هذا الاخير ان الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبى قبيح ولا سيما اذا انضاف الى تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمون

وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني مثل ان اعملت الثاني في الوجهين المفعول عطف على الفاعل وعلى المختار متعلق بعامل المفعول والامر في الاستثناء والمستثنى
منه واستثني محذوف ان لو تقدم متصلا وتقديره واضمرت المفعول الى الوجه المختار في جميع المواضع التي تنازع الفعلان فيها الا في موضع ملتصق بان يمنع وجاز ان يكون
منقطعا وهو ظاهر وان ناصبة ويمنع منصوب بها ومانع الفاعل وتقديره مضارع معروف منصوب على انه معطوف على ان يمنع والمستكن فيه هو ان فاعله وقوله ابتدا
مضاف اليه ومضاف ايضا الى القيس وكفاني ماض معروف دني مفعوله ولم حرف جازم واطلب مستقبل مجزوم بها والمستتر فيه هو انا فاعله وقليل فيه كفا

معمولا حقيقيا كعلمت وبابه قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر هذا بيان
انه اذا اعملت الاول على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال لا يخلو اما ان يطلبه للفاعلية او للمفعولية فنقول
في الاول ضربني وضربت زيدا وضرباني وضربت الزيدين وضربوني وضربت الزيدين وضربتني وضربت هندا وضربتاني
وضربت الهندين وضربنني وضربت الهندات بضمير الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بالخلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل
الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول مقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا قوله والمفعول على المختار
اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا يحذف نحو ضربني وضربته زيد و
يجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يعط مطلوبه مع الامكان ان يشغل
بما يقوم مقام المطلوب ويجاء حتى يتسلى بذلك المطلوب للابعد الذي حصل له مع وجود الاقرب حتى لا يظن بسبب عدم
تاثيره فيه مع القرب انه ليس بطالب وانه موجه الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل المسئلة اعني اذا اعملت الاول والثاني
طالب للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني عن الضمير في قوله هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله تعالى آتوني افرغ عليه
قطرا دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثاني والا لكان افصح الكلام اي القرآن على غير المختار اعني حذف المفعول من الثاني عند اعمال
الاول قوله الا ان يمنع مانع من الاضمار فيظهر وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا للمعود اليه
مخالفته بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع او التذكير او التانيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
قال المصنف لم يجز حذف منطلقا لكونه ثاني مفعولي حسبت ولا اضماره لانه لو اظهر تثنية ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدا وخبر في
الاصل فتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب لخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمر مفردا ليطابق
المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي
حسبت قد سبق ولو سلم لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذ لم يلبس المخالفة بينهما قال نعم فان كانت واحدة
قبله فان كونها والضمير للاولاد فالاضمار قد ياتي على المعنى المقصود فيجوز حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود
اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبت وحسبتني اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبتني اياه هندا قائمة وحسبتني وحسبتهما
اياها هندا قائمة في كل هذا القبح حاصل بفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتدا والخبر في الاصل قوله وقول امرئ
القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار
وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد عمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا [illegible] الثاني لم يكن
محذورا اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني
كاطلب وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار احد الامرين [illegible] في ذلك الامر
دون الامر الآخر الا لزيادة ذلك لذا اختاره في الحسن على الآخر اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب
التنازع وليس منه لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو ينفي شرطها وجزاؤها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا
مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال لحججت فالحج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان النفي اثبات نحو
لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام ثابتان وان كان احدهما مثبتا والآخر منفيا وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم
تشتمني لاكرمتك اذا عرفت ذلك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع فنقول اوله ولو انما اسعى لادنى معيشة وقوله ان
ما اسعى لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعيي لادنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي القليل
من المال وقوله كفاني جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون في حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال
منفيا اي ثبت ان طلبي القليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي
ان التناقض انما نشا بجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف
الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمل غيره
على السوية فكيف اذا كان غير المقصود مرجوحا فان قلت فالام توجه قوله لم اطلب اذا لم يكن موجها الى قليل قلنا قيل الى المجد
المحذوف المدلول عليه بقوله بعده ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل
اقل ما يعاش به من المال لكنت اكتفي به لانه قد حصل في ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف
نسيا كما في قوله تعالى يقبض ويبسط اي له القبض والبسط فكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي للقليل من المال المنفي ما وجد به
عن الستر ولم يكن في طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استقر باطمئنان ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي مؤصل مدخر لنفسي ولعقبي

ومن للبيان متعلق به و
الثاني مجرور بها ومنه
الجملة مقول القول ليس
من الافعال انا انصروا صلة
بعين بكسر الباء ثم سكنت
الباء للتخفيف خلاف
الضابط والمستكن فيه راجع
عائد الى القول ومنه الجملة
خبر مبتدا اول للتعليل و
[illegible] مجرور بها مضاف
الى المس متعلق بليس

فيه ماض مجهول وهو مفعول مالم يسم فاعله

ومفعول مستقر هنا وما موصولة اى الفعل الذى او موصوفة اى فعل ولم جازمة ويسم مضارع مجزوم بلم وفاعله مفعول مالم يسم فاعله والضمير فى فاعله يرجع الى ما و
هذه الجملة صلة او صفة لما وهو مع ما مضاف اليه وكل جزء مضاف الى مفعول وخبر مبتدأ محذوف وخبر الاول على هذا يكون محذوفا وتقديره ومنها اى من المرفوعات مفعول مالم يسم
فاعله حذف فاعله ماض مجهول لفاعله مفعول مالم يسم فاعله والجملة نعت صفة لكل والضمير فى فاعله يرجع الى المفعول ومقامه مفعول فيه اى اقيم المفعول فى مكان الفاعل وشرطه مبتدأ
مضاف الى ها يرجع الى ما هو مذكور معنى يدلالة قوله واقيم وان ناصبة وتغير مضارع مجهول منصوب بها وصيغة مفعول مالم يسم فاعله مضاف الى الفاعل ولى الفعل مجرور وفيها

يرجع اليه عند التقاعد واعلم انه قد يتنازع الفعلان من المتعدى الى ثلثة غالبا فالجرمى نحو اعلمت واعلمنى زيدا عمرا قائما على
اعمال الثانى وحذف مفاعيل الاول واعلمنى واعلمته اياه اياه زيد عمرو قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثانى والاولى
ان يقول واعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول اعلمت فى الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما
منعه غيره لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال
الثانى وحذف مفعول الاول وما احسن وما اكرمه زيدا على اعمال الاول قوله مفعول مالم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم
هو مقامه وشرطه ان يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول
له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى داره فتعين
زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثانى قوله مفعول مالم يسم فاعله اى مفعول الفعل الذى لم يسم
فاعله وتوجيهه فعل مالم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله الى فعل ويفعل ونظائرهما مما يضم اوله فى الماضى
ويكسر ما قبل اخره حتى يعم افتعل وانفعل واستفعل وفعل وفوعل وتفعل وتفعلل وفعلل وامثالها ويضم اوله فى المضارع ويفتح ما قبل
اخره حتى يعم يفتعل وينفعل ويستفعل ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلثى لكونه اصلا للرباعى وذى الزيادة قوله ولا يقع المفعول
الثانى من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثانى من باب علمت كما يجئ فى بابه والذى زاد
بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا والثانى والثالث مفعولا علمت فكل
ما ثبت للمفعول الثانى من باب علمت ثبت الثالث من مفاعيل اعلمت فنقول اذا كان ثانى مفعولى علمت ظرفا غير متصرف او جارا
ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك وابوه منطلق او فى الدار لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذى لم يتصرف لزوم نصبه
على الظرفية او الجار والمجرور من نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجئ والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه ايضا الا اذا
كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اى اللفظ نحو قوله تعالى يا ارض ابلعى ماءك اى قيل هذا القول وهذا اللفظ وقيل
وكذا قد يجئ الجملة فى مقام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله وهى فى الحقيقة مؤولة بالاسم الذى تضمنه كقوله تعالى وتبين لكم
كيف فعلنا بهم وقوله اولم يهد لهم كم اهلكنا اى تبين لكم فعلنا بهم اولم يهد لهم اهلاكنا فيصح نحو
تبين لكم كيف فعلنا وما اجاز الكسائى والفراء من قيام الجملة التى هى خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فغير
لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر وما حذف فى هذا الباب من الفاعل فليس بمنوى ولا يحذف المبتدأ
الا مع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المقدر ايضا عن الفاعل نحو كين قائم وقد اجازه الفراء دون الكسائى والثانى ان الجملة
لا تقوم مقام الفاعل الا محكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام والمتقدمون منعوا من قيام ثانى مفعولى علمت
مقام الفاعل قالوا لانه مسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار فى حالة واحدة مسندا
ومسندا اليه فلا يجوز وفيها فيه نظر لان كون الشئ مسندا الى شئ ومسندا اليه شئ اخر فى حالة واحدة لا يضر كما فى قولنا اعجبنى
ضرب زيد عمرا فاعجب يسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسند الى شئ اسند ذلك الشئ الى ذلك اللفظ
بعينه لم يجز وهذا انما يكون الشئ مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام فى قولك فرس غلام زيد واما المتأخرون فقالوا
يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر
فى الاصل والذى ادى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزه وذلك
بان يكون ما كان خبرا فى الاصل بعد ما كان مبتدأ فلا يجوز نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثانى على الاول وهكذا
كما قلنا فى نحو ضرب موسى عيسى وكذا فى نحو قولك علمت زيدا اباك فاذا التزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل
وهو فى مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلى الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول
زيدا ابوك والمرفوع ثانى المفعولين واعلمت زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المرتب فى باب اعطيت
اذا التبس بخلاف نحو اعطيت زيدا الخاتم فان لم يلتبس لقرينة جاز العدول كقولك تم اقرانى من اتخذ الهه هواه هذا
مع انه لا شك فى هذا كله ان قيام الاول فى علمت واعلمت مقام الفاعل اولى اما فى علمت فلكونه بعد الفاعل بلا فصل والجار
احق بصقبه واما فى اعلمت فلهذا ولكونه فاعلا بالنسبة الى الثانى والثالث لانه عالم وقيام الثانى فى اعلمت بعد الاول
اولى من الثالث ولا يلتبس مع لزوم مركزه نحو اعلمت زيدا اباك قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك انما لا يقومان مقام
الفاعل لان النائب مناب ينبغى ان يكون مثله فى كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان
الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما

فى تميمه تنجيس وما يجرى مجراها تابع فى المرفوعات وقد قدمه لغنى دمر يكون الضمير راجعا الى قوله ما اشتمل وفى بعض النسخ المبتدا والخبر وهو اولى لانه بعد الفاعل ان يبر فوعات

مثل المبتدا او بعده لهذا الاسلوب يحوى سدن ومنها ذمنه عن كا الكلفا وبذكره فى الفاعل والمبتدا مبتدا والخبر عطف عليه ومنها خبره مقدم عليه وفى التصير والمبتدا منه

وهو مبتدا ثان والاسم خبره والمجرد صفة له وعن العوامل متعلق بالمجرد اللفظية صفة والتطابق بينهما ثابت تقديرا لانها اول بالمفرد والمعنى عن جماعة اللفظية اى جاعلة العوامل

ومسند حال عن الضمير المستتر فى المجرد واليه مسند اليه فيكون مفعول ما لم يسم فاعله الضمير المستتر فى اليه يرجع الى الاسم ويجوز ان يكون اليه مفعولا ثانيا ومفعول ما لم يسم فاعله

ولا بد للمتعدى من حيث المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس

من ضروريات الفعل لا يقوم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جى للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا

فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع انه مع الواو

التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذف فيها لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليسا

من ضرورياته واجاز الكسائى نيابة التمييز لكونه فى الاصل فاعلا فقال فى طاب زيد نفسا طيبت نفس واما الحال فانها وان

كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها فى الكلام منعها من النيابة عن الفاعل الذى لا بد لكل فعل منه قوله واذا وجد

المفعول به تعين له اى لقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لسائر المنصوبات هذا

مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض المتاخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا انه واجب

استدلالا بالقراءة الشاذة ليجزى قوما بما كانوا ولولا نزل عليه القران بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسبت بذلك الجرو

الكلابا وامثاله ومنع الجزولى نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما فى اخترت

الخير والوجه الجواز لا لحاقه بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول بشرط تقدمهما

على المفعول به ووصفهما واشترط فى المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اضمار

المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد والخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اى قعد القعود المتوقع وتجوز

نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت فاستحسن به اى استحسن قيامى

يشترط فى المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله فى افادة ما لم يفده الفعل

حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصير مثله فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن

قولك ضرب بل يقال ضرب ضرب شديد او الضرب الفلانى ولان لك ان تقول المصدر ضرب شديد وكذا يشترط الفائدة المجددة

فى كل ما ينوب عن الفاعل فلا تقول ضرب شى ولا جلس مكان او زمان او فى موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة

مجددة فى ذكرها ويشترط فى الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم فى غير المتصرف نحو قعد عنده ولدى

بوجه واجاز بعضهم فى غير الملفوظ به مع القرينة نحو نت فى ذى ضرب اى ضرب فيها وقوله تعم كل ولذلك كان عنه مسئولا

عنه مرفوع المحل بمسئولا القائم مقام الفاعل بمسئولا الظاهر كما فى قوله تعم وان احد من المشركين استجارك لكن ليس فى مسئولا المفسر

ضمير كما كان فى استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل فى رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمى الفاعل والمفعول والاكثر

على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقى فى النيابة فيقام بعضها بعضا ورجح بعضهم المجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن

بواسطة حرف ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر

والاولى ان يقال كل ما كان ادخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك موكول الى اختياره قوله والاول

من باب اعطيت لكونهما له مفعولان اولهما ليس بمسند وانما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثانى ففى اعطيت زيدا درهما

زيد عاط اى اخذ والدرهم معطو وفى كسوت عمرا جبة عمرو مكتس والجبة مكتساة وكذا فى غيره قوله ومنها المبتدا والخبر والمبتدا

هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم

وما قائم الزيدان وافائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة اعلم ان

المبتدا اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما فى حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان فى الماهية لم

يجتمعا فى حد فافرد المص لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر فى كلامهم وفسر الزمخشرى والمص العوامل اللفظية فى حد المبتدا بنواسخ

المبتدا وهى كان وان وظن واخواتها وما ولا والاولى ان يطلق ولا يختص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل وليخرج

عن قولهم بحسبك زيد وما فى الدار من احد بزيادة الباء ومن نكتهما معد ومان وعن قولهم فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان

عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظ ان لعدم تغييرها معنى الجملة

صارت كالحروف الزائدة التى لا فائدة فيها الا التوكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف فى الدار رجلا لرفع هذه الصفة على

محل الاسم الذى هو المبتدا ان اختير مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة فى خبرها مرفوعا بها واسمها منصوب الموضع

ووجه الاشكال هو ان لا ليست كان ولا جارية مجرى الزائدة فاسمها اذن ليس مجردا عن العوامل اللفظية وهو مبتدا والا لم يحمل

على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اختير مذهب سيبويه وهو ان لا ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدا فان قيل عن لا

يحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذى هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه قد

مستتر فيه راجع الى الخبر معناه هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية حال كونه مسندا اليه الخبر وهذا الوجه وجه المبتدا الجزء الاول والصفة على الاسم او الواقعة صفتها وبعد ظرف لها مستقر مضاف اليه وصفتها ايضا الى النفى والف عطف على حرف النفى صفتها الالف المرفوعة حال عن الضمير فى الواقعة متعلق بها ومثل خبر مبتدا محذوف مضاف او مبتدا خبره محذوف حرف نفى وقائم مبتدا الزيدان فاعله سد مسد الخبر وقائم الزيدان مثله وكذا المجلس عطف على زيد قائم وما قائم الاسم الفاعل هنا فى منزلة المجرد المصدر وخبره محذوف وتقديره قيام الزيدان كائن كما فى الفعل منزلة الاسم فى قوله تعم سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم مبتدا ليس تقدير الخبر هنا مع ما على اسم فاعل وان تقدير قائم الزيدان فى تحليل وفى ظنى شرط فى الشرط والمستتر فيه راجع الى صفة الواقعة صفة لو شرط مقدر وهو مفعول به وجاز ما ضرب ولا اسم فاعله وهذه الجملة جزاء الصفة الواقعة ... منصوب مفعول ... ساقط عن ... معمول ... مفعول ... اسم فاعله المجرور ...

واصل مبتدا اصلها المبتدأ والتقديم خبره ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار مثل قولك صاحب غلام زيد الخ وتسع ملة التفاوت

خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدا لقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله تعم سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم عند من قال انذرتهم مبتدا لتاويلهما بالاسم اي سماعك بالمعيدي وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدا الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لم تركب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدا الثاني فبقوله مسندا اليه خرج الثلاثة قوله او الصفة الواقعة الخ هذا هو حد المبتدا الثاني والنحاة تكلفوا ادخاله هذا ايضا في حد المبتدا الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدا اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلف له تقدير خبر لم يتات اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر احتراز عن نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن سواء كان مظهرا نحو اقائم الزيدان او مضمرا كقولك ذكر الزيدين اقائم هما فان قولك هما فاعل مع انه ضمير قوله بعد حرف النفي والف الاستفهام وكذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قائم الزيدان وان قائم الزيدان وقائم الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قائم الزيدان كما يجوزون في نحو في الدار زيد ان يعمل الظرف بلا اعتماد واجري غير قائم الزيدان مجرى ما قائم لكونه بمعناه قال غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن ومنه قولك قل رجل يقول ذلك لان يد عند ابي علي كما يجئ في باب الاستثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذلك وخطيئة يوم لا اصيد فيه اي يقل ويندر وهذه كلها مبتدات لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل ولا يدخل نواسخ المبتدا عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر ورب عند ابي عمرو مبتدا لا خبر له كاقل لحمل ما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي كما يجئ في باب حروف الجر وتجوز عند الاخفش والفراء ان في بما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي او دخول ما لا بد من تقديره فعلا معه كاللام الموصولة وان وظن فليسا من ذلك في شيء بل هما تطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا معهما واما العامل في المبتدا فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدا الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شيء واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المعين يصح ان يكون علامة لشيء لخصوصيته فالعوامل على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه في المبتدا الاول وتجريد الاسم لاسناده الى شيء اخر في المبتدا الثاني وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمي فلا يؤثر ثم قال المتاخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدا ويحكى هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفراء يترافعان وقد قوينا هذا في حد العامل وقال بعضهم المبتدا الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قيل يرتفع الفاعل وقال بعض الكوفيين المبتدا الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا كما قوله فان طابقت مفردا جاز الامران كونها مبتدا ما بعدها فاعلها وكونها خبرا عما بعدها فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان يكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا فالمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الان والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدا لا غير وما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقتها لما بعدها نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون والاظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدا لما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة والعامل في المبتدا الثاني تجريده عن العوامل لاسناده الى شيء اخر وعلى ما اخترنا في حد العامل يرتفع هو وفاعله كالمبتدا الاول وخبره لان كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالاخر كالمبتدا والخبر قوله والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدا الاول والثاني والاسماء المعدودة قوله المسند خرج منه المبتدا الاول والاسماء المعدودة قوله المغاير للصفة المذكورة خرج المبتدا الثاني قوله واصل المبتدا التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار انما كان اصل المبتدا التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول واما الخبر

وقد يتقبل ويكون من الافعال الناقصة والمبتداء اسمه ونكرة خبره واذا منصوب المحل على الظرف بيكون وتخصصت ماض معروف والمستتر فيه فاعله راجع الى النكرة ووجه متعلق به
وبما صفة الوجه وهذه الجملة مجرورة محلا باضافة اذا اليها ومثل مرفوع ذكره ولعبد مبتدا ومؤمن صفة له وخير خبره والجملة في موضع الجر لكونها مضافا اليها وارجل مبتدا وفي الدار خبره
وام امراة عطف على رجل وما حرف نفي واحد مبتدا وخبر خبره ومنك متعلق به وشر مبتدا واهر ماض معروف والمستكن فيه فاعله راجع الى الشر وذا مفعول به مضاف وناب مضاف اليه
والجملة خبره وفي الدار خبر مقدم ورجل مبتدا وسلام مبتداء وعليك خبره وهذه الجملة الخمس عطف على جملة سابقة وهي ولعبد مؤمن خير

هذا الامر اللفظي اعني العمل والثاني الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طاري والاعتبار بالطاري لا المطروء عليه
واما وجوب الحكم في نحو اقائم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل انما
قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه فاراد وان في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل
وقصد وايضا الابتداء من اول الامر بها فعلية ولو قدم الفاعل لم يتعين الفعلية من اول الامر اذ امكن صيرورته كلاما باسم اخر
قوله ومن ثم اي ومن جهة كون اصل المبتدا التقديم جاز هذه المسئلة يعني ان قبل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان
اصل المبتدا التقديم فالتقدير زيد في داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع صاحبها في الدار
امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدا التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا
فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدا الخبر كطلب الفعل للمفعول
بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المص ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدا والمواضع يجب فيها تاخيره ثم
يذكر المواضع التي يصح تنكير المبتداء قوله وقد يكون المبتداء نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك
وارجل في الدار ام امراة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون
المبتدا معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المص لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في
الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص واما قول المص ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فهو لانه اذا حصل
تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مختص فيكون في حكمه على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد
معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة
المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فضابط تجويز الاخبار عن المبتداء وعن الفاعل سواء كانا معرفتين
او نكرتين مخصصتين شيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد
مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل من الرجال قائما في الدار جاز لك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم تخصص
النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم
المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان قام رجل في الدار ولا ننكر ان وقوع
المبتدا معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لا
يلتبس بصفته ثم تقول يقع المبتدا نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما التعجبية على مذهب سيبويه كما يجيء في بابه
الثاني المبتداء الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامت تعدا عن الحرب وشر ما الجاك الى مخة عرقوب الثالث المبتدا الذي
خبره ظرف او جار ومجرور الرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام ارجل في الدار وهل
رجل في الدار وارجل في الدار ام امراة وارجل في الدار وامراة الخامس ما بعد واو الحال نحو ما اراك الا وشخص يضربك والناس بعد
اما نحو اما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها التابع الجواب عنه نحو قولك رجل في جواب من جاءك اي رجل جاءني لان الشيء
بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يجيء ولا ضابط له كقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقوله امت في حجر لا فيك
وقوله تع وجوه يومئذ ناضرة اما قول المصنف في ما التعجبية وفي نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان في معنى فاعل والفاعل مختص
بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بغير الحكم فانت حاكم على غير المختص فالاولى
ثم توهم انه في تعليل كون المبتدا معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص لو كفى الاختصاص الى اصل من الحكم من
الخبر لجاز الابتداء باي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تاخر لان المختص في الصورتين حاصل فظهر مما قلنا ان التخصيص
الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا يجيء ايضا واما قوله في ارجل في الدار ام امراة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم
كون احدهما في الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدا لجاز الابتداء باي نكرة كانت اذا كانت
مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدا عند المخاطب على ما ذكر ولو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امراة
معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار وامراة لعدم لفظة ام الدالة
ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء اخر ههنا يتخصص به المبتداء قوله وفيما احد خير منك ان وجه التخصيص فيه
ان النكرة في سياق النفي يفيد العموم فقولك احد وفيه نظر وذلك لان التخصيص ان يجعل لبعض من الجملة شيئا ليس لسائر اشباهه
وانت اذا قلت ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص بعض الافراد لاجل العموم
بشيء فكيف ذلك العام المخصوص وبالعموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت

بعونه

والخبر مبتدا وقد يكون من الافعال لنا قصدوا لسكن فيه ضمير عايد الى الخبر جملة خبرية والجملة خبر المبتدا ومثل زيد كره وزيد مبتدا وابوه مبتدا ثان وقام خبر الثاني مع خبره خبر الاول والجملة معنا اليها وزيد مبتدا وقام ناس معهوف وابوه فاعله والفصل مع فاعله خبر له والجملة عطف على قوله وزيد ابوه قام وقد النفي الجنس بدا اسمها وفي التاج التنبيه وهو معرب لبيد العراق يقال لابد من فيد اى لا فراق منه وخبرها محذوف ومن عايد متعلق بمحذوف اى الجملة خبر الشرط محذوف فلابد على الفاء في جملة وتقديره واذا كان الخبر جملة فلابد فيها من عايد وجاز ان يكون عطفا على قوله والخبر فسيكون جملة وقد يحذف مضارع مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى العائد

بعد الخبرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فايدة لعدم تعين المحكوم عليه واما اذا بينت ان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فقد تعين المحكوم عليه كل فرد فرد وكذا كلمات الشرط نحو من يجئ تحصل الفايدة فيها بسبب التعيين النوعي الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها بشئ وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من ضمير كلمة الشرط اذا ارتفعت بالابتداء دون الشرط فانه اذا تخصصها ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلابد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفي الدعاء من كان الناس تقفه وجاء فانت تفتي وجاني وقيل الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط لاخبر له هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط والاستفهام فحذفت لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في محل الاسم ان كلمات الشرط اما فاعله لفعل مقدر او مفعول له او للظاهر فقولك من قام قمت اى ان من قام اى ان انسان قام كقوله تعم ان امرؤ هلك وقولك من ضربت ضربته اى ان من ضربت اى ان انسانا ضربت فهذا مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اى ان من ضربته فهو مفعول الفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا ما في نحو ما كان فليكن كذا وما تفعل افعل وما تفعله افعله وكذا كلمات الاستفهام وقوله في سلم عليك انه تخصص بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل ويلك وويلك لان معنى الويل الهلاك ولو قدرته وويلك لكان خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب المسند اليه وانما تأخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا النقل به الاهم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقبل ان تقول سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا انكر ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى لما ابتدا القصيدة وقال على مثلها من اربع وملاعب فعارض شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع الاول تدال مصونات الدموع السواكب هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلم عليك كلبيت من لبيك وسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام كما ان لبيت وسبحت بمعنى قلت لبيك وقلت سبحان الله فمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى ما ذكر المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قول اللفظ سلام عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اى جعلك الله سالما والاصل سلمك سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصد دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدث فرفعوا سلام وكذا اصل قيل اياك هلكت وهلاكا فرفعوه بعد حذف الفعل نقضا لغبار معنى الحدوث قوله والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه فلابد من عايد وقد يحذف اعلم ان خبر المبتدا قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما توهموا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدا وليس المراد بخبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل ليس من فعل شيئا في قولك ان زيد عندك يسمون الظرف خبر ان مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعم لا مرحبا بكم واتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع قوله فلابد من عائد لا يخلو الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدا معنى او لا فان كانت لم يحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد منطلق لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلابد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلابد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض ومن ثم قيل في بعض الاخبار كما يجئ ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا فيها جزء من المبتدا الاول نحو البر الكر بستين منه اى الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدا الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام كما في البر الكر بستين منه لان التعريف غير مقصود قصده فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر اى العامل فيه الخبر اي البر الكر كاين بستين كائنا منه قال الفراء ويجاز حذفه قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدا كل قال قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع وقال ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود وقال لان كلا نص فيه بمعنى الجمع اى ما منهم احد الا ضربت وقال السيرافي ليس هذا بحجة انكل موجب بتقديم الى الجد كما

...ما موصولة اي الخبر الذي او موصوفة اي خبر وقع ماض معهن والمستتر فيه فاعله عائد الى ما ... وان فاعل وقع والجملة صلة او صفة لما وموضع صلتها ... فيها شيء
متضمنة معنى الشرط فالاكثر مبتدأ ثان فقول اكثر النحويين يحذف المبتدأ واقيم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه ثم حذف المضاف اليه وعوض عنه الالف واللام فصار ...
... مكروه اسمها عائد الى ما ومقدر خبرها او بالجملة متعلق به وهي مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ الثاني بتقدير المفرد اي لتقدير مجملة والمبتدأ الثاني مع خبره خبر المبتدأ
الذي تضمن معنى الشرط فلذا دخل الفاء ...

تقول في زيد ضربت وان زيدا الا مضروب ... ثم بقي له لا تأثير للجملة في جواز حذف الضمير مع وجود التمام في غير ذلك ما في المجرور نحو
قوله تعـ ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه وثاني المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فثوب لبست
وثوب انسيت وثوب اجر ويجوز بضعف محال نحو زيد انا ضارب ولا يختص مع كونه منصوبا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف
لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدأ كما يجيء في باب الموصولات وجواز
حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها او هما بتقدير مفرد نحو قوله تعـ
اهذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في خبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء
الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كلمة واحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص حسنا منه
في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته فالحذف في الجملة اذا كانت خبر
المبتدأ ... قال سيبويه يجوز في الشعر بالضعف وهو في غيره ضعيف ... فان كان في موضع التفخيم جاز
... قوله تعـ الحاقة ما الحاقة اي ما هي وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظة الاول قال لعمرك ما معن
بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر ... وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء وان
لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال اذا المرء لم يغش الكريهة
اوشكت حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا وليس هذا في خبر المبتدأ قال ويجوز زيد قائم ابو طاهر اذا كان زيد مكنى بابي
طاهر قال الله تعـ ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم ومنع بعضهم في غير التفخيم
مطلقا ولا وجه له مع وروده قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اي ظرفا او جارا ومجرورا ولم يذكره لجريه مجراه في جميع
احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف في خبر المبتدأ عند الكوفيين على الخلاف يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدأ
في نحو زيد قائم او كانه هو في نحو ... ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال
في نحو زيد عندك ان زيدا عند خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة تتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم
الى تقدير شيء يتعلق به الخبر واما البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظي اذ المخالفة التي لا توجب نصبه
وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك
وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر
ينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي مما لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا
كاكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاصا لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من
يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وغرضه وسد الظرف مسده كما يجيء في لولا زيد
لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له واما قوله تعـ فلما راه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير
متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف
والجار الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم
الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق فالاصل اولى وايضا للقياس على نحو الذي في الدار زيد
وكل رجل في الدار فله درهم فالمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما ياتي وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل
في خبر المبتدأ ان يكون مفردا وللمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لان القول المقتضي نسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب
شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه
زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان يكون المنسوب شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب
الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا يفصل بينهما
الا بالمفرد كما يجيء والجواب ان الظرف في مثله ليس مستقرا متعلقا بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما [illegible]
امامك فزيد قائم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجيء في حروف الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب
بعد ان لم يكن لا تدل على كونها بتقدير المفرد بل يكون صيرورتها ذات محل وتوقعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف [illegible]
معمول نحو زيد خلفك [illegible] يعتمد ابو علي [illegible] معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو للعامل
المقدر لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيب ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له وكذا
الخلاف في ان الخبر [illegible] ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف

لانه

لانه يؤكد كقوله فان فؤادي عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينصب
عنه الحال كقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول
او مبتدأ او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وكذا اذا وقع بعد ان المصدرية كقوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض خاشعة لانه صريح المصدر ... قوله اخشابوا بنا
سلمى بن جندل ... اي وسط المجالس فلا اعتماد للظرف قبل انما عمل في ان بلا اعتماد لشبهها بالمضمر في انها لا توصف مثله ويجوز
ان يكون في جميع ذلك ان الظروف خبر مقدم على مبتدأ انما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدأ مقدم الخبر وعند
الكوفيين والاخفش في احد قوليه هو فاعل الظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا
يتقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره و
ليس بشيء لان حق المبتدأ التقدم فالضمير متأخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء
ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد قوي ان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت
الاجماع على جواز نحو في داره زيد يصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دال على
ان زيدا كان مبتدأ والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدأ حقه
التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه في نحو في داره زيد فاما ما اضيف اليه المبتدأ فليس له التقدم الاصلي والاولى جواز ذلك كما
ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب الاصلي الحاصل بينه وبين المبتدأ وصيرورته معه كاسم واحد رتبة
التقديم تبعا للمبتدأ وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا
عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في ثلاثة مواضع احدها ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت
نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر وقوله اكل عام نعم تحوونه
اي حوايته الثالث ان يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك لا كوكب الليلة قال الله تعالى ليس لوقعتها كاذبة على تأويل ليس
في وقت وقوعها نفس كاذبة ويكون اسم الزمان مسئولا به عن زمان خاص واسم العين عاما نحو في اي ليلة كوكب ومتى رجل
ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة في تخصيص حصول شيء بزمان هو
في غيره حاصل مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط احد وهو انه شرط ان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان
نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز
نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك لان في عندهم يوجب التبعيض فلا يجيزون صمت
في يوم الجمعة بل يوجبون النصب خلافا للبصريين والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة في للتبعيض وان كان الزمان
معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوه في المنكر للعلة التي
فان وقع الفعل في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما او في
يوم الجمعة وربما رفع واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتأكيد امر الحج ودعاء الناس للاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع
الاشهر الثلاثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في
امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب وداره مني يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند
البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ اي مكانك مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين
بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجيء عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك
لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الاجبر بل امامها خلافا للجرمي وسائر الكوفيين غير هشام واذا كان
المكان في موضع الخبر عن عين وان لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه اجماعا وان كان خبرا عن المكان نحو داري خلفك ومنزلي امامك
جوز رفعه في السعة والمراد تعيين المنزلة من قرب او بعد قال ... لا يستعمل منه الا ما استعمله العرب فلا تقل هو مني مجلسك و
متكأ زيد ومربط الفرس ... ولو ظهر المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان مجلسك ومكانك متكأ زيد وقال ...
ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب او البعد ومما استعمله العرب قولهم هو مني مزجر الكلب اي مهان ومقعد القابلة
اي كذا ومقعد الازار ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اي بعيد قال ابو ذؤيب فوردن والعيوق مقعد رابئ الضرباء خلف النجم
فوق النجم لا يتتلع اي عال مشرف كالاسين على اليا ... فان مقعده اعلى منهم ليشرف عليهم ... قال بعضهم ما كان من
هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها بمعنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال الا

وإذا كان الشرط وكان مفعول الشرط والمبتدأ اسماً ومشتملاً خبره وعلى ما يتعلق به وما له صدر الكلام الجملة من خبر ومبتدأ أو نعت مسلماً صفة ... ثم لم يرجع إلى ما هو مع
صفتها أو وصفها مجرورة تعليق الجملة الشرطية في موضع الجر بالإضافة إذا إليها وشكل زيد كره ومن مبتدأ وأبوك خبره وهو في قوة ابن زيد أبوك أم عمرو غلام من علمان المبتدأ نكرة
والخبر معرفة والجملة مضاف إليها أو كانا من الأفعال الناقصة والضمير البارز المنفصل به ونحوه الذي هو عائد إلى المبتدأ والخبر معرفتين خبره أو مستويين عطف على المماثلة
مساويين بدون التاء أي بل من سقوط دعاية التأنيث فيهما لا بد ذكرها كالمعرفة والنكرة ومنه نكرة مبهمة في المنفصل كذا قال بعض شارح هذا الكتاب مثل من أكرم هو أفضل منك

الظرف حاو للظرف فكذا من المظروف يحقق له الاحتواء وفيه نظر وذلك لأن الظرف في قولك نحو أنت في مناط الثريا ليس بعيداً
من المظروف بل هو محتو عليه لكنها بعيدة عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان إذا كان متصرفاً وهو نحو
محمد ودار الخبرة به عن اسم عين لإرادة تقدير المسافة القريبة أو البعيدة نحو دارك مني فرسخ وأنت مني يوم بريد ومنزلك مني ليلتان أي
ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة مسير ليلتين فمتعلق بمدلول الخبر أي بعيد مني هذا القدر
وكذا قولهم هو مني فوت اليد أي إذا مددت إليه يدك لم ينله وهو مني دعوة الرجل أي إذا صاح الرجل تبلغه صيحته والتقدير بعد
مكان بلوغ دعوة الرجل وأما انتصاب نحو قولك داري خلف دارك فرسخين وميلاً وبريداً ويوماً وليلة فلأن الخبر هو خلف دارك
ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر أي ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة أي تباعد فرسخين
فالفرسخان مبعدان لها كما أن الماء في ملء الإناء ماء ملئي ويجوز أن ينتصب على المصدر كقولك دنوت أنملة أي دنواً أنملة أي
دنواً أنا كما قيل في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ويجوز رفعها وخلف ظرف الخبر أي ذات مسافة فرسخين خلف دارك
أو هما خبران وكذا قولهم داري من خلف دارك فرسخين وفرسخان لأن دخول من في مثله وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك
ومن قبلك قال أبو عمرو وإذا دخلت من وجب الرفع على الخبر في الظرف وغاية بعد الجر ولأن التمييز فضلة وبدخول من خرج الكلام
عن التمام وليس بشيء إذ بقي داري من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز أنت مني فرسخين بالنصب يتم على أن مني خبر المبتدأ أي من
أشياعي وفرسخين حال أي ... وسهر فرسخين أو منصوب على الظرفية أي في فرسخين أي أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين كقوله ثم سلمان
منا واعلم أن نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصرية أضيفت أو لم تضف وترك الإضافة قليل وهي عند الكوفية
لا تكون ظروفاً إلا مع الإضافة أما عند الإفراد فهو بمعنى اسم الفاعل بمعنى جلست خلفاً عندهم أي متأخراً نصب على الحال وقام
مكاناً طيباً أي منبسطاً فإذا وقعت خبراً عن المبتدأ وجب عندهم رفعها نحو أنت خلف وقدام أي متأخر ومتقدم والبصرية يجوز
نصبها على قلة كما ذكرنا وأما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهي باقية على الظرفية وهي الأولى إذ خروج الشيء عن معناه محلا
الأصل فلا يرتكب ما أمكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الحميم أي قبل ذلك
يقوي مذهب البصرية واعلم أن اليوم إذا وقع خبراً عن لفظ الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف الكوفية لأن الأصل مصدر
بمعنى اليوم الجمعة أو السبت أي الاجتماع أو السكون والأولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبراً
عن الأحد والاثنين إذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون في اليوم وأجازه الفراء وهشام وذلك لتأويلهما اليوم بالآن كما يقال أنا
اليوم الأحد أي الآن الأحد والآن فيصح أن يكون ظرفه هذا ولنذكر ظرفاً مما يتعلق بخبر المبتدأ إذا كان مفرداً فنقول هو إما
مشتق أو جامد وكلاهما إما أن يغاير المبتدأ لفظاً أو لا والأول إما أن يتحد به معنى نحو زيد أخوك وزيد قائم أو يغايره معنى أيضاً والمغاير
يقع خبراً عنه إما لمساواته في معنى كقوله تعم دار داجر أمهاتهم أو بحذف المضاف من المبتدأ أو الخبر نحو داري منك فرسخان أي بعد
داري فرسخان أو داري منك ذات مسافة فرسخين أو لكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والآخر عيناً ولزوم فلان المعنى لتلك العين
حتى كأنه هي كقول الخنساء ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبال وإدبار وقوله تعم ولكن البر من آمن وإن قدرنا المضاف في مثله
في المبتدأ نحو ولكن ذا البر من آمن وحالها إقبال أو في الخبر نحو بر من آمن وذات إقبال أو جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار
هي مقبلة جاز لكنه يخلو من معنى المبالغة والثاني أي الذي لا يغاير المبتدأ لفظاً يكون للدلالة على الشهرة أو عدم التغير كقوله
أنا أبو النجم وشعري شعري أي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء آخر كما يقال شعري مليح وتقول أنا أنا أي ما تغيرت عما كنت
قال رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع فقلت وأنكرت الوجوه هم هم وأما الجامد فإن كان مؤولاً بالمشتق تحمل الضمير نحو قولك
هاتا القاع فج كله أي غليظ وكله هيهنا تأكيد للضمير ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخراً عن الخبر وإن لم يكن مؤولاً به لم يتحمله خلافاً للكسائي
فكأنه نظر إلى أن معنى زيد أخوك متصف بالأخوة وهذا زيد أي متصف بالزيدية أو محكوم عليه وذلك لأن الخبر عرض فيه
معنى الإسناد بعد أن لم يكن فلا بد من رابط وموضعه عند النحاة بعد الخبر وعند المنطقيين قبله فالجامد كله على هذا متحمل
للضمير عند الكسائي لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجز على ذلك الضمير تابع لخفائه وأما المشتق فهو متحمل
للضمير اتفاقاً إن لم يرفع الظاهر خبراً كان أو نعتاً أو حالاً فيستكن فيه إن جرى على من هو له نحو زيد قائم وإن جرى على غير من هو له
أكد المستكن بمنفصل خبراً كان المتحمل للضمير نحو أنا زيد ضاربه أنا أو نعتاً نحو لقيت رجلاً ضاربه أنا أو حالاً نحو لقيت زيداً مكرمه
أنت أو صلة نحو الضاربه أنا زيد وإن أمن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصورة عند الكوفية وأما البصرية فأوجبوه
طرداً نحو هند زيد ضاربته هي وتمام البحث فيه يجيء في باب الإضمار إن شاء الله تعالى قوله وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر
الكلام نحو من أبوك وكان اسم فيهن أو مستثناً بين نحو أفضل منك أفضل منك وكان الخبر فعلاً له نحو زيد قام وجب تقديمه

قوله

واذا تضمن ما ضرمعروف والمجز اعلو والمفرد صفتره وما موصولة وكجزم وصدد الكلام مسئلا والجملة صلة المفعول تفتقر الى ضمير له يرجع اليها ومثل ابن حنيفة عبلم دجه
مما تقدم وان كان ماضرا لمستكن فيه اسم عايد الى الخبر ومقصدا خبره ولمو متعلق به مضمر يرجع الى المبتدا ومثل في الدار رجل ظاهر وجه مما مرد الجملة عوض كان معنى
له عطف على الجملة الشرطية والمتعلق جار ومجرور وقع خبرا لكان المقدر دل عليه قوله او كان ضمير اسم في المبتدا له متعلق بكان المقدر وجاز ان يكون حرمبتدا او لمتعلقه
جرا مقدما عليه في المبتدا متعلق بما تعلق به متعلقه بها لمعنى على الاول وكان لمتعلق الخبر ضمير في المبتداء وعلى الثاني او شيئ لمتعلقه خبر ضمير في المبتد وصد

قوله من ابوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هي افعل التفضيل مقدم على
خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق
عليه في مثل هذا المقام من قام وما جاءك وايهم قام ومن قام فتت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما
يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبني الكلام بلا مغير على اصله فلو جوزان يجي بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع
بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغير او مغير لما سيجي بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذا حكم المضاف الى اداة الشرط
او الاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والا لم يجز تقدم على
ماله الصدر قوله او كانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يجوز المبتدا عن الخبر معرفتين ومتساويتين مع قيام القرينة
المعنوية الدالة على تعيين المبتدا كما في قوله بنونا بنوا بنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف ان الخبر
محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي يذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة
فتشبيه ابي حنيفة بابي يوسف هو الخبر ومثله قول ابي تمام لعاب الافاعي القاتلات لعابه وارى الجنى اشتاره ايد عواسل
اي بنوا بنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي قوله او كان الخبر فعلا له اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد قام
فانه لو تقدم اشتبه المبتدا بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشتبه المبتدا بالبدل
من الضمير او بالفاعل في لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او يقول منع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم
وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثيرا والذين مبتدان مقدما الخبرين ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذي
ياتيني فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذي هو التعقيب ايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط لاستحقاق اداته صدر الكلام
ويجب ايضا تاخير الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قايم وانما زيد قايم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى
كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتاخيره ولا يجوز تقديمه مع الا لما يجي في باب الاستثناء ويجب ايضا تاخير الخبر اذا قرن المبتدا
بلام الابتداء نحو لزيد قايم او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل اين
زيد او كان مصححا له مثل في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدا مثل على التمرة مثلها زبدا او خبرا عن ان نحو عندي
انك قايم وجب تقديمه هذا بيان لموجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي
صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام وساير ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان يقع صدر جملة من الجمل
بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها ككان واخواتها وساير ما يحدث
معنى من المعلوم في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من يا تيني اشكره واما قولهم علمت ايهم في الدار فان افعال ما كان من افعال
القلوب وليس اثرها المعنوي بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الاثار كالضرب والشتم جوز تقدمه على الكلام المصدر
باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع تاثيره فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائم في ظني ومنع من العمل فيه
ظاهرا احتياطا للفظ المقتضي للصدر واما قولهم الذي ما يضرب والذي ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة
الا انه لا يؤثر في صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو في دار من هو وارد بالجواز لان المبتدا كما انه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر
ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا اين مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا فالاكثر
انه مقدر بجملة قلت لا شك ان لفظ اين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فاين في اين زيد مفرد واقع موقع الجملة
على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدا اما مع الخبر
نحو غلام من راكب زيد او بدونه نحو غلام زيد راكب قوله واذا تضمن الخبر المفرد اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا
كلمة الاستفهام نحو من زيد والمضاف اليها نحو غلام من زيد قوله او كان مصححا اي كان الخبر في تقديمه مصححا لمجي المبتدا نكرة على
ما ذكره قبل في جواز تنكير المبتدا ان تقدم حكم النكرة عليها اخصصها حتى جاز وقوعها مبتدا وقد قلنا عليه ما فيه كفاية والاولى
ان نقول في ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدا المنكر في الاغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة
استعمال الظرف خبرا فلو قل وقوع الظرف خبرا عن المنكر لضعف ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة ووجوه
يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدا لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل احتمل كون
رجل خبرا عن قائم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب نصبه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه
واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده فليس اذن من هذا الباب وقولنا في الاغلب احتراز
عن نحو قولهم امت في حجر لا فيك وقولنا مما لا يتضمن معنى الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تاخير الخبر

الجملة ايضا عطف على الجملة الشرطية ومثل من ذكره وعلى الجمرة متعلق بخبر محذوف ومثلها مبتدا مضاف الى ضمير عايد الى التمرة وزبدا تمييز من مثلها او خبر انك على معنى او عن ان بحرف ما متعلق بخبر ومثل عندي انك قايم فابو يوسف ثابت في الدار رجل وجب تقديمه اي تقديم الخبر جزاء لقوله واذا تضمن الكلام الذي على الصدر

ذكرناه

وقد يتعدد مضارع معروف والخبر فاعله ومثاله نحو كرم وزيد بيته او عالم خبر ومثاقل خبر بعد خبر وقد يتضمن مضارع معروف والمبتدأ فاعله ومعنى مفعول به مضاف والشرط مضاف اليه وفي نحو مستقبل معروف ودخول فاعله مضاف الى الفاء وقد يجب يتعلق بالدخول هذه الجملة عطف على قوله وقد يتضمن وهو معطوف على قوله وقد يتعدد الخبر وذلك مبتدأ اشارة الى المبتدأ والاسم خبره والموصول صفته ويفصل يتعلق بالموصول وظرف عطف عليه

ما ذكرنا قبل قوله او لمتعلقه ضمير في المبتدأ اي لمتعلق الخبر بكسر اللام ونعني بالمتعلق جزء الخبر فقولك على التمرة خبر والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل القاصر يعني اذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبدا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو على التمرة زبد مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذي الضمير وتاخر الخبر عنه نحو في الدار [illegible] جاز عند البصريين وعندهم هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظر الى ان المفسر مرتبته التاخير لتعلقه بالخبر وليس بشيء لان التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه واتفق الكل والبصريون في جواز نحو زيدا غلامه ضارب لا في نحو زيدا غلامه ضرب فكانه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله فكانه مفعوله متاخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي قوله او عن ان يعني او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها [illegible] اذا كان ان مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم ان ان مع صلتها فاعل عند ابي علي اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة ظرفا نحو ان زيدا قائم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم يرفع الفتح الخفيفة اللبس لكون الموقع للمكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على ان عرف انه خبر المبتدأ وانه ليس في حيز ان المفتوحة اذ هي حرف موصول كما يجيء في باب الموصول ان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا على خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدأ لانها جملة والمبتدأ مفرد تعين ان ما بعد الخبر هي ان المفتوحة لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فثابت [illegible] فانه يتقدم على خبرها لما يذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا تتوسط بين اما وفائها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة وايضا يجب تاخير المبتدأ الذي بعد الا لفظا نحو ما قائم الا زيد او معنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجيء في باب الاستثناء واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم من تاخيره وجب التقديم كما اذا قصدت بيان انك من تميم لا غير قلت تميمي انا نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او غير ذلك مما تقدم له الخبر قوله وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة او لا والمراد بتعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نائع لانهما بمعنى واحد فالثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف جزء المبتدأ ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر او يتصف المجموع بكل واحد منها فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هذا في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الا الى مجموع المبتدأ بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدأ بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان وهم بيض سود وانما جاز ذلك للعلم ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لا اتصال البعضين بخلاف جزئي الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الاخر واذا جاز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام بنصب الغلام ووجه فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر وهذا كما يقال البارح احمر اي ظاهر بشرته ومنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن جميل نصبا وجرا واما الثاني اعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما تعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث

او النكرة معطوفة على الاسم الموصول والنكرة الموصوفة به بهما متعلق بالموصوفة والضمير في بهما يرجع الى الفعل والظرف مثل الذي يأتيني او في الدار والذي مستقبل معنى والساكن فيه معطوف على الذي يأتيني مفعوله واو في الدار عطف عليه الجملة صلة ومعها مبتدأ وفله خبر مبتدأ ثان مقدم عليه لانه مصحح له ودرهم مبتدأ ثان هذه الجملة خبر المبتدأ الاول وفيه معنى الشرط ولذا دخل الفاء في ولهما وكل مبتدأ مضاف ورجل مضاف اليه يأتيني نعت له واو في الدار عطف عليه فله درهم خبر له ذكره والضمير في قوله يرجع الى المبتدأ وليت مبتدأ ولعل خطف فهما مانعان خبره وبالاتفاق متعلق به ولحق ماض معروف وبعضهم فاعله مضاف الى ضمير يرجع الى النحويين

وان سعوله وبهما مفعول ثان له والضمير في بهما راجع الى ليت ولعل

الكتابة في المزدحم وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض ولهذا اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ مفكوك تقديرا اي احدهما عالم والاخر جاهل قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بهما مثل الذي يأتيني او في الدار فله درهم وكل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل مانعان بالاتفاق والحق بعضهم ان بهما اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا يحذف الا لضرورة كقوله واما القتال لا قتال لديكم او لاضمار القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد ايمانكم اي فيقال أكفرتم ويجيء علة الاكتفاء بالفاء في خبر مثل هذا المبتدأ في حروف الشرط ويدخل جوازا في خبر مبتدأ مذكور ههنا وهو شيئان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلتها لا يكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل او المفعول لما يجيء في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبله كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من يضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الاية لان الاية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه فذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع اخر منه فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي اتاني فله درهم والموصول بالظرف نحو الذي قدامك او في الدار فله درهم وانما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل والظرف فقط لكن الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط فكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا الاية لانه دخيل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة الا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انها لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية بل مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى وما افاء الله وقوله ان الذين فتنوا المؤمنين وكذا كان حق الخبر ان يلزم الفاء لكونه كالجزاء من حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي يأتيني له درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله قل ان الموت الذي تفرون منه الاية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله تعالى كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنا فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويجيء تحقيقه في حروف الشرط ان شاء الله تعالى والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف والجار والمجرور نحو كل رجل يأتيني او امامك او في الدار فله درهم وقد يجيء صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى كل نحو رجل اتاني غدا فله درهم لما ذكرنا في الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط في الابهام وكذا اذا كان مضافا الى موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عاقل فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت والاخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدأ نحو زيد فوجد واستشهد بقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا وسيبويه يأول مثله بجوهذه خولان فانكح قوله وليت ولعل مانعان باتفاق جميع نواسخ الابتداء تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور الا ما نذكره وذلك لانه انما دخله الفاء لمشابهة المبتدأ الكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ يتوسعن في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر والا ان هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا الاية والحق المالكي بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما راى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجيء في النوع المشبهة اليها جوزها مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء الا في الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان حتى لا يخرج كلمات الشرط في اللفظ عن التصدر في جملتها وذلك نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء قوله والحق بعضهم ان بهما اي الحق ان في المنع من دخول الفاء بليت ولعل قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل مانعان نقل العبكي وابو

عالمة

قولهم نسبة الى العلم الاكبر وذمه الكبر كذا في المنتخب

ابقه

وقد يحذف المبتدأ القيام قرينة جوازا مثل الفعل القيام قرينة جوازا حينئذ في النحو ولك هو حرفه او اسم بمعنى الحال مضافا وقوله مجرور وحرفه جر او بالاضافة مضافا الى الساعة
والهلال خبره مبتدأ محذوف اى هذا الهلال و هذا عبارة عن قسم والله مقسم به والجملة في محل النصب لا هنا مقول القول والخبر جوازا عطف على المبتدأ جوازا
وشكل هو ذكره وخرجت ماض معروف مسند الى ضمير المتكلم فاذا للمفاجاة وهي كانت بمعنى الوقت كالسبع ناصب لها والجملة مضافا اليها مخصوصة في بعض النسخ
يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجاة والجملة ابتدائية والسبع مبتدأ خبره محذوف وهو حاضر وجد او موجود ومنه الجملة اضيفت اليها

البقاء و ابن يعيش ان المجوز له دخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل ها اذا ما بالاتفاق لا وجه لتخصيصها
بل كل ناسخ للابتداء هكذا استوى ما استثني وما ذكره المص من ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل الزوم لتنافي ذلك
لان ما بعد هذه الفاء الخبر فيه لا يكون الاخبار اى محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتمل ذلك لبس شيئي لصحة
قوله ان جاء لتعليل فاصبر قال تعالى ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس
فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا
فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا او ضربي زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا المستهل المبصر للهلال
ذكره انه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة عليه تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتدأ وجوبا اذا قطعت النعت الواقع كما
في نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة قطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجيء ولو
ظاهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجيء في بابه قوله
جوازا او وجوبا نصب المصدر اى حذفا جائزا او واجبا ظرف في قوله اذا السبع المفاجاة واختلف فيها فقيل على انها ظرف مكان
قوله يجوز ان يكون خبر المبتدأ الذي بعدها اى فبالمكان السبع فيقول على هذا فرجت فاذا زيد قائما فاذا عنده متعلق بكائن
وشبهه من متعلقات الظرف العاملة على قوله ان يكون اذ لم ضافا الى الجملة الاسمية المحل وفيه الخبر اذ لا يضاف من ظروف
المكان الى الجمل الا حيث على ان حذف الظروف المبنية وهذا مذهب اليه الاطريق في جميع مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان
السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون فيه قولهم
اذا خرجت فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى فاذا حضور السبع اى ففي ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون
خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففي ذلك الوقت السبع
بالباب لدلالة القرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعاملها محذوف وعلى ما قال المص ايضا
ففاجات وقت وجود السبع بالباب الا انه لا حاجة اليه اذ هو اذن مفعول به لفاجات ولا حاجة الى هذا التكلف وان
اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ونقل عن ابن بري ان اذا المفاجاة حرف فعلى هذا خبر المبتدأ في نحو فاذا السبع محذوف
واما الفاء الداخلة على اذا المفاجاة فنقل عن الزيادي انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها
لما قبلها كانه قال اى مفاجاة السبع لازمة للخروج وقال المازني هي زائدة وليس بشيء اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هي
للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجات كذا او هو قريب قوله التزم في موضعه غيره يقال التزم الشيء فالتزم اى قبل الالتزام
اى خبر التزم العرب ذكره غيره الخبر في موضعه فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه القرينة الدالة على تعيين الخبر المحذوف لفظا
ثم اسند ذلك الخبر موضعه ان بعض ابواب على ما ذكر المص اولها المبتدأ الذي بعد لولا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هي
الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله لو ذات
سوار لطمتني وهو قريب من مذهب وذلك ان الظاهر منها انها لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما يجيء في حروف الشرط
دخلت على لا ركانت قبل دخولها لكونها حرف شرط فبقي مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان
كما يجيء مع غيرها من حروف النفي اذ لولا علي لهلك عمر لم يوجد علي لهلك عمر فينتفي الاول اى انتفاء وجود علي لانتفاء ثبوت
ثم كانت لو لا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثاني كما ذكره لو قيل ذلك لو انتشيتمك كما مر في بيان قوله فلو ان ما اسعى لادنى
معيشة البيت لكن منع البصريون من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا ان الفعل بعد
اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظة لا لا يدخل على الماضي في غير
الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب كما يجيء في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدأ
ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره كما مر في امثاله فقالوا لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ في الاغلب كما في لولا علي لهلك عمر
فخبره محذوف وجوبا لحصول شرط وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة لو اذ هي موضوعة لتدل
على انتفاء الملزوم فلو لا دالة على ان خبر المبتدأ الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني
اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا وربما دخلت لولا على الفعل قال تالله ما مشيا جئت ابتهالا ومنها الاسماء
الاسماء السود ولا بد من ذلك اى تقديره يتم لولا جدودهم او عن رب محمود اى لولا الحد وهو الحرمان وثانيها كل مبتدأ
يكون مسنده المصدر بما نحو ضربي زيدا او بعض المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لان بعض ما يضاف اليه كما يجيء في بابه نحو
اخطب ما يكون الامير قائما اى كون واكثر شربي السويق ملتوتا او يكون المسند مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو

ضربي زيدا وايهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قائمين او من احدهما نحو ضربي هندا قائما او قائمة
ويقع هذه الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال وبقي سمعي اذني زيدا يقول ذاك اي سمع اذني كلام زيد على حذف
المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال نحو ضربي زيدا وعلى مقاييس قال ﷺ اقرب ما يكون
العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر وجوز الكسائي
تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدا فيقول ضربي زيدا ابوه قائم كما في قوله كلمته فوه الى في ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر
المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا الشديد قائما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه وههنا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدا
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء في خبر مثل هذا المبتدا اقوال ذهب ابن
درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو اقائم الزيدان عندهما
وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدا وخبر المبتدا مقدر
بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف
الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما اي ما ضربه اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق شربه ملتوتا وذهب
البصريون الى ان الحال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال محذوف اي ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل
على بطلان مذهب الكوفيين ان كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا
المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على
القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من
استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة
ان النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص
نحو اشتر اللحم واشرب الماء لان شراء الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصريين
بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام
وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفيين فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصصة فيكون
المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول
الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه
ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما ومما يفسد مذهب الكوفيين خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم
ما يسد مسد الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده
لفظ وكذا نقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي له ملتوتا اكثر من شربي له غير ملتوت فلو قدرناه على مذهب
الكوفيين اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان يقول هذا اللفظ اذن من شربه ملتوتا عشر مرات
مثلا وغير ملتوت الف مرة ويريد باكثر شربي السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف
المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت
قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقديره مالك وزيدا اما لابستك زيدا
هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصريين هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده
بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرط وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان
قائما وليس اذا للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون
ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا
مع شرطها العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ جاءني زيد راكبا اي في وقت الركوب فالحال قائم
مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان
مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة ولم يسمع مع كثرة الاكذا فلو
كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع ذلك مع طول الاستقراء هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها
ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما
ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي ارى في هذا ان وقع غيرهم فيما لزمهم الزامهم اتحاد العامل

في الحال وصاحبها بلا دليل لهم عليه ولا ضرورة لجائتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين فنقول تقديره ضربي زيداً
حاصل قائماً اي الحال الحاصل وفي صاحبها ضربي هو الياء او زيد فنقول حذفنا الكائن او الحاصل العامل في الحال لكونه عاماً صالحاً
لجميع الافعال كما حذفنا في نحو زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال الظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل
كما تقدم بيانا واعلم انه يجوز رفع الحال الساد مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب
ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازاً فجاز جعله
قائماً ايضاً ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيداً قائم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا تستلزم المجاز
يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضافاً الى الكون بخلاف نحو اكثر شربي السويق وضربي زيداً وذلك لكثرة وقوع
ما المصدرية مقام الظرف نحو قولك ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اي اوقات كون الامير فيكون
قد جعلت الوقت اخطب قائماً كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة
يوم الجمعة وايضاً كثرة وقوع ما المصدرية زماناً وكثرة وقوع الزمان مسنداً اليه الفعل الواقع فيه كقوله وما ليل المطي بنائم ومنع المبرد
من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجازه الزجاج وهو الاولى
لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدراً وذلك باضافته الى ما المصدرية قوله كل رجل وضيعته الضيعة في اللغة
العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة وضابط هذا كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون
وضيعته خبر المبتدأ لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فكما لو صرح بمعنى لم يحتج الى تقدير الخبر وكذا مع الواو
التي بمعناها فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف في غير المفعول
معه فاذا كان وضيعته عطفاً على المبتدأ لم يكن خبراً فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو لكونها خبر المبتدأ كما هو مذهب
السيرافي في نصب المفعول معه على ما يجيء في بابه وذلك انه يقول النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الاصل
على مع فلما قام الواو مقامه لم يمكن ان يكون عليها لكونها في الاصل حرفاً فانتقل الى ما بعدها فالجواب ان مع اذا وقع خبراً
عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظاً حتى ينتقل الى ما بعده بل يكون منصوباً لفظاً على الظرفية مرفوعاً محلاً لقيامه مقام الخبر نحو
زيد معك كما تقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضاً اشكال اذ
ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوباً وانما قلنا ذلك لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف
لفظ يسد مسد الخبر لو جاز ان يقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف وبعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في
قولك ضربي زيداً قائماً بضربي زيداً قائماً حاصل بانه ليس هنالك ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضاً تأخر الحال عن
محله يسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به
كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوباً من غير ساد مسده
ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر
في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغة وانتم والساعة في قرن واحد فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال قال الكوفيون
ان ولي معطوفاً على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الاخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبراً عنهما سواء دل على التفاعل اولا
فالاول نحو زيد والريح يباريها فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وقريب منه
قول امير المؤمنين ع فهم والجنة كمن قد رآها وانما جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر ضميرهما والبصريون يمنعون مثل هذا على
ان يكون الفعل خبراً اذ الفعل في ذلك كالصفة ولا تقول زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق ويجوزونها على ان يكون الفعل
حالاً لا خبراً فزيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ويباريها حال واعلم انه قد يغني ما اضيف اليه المبتدأ عن
المعطوف فيعطى بعدهما الخبر كما قيل راكب الناقة طليحان اي الناقة ومن ركب الناقة طليحان وقولك معاً زيد قويان
اي زيد ومن معه قال زيد قويان قوله ولعمرك لافعلن كذا ضابطه كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك
وايمن الله كما يجيء في باب القسم فان تعيينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف واي لعمرك قسمي وجواب القسم ساد
مسد الخبر المحذوف وقيل العمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضاً لعمرك لتفعلن في قدرك الله فيما اخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر
ظرفاً متعلقاً بالمتعلق العام نحو زيد قدامك وفي الدار على ما ذكرنا قبل وتجويز ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه
لان الدال لا انه على تعيين الخبر وسد شيء اخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل المصنف انما ترك ذكره لكونه مع
هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبراً دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر ثم اعلم ان الاغلب لاستعمال التعريف

عامل م

وخبر مبتدأ مضافا أو مضافا اليه وأخواتها عطف عليها مضاف الى كناية ترجع الى ان وخبر محذوف تقديره ومنها اي من المرفوعات خبر ايضا وإحداهما ثم الفاعل مضمر فيه وهو مبتدأ
عائد الى الخبر والمسند خبره وبعد ظرف المسند معا مضافا ودخول مضافا ومضاف ايضا الى هذه والحروف صفتها او مثل ان زيدا قائم يعرف بجعله تمامها وجملة في محل الخبر لاضافة المثل
اليها وامره مبتدأ مضاف الى ضمير يرجع الى الخبر وكـ حرف جر للتشبيه او اسم بمعنى المثل مضافا او مجرور بحرف الجر او بالاضافة مضافا اليه مضافا ايضا الى المبتدأ والجار مع المجرور خبر له والا
حرف استثناء وقع قد تقدم وتقديره مجرور بها مضافا الى ضمير يرجع الى الخبر وموضع مجروره وقع مستثنى والمستثنى منه محذوف تقديره وامره كامر خبر المبتدأ في جميع المبتدآت الا

وتنكير الخبر لكن الاصل ان يكون المخبر عنه معلوما والخبر مجهولا والنكرة مناسبة للمجهول وقد يعرفان وينكران بشرط الفائدة نحو
الله الهنا ومحمد نبينا وتميمي من جاء ذهب ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة الا عند سيبويه في نحو كم مالك ورأيت رجلا خير منه ابوه وكما ذكرنا
فان قيل الكلام موضوع للافادة فاذا كان الخبر معرفة فما الفائدة في ذلك الكلام فالجواب ان المفاد في نحو اخوك زيد الطارق
لفظ زيد المعرفة على اخوك المعرفة وهذا الذي جعله النحاة لا ذات فلا يضر تعريف لفظ الخبر لان المجهول اسناد الخبر الى
المبتدأ وحمله عليه لا نفس الخبر لكنه جيء بالخبر نكرة في الاغلب لمناسبة النكرة للمجهول كما ذكرنا لان الاصل كون المسند اليه معلوما
وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم
عنهما فجرّده مما يطرء ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل فكان نكرة وايضا كان الاصل في الاسناد الفعل
دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل يختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازما له دون الاسم
واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا معنى انتساب ذلك المسند الى المسند اليه كالمجهول في قولك
زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته واذا تعدد المبتدآت نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنه
بنته صهره جاره غيره سيده قاصد يقدم قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصدر يقدم قادم خبر عن سيده وهكذا
الى المبتدأ الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدآت الى ضمير متلو
الى المبتدأ الاول وان لم تضف المبتدأ كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تاتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون اخر
العوائد لاول المبتدآت وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره بامره معها فكانك قلت
بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة في داره فكانك قلت عمرو
بكر مع خالد في داره مشتملة على بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد رابطة بامره فكانك قلت زيد عمرو داره مشتملة على بكر
وخالد بامره اي بامر زيد اي زيد امره عمرو يجمع بكرا وخالدا ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة معها فكانك قلت هند
زيد امره عمرو يجمع بكرا وخالدا معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدآت اكثر قوله خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه
الحروف نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدأ الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا اعلم انه لما كان مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء
الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعي ان كل مرفوع ومنصوب غيرهما فانه مشبه بهما من وجه كما ادعى ان المبتدأ
يشبه لكونه عاملة اي ان واخواته مشابها للفعل المتعدي الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها بفرعيته العمل على فرعيته العامل خبر
لا التبرئة تشبيه خبر ان المشبه للفاعل واسم ما الحجازية مشابه لاسم ليس الذي هو فاعل وقد تبين بهذا وجه مشابهته
اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية المفعول وكذا تقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها
فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت اولا والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج
الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر ما
الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فنقول ان وان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على
النصب كما تقدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله اعني ليس شيء واحد فكان ترتيب معموليها كترتيب معمولي ليس اعني
تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا اللفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على التوابل معناه فتشبه معناه من وجه وكذا
لفظها الفظ والمشابهة قوية كما يجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل فحالها فهي اذا تصرف في معمولها بتقديم النصب على الرفع وعند
الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها من عملين ومذهب
البصريين اولى لان اقتضائها الجزئين على السوية فالاولى ان تعمل فيهما ولاستحكام مشابهتها القوية بالفعل المتعدي قوله بعد دخول
هذه الحروف يخرج خبر المبتدأ وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل في خبر الحدود فان نحو حسنا في قولك
ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لا رجل حسنا غلامه في
الدار وكذا يرد على حد اسمها ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسمها
وكذا يرد على حد المسند لخبر المبتدأ بقوله المجرد الى اخره صفة المبتدأ في نحو قوله تعم ولعبد مؤمن خير ولو قال هناك المغاير
للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ وقال ههنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدأ وفي اسم ما هو المسند
اليه الذي كان في الاصل مبتدأ لسلم من الاعتراض قوله وامره اي حاله وشانه كامر خبر المبتدأ اي في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه
من كونه محدا او متعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يجوز حذفه الا اذا علم قوله
الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وانما جاز ذلك

لان

استثناء وادا من الظرف
المرهونة مضافا وكان
من الافعال الناقصة
والمستكن فيه اسمه
وظرفه خبر والجملة
في موضع الجر مضاف
اليها وهو مستثنى
عن قوله وتقديمه
الا وهو مفعول فيه

لا مطلق بل تناول
تقديمه كل خبر يكون
في تقديم خبر يكون ظرفا
فيكون هذا الاستثناء
الثاني موجبا لاثر من
الاول وهو منفي فيكون
الظرف في التقديم كالخبر
خبر المبتدأ او يجوز
مع تقديم الاول
الخبر على اسمها اذا كان
الا ان تعين كونه ظرفا

المسند

ويمكن
ان يجعل
الرفع المسند الى الخبر الظاهر
فلم يمكن في ذلك ان رفعا
علامه في الدار المفعول به
مستثنى في مثال ذكرت خبر مرفوع
والله اعلم بمراده عليها الشريف
او المراد

خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها [illegible] مثل خبران هو المسند بعد دخول هذه الحروف مثل ان زيدا قائم في الموضع مع تفاوت يسير ويحذف مستقل

والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى لا وكثيرا منصوب على انه صفة على الظرف او مصدر مقدر وتقديره يحذف خبر لا حذفا كثيرا او زمانا كثيرا او هو مبتدأ مضاف ثم

البه ولا يثبتونه جملة فعلية خبره واسم مبتدأ مضاف ما مضاف اليه ولا عطف عليها والمشبهتين صفتها وبليس متعلق به وهو مبتدأ عائد الى ما ولا والمسند خبره والمعمول

ما لم يسم فاعله وبعد ظرف مضاف ودخول مضاف اليه مضاف الى ها وهو عائد الى ما ولا المبتدأ الثاني مع خبره خبر الاول وخبره محذوف وهو قوله هو المسند اليه جملة مستقلة ولذا ترك العاطف بينهما

لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كما يجيء في بابها فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على
المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلي فعله فلما اعملت العمل الفرعي
لفرعيتها فلم يتصرف في معمولها بتقديم ثانيها على الاول كما تصرف في معمولي الفعل لتنقصها عن درجة الفعل وقد يجيء الفعل خبرها
خبر المبتدأ في غير ما ذكر الا انهم نسوا ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام كما يجيء في قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا
استثناء من قوله في تقديمه الذي كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اي ليس امره كامر
خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه
اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان كل شيء من الحدثات فلا بد له ان يكون
في زمان او مكان فصار مع كل شيء كقرينه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار مع المجرور مجراه لكثرته
في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل او معناه ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في قوله خبر لا التي لنفي
الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه وجه مشابهته للفاعل مشابهته
لخبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهته لا لان لان لا للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة
في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها
مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذي
كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقي
على اصله من ارتفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان اسمها المنصوب بها قال المصنف ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو
لا رجل ظريف بحسن لانه في اللفظ صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل
له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في نحو لا رجل
ظريف ظاهر في الصفة وقال في مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب هذا آخر كلامه والذي
ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوز رفعه حملا على المحل وذلك
لان لا هذه مشبهة بان وكما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين
ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا يزيل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدأ باق على حاله فجاز
الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدأ بدءا كما
فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل
على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من الرفع البعيد الذي ان اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهته لا لان الى الابتداء
معها كالباقي اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه ايضا بسبب البناء فتحا فصار نصب تابعه حملا على فتحه
المشابهة للنصب لعروضه مثل رفعه لانه بين والحالة مساو بالرفع تابعه حملا على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما
بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة
في الدار وهذا معنى سمج ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل ظريف ولو قال لا غلام
رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي
لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قال والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كانت جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة
عليه واذا لم يقم فلا يجوز حذفه فرأسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول
يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم
قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ اسم
ما وخبرها قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف واما الجملة الاسمية التي تدخلها لا فاما ان
يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون هو وخبرها نكرتين نحو لا رجل قائم قوله وهو في لا شاذ اي
عمل ليس في لا شاذ قالوا يجيء في الشعر فقط نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس لا
شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبرها منصوبا بالجر ما وليس ففي نحو لا براح ولا مستصرخ الاولى ان يقال
هي التي في نحو لا اله الا الله اي لا التبرئة الا انهم يجوزون لها ان تلغى مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها
وبينها ومع المعرفة ويشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجيء في المنصوبات عند ذكر اسمها والظ

فيها

منصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية فمنه المفعول المطلق مثل قوله المرفوعات اه يعني هو مبتدأ وعائد الى المنصوبات خبره معناه وما موصولة فعله صلة والضمير المتصل به مفعول وعائد ما وفاعل فاعله مضاف الى فعل و مذكور بالرفع صفة الفعل و بمعناه في محل النصب على انه حال من ضمير مستتر في مذكور اي حال كون الفعل المذكور بمعنى ذلك الاسم

فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس وغيرهما من حروف النفي او النهي او الاستفهام ويحتمل ان لا يكون لغير الاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان ولهذا اذا انتصب اسمها او انتفى فهو نص في الاستغراق كما ان ما جاءني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان اما ما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم المفعولية كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا و مسلمات وأبان ومسلمين ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصل في النصب يعنون به المفعولات الخمس ومحمولا عليها وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوا غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فالحال مفعول معه قيد مضمونه اذ المجي في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا وفي المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه لكنهم اثروا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شيء اخر هو المفعول المطلق كما يجي فجعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كما لا تلبس نظر وان كان الاصالة في النصب كون الشي من ضروريات معنى الفعل فالحال كان دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من المواقع او الموقع عليه والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات فهي شبهت بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها قوله فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم ذا ابو في قولك تركت طمعا ليس لاجل الزيادة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره ولانهم لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر او لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد اخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة خالدا اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب له فيتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيره من غير قيد اخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف الجر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفر الله ذنبا قال سيبويه في قولهم جئتك خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم صيد عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول به اتساعا واختصارا لجعله كما ترى في غاية البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض فيه قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب ولانه يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التسمية لكان تقديمه على المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وانما سمي ما نحن فيه مطلقا مفعولا لانه ليس مقيدا لكونه حقيقيا بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه قوله وهو اسم ما فعله قال انما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول اي قاله فالقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فتوهم هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبتأويله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا و يوم الجمعة وامامك لفظا وجده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه لا فعل مضمونه ولم يفعل هذا او يعني باسم ما فعله اسم الحدث فعله فيخرج عن هذا الحد نحو ضرب بالخفي ضربت زيدا لانه يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان تقول النفي فرع الاثبات فجرى مجراه وكذا الخصومات نحو وتعرفنا جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله ما فعل ما لكن لم يفعله فاعل الفعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب قوله مذكور فيه فعل وكذا قوله

ويكون ناقصة والمستكن فيه اسمه عايد الى المفعول المطلق وللتاكيد خبره والعدد عطف عليه والنوع كذلك والجملة عطف على قوله ما فعله فاعل فعل والواو في العدد والنوع بمعنى او ومثل مرتفع مذكر وجلست فعل وفاعل وجلوسا مفعول مطلق والجملة في محل الجر بالاضافة وجلسة عطف عليه وجلستين بكسر الجيم كذلك فالاول مبتدأ ولا يثنى مضارع مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى الاول ولا يجمع مثل ... الجملة الاولى خبره وبخلاف جار ومجرور في محل الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وتعدد به هو بخلاف اخويه او في محل النصب على انه حال والمعنى فالاول لا يثنى ولا يجمع حال كون الاول ملتبسا بخلاف كذا وهو اخويه مضاف الى اخويه وعلامة الجر فيه الياء ومضاف اليه الضمير راجع الى الاول

بمعناه والضمير في قوله بمعناه عايد الى الاسم او الى ما وقوله بمعناه احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم ما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوبات مفعول بها قوله ويكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلستين فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه المراد بالتوكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فاذا ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين يضمنهما الفعل ويعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضربين لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح او الشدة او الضعف وغير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلست جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة واما ان موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضربت ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا مبينا لكونه بعض المصدر اما بمن نحو ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد الضرب وقد ثبت خبر مقدم لان اي وافعل التفضيل بعض ما يضافان اليه كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا مما حذف موصوفه اي ضربا اي ضرب وضربا اشد ضرب واما في بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غيرهما في اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا واما ان يكون مصدرا مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا او معرفا باللام كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديد او خفيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي القعدة القرفصاء وكذا القهقرى في رجع القهقرى اي الرجوع القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصاء ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسماء صفات الشيء وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا واما الة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الالة مقامه والدال على العدد بافرادها وكذا في ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعت الالة مقام المصدر المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربت سوطين او اسواطا وتثنية المصدر وجمعه لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكن ثنيت الالة وجمعها اقيما مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم اي فيما قام فيه الالة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربتين وضربا قاصدا اختلاف الانواع قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتوكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فتنافيا قوله بخلاف اخويه يعني النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا قوله وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقيه في الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اي تبتل اليه وتبتل تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بالضرورة ... ان يلقها اذ ثبت له يدرس الدرس اي غير مضمون عامله نحو اعجبني الضرب الذي ضربته واسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبني ضربي فضربت ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما اسما مصدرين لشيء من الافعال قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا اعلم انه لا بد في الواجب الحذف والجائز من القرينة قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر بفعل محذوف اي يحذفه يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا واقول الذي ارى ان هذه المصادر

وقد يكون ناقصة والمستكن فيه اسمه عايد الى المفعول المطلق و بغير لفظه خبره والضمير في لفظه يرجع الى الفعل وهذه الجملة عطف على قوله ويكون للتاكيد ومثل قعدت جلوسا ويحذف الفعل القيام قرينة جوازا يكون كقولك جار ومجرور في موضع الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وتقديره وهو مثل قولك ولمن مركب من موصولة او موصوفة وتقدم ماض معروف المعهد والمستكن فيه اسمه عايد الى من والجملة صلة او صفة له وخير مقدم منصوب على انه صفة مفعول مطلق ... [illegible]

خبر مقدم ثم اقتصر ... مطلق باعتبار اضافته الى المصدر ... ومقدم ... كانه مصدر ... [illegible]

يرفع على تقدير قدومك خير مقدم كذا في بعض الشروح والجملة في موضع النصب لانها مفعول قولك ووجوبا عطف على جوازا ... منصوب بفعل مقدر

واما انها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدع الله جدعا وشكرت شكرا وحمدته حمدا وفي نهج البلاغة في الخطبة البكائية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء فاما ما بيّن فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او بين فاعله بحرف الجر نحو بؤسا لك اي شدة وسحقا لك اي بعدا وكذا البعد لك او بين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اي جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف والاذن والشفة او اليد او اشكرا لك وحمدا لك وعجبا منه فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا من نحو قوله تعالى ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل فيتصلا به واستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما لانه لقصد الدوام واللزوم يحذف ما هو موضوع للحدث والتجدد اي الفعل في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما لتقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وحجازيك فيبقى المصدر مبهما لا يدري ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما بينها بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب الله ووعد وعد الله واضرب واضرب ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك وعقر الله عقرا لك وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول الى مكانه ومركزه متصلا بالفعل ومعمولا له فوزانه وزان نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك واما قولهم جردت جرده وحمدت حمده وقصدت قصده ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء فيه على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا والمعنى قصدت جهته التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى جردته تجريده الذي يليق به وحمدت حمده الذي ينبغي فلا يكون مضافا الى المفعول به بل المفعول به قبله كالفاعل في قوله تعالى ومكروا مكرهم وفعلت فعلتك وقوله تعالى وسعى لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدا الواجب حذفه ليلي الفاعل والمفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان يلي الفعل والمعنى هو لك اي هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من التبيين المبنية للمعارف نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي واما المبينة للنكرة وهي متعلقة بها كما لو جعلنا ما في الاية نكرة موصوفة وقد يبين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا بفلان اي هذا الدعاء مختص بك هذا ان فسر مرحبا بموضع الرحب اي اتيت موضعا رحيبا وان فسر بالمصدر اي رحب موضعك مرحبا اي رحبا فهو من هذا الباب والجملة المفسرة المحذوف فعله والمبتدا لا محل لها لانها مستانفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها الداعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقديره بل يصير المصدر عوضا منه قائما مقامه كالمصادر التي صارت اسماء افعال كما يجيء في بابها نحو هيهات ورويد وشتان فينبغي لقيامها مقام المبني ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي هي قامت مقامه واذا بنيتها على الفتح اكثر اذ ان زادت على حرف فمن لا تبقى مبنية على الاعراب الذي استحقته حال المصدرية فيرجع اذن جواز استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى وجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل نحو هيهات زيد ويجوز ان يراعي اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل او المفعول بعدها استعمالهما مع المصادر قال تعالى هيهات هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بعدا لما توعدون واما في المعنى فهيهات اسم فعل والا لم يبن واما ان لا يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها ويجوز ان يكون حاشا من هذا الباب فيكون حاشا زيد مصدرا مضافا الى زيد بدليل القراءة الشاذة حاشا لله منونا ويكون حاشا لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المنصوبة بالضوابط المذكورة مصادر لم يوضع افعال لها اصلا نحو دفرا اي نتنا وبهرا اي تعسا وبهرا بمعنى غلبة فلا فعل يستعمل فيهما مثل القهقرى والقرفصاء اعني ان جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبهرا لم يستعمل ناصبهما ويقال بحرف جر بخلاف نحو القرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وبهرا [illegible] والتقدير

مع مقعد اي قبلها النصبها كالمصادر المذكورة فيصيرها كالمصادر كما انها قائمة مقام الفعل كالمصادر التي من جهة انه لم يستعمل الافعال قبلها الكنها التي قامت مقامها افعالها اذ لم تستعمل فلم يمكن نصب انفعاليها والفعل ان تقدر قبلها عن الفعل فانتصابها على الاول ويجوز في بعض المصادر ان يستعمل الاستعمال او اسم فعل مع مصدر يكون مصدرا نحو رويد زيد ورويد زيدا ورويد زيد

وقياسا عطف على سماعا اى حذفا قياسا وقوله فى مواضع مجرور ربها وعدم ظهور الجر فيها لامتناعها من الصرف للجمع الذى يقوم مقام العلتين متعلق بعامل قياسا او من المستعمل فيها
مجهود بها عليه الى مواضع وما موصولة او موصوفة ووقع ماض معروف والمستكن فيه فاعله عائد الى المفعول المطلق مثبتا حال عن فاعل وقع وبعد ظرف له مضاف الى نفى ومعنى عطف
على نفى مثبتا او نفى دخل نعت لنفى وعلى اسم متعلق به ويكون ناقص والمستكن فيه اسمه عائد الى المفعول المطلق وخبرا خبره وعنه متعلق بخبرا وضمير راجع الى اسم وهذه
الجملة وقعت نعتا لاسم والجملة السابقة مع متعلقاته صلة لما او نعت لها ... مبتدأ او منها خبر مقدم عليه والمعنى بعض المواضع التى يجب فيها حذف

ويقتصر بها منها اسماء اعيان هى آلة قائمة مقام المصدر نحو تربا وجندلا اى رمت ترابا وجندلا فهذا مثل ضربته
سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرا والقهقرى ومنها صفات قائمة مقام المصدر مثل هنيئا لك اى هناءة وعائذا بك اى عياذا
وهى مثل قم قائما اى قياما وتعال جائيا والفرق بينهما ما ذكرنا فى الضربين المذكورين وقد قيل فى هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة
كما قيل فى قم قائما ومنها اسماء اصوات قامت مقام المصدر كما هامنك اى توجعا وطالما لك اى طيبا ولغا وانه لك اى كراهة فيقدر
لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب ما كان فى الاصل صوتا وان لم تبين بالجار والمجرور نحو ايها اى كفا وبها اى زيادة وذلك
لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل فى باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة
بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عنه الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق
لانه فى الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق والاصوات القائمة مقام المصدر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون حرفين ثانيهما
حرف مد نحو وى لزيد وذلك نحو اهاو وبها ويجوز ابقاؤها على البناء الاصلى نحو اف لكما واوه على اخوانى واه من ذنوبى والظاهر
ويلك وويحك وويسك وويبك من هذا الباب واصل كلها وى على ما قال الفراء جئ بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو
ويلك ووى له ثم خلط اللام بوى حتى صارت لام الكلمة كما خلط اللام بيا فى قوله فخير نحن عند الناس منهم اذا الداعى المثوب قال يالا
فصار معربا بتمامه ثلاثيا فجاز ان يدخل بعدها لام اخرى نحو ويل لك لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدأ فقيل ويل
لك كما مر فى سلام عليك ثم جعل ويح وويب وويس كنايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استشنعوها فكنوا عنها
بقاتعه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصدر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره
فى اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلى مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل ويجوز فى كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان
يبقى على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل فصه ان ونزال نحو ضربا انت وزيد
وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال لكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء افعال وهو النظر الى
اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المنصوبة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح
القاف قال المازنى سمعت كسرها ممن لا اثق به وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك
قال عمرك الله الا ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذى سلم ولا يبقى قعدك الله واكثر ما يستعملان فى قسم السؤال فيكون جوابهما
ما فيه الطلب كالامر والنهى قال فقعدك ان لا تسمعينى ملامة ولا تنكئى قرح الفؤاد فييجعا وانه اناة وقال ايها المنكح الثريا سهيلا
عمرك الله كيف يلتقيان هى شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا استقل يمانى وقد ذكر الجوهرى استعمال قعدك وعمرك
فى القسم الذى لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا آتيك وكذا قعيدك وقعدك الله لا آتيك وقعيدك الله لا آتيك وعمر الله ما فعلت
كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا فى القسم قال الجوهرى قد جاء عمرك الله فى غير القسم واستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان
وقال المعنى سالت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا انه فى البيت فى قسم السؤال والاصل عند سيبويه عمرتك الله
تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدتك الله تقعيدا ومعنى عمرتك الله اعطيتك
عمرا بان سالت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثانى اعنى الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل اى جعلتك
قعيدا عدا متمكنا بالسؤال من الله واجاز الاخفش رفع الله فى عمرك الله ليكون فاعلا اى عمرك الله تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابهما
على المصدر ويكون التقدير اسال عمرك الله تعميرك واسال الله عمرك واسال الله قعدك اى تقعيدك وتمكينك على حذف
الزوائد واسال متعد الى مفعولين ويكون المعنى اسالك بحق تعميرك الله اى اعتقادك بقاءه وابديته وتقعيدك الله اى
تثبيتك اياه الى القعود اى الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا الزوائد
مضافان الى الفاعل والله منصوب بالمصدرين ويجوز ان يكون بمعنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك اى قعيدك اى
ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التاويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد
بمعنى المقاعد كالحاف والحليف فعلى مذهب سيبويه وهو انتصابهما على المصدر على تاويلها باسال تعميرك وتقعيدك ليس بمعنى
القسم ظاهرا بينهما مع انهما لا يستعملان الا فى القسم كما ذكرنا الا ان يقال كانا للدعاء للمخاطب بالمجئ فى قسم السؤال لانه قد يبتدأ
السؤال بالدعاء للمسؤول كانه قيل طول الله عمرك افعل كذا قوله وقياسا فى مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفى او معنى نفى
داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا قوله
ما وقع مثبتا اه هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شئ لو جعلت هذا المصدر خبرا
عنه لم يكن الا مجازا لكونه صاحب ذلك المصدر والثانى ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها ما زيد الا وما الدهر

نحو

الفعل الناصب للمفعول
المطلق قياسا الموضع
الذى فيه المفعول
المطلق كونه مثبتا
بعد نفى داخل على اسم
لا يكون المفعول المطلق
خبرا عن ذلك الاسم والجملة
جاز ان يكون بيانا للموضع
ولذا ترك العاطف
جاز ان يكون ما وقع مثبتا
بدلا من مواضع بدل
البعض لان ما عبارة عن
مواضع او نعت للمواضع
ومن زعم انها للتبعيض او وقع
ما ... المصادر
والمستكن فيه عائد
الى المفعول المطلق مكررا
حال عن الضمير فى وقع
وهذه الجملة عطف
على قوله وقع مثبتا
غير ذكره ...
انت مبتدأ والا حرف
استثناء وسيرا مفعول
مطلق وناصبه مقدر
موخر وتقديره ...
ما انت الا سير البريد
مثل الاول ...
حرف جاء للحصر وانت
مبتدأ ...
معمول ...
مقدر وتقديره ...
انما انت تسير سيرا
زيد مبتدأ وسيرا مفعول
مطلق وسيرا تاكيد له و
ناصبه فعل مقدر والجملة
مبتدأ والجملة ... عطف
على قوله ما انت الا سيرا

ومنها ما وقع تفصيلا مثل ومنها ما وقع مثبتا في الاعراب جاز ان يكون تفصيلا مفعولا مطلقا اى لاجل تفصيل ولا ثر مضافا الى ضمير وهو مضاف الى جملة ومتقدمة نعت
لها متعلق بتفصيلا ومثل مرفوع وفشدوا امر مخاطب مسند الى ضمير بارز نوالوثاق مفعوله تمام تذكره في دليل الحصر ومنا مفعول مطلق وناصبه مقدر وهو تمنون
وبعد ظرف مبنى على الضم واما حرف عطف وفدا مفعول مطلق ايضا وعامله مضمر وهو تفدون ومنه الجملة المقدرة عطف على الجملة المقدرة ومنها ما وقع للتشبيه
متعلق به وعلاجا حال عن المصدر اى حال كون المصدر دالا على الحدث وبعد ظرف مضاف الى جملة ومشتملة نعتها وعلى اسم متعلق بها وبمعناه نعت الاسم لفظ بمعنى مضاف

الى المفعول المطلق
صاحبه عطف على اسم
الضمير فيه راجع الى الاسم
مثل مرفوع ومررت
فعل وفاعل وبزيد
بزيد متعلق البا فاذا حرف
وله صوت خبر مقدم والضمير
في له راجع الى زيد
صوت مضاف
صوت منصوب على انه مفعول
مطلق ناصبه مقدر وهو
يصوت وحمار مضاف اليه
الجملة ما عوض مررت به وهنا
اليها وصراخ بالرفع عطف الا
وصراخ الثكلى مثل الصوت
صوت حمار في لوجه

الانقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون تعريفها نفريقها وكذا ان دخل على المبتدا نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز
ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا من هذا الباب ووجب حذف الفعل لان المقصود في مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشئ
بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام
نحو قولك زيد يؤمن بالله ويحمى الحريم ويقرى الضيف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذى لا دلالة فيه
وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد
او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته اياه فصار العامل لازم الحذف وان اردت زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا
عنه نحو زيد سير سير وما زيد الا سير كما ذكرنا في المبتدا في قولها فانما هي اقبال وادبار فيجى اذن عن الكلام معنى الحدوث واصلا لعدم
صريح الفعل وعدم المصدر المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعنى زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة
التى قد تبين اما فاعلها او مفعولها بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل يوما تبينا لمعنى الدوام وقال عجب لتلك قضية
واقامتى فيكم على تلك القضية اعجب قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه ومعنى
عليك وبدل الى قوله مثبتا بعد نفي انما شرطها لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا ولم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى
الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة لنفى وليس
دخول النفي على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدت الا سير البريد ان يكون
انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون كونه خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن اذ كونا اعنى كون ناصبه خبرا عن شئ
لا يكون هو المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله او معنى نفي بزيد بدل ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر
الذى بعد الا ومعناها قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا السير
كذا يجى مكررا نحو ما زيد الا سيرا سيرا قال وانخ يحذف الفعل اوجب لقيام الاول مقامه قوله او وقع مكررا فيه نوع اخلال لان
مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى دكت الارض دكا دكا ولا يعطى لفظه هذه الفايدة الا بتكلف
قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء يعنى بمضمون الجملة
مصدرها مضافا الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق ويعنى باثر ذلك المضمون فايدته ومقصوده وغرضه المطلوب
منه وسماه اثرا لان الغرض من الشئ بعد حصول ذلك الشئ كالاثر الذى يكون بعد المؤثر ويعنى بتفصيل ذلك الغرض بيان
انواعه المحتملة واعلم ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوايد واغراض واذا ذكرت
تلك الفوايد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان
تلك الاغراض تحصل من فعل المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعنى الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك
الاغراض اى افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوايد استثقل ذكر افعالها قبلها فالزم قيام متضمن الحدث
الذى هى اغراضه مقام متضمنها فوجب حذفها فقوله تعالى فشدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب من شد
الوثاق اما القتل او الاسترقاق او المن او الفداء فقد فصل الله هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء وتقول في الخبر زيد
يكتب فقراءة بعدا وبيعا وعمرو يشترى طعاما فاما بيعا واما اكلا ونحو ذلك: قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة
مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى يعنى ان قوله صوت حمار مصدر
فايدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعنى بها نحو له صوت ومن الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر
المنصوب وهو المبتدا المرفوع وهى مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور
باللام في مسئلتنا وكان ينبغى ان يضم اليه شرطا اخر وهو ان يكون معنى الاسم المضمون الجملة الذى هو بمعنى المصدر
المنصوب حادثا لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله هدى هدى الصلحاء فان الثانى اذن يكون
مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل اعنى الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل
مقدر من الجملة المتقدمة نحو من المصدر تدل عليه الجملة المتقدمة لانها مغنية عنه فلهذا وجب حذفه والاصل له صوت
يصوته صوت حمار اى تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في عطى عطاء وكلام كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر
منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعنى ان هذه الجملة الا
بمعنى الفعل والفاعل فهى بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل
على زمان المصدر الحادث اى الحال الماضية وهو لفظ مررت في مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا رده فهو

الصوت معروف
والصراخ الشديد بصوت
والثكلى من مات ابنها

ومنها ما وقع مضمون جملة مثل له ... الذي لحقني ... فيه من سمعوا وليها جزء ما تمييز مفعول ما لم يسم فاعله الحمل والضمير ... مما يرجع الى الجملة وفي غيره يرجع الى
المفعول المطلق ... ويشكل ... نكرة ولكن ... مبتدأ على حال اي يجب على والف مبتدأ مضافا الى درهم واعترافا مفعول مطلق بمعنى الاعتراف وناصبه فعل مقدر وهو اعترف
واذا اعترفت ... الجملة في موضع ... الاضافة ويسمى مضارع مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى المفعول المطلق وتوكيداً مفعول ثان ولنفسه متعلق
بتوكيدا والضمير راجع الى المصدر ومنها ما وقع مضمون جملة يعرف وجهه مما تقدم ... لها محتمل خبره ومبتدأ وغيره ... الاول في الاعراب المفاد ومثل مر وجهه ... يد

وقيل ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر ...
فعلا اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجيء في باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير له من ان ضربت ضرب الامير و
كقولك ضربك زيدا خير من ضرب عمرو وضربه ... وفي هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان و
فعل منه ... لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى ان له صراخا حاصلا لان معناه له ان يفعل اي يصح وقوع الفعل منه
ولا يمتنع وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب
لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلاثة في نحو قوله تعالى صنع الله ووعد الله وكتاب الله
وصبغة الله لان قبلها ما يؤدي معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها اقيامها مقام افعالها واجاز سيبويه رفع
هذا المصدر المنصوب اعني نحو صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل وعطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل
كما يجيء في باب البدل واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حمار فيجوز انه نعت
مع كون الموصوف نكرة لان مثل هذا لا يتعرف بالاضافة ويبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد ورد
عليه سيبويه فقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مؤول بالمشتق اي له صوت
منكر كما تقول مررت برجل اسد اي جريء ومثله قليل كما يجيء في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير واذا انتصب
المصدر اعني نحو صوت حمار جاز ان يكون حالا على احد التأويلين المذكورين في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له واما
اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه
بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم
واحد مفيد ما لم يفده الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تأكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع
مع وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحال كما في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا و
هذا كما قال سيبويه في نحو لا ماء ماء باردا فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل
الثاني لكونه تكريرا للاول موصوفا بشيء كالوصف للاول ومن جعله بدلا فان معنى الوصف في تابعه في الظاهر لا فيه ولا منع عندي
ان يكون الثاني اعني صوت حسن تأكيدا لفظيا كما يجيء في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على
المصدر او على الحال وانما اختار سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى
ان تجعله تابعا للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة المصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب
على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم
الذي بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا او بدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت صوت
حمار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست دون كالفعل لخلوها مما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند
اليه وقد اجازوا النصب فيه على المصدر او الحال كما تروي في بيت رؤبة فيها ازدهاف نضبا بما مع انه لم يكن كوصفا
الاسم في الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له على
الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا لنفسه يعني يكون المصدر مضمون الجملة لا يحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر
فلا محتمل لها اذن من المصادر الا ذلك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد لنفسه فاعترافا في على الف درهم اعترافا
يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة كما ان المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون
المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية
بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر في الاذان الذي هو الدعاء الى الحق اذ هو دعاء الى الصلوة
فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ومنه قوله لا افعل ذلك البتة وقوله لا افعل ذلك لا محالة لا تجدها مع الصدود والامنيه لان قسما بمعنى
التوكيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر
نصا ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه المصادر وتجيء المصادر
مضافة الى الفاعل لانه حصل الياس من اظهار فعلها كما تقدم ففي مثل هذه المصادر ضابطا لوجوب حذف افعالها الا في
المذكورة كونها تأكيدا لا نفسها ولا يمتنع في كل ما هو تأكيد لنفسه من المصادر ان يأتي الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال
الناصبة وتأديتها معناها كما قلنا في نحو له صوت صوت حمار فلا تكون من المنصوب باللازم اضماره قوله ومنها ما وقع مضمون
جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك زيد رجع المحققين في ان المصدر

ذكرها

الريف
الحفة ... ولوزوب
اي سبحان ... قوله
... فانها ...
نصب ... الحال ...
اوله
... ازلاد
اي ...
... السعيد مثل
...
في الاصل ...
المنع
... العهد ... قوله
...

منبداء وقايم خبره وحقا
منصوب بفعل مقدر اي
هذا الكلام حقا ويسمى
تأكيدا لغيره مثل ويسمى
توكيدا لنفسه في الاعراب

في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره
في الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا فكرره انما
يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه على التفصيل ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ما هو في معنى
القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق وقولهم هذا القول لا قولك اي هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك انه
في قومها زيد غير ما تقول ما فيه مصدر بتاي قولا غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهور
الممدوح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل و
كذا قولي ابطالب اذا لا اتبعناه على كل حال من الدهر جدا غير قول الهزل اي قولا جدا وكذا قولك لا افعله البتة اي
قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتا
او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول
المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة مني التي لا تردد فنقول التقدير الاصلي في مثل هذه المصادر
ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول المتقدمة
لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي مقولة فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج وهذا
المعنى بدال على ان الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل
الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم
ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ
ثابتا وكذا ما يجي بعد الامر والنهي من المؤكد لغيره كالبتة يدل عليه دلالة نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهي قاطع
بطلب تركه واما قولهم اجدك لا تفعل قال اجدكما لا تقضيان كراكما ولا تستعمل الا مع لا فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما
توهم بعضهم اذ لو اكد قوله اجدكما قوله لا تقضيان كراكما لكان مؤكدا لمضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجع زيد
القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها فان قلت جدك مضمون
عدم تقضاء المخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفردات قلت عدم القضاء هو المحتمل
للجد والهزل سواء اسند الى المخاطبين او غيرهما ويعارض بنحو زيد رجع القهقرى في هذا المثال بان رجوع زيد
للرجوع المطلق فثبت ان جدك مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذي هو مضمون الجملة
الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يقدر اجدك كما اقول لا تقضيان كما قد يتاتي في ابطالب اقول اتبعناه على كل حال لتجدد الفساد
المعنى فنصب جدك اذن بطرح الباء والمعنى ابجد منك كما قال الاصمعي ومثله قوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل تهددكم
اياي وسط المجالس اي افي حق ومعنى حقا وجدك متقاربان او تقول انتصابه على الحال كما تعلمت جهدك على الحال الذي يجيء فيه
العامل في اجدك الفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدرا بما لان لها صدر الكلام ويجوز ان يقال هو منصوب بالجد ان جدا ثم
بين ما يسئل عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله الضابط اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما
قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان يكون مدلولها الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما في المؤكدة
لنفسها ويقوي ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه
فظهر ان قولهم في نحو حقه زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقا في قولك زيد قائم حقا ليس بشيء اذ ليس قولك زيد
قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل في اجدك او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه
مضافا الى فاعله فاذا تحقق هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانا انما نؤكد
بمثل هذا التوكيد لانه توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ
النص معنى لفظ محتمل لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا
الغرض فيسمى توكيدا لنفسه ومن عبارة المتاخرين وسيبويه يسمي التاكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التوكيد
العام المصمعني التوكيد لغيره اي التوكيد لدفع غيره وليس بشيء لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا
كالنفس واما وجوب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة
عليه وقائمتين مقامه اعني قبل المصدر فلا يجوز تقديم المصدر على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمتنع
التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا لا ارى باسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل

ومنها ما وقع مثنى مضافا نحو لبيك وسعديك ...

معناه انت على طاعتك فانه لا مصدر لب لكان اقام به لتقدير لب لبيك والجملة في محل الجر بالاضافة وسعديك عطف عليه وهو مفعول مطلق ايضا معناه اسعد سعادة بعد سعادة

كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر ان عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب فالاضافة الى الفاعل في نحو صبغة الله ووعد الله للامن من اظهار الفعل مع حصول التناسب عنده قوله ومنها ما وقع نحو لبيك وسعديك ليس وقوعه مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربتين اي مختلفتين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا او مثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند سيبويه ومفرد كلدى عند يونس قلبت الفه ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وعليه يوجه لبيك بانه مضاف الى الظاهر قال دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبى يدي مسور قال ابو علي معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى بالياء واصل لبيك الب الب البابين اي قيم لك بخدمتك وامتثال امرك من الب بالمكان اذا اقام به ولا يبرح عن مكانه كالمقيم في موضع والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين فالمعنى البابا كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه مثل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد واما قولهم لبى يلبي فهو مشتق من لبيك لانه بمعنى لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سبح بمعنى جعل سالما فلم يشتق من سبحان الله وسلام عليك وكذا قولنا وسعديك مثل لبيك اي اسعدك اي عينك سعادة بعد سعادة ... ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف لب فانه يتعدى باللام وقولهم دواليك اي تداول الامر دوالين وهذاذيك اي اسرع اسراعين قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا اي غير بائق فيه هذاذيك كفى لجاز ابين في هل رايت الذئب قط وهجاجيك اي كف كفين كلها مصادر لم تستعمل الا مثناة للتكرير بخلاف حنانيك ومثلها حواليك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال فقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحي عارف ومعنى حنانيك اي تحنن تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان او لا نحو قوله ارغوا وذبان الحطوب تنوشني وامكوا وانت في الحديد وقياما وعلم الله وقعد الناس وانما وجب حذف الفعل فيه لجعلهم المصدر عوضا على انه يجاز الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يجيء في باب الحال ومما يشبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد بالعطف تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين اي افعل وانعم عينك نعاما اي اقرها فحذف الزوائد واضاف الى المفعول او نعم عينك نعمة اي قرت وهذا مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما وهو مصدر كاد اي قرب ويقال ايضا ولا كودا ولا مكادة ويقول الداعي على الظالم لا يفعلن ذلك ورغما وهوانا ويقول اغتديت اغتداء الغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغناء عنه ومن القياسيات نحو تبتل اليه تبتيلا عند سيبويه وهذا اخر القياسيات وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر وهي فاها لفيك اي فم الداهية مضموم الى فيك والمعنى دهيت دهيا والاصل فوها لفيك اي لفيك واللام بمعنى الى كما تقول في الحال كلمته فاه الى في اي مشافها ويجوز ان يكون هذا جعل بمعنى المصدر اي كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه كما يجب حذفها في فاها لفيك ثم جعلت الجملة التي هي فوها لفيك بمعنى المصدر اي اصابته داهية فاخبر عنها بمعنى المبتدا والخبر وكذا صار معنى فاه الى في المصدر اي مشافهة وشافهته من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى اخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذي بمعناه وهو المصدر او الحال فيقال في فوها او فوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانا وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اي جعل الله فاه الداهية الى فيك اي جعلها مشافهتك قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظا يريد به ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا واحدثت ضربا واحدثت قتلا فكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعته عليه الايجاد ووقع الفعل وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغي ان يكون المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه تقع انها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطابق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق وايضا فان معنى اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسناده اياه الى زيد الا بشي اخر وهو عمرو او غيره وليس بمفعول به في الاصطلاح والاولى في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت او المجعول

مثبتا

وقد مرّ ذكره ويتقدم مضارع معروف والمستتر ضمير فاعله عائدا الى المفعول به على الفعل متعلق به

مثبتا فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحدا ثبت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم في المثالين الا انه لا يبقى في الاول ان ضربا مضروب ويبقى في الثاني انه محدث واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يبقى في سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا اكراما لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في نحو قولك مررت بزيد ووقفت الى زيد فزيد ممرور به وموقوم اليه وزيدا في قربت زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا مالا وكلت زيدا طعاما وبغيت زيدا شرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقرب منه ومجيء اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغي له وقولنا المثبت او المجعول مثبتا ليعم زيدا في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال القلوب في الحقيقة لا يتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا قائما قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما من دون الاخر مع انهما في الاصل مبتدأ وخبر لانه لو حذف احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكتساة ومعطوة اي ماخوذة وكذا نحو احفرت زيدا النهر زيد محفر والنهر محفور فالمعنى حملت زيدا على ان يكتسي الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اي حفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل وذلك الفعل المطاوع اي حملته على ان يحفر النهر كما مر وباب اعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعولين فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في باب علمت وقولهم المفعول به الضمير في به راجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه واما ناصب المفعول عند البصريين فالفعل او شبهه بناء على انه به يقوم المعنى المقتضي للرفع اي الفاعلية والمعنى المقتضي للنصب اي المفعولية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين اولى بناء على ان النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله الاسناد على ما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل اقول هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه وذلك لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فوضعها اثنا الكلام ويجب تاخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة او مخففة فلا تقول زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقدم المنصوب على الفعل غير مهم والا لم يؤخر عن مرتبته اي الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران في الظاهر وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ وكذا اذا كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في معموله كما يجيء وكما لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحرف الموصول وصلته كما يجيء في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واي حين تركب اركب غلام من لقيت فاكرم وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجيء في وجوب الشرط من انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب اخر جاز ان تقدم ايهما شئت ويجيء الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط اخر مسد شرط اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متاخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه لانه متاخر من جهة المعمولية والمفعولية واجازه البصريون وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي وكذا امنع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واي شيء اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان يتقدم قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا ورتبة ما تقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة هو المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقدم المفسر وحده اي الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقديرغلامه ضرب زيد غلامه ضرب زيد فالمه وكذا منعوا

يجوز تقديم المنصوب على الفعل كذا منفصل

ولما واحتمل ... ان امر ...

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً كقولك زيداً لمن قال من اضرب ويحذف وجوباً في مواضع تقدم في المرفوعات من قوله فقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً في مثل زيد لمن قال

من قام وربما عطف على جوازاً في المفعول ... بحروف ... وابواب جمع باب ... بحروفه ... بل المنع في بعض مواضع وهو صحيح ايضاً والجار مع مجروره

متعلق بما يتعلق بها به وجوباً والاول اي باب الاول ... الموضع الاول مبتدأ سماعي خبره فقوله الاول سماعي مع قوله الثاني المنادى وغيره بتفصيل الابواب مع ما يعلى قال

جوباً في بعض ابوابه في مسائل سئل فقال ما ذلك الابواب ... بتفصيلها بقوله الاول سماعي ومثل ... وامرء منصوب بفعل مضمر ... وجوازاً

نحو ما اطعمتك اكل الازيد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واغنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بان تقدم

على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر

اي لا ينصب فلا يقال زيداً ضرب كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً نحو

لمن قال من اضرب ووجوباً في اربع مواضع الاول سماعي نحو امرأ ونفسه وانتهوا خيراً لكم واهلاً وسهلاً اقول القرينة الدالة

على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فيقول زيداً وقد تكون حالية كما اذا رأيت شخصاً في يده خشبة

قاصد الضرب شخص فتقول زيداً قوله امرأ ونفسه اي دع امرأ ونفسه والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في

السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى

فان الضابط كونه منادى قوله تعالى انتهوا خيراً لكم تفسير سيبويه انته واعن التثليث وائتوا خيراً لكم وقال الكسائي التقدير

انتهوا يكن خيراً لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياساً فلا يقال عبد الله المقتول اي كن ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار

كان لجاز اتق الله محسناً اي يكن محسناً وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيراً لكم وقولهم حسبك خيراً لك ووراءك اوسع لك بتقدير

حسبك وائت خيراً لك ووراءك وائت مكاناً اوسع لك يقوي مذهب سيبويه اي تقديره ائت في الاية وكذا قوله تعالى

سرحتى ما الله ... بينهما اسهلا اي قوله ائت مكاناً اسهل وكذا قولهم انته امرأ قاصداً اي انته عن هذا وائت امرأ قاصداً

قرينة ائت في هذه المواضع انك تصيف في الاول عن شيء ثم حثثت بعده بما لا يبهمه عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينتصب بائت

او اقصد او بما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرأ قاصداً مما يجب حذف فعله على ما ذكره سيبويه واورده الزمخشري في ذلك

او رد سيبويه انتهوا خيراً لكم وحسبك خيراً لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع انته وائت امراً قاصداً باظهار ناصب امراً ولم

يسمع اظهار ناصب خيراً لكم وخيراً لك والا فالثلاثة متفاوتة المعنى ومعنى امرأ قاصداً امراً ذا قصد والقصد في الامر خلاف

القصور والافراط قال كلا طرفي قصد الامور ذميم قوله اهلاً اي اتيت اهلاً لا اجانب وسهلاً اي وطيت مكاناً سهلاً عليك

لا وعراً وقال المبرد هي منصوبة على المصدر اي رحبت بلادك مرحباً اي رحباً واهلت اهلاً اي تأهلت تأهلاً وقدر له فعلاً

وان لم يكن له فعل كما قيل في نحو القهقرى على ما ذكرنا وسهل وضعف سهلاً على وضع سهلاً موضع سهولة ولزوم من الواجب اضمار

فعله اسماعاً قولهم هذا ولا زعماتك كان المخاطب يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سنثبت الصدق وصار

من خبره قيل له هذا ولا زعماتك اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ان عم هذا ولا ازعم زعماتك او

ازعم هذا ولا تزعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيداً واصله ان رجلاً غير معروف بفضيلة تسمى بزيد وكان اسم رجل مشهور

فانكر ذلك عليه اي من انت تذكر زيداً او تذكر زيداً او انتصاب ذكر على الحال من معنى من انت اي من تكون كما قيل في كيف

انت وقصعة من ثريد اي كيف تكون ويقال هذا انتم فيمن يذكر عظيماً بسوء من انت تذكر زيداً او يروى زيد بالرفع اي

كلامك زيد نحو كلمته فوه الى في والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم مرحباً من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع

او المعذر كالاليم بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى العذر الا ان الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات

كالصهيل والنكير فكثير والعذير بمعنى الحال يحاولها المرء تعذر عليها قال جابر لا تنكري عذيري سيري واشفاقي على بعيري

بين بقوله سيري واشفاقي الحال التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها بقي هذا اذا اشار شخص الضيع الى المخاطب اي احضر عاذرك

او عذرك في الحال التي تعذر فيها ولا تلام وهي فعل المكروه الى ذلك الشخص اي لك العذر فيما يجازي بسوء ضيعه اليك ومعنى من

فلان اي من اجل الاساءة اليه وايذائه اي شيء وعذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لابي بكر اعذر رثة

من عائشة اي من جهة تاديبها وتعريكها وفي الخبر لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم اي يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم

معذبهم ومهلكهم نعني من انفسهم اي من جهة انفسهم واهلاكها ويقال من يعذرني من فلان اي من اجل ايذائه اياه اي على

في ايذائه فهل ههنا من يعذرني ومنها قولهم اهلك والليل حتى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اي لا يسبقك

الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل اخر غير ناصب اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمراً اي اعطني كليهما وتمراً

اصله ان قال شخص بين يديه زبد وسنام وتمر لاخر اشهد من تريد مشيراً الى الزبد والسنام فقال الاخر ذلك ومنها قولهم الكلاب

على البقر اي ارسل واحشفاً وسوء كيلة اي اتجمع حشفاً وسوء كيلة وكل شيء ولا شتيمة حر اي اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر وان

تذكر فاهل الليل واهل النهار اي فأتي اهل الليل والنهار اي اهلاك بالليل والنهار وقولهم ديار الاحباب اي اذكرها وقولهم

ا ليوم مرة لا على حذف ناصب حال وحذف ما ضيفه الى اليوم دكاليوم حال مقدم من رجل وقد يقال كلاهما بالرفع وتمر

وكل شيء ولا شتيمة حر اي كلاهما لي وكل شيء اما وجوب الحذف في جميع ما ذكرنا وامثالها لكونها امثالاً او كالمثل في كثرة الاستعمال

في الامثال

والثاني مبتدأ والمنادى خبره وهو مبتدأ عايد الى المنادى والمطلوب خبره وقوله اقباله مفعول ما لم يسم فاعله اي الذي يطلب اقباله المنادى وبحرف متعلق بالمطلوب ونائب نعت له
ومناب منصوب على انه مفعول فيه للنائب مضاف الى ادعو ... لفظا تمييز او تقديرا عطف عليه وحال عن الحرف بمعنى المفعول هو مفعول ثان للمطلوب بواسطة
الحرف ... ضميرا راجعا الى الحرف والمعنى الذي يطلب اقباله بحرف حال كونه ملفوظا او مقدرا والذي يطلب اقباله بحرف نائب ذلك الحرف مناب ادعو حال كون ذلك الحرف
ملفوظا او مقدرا او مفعول به باضمار اعني وادعو صيغة مضارع مجهول المتكلم مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى المنادى وعلى متعلق به وما موصولة او موصوفة مرفوع

والاشتغال لا نظير له واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها وكذا المتعجب فانه لا يحذف الا مع قيام
القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجمل اذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا في جواب من
قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوي
كما في قوله نعم لمن يشاء اي يشاؤه او غير منوي وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون
وقوله وان يعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي اي يؤثر بالجرح واما للمبالغة بترك التقييد كما
تقول فلان يعطي ويمنع قال الله تعالى يقبض ويبسط قوله الثاني المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا
او تقديرا اي الذي تطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المص المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب
اقباله وبحرف نائب مناب ادعو خرج نحو زيد في قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف بهذا الحد وقال ان الزمخشري لم ...
يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حد بامر معنوي اي كونه مطلوب الاقبال دخل فيه نحو زيد في اطلب اقبال زيد ولو حده
بامر لفظي اي ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان
المنادى عنده كل ما دخله يا واخواتها والمندوب عنده منادى كما صرح به لما فصل احكام المنادى في الاعراب والبناء وكذا
الظاهر من كلام سيبويه انه منادى قال الجزولي المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له
فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ضنهم بالميت على الموت تصوروه حيا فكرهوا موته
فقالوا لا تبعد اي لا بعدت ولا هلكت وكذا المندوب المتوجع به نحو وا ويلاه وا ثبوراه واخزناه اي احضر حتى يتعجب من فضاعتك
والدليل على كونه مدعوا قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقولهم واثبوراه
كذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فمعنى يا للماء ويا لله واهي احضر واحضر حتى يتعجب
منك وكذا لا يرد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وانتصاب المنادى عند
سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة
حرف النداء عليه وافادته فائدته واجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس ببعيد لانه يمال امالة الفعل
فلا يكون اذن من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي
الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد احد جزئي الجملة اي الفعل و
الفاعل مقدر ولا منع من دعوى سده مسدهما والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون
المنادى وما اورد ههنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا او كان يا عوضا منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به
الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضي اي دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي وقال ابو علي
في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين ... الهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال
خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء يجوز فيه ما لا يجوز في غيره الا ترى الى الترخيم ... بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون غائبا
لعدم تقدم ذكره ولا ... لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او
مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر وتقول صه في المفرد المذكر والمؤنث وكذا في مثناهما
ومجموعهما وانا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في اف انه بمعنى اتضجر او تضجرت وفي اوه انه بمعنى
اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد تعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة
القسمية والشرطية والنداء لا بد له من منادى واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا ويجوز ان
يكون مثل الله اكبر دعوة الحق ونحو يا زيد قائما حقا اي منتصبا بعامل مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه الحال نحو يا زيد قائما اذا
ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام والظاهر ان عامله بؤس الذي بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب
الحال اعني الجهل تقديرا لزيادة اللام فهو مثل التعجب يجيء تمييزا كما قوله ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل
ويا زيدان ويا زيدون اقول انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه
وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا نعني ان التجرد فيه
عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ بل المراد به انه لم يكن فيه البناء حتى يبنى ولا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جررناه لشابه المضاف الى
ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو فتحناه لشابه غير المنصرف في بعض احواله ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض
عليه بالمبتدأ فان العامل فيه عنده هو الخبر قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فاعطي

مضارع مجهول المتكلم
فيه مفعول ما لم يسم فاعله
عايد الى المنادى وبه متعلق
به والضمير فيه راجع الى ما
والجملة صلة او صفة لها
معها مجرور تعلق به
ان حرف الشرط وكان ...
هو فعل الشرط المستكن
فيه اسم عايد الى المنادى
مفردا مجرورا معرفة نعت
له او خبر ... محذوف
قوله يبنى عليه ... المنادى
مفردا معرفة يبنى على ما يرفع
به ومثل ... كرم ويا عمرو
... بدل منادى مفرد
معرفة والجملة في محل الجر ...
ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون
مثل عطف عليه
... التعجب ... اللام وكسره
فاذا قلت للماء بفتح اللام ...
... اذا دعوت ...
... بكسر اللام ...
... للماء بكسر اللام ...
... الى المستغاث اليه ...
الى استغاثة ... التعجب ...
... التعجب ...
لا ... معمول ...
... كسره ...
... له ...
بعضهم
... سيبويه

...

ويخفض بلام الاستغاثة ويفتح في الوجه المفاد وبلام متعلق بمدلول الاستغاثة بالاضافة ونحو جره بشدة محذوف بأحرف نداء ولعجزه الاستغاثة وبه مجرور بها مناد مستغاث
ويفتح ايضا ولكن هو جر للتعليل والحاق مجرور بها مستغاث وألف بعده البه ومامضتاا الى عايد الى الاستغاثة ولا حرف نفي ولكن اسمها وجرها محذوف وفيه فهو منه والجملة مالية والمعنى
ويفتح اخر المنادى لاجل الحاق الف لاستغاثة حالكونه خالياعن اللام وجرها فيها ومثل مجرور بأحرف نداء ودون بدله منادى مستغاث والهاء للوقف نصب . . عبد
مجهول وما موصولة وسوى ظرف وقع صلة لما فيكون مقدرا بجملة وهو مضاف وهما مضاف اليه عايد الى المفرد المعرفة والمستغاث والموصول مع صلته مفعول مالم يسم فاعله ليُنصب

عنده مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا ازيد ليكون المنادى بين صوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار
كالغايات فبني على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف ويا زيد الحركة عنده ليست نصبا ولا ادري ما يقول في نصب
المضارع والمفرد النكرة ولم لا يجري المضاف مجراه في كونه منصوبا قوله مفردا اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل
فيه يا زيدان ويا زيدون ونعني بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيعم نحو يا زيد ويا رجل
ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويونس يحذف
الياء من المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام او اضافة ولا يحذف
مع حسن الادراء نحو فاض لا اجحاف بالكلمة وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب
الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف كالكاف تلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لما
تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني والمضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف
افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع الضمير منادى جاز نحو يا انت نظرا الى المظهر قال
يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك
قد كفيتك قال لانه لا يبهم لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال سلام
الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس ينصب رجوعا الى الحركة الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين
التمكن وانما بني المفرد على الحركة لان له عرقا في الاعراب وبني على الضم فرقا بين حركة المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قوم منادى
حركة المبني نحو يا قوم كما عملوا ذلك في نحو قبلك ومن قبل قوله ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لالحاق الفها ولا لام
نحو يا زيداه وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين اقول هذه اللام المفتوحة يدخل المنادى
اذا استغيث به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء وهي لام التخصيص دخلت على المستغاث والمتعجب منه وانما اختيرت من بين الحروف
لمناسبة معناها لمعنى النداء اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار الغرابة
فاللام متعلقة بيا لا بادعوا المقدر عند سيبويه او بحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعوا متعد بنفسه
لضعفه بالاضمار او لضعف النائب مناب الاول كما تقول لزيد ضربت ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام
الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف
نحو يا للمظلوم اي يا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه لما يجيء في حروف الجر فان عطف
على المستغاث بغير يا نحو قوله يا للكهول وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه
على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لعطاشنا ويا للرياح وانما يكسر لام المستغاث له لعدم
وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للمسلمين وتفتح اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسر لام مدعوله
والمنادى محذوف نحو يا للبد واهي ويا للماء ويا للفليقة وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد فخفف وهو ضعيف
لانه تقع ذلك فيما لا آل له نحو يا لله وللماء ويا لله ونحوها وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الفرق وهو متعلق بما
دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الفرق واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول
فمعنى يا لله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد يدخل اللام المفتوحة على
المنادى المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال مهلهل يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر اين اين الفرار وتوهم ان هذه لام الاستغاثة
كانه استغاث بهم لبشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول
اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا لزيد قد كان كذا وانت تحدثه لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة
والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد
وقوله ولالفها قال الخليل اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث به والمتعجب منه فكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه
ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون مرة واوا ومرة يا وهي الف كزيادة المندوب على ما يجيء وانما
صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البنا في المنادى ضعيفة لانه لشابهته
للاسم المبني المشابه للحرف فقابلت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها
ابعد من مقتضى الجر قوله وينصب ما سواهما اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواهما ثلاثة
اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعني بالمضارع للمضاف اسما يجيء بعده شيء من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا

ومثل مجرور بأحرف نداء
وعبد منادى مضاف الله
مضاف اليه ...
لما لعامل شبه بالمفعول
وجبلا مفعول طالعا نحو
ويا حرف نداء ورجلا منادى
منكر ولغير معين متعلق
بتقدير وهو مثل نحو ينبغي
يا رجلا لغير معين

اما

نحو يا قوم

في قوله

او له
يهيئ وبعبد الله رتضرب
او له
بالقوم للعلى والسنا والقوم
من للفخر اذا استنجح بالعطاف
وبالرياح واب الخشرج الفتى
النفاح

لبشر اذا بشره وبشرا والبشر اسم الشيء
وبشر بمعنى نور لبشر اذا بشر
اي بسرور
يقول
شعر مهلهل اي ...
...

وتوابع رفع بالابتداء والمنادى مجرور بالاضافة والمبني نعت للمنادى والمفرد نعت للتوابع وفي بعض النسخ وتوابع المبني المفرد وهو اولى لانه اخصر ومن بيانا التوابع والتاكيد بعده

هما والصفة وعطف البيان والمعطوف عطف بالحرف متعلق بالمعطوف والممتنع نعت للمعطوف ودخول فاعل الممتنع مضاف ويا مضاف اليه وعليه متعلق بدخول والضمير عائد

الى المعطوف وترفع مضارع مجهول والمستكن فيه ما لم يسم فاعله عائد الى التوابع وعلى لفظه متعلق به راجع الى المنادى المبني وهذه الجملة خبر توابع وتنصب على محله مثل ترفع على

لفظه نحو يا زيد العاقل عطف عليه مثل يا زيد العاقل بالرفع نعت لزيد بالنظر الى اللفظ والعاقل بالنصب نعت له ايضا بالنظر الى المحل وليس هو عطفا على زيد والعاقل بل

هما بدونه خبر المبتدا

جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا

ثلاثة وثلثين لان المجموع اسم معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف

بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول لا ثلاثة وثلثين

عندك وقال الاندلسي وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا فيقال عندهما في غير العلم يا ثلاثة والثلثون

والثلثين كيا زيد والحارث اذا قصدت جماعة معينة والا فلك يا ثلاثة وثلثين نحو يا رجلا وامراة لغير معين والاول لطوله

قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة وظرف نحو قولك يا حليما

لا يعجل ويا جوادا لا يبخل قال يا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع وقال اعبدا حل في شعبي غريبا الوما لا ابا لك

واغترابا وقال الوارا لجزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق وقال الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة

الله السلام فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما او لا واذا لم يجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف

لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلاثة وثلثين ظرافا ويا عبدا حل في شعبي غريبا وتقول في المعرفة

يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلاثة وثلثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة والظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل

القدوس ويا دار بجزوى الدارسة لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك

الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما

لشيء واحد بل كل منهما اسم لشيء مستقل نحو يا رجل وامراة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف

لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامراة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامراة ويا رجلا

ظريفا بخلاف نحو يا ثلاثة وثلثين اذ الاول لا يستقل من دون الثاني من دون المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يعجل لان الجملة

والظرف لا يكون صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في يا الحليم لا يعجل ولا يا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف

ينكر ويوهمها وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا يعجل ويا دارا بجزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف

بخلاف نحو يا رجلا ظريفا فان قيل اجعل الجملة او الظرف صلة للذي فقد صح وصفا للمعرفة قيل يبعد الكلام اذا جاءا عن اصله بزيادة

الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء وصرح الكسائي والفراء بتجويز نحو يا رجلا راكبا المعين

اجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا يا راكبا المعين على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا

راكبا المعين وفيه اشكال لاستلزام جواز لا رجلا راكبا ولا قائل. واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا

يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كما في ثلاثة وثلثين في العدد ولا

يلزم من ضم متبوعها فساد كما لزم في نحو يا حليما لا يعجل الى قوله ويا رجل لغير معين الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل مع

الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله يا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا انما جاز عندهما اما لكون

راكبا وصفا لموصوف مقدر اي يا رجلا راكبا او لكونه معرفة ولا يرى البصريون باسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة

اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من ذلك واجاز تغلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب

الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز

دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا

ولم يجز في يا زيد ذا المال الا النصب واجرى المضارع للمضاف اذا صلح للام مجرى المضاف قوله وتوابع المنادى المبني المفرد

من التوكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل

والعاقل والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو والنصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو والمضاف

والمعنوي ينصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم اخر يختار فتحه اقول

كان عليه ان يقول وتوابع المنادى المبني غير المستغاث لان ذي اخر زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيد دا عمراه

ولا يجوز عمر لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو لا يجوز رفعها

ولا نصبها لظهور اعراب المتبوع واما نحو اعجبني ضرب زيد وعمرو فيجيء الكلام عليه في باب الاضافة وقال الاصمعي لا يوصف

المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقدير وانت الظريف

وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه ثم نقول توابع المنادى

على ضربين اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي النعت والتوكيد وعطف البيان و

عطف النسق بلا اللام والبدل كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وسواء
كان متبوعهما مضموما او لا فتقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ورجل اذا قصدت التعريف وكذا
يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضارعا او مضافا له نحو يا زيد وعبد الله ويا عبد الله ويا طالعا جبلا وتقول
في البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخي وذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادى مستانف اذا لم يكن معه في اللفظ ما
يمنع مباشرة حرف النداء اعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى المستانف الذي باشره حرف النداء هذا ما نص عليه سيبويه واجاز
المازني يا زيد وعمرا وعلى الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق قالوا ونظيره كل رب
شاة وسخلتها وعلى ما اجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء
على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وجائز قياسه فجاز ان يكون في اللفظ كالنداء المستانف والذي ان عطف
البيان هو البدل كما يجيء في باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا اخانا زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل ان لا يجعل
كالمستقل فيبقى يا اخانا زيد بالرفع كما يجيء في التوابع فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف
المباشر لمتبوعهما فلم جاز يا رجل غلام وجارية في العطف قلت لم يرد ذلك عنهم اما الاول فلعدم التركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون
احد جزئي المركب مقدرا واما الثاني فلان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجيء في بابها الا ترى الى انعزالها عن العمل بالفصل بينها
وبين معمولها نحو لا فيها غول والجواز انعزالها بتكرار اسمها فاذا ضعفت عن التاثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها ما جاز
يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف واما الضرب الثاني من التوابع اعني النعت والتوكيد وعطف البيان عند
النحاة وعطف النسق ذي اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها وقال
الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب يجوز فيها الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة
كونه في حكم المستانف فكانه باشره حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو
يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل
فيلزم الضم اذا كان مفردا تبع المعرب والمبني وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يرفع به سواء كانت الضمة
ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى ويا هذا فلا يخلو التوابع اما ان تكون مضافة او لا والمضافة اما لفظية كما في يا زيد
الحسن الوجه قال يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمني صاحب الاحلام وكذا المضارع للمضاف نحو يا محمد الخيرين رجلا واما
واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى في حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في
حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس بواجب النصب كالمضاف واما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف
في وجوب النصب والثانية اي المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ابا عمرو في عطف البيان ويا تميم ذا المال
في الوصف ويا تميم كلكم في التوكيد وجاز ايضا يا تميم كلهم نظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وذو اللام لا يكون
مضافا اضافة حقيقية وابن الانباري يجيز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها
ونصبها تقول في الوصف يا زيد الظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا غلام زيد وزيدا وفي التوكيد يا تميم اجمعون واجمعين
وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحارث والحارث واما التوكيد اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد
زيد لعلمه هو هو لفظا ومعنى فكان النداء باشره كما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وقال رؤبة واني واسطار سطرن
سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا وفي جعله على يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف
البيان يفيد عن الاول من غير معنى التوكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التوكيد فان وصفت الثاني نحو يا زيد زيد
الطويل نحو عمرو بضم الثاني ايضا توكيد لفظي للاول الموصوف وبدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة كما ذكرنا في لزيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم
لا يوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيد الطويل بنصب زيد الثاني على انه توكيد مثل يا تميم اجمعين فلا
يمتنع اذن رفعه وذلك لانك لما وصفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف اكثر منهما لو لم
يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف للاول كما يجيء في قولهم لا ماء ماء باردا ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم
يجز في المضاف عند غير الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة
للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت
الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف النداء كا

العامل

كعامله لما او كان فتحة نحو لا رجل فلمشابهة الضمة للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابع للمرفوع وقلل شيئا من استنكار
تبعيته وكثرة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل وكون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه
الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب واما ابن الانباري فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع
المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها للمرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم اجزتم في
التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف واللام لا يمنع البناء كما لم يمنع في خمسة
عشر قلت انما جاز ذلك في لا لان المنفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها
لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة نحو لنفي الظرفاء لا لنفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف
فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع على انه اورد الاخفش في مسائل الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد
الطويل ويا عاصم زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل قوله والخليل في المعطوف
يختار الرفع اي في المنسوق ذي اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة
حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع
وقوعه موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان تتبع
متبوعاتها في الاعراب لا في البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور
مع كون المتبوع غير المضموم قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اي المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام
مثل الحسن في عروض اللام وجواز حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في الصعق
لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم
فان كان غالبا اي كان في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختص بها من بين ذلك الجنس ولا بد ان
يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به وصار لكثرة الاستعمال علما له ويسمى ذلك
العلم الاتفاقي كانت اللام في مثله لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما في الاسم كالبيت
والنجم والكتاب واما في الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا
فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر او لا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنضر
يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى يكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية
وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح او ذمه كالقبيح والجهم لو سمي
بهما فكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسمين بها اوصافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت هانئا لتهنأ والصفات قبل
العلمية اذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام نحو الضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات
لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة من الوصف والمصدر مطردا
الا انك لا تقول في محمد وعلي المحمد والعلي بل يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في
الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى باسد والكلب في المسمى بكلب قالوا ابنو ليث في
بني ليث بن بكر بن مناة وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقي كما اذا ان تضيف
العلم او تعرفه باللام وان كان في الاصل فعلا ايضا وليسا بمطرد قال علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم باسيض ماضي الشفرتين
يمان وقال رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلثاء
والاربعاء والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد يجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما
حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة
في كون الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا و
الدبران والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسا ولم نعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا في الثلثاء
الاربعاء وربما يكون في هذه الاعلام ما يثبت لفظه جنسا لكن لا نعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب
المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراك فيه ولذلك قال سيبويه وما لم تعرف من هذا الجنس اصله فالحقه بما عرفت وعند المصنف
ما لزمته اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران
والمشتري ليس من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما قال بل اسماء موضوعة لمسمياتها دالة ابتداء [illegible]

لا

وإذا نودي حرف شرط ونودي فعل الشرط والمعرّف مفعول ما لم يسمّ فاعله وباللام متعلق بالمعرّف وقيل جزاء الشرط ويا حرف نداء وأيّ منادى مفرد معرفة وها حرف التنبيه عوض عن المضاف إليه والرجل نعت لأيّ وهذا الكلام أعني أيّها الرجل مفعول ما لم يسمّ فاعله لقيل ويا هذا الرجل عطف على يا أيّها الرجل فهذا منادى مفرد معرفة وبالهذا الرجل عطف عليه أيضا فأيّ منادى مفرد معرفة وهذا نعت له والرجل صفة لهذا والتزموا ماض معروف مسند إلى الضمير البارز عائد إلى النحاة ورفع مفعوله والرجل مجرور بالإضافة وأحرف جرّ وأنّ حرف من حروف المشبّهة بالفعل وه اسمها عائد إلى المعرّف باللام والمقصود خبرها وهو مع اسمها وخبرها بتأويل المفرد أي بتصلّم بالنداء مجرور باللام والجارّ مع مجروره متعلق بالتزموا دليل عليه وأجاز المازني نصبه قياسا على صفة المنادى المبهم والأخفش جعل أيّا الذي يجعل جزء مبتدأ محذوف وتوابعه المجرورة على الرجل لأنها توابع المعرب شاذ لأنه المقصود ومعنا والتزموا رفع توابع الرجل لتبعها معربا وقالوا أشتهر وباالله بحمل النصب لأنه مفعول قالوا وخاصة مفعول مع صلته يا الله أي خصّوا صنوا ومالوا يا الله بمعنى الخصوص قالوا يا الله حال كونه مخصوصا من الأسماء الداخل عليها الألف واللام بدون التوصل بأيّ وغيره في النداء

تلك الطريقة إلى اللام لإبهامها جرى وإحداثه في التفصيل بها إمكن وكان الأكثر ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالمحقق الغالب بالأعم الأغلب فالغالب عند سيبويه على أربعة أقسام أحدها ما ثبت جنسيته لفظا وتعرف فيه المعنى العام الشامل للشيء المعين وكالمخوانه كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما نعرف فيه هذا المعنى ولم يثبت جنسيته لفظه كالثلث وثالثها ما لا نعرف فيه ذلك المعنى ويثبت جنسيته لفظه كالشرى ورابعها ما لا نعرف ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظه كالدبران والعيوق لكوكبين لم لا يعرف معنى الدبور والعوق فيهما هذا ابطوله ومذهب المبرد أبين مما أحال عليه المصنف ولا يدلّ عليه كلامه وذلك أنه قال إن كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لأن الألف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بها الوصفية الأصلية فقط فكأنه مجرد عنهما لأن تعريفه بالعلمية وإن كانت اللام في الجنس اخترت مذهب أبي عمرو لأن اللام إذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق مع اختيار الرفع لأن اللام لا يفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المصنف إليه قوله والمضاف المعنوية أي التوابع المضافة وهي في مقابلة قوله قبل وتوابع المنادى المبني المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد الإضافة بالمعنوية ولا بدّ منه لأن اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل أنه يجوز الرفع في نحو يا ذا الجوفنا بمقتل شجعة وفي نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس مع أنهما مضافان قلنا أحدهما أنّ صفة اسم الإشارة لا يكون إلا مفردة كما يجيء في باب الوصف فكأنه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية أن اللام في الضامر والجوف اسم موصول في حكم المفرد وإن كان مضارعا للمضاف فكأنه قال الذي ضمرت عنسه ولو كان قولك الذي ضمرت عنسه يقبل حركة لم يكن إلا الرفع فكذا ما كان مثله وتزول علينا في قولك يا زيد الحسن الوجه لأن الموصوف ليس باسم الإشارة ولا يكون الألف واللام موصولا إلا في اسم الفاعل والمفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالأولى ما قدمناه وهو أن المضاف اللفظي وإن كان مضارعا للمضاف لكن لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل إنما يجري مجراه إذا كان منادى قوله غير ما ذكر أي غير ذي اللام قوله مطلقا أي مفردين كانا أو لا وكان متبوعهما مضموما أو لا قوله والعلم الموصوف بابن حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر وأما بنت فليس مثلهما في النداء أما في غير النداء ففي جريه مجراهما وجهان والأولى المنع لأن التخفيف معهما لفظا وخطا إنما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط أن يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فإنه لا يفتح المنادى في مثله إذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط أربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجلا ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد ابن عمرو في الدار على أن ابن عمرو مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا إلى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن أخينا فإذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم إلى وجوبه وإنما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وسهل ذلك كون الفتحة حركة المستحقة في الأصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف ألف ابن وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بأيّ صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان أو لا إذا وقع موصوفا بابن ولم يقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالم ابن العالم والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الأربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا وبحذف ألف ابن خطا أيضا نحو جاءني زيد بن عمرو وقوله جارية من قيس بن ثعلبة شاذ وإن اختل أحد الشرائط لم يحذف التنوين لفظا ولا الألف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظا ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لأنه لا يكثر استعمالها كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لأن المثنى والمجموع ليسا بعلمين وأيضا لا يكثر استعمالهما قوله وإذا نودي المعرّف باللام قيل يا أيها الرجل ويا أيهذا الرجل ويا هذا الرجل والتزموا رفع الرجل لأنه المقصود وتوابعه لأنها توابع معرب قوله وقالوا يا الله خاصة أقول لو دخل اللام المنادى فإن بني معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين فمن ثم قلّ بناء الاسم معها كخمسة عشر وأخواته وللآن فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبني وأما أن يعرب وهو أيضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الإفراد والتعريف وقال بعضهم إنما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لأن اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر زيادة لا تستنكر كما في لقد وإلا أن على ما يجيء في موضعها قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا الله ويا أنت بل الممتنع اجتماع أداتي التعريف لحصول الاستغناء بأحدهما وقال المبرد في الأعلام إنها تنكر ثم تعرف بحرف النداء ولا يتم ما قال في يا الله ويا عبد الله وقال المازني في اسم الإشارة ينكر ثم يجبر بحرف النداء الفائت من الإشارة ومن ثمّ لا يقل هذا المثل أي يا هذا ولا حاجة إلى ما ارتكباه إذ لا منع من كون الشيء المعين مواجها مقصودا بالنداء وأي محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين هذا وإنما قصد وا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا له اسما غير دالّ على

أي نداء سائر ما فيه

أيضا أسبغ غيظ الرتبة خلا البضيع برد كلثبة

ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شيء آخر فيقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذي
هو ذو اللام وذلك لان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان يكون معلوم الذات فلا تقول يا شيء ويا موجود لان
يكفي بتلك عن المخاطب ما فيه شيء مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشيء والموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة
فوجد الاسم المتصف بالصفة المذكورة اي بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي تخصصه نحو اي رجل واسم الاشارة واما لفظ
شيء وما بمعنى شيء فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اي واسم الاشارة فانهما وضعا
مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بالشيء اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اي فباسم آخر بعده واما ضمير الغائب
فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق في الغالب ان يكون ذلك منكرا كما في ربه رجلا واما
نحو رايته زيدا فقليل واما الموصول فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج الى
الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما فزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة
الحسية فلذا قد يقتصر على يا هذا دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم في نعت هذا النصب والرفع كما في يا زيد الظريف واوجب
رفع نعت اي وفصل بعضهم في وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغن عنه
والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل واما المازني والزجاج فجوزا النصب والرفع في وصف اسم الاشارة واي قياسا
على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت وانما قطع اي المتوصل به الى نداء ذي اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا
لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذي هو وصفه فلم يكن التنبيه منصبا على كونه مقصودا بالنداء كما امكن
بلزوم الرفع وترك النصب وابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن بد من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ايا ما تدعوا
واي هذا موضع التنوين وانهم التنوين بدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات و
كلا هديا والقصد ههنا الابهام وهاء التنبيه انهم مناسب للنداء اذ النداء تنبيه ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اي وصف اي
به اي من في بعض المواضع نحو يا ايهذا فيقتصر عليه فانما توصل باي الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل ما يشار به
للمخاطب الى شيء فهو في اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يؤتى بحرف الخطاب كما يجيء في بابه فنحو شيء في بعض الاماكن من ان يلي المحرف
يجعله مخاطبا اي حرف النداء ففصل بينهما باي في بعض المواضع لما ذكرنا في الغالب ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايهذا
الرجل فليس هذا اللبس نحو يا ايها الرجل لاجل نداء المعرف باللام على ما ادعى اليه المصنف بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم
كثيرا على نحو يا ايهذا من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش في يا ايها الرجل اي موصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف
والجملة صلة اي وانما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما اذا زيد عليه كلمتان اعني ايها ويضعف قوله
بكثرة وقوع اي موصولة في غير هذا الموضع وندور كونها موصوفة كما يجيء في باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت مضاهية
للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها على الضم كما يأتي في الموصول وحرف النداء على هذا
يكون داخلا على اسم مبني على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما في قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف
لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا حد النعت كما يجيء اي ما دل على
معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجيء في بابه ولا يوصف
اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما يأتي في باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج
اليه لا غير ثم قبح نعته في الصفات المشتقة الا بما يختص ببعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين
الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة
قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر
شدة احتياج المبهم الى صفته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل و
الفرس والبقر قوله والتزموا رفع الرجل اي اسم الجنس الواقع صفة لاي وهذا وكان القياس جواز نصبه ايضا كما في يا زيد الظريف
لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكأنه باشره حرف النداء واما الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا
بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في تجويز نصبه قبيل قوله وتوابعه اي التزموا رفع توابعه اعلم ان تابع المنادى عند
النحاة مثل متبوعه مطلقا اي ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى
اي ايها او غيرهما تقول في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد نصبته ومن نصب
الطويل نصبهما الجمة لا غير سواء كان نعتا للطويل او لزيد واما اي فان التابع الذي يجيء بعد وصفه لا يكون الا تابعا للوصف

تابع

١ ش

اى لانه هو المنادى فى الحقيقة واى وصلة اليه نحو هذا اذا كان ذلك التابع مضافا نحو يا قالوا جب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو
المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون عبد الله صفة لاى ولا يجوز
لانه لا يوصف لاى بذى اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وذلك
ابدل من وصف اى فان جعل المبدل منه فى حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة لاى اعنى الجنس ذا اللام
فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه فى حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد ويجى فى باب البدل انه يجوز جعل
المبدل منه فى حكم الطرح وتركه نحو يا تميم زيد بالضم ويا عا زيد بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها بضم زيد بدلا من اى
لما تقدم من ان التابع الذى بعد وصف اى لا يتبع اى ولما اذا جئت بعد وصف الاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم الاشارة
قد يستقل من دون وصفه فنقول يا هذا الرجل زيد وذو المال حملا على الوصف وزيد بالضم وذو المال حملا على هذا واذا
كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على هذا نحو يا هذا الرجل وذا الجمة لانك لو حملته على الوصف كان
وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذى اللام كما قلنا فى اى ولا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذى
هو صفة المنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان
حق المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو فلم يبق الا النصب عطفا على يا زيد واجاز المازنى الرفع حملا على الطويل
ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه فى كل ما يجب له ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث
والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا
فى يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا فى الصورتين تقديرا لا لفظا قوله لانها توابع معرب يوهم
الى ان المعرب لا محل له او الى انه لا يحمل على محله وهو ظاهر اعرابه فى الموضعين نظرا الى الاول فلان المضاف اليه اضافة غير
محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر
واما الثانى فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
المصدر وان جاء فى الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا كقوله فى ضارب زيد وعمرو ان التقدير وضارب زيد
و ضارب عمرو ولا يجوز فى نحو الحسن الوجه واليد الرفع فى المعطوف كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى
المحل الخفى لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو وله ان يرتكب ان الجملة غير
المؤكدة اعنى عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى ان مع اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم و
كذا يقول فى نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل بنصب دون وقوله فلسنا بالجبال
ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله والتزموا رفع الرجل كانه جواب عن سؤال وهو انه اذا كان صفة المنادى المضموم
فلم لم يجز نصبه كما فى يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اى اذا كان هو المقصود
بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل فى يا ايها
الرجل كالنعامة اذا قيل اوجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذى باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل
فيجب اذن ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المنادى المضموم قيل هو ليس المنادى المضموم بل شبه قوله وقالوا يا الله خاصة يعنى لم
يدخل حرف النداء من جملة ما فيه الالف واللام الا لفظة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين فى هذه اللام لزومها للكلمة فلا
يبقى لاه الا نادرا قال يسمعها لاهه الكبار وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الاله ان تكون كظبية ولا دمية
عقيلة ولا ربرب واما النجم والصعق والذى وبابه فلان لاماتها وان لم تكن ليست من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء
واصله اناس ولا يجتمعان الا فى الشعر كقوله ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا الا انها ليست لازمة لانه بقى فى السعة ناس قالوا
واصله الاله فعال بمعنى مفعول لانه ما لاهه العبادة وله بفتح العين اى عبد فالاله بمعنى المالوه اى معبود فالله فى الاصل من الاعلام
الغالبة كالصعق كانه كان عاما فى كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يوله اى يعبد وصار مع لام العهد علما فلكثرة
استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة فلذا اجتماعهما يختص بحال
الضرورة كما قلنا فى الاناس وذلك انه قد يجى الاله فى الشعر اورد ابو الفرج الاصفهانى ان امية بن خلف كان يسمى عبد
الرحمن بن امية عبد الاله فلما خففت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى
وادغموها فى الثانية ولا يدغم لو خففت نحو الاحمر بمعنى العباد لان التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب فى الله فكان اللام
لو يا ينفيان او الاكثر فى يا الله قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الالف واللام عوض عما كانا عليه فى الاصل وصار الجزء

الكلمة

ولك جزمقدم ومن شك مجرور بها مضافا وياحرف نداء وتيم منادى بعلم معرفة وكان مضموما وحقا ان يكون منادى مضافا الى عدى كالمذكور لحذف وبدلا لانه يكون منصوبا وتيم الثاني منصوب لانه اما مضاف الى لفظ المذكور وسقوط التنوين باعتبار انه صوتا او باعتبار المفردة او بدل او عطف بيان او منادى محذوف منه حرف النداء ان لم يكن الاول مضافا الى لفظ المذكور او مفعول به باضمار اعني وعوضا وعدى مضاف اليه من الكلام اعني يا تيم تيم عدى في محل الجر بالاضافة والتيم مبتدأ والنصب عطف عليه والفتاة مبتدأ وإلى ياء المتكلم متعلق به ويجوز مضارع معروف وفتح فيهما مجهول بها راجع الى منادى المضاف والجار مع مجروره متعلق بيجوز ويا حرف نداء وغلامي منادى مضاف الى

الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا مع اللام فلو كانا بقيا على اصلهما لسقط الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو علي يا الله بالوصل على الاصل وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه اي استتر فتعوض في قطع همزته واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص باشياء لا يجوز في غيره كاختصاص مسماه تعالى وخواصه ما في اللهم وتالله ولاه هاء الله وافالله ولاه هاء الله بجر والجر مقدر في القسم وافالله بقطع الهمزة كما يجيء في باب القسم وقوله من اجلك يا التي تيمت قلبي واشد بخيلة بالوصل عني شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام وقوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تبغيا لي شرا اشذ وبعض الكوفيين يجوزون دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة والميم في اللهم عوض من يا اخرت تبركا باسم الله تعالى وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمهم بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وقد يزاد في اخره ما قال وما عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف اخواته اعني الاسماء المختصة بالنداء نحو ياهناه ويا نومان ويا ملكعان وفل واجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله وقد يجيء يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند سيبويه على النداء المستانف ولا ارى في الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف بل السماع مفقود فيها قوله ولك في مثل يا تيم تيم عدى الضم والنصب يعني بمثله المنادى المفرد اذا تكرر وولى الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب ولك في الاول الضم والنصب قال يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر وقال يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم في الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان لا البدل على ما يأتي في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول وقد مر في توابع المنادى ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة وانما جيء بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه وقد بناه على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يجيء في باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا لا رجل في الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا النافية واجبة الرفع نحو قوله تعالى لا فيها غول فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حرف الجر لا تدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله وصاليات ككما يؤثفين من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدى مقدرا يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه شيء كما بدل في قوله تعالى كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف الى عدى لفظا الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه في مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد في الاصل مضاف في مضافا اليه بعدهما مثلها وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله يا تيم عدى ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف وقال لما حذف المضاف اليه من الثاني بقي يا تيم عدي تيم فقدم تيم على عدى لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل في نحو ذراعي وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له هنا ان يقول ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم عدى فالاولى قول المبرد وقد اجاز السيرافي وجها رابعا في نحو يا تيم تيم عدى وهو انه كان الاصل يا تيم بالضم تيم عدى ففتحا تباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون نصب المنادى العلم الموصوف بمنصوب اي صفة كان لان تيم عطف البيان الاول فهو كالوصف في البيتين قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي يا غلام ويا غلاما ويالهاء وقفا وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي وقيل يا ابن ام ويا ابن عم اقول اختلف في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بها الساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد لا يسما وقعت العلة معرضة لا يحتمل الحركة الثقيلة للضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع بل انما ينظر الى المصير الى حال تركيبها لاجل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر في الكلمات الى حال تركيبها لم يضع وضعه للكلام

يا المتكلم وهو عوض يا غلامي فاعل يجوز والجملة خبر المبتدأ ويا غلام عطف على يا غلامي ويا غلاما عطف على يا غلامي ويا غلاما بالهاء متعلق بمقدر وقفا حال عن فاعل مقدر كان بمعنى الفاعل تقول بالهاء الكون او عن مفعول المنادى المذكور كان بمعنى المفعول اي تقول يا غلاماه بالهاء حال كونه موقوفا عليه براي لو توقفا ومفعول مطلق اي وقف وقفا وقالوا منصوب مسند اليه ياابي وهو اولوا عائد الى النحاة وهم مذكورون حكما ويا امي مثل يا غلامي وياابت في محل النصب لانه مفعول قالوا ويا امي مثله عطف ويا ابت ويا امت عطف يا هالة عطف عليه فتحا وكسرا مصدران وقعا حالين اما عن فاعل قالوا المكان بمعنى الفاعل قالوا يا ابت يا امت الكون فاتحين يا اهلهما وكاسرين او عن مفعول وهو يا ابت ويا امت كان بمعنى المفعول اي قالوا ياابت ويا امت حال الكون مفتوحا تاءهما ومكسورا تاءهما او عنه مطلق اي يفتح فتحا وتكسرا كسرا نصبهما على نزع الخافض وبالالف عطف على الخافض ونصب في محل الثالث وهو باللف على حال دخل على تقديره الخافض وعلى تقدير نزعه

وترخيم منادى او المنادى مضافا اليه وجاز جعله صفة للظرف وعن مجرور بها مضافا او مضافا اليه وضرورة مفعول له ومعنى ترخيم المنادى جائز في سعة الكلام والترخيم في غير المنادى
جائز للضرورة وفي بعض النسخ مقدرة بالرفع على الخبرية وهو صحيح بتاويل وذلك ترخيم غير المنادى جائز في الشعر ضرورة وهو مبتدأ عايد الى الترخيم محذف خبره وفي اخره متعلق
بمر والضمير في اخره يرجع الى المنادى والى الاسم وهو الى اذا البعث فيه هذا القسم تخفيفا مفعول له او مفعول مطلق بحذف المضاف اي حذف تخفيف ويتراى من جعله
لا من حيث اللغة وشرطه مبتدأ مضاف الى ضمير يرجع الى ترخيم المنادى وان لا مع خبرها ويكون ناقصة والمستكن فيها اسمها عايد الى المنادى ومضافا خبرها ولا مستغاثا ولا جملة

التي ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير وكافه ونحوها
من ها او على كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا الا اذا لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها
لو قوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذان اعني الفتح والسكون مطردان في غير النداء ايضا نحو جاء في
غلامي واما يا غلام بحذف الياء في النداء فلانه موضع التخفيف لانه الى الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء
بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي لوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف
والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة
الى الياء واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى نحو يا
غلام ويا اب بالفتح اجتزاء بالفتح عن الالف واما فتح يا ابت واصله يا ابتا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع الياء بن وقد يضم في النداء
ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم وورد في غير النداء
الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلب الحذف واج قوله ويا الها وقفا اذا وقفت على يا غلاما
فبالها لبيان الالف كما يجئ في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها
واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه ووصلا وكذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد كما يجئ في باب الوقف واذا
وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق ها السكت مع ابقاء الفتح وقوله وقالوا يا ابي ويا امي يطرد فيهما
ما في سائر المنادى المضاف الى الياء ويزيدان عليها بجواز ابدال الياء تاء التانيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل
بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدل التاء تاء تانيث لانها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة ونسابة والاب والام مظنة
التفخيم ودليل كونها للتانيث انقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتانيث وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كان
الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي ايضا ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكى يونس
لئلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تاء والفراء يقف عليهما بالتاء لانها ليست للتانيث المحض كما في اخت وبنت ومن وقف عليها بالتاء
كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف واما فتح هذه التاء لانها بدل عن الياء وحركتها الفتح لو حركت وقد
الاندلسي اصل يا ابت ويا امت يا ابتاه فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا يستثقل فيحذف واما حذفها في
يا ابن ام ويا ابن عم فيحتمل للثقل الحاصل بالتركيب وقبل في يا ابت انهم لما حذفوا التاء ثم ردت التاء مفتوحة كما يجئ في نحو كليني لهم يا اميمة
ناصب وقد يقال يا ابت ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة الياء التي هي اصلها وجاز يا ابتا
ويا امتا لا ترجع بين العوضين بخلاف يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه قوله يا ابن ام ويا ابن عم خاصة
مثل باب يا غلامي المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غيره الا الام والعم اذا اضيف اليهما ابن
او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسا بالحذف او القلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال
نحو يا غلام اخي فجعل هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن
عم اجتزاء بالفتحة عن الالف لزيادة استثقاله فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلامي ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم
وكسرها اكثر من نحو يا غلامي قوله وترخيم المنادى جائز وهو في غير ضرورة انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكون
المقصود في النداء هو المنادى له فقصد سرعة الفراغ من النداء للافضاء الى المقصود فحذف اخره اعتباطا قوله وهو حذف
في اخره تخفيفا يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض وعصى والا فكل حذف لابد فيه من تخفيف و
يقولون لهذا ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لابد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم
وهذا الذي ذكره ان كان حد ترخيم المنادى فترخيم غير المنادى خلف اردنا الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف اخر
الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانه بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو
بعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة ولانه تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلام اذا المضاف اليه ليس اخر
الكلمة الا ترى ان مورد الاعراب ما قبله ويخرج منه الحذف في باب عصى وقاض لان الحذف لعلة لا للاعتباط ويخرج ايضا حذف
لام نحو يد ودم لانه واجب الحذف قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلثة احرف
واما بتاء تانيث شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون
مستغاثا وان لا يكون مندوبا ولا يكون جملة والشرط الاخر ثبوتي غير متعين بل هو احد الشرطين احدهما كونه علما
زائدا على ثلثة احرف والثاني كونه بتاء التانيث وانما لم يذكر المصنف مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يتعرض للمندوب

مندوبا

مندوب لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني قوله خذوا
حظكم يا آل عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر وقوله ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي موتة فيجيب يا آل عكرمة
ويا ابا عروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قول ذي الرمة ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب
وقال المتنبي لله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الاغتام وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تأبط والفراء
والاخفش جوزا ترخيم الثلاثي المحرك الاوسط علما لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخمان نحو رجل علما ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين
جواز ترخيم الثلاثي علما ساكن الاوسط او متحركه ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا من تانيث وعلمية على تقدير الاستقلال
كان او على نية المحذوف عند سيبويه والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك
شاسعة اماما اي امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف على ما اختاره البصرية ولا ترخيم الجملتين علمين لانهما اذا سمي بهما بقي حال الجزئين ما قبل
العلمية استقلالا لكل واحد من الجزئين اعرابه على ما يجيء في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ
اي لا ترى ان اعراب حالهما قبل العلمية وانمحى بعد العلمية عن كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال لان عبد الله وتأبط شرا من حيث
المعنى كزيد روعي اللفظ والمعنى معا ولم يكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثاني وكان حذف آخر
الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يمتزج
بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف آخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا آخر الكلمة ولم يكن
ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه
فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما
والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء وما يرد
عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم في المستغاث
المتعجب في آخره زيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة في آخره لاظهار التفجع وترخيم
المندوب وغير المزيد فيه قليل قوله ويكون اما علما زائدا انما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسب التخفيف بالترخيم
مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي وانما اشترط في العلم زيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسا مطردا عن
اقل ابنية المعرب اي عن الثلاثة بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشاذ
لا يعبأ به وبخلاف نحو عم وشج وعصا فانه وان كان قياسا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبني والاسماء
المبنية يكون على اقل من ثلاثة احرف نحو من وما قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمه مشبهة للرفع على ما بينا قبل واذا لم
يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلاثة فالشرط كونه بتاء التأنيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة وذلك لان التاء
التأنيث على التزلزل كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف في كونه كلمة اخرى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني آخر المنادى
وانما لم يبال ببقائها نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءها كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا على ثلاثة اذ التاء
كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت متعقب الاعراب فالامر فيه كما قيل في المثل قبل البكاء كان عابسا وقبل النفاس كنت
مصفرة ولو اعتبر باستئصال التاء مستأصل الكلمة بكونه متعقب الاعراب قلنا لما كان بناؤها على عدم اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة
بعد زوالها بدليل عدم لزوم حذفها في جمع التكسير نحو غرف في غرفة وكذا في جمع السلامة نحو غرفات وتقديرها في نحو الدار والشمس
وليس الا لتأنيث هذه الاحوال قال سيبويه كل اسم في آخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر سواء كان الاسم مع
التاء ثلاثة او اكثر وسواء كان الاسم علما او لا ولغلبة الترخيم فيه عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم في فتح التاء
كما في قولهم كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم اعلم ان
الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا آخره الهاء فيقولون في يا طلح يا طلحه وقليلا ما توقف بسكون الحاء
وذلك لانهم يلحقون هاء السكت باخر المبني حركة آخره لا اعرابية ولا مشبهة بها نحو ره وقه وانه وجهله وان لم يكن هناك في الوصل
حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل اولى ويغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله قفي قبل
التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صاح ومع
شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى وليس اطرق كرا منه لان الكرا ذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم كروان
الى ما قال مع ما ذكرنا من انه خلاف الفصيح ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال فقالوا تعالوا يا يزيد بن مخرم فقلت لهم اني حليف
صداء وكانهما رايا ان الوصف من تمام الموصوف لكونه لا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزاد عليها شيء من

نحو حرف الشرط وفعلها ان يكون بحرا منشرحا محمد وفي اي اذا ثبت ذلك فمعناه ان يكون في تفسيرها محذوف الترخيم وكان فعل الشرط واخرى بالفتح كان وتابعه تان اسميه حكم نعت اسم بدتان والواحدة صفة لمقدر ومجرورة بالاضافة وكانا اجابة مجرورا ومضافا ومضافا اليه جزء بين المحذوف وزيادتان محذوف جزء الكلام فان كان فاعلا ساد الجار مجرور زيادتان الفاعل في حكم الزيادة الواحدة وهو مثل اسماء مروان والو حرف عطف على زيادتان ومحذوف نعت وقبله مدة مبتدأ نعت اخرى وهو مبتدأ عائد الى المنادى واكثر جزء من نعت مبتدأ وارابعة مجرورة بها مضاف الى احرف وحذفنا ماض مجهول مسند الى ضمير زيادتان وهو الالف عائد الى حرفين مذكورين وهذه الجملة الفعلية ثم قوله فان كان اخره اسم

الخارج فعلى هذا لا يمتنع عند هما مجيء سائر التوابع قوله فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد اقول قسم ما يحذف للترخيم ثلثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فيحذف الحرفان في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لا انهما معا بمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتي مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فانهما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادة التثنية نحو زيدان وبعضهم علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون وبيلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان وياء النسب وما اشبهها نحو كوفي ورومي وكرسي والفا التانيث كحمراء وهمزة التي مع الالف التي قبلها كما في حربا وعلباء قوله كاسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة الحسن على ما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار لا من باب حمراء وقد يجيء التصريف بح الفريقين فيه وترجيحانهما قوله او حرف صحيح كان عليه ان يقول او حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف من نحو عفرناة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم يحذف كما في مستاح ومستميح ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعني بالمدة الفا او واوا او ياء ساكنين ما قبلها من الحركة من جنسها فلا تحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركين في نحو كهور ومشريف لتحصنهما بالحركة وتقويتهما بها ولا تحذف فيهما ايضا اذا لم يكن ما قبلها من جنسها سواء كانا للالحاق نحو سنور وبرذون ملحقين بجردحل او لم يكونا له كعلنق وتبيط وذلك لمشابهتهما اذن للحروف الصحيحة بقلة المد لا يكون الا الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما واما مذهب وشرح مدة نحو الموت والحسنين وقفا فانما انفرد به وانما حذف الحرفان ههنا لانه كانا لا ولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن الاول الترخيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتبعه في السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف لعم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف علتي الحذف في الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين والفراء يجيز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبه كما في نحو عمار ومسكين ومنصور وقوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد في قوله او حرف صحيح قبله مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون وقلون ودمي يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما قلنا في نحو ثبة وشاة وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو يدان وثبون وقلون ودمي والاول اولى وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما غيرتا بناء الواحد فكانه ليس لجمع المذكر السالم فكانه مثل ثمود واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف في نحو حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز يا حمراء مفتوح الهمزة قياسا على ذي التاء في نحو قولهم كليني لهم يا اميمة ناصب والوجه المنع لان اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم فيه معاملة المرخم ولا كذلك ذو الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذلك لا يجيز بعضهم مثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد ولا يجوزون ترخيم جمع المذكر السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد ولا يجوزون ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا اي على اللغتين لالتباس بالواحد وكذا لا يجوزون ترخيم المنسوب مطلقا نحو بصري اذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم لانه لم يذكروا فيشتبه بها اما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس به قال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان او لا اقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مانع بل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الاستقلال كان او على تقدير المحذوف والا فلا والفراء يحذف الساكن في الاسم الذي قبل اخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشبه الحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون في نحو حولايا وبردرايا الاحرف الثلثة اعني الالفين مع الياء التي بينهما الزيادة الجمع والبصريون يجيزون بحذف الالف الاخيرة لتحصن الياء قبله بكثرة من الحذف قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعظمين متصلين عند تمام فهو اقبل للفك من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب التركيب العارض فحذف الجزء الاخير منه بكماله فاذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين ولا تخليها تاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين قلت في الوقف يا مسلمة بالهاء لان التاء تطرفت لفظا ولا يوقف على تاء التانيث الا في بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة

مرد كرهما والمنكر بسيا اسمه عائد الى المنادى وتركيبه وحذفنا ماض مجهول ومعمول سالم اسم فاعله ونعت له والجملة جزاء الشرط وذكره والكلام عنده لك كمثل والكلام تركيبا اشارة الى ما ذكرنا من مواضع حذف الحرفين والاسم الاخير خبر مبتدأ واحد تعالى الترخيم محذوف ونعت وتحرف اوحد نعوذ واحد متعين والجملة الاسمية نعت جزاء للشرط

واغ

الا عشر واثنتا عشر تحذف منه عشرة مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثنين ومن
الايضاف اثنا عشر كما يضاف ثلاثة عشر واخواتها كما يجيء في باب المركب قال المص فيه نظر من جهة ان الثاني اسم برأسه ولا يلزم
من معاقبته التنوين حذف الالف معه حذفهما مع النون قوله وان كان غيره اى كان غير ذلك الحرف واحدا اى غير واحد فمن آخره حرفان وهو
زيادتان في حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التاء قبله مدة ثالثة وغير واحد فمن آخره كلمة وهو المركب قوله وهو في حكم الثابت
على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كرا اقول اى المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت
فيبقى الحرف الذي آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقى بعد الترخيم اسما برأسه وهو الاكثر
لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصى وقاض في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف
على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لم يكن بالامس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غد ويد ودم ستعقب
الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب
لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رأيت وفي
نحو يا زيد بن عمرو على ما هو المشهور من تبع الفتح وذلك لما ثبت منا من ان النداء ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى
ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض بالمحذوف
فيه معطى واجب ومن جعله اسما برأسه نظر الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوي الثبوت لم
يغير الباقي الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم سببية حذف حرف لين منه قال الجمهور في
ترخيم نحو اعلون وقاضون علما على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضي برجوع الالف والياء لان زوالهما لالتقاء الساكنين الاخير الذي حذف للترخيم وقال
المص وبعض ما قال لو قيل يا اعل ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة
القليلة اي لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ومنها اسم بقي بعد الحذف منه حرف اصله السكون كان حرك ثانيا في ذلك المحذوف
وقبله الف نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها والكسر هو نبت فيه تبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فيقولون يا اسحار بالفتح لانه
التقى ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله وذي ولد لم يلده ابوان وقولهم تطلق اوله عجبت لمولود وليس له اب في تخفيف
انطلق وذلك لانه لما اسكن فيه بعد الترخيم بقي على نية الاستقلال شابه الفعل الذي هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لا
لان التقاء الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في الفعل صيانة له من الكسر ما امكن نحو لم يلده وانطلق ولم يشاد يا الفتح في الوجه
المختار وغير سيبويه يجيز في نحو اسحار مرخما الكسر لالتقاء الساكنين وهو اولى لكونه اسما واما ان لم يكن قبل المدغم ساكن آخر نحو ارزت
ومحاب فيبقى الساكن على حاله على هذه اللغة اي الكثيرة في نحو هرب والفراء يحذف الراء الاولى لانهم في نحو اسحار مع الالف قبلها و
الساكن المدغم ارزت بناء على اصله في هرق فاما اذا لم يكن المدغم اصله السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لم ساكنان اتفاقا منهم
تقول في المسمى بتحاب يا تحاب وفي راد براد ونحوه صار اسم مفعول يا مضار وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم
فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم فيقول يا محمر بكسر الراء ويا مقر بسكون
القاف وفتح العين في مقرنة تبيان الحرف ساكن كما حذف في نحو هرب لانه قادر على ان له سكون الاخير بغير الحذف وذلك
بان يرد الى اصله ولم يمكن ذلك في نحو حاب اذ لم يكن الساكن اصل في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس متين
الجمهور في قولهم يا قاض ويا اعل في المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان للياء في يا قاض اصلا في الثبوت في بعض
المواضع نحو رايت قاضيا وقاضيه بخلاف الكسرة في محمر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل
المحذوف منوي الثبوت بعد حذف الدال فقط فيقول يا ثمو لان الواو في التقدير ليس آخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك لانها في
الظاهر آخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف قال
فان قصدت جعل محذوف ثمود في حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز يا عم ويا سع ويا عم في ترخيم عمود و
سعيد وعماد كما مر وان جعل المرخم اسما برأسه فضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو يا حار ويا مرو ويا قرو في حارث
مروة وقرة وتقديرا ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاض ويا مشتر في قاضية ومشترة وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسوة
وثمود ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحو يا ثمي في ثمود وفي الكسرة قلت يا ثمي ويا قلنسي لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن آخره واو
قبلها ضمة وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التغازي والادلي لما يجيء في التصريف في باب الاعلال لان المنادى في حكم المتمكن لعروض
بنائه وان كان ما قبل المحذوف ياء او واوا بعد فتحة قلبتها الفا فتقول في غليان ونزوان يا غلا ويا نزا وفي الكثير يا غلي ويا نزو ولانك
اذا نويت المحذوف لم يوازنا الفعل تقديرا حتى تقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنوه كما يجيء في التصريف انشاء الله وان كان واوا او ياء

اوله
عجبت لمولود وليس له اب

وقد استعملوا ماض معروف مسند الى ضمير راجع الى النحاة او الى العرب صيغة النداء وهو يا مفعول مضاف الى النداء وهو مضاف اليه في المندوب متعلق به وهو مبتدا عايد الى المندوب

والمتفجع خبره وعليه مفعول ما لم يسم فاعله والضمير في عليه عايد الى الالف واللام وبيا متعلق بالمتفجع او واو عطف عليه واختص ماض مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله

وبواو متعلق به او هو مفعول ما لم يسم فاعله وحكمه مبتدا مضاف الى ضمير راجع الى المندوب وفي للظرف والاعراب مجرور بها والبناء عطف عليه وحكم خبره مضاف

الى المنادى مضاف اليه اصل هذا الكلام جاز ان يكون وحكمه كحكم المنادى في الاعراب والبناء ثم حذف حرف التشبيه وقوله في الاعراب والبناء حكم المنادى فصار وحكمه في الاعراب

والبناء فصل هذا الجار والمجرور متعلق بفعل منهم

بعد الف زائدة قلبت همزة نحو يا شفاء ويا خزاء في شفاوة وخزاية وفي الكثير لو يا شقاو ويا خزاي لان مثل هذه الواو والياء

انما تقلبان الفا ثم همزة اذا تطرفتا كما يجيء في التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين فان حرف ما حذف

من الاصول رد رده لاما كان كيلا شاني ترخيم شيه وديه يا وشي ويا ودي برد العين لسكونها عند الاخفش ويا وشي

ويا ودي بابقاء حركة العين عند سيبويه كما يجيء في باب النسب فان الاخفش يقول وشوي وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت اللفا

ذا اللين كما تقول با لا في المسمى بلاء وان لم يكن الثاني حرف لين لم يرد المحذوف كما تقول يا شيء با على في شيه وعلة كل لان المنادى

المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجيء في المعربات اسم على حرفين لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف

واحد وان اردت هذه المغزاى القلب الى ثانيه يكون منقلبا كما في ترخيم حبليان وحبلوي فقد ذكر المبرد انها لا يجوز اذن لانها تؤدي الى

كون الف فعلى منقلبا عن ياء او واو ولم تعهد الا للتانيث غير منقلبة عن شيء وقياس قول الاخفش جوازها لانه يكون اذن ملحقا

بجخدب بفتح الدال واما السيرافي فاجازها وان لم يثبت فعلل قال لان هذا شيء عرض وليس بالبنية اصلية وكذا المبرد عن المازني

في كل ما ادى بنية الاستقلال فيه الى وزن لا نظير له انه لا يرخم على نية المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقد على

وسعود وهندلع وعنفوان واجاز السيرافي ترخيمها جميعا على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز انفا

ان يقول في منصور على نية الاستقلال يا منص وفي ختعم يا ختع مع ان مفع وفع ليسا من ابنيتهم فيقول يا طيلس ويا فرزد ويا قد عم ويا سع

يا هندل ويا عنفو قالوا واذا رخمت حمراوي على القلب قلبت الواو همزة فلو ان لنا عن النداء تصرفنه لان همزة اذن ليست منقلبة عن

الف التانيث بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الف التانيث فبعد التانيث بها والاولى ان لا تصرفه نظرا الى

الاصل قوله وقد استعملوا صيغة النداء اي في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى وتلك

زيادة الالف في اخره هذا منه بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده قوله وهو المتفجع عليه دخل فيه المجرود

في نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا او وا خرج وكل منادى يدخله معنى من المنادى كالاستغاثة والتعجب او الندبة لا يستعمل فيه الا

حرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المص باحد قسمي المندوب

وهو المتفجع منه نحو واحسرتاه وا ويلاه وا ثبوراه قوله واختص بوا يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظه وا فوا زيد مختص

بالندبة وبا زيد مشترك بين النداء والندبة وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه في الاعراب والبناء

حكم المنادى فيقال وا زيداه وا عبد الله وا طالعا جبلا اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور

ذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة وقال المص بناء على مذهبه اعني ان المندوب مخصوص بالمتفجع عليه كان المنادى مخصوص

بطلب الاقبال فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما اي في معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما

لاشتراكهما في امر ما كقولهم في باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له في معنى الا

الانضمام كما سيجيء قوله ولك زيادة الالف في اخره اي لك الحاق الالف في اخر المندوب ويجوز ان لا يلحقه سواء كان مع يا او وا

وقال الاندلسي يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا

والا وجب الالحاق معها تقول يا محمداه على بلاء الحاق وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة نحو وا زيد وا زيداه

ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه والهالك حرفا انه لبعده

ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه قوله وان خفت اللبس قلت وا غلامكيه وا غلامكموه اقول اخر الكلمة لا يخلو من

ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية او لا والمعرب بالحركات لا يتحمله الا الالف ويقدر الاعراب نحو

وا ضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا وا ضرب الرجلاه وا غلام الرجلاه والفراء يجوز اتباع المدة للحركات قياسا

على مدة الانكار نحو ا ضرب الرجلوه وا عبد الملكيه ولم يثبت وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة دون الانكار لان مدة

مدة الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا لها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء

فلا تقلب الالف واوا ولا ياء الا لضرورة كما يجيء واما الانكار فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مده ان يكون بالالف بل حروف

العلة فيه سواء وللفراء ان يقول ان الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم يكن الحركة اعرابية ولم يؤد

الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وخذام وحيث اعلاما مشهورة فالاجود الالف لانها اصل في مدة الندبة كما ذكرنا فلا تقلب

الا للبس وقال الاندلسي والمص تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها قال سيبويه وتقول في ندبة يا زيد ويا غلام

يعني ما سقط منه ياء الاضافة يا زيداه ويا غلاماه فتحت الكسرة كما فتحت الضمة في يا زيد قلت ولو اخترنا ههنا اتباع المدة الحركة

غير الاعرابية كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعد نون التثنية التي بعد الالف اكثر من سلامتها فوا زيدانيه اكثر من

واز يداناه

عطف على ما جزم مبتدأ وفي الوقف متعلق بفعل أي ويلحق بآخره الهاء في حالة الوقف ولا يندب مضارع مجهول منفي إلا المعروف استثناء والمعرف مفعول ما لم يسم
فاعله والاستثناء مفرغ لأن المستثنى منه غير مذكور وتقديره ولا يندب باسم من الأسماء إلا الاسم المعروف فلا يقال مثل ولا يندب وارجلاه مفعول ما لم يسم فاعله ويندب
الجملة الفعلية عطف على لا يندب وامتنع ماض معروف ومثل فاعله مضاف وازيد الطويلاه مضاف إليه وخلافاً مفعول مطلق أي خولف خلافاً ليونس وخبر مقدر
محذوف أي امتنع وازيد الطويلاه امتناعاً مخالفاً لقول يونس أو حال من فاعل امتنع مثل القول حال كونه مخالفاً لقول يونس وليونس متعلق بخلافاً

وأزيداه لئلا يشتبه المثنى بفعلان وأما التي بعد الياء فالألف هو الوجه نحو قوله واحجتي الشاميتيناه وإن كانت الحركة غير إعرابية
وأدى الألف إلى اللبس أتبعتها حرفاً من جنسها اتفاقاً نحو واغلامكيه في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب وكذا منهوه في المسمى
به لئلا يلتبس بالمسمى بمنها ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه معاً في حالة واحدة وأما المندوب
فلما لم يكن مخاطباً في التحقيق بل متفجعاً عليه جاز واغلامكاه والساكن الذي آخر الآن يكون تنويناً أو ألفاً أو واواً أو ياء أو ميم جمع أو غيرها
فالتنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه وإنما حذف مع مدة الندبة دون مدة الإنكار لأن أصل المندوب المنادى الذي
هو محل التخفيف وأجاز الفراء في المنون المندوب ثلاثة أوجه أخر أحدها فتحها لأجل ألف الندبة والثاني حذفها للساكنين
واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيدهوه بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة الندبة الحركات الإعرابية والثالث كسرها للساكنين
واتباع المدة لكسرتها كما في مدة الإنكار وما ذكرناه أولاً هو المشهور المستعمل وإن كان ألفاً حذفت لألف الندبة عند النحاة
نحو واغلاماه لا تحذف لالتقاء الساكنين إذا كان مداً هو القياس كما يجيء في التصريف وقال المبرد يستغنى بها عن ألف الندبة
إن كان واواً أو ياء فإن كانت الحركة قبلها مقدرة فحركتها الفتح نحو يا قاضياه ويا رامياه ويا مرمياه ويا مسندواه وأما إذا ندبت يا غلامي
بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه لأن أصلها الفتح عنده وأجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر
سقوطها في المضاف إلى الياء نحو وانقطاع ظهراه قال السيرافي فالقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين
قال المصنف الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميها أوجه إما لأن أصلها السكون فهي كالبدل للسكون لا يزيد عليها مدة أخرى كما يجيء
وإما لأن السكون العارض فيه كالأصلي بدليل قولك وامصطفاه ولا ترد الألف إلى أصلها استغناء بها عن ألف الندبة بخلاف
ألف التثنية فإنك تقلب لها ألف المقصورة نحو مصطفيان وذلك للزوم ألف التثنية في المثنى بخلاف مدة الندبة فإنها لا
يلزم المندوب أما قوله أصلها السكون فقد تقدم أن ذلك مختلف فيه وأما قوله السكون العارض فيه كالأصلي فيقول ذلك في
الألف لكونها كألف الندبة في الصورة فجاز أن يغني عنها كما ذهبت إليه وأما الياء فلا كقولك يا قاضياه في يا قاضي وإن لم يكن
للواو والياء أصل في الحركة فإن كانتا مدتين أي ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه وواغلامهيه واضربواه واضربيه
إذا سميت بهما فإنك يكتفى بهما من المد عن ألف الندبة لكون مدتهما أصلية لأجل أنه نحو يا قاضي فإن أصل هذه الياء الحركة و
ألف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع أنه ليس في آخر المندوب مد نحو يا قاض فإن أصل هذه الياء الحركة
وألف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع أنه ليس في آخر المندوب مد نحو وازيد فكيف إذا كان في آخره مد
أصلي وإن لم يكونا مدتين جئت بألف الندبة بعدهما إن شئت نحو يا قاتل لواه ويا قاتل كياه وأما ميم الجمع فلا يأتي بعدها ألف
الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكموه واغلامهموه بالواو والياء بعدها أما اللغتان جائزتان في الجمع الذي يستعمل كما
يجيء في المضمرات وردت مدة الندبة واستغني بها عن ألف الندبة كما قلنا في غلامهوه ويا غلامهيه وأما ألف المد قلبتا واواً أو ياء
للبس وأما الساكن غير هذه الأشياء فيفتح ويلحق الألف نحو يا مناه في المسمى بمن وسيبويه يجيز نحو واقنسريناه إذ لا منع وقال الكوفيون
المسمى بالجمع السالم إذا كان أعربته بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وازيداناه وإن أعربته بالحركة
وجعلت النون متعقب الإعراب ولا بد إذن من أن يلزمه الياء كما يجيء في باب الأعلام جاز ندبته نحو وازيديناه واقنسريناه
وكذا يلزم على مذهبهم أنك إذا سميت بالمثنى ولم تعربه بالحركات والزمته الألف جاز ندبته وإلا فلا وليس بشيء إذ لا مناسبة
بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمتنع فيها امتناعها فيه وتقول في المسمى باثني عشر عند سيبويه وا اثنا عشراه بالألف في اثنا
لأنه عنده مضاف وعشر معاقب للنون فكأنك قلت وا اثناه وقال الكوفيون وا اثني عشراه تشبيهاً بالمضاف لأن نون المثنى
يسقط في الإضافة فكأنه مضاف وأجاز ابن كيسان الوجهين قوله وله الهاء في الوقف يعني الحاق هاء السكت بعد
زيادة الندبة واواً كان أو ياء أو ألفاً جائز في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الألف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف
إلى ياء المتكلم المقلوبة ألفاً نحو يا غلاما وينبغي أن لا يجب عند هذا القائل معهما لأنهما تكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس
ما قال بوجه لأن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر فاللبس إذن حاصل مع الهاء أيضاً والفارق هو القرينة
وإنما ألحقوا هذه الهاء بياناً لحرف المد ولا سيما الألف لخفائها فإذا جئت بعدها بهاء ساكنة يتبين كما يتبين بها الحركة في نحو [illegible]
على ما يجيء في بابه من التصريف وهذه الهاء يحذف وصلاً وربما ثبتت فيه في الشعر إما مكسورة للساكنين أو مضمومة تشبيهاً
الألف والواو تشبيهاً بهاء الضمير التي بعدهما وبعضهم يفتحها بعد الألف لمناسبة الألف قبلها وإثباتها في الوصل إجراء
الوصل مجرى الوقف قال يا مرحباه بحمار ناجية والكوفيون يثبتونها وقفاً ووصلاً في الشعر وغيره قوله ولا يندب إلا المعروف
فلا يقال وارجلاه وامتنع وازيد الطويلاه خلافاً ليونس أقول هذا الذي ذكره في المتفجع عليه إما المتوجع منه فإنك تقول

وامصيباه

مضارع معروف ومحذوف فاعله مضاف والحرف مضاف اليه والا حرف استثناء ومع حرف جر واسم مجرور بها مضاف والجنس مضاف اليه والاستثناء مفرغ لعدم ذكر
المستثنى منه وتقديره ويجوز حذف حرف النداء مع كل اسم الا مع الجنس والاشارة معطوف عليه والاستغاثة والندبة كذلك ومثل مرفوع كرم ويوسف منادى مفرد معرفة محذوف
حرف النداء اي يا يوسف واعرض امر مخاطب مسند الى ضمير مستتر وهو انت ومن هذا متعلق بامر وهذا الكلام في محل الجر بالعطف وايها الرجل عطف عليه شذ ماض
واصبح مثل اعرض وليل منادى مفرد معرفة محذوف منه حرف النداء وهذا الكلام فاعل شذ وافتد مثل اصبح ومخنوق مثل ليل واطرق مثل اصبح وكرا مثل ليل

ش شذ حذف حرف
النداء في ليل ومخنوق و
في قولهم اصبح ليل وافتد
واطرق كرا لانها اسم جنس
مبهومة
... المعنون ...
... عطف على قوله
... حذف ...

وامصيبتاه وليس بمعرفة ونعني بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا
يقال واهذاه وانما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه
ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز كما يقول بعضهم يا ضارب زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه
المتفجع عليه واشتهر به وكذا واحسناه وجموه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه
قبل الندبة تقول وامن قلع باب خيبراه وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة اخر المضاف
اليه ان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب هو الامير الا انك لما اردت مد الندبة المضاف
الى المؤمنين فلو الحقت مدتها المضاف لانفك من المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حب رماني
وان لم يكن ملكت الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع للمضاف واطالعا جبلاه وكذا الحقها اخر الصلة نحو وامن حفر
بئر زمزماه وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها اخر الصفة لا اخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه وقال الخليل وسيبويه بل يلحقها
اخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته
ولهم ان يقولوا انه متصل بها من الجهتين لفظا واتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان
كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها
وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح وحكى الكوفيون وارجلا صبحاه وقد استشهد
الكوفيون بها على جواز ندبة غير المعرف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما نونوا المندوب في
الوصل نحو وازيدا يا هذا قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس والاشارة والمندوب والمستغاث نحو يوسف
اعرض عن هذا وايها الرجل وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا اقول يعني باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف
بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا
قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه او لا وانما لا يحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا
عليك متنبها لما تقول ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا يحذف من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ
هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا
يحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف
من اي ايضا انه اسم جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز
حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايها من غير ان يتصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان لا اعتبار
في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو ايها الرجل وبوصف وصفه نحو ايهذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين
مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل انه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا
اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على
تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهدوا
بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون وليس في الاية دليل لان هؤلاء خبر المبتدأ كما يجيء في الحروف فبقي على هذا من المعارف التي يجوز
حذف الحرف منها العلم والمضاف الى احدى المعارف والموصولات اما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصولات
من لا يزال محسنا احسن الي ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف باي يلزمه جواز الحذف في يا غلام
رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرها وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما
المستغاث به فللمبالغة في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانهما
مناديان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى اخر مع بقاء معنى النداء
فيهما مجازا الزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين هما منها ولم يذكر المصنف لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهو منه
لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميم منه في اخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم
الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا قوله اصبح ليل اي ادخل في الصباح
وصر صبحا قالته ام جندب زوجة امرئ القيس تبرما به وكان مفركا ويقال سالها عن سبب تفريكهن له فقالت انك ثقيل الصدر
خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة قوله اطرق كرا رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعام في القرى
ما ان ارى هنا كرا فيسكن ويطرق حتى يصادوا وهذه مثل رقية الضبع خامري ام عامر والمعنى ان النعام هو اكبر منك

موضوع

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا مثل الا يا اسجدوا وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في الجواب لمن ... وما اطرد فيه اعني المنادى ... او
ام مخاطب مسندا الى ضمير ... ذا الجملة في محل الجر بالاضافة

قد اصطلح ... الى الفرج ... ومثل ذلك قولهم افتد مخنوق قاله شخص وقع ... الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق
مختنق فقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اي انت امن من ان اغتالك فضم استجالك في الاسير ثم
ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهب كلاهما مثلا قوله وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا
يا اسجدوا اقول المنادى مفعول به يجوز حذفه اذا دلت قرينة عليه بخلاف سائر المفعول به ... فلا يحذف ... كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بالتشديد فالاصل ان لا فان
ناصبة المضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب اي فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زائدة
او نقول ان لا يسجدوا بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا يكون ... فزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا ... واعلم انه قد جاء اسماء لا تستعمل في غير النداء وهي فل وفلة ... فل ترخيم فلان
لم يحرف ... الا يا ... الا على مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو يا عم في يا عمار ولو كان ترخيم فلان لقيل في المؤنث يا فلان
بحذف تاء ... يا مكرمان ويا ملأمان ويا نومان اي يا كريم ويا لئيم ويا نائم وكذا يا ملكعان اي يا لكع وكل ما هو على
مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيما سمع من الابنية المختصة بالنداء كل ما هو على فعل في سب المذكر وفعال في سب
المؤنث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتي بمعنى الامر من الثلاثي وكذا افعل في مذكرها
ومفعلان سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى كقوله في لجة امسك فلانا عن فل وقال
اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع ولم يسمع شيء من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله النداء باب
الاختصاص وذلك لو انك تاتي باي وتجريه مجراه في النداء من ضمه والمجيء بها التنبيه في مقام المضاف ووصفه اي بذي اللام
وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا او المشارك فيه نحو نحن وانما الغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين
امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي اختص من بين الرجال باكرام الضيف وفي
معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختص بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا
للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نفعل ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد بصفة اي هو ما دل عليه ضمير
المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادى ايضا مختص من بين
من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص من اظهار حرف النداء معه اي لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا
مجازا كما بقي في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء في الخالي في معناه بالكلية وحال ظاهر اي ووصفه ... الاول
ولزوم رفع الثاني كحالهما في النداء لكن مجموع نحو يا ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع الحال اي مختصا
من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سواء اقمت ام قعدت ان اقمت ام قعدت وان كان في الظاهر جملة معطوفة على الجملة الا انه
في الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم اخر سواء قيامك وقعودك كما يجيء في باب حروف العطف وقد يقوم مقام اي
المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو قولهم انا
معاشر الانبياء فينا بكاء اي قلة كلام وقولهم نحن آل فلان كرماء ومما كان المنصوب فيه علما قال بنا تميما يكشف الضباب ...
وعن ان العرب تنصب في الاختصاص ... اشياء معشر وآل واهل وبني قال انا بني نهشل لا ندعي لاب ... ان الاربعة المذكورة اكثر
استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها كما قال المص ... بانه ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا اللام
نحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بيا المقدرة كما في ايها وان ينتصب بفعل
مقدر كاعني او اخص او امدح قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحو نحن العرب كالمعرف باللام لان نقل الجميع
عن النداء اولى ... انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا ثم نقول لكنهم جوزوا النصب بدخول اللام في نحو نحن العرب لانه
ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته اللام وقد ياتي الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير
المخاطب نحو بك الله نرجو الفضل سبحانك العظيم وبك اهل الرحمة نتوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام او الاضافة لا بذي باي بعد ضمير الغايب
نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب لقاطع المدح نحو الحمد لله
الحميد او الذم نحو وامرأته حمالة الحطب او الترحم نحو قوله لنا يوم وللكروان يوم تطير البائسات ولا نطير وقوله ...
الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى بفعل لا يظهر وهو اعني او اخص في الجميع او امدح او اذم او ارحم كل في موضعه هذا ما
قيل ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص فيكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب
على المدح ما هو المراد مما قبله نحو قوله تعم وامرأته حمالة الحطب ينصب عليه ما يشبه به في الفخر شيء مما قبله كقوله نحن التجر ما كان

ذ د شا ر ...

قال اى الموضع الثالث مبتدا او ما موصولة واضمر باضرع محله عامله مفعول ما لم يسم فاعله مقتصا الى ضمير يرجع الى المفعول به وعلى شريطة التفسير متعلق باضمر
الجملة صلة لما الذى لما بعد مبتدا والذى اضمر فيه الموصول مع صلته خبر المبتدا وما موصوفة عبارة عن المفعول به اى الموضع الثالث من المواضع الاربعة مفعول اضمر
عامله فيكون ما فى محل الرفع لانه خبر مبتدا او مصدر تدبر والمعنا محذوف اى موضع اضمار عامله وهو مبتدا معايد الى المفعول به وكلمة من خبر مضاف واسم مقتضا البر
مبتدا فعل خبر مبتدا وصنع الجملة نعت له والضمير فى بعده يرجع الى الاسم وا وشبهه عطف عليه مشتغل نعت له وعنه متعلق به وبضميره متعلق به ايضا او متعلقه
عطف على بضميره والضمير

فى الشارق وجوه كما فى باب النعت فان شئت قلت الاقرع عوف لا اطول غيرها وجوه فرددت فيه بالاوجه من تخادع واعلم انه ليس لك
فى نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان يجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اصنع
ما سرّ اباك واحب نحوك الصالحين فاما ان ينصب على المدح او يرفع عليه اى هما المسلمان واعنى الصالحين كما يجى فى باب
النعت واما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا هؤلاء وزيد
الطوال لم يكن الطوال صفة بل عطف بيان لانه لا يتصف جنس اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الاسم وصفه
كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف يمتنع كونه نعتا جاريا على الموصوف لمانع لفظى يرفع او ينصب على المدح او الذم او
الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعانى ولا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة
التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت
به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اى ضربت وجاوزت واهنت ولابست اقول وانما وجب
اضمار الفعل هيهنا لان المفسر كالعوض من الناصب فلم يوت بهما الا عند تفسير الناصب ليفسره فالمظهر الفعل يغنى عن تفسيره
فحكم الناصب هيهنا كحكم الرافع فى نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك كما ذكرناه فى [illegible] الفاعل وهذا عند الكسائى والفراء
ليس ثمة ناصب مضمر بل الناصب عندهما لهذا الاسم لفظ المتأخر عنه اما لانه فى المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته
فضربت عامل فى زيد كما انه عامل فى ضميره واما الغير ان اختل احدهما بتسليطه عليه فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر نحو مسكه
كما فى زيدا مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل فى زيد لهو قولك مررت به لسده مسد جاوزت وفى عمرا ضربت غلامه
لسده مسد اهنت وليس قبل الاسم فى الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد
فى ذلك المفعول وفى ضميره معا فى حالة واحدة لان الضمير فى المعنى هو الظاهر ولو كان الضمير راجعا الى المنصوب المتقدم لم
يجز فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تاكيدا لايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من
احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا فى جميع المثل و
ليس كذا الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما ان المنصوب بعد الفعل الظاهر او شبهه
سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا ويطرد هذا فى جميع المثل فالضمير فى زيدا ضربته بدل
من زيد وكذا الجار والمجرور فى زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه فى قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيد
على حذف المضاف من زيد اى متعلق زيد ضربت اخاه وكذا فى قولك زيدا ضربت عمرا فى داره وزيدا القيت عمرا واخاه
بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عمرا فى داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا فى
دار زيد وبقولك عمرا واخاه فانه ملابس زيد بكونه ملقيا لك هو واخو زيد وان كانت الملابسة فى الصورتين بعيدة
كما يجى فى مذهب البصريين ايضا واختار البصريون ان المنصوب معمول الفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع فى نحو
ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب شانهم الى ان المرفوع فى مثله مبتدا لا فاعل كما تقدم فى باب الفاعل ولا يجوز للكوفى
ان يرتكب ان ارتفاع امرؤ بهلك المؤخر كما ارتكب فى هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتاخر لان الفعل باتفاق من جميع
النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو زيد ابوك وكلا بزيد بقوله بعده فعل اذ يليه الفعل متصلا به
بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا لعمرو فضربه وزيدا انت ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا
انا ضاربه وانا محبوس عليه ويعنى لشبه الفعل اسمى الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا فى هذا الباب لان ما
ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجى ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا ينصب ما قبلها وشبه الفعل
انما يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المقدر الا فعلا سواء فسر الرافع او الناصب نحو
ان زيدا قام وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما ما قبل الاسم المحدود نحو زيد هندا ضاربها او بعده
نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا حروف الاستفهام وحروف النفى نحو ازيدا ضاربه العريان وما زيدا
ضاربه البكوان والا لم ينصب ضمير الاسم المحدود او متعلقه لفظا او محلا لا يجوز زيدا ضاربه العريان كما يجوز زيدا
يضربه العريان قوله مشتغل عنه بضميره اى اشتغل عن العمل فى ذلك الاسم المتقدم بالعمل فى الضمير الراجع اليه اى انما لم يعمل
فى الاسم المتقدم بسبب العمل فى ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله
ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال اشتغل
عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه ما

المستترة راجعة الى الاسم
ما دام يكون اضمر مشتغلا
راجعا الى التفسير فى نحو
الشريعة والاشتغال
استعمل بعده بنفسه مغنى
[illegible]
الا فعال يكون بمعنى ان
كل اسم فعل او شبهه مشتغل
عنه لذلك الاسم جاز ان
يكون بنفسه متعلقا
بمقدر بعد ذلك المذكور
والمعمول كل من الفعل
شبهه مشتغل عنه
بضميره او متعلقه
لا يتناول الاسم
[illegible]
متعلق به والضمير عليه
راجع الى الاسم
لضمير مستتر فى سلط وهو
مفعول ما لم يسم فاعله
عائد الى الفعل او شبهه
اى يناسب الفعل عطف
عليه لنصبه جواب لو
[illegible]
المستتر فيه فاعله عائد
الى الفعل المتصل به
مفعول به عائد الى الاسم
[illegible]
مفعول به لفعل
[illegible]
[illegible]
عليه
ونصب
[illegible]
[illegible]
الى
المحذوف بفعل متعلق
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

و ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر في مظانه فلم يبق الا النصب والمعنى مشتغل
عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره اي لو سلط عليه هو لنصبه قوله او متعلقه اي مشتغل بضميره او بما تعلق
بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت
عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا لعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو
زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا و
رجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله فكل اسم [illegible]
طالعات [illegible] مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير او المتقدم [illegible] وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة
المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربت بشرا و مررت به اوانا
صار به بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كما ترى الا ترى انك تقول هندا ضربت من تملكه او مررت بمن تملكه
والضمير مجرور والمعنى ضربت مملوكها او مررت بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه
المنصب عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدير كان واخواتها نحو زيد لكن ضربته وعمرو ليتك تضربه اما ان
المفتوحة فانه وان لم يجب تصديرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب تصديرها كم نحو
زيد كم ضربته وحرف الاستفهام نحو زيد هل ضربته وا ضربته وكذا العرض نحو زيد الا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد
هلا تضربه او الا او لولا او لوما وكذا الا للتمني نحو هند الا رجلا يضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمرو يضربه وكذا ما وان
من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف نحو لن ولم ولا فنحو عمرا لم اضربه ولا اضربه اذ العامل يتخطاها قال قد اصبحت
ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع يروى برفع كله ونصبه اما لن فقيل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل نحو
زيدا سوف اضرب واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صار كجزء منه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى انها تقع بين
الجار ومجروره نحو كنت بلا مال ولا بد ان لا يخرج مع هذا كله فان نحو ما لا يتلى في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة
وانما تقع لكونها النفي الذي حقه صدر الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد لم اضربه ومن الواجب
تصديرها حروف الشرط نحو زيد ان ضربته يضربك وزيد لو ضربته يضربك وكذا زيد ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء
فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه واما الكوفيون فيجوزون تقدم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا
ان قام اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام
او الشرط نحو هند من يضربها اضربه او ايكم يضربها واحترز به ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله
بالتقدم عليه نحو زيد ما احسنه او احسن به وكذا افعل التفضيل نحو ان هندا انت اكرم عليها من عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل
فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيد حين
تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان
في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تأويل اسم مفرد فلو عملت فيهما لكانت كل واحدة
منهما مع معمولها المقدم عليها كلاما فالرفع اذن واجب في نحو ايهم اضربه حتى على ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم
وكذا لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيد ان تضربه خير وزيد رجل يضربه موفق وانما
لم يعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل ولذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل
فيما قبل القسم فيجب الرفع في نحو زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتأثيره في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد [illegible] فيجب
الرفع في نحو ما زيد الا اعطيته [illegible] وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستأنفة لكن صير الجملتان
في حكم جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط [illegible] بجواز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما
بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله و
كذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز في
هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم
على الفعل لا يفسر [illegible] المسند الى ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد و
يجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الا فيما على نحو زيد اضرب ولا العكس اعني كون الفاعل مفسرا
للمفعول اذا كان الضمير متصلا نحو ضربه زيد على ان زيدا مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان لا يكون التغاير اللفظي بين

المفسر

المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيرا له ظاهرا ونحن نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا
اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيت نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول
حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول كما يجيء في بابه جاز نحو زيد ظنه قائما والضمير لزيد كان
قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن منطلقا وظن مسند الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل الذي هو عمدة الى ان يتقدم عليه
ما هو في صورة المفعول مع تأخره رتبة واما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس
لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الا كما تبين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز
ان تقول في الفاعل زيدا لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم
الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت بجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب الا
اياك ولا يجوز مثله في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو
المفسر وكذا جاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر للضمير نحو التي ضربت زيدا
ضربت اي ضرب زيدا التي ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربته زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين وينبغي لمن جوز
تفسير ما اضيف اليه الفاعل المفعول في نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها
غلام هند لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التاخير في نحو ضرب غلامه
زيد والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل
المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار الفراء
اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى
ذيله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل وكذا الى ذيله ايضا اما نحو ضرب زيدا سيده فان ذيل كل
واحد منهما محتاج للتفسير الا نفس الآخر فلا يستنكر وكذا يحترز بقوله مشتغل عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعد
واو العطف فانه وغيرها من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها
لانها دلائل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذن اي يكون شيء مما
قبلها من ذيول ما بعدها واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها
اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء زائدة لكونها موقعها
موقع السببية وصورتها صورتها للدلالة على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية
واما نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وقوله واما بنعمة ربك فحدث فالفاء في الجميع للسببية وجاز مع ذلك
عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي يذكر في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد وكما يجيء ويخرج نحو قوله كل رجل يأتيني فاذا اكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها
اذ هي داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصفة كالشرط فما بعد الفاء لا غير كالجزاء بل لو لم يتضمن
الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل اما يكن شيء فاجلدوا الزانية والزاني ثم عمل به ما عمل
بنحو قوله تعالى وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث كما يجيء في حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب
كما في قوله تعالى هذا فليذوقوه على بعض التأويلات ويجوز ان يكون بتأويل هذا كذا فليذوقوه وبمعنى اما هذا فليذوقوه
وبمعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من
جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته ومن ذيوله
فيخرج في هذا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم
الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيدا اضربنه ولا تضربنه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم
قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا بفعل ما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض
من الناصب دال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب على فراغ العمل بحيث لو لم يشغله نائب الاسم المنصوب
المتقدم اعني بضميره او متعلقه لنصبه فان لم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن
مفسرا ايضا هذا زبدة كلامهم فان قيل اشتراط هذا القول يقتضي ان يكون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر
اي يؤدي الى صحة مذهب الكسائي والفراء اي ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل
بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرؤ هلك فلا

اذ لا فارق

اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتأخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله فنقول ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في
معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح كان له محل غير التفسير يحمل عليه وهو كونه خبرا للمبتدأ فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل الا ان يلي
ولما في نحو ان امرؤ هلك ولو ذات سوار لطمتني فلم يمكن الفصل بحمل الفعل على الخبر لو جعلناه خبرا للمبتدأ لكان حرف الشرط داخلا على الاسم
لا يجوز فعلى ما تقرر لا يحمل الفعل على التفسير في نحو زيد قام اذ لم يضطر اليه وكذا في ازيد قام بل نقول زيد مبتدأ لا فاعل
فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب
سيبويه والجرمي واختار الاخفش في نحو ازيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام ومن ثمه
قال سيبويه في نحو ا انت زيد ضربته ان رفع زيد اولى لان انت مبتدأ لا فاعل على ما تقدم فيبقى خبر المبتدأ وهو زيد
ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه لما سيجيء في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاصل بين همزة
الاستفهام والاسم المحدث عنه ظرفا نحو االيوم زيد ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فكأنه ولي همزة
الاستفهام ان يقدر داخلا على الفعل وقال الاخفش في ا انت زيد ضربته ان نصب زيد اولى نظرا الى همزة الاستفهام
وانت فاعل فعل مقدر يدل عليه ضربته اى اضربت زيدا ضربته فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه
اولى بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسير العامل ما كان عنه مندوحة ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد
بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن هناك ما يطلب هذا المفسر الرافع لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الا بعد حرف
لازم للفعل كحرف الشرط وحرفي التحضيض واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسر بلا ضرورة الى كونه مفسرا
كما ذكرنا في نحو زيدا انا ضاربه قوله او مناسبه ليس في اكثر النسخ مرادف اللفظ اعني او مناسبه والظاهر انها ملحقة لم يكن في
الاصل اذ المصنف لم يتعرض له في الشرح والحق انه لا بد منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد
هنا من ناصب ينتصب زيد لان التسليط يغير فيه المعنى فلو سلط ضربت على زيد في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح
المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدك هو انك اهنته بضربك غلامه فالمناسب انما يطلب في الموضعين احدهما
ان يكون الفعل او شبهه لازما فيتعدى الى ذلك الاسم معنى لكن لا يمكن ان يتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فريقا
هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد
بالمتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بالحرف
ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحذوف ويعد بتقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه
زيدا ضربت اى غلام زيد فنقول انا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او
شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم اخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا او لم يكن
بعد ذلك الفعل او شبهه او مناسبهما اسم غير ذلك الاسم ايضا او لا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله نحو ان زيد
عمرا ضربه سيبويه ينصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدأ ما ضمر عنه اى ان زيد ضرب عمرا ضربه والاخفش يجوز
ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر بعد زيد وعمرا مفعوله اى ضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبهما وايضا في
نحو ان زيد عمرا ضربه فالفعل يلزم التقدم قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو االيوم عمرا ضربته والمنصوب محلا كالباء في نحو
ازيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر عن الاسم المحدث عنه اسم اخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو الخوان اليوم اكل
عليه وازيدا انت محبوس عليه وقد يكتنفه اسمان نحو اليوم الخوان اليوم اكل عليه وان زيد عمرا اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان
منصوبان بمقدرين او اكثر نحو ازيدا اخاه ضربته اى اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اى اهنت
زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون المفسر عين
لفظ المفسر كزيدا ضربته اى ضربت زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر دالا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في زيدا مررت به
وزيدا ضربت غلامه وحبست عليه فهذا الثاني على ثلاثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر
الى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اى معمول كان فهو الاول نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل زيد في
سواء كان مررت بما ملابسه بك او به او باخيك او في اى شئ كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل
وان لم يكن ذلك فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى في
ذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر الذي ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اى معمول كان بل هو
معناه مع غلامه واخاه او صديقه او ما يجري مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه

مفسر ... على غير التفسير

صحـ

اهنت

نحو آنِ مضارع مجهول والرفع مفعول ما لم يسم فاعله وبالابتداء متعلق بيختار وعند ظرف مضاف وعدم مضاف اليه ومضاف ايضا وقرينة مثله وخلافه كذلك والضمير فى خلافه راجع الى الرفع و عند وجود اقوى مثل عند عدم قرينة عطف عليه و منها متعلق باقوى و موصوفه محذوف اى المعمول ويختار الرفع بالابتداء عند وجود قرينة اقوى من قرينة النصب من قرينة خلافه وكما نكاره ومجرور او مضاف ومضاف اليه محله رفع على انه خبر مبتداء محذوف وهى اى القرينة مثل اما او مع غير الطلب متعلق بمقدر واذا عطف على اما للمفاجاة متعلق بمقدر ايضا وتقديره كاما الكائنة للمطلقا مع غير الطلب واذا الكائنة للمفاجاة

اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت صديقه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معمول له كان وان لم يكن هذا الثانى ايضا اضمرت معنى لابست فانه يطرد فى كل فعل مشتغل بضميره او بمتعلق الضمير الى متعلق كان ولنا ان نقول فى تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر عاملا فى ضمير الاسم المقدم بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما فى ان زيد قام وان زيدا ضربته وان عمل فى الضمير بواسطة حرف جر كما فى ان زيدا مررت به وان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا فى نحو ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اى ان لوبس الخوان وان لابسته واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لابس فاعله ما اسندت اليه الفعل المبنى للمفعول اى الا ابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك الفعل اللازم اضمرته كما فى ان زيدا مررت به وان زيدا مررت به اى ان جوزت زيدا وان جاوزت زيدا والا ففعل الملابسة كما ذكرنا فى الخوان اكل عليه فى الخوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا فى متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اى ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا فى ان زيدا مررت بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ولك ان تفصل فتضمر فى العامل بنفسه من ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور فتقول فى ان زيد ضرب غلامه وفى ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا فى نحو ان زيد لقى عمرو واخوه وان زيدا لقيت عمرا واخاه والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه يتعين اضمارها للمرفوع فى ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه وبضمير فى العامل فى متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فتقول فى ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان جوز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اى ان لوبس زيد اكل على خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء فى جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرفا او جارا ومجرورا نحو اليوم زيدا ضربته وابالسوط زيد ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل فى ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما فى ان زيد عمرا ضربه اى ان ضرب زيد عمرا فلا اشكال وكذا فى ان زيد عمرو ضربه والا اضمرت فعل الملابسة كما فى ان اللحم الخوان اكل عليه اى ان لابس اللحم الخوان قوله ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه وعند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة حال الاسم المحدود لا يعدو اربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجرور به تحقق فاعليته الفاعل بان يكون آلة الفعل نحو السوط ضرب به زيد لانه الملحوق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذى ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بلى ما بعد اذ المفاجاة واجب الرفع فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجئ ثم اعلم ان المصنف ابتداء بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف فاعل فقال يختار الرفع بالابتداء عامل الرفع فى جميع ما يجوز رفعه فى هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل قوله عند عدم قرينة خلافه الضمير فى خلافه للرفع وخلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر واما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بجار وكلامنا فى اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التى يختار معها النصب الموجبة له والقرائن التى يختار معها النصب التى يتساوى الامران معها كما يجئ شرحها ومثال ذلك زيد ضربته ولا يريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدم ليس الاسم مما نحن فيه بل يريد قرائن النصب التى سنذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك النقد بر لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمه بخلاف الرفع فانه بعامل معنوى لا يظهر قط فى اللفظ حتى يقال حذف فاضمر وعلى ما اخترناه فى رفع المبتداء تقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود اقوى منها اى وجود قرينة للرفع هى اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التى يجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكره اما واذا المفاجاة اما اما فيجامع ثلث قرائن للنصب هى مع احدها مغلوبة ومع الاخريين غالبة اما الاولى فالطلب

ويختار النصب بالعكس مثل ويختار الرفع بالابتداء في الوجه وعلى جملة متعلق وفعلية صفة للجملة وللتناسب متعلق بيختار وبعد ظرف مضاف وحرف مضاف اليه ومضاف اليها
والنفي مضاف اليه والاستفهام عطف عليه واذا عطف على حرف والشرطية نعت لاذا بتأويل الكلمة او اللفظ ويحتمل انها مؤنث سماعي وحيث مثال اذا وفي الامر عطف على بعد
والنهي عطف على الامر واللام للظرفية في الاصل استعمل هٰهنا للتعليل اي للتعليل لاختيار النصب بعد حروف وهي مبتدأ على الى المواقع التي ذكرت هنا وهي بعد حروف النفي او وحيث
الفعل جزءها والمعنى يختار النصب بعد حروف النفي وبعد حروف الاستفهام وبعد اذا الشرطية وبعد حيث في الاسم لو اوقع قبل الامر والنهي لان تلك المواقع مواقع الفعل وبعد هذه الجملة

على ما يأتي والاخرى ان عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا للجملة استفهامية فعلية ولما اذا فلا يجامع من قرائن النصب
الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية كما يجيء اما اما فانما ترجح الرفع معها على النصب
مع القرينتين المذكورتين لان ترجح النصب في مثلها بغيرها انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما
فعليتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته ولقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين في نحو زيدا اكرمته في جواب من قال ايهم
اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فان
اما من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها لكون وضعها للصد
مناسبة ما بعدها لما قبلها اعني الاستيناف فرجع بسببها الجملة الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف
والتقدير فانها ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعم فاما اليتيم فلا تقهر واما
السائل فلا تنهر لكن عملها في الصورتين انما منعت مقتضى النصب من التأثير فبقي مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة
الكلام من الحذف والتقدير واما حتى في نحو قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فهي وان كانت يستأنف
بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف كاما الا ترى انها لا تقع في اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى
كسائر حروف العطف لظهور معنى ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر
انواع الطلب نحو زيد هل ضربته وزيد ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلثة مغلوبة نحو اما
زيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمرا فرحمه الله وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشياء خبرا للمبتدأ قليل في الاستعمال
وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف
الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله تعم بل انتم لا مرحبا بكم فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير اعرابها كما امكن ذلك في نحو زيدا اضربه
وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته وعمرا لا تضربه واما قولهم ان قلت نحو زيد اضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة
الخبر الذي هو المحتمل للصدق والكذب لهذه الثلثة الطلبية التي لا يحتملها الا بتأويل بعيد مخرج للامر والنهي والدعاء
عن حقيقتها كقولك في زيد اضربه زيد طلب منك ضربه فانه فمنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرها بما يخرجها عن
كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدأ نحو ان زيدا منطلق وليتك عندنا وكذا اين زيد ومن ابوه وعمرو هل ضربته و
زيد ليتك تلقاه ولا يجب في خبر المبتدأ احتماله للصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي فاعلا وان لم يصدر
الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا واما ليست من قرائن الرفع كما بينا بقي التعارض
في نحو اما زيدا فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير وترجيح الطلب اولى لكثرة وقوع الحذف والتقدير
في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجأة فهي في ضعف الاستيناف
بعدها مثل حتى وهذا لا يقع في صدر الكلام من دون ان يتقدمها شئ كما يقع في صدر الكلام من دون ان يتقدمها شئ
كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب
مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يجئ بعدها الا الاسمية فرقا
بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا اوجب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع
العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب بعدها عندهم وفي
غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واذا عمرو اضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع
المذكور قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث
في الامر والنهي وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شئ خلقناه بقدر اقول هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم
المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك ليتناسب المعطوف والمعطوف
عليه في كونهما فعليتين وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما في نحو احسن بزيد
وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى الحدث كالاسماء كذا قال سيبويه والظاهر ان
الثانية اعتراضية لا معطوفة قوله وبعد حرف النفي هي لا وما وان نحو قوله فلا حسبا فخرت به لتيم ولا جدا اذا ازدحم الجدود
وكذا ما زيدا ضربته وانما اختير النصب فيها مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا وتقديرا
لما ينفي مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل فلا يقال
لم زيدا يضربه ولا لن بكرا تقتله كما يقال ان زيدا تضربه اضربه لقوة ان لجزمها الفعلين واما ليس فيمن قال انه حرف فليس

اعني قوله وبعد حروف النفي معطوف على يختار النصب
وعند خوف لبس المفسر مثل بعد حروف النفي في الوجوه والاضافة بالصفة متعلق بلبس ونحو زيد كرمته
ما انا مرضى عن حروف المشبهة بالفعل ولا المتصلة بل اسمه في محل النصب
وكل شئ بالنصب مفعول به وعامله مضمر خلقنا مفسر له وبقدر متعلق بخلقناه وان مع اسمها جزء ما في محل الجر بالاضافة لكونها مضافا اليها

بسفرهم المحسن الا دهنا بالخطاب الكرم المزيف

ايضا

ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته وبعض من قال بحرفيتها جوز الغاءها
عن العمل لفظا ما اسند الا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجيء في باب ما ويحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله
اي ما خلق الله مثله فيجيز عنده ليس زيدا ضربته على الالغاء والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق
خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي نحو ليس زيدا ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله تم فانها لا تعمى
الابصار قوله وحرف الاستفهام علة اولويته بالفعل كعلة اولوية حرف النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه في
نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني ان الرفع في الثاني احسن فليس طلبها المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء
النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان
الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حروف النفي طلبية واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما
عريق فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج ومع الاسمية التي
خبر المبتدا فيها فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما ما هو دخيل فيه وهو هل لان اصلها ان تكون بمعنى قد فلا تلازم الفعل كما يجيء في قسم الحروف
فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهتها الهمزة واما الاسمية التي جزؤها
الثاني فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئي الجملة التي
تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب ان تليه ايا ما وكذا يقبح دخولها على الفعلية مع الفصل
بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب فيهما
احسن القبيحين وقد مر الخلاف بين سيبويه والاخفش في ان الرفع اولى او النصب في نحو ان زيدا ضربته والوفاق في اختيار
النصب في نحو اليوم زيدا ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متى
زيدا ضربته ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا في نحو هل زيد ضربته ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل
متطفل على شيء يخفف لزومه اصل المتطفل عليه اذ امكن فيصاحب همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد
قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المجرد ورفعه او في نحو ايهم ضربته والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية
فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كان في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ
كقوله اذا الحجاج ... ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف
والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيد او مقدرة نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء انشقت ونقل عن المبرد
اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء فقوله واذا الشرطية يعني على مذهب
سيبويه والاخفش وانما اختار بعدها الفعلية لان الشرط بها الفعل اولى كالنفي والاستفهام وانما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل
المبرد لانها ليست عريقة في الشرط كان ولو ولا ظاهرة في تضمن معناه كمن ومتى على ما يجيء في الظروف المبنية واما على مذهب
المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه ما ذكروه وهو ان بعضهم يجوز في جميع ما ذكرنا انه منتصب بفعل
مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافي يجوز هلا زيد قتله بتقدير هلا قتل
زيد قتله وروى الكوفيون لا تجزعي ان منفسا اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي اي ان اهلك منفس وان هلك منفس
فعلى هذا ينبغي على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي موسى بلال بلغته فقام بفاس بين وصليك جازر فعلى رواية
رفع ابن اذا بلغ ابن ابي موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن قوله وحيث حيث دالة على المجازاة في المكان
كاذا في الزمان نحو حيث تلقها تجده فاكرمه لكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية
التي جزآها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس واما اذا كسعت بما نحو حيثما فهي من الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو
متى وانما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال الحنفي واعمل بريم لحبتوه ويعطف عليه كاس الساقي وقال صعدة
نابتة في حائر اينما الريح تميلها تمل فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل
بعدها قوله وفي الامر والنهي قد تقدم ذلك بعلته قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد
من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لن تملك احدا منهم الا بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته
بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان
يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون
اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فرفعا اذن مطرق للاحتمال

ويستوي مضارع معروف والامران اي الرفع والنصب علىٰ وزن مثل متعلق ليستوي وزيدًا مبتداء وقام ماض معروف والمستتر فيه فاعله عايد الى زيد والجملة خبره وعمرا مفعول
فعل مقدر واكرمته مفسر له وهذه الجملة معطوفة على اذ زيد قام والعايد الى المعطوف عليه محذوف وهو عنده وحينئذ يجب مضارع معروف والنصب فاعله وبعد ظرف له
مضاف وحرف مضاف اليه ومضاف ايضا والشرط مضاف اليه وحرف عطف على حرف مضاف والتحضيض مضاف اليه ومثل مرفوع بحده وان حرف شرط وزيدا
مفعول فعل مقدر وضربته مفسر له والجملة في محل الجر بالاضافة وهلا حرف تحضيض وزيدا ضربته يعلم وجهه مما مضى

الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين
او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا منهم جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن
اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذي اورده المص من الكتاب العزيز اعني قوله تعالى انا كل شيء
خلقناه بقدر لا يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل وصفة خبرا ولا يصلح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تعم بكل شيء
كل مخلوق نصبت كل او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل شيء بقدر
لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منهما اسم شيء
فكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا
ان معنى كل شيء خلقناه بقدر برفع كل على انه خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى انه خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن
بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقنا صفة له او خبرا وليس مع النصب الاول اعم منه
مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل ازايت احدا
او ايهم رايت او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب السؤال في كونهما فعليتين وكذا اذا
قيل اضارب الزيدان احدا فلت زيدا يضربانه لانه معنى ايضرب الزيدان احدا فهو متعلق بالفعلية واختار الكسائي النصب اذا
كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبتدا
فنصب هندا اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هندا قوله ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اقول يعني يستوي
الرفع والنصب في الاسم المحدود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه
يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه
في كونهما اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا في كونهما فعليتين
فان قيل بل الرفع اولى لسلامته من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال
اعني زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتداء والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدا رجوع الضمير الى المبتداء وليس في عمرو كلمته ضمير راجع
الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيدا كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى
للاخفش وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه باعذار احدها للشيرازي وهو جواب بعض الجبارة
ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية الصدر وفعلية العجز معطوف عليها او على الخبر منها وتصحيح المثال اليك
بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته في داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد في الخبر
اذا كان جملة من ضمير فيصحح المثال اذا اراد ذلك واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف
عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخلتها ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما يجيء في المضمرات واجيب عن الوجه
الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرا او لو قلت زيدا لقيت عمرا او لو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف
مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب
لها واشد الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال الشيرازي انه ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مستويا بين رفع الاسم ونصبه على ما هو
به ظاهر الكلام ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير فجوزه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب فان زدت في الجملة المعطوفة ضميرا
راجعا الى المبتداء الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرا اكرمته قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوي في بكر
الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل اما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسمي الفاعل والمفعول
اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم مشابهتهما الفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصر حماره قوله ويجب النصب
بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهو وان كان
من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخواتها انما وجب لاجل الفعل المعلق والتقدير في شرطها فعلا لازم
وانه يحذف كما يجيء غير مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب فتقديره اما يكن من شيء وليس الشرط حرف غير هذه الثلثة الا اذا عند
سيبويه ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذا زيد قام واذا زيدا ضربته كما ذكرنا في موضعها
قوله حرف التحضيض هو اربعة هلا والا ولوما ولولا وعند الخليل الا المخففة قد يكون للتحضيض كما يجيء في قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا التقدير الا ترونني اي هلا ترونني وحروف التحضيض لا يدخلها الا على الافعال بالاستقراء اتفاقا منهم

يقدر الفعل

باسم مرفوع ... والصلة ليس على ... ثم سكت لما على حلاف القياس ومثل سمع ... وان زيدا مبتدأ وذهب ماض مجهول وبه مفعول ما لم يسم فاعله والجملة خبره
والمبتدأ مع خبره مضافا اليه ... الضمير ... الى باب ليس مثل هذا القول من باب شريطة التفسير لرفع مبتدأ خبره محذوف الفاء جوابه وتقديره واذا عرفت
هذا فالرفع في ... وكل مبتدأ او تقديره مضافا ... او خبر ... على الظاهر ... يكون جارا ومجرورا وكل شيء مبتدأ فعلوه اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل
الجر بانه صفة لشيء ... محل الرفع بانه خبر مبتدأ ... وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر والمبتداء مع خبره مبتدأ او خبر ... والمعنى ومثل ... بدأ ...

يقدر الفعل ... مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غيره مفسر كما في قوله تعدون غير النيب افضل مجدكم ...
ولولا الكمي المقنعا اي لولا تعدون وكذا ان ولو فانه يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان سيفا فسيف ونحو اطلبوا العلم ولو
بالصين ولا شك ان التحضيض والاستفهام والنفي والشرط والنفي معان يليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة
عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل
وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا النافية وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال
كالا للعرض على ما يجئ الكلام عليه في اسم لا لنفي الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش و
الفراء ان يكون مبتداء والمشهور وجوب النصب في نحو ان زيدا ضربته والا زيدا تضربه في العرض قوله وليس مثل ازيد
ذهب به منه فالرفع اقول اي فالرفع واجب وانما قال انه ليس منه اي من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل ولكنه ليس
مشتغل عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل وشبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره او متعلقه
اي بنصب ضميره او بنصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففي قولك ازيد ذهب به خرج زيد من الحد
المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه تجوز ابن السراج والسيرافي في
مثل هذا الفعل المبني للمفعول اسناده الى مصدر مقدر اي ازيد اذهب الذهاب به فيكون الجار والمجرور في محل النصب
فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله وجوز الكوفيون نصب
الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو اذهب شخص زيدا ذهب
به فالفعل اللازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمرون في نحو ازيد ضرب به لازم الفعل الظاهر على العكس اي
ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المجرور لضميره او متعلقه في الرفع او النصب لضميره
او متعلقه ذاتية كان عامل الضمير او المتعلق نائب عامل الاسم فينوي في ازيد ذهب ... ذهب غلامه او ذهب بغلامه واضعا
وينوي في ازيد اضربته او حق عليه الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه الضلالة ناصبا قوله وكذا كل شيء فعلوه في
الزبر اقول اي ليس من هذا الباب لانه لا يخرج بقوله مشتغل عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وههنا لو نصبت
كل شيء بفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شيء ان علقنا الجار والمجرور بفعلوا ونحن لم نفعل في الزبر اي
في صحائف اعمال الناس شيئا اذ لم توقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعتا لكل شيء صار المعنى
فعلوا كل شيء مثبت في صحائف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه
ما اريد في قوله تعم وكل صغير وكبير مستطر وفعلوه صفة كل اي كل ما فعلوه مثبت في صحائف اعمالهم بحيث لا يغادر
صغيرة ولا كبيرة قوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والا فالمختار النصب اقول جميع
الشرائط فيه حاصلة في بادئ النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو وربك فكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا
ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقرآن لا يجوز على غير المختار تحمل له
النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فنقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما في قوله تعم واذا
مسه الشر فاستغيثوا الى قوله فسبح كما يجيء في الظروف المبنية او يكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما في وربك فكبر واما اليتيم فلا
تقهر واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الاية هي كذلك لكون الالف و
اللام في الزانية مبتداء موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط وخبر المبتداء كالجزاء هذا الذي ذكره مذهب
المبرد فالفاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اي الزانية
مبتداء محذوف المضاف اي حكم الزانية والخبر محذوف اي فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا هو الذي وعد بان حكم الزانية
فيما فالفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا فيخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا قوله والا فالمختار
النصب اي لولا التقديران المذكوران للمبرد وسيبويه وكان المختار النصب لقرينة الطلب التي هي اقوى قرائنه وتقدير
المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سيبويه هذا اخر شرح ما ذكره المص واعلم ان ما ذكر يشتغل به المفسر من ضمير الاسم
المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغي ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ازيدا لم يضرب الا هو ان تام زيدا
لم يضرب الا هو وفي نحو ازيدا لم تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به
المفسر الا ترى ان احدا واقع من استجابة المقدر مقام الضمير من استجار المفسر وكذا ازيدا ضربته واقع من ضربت المقدر
موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب

والرابع مبتدأ والتحذير خبره وهو مبتدأ عائد الى التحذير ومعمول خبره وبتقدير اتق جار ومجرور متعلق بمعمول وتقدير امفعول مطلق اي معمول محذوف ومفعول له

ايضا مقدر وهو نكرة لا انه التباس ومن حرف جر وما موصولة او موصوفة وبعده جملة ظرفية وقعت صلة او صفة له والضمير في بعده راجع الى المعمول او الموصول او الموصوف

مع صلته او صفته في محل الجر بمن والجار والمجرور متعلق بتحذيرا واو حرف عطف وذكر ماض مجهول والمحذر منه مفعول ما لم يسم فاعله ومنه متعلق بمحذر ومكررا حال من المحذر

ومنه والجملة عطف على ما صبغته او على قيل ومنه ليست للعطف بل للاستيناف كما في قوله تعالى انا ارسلناه الى مائة الف او يزيدون ويكون عطفا بل لا يكون بعد منه

ولهذا تحمل لا اسم المذكور والاحق بنقض نفي الفعل المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الا اضمار

الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفي المنقوض نفيه بالا انتقام زيد في مثالنا يوافق في المعنى لم اضرب الا هو وكذا ما ضرب زيدا الا ضرب

الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون في المفسر ضمير ان للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلق

به كلاهما اي تختلفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان بضميريه كذلك فالاقسام على ثلاثة اضرب لان الضميرين اما متصلان

او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله

ان زيدا لم يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو فلو سلطت الفعل

عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذن

بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما

متصلا والآخر منفصلا فلا اعتبار بالمتصل ايضا ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو ان زيدا

اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميري شيء واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيدا لم يضرب الا

اياه التقدير ان اعطاك زيد اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا

اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول في نحو زيدا ضرب فكيف

يجوز مع تأخره ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في ان زيدا لم يضرب

اياه لكان التقدير ضرب زيدا او بالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز والثاني اي الذي المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا

لم يضربه الا هو اي ان لم يضرب زيد لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضرب زيد والفاعل مفسر المفعول

الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين فلا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق

به كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجيء

في بابها فنظر فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائما اي ان علم زيد علمه

قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز لا في افعال

القلوب ولا في غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما فكيف مع تأخره عن الضمير ولكان بالتسليط ان زيدا علم قائما ولا يجوز

ايضا لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر كقولك

بعد جري ذكر زيد ان اياه علمه قائما اي ان علمه قائما اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز

ان هو علمه قائما اي ان علم علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا

ونصبا نحو ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه وان زيد مر بغلامه فلا اعتبار بالضمير المتصل الا بالمتعلق فيجب في

ان زيدا ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لابس زيدا او ضرب لابس زيدا ولا يجوز كما قد

وعلى ما قدرناه قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب زيد اي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر

مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير بل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب

وغلام هند ضربت فكيف مع تأخره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس وان ضرب اي متعلق زيد ضرب ولا يجوز وان كان اما

الضمير في المسألتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه

الا هو تقدير الرفع في المسألة الاولى ان لم يضرب زيد اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب

غلام زيد زيد لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة

الاستثناء فصيرت الفعل موجبا ليبقى معنى الايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية اي ضرب

غلام زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لابس

زيدا بضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو على تقدير المصنف وبالتسليط ان زيدا اي غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المصنف

ان زيدا لم يلابس بضرب غلامه الا هو واما المفسر الذي معه متعلقان بضميري الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيدا

ضرب اخوه اياه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيد اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب

ان ضرب زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اي ابا زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا

لابس بضرب ابيه هذا ما عرض لاتمام هذا الباب والله اعلم بالصواب قوله والرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما

بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق اقول سمي هذا القسم المحذر منه

اياك

الا الجملة وشمل ترجيح وإياك منصوب بفعل مقدر الاسد عطف عليه والجملة مقام الجملة مقام البهلوان ... مثل اياك والاسد عطف عليه والطريق منصوب بتقدير اتق والطريق تأكيد له

... غلامه

اياك والاسد ونحو الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده مؤذن
بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف ليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقول لفظ التحذير على
ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبعد مقدر انحو الاسد الاسد ولفظ المحذر ومع المحذر منه بعده معمولا لبعد [illegible]
قوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعني التقدير اي بان يقدر اتق تحذيرا مما بعده ذلك المعمول كالاسد [illegible]
بعد اياك وتقدير اتق هيهنا فيه بعض المسامحة من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يتق [illegible] من الاسد
اي تحفيه ولو قال بتقدير نح او بعد كان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وقع للشارح ذكر مسند فرع عطف على قوله معمول
بعده من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضافا اي هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هنا المنصوب
لانه في تقسيم المنصوبات الا ترى الى قوله الثاني المنادى الثالث مما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ
او ذكر بلفظه ما لم يسم فاعله وله [illegible] لان او هيهنا متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد
وعمرو جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها تقول انا مقيم لم يبد لك فتقول او امضي بمعنى بل انا امضي فيكون للاضراب
عن الاول والاثبات للثاني كما يجيء في حروف العاطفة قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا لو قال [illegible] تطع
كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهي عن طاعة الاثم فلو قلنا هيهنا [illegible]
لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر وضابط هذا الباب ان تقول [illegible] معمول
لحذر او بعد او شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله [illegible]
مكررا معمول لبعد فيدخل في الاول نحو اياك والاسد واياي والشر [illegible] ومضمر والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب
والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك
واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياي الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس معطوف
ومن جهة اضافة ايا الى المظهر وسيبويه يقدر في نحو اياي والشر نحو لاحذر ونحوه قال الخليل وبعضهم يقول له اياك نفسي
له اياك فيقول اذا كان قبل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسي واحفظ وغير سيبويه يقدر في نحو اياي والشر [illegible] حفظا
كان اياك وقول سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في اياك والشر وقول عمر لجماعة اياي وان يحذف احدكم الارنب
بالحذف ليذك لكم الاسل والرماح ويحتمل امر المتكلم اي لا بعد نفسي عن مشاهدة حذفه الارنب وامر المخاطب اي بعد ونح عن مشاهدتها
حذف فيها الثاني اعني المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه
واياي اياي وهو لو كان الظاهر مضافا او لا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو
احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى اذا دكت الارض
دكا دكا ومنعه الاخرون وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف
عامله وحكم اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر يكون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر
المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا [illegible]
وكان اصل اياك والاسد [illegible] ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلا جاؤا بالنفس مضافا
الى الكاف فقالوا [illegible] نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين
ولم يحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجيء في باب المضمرات فصار منفصلا
ان هذا الذي ذكره تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد وتنح باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز
اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت
بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة فيما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اي ما ضربت احدا الا
اياي فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم
حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح السيرافي بجواز نحو اياي
ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المصنف في شرح المفصل
عند قوله جاء الله الله احد فمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي وفي اياك نعبد اي ما نعبد الا اياك وانما وجب حذف
العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك بعد نفسك من الاسد
من الاسد وفحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد الاسد اي بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر

ط ولو كانت منفصلة مع

والشيخ المحذر اذن اما ظاهر او مع

الاسد

وتقول مضارع معروف مسند الى ضمير هو انت وايّاك معمول فعل مقدر وهو باعد ومن الاسد متعلق بباعد والجملة في محل النصب لانها مقولة القول ومن ان تحذف
مثل ايّاك من الاسد عطف عليه وايّاك ان تحذف عطف على ايّاك من الاسد وبتقدير من متعلق بتقول ولا تقول مضارع منفي مسند الى ضمير المخاطب وايّاك والاسد
مقولة القول ولامتناع تقدير من متعلق بلا تقول وهذه الجملة عطف على جملة فعلية سبقت في المقولة بتداء وفيه متعلق به والضمير في فيه يعود الى الالف واللام في المفعول
لانه بمعنى الذي وجزء بمعنى وما اي ومنادى مما اشتمل على علم المفعولية لمفعول به وهو مبتداء وما موصولة بمعنى الذي اي الاسم الذي ومعنى … اي اسم وفعل ماض مجهول

الاسد لانه تبعيد الاسد عن نفسك بان تباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف
عليه المعطوف وايّاك محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في
الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى العامل وجهة انتساب ايّاك الى العامل كونه مفعولا به اي مبعدا وكذا الاسد مبعد اذ المعنى ايّاك بعد
وبعد الاسد قوله وتقول ايّاك من الاسد ومن ان تحذف نحو ايّاك ان تحذف بتقدير من ولا تقول ايّاك الاسد لامتناع تقدير
من انجلاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان او لا معها فالذي بغير ان نحو ايّاك والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو و
مع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اي بعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان
نحو ايّاك وان تحذف وايّاك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها
مع الجملة التي بعدها بتأويل اسم فطال اللفظ بما هو في الحقيقة اسم واحد اجاز فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر من الذي
هو مع المجرور كشيء واحد وكذا ان لانها مصدرية وبعد حذف الحرف صار ان مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله
لافعلن وقال الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرا ونحو الله لا
فعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اي من ذنب وبغاة الخير اي بغى له وقال الاخفش
الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف حرف الجار من ايّاك من الاسد
اذا لم يسمع فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اشذ من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في
غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت
واما في قول الشاعر فايّاك ايّاك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فلضرورة الشعر واما لان ايّاك من باب
الاسد اي المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تماري فحمل في جواز حذف
حرف الجر ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه وهذا قول ابن ابي اسحق او يدعى ان الواو التي في المحذر بمعنى
مع وقد ترك المصنف بابا آخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكرر او معطوف عليه بالواو مع
معطوفه فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والذي مع العطف نحو شأنك والحج ونفسك
وما بينها والعاقل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير والخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا
مثل هنالك وان لم يكرر ولا مع العطف فالخلاف في عدم وجوب الحذف كما هنالك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو
بمعنى مع قوله المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان يعني بقوله فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل
المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم والضرب
الذي هو مضمونه فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك
فانه لا بد ان يفعل في يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في
قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير في يعني ان المفعول فيه ضربان ما يظهر
فيه في وما ينتصب بتقديرها وشرط نصبه تقديرها واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون
المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور قوله و
شرط نصبه تقدير في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل ذلك والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست
وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت على الاصح اقول ظروف الزمان كلها يعني
مبهما او موقتا تقبل ذلك اي تقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان او نكرة كحين و
زمان والحين الزمان والموقت ما له نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر و
شهر رمضان قوله وظرف المكان ان كان مبهما قبل اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء لان نحو جلست
خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاولى فيخرج منه المقادير
الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود
ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى
من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه و
كذا خارج الدار كما قال سيبويه بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه وتكلف
المصنف لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما يثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ
داخل

وفيه اي في مدلوله متعلق
به والضمير في فيه يعود
الى ما وفعل مفعول ما
لم يسم فاعله ومذكور
نعت له ومن بيانية و
زمان مجرور او مكان
عطف عليه والموصول او
الموصوف مع صلته او صفته
خبره ويجوز ان يكون هذه
الجملة خبر القول المنقول فيه
وح لا حاجة الى خبر محذوف
وشرط مبتدأ مضاف ونصبه
مضاف اليه والضمير في نصبه
يعود الى المفعول فيه و
تقدير خبره مضاف وفي مضاف
اليها بتأويل اللفظ اسم له و
ظروف الزمان مثل شرط
نصبه وكلها تأكيد له
تقبل مضارع معروف
والمستتر فيه فاعل عائد الى
الظروف وذلك مفعول به
والجملة خبر ظروف الزمان و
ظرف المكان مبتدأ وان كان
… جملة شرطية و
خبر له والا فلا جملة شرطية
ايضا عطف على جملة شرطية
سبقت واصلها وان لا يكون
ظرف المكان مبهما فلا يقبل
النصب بتقدير في
اي مبهما او موقتا
كحين
و وجعلهم … معلوم ماض وفسر
ماض مجهول والمبهم مفعول
ما لم يسم فاعله وبالجهات
… متعلق
… الست

وعليه متعلق بجاء والضمير في عليه راجع الى المبهم وعند مفعول ما لم يسم فاعله وهو بتقديره هنا الرفع لان النصب لا يلزم له الا عند دخول من وعلى وعطف عليه
الضمير في شبههما عائد الى عند ولدى وفي ابهامهما متعلق بحمل على طريق التعليل ولفظ عطف على عند مضاف اليه ولكثرة لتعليل الحمل
ما موصولة وبعد دخلت جملة ظرفية وقعت صلة له الموصول مع صلته عطف عليه والمعنى وحمل على الجهات لفظ مكان لكثرة الاستعمال والثاني الذي ثبت بعد
نكرة مع مذكره ودخلت الدار جملة فعلية وقعت مفعولا لها على الاصح خبر مبتدأ محذوف وهو هو اي حمل ما بعد دخلت عليها على القول الاصح

داخل فيه فان المكان المبهم فرضنا بالنظر اذا انزل بسبب القياس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه وقال الموقت ما كان
له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلامها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا امثل بلد وسوق ودار فانها
اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام
ويمين وشمال وبين وجه فان هذه الاسماء يطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه وينبغي ان يستثني من المبهم في قوله
اينما نحو جانب مما يسماه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا اعضاء في اوله ميم زائدة من اسم مكان لا نه انما يثبت
مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شيء امر خارج عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب كل ما هو من
هذا الجنس ولا نحو مضرب وقت مصر بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل ذلك بان نقول اسم المكان الا ما
ما يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اولا والثاني لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصب
به على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمأكل والمشرب ونحوهما والاول
ينصب ايضا على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمثوى والمسكن والمقيل والمبيت
يقول نمت مقامه وجلست مجلسه واويت مأواه وسكنت مسكنه وينصب ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق
مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان و
قعدت مركزه قال تعم واقعد والهم كل مرصد وكذا نمت مبيته وانت مغشاه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه
فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمته منزل فلان وقال الاكثرون من
المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية ثم قالوا
حمل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصب ايضا لمشابهتها الجهات في الابهام قال المص
وكذا حمل لفظ مكان على الجهات الست لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله
مخالف في منه تحقيقا فلا ينبغي المص هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف
مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغي على قول هؤلاء الاكثرين ان يحمل المقادير المسموحة على الجهات الست لمشابهتها لها في
الانتقال فان تعين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما والعكس
شمالا ثم اعلم انه انما ينصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الان منه اعني الان منه الثلاثة مدلوله فطرح التنصيص في
مدلوله وذلك في غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له
من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الان منه الثلاثة وهو غير المحصور منه والمعدود
ووجه المشابهة التغيير والتبدل في نوعي المكان كما في الان منه الثلاثة وانما انتصب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه
ونمت مبيته فلكونه تقتضي المصدر معنا الاستقرار في ظرف فهو مشعر بكونه ظرفا للحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه
ظرف لنفسه بخلاف نحو المضرب والمقتل فانه لم ينصب على الظرفية الا بما فيه معنى الاستقرار واما قول المص في الشرح لما
كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منه فان الاشتراك في لفظ المعين وذلك لان الفعل يدل
على المعين لا الان منه الثلاثة لا على المعين المراد بههنا اي المحصور الذي له نهاية كاليوم والليلة وكذا قوله الفعل لما
كان يستحق على مكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة
اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا هو يدل عقلا على مطلق
لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل
بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مما
كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر
اعني في معها غير المبهم ايضا وانتصابا بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول به لا
مفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزم معها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا
ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعم وسكنتم في مساكن الذين ظلموا انفسهم وقولك
نزلت في الخان وكون مصدره دخلت الدخول والدخول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا
ويجان كونه لازما عاثر ثم قال على الاصح واما نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله
فلا يغنيكم قنا وعوارضا ولاقبلن الخيل لابة ضرغد اي في قنا وفي عوارض وهما موضعان ومثله قوله لدن بهز الكف يعسل

متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب ويكثر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد
يلحق بالقياس نحو هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخاتن ومنزلة الشغاف ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام
الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون محدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذلك استغرق
الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان يقصد المبالغة
والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يكن استغراق الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سرت فا
لا قد يعم جميع ايامه والثاني ثنائية والذي يصلح جوابا لمتى وهو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاولى من رمضان او لا
معدودا كان كيوم الجمعة وكالزمن الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد ولا
يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاولى
من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان قصد
التعميم فقوله كيوم الجمعة في جواب متى صمت كذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من
البلد فما لا يصلح جواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جوابا لكم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة
وما يصلح جوابا لهما المعدود والمختص كالعشر الاولى من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لا يصلح الا جوابا
لكم يعني الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى يسبحون الليل والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل فيشير
الى نهار وليل معينين فيصلحان جوابا لمتى وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى اخرها اذا لم يضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر
والليل والنهار ولا بد ان يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلثون يوما
اذا قلت سير عليه صفر فيستغرقها السير واما اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان
مستندا الى رواية عن العرب فيها ونعمت والا فلا فرق بينهما من حيث المعنى فقولك كما ترى في سير عليه الثلثون يوما قلنا ليس تعين
العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاولى من رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف في التصرف
وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد
يجر متى بالى وحتى ايضا ويجر اين بالى ايضا مع عدم تصرفهما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت
من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما نحو جئت من عندك وهي من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف
من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او انجراره بمن من الاول اكثر الظروف المبنية لو وما كاذ واذا على تفصيل ياتي في الظروف
المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يجي في المركبات وقد يجي اذ وحيث متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته وقوله تعالى
بعد اذ انزلت ومنه من المعربة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين
وذات العويم وذا صباح وذا مساء وذا غبوق وذا صبوح فهذه الاربعة بغير ها وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه
نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها يلزم الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم عزمت على اقامة ذي
صباح لامر ما يسود من يسود واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرة التصرف كما يجي في الظروف المبنية ومعنى الظرف في المركبة
المذكورة يجي في المركبات ومعنى ذات مرة واخواتها يجي في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اي فراق تقول ذلك اذا كان الرجل
ممسكا عن اتيان صاحبه ثم ياتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم ياتيه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه
الظروف غير متصرفة موقوف على السماع ومن المعربات غير المتصرفة ما عين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكرا وسحر وسحير وعشية
وعتمة ومساء وصباح ونهار وليل واعني بالتعيين ان تريد غدوة يومك وبكرته وضحاه و ... ضحوته وبكرته وسحره
وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت ليلك ونهارك وغدوة وبكرة يكونان ايضا علمين
ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما يجي حكمهما فيكونان اذن متصرفين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني
على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا التعريف كهذه الظروف المعينة
لان ما الظرفية واحدة اعني الظرفية تنبيها على مخالفته لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها اما
من العلمية واقامة اللام او الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا باللام ولا بالعلمية والدليل على
انها ليست اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف متصرفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم تنصرف فتعريف
هذه الاسماء بكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني البناء
اذ لو تضمنتها لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم الممهدة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد

منه اذا لم يكن مضافا ولا معرفا بلام العهد سواء كان علما او لا كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون الرسول بل وجد سحر
من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم
انه تضمنه عنده متضمن اللام فهو عنده مبني كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكر
ومسى وصباح ونهار وليل معينة فانها منونة اتفاقا الا ان زعم الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما صحته والحق عبد
القاهر عتمة وضحوة معينتين بسحر في منع الصرف لا عن سماع والاولى لمنعه اذ لم يسمعا الا منونتين فكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه
المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما العلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه واما غدوة وبكرة
فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق
به اتيتك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده ولكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانتا علمين للجنس
كما يجيء فيتقدر العلمية فيهما كما في سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعينها من دون علمية ولا آلة
تعريف وتعينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وساعة وعشية وغيرها فلا
يثبت اذن عدم تصرفها فهذه الظروف الثلاثة العشرة المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم يكن معينة
متصرفة نحو صيد عليه غدوة واذا تصرفت واردت تعينها فلابد فيها من اللام او الاضافة تقول رايته عند السحر الاعلى ولا تقول
عند سحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظرف وعدم انصرافها فتقول غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا وان لم يكونا
معينين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين كما يقول القيته العام
الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة فيمتنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما يقول لقيت اسامة وان كنت لقيت
واحدا من الجنس غير معين وسيجيء الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتها لفظية لا معنى تحتها واذا لم يقصد
تعينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال تعم ولقد جئتهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او رب غدوة وبكرة فهما منونتان
لا غير لان كلا ورب من خواص النكرات والاغلب في اعلام الاجناس ان يكون موضوعة اعلاما لا منقولة من النكرات نحو اسامة
وثعالة وجبل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة في الجنس كقولك
هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي قال سيبويه
والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كما ان يذر محمول على يدع في حذف
الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة
ولقيته الفينة بعد الفينة اي الحين بعد الحين فهي علم الجنس كما تقول لقيته في ندرى ولقيته في الندرى اي في الندرة
وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني انه يجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية
منونة على كل حال قال السيرافي حكاية سيبويه لا ترد وسحر غير منصرف لا لكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما
ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة وحوال وحوالى
وحولي واحوال والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وكذا هنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظتا يمين
وشمال كثيرتا التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا ذات اليمين وذات
الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظة بين اذا لم يركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى
قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق صلاة ورس وسطها قد تفلقا ووسط بتحريك السين متصرف وقد تقدم حال دون
التي بمعنى قدام معنيان اخران هما في احدهما استعارة وذلك بمعنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان اقل مرتبة عالية والثاني
مرتبة تحتها فهو حال المخاطب قبل الوصول الى زيد وتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شيء دون اي خسيس ومعناه
الاخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى اتخذ من دونه آلهة كان العبد اذا وصلت الى الاطلاق اكتفى به ولا الطلب
الله الذي هو خلفهم وورائهم فهم كانهم قدامهم في المكان تعالى الله عنه ومما يلزم الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت
مقامه نحو قوله الا قالت الخنساء يوم لقيتها اراك حديثا ناعم البال افرعا اي زمانا حديثا وجوز في ضرورة الشعر بيا ومليا
خاصة التصرف نحو قولك سير عليه الفرس مليا من الدهر وقريب ومليا وقريبا والى غير سيبويه فانه اختار والى الصفات
المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها او وجب لا يكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما
عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فسماعي واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرته نحر جزورين
وسير عليه ترويحتين اي مثل زمان نحر جزورين ومثل زمان ترويحتين قال تعالى وادبار النجوم اي وقت ادبارها

وكل

جبل علم الجنس ... حيث ...

تعلق فيه وفي حوله وحواله
وحواليه بيا ليس تعلق حواليه
بكسر س

المعنوية الغير ... لا لان تدل ... وصلاته خلق ... لانه يتعلق ... الكلف س

وينتصب بمضارع مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى المفعول فيه وبعامل جار ومجرور متعلق بينتصب ومضمر نعت لعامل وعلى شريطة التفسير جار ومجرور عطف
على بعامل والمفعول فيه مبتدأ وخبره محذوف اى ومنه المفعول وله متعلق بالمفعول والضمير فيه له يرجع الى الالف واللام لانه بمعنى الذى اى ما موسوم وفعل ماض مجهول و
متعلق به والضمير لاجله متعلق به والضمير عايد الى ما وفعل مفعول ما لم يسم فاعله ومذكور نعته والجملة صلتها والموصول مع صلته خبر مبتدأ محذوف وهو هو و
مذكور وهو المفعول له ومثل من جهة وضربته فعل وفاعل ومفعول به وتاديبا مفعول له والجملة فى محل الجر بالاضافة وقعدت عن الحرب جبنا مثل عطف عليه وكذا
وكل ذلك على حذف المضاف وعند ابى على ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من
التجانس بكونهما مدلولى الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهميهما وموقتيهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج
فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله اى بوقايعه
وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذى هو مكان نحو مشيت غلوة سهم ورميت نشابا اى مسافة غلوة سهم
وفى الحديث اقطع النبى صلى الله عليه وآله دير حضر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذى هو اسم عين مقام مضاف الذى
هو مصدر قايم مقام مضاف الذى هو حين نحو لا آتيك السمر والقمر اى مدة طلوع القمر ومنه قوله باكر شعاجنها الدجاج
اى وقت صياح هذه الذكات وباكر بمعنى بكر لا غالبت بالبكور قال النحاة قد يتوسع فى الظرف المتصرف فيجعل مفعولا
به فح يسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظة فى كقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى
بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان ... متوسعا فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل
فقال بعضهم لا يتوسع فى ظرف المتعدى الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدى الى ثلاثة محصور فلا
يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع فى ظرف المتعدى الى ثلاثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس
فعل متعد الى اكثر من ثلاثة وجوزوا فى الناقصة نحو يوم الجمعة ليس زيد قائما هذا ما قالوا والذى ارى ان جميع الظروف
متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان فى الاصل خرجت فى يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف فى اللفظ والمعنى على
ما كان وكذا المفعول له هو ايضا فى الحقيقة مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه بعدما تعدى اليه بحرف الجر فهما
مثل ذنبا فى قولك استغفر الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر اعنى فى واللام صار قياسا فى البابين كما كان حذف حرف الجر
قياسا مع ان وان وليس بقياس فى غير المواضع الثلاثة فلا يقول ... مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت زيدا وقمت عمرا و
انما كان قياسا فى بابى المفعول له والضوابط المعينة لكل منهما القوة دلالتها على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه
والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين واما قول المصنف فى نحو يوم الجمعة صمته الضمير لا
يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان فنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظ هذا ههنا ظرف اتفاقا مع انه
صفته وقوله ان الزمان فى نحو مكر الليل ليس بمفعول فيه والا انتصب المضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فى عملا
او مفعولا قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به ولا نسلم انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب
زيد وكذا فى سارق الليلة فنقول فى اضافة الصفة الى الظرف كاضافتها الى المفعول به تكون غير محضة بالشرائط
المذكورة فى باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كمالك يوم الدين كما يجئ واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به
بمعنى اللام فهى محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذى كان منصوبا بنزع الخافض باكر شعاجنها الدجاج بسحرة اى عاجنها
اليها فهو فى الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشئ بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقبيل لطف وليس
بمعنى فى كما ذهب اليه المص على ما يجئ فى باب الاضافة قوله وينتصب بعامل مضمر على شريطة التفسير اقول اعلم ان انتصابه
بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار او بممتنعه كما فى المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة فى جواب من
قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم الآن اى كان ذلك الآن واسمع الآن والثانى كما فى المنصوب
على شريطة التفسير حسب ما ذكرنا فى المفعول به مفصلا اجمالا فيختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو يوم الجمعة
سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة فهو اذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سرت فيها ولا تسر فيه ومثال
ليس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه فى الصيف وما يستوى فيه الامران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه
ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت
عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر قوله فعل مذكور اى مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا فى
المفعول فيه قوله مذكور احتراز عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التاديب اعجبنى التاديب فان التاديب فعل له
الضرب الا انك لم تذكر الضرب فى قولك عاملا فيه فالحق ان تقول فى المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا
فى المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحدان بقولك يعجبنى ضربك وقد اعجبنى التاديب
وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المص مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كما فى ضربته
تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما فى قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل
كما فى قعدت جبنا او تأخر عنه كما فى جئتك اصلاح حالك وذلك لان الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل

وشرط نصبه تقدير اللام مثل وشرط نصبه تقدير في الوجود انما كان المصنف يجوز مصادره معروف وحذفها اي حذف اللام فاعله واذا ظرف مضاف وكان من الافعال الناقصة و
المستتر فيها اسمه عائد الى المفعول له وفعلا خبره ولفاعل الفعل جار ومجرور متعلق به والمعلل نعت له ومقارنا عطف على فعلا او خبر يتعلق بمقارنا والضمير فيه يرجع الى الفعل المعلل
والجار متعلق بمقارنا لها وفي الوجود متعلق عليه

وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متأخرة من حيث الوجود فالمفعول
له هو العلة للعامل وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم في ضربته تأديبا وان الضرب علة التأديب
اما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت تجنبا وجعل المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في له للتعليل وهي تدخل على
العلة لا المعلل نحو ضلت هذه العلة قوله خلافا للزجاج فانه ذهب الى ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك
لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تأديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتأديب مجمل
والضرب بيان له وكانك قلت ادبته بالضرب تأديبا ويحتمل ان يكون الضرب هو التأديب فصار مثل ضربته ضربا لكون
مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيانا الجبن ولا نوعا فقعوده جبنا الا
مجازا وكذا قولك جئتك اصلاحا لحالك بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او
النصح كما صرحت به ولعله يقدر في مثل قعود جبنا ومجيء اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المص ردا على الزجاج معنى
ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقولك للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديبا الذي هو بمعناه وفي رده نظر وذلك
ان ضرب تأديب ايضا يفيد معنى التأديب مع ان الاول مفعول له اتفاقا دون الثاني واي منع في ان يتفق في المعنى المقصود
مختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبي والاول حال والثاني مفعول فيه والجرمي يقول ان ما
يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر التي يكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو قوله حذر الموت بحاذرين الموت ليكون الاضافة
لفظية ولا يطرد له ذلك في نحو قوله ونعل المحبور والهول من تهور الهبور الا ان يجعلها مصدرين للحالين المقدرين قبلها
اي نعلا ازعل المحبور ومهولا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلته جهدك وجدك على ما يجيء في باب الحال ومذهب
البصريين اولى من الباقين لسلامته من الحذف والتقدير اللازمين لغيرهم قوله وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها
اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود اقول يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون
الاسم مفعولا له فنحو للسمن ولاكرامك الزائر في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما هو يدل عليه
حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة
لان فعل له المجيء لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط نحو قم اليتيم هو المصدر
المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوما بشيء واحد كقيام الضرب
والتأديب في ضربته تأديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت
عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا
لحالك وشهدت الحرب ايقاعا للفتنة بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا للمجمل كما في ضربته تأديبا واعطيته
مكافاة فليس ههنا حدث ثان في الحقيقة حتى يشتركا في الزمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته
بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان الشيء
لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته للتأديب لكن لو صرحت بما هو العلة اعني التأدب لم ينتصب عند النحاة لعدم
المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما الاتجاه هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد والشعر انا
نوشته من ربيعة لم يقم التشنيف منهما التوى وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في
الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب
هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا
للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان
استتماما لا يكون حالا من الفاعل وكذا ايجازا للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج يركب
كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهور الهبور فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والثور ليس بمفزع بل هو
فزع وكذا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اي حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل
اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا
واقتصر المص على شرطين مما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط
كونه مقدما للام وجوابا له وان يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب

قال

والمفعول معه مثل المفعول له في الوجوه ومذكور جزء بيت احد من وهو مولد مذكور وهو المفعول معه بعد ظرف المذكور مضافا الى الواو والمصاحبة متعلق بمحذوف وهو
مصدر مضاف الى المعمول وهو مفعول لعامل بتركه فعل مجرور بالاضافة ولفظا خبر كان المقدر اي معنى عطف عليه والجملة صفة لفعل معنى ان يكون لفظا بل من معمول
فعل في المعنى المفعول معه ما يذكر بعد الواو لاجل المصاحبة معمول فعل لفظا كان او واوا ومن حيث اللفظ والمعنى من حرف شرط والفاء لتفسير ما سبق وكان ماض معروف
وهو فعل الشرط و

قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل اي معه م عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل بتلا شي ولا يبقى حتى يكون حامله
على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى الجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع
وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز نحو جئتك اصلاحا لامرك وضربته تاديبا
اتفاقا فان قال هو بتقدير حذف مضاف اي ارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا نجوز ايضا جئتك اكرامك لي وجئتك اليوم اكراما
لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل يجوز جئتك ... ولينا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فمفعول
المفعول له على قسمين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان
يتقدم على الفعل تصورا اي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئتك اصلاحا قال المص وانما شرط لجواز
حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجئ جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية
والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ونحوه الى في باشم وجوب
تنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز وبيت العجاج تاض عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن
شتم اللئيم تكرما وكذا قوله نعم حذر الموت وقال الجزولي اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا نحو جئتك لاكرام لك ومنعه
الاندلسي وقال لا ارى منعه مانعا وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز كونهما ان بنكرة فوجب انتصابه
مثلهما والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله نعم فبظلم من الذين هادوا ورحمتنا والباء للسببية ههنا كاللام قال المالكي اذا
حصل الشرائط فجر المقرون بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوي الامران في المضاف هذا قوله والاولى ان
يحال ذلك على السماع ولا يعلل قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى اقول قوله
لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو ضيعته في كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ونعني بالمصاحبة
كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك المتكلم في السير في وقت واحد اي
وقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد وشرط بعضهم ان
يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا
معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك واما انتصاب
عمرو في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل بما بعده عن العطف الى النصب
نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جاءني زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجي ويحتمل مجي احدهما قبل الاخر
فالنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي
هو الاصل اظهر قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب
نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا
لان المعنى ما تصنع اقول اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما
وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو واو العطف التي فيه معنى الجمع كما يجي في بابه فناسب معنى
المعية قالوا ولا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا فلا نحو والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها و
جوز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب تمسكا بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خلال لست عنها بمرعوي والاولى المنع
رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدأ
والاولى احالة العمل على العامل اللفظي ما امكن لا العامل المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت
جاء البرد ولابس الطيالسة وصاحب الطيالسة وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس
الواو والاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع لما انتصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه
نصب الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطي النصب
ما بعدها عارية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قال لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا
نحو كل رجل وضيعته قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد و
عمرو انه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه يختار النصب للاصل الذي هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان ههنا داعيا
وهو النص على المصاحبة وقوله جئت انا وزيد وزيدا مثال قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف في جئت انا وزيد
عند عبد القاهر اوجب لان تاكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب العطف وهل يشترط في نصب الاسم

الفعل اسمه ولفظا خبره
يعني الملفوظ او جزء محذوف
وهو مذكور او لفظا
اي في اللفظ وجاز ماض
معروف والعطف فاعله
هذه الجملة عطف على قوله
فكان الفعل لفظا
اي والحال انه قد جاز العطف
على معموله او وجهان مبتدأ خبره
محذوف اي فيه الوجهان العطف
والنصب وهذه الجملة اسمية
وقعت جزاء للشرط ولذا
دخل الفاء او الوجهان مثل نحو
وجئت فعل وفاعل وانا
تاكيد له وزيدا بالنصب
مفعول معه وبالرفع عطف
على انا والا اي وان لم يجز العطف
جملة شرطية وتعين النصب
جملة جزائية ومثل نحو
وجئت فعل وفاعل وزيدا
مفعول معه والجملة في محل
الجر بالاضافة وان كان بمعنى
وجاز العطف مثل قوله
فان كان الفعل لفظا وجاز
العطف في الوجه
ماض معروف والعطف فاعله
هذه الجملة جزاء لقوله وان
كان معنى ومثل مر وجهه معا
استفهامية مبتدأ ولزيد
جار ومجرور خبرها وعمرو
عطف على زيد والجملة في
محل الجر بالاضافة والا تعين
النصب معنى وجهه عن قريب
ومثل ما لك مثل ما لزيد
في الوجه وزيدا مفعول معه
وما استفهامية مبتدأ
وشانك خبرها وعمرا مفعول
معه ولكن
حرفية المشبهة والمعنى اسمها
ما تصنع خبرها وان مع اسمها و

على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على صاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس
الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف واجازه غيره استدلالا بقولهم
ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير لجري النيل لما اقترن بما يصح منه السير
كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والاصال وقريب منه قوله تعالى فمنهم من
يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على حذف فعل في المعطوف كقوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها
ما قيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله
تعالى ذو مرة فاستوى وله ان يجوز العطف في هذا المثال لان استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا استعلاء
ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليس الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس
يعرف به قلة ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب
في العلم لماله والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدأ
المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين وهو قريب من حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول من المركب
المضاف اليه نحو ثالث عشر اي ثالث ثلاثة عشر على ما يأتي في باب العدد وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت
ومالك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت
اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعل اجزائك عليه لما عاملت من ترك مكافاة المجرمين فانت وربك
اي انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعو عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف وقال
عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك بمجازاتك فهو عنده على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذاك
وكذا قول العبدي ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت
اعلم وربك قوله وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لا واجب وذلك
مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع
كما يجيء في باب العطف قوله وان كان الفعل معنى اي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ شيء
به قوي اولا فالاول نحو مالك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان قولك ما شانك بمعنى ما فعلك و
صنعك فهو بمعنى المصدر الذي فيه الفعل وحسبك وقد كفيك لكونهما بمعنى كفاك ونحو ويلك وويل
لك لان الويل بمعنى الهلاك وهو مصدر بمعنى الفعل وكذا قولهم راسك والحائط وامرء ونفسه وشانك والحج ان جعلنا الواو
بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف اولا فالاول
نحو مالزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو قال المص العطف واجب فيه لانه هو الاصل فلا يعدل الى غيره لغير ضرورة وليس بشيء
لان النص على المصاحبة هو الداعي الى النصب ضرورة ولو سلمنا انه ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان
لم يكن ضروريا وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا
فلا والثاني نحو مالك وزيدا وما شانك بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور فالكوفيون يجوزون في السعة العطف على الضمير
المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه في الضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل
مقدرا الا في الضعف فقال المص ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على
ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو الاولى لوروده في القرآن كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة وفي
النصب في مثل هذا اعني ما شانك او مالك وزيدا وما شان زيد وعمرا او بعمرو اوجه الاكثرون على انه بالفعل المدلول
عليه بما شانك او مالك اي ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار والمصدر وفيهما
معنى الفعل فتضافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذا لك وابالك لعدم طالب الاستفهامية وقال سيبويه
تقديره ما شانك وشان زيدا وما لك وملابستك زيدا وما شان زيد وملابسته عمرا فهو مفعول المصدر
المقدر وقال السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذه الملابسة ايضا يعني ان سيبويه
لا يريد بتقديره وملابستك ان الاسم منصوب بهذا الاسم المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول
وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الاخر كما يجيء في باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذا لتبيين
المعنى فقط لا لان اللفظ مقدر بما ذكر وقال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة

فيقدر ع
يسير بمعنى يجري لان يجمع
مع المعنى الحقيقي والمجازي
الى في هذه الاية س
والمراد من المثنى

عليه

والحال ما يبين هيئة الفاعل الحال مبتدأ وما موصولة اي اللفظ الذي او موصوفة اي لفظ يبين ما ضمير معروف فيه مستتر فيه عائد الى ما وهيئة مفعول به مضاف والفاعل مضاف
اليه او المفعول به عطف عليه والموصول والموصوف مع صلته او صفته خبرها او مبتدأ محذوف خبر الاول محذوف تقديره ومنه الحال وهو ما يبين لفظا تمييز من الفاعل او المفعول
به او معنى عطف عليه وحال ضمير بمعنى الملفوظ اي حال كونه ملفوظا او مقدرا او نحو زيد كريم وضربت فضل وفعل وضربه مفعول به وقائما حال من الفاعل الملفوظ او المفعول و
الجملة في محل الجر بالاضافة وزيد مبتدأ وفي الدار جزء وقائما حال من فاعل فعل مقدر دال عليه الظرف تقديره زيد استقر في الدار حال كونه قائما وهذه الجملة معطوفة على جملة

عليه لان ما لك وما شانك اذا جاء بعده ما المجرور يدل على ان الانكار انما هو ملابسة المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو
بمعنى مع يؤذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كما في ما انت وزيدا اي ما كان شانك
وما كان لك وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلابس كانك قلت ما لك زيدا والواو دال على معنى لابس وانما ارتكبا
هذا تفاديا عما الزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر ثم ان بهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يضح الجمع بين
الواو وذلك الفعل المقدر نحو ذي مذهبهما في هذا الى مذهب عبد القاهر في الجميع والقسم الذي لا يكون في لفظه شيء
بالعامل قوي نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وما انت والفخر والمنثور فيهما العطف اولى بلا خلاف وان قصد
المصاحبة لعدم الناصب ضعف اللدلالة عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية قال سيبويه
اذا نصبت ما بعد الواو هاهنا مع قلته وضعفه قدرت كان ما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما
ههنا والشيء اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كانه منطوق به وردها المبرد تفريعه سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه
بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن ليس حد الايجاز والتمثيل
وقول الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة ان تميل ميلا اي ازمان كان قومي مع الجماعة وقول بعضهم انا واياه في
لحاف اي كنت واياه في لحاف ابعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لاشعارهما وكيف بالفعل لما
فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه
لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما نحو قوله كل رجل وضيعته وانت وشانك فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل
ومعناه واجاز الصيمري نصبه بالخبر المقدر وانكره ابن بابشاذ ويجب على مجيز النصب اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعته
فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه وهذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى منعا من تقدم المفعول معه على
عامله اذا تاخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف التي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا لقيت فنقول العامل في الجماعة
واياه كالذي وفي لحاف وامتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال
مما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا راكبا فالحكم في مطابقته ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوزان يعطى حكم ما بعد
المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اي العطف ومنع ذلك ابن كيسان
وفي كون المفعول معه قياسيا خلاف فمذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسيا وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله
تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه وقالوا لا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب
شركاءكم بمقدر اي واجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا تقول اجمعت زيدا قوله الحال ما يبين هيئة
الفاعل والمفعول لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما قال المصنف لا يدخل فيه النعت
في نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الحد وذلك على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل
لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها في قولك زيد رجل عالم مع انها مبينة لهيئة
خبر المبتدأ لا هيئة الفاعل بل انما علم كون عالم في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف
الحال فان راكبا في قولك جاءني زيد راكبا ورايت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت
رجل قائما النوع لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل اقول لقائل ان يمنع ان الحد ورد بلزم ان يدل على كل ما يذكر
في حده بل يكتفي فيه ما يذكر في حده وبعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لان ربما يتوهم
انه موضوع لبيان هيئة الفاعل والمفعول مطلقا اي حال الفعل فيظن في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل
مطلقا لا في حال المجيء فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الجملة الحالية بالضمير ذي حال نحو قوله يقول وقد ترا لو تيقن سا
السن ترى ان قد اتيت بمويد وقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل ويخرج ايضا الحال عن المضاف
اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
وقول الشاعر كان حواميه مدبرا خضبن وان لم يكن تخضب وقوله اعوذ بك حشرة حاشد من عليهم حلق الحديد مضاعفا
يتلهب واما قوله تعالى النار مثويكم اي موضع مثويكم اي ثواكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد مجردا فالمنصوب فيهما حال
من الفاعل والمفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يجيء الا اذا كان المضاف
فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كانك لو قلت بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم جاز فكانه حال
من المفعول واذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف

وعامله ... مثال الى ضمير عايد الى الحال والفعل ... وشبهه ... شرحها اى معنا معنى الفعل ... ان تكون ناقصة والمستتر فيه ثم
ونكرة

كما فى قوله تعم دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نايب عن دابر هؤلاء فهو
عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذى هو جزء المضاف اليه لان دابر الشئ اصله
وكانه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله كان حوا ميم مد برا اى شبه حوا ميم مدبر فكانه
حال من الفاعل او المفعول وكذا قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا والاولى ان يقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما
حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء الكلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذى فى ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول
او بما يجرى مجراهما فبقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية فى نحو ركب زيد وركب معه ركوب غلامه اذا لم يجعلها حالا ويخرج بقولنا حصول
مضمونه المصدر فى نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه المصدر ويخرج النعت بقولنا
يتقيد تعلق الحدث بالفاعل والمفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجرى مجراهما يدخل
حال الفاعل او المفعول المعنويين نحو هذا بعلى شيخا وكانه خارجا من جنب صفحته على ما يجى والحال عن المضاف اليه الذى لا يكون
فى المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف مامر ويدخل فى الحد الحال نحو قوله يقول وقد ترا الوظيف فى قوله وقد اغتدى والطير فى
وكناتها وحد المؤكدة اسم غير حدث يجى مقررا لمضمون جملة كما يجى شرحها فقولنا غير حدث احتراز من المنصوب فى نحو رجع
رجوعا ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا
قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان يجعلها لما قامت له من الفاعل او المفعول
وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم يقدم فهو عن المفعول
واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما لكونه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا
منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان قرينة يعرف بها صاحب كل
واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد بجنب صاحبه نحو
لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل الحال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا
والمصعد زيد وذلك انه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل
اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالى الفاعل والمفعول
على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال وانا سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا وجوز الجمهور وهو الحق
ان يجى لشئ واحد احوال فصاعدا متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعم اخرج منها مذؤما
مدحورا كما يجئان فى خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك فى الحال متضادة كانت اولا قياسا على الزمان والمكان نحو مدحورا حالا
من ضمير مذؤما واستنكر مثله فى المتضادة فعناهما مطرا ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد فى زمانين او مكانين
مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت القوم اليوم امس بلى لو عطفت احدهما على الاخر جاز لدلالته على تكرار
الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست امس وقت الظهر وامامك وسط
الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما فى قوله تعم مذؤما مدحورا او بمتضادين فى محلين ممتزجين كما فى اشتريته
ابيض اسود او ممتزجين كما فى اشتريته حلوا حامضا فلا باس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكريرها نحو اضرب
اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا لانها تكرر فى الاغلب كما يجى فى اسم التبرئة نحو جاءنى زيد لا راكبا ولا ماشيا ويندر
افرادها نحو جاءنى زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى حال من الفاعل او المفعول اى ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول
اللفظين اما المفعول المعنوى نحو شيخا فى قوله تعم هذا بعلى شيخا فان بعلى خبر مبتدا وهو فى المعنى مفعول لمدلول هذا اى انبه
على بعلى او اشير اليه شيخا اما الفاعل المعنوى فكما فى قوله كانه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتاد
اذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب ولا يفسر باشبهه خارجا لان المشابهة هى المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المص
فى مثال الحال عن الفاعل المعنوى زيد فى الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير فى الظرف وهو فاعل لفظى
لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد يخرج راكبا ولا كلام فى كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظى وليس يجوز كون
الحالين فى المثالين عن زيد الا عند من جوز تخالف عامل الحال وصاحبها قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه يعنى بشبه
الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعنى بمعنى الفعل ما يستنبط
منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه ونحوها انا زيد قائما عند من جوزها
التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجى فى حروف التنبيه واسم الاشارة نحو هذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا متعما واما

وشرطها ان يكون فيها معنى الفعل عطف عليه او معنى الفعل بتأويل كونها في اقصد والمستتر فيها معنى ذلك من غير العلة جزء الجملة وصاحبها معرفة غالبا او حرفا ان لم يكن فيها صاحبها فيها ون
وغالبا منصب على الظرفية اي في غالب الاحوال وعلى حيث يكون المقصد اي يكون هذا الحكم غالبا او ارسلها نصب على انه حال مفعول به والعراك حال من منصوب فيه معتركة وحده
الجملة في محل الرفع بالابتداء بالتاويل ومررت به منصل بفعل مفعول به ووحده حال من فاعل او مفعول بمعنى منفردا وهذه الجملة ايضا في محل الرفع بانه عطف عليها فنحو ما يأتي
عطف عليها ومتاول خبرها واصلها اوالعراك وحده في ارسلها العراك ومررت به وحده متاول بكذا ثم قصر وان

حرفا التمني والترجي نحو ليتك عندنا في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا بمعتبر
بالحالين بل العامل هو الخبر المقدر على ما هو مذهب الاخفش كما يجي لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا اليه
وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل
نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ما شانك واقفا فلان الثاني بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم تعمل في الحال معنى حروف
الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا نحو لعل وكان وينتقض ما قاله باسم الاشارة وحرف التنبيه فانهما
لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال ونحو وان يشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى احالة ذلك الى
استعمالهم وان لا نعلله قوله وشرطها ان يكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده متاول فانما
كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف
هناك فلو عرف وقع ضايعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من امثالها
اعني وصفها اولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب
اليه ثم يبين في ذلك الحدث فعلى هذا اول المعرفتها الا ان التعريف عبث ضايع ولم يأول النكرة ذا حال لان غايته انه
على خلاف الاولى فقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها اذ ليس لا غالب قوله وارسلها العراك هذا مثال تعريف
الحال في الظاهر ونقول الحال معرفة ظاهرا اما مصدر او غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف
بالاضافة نحو افعله جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيها قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة
موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا او مطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطاقة فنزع
الوحدة مصدر وحد يحد بقي وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها
بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء
مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عائدا على ما ابتدأه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اي رجع على بدئه
عوده المعهود كما تقول عهد منه انه لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعم وفعلت فعلتك فلا
يكون من هذا الباب وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدرة اي ارسلها معتركة
العراك وافعله مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل
فلهذا حذف العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية
كما ينتصب على الظرفية ما قام مقام خبر المبتدأ من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله وارسلها
العراك صدر بيت للبيد ويروى فاوردها العراك قال فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال يصف
الحمار والاتن والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه
لم يكن شرب ويقال شرب دخالا ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه بمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اي اوردها مرة واحدة
ولم يخف على انه لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاحمة واما قولهم جاء واقضهم بقضيضهم فالاولى ان نقول ان المصدر فيه بمعنى اسم
الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي مع مقضوضهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاولى
فيه ان يكون قضهم مبتدأ وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى فيّ ثم انجر عن الجملتين اعني قضهم بقضيضهم وفوه الى في
معنى الجملة والكلام فافهم منهما معنى المفرد لان معنى فوه الى في صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام
المفرد واديت مؤداه اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول
المطلق في فاها لفيك سواء كان ينبغي ان يقول في يدا بيد اي ذو يد بذي يد على حذف المضاف اي النقد بالنقد و
كذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما اي شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اي كل رجل كقوله تعم علمت نفس ما قدمت
اي كل نفس وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان اي
كل شاة فنصب جميعا الجزء الاول لقبوله الاعراب وقال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو بعت الشاة شاة بدرهم وشاة
ودرهم ثم الزم ما كان مبتدأ التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاذ ووجهه انهم يجر حذف المضاف اليه منه لئلا يتكرر لئلا
يبقى الاسم المعرب على حرف واحد وقد جاء فما الفم قال المتنبي وتبلغني على خوف فما الفم فحذف المضاف اليه وابدل من الواو
ميما لئلا يبقى على حرف وهذا شيء قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل
قضهم تابعا لما قبله في الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم ورأيت القوم قضهم

وان جرد بشرط وكان مثل الشرط وصاحبها اى صاحب الحال اسم منكرة خبره وجب ماض معروف وتقديمها اى تقديم الحال فاعله والجملة وقعت جزاء الشرط ولا تتقدم مضارع معروف والمستتر فيه فاعله عايد الى الحال على العامل متعلق به والمعنوي نعت له وبخلاف الظرف خبر مبتدأ محذوف تقديره وهو اى عدم تقديمها عليها ثابت بخلاف الظرف وحال والمعنى لا تتقدم الحال على العامل المعنوي حال كونه ملتبسا بخلاف الظرف ومخالفة للظرف ولا على المجرور وعطف على العامل وفي الاصح خبر مبتدأ محذوف هو اى عدم تقديمها على المجرور على القول الاصح ومتعلق بتقديم المقدر بعد ولا اى ولا تتقدم الحال على المجرور على القول الاصح

بقضيضهم اما على التأكيد على ان يكون اصله جاءنى جميعهم فحذف المضاف واعرب المضاف اليه باعرابه وبقى معناه كما ذكرنا فى الحال او على البدل اى جاء قضيضهم مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرف اى لا مع غيره فهو فى المعنى مثل معا فى قولك جاؤا معا كما ان فى معا خلافا فاهل هو منتصب على الحال اى مجتمعين او على الظرف اى فى زمان واحد وكذا الخلاف فى وحده فى نحو جاء وحده اهو حال اى منفردا او ظرف اى لا مع غيره وجاء وحده مجرورا فى مواضع محدودة قريع وحده ونسيج وحده اى انفراده وهو فى الاصل ثوب لا ينسج على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير ويقال فلان جحيش وحده و عيير وحده ورجيل وحده فى المعجب برايه وحتى جاء فى وحده اى على انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد و التذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا فى المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال امرأة جماء المرافق اى كثيرة اللحم على المرافق والغفير وهو الستر بمعنى الغافر اى الساتر بكثرتهم وجه الارض حذفنا التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تعالى ان رحمة الله قريب وهو صفة الجماء اى الجماعة الكثيرة الساترة واللام فى الاسمين زائدة كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمة قلت لا يعنينى ويقال ايضا مررت بهم جماء غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه وآله وسلم يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول اى مترتبين واللام زائدة كما فى الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول و اما بالاضافة نحو جاءنى الرجال ثلاثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اى مجتمعين فى المجئ وبنو تميم يتبعونها ما قبلها فى الاعراب على انها توكيد له وربما عومل بالمعاملتين العدد المركب نحو جاءنى الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجئ فى باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى فى وقال الكوفيون هو مفعول به اى جاعلا فاه الى فى وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اى من فيه الى فى فلا يقال ماشيته يده بيدى ذكره خلافا لهشام واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين عم فى صفين فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف فعلى حذف المضاف اى مثل اسد العرين ومثل شاء النجف ويجوز ان يأول بشجعانا و ضعافا بلا تقدير مضاف كما قال سيبويه فى جهدك ونحوه قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اقول اعلم انه يجوز تنكير ذى الحال اذا اختص بوصف كما جاء فى الحديث سابق رسول الله صلى الله عليه وآله بين الخيل فاتى فرس له سابقا وكذا يقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل مختالة او سبقه نفى او شبهه نحو قوله فما حل سعد غريبا ببلدة و قلما جاءنى رجل راكبا او نهى او استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا فى باب المبتدأ او كان معرفة مشاركة لتلك النكرة فى الحال نحو جاءنى رجل وزيد راكبين او تقدمت الحال نحو جاءنى راكبا رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تأخر نحو جاءنى رجل راكبا فقد يشتبه فى حال انتصاب ذى الحال بالوصف فى نحو رايت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله لمية موحشا طلل قديم فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويز ارتفاع زيد فى نحو فى الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير فى لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل فى الحال وفى صاحبها جوز كون لمية عاملا فى الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء على مذهب سيبويه اى ان طلل مرتفع بالابتداء وهو العامل فى الحال ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه موحشا فكيف يعمل فى الحال ما ليس مقيدا بها واعلم انه يجوز حذف ذى الحال مع قيام الدليل نحو الذى ضربت مجردا زيد اى ضربته قوله ولا يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الظرف ولا على المجرور فى الاصح اقول قد عرفت قبل العامل المعنوى وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى ما قال المص ينبغى ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفى هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار وذلك على ما مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد فى الظاهر فى نحو فى الدار زيد كما تقدم فى المبتدأ فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه فى المنع فلا يجوز قائما زيد فى الدار ولا قائما فى الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عاملها الذى فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اى المبتدأ اما فى نحو زيد قائما فى الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملى الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه وان لم يجوز ذلك وقلنا ان الضمير فى الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل فى الحال وصاحبه فالحال متأخر عما صاحبه نائب اى زيد اما نحو زيد فى الدار قائما او زيد فى الدار زيد قائما فجائز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا

الفزع
السيد والفزيع المحلل الا يرتقع عن الرتب
اى حقير وانه يقوع للتنتفع به ل
فلان فريع وحده س
الجحش ولد الحمار وبعضهم اله شبيه
تراه حجيش وحده وعيير وحده صيبح
رجل ذم ق

العرين
والعرينة مادى الاسد والسلال العرين
جماعة النجر ق والنجف والمحقة
بالتحرك مكان بعيد لا يعلوه الماء مستطيل
منقاد ق

عنه وكل مستنيم

او جارا او مجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف
حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غيرها فيه نحو ان الينا اياهم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال
نحو ان الينا اياهم والعامل فيه بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فالخلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل
جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شانك وحرف التنبيه واسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب
ونحو تال وغيره واسما الافعال كل ذلك لضعف مشابهتها الفعل لعدم موافقتها له في التركيب واذا ضعف نفس الفعل
لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب فلا يقال ما احسن زيد في الظلمات بمثل الجوامد وكذا الصفة المشبهة
لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جار الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها او
اضعف من الصفة المشبهة في العمل افعل التفضيل لانه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شرط كما يجي
في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قائما اخير منه قاعدا وكذا عمرو قاعدا مثله قائما ففيه الكلام
عليه عن قريب واجاز الزجاجي ان يقول درهمك موزونا درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير
درهمك في الخبر او من درهم عبد الله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز
ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك والاولى المنع مع
الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل
الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا مقدرا بان الموصولة وما لا يجيء الصلة
لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او لحرف مصدري كما وان لا تقدم الحال اذن على هذه
الموصولات لا يجوز تقديمها على صلتها متاخرا عن الموصولات ايضا عند جار الله في الموصولات من امتناع الفصل بين
الحرف المصدري ولام الموصول وبين صلتيهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا
ولا مجردة ضرب زيد هندا واما في نحو سائر الموصولات نحو الذي وكلما جاء زيد فائما فيجوز الفصل اتفاقا واذا كان
العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان يؤخره عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا سائر والله
لراكبا اسير كقوله تعالى لالى الله تحشرون وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل
واسم المفعول اذا خلت من الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جاء زيد وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب قوله
بخلاف الظرف يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا في جئتك راكبا بمعنى وقت الركوب لا
ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار فحسب سواء كان بعد المبتدا كما مر وذلك لتوسعهم
في الظروف بخلاف الحال وكان على نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شان وقولهم كل يوم لك
ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش بشرط تاخره عن المبتدا كما مر وذلك لتوسعهم في
الظرف بخلاف الحال وكان على المص ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي
غيرهما من التنبيه والتشبيه وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدا في الحال
او في الاصل وتوسطهما ما يجوز ان ينتصب على الخبر من متعلق المبتدا وانتصابه على الحال كقوله تعالى واما الذين سعدوا
ففي الجنة خالدين فيها وقوله تعالى فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الايتين
لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرف الثاني لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين فانما ينتصب على الخبرية لا الحالية لان
الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر ويكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني
تاكيد للاول والتاكيد غير عزيز في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون وقتيا ما
يعمل في غير الاسم الذي يلي المبتدا الذي يلي ذلك الظرف وجب عند البصريين نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف
متعلقا بالخبر واجاز الفراء والكسائي نصب ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك عند زيد راغبا والحال
والعامل المضاف المحذوف اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء اي انه راغب في شيء فهو يرغب فيك قوله
ولا على المجرور في الاصح اي الذي يتقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتاخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم
ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها ظاهرا مرفوعا كان منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان ذو الحال
مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل يجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز تقديم الحال على ذي
الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه

ومحل مبتدا ء مقدما او ما موصولة او موصوفة ودل ماض معروف والمستتر فيه فاعله عايد الى ما وعلى هيئة متعلق بدل والجملة صلة او صفة لما والموصول او الموصوف مع صلته او صفته مضاف اليه ونحو ماض معروف وان حرف ناصبة ويقع مضارع معروف منصوب بها والمستتر فيه فاعله عايد الى كل وحالا حال عن فاعل يقع وان يقع حالا من محل الجر او النصب او الرفع حالا وهذه الجملة خبره ومثل مرفوع ومثل مرفوع كره وهذا مبتدأ اكبر حال واذ ظرف وبسر خبره ومنه متعلق بالطيب ورطبا ايضا حال والعامل فيه اطيب البسر عند البعض وهو كان التامة وتقديره هذا اذا كان بسرا يفضب منه اذا كان رطبا وعند البعض ما في اسم الاشارة وحرف التنبيه عند المص العامل فيهما اطيب لا غير والجملة الاسمية في محل الجر بالاضافة

مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا ذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما على مفسر انما جوزنا تلك الصورة الواحدة اعني نحو جاءني راكبا زيد فلاشتد طلب الفعل الفاعل فكان الفاعل ولي الفعل الحال وبين الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر واما البصرية فاجازوا تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب سواء كان مضمرا او مظهرا لان النية في الحال التاخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدا نحو في داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى اما اذا كان ذو الحال مجرورا فان الجر بالاضافة اليه لم تتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى بل اتبع ملة ابرهيم حنيفا اولا نحو هذا ضارب زيد قائما اضارب زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصريين يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر بعد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند قال الشاعر لئن كان برد الماء حران صاديا الى حبيبا انه لحبيب وقال الاخر اذا المرء اعيته المروة ناشيا فمطلبها كهلا عليه شديد وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واعلم ان العامل في الحال في نحو ملة ابرهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما في نحو ضرب زيد راكبا فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها الاشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى لزمت ملة ابرهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا في حد العامل ان معنى الفعل قد انطمس في مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف فيما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزؤه نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله تعالى ملة ابرهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف فيه لان المضاف اليه في التقدير من المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو تجري ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقدم الحال على صاحبها اذا كان جاء صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاءني راكبا الا زيد وانما جاءني راكبا زيد لمثل ما مر في باب الفاعل اعني لتغير الحصر وانعكاسه لو اخرت عن صاحبها وقد يجب التاخير اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عايد الى ما لابس الحال نحو لقيني شاتم زيد اخوه قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسر الطيب منه رطبا اقول هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتاويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسر الطيب منه رطبا هذا مبسرا اطيب منه مرطبا اي كائنا بسرا او كائنا رطبا وهذا نافية التكلم ايراد له قال المص وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكر في حده فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجيء في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء للطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وقولك جاءني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين عليه السلام في بعض ايام صفين فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف وقول المتنبي بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا وفي تاويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضاف قبله اي امثال اسد العرين وشاء والثاني ان يأول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اي ما لنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت نيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بصرفهما اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء مجزاء قسطا وينصب ذلك القسط على الحال وياتي بعده بذلك الجزاء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم واخذت زكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم اي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما مني او بغير ذلك نحو جعلت عندكم الدنانير دينارا لكل واحد وكل واحدة من هذه الاحوال كانت جزء اول من الجملة الابتدائية على ما تقدم ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاءني رجلا رجلا اي واحدا وواحدا رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تاتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا

قوله تعالى نعم فاوجس مثال تقدم الحال على المفعول

بخلاف تقدم الحال على صاحبها المجرور

منصوبة على انها حال

كذا

ومنها ان يدل على الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء او بثم نحو ادخلوا رجلا فرجلا وامضوا كبكبة ثم
كبكبة اي مترتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو يعجبني الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له
نحو يعجبني الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبني الحلي خاتما والعلم نحوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه
او من غيره رطبا وضابطه ان يفضل الشيء على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره بالة
التشبيه او بدونه نحو هذا بسرا مثله رطبا او هذا بسرا هذا رطبا واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي وابن
العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل والة التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما ويشكل
عليه ذلك بمثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فان راجلا جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ من معنى الفعل وبمثل قولك تمر نخلتي
بسرا اطيب منه رطبا او الاشربة بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل التفضيل بلا خلاف ولا يصلح
اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك لان العامل في الحال متقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة
بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة في هذا بعلي شيخا تقيدت ولم يقع الا حال الشيخوخة
والمجيء في قولك جاءني زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا
في غير حال البسرية واستدل المص على امتناع عمل اسم الاشارة في اول الحالين بان المبتدأ اذا تقيد بحال لم يتقيد
الخبر بالحال الاخرى لان اسم الاشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بذلك الحال وفي نحو هذا
بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر اتفاقا فلا يتقيد المبتدأ بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف اما
اولا فلانه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدأ والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع تقيدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك
المثال الخاص مانعا من تقيدهما معا ليس في غيره واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدأ مقيد بحال
والخبر بحال اخرى وهو لم يبين في مثل هذا زيد قائما الا استحالة تقيدهما بحال واحدة فلو سلم ايضا استحالة تقيد المبتدأ
والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان نقول العامل في الحال الاول
ايضا افعل التفضيل والة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم ولنقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول ما يدل على حدثين
فصاعدا يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث
الاخر نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد عمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالاخر ويقعان معا ويتعلق كلاهما بشيء
واحد نحو تنازعنا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احد حدثيها من منصوب الاخر مفعولا به وقد يتميز
حالاهما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفاهما نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا
يختلف زماناهما لان الفرض وقوع الحدثين معا ويتميز مستثنياهما ايضا نحو اختلف اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة
الا الكسائي في كذا وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الاخر وبغير ما تعلق به الاخر ووقوعه
في وقت اخر ومكان اخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما و
كونهما غير معينين نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد قال تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانيهما
نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد
قائما احسن منه قاعدا وكذا الة التشبيه يدل على الحدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت
واختلاف حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معينين اعني حدثي الفاضل و
المفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما الة التمثيل فلا يدل
بصيغته على حدثين معينين بل يدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشترك فيها
الاثنان [illegible] واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ ففي قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي
يشبه حالته التي هو بها يوم الجمعة حالته التي هو بها يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والمراد انه يعبر بهما عن كل حدث
لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضرب والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قوله كدابك من ام الحويرث قبلها بما في
الكاف من معنى تشبه فكفى ولم يصرح وقد يقوم مع الة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق بها ما كان يتعلق
بالحدث في بيت امرئ القيس وبابك بما كنت بدرعا للتمتع وذلك قوله ع انت مني بمنزلة هرون من موسى اي قريب مني قرب هرون من
موسى وقوله لقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم وتقول هو مني بمنزلة الثريا من متناولها اي بعيد مني بعدها
منه اذا تقرر هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الاخر في افعل التفضيل والة التشبيه وبان في عامل وتقاضى

ويكون مضارع معروف والمستتر فيه اسم عايد الى الحال وجملة جزء وخبر نعت لها فالاسمية مبتدأ وبالواو وخبرها والضمير عطف على الواو او بالواو والضمير عطف عليها ايضا او بالضمير كذلك وعلى ضعف خبر مبتدأ محذوف وتقديره فهو اي كونها بالضمير على ضعف او متعلق بيكون المقدر والمعنى ويكون الجملة الاسمية بالضمير على ضعف والمضارع مبتداء والمثبت نعت له وبالضمير خبره ووحده حال من الضمير وهو مفعول معنوي المعنى المضارع المثبت يكون بالضمير حال كونه منفردا وما سواهما ظرف مفعول تقديره بفعل مقدر يكون جملة وهي صلة لما والموصول مع صلته في محل الرفع بالابتداء وهما الجملة الاسمية والجملة الفعلية من المضارع المثبت مضاف اليه وبالواو في محل الرفع الخبر والضمير عطف عليه او باحدهما اي باحد المذكورين من الواو والضمير عطف على امضاه ولا لنفي الجنس وبذا استعمالها في الماضي جزما والمثبت نعت له ومن قد متعلق ببد وظاهرة خبر كان المقدر او مقدرة عطف عليه وتقديره ظاهرة كانت او مقدرة او حال من قد وهو مفعول معنى لان معنا الضعيف من بكر فيه حال كونها ظاهرة او مقدرة

وغيرهما مما يدل على حال شيئين فيجعل منصوب واحد بجنبه الزم ان يكون منصوب كل جنب صاحبه المصرح به فتقول زيد راكبا لقيت عمرو راجلا وتشائم ويتقايما وعمرو قاعدا ولقي زيد في الدار عمرا في السوق وكذا في افعل التفضيل والتمثيل نحو هي كعمرو ومنك وبكر الضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق الحدث المفضل عليه والممثل به بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فاما ما تقدم من قولهما عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن في افعل وفي اداة التشبيه فانه وان كان مفضلا او ممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا اري باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال علي عم في الجارود الله لابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل بثدي امه وهذا كما يقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب في نحو ضربت زيدا قائما قاعدا وقاعدا حال من المتكلم قال المالكي ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الاتي بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي انت الكامل في الرجولية علما ومثله هو زهير شعرا وكونها حالا راي الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر لاسم انت العالم علما والذي ارى ان المصدر في مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علما اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه انك تقول هو قارون كنزا والخليل عروضا وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا بل تقتصر على ما سمع نحو قتلته صبرا ولقيته فجاة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا او عدوا او مشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطؤا ونحو ذلك واما ما ليس من نفسه انواعه فالخلاف انه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اي اتيته اركض ركضا كما هو مذهب ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفها وغيرها على ان انتصابها على الحال الا على حذف المضاف بمعنى مشيا ماشيا او وقع المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد المذهبين وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجيء ولا يمتنع ان يقع ان جميع ذلك على حذف المضاف اي اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدا وقد جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وهشام يقيس عليه كلمته وجهه الى وجهه وعينه الى عينه وارسلها العراك ومر بحاذوك عند ذكر مجيء الحال معرفة واما نحو جاء قفيزين او صاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء لا حال كما يجيء في الافعال الناقصة قوله ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي وحده وما سواهما بالواو او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءني زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر بها الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف بالعقل من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله فالاسمية بالواو والضمير انما ربطوا الجملة الحالية في خبر المبتدأ فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدا والصلة والصفة فانها لا تجيء بالواو لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها لمعنى فيه كما تقاضي تمامه فاكتفي في تلازمها بالضمير بلى قد تصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا تري ابدا مصدرة بالواو وقوله او بالواو او بالضمير اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءني زيد راكبا فصدرت الجملة بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان ادت معنى المفرد وان لم يكن المبتدا ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدا نحو جاءني زيد يده على راسه وكلمته فوه الى في او خبرا نحو لقيتك عليك جبة مع البازي على سواد فلا يحكم بضعفه مجردا

يقال قتل فلان صبرا وحلف صبرا اذا حبس على القتل حتى يقتل او على اليمين حتى يحلف صبرا اي حبسا

[illegible]

عن الواو

عن الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان
الضمير في اول الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف
مطلقا على ما ذهب اليه المص ان قولهم جاءني زيد جبة وشي بمعنى مستقر عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا
فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذي حال جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدا فان اراد انه وجب ان
يكون في تقدير المفرد ففيه نظر كقوله فالحقهم بالهاديات ودونه جواهرها في صرة لم تزيل وقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه
من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو ايضا تقول لقيته وان عليه جبة وشي ولو لم يكن جائزا لم يحمل
عليه وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فمسلم وحكم الجملة المصدرة بليس ان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو
والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على
الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد يخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور
الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن
اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا ولا سيما وهو يصلح للحال وضعا وبين الحالين
تناسب وان كان في الحقيقة مختلفين كما يجيء فاستغنى عن الواو ونحو قد سمع قمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وان
شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فيكون اسمية تقديرا ويشترط في المضارع حالا اخلاؤه من حروف الاستقبال
كالسين ولن ونحوهما وذلك لان الحال الذي نحن في بابه والحال التي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك
مثلا ضرب زيد اغدا يركب لفظ يركب حال باحد المعنيين غير حال بالاخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد
صدر هذه الجملة اي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن التناقض ههنا
حقيقيا ولمثله التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب
الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاءني زيد العام الاول وقد ركب
فالمجيء بلفظة قد ههنا لظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك قوله وما سواهما اي ما سوى الاسمية
والمضارع المثبت وهو ثلاثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكر ثلاثة اوجه
اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما فصارت تسعة اقسام وهذه امثلتها جاءني زيد وما يركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب
غلامه جاءني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب
غلامه هذا ما قاله المص وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو كان مع الضمير او لا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب
ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لمناقضته للحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب محتاج الى
الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد
يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزم الضمير واذا نفي المضارع بلا لزم الضمير
كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاءني زيد لا يركب اي غير راكب
فهو واقع موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان تزورني لا ازورك فلا ازورك
كما جاز ان تزورني ازرك فازورك وكذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المنفي بلا للواو اكثر من مصاحبة
المضارع المجرد لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان الحال في الاول
انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينبغي المضارع حالا بلن لما ذكرنا قبل قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او
مقدرة استدلالا بنحو قوله كما انتفض العصفور بلله القطر وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم وغيرهم اوجبوه كما مضى والاول
قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم اضربه قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة ومقدرة والاولى انه شرط لا حال اي
ان قام او قعد كما يجيء في حروف العطف ولو كان حالا لسمع معه قد والواو كما في غيره من الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي بعد
الا فالاكتفاء بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا
مكرما لي فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما
لقيته الا واكرمني لان الواو مع الا يدخل في خبر المبتدا فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما رجل الا وله نفس امارة ولم يسمع
فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمني وفي غير هذا الموضع نظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد
معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة فاجتماع الواو وقد

وجوز مضارع معروف صفة تخشع مضافا والفاعل مضافا اليه وكقولك جئ مبتدأ محذوف اي هو مثل قولك والمسافر متعلق بقولك راشدا حال من فاعل فعل مقدر
وتقديره اذهب او سافر حالكونك راشدا ومهديا حال بعد حال والجملة مقولة القول ويجب مضارع معروف والمستتر فيه فاعله عائد الى الحذف وفي المؤكدة متعلقة بيجب
ومثله مرة ذكره وحديبية مبتدأ وابوك خبر وعطوفا حال مؤكدة والجملة في محل الجر بالاضافة واي حرف تفسير واحقه فعل وفاعل ومفعول به وشرطها مبتدأ مضاف الى الضمير
ومقررة خبره ولمضمون جملة متعلق بها واسمية نعت الجملة خبره والقمر مرفوع الابهام المستقر غرضات مذكورة ومقدرة والقمر مبتدأ وخبره محذوف

اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو جاءني زيد وقد خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه وان لم
يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منهما كقوله يقول وقد تراد الوصيف وساقتها الست ترى ان قد اتيت بوائد ولا يقال جاء
زيد قد خرج عمرو ولا خرج عمرو واجاز الانداسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه
لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما للنفيه قوله ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا
مهديا ويجب في المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا اي احقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اقول اعلم ان عامل الحال
قد يحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جوازا كان او واجبا فقرينته ما حذف جائزا
حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من
قال كيف حلفت زيدا او غير استفهام كقوله تعم ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي على نجمعها قادرين من المواضع
التي تحذف فيها قياسا على الوجوب ان تبين الحال ان دياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم يقول في الثمن بعته
بدرهم فصاعدا او ثم زايدا اي فذهب الثمن صاعدا او زايدا اي اخذا في الازدياد هذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم
والبواقي باكثر ويقول في غير الثمن قرات كل يوم جزءا من القران فصاعدا او ثم زايدا اي فذهبت القراءة زايدة اي كان كل
يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نايبا عن خبر نحو ضربي زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسما جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي
من التغلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله افي السلم اعيارا جفاء وغلظة
وفي الحرب اشباه النساء العوارك اي تتحول تميميا وتنتقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله افي الولائم اولادا لواحدة
وفي العيادة اولاد العلات ويقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري
اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق ان انتصابها على المصدرية قال المصنف لانه ليس المراد انك
تتحول في حال كونك تميميا وانكم تنتقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص ومنها عند السيرافي صفات
تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس وافاعدا وقد سار الركب وقائما
قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافي حال مؤكدة وعند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة
قائمة مقام المصدر اي تقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انهما اخبار للمبتدأ فتقول اتميمي مرة وقائم قد علم الله
اي انت تميمي وهو قائم قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله قوله ويجب في
المؤكدة اي يجب حذف العامل في المؤكدة على مذهب من قال ان المؤكدة لا تجيء الا بعد الاسمية والظاهر انها تجيء بعد
الفعلية ايضا كقوله تعم ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين وقوله تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات على
قراءة النصب في الاربعة وقال نعم كالتي نقضت غزلها من قوة انكاثا ويخالف العامل والحال اذن اكثر من توافقهما والاولى
ان يرتكب ان هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على مذهب سيبويه في نحو قاعدا وقد سار الركب واما المؤكدة
فليست بقيد ينتصب بها عاملها كالمنتقلة واذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزءاها معرفتين جامدين ويجيء اما لتقرير
مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر كقول الشاعر انا ابن دارة مشهورا بها نسبي وهل
بدارة ما للناس من عار وكقولك انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا تقول مثلا الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال
كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغر
نحو انا عبد الله اكلا كما ياكل العبيد وتصغير الغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاكا للدماء او غير ذلك
نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم اية وهو زيد معروفا وهو الحق بينا وهو الحق مصدقا فقولك اكلا ومرحوما ومصدقا
للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك كاملا وسفاكا للدماء وابنه ومعروفا وبينا للنفس مضمون
مضمون الجملة وتاكيده وقوله عطوفا كلاهما واتما سمي الكل حالا مؤكدة وان كان القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون
الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقا لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان
التصديق لازم حقيقة القران فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة في الاغلب المسكنة واختلف في العامل في المؤكدة
التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر اي حققته
وعرفته اي تحققه واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنته للاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد المعنى
اعلاه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن
سخيا وقت تسميته حاتما ولا بقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم اية

قوله

فالاول مبتدأ والفاء للتفسير وعن مفرد خبره ومقدار نعت له وغالبا ظرف وحال وصفة مصدر محذوف وخبر لكون المقدر والمعنى فالاول يجيء عن مفرد مقدار

في غالب الاحوال كون المفرد المقدار غالبا واما في العدد متعلق بفعل مقدر دل عليه قوله عن مفرد او خبر مبتدأ محذوف وتقديره وهو اما في عدد ونحو مبتدأ

خبره محذوف وهو مثاله وعشرون درهما تمييز والجملة في محل الجر بالاضافة وجاز ان يكون لم درهما اي بجعل التركيب بطريق الحكاية ومثله مضارع معروف والمستتر فيه

التمييز واما في غيره اي في غير العدد ونحو رطل زيتا مثل عشرين درهما في الوجوه ومنوان سمنا مثله ايضا عطف على رطل زيتا وعلى التمرة متعلق بخبر محذوف وخبر

وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو

بعيد لانا نعمل المضمر والعلم نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه

ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كما تقول يعطف عليك ابوك عطوفا ورحيما

مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزآها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احدهما

الى الاخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيدا فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما

لضعفها في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال اما

لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما واذا توقف المراد على ذكرها كما تقول في الجواب

لا تاتني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا يضافان ويقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافا

غير حال وقد خطؤا فيه قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة قال ما يرفع الابهام جنس يدخل

فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احتراز عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت سلمنا

ان الحال يخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها لان القهقرى في رجع زيد القهقرى يرفع الابهام

عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروفة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدأ

الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل

فرد من افراد الرجال فيذكر احد اوصافه تميز عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير وطويل رفع الابهام المستقر في الذات

وضعا على ما فسره المصنف من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل من

الضمير الغائب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف

اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في نحو مائة رجل وثلثة رجال

وله ان يعتذر بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جره اخف من نصبه كما في هذين كما

اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل

وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان قوله الابهام المستقر قال احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان

صفة المشترك يرفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي بوضع الواضع

انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى معين صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من

ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر فيعرض له ابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام

غير مستقر في اصل الوضع قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع

القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما من جهة الابهام

ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعي كما فسره والحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة في الحد مما يخل به قوله عن ذات مذكورة

او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرون

درهما وسيأتي واما في غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وقفيزان برا وعلى التمرة مثلها زبدا فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد

الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض

اكثر اقول قوله فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد لفظة عن في مثله يفيد ان ما بعدها مصدر

لما قبلها وسبب له كما تقول فعلت هذا عن امرك وعن تقدمك اي ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد لابهامه سبب

او عن نسبة في جملة او شبهها اي النسبة سبب له لانك تنصب شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك

النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يضح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز

عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي

طاب نفس زيد فزيد هو سبب انتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اي ان تمامهما سبب لانتصاب

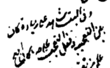
التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يكون عن في هذه المواضع بمعنى بعد في قوله تعم طبقا

عن طبق والاولى ان قوله عن مفرد مقدار غالبا تفصيل التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعه عن ذات مقدرة

والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف

به قدره ويبين والمقدار اما مقادير مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز

والاردب والكر وما يعرف به قدر الوزن كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك واما مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعم ملء الارض ذهبا وقولك مثل زيد رجلا وما غيرك انسانا وسواك رجلا المحمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس المبهم فهذه المقادير اذا نصبت عنها التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل لا ما يوزن به وكذا في غيرها وغير المقادير كل نوع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا والخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقادير اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفض مع الجر اكثر لسقوط التنوين بالاضافة وان لم يتغير فيه البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب قليل فضة لم يجز انتصاب الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلثة الى العشرة وفي المائة والالف وما يتضاعف منها لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في الشذوذ على الاصل خمسة اثوابا ومائتين عاما وانما تركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعل الثلثة اسما واحدا لفظا ومعنى واما نحو ثلثة عشرك فالمضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد الذي في اخره نون الجمع كعشرين واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في حد الكتاب بل مشابهة لها فلم يحذف في الاضافة حذف نون الجمع فيها لمباينتها اياها ولم يثبت معها لمشابهتها لنون الجمع فتعذر الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشرو درهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك قال وشنو قد كربت تكمل اجزاء لمجرى احد عشرك قوله واما في غيره اي في غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا وشبهها بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكر قبيل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وكم واما بنون التثنية كما في منوان سمنا واما بالاضافة كما في مثلها زبدا والمبهم المحتاج الى التمييز في ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل من الضمير وقلت ملو الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملاء اي قدر ما يملاء به الشيء فرجلا تفسير مثل وزبدا تفسير ملاء ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار بكلاما تاما فانتصاب التمييز الذي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا بشيء اخر اعني لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير هو الاكثر وذلك في الاغلب في ما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو ياله رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا وويله وويلها ويا لها خطة وما احسنها مقلة ولله دره رجلا وويحه رجلا لقيته وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب اي الذي فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا واي رجل رددا عليه ولا ريب في ان التمييز في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعني من ويله الى بالله فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله عليه السلم في نهج البلاغة ياله مراما ما ابعده وقول امرئ القيس فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقول ذي الرمة ويلمها روحة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مقترب وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاءني زيد فيا له رجلا وويله فارسا ويا ويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد ويا لك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذن في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو لله زيد رجلا وكقول الشاعر ويلم ايام الشباب معيشة مع الكثير يعطاه الفتى المتلف الندي ولله در زيد رجلا قال لله در انوشروان من رجل ما كان اعرفه بالدون في السفل وويل زيد رجلا ومثله قولهم قال الله عز من قائل ولقيت زيدا



قائل

والثاني مبتدأ ومن نسبة خبره وفي الجملة متعلق به وأو حرف عطف وما موصولة او موصوفة وضاهاها ماض معروف من المضاهاة وهي المشابهة والضمير فيه عائد
الى ما وها مفعول به عائد الى الجملة والموصول والموصوف مع صلته او صفته مفرد عطف على جملة فيكون مجرورا محلا ومثل مرفوع وكذا طاب ماض معروف وزيد فاعله
ونفسا تمييز عن نسبة في جملة والجملة في محل الجر بالاضافة وزيد مبتدأ وطيب خبره وابا تمييز عن نسبة فيما شابه الجملة وابوة عطف عليه ودارا وعلما كذلك واو في ايضا عطف
على قوله في جملة ومثل مرفوع وجهه ويعجبني فعل ومفعول به وطيبه فاعله وابا تمييز عن نسبة في اضافة وابوة عطف عليه ودارا وعلما كذلك ولله جار ومجرور خبر مقدم ودره مبتدأ وفارسا تمييز عن نسبة في اضافة

قاتله الله شاعرا ومن شاعر التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمره كما في قولهم كفى بزيد رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا
اعلم ان التمييز عن النسبة في التمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب
معيشة اى ويلم معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى كفى بزيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتمييز فيه
متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يجيء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة ومنها
اسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا فيمن قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل في التمييز
في القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا نظن ان الناصب في نعم رجلا وبئس وساء
مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ليس
بتقسيم حسن والحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا
اولا والجنس اما ان يقصد بها الانواع اولا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز في الاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون
ضربا او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الآحاد الانواع ولا يجوز ان تفصل الامرين اي لبيانهما بين
فنقول عشرون ضربين اي ان كل عشرة نوع او تقول عشرون ضربا بمعنى اختلاف انواع آحاده لان الاعداد لا يكفي
مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجيء في بابها وان كان عن عدد وليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي
عن غير العدد ان كان جنسا وقصد الانواع فثن ان اردت المثنى واجمع ان اردت الجمع والا فافرد نحو عندي مثله تمرا
او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت به ما يقصد مفردا
كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او رجلين او رجالا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظه
الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف رجل وفرس قوله فان كان بالتنوين او
بنون التثنية جازت الاضافة انما جازت ايثارا للتخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين
بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدرة وهي في بابين كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الاغلب الى
التمييز كما يجيء في بابهما وقوله والا فلا وذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون الجمع حقيقة
بل هي مشبهة له واما قولهم في حسنون وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن
المفرد وكذا قولهم مثلها وممتليان ماء وملآن ماء وانما اكثر ما لا لبس مما انتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن
نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما في امتلأ الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما
امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضفت مع حذف
المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شيء
مثل رجل وكذا لو قلت في عندي ملؤه عسلا ملء عسل لان الملء هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدر ما يملأ العسل
قوله وعن غير مقدار قد ذكرنا لم كان الجر فيه اكثر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد
طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا اقول يعني بالثاني ما يرفع الابهام
عن ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة وما ضاهاها اي نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم فاعل مع مرفوعه
نحو زيد متفقئ شحما والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول مع مرفوعه نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر
منك مالا وخير مستقرا او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو
حسبك بزيد رجلا وويلمه زيد رجلا ويا لزيد فارسا او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجبني
طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان
الضمير معلوما او كان دره مضافا الى ظاهر واما ان كان دره مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز في نحو لله در زيد
فارسا وويلم لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات
الشباب معيشة قوله وابا وابوة وعلما تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك انه اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير
نحو كفى بزيد رجلا ولله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ويعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى
بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قوله تعالى
وفجرنا الارض عيونا فان اصله وفجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان لا يصلح ان يكون
نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوة

وثم حرف عطف وان حرف شرط وكان فعل الشرط والمستتر فيه اسمه عايد الى التميز واسما خبره ويعني مضارع معروف وجملة فاعله مضافا اليه خبر يرجع الى الاسم وكم من هو
وما موصولة او موصوفة وانتصب ماض معروف والمستكن فيه فاعله عايد الى التميز وعنه متعلق بانتصب والضمير في عنه راجع الى ما والجملة صلة او صفة لما والموصول او الموصوف
مع صلته او صفته مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بقوله جعله والجملة اعني قوله يعني جعله لما انتصب عنه نعت لاسما وقيل من في قوله وعنه اما على الاصل بمعنى
المجاوزة لما انتصب محلا زائلا عنه واما بمعنى بعد كما في قوله تعالى حال كرهه طبقا عن طبق اي حالا بعد حال وبعد الظرف والحاصل واحد ويجوز ان معروف وان يكون مضافا
والمستتر فيه اسم عايد الى ... ان كان يجوز ان يكون المعنى طاب ابوه لغيره وطاب ابوه ابنه واما ان لا يصح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له لا غير
نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان يقول اما ان يصح ان يكون نفس ما انتصب عنه اولا والاول اما ان يصح ان يكو
نفس متعلقه ايضا كطاب زيد ابا اولا يصلح نحو كفى زيد رجلا واما الثاني اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه اولا والاول اما ان
يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوة اولا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح
بالذات المقدرة ههنا قلنا في كفى زيد رجلا كفى شيء زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء زيد نفسا او علما او دارا
فالذات المقدرة هي شيء المنصوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته صار زيد في كفى زيد رجلا لا مندرجا في طاب زيد نفسا
مضافا اليه شيء ورجلا تمييز لشيء المقدر وكذا نفسا وابا وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى اصله
حين كان منسوبا اليه الفعل وشبهه وترد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه الا يصلح جعلنا ما انتصب عنه التمييز
ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وطاب اب زيد وان كان التمييز متعلقا
لما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابو زيد وعلم زيد ودار
زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه قوله ثم ان كان اسما اي جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون
له وبمتعلقه والا فهو لمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كانت صفة كانت له
وحده واحتملت الحال اقول يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه او لا
يصح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كابا او صفته كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون
نفس متعلقه ايضا كابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيد وان يكون اب زيد وكذا جاز ان يكون ما صح ان يكون صفته
لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يراد بها ابوة زيد نفسه او لا وان تريد ابوة ابيه
كان ينبغي له هذا الاختلاف فان رجلا في كفى زيد رجلا يصح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما
ان يكون صفة لما انتصب عنه لا يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق فيهما ما قصد يعني بالمطابقة الافراد ان تقصد المفرد
والتثنية والجمع ان قصدهما يعني في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه قوله ما قصد
اي المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون ابا بان تعتبر بالتمييز
ما قصدت اليه وهو ما انتصب عنه اي زيد فتثنيه ان ثنيته زيدا وجمعه ان جمعته ... فان قصدت
اباه وجده ... الا ان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثنيته فقلت طاب زيد ابوين
وان قصدت اباءه وجده فقلت زيد اباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين
وطاب الزيدون اباء مع التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فلم يرجع الى القرائن ان كانت واما اذا اختلف التمييز وما انتصب
عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او اباء وطاب الزيدان ابا او اباء وطاب الزيدون
ابوين او ابا فلا لبس ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه ولا يطابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان التمييز
جنسا نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابق ... جنسا
يطابق به ما يقصده فيما لا يبقى الا المتعلقة نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا هذا ما قاله المصنف والاولى ان يقول فيما ليس بجنس
سواء جعلته لما انتصب عنه او متعلقه اذا لم يلتبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنون وجها وطيبون عرقا ويجوز
وجوهها واعراقا قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال الحماسي فطيبوا عن نفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لا غير
لا يقال زيد طيب ابا وانت تريد اباءه او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين او دورا قال تعم ويجوز الافراد
عيونا واما قول الحماسي والا كرمين اذا ما ينسبون ابا فانما وحد الاب فيه لانهم كانوا ابناء واحد ويجوز جمع المتميز اذا لم
يلتبس نحو قرّ زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وآله فاصدع بامرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقرّ منك
عيونا قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه
فقط او ابوة ابويه او ابوة ابائه وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد
علما مع كثرة علومه الا ان يقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما وعلمين على حسب ما تقصد قال نعم بالاخير استعمالا
قوله وان كان صفة قسيم قوله ان كان اسما يعني ان التمييز اذا كان صفة كانت لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم يجئ الا لما
انتصب عنه فقد ينبغي ان يطابقه اذ ليس في الصفة ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى تكون جنسا وذلك
نحو لله دره فارسا وتر زيد فارسا وكفى زيد شجاعا قوله واحتملت الحال الاكثرون هي تمييز وقال بعضهم هي حال اي ما اعجبه في

ولا يتقدم مضارع معرف منفي والتمييز على عامله والاصح مثبت او انه لا يتقدم مضارع منفي من بابه والمستكن فيه فاعله عايد الى التمييز على الفعل متعلق بخلافا
مطلق وللمازني متعلق بخلافا والمبرد عطف عليه تقديره خولف خلافا لقول المازني والمبرد والجملة خبره والمستثنى مبتداء

حال فروسيته ورجح المص الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعلها حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته وانا
لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما
احسنه في حال فروسيته وتصريحهم بمن في لله درك من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل والتمييز عن المفرد
مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها في نحو يا لك من ليل وعز من قائل وقاتل
الله من شاعر ومررت برجل هدك من رجل وحسبك من رجل وحسبك من رجل اي هدك هو وحسبك هو فالضمير هو ما
انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما والجنس بوجه
واما معنى قولهم لله درك فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل
الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه
اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على
الفعل خلافا للمازني والمبرد اقول ان لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه
وقوله ثلثون للهجر حولا مكيلا ضرورة وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل لمشابهته للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا
وهي كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى
الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله دره فارسا وويلم زيد شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة
والافعل وما فيه معنى الفعل وهو كون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو هو
الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما
ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول فجوزه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة
العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو تفجرت الارض عيونا اي تفجرت عيونها
او فاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى
الفاعل وليست لعلة مرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا
ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل انه اذا صار على صورة المفعول
حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييزات ان تكون موصوفات بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن
نسبة وكان الاصل عندي خل راقود ورجل مثله وسمن منوان وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت
وانما خولف بها الغرض الابهام اولا ليكون اوقع في النفس لانه تتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسر بعد
الابهام فقد ذكر اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم
يستقم واصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف
وقع [illegible] واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رأيه وبطر عيشته وألم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد
الحسن الوجه والبصريون بمعنى سفه نفسه اي سفهها او سفه في نفسه وألم بطنه مضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره و
بطر عيشته بمعنى في امره وفي عيشته والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجيء في باب الاضافة واعلم انه قيل ان افعل
التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب
ما بعده على التمييز فالمنصوب سبب لما جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا ففي قولك زيد افره عبد زيد هو
العبد وفي قولك افره منك عبدا زيد هو مولى العبد اقول وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما
خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اي هو اشجع رجل في الناس وهما خير اثنين من الناس ومن المنصوب على التمييز هو من جرى
عليه افعل التفضيل لا سببه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك
بزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو والمجرور سواء نحو
خير حافظا فهو حافظ [illegible] وقول الاعشى تقول ابنتي حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا ابرحت اي جئت
بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة يعني ابرحت اي صرت ذا شدة وكمال اي بالغت وكملت ربا فهو نحو كفى بزيد رجلا
ابرح جار هو انت وكذا قولهم اجارتنا ما انت جارة لان ما الاستفهامية تفيد التفخيم كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة
اي كاملة جارة نعيم ما انت كان المنصوب في عبارة النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شر مبتدأ لفظا اي على صورة
المنسوب [illegible] اي كان مبتدأ لفظا بمعنى كان لفظه مبتدأ وكان معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم قوله المستثنى

ومتصل مخرج وهو منقطع عطف على قوله المتصل مبتدأ وانما التعبير بالمخرج خبره ومن متعدد متعلق به وانما لفظا او تقديرا تمييزان عن متعدد سواء او تقديرا عطف عليه والا متعلق بالمخرج واخواتها عطف عليه والضمير في اخواتها الى الا والمعطوف للباء عليها ودليل انها اسم لا الواو وتعت في الاستثناء والمنقطع المذكور مبتدأ وخبره بعدها الظرف المذكور مضافا الى الضمير يرجع الى الا وغيرها حال من ضمير مستتر في المذكور مضافا ومخرج مضافا اليه والمعنى والمستثنى المنقطع الشيء الذي يذكر بعد الا واحدى اخواتها حال كونه غير مخرج

متصل ومنقطع المتصل هو المخرج عن متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اقول اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال ذلك لان ماهيتهما مختلفان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية بذكر جميع اجزائهما مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائهما حتى يجتمعا في حد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بلى يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا اخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حمارا لفرا انا ظهار للقوم في المجيء قوله من متعدد اي من شيء ذي عدد قوله لفظا او تقديرا تفصيل المتعدد فقد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد قوله بالا واخواتها ليخرج نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد اولا قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك جاءني القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اتفقوا على ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز الثاني مثله لم يصح في نحو له علي دينار الا دانقا العلم بان دانقا مخرج من الدينار والبلوغ بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والا لاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجتنب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث خمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم يختار انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج مع عدم الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في قوله له علي عشرة الا واحدا لان واحدا داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار الباقلاني ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه والا الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقوله له علي عشرة الا واحدا بمعنى له علي تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هنا ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوع هي له مفردة بلا استثناء وهو العشرة والا مفيد للاستثناء وواحد هو المخرج وتسعة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم مثل ما قاله في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحدهم وقال الاخرون وهو الصحيح المندفع عنه الاشكال لان كلها ما قاله امثاله ومانزعمه ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد به الى الابدال منه ولا تناقض يجيء زيد وانتفاء مجيئه في جاءني القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع ذلك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ورايت غلاما ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرت العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء قابل كل واحد منها للاعراب اعرب الجزء الاول منها بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه فزبدة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما قبل اسناد الفعل وشبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاءوني ولا في نحو له علي عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له علي لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة فق الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى

فلا

وهو مبتدأ عايد الى المستثنى منصوب خبره واذا ظرف مضاف وكان ناقص معروف والمستتر فيه اسمه عايد الى المستثنى وبعد خبره مضاف والا مضاف اليها وغير نعت للا
والصفة مضاف اليها وفي كلام متعلق بكان او خبر بعد خبر وموجب نعت لكلام والجملة في محل الجر بالاضافة او مقدما عطف على بعد الا وعلى المستثنى متعلق بقدما
ومنه متعلق بالمستثنى او منقطعا عطف عليه ايضا وعلى الاكثر خبر مبتدأ محذوف وهو مؤول بوجوب النصب في المنقطع على القول الاكثر او كان عطف على كان بعد الا
والمستتر فيه اسمه عايد الى المستثنى وبعد خبره مضاف اليه وعدا عطف عليه وفي الاكثر وجه واذا عطف على خلا وما عدا وليس ولا يكون كان وقوع هذه الافعال مضافا

فلا بد من وجود هذه الثلثة قبل النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض اذن قوله وهو
منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر وان كان بعد خلا وعدا
وليس ولا يكون اقول شرع في بيان اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه
شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي
للوصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجي واختلف في
عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل بتوسط الا لانه شي يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه
الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء به والعامل ما يتقوم
المعنى المقتضي ولكونها نائبة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن انادي وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان مقدر
بعد الا محذوف الخبر فتقديره قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشي اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب
ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر
فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجي واما تقدير الحرف الموصول فله اسوة بالبصريين في تقدير
ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها فالاعتذار يكون كالنائب عن ان المقدرة وقال الفراء الا مركبة
من ان ولا العاطفة حذف النون من ان وادغمت في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب
فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لا اي لم يقم نزل النفي حكم ما قبل الا و نقضه نفيا كان ذلك
الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كالاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قاله
نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي ورد غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا ياتي الا بعد الاثبات نحو جاء
زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني القوم الا زيد لان فيما قال عن لا ان مرة ولا اخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب
بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معا ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف
عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم منصوب باستثنى كما ان المنادى منصوب بانادي والا وحرف
النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير
امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب
في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر ابعد انت والاسد وقال المص في
شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا فان لا انه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك
وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين وطمهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي ينتسبون
اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه
لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة اسم معنى الفعل لجاز
ان تنصب المستثنى اذ الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين فينصب التميز ولا سيما
مع تقويها بالة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع فيقول عمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدراهم هذا كله في
المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب
يحمل على لكن وعمل فيه ما قبله كعمل عشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهي وان لم يكن حرف عطف
الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه
والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن الاسم وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم
الا حمارا اي لكن حمارا لم يجي قالوا وقد يجي خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في
الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع
يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك
اذا كان صفة والحكم معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه
ليس بداخل فيه وهذا هو معنى المستثنى المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه
كما يجي والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيد لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ
في الايجاب فلم يبق الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه

ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل
منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول مالي الا ابوك احد فيجعل المستثنى منه تابعا
للموخر لا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد فاحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول مالي الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدأ
ولي خبره وصديقا حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن مبتدأ ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت ما لي احد الا
ابوك وصديقا حال وتقول مالي الا زيدا صديق وعمرو وعمروا فتنصب عمروا على العطف على زيد وترفعه على انه مبتدأ محذوف
الخبر اي وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتأخر عما نسب الى المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا
احد وان تقدم على المنسوب وجب تأخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند البصريين تقديمه عليهما
معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها انسي شاذ عندهم للضرورة
وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انسي الظاهر تفسير له فاذا قام المستثنى
مع الا الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ التزم عنده تأخر المستثنى عن عامله ولا يجوز الا زيدا لم
اضرب وزيدا الا انكما لم تأتني وجوز الكوفيون في الشعر تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا ضرب القوم و
كذا جوزوا تقديمه في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ان يمنعه
القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر مخرج
من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك جاءني القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة
المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز الاستعمال تقديمه على احدهما نحو جاءني
الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجوز تقديمه عليهما معا في المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لا يجوز تقديمه عليه
واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا بالنصب
وهذا عند من جعل العامل في المبتدأ الابتداء لا الخبر قوله او منقطعا اي منقطعا بعد الا غير ما في الدار احد الا
حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين
احدهما ما يكون قبله اسم متصل او غير متصل ويجوز حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا وما جاءني زيد الا عمروا ففيهما
يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا او لا فالاول نحو
مالي الدار احد الا الاوتار اذ يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب فان تمس في دار برهوة نازيا انيسك اصداء
القبور تصيح ومثله ما في الكتاب الا التبعف فسيبويه في مثل هذا يرى ان اذا ابدل الا حمارا جعل المنقطع كالمتصل لتصحيح
دخول البدل في المبدل منه والثاني ان الا يعني لا احد فيها الا الحمار اي ما فيها الا الحمار اي انها ليست الا الحمار لكنه
خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد دفعا لاستبعاد المخاطب شمول المتعدد للمقدر له كانك تظن
ان المخاطب يستبعد خلوها من الادمي فقلت لا احد فيها تاكيدا للنفي كون الادمي بها فلما ذكرت خلت المستبعد ابقيت
ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور وفيما هذا لا يكون
هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان
والحمار جاءني وهذا لا يطرد له في جميع الباب نحو قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له عليه سلطان
الا التكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قول
سيبويه وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح الا
الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح وقال بعضهم لا يغني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين
الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من
امر الله الا من رحم اي من رحمه الله وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء متصل وقال الشارح المراد بمن رحم الراحم اي الله
تعالى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا ومثله قولهم لا تكونن من فلان في شيء الا سلاما بسلام اي متتاركين ودعا من قوله تعالى واذا
خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى بسلام اي مع سلام اي متتاركين متتابعين ويجوز ان يكون الباء للبدل الى تسلم عليه وترد
سلامه بدل سلامه وذلك في الحاكثر منه او منه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر فيهما مصدرية قال ابو سعيد الا ابن مرثا
يقدر ان الخبر ولكن النقصان امره لكن النفع امره وعند سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع خبر لا بتداء ... قوله ولا
عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقي من المال باقيا فظاهر فيه اقول

نحو

ويجوز مضارع معروف والنصب فاعله بخيار مضارع مجهول والنايب مفعول ما لم يسم فاعله وفي حرف جر وما موصولة او موصوفة وبعد ظرف مفعول فيه معنا وموجب
اليه في الفعل المقدر مع فاعله ومتعلقاته وصفتها والموصول والموصوف مع صلته وصفته مجرور ويجوز الجار مع مجروره متعلق بيختار ماض مجهول والمستثنى منه
مفعول ما لم يسم فاعله وهذه الجملة معطوفة على الصلة ومعناه ويجوز النصب ويختار البدل في الاسم الذي يقع بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه حقيقة ونحو
ما جاءني احد الا زيد وما مررت باحد الا زيد في نحو فعلوه فعل وفاعل ومفعول بدون الا مستثنى وقليل مستثنى من فاعل فعلوه ورفعه بدل من فاعل فعلوه ونصبه على الاستثناء والا قليلا
عطف على مثال النصب

على مثال الرفع

وحكى سيبويه بالمكان كونين وذلك ان الشاعر قصد ان يجعلهن المتصل بالتنزل المادح اى ان كان ولا بد من العيب ففيهم عيب
واحد تحسب هو فلول سيوفهم من القراع وفي الحقيقة ذلك من احسن وجوه الكمال المشرق بما لا يعدونه في ظاهره ادنى
شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة النعوت غلوا في الثناء كما قال بديع الزمان همدان لا عيب فيه
فنفى عيب الكمال عن معاليه قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه
قرنها في بعض ما ذكر بخلا في جواز الجر بها وقال اي السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه
واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم
افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب
ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهروهما قط مع كونهما في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار
اسمي ليس ولا يكون واما عدا فمتعد في غير الاستثناء ايضا وفاعل عدا وخلا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان المقصود في
جاءني القوم خلا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل فالاولى
ان تضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اى جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
فيكون مفسر الضمير سياق الكلام والنصب في قولهم ما خلا وما عدا ذكرهن بعد مضمرة وقال بعضهم ما تركت بالا ولم يثبت قوله
وما خلا وما عدا انما لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالبا كما يجيء في قسم الحروف وفي
الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف محذوف اى وقت ما
خلا مجيئهم زيدا اى وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان العرب كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر شارق ونحوه وجوز
الجرمي الجر بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زائدة قوله وليس ولا يكون هما ايضا في محل النصب على الحال اذا ضمنا
معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع
الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اى ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان
الاضمار ههنا كما في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك واجاز الخليل ان يوصف
بليس ولا يكون منكرا ومعرفا باللام الجنسية نحو جاءني الرجال ليسوا ولا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتتني امرأة
لا تكون فلانة فيلحقهما اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث تقول ما اتيت رجالا لا يكونون زيدا
وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص فما
ترك الصنع الذي قد تركته ولا الغيظ مني ليس جلدا واعظما اى الا جلدا وعظما ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل
بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع ايضا تقول له تكلم ليتهاسل غير انني انا عرضت وله الطرايد ابسل قوله ويجوز النصب
ويختار البدل في المستثنى بشرطين احدهما ان تكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام
او نهي او نفي صريح او ما في معناه ودبه كلام تضمن الاستثناء والا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه
استفهام او نهي او نفي يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او احد
نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيد يجوز ذلك الابدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد
اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد لقيته كريم الا زيد وقال
نحو النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا
زيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج الى تاويل كونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى
المبتدا في الحال او الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا
من ضمير تقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيدا ان رايت
بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء فقوله وانا لا ارى باسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال
من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما ادعيت احدا يستخفني الا زيد لان المعنى ما استخفني
احد كانه الا زيد ومنه قول عدي بن زيد في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها ترى من رواية الفيسكانه هي التي
سيبويه نظرا لكونه بخلاف معنى البيت فالانصاف والحكاية منفيا ان معنى نعم لو قال لا ارى احدا يوحد الله الا زيد لم
يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى نفظ وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدي
اذا كان المضاف معمولا بغير موجب نحو ما جاءني اخو احد الا زيد وفي حكمه الصفة وصف معمول غير الموجب نحو ما اتاني

غلام كاحد الا زيد قولنا او ما اوّل به ليدخل نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل وقلما رجل وقل رجل معنى النفي قال
ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجيء في نواصب الفعل
قال ويجيء بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله قلما عرس حتى هيجته بالتباشير من الصبح الاول والاغلب الاول ولكون اقل رجل نحو لا
بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان
اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جمة لم يحسن على ما قال الاخفش قال ابو علي ووصفه بنحو صالح اينما لا يجوز
في القياس قال ومن جوزه فلاعطائه معنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز حكاية نحو لبيبة وعاقلة اذا سميت به كالجملة وفاعل قل
وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب قال ابو علي اقل مبتدأ حذف خبره وجوبا استغناء بوصف
المضاف اليه كما حذف خبره بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك
اقائم الزيدان موجود قال او تقول هو مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقائم الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك
في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدأ والا زيد بدل من ضمير يقول وكذا في اقل رجلين يقولان الا الزيدان و
اقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون وقال وانما ثني ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجيء في بابه اذا
اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل
الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثالث قول ابي علي لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا
لا بد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد
من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل اذن يكون في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا ينضاف
الا الى ما نفي الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلته منه لطرحته في التقدير فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح
فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل
يقول ذلك الا زيد اي ما يقول ذلك الا زيد وقد يجري لفظة ابى وما تصرف منه مجرى النفي قال الله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا
ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجيء في الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم ان ياتوني الا زيد اذ حيث يجوز المفرغ يجوز
الابدال وتاويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ فشربوا منه الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز مات
الناس الا زيد اي لم يعش الناس الا زيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال والتفريغ نحو ليقم القوم الا زيد وان قام
احد الا زيد قمت وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس لما وله التخضيض
بالنفي لان المعنى ما آمنت قرية اذ اللوم على ما فات دال على انتفائه وقد رده النحاة واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم
اولوا بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو
ما قام القوم الا زيد ردا على من قال قام القوم الا زيدا اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا
يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيد فان الابدال ليس باولى ههنا
من النصب لكونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك واذا تقرر هذا
فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصريين لان عندهم يجوز حذف المتبوع وهو ههنا جائز وقال الفراء والكسائي الا حرف
عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثناء فانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام
واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في اخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد والجواب انهما
في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه
ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته
ان المستثنى بعض المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا منع منه مع
الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة
لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاءني القوم الا زيد بدلا والاعراب على الاسم والفراء يمنع النصب على الاستثناء
اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب البدل في نحو ما جاءني احد الا زيد ويجيز النصب لا البدل في نحو ما جاءني القوم الا زيدا
والا زيد ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينتصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرف فلا يجوزون جاءني قوم الا زيدا لان
دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشيء لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول وفي
غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى في المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له

وقل من يقول ذلك الا زيد

ويعرب مضارع مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى المستثنى على حسب العوامل متعلق به واذا الظرف مضاف وكان من الافعال الناقصة والمستثنى منه اسمه وغير
مذكور خبره والجملة في محل الجر بالاضافة وهو مبتدأ عائد الى تركيب المستثنى منه او الى الاعراب على حسب العوامل او الى كون المستثنى غير مذكور او الى كون المستثنى بعد الا اذا
كان المستثنى منه غير مذكور وفي غير الموجب خبره وليفيد مضارع معروف منصوب بلام كي والمستتر فيه عائد الى تركيب المستثنى منه او الى الاعراب هو متعلق بمقدر تقديره
وانما اشترط كونه في غير الموجب ليفيد المعنى او بما يتعلق به في غير الموجب المعنى هو يكون في غير الموجب ليفيد ما تمثل منه كره وماضي لنفي مفعول به الا امر

على عشرة الا واحدا وذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذ اصلح الكلام للايجاب بحذف
حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز جاءني القوم الا زيدا فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجوز في غير الموجب
قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل
للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني رجل الا عمرو فانه يجيز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيدا حتى
يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن جعل للفراء وهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لهما ذلك
هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا
امرأتك تكلف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب
مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك بقطع لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المصنف بانه يلزم تناقض القراءتين
اذن ولا يجوز تناقض القراءات لانها كلها قراءات متواترة في القرآن قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير
مسري بها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضي كونها مسري بها لان الالتفات بعد الاسراء فيكون مسري بها غير مسري
بها والجواب ان اسر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه
الا امرأتك فانك تسري بها اسراء مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من اسر او من لا يلتفت ولا تناقض وهذا
كما يقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تبختر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني
ماجاءني رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم
وحكى سيبويه النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة كجزء الموصوف فكانه استقل
على جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال من شيء علامة الاستغناء عنه و وصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به و
الاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب
ليفيد مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اقول هذا الذي
يسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم تشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم ان المنسوب
اليه الفعل وشبهه كما ذكرنا هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء
الاول والمستثنى مما بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في ما
قام القوم الا زيد ايضا انما يكون من تمام المنسوب اليه وغيره امكان اتباعه اياه بنحو بحذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه
على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يجز حذفه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز
الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي
كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم
يكتفون لصحة الاستثناء بجواز دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اتفاقا
وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستمر الدال على المخرج منه هو
المستثنى لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه بعمومه وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير
متعين لانه لا يتحقق اذن دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب
على مثل ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه فتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا
زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها وعليها او بها وانفراد الواحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما
اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها او بها وانفراد واحد اياها في ذلك فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل عند
الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الا قدم العالم وحدوث ذاته ويستطيع ذلك تعالى الا المستحيلات وقرأت الا يوم كذا وضربته
الا بالسوط قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم
دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل ما لقيت صناع البلد فيقول لقيت الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب و
يجوز التفريغ في الموجب ما اول بالمنفي كما في قوله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف
لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب
بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اول صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه
القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع

الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم الا زيد
بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي
المبتدأ والخبر اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت
الا زيدا وما مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما رايته الا يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا واما المفعول
معه فلا يجيء بعد الا لا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته
له نفيا واثباتا فالا مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل
ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو كما يقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما
جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من الملحقات بالمفعول
الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلأ الاناء الا ماء ونحو قوله تعم وما اهلكنا الا ولها كتاب معلوم الواو للحال لان
صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتى بالواو ليحصل الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا لتحصل للصفة
انفصال من الموصوف وتقويته التي هي جملة بالا لتحصل له مثله انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالاتيان بالواو والجملة
ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما نحو ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت
خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب ظننت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقول
علي عليه السلام قد كنت وما اهدد بالحرب تشبيها بالحالية واما التفريغ في المبتدأ والخبر ونواسخهما فنحو ما زيد الا قائم وما
قائم الا زيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم ان فيها الا زيدا فزيد اسم
ان ولو قلت لم اعلم ان الا زيدا فيها او زيدا الا فيها لم يجز لما تقدم ان الا لا يتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ
لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فلا يقال كيف الا زيدا اخوتك وان الا زيدا اخوتك لان العامل اي الحكم ان وكيف
والمستثنى منه الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الا زيدا اخوتك ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الا زيدا احد وما
عندك الا زيدا احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد ولا هل الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما وفي المفعول المطلق
اذا كان للتاكيد ووقع بعد الا اشكال كقوله تعم ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر
معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا
مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وحله ان يقال انه محتمل من حيث توهم المخاطب انك ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غيره
الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فيقول ضربت ضربا لرفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جاءني
زيد جاز ان يتوهم انه جاء من يجري مجراه فقلت جاءني زيد زيد لرفع ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب
وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه في ما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا
الا ضربا قال وما اغتره الشيب الا اغترارا فان بعضهم يقول هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره
الا الشيب اغترارا وهو تكلف واما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في
المفرغ ولا منع من كون سائر انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيد الا راسه
في بدل البعض اي ما سلب زيد شيء منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضو منه الا راسه وعطف النسق لم يجيء فيه لما تقدم
وكذا عطف البيان والتاكيد وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدر متعدد هو ايضا عطف بيان
كونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان لانه انما يؤتى به لتخصيص متبوعه وكذا التاكيد لانه لم يوضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التاكيد
نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى يقدرها ويخرج الفاظ التاكيد منها واما الوصف نحو ما جاءني احد الا ظريف
وما لقيت احدا الا انت خير منه وفيه وفي خبر المبتدأ نحو ان زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان
المعنى يكون اذن ما جاءني احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد الا بصفة القيام وما جاءني زيد على حال من
من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا التحيز ونحوه
كذا في الخبر والحال وذكر المص في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه
العدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها
وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل محذوف اي ما جاءني احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدأ
ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء كما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاءني احد الا [illegible] على الاستثناء ولم

وتخفيف الشبهة ان ما ذكر من ان الاحتمال حال الاشتباه فيه وانه يظهر فائدة التاكيد و الاستثناء فلا بد منه الشروع لا يحقق ذلك الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم والاولى ما ذهب اليه الامام السكاكي فان المصدر في امثال هذه المواضع نوع على اسم الجنس للتحقير او تعظيم او غيرها كما هو باب المقام س

وإذا للشرط وتعذر فعل الشرط والبدل فاعله وعلى اللفظ متعلق به وعلى الموضع جزاؤه اي فهو ثابت على الموضع ومثل تردجهة مكحور نفى وجاء ماض معروف
وفي مفعوله ومن حرف جر زائد واحد مجرور بها مرفوع المحل على انه فاعل جاءني والا حرف استثناء وزيد مستثنى من احد مرفوع على البدل من محل احد نفى الى الاستثناء
ولا لنفي الجنس واحد اسمها مبني على الفتح ومحله الرفع لانه في موضع المبتدأ وفيها خبرها والا حرف استثناء وعمرو مثل زيد في الوجوه وما الحرف المشبه بليس وزيد اسمها
جزما والا حرف استثناء وشيء مستثنى مرفوع بدل من محل شيئا لانه خبر مبتدأ في الاصل وبالنصب على الاستثناء وكلتا الجملتين معطوفتان على قوله ما جاءني من احد ويكون

في محل الجر بالاضافة او حرف جر وانّ من الحروف المشبهة ومن اسمها

يسمع والفراء يجيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر واستدل لا الا بقوله يطالبني عمي ثمانين ناقة وما لي يا عفراء
الا ثمانيا ويجوز ان يريد الا ثمانية جمال فرخم في غير النداء ضرورة وما اجازه مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر
في الاعراب ولا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قائم مقامه وهو يجيز ما قام الا زيدا قوله وهو في غير الموجب ليفيد
يعني بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح او المأول كما ذكرنا قوله ليفيد قد تقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان المعنى
قام جميع الناس الا زيدا وهو بعيد وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثناء
المفرغ في الموجب قوله الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه
نحو قرأته الا يوم كذا اذ لا يبعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور
والحال كما تقدم قوله ومن ثم اي ومن جهة ان المفرغ انما يجيء في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال موجب لان
النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يجيء في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة
العلم وهو محال وللقائل ان يقول احمل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله عليها مما لا يتناقض واستثن من جملتها
العلم كما قيل في نحو ما زيد الا عالم في الصفات المنفية او احمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يجتمع
فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حملت هناك على المبالغة في اثبات الوصف قال المص وجه النحو ههنا في منع نحو ما زال
زيد الا عالما وذلك ان ما زال للاثبات خبره والا للنفي بعد ذلك الاثبات فيكون خبره منفيا وللقائل ان يقول ان
زال للاثبات خبره ان لم يعرض ما يقلبه الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما ينقضه اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا
قوله واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء لان من لا تزاد
بعد الاثبات وما ولا لا يقدران عاملين بعد الاثبات لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف ليس زيد شيئا
لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العامل هي لاجله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد
الا قائما اقول اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيدة لتأكيد
غير الموجب نحو ما زيد بشيء وليس زيد بشيء وهل زيد بشيء وفي اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل
وفي الخبر المنصوب بما الحجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت ليفيد ان عدم الايجاب
شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور كما في ما جاءني من رجل او كانت تابعا للمباشر نحو ما جاءني من رجل وامرأة
والا الاتية بعد غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا
تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت ليدل على تأكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء
كان مجرورها مباشرا لها نحو ما زيد بقائم اي قياما غير ثابت قطعا او تابعا للمباشر نحو ما زيد بقائم اي قياما غير ثابت
او تابعا للمباشر نحو ما زيد بقائم ولا قاعد والا الاتية بعدها مبطلة لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكدا
وكذا يتعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورين لان عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا قبل والا تبطل النفي
الذي عملا له فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن
المذكورة وان كان مذهبه تجويز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لان كلامنا في
من الاستغراقية ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتها في الموجب التي يجوز زيادتها في الموجب ليست هذه وكذا
الباء المزيدة في نحو القى بيده وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي نحن فيها اي التي لتأكيد غير الايجاب فلا يلزم من
تجويز زيادة الباء في نحو القى بيده اعني في الموجب اعمال الباء في ما بعد الا في ما زيد بشيء الا شيء وقد اجاز الكوفيون
اعمال من والباء المذكورتين اي المختصتين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من احد الا رجل
فاضل وما زيد بشيء الا شيء حقير واما اذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا الا ان من الاستغراقية
لما لزمت المنكر وضعا والباء المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان يعملا
في المنكر لمشابهته ما ينبغي ان يدخلانه وان كان في حيز الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين المجرورين و
الاولى المنع من ذلك لان العلة المذكورة قبل في امتناع جرهما لما بعد الا يعم المعرف والمنكر وما ذكروه كان يمكن ان
نعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد الا بهما وقال ابو علي انما لم يجز حمل البدل في ما جاءني من احد الا زيد و
المصير في لا رجل الا زيد لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل في
نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح فانه لا يجوز جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابداله

على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الا بالبدل على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورين لان اعمالهما فيما بعد الا يقتضي بقاء نفيهما
بعدها اذ لا يعملان الا للنفي ومجيء الا يقتضي زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا
ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس وما سواء اجماعا منهم قلت سلمنا تساوي معنيهما ولا يلزم التناقض لان
اعمال ليس فيما بعد الا لا يقتضي بقاء نفيها بعدها لان عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول بالا كما تزول نفيها فان
قيل فقد اثبت لها معنيين احدهما يزول بالا وهو النفي والآخر لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان
يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال اياها نحو ليست
ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما يجيء ومعنى كون نفي مضمون
الخبر هو معنى ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شيء واحد في الحقيقة والمعنى وان كان في نفي الكون معنى الفعلية وليس في
ايجاد معنى النفي في لفظ اخر ذلك وهو معنى ما ثم قيل انهما بمعنى واحد اي في الحقيقة والمعنى ورب شيئين معناهما الوضعي
مختلف ومؤداهما شيء واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا انتقض معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون وهو الناصب للخبر دون
النفي بحاله كما في ما كان زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا يفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ اخر وهو الجملة بعدها فينبغي ان
يكون حرفا وان لا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى ما ثبت وما حصل فيفيد
معنى في نفسها كسائر الافعال التامة فافادتها للكون المنفي في خبرها وافادة لفظ كان للكون المثبت في غيرها عارض بعد تجرد
هي عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به ولم
النصب في نحو ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به فما وجه الرفع قلت المبتدائية والخبرية اعني كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ
اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما لكن يبقى عملهما تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى
جاز اعتبار ذلك المقدر بالضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما في ما
نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ما الحجازية في العمل لعدم لزومها احد القبيلين
كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل يلغى بتقدم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا
وجد منه وجه لم يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا تقل ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب
المحلي القوي اذا وجد اعراب ظاهر ممنوع عند كثير كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلي الضعيف
واما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشيء او شيئا الا شيء وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعد ولكن قاعد كما في خبر ما
فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد
والابدال من الضمير المستكن في الظرف فيها كما قلنا في نحو ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء
لكنه ههنا اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته
في نحو لا رجل فيها الا زيدا ملتبس بما لا يجوز من البدل من لفظ لا رجل ولا يلتبس بالبدل الغير الجائز في ما جاءني احد الا زيدا
فانه بدل به بدل جائز فلهذا لا يكاد يجيء النصب في نحو لا احد فيها الا زيدا الا في القليل قال الشاعر، مهامها وخروقا
لا انيس بها الا الضوابح والاصداء والبوما وقال ولا امر للمعصي الا مضيعا وقال الخليل مضيعا حال رجحان تنكير ذي
الحال لكونه عاما كانه قال للمعصي امر مضيعا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب
على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيدا لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء واما بعده
وفي نحو لا احد فيها الا زيدا ظاهر وهو خبر لا ومما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال
سيبويه ان احدا لا يقول ذلك الا زيد فيبدل زيدا من الضمير في يقول لرفعه او من احد فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد
لا يستعمل في الواجب واذا نفيت بعد ان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احد
الا زيد كما جاز ان يقول علمت زيدا ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجيء في افعال القلوب
يجري الواحد في حيز المنفي جاز ان يكون الا زيد بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز
ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع في حيز غير الموجب ولا يجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم فما رأيتهم
الا زيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز المنفي اذ المعنى ما رأيت القوم الا زيدا ولا باس بان يذكر
بعض ما اهمله المص من احكام الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا لمثل ما قلنا في فاء السببية
وواو العطف ... المنسوب ... لا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى

منه

فاما

اي لا
اذ ان انتقض النفي في خبر لا وجب العود للضرورة الى الرفع ... انتقض النفي في البدل ... عن الرفع في ذلك الحمل الصحيح ...

مع قوله [illegible] اللفظ في نحو ...
ولا [illegible]

النفي

منه وتابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال ما ضرب
احد احدا الا زيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب
عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية يقال له علي عشرة الا خمسة
وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له علي عشرة الا سبعة او ثمانية للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم
يتجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك
الكل كما يسمي التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة لوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما
تقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف ويبعد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق
على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فلنرجع اليه ثم نقول
الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا لو قلت جاءني غير زيد لم يكن
نصا على انه لم يجئك زيد ولو قلت لم يجئني زيد لم يدل على انه جاءك غيره وافدت بجاءني القوم الا زيدا الفائدتين و
كذا في لم يجئني القوم الا زيد على العكس وكذا تقول في العدد لو قال شخص لي عليك عشرة فقلت لك علي عشرة الا درهمين
كان نصا في انه ليس عليك زائد على الثمانية ولو قلت مكانه لك علي ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض
وهو متصور في استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك
علي عشرة الا خمسة او الا تسعة لاستهجن بلا ريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة وحصل هناك داع الى تخصيص
العشرة لم يستهجن ان بقي واحد نحو قولك لك علي عشرة الا تسعة ورابعها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما
فاما ان يتغايرا معنى او لا فان تغايرا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتركا فيه نحو ما بر اب وابن الا زيد اي زيد
اب بار وابن بار فان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الا زيد او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الا زيد فان الاغلب
مغايرة الفاعل المفعول نظرت فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الآخر فهو استثناء منه وليه او لا نحو ما هدى ومن نبيا
الا عليا عم بنفسه وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فالمستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا وكذا ما فضل ابا
ابن الا زيد لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمهما فان كان احدهما مرفوعا
لفظا او معنى فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الا زيد ابا ابن او
ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد وتقدير ما اخيرا مر على ما تقدم
في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لانه اصل المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيد ابن ويتقدر ايضا الاول
عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب احد وما قتل خير احد ومثل قوله تعالى فاجلدوهم
ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما يجيء وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد فاما ان يكون ما بعد
عطفا للمستثنى بلا بدلا من حرف العطف قبل الا نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل
نحو ما جاءني الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما
اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا
زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها لغير التاكيد فاما ان يكون في العدد او في غيره فالذي في غير
العدد نحو جاءني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا في الموجب فلا يجوز في وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن غير
موجب والمستثنى منه مذكور ونعني بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع
الثاني والرابع والسادس ونحوها فكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين
غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا وتقول في غير الموجب نحو ما جاءني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا فالقياس
ان يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير الموجب المستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب
على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع
قريش الا هاشما والذي في العدد نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين
الا واحدا في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فلزمك بالاقرار خمسة
لانا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا معه ثمانية صار تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معها اثنين
صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب

من العدد ماله علىّ عشرة الا تسعة الا ثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة حينئذ
داخلة يسقط منها ثمانية يبقى واحد يضم اليه سبعة تصير ثمانية يسقط منها ستة يبقى اثنان يضم اليهما خمسة تصير سبعة يسقط
منها اربعة يبقى ثلثة يضم اليها ثلثة تصير ستة تسقط منها اثنين يبقى اربعة يضم اليها واحد تصير خمسة فله خمسة والاعراب
في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير الموجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ماله علىّ عشرة الا
تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشيء لان المعنى ماله علىّ عشرة مستثنى منها تسعة اي ماله علىّ واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع
على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ماله الا تسعة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا
فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الا زيد وزيدا وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة على رهنه وهو ان
الاستثناء من المنفي لا يكون موجبا تمسكا بنحو لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلوة لجواز
اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا وان لم
يمكن استثناء تال من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له علىّ عشرة الا ثلثة الا اربعة فمذهب الفراء ههنا ايضا ان الوتر
اي الثلثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من العشرة وقولك بعد
ذلك الا اربعة تدخل بها الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفي انما يكون
موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كما ان الا ثلثة منها او من السبعة
الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتان فيكون الاربعة على التقديرين منفية وكلتاهما مثبتان فيكون الاقرار
بثلثة على الوجهين ومذهب غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما بينا وان كان المستثنى
الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء اتفاقا خلافا لمحمد نحو له علىّ خمسة الا ستة وكذا اذا قلت له علىّ عشرة الا
خمسة الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو و
يلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او لا فان كان وبحث لم يكن الاستثناء مفرغا فان
تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال
احدها من المستثنى منه وان تاخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الذي ولي المستثنى منه او غيره النصب
على الاستثناء او الابدال وللباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال
منه ولا كالساقط ومثاله ما جاءني احد الا زيد او الا زيدا الا عمرا الا خالدا الا بكرا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم
عليه النصب لا غير على الاستثناء ولاحد من المتاخرات جاز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد
الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا احد الا بكر او الا بكرا الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها اما
كان او نصب وما سواه يلي الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب
على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا بكرا الا خالدا ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف في مثله فيعطفه
على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالفاشي المشهور واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره انما
ثمة مخرج من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الا عمرا الا خالدا الا زيد مخرج
من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني غير زيد الا عمرا وخالد مخرج مما بقي من احد بعد اخراج
زيد وعمرو اي ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالد فالكل مستثنى من المنفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما
جاءني الا زيد الا عمرا الا خالدا فعمرو مستثنى من المتعدد المقدر اي بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد
وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ ولا الابدال ههنا فجاءني
غير زيد من جملة القوم الا عمرا وجاءني غير زيد وعمرو من جملتهم الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان
المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد
الا الخبز الا زيدا لان النفي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب المعنى كل احد اكل الخبز فقط الا زيدا فانه لم ياكله
فقط الا زيدا فانه لم ياكله فقط بل اكل شيئا اخر ايضا فان لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رأيت
وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا فان كان الكلام
موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب
واجب في اول المستثنيين لانه عن موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب

اعلم ان الاصل في الكلام [illegible]

ومخفوض عطف على منصوب في قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة وبعد ظرف وغير مضاف اليه وسوى عطف عليه وسواء كما بعد حاشا عطف على غير وليكن
خبر مبتدا محذوف وفي سوى ... وغير مضافا اليه وبه متعلق بنعت مقدر له وكاعراب المستثنى خبره والا متعلق بالمستثنى وعلى التقدير متعلق
بما تعلق به كاعراب المستثنى والمعنى اعراب غير المستعمل في الاستثناء يكون مثل الاعراب كاعراب المستثنى على التفصيل وغير صفة مبتدا او خبره او خبر مبتدا محذوف والجر وحده خبر
مبتدا محذوف وتقديره غير كلمة موصوفة وفي بعض الشروح غير مبتدا وصفتها كانت ... وحملت ماض مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى غير تأويل الكلمة

بسبب نقض الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد والا زيدا وان كان القوم في اللفظ في جملة الايجاب ومناسبتها ان الجمل المعطوف
بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الاية
فما يقتضيه مذهب محققي البصريين وهو ان الجملة ... في المستثنى على عشرين في الدرهم وان العامل معنى الفعل فيها
ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه ويكون من باب تنازع العاملين فصاعدا المعمول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر
واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا انما لا يجيء في حمل العوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستانفة
والواو للابتداء فالكلام في انفرادها كقولك اكرم بني تميم والنحاة هم البصريون الا فلانا قوله ومخفوض بعد غير وسوى
وسواء وبعد حاشا في الاكثر قوله ومخفوض عطف على وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد
هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات كما في جملة القراءة فتح السين مع كسرها مع القصر وهما المشهورتان وكسر
ها مع المد وضمها مع القصر فعلى وبعد حاشا في الاكثر التزم سيبويه فيه حاشا لقولهم حاشاي من دون نون الوقاية
ولو كان فعلا لم يجز ذلك ... ويقع صلة لما المصدرية مطرد كخلا وعدا بمنع فعليته على انه روى الاخفش قول الشاعر
رأيت الناس ما حاشا قريشا ... فانا نحن افضلهم فعالا وما حكى المازني من قول بعضهم اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان و
ابن الاصبغ بنصب الشيطان اي جانب الله ان الشيطان شاذ عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير
لام متعلقة بمحذوف وغيره ... الاستعمال وهو بعيد لارتكاب حذف وبين اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف
مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا وليته اللام نحو حاشا لزيد تعين عنده فعليته هذا ما قيل
والاولى مع اللام اسم لمجيئه معها منونا كقراءة ابي السمال حاشا لله فيقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما تقول في سبحان الله وهو
بمعنى حاشا سبحانا قال سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد فيجوز على هذا ان يرتكب كون حاشا في جميع المواضع
مصدرا بمعنى تنزيه وتنزيها واما حذف التنوين في حاشا لك فلاستكراهم التنوين فيما غلب عليه كونه حرفا منها لاجل الاضافة
وهذا كما قال بعضهم سبحان من علقمة الفاخر ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب
استعماله مضافا كما يجيء في بيان سوى ويجوز ان يقال ان حاشا الجارة حرف وهي في نحو حاشا لله اسم مبني لمشابهته لفظا لحاشا
الحرفية واستدل المبرد على فعليته بتصريفهم نحو حاشيت زيدا احاشيه قال النابغة وما احاشي من الاقوام من
احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا او اسما كقولهم لوليت اي قلت لولا ولاليت اي قلت لا لا و
سبحن اي قلت سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذي هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة
التي اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا
قلت حاشا زيد واستدلاله على فعليته بالتصرف فيه والحذف في نحو حاش لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد
يحذف منه نحو سوفعل في سوف افعل وكثر فيها حاش وقل حشا لان الحذف في الاطراف اكثر واذا استعمل حاشا في
الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما اراد
تنزيه شخص من سوء فيبتدئ بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرئ من اراد وابتدئ على معنى ان الله منزه عن ان لا
يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون اكد وابلغ قال تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم الابل ما خلا
ما عدا الابل غيرهما فيكون تكريرا لمعنى الكلمة الاستثناء وجوز الكسائي دخول الا على حاشا الجارة قوله وغير صفة حملت
على الا في الاستثناء كما حملت عليها الا في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما
الهة الا الله لفسدتا وضعف غيره اقول قوله غير مبتداء وصفة خبره اعلم ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها
لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به والاول
هو الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي تبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات و
ماهية المستثنى كما ذكرنا في حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمعت ما بعد غير وما بعد اداة الا
الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها حملت ام ادوات الاستثناء اي الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحملت غير على الا
في الاستثناء في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته
له نفيا واثباتا كما كانت في اصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او
صفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع
غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره متى اعرب المستثنى منه ومقدما عليه والجملة في جميع

الا متعلق بحاله
الاستثناء متعلق بها
وصفة الجملة خبر عنه
هو اواسم بمعنى المثل
على انه صفة مصدر محذوف
مصدرية او موصولة
ماض مجهول والا مفعول
لم يسم فاعله وعليها
بحملت وفي الصفة متعلق به
ايضا واذا ظرف حملت مضاف الى
جملة بعده وكانت ناقصة
فيها اسمها عائد الى الا
خبرها ولجمع متعلق به
نعت له وغير كائن
لتعذر الاستثناء متعلق
بكما حملت وفي الصفة
في الاصل حملت على الا
هذا مثل حمل الا على غير
مثل حمل الذي حملت الا عليها
في الصفة وقت كونها تابعة لجمع
منكور غير محصور لاجل تعذر
الاستثناء ومثل
لامتناع غيره
عن الله لفسدتا
حكم
اسم بعده
الشرط وضعف ماض
والمستتر فيه عائد الى
حمل الا عليها
لان الا
الجمع المذكور متعلق
بضعف
١٥م

محاله الا انه لا يدخل على الجملة كما لا تتعذر الاضافة اليها ولم يحمل الا على غير الا بالشرائط التي تذكرها فاذا دخل الا على غير والا
في الاصل حرف لا يحتمل الاعراب ووضع اصلها فجعل اعرابها الذي كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية
واذا دخل غير على الا واصل غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعده الذي صار مستثنى تطفل غير على الا مشغول
بالجر لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور اي اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى
هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم لما راى انتصابه من دون واسطة كما كان
في المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف المبهمة بابهامها وانما لم يحتج الى العذر المذكور لما بينا
ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية فكأنّ حكمها طارية فكان غير هي الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة
والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد
لان المعنى ما جاءني الا زيد قال الفراء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء مطلقا اضيف الى معرب او مبني لكونه بمعنى الحرف يعني
الا ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فالخلاف في جواز بنائه على
الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله غير اني قد استعين على
الهم اذ خف بالثوى النجاء من هذا الباب اي مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ويجوز
ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقولهم بيد مثل غير ولا يجيء الا في المنقطع مضافا الى ان وصلتها قال صلى الله
عليه وآله وسلم انا افصح العرب بيد اني من قريش ويجوز ان تبنى بيد لانها لاضافة الى ان ويجوز ان يقال منصوب لكونه في الاستثنا

بنائها

المنقطع قوله كما حملت الا عليها في الصفة اي حملت الا على غير في الصفة قوله جمع اي ما يدل على الجمعية جمعا كان او لا
كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط لتوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء من مستثنى منها متعدد لفظا كان او تقديرا
فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقديمها على الموصوف قبل الا وصفا كما جاز في غير وذلك ليكون
اظهر في كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاءني الرجال او القوم الا زيد احتمل ان يراد به استغراق
الجنس فيصح الاستثناء ويحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر اذن الاستثناء الذي هو
الاصل في الا فالتسامح بجعل الا صفة اصلا من الاستثناء فاختير كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر
السامع على حمل الا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكر غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني

المذكور

رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب
دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما
وربما كان المنكور محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد فغير الصفة لا غير
وكذا في المحصور الآخر نحو ما جاءني رجلان الا معنى اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منهم فلا يدخل فيه وكذا
معنى ما جاءني رجال ما جاءني جماعة من هذا الجنس وزيد ليس جماعة فلا يدخل فليس في مثله اذن الا الصفة او الاستثنا
المنقطع هذا كله مبني على ان المستثنى يجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز
الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول وقال الاندلسي والمالكي لا بد لا الا اذا كانت
صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المص جمع او شبهه منكر او معرف باللام الجنسية قال ذو الرمة انيخت فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها
الاصوات الا بغامها ويجوز في البيت ان تكون الا استثناء وما بعدها بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا
ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا و
صفة وعليه اكثر المتاخرين متمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وقولهم كلهم هالكون الا العالمون
والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائي تقديره
البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب
المضارع وقال المص في البيت شذوذان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه لانه هو المقصود
وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جاز له وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين لم
لم يجعل الا صفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك لو قلت فيهما الا الله لفسدتا لم يجز يعني
ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط ان لم يكن موجبا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال تقول ان اتاني

واعراب سوى مبتدأ او مضافا وسوى مضافا اليه وهو العطف عليه والنصب خبره وعلى الظرف متعلق به وعلى الاصح خبر مبتدأ محذوف وهو اي النصب على الظرف على القول
الاصح

ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي الا في قلما واقل رجل وابى وتمنع فانه كالمضمر قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء
ولا يجوز الاستثناء ههنا لان التصغير واجب الدخول في لفظ المنكر لانه غير عام ولا محصور ولو وقع اسم جمع المنكر في سياق
النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم واجاز المبرد رفع الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو
لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما آلهة الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التخصيص في قوله تعم فلولا كانت قرية آمنت الا قوم مجرى
النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى منع اجراء الشرط والتخصيص في جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت
واما عدم وجوب دخول الله في الآلهة فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في غيره
ضعيف يعني جعل الا صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف
هذا عند المصنف ولا يضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح انما
انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعم مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف
مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى
استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد المبدل
منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد فاد ان زيدا لم يأتك فجرد
عن معنى البدلية الى مطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء
ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على ما يجيء والتزم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجيز جاءني
القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف
والاولى في صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا في الاصل والا فليس الان فيه معنى الظرفية
والدليل على ظرفيته في الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءني الذي سواك زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن
الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا وقال تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها لسوائكا ومثله عند البصريين شاذ لا يجيء الا
في ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سواء اذا خرج عن الظرفية ايضا نصبوه استكراها للرفع فيقولون جاءني سواك
وفي الدار سواك ومثل هذا في استكراه الرفع فيما غلب نصبا به على الظرفية قوله تعم ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم
وتقول لي فوق السماء اسم ودون التابعي واعلم ان المستثنى قد يحذف من الا وغير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف
ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاءني زيد ليس الا وليس غيره بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه
كما يجيء في الظروف المبنية وغير خبر ليس اي ليس الجائي غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه
وابقى المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني
ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غيرا بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد حذف
المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو ليس غير وليس غيرا كما ينون كل وبعض عوضا عن المضاف اليه
حكى الاخفش ليس غير وهذا مما يقوي مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا
وان كان قليلا لكثرة استعماله في الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس الجائي غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز
عند الاخفش ان يلي بعد لا يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التفسير المذكور يعني ويقول جئتني ليس غيرك وغيرك ولم
يكن غيرك وغيرك واما لا سيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل الذي بعده منبه على اولويته بالحكم المتقدم وانما عد من
كلماته لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم فان جر ما بعدها فسي مضاف اليه وما زائدة ويحتمل ان يكون نكرة
غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فهو مبتدأ محذوف الخبر وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة اسمية
وانما كان اقل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرأ تماما على الذي احسن او صفة قليل وليس نصب الاسم
بعدها بقياس لكنه روي بيت امرئ القيس ولا سيما يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فتكلفوا لنصبه وجوها قال بعضهم ما
نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينتصب بعد لا سيما الا النكرة ولا يجوز
نصب المعرفة وهذا القول مؤذن بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما يتم بالتنوين كما في كم رجلا اذ لو كان باضمار الفعل
لاستوى المعرفة والنكرة وقال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم ولا سيما ان اتيته قاعدا ان ما مانعة عوضا عن المضاف اليه اي
ولا مثله ان اتيته قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع كقوله ولا سيما يوما بدارة جلجل اعتراضية كما في قوله

فانت طالق والطلاق البتة اذ هي مع ما بعدها تتقيد بجملة مستقلة والتي بمعنى المثل فمعنى جاءني القوم الذي جاؤني اي هو
كان اخص به واشد اخلاصا في المجيء وخبر لا محذوف وتصرفوا في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف
لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه
مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما فصار في
نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك
لا سيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه
مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر
اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو احبه ولا سيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب جواب
الشرط مدلول خصوصا اي ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون بمعنى و
خصوصا راكبا اي ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكر الاخفش اعني قوله ان تأتنا الكريم لا سيما ان اتيته قاعدا
اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجيء الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها
اكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعذب وقد يقال لا سواء ما في مقام لا سيما واعلم ان اصل
الا ان يدخل على الاسم وقد يليها في المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدأ كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد الا يقوم او حال نحو ما
جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا حالا لعموم ذي الحال وانما شرطوا
التفريغ ليكون الا ملغاة عن العمل على قول او عن التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دخولها على ما يقتضيه من الاسم لانكسار
لانكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا لمشابهته للاسم واما الماضي فجوزوا ان يليها في المفرغ باحد قيدين
وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبها له من الحال المشبهة للاسم واما تقدم ماض منفي نحو قولك
ما انعمت عليه الا شكر وما اتيته الا اتاني وعنه عم ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لان قصد
لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء
في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلنا في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا
له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق
لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الا يفيد
معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والا فيصاغ ما قبل الا وما بعدها صوغ
الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين نحو ما تزورني الا ازورك ومثل هذا هو الغالب
في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال
كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا
مجردا كما رأيت وجاز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا
مع الواو نحو ما زرته الا واكرمني ولا انتقده الا ويكرمني وانما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه على
بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل عن العامل بالا فجاز ان يستظهر مطردا في ربط
مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اي الواو ومن ثم اطرد نحو ما ازوره الا ويكرمني وندر رقت واصك عينه كما مر في باب
الحال ويجيء في الماضي مع الواو قد ايضا نحو ما زرته الا وقد زارني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا تقول ما زرته الا قد زارني
لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذه الحالة فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما يجيء في بابه وان
نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله
لانه قد يجيء بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا اي عازما على الصيد وكذا معنى الخبر في ما ايس الشيطان
من بني آدم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يدخل الا
ولما بمعناها على الماضي اذا تقدمها قسم السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك
لما ضربت كاتبك سوطا كتبه اليه لما لحن كاتبه في كتابه الى عمر كتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدت كذا اي
ذكرته فنشد المتعدي الى واحد مطاوع للاول الى اثنين والمعنى ذكرتك الله باني اقسمت عليك به وقلبت بالله
لتعمل او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله تعم ابغيكم الها اي ابغي لكم اي طلبت لك الله من بين جميع

وخبر مبتدا ومضاف كان مضاف اليها واخواتها الضمير في اخواتها عايد الى كان بتاويل الكلمة وهو مبتدا ثان عايد الى خبر كان والمسند خبر وهو صفة فرق
مضاف واخواتها مضاف اليها والضمير في دخولها عايد الى كان والمبتدا الثاني مع خبره خبر الاول وجزاؤ محذوف وتاي منه خبر كان نحو الجملة الشرطية مبنية للاعل ومستانفة
وشانه وجمهور كان وزيد اسمها قائما خبرها والجملة في محل الجر بالاضافة وامره مبتدا مضاف الى ضمير راجع الى خبر كان ونحو خبر المبتدا خبره ويتعلق مضارع معرف
والمستتر فيه فاعله عايد الى خبر كان ومعرفة حال عن فاعل يتقدم ويحذف مضارع مجهول وعامله اي عامل كان مفعول ما لم يسم فاعله وفي حرف جر و

ما يقسم به الناس لاقسم بنعمتي عليك ومعنى الا فعلت الا فعلت الا فعلت والا لنقض معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا احلفت
عليك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك ففعلت بمعنى المصدر
به لما الطلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه
وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعم وسيق الذين ونادى اصحاب النار وقولهم عمرك الله معنى عزمت عليك
اي وجبت عليك وهو من قسم الملوك والمعنى الاستثناء لا يجي الا بعد النفي ظاهرا او مقدرا كما رايت ولا يجي الا في المفرغ نحو
قوله تعم وان كل لما جميع قوله خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامره على نحو خبر المبتدا وتقديمه
معرفة لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتدا وجميع ما كان في الاصل كذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكر ثانيا انه
يدخل تحته نحو قائم في قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان قوله وامره على نحو خبر المبتدا اي فيما يجوز له من كونه
معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما على المسند عليه ومتاخرا عنه وما يجب من تقديمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة
نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدا
وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضه هنا وبعضه في الافعال الناقصة فما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه
ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا تقول كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع المضي
في خبره لغوا فينبغي ان تقول كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة سواء وجمهورهم
على انه غير مستحسن ولا يكون مطلق المنع قالوا فان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة ليفيد التقريب من الحال الا
يستفاد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقي في
الاولى كما ذهب اليه ابن مالك يجوز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدرها في قوله تعم ولقد كانوا عاهدوا الله وان
كان قميصه قد وفي قول الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنة فلا ابداها ولم يتقدم ولا في قوله اضحت خلاءا واضحى
اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي ومنع ابن مالك وهو الحق
من مضي خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا من ما زال وما رادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال
في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وهي مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل
اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت صحيحا ثم نكست وكذا ما زال واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها في الماضي
الى الان بمنع قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد والصفة نحو زيد قائم او غني ومضروب او الفعل
المضارع نحو زيد يقدم في الحروب ويعطي بوجوده اي عادته هذا لانه وان كان في الاصل فعلا دالا على احد الازمنة الثلثة بعينه الا انه لما
اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد بزمان استعماله فلذلك اذا قلت كنت زاهدا زيد لا يدل على الاستمرار واذا قلت
كنت اراه فظاهره الاستمرار فناسبت الثلاثة اي الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار ان يقع اخبارا لصار وما
زال واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلثة فلم يقع خبرا لهذه الافعال واما ما دام فلم يقع
خبرها ماضيا لان ما المفيدة للمدة نحو ما ذر شارق تقلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجي في قسم الافعال
فلهذا يقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد يجي بمعنى الماضي كقوله تعم ما دمت فيهم واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب
سيبويه على ما يتبين في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامد او صفة او مضارعها
لمشابهتها اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي وقوع اخبار جميعها ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع قوله
ويتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدا لانه لم يجز تقدمه على المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس اما ههنا فلا لبس
وان كانا معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابيهما رافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما نحو كان زيد اهذا وينبغي ههنا
ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا قوله ويحذف عامله في نحو الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير ويجوز في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت قوله عامله اي عامل خبر
كان واخواتها وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها
بعد ان ولو ان كان اسمها ضميرا ما علم من غائب وحاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين والدفع الشر
ولو اصبعا اي لو كان الدفع اصبعا اي قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من شيء اذا قيلا اي ان كان حقا
حقا ويقول لارحلن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا ولو راجلا اي ان كنت فارسا او لو كنت وكذا الخطاب نحو ادخل ولو نورا
وان راجلا اي وان كنت ولو كنت واما في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم وجواز بها الفاء وبعد الفاء اسم

جزء مبتدا محذوف
والناس مبتدا مجزيون
خبره وباعمالهم متعلق
بمجزيون وان حرف شرط
فعله محذوف مثل كانت
وهو كان وخبره خيرا وخير
خبر مبتدا محذوف وهو
الجملة وهي جزاء الشرط
وتقديره ان كان عملهم
خيرا فهو خير وان شرا فهو
شر والجملة استيناف
مجزيون باعمالهم في محل
الجر بالاضافة ويجوز
مضارع معروف وفي
مثلها اي هذه الامثلة
وهذه العبارة متعلق بيجوز
واربعة اوجه فاعله الاول
ان خيرا فخير بنصب الاول على
خبر كان ورفع الثاني على خبر
المبتدا والثاني ان خير فخيرا
على عكس الاول اي ان كان
ما خيرا فكان جزاءه خيرا
الثالث ان خيرا فخيرا بنصبهما
اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه
خيرا والرابع ان خير فخير برفعهما
اي ان كان في عمله خير فجزاؤه
خير ويجب مضارع معروف
والحذف فاعله وفي حرف جر
متعلق بمنطلقا او بحذف
وما عوض عن كنت وانت
اسمها ومنطلقا خبرها
وانطلقت جزاء بمعنى
اي لان كنت تفسير لقوله
انت اصله لان كنت الا ان اللام
حذف ثم حذف كان وعوض
عنها ما ثم ادغم النون بعد
ابدالها في الميم ثم المنفصل
لتعذر المتصل
وعلى الجار المجرور بجهد

مفسر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فقول بنظر فيه فان جاز مع كان المحذوف مع ان تقدير فيه او معه
او نحو ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على
ضعف معنوي اذ معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا
وان كان ما قتل به سيفا لان له اعمالا تلك الاعمال خير ولا ان في يده او في صحبته وقت القتل سيفا هذا الذي قلنا ضعف
من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة وحذف شيء كثير ولا
سيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت فقد رد الرفع
كان التامة قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا الكثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة على المحذوف وان لم يجز
تقديره بمثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب فان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وربما جر
ما بعد ان وان لا مع ما بعد فائها ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدي به نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف
فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح فطالح اي الا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح و
مررت برجل صالح ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره فهذين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او
واجب اما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه اولى لان رفعه باضمار مبتدأ بعد الفاء وهو شايع كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد
الفاء اي فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل لائق نحو فيجزى خيرا وحذف المبتدأ اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا
حذف المبتدأ اكثر من حذف كان وغيره ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان تجيء الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه
مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجيء الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربني
فزيدا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفته الاصل في الموضعين ورفعهما
ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو
قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور في المفعول
له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجتمع بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور
كان على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل
يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد قائما قمت وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية
ويجوز مجيء ان المفتوحة شرطية قالوا القرآن في قوله تعالى ان تضل احدهما فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم
ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا
نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست بفرد واما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت وفي قوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالله
يكلأ ما تأتي وما تذر مع عطفها اما انت بفتح الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون
اما انت منطلقا انطلقت بالرفع والكوفيون جوزوا الجزم بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون
الشرط محذوفا فالا زما ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه دخل في ان معنى اذ فاما بمعنى اذ ما واذ ما شرطية بلا خلاف
ولا بد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في اما انت ذا نفر الذي هو بمعنى لان كنت ولا يصلح ان يكون
ذلك لم تأكلهم لان معمول خبر ان لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فيجيء الكلام عليه في حروف الشرط وانه يعمل ما بعد
الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو وربك فكبر كما
يجيء في حروف الشرط فيقدر البصريون اما انت ذا نفر تتكبر وتفتخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله يكلأ جوابا لاما اقمت
والعامل فيها اما انت مرتحلا محذوف اي يكلأك الله لاجل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان يقول ان ان الشرطية كثيرة
الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم يغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سيفا فسيف وان حقا وان
كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب
تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لاجل بقائها على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلي بلا مفسر هو كالعوض
مستكره فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في الظاهر
حرف الشرط ولا بد اذن من ما يكون كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان تحذف منها
كان مع اسمها وخبرها او تحذف وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء ليؤذن بها ان اما في الاصل حرف شرط لان الفاء
علم السببية تجيء بها لما تغير صورة حرف السببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان مع اسمها وخبرها

واسم مبتدأ مضاف اليه وان مضافا اليها واخواتها عطف عليها وهو مسند الى ان عائد الى اسم ان والمسند اليه اى الذى اسند خبرها اليه اسم ان خبر مبتدأ ان ونحو ذلك
اى خولك لحدى اخواتها مضافا اليه المبتدأ الثانى مع خبره خبر الاول والى وخبر قوله نحو ونحو اى مثل اسم ان ومثل مزكور ان مرجعه من حروف المشبهة وبه اسمها وقد تم
خبرها والجملة فى محل الجر بالاضافة والمنصوب مبتدأ نحو ونحو الجار فى منه المنصوب والجار والمجرور متعلق بمنصوب والتى موصولة ولنفى الجنس متعلق بعقد وهو صلة
نف للمنصوب مبتدأ والمسند اليه خبره ومعه ظرف مضاف مدخولها مضاف اليها اذ يلى مضارع معروف والمستكن فيه فاعله عائد الى المنصوب وعلى المسند اليه مفعول

وذلك نحو اما زيد فمنطلق اى اما يكن فى الدنيا شئ فزيد منطلق اى ان يكن شئ موجود يوجد انطلاق زيد اى هو منطلق لا محالة
ولا بد اذن من الفاء من الجزاء مقام الشرط لا مرابعة منه شئ كما يجئ فى حروف الشرط وان كان الثانى فالفاء غير لازمة بل
يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما ان زيد منطلقا انطلقت ولتاات ذا نفر فان قومى واما فتح همزة ان الشرطية من دون
الشرط كما اثبته الكوفيون فليس بمشهور وتقديره فكان لما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة
قال ابو على لان ما الحق بعدها اشبهت اللام فى تاكيد الفعل فمن ثم جاز فيها اما تعان ومن عظم ما يثبت شكره جاء النون
كما جاءت فى الكلام فى نحو ليفعلن كما يجئ فى نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يوكده وقد جاء كان الناقصة
محذوفة بعد لدن واخواته نحو ابتك لدن قائما اى لدن كنت قائما قال من لد شولا فالى اتلائها اى من لدكانت
شولا والاتلاء ان تلد الناقة فتصير ذات تلو قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها ينتقض بمثل اخوه فى
قولك ان زيدا غلام اخوه قوله المنصوب بلا التى لنفى الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به
مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين
لا وجب الرفع والتكرير نحو قضية ولا ابا حسن لها متاول لم يقل اسم لا التى لنفى الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان
كالعمل فى المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبنى نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى
التقييدات المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهى ثلثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وكونه يليها
فلو اختل واحد منها لم ينتصب كما يجئ ولو قصد الى حد اسم لا من حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته
هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها ونكرة ومضافا احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور فى
اليه قوله لا غلام رجل لك مضاف وقوله لا عشرين درهما لك مضارع له وقد مر تفسير معنى المضارع للمضاف فى باب المنادى
قوله فان كان مفردا اى فان كان اسم لا مفردا ولم يجز ذكر اسم لا تصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير فى
قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا قوله على ما ينصب به هذا اولى كما مر فى باب المنادى من قولهم مبنى
على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك ونعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى
والمجموع والفتحة فى لا رجل عند الزجاج والسيرافى اعرابية خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال
قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين فى معمولها لانها جعلت
وما تعمل فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله فتنصبه بغير تنوين انها فتحة اولا لكنه بنى بعد ذلك فحذف
منه التنوين للبناء كما حذف فى خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله
لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب
مع عامله لافادة لا التبرئة الاستغراق كما افادته من الاستغراقية فى هل من رجل فى الدار لانه لما جاء فى الدار رجواب هل
من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركبة معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب
مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه المبرد واتباعه لان حذف التنوين فى حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة
والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفى ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف
التنوين من الثانى فى الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفى لان لا لا تعمل الا فى النكرة ولا معمولها فى موضع
الابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها بعنى ان اختصاصها بالتنكير وكون اسمها مع ما بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها
على من ذهب قال ببنائه او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع الشيئين خالفت سائر العوامل
كان واخواتها خولف بمعمولها سائر المعمولات وهذا ظريف اعنى بناء المعمول او حذف التنوين منه لمخالفة العامل اخواته
الحق ان يقول انه مبنى لتضمنه من الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نص فى نفى الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل
فى الدار ولا امراة فانه وان كان النكرة فى سياق النفى يفيد العموم لكنه لا نصا بل هو الظاهر كما ان ما جاءنى من رجل نص فى
الاستغراق بخلاف ما جاءنى رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل فى الدار بل رجلان وما جاءنى رجل بل رجلان ولا يجوز
لا رجل فى الدار بالفتح بل رجلان وما جاءنى من رجل بل رجلان لما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من
فبنوها وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع
له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا
نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفى معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع

عائد الى لا ونكرة حال عن المستكن ومضافا حال بعد حال او مشبها عطف على مضافا وبه متعلق به والضمير المجرور راجع الى المضاف ومثل لنفى الجنس وعشرين مشبه بالمضاف ودرهما تميز ولك خبرها فان حرف الشرط وكان فعل الشرط والمستكن فيه اسمه عائد الى الاسم الذى بعد لا ومفردا خبره وهى جملة اسمية من مبتدأ وخبر وتصح جزاء الشرط ولذا دخل الفاء فى اولها وعلى حرف جر وما موصولة او موصوفة وينصب مضارع مجهول والمستكن فيه ما اليه فاعله عائد الى الاسم الذى بعد لا وبه متعلق بينصب والضمير فيه عائد الى ما وهذه الجملة صلة لما او الموصول او الموصوف مع صلته او صفته مجرور متعلق ومبنى وهذه الجملة مع مجرورها واصحابها خبر والمعنى فان كان الاسم الذى بعد لا لنفى الجنس مفردا اى لا يكون مضافا ولا مشبها به فذلك الاسم مبنى على الشئ الذى نصب لك الاسم بذلك الشئ من حركة او حرف وان كان معرفة مثل فان كان مفردا الى او مفصولا عطف على معرفة بمعنى قصا الفصل وبينه ظرف مضاف الى ضمير راجع الى الاسم لا بين عطف عليه مضاف ولا مضاف اليه ووجب ماض معروف والرفع فاعله والتكرير عطف عليه

له لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فسيجيء حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد فان قال ه
لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب منقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا
معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما شرح اول الكتاب وينقل عنه انه قال لان
المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف يجب النصب ويرد بان المعطوف عليه في
باب لا مبني نحو لا رجل وامرأة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في
النداء في نحو ثلثة وثلثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون وقيل انما
قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع على انه لا مركب مع المنفي كما يجيء بيانه
ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في المسمى بحضرموت كما يجيء في باب
المثنى واما جمع سالم المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بل
قوله نعم من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن
فهي مشبهة لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله يبنى على ما ينصب به والمازني يفتحه بلا تنوين نحو
قوله اودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب حذرا من مخالفة في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة
مما كان معربا بالحركة قبل دخولها فيه وهذا اولى مما قبله طردا للباب على نسق واحد واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع
من بناء المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من
مال وايضا فان عمل لا انما كان لمشابهتها ان كما يجيء وبتوسطها يبطل الشبه لان ان لا بد لها من التصدر وربما فتح نظرا
الى اللفظ لا الى الفعل كنت بلا مال وذلك كما بني مع لا الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش لو لم يكن غطفان لا ذنوب لها
الى لامت ذوو احسابها عمرا فلا زائدة وقد اعتبرت في الاسم لفظها فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكن مع
ذلك قليل ونحو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي والا كان
مضارعا للمضاف فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف فهو خبر المبتدأ كما في قولك عليك تثريب
واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم خبر المبتدأ وان كان خبرا عن المنفي
لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا
الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهمت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف
الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف
وبك الاستعانة وما عليك المعول وليس بك الالتجاء ومنه لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعني ما يتعلق
به الجار والمجرور فيه معنى المبتدأ لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار فلذلك
قدرنا مدلول لا عاصم ليتعلق به من امر الله ويقول لا مصليا في الجامع اذا نفيت من الوجود من توقع صلوته في الجامع اي
ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا اي الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس
في الجامع مصل سواء صلى في الجامع او في غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجوزون كون الظرف والجار في نحو
لا امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى
ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع
والتكرير واعلم ان لا التبرئة انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير
ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توافقا في الطرفين اعني في النفي والاثبات شابهتها فاعملت عملها وعملها
مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهتها الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة
والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومقاربة فعلى هذا نقول انما لم يعمل في المعرفة لان وجه
المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس لمعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها
وكذا لم يعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا يقدر على العمل في البعيد عنها وكذا لم يجز العمل في المفصول
لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن ومن
قال بان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب لا لنا على التركيب فلما انتفى التركيب بالفصل وقيل انما لم
يبن مع الفصل لانهما لما امتزجا تعدى البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدي البناء اليه

ثم تقول ويجوز بما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع الثلاثة اي التي الغيت فيها
لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكرير لا ولا يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت اسمها وذلك
لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكونان الا مع لا التبرئة فاما
اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في التكرار لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واعطى المعرفة
التكرير جبرانا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها في المواضع
الثلاثة اما مع المعرفة فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان يفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل قال بكت جزعا
واسترجعت ثم آذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها واما مع المنكر المتصل فنحو لا رجل في الدار قال وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا
حياتك لا نفع وموتك فاجع ومثله قولهم لا سواء وقوله فانا ابن قيس لا براح وقوله تركتني حين لا مال اعيش به وحين
جن زمان الناس او كلبا واجيب بان قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي في المعنى هي الداخلة على
المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك ومأخوذك
هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تأخذه وتتناوله وبيتان وذو قولنا ان لا الينا رجوعها ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ ولا لك
مال وقولهم لا سواء وقيل ان لا في لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فالاولى حملها
على الضرورة والشذوذ وفي غير هذا تقول يجب في الاختيار تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين
احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا
او لا رحبت موضعك مرحبا ولا اهلا اي لا اتيت اهلا ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا نعم اي لا نعمت عينك وكذا الا
ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل وكذا لان في الاصل امر
او نهي فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرناه في باب المبتدأ ولا اصابك السوء واذا دخلت على قولك نحو لا نولك ان يفعل
كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم تكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير
دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى على ما يجيء في قسم الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلاثة شروط احدها ان
تدخل على لفظ شيء سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لا شيء او بحرف الجر الذي هو حرف كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما
انت الا كلا شيء وخلقته من لا شيء او انتصب نحو اتيتك ولا شيئا سواء واتيك اولا ارتفع نحو انت لا شيء وثانيها ان ينجر ما بعد لا
بما الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا يجر اذا لم يكن لفظ شيء الا بها من حروف الجر ولم يثبت انجراره بالاضافة واما قوله وما بال
جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين والاولى ان لا زائدة كما في قوله في بئر لا حور سرى وما شعر الى علاك
الغي في وقت وقت الشيب اي لم تشب قبل ذا اي في وقت يكون في اثنائه وقت الشيب والوقت الاول من الثلاثين
الى ما فوقها مثلا فاضافها الاول الى الثاني لاشتماله عليه وقال ابو علي لا غير زائدة على تأويل وقت لا وقت اللهو كما فوق
الثلاثين فاما قول الشاعر حنت قلوصي حين لا حين محن فحين الاول مضاف الى الجملة اي حين لا حين حنين حاصل وثالثها
ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول
ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو قالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها
يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام فان التعريف في غير مقصود قصده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قيل
جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرئة فلا بد معه من تكريرها نحو لا الرجل في الدار
ولا المرأة ويستضعف هذا التعريف بعد خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا بهذا الخروج ويجوز عدم تكريرها نحو انت غير
الفارس ولا الشجاع والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا
نحو قوله تعالى الى ظل ذي ثلث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاءني زيد لا راكبا
ولا ماشيا واما قول العوام نحو انا لا راكب والانسان اعم من اللاحيوان فغير مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول
معلل بكثرة استعمال لا مع شيء وهو مع الشرط الثاني معلل ببعد لا عن اصلها اعني كونها للتبرئة وذلك بتعذر تقدير
من الاستغراقية بعد لا لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا اجاز جئت بلا زيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط
الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير بمعناه وبمعنى بكون لا بمعنى غير كونها لنفي الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون لها
صدر الكلام وبكونها للتبرئة انها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدر واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينتصب
وينتزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري وكذا الاصعق في الصعق واما اضيف اليه نحو لا امرأ قيس

الظاهر [illegible] ان تكرير [illegible] وقت [illegible] [illegible] الفرس [illegible]

ذي مطلع منهم ومثل مجرور فهما متغايران لنفي الجنس وحولا اسمها ولا قوة مثله ... جملة في محل الجر بالاضافة او جار مع مجرور خبر ... مبتدأ محذوف ...

ونعتها بدل بعض من ... مبتدأ محذوف ... الاول ... لنصب ... حول ولا قوة على ان كلا منهما النفي الجنس والتقدير لا حول الا بالله ...

الا قليل ... عليه ... من قبيل عطف الجملة على الجملة ويجوز ان يكون ... على الاول عطف المفرد على المفرد والتقدير لا حول ولا قوة كائنا الا بالله ...

بالله ونصب الثاني عطف على ... محذوف والتقدير ... مع ... الاول ... لا حول ولا قوة ... الاول لنفي الجنس والثاني ... مؤكدة للنفي

ولا ابن ذبيرة ولا يجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما قال لاهيثم الليلة للمطي ... قال ابن الحاجب عند ابي خبيب نكارة ولا امية في البلاد ... وتاويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام وانما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى اي معرفة كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التاويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها لا فيصل لها اذ هو عليه السلام كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله عليه وآله اقضاكم علي فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التاويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا او لا هذا وهو بعيد غير مسموع قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني يعني اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما وجهه ان يجعل لا في الموضعين للتبرئة فيبنى اسمهما كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه ان يقدر بعدهما خبر لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا يعمل عمل ان في الخبر فهما في موضع الرفع فلا قوة مبتداء معطوف على مبتداء والمقدر مرفوع بانه خبر المبتداء لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو جناريان ويجوز ايضا عنده ان يقدر لكل واحد منهما خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت في الاسم المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما تماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان لكانهما شيء واحد وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان يقدر لكل واحد منهما خبر على حياله والثاني فتح الاول ونصب الثاني على ان يكون لا الثانية زائدة لتاكيد نفي الاول كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكانك قلت لا حول ولا قوة كقوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه على ما يجيء فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر وفاقا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم اذن لا وحدها ويجوز ان يقدر عندهم لكل خبر والثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زائدة كما في الوجه الثاني الا ان العطف ههنا على المحل كما في لا اب وابن فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبرا واحدا اي لا حول ولا قوة موجودان لكونه خبر المبتداء وعند غيره لا بل لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الا ولفظا لا في الخبر ويجوز ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعفها في العمل وقد حصل ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكريرها لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لا حول ولا قوة على ما يجيء بعيد او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لا حول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا يقول ان لا الثانية ههنا بمعنى ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرد الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرئة ملغاة للضرورة والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغاء لا التبرئة لضعف عملها ولزومها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثالث واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا عامل ههنا الا الابتداء فقط فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او يقدر لهما معا خبرا والكلام جملة والخامس رفع الاول وفتح الثاني على ان لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكريرها ان يتوالى الاسمان بعدهما في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا فلا حاجة بنا الى ما ذكره المص من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولا في لا التبرئة

الغرض

ونوع الثاني عطف على نع الاول وان الشرط ودخلت فعل الشرط والهمزة فاعله ولم يتغير مضارع معروف مجزوم بلم والعمل فاعله وهذه الجملة جواب الشرط ومعناها اى معنى لا مند
وخول الهمزة مبتدأ والاستفهام خبره والعرض والتمنى عطفان ونعت مبتدأ مضاف والمبنى مضاف اليه والاول نعت لنعت مفرد خبره كان المقدر وتقدير اذا كان مفردا او صلة
نعمل الشرح عن الضمير المرفوع في يليه وفي بعض عن النعت فهذا العين شيء لان قوله نعت مبتدأ فلا يصح ان يكون ذا حال اللهم الا ان يقال عن الضمير العايد عن مبنى ومعرب الى نعت لان
التقدير يبنى ويعرب نعت المبنى الاول مفردا او يليه صفة للمفرد وقيل حال عن النعت وهو معطوف على ما عايد الى المبنى ومبنى ومعرب خبران عن نعت

الغيث فلم يبق فيها التنصيص على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين قوله واذا دخلت الهمزة
لم يتغير العمل ومعناها الاستفهام او العرض والتمنى قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول يلحق الف الاستفهام اداة النفي فيكون
الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد ان يكون للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه
لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام يعمل فيما بعدها كما يعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان الا طعان ولا فرسان
عادية الا تجشؤكم وسط التنانير وفي المثل الا قماص بالعير يضرب لمن ذل بعد عزة ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض
كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من
حروف الافعال كانه لو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الا بمعنى التمني كقوله الا
سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى نصر بن حجاج فالمازني والمبرد لا يحكمان لها الا بحكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على
الموضع نحو الا ماء كثيرا نفعه ولا ماء وخبرها اما ظاهر او مقدر كما في المجردة واختار المصنف والجزولي مذهب
وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير معنى اسمها معنى المفعول ففي الا غلام اتمني غلاما
فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما واما ما يلي لا اي اسمه فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان
عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المنكر واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة
تبيت فالبيت مضمن فقال يونس نون ضرورة وقال الخليل الا حرف تحضيض كهلا وسكنه في قسم الحروف والفعل
محذوف اي هلا ترونني رجلا وروى الالغاء في الا التي للتمني نحو الا رجل جزاه الله خيرا وروى الا رجل بالجر اي
الا من رجل قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريف وظريفا وفي
الافالاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابنا قوله نعت مبتدأ والاول صفته ومبني خبره و
قوله مفردا يليه حالان من الضمير في مبني والعامل مبني اي يبنى النعت اذا ولي مبنيا لا وكان مفردا انما جاز بناء النعت المذكور مع
انفصاله عن لا التي هي سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلاثة اشياء فيه احدها كونه في
المعنى هو المبني الذي وليها اعني اسم لا وفي اللفظ متصلا به والثاني كون النفي في المعنى داخلا فيه لان المنفي في قولك لا
رجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانك قلت لا ظريف فلذا لم يبن صفة المنادى في يا زيد
الظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه من لا التي هي سبب البناء اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو
فلبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعتا للمبني بلا لا نعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريف وان يكون النعت
الاول لا الثاني وما بعده فلا يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف كريم وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في
نحو لا غلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن النعت المعرب لانتفاء الوجه
الاول والثالث فيه من الثلاثة المذكورة اذ ليس هو المبني بلا وايضا بعد منها ولم يبن النعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول
والثالث ولانتفائهما لم يبن النعت المفصول من المبني بغير النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان
اذا وليا لا اسمين لها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها ولا تقول في هذا النعت المبني انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج
اذن في دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان والسيرافي تفصيا من هذا
ليست لا في هذا المواضع خاصة مركبة مع المنفي بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته بعد في محلها كما بعد في خمسة عشر اذا قلت
لا خمسة عشر لنا عنده وهو على ما ذكرنا عن ان تكلف تركيب لا مع المنفي في هذا الموضع وفي غيره عن تركيب المنفي ههنا مع نعته قوله
ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها وقال يحيى بن معط صفة المبني المضافة منصوبة لا غير
نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبني مضافة والفارق ان يفرق بان يا لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب
فلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته ويجوز في المضاف الذي باشرته لا الرفع وذلك اذا كررت نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام
امرأة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته وايضا الضم في المنادى بناء فكان حمل وصفه المضاف الذي يجب نصبه لو وقع
منادى على النصب الذي هو حركة الاعراب واجبا بخلاف المنفي بلا فان الفتح فيه بناء على قول واعراب ضعيف على الآخر والرفع
اعراب فكان حمل وصف المضاف الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي هو حركة الاعراب جائزا وذهب ابن برهان
الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المصنف كما مر في
خبر لا التبرئة وعند ابن برهان ايضا ان رفع وصف المبني لا في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم
لا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ اذ لو عملت النصب في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام لكانت كليت

ونصبا في بعض الشروح
على المصدر فيكون لنعت
رفع رفعا ونسب نصبا
وفي بعض الشروح على الحال
عن معرب اي حال كونه مرفوعا
ومنصوبا ووجه تشبيه المصدر
على هذا الوجه خفي اللهم الا
ان يقال عن الضمير الذي في
معرب اي يعرب النعت
كونه مرفوعا ومنصوبا
اي فيكون ان مصدرين بمعنى
المفعول ومثال النفي اذ
ورجل اسمها مبني على الفتح و
ظريف بالفتح عطف بيان نعت
لرجل او رجلا ظريفا بالنصب
او الرفع كان مضافا او جملة في محل
الجر بالاضافة والاصل ان لا
وان حرف شرط ولا نافية
يكون مع اسمه وخبره مقدر بعد
بدلالة ان في لا اعراب مبتدأ
محذوف وقع جزاء الشرط
لا يكون نعت المبني
لا ابن والعطف مبتدأ
اللفظ متعلق به وعلى المحل
عطف على اللفظ وجائز خبره
ومثل لا اب مثل لا رجل في
الوجه وابنا عطف على لا اب

مثل عطف عليه وقيل جزء وقيل ... الجملة مضافا اليها ولا غلامي له ... حكم المضاف الى جزءها ... بل هو مفرد بمعنى ... شبيها به ... ولا مضافا ولا مشبها به

اي ليس مضافا اسمها وليس ... لا متعلق بشبيها وبالمضاف ... اي شبه تشبيها وله اي لما بعد لا متعلق بشبيها ... مفعول مطلق ... جوزا او مفعول مطلق ... المصدر المعروف ... المصدر المجهول ...

مفعول له والعامل فيه ... متعلق بها ايضا ومن للتبيين ... اي معنى المضاف ... في اصل معناه ... بالمشاركة ... متعلق بالمفعول له او ... اي المضاف ... ما بعد لا متعلق ... مشاركته اي المشاركة ... متعلق به ايضا ...

مجرور بها محلا اشارة الى ... لا اباله وحذف النون في لا غلامي لي للمشاركة في اصل معناه وهذا الجار مع المجرور متعلق بفعل بعده ولم يجز مضارع معروف ... ولا اباله

ويعمل في كان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسم ان لانتفاء معنى الابتداء معها كلها وللقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوهما بضعف عمل لا لانه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه ايضا على راي المبرد فهي عامل ضعيف يعمل بمشابهته المشبه اعني ان ومشابهته ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه فرفع وصف المنفي مضافا كان المنفي او مفردا او مضافا كان الوصف او مفردا هذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع تتبع متبوعها في الاعراب لا في الحركة البنائية نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية بعروضها لعروض لا وزوالها فكانها حادثة بحدوث لا كما مر نحو ان زيدا الظريف ويجوز ان يقول ان النصب في الصفة حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز لما قلنا في الصفة سواء وهذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه نحو لا غلام لك والعباس وكذا في ساير توابع المنفي المبني ومن قال رب شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجيء في باب المعرفة ولا يجوز لا اب وابن كما قلت في النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا عن التاثير الا فيما يليه او كان في حكم ما يليه اي النعت المذكور على انه قد نقل نحو لا رجل وامراة بالفتح في المعطوف وقياس قول من جعل العامل في خبر المنفي نفس لا لا الابتداء ان لا يجيز رفع العطف حملا على المحل الا بعد الخبر كما في ان وقال الاندلسي الذي يبقى من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان والتاكيد اللفظي فلا نص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادي المضموم ففي البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها وقال الاندلسي اقرب اذا لم يفصل بين البدل المفرد المنكر عن المنفي المبني لانه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا اذا اجتمع الشرائط بل يربى عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك نظر في الوصف بان الوصف يتركب مع الموصوف واما البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط ولا مع لا لانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب او لفظ لا انفكاكه اقول انه قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل كما يجيء في بابه ويجيء في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل في باب لا التبرئة وباب النداء كما تقول لا مثله احد ولا كريد رجل ولا كرم واحد قال امرؤ القيس

وبلتها في هواء الجو طالبة ولا كهذا الذي في الارض مطلوب

وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت على اللفظ قلت لا مثله احدا ولا كريد رجلا ويجوز ان يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كما في قولك لي مثله رجلا وعلى وعسلا واما قول جرير لا كالعشية زائرا ومزورا فقيل انتصاب زائرا بالفعل اي لا ارى كعشية اليوم اي كزائر عشية اليوم زائرا كما تقول ما رايت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست بالزائر حتى يكون عطف بيان لها واقول مع تقديره كزائر عشية اليوم زائرا صار الاخر هو الاول كما في قولك لا كالعشية عشية وعشية فيجوز ان يكون تابعا على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا لان المنكر لا يؤكد بذلك التاكيد كما يجيء في باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرنا في المنادي كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت مبنيا لا بدل الفصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثاني نحو لا ماء ماء باردا فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعا او نصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعم انا انزلناه قرانا عربيا فالاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب قوله ومثل لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها ليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه اقول يعني ان الكثير انه يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليهما لام الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف نوني المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخاله فيكون معربا اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعني يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا يقحم بين المضاف والمضاف اليه بل يقدر فاجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم ما الذي حملكم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باسم

بها معترض على ... التركيب لا محل ... ذكرناه وليس من الامثلة ... الناقصة والمنكر ... اسمه ... عليه في المنفي في لا اباله ... لا غلامي له ... خبر ... لفظ لفظا المعنى متعلق ... بلفظ ... مفعول له متعلق ... اي جوز ... خلافا ... متعلق بها ... مضارع

في بين البدل ...

على ...

بالنداء ...

ويحذف مضارع مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى اسم لا كثيرا صفة مصدر محذوف وظرف يحذف فاكثر اي حذفا كثيرا او زمانا كثيرا في حذفه في مثل

مجرور بها مضاف ولا لنفي الجنس واسمها محذوف وعليك خبره اي يفسر المحذوف هو ولا باس مضاف اليها وخبر مبتدأ وهما مضاف اليها ولا عطف عليها او المشبهين نعت

متعلق بالمشبهين وهو مبتدأ ثان والمسند خبره وبعد ظرف للمسند مضاف ومقول مضاف اليه ومضاف ايضا وهما مضاف اليه الضمير في دخولها عايد الى ما ولا والمبتدأ الثاني مع

خبره خبر الاول وخبر الاول محذوف تقديره ومنه اسم ما ولا والمبتدأ الثاني مع خبره مبني على سؤال السائل كانه سال اذا ما خبر ما ولا المشبهين بليس فقال مجيبا هو المسند

بعد دخولهما ...

المقحمة تاكيدا دون ساير الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلام من غير تكرير بها تخفيف

وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا فعملوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا

يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا

يقولون لا ابا لرجل حاله كذا ولا غلامي لشخص يعنه كذا والدليل على انه مضاف قوله، وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم

لا اباك مخلد فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يديك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين

لا لهذا الغرض في المنادي وهو شاذ كقوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام قال المص لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان

معرفة فوجب فعرد تكرير لا والجواب انه لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع

ويكرر مع الفصل وقال ايضا لا ابالك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا ابالك اذ

المعرفة لا يوافق النكرة والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا ابالك ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان ابالك واب لك بمعنى واحد

وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اي خبر لا في لا ابالك موجود

وان في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب ونحو الجملتين

واحدة مع كون المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة ثم قال المص ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا لفظا

المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطي حكم المضاف من اثبات الالف في ابا واخا وحذف النون في غلامي ومسلمي ولا بد بينهما

للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذي مر في المنادي اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه ولا حافظا كتاب

الله وايضا فان ابالك واباك عند شيء واحد من حيث المعنى ولك في اب لك اما خبر او صفة لا اسما واسم لا لا يصير بالصفة

ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لا رجلا في الدار

ولا غلاما ظريفا قوله لمشاركته اي لمشاركته نحو لا ابالك لا اباك المضاف في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف وذلك ان

اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصله اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة

ففي ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما يجيء في باب الاضافة واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه

ومن ثم لم يجز اي ومن جهة ان اعطاه حكم المضاف لمشاركته له في اصل معناه لم يجز لا ابا فيها ولا رقيبي عليها لان المضاف قبل الاضافة

لم يكن بمعنى في وعلى قوله لفسا المعنى يعني ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تفرقه ولو كان كما ذكر المص لجاز ايضا في المنكر لا

ابا لرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يحذف النون من غلامين

اتفاقا اما على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب المص فللفصل بين

شبه المضاف بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور الناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدي بها لك

ولا غلامي اليوم لك واجازه يونس اختيارا لان الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظرف ولم يجز سيبويه والخليل بل اوجبا

اثبات النون الا لضرورة الشعر كما في قوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج قوله ويحذف في مثل لا

عليك اي لا باس عليك اي يحذف اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم

لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز ان يكون

خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند

بعد دخولهما وهي حجازية واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع

اقول قوله هو المسند بعد دخولهما اي بعد دخول ما في مسئلتها ولا في مسئلتها لا انهما يجتمعان معا والاعتراض عليه كما في خبر

كان قوله وهي حجازية اي هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم

رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس لشروط يجيء وغير الحجازيين وهم بنو تميم

لا يعملونها مطلقا قوله واذا زيدت ان مع ما هذه شرط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقول الشاعر وما ان طبنا جبن ولكن

منايانا ودولة اخرينا اعلم ان الاصل في ما ان لا يعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم

او الفعل ليكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص

لقوة مشابهتها لليس لان معنييهما سواء في الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ليس كلاهما لنفي الحال والحق

انهما لمطلق النفي كما يجيء في الافعال الناقصة فلما كان قياس عملها ضعيفا انعزلت لادنى عارض من ذلك مجيء ان بعدها واما

عزلتها لانها وان كانت زائدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان ان النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب

وضارب ان كلا النافية لنفي ما في نحو ان زيد الا منطلق ويجوز ان يبقى اعمالها مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف و
قد جاءت ان بعدها غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن
انتم الخزف وان العاملة عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد نفي ما والا فان النفي
اذا دخل على النفي افاد الايجاب ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم
واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع الله مع ان في كليهما معنى التحقيق وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد يشوبها معنيان
اخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن لمحض التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء الا اوارى ما ان لا ابينها الجمع
بين ثلاثة احرف نافية والرواية لأيًا ما ابينها ومما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت
ليس فكيف يعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك وما الدهر الا منجنونا
باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وكذا معذبا مصدر
كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس
الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا يتصرف فيها بعمل النصب قبل الرفع كالفعل
وقال ابن عصفور ومنهم العبدي لا يبطل عملها اذا كان المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخواتها
قال ابو علي زعموا ان قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره وقال الربعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى
النفي واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فان سيبويه حكى ان بعض الناس
ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبرها محذوف اي اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه
وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة ويروى ما مسيئا من اعتب قالوا ونحو قوله
لو انك يا حسين خلقت حرا وما بالحر انت ولا الخليق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذ الباء لا يدخل الا على الخبر
المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر التميمية واجاز الاخفش وهو الوجه لانها
تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد بقائم قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه ومنع ابو علي والاخفش
دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس عند انتقاض النفي بالا
وذلك لان الباء لتاكيد النفي فلا يدخل بعد انتقاضه وقد يدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد هل نحو هل زيد
بخارج وفي خبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد يزاد بعد خبر لا التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في
وربما زيد في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان الاتية بعد باب رايت منفيا كقوله تعالى اولم يروا ان
الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وقد يزاد بعد ليت قال ندمت على لسان كان مني فليت بانه
في جوف عكم ومما يبطل عمل ما ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما عمرا زيد ضاربا بخلاف ما
اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدأ وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض
اعني الباء وليس بشيء لان الباء زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة وليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب انتصاب المفعول بعد حذف
الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل او شبهه
بنصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر وهذا مع ان حذف
الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع ان وان واجاز الاخفش حذف اسم ما استغناء ببدله موجبا نحو ما قائما
الا زيد وليس بشيء لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل ما على هذا في الاسم مع تاخره عن
الخبر ومع انتقاض النفي واحدهما يبطل عملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم
والا لم يجز مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله واذا عطف عليه الخبر سواء كان منصوبا
او مجرورا بالباء الزائدة قوله بموجب وذلك اذا عطفت عليه ببل ولكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجيء في باب حروف العطف
قوله فالرفع اي الرفع واجب في ذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكر وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نعيده قال عبد
القاهر هو خبر مبتدأ محذوف اي ما زيد بقائم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف
المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده اذ يلزم النصب عنده فهو على هذا من باب القطع
كما يجيء في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا عند ما ينعزل عن العمل فتوهموا ان
الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في نحو قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها وليس ما ذهب اليه

بعيد

بقي لا أرى مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام وإذا عطفت على خبر ما أو خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد
جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا ويجوز الرفع
على أن يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف أي ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبريهما المنصوب بالعطف مع الرفع
والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا ولا قاعدٍ وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبريهما وذلك كما في قوله مشائيم
ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها وأما في غير خبريهما نحو هل زيد خارج أو داخل بالجر فضعيف نادر لأنه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المعطوف
كالثابت بتقديره وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال اسم المنصوب باسم الفاعل على توهم إضافته
إليه نحو زيد ضارب عمرو وبكر وإن عطفت على خبر ليس وما المنصوب وصفا منفيا مرتفعا به بعده ما هو من سبب اسمهما
نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز لك في ذلك الوصف وجهان أحدهما أن ترفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر
على الجملة التي هي ما زيد قائما لا على زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا
قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه هاهنا ماضيا لأن ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف
حالا لأنه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال وأما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت
الوصف الذي بعد حرف العطف أو نصبته لأن ما وليس للنفي المطلق فظاهرهما الحال وتقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعد
أبوه قاعد فإذا نصبت فالقيام والقعود منفيان في الماضي وإذا رفعت فالقيام منفي في الماضي والقعود في الحال وأما في ما زيد وليس
زيد قائما ولا عمرو قاعدا أو قاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا أو نصبته لما ذكرنا فنصب قاعد في المواضع الثلاثة أعني ما كان
وليس وما على عطف الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز في ما زيد قائما
ولا قاعد أبوه برفع قاعد أن يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر إلا أنه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز
ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعد أبوه ولا في ليس إذ لا يبطل عملهما بتقدم خبرهما على اسمهما بل يجب أن يكون ذلك فيهما على عطف
الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعد في ليس زيد قائما ولا قاعدا أبوه أن يكون لأجل عطف الخبر على الخبر وأبوه فاعله ويجوز
هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا أبوه ولا قاعدا أبوه وأن يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز في هذه المسألة جر
المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطف المفرد على المفرد ولو جعلناه من عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في
ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما يجيء من مذهب الأخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر
ما المتقدم وكذا إن أظهرت الباء في هذه المسألة في ما نحو ليس زيد أو ما زيد بقائم ولا قاعد أبوه جاز لك في قاعد الرفع
والنصب والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السببي المذكور أعني أبوه اسم ما مكررا فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد
زيد فالرفع أجود من النصب والجر لأن الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة غير
كثير نحو زيد ضربت زيدا على إقامة الظاهر مقام المضمر أخف إلا أن يكون في موضع التفخيم نحو قوله تعالى القارعة ما القارعة وأما في الجملتين
فكثير وإن اتصلتا كقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله الله أعلم وإن جعلت موضع السببي اسما بلا ضمير يرجع
إلى الاسم نحو ما زيد قائما ولا عمرو أبو زيد لم يجز لأنك لم تجعل في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا
زيد فإن فيه ربطا بتكرير الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه كما ذكرنا ولو قلت ما أبو زينب ذاهبا ولا مقيمة أمها لم يجز نصب مقيمة
لخلوها مع المرفوع بعدها عن العائد إلى الاسم أي أبو زينب وإن جعلت موضع السببي أجنبيا نحو ما زيد بقائم أو قائما ولا
قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لأن عمرا لا يصلح أن يكون فاعل القاعد على عطف الخبر لأن المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه
فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه أن يكون فيه أو في معموله ضمير يرجع إلى الاسم لكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي
هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا في معموله فإذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق إلا عطف الجملة على الجملة فوجب أن ترفع قاعد
لتقدم خبره على الاسم وجوز إن جوزت دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربعي جر قاعد أيضا وأما في ليس فيجوز
نصب قاعد على عطف الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب إليه الأخفش من
تجويز العطف على عاملين مختلفين لأنه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترط المعطوف من كون الأول مجرورا والثاني منصوبا
أو مرفوعا كما يجيء في باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذا منع في ليس بناء على أن العطف
لا يجوز إلا بتقدير العامل بعد العطف ولا يجوز ولا ما عمرو ذاهبا ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا أبوه ذاهبين
إجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يجيء في التوابع وأجاز المبرد إعمال إن النافية عمل ليس
مستشهدا بقوله إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين وليس بمشهور وجميع النحاة يجوزون إعمال لا عمل ليس في النفي

يرد: هو ما اشتمل على علم المضاف اليه مثل قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية في الوجه بعينه ومنه المضاف اليه فهو مبتدا وكل خبر معطوف واسم ونسب عطف على مجهول والبه متعلق به وشئ مفعول ما لم يسم فاعله وبواسطة حرف الجر متعلق بنسب لفظا خبر كان المقدر اي لفظا كان وحال من حرف الجر وهو مفعول معنى او تقدير عطف عليه

جزاء جر بعد خبر كان او حال بعد حال او الجملة اعني نسب الى آخره صفة لكل اسم والمعنى كل اسم نسب اليه الى ذلك الاسم شئ بواسطة حرف الجر حال كونه ملفوظا او مقدرا مرادا في العمل والتقدير مبتدا والفاء للتفسير شرطها اي شرط تقدير حرف الجر مبتدا ثان وان حرف ناصبة ويكون ناقصة والمضاف اسمه وخبره ومجرورا اسمه والجملة خبر ان مع الخافض

ونظر النظر الذي يكون ذكره قال الاندلسي ينبغي ان لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما ابل هي فيها اولى فانها اضعف من ما قال لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم الشروط الا واحدا وهو كون معموليها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن رأى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد يلحق لا التاء نحو لات فيختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد يدخل على لفظة اوان ولفظة هنا ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد ولات ساعة مندم والتاء في لات للتانيث كما في ربت وثمت قالوا اما التانيث الكلمة اي لا او لمبالغة النفي كما في علامة فاذا وليها حين فنصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها اي لات الحين حين مناص وتعمل عمل ليس لمشابهتها له بكسع التاء اذ يصير على صدد حروف ساكنة الوسط ولا يجوزون ان يلي باضمار اسمها كما يجئ في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيه وان شابهت الفعل واذا رفعت حين على انه هو اسم لا والخبر محذوف اي لات حين مناص حاصلا ولا يستعمل الا بحذف احد الجزئين هذا قول سيبويه وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل يعني لات ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدا محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدا له مواضع متعينة ولا يمنع دعوى كون لات في التبرئة ويقوي لزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات حين حين مناص كما في لا عليك وحكي عن ابي عبيدة ان التاء من تمام حين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات ولشهادة لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تاوان ولا تهنا واما لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر التبرئ عنهم وليس بشئ اذ لو كان لجر غير اوان ولاختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين مناص الا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل او معناه يتعلق به واوان عند المبرد والمبرد مبني لكونه مضافا في الاصل الى جملة يعني قوله طلبوا صلحنا ولات اوان.

فاجبنا ان ليس حين بقاء اي لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبني اوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر النون لالتقاء الساكنين كما كسر ذال اذ او يقول حذفت الجملة وبني على الكسرة على السكون لئلا يلزم اجتماع الساكنين ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا يرد عليه نحو من قبل وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اي لات من اوان فكذا ولات حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا الا رجل اي الا من رجل ولات هنا في الاصل للمكان استعير للزمان قال حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار اجنت وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال اني اتى الاضعان عينك تلمح نعم لات هنا ان قلبك متيح اي ليس هنا تلمح ورفعها بعد الا انها نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك حملا ليس على ما وقال ابو علي في ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك العذر لوروده في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب صفة له والخبر محذوف اي ليس الا المسك في الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا سادّ مسدّه اذ لم يثبت قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه اقول تبين شرحه بما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسر والفتح والياء قوله المضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا اقول بين الامر ولا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور لانه من اصطلاح القوم فاذا اطلق لفظ المضاف اليه لا يريدون به الا المجرور باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للثاني فزيدا من حيث اللغة فالثاني ان زيدا في مررت بزيد مضافا اليه اذ اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر قوله لفظا نحو زيد في مررت بزيد وقوله او تقديرا كما في غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان انتصاب لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة معنى والعامل واسطة اي توسط بالحرف ظاهرا او مقدرا وقوله مرادا حال بعد حال اي مقدرا مرادا قال احترزت بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد ولقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى فلم يجز لفظا بمعنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت معترف بتقدير الحرف فيهما ظاهر وايضا انت معترف بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اي ليس في حكم الملفوظ به حيث لم يجر والمقدر في الاضافة مراد اي عامل وهو الجر باق كان كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا المجرور يجر بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت من حد المعرب بانه ما يختلف آخره ويفضي الى الدور وكان الزمهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرف حقيقته جر بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما تحد المعرف فيرفع ثم جعلت في حدك معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا [illegible] على ما ذكرنا باقيا عمله اي الجر واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد

بجزاء عن تنوين المضاف على المنسبه بالمعول لاجلها

اي لاجل الاضافة متعلق بمجرورا وهذه الجملة خبر مبتدا ثان والمبتدا الثاني مع خبره خبر للمبتدا الاول وهو مبتدا عائد الى الاضافة

الاضغان جمع الضغينة وهي الحقد وكانت بها المرأة او لاش رطل وتيح تخوم على الاضعة ... ولا ينبغي اعتبار المقدم الا على جملة [illegible] محمد

مشهاكمي

والمعنوية جزءها واللفظية عطف عليه فالمعنوية مبتدأ والفاء للتفسير كخون ناصبة و يكون مضارع معرف والمضاف اسمه غير بصفة جزء و مضاف صفة الصفة والى معمولها اى معمول الصفة متعلق بمضاف والجملة جزءها وهى صلة عائدة الى الاضافة واما حرف مر ذكره و بمعنى اللام جزءها وفى حرف جر وما موصولة او موصوفة عبارة عن اسم مضاف اليه و مصدرية عبارة مضاف و موقت اى ثبت تجاوز المضاف اليه وعنه ماض معروف بمعنى جاوز والمستكن فيه فاعلها عائد الى ما وعلى مفعول مضاف المضاف المضاف اليه والجملة صلة او صفة لما او الموصول والموصوف مع صلته او صفته مجرور والجار مع مجروره متعلق بما تعلق به بمعنى اللام به وظرفية عطف على جنس المضاف او بمعنى من فى

حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا فى ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى نصبه ايضا ولم يحتج فى اضافته اليه لا فى حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بلى قد يدعم اسم الفاعل بجر فيجوز فى بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفى العامل فى المضاف اليه خلاف بينهم كما مر فى اول الكتاب وفى العامل فى المضاف اليه اللفظى اشكال ان قلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا ان العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التى يكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو على فى هذا الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب هى غير العوامل يعنى ان العامل ما يتقوم به هذه المعانى المقتضية كما فى تقدم فى اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما تقوم به المقتضى لا الى المقتضى فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى امرا خفيا معنويا وما يقوم به المقتضى امرا ظاهرا جليا فى الاغلب قوله فالتقدير شرطها ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها قال فى الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظى والمعنوى ثم ينفصل المعنوى عن اللفظى بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفيه نظر لان اللفظى كما ذكرنا كحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج فى التقدير وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل قوله مجردا تنوينه اى التنوين او ما قام مقامه من نونى التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون بتقدير انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة كما فى كم رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانهما دليلا تمام ما هى فيه كما ذكرنا فى اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف والتخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف هاء التانيث اذا امن اللبس كقوله تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكوة وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه قوله وهى معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهى اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من فى جنس المضاف او بمعنى فى فى ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم ويفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف اقول اعلم انه لا يلتبس المعنوية الا باللفظية ففسر المعنوية بمضادتها اللفظية التى هى كون المضاف صفة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اى هى على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد وان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى فى قوله فيما عدا جنس المضاف ما كان بعض المضاف اليه اى فى مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه و يعنى بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك لا تريد بالقوم الكل اذ الكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التى تتضمنها الاضافة هى التبيينية كما فى خاتم حديد وابنية دراهم وشرط من التبيينية ان يصح اطلاق المجرور بها على المبين كما فى قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قولك ثلثة دراهم وراقود خل وانما كيف فيه بالمقدار عن المقدر كما يجئ فى باب العدد فالثلثة هى الدراهم والراقود هو الخل ومن ثم يقول دراهم ثلثة وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار فى اصل الوضع غير المقدر به وبقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على ما يجئ من التاويل لان الثانى اعنى الجامع غلب يختص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع فى العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فى مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلاء بمعنى اللام كما قال فى النجاة ولا يقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى فى فان ادنى ملابسة واختصاص يكفى فى الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملى الخشبة لصاحبه خذ طرفك وكوكب الخرقاء لسهيل وهى التى يقال لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهى بتقدير من ولا ثالث لهما قوله

حين المضاف عطف على قوله بمعنى اللام او بمعنى فى فى ظرفه اى ظرف المضاف عطف عليه ايضا وهو اى جوهر الاضافة المعنوية مبتداء وقليل جزء مقدر جزء مبتداء محذوف مضاف وغلام مثل مضاف الى زيد او فاعلية يقوم مقام المضاف اليه بمعنى مفعول مضاف اليه ان المركب يحتمل ان يكون فى قوله غلام زيد خاتم ... غلام زيد وخاتم فضة ... زيد وهى حمل ... وخاتم فضة ضرب اليوم عطفان عليه تقدير ... من الافادة والتسكين فى على عايد الى الاضافة وتعريفا مفعول به ويرجع الى المعرفة متعلق به وتخصيصا مع النكرة عطف عليه وشرطها مبتداء مضاف الى ضمير يرجع الى الاضافة المعنوية وتجريد خبر مضاف الى المضاف والمضاف اليه التعريف متعلق به وما موصول او موصولة واجاز الكوفيون فعل وفاعل ومفعول به الجملة صلة او صفة للثلثة بيان والثلثة مجرور بها والاثواب مضاف اليها شبهه عطف عليه ومن العدد بيان شبهه والموصول او الموصوف مع صلته او صفته مبتداء وضعيف جزء

ولقد

ويفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفا مع المعرفة لان
وضعها لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد اركب
ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان يشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما
له او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر غلمانه وكذا كان ابن الزبير
وابن عباس مثلا للعبادلة هذا اصل وضعها ثم قد يقال جائني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع
لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه فلا تظنن من اطلاق
قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام
زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة وذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصا مع النكرة
نحو قولك غلام رجل فتخصص من غلام امرأة قوله وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف فان كان
ذا اللام حذف اللام وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك نحو قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم باييض
ماضي الشفرتين يمان ولا يجوز اضافة سائر المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه المعارف مع
اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق
يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم مضر الحمراء وانمار الشاة وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست
للاشتراك المتفق فيه وانما يجرد المضاف في الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو
حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف التخصيص مع
زيادة وهي التعيين واعلم ان بعض الاسماء قد يتوغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك
ومثلك وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا
دون ذات اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا يختص ذاتا بل نحو مثلك اخص
من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك
مما لا يحصى قال ابن السري اذا اضيف غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة
غير السكون فلذا كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب
عليهم فتعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضي عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم
والشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني والمعرفة والنكرة
بمعانيهما فكل شيء خلص لك بعينه من سائر امثاله فهو معرفة وقدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى نعمل
صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان معنى غير الذي كنا نعمل هو الصلاح لان عملهم كان فسادا وبقول الشاعر ، ان
قلت خيرا قال شرا غيره والجواب انه على البدل لا على الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب
فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قليل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا
يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا حملا لهم غير على
لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرئة من
حمل لا على غير والدليل على تآخيهما العطف على غير بتكرير لا كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع
سيبويه في عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره ومنعهما الفراء والدليل
السماع لا يرد سيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون ايما رجل واي رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس
قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في
عليم وسميع فمعنى مررت بالرجل شبيهك اي من يشبهك في جميع الوجوه قال ابو سعيد في مثلك وغيرك وما في معناهما
انها لم تتعرف لكونها بمعنى اسم الفاعل مضافا الى مفعوله اي مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبهه مطلق
واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا اريد الحال او الاستقبال لا الاستمرار كما يجيء بعد الا اطلاق وقيد الاستمرار فالواجب الحمل على
وكذا قالوا في حسبك انها لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا اخواتها وانما قلت في حسبك وشرعك
واخواته لانها صارت كاسماء الافعال كما يجيء في باب اسم الفعل بجملة حسبك واخواته ويدخل عليها من نواسخ الابتداء ان فقط كقولهم ان حسبك الله
لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اولها ان هذا الموضع الا موضع الاسم ووقوع الفعل فيه لا دالا لمعنى الفعل فلم يكن يتصف النكرة بحسبك

حسبك وكفاك

بحرف المظنة متعلق بمن ومن حرف جر للسببية وثم مجرورها اشارة الى ان الاضافة اللفظية لا يفيد الا تخفيفا وهذا الجار مع مجروره متعلق بفعل يجئ بعده وجاء ماض
معروف ومررت فعل وفاعل وبرجل مفعول به وحسن الوجه نعته وهذا الكلام في محل الرفع لانه فاعل جاز اي جاز هذا الكلام او التركيب وامتنع زيد حسن الوجه مثل
جاز مررت برجل حسن الوجه عطف عليه وجاز الضاربا زيد والضاربو زيد وامتنع الضارب زيد ظاهر بعلم وجهه مما مر وخلافا مفعول مطلق وصفة له او حال عن فاعل
امتنع وتقدير ..... فالمراد امتناعا مخالفا للفراء وامتنع ان يقول بان الضارب زيد يقوم التخفيف حال هذا القول مخالفا الفراء حيث جاز هذا الامتناع للفراء

وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم يثن
ولم يجمع لمشابهة قدك وقطك غير متصرفين وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبرجال
كافيك من رجال وبامرأة كافيك من امرأة اجراء له في عدم التصرف مجرى قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على اصله من
التصرف فقيل برجلين ناهياك من رجلين وبامرأة ناهيتك وكذا سائر تصرفاته وقيل مررت برجل هدك من رجل وبرجلين
هدك من رجلين وبرجال هدك من رجال وبامرأة هدك ومعناه اي اثقلك وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك في عدم
التصرف لافادته فائدته وربما جاء فعلا متصرفا نحو برجلين هداك وبرجال هدوك وبامرأة هدتك وبامرأتين هدتاك
وبنسوة هددتك ويجوز ان تنون حسبك وهدك وشرعك ونهاك وشرعك انما لم يتصرف لكونها في الاصل مصادر وبعض
العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين قال حاتم اماوي انى رب واحد امه اخذت فلا قتل عليه ولا اسر وليس العلة
في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشئ بنفسه وذلك
لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف لا اول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد
الى رجل وكذا في قوله رب واحد امه اي رب رجل واحد امه ويجئ في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة
كقولك رب شاة وسخلتها فان كان رتبة الصاحب المتقدم تعرف معرفة المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا
ان كان نكرة مختصة فشئ نحو رايت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك صد ربلدة وربيس قبيلة وابن امه ونادرة
دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو جاءني غلام زيد ظريف
اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يكتسب المضاف التانيث من المضاف
اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه
بمعناه قال لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال اذا بعض السنين
تعرقتني كفى الايتام فقد ابي اليتيم وقال مر الليالي اسرعت في نقضي اخذن بعضي وتركن بعضي اذ يقال السنون تعرقتني و
الليالي اخذن ومنه قوله فما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا فاكتسب التانيث والجمع وقد يكتسب المضاف
البناء من المضاف اليه كما يجئ في الظروف المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف فلا مر وجهه قوله وما اجازه
الكوفيون من الثلاثة الاثواب شبهه من العدد ضعيف نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده
نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة والمائة الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف
المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضايعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره
قيل وجه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما يجئ بالمضاف اليه لغرض بيان
ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث انه لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف
لغرض تبيين ان هذا المعرف من اي نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندك ثلاثة مثلا ولم تذكر من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها
فقلت بعد الثلاثة اي تلك الثلاثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب هذا هو الوجه لمن قال الثلاثة الاثواب وان كان اقبح
من الاول لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لا في المعنوية ولا في اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه
هو ولان الاضافة لبيان النوع لا للتعريف وفي هذا الاعتذار نظر لما اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز ولما
يجئ بالعدد لنصوصية كمية المميز لا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما لا يدل على النصوصية لم يات بالعدد بين وايضا الاكثر
وصف المضاف اليه كقوله تعالى سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكره حاصل في نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم
فضة قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ ومن
ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد والضاربو زيد وامتنع الضارب زيد خلافا
للفراء وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه حمل
قال انه مضاف حملا على ضاربك قوله ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله مضافة
الى معمولها اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد
مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المص ومن ذلك مالك يوم الدين على الاصح وهذا
منه عجيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما يدعي المص في ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون
معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته
..... مستثناه مفعول به ..... على حسب العوامل

حقيقة اما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما في عند النحاة في نحو يا سارق الليلة اهل الدار
نحو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة غير محضة قال رب ابن عم لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ولعل
المص جعل مالك يوم الدين بتقدير اللام كضارب مصر لذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف للاطلاق قوله
قيل او بمعنى في ظرفه والوجه ان يعرف مالك يوم الدين حتى يقع صفة الله انه بمعنى اللام نحو قتيل كربلاء وانه بمعنى الماضي كما
قال مالك يوم الدين ايه الامر يوم الدين فيكون كخالق السموات او اراده ماضيا على طرز قوله وسيق الذين ونادى اصحاب النار
لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله تعالى على وجه البدل والاول اولى والمتفق
عليه من اللفظية ثلثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجيء واسم المفعول المضاف الى مفعوله ما لم يسم فاعله
او الى المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضافة الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجيء في بابها
انشاء الله تعالى والمختلف فيه هل هو لفظي او معنوي ثلثة اشيا اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهره
انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجيئك بيانها بعون الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل
والمفعول اضافة لفظية فنقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا
وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي فيكون
الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان يكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل
تفضيل اما افعل التفضيل فسيجيء حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابدا جائزة العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما الفاعل
والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة
الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان ادنى مشابهته
للفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا الا ترى الى رفع الظرف والمنسوب نحو زيد
في الدار ابوه على مذهب على ونحو مررت برجل مصري حماره وكذا برجل خز صفته سرجه واذا كان كذا فاضافتهما الى السبب
هو فاعلهما معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان المضاف في الحقيقة نعت المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت
زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت هو المعين الموصوف المخصص له لا المعين فيه
المتخصص فلم يمكن تعيين هذه الثلثة مما اضيف اليه ولا يخصصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة
ههنا صفة المضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل ايضا اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السببي مطلقا كانا
او بمعنى احد الازمنة الثلثة نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا
فيه معنى انتقاله الى الصفة واختصاصه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما سيجيء وكذا
يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل عندك ربطلمي في الدار ومضروب
امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشابهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل و
المفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فيحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما الفعل معنى ووزنا
ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال والاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذن يشابهان المضارع الصالح
لهذه المعاني الثلثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر
واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار بان يعبروا عنه بلفظ
المضارع لمشابهته للاسم الذي اصل وضعه الاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمرو يسخو بموجوده اي هذه عادته
فاذا ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي اضافة
لفظية لانه مبني على العمل كما تقدم وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت نحو انها منحار بوائكها وضروب
بنصل السيف سوق سمانها واسم الفاعل والمفعول لا يضافان من مطلوباتهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه
لشدة طلبهما لها دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاشياء موصولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافة لفظية كقوله بمنجرد
قيد الاوابد هيكل اي مقيد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اي عابرة فيها كقوله يا سارق الليلة اهل الدار واما
اذا كان بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعملا عمله الا عند الكسائي فانه يعملهما فيكون اضافته عنده
لفظية والدليل على كونها بمعنى الماضي محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا جعل فاطر وجاعل
صفتين للمعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فقد حصلت في الماضي فاشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح
ان يتخصص المضاف به كتخصيص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله



والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل والمفعول المستمر يصح ان يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمراره ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعينه به او تخصصه
قال سيبويه يقول مررت بعبد الله ضاربك كما يقول مررت بعبد الله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول مررت بزيد شبيهك اى المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل تقديره كانه جامد قال الله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبى لا المنصوب قولك زيد معطى الدار وعمرو مكسو الجبة اى يكسى الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته الا مع ضميمة وهى ان بخلاف الصفة فانها تقع موقع الفعل بلا ضميمة تقول اعجبنى ضرب زيد عمرا اى ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرا اى يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهرا ومضمرا بخلاف المصدر كقوله تعالى او اطعام في يوم ذى مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكذلك اعجبنى ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل وكان تقديرالانفصال فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر او يتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر في عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان اى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتى في ابوابها قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدى طالب لما هو فاعل له ومفعول به والصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضروريات عقلا لا وضعا فبعد حصولهما له يكون العمل فيهما ادنى مشابهة للفعل واسماء الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لها يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعملا عمل الفعل فالحاصل ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكون مشابهته ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر العامل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوى لكون مشابهتها قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا لا يجوز في اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن في الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبنى على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان عملها عمل الفعل وهى الاثر يطلب التخفيف في اللفظ والتخفيف في اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبى لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى الاجرة وضاربا عمرو ومكسوا الفرا واما في اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى السببى والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما يجئ في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذى في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا للضارب بزيد حين كان منصوبا به اذ لا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اى من جهة انها لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا ومن جهة انها لم تفد تعريفا جازت هذه المسئلة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد لحصول التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام لا للاضافة قال المص اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها لحصول التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا ان الظاهر ان اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام

اضافة مخصصة ... لانه يجوز ان يكون ... اى بعض الدار

... الى الضمير المجرور ... فان ... حذف ...

فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه و
ذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك
هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما ياتي في باب
الصفة المشبهة واما النصب في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف
حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه اللام بدل
الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده والاولى ان يقول
مقامه فيما لو بقي فيه الضمير كما في البيت المذكور واما في الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا
فلما جيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا ما قصد واجعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما
يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات
معنى المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى انك في قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون
عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها في الاصح
كما يجيء لم يجز واذا اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الوصف
الى موصوفها فتبين من هذا الطويل ان المختار في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيها له بالمفعول في نحو الضارب الرجل
وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم نقول لما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه
الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم
شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب فليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب
زيد بالحسن وجهه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجراة مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك
لا يجوز ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرفة من العلم وغيره اما الى النكرة فلا
فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان
والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرفة والنكرة كما نقل عن السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب جارية
ويزعم ان تاويله هذا الذي هو ضارب زيد وهذا الذي هو ضارب جارية اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب جارية فيجعل
ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال
السيرافي هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا
الذي هو غلام زيد قال المص واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في الضاربك قولين كما يجيء عن قريب احدهما
انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس قول الفراء عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف اليه الا انه
حمل في صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف ولا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضاربك
ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب
زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان في آخره اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم
فلو لم يحذفا او لم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في ضاربك من غير
نظر الى تخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما من باب واحد لا فرق بينهما الا اللام هذا زبدة كلام المص
وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول انما اجاز للحامل ذي اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على المجرد منها العلة التي في المجرد
دون ذي اللام وهي اجتماع النقيضين لو لم يضف لما ذكرت انهما من باب واحد فهلا اجاز في حمل ذي اللام في الضارب زيد
المجرد منها وهو ضارب زيد في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما
من باب واحد هذا وينبغي ان نعرف حال اضافة اسمي الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة
فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى ما من سببهما في حكم الصفة المشبهة كما يجيء واما اسم الفاعل او المفعول
المتعديان الى الاجنبي المنصوب بهما كمفعول الجاعل بكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل كل واحد منهما واما
ان يليه مفعول ظاهرا او مضمرا فالظاهر ان ولي المجرد جاز اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان ولي المقرون
باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النونين نحو الضاربا زيد
والضاربو زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون خاليا من نوني المثنى والمجموع
نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل المشابهة للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف
بها او هلم جرا نحو الضارب رجل فرس غلام اخي الرجل قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه

وجه وذلك لان الحسن
م

وزاد

وذلك لجريه ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا كان الضمير
ذى اللام ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد يحمل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قوله الواهب
المائة الهجان وعبدها لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما يجئ عن قريب ان ولى المقترن باللام المجرد عن النونين فما ذكرنا
من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولى المجرد عن اللام والمقرون بها مضمر فحذف النون والتنوين فيهما
واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربنك وضاربنى في الشعر وانشد وليس حاملنى الا ابن حمال وقيل بل النون
للوقاية تشبيها بيحملنى وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحملنى لا حاملنى وانشد ايضا هم الفاعلون الخير والآمرونه اذا ما
خشوا من محدث الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعا وايدى المعتفين رواهقه
قال سيبويه هذا الضرورة في الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء في الآمرونه ومحتضرونه للسكت لبيان الحركة اجرى الوصل مجرى
الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير لما ثبتت وصلا ثم ان الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش و
هشام فانه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولا وحذف النون والتنوين ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين
الضمير المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذى اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب
لا غير نحو الضاربه لاعتباره المضمر بالمظهر في الضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى
والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظوا عورة العشيرة بالنصب وقال
الرمانى والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذى اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة فى هذا
كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز فيه ما لا يجوز في المتبوع فاجاز الضارب
الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على ما يأتى في بابه
فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا غلام زيد
ويا غلام زيدا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذى اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشد نحو انا ابن التارك
البكرى بشر بنصب بشر لا غير حملا على البكرى محل وقال قد يعطف على مجرور ذى اللام ما يكون في قوة ما يمكن
وقوعه موقعه يعنى المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله الواهب
المائة الهجان وعبدها تقديره وعبد المائة قال واما اذا عطفت عليه نحو زيدا غلام زيد فليس فيه الا النصب حملا
على محل المجرور ومذهب سيبويه قوى اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان الفتح فيه ليس بنظر بل بظهر بالتقدير الا ترى الى
جواز قولهم يا زيد والحارث وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسماء الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجردة عن اللام
او مقرونة بها فان وليها المجردة منها ظاهر سببى مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى
باللام بدرجة او بدرجات او منكرا كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه وحسن الغلام وحسن وجه وحسن وجه وحسن جارية غلامه
مضافا الى الضمير ذى اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الى الظاهر مضافا الى الضمير صاحبها
نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة على ما قامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالى جونتا مصطلاهما
وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد اذا حذفت التنوين
من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالى لان المعنى كميتا الاعليين
فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يجئ في باب الصفة المشبهة علة استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة
والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيب بالتنوين وان ولى المجردة ضمير بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو
زيد حسن الغلام كريمه خلافا للكسائى على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه
بحذف التنوين والنونين للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المجرد وان وليت ذات
اللام ظاهر سببى مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون ذا اللام بدرجة او درجات نحو الحسن وجه الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه
ولا الحسن وجهه كما يجئ في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى الضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل بعمه
وليس بوجه اذ ليس في الاضافة حينئذ تخفيف الاولى فيه يلزم تجويز الحسن الغلام والجميلة ولا يجوز اتفاقا بل القياس جواز اضافة ذات اللام التى فيها نون
المثنى او المجموع الى الضمير كان او الى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسنى غلامهما الجميليه
وكذا بالرجال الحسنى الغلام والجميلى وجهه وسيجئ في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه شرح بليغ ان شاء الله تعالى ولا يضاف الصفة
الى مرفوع بها غير سببى نحو قولك مررت برجل طيب في داره نومك لئلا يبقى الصفة بلا مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في

ولا يضاف مضارع مجهول و موصوف مفعول مالم يسم فاعله والى صفته اى صفة الموصوف متعلق بلا يضاف ايضا والى صفته عطف على الموصوف والى موصوفها اى موصوف الصفة متعلق به ايضا ومثل مبتدا و مضاف و مسجد مضاف اليه ولو بالرفع على الحكاية ومضاف ايضا والجامع مضاف اليه و جانب الغربي مثل مسجد الجامع في الوجه عطف عليه و صلوة الاولى و بقلة الحمقاء كذلك و متاول خبر و مثل جرد قطيفة و اخلاق ثياب متاول مثل مسجد الجامع اه في النحو ولا يضاف مضارع مجهول واسم مفعول مالم يسم فاعله و مماثل نعت له والمضاف اليه متعلق بمماثل و في العموم متعلق به ايضا والخصوص عطف على العموم وكليث خبر مبتدا محذوف اى هو مثل ليث واسد عطف عليه وحبس ومنع كذلك ولعدم الفائدة

اسمي الفاعل والمفعول قوله المائة النافة والهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجئ في باب الجمع قوله وعبدها اى العبد الذي يرعاها و تمام البيت عوذا بزجى خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهي الحديثة النتاج و تزجي اى ساق قوله ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها و نحو مسجد الجامع و جانب الغربي و صلوة الاولى و بقلة الحمقاء متاول ومثل جرد قطيفة و اخلاق ثياب متاول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف الدراهم وعين الشئ فانه يختص قولهم سعيد كرز و نحو متاول اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شئ واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص او لا يكون والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الآخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الآخر اما ان يحتاج الى ذلك التاويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التاويل العام غير لفظي الحي والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء و يوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا تقول مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه و تعينه لا يكتسي من غيره الابهام والذي يحتاج الى التاويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز و نحو ذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح و ذات و كذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب و لفظ الحي مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قال هي رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاخير اللقب لانه اشهر من الاسم كما يجئ هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر و رفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما دون الآخر وان كانا مفردين او وجب اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي الاكثر وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثاني رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاءني قيس قفة وان كانا مضافين او احدهما لم يجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما والاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا ان تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات و بالمضاف اليه اللفظ وذلك انهم كما يطلقون اللفظ ويرادون به مدلوله يطلقونه ايضا مع القرينة و يراد به ذلك اللفظ الدال شائعا يقولون جاءني زيد والمراد المدلول و تكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز اي مسمى هذا اللقب فلا ينعكس التاويل اي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم لا ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز و قال سعيد كرز فان قلت لم تقدموا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود قد ذكرهما معا ولو قدم اللقب لا غنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم واما ذو وذات وما يصرف منهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة فتاويلها قريب من التاويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اى وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم اى مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الآخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله اليكم ذوى آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء والبب اى اصحاب هذا الاسم كما يجئ في باب الجمع واما قولهم آل حم وآل مر من السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان الموسى بمعنى الجماعة الى موسى واما حي في نحو قولهم هذا حي زيد فتاويله شخص الحي فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص وانما ذكروا لفظ حي مبالغة وتاكيدا فمعنى هذا حي زيد اي المشار اليه عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحي نوعا في باب المبالغة فاذا قلت فعل حي زيد كانك قلت فعله هو بنفسه وهو حي موجود لانه نسب اليه الفعل وهو معدوم و هذا حي زيد اي هو هو بعينه حيا فان الارب فيه ثم صار يستعمل في التاكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان ميتا فان الاقبح الا له بني زياد وحي ابيهم قبح الحمار و قال يا قرن ابا السحي خويلد قد كنت خائفة على الاحماق وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حي و زيادته في مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر و في قوله تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام و في قوله لا ينعش الطرف الا ما تخون داعيا يناديه باسم الماء مبغوم وبالغاء لفظ المقام في قول الشماخ ذعرت به القطا و نفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين والحق ان الاسم في المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلام اى لفظ الدال عليه وكانه بمعنى سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب اى صوت

كذلك ولعدم الفائدة متعلق بقوله لا يضاف اسم نحو بخلاف الدراهم خبر لعدم الفائدة متعلق بقوله ولا يضاف اسم مماثل و بخلاف خبر مبتدا محذوف اى هذا بخلاف وهو مضاف وكل مضاف اليه ولو بالرفع على الحكاية و مضاف والدراهم مضاف اليه او غير الشئ مثل كل الدراهم فالوجه فانه يختص الفاء للتعليل وان حرف من حروف المشبهة واسمه عائد الى المضاف بها يختص مضارع معروف و المستتر فاعله عائد الى المضاف والجملة خبر ان و قولهم مبتدا مضاف الى ضمير الجمع عائد الى النحويين و سعيد خبر مبتدا محذوف اى هذا سعيد مضاف وكرز مضاف اليه والجملة في محل النصب لانها مقول قولهم و نحو معطوف عليه متاول خبره

الماء وصوت الشيب اذ الاسم بمعنى اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم في مثله
للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بن زيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الا مما
يتعلق باللفظ نحو تداعين وبادهم فاسم السلم من باب عين زيد لان اسم السلم لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب اي صوت الماء
وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات يقول سكانك نحي بعيد اي انت نحي بعيد
لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذي هو فيه والمختلف في جواز اضافة احدهما
الى الآخر الموصوف وصفته والكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهادا للاول بنحو مسجد الجامع
وجانب الغربي وللثاني بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في
جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة
الى معمولها عندهم اذ ذاك لا يخصص ولا يعرف بخلاف هذا فان الاول ههنا هو الثاني من حيث المعنى لانهما موصوف وصفة
فيختص الثاني وتعرفه يختص الاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره في
الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعد تعرف اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد فعلى هذا يقول هذا مسجد
الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس وهذا منصوبوا المرفوع بالصفة
اذا اريد الاضافة اليه في نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد فهو اضافة
الشيء الى نفسه ولا يتم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشيء الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجيء من مذهب
الفراء ولو لم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان في احدهما زيادة فائدة كما في نفس زيد وقال المص لا يجوز ذلك لان توافق الصفة
والموصوف في الاعراب واجب ليس شيء لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا
نسلم له فهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء هو موصوف هذا المجرور الا انه حذف واقيم صفته مقامه
اي بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانه تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك
الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلوة وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى اي اول
ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتاويل كخاتم فضة لان المعنى شيء جرد اي بال ثم حذف الموصوف واضيف
صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندي ان يكون امثال هذه
اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربي جانبا مخصوصا والاولى
صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى
هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتيرة وبقلة الحمقاء الكزبرة وجانب الغربي كجانب اليمين
اما الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة فائدة كنحو النوى وليث اسد فالفراء يجيز اضافة احدهما الى الآخر للتخفيف قال ان
العرب يجيز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه والنجا
هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغة لشيخ الرجاء منهم شعفات وجلهم وقوله وسكائك الهواء
ودخاء الدعة ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ومما اختلف فيه هل اضافته محضة
اولا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو في حالة الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من
امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجيء ذكر احكامه في بابه والمقصود ههنا ان اضافته
بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابي علي والجزولي هي غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور
في محل النصب بانه مفعول افعل كما لو ظهر من فان الجار في قولك افضل من القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول
افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو المجرور بعده فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب
زيد ومعنى من الابتدائي في نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد في الارتقاء والزيادة في الفضل من مبدا هو القوم بعد
مشاركته لهم في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهة اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجيء في بابه لا يرفع فاعلا
مضمرا الا بشرائط تاتي في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا تقل احسن الوجه بل ترفع مضمرا ويعمل نصبا في
محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذي ينصبه الجوامد ايضا كما في عشرون درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر
ملك اضلع البرية لا يوجد فيها لما لديه كفاء وقوله ولم ار قوما مثلنا خير قومهم اقل به منا قومهم فخرا ومذهب سيبويه
ان اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كما في نحو

فيه

به دخول اى فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحب يفضل فى المعنى الذى وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقى بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا فى قولك زيد اظرف الناس مفضل فى الظرافة على كل واحد ممن بقى بعد زيد من افراد الناس فالمعنى زيد بعضهم الزايد فى الظرافة على كل واحد ممن بقى منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشئ على نفسه لانك لم تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقى من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة فى هذا المعنى بتقدير اللام كما فى قولك بعض القوم وثلثهم وجزؤهم وواحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز افضل زيد من عمرو ولو كان بتقدير من التبيينية كما فى خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف اليه كما ذكرنا فى صدر هذا الباب لا يقع كما فى نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام فيكون محضة بدليل قوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اضلع البرية خبر مبتداء محذوف اى هو اضلع وخير قومهم نصب على المدح وثانيهما ان يكون افعل مفضلا على افراد نوعه مطلقا ثم يضيفه الى شئ للتخصيص سواء كان ذلك الشئ مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اى فضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما فى غلام زيد ومصر غلام زيد مصر للتفضيل على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام ثم يقول افعل بالمعنى الاول اما المضاف اليه بلى اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس التى يقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البرنى اطيب التمر جاز والرجل اليس جنسا بهذا المعنى فنقول زيد افضل الرجلين اى احدهما المفضل على الآخر وافضل الرجال اى احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا اضفته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال فيطابق صاحب افعل فى المضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحبه افعل مثنى ومجموعا قال الله تعالى ولا تكونوا اول كافر به وحكم اسم فى الاضافة حكم افعل بمعنى انك اذا اضفت ايا الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى ومجموعا واذا اضفت الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا ومثنى ومجموعا والعلة فى ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا او موصولا موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول فقولنا جزءا من جملة يخرج نحو الفرس فره البغال ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى اذ ليس جزء من جملة بعده وقولنا معينة ليخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة فى كونه افضل من بين جملة غير معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اى رجلين زيد واى رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اى للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله يخرج منه نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك اى زيد احسن اوجهه ام يده ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اى بغداد اطيب اى اى دورها الا ان يقدر المضاف اى احسن اعضائه واى اعضاء زيد واى دور بغداد فاى موضوع لتعيين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعده على سائر ابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل الرجل واى الرجل هذا لان الرجل ليس كلا يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرنى اطيب التمر وقولك اى التمر هذا لكون التمر جنسا يقع على القليل والكثير وجاز افضل الرجلين واى الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا من الجملة المعينة بعده وهى المثنى وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء اردت بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة وانما جاز اى رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مع ان المجرور فى جميعها ليس فى اللفظ جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا مجتمعا من المسئول ومن امثاله فيكون فى الحقيقة جملة معينة منقسمة الى المسئول وامثاله كما شرطنا فمعنى اى رجل اى قسم من اقسام الرجال الجنس اذا قسموا رجلا رجلا واى رجلين اى اى قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واى رجال اى قسم من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجالا رجالا وكذا فى افعل نحو زيد افضل رجل اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلين والزيدون افضل رجال اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافعل سواء اضفته الى المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او تثنية او جمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد مثل الزيدين وجاز زيد افضل الرجال والزيدان والزيدون افضل الرجال لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولا تنس ان صاحب افعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فنقول

اما ان تقصد به ومضافا الى المعرفة او الى النكرة فان اضفته الى المعرفة لم يجز ان تكون مفردة نحو افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن ان يكون بعض المضاف اليه مع



في زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه فانه افضل من كل رجل رجل هو قسم من
اقسام الرجال كما كان في النكرة سواء وكذا اي التثنية فهو قسم من اقسام مضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اي الرجلين هند اذ
ليس للرجلين اقسام كل واحد منهما انثى حتى تعين لاحد تلك الاقسام ويجوز اي الرجال هند او ايها الرجال هندان او هؤلاء لان الرجال
كما قلنا يجوز تجزيتها افرادا او مثنيات او مجموعات فان قيل فكيف جاز التعيين مع استغراق الجنس باجزائه في النكرة حتى قلت افضل
رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك في المعرفة قلت لان المنكر لا يختص في اصل وضعه بواحد بعينه فصح ان
يعبر به عن كل واحد واحد على البدل الا ان يعم الجنس تخفيفا بخلاف المعرفة فانها للتخصيص ببعض الاجزاء او بجميعها فلا يطلق مع
التعيين على غيره واي وافعل لا يضافان الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون مجزئة بالعطف نحو اي زيد وعمرو
ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر المجرور بالعطف فيهما لاجل تكرر المسئول عنه في اي والمفضل في افعل نحو زيد وعمرو افضل
رجل وامرأة والقصد رجل وامرأة هذا او هذه واما قولهم اي واياك فالمراد بهما اينا لكنه قصد التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب
اذ كان لا يدل عليه الضمير في اينا فصرح بالضميرين فوجب اعادة اي رعاية لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير
المجرور ولا يعطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار فكرر اي المحافظة على اللفظ لا للمعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان
مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال فاني ما واياك كان شرا فقيد الى المقامة لا يراها وجاء مثله في
الضرورة اخلي واظلم ولنه معربه مع ان فيها معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزوم الاضافة المرجحة لجانب
الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى اي اي اسم وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما يجيء في الموصول [illegible]
تموت فولد ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم الى لا شيء نحو كل الجميع وكل جميع الكل فانهما مثلان في العموم قوله
ليث اسد وحبس منع مثالان للخصوص الاول لعين والثاني معنى قوله عين الشيء يريد بالشيء متعينا كزيد وعمرو كما
تقول عين زيد والا فالشيء اعم من العين وقد اخل المصنف ببعض احكام الاضافة فلا باس ان نذكرها احدها حذف
المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس قال فهل لكم فيها الي فانني طبيب بما اعيا النطاسي حذيما اي ابن حذيم
فاذا حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف كقوله تعالى واسئل القرية وقد يترك عند سيبويه على اعرابه
ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى الشيء كما في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء قال
ولو لم يقدر هيهنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك
فلا يقدر مضافا وتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه ولا مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اصله ولا مثل اخيه
ولا مثل ابيك قالوا يجب اضمار المضاف هيهنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقي المضاف اليه على اعرابه وذلك لان
اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل
هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل يقولان بل يقول ولو لم يقدر المضاف في
المسئلتين لكان الداخل عليه لا المزيد معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفي ولا يجوز ما جاءني غلام زيد ولا عمرو
بجر عمرو اذ المجيء ليس منفيا عن زيد بل عن غلامه واجاب المصنف عن الاستدلالات كلها بان مثل هيهنا كناية وليس
بمقصود فكانه معدوم يقال في ذلك مثلك لا يفعل هذا اي انت ينبغي ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا
لم يكن للمخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه لا يمتنع ح ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو
زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك
فلا يجيء الفسادات المذكورة قال بعضهم ان في هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى
والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثلي لا اقول ومثل ذلك لا تقول
بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون اقول اداء لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم كاسماء
الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذا استعمال المجرد عن علامة التانيث بمعنى المؤنث كثير فلعل هذا الا مع
من اكتساب المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام عنه هو فيه عن المضاف بالمضاف
اليه اما التانيث فكما مر من قوله مر الليالي اسرعت واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكقوله
فما حب الديار شغفن قلبي واما اداء الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجيء الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فمن ثم لم يجز مثلك تقول
بالخطاب كما جاز في المثنى مثل اخيك وابيك تقولان وفي التانيث كقوله عليه السلام وما رايت مثل الجنة نام طالبها و

المضاف

وإذا للشرط وأضيف ماض مجهول وهو فعل الشرط والاسم مفعول ما لم يسم فاعله والصحيح نعت له والملحق عطف عليه وبه متعلق بالملحق والضمير في به عائد إلى الصحيح وإلى ياء
المتكلم متعلق بأضيف وكسر ماض مجهول وآخره أي آخر الاسم مفعول ما لم يسم فاعله والجملة الفعلية جزاء الشرط والياء مبتدأ ومفتوحة خبرها أو ساكنة عطف عليها إن
حرف الشرط وكان فعل الشرط وآخره أي آخر المضاف إلى ياء المتكلم اسمه وألفا خبره وثبتت ماض معروف والمستكن فيه فاعله والجملة جزاء الشرط وهذيل مبتدأ وتقلب ماض
معروف والمستتر فيه فاعله عائد إلى هذيل و[ها] مفعول به ولغير التثنية جار ومجرور متعلق بتقلب وهو حال عن مفعول تقلب وياء مفعول ثان لتقلب والجملة خبر هذيل

فقبائل العرب يجعل الألف حال كونها لغير التثنية ياء وإن كان مثل فإن كان ... المستتر فيه اسمه عائد إلى ... آخره وياء خبره ... ماض مجهول ... والضمير المستتر ... مفعول ما لم يسم فاعله عائد إلى الياء والجملة جزاء الشرط وعطف ... واو اسمها ... وقلبت ياء وجملة جزائية ... عطف على قلبت ... للساكنين عطف ... والمعنى إن كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم واوا جعل الواو ياء وأدغمت الياء في ياء المتكلم للساكنين

المضاف إليه مقام المضاف في التذكير قال يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل أي ماء بردى وهو نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التأنيث أيضا نحو قطعت السارق فإنه مثلت أي قطعت يده وفي العقل كقوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون وقال الخليل يقوم مقامه في التنكير إن كان معرفة [...] نحو هذا رجل أخو زيد أي مثل أخي زيد واستضعفه سيبويه قال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل أي مثل [...] وأما قولهم قضية ولا أبا حسن لها فيجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في باب التبرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهكذا إلى القيام المضاف إليه الأخير مقامه كقوله وقد جعلتني من خزيمة إصبعا أي ذا مقدار مسافة إصبع وثانيها حذف المضاف إليه فإن كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وأمام ونحوه في المكان أو شبيها به في الإبهام كغير وحسب لم يعطف على ذلك المضاف مضافا آخر إلى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم ويسمى الظروف غايات ومنها فقط وعوض ومنذ وحيث كما يجيء في الظروف المبنية جميع أحكامها وإن كان عطف على ذلك المضاف مضاف آخر إلى مثل ذلك المنوي سواء كان المضاف الأول من الظروف المذكورة كقبل وبعد زيد أو من غيرها كقوله يا من رأى عارضا أسر به بين ذراعي وجبهة الأسد وقوله إلا علالة أو بداهة سابح نهد الجزارة لم يبدل من المضاف إليه تنوين ولم يبن المضاف لأن المضاف إليه كالباقي بتفسير الثاني هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه أن الأول مضاف إلى المجرور الظاهر والثاني مضاف في الحقيقة إلى ضميره والتقدير إلا علالة سابح أو بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف الأول والمضاف إليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب التنازع في يا تيم تيم عدي ومذهب سيبويه في زيد وعمرو قائم أن خبر المبتدأ الأول محذوف وهو معناه لمذهبه ههنا ومذهب المبرد أقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة وأما نحو يا تيم تيم عدي فربما يغتفر ذلك فيه لأن الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكأنه لا فصل وإن لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب إبدال التنوين من المضاف إليه وذلك في كل وبعض وإذ وأوان كقوله تعالى وكلا ضربنا له الأمثال ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات وإذا قطع كل وبعض عن الإضافة فالأكثر إبدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم يجوزه وقد ينصب كلا على الحال نحو أخذت المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وإن كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل في المؤنث كلتهن وليس بمشهور وثالثها الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف والجار والمجرور وغيرهما كقوله لما رأت ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها وقوله كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أنقاض الفراريج ولغيرهما عن بن جل نحو قوله تمر على ما تستمر وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها وحكى ابن الأعرابي هو غلام إن شاء الله ابن أخيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام وقد جاء في الشعر الفصل بالمفعول إن كان المضاف إليه فاعلا له كقراءة ابن عامر قتل أولادهم شركائهم وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزاده ولم [...] تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف عند من روى بنصب الدراهيم وجر تنقاد وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته ومجرد الفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف وفي غير الشعر أقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كما مر في باب لا التبرئة والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل مفعولا كان الفاصل أو غيره فقراءة ابن عامر ليست بذاك ولا نسلم تواتر القراءات السبع وإن ذهب إليه بعض الأصوليين قوله وإذا أضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة أو ساكنة فإن كان آخره ألفا تثبت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وإن كان ياء أدغمت وإن كان واوا قلبت ياء وأدغمت وفتحت الياء للساكنين أقول الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف إعرابه صحيح كعمرو وزيد ويعتبر بالملحق به ما آخره ياء أو واو قبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو وكرسي وآي ومعنى إلحاقه بالصحيح إعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح وإنما احتملها لأن حروف العلة يخف النطق به وإن كان متحركا إذا سكن ما قبله كما يخف النطق به إذا سكن هو نفسه قوله كسر آخره وإنما لزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لتناسبه ولهذا جوز هذيل قلب ألف المقصور ياء وإن كان الألف أخف من الياء فقالوا قفي وبهذا قالوا في الأفصح في بقلب الواو ياء كما يجيء قوله والياء مفتوحة أو ساكنة يعني الياء اللاحقة للصحيح والملحق به وأما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجيء وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في أن أصلها السكون أو الفتح ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى أيضا كما تقدم هناك قوله فإن كان آخره ألفا تثبت يعني إن لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من أن يكون ألفا أو واوا أو ياء والألف يثبت في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كمسلماي أو لا كعصاي وحبلاي ومعزاي وهذيل يجيز قلب الألف

بين المضاف والمضاف إليه بغيره ... فيهما ... نعم

وقد يفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر ...

واما التفضيل اضافة اسما الستة الى ياء المتكلم والاشبه انها مبتدأ او لسته نعت لها والخبر ها وابي عطف عليه والجار ماضي معروف والمبرد فاعله
واخي بتشديد الياء مفعوله وابي كذلك عطف عليه ونقول مضارع معروف والمستتر فيه فاعله وهو انت وهني مفعوله وحمي عطف عليه
في هنه هن وفيه وفي حم حمي ويقال فعل مضارع مجهول وفي بتشديد الياء مفعول ما لم يسم فاعله وفي الا كثر اي في قول الاكثر عطف على

التي ليست بالمثنى والمجموع لما ذكرنا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به وان كان المذكور مجرورا
محركة على ما ذكرنا او الذي من ثم نابت عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء [illegible] نفتح ما قبله فغيروها الى الياء
ليكون كالكسر قبله واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلبها لا الف الياء واما في المقصور فالرفع والنصب
والجر يلتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لو ابقيت الالف لكان الالتباس حاصلا فان قيل كان
الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع في نحو مسلمون ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب
قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها الا انه استحسانا لا موجب عنده ايضا فلا اولى ان يترك اذا
ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلموي فانه لا موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما فلا
يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول وقد جاء
في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنينا اليكا لنضربن بسيفنا قفيكا
المتنوع [illegible] في المثنى والمجموع بضبا وجرا نحو مسلمي ومسلمي قوله وان كان واوا وذلك في المجموع بالواو والنون
رفعا وانما قلبت الواو ياء لان القياس يقتضيه كما يجيء في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولهما قلبت الواو ياء و
ادغام ولم [illegible] الثانية وانما لم يقلب لكراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة اي اللين فخفف بالادغام فقلبت اقلهما الى الاخرى
[illegible] الياء وسهل امر الادغام تعرضهما له بسكون الاول ويقلب الواو ياء سواء كان اولا كطي او ثانيا كسيد
واصلهما طوي وسيود فما حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى فتحة بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفي واعلى في
مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم يؤد الى وزن يوزن وجب قلبها كسرة كما في مسلمي وسهل ذلك قربها
من الاخر الذي هو محل التغيير فلهذا لم يقلب في سبل وميل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلمي بالادغام تمموه
بقلب الضمة كسرة بخلاف ميل فان ادى الى اللبس فلا تجتزئ بقلبها كسرة وابقائها بحالها في جميع الوي اذ ليس فيه فعل قوله و
الياء المساكين يعني اذا كان قبل ياء الضمير الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون جاز كما في الصحيح والملحق به لئلا
لاجتماع الساكنين وقد جاء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك لان الالف اكثر مدا من اخويه فهو يقوم مقام
الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما الا جوازه في الوصل مجرى الوقف مع هذا فهو عند النحاة ضعيف وشاذ في لغة بني يربوع فيها
الكسر مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في عليه وفيه ولديه ومنه قراءة حمزة ما انتم بمصرخي وهو عند
النحاة ضعيف قال [illegible] بالياء قوله واما الاسماء الستة فاخي وابي واجاز المبرد اخي وابي ويقول حمي وهني وفيه في الاكثر
وفي هذه الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا
يضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب لانا نتكلم على المضاف الى ياء المتكلم وهو مضمر وضرب
يقطع ويضاف الى المضمر وهو الخمسة الباقية وهو على ضربين ضرب اعرابه بعين الكلمة لانها محذوفة اللام وهو فو وضرب
اعرابه بلام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعني ابوك واخوك وحموك وهنوك واما فوك فحال الاسم ثلث قطع الاضافة
واضافته الى غيره اما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن
على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب لا بد وان يكون على اخر الكلمة فلا بد وان يكون للكلمة اخرها اولها واما الابقاء فلادائه
منونا الى اجتماع الساكنين فيؤل امره الى البقاء على حرف واحد وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين
اما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل
السكون فحذف لامه نسيا منسيا فلو لم يقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في يد ودم فوجب قلبها الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان الالف والتنوين فيحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت
الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويتين واما قوله خالط من سلمى خياشيم وفا فقيل حذف المضاف
اليه ضرورة واصله فاها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في نصب كما في الرفع والجر كما
كفى بالناي من اسماء كاف وقال واخذ من كل حي عصم وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى
المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فتقول فيها على لغتين اشهرهما في في الاحوال الثلاث وقياس اصله فوي
كعصوي ثم مامي لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى لغاية فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر
من جملة الحركات على الكسر المتناسب وكان العين هيهنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة
الزمت الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التي ليست باعراب ولا
بناء عند المص او للكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية بالاعرابية في نحو
وشبهت الفتحة البنائية في لا رجال بالاعرابية فجيء بدلها بالياء في لا رجلين ولا مسلمين كما ان ذلك للعروض فلما

لبرع

ضعل

الى الياء المتكلم واضافته
صح

في ازيدم

اي للشرط وقطعت ماض مجهول موضعه الشرط والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الاسماء الستة وقيل ان مجهول ... مفعول ما لم يسم فاعله وهذه الجملة
جزاء الشرط وان عطف عليه وجم معطوف على اخ ومن وهم كذلك وفتح مبتدأ مضاف والفا اي فاء فم مضاف اليه وافصح خبره ومنهما اي من الضم والكسر متعلق بافصح
جاء ماض معروف وجم فاعله ومثل صفته مصدر محذوف ولو عنيه تقديره وجاء جم مجيئا مثل مجي يد في الاستعمال بكونه تاما بالحركة وجر يد لمحذوف ولو دخلته
جاء جم تام وجوه او بعده احدها مثل يد ومضاف اليه وحت ودلو وعصا عطف على يد ومطلقا حال من فاعل جاء او صفة مصدر محذوف ومفعول مطلق اي جاء مثلها

فالاعراب في الياء التي هي عين في مشبهة بالاعرابية وما قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسورة فكسرت الفاء في
وقد يبقى ... في جميع حالات الاضافة وقال كالحوت لا يروي شيء والقم يصبح ظمآن وفي البحر فمه والاول اصح وافصح
لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة
او التنوين في المضاف فلا ... تلك ابدال الميم وقد جمع الشاعر بين الميم والواو في قوله هما نفثا في من فويهما على النابح العاوي اشد
رجام وهو جمع بين البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين
واما اضافتها الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها الاعراب بالحروف كما ذكرنا وجاء نقص يد كما مر واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلاثة احوال
احدها القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها وقد تثبت في بعضها كما يجي في ذكر لغاتها وثانيها الاضافة الى غير ياء
المتكلم فالاعرف اذن في ابوك واخوك جعل لامهما اعرابا وفي حم وهن حذفها كما يجي في لغاتها وثالثها الاضافة الى
ياء المتكلم فان الجمهور يجب حذف اللامات اذ ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا ولا اعراب لا يظهر
في المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لردها معها واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام في اربعتها كما نقل
عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اب واخ فقط كما نقل عنه جار الله والمص ولما ردها الزم الياء لما تلنا في على الاصح وشبهته
قول الشاعر ... مالك ذو المجاز بدار واجيب بانه يحتمل ان يكون ابي جمع الاب مضافا الى الياء اذ يقال في اب ابون قال فلما
تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا كما يقال في اخ اخون قال وكنت لهم كشر بني الاخينا ... ولا يثبت بالمحتمل

قوله واذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منهما وجاء حم مثل يد وخبء ودلو وعصى مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا
وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع اقول اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركات ان يكونا محذوفي اللام
اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين
مطلقا كعصا والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف
مضافين والرابعة المختصة باخ اخو كدلو مطلقا وفي حم ست لغات ابتدا منها بالافصح فالافصح على الترتيب وليها اعرابه بالحروف
في الاضافة الى غير الياء ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيها ان يكون كدلو مطلقا اي في الاضافة والقطع والثالثة
ان يكون كعصا مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخبء مطلقا والسادسة ان يكون كشاء مطلقا واما هن ففيه
ثلاث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعده الاعراب بالحروف في الاضافة الى غير الياء والنقص في غيرها ولما لم يكن هي
المشهورة زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها بعض النحاة فيها وثالثها تشديد نونه مطلقا واما سكون
النون في الاضافة نحو قوله رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من المئزر فللضرورة وليس بلغة وابعد في فم لغات
اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وفتح الفاء مع خفة الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة
الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء محذوف اللام نسيا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان
الواو التي ابدل منها الميم تقلب في حال الاضافة الفا وياء فيكون الفاء في احوال الثلث اذن مثلثا لا بالاعراب فيجوز تثليثها
في الافراد لغة الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فما مثلث الفاء مقصورا مطلقا كانه جمع بين البدل والمبدل
منه اذ الميم بدل من اللام قدمت على العين كما مر فيكون قوله في يهما مثنى فما والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم مطلقا ومضموم
الفاء ومفتوحها قال رجتي اذا ما خرجت من فم قال ابن جني هو ضرورة وليست بلغة وكان للميمين بدلان من العين واللام والجمع
افمام العاشرة اتباع الفاء للميم في حركات الاعراب نحو هذا فم ورايت فما ونظرت الى فم وكانه نظر فيها الى حالة الاضافة
بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع فاء اسم حرف اعرابه فيقال مرء ومرء ومرء وبين امرء وابنم تابع لحرف الاعراب
اتفاقا وفي دم ثلث لغات القصر كعصا والتضعيف كمد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد قوله وذو لا يضاف
الى مضمر ولا يقطع اما انه لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك لانهم ارادوا ان
يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتات لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه الى المضاف اليه فقالوا ذو ذهب ولما
كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كما يجي لم يتوصل بذو الى الوصف بها وان كان بعد التوصل يصير الوصف
هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف به الا انها من
جنس ما يقع صفة اي اسم جنس كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضمير او علم لم يجز قيامهما
مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل على محمد وذويه فشاذ فكان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله
فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا شاذ وذلك لانه اجراه مجرى صاحب واما قولهم ذو يزن وذو ...

نظرا الى ما ... تورد ...
وفيها مطلقا الاسنداد
... الاضافة وجاء حم مثلها
... القطع
خلق خلاف وجاء هن
مثل يد مطلقا جاء
هن مثل يد ... مطلقا
... ومبتدأ ... ابتدا
مضارع مجهول والمستتر فيه
مفعول ما لم يسم فاعله عائد
الى ذو والى مضمر متعلق
بلا يضاف والجملة خبره ولا
يقطع مضارع مجهول ...
والمستكن فيه مفعول
ما لم يسم فاعله عائد
الى ذو والجملة معطوفة
على قوله لا يضاف

والتوابع مبتداء وكل ثان خبرها وباعراب سابقه متعلق بمقدر من جهة وكل واحدة نعت لجهة وتقديره كل لفظ ثان منسوب باعراب سابقه او يعرب باعراب سابقه ثان من جهة واحدة ٢٢٢

ال النبي حرف نما جاز لتاويل العلم بالجنس اى صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم ساكن قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين الا فوك كما ذكرنا فكان قياسها ان يكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار لعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب لم يكن فيها مقصورة حملوها اى ترك القصر في مفرداتها على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها على افعال كاباء ولخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واماذو فلان لبلغ اذ ولو كان فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال الا نحو كوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثه اعني ذات واصلها ذوات كنوات لقولهم في مثناها ذواتا محذفت العين لغذات الكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلنا في المؤنث ذيه كطية وقال الخليل وزن ذو فعل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفات ذوا لانه ذوات وذواتا وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقلة اخاؤ واما هن فانه لم يسمع منها هناء حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكنها حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لا بد من فتحها وكذا الا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كثمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل ذواه ولام فوك هاء لقولهم افواه ولام هن ياء لان عينه واو ويلبان وانا وذوات واذواء ومن باب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى ولام اب اخ وحم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واخواة واما هنيهة في هنيه فلان لامه ذات وجهين وكذا لام حم قد يكون همزا كما تبين قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتداء وكل ما اصله خبر المبتدأ كخبر كان وان واخواتها ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه اى مع اعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتميز عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة فالمخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتداء وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدأ وكذا زيد كونه انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه تميزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع في جاء زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة صفته وكذا باقي التوابع ثم يقول الاخبار المتعددة لمبتداء نحو هو الغفور الودود الاية وكذا المسندات في نحو علمت زيدا عالما فاضلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو فتعمد مذموما مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا سيما ولاجمات اعرابها فينبغي ان يدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اى اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا فصل حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التاكيد المكرر وعطف النسق المكرر لان كل منها ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتداء والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجيء في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوبا الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما انصب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى انصباب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى لما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يحمل الى الامر المخفي اذا امكن العمل بالظاهر الجلي واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الاى والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور والعامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يتم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس يشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم من امن بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل من الجار فائدة الا التاكيد صار لم يجعل كالعدم

زيد كونه

المنكر

المظهر بل الا

بدل من الجار والمجرور

والنعت تابع مبتداء وخبره يدل مضارع حرف فيه والمستكن فيه فاعله عائد اليه والضمير في متبوعه عائد الى التابع ومعنى متعلق بيدل وفي متبوعه نعت للمعنى ومطلقا حال عن فاعل يدل او مفعول مطلق بحذف المضاف اي دلالة مطلقا اي بدون مزاي اطلقت الدلالة اطلاقا والجملة في محل الرفع لانها نعت لتابع

كالعدم ويسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا يكون في اللفظ في البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور والجواب على القياس ان استقلال الثاني دكونه مقصودا يؤذنان بان العامل هو الاول لا مقدرا ولان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمص ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا وستعرف في عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك يا زيد وعمرو واقول لانه لو قيل فيه اذ علة

المانع من البناء

البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم البناء المانع كما كان في يا زيد والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لا ان نفدر له حرفا اخر واستدل ايضا بقولهم قيام زيد وعمرو وقيل لعرض الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للكثير والقليل بلفظ الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا الاجزاء في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير فقيام الزيدان كقيام الزيدين في كون القيام بمعنى القيامين ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد وعمرو وهو متحد ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد هما معا بدرهم وايضا لم يجز يا زيد والحارث ولم يجز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يجز زيد ضرب عمرو واخاه اذ يبقى خبر المبتداء بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المص النعت على سائر التوابع لكون استعماله اكثر قوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدا والحال في نحو زيد قائم وجاءني زيد راكبا اذ يقال انهما صفتان ويعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني رجل ضارب قال حد العام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وينتقض حده باسماء الالة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسر ثم سال نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى ليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية قال والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات ولقائل ان يمنع في الموضعين اي في الاسماء والصفات و يقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات وكذا مضروب وحسن ولو لم يدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم نقول قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شيء الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ فلمانع ان يمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض ر ب فلم يضع منه هذه الصيغة المخصوصة الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا في نحو المضروب والحسن فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فقال تابع يدخل فيه جميع التوابع ويخرج عنه خبر المبتداء والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه

التوابع

تاكيد خلا البدل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم ليدخل نحو مررت برجل قائم ابوه فيه ثم نقول اما خروج البدل وعطف النسق والتاكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي فظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد انكلهم في جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حد الـ

مع

و ... بنعت ... مضافا الى ... يرجع الى ... تخصيص جزءها او توضيح عطف عليه وقد يكون مضارع معروف ... اسم عايد الى النعت لمجرد الثناء
او الذم عطف على الثناء او التاكيد كما في مثل ... سهما ونفخة واحدة ... اليها ... يكون ... ونعتها على الحكاية ولا لنفي الجنس وفصل ...
مضاف تام ... جزءها وان يكون مضارع معروف منصوب بان والمستكن فيه اسم عايد الى النعت مستقاجيه في محل الجر بالاضافة ... غير المشتق عطف
و ... مثالا الجملة ... كان ماض معروف وضمير اسمه لغرض المعنى متعلق بالوضع وعموما وخصوصا جزءان والمعنى لا فرق بين كونه مشتقا او غير مشتق وقت

مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تعالى نفخة واحدة والهين اثنين نعتا قوله مطلقا قصد به اخراج الحال في
نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب ... فخرج الحال عن الحد
بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا ولا يبعد لو حد هذا الوصف العام اي ما وضع من الاسماء
وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان تقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول في صاحبه صحيح التبعية لكل ما يخصص صاحبه فقولنا
اسم يخرج الجملة الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعتا تابعا في نحو جاءني رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج
الفاظ العدد في نحو جاءني رجال ثلثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندي ... ويخرج اسماء الاجناس
سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لا نحو زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو
صوم وعدل في نحو رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجي فقال
ان اسدا وصوم في برجل اسد ورجل صوم صفة وكذا اي في نحو اي رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ
التوكيد الا التي للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شيء بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول في التوكيد نحو
كلاهما وكل واجمع وما يرادفه وجاءني القوم ثلثتهم عند التميميين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه
جميعا او جميعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء الزمان والمكان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء
لانها لم يوضع صحيحة التبعية لغيرها بل لو جوزت صفات في بعض المواضع نحو رجل متقلب فليس ذلك من حيث الوضع كما
في نحو مررت برجل وقولنا لكل ما يخصص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى
فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا فهي اسماء لا صفات عامة وكذا يخرج اسماء الاشارة لخصوصه كما يجي بعض الموصوفات
ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدا وغير ذلك في نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان
لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وضعا ونقول في حد الوصف الخاص انه التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه
او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل وبرجل اي رجل وبرجل تميمي وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك
ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه قوله وفائدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد نحو نفخة واحدة
معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجل في قولك جاءني رجل صالح كان بوضع الواضع
محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في
المعارف اعلاما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل قوله وقد يكون لمجرد الثناء لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع
موذنة بان مجيئه لمجرد الثناء او الذم او التاكيد قليل وانما يكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب
سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او كان مما له شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل العالم او الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الاتي قبل وصفه وان كان
له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين
اثنين فان كان ذلك المصرح بمعنى المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن
فهو صفة كما في قوله تعالى الهين اثنين انما هو اله واحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تاكيد لفظي
نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجي لمجرد الترحم نحو انا زيد البائس الفقير قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره اذا
كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا قال
في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى ... يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته
كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدالة على المعنى في المتبوع هو المشتق
توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه واعلم ان جمهور النحويين شرطوا في الوصف
الاشتقاق فلذا استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا لانه لا يشترط في
الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف لا يشترط فيهما ويكتفي بكون الوصف
دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا ويكون الحال هيئة للفاعل والمفعول قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما اي في جميع
الدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس فانهما موضوعان في جميع المواضع ...
او مقيدا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حده ... ومن الجامد الموضوع الذي ... موصول فيه الالف
واللام كالذي والتي وفروعهما ... ... بوضعه ... على ...

كون وضع غير المشتق
المعنى عموما الوصف
دالا على ... الوصفية
الاستعمالات مثل تميمي
معنى البدل ... عطف
عليه او خصوصا اي في
بعض استعمالاته عطف
على عموما ونحو مبتدا
محذوف ... مثال مررت
فعل ... على برجل
مفعول به بواسطة الباء
اي بفعل الرجل مثال
الجملة مثال لها
هذا مثال برجل الوجه
الرجل نعت لهذا وبزيد
عطف على هذا وهذا نعت
لزيد
النحاة

متبوعه في بعض استعمالاته وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيما في اسم الاشارة نحو
هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء واما الوصف لنحو صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية فليس الجنس
موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت
برجل اسد ليس وضعيا فان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت كسائر المبهمات التي هي غير
اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا
وسبعا مبهمان كاسم الاشارة قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم يقع
صفات اذ قولك مررت برجل يفيد التخصيص واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول
يكونان في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله دباء شماء لا يرى لقلتها الا السحاب
والا الاوب والسبل وكالاورق في الحمام والاطلس في الذئب والغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل
فللموصوف فائدة جعل الوصف خاصا معينا وفي يا ايها الرجل الموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام
من الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على ما قال المص اي في اسم الاشارة في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هذا
فاي انما يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصد المدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم
الاشارة لان الموصوف اخص ومساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذي يقوى عندي ان اي رجل لا يدل
بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين ولا
لا يكون الا عند جهالة المسئول عنه فاستعير لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب حاله والجامع بينهما ان الكامل
البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ومن ثم قال الفراء في ما احسن زيدا ان
ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في اي الواقع صفة ان يكون للنكرة حتى يضاف الى النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيها
ابهام كامل اذ معنى اي الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اي الرجال هو بخلاف اي رجل هو فمعناه اي فرد
هو من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة فاذا جاءت بعد المعرفة فانتصابها على الحال نحو هذا زيد اي رجل ويجوز التخالف
بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية ايما امرأة وايما امة وجميع ما ذكر من الجوامد قياسي عموما
كان كالمنسوب وذو والموصول ذي اللام وذو الطائية او خصوصا كاي التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة و
اسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المص وهي على ضربين قياسي وسماعي فمن
القياسي كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل
هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت الرجل كل رجل وجد رجل وحق رجل ولا تتبع غير الجنس فلا يقال انت
زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلثة كالتأكيد اللفظي فلهذا لم يحسن انت زيد كل الرجل وليس
في زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويؤكد بكل الرجل او يوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل وحق رجل
وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اي كان ما سواك هزل
وحق الرجل اي من سواك باطل وهما من باب جرد قطيفة ويقع ايضا في الذم انت اللئيم جد اللئيم وانت لئيم جد لئيم
لهم ومنه قولك ما شئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جاءني رجل ما شئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة
بعدها او موصولة وهو خبر مبتدأ محذوف على الحالين والجملة صفة النكرة اي هو الذي شئته ويجوز ان يكون موصوفة
بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان ما للمبهم امره وان كان من اولي العلم كقوله تعالى وما رب العالمين
وقوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا وملخص فيه موضع الابهام ونحو معنى قولك رجل ما شئت من رجل عندك رجل شرعك
من رجل ورجال انت حسبك من رجلين ورجال نهيك او انهاك او كفيك من رجال ورجل همك من رجل وهدك من
رجل كما مر في باب الاضافة والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا
رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجال ويجيء مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح
نحو يالك من ليل ولله دره من رجل وقاتله الله من شاعر وقال اعز من قائل والمعنى في الجميع واحد اي هو الممدوح والمتعجب
منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول اي مهموك اي
مقصودك او من همه اي اذابه اي يذيبك وصف محاسنه كقولهم هدك اي يثقل عليك علو مناقبه من هده المصيبة
اي اوهنتك وكسرته ومن المقيس ايضا ان يكون الموصوف مضافا الى نحو صدق وسوء نحو عندك رجل صدق وحمار
رجل

ربا / نعال منزرانت الجبل صعقة وشماء صفة مضبة الى رب المطي فانهم زعموا ان السحب تصعد المه من الارض فتغشاه دون الجبل والسبل المطر بين السماء والارض والمعلوم ان المرتفعة بهذه الصفة لا يكون الا مهيبة / س

رهيك / اي حسبك وفي المثل رهيك الجلك الخلا ضرب في التبليغ بالعسرس

سؤ

سوء والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق في الحديث مستحسن جيد
عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا
قصدوا الاغراء بالشيء قالوا كذب عليك قال عمرو بن معدي كرب لمن شكا اليه المعص كذب عليك العسل اي العسلان بمعنى عليك
به والزمه ويجوز ان يريد به العسل المعروف وذبيانية اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف اي عليكم بهما والاضافة
في نحو رجل صدق ودائرة السوء للملابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السوء اي الخبر السيء فيعني رجل
صدق رجل صادق اي جيد فكانك قلت عندي رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفته صار رجل
مع صفته صفة للاول كما مر في باب لا التبرئة في نحو لا ماء ماء باردا ويجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة خاطئة الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسي الوصف بالمقادير نحو عندي رجال
ثلاثة قال النبي صلى الله عليه وسلم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة ويقول عندي بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع
وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والسماعي على ضربين اما شايع كثير وهو الوصف
بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو درهم ضرب الامير اي مضروب قال بعضهم
هو على حذف المضاف اي ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من
كثرة الفعل تجسما منه واما غير شايع وهو ضربان احدهما جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر كقولك مررت
برجل اسد قال المبرد هو يتقدير مثل اي مثل اسد ويقوي تأويله قولهم مررت برجل اسد شدة اي يشابه الاسد شدة
فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما في قولك الكوز ممتلئ ماء على ما ذكرنا في الحال في قولهم هو زيد
شعرا وقد يجيء برجل الاسد شدة وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتأويل مثل الاسد
كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل نار حمرة اي مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار
حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال
والمنصوب في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور وقال المبرد بل يتأول الجوهر في مثل هذا بما يليق
به من الاوصاف فيعني برجل اسد اي جريء وبرجل حمار اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التأويل
قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلماته سواء صحيحات العيون وعورها كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها واسجا
ستورها اي سودا اعاليها وكثيفا ستورها وثانيهما جنس يوصف به ذلك الجنس فيكون اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل
رجل اي كامل في الرجولية ورأيت اسدا اسدا اي كاملا وثالثها جنس مصنوع منه الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا خاتم
طين وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر قال السيرافي اذا قلت مررت بسرج خز صفته وبصحيفة طين خاتمها وبرجل
فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها واردت حقيقة هذه الاشياء المذكورة فيها غير الرفع فيكون كقولك بدار اسد ابوها وانت
تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كلامه
قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجوامد
على المعنى بتأويل معمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اي كاين من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون لان
اي كاينين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان المعنى بسرج خز صفته اي بسرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية
سيفه اي مشرقة وان لم يكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايع قولهم مررت برجل ابي عشرة واخ لك
واب لك قوله ويوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض
الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يجيء في باب
المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فنخص قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد
فان قيل فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز وصف النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها
بالنكرة كما يقول في قام رجل ذهب ابوه وابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كاين
ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة والمضاف اليه ولا
يقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى
بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة
نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما عند المخاطب

قوله وتوصف مضارع مجهول والنكرة مفعول ما لم يسم فاعله وبالجملة متعلق به والخبرية نعت للجملة ويلزم الضمير فعل وفاعل عطف على توصف النكرة وتوصف
ذكره والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الاسم وبحال الموصوف متعلق به وبحال متعلقه عطف عليه والضمير في متعلقه يرجع الى الموصوف ونحو مررت برجل حسن وجهه
حسن نعت لرجل ووجهه فاعل حسن مضاف الى ضمير يرجع الى رجل والاول مبتدا ويتبعه مضارع معروف والمستتر فيه فاعله عائد الى الاول والضمير المتصل به مفعوله
عائد الى الموصوف وفي الاعراب متعلق بيتبعه والجملة خبره والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث عطف على في الاعراب الثاني يتبعه في الخمسة منها

لو وقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرنا
الان اعني كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا
ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم
عليه فان المجهول في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءني زيد العالم
وانا زيد وجوازه مقطوع به وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة لتعرف المخاطب
الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من انتسابهما بمضمون الصفة والصلة
فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي
الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت واشتريت ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا للمبتدا ولا مخصصا له جاز كونه انشائيا
كما مر في بابه ويتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كان صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول
وقد يوصف بالجملة معرف بلام لا يشار بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه لفظي على ما يجيء في باب المعارف
ولا يقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل
خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير نعتان على نية الالف واللام وانما جراهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في
الموصوف لفظيا لا معنى تحته ولا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال
اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذلك
في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام في الوصف المقدرة ليطابق الموصوف
تقدير او انما تقدر اللام في الاسم نحو خير منك ومثلك او في المضارع للاسم نحو يقول ونحوه وقال ابن مالك خير منك ومثلك
بدل لا صفة قوله ويلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل
بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص او تعرف فلو قلت مررت برجل
قام عمرو لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه فلا تخصيص واذا قلت قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يحذف
الضمير كما مر في خبر المبتدا وقد يقع الطلبية صفة لكونها حكاية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب
قط اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضرب به واقتله اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في
باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله قوله وتوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه
في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي الباقي كالفعل
قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل توصف اي يجعل حال الموصوف اي هيئته وصفا له وهو الكثير كما في رجل قائم
ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء لتنزله منزلة حاله نحو برجل مصري حماره في حصول الفائدة بذلك
وهذا السببي ان كان منونا فهو يجري على الاول رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب
اباه زيد ولا يكون اذن اسماء الفاعل والمفعول الناصبين للمفعول لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان
كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير
الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم المضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف لاضافته الى معموله ولا يجوز
اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول
فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول
به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو بزيد ضارب عمرو غلامه امس وبزيد ضارب غلامه عمرا ولو لم يذكر لكان اسم
الفاعل غير سببي ويتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا
كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيد الان او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا بوقوعه
كالضارب والقاتل او غير علاج كالعالم والعارف والمخالط والملازم وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال
يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وبزيد مخالطه داء والزم سيبويه
تجويز نصبه على الحال مع كونه معرفة لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز بزيد الضارب الرجل غلامه
بنصب الضارب على الحال واما نصبه في نحو بزيد المخالطه داء فربما لا يلزمه لانه يحكم بانه ليس بمضاف الى الضمير وكلامنا في

فالاول يتبعه في الاعراب في النحو والاول الجمع او ... نعت للخمسة والباقي متعلق ... ولكل ... يكون في ... والتانيث ... ولوسلم ... المذكر ... التثنية والجمع ... المضمر ... الظاهر ... لفظا الفعل ... ونقدر ... الفعل

البواقي ...

بمعنى ... السببي ... الاضافة كالمنون ... والاول ... النعت ... او عنده ... فاعل

ومن ثم جاز ومجرور متعلق بحسن وتعليل له وحسن ما بعده من ... قاعد ... ضعف قاعد غلمانه ... القاعد ... الى جارية

الكلام في محل الرفع لانه فاعل حسن وضمير هذا التركيب ... عطف على كلام سابق واصله ضعف قام رجل قاعد ... غلمانه ثم ...

الكلام السابق وضعف قاعد في مكان ... وجاز ... عليه ... منوع ... عليه ايضا

المضاف بل يقول الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه الا اذا

كان اولا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة النكرة نحو مررت برجل ضارب عمرو وسيبويه يوافقه في جواز النصب في

الاول والرفع في الثاني وينا النصب ويجوزهما مستشهدا بقول ابن ميادة وننظر من خلل الستور باعين مرضى ... قام صحاح و

اسم الفاعل فيهما لا اطلاق وحكم حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة فان دل الرواية بمخالطها بالجر وانشد غيره جمين الى

العصار تركته به ... عال محالة الظهر برفع مخالطه الظهر وليونس ان يحمله رفعه على الابتداء وقال عيسى بن عمر ان كان حالا جاز جر فعله

على الابتداء حالا كان او مستقبلا ... غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه الاول

وسيبويه بناء على ان ... في الوجوب الا في الجواز والزمهما سيبويه ما لا محيص لهما عنه ... قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند

العرب وعند النحاة والمنون سببيا كان او لا حالا كان او مستقبلا ... ينبغي ان يكون المضاف المنون تقدير ولا سبب في

الاضافة عارض لا يجاب الرفع او النصب فايجاب احدهما بالموجب تحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل ما اذا اردت

ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل نحو مررت برجل ملازمه رجل اي صاحبا ملازمته رجل جعلت ملازمه بمنزلة ما لم

يؤخذ من الفعل كما يجعل صاحبه كذا قبل هذا يقول في المثنى والمجموع برجل ملازماه الزيدان وملازموه بنو فلان ومما يقع

سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والاسم المنسوب نحو برجل مصري حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل

عمله ومما جاء ذلك سماعا على غير قياس نحو برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه اي مستو والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء

فعلى هذا يصح كونه له ... ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم

على ان يكون سواء وحده موقوفا على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اي تام فبطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى

مستو فهو بين اثنين فصاعدا ومن السماعي القبيح قولك برجل حسبك فضله وبرجل رجل ابوه اي كامل وكذا المقادير نحو مررت برجل

عشرة غلمانه وبجبة ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشيء نحو ببرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من

المعاني نحو برجل اسد غلامه اي جري وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل ابي عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التي تقع صفات

على القياس كما تقدم ذكرها قوله فالاول يتبعه اي الوصف بحال الموصوف في اربعة اشياء من جملة العشرة الاشياء المذكورة

احد تلك الاربعة واحد من الثلاثة التي هي الافراد والتثنية والجمع وانا برمة اعشار او اكسار ثوب اسمال ونطفة امشاج فلا

البرمة مجتمعة من الاعشار والاكسار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد

منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها وجوزهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم قال تعالى

نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع وجاء قميص اخلاق وبرمة ... واحد من التعريف

والتنكير ولجواز بعض لكونهم صفة النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعم ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا

وعدده والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يجيء في موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة

قال الاولى ان صفة لاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدا محذوف وثالثها واحد من التذكير والتانيث

ورابعها واحد من ثلثة انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر وانما اتبعه في هذه العشرة لكونه اياه في المعنى قوله و

الثاني يتبعه في الخمسة الاول اي الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في اثنين من جملة الخمسة الاول اعني واحدا من

ثلثة انواع الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير قوله وفي البواقي كالفعل اي هو في السبعة الخمسة البواقي اي الافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اي ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببي كما يفرد

الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السببي كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث او يذكر اذا كان الفاعل

غير حقيقي التانيث وحقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في

الخمسة البواقي منظورا الى فاعله وكائنا كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى

الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث وفي الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل

ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب

ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه

اي ومن جهة ان السببي في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث

غير حقيقي كما حسن يقعد غلمانه وضعف جاءني رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامة التثنية

والجمع في الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجيء في اخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون

والضمير مبتداء ولا يوصف مصاريخبرو والمستكن فيه مفعول مالم يسم فاعله عايد الى الضمير ولا يوصف بمظاهر وجملة عطف على لا يوصف ولم يوصف اخص مبتدا وخبره او مساو عطف على اخص ومن ثم جار متعلق بلم يوصف وتعليل له تقدم عليه للحصر ولم يوصف مضارع مجهول وذو اللام مفعول مالم يسم فاعله والاحرف مستثنى والمستثنى منه محذوف وبمثله مستثنى وتقديره ومن ثم لم يوصف ذو اللام لشىء الا بمثله والضمير في مثله عايد الى ذى اللام او بالمضاف عطف على بمثله الى مثله متعلق بالمضاف والضمير في مثله عايد الى ذى اللام وانما كلمة حصر لا محل لها من الاعراب ولزم ماض مجهول ووصف مفعول مالم يسم فاعله مضافا وباب مضاف اليه ومضاف ايضا وفعلا

مضاف اليه وبذى اللام مجرور متعلق بيوصف وبلا ابهام متعلق بالزم ومن ثم ضعف مررت بهذا الاسم يحسن مررت بهذا العالم بعلم رحمه مما قبل هذا

عليها فلان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريدها علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجى بخلاف الالف والواو في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتى النصب والجر نحو رايت قاعدين وقاعدين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذى لا فاعل له نحو الزيدان وانما قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه التى اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابوه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل ابواه قاعدان قوله والمضمر لا يوصف اقول اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغايب ايضا لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما حمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف به فلما يجى من ان الموصوف في المعارف ينبغى ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى دال على معنى كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت هو واجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شىء اخص من المضمر ولا مساو له قوله والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله اقول ينبغى اولا ان تعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغى ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانك تقول جاني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشىء العجيب واما في النكرات فانك تقول رايت شيئا ابيض وهذه ذات قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعنى المضمرات والمبهمات وذا اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصف منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اى اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارى على مدلوليها الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اى مشار اليه كان لكن التعريف الاشارى اقوى من تعريف ذى اللام كما يجى فعلى هذا يخص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغى ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى يبنى عليها الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فظاهر واما الغايب فلانه حينئذ الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد عليه وانما كان العلم واعرف اخص من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اى ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذى اللام يعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفتا العين والقلب اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعريف ذى اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب كما يجى في باب المعرفة والنكرة والموصول كذى اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسى منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام و مذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركة فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف كما يجى في باب المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اى الذى لم يتفق له مشارك وضمير

مرن بان وصفت المضمر بهذا لا يعد الى اللفظ الذى يوصف سعي بالزم يشاهد بتنصل لنحو لا يتصف

الجواب

[illegible]

المخاطب

المخاطب جعلها في درجته ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اى الذى لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة ثم
المضاف اليه اقول المشهور الذى عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص من هذا تابعا للغير الاخص فهو بدل عند
صاحب ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة فى قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس
انما لم يجز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضيه ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك وان لم
يحتج الى نعت ولا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبيناه على مذهب
سيبويه فى ترتيب المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع
الا للذات المعينة لا لمعنى فى ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر
اشقر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما فى اوله اللام نحو الذى والتى واللاتى وبابها المشابهة لفظا للصفة
المشبهة فى كونه على ثلاثة فصاعدا بخلاف من وما واما اى الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه
موصولا قليل فروعى ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كما فى قوله قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان
المشرفى الفرائض لمشابهته لذى الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له
مثالا قطعيا بلى قال الزجاج ان الموصوف صفة لمن امن كما يجئ والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذى
اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذى اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذ اعتبار المضاف
اليه واما اسم الاشارة ولا يوصف الا بذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف
الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد
قال والمنع منه تعسف على سيبويه لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت
بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف
الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف
الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذى اللام فينعت بذى
اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذى عليه الجمهور وعلمك بعد ان
عرفت مذهب غيره ان تصف المعارف بعضها ببعض على ونق مذاهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل
لا وصف على ما مر وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم اى يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا
كقوله بهذا المرء ذو جاء ساعيا قوله وانما التزم وصف باب هذا بذى اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن
بهذا العالم كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخص او مساو ان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من
المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة وهذا لا يوصف الا بذى اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى كفانا
كذا او بهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام اى اسم الاشارة مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها
به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق
الا الموصول او ذو اللام او المضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والا ليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متميز
فى نفسه كذى اللام لا بالشىء الذى يكتسب التعريف من معرفة غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذى اللام
لتعينه فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذى يقع صفة
ذو اللام وان كانت زائدة الا ذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذى اللام فى باب المنادى فليرجع اليه
وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اى من جهة ان المراد من
وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام لا يختص بنوع دون نوع اخر كالانسان
والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم يختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم ولا باس ان
نذكر بعض ما اغفله المص من احكام النعت وهى اقسام احدها جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات اعلم انه اذا كان العامل
واحدا او له معمولان متفقان فى الاعراب بسبب عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما
بوصف وجاز جمعهما فى وصف واحد فالاول نحو جاءنى زيد الظريف وعمرو الظريف والثانى نحو جاءنى زيد وعمرو
الظريفان ورايت رجلا وامراة ظريفين واذا جمعتهما فى النعت غلبت المذكر على المؤنث كما رايت والعقل على غيره
نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا فى خبر المبتدا والحال ونحوهما نحو الزيدان والحمر مقبلون وجاءنى زيد

والموصول لانه كان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذى اللام

هند والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما في وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا
الراتعان لامتناع تخالف النعت والمنعوت وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما في وصف
واحد بل تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا ولا يكون اسم واحد مفعولا اول
وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولاه مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان تفرد كلا منهما
بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو لقي زيد الظريف عمرا الظريف
ويجوز جمعهما نحو لقي زيد عمرا الظريف الظريف نعت الثاني بجنبه ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد
من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند
عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا واجاز هشام وثعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد
منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع نحو ضارب زيد
عمرا الظريفان وثعلب يسوي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العامل
واحدا او لا وفي الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن
مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين او مبتدأين او خبرين
وكان احدهما معطوفا على الاخر والمعمولان مشتركين في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدأين
جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت بكرا الظريفين
وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابو عمرو الظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتدأين او للخبرين
والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يابون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك
الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وتلك امرأة منطلقان لاختلاف اسمي الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبريهما
كهما على الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الاخر او لم يشترك المعمولان في اسم خاص ولم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما
في وصف فلا تقول هذه جارية اخوي ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوي ولابنين معا بل يقول كراما على القطع
وكذا يقطع نحو هذا فرس اخوي ابنيك العقلاء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الاخر وكذا لا تقول هذا رجل وفي الدار
اخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والاخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل
يقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في
النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان
عمرا قائم ونحو هذا الغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان
والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا
والمهان عمرا الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع
لانك لا تثني الا على من ثبت وعلمته ولا يجوز ان يخاطب من تعلم بمن لا تعلم فيجعلهما بمنزلة واحدة وثانيها تفريق الصفات مع جمع
الموصوف اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متعددا بالصفات فاما ان يجيء بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع
والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف ومبتدأ محذوف الخبر تقول مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت
فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز او هم شاعر وكاتب وبزاز ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا
تعريفا وتنكيرا نقطع الوصف الى الرفع اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب
ايضا على الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع ايضا الى الرفع
في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله فلا تجعلي ضيفي ضيف مقرب واخر معزول عن البيت جانب اي منهما ضيف مقرب ومنهما اخر
معزول وقوله فاصبح في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف اي منهم طليق وقوله مزعف اي ان عفه الموت
اي قاربه وفي الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رايت ثلاثة رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم
وصف البعض دون البعض محتجا بقوله كان حمولهم استقلت ثلاثة كلب يتطاردان واما اذا كان الموصوف متحدا والصفات
متعددة نحو مررت برجل كاتب شاعر بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو كاتب ولا يجوز تقدير منهم كاتب
ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو امس الدابر
ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك يتضمن معنى الصفة دال عليه فلهذا

لم يتبع

لم يقطع التأكيد في نحو جاءني القوم أجمعون أكتعون والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوث بذلك النعت ما يعلمه
المتكلم لأنه إن لم يعلم فالمنعوث محتاج إلى ذلك النعت لتبيينه وتمييزه ولا قطع مع الحاجة وكذا إذا وصفت الموصوف بوصف
لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل
فإن العالم في الأغلب مستلزم للتبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وإن كان نعتا أول كقوله تعالى وامرأته حمالة الحطب وقولك
الحمد لله الحميد وشرط الزجاجي في القطع تكرر النعت ولا يرد عليه فنقول إن كانت النعت المراد قطعه معرفة وجب أن لا
يكون المنعوت اسم الإشارة لما ذكرنا أن اسم الإشارة محتاج إلى نعته لتبيين ذاته وإن كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر مبين
وأن لا يكون النعت الأول لمجرد التخصيص لأنه إذا احتاجت النكرة إلى نعت لتخصيصها لم يجز القطع إذ لا قطع مع الحاجة والأعرف
في النكرة المقطوع بالواو الدال على القطع والفصل إذ ظاهر النكرة محتاج إلى الوصف فالدال على القطع بحرف هو نص في القطع
أعني الواو وقال ويأوي إلى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي ويجوز في المعرفة أيضا القطع مع الواو كقول الخرنق لا
يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبين معاقد الأزر والواو في النعت المقطوع اعتراضية
فنصبه أو رفعه ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده وإذا
كثرت نعوت شيء معلوم أتبعتها أو قطعتها أو أتبعت بعضها وقطعت بعضها بشرط تقديم الاتباع إذ الاتباع بعد القطع قبيح والأكثر في كل نعت
مقطوع أن يكون مدحا أو ذما أو ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين وقد يكون تبيينا نحو بزيد
الغاصب حقي وقد ذكرنا في المنادى حال هذه المنصوبات والمرفوعات ويونس يوجب الاتباع في الترحم أما على النعت فيما أمكن
وأما على البدل فيما لم يمكن نحو بابنه البائس ومررت به المسكين والخليل أجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو لم يتضمن
النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز وعجب الثياب إلا بعد بل ولكن فإنه يجوز قطع ما بعدهما
على الرفع قصدت المعاني المذكورة أو لا وسواء كان المعطوف عليه نعتا أو لا لأنهما حرفان للإضراب والاستدراك فإنما تؤذنا
بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفي غير النعت جاء زيد قائما بل قاعد أو لكن قاعد وربما قطع النعت الأول بالواو
إذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في ولكن البر من آمن إلى قوله والموفون بعهدهم إن الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا
من شروط النعت المقطوع إنما يعتبر إذا جاز الاتباع على النعت أيضا فأما إذا لم يجز كما في الأمثلة المذكورة في القسم أي جميع الأوصاف
مع تفرق الموصوفات فلا بد من قطعها حذف الموصوف اعلم أن الموصوف يحذف كثيرا إن علم ولم يوصف بظرف أو جملة كقوله تعالى وعندهم
قاصرات الطرف عين فإن وصف بأحدهما جاز كثيرا أيضا بالشرط المذكور وبعد لكن لا كالأول في الكثرة لأن القائم مقام
الشيء ينبغي أن يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار والمجرور لكونهما مقدرين بالجملة على
الأصح وإنما يكثر حذف موصوفهما بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن أو بفي قال تعالى منهم دون ذلك وقال وما منا
إلا له مقام معلوم أي ما منا أحد إلا له مقام وقال الشاعر وما الدهر إلا تارتان فمنهما أموت وأخرى أبتغي العيش
أكدح أي منهما تارة أموت فيها وحكى سيبويه ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وقال فكلتاهما نبتين كالماء منهما وأخرى على
لوح أحر من الجمر وقال لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم فإن لم يكن كذا لم يقم الجملة والظرف مقامه إلا في الشعر قال أنا
ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني وقال ما لك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر كانت يكفي كان من
أرمى البشر وقال كأنك من جمال بني أقيش يقعقع خلف رجليه بشن وإنما اكتفى بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بكون ما اشتمل
عليه قبله فيكون كأنه مذكور ثم اعلم أنه إن صلح النعت لمباشرة العامل إياه جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه نحو مررت بظريف
رجل قال والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تعالى وغرابيب سود لأن حق غرابيب
أن يتبع أسود لكونه تأكيدا له نحو أحمر قان وإن لم يصلح لمباشرة العامل إياه لم يتقدم إلا ضرورة والتزم التأخير كما تقول في أن رجلا ضاربك
في الدار أن ضاربك رجلا وإذا وصفت النكرة بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد وأخر أحد الباقيين في الأغلب كقوله تعالى وهذا
ذكر مبارك أنزلناه وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله وهذا كتاب أنزلناه مبارك وقوله فسوف يأتي الله بقوم
يحبهم ويحبونه أذلة وقال الشاعر وليل أقاسيه بطيء الكواكب وربما نوبت الصفة ولم تذكر للعلم بها قال ألا أيها الطير المربة بالضحى
على خالد لقد وقعت على لحم أي لحم وإذا ولي النعت لا وإما وجب تكريره كما ذكرنا في الحال قال تعالى لا فارض ولا بكر وتقول لقيت
رجلا إما عالما وإما جاهلا وقد يوصف المضاف إليه لفظا والنعت للمضاف إذا لم يلتبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال
الحاصل بين المضاف والمضاف إليه فيجعل ما هو نعت الأول معنى نعتا للثاني لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف إليه إلى ما ينبغي
أن يضاف إليه المضاف نحو هذا جحر ضب خرب وهذا حب رماني والذي هو له الحب لا الحب الرمان والخليل يشترط في نحو جحر

و تعطف تابع عبدا وجزء منصوص تعطف التابع وبالنسبة اى المسند مقصود مع متبوعه اى متبوع التابع متعلق به ايضا وتوسط مضارع معروف وبينه ...
وبين متبوعه عطف ... والضمير في بينه ومتبوعه عائد الى التابع واحد فاعله مضاف اليه والعشرة نعت للحروف وهذه الجملة الفعلية نعت لتابع ولذا ترك الواو ...
الحادية ... مستتر فيه منصوص عائد الى التابع وسيأتي مضارع معروف واستتر فيه فاعله عائد الى الحروف بحذف المضاف اى سيأتي ذكرها في الحروف ومثل ... زيد
محل وفاعل ... عمرو ...

بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فلا يجوز الا هذان جحر ضب خربان ولا يجوز جحر ضبين
خرب قال سيبويه واستشهد سيبويه بقوله وايا كم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسي بجر هموز وقال بعض البصريين ان التقدير
هذا جحر ضب خرب جحره فحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون
اصل قوله هموز الناب هموز ناب حينئذ ثم حذف المضاف اى حينئذ فبقي هموز نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير
فيه كما في حسن الوجه قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة و
سيأتي نحو قام زيد وعمرو قوله مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتاكيد على ما قال لان المقصود في هذه
الثلثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا
ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان غيره وكذا التاكيد والمتاكيد اما البيان فان المنسوب اليه مقصودا
هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غيره لم يقع غلطا ولا مجازا في نسبة الفعل اليه واما البيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه
غير خاص ويعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما او نسبة الاسم اليه اذا كان مضافا قوله مع متبوعه
يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه في بابه ونذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج
بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف
عليه قوله يتوسط بينه الخ ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام الحد قال ولما استغرق الحد ...
العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم
وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب فيكون يعترض على حده بمثل
هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعي انها في صورة العطف وليست بمعطوفة والا لا يكون العطف عليها
مجازا قوله واذا عطف على المضمر المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت
اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد انما اكد بالمنفصل في الاول لان المتصل
المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه
فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف كلمة فاكد ولا بمنفصل لانه بذلك
يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده بالانفصال بتاكيده بمنفصل له نوع استقلال ولا يجوز
ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا
للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضربت الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك
وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويكون تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز
تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله ولست بنازل الا ألمت برحلي او خيالها الكذوب او بعده كقوله تعالى
ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة لتاكيد النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم
والغاوون وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا اباؤنا وقد لا يؤكد ... الا ان ... فيجوزون تركه ...
لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امرأة والحافظوا عورته بالنصب فكيف
فكيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل اولى ولا يجوزون العطف
بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح لانهم حظروه اصلا بحيث لا يجوزون ان يرتكب اما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور
بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض انما ذلك لان اتصال المضمر
المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا احتمل الانفصال والمجرور لا ينفصل من جاره سواء
كان ضميرا او ظاهرا فلو كان العطف عليه يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطفت على المضمر المجرور الا باعادة
الجار ايضا نحو مررت بك وبزيد والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما في المضمر حتى يؤكد به اولا
ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد
ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لم يجلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان
يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين اخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البين امر يقتضي طرفين فيكون
الثاني لهذا الغرض فقط فان التبس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز
لو قام قرينة دالة على المقصود فان قلت فما تقول بعد اعادة الخافض اتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول

المجرور

على ... في محل ... بالاضافة ... ماض مجهول ... والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى المرفوع المتصل بمنفصل متعلق باكد والجملة وقعت جزاء الشرط ومثل ضربت ... الكلام ... فعل وفاعل وانا تاكيد ... عطف عليه والجملة ... انها ... وان يقع مضارع معروف ... في محل النصب ...

الكتيبة ... بلهف ... للحارث الصابح ...

على ... مستثنى والاستثناء مفرغ وتقديره ... لم يبق ... الا وقوع الفصل ... الكلمة ... منفصل ... ان يقع ... مضارع معروف عطف على ... وتركه ... راجع الى التاكيد ... مثل ... ضربت ... فصل ... ومفعول ... عطف على المرفوع المتصل والجملة في محل الجر بالاضافة واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل واذا عطف على المرفوع المتصل ... مررت بك ... مررت ... عطف على ...

والمعطوف مبتدأ او في حكم المعطوف عليه خبره ومن جارة سببية متعلق بلم يجز وثم مجرور بها اشارة الى ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ولم يجز مضارع معرب نفي

دون وفي حرف جر وما مشبهة بليس وزيد اسمها وبقائم خبرها او قائما عطف عليه ولا ذاهب عمرو خبر مبتدأ والجملة معطوفة على الجملة المقدرة والا حرف استثناء والاستثناء

مفرغ والرفع فاعل لم يجز والجملة اعني قوله ما زيد مجرور بفي والمعنى لاجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه لم يجز شيء من الاعراب في ذاهب في تركيب ما زيد بقائم او قائما

ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما كلمة حصر وجاز ماض معروف والذي موصول ويطير مضارع مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى الذي والجملة صلة للموصول

المجرور عطف على المجرور قلنا النظر المستقيم يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لان به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا

معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى في نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون الباء

الثاني فيه معنى اذ يمكن ان يكون استونفت معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستيناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك في

بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذي اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور

عطفا على المجرور ههنا كما في مسئلة بين فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورا به قبل

تكرره اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني لامر لفظي وهو من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا اباك ان جره

بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى ان يحمل جره على العامل المكرر اذ ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كفى بزيد فانها لا يلغى

مع زيادتها وهذا الذي اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله شعر

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب اجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار

ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب بان الباء

مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار والعامل الاول

كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السؤال لا يكون

الا مع الباء كما يجيء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع وذهب الجرمي

وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تاكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا

على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشيء لانه لم يسمع ذلك مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار

اقرب واخف فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المنفصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم

التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة

الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار فالجواب ان التاكيد والبدل ليسا

باجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما المعنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط

قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فلم يكن جزء ما هو

كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله فاما عطف النسق

فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فلم يجر ما هو مستقل

كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع فان قلت فاطرد والحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد

على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها منفصل بمتبوعها كما قلت ولم افردوا النفس والعين بتاكيد متبوعهما الذي هو مرفوع

متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت في ذلك لعله اخوي في ذلك لان النفس والعين كثيرا ما يليان العوامل ويقعان غير تاكيد نحو

طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد

جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم في البواقي مع ان ضمائرها بارزة نحو جئتني انت نفسك وان لم يلتبس واما

كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاءني كلكم ولا قتلت كلكم

ولا مررت بكلكم بل قد استعمل مبتدأ لا غيرا ما لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور او لان مرتبة التاخير اعني خبر المبتدأ

كما اخترنا في اول الكتاب هذا وقد علل المصدرة اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكدوا

الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس يستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة يبطل عليه في قولهم مررت

بك نفسك فالاولى ما قدمناه قوله والمعطوف عليه ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز

الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم

ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس

وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد بان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته

للمعطوف كما التزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما

انا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب والمجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا اضعف الواهب المائة الهجان وعبدها

وتقول في رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجيء في باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد و

الحارث لوجوب تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا ما

كون

مع صلته مبتدأ والخبر محذوف
مضارع معروف وزيد فاعله
والذباب خبره والمبتدأ مع
خبره فاعل جاز ولكن جر
وان حرف من الحروف المشبهة
وما اسمها عايد الى فاء
وفي جرها مضاف والسببية
مضاف اليها ولن مع اسمها
وخبرها مجرور بفاء الجار
مع مجروره متعلق بقوله
وانما جاز والمعنى ما جاز
هذا التركيب الا لكونها
السببية واذا الشرطية
فعل الشرط والمستكن فيه
مفعول ما لم يسم فاعله عائد
الى الاسم وعلى عاملين متعلق
بعطف ومختلفين نعت
للعاملين ولم يجز جواب
الشرط والمستكن فيه
فاعله عائد الى العطف
خلافا مفعول مطلق و
للفراء متعلق به والاخفش
استثناء والاستثناء مفرغ فيما
اي لم يجز العطف في تركيب
العامل الا في مثل هذا التركيب
حرف جر ونحو مجرور بها
مضاف وفي الدار زيد
خبر ومبتدأ والجملة في
محل الجر بالاضافة
والحجرة عطف على الدار
وعمرو عطف على زيد
خلافا لسيبويه مثل خلافا
للفراء

كون الثاني في المعطوف جاز كما في يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لا رجل وامرأة كما في النداء لكن العلة قد تعدت في المنصوب بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لا رجل ولا زيد عندك لان نصب اسم لا بالنظر الى لا وحدها فنقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدأ يتجرد عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه قوله ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه لما وجب في قولك بقائم او قائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجر ولا في ذاهب عمرو فان قلت فيجوز ولا ذاهب عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام ولا زيد عندي في عطف المفرد على المفرد وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة فليرجع اليه وانما جاز مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لا قاعد ابواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه بتقدير لا قبيحة جاريته قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذه الفاء للسببية لا للعطف وكذا منا في المعطوف هذا الذي قاله المصنف والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا وغير متراخ او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا للثانية كما في مسئلة الذباب ولا كما تقول مخبرا عن زيد في جاء زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس الذي جاء زيد فغربت الشمس وليس مجيء زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا فتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الذي جاء زيد فغربت الشمس وكذا تقول في خبر المبتدأ زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا منع من جميع هذا وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمرا او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا واياه وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا اذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكتفي بالضمير في احدهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدت هند زيد لم يجز الا ان تعلق المضمون بالمضمون معنى فيقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا يزول انا والذي يقوم القيامة ولا ينتبه انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة لها على الاقتران وغيره كما جاز في الفاء وثم تعلق معنوي بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت زيدا وأباها جائز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم او او وخلاف لا يجيزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء وثم واو فيحتاج الى تقدير فعل اخر للمعطوف فيبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدأ بخلاف الواو فانها للجمع فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس بشيء لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما تبين في حد التوابع ولو سلمنا انه جاز على ما ذكرنا لان للجملة الثانية مع الفاء وثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيدا اكرمت

عمرا واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير التاكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف امتنعت لاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه معنى قولهم العطف على عاملين ان يعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فهذا عطف متفقي الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمولين على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا باس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلثة او اكثر اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو بكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصنف من قوله يجيزه بعض الكوفيين مط فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فاجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا جوز الاخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مط وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم مررت الى الغزو وبجيش والحج ركب لا يجوز اجماعا اي لا بسببين اولا لان حرف العطف اذا لم يبق مفصولا بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان يقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منعه الكسائي والفراء وابو علي في السعة وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمرا بكر وجاءني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال اتعرف ام لا رسم دار معطلا من العام يغشاه ومن عام اولا قطارا وتارات حريق كانها مضلة بوم في رعيل تعجلا فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب في عدم جوازه في المجرور نحو جاءني عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعمولهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة ولا تقول ثم والله قعد عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب ولا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمد او اظن عمرو وبشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما ولا ام لان ام العاطفة اي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما يجيء في حروف العطف ولنرجع الى العطف على العاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مط والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اي سيبويه والفراء يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء شحمة وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة اي للذين واعتذر ابن السراج لهما في قوله تعالى واختلاف الليل والنهار الى قوله ايات او ايات على القرائتين بان ايات اعيدت توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين الجواز مط كما هو مذهب الاخفش او المنع مط الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتاخرون فان الاعلم الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العاطف قال لانه ليس يستوي اخر الكلام واوله فاذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء اخر الكلام واوله في تقدم الخبرين على المخبر عنهما قلت يلزمه تجويز مثل قولنا ان زيدا خرج غلامه وعمرا اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه لاستواء اول الكلام واخره وهو لا يجيزه والمصنف يجوز بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتاخر المنصوب او المرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم

الترتيب

الفقر ... جمع الفقرة ... الرعيل القطيع س

فعلى النصب ... العامل ... معطوف

بل لان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر
عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فاسلم
المصالوازم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها
واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فلا اعتداد باضمار الخافض كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون تحكما قوله خلافا للفراء
يعني ان الفراء يجيزه مطلقا وفي هذه الاحالة نظر على ما قلنا قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي يجوز مطلقا ويقاس عليه
اذا كان مع الضابط المذكور قوله خلافا لسيبويه اي لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف
فمنها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذي اشترك هو وزيد فقلت اشترك عمرو وزيد قال الله تعالى
لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الاية وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا اني الليل تصلي اكثر
يعني ام في النهار وقد يحذف الواو من دون المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت
حكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اي او لبنا وذلك لقيام قرينة
دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها تقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اي بلى قام زيد
وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق المثبت كما يجيء في بابها وكذا تقول بلى فزيد وبلى
ثم زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو ويقول لمن قال ما قام بكر
لكن زيد اي لكن قام زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء في
حروف العطف وتقول لمن قال مات الناس بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او نعم بل عمرو اي بلى قام
زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حرف التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان
ام المتصلة وهي العاطفة دون المنفصلة يقتضي سبق الهمزة واما يقتضي سبق اما اخرى كما يجيء في حروف العطف وقد يحذف
المعطوف عليه بام قال الله تعالى ام من هو قانت اناء الليل اي الكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفا
وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا زيدا او فعمرا او ثم عمرا او عمرا او لا عمرا زيدا بشرط ان لا يتقدم
المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف
فهو كالة للعامل ومرتبة الالة بعد المستعمل لها ولاستشناع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع
فان تم لم يتقدم على معمول النزم اضمار عامله فلا يتقدم والاسد اياك لانه يكون اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على
المعطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يتقدم وزيد ضربت انت ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ مع الخبر دخله
حرف ناسخ او لا فلا يجوز ان وعمرا زيدا قائمان وما وزيد عمرو قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا
لا يقول اما وعمرو وزيد فمنطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان وذلك
لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد وعمرو وكيف وزيد عمرو
جاز اضطرارا اذا تأخر عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا
بالا او بمعناها فلا يقول ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاءني وزيد عمرو وذلك لكون ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها
لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف
بالواو او حتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاءاني ومات الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف
عليه واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز و
قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه اي ان يرضوا احدهما لان ارضاء الاخر ويجوز زيد وعمرو قام على نحو حذف الخبر من الاول
اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اي وعمرو كذلك في الموضعين
ليس المبتدأ وحده على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف
عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اي زيد
قام فعمرو قام واما من الثاني نحو زيد قام فعمرو اي فعمرو قام او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع
اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب
حتى ينافي الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قياميهما والاضمار والاظهار في هذا سواء نقلا وقام الرجلان مثلا ان
في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد ثم بكر وهما صديقان

والتأكيد تابع مبتدأ وخبر يقرر مضارع معروف والمستكن فيه راجع إلى التابع أمر المتبوع مفعول به في النسبة متعلق بيقرر أو الشمول معطوف
على النسبة

واما لا ولكن وبل وام واو واما فالمطابقة في الضمير معها وتركها موكولان الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار
عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو قائل وكذا تقول
زيد او هند جاءني ولا تقول جاءتني الا اذا اعني احدهما جاءني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر نحو جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمته
ولزيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءاني مع انك
دعوتهما وزيد او عمرو جاءاني وقد جئتهما او اكرمتهما وتقول في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا
تقول هذا اما جوهر او عرض وما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما
قاله بعضهم بل تقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا تحابوا فان الله اولى بالغني والفقير معا وانما قال تعالى واذا راوا تجارة
او لهوا انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله راوا ولا يستنكر عود
ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل وكثر في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين
نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله وكان سيان ان لا يسرحوا غنما او يسرحوه بها واغبرت السوح فقال مع سيان
او يسرحوه والحق ويسرحوه ويقول لزيدا ضربت ام عمرا وهما مستحقان للضرب وما جاءني زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد دعوتهما
ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال الله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم
اي فلق الاصباح وكذا قوله تعالى صافات ويقبضن اي يصففن ويقبضن قال باتت يغشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجائر اي
ويجور ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا
لبعضهم قال تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة وان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز
لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتأويل نحو زيد ابوه كريم و
عالم اخوه لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له
في الاعراب نحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان
تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدأ والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون الثواني
فقولك جئتك اخاف وراجيا وهند ابوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو برجل ابوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية
وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو دون الفاء واخواتها لان الواو اصل في العطف واعلم انه يجوز التخالف في الاعراب اذا عرف المعنى
نحو مررت بزيد وعمرو اي وعمرو كذلك لقيت زيدا وعمرو اي وعمرو كذلك قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف
المسحت المذهب والمجلف المأخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى اذ معنى لم يدع الا مسحتا لم يبق من
جوره الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف واو منقطعة اي بل هو مجلف كما يجيء في حروف العطف او يكون مجلف مصدرا
عطف على عض كما في قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق قوله التأكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول قوله يقرر معنى التقرير
ههنا ان يكون مفهوم التأكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد
في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم اذ لا بد
ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ثم ان التأكيد يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا محققا بحيث
لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لا يحمله على مدلوله اما لغفلة او لظنه بالمتكلم
الغلط او لظنه به التجوز فالغرض الذي وضع له التأكيد احد ثلاثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع و
ثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع
عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيد وضرب ضرب زيد ولا ينفع ههنا التكرير المعنوي
لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت
به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع
ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان ان زيدا قائم او في الجملة نحو قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا
النوع من التأكيد في حد المص لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول فلا يضره ذلك لانه في حد التأكيد
الاسمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلاثة انواع احدها ان يظن به تجوزا في ذكر المنسوب
فربما ينسب الفعل الى الشيء مجازا وانت تريد المبالغة لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما يقول قتل زيد وانت تريد ضرب
ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام

إما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل والثاني أن يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب إليه المعين فتنسب
الفعل إلى الشيء والمراد بعض متعلقات المنسوب إليه كما يقول قطع الأمير اللص أي قطع غلامه بأمره فيجب إذن أن تكرر لفظ المنسوب
إليه نحو ضرب زيد زيد أي ضرب هو لا من يقوم مقامه أو تكرر معناه وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير والثالث أن يظن السامع
به تجوزا لا في أصل النسبة بل في نسبة الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه مع أنه يريد النسبة إلى بعضها لأن العمومات المخصصة كثيرة
فيدفع هذا التوهم بذكر كل وأجمع وأخواته وكلاهما وثلاثتهم وأربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع ألفاظ التأكيد قوله أمر
المتبوع أي ما يتعلق من نسبة الفعل إليه أو كونها شاملة عامة فالتكرير لفظا أو معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا
إليه الفعل وألفاظ الشمول يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما نسب إليه عاما لأجزائه شاملا لها قوله في النسبة أو الشمول بيان
للأمر المراد بحصة المتبوع وشأنه كما تقول شأنك في العلو أعظم من أن يوصف والأمر في الفضل ظاهر أي في باب العلو وباب الفضل فالمعنى
تقرر أمر المتبوع في باب كونه منسوبا أو منسوبا إليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة له لا لأجزائه فعلى هذا يخرج عن حد التأكيد
نحو قوله تعالى إنما هو إله واحد فإن واحد وإن قرر وحقق أمر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك الأمر من باب كون المتبوع
منسوبا إليه وكذا في نحو قوله تعالى نفخة واحدة لفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبا إليه بقوله نفخ ولا كون النفخ شاملا للآحاد
النفخة إذ لا آحاد لها وقد أورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال إن لفظة واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب أن
يكون تأكيدا فأجاب بأن نفخة وإن دلت على الوحدة لكن دلالة تضمن لا مطابقة لأن مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة
مدلول اللفظ تضمنا لا مطابقة ولقائل أن يقول المدلول أعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول المتبوع
أمر له المتبوع وشأنه سواء كان ذلك مطابقة أو تضمنا أو التزاما وأيضا أجمعون في قولك جاءني الرجال أجمعون يقرر مدلول
القوم تضمنا لا مطابقة لأن كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه أحد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار
بها إلى رجال معينين لا مدلول أصل الكلمة أعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان كلاهما
لفظة كلا موضوع للاثنينية التي هي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تأكيد فإن قلت بل معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما
وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى أجمعون أجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى جميع
القوم يعني القوم مطابقة قلت هذا وهم لأن التأكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا هما المضاف إليه الذي هو مدلول
مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما إلا أنه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم
أنهم إذا أرادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الألفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل
واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلاثة أو أربعة أو خمسة وعلى هذا القياس أما
إذا أرادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل أضافوا الألفاظ الدالة على هذه المعاني إلا لفظ جميع فإن الأغلب
فيه كما يجيء قطعه عن الإضافة مع قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه الألفاظ باعتبار هذا المعنى على نوعين
فبعضها لا يجيء إلا تابعا على أنه تأكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا إلا أن اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغناء بكلا
ويستعمل العوام نحو بالزيدين اثنيهما وأجمعون ومتصرفاته وأخواته مثل كلا لا يجيء إلا تابعا غير مضاف في النقد على رأي الخليل
وربما انتصب جمعا وجمع حالين كجاءتني القبيلة جمعا والقبائل جمع وهو قليل وقد يضاف أجمع إضافة ظاهرة فيؤكد به لكن
بتأنيثه نحو جاءني القوم بأجمعهم ولا يقال جاءني القوم أجمعهم بخلاف عينه فإنه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو رأيته عينه و
رأيته بعينه وأما جميع فهو بمعنى أجمعين ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه إما مقطوعا عن الإضافة حالا كقوله تعالى عسى الله أن يأتيني
بهم جميعا وليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء وإن أردت ذلك المعنى فقل يأتيني بهم معا بل معناه أنه لا يتخلف منهم أحد اجتمعوا في
الإتيان أو افترقوا كأجمعين من حيث المعنى سواء وإما مضافا غير تأكيد يليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورأيت جميعهم
وإما مضافا تأكيدا وهو أقل الثلاثة نحو جاءني جميعهم وبعضها يستعمل تابعا على التأكيد ومرة حالا وذلك من الثلاثة وما
فوقها كما مر في باب الحال نحو جاءني القوم ثلاثتهم وجاءني ثلاثتهم ولا يؤكد بثلاثة وأخواتها إلا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد
قبل ذكر لفظ التأكيد وإلا لم يكن تأكيدا بخلاف الوصف نحو جاءني رجال ثلاثة فتبين بهذا أنك تقول في الوصف واحد
اثنان وجماعة لغير معين العدد وثلاثة وأربعة فصاعدا لمعين العدد وتقول في التأكيد والحال وهما بمعنى واحد ههنا
وحده وكلاهما وأجمعون وأخواته لغير معين العدد وثلاثتهم وأربعتهم فما فوق ذلك لمعين العدد فإذا قصدت بها الوصف
لم يكن في هذه الألفاظ نظر إلى نسبة الفعل إلى متبوعاتها وإذا قصدت بها التأكيد والحال فلا بد من النظر إلى متبوعها أو
صاحبها بمعنى أنه شمل ذلك الفعل جميع أفراد المتبوع والصاحب فعلمنا أنه لا فرق بين هذه الألفاظ توكيدا وصفات إلا بالنظر

وهو مبتدأ عائد الى التاكيد ولفظي خبره ومعنوي عطف عليه فاللفظي تكرير اللفظ الاول مبتدأ وخبره ومثل جاءني زيد زيد تاكيد لزيد يجري مصلح معرونا

المستكن فيه عائد الى التاكيد اللفظي وفي الالفاظ متعلق بيجري وكلها اي كل الالفاظ تاكيدها والمعنوي بالفاظ مبتدأ وخبره محفوظة نعت لالفاظ وهي مبتدأ

الى الالفاظ ونفسه خبرها وعينه عطف على نفسه وكلاهما وكلهم واجمع واكتع وابتع وابصع عطف عليها ايضا فالاولان يعمان مبتدأ وخبره باختلاف صيغتهما متعلق بيعمان

ضميرهما عطف على صيغتهما وضميرهما عائدان الى الاولان ونحوه مبتدأ محذوف ونفسه مرفوع لفظا على انه يحكى عن قولنا جاءني زيد بمجرور تقديرا لانه مضاف اليه اعلم

والا فمعناه تاكيد وصفه سواء

الى شمول النسبة فلا يخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التاكيد الا بقوله او الشمول قال المصنف يدخل عطف البيان في قولنا

يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل

عليه فليس جميع ما هو عطف البيان لو لا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد

بل ربما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هناك من سمي بابي حفص الا

اثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا اخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود

من مثل هذه المحتملات قوله وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول مثل جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها

والمعنوي بالفاظ محفوظة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول

نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن

والصيغ في البواقي اجمع جمعاء اجمعون جمع اعلم ان التاكيد اما التقرير شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع

تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما التقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير ما

دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظين النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسما كانت او فعلا

او حرفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا

يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يؤدي معنى الجملة ويحذف معه في الغالب وهي لا ونعم وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها

مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم

كحروف الجر لانها لا تنفك عن مجرورها بعدها او باخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله

فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء وقوله وصاليات ككما يؤثفين والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالها

بمجرور وبلى يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربتك ضربتك وان كان العماد في الاول معمولا ظاهرا فالمختار عمل

الثاني بضميره لا بظاهره كقولك زيد قائم في الدار فيها وان لم غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده

نحو ان ان زيدا قائم والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قائم وان عمل الاول بمعمول ظاهر اختير عمل الثاني بضميره

نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليته قائم ويجوز عمله بظاهره ايضا وقد جوز في تكرير الضمير المتصل وجها اخر غير تكرير العامل

وهو ان يكرر منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ

الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو

لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل

فيقال رايتك اياك ورايته اياه لكنهم كما اجازوا تاكيده بالمرفوع المنفصل نحو رايتك انت ورايته هو فالمرفوع المنفصل يقع تاكيدا

لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته وانما انه اذ المرفوع قبل المنصوب

والمجرور فيتصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجيء في باب الضمائر ولولا هذا النظر لكان القياس ان

يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين النصب والجر من الاخوة كما في باب المثنى وجمع التصحيح وباب ما لا ينصرف وقال النحاة

ان المنفصل في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب

ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتاكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما وقال الزمخشري في مررت

بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادى

ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي بلى يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب

نحو ثلث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجيء في باب البدل ولا يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه

فلا تقول اكلتهما هو كما جاز ذلك في التاكيد لان المقصود في البدل هو الثاني فكانه باشره الناصب فلا يجيء مرفوعا هذا

كله في غير المستقل واما المستقل فتكرره بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال فاين الى اين النجاء ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون

احبس احبس وقال في الحرف المستقل لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا ومع فصل كقوله تراكها من

ابل تراكها وقال تعم وهم بالاخوة هم كافرون ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين اوطما له ذيل فتكررا المقتضي بعد تمام

ذيل الاول نحو قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة

من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني

زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون

ولا يؤكد مضارع مجهول ويحتمل متعلق به واجمع عطف عليه ولا حرف استثناء وذو اجزاء مفعول ما لم يسم فاعله ويصح انه اما فعل وفاعل وهنا متميز او حال ومفعول مطلق
بجملة المضاف واذا به المضاف اليه وفاعل فى انه زيد وحكما عطف عليه الجملة ذات اجزاء والاستثناء مفرغ لعدم ذكر المستثنى منه والمعنى ولا يؤكد بكل واجمع شئ الا ذو
اجزاء من حيث يصح افتراقها حسا او حكما نحو مبتدأ محذوف مضاف اكرمت القوم فعل وفاعل ومفعول به وكلهم تاكيد للقوم والجملة فى محل الجر بالاضافة واشتريت

للثانى معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو سنه براو لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى وان لم يكن له
فى حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت البراء استخرجته
وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثانى اى لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كتيع اى تام
ومن بصع العرق اى سال او من بضع اى روى ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه قال ابن برهان ان هذه الالفاظ
تاكيد لاجمعون فى التاكيد الاول فكانه جعلها اما من القسم الثانى او من القسم الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او
كخبيث نبيث وباب الاتباع بعضه مبنى كحيص بيص وحيث بيث كما يجى فى المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين فى باب الاتباع
بما يمكن فلهذا قلبوا واو بوص ياء واصله حيص بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظى عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى فلا
تحسبنهم بعد لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوى فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع فى
الوصف فلا يقال جاءنى القوم كلهم واجمعون ولا جاءنى القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف فى الوصف لكون الوصف
المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيها لنفيها على المدح او الذم او الترحم الذى فيه والفاظ التاكيد
ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فيقطع فلو عطفت وقطعت
لكان كعطف الشئ على نفسه وقطع الشئ عن نفسه واما جواز العطف فى بعض التاكيد اللفظى بالفاء او ثم فانه يجى فى حروف العطف
وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجرى مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو بدل
البعض من الكل فى الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد
وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشى ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلاثة
فى الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التاكيد لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف
المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعها على التاكيد وتجريها مجرى اجمع جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك فى بدل
البعض والاشتمال فتقول ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع
ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقولهم صيد يومان على اسناد الفعل المبنى للمفعول الى الزمان وقال بعضهم
هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اى على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه اى
من قومه او على الظرف اى فى ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد
اليد والرجل ويقول مطرتهم السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثانى او البدل وكذا تقول مطرنا السهل
والجبل بالنصب على الظرف شاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان و
تقول مطر قومك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التاكيد فالاولان يعنى عينه ونفسه قوله يعمان اى تتبعا
على الواحد والمثنى والمجموع فى المذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغير الضمير فقط يقول فى نفسه وعينه نفسها وعينها و
تغير الصيغ مع الضمير فى مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على
ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاولى اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما يجى فى باب المثنى وتقول الرجال انفسهم و
اعينهم والنسوة انفسهن قوله والثانى يعنى كلا للمثنى المذكر وكلتا للمثنى المؤنث تقول كلاهما وكلتاهما قوله والباقى اى
كله واجمع واكتع وابصع لغير المثنى اى للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط فى كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم
وان لم يذكره المصنف وباختلاف الصيغ فى البواقى يعنى فى اجمع وما بعده يقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة
جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره
ويجوز للمثنى اجراء مؤنث اعنى جمعاء واخواتها على كل جمع الا جمع السلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجى فتقول بالرجال او
بالنسوة او بالقصور او بالزينبات او بالدور كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء لتاويلك لها كلها بالجماعة ويجوز لك اجراء جميع
الجموع الا جمع المذكر مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور والدور كلهن جمع كتع تبع بصع كما تقول بالنسوة والزينبات كلهن جمع كتع
وجوز الاندلسى فى جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان يقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل الجماعات مستشهدا بقول جرير
اقبلن من سهلان او وادى خيم على قلاص مثل خيطان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اى فرقة خارجة وقوله تعالى
والصافات صفا اى الطوائف الصافات وليس بشئ لان ذلك انما جاز فى نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ
كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابتعان ابصعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بتعاوان
بصعاوان وهو غير مسموع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت

العبد

العبيد كلهم مثل اكرمت القوم كلهم في الرتبة ويجاز بخلاف جاءني زيد كله جزم متبدا محذوف اذا الشرط واكد فعل الشرط والمضمر مفعول ما لم يسم فاعله والمرفوع نعت له المنفصل
متعلق بالنفس متعلق باكد والعين عطف عليه واكد بمنفصل جواب الشرط ومثل جزم مبتدا محذوف ضربت فعل وفاعل وانت تاكيد له ونفسك تاكيد له و
نفسك تاكيد اخر له والجملة في محل الجر بالاضافة واكتع مبتدا واخواته عطف عليه واتباع خبره ولاجمع متعلق به فلا مقدم مضارع معرب مستتر فيه فاعل عايد
الى اكتع واخواته وهذه الجملة جزاء الشرط المحذوف وتقديره واذا كان كان ضميرا لا يتقدم على اجمع وذكرها مبتدا مضاف الى الضمير يرجع الى اكتع واخواته ودونه ضعيف خبره مضاف

الى الضمير الراجع الى اكتع و ضعيف خبره وهذه الجملة معطوفة على جملة سابقة على الجملة الشرطية

العبد كله بخلاف جاءني زيد كله يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان له افرادا كثيرة التميز في الحس
بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة
الى بعض الافعال كالشرى والبيع يجوز اذن تاكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شرى بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزاؤه
حكما بالنسبة الى دون الباقي ولا يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجي والذهاب فلا يجوز اذن تاكيده بالكل فلا يقول
جاءني العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد لا يفترق بالنسبة الى المجي بان يجي بعض منه ولا يجي الباقي فعلى هذا القياس
لا يقول اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين واكثر فلا يصح ان
يقال اختصم زيد وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت
العبد واشتريت العبيد من افتراق الاجزاء حكما احتمل المفرد اعني نحو اشتريت العبد ثم لم يمكن دفع ذلك الاحتمال بتاكيد
اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لا اشتبه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني
اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت جميع
اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم
نسبة لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر واي شي هو اولى من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته في
الاحتمال الذي للنسبة فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعني منع تاكيد المنكر ان شي
واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عم فنكاحها باطل باطل باطل ومثله قوله تعم اذا دكت
الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكر في قولك قرات الكتاب سورة سورة وقوله تعم وجاء ربك والملك
صفا صفا فليس في الحقيقة تاكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع
السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر
بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق
التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع
تاكيده واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اجمعا وقول قد صرت البكرة
يوما اجمعا واما قوله اولاك بنو خير وشر كليهما جميعا ومعروف الم ومنكر فحمل كليهما على البدل عند اهل المصر بن ابي
لان خير وشر ليسا بموقتين ويجوز مجي كليهما غير تاكيد اذا كان تابعا كقوله تعم اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما
فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تاكيدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان هو بدل الكون
معطوفا على البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه
وبعدها الصفة نحو جاءني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما
عرفت في باب المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة اولى منه في خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف
المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فتنافيا وقال هشام اذا عطفت على شي لم يحتج الى تاكيده ولعله
نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد وعمرو لانك ربما تجوز في نسبة
الضرب الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر قوله واذا اكد المرفوع
المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قد مضى شرحه في باب العطف قوله واكتع واخواته اتباع
لاجمع ولا يتقدم وذكرها دونه ضعيف اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين
ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى بها فتقديم
النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لما هيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا
من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعم كل شي هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا اولى ولا
سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل وايضا فان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع
على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع منهما
لانه من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى خاف فيهما وان لم يقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ما شئت
ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس والكل من دون العين و
اجمع وتصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواته فالبصريون على ما حكى الاندلسي عنهم انهم جعلوا النهاية ابصع

والبدل تابع مقصود بمثل قوله المطرزي بمقصود في الوجود بحروجز وما موصولة اي الذي او موصوفة اي عامل وتنسب ماض مجهول والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى ما والى التبوع متعلق بنسب وما بجملة صلة او صفة والموصول والموصوف مع صلته او صفته مجرور بها والجار مع مجروره متعلق بمقصود ودونه اي دون المتبوع ظرف لمقصود

ومتصرفاته ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته قال وهذا يدل على قلته والبغداديون جعلوا النهاية ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع واخواته وكذا ذكر الجزولي والزمخشري قدم ابتع على ابصع وتبعه المصنف ولا ادري ما صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجي باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبتدي بايتهن شئت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلثة الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلثة الباقية على بعض وسمع جاءني القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع بصع ورايناه اجمع تبع وايضا اجمع بصع بتع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب المذكور وقال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانهما كلمتان ترادفتا لفظين لمعنى واحد اي مجموع في ذلك مع قصد المبالغة قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف كما قال قوله دونه يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول مع انه عطف نسق اقول وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان لم يذكر مثال ابدال المعرفة من النكرة نحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعم وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وخالد قال يامي ان تفقدي قوما ولدتهم او تخلسيهم فان الدهر خلاس عمرو وعبد مناف والذي عهدت ببطن عرعر آبي الظلم عباس قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف البيان فرع المبين ولولا المبين لم يؤت به فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فايدة لم يحصل لو لم يذكر كما ذكر في كل واحد من التابعة صونا الكلام الفصيح عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معا احد ثلثة اشياء بالاستقراء اما ان يكون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح او كون اولهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان الابهام اولا والتفسير ثانيا وقعا تاثير ليس للبيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما كان موضحا للاول وذلك اما ان يكون لشي اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا كنيته ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول او فرد او لا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاءني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الافراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل الجامد بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو العايذات الطير بدل وفي الطير العايذات صفة وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من

النحو

وهو مبتدا ... البدل ... بدل الكل ... والبعض ... والاشتمال ... فالفعل عطف على ... مبتدا والفا التفسير ... قوله ... خبر مبتدا ... والثانی جزء ... والتقل مبتدا وخبر والثالث ان يكون بين الاول والثانی ... الجملة ...
... بغير البعضية والكلية ... والرابع مبتدا وان تقصد مضارع معروف والمستكن ... الى ...
... بغلطت ... متعلق بغلطت والجملة ... وقوله ان تقصد خبر

المتبوع لو سكت عليه منه من ... مستقلا ولما لم يكن البدل مخفى المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ... يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك فى التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل نحو فالاول نحو يا زيد اخ ... يا اخانا زيدا مبنيين والثانی نحو يا غلام بشر وبشر معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب كذا قولها انا ابن التارك البكرى بشر بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للحكمة المذكورة بعينها واما المجرى ... زيد وعمرو ولا تان يد وعمرو بالتنوين ... زيا غلام بشر بشر فى البدل لان العاطف كحرف النداء فالمعطوف صالح لمباشرته ... الفائدة فى بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير فى النفس ذلك المتكلم يحنو بالثانی بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثانی نحو اعجبنى زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبنى زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال سيبويه فى قولهم رايت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اردت رايت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها لكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله تعم فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذى قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الاخر ان البدل فى حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهر فباى شئ يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعى ان ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم فى البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان ... تجويز التخالف فى المسمى عطف البيان ايضا هذا الذى ذكرت هو الذى يقوى عندى قوله وهو بدل الكل ... بدل البعض ... بدل الاشتمال ... الاول مدلو ... له مدلول الاول والثانی جزؤه والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك فى زيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا واخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان ... على معنى فيها لا يدل عليه الاخر قوله والثانی جزؤه اى بدل البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما اى بين الاول والثانی ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءنى زيد غلامه وحماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك فى كونهما من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجئ الثانی ملخصا لما اجمل فى الاول مبينا له وقال المبرد انما قولان ... بان سمى بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب فى قولك اعجبنى زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل المعنى فيه وكذا اسلب زيد ظاهر فى انه لم يسلب نفسه بل سلب شئ منه وكذا السؤال عن نفس الشهر فى قوله تعم يسئلونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون بحكم من احكامه غير معين وكذا قتل اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخدود ما استحقوا به اللعن بخلاف ضرب زيد عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شئ اخر لا تقول فى بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه ... الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذى فيه وههنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير انه القاتل سيافه وكذا فى امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مط ودليل حصر الابدال فى الاربعة انه لا يخلو مدلول الثانی من ان يكون مدلول الاول اولا والاول بدل الكل ... البعض والثانی اما ان يكون فيه الفعل المسند او الى المبدل منه مشتملا على الثانی اى متقاضيا له بوجه ما اولا والاول بدل الاشتمال والثانی بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بداء وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثانی اجنبيا وهذا معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن فى الفصاحة وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد فى الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءنى حمار فسبقك لسانك الى الرجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان يتعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن ينسى المقصود ثم بعد ذلك ... تذكره بذكر المقصود ولا يجى الغلط الصريح ولا بدل النسيان فى كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون فى شعر اصلا وان وقع فى كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ببل ومعنى بدل الغلط البدل الذى كان سبب الاتيان به الغلط فى ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل ...

ويكونان مضارع معروف من الابدال الناقصة والضمير البارز اسم عائد الى البدل والمبدل منه ومعرفتين خبره ونكرتين عطف عليه ومختلفتين عطف عليه ايضا واذا
شرطية وكان فعل الشرط والمستكن فيه فاعله عائد الى البدل ونكرة خبره ومن معرفة متعلق بها او بمحذوف فالنعت مبتداء محذوف الخبر والجملة جزاء الشرط اي اذا كان البدل
اسما نكرة متبع من اسم معرفة فالنعت لازم له ومثل خبر مبتدأ محذوف مضاف وبالناصية جار ومجرور وناصية بدل منها وكاذبة نعت لها والمجموع في محل الجر بالاضافة
ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين مثله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين في الوجه عطف عليه ولا يبدل مضارع مجهول والظاهر مفعول ما لم يسم فاعله ومن

المضمر متعلق بيبدل بدل الكل مفعوله

هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير
واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما ايضا قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين
واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة اعلم ان البدل والمبدل منه في الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين
والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد
اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بزيد راسه برجل راس له برجل راسه امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له برجل علمه
امثلة الغلط بزيد الحمار بزيد حمار برجل حمار برجل الحمار قوله واذا كان نكرة اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب
وليس ذلك على الاطلاق بل هو في بدل الكل من الكل فان رويت نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال
ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد
المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم وختع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس وكقول الشاعر
انا وجدنا بني جيلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر اي لا ذي طول ولا ذي قصر قوله فلا وابيك خير منك البيت فان لم يفد
النكرة الا ما افاده الاول لم يجز لانه يكون ابهاما بعد التفسير نحو بزيد رجل وقد مر انه لا فائدة فيه قوله ويكونان ظاهرين و
مضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا هذه قسمة اخرى مستانفة للابدال
وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه قسمة الابدال باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير
فامثلة الكل من الكل وهما مظهران بزيد اخيك واذا كانا مضمرين فنحو لقيتهم اياهم اذا تقدم لفظ الزيدين واخوتك وكان
الزيدون اخوتك المخاطب نحو جاءني الزيدون اخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيدا ضربته اياه وهو تاكيد
لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا كلهم في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا في مررت بك انت
وبه هو فكذا هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده
النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من
المضمر نحو اخوك لقيته زيدا والاخ زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته
اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها والنحاة يوردون في مثاله نحو يد زيد قطعت زيدا اياها و
يقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين لرفع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر
نحو زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهله والمضمر من المضمر نحو كرهت زيدا جهله ثم ابغضته اياه والمضمر من
المظهر كرهت جهل زيد وابغضت زيدا اياه والمظهر من المضمر زيد كرهته جهله وامثلة الغلط كرهت زيدا ابنته والمضمر
من المضمر كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والابنة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الابنة والمظهر من المضمر
زيد كرهته الابنة وقد سمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني لكونه كلا له ولكن
المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض وفي الاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول
ولذا ليسا كبدل الغلط بل يجوز على قلة ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار اي نارها
قتيهم وانهم ملازمة الاخدود وقال الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطر ارضنا
على حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده قال ابن الخشاب لا يجوز جاءني زيد الاخ
اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار بنحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى في باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الخ اعلم
ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض وعدني
بالتجرد الا داهم رجلي ورجلي شثنة المناسم وقال في الاشتمال ذريني ان حكمك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا بخلاف بدل
الكل من الكل فان غير الاخفش لا يجوز نحو بي المسكين مررت وعليك الكريم المعول قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد ما لم
يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلثة
غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدل الظاهر من احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب وهما
اعرف المعارف كان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه اذ المدلولان واحد وليس للاول
زيادة تعريف وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحد لكان الثاني تاكيدا
لا بدلا وافادة الثاني في المثالين زيادة فائدة من صفة المسكنة والكرم ظاهرة ولا يضر نقص الثاني في التعريف عن الاول
الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل فرب نكرة افادت ما لا يفيده المعرفة فان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست

قال

وعطف البيان تابع مبتدأ وخبره غير نعت التابع مضافا وصفة مضافا اليها ويوضح مضارع معروف فيه المستكن عنه فاعله عائد الى التابع ومتبوعه مفعوله والجملة صفة
للتابع ايضا ويحتمل ان يكون غير صفة خبر بعد خبر ويوضح متبوعه كك ونحو خبر مبتدأ محذوف مضافا واقسم ماض معروف فيه بالله متعلق باقسم وابو حفص علم عمر
عطف بيان له والجملة مضاف اليها وفصله مبتدأ ومضاف الى ضمير يرجع الى عطف البيان ومن البدل متعلق بفصله ولفظا تمييز
مضاف الى التارك وهو مضاف الى البكري وبشر عطف بيان للبكري وهذا الكلام مجرور المحل بالاضافة والجار مع مجروره خبر المبتدأ

تلك النكرة واستدل الاخفش بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا والباقون يقولون هو نعت مقطوع
للذم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى
قوله تع ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار فهو في فعل امر وتفعل في
الخطاب وافعل ونفعل واذا وقع ما يوهم ذلك فهو بدل من جملة نحو يعجبني جمالك اى تعجبني يعجبني ولعل ذلك
استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا ابدل مما يضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل
نحو من لقيت ازيدا ام عمرا لنفهمن انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله تعالى عم يتساءلون عن النبأ العظيم فهو كانه جواب
وليس ببدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون
المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا
كلام ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال والتزم في بدل الكل اذا كان
المبدل منه ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كك نحو الذي ضربت اخاه زيد
كريم وايضا قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لحو التراب كانها حاجبيه معين بسواد ولم يقل معينان و
قال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر دون الثاني وقد
يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب
وكقول الشاعر ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان تاكيدا لا بدلا نحو ان
تنصرني تنصرني ولا اعرف له شاهدا والذي يفصل به مذكور ان كان وافيا بما في المذكور من الاعداد جاز في التفصيل الاتباع
والقطع رفعا كقوله تعالى قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله واخرى منهم فيه قال الشاعر وكنت كذي رجلين رجل صحيحة واخرى
رمى فيها الزمان فشلت ويروى رفعا وجرا وان لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب
الواو في غيره في البدل باضمار اعني كما مر في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل
ثم بالمنسوق اما الابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا تؤكد وابن كيسان يقدم التاكيد على النعت
اذ النعت يفيد ما لا يفيده الاول بخلاف التاكيد وانما يقدم التاكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه
في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه
اما بالكلية او البعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه قوله عطف البيان تابع غير صفة
يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر وفصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر قوله يوضح متبوعه يخرج
التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل تحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظ وكذا البدل
عند النحاة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت
صفة فالاولى ان يحد بهذا الحد الابدال الثلثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ونحد بدل الغلط بما حد به المص
مطلق البدل قوله هـ اقسم بالله ابو حفص عمر قصته ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة
دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له
اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده
وكساه قوله في مثل انا ابن التارك البكري بشر قال انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك
يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت
ما عليه في باب البدل والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم عنده الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل
والمبرد انكر رواية الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت
للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا فعليه الطير ثاني مفعول التارك ان جعلناه بمعنى التصيير والا فهو حال و
قوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد
علمه ومن عمرو جوده الثاني منهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شيء من اوصاف زيد علمه و
خصلة من خصال عمرو جوده وكذا كسرت من زيد يده اى كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه
كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاءني الا زيد وهذا اخر قسم المعربات من الاسماء والحمد لله

والمبني مبتدأ او ما موصولة او موصوفة وناسب ماض معروف والمستتر فيه فاعله عائد الى ما او مبني مفعول به مضاف الى الاصل مضاف اليه والجملة صلة او صفة لما او
الموصول او الموصوف مع صلته او صفته خبره واو حرف عطف ووقع ماض معروف والمستتر فيه فاعله عائد الى ما وغير حال عن ضمير مستتر في وقع مضاف ومركب مضاف اليه
الجملة معطوفة على الصلة وحكمه مبتدأ مضاف الى ضمير عائد الى المبني وان لا يختلف آخره لاختلاف العوامل جملة فعلية وقعت خبر المبتدأ وهذه الجملة الاسمية معطوفة
على جملة اسمية سبقت والقابه مبتدأ مضاف الى ضمير راجع الى البناء وهو مذكور بعوله لكالة المبني عليه وضم خبره وفتح عطف عليه وكسر ووقف كذلك وهذه الجملة عطف
عليها ايضا وهي مبتدأة
عائد الى المبنيات فالضمير
خبرها واسماء الاشارة
عطف عليها والموصولة
واسماء الافعال والاصوات
والمركبات والكنايات
وبعض الظروف كذلك و
الضمير مبتدأ وما موصولة
او موصوفة ووضع ماض
مجهول والمستتر فيه مفعول
ما لم يسم فاعله عائد الى
ما ولمتكلم متعلق به او
مخاطب وغائب عطف عليه
وتقدم ماض معروف و
ذكره فاعله والضمير في
ذكره عائد الى الغائب لفظا
تمييز او خبر كان المقدر اي لفظا
كان نكرة والجملة في محل
لانها نعت لغائب او معنى
او حكما عطف عليه
قوله وضع الى صلة ابتدائية
ما الى الموصول والموصوف
مع صلته او صفته خبر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

قوله المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل اقول المبني كما مر في حد المعرب ضربان اما
مبني لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعدودة نحو واحد اثنان ثلثة والف باء تاء وزيد عمرو بكر واما مبني
لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف او الماضي والامر وهي التي سماها مبني الاصل او كونه اسم
فعل كما يجيء قال ولا يفسد الحد بلفظ او لانها لجمع احد الشيئين ههنا لا للشك الذي ينافي تبيين الماهية قال ولم اقل في حده
ما لا يختلف آخره كسائر النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبني فان تبين ان يجعل تعقل ماهية المبني فرعا على
معرفة انتفاء الاختلاف فيؤدي الى الدور كما في الاعراب هذا كلامه وقد مر الكلام عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح
الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها لكان تعريفها للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني قوله والقابه
ضم وفتح وكسر ووقف اي القاب حركات آخره وسكونه الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات
المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه محرك بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم
رجل انه محرك بالضم ولا يقع على حروف البناء فلا يقول ان يا زيدان مبني على الضم واما القاب الاعراب فانها كما يطلق على الحروف انهم
فيقال في نحو جاءني زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المصنف والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم يضعوا
القاب الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف
القائمة مقامها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا فقولهم في نحو رأيت الزيدين ان الزيدين منصوب مجاز وكذا اذا قام بعض
الحركات مقام بعض اطلقوا الاسم المنسوب على النائب مجازا فقالوا في السموات واحمد في خلق الله السموات
وباحمد ان الاول منصوب والثاني مجرور فليس المانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة مقام الحركات البناء اسماء تلك الحركات
مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في لا مسلمات عند من يكسر وبني في يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا
فلا يكون اذن لرد المص على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز بين القاب حركات
الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون
القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما قوله وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات
واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة البناء لان اصل الاسماء
الاعراب كما مر في اول الكتاب ان كان مبنيا على الحركة فليطلب مع ذلك علتان اخريان احدهما للبناء على الحركة فان اصل البناء
السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة واخرى للحركة المعينة لم اختيرت دون الباقيين قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب
تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا
ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاءني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار
واما في الاسماء الظاهرة فانه لو سميا المتكلم [illegible] بعلمه [illegible] المذكور [illegible] كان الضمير الغائب فربما توهم

انه غير الاول وانما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف وضعا على ما قيل كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ثم اجريت بقية المضمرات
نحو انا وانت ونحن وانتما وهما مجراها طردا للباب واما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم
الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يتم به معناه الافرادي واما لعدم موجب الاعراب فيها وذلك ان المقتضي لاعراب الاسماء
توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف المعاني عن الاعراب الا ترى ان كل واحد من المرفوع و
المنصوب والمجرور له ضمير خاص قوله ما وضع لمتكلم يخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا او قولك
لزيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب
ولا للغائب المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر ثم قلت يا تميم كلهم نظرا الى الاصل
المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب و
ليس في زيد ضرب دليل التكلم قوله لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد
غلامه والاخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيد اذ زيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا المتقدم المعنوي
قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
اي العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لا تضمنا كقوله تعالى
ولابويه لكل واحد منهما لانه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث فرجع الضمير عليه من
حيث المعنى هذا تقرير كلامه وفيه خلط لتقسيمه لما لو لا ان عادته جعل التقدير قسيم اللفظ لا قسمه كما قال في اول الكتاب
في المعربات لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا او قال بعيد التقدير وفيه تعذر ثم قال واللفظي بما عداه فجعل نحو ضرب غلامه زيد
مما تقدم معنى اذ هو متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا
قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم لفظا من حيث التقدير قيل نحو اعدلوا هو اقرب ايضا
في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو اعدلوا هو اقرب والتقدم في
كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري ولا منافاة بين التقدم اللفظي لا في المفسر الملفوظ به والمقدر وقد نص على الصواب في باب الفاعل
وهو قوله في ضرب غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متاخر
لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز فجعله من باب المتقدم معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقول التقدم اللفظي
ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان الفاعل من حيث المعنى متقدم
على المفعول او كان من حيث المعنى متاخرا كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المفعول من حيث المعنى متاخر عن الفاعل واعلم انه اذا تقدم
مما يصلح للتفسير شيئان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر فضربته اي ضربت بكرا ويجوز مع القرينة ان
يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته والتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر مصرحا بتقدمه بل هناك شيء غير ذلك
الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير وذلك ضروب مثل معنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلا
مه زيد ومعنى الابتداء المقتضي لكون المبتدأ قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه على الثاني نحو اعطيت
درهمه زيدا وكذا نحو ضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن المصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو هذا سراقة للقرآن
يدرسه او منفصل نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله بل هو شر لهم وكذا الصفة كقوله اذا زجر السفيه جرى اليه
السفه وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه لان سياق ذكر الميراث دال على المورث دلالة التزامية او
بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس وكقوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر
التي هي في شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وكذا قوله تعالى
ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظ على في قوله تعالى كل من
عليها فان وكذا قوله تعالى فان كانتا اثنتين اي ان كانت الوارثتان اثنتين لانه في بيان الارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا
لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا
ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب وانما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لانه وضع من الواضع معرفة
لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يفسر بعده وتنكيره
خلاف وضعه بتاخير مفسر عنه فان قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسر عنه قلت قصد التفخيم و
التعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكر اولا شيئا مبهما حتى تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم [illegible]

مقدر مبتدأ عائد الى المضمر ومتصل خبره ومنفصل عطف عليه وهذه الجملة معطوفة على قوله المضمر ما وضع فالمتصل غير المستقل مبتدأ وخبر والفاء للتفسير وبنفسه متعلق بالمستقل والمنفصل المستقل مبتدأ وخبر والجملة عطف على قوله فالمتصل غير المستقل وهو مرفوع مثل قوله وهو متصل ... منصوب ومجرور عطف على مرفوع فالاول متصل مبتدأ وخبر والفاء للتفسير ومنفصل عطف عليه والمعنى فكل واحد من الاولين متصل ومنفصل والثالث متصل مبتدأ وخبر وهذه الجملة عطف على قوله فالاول متصل فذلك خمسة انواع مبتدأ وخبر والفاء للتفسير او للعطف والاول مبتدأ وضربت للمعلوم خبره وضربن للمجهول عطف عليه والى ضربن وضربن جار ومجرور معطوف متعلق بفعل مقدر وهو ينتهي والثاني انا الى هن والثالث ضربني الى ضربهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن في مثل قوله الاول ضربت وضربت الى ضربن وضربن الاولى عطف عليه

في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون اكد فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفة ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت عند ابي علي انه نكرة كما يجيء في باب المعرفة وعند النحاة يبقى معرفة لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا اجاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرة وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه اما الجبران في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء رجلا مثلا فظاهر لان الاسم المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام الضمير المتقدم فالجبران في غاية الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به زيد اذ لم يؤت بالبدل الا للتفسير اما في ضمير الشأن والقصة فالجملة بعده وان لم يأت كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدهم للتفخيم الشأن بذكره مجملا ثم مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدأ سهل الاتيان به مبهما قصدا للتفسير دون الاول واما تأخير المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لانه يجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى وقصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلا زيد وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشأن والثلاثة في ضمير التنازع معدومة اعني قصد التفخيم والمجيء بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر فضعف ومن ثم حذف الكسائي الفاعل مع انه فيه محذور ايضا واجازه المبرد والاخفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس باضعف مما ارتكبه البصريون لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول اذ كان العامل واحدا اكثر من الاتصال بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصريون في باب التنازع قال لهم ان اردت بالتقدم الحكمي انك قصدت الابهام للتفخيم فتعقلت المفسر في ذهنك ولم تصرح به للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل فكانه راجع الى المذكور قبله وذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم فلا يتم ما ذكر في باب التنازع اذ لا قصد هناك الى التفخيم قوله وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامل نحو ما ضربت الا اياك او اتصل به نحو انت منطلقا عند الحجازيين وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت منطلقا فليس كالجزء مما قبله والا لم يجز انفصاله عما قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه فالضمائر المستترة في نحو زيد ضرب ويضرب وهند ضربت وتضرب واضرب امرا واضرب ونضرب وتضرب في خطاب المذكر وفي الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وانت ضارب وانتما ضاربان وانتم ضاربون وانت ضاربة وانتما ضاربتان وانتن ضاربات وانا ضارب ونحن ضاربون كلها متصلة كما يجيء تحقيقها وليس المستتر فيها ما يبرز في نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد ضاربته هي بل البارز في الجميع تاكيد للفاعل لا فاعل كما يجيء شرحه وهو منفصل بدليل قولهم زيد ضرب اليوم هو وعمرو واسكن اليوم انت وزوجك وهند زيد ضاربته اليوم هي قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربن وضربن والثاني انا الى هن والثالث ضربني الى ضربهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن اعلم ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده او له وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير لعامله يعني يجيء العامل اولا ثم يجيء الضمير بعده وعلى وجه لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل اليس الفصل جائزا بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فامتنع في المضمر الذي هو اشد اتصالا بعامله من الظاهر فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير وكل واحد من هذه الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غائب وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصار للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغائب ستة ووضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المؤنث وانما شركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفردا كان او غيره لقلة الالتباس في المتكلم وانما لم يجعل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة في كذا قولك نحن ... والمثنى الفا وللجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب والغائب وجمعهما لان مثناهما اسم انضم اليه لفظ اخر مثله بدليل انك اذا قيل المنفصل انتما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجيء وكذا في الجمع اذا قيل فصل ثم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو

ونحن

وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيد او انا وانت او انا وهو واذا اردت المجموع فقيل
فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس كل فرد فرد انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ
حاصلا لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما اجري عليه سائر المثنى والمجموع فارتجلوا للمثنى صيغة وشركوا معه المجموع فيها لان الامن
من اللبس بسبب القرائن وكثيرا ما يجيء في غير هذا الباب ايضا المثنى بصيغة الجمع نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقد يقول
المعظم فعلنا ونحن وايانا عند لنفسه كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة نصوص وهو ضربتَ وضربتِ و
ضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمؤنث وهو ضربتما وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو ضرب و
ضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن والضمير هو الالف المشترك المثنيين والتاء حرف تانيث ويجب ان يكون المقدران
في ضرب وضربت متغايرين كما في المنفصل البارز نحو هو وهي وهذا وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم
لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فجميع المجموع ثمانية عشر لفظا واعلم ان اول ما ابتدئ به من الانواع الخمسة ضمير المرفوع
المتصل لان المرفوع مقدم على غيره لكونه اخص فنقول انما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها
لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغائب وفتحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه وتحسينا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا
الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المؤنث فخص بالفتح بالخفيف
فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته
للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والواو والميم اقرب
الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو اي شفوية ولذلك تضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع
مع اسكان الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها وذلك لانهم لما ثنوا الضماير وجمعوها والقصد بوضع متصلها
التخفيف كانوا لم يأتوا بنوني المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان واللذان واللذين فخففوا الواو في الجمع في
الاخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل حسا كما مر في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجلها للامن من الالتباس بالمثنى
لثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم المعرب كما يجيء في التصريف وانما
ان ولي ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب في الاعرف رجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو
لم يقع طرفا وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ايضا ما ذهب اليه واذا لقي ميم الجمع ساكن بعدها ضمت
الميم ردا لها الى اصلها ويجوز كسرها كما يجيء وزيدت للمؤنث نون مشددة ليكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختاروا
النون لمشابهته بسبب الغنة الميم والواو معا مع كون الثلاثة من حروف الزيادة واستتر ضمير الغائب والغائبة لانه لما كان مفسرا
لغائب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ارادوا ان يكون ضمير الغيبة اخصر من ضميريهما فابدلوه في المفرد
بغاية التخفيف وهي الحذف من دون ان يتلفظ بشيء منه وابرزوا المثنى مذكرا ومؤنثا على الالف التي هو علامة التثنية
في كل شيء وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة قال فلو ان الاطبا كان حولي وكان مع الاطباء
الاساة ؛ استثقالا للواو المضموم ما قبلها في الاخر واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو اذ كانت واحدة وقول النحاة
ان نحو زيد ضرب الفاعل مضمر اي ضرب هو وكذا في هند ضربت اي ضربت هي انما اضطروا الى هذين الضميرين عند
التصريح بالمقدر بهما لضيق العبارة عليهم لانه لم يضع لهذين الضميرين لفظ يعبر عنهما به فعبروا بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا
مثل ذلك المقدر وهو هذا المصرح به وكيف لا يجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت بل
المقصود غير المصرح به المنفصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل
من الالف او ثلثه نصفه وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى واما التاء في ضربت وضربتا فهي حرف
للتانيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقد جعل الالف والواو والنون حروفا كتاء التانيث كما يجيء في اخر الكتاب نحو قاما اخواك
واكلوني البراغيث ويعصرن السليط اقاربه هذا كله في الماضي واما في المضارع والامر فلم يبرز الضمير في افعل ونفعل لاشعار حرف
المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن الهمزة بالهمزة والنون بالنون وكذا يفعل نص في المفرد الغائب
فلم يحتاجوا الى ضمير بارز واما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغائبة لكنهم لم يبرزوا ضميره اجراء لمفردات المضارع مجرى
واحد في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال الياء في تفعلين ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل في
هذي والضمير لازم الاستتار او لانه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف واما
افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمه حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهي ماخوذان من المضارع كما يجيء في قسم الافعال ومذهب المازني

ان الحروف الاربع في المضارع والامر مثنا الالف في المثنيات والواو في جمع المؤنث علامات كالف الصفات وواوها في نحو
ضاربان وحسنون وهي كلها حروف والفاعل مستكن ... واما ... للدلالة على اسم الفاعل واستكان لوقوع الفاعل
... الكلمة واعرابها اي النون واما الضمائر المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يبرز وبها
لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل تقتضاؤها له لمشابهتها الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسما الافعال والظروف
... بعد وايضا الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة
للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها لان الصفات فرع الجامد
لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة الجمع فلا يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه بالمثنى والجمع
لاجتماع الالفين والواوين فاستكن الضميران الالف في المثنى والواو في المجموع والدليل على ان الالف والواو الذين ليسا
بضميرين انفكاكهما بالعوامل نحو انيث ضاربين وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاءني
زيد راكبا غلامه فلم يعمل جاءني في غلامه وكذا استكن النون في ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر
اذ هو الاصل واذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتار في مفرديهما اجدر فلزم الاستتار في الكل فان قيل فلم لم يجئ الضمائر
بعدها منفصلة كما في ما بمعنى ليس فانه لما لم يجز اتصال الضمير بها جاء بعدها منفصلا نحو ما انت كريما على ما يجيء قلت لجري
الصفات مجرى الفعل المضارع فلم ينفصل عنها كما في الفعل المضارع الا في نحو اقائم هما وما قائم هما وما قائم انت الا ما في نحو
زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل هو تاكيد لما سيجيء ثم انهم شرعوا من وضع المرفوع المتصل في الافعال والصفات
اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا وقد تمد همزته نحو آنا
... فعلت وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون في
الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحركة لسكون النون فلهذا يكتب بالالف لان
الخط مبني على الوقف والابتداء وقد توقف على نونها ساكنة وقد تبين فتحتها وقفا بهاء السكت قال حاتم هكذا فردي انه
قال ان كنت ادري فعلي بدنه من كثرة التخليط في من انه وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا في السعة وغيرهم
لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذريت السناما وجاء في قراءة نافع اثبات
الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة قال ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا يثبت
الالف وصلا في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطها في الوصل في الاغلب
مع فتح النون او سكونه ومعاقبة هاء السكت له وتفاديها ان على زيادتها كونها لبيان الحركة وتقاربها في المتكلم مع غيره
مثل ما في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعاقلة كالعلة وتحريكه للساكنين وضمها اما لكونه ضميرا مرفوعا واما
لدلالته على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكان انا عندهم ضميرا صالحا
لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدءوا بالمتكلم وكان القياس ان يبينوه بالتاء المضمومة نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا
جعلوا ترك العلامة له علامة وبينوا المخاطبين بتاء حرفية بعد ان كان اسمية في اللفظ في التصرف ومذهب الفراء ان
انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا
انفصالها دعموها بان لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المتصرفة
كانت متصلة فارادوا استقلال لفظ الضمير منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها فالضمائر هي التي تلي ايا وايا عماد لها ومثل هذا القول
بعيد من الصواب في الموضعين وقالوا في الغائب هو وهما وهم وهي وهما وهن والواو والياء في هو وهي عند البصريين
من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو
الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة والا حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة
مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت
عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو انه هو وبهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم
وهين فخففت بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النون في جمع المؤنث
على ما ذكرنا في المتصل سواء وهذه الضمائر المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست
كالمرفوعة المتصلة فانه لا شركة بين الماضي والمضارع فيها الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا يقول ما ضرب الا هو وما
يضرب الا انا وانا ضارب انما وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز لكون هذه الحروف عند اتصالها

جعلها كبعض حروفها فجاز تخفيفها تشبيها بتخفيف نحو كبد وعضد بحذف الكسرة والضمة مع كون الهاء في هو وهي خفيفة و
مستثقل الضمة والكسرة عليها وشبهوا ثم هو وثم هي بقولك فهو وفهي لكونها حرف عطف مثلها وقد يسكن بعد همزة الاستفهام
كقوله فقلت اهي سرت ام عادني حلم وبعد كاف الجر ايضا وقد يحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فبيناه يشري رحله قال قائل
لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله دار لسعدى اذه من هواكا وبيكنها قيس واسد وتشدد هما همدان قال وان لساني شهدة يشتفى
بها وهو على من صبه الله علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة
والجر علامتها بواسطة فابتدؤوا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركة بينه وبين المجرور كما يجيء بعيده فوضعوا للمتكلم
ياء اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة وزادوا للمتكلم مع غيره كما دار في متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء في
المرفوع نحو ضربك كما لك لكن وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بها الضمير الفا وبكاف المؤنث ياء حكى سيبويه اعطيتكاه
واعطيتكيه تشبيها للكاف بالهاء نحو اعطيتهاه واعطيتهيه قال ابو علي قد يلحقوا الياء تاء المؤنث مع الهاء قال رميتيه فاقصدت
وما اخطأت الرمية وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن و
عليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف الواو من عليكمو واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم ولما ارادوا وضع المنصوب المتصل
الغائب هذا القسم اختصروا مفرديه من المرفوع المنفصل للغائب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي وقلبوا الياء الفا
فصارها لان ضمير المذكر اذا ولي الكسر قلب واوه ياء نحو بهي لما ذكره فخافوا اشتباه المؤنث بالمذكر وحركة هاء المذكر
ضمة الا ان يكون قبلها ياء او كسرة فان كان احدهما قبلها فاهل الحجاز يبقون ضمها فيقولون بهو ولديهو وغيرهم
يكسرونها واعلم ان الهاء حرف خفيف فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء و
كسرت الهاء لاجل الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكى ابو علي ان ناسا من بكر بن وائل
يكسرونها في الواحد والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا هذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها
وتركه فنقول ينظر في هاء المذكر فان وليت المتحرك اشبعت حركتها نحو بهي وله وضربهو وغلامهو فيتولد من الضم واو ومن
الكسر ياء وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الوصل اي الواو والياء بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو
به وغلامه ويجوزون تسكين الهاء ايضا كقوله فبت لدى البيت العتيق اريغه ومطواي مشتاقان له ارقان وغيرهم
يجوزونها اي اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر لا اختيارا وان وليت هاء المذكر ساكنا حرف لين كان الساكن كعليه
او غيره كمنه فالمختار اختلاس الحركة اعني ترك الوصل لان الهاء حرف خفي كما قلنا فكان التقى ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو
عليهي ومنهو ونحوها فعلى هذا يجيء في هاء المذكر الذي بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع
لغات والكسر اكثر واشهر الاولى كسر الهاء من غير وصل بها وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسرة لان في الاول شبه التقاء
الساكنين والثانية كسرها مع وصلها بياء نحو بهي وعليهي وهو بعد الكسرة اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا انا لتنزم الهاء بالواو
نحو عليهو وبهو والرابعة ضم الهاء مع الواو نحو عليهو وبهو ويجيء فيها اذا كانت بعد الكسرة لغة خامسة وهي اشمام كسرة الهاء شيئا
من الضمة بلا وصل وان حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزما نحو يرضه ونصله او وقفا نحو فالقه واغزه جاز اشباع
حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز اسكان
الهاء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قرئ بها كلها في الكتاب العزيز واما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة
فهي مضمومة لا غير نحو لهما وغلامهم وان كان الف او واو ساكن صحيح فكذلك الا ما حكى ابو علي من نحو منهما ومنهم واضربهما و
اضربهم على ما مضى للاتباع وعد الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فمن قال في الواحد بهو وعليهو وهم اهل
الحجاز قال في المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء نحو ان غلامهما وغلامهم وغلامهن وبغلامهما وبغلامهم وبغلامهن وحمزة يخص
بالضم في جمع المذكر ثلاث كلمات عليهم واليهم ولديهم قيل ذلك لكون الياء فيها بدلا من الالف فاعطي الياء حكم اصلها وقد
جاء علاه والاه ولداه على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرأ في الواحد والمثنى وجمع المؤنث عليه عليهما عليهن ولم
يقرأ ولعل ذلك لاتباع الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء في المثنى والجمعين مطلقا كما في الواحد وهو الاشهر هذا كله في حركة
الهاء واما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا يخلو من ان يقف عليها او لا فان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف
صلتها وكذا جميع الضماير يحذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف في نحو ضربتها وبها وان لم يقف عليها فلا
يخلو من ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان كان بعدها ساكن يكسر الميم لاتباع كسر الهاء ولالتقاء الساكنين اقيس نحو من دونهم
امراتين وعليهم الذلة على قراءة ابي عمرو وباقي القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم

غير

والمستتر فيه فاعل عايد الى المرفوع وفي الماضي متعلق بمرفوع ... مضارع معروف

... ضمير للماضي في المستقبل للغايب وعن صفة او اذا كان للغايب او للغايبة عطف على الجملة ... عطف على الماضي

ايضا او مطلقا مفعول مطلق اي اطلاقا اي صفة وتقديره ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع المستعمل للمتكلم استتارا مطلقا او حال

الغايب والغايبة عطف على المتكلم وفي نسخة عطف على الماضي متعلقا ... مضارع معروف والمنفصل ... والاخرى ...

غير المغضوب عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب عليهمو كقراءة ابن كثير واشباع الكسر فيه في مثله اقبيل الاشباع فصار للميم بعد الهاء المكسورة حينئذ احوال حالتان قبل الساكن الكسر والضم كلاهما مع اختلاس اي ترك الوصل وثلاث قبل المتحرك السكون واشباع الكسر وان كان الميم بعد الهاء المضمومة على ما هو مذهب اهل الحجاز في بهم وعليهم وعلى ما هو المتفق عليه في نحو لهم وبهم وتعاهم وكذا انهم على الاشهر وكذا في انتم وضربتم وغلامكم فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم وهو الاقيس والاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكنين وهو في غاية القلة ومنعه ابو علي وثلث قبل المتحرك الاولى الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو الثالثة وهي مختصة بميم قبل هاء انها كسرة او ياء كسر الميم ووصلها بياء نحو عليهمي وبهمي فكسر الميم لمجانسة الياء او الكسرة قبل الهاء وقلب الواو ياء لاجل كسر الميم ومنع هذا الوجه ابو علي ايضا ثم لما فرغوا وضع المنصوب المتصل اخذوا في وضع المنصوب المنفصل فجاؤا باياه مثلوا بيه فهذا ضمير المنصوب المتصل واختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ان في انت وانت وانتما وانتم وانتن وقد مضى وقال الخليل والاخفش والمازني ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها لقولهم فاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضماير لا تضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف اخره كافا وهاء وياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضماير هي اللاحقة باياه وايا دعامة لها تتميز بسببها منفصلة وليس هذا القول ببعيد من الصواب كما قدمنا في انت وقد يفتح همزة ايا وقد تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور متصلا على ما مضى فضمير المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل سواء قوله فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغايب والغايبة وفي المضارع للمتكلم مطلقا والمخاطب والغايب والغايبة وفي الصفة مطلقا اقول اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل يجوز والى باب الضماير المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير ولا سيما المتصل منه كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في غايب الماضي وغايبته وفي المضارع في افعل ونفعل ويفعل وتفعل ويفعل وتفعل مخاطبا وغايبة وافعل وفي جميع الصفات واسماء الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل ونفعل وتفعل مخاطبا وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك الجنة تاكيد للمستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا ولا نفعل الا نحن وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغايبة يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضربت الا هي وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة نحو اقائم الزيدان وما قائم هما وكذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل الظاهر نحو هيهات زيد والمضمر المنفصل نحو هيهات هما ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على عامله او بالفصل لغرض او بالحذف او بكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو اياك ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر وانا زيد وما انت قائما وهند زيد ضاربته هي اعلم ان اصل الضماير المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال ضرب انا لان ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا اقول الضمير المرفوع والضمير المنصوب يصلحان كما مر لان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر مواقعهما فنقول ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الاخير من الكلمة التي يليها وكون الشيء كالجزء لكلمة انما يتم اذا كانت مقتضية له بالاصالة ومن حيث ان الفعل مقتض للمرفوع كله ومن ثم لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه واما ساير ما يرفع فهو اما ابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى ليس بكلمة واما مبتدا وخبر على ما اخترناه في اول الكتاب والمبتدا اسم وليس للاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل لان كل فعل رافع بخلاف الاسم والخبر اما اسم او جملة وليس للاسم المرفوع ايضا من لوازم احدهما واما ما الحجازية وليست ايضا كالفعل في طلب المرفوع لانه حرف نفي ودخوله على الفعل اولى ومن ثم كان النصب في ما زيد قد ضربته اولى من الرفع ولضعفها في العمل لم يعملها غير اهل الحجاز

وانما عملها الرفع بالمشابهة لا بالاصالة واما ان واخواتها فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها لما عرفت نحو ان زيدا انت
فلم يكن المضمر المرفوع بهذه الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم المفعول او الصفة المشبهة او المصدر او اسم الفعل او الظرف
او الجار والمجرور فهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر لكن بشرط الاستتار
كما يجيء وكذا نقول الفعل هو المقتضي للمنصوب بالاصالة وسائر ما ينصب الضمائر هو ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد
اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما ينصب لمشابهة الفعل والحمل عليه فكان حق المنصوب ايضا ان لا
يتصل الا بالفعل او الاسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل
ان يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجيء فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع و
المنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره ففي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون
الا منصوبا نحو اياك نعبد والثاني اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربته وان انت ضربت ونحو ايا ملك قال
من اضرب وقد مر في باب التحذير ان اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه وانما لزم الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن
ان يكون كالجزء الاخير من العامل المحذوف او المؤخر لان الضمير المتصل ما يكون كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل
كان اما مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير منه الثالث اذا فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها
ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظ اخيك ولقيت زيدا
اياه او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا
انا واما قوله وما بنا لي اذا كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله كان يوم قرى
انما نقتل ايانا ومنها ان يلي اما نحو جاءني اما انت واما زيد ورايت اما اياك او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان
يكون ثاني مفعولي علمت واعطيت ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في
علمت زيدا اباك واعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول
الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيد لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى
والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في باب اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من
قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر على الاتصال بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فنظر الى ازالة
اللبس في المفعولين الذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت عن الثاني في علمت زيدا قائما فقولك
الذي علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدا قائم وذلك للتوطئة المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذ
الغالب فيه في الاصل ما يجب انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يجيء وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا
فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدا او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما ولا واما اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول او الصفة
المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور فان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل وجب كونه منفصلا
نحو زيد قائم اخوه وانت وضارب اما هو واما اخوك وهيهات زيد وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز
بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له فانه تاكيد للضمير المستكن فيها لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لانك
تقول لانك تقول مطردا نحو الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان ضاربتاهما هما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجل
قاعدون غلمانه وقال الزمخشري في احاجيه بل تقول ضاربهم نحن وضاربتاهما هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال
الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوع جملتين وذلك اذا اعتمد على همزة الاستفهام او حرف النفي نحو اقائم انتما وما
قدامك هما وافي الدار انتما عند ابي علي وذلك لانه لا يعرض لهما اذن كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعتني بالمرفوع لكونه احد جزئي
الجملة فاظهر اذن الى اللفظ فرقا بينه كائنا احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير فيه احد جزئي
الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما يجيء فان لم ينفصل الضمير من عامله ولم
يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم
الفعل والظرف واخيه سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون هذا
المتصل بهذه الاشياء الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي فرع عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها
كجزء من اجزائها في اللفظ كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما المضمر المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه
بالفصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان يقول اعجبني ضرب انت زيدا اذا لم تضف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف

[illegible]

فان كان العامل مما وجب
واعجبني الضرب انت وزيد هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره
انفصاله عن المنصوب وضعا كما لجاز به نحو ما زيد اياك او فصل بينهما الغرض لا يتم الا بالفصل مما ذكرنا في الفعل نحو ما انا ضارب
الا اياك وانا ضارب اما اياك واما زيد او انا ضاربك اياك وجب انفصال الضمير كما رايت وان لم تكن كذلك فلا يخلو ان يكون
الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قائم وليتك قاعد ولك في الدار ولا
يقول ان في الدار اياك وذلك لان الحرف غير مستقل فالاتصال به واجب مع الامكان وكذا يجب الاتصال باسم الفعل لانه
وان كان في الاصل مستقلا من حيث الاسمية غير محتاج الى منصوبه الا انه صار معناه معنى الفعل سواء كان كالفعل
في وجوب الاتصال به قال تراكها من ابل تراكها وتقول رويده وعليكه وحكى يونس عليكني وانما وجب الاتصال في القسمين لما ذكرنا
ان المنفصل لا يجيء الا عند تعذر المتصل ونحو ما جاء فيما اتصل به الكاف من اسماء الافعال نحو رويد له ورويدك اياه وعليكه
اياه وعليك اياه تشبيها بنحو اعطاك اياه كما يجيء وان لم يكن الكاف ذلك الكاف واما المصدر فان كان منونا لم يتصل المنصوب
به مع التنوين للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها مع ضعف مشابهة المصدر
للفعل فيجب ان يقول اعجبني ضرب اياك ان لم تضفه والاضافة اكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك و
ضاربانك وضاربوك ان يكون حذف التنوين في نحو ضربك ايضا للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب
الاضافة وان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال الضمير بعده اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام
الكلمة وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما اسماء الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا
خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر له تقول
ضاربك وضارب اياك والضاربك والضارب اياك ومعطاك ومعطي اياك والمعطاك والمعطي اياك واما الظرف و
الجار والمجرور لكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يجيء بعدهما ضمير منصوب بهما وانعد الى الشرح ما يحتاج الى الشرح من كلام
المص قوله او بالفصل لغرض احتراز عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض
فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه فان قلت الا بذكر الفاعل قبل المفعول مفيد الان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول
قبل الفاعل فادان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بلى اقبل
ان تقديم المفعول على الفعل اهم والاولى ان يقال انه يفيد القصر كقوله تعم بل الله فاعبد اي لا تعبد الا الله وكذا تقول في المفعول
المطلق ضرب زيدا اي ضربت زيدا ضربا ولا يقول ضرب زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيدا ولا يقول زيدا اياه و
اما نحو قوله ضمنت اياهم الارض فضرورة قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له قد ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة
بل هو تاكيد للمسند اليه ثم يقول انما ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير ما هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل و
اسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت بهند برجل ضاربته هي وحالا نحو الصا قولك جئتني
وجاءني زيد ضاربته انت او صلة نحو الضاربه انت زيد او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو فيقول اذا اختلفا جري
عليه محتمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيه اي التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه اي التانيث فاللبس
سواء كان المحتمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو ولو اتيت بالضمير في ضاربها ايضا علم ان
ان الضارب لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد او فرعيه وفي التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل
فعلا كان المحتمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او يضربه هو والزيدان العمران ضاربهما
هما او يضربانهما هما وكذا في المؤنث والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال
نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربناهما او نضربهما وهند انا ضربتني او تضربني الا في غائبة المضارع مع المخاطب
وفي غائبتيه مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما
فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير
نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربا هما نحن والزيدون نحن ضاربوهم وكقول المؤنث انا هند ضاربتها انا فلما رفع
الايتان بالمنفصل اللبس في هذه الصور بطرد الاتيان به عند البصريين في صورة صفة الثالث اعني اذا كان اللبس يرتفع
بالضمير واذا كان لا يرتفع واذا لم واما الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته
قال وان امرا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق لمحقوقة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان موفق وكذا الكلام
اذا لم يرتفع بالضمير لا بعد في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره البسرا ولم يلبس لان التاكيد

اذا الشرطية واجتمع فصل الشرط ومضمران فاعله وليس من اخوات كان واحدهما اى احد الضميرين اسمه مرفوعا خبره ومنه الجملة معطوفة على جملة شرطية فان مع ما انه
وكان فصل الشرط واحدهما اى احد الضميرين اسمه واعرف خبره وقدمته فعل وفاعل ومفعول به وقع حالا عن اعرف فلك الخيار خبره ومبتداء وفى الثانى متعلق بما اده
به الخبر وهذه جزاء لقوله ان كان احدهما مع جزائه بقوله اذا اجتمع ونحو خبر مبتدا محذوف معنا واعطيتكه جملة فعلية وقعت مضافا اليها وضربتك عطف عليها
والا اى وان لم تكن احدهما كما ذكرنا جملة شرطية فهو منفصل جملة خبرية نحو اعطيته اياك او اياه مثل اعطيتك فى الوجه

فيه لا يرفع اللبس الا فى اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهى انت هند تضربها وانما الهندان تضربانهما وهند انت تضربك
والهندان انما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها فى كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هى
له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع اللبس نحو قولك انا زيد ضاربه والهاء يعرف ان ضاربا
مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربى فلم لم يكتفوا فى دفع اللبس بهذا الضمير قلت لما كان هذا
الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتى بضمير لا يجوز حذفه لمجرد رفع اللبس
قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار فى الثانى نحو اعطيتكه وضربتك
والا فهو منفصل مثل اعطيته اياك او اياه اذا ولى ضميران عاملا خاليا من موانع اتصال الضمير به المذكورة فان كان احدهما
مرفوعا متصلا فالواجب تقديمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلا فى الاتصال وكائنا كجزء الفعل
حتى سكن له لام الكلمة فان كان الثانى تابعا فلا بد من اتصال الاول وانفصاله نحو اسكن انت وراينك اياك لان التابع
ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كاحد اجزائه وان لم يكن فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقديمه
على المنصوب لما ذكرنا ان المتصل المرفوع توغل فى الاتصال وصار كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير بعد ذلك المرفوع
فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتنى او لا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف ضمير المتكلم
ثم المخاطب ثم الغايب وانما وجب اتصال الثانى لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على
ما مر وان ولى العامل المذكور منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطاكه زيدا وجاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع
نحو اعطيتك فالضمير الذى يلى ذلك المنصوب اما ان يكون انقص مرتبة منه فى التعريف او اعرف او مساويا فالاول يجب
اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه جوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد واعطاك اياه زيد واعطيتكه واعطيتك
اياه وكذا خلتكه وخلتك اياه وجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا غضاضة على الثانى بتعلقه
بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال
فى باب خلت اولى منه فى باب اعطيت لان المفعول الاول من باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى فى ما لم يسم فاعله فكان
الثانى اتصل بضمير الفاعل وفى مفعول خلت بعد ما جنس المبتدا والخبر اللذين حقهما الانفصال فاذا وجب اتصال اولهما القرب
من الفعل فالاولى فى الثانى الانفصال رعاية للاصل والثانى اعنى الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحويين
تجويز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهانى قال انما هو شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها و
استجاد غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة وانما لم يجز فى الثانى الاتصال ههنا سماعا لان الثانى اشرف من الاول
لكونه اعرف فيانف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذى جوز ذلك قياسا لا سماعا نظر الى مجرد كون الاول متصلا
واما الثالث اعنى المساوى للمتصل المنصوب فنقول ان كانا غائبين نحو اعطاهاهو قال سيبويه جاز الاتصال وهو عربى
لكنه ليس بالكثير فى كلامهم بل الاكثر انفصال الثانى وان لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال الثانى ويستحسنه قياسا
على الغائبين ومنعه سيبويه والزم النحويين القائلين بجواز اعطاهانى ان يجوزوا مختبتنى اذا خبثته نفسه وهذا دليل على
انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ايضا اولى لانه يانف الثانى من ان يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله وانما جاز
ذلك فى الغائبين لرجوع كل واحد منهما الى غير ما رجع اليه الاخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا و
انما لم يجز فى التابع نحو ضربتهوه كما جاء اعطاهوه لان طلب الفعل المتعدى للمفعول ضرورى من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد
فلما كان جذبه للمفعول اشد كان اتصاله اليق من اتصال التاكيد هذا كله فى الضميرين بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم
والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون الا مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فخذ ذكرنا قبل انه يجوز اتصال الثانى وانفصاله ايضا
نحو زيد ضارب اياك وان كان الاول مجرورا فان كان الثانى منصوبا فكما اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوبان ينظر الى الثانى
هل هو انقص تعريفا او زائد او مساو وتقول فى الانقص ضربكه او ضربك اياها قال فاما الطعم ابينه اللعن فيها ومنعكها بشئ يستطاع و
كذا اسم الفاعل نحو معطيكها ويجوز منعك اياها ومعطيك اياها فهو مثل اعطيتكه اياه الا ان الانفصال فيما ولى الضمير
المجرور اولى من الانفصال فيما ولى الضمير المنصوب لان الفعل اقعد فى اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لان الفعل
يطلبه بنفسه وهما يطلبانه بالمشابهة ومن ثم لم يجز ههنا ضربهوك ومن جوز منا اعطاهوك واعطاهاه كذا يشذ الاتصال فى
الثانى فيهما اذا كان ازيد او مساويا نحو ضربهوك قال وقد جعلت نفسى تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها
وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او مساويا او انقص اذ البارز المنفصل المرفوع

والمختار مبتدأ وفي خبر كان متعلق به نا قوله والاكثر لولا انت مبتدأ لولا حرف يقع بعدها المبتدأ وانت مبتدأ محذوف الخبر والى اخرها اي اخر الضمائر المرفوعة ومتعلق
بمقدر وهذه الجملة خبر عسيت مفرد وفيه على انى الى اخرها سن الى الطرفين لوجه وهو الضمير المرفوع الكثرة الاستعمال وقوع ضمير مرفوع منفصل بعد لولا لانه يشتد
وقوع ضمير مرفوع متصل بعد عسى لانه فعل وجاء واضح معه ولولا حرف جر اذ يتصل به الضمير وكذا عسى بمعنى لعل وعساك منصوب به وهذا عند سيبويه وعند
الاخفش انت في الاول مرفوع بالابتداء وفي الثاني كذلك بالفاعلية وعند المبرد انه في الثاني منصوب على انه خبر عسى وفاعله مضمر فيه وعند الخليل انه في الاول مجرور وفي

لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربتك هو وضربك اياه وضربته هو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا عند هشام والاخفش
كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يلي المجرور قوله وليس احدهما مرفوعا
لانه ان كان مرفوعا الاتصال كان مرفوعا وجب تقديمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول اعرف اولا قوله وان كان
احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاك اياك وضربي اياي قوله وقدمته اي قدمت الاعرف لانه اذا كان
احدهما اعرف ولم يتقدم وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلثة وهي
مرفوعا وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما كان لنا الخيار في الثاني وعلى جميع ذلك مفهوم مما قدمنا قوله
والا فهو منفصل اي ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك او كان اعرف ولكن ليس بمقدم كاعطاك اياي واعطاه اياك فالثاني
منفصل كما رايت قوله والمختار في خبر كان الانفصال والاكثر لولا انت الى اخرها والى اخرها ابتداء لولاك وعساك الى اخرها انما
كان المختار في خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلها حتى يكون كالجزء من عامله اذ الفاعل في الحقيقة مضمون
الجملة لان الكائن في قولك كان زيد قائما قيام زيد كما يجي في الافعال الناقصة قال عمر بن ابي ربيعة لئن كان اياه لقد حال
بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا ليس اياي واياك ولا نخشى رقيبا وقد جاء
على ما حكى سيبويه ليسني وكانني قال عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي وقيل لبعض العرب ان فلانا
يريدك فقال عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود فان لا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امه بلبانها ووجه الاتصال كون الاسم
كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته قوله والاكثر لولا انت الى اخرها يعني ان الاولى ان يجي بعد لولا غير التنبيهية
ضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتدأ او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر في باب المبتدأ فيجب على الاوجه الثلثة
الانفصال وقد يجي بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه منعه وقال هو خطاء والشعر يرده وان
كان قليلا كقوله لولاك هذا العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى باجرامه من قلة النيق منهوى وانكاره عند
سيبويه مجرور ولولا حرف جر ههنا خاصة قال ويصح ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال ليست لها مع غيره يعني لا ينكر ان يصير لولا الداخلة
على الضمير حرف جر مع انها مع غيره غير عاملة مثل حتى بينه بالنون فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا
وليت لدن فانها تنصبها كما يجي في قوله ونظر فيه للسان الجار اذا لم يكن زائدا كما في بحسبك درهم فلا بد من متعلق ولا متعلق
في نحو لولاك ظاهرا ولا يصح تقديره وقال السيرافي الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه
نظر لان ذلك انما يكون اذا كان الجار زائدا واما اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدأ و
عند الاخفش والفراء ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في قولهم ما انا كانت وان رجح
مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير عمل لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزم منه تغيير اثنا
عشر ضميرا ويرجح مذهب الاخفش بان تغيير الضماير بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف
جر وان ارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف غير المستعمل وان قل وكذا الاولى ان يجي
بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسيناه الى عسين لانه فعل وما بعده فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب
المتصل نحو عساك وفيه ثلثة مذاهب قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق يقول
عساك ان تفعل كذا الجملة على لعل في اسمه فنصبه به وبقي خبره مقرونا بان كما كان مقرونا في الاصل لان اصل خبر عسى اقترانه
بان نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر نحوك من وجه على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه يبقى على اصله وهو اقترانه
بان لان حق خبر لعل ان يكون اسما صريحا او فعلا بغير ان لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدأ ولا يقال انت تفعل فاقترن
المضارع بان في عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل بغير ان واستعماله اكثر من استعمال عسى زيد
يخرج وذلك لحمل عسى على لعل في اسم فاجر واخبره ايضا في طرح ان يجري خبره لكن لا يخرج بالكلية عن اصله فلا يبقى عساك
خارج كما يقال خارج وربما يجي خبر لعل مقرونا بان مع انه حملا لها على عسى في الخبر وحده كما حمل عسى في عساك ان تفعل في
اسمه وحده على لعل قال لعلك يوما ان تلم ملمة وقال بعضهم الخبر محذوف اي لعلك تهلك ان تلم ملمة اي لان تلم وهذا
الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيبويه عسى مغير عن اصله والضماير جارية على القياس تبعا لتغير
عسى كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان جر لولا عنده مختصا
بالضمير فلا يقال عسى زيدا ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية في عساني قال
ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني لان هذه النون لا تلحق الياء بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال

نقل برهنت المطاى
لولا يجوز ان يحتى فشأنا
دانتم لضاك الم علي ما الد
الى اخرها اي اخر لولان و
عساك وعلى ما جاء

يعني
لقوله ... ربيعه
... ... اياي
... ... ليس
... ... الملس
... ... وعزها

عنك

مقام بعض

لعلك

الاخفش

فوق الذي ... بقوله مع ... متعلق بملازمة او بمبين ... تجرها في الماضي متعلق بها وفي المضارع عطف عليه ... اي كانت عربا عن
عن الجر ... نون الاعراب متعلق به وانت مبتداء ومع نون متعلق بمقدر ولدن وان واخواتها عطف على النون ومخير خبره ونصب ... ومخير في اثباتها
الوقاية ... مع النون [illegible] ... مفعوله اي ... اثبات النون ... متعلق به من وعن وقد
عطف على ليت ... مبتداء ... خبر

الاخفش عسى باقية على اصلها والضماير المنصوبة بعدها نائبة مقام المرفوع اسما لعسى ان تفعل او تفعل منصوب المحل خبرا لها كما كان
في عسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان في نحو عساك ابناء علك او عساكا احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرا لها والاسم
فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا وهو ضعيف من وجوه احدها ان مجي خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يستمر
اذا جا بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان يجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل
اشتمال اي عسى الامر بك فعلك ويكون تفعل في عساك تفعل حالا من الكاف اسم عسى على حسب اول الكلام كما يقول في قولك عساك
نظرا بالمراد عسى الوصل اياك نظرا او يكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في
عساك ان يفعل وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك المضمر مفسر ذلك ظاهر وايضا لو كان كذا لكان عسى اياك اولى كما قلنا في
كنت اياك لانه خبر المبتدا والثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر مقدم الى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك
زيد والاسم اما محذوف كما في قوله يا ابتا علك او عساكا على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاءني زيد ليس الا اي
ليس الجائي الا زيدا واما مذكور كما في قولك عساك ان تفعل وكذا في عساك يفعل بتقدير ان اقول ان اراد بحذف الفاعل اضماره
كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل
كما ذكرنا في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل عنده بمنزلة قاربك الفعل
كما كان عسيت ان تخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتدا وخبرا لان احدهما جثة والاخر حدث
الا ان تقدر في احدهما مضافا اي عسى حالك ان تفعل او عساك صاحب ان تفعل كما يجي في الافعال المقاربة قوله ونون
الوقاية مع اليا لازمة في الماضي ومع المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون ولدن وان واخواتها مخير ويختار في ليت ومن
عن وقد وقط وعكسها لعل اعلم ان نون الوقاية انما يدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم يجب كسره كما مر في باب
الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي اصل علامات الجر والفتح والياء فرعا كما تبين في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه
ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في التفادي من الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني اما طردا للباب او لكون الكسر
مقدرا على الالف والياء لولا النون كما في عصاي وقاضي ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربنني ونون التاكيد نحو اضربنني
ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني ويضربنني انما جاز لكون نون الاعراب والتاكيد والضماير المذكورة كجزء الفعل ولم
يجعلوا الفعل من الكسر الذي للساكنين في نحو قل ادعوا واضرب اضرب لان الكسرة العارضة لليا الزم من العارضة للساكنين
في نحو قل ادعوا اذ اليا لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانيها والتي في غير نون الاعراب من الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة
فنقول يلزم هذه النون جميع امثلة الماضي ويلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب المضارع الامثلة الخمسة تفعلان ويفعلون
وتفعلين فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو يضربنني او نون التاكيد الخفيفة والثقيلة وقوله
هل تبلغني دارها شدنية لعنت بمحروم الشراب مصرم نونه الاولى خفيفة والثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون الاعراب
مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونون التاكيد وان كان اجتماع المثلين في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كنون
الوقاية اذ اعراب الفعل ليس لمعنى هو مذهب البصريين على ما ياتي في قسم الافعال فكلاهما امر لفظي بخلاف نون الضمير ونون
التاكيد هذا هو مذهب من يقول المحذوف نون الوقاية كالجزء لان التثقل جاء منها لا من نون الاعراب اما على قول سيبويه
وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونون
التاكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع حذف نون الضمير للضرورة قال تراه
كالثغام يعل مسكا يسوء الغاليات اذا فليني ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد تدغم نون الاعراب
ثلثة اوجه حذف احدهما وادغام نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرئ قوله تعالى اتحاجوني على الثلثة
قوله ولدن حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما الثبوت وليس الحذف
للضرورة لثبوته في السعة وعلى كل حال الحق بلدن ان يذكر المصنف اما مع الماضي او مع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزولي فانه
قال في لدن انت مخير والفراء جعلهما على ما لا والحاق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون النون
اللازم وانما لم يلحقوا بها في على والى ولدى وان كان اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما منهم من انكار ذلك الساكن لكونه
حرف علة وذلك ان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا او واوا او ياء حركت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كما تبين في باب
الاضافة فلذلك لم يلحقوا نون الوقاية في نحو فتاي وحاي وعصاي وقاضي ومسلمي في مسلمين وعشري ومسلمي في
عشرون ومسلمون او عشرين ومسلمين فان قلت فان كان يجب ان لا يجابها ايضا في نحو يدعوني ويرمونني وضربوني وانا ضربوني

وقوله مضارع مجهول ... مقتضى المبتدأ ومضاف اليه وخبر عطف عليه فعل العوامل قبل يتوسط او بعدها اى بعد العوامل كان وصيغة مرفوع

... ونعت له ... مرفوع ومضاف ... ومتعلق به وقوله يسمى مضارع مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى الصيغة ومضاف مفعول ثان له

والجملة في محل الجر ... والجر لابها يصلح ان يكون نعتا للصيغة او المرفوع والمنفصل مضارع معروف منصوب بلام كى وهي مع ما متعلق بيسمى والمستتر فيه فاعله عايد الى الصيغة

وبين ظرف مضاف كونه اى كون ما بعده مضاف اليه نعتا خبر كونه وخبر عطف عليه وشرطه اى شرط اثبات هذه الصيغة مبتدأ وان يكون مضارع معروف والخبر اسمه

وزماني وضربانى واضربانى واضربنى بلفظ وان يقولوا ايدعنّى وضربني ورمانى واضربانى واضربنى قلت ذلك اجراء لباب الفعل

مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالى من الضماير المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب له نون

الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو المعتل اللام والمتصل به الضماير المذكورة قوله

قوله وان واخواتها يعنى باخواتها ان وكان ولكن واما ليت ولعل فسيجئ حكمها بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها

لمشابهتها الفعل على ما يجئ في الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق للمشابهة لا بالاصالة ولاجتماع الامثال في ان وان و

كان ولكن ان الحذف مع كثرة استعمالها قوله ويختار في ليت المشهور في ليت ان حذف نون الوقاية فيه لا يجوز الا في

الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه وغيره قال كمنية جابر اذ قال ليتى اصادفه وافقد بعض مالى قوله من وعن وقد وقط كذا

قال الجزولى ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذا الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال

ايها السائل عنه وعنى لست من قيس ولا قيس منى وقال قدنى من نصر الخبيبين قدى ليس الامام بالشحيح الملحد وانما

الحق النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اى المحافظة على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على

الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لد لدى لو اضفت الكاف الجارة الى الياء لقلت ما انت كى لان الاسم دالحرف

المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذ وذر وبتباعدان من الاسماء المتمكنة بلزومهما الذى لا يدخلها فاجريا مجرى

الفعل في الحاق النون قوله وعكسها لعل اى حذفها معها اولى لاجتماع اللامات فيه وهي مشابهة للنون قريبة منها في

المخرج وليس بين الاولى والاخيرة من الاحرف واحد الا العين وكان من لغاتها لعن وكذا الحذف في بجل ولى من الاثبات

وان كان ساكن الاخر مثل قد وقط لكراهة لام ساكنة قبل النون وتعسر النطق بهما ولفظ ليس كليت في ان الاثبات معها اولى

كما قال عليه رجلا ليسنى وجاز ليسى كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسى حملا على غيره وجاء عساى حملا على لعل والاكثر عسانى

ويجوز الحاقها في اسماء الافعال لانها بمعنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكنى وحكى

الفراء مكانكنى وقوله وليس حاملنى الا ابن حمال شاذ سواء جعلت النون للوقاية او تنوينا كما ذكرنا في باب الاضافة وقد ذكر

الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما افقرنى منك وما احسنى وما اجملى قال السيرافى لست ادرى عن العرب حكوا

هذا ام قاسوه على مذهبهم في ما افعل زيدا لانه اسم عندهم في الاصل قوله ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل او

بعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من

من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره قوله قبل

العوامل نحو زيد هو القائم قوله وبعدها اى بعد دخول عوامل المبتدأ والخبر وهى باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه

هو الغفور الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم وباب كان نحو كنت انت الرقيب قوله صيغة مرفوع لم يقل ضمير مرفوع لانه

اختلف فيه كما يجئ هل هو ضمير ام لا ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع مطابق للمبتدأ اى في الافراد وفرعيه والتذكير

وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب نحو انى انا الله وانه هو الغفور وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف

غايب كقوله وكاين بالاباطح من صديق يرانى لو اصبت هو المصابا اى يرى مصابى هو المصاب قوله يسمى فصلا هذا في

اصطلاح البصريين قال المتأخرون انما سمى فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد المنطلق

جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمى فصلا

لفصله الاسم الذى قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره والمعنيان متقاربان الى شئ واحد الا ان

تفسيرهما احسن من تفسيرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ

للسقف من السقوط فالغرض من الفصل الخالى من النواسخ والداخل عليه فعل القلب التمييز الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجئ

الا بعد مبتدأ بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا لام كان المبتدأ نكرة لم يوصف المبتدأ الخالى من النواسخ او الداخل

عليه فعل القلب لانه اذا دخل على المبتدأ كان اوان او ما تميز الخبر عن النعت لمخالفة اعرابه لاعراب الاسم وانما قلنا كان حق

المبتدأ ان يكون معرفة لان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس تاكيدا لانه يجئ

بعد الظاهر والضمير لا يؤكد الظاهر بالضمير فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو قوله تعالى انك لانت

الحليم ولا يقال ان زيدا لنفسه قائم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته هو نفسه و

ضربتنا اياه نفسه فيكون مثل قوله تعم فسجد الملائكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه

لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه في منع المتفقين ولم

يجوز

يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القائم جعلت اولهما فصلا والثاني تأكيدا لان الفصل كالتأكيد لكن من حيث المعنى
كما مرّ قال فان فصلت بين الفصل والتأكيد نحو ظننته هو القائم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدأ الذي يليه الفصل
ان لا يكون ضميرا غائبا لانه ان كان ضميرا امن التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذي بعد الفصل ان يكون
معرفا باللام لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتأكيد فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل فالمبتدأ المخبر عنه بذي اللام ان
كان معرفا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عم الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا
المال لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن في المبتدأ لام الجنس فالخبر المعرف باللام مقصور على المبتدأ كان سواء اللام في الخبر
للجنس نحو انت العزيز الحكيم اي لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك انت الرجل كل الرجل او للعهد نحو رأيت كريما وانت الكريم
اي انت ذلك الكريم لا غيرك وسواء كان اللام موصولا نحو انت القائم او زائدا داخلا في الموصول نحو انت الذي قال كذا
وهذا الذي ذكرناه هو الغرض من الفصل في الاصل ثم اتسع فيه فادخل حيث لا التباس به ودونه ابهام وذلك عند تخالف المبتدأ
والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القائم وان زيدا لهو القائم وعند كون المبتدأ ضميرا نحو اني انا الغفور
كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصف المبتدأ كقولك الدين هو النصيحة وعند كون الخبر افعل التفضيل لمشابهته ذا اللام ووجه المشابهة
كون مخصصه حرفا يقتضيها افعل التفضيل معنى اعني من فهو ملتبسة به ومتحدة معه كما ان [illegible] ذي اللام حرف متحدة معه
اللام ومن ثم جاز ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل كذا او لكون من التفضيلية كاللام معنى لا يجتمعان كما يجيء في بابه فلا تقول الافضل
من زيد وجوز اهل المدينة مجيء الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احدا هو خيرا منك قال الخليل والله انه لعظيم جعلهم هو فصلا في المعرفة وتصييرهم
اياه لغوا يعني اذا كان ذلك مستبعدا في المعرفة مع انه قياسه كما مر فما ظنك بالنكرة واجاز الجزولي وقوعه بين افعلي تفضيل نحو خير من زيد
هو افضل من عمرو واستدل عليه بما شاهده قاطعا نحو رأيت خيرا من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوع الفصل قبل مثلك وغيرك
نحو رأيت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا اجوز نحو رأيت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة لامتناع
دخول اللام عليهما ولا شاهد عليه ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع
ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل وكذا اجوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى
المعرفة نحو اني انا اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد والحق ان كل هذا ادعاء ولم يثبت صحتها ببينة من قران وكلام
موثوق به ونحو قوله تعالى اني انا اخوك وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد والحق ان كل هذا دعوى ولم يثبت صحتها
ببينة من قران وكلام موثوق به ونحو قوله تعالى اني انا اخوك ليس بنص لاحتمال ان يكون انا مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر ان بل لو
ثبت كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا هو خيرا منك وكان خير من زيد هو افضل من عمرو ورأيت زيدا هو مثلك او
غيرك وكان مثلك او غيرك كان مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيدا بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور
في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا
بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل كما ذكر سيبويه ولا شاهد عليه ولا يثبت ذلك بمجرد
القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او معرفة
ونكرة هي افعل التفضيل وكذا اجوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة كقوله تعالى اني انا اخوك وبعضهم وقوعه قبل العلم نحو
اني انا زيد ولو ثبت نحو ظننتك انت اخاك وظننتك انت زيدا لصح قولهم واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع
دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كانه اسم يمتنع دخول اللام
عليه وهذا الذي قاله ايضا دعوى بلا حجة وقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره
وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشيء لقوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وروي عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة
هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بالنصب وكذا روي عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلاء احتبى ابن مروان في لحنه يعني بايقاع الفصل بين
الخبرين اذا كان للمبتدأ خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الخبر الاول وانا لا اعرف به شاهدا
قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو المنطلق زيد لامنهم من التباس الخبر بالصفة اذ الصفة لا تتقدم على الموصوف
وجوزه الكسائي كما جاز نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب مع الامن من اللبس هنا وانما جيء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ
ليكون في صورة مبتدأ ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدأ الاول فيتميز بهذا السبب واللام عن النعت لان المضمر لا يوصف و
ليس بمبتدأ حقيقة اذ لو كان كذا لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القائم وكنت انت العالم ثم لما كان الغرض من الاتيان
بالفصل بما ذكرنا اعني دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع

ويتقدم مضارعه [illegible] وقبل الجملة ظرف [illegible] ضمير غائب [illegible] مرفوع مجهول والمستتر فيه ما لم يسم فاعله عائد الى ضمير غائب ضمير الشأن مفعول ثان لترى وهذه

الجملة بعد الضمير غائب [illegible] مرفوع مجهول والمستتر فيه [illegible] باعتبار الجملة يتعلق به وبعده اي بعد الضمير ظرف وهذه الجملة استئناف ويكون مضارع

[illegible] الضمير [illegible] ومستتر [illegible] وبارزا عطف عليه وعلى حسب العوامل يتعلق به ونحو خبر مبتدا

محذوف ومستتر [illegible] الجملة [illegible] بعده قائم وكان زيد قائم [illegible] وعلمته زيد قائم وجه قرائته

[illegible] فلزم صيغة معينة اعني صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده من الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف عليه التصرف

لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم [illegible]

[illegible] الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخوله معنى الحرفية اي افادته في غيره وذلك لقيامه مقام

كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا فانه وان صار حرفا لكنه بقي فيه التصرف المذكور فان

قلت فلم اسماء كثيرة فيها معنى الحرفية كاسماء الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت

بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في انفسها او دالة على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب الحرفية لا يدلان

الا على معنى في غيرهما وقد تقدم في حد الاسم ان الحد الصحيح للحرف ان يقال هو الذي لا يدل الا على معنى في غيره ولا يبقى هو دال

على معنى في غيره واعلم انه انما يتعين فصلية الصيغة المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق

واذا دخلها لام الابتداء وانتصب ما بعدها وان كانت بعد مضمر نحو انك كنت لانت الكريم وذلك لانها اذا كانت بعد مضمر بلا لام

الابتداء جاز كونه تاكيدا لذلك الضمير نحو انه هو الغفور الرحيم فانه قد يؤكد المتصل بالمنفصل كما مر في باب الابتداء واما اذا كانت

بعد ظاهر وانتصب ما بعدها فانها لا تكون تاكيدا لان المظهر لا يؤكد بالمضمر ولا يكون مبتدا لانتصاب ما بعدها وكذا اذا دخلها

لام الابتداء مع انتصاب ما بعدها فانه لا يدخل لام الابتداء على التاكيد ولا يكون مبتدا مع نصب ما بعدها وقوله تعالى انك لانت

الحليم الرشيد يحتمل ان يكون مبتدا ولا يجوز كونه تاكيدا لاجل اللام معنى الحرفية مدلولها ضمنا لا مطابقة ولم توضع لمجرد

الاستفهام والشرط بل للمعنى الاسمية ثم حدث فيه حروف الشرط والاستفهام قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها كما تقدم في حد

الاسم بخلاف الفصل وكاف الخطاب في ذلك فان معنى الحرفية ان كون ما بعده خبرا لا صفة وكون المخاطب باسم الاشارة واحدا

او غيره مدلولا الكلمتين مطابقة ولم توضعا الا لهذا الغرض فقط فانهما حرفان فيهما قوله ولا موضع له عند الخليل [illegible] نقل عن

البصريين انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا كانت ملغاة نحو انما ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس بهين كالغاء

الحرف وقال بعض البصريين انه حرف استنكارا لخلو الاسم من الاعراب لفظا ومحلا ولما ذكرنا قبل من طريان معنى الحرفية عليه

والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله ويستدلون [illegible] وقوع ضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في

نحو انه هو الغفور وبان ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت لكنه يرد

عليهم ان المضمر لا يؤكد به المظهر [illegible] ونحن نقول ان زيدا هو المنطلق ويرد عليهم ايضا ان

[illegible] الداخلة عليه [illegible] تاكيد الاسم كما مر قبل [illegible] النفس [illegible] وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب

حكم ما بعده لانه مع ما بعده كالشيء الواحد ولهذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من قول الكوفيين

لانه لا يتبع ما بعده في الاعراب وانما يتعين فصليته اذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوبا اما الاول فلانه

يحتمل التاكيد [illegible] والثاني فانه لا يحتمل كونه مبتدا ما بعده خبره ويتعين ايضا اذا دخله لام الابتداء وانتصب ما بعده

نحو ان كان زيد لهو المنطلق واما في غير هذين الموضعين فيحتمل ايضا كونه تاكيدا ان كان قبله ضمير نحو انه هو المنصور ومبتدا ان

كان ما بعده مرفوعا نحو زيد هو المنطلق او دخل عليه لام الابتداء نحو انك لانت الحليم قوله وبعض العرب يجعله مبتدا وما بعده

خبره فلا ينصب ما بعده في باب كان وباب علمت واما الحجاز [illegible] ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا

اقل بالرفع وقوله [illegible] الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلاثة اوجه احدها ان

يكون ضمير [illegible] والثاني ان فيه ضمير المولود والجملة الاسمية اعني ابواه هما اللذان خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه

اسم كان وقيل هما اللذان جملة خبر كان وروي هما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل قوله ويتقدم قبل الجملة

الاسمية ضمير غائب يسمى ضمير الشان يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل نحو هو

زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم [illegible] مع ان اذا خففت فهو لازم قوله ضمير غائب انما لزم كونه

غائبا دون الفصل [illegible] يكون غائبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدا فيتبعه في الغيبة والحضور والمراد بهذا

الضمير الشان والقصة فيلزم الافراد والغيبة كالمعود اليه اما مذكرا وهو الاغلب او مؤنثا كما يجيء وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة

الى المسؤول عنه بسؤال مقدر تقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاة وجلبة فاستبهم الامر فسئل ما الشان والقصة

فقلت هو الامير مقبل اي الشان هذا فلما كان المعود اليه الذي يتضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفى في التفسير بخبر هذا الضمير

الذي يتعقبه بلا فصل [illegible] بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر

اخبار المبتدآت لكن تميزت [illegible] والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لا بد [illegible]

يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير وقد يخبر عن ضمير الامر المستفهم منه تفخيما بالمفرد

يقول هو الدهر حتى لا يبقى على صرفه باقية قال ابو الطيب هو البين حتى ما تأنّى الحزائق كانه قيل اي شيء وقع من المصائب فقال هو

البين وقوله حتى ما تأنّى مبني على ما يفهم من استعظام من ابهام الضمير اي ارتقى امر البين في الصعوبة حتى لا يتأنى جماعات الابل

ايضا واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشان مفرد مؤول بالجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما الزيدان او الزيدون على

ان قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا اجاز نحو ظننته قائما زيدا والزيدان والزيدون وكذا ليس بقائم

اخواك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجيزون الا نحو ليس بقائم اخواك وما هو بذاهب الزيدان

على ان يكون … خبرا … اسما ليس … او يكون اسم ليس ضمير الشان والجملة الابتدائية المقدمة الخبر خبره هذا وكونها

السيرافي تجويز اجازة الفراء من نحو ما هو بذاهب الزيدان وجه ذلك ان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة

لانها مبتدا مستغن عن الخبر فيكون ضمير الشان مفسرا بجملة وفيما ذكره نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما تكون

مع فاعلها جملة اذا اعتمدت على نفي او على المبتدا بعدها خبرا في نحو ما زيد بضارب اخوه … وبعض البصريين يمنع من

نحو ليس بذاهبين اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان تفسره جملة ولا يكون الباء في خبر ما وليس الا اذا كان مفردا

لقصد المطابقة لان مفسره ذلك المؤنث واجاز السيرافي ما هو بذاهب اخواك لان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان

جملة لانها مبتدا مستغن عن الخبر فيكون الباء دخلت في خبرها وفيه نظر لان الصفة مع فاعلها انما يكون جملة اذا اعتمدت

على حرف الاستفهام او حرف النفي لا على المبتدا عند البصريين لا يجوز نحو ليس بذاهبين اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في

ليس ضمير الشان قال لان الشان تفسيره جملة ولا يكون في ابتداء الجملة الباء واما قوله تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان

يكون هو ضمير التعمير الذي تضمنه قوله قبل لو يعمر وان يعمر بدل من هو او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل مزحزحه نحو ما زيد بضاربه

غلامه والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة فلا تحذف استغناء جزئيها عن مفسرها والكوفيون

فانهم اجازوا عدم التصريح باحد جزئيها نحو انه ضرب وانه قام وليس لهم شاهد وهذا الضمير … الكوفيون ضمير المجهول

لان ذلك الشان مجهول لكونه مقدرا الى ان يفسر الضمير ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي هي خبره … باب المبتدا ولا يؤكد ولا يبدل

منه ولا يتقدم الخبر عليه كل هذا لئلا يزول الابهام المقصود منه ويختار كون الضمير مؤنثا راجعا الى المؤنث اي القصة اذا كان في

الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا انه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفو الكلوم وانما وكل

بالادنى وان جل ما يمضي والشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت غرفة وان لا يكون كالفضلة ايضا فلا يختار

انه كانت القرية تبني مرتفعة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود منهم فلا يراعى مطابقته للفضلات … تانيث

هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياسا لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم يدخله نواسخ المبتدا فلا بد

ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار ويقول ما هو قام زيد …

… وقام … ولم يكن منفصلا … اذا كان مبتدا او اسم ما ويكون متصلا منصوبا بارزا في باب ان وظن ومتصلا مرفوعا

مستترا في باب كان وكاد … وحذفه منصوبا ضعيف ولا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس

فيه ضمير رابط ولا يحذف في المبتدا ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه ويجوز حذفه منصوبا مع ضعفه … بالنصب

… الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وقوله ان من لام في بني بنت

حسان الم … في الخطوب … ذلك الدليل ان نواسخ المبتدا لا تدخل على كلم المجازاة كما مر في باب المبتدا قوله الا مع … اذا

خففت المفتوحة جاز اعمالها في الاسم الظاهر … واهمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها في الظاهر

اكثر وقال … البارز شاذ كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني … ومع الالغاء ظاهرا فالاكثر على انها

تعمل في ضمير شان مقدر بخلاف المكسورة الملغاة … ظاهرا … تقديرا وانما اعملت المفتوحة الملغاة

ظاهرا في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي بعدها ربط … من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم … يكون … اسمها

ارتباطا ولا سيما بالخبر ارتباطا فيحصل بينها وبين الجملة التي هي اسمها … طلبوا الارتباط بينهما معنى تاما وذلك انها حرف …

وهي مع جملتها في تقدير مفرد هو المصدر اذ هي حرف مصدري فكان … بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة

فانها مع جملتها ليست في تقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم في اعمال المفتوحة تقديرا في حال الغائها لفظا وقد اجاز

سيبويه ان يكون الالغاء فيها كالالغاء في المكسورة اعني ان لا يكون لها عمل لا لفظا ولا تقديرا … مع جملتها

في تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينها لفظا ولا يضر ذلك وهذا المذهب ليس ببعيد واعلم ان … اختصاصها

مبحث اسماء الاشارة

ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ونقل الاخفش الاجماع نحو انا وانت وهو وقولنا وانتما وهو قلنا اقول اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه وهي خمسة ذا للمذكر ولمثناه ذان وذين وللمؤنث تا وتي وته وذه وذي ولمثناه تان وتين ولجمعهما اولاء مدا وقصرا ويلحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك واما ثم وهنا فللمكان خاصة اقول اعلم ان اسماء الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك لان العادة جارية في الاغلب في كل معنى يدخل الكلام او الكلم بعد ثبوتها ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في نحو أزيد ضرب وهل زيد ضارب والنفي ما ضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها نحو ليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكياء النسبة وكتغيير الصيغة في الجمع والمصغر والمنسوب في الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب وضارب ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض في المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده وقولنا غير المشتقة احتراز عن نحو ضَرب وضارب ونحوهما على ما ذكرنا في حد الاسم حذف حرف الشرط والاستفهام قبلها وضمنت معناهما في اضرب زيدا في أهل زيد ضارب والنفي في ما ضرب عمرو والتمني والترجي والابتداء والانتهاء في التنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها نحو ليت ولعل ومن والى وها والكاف ويوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكياء النسبة وكتغيير البنية وحدها في نحو غرفة وغرف وكسرة وكسر وكتغييرها مع زيادة حرف كما في التصغير وبعض جموع التكسير وقولنا في الاغلب احتراز عن اسماء الاشارة وبقولنا يدخل الكلام بعد ثبوتها يخرج معاني المصادر المشتقة من الافعال والاسماء لان تلك المعاني لا يدخل الكلام بعد صوغها ثم يقول لما كانت الاشارة معنى يدخل الكلام كالرجل والفرس في قولك هذا الرجل وذاك الفرس ولم يوضع لها حرف يدل عليها صارت اسماء الاشارة كالمتضمنة معنى الحرف وقيل انما بنيت لان وضع بعضها نحو ذا وتا وذي وته وضع الحروف وحملت البواقي نحو اولاء واولا عليها وقيل انما بنيت لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف نحو هذا الرجل كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام العهد داخلة في هذا الحد لان المضمر يشار به الى المعود اليه والمظهرات ان كانت نكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كانت معرفة المظهرات كرجل وفرس وزيد وعمرو والرسول في قوله فعصى فرعون الرسول مشار بها الى ماهية معينة او معين فالجواب ان المراد بقولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اعني اشارة بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة ليست كذلك فانها للمشار اليه اشارة ذهنية ولم يحتج في الحد الى ان يقول لمشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية فعلى هذا الاصل ان لا يشار باسماء الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصييره كالمشاهد وكذا ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي قال المص ما معناه انه ليس حد الاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما لزم في مثل قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال له في اصطلاح النحاة اسماء الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود اعني اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة العلم الذي هو العلم حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد لان الاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية اذ معناه اسماء التي يكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله لمشار اليه لغوي وانما يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليهما اذ ربما يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد قوله ذا للمذكر قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلام العرب تركيب نحو حيوت وقلما ايضا ياء واصله ذيي بالتنوين لبنائه بحركة العين بدليل قلبها الفا وانما حذفت اللام اعتباطا او لا كما في يد ودم ثم قلبت العين الفا للعلة لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم يقلب العين لانه لا ضرورة فان قيل فلم لا ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمنقلبة هي اللام المتحركة قلت قيل في الكلام الاول لم حذف لكونها اللام في موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسه وكثر المحذوف اللام كدم ويد وغد ونحوها وقيل اصله ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان يقول حذفت اللام وقلبت العين الفا والامالة تمنعه واما ان يقول حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل كما مر فلا جرم كان القول الاول اولى وان كان يترجح هذا القول بكون باب طويت اكثر من باب حييت وقال الكوفيون الاسم الذال وحدها والالف زائدة لان تثنيته ذان بحذفها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية لا من الثنائية غلبة احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره فحكم عليه بانه ثلاثي كالاسماء

وفي اسم الاشارة معنى الاشارة ... وضع لها هذا المعنى حرف وكان حقها ان يكون كاسماء الشرط والاستفهام

المتمكنة ويضعف بذلك قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين
المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذف الياء في اللذان قال ابن يعيش لا باس ان يقع هو مثلا كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذا فزدت
الفا اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لا اذا سميت بلاء وهكذا حكم الاسماء التي لم يكن لها ثالث في الوضع اذا سمي بها ولو
كان اصله ثلثة لقلت ذاي وذا الى اصله وثنا ذان بحذف الالف للساكنين كما ذكرنا قال الاكثرون ان المثنى مبني لقيام علة
البناء فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحده والا لقيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة للنصب
والجر وقال بعضهم انه معرب لاختلاف اخره باختلاف العوامل ودعوى ان كل واحدة منهما صيغة مستانفة خلاف
الظاهر قال الزجاج لم يبن شيء من المثنى لانهم قصدوا ان يجروا اسماء المثنى على الجمع واحدا اذ كانت التثنية لا يختلف
فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه
بعضا والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان في الاحوال الثلث و
عليه حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان وللمؤنث تا وذي تقلب ذال ذا تاء حتى صار تا او قلب الفه ياء حتى صار ذي
وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث نحو ضاربة وتضربين فتا من ذا كالتي من الذي وذي من ذا كهي
من هو وذي بالجمع بين التاء والياء ولا يقول ان التاء والياء هيهنا علامة التانيث بل نقول تخصيص ابدالهما
بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامة التانيث كما في اخت وبنت وكلتا فان تا وها ليست
علامة التانيث وذه تقلب ياء ذي هاء كما قالوا في هذية هذيه لان الهاء يكون عوضا في الوقف من علامة
التانيث التي هي التاء فشبهت الياء بالتاء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل وته تقلب ياء تي هاء وقد
يكسر الهاءان باختلاس اي من غير صلة نحو ذه وته في الوصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهي وتهي بياء ساكنة
وفي الوقف تسكن الهاء وتحذف الياء كما يجيء في بابه والاشباع نحو ذه وته وذهي وتهي تشبيها بهاء الضمير والاشباع اشهر
في الوقف ذه وته بسكون الهائين ومنهم من يقول ذهي وتهي بياء ساكنة كما في الوصل الا وقد يقال في المؤنث ذات ولمثناه تان
وتين على الخلاف المذكور في ذان وذين ولجمعهما اولاء عاقلا كان او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك
الايام وقد ينون مكسورا والتنوين للتنكير كما في صه وانكار ولاء معرفة فيكون فائدتها البعد حتى يصير المشار اليهم
كالمنكرين فيكون اولاء كالاك وقد يقصر فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فحملها على الياء لاستثقال الكتابة وتقليل
للكلمة وهما الضمة في اولها والواو في اخرها ولهذا يكتب اهل الكوفة الفه نحو القوى والضحى بالياء مع ان اصلها واو ولهذا
بنى بعض العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان المفتوح والواو ايضا وقد تبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء فيقال هلاء وقد يضم الهمزة
الاخيرة نحو اولاء وربما اشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طوما روا ما قولهم هؤلاء على وزن فعلان قال الجلد لا يقل هؤلاء هذا
بكى لما بكى اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الف ها وقلب همزة اولاء واوا ثم ادغم وقد يلحق بها حرف التنبيه بعينها وهي كما
يجيء في الحرف تلحق الجمل في نحوها ان تا عذرة على خلاف فيها اهل يحسن فصولها من اسم الاشارة اولا كما يجيء ويلحق من المفردات اسماء الاشارة
كثيرا لان تعريف اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقترن اليها من اشارة المتكلم باليد او بجارحة اخرى الى المشار اليه فجيء بها وبالها
بحرف ينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اي شيء يشير به من الاشياء الحاضرة فلاجرم لم يؤت بها الا فيما يمكن
مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغائب وكان مجيئها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر
استعمالا من هذاك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذي ربما يحول
بينه وبينه حايل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه العاقل احدا الى ما ليس في مراى فلذلك قالوا لا يجتمع
ها مع اللام فوكله ويتصل بها حرف الخطاب فلا استدل النحاة عند ذكر الفصل على كون هذا الكاف حرفا لا اسما ويؤيد ذلك من
جهة اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربك وبك وقد ذكرنا هناك فائدتها
فلنذكر هيهنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون القريب لان فائدتها قد ذكرنا عند ذكر الفصل فنقول ان وضع
اسماء الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح
ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجمعهما
في كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلتما وانتما فعلتما او يعطف احدهما على الاخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون
الا بعد الاضراب عن خطاب المعطوف عليه فصار ذا لك مثل غلامك اعني اخرجته الكاف عن ان يكون مخاطبا كما اخرجت نحو
غلامك فلا يقول يا هذاك كما لا يقول يا غلامك ولا غلامك قلت كذا فالكاف يوجب كون ما وليته غايبا في

التعبير عنه بنحو غلامك فعل كذا وان لم يمتنع حضوره اذ يجوز ان تقول هذا مع حضور غلام المخاطب فلما اورد الكاف في اسم الاشارة
معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا
هو حال التوسط فاذا اردت التنصيص على البعد جئت بعد الكاف باللام فقلت ذلك ثم نقول لفظ ذلك يصح ان يشار به
الى كل غائب عينا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يؤتى باسم الاشارة تقول في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربا
ضربا بليغا فهالني ذلك الضرب وانما تجيء باسم الاشارة بلفظ الغيبة لان المحكي عنه غائب ويجوز في هذه الصورة على قلة
ان تذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه
وان كان غائبا الا ان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر وكذا يجوز في المعنى الحاضر اذا تقدم ذكره ذكر اسم الاشارة
بلفظ الغيبة والبعد كما يقول بالله الطالب الغالب ذلك قسم عظيم لافعلن تارة وكذلك يضرب الله للناس امثالهم يشير
بذلك المضروب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل وان الذين امنوا اتبعوا الحق من ربهم
وانما جاز ذلك لان المعنى لا يدرك بالحس حتى يشار اليه اشارة حسية فهو في حكم الغائب البعيد والاغلب في مثله الاشارة الى
المعنى بلفظ الحضور فيقول هذا قسم عظيم وكذا يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة المشير او
المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقولك لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان
يتقدم بكذا ومنه قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله تعالى فذلكن الذي ... ذلك الكتاب من باب عظمة
المشار اليه او المشير وقوله فقلت له والرمح يأطر متنه تأمل خفافا انني انا ذلكا من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب
تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك فنقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة
حسية فاستعماله فيما لا يدرك بالاشارة الحسية كالشخص البعيد والمعاني مجاز وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا
لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اعني ذلك ونحوه اذن كضمير الغائب يحتاج الى مذكور قبل او محسوس
قبل حتى يشار اليه به فيكون كضمير يرجع الى متقدم وقد يلحق كاف الخطاب الحرفية بلا وابصر وانظر وكلا وليس ونعم وبئس و
حسبك وكذا ارويد والنجاء وحيهل ورأيت بمعنى اخبرني كما يجيء قوله وتقول ذا للقريب الى اخره لما راى المصنف كثرة استعمال ذي
القرب من اسماء الاشارة في موضع ذي البعد منها وبالعكس لغرض من الذي ذكرنا خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقريب
وبعضها بالبعيد فلم يأخذ بذلك مذهبا ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال قيل ذا للقريب يعني لم يتحقق ذلك عندي واقول انا
لا ارى بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا عرفت ذلك فاعلم ان لهم فيه مذهبين فذهب
بعضهم انه لا واسطة بين القريب والبعيد كما في حروف النداء على ما يجيء فيقولون اسماء الاشارة المجردة من اللام والكاف للقريب
والمقرونة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين القريب والبعيد واسطة فقالوا ذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم تقول
الا للمؤنث تي وتا وذي وذه وته بسكون الهائين وبكسرهما باتمام وباختلاس ومع اشباع كما ذكرنا وذات ثم تيك وهي كثيرة
الاستعمال وتاك وهي دونها وتانيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ثم تلك وهي
كثيرة وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك ثالثها قليلة وانما حرك اللام بالكسر في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد واسقطها
فحرك اللام بالكسر للساكنين وكذا في تيلك لان الياء التي بعد الفتحة قريبة من الالف في الخفة واما تلك فادخلت اللام التي
فيها على تي ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بل بقيت على سكونها وحذفت الياء للساكنين واما تالك بعد الف
تا فلغة قليلة وللمثنى ذان وذين وتان وتين واما تشديد النون فقال المبرد هو في المثنيين بدل من اللام في ذلك وتلك
كانه ادخل اللام مكسورة بعد النون للتثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك وتلك فاجتمع المثلان فقلبت
اللام نونا والقياس في الادغام قلب الاول للثاني لا الثاني لان المراد تغيره عن حاله بالادغام في الثاني فتغيره بالقلب اولى و
انما قلبت ههنا الثاني لا الاول ليبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل النون فتغيرها الى النون فيقلب اللام
نونا ويدغم فيه كما هو القياس والاول اولى ليكون اللام بعد تمام الكلمة وايضا ادغام اللام في النون ليس بقوي كادغام النون
في اللام كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وقال غير المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم
قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان واللتان مشددتي النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا
عن اللام لم يقل هذان بالتشديد مع ها كما لا يقال هاذلك وقال الاندلسي لا فرق عند النحويين بين المشدد والمخفف في
القرب والبعد والنحاة فرقوا بينهما لهذا ذلك بناء على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد واتباعه في المثنيين
لفظ واحد [illegible] ... كما ذكرنا ان التنوين كاللام في افادة البعد

والموصول ما لا يتم جزءاً الا بصلة وعائد وصلته جملة خبرية والعائد ضمير له وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
مفرغ وبقيد به جملة لا يتم جزءاً الشيء الا بصلة وعائد والاصل في الصلة ان تكون جملة والموصول ما لا يتم جزءاً الا بصلة وعائد

مذ دخول اللام او لا ذلك تم اولئك واولالك ولك ذلك وقد زعم الفراء ان ترك اللام في الكل لغة تميم فيكونون قد فتحوا للبعيد والمتوسط
بالكاف وحدها وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم وقوله ذلك ادنى الا تعولوا كما قد يشار بالواحد
الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه تاويل المثنى والمجموع بالمذكور وربما استغني عن ميم
ذلكم باشباع ضمة الكاف ويفصل ها التنبيه عن اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف تعويلا على العلم بانه ما لها بعد لكثرة استعمالها معه
ذلك بانا واخواتها كثيرا نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا كما يجي في حروف التنبيه وبغيرها قليلا وذلك اما قسم كقوله تعالى ها العمر
الله ذا قسمي وقولهم لاها الله ذا ما فعلت كما يجي في باب القسم او غير قسم كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في البلد
تصغير بكينا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا اي هذا لها وهذا لي فانها انفصل بين ها وذا بحرف العطف وتي تلك وذانك وتانك
مشددتين واولالك مثل ذلك تعرض لها ماهو مشار لك الذي للبعيد لان الذي للقريب والخ لا تجرد عن الكاف و
اللام وكذا الذي للمتوسط اذ هو المقرون بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط الياء في تالك وانقلاب
نونها في ذانك وتانك وعدم اتصالها باولاء الممدود مع انه اشهر من اولى المقصور قوله ثم وهنا وهنا للمكان خاصة يعني ان هذه
الالفاظ مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكور قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لا تقع الا ظرفا او منصوبا
او مجرورا بمن والى فقط فهنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد واما ثم وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الافصح و
هنا بكسر الهاء فكهنالك للبعيد وقد يصحب هنا المشددة الكاف ولا تصحب ثم وقولهم ثمت خطاء وقد يراد بهنا وهنالك وهنا
وهنا الزمان قال تعالى هنالك الولاية لله اي حينئذ قال حنت نوار ولات هنا حنت اي لات حين حنت فهي ظرف زمان مضاف
الى الجملة كما يجي في باب الظروف المبنية ان شاء الله قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد انتصاب جزءا على انه خبر يتم وذلك
ان الافعال الناقصة لا حصر لها على ما يتبين في بابها فمعنى يتم جزءا يصير جزءا تاما وكذا يقول كان تسعة فكملتها عشرة اي صيرتها
عشرة كاملة قال المص ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة من قبيل العالم من قام به العلم يعني من باب تعريف الشيء بنفسه وذلك
ان المجهول في العلم قولك العالم ماهية العلم لا كونه ذا علم اذ كل احد يعرف ان الفاعل ذو الفعل فلو بين العلم في الحد وقال العالم
من قام به الماهية الفلانية لتم الحد وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصول الذي يلحق به صلة وانما الاشكال في ماهية الصلة اي شي
هي فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشيء بما لا يشكل من ذلك الشيء الا هو فقال المص انما قلت ليس هذا الحد من ذلك القبيل
لان المراد بالموصول الموصول في الاصطلاح لا في اللغة ثم قال انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فلا يخفى هذا وقع
فيما فر منه لان معنى كلامه فيه ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح ومعنى الموصول المحتاج الى الصلة
شيء واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولي وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال فقد اقر بان في نفس الحد اشكالا من دون التفسير
قال ولو جعل موضع بصلة بجملة لارتفع الاشكال وهذا حق قوله يتم جزءا اي يصير جزءا الجملة ويعني بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل
وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يمكن الا
بصلة وعائد قوله وعائد يعني ضميرا يعود اليه وهو احتراز عما يجب اضافته الى الجملة كحيث واذ فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس بموصول
في الاصطلاح وحد الموصول الحرفي ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجي في حروف المصدر ولا يحتاج الى عائد ولا
ان يكون صلتها جملة خبرية على قول الاكثر نحو امرته بان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية اي امرته بان قلت له قم وسيجي
البحث فيه هذا في نواصب المضارع وانما نبيت الموصولات لان منها ما وضع وضع الحرف نحو ما ومن والالف واللام على ما قيل ثم حملت البواقي
عليها طردا للباب او لاحتياجها في تمام اجزائها الى الصلة والعائد كاحتياج الحرف الى غيره في الجزئية قوله وصلته جملة خبرية والعائد
ضمير له انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم
معلوم الحصول له اما مستمرا نحو باسم الله الذي يبقى ويفنى كل شي او الذي هو باق او في احد الازمنة نحو الذي ضرب او يضرب
او الذي هو ضارب او يكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا او في احد الازمنة نحو الله الذي يبقى ملكه او ملكه
باق ورأيت الذي ضرب غلامه او غلامه ضارب او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سببه حاكما على شيء دائما او في بعض
الازمنة نحو الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه او الذي ضربك هو او غلامه فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان الموصولات
معارف وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ويسقط به
اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهي جملة فلا تعريف النكرة الموصوفة بها في نحو جاءني رجل ضربته
لان المعرف حاصل فكان ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة وموصولة وذلك لانا
نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا بها الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت

من ضربته

ضربته اذا كانت من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه معرفة بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك وانت وان حصل لقولك انسانا تخصيص بضربية المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعهما على ان يتخصصا بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد بالتعريف مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء اخر مع انه لا تسمى بذلك معرفة لان ذلك ليس وضعيا كما تقول رايت اليوم رجلا يسلم عليك اليوم وحده قبل كل احد وكذا قولك اني اعبد الها خلق السموات والارض ونحو ذلك فان قيل ان الجمل نكرات تعرف الموصولات وتخصصها قلت لا نسلم تنكير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول والصلة كما ان رجلا وطويلا كان في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص رجل بالاجتماع مع طويل فثبت ان العام يتخصص في الحقيقة هو لاجتماعهما وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة فان قصد وابن ... انها صارت معرفة بسبب الضمير فعرفنا الموصول فلا يجوز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصد انه لولا الضمير لم يكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن لها به اذن تعلق بوجه نحو الذي ضرب عمرو فصحيح وثانيها ان الصلة ينبغي ان يكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنه الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله للموصول فلا تقول انا الذي ... البارحة الا لمن يعتقد انه يعلم ان شخصا ... وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط قال لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء اما اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مخصصا بوجه كما مر في باب المبتدا وثالثها ان الصلة ينبغي ان يكون جملة لان الحكم على شيء بشيء من ... الجمل او ما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعا اصليا لم يستعمل ... ما تضمن الحكم الا ان يكون تضمنه له اصلا لا بالشبه وهو الجملة و... عن الجملة او ظرف او جار منوي معه فعل وفاعل ... المبتدا ومتعلق العائد ورابعها انه يجب ان يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوما ... المخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية الطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها ... قول الشاعر واني لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها ... جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط وقد اتى امر لمثلي لوثه ... وقد يقع القسمية صلة قال تعالى وان منكم لمن ليبطئن ومنعه بعضهم ولا ارى منعها وقد اجاز ابن ... وقوع التعجبية صلة من دون اضمار القول نحو جاءني الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وسائر المتاخرين وهو الوجه لكونها انشائية كما يجيء وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عائد وذلك لما قلنا ان ما تضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه او محكوم به هو او سببه فلا بد من ذكر نايب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلق بنايبه وذلك النايب هو الضمير العائد اليه ولو لم يذكر الموصول في الصلة لبقي الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الروابط التي فيها وقد يغني الظاهر عن العائد على قلة نحو ما جاءني زيد الذي ضرب زيد قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول لما ذكر ان الصلة يجب ان يكون جملة استدرك ذلك فكانه قال الا صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول فقال المازني هي حرف كما في سائر الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول وذهب الزمخشري الى انها منقوصة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة تتقدر باسم مفرد فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون احد جزئيها جملة فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه قالوا في الذي اللذ واللذ بسكون الذال ثم اقتصر منه على الالف واللام تارة بحذف بعض الصلة اما الضمير المثنى والمجموع نحو الحافظوا عورة العشيرة كما يجيء والاولى ان يقول اللام الموصولة غير لام الذي لان لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو المرور به زيد اجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر يعني الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد وفيما ارتكبه يلزمه محذوران احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمد على ظاهر على احد الامور الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدا وحرف النفي وحرف الاستفهام وعملهما من غير اعتماد على شيء مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبه منعه غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير على موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه قلنا الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف في نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقوله

كائن

والتي واللتان المنصفنا بالالف في حال الرفع والياء في حال الجر والنصب والاولى والذين واللاء واللائي واللات واللاتي واللواتي ومن وما واي وذو بمعنى الذي بالرفع والبناء على الضم مقصور والطائيين مبنيا وبل الكلمة اذا اللفظ وذا بعد ما بالنصب على خبر كان المقدم اي وذا الا كان بعد ما التي للاستفهام والالف واللام كلها على الذي

كانه من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن به ضرورة البيت وايضا الجار والمجرور يكفيه رائحة معنى الفعل واما قول النحاة بان ضاربا غلامه وحسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فقال لهم غير مستند الى شاهد من كلام من يستدل بقوله لا يقال في الشعر جاءني الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق بين اللامين عندي كما لا يقال جاءني حسن وجهه في الاختيار بل قد في الشعر نحو قوله يسود نواصيها وحمر اكفها وصفر تراقيها وبيض خدودها ولو كان ذو اللام اسم فاعل او مفعول عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب اليه لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى بترك العمل الفعلي لانه دخله على مذهبه ما هو من خواص الاسماء اعني لام التعريف فتباعد به عن شبه الفعل وايضا لو كانت اللام الحرفية لم يحذف النون قياسا في نحو الحافظوا عورة كما لا يحذف مع المجرد عنها فيقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الضرب الضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة الحرفية لفظا على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فليس في ذلك اللام مع دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما يدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان في اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب اي ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما نذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا اذا كانت بمعنى غير على ما ذكرنا في باب الاستثناء فقلت جاءني الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب فان قيل ما حملكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب في الصلة بمشابهة الفعل لا في وجه الاصالة وهو اسم الفاعل والمفعول قضاء لحق الالف واللام ثم علتم اعمال اسمي الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا يحتاجوا الى ان تقولوا انما عملا لا للاعتماد لكونهما فعلين في الحقيقة فعلان الا ترى ان اسمي الفاعل والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول له عملا بمعنى الماضي وانما لم يوصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل وكذا لم يوصل بالمصدر لانه لا يؤول بالفعل الا مع ضميمة ان كما مر في باب [illegible] وهو معها بتقدير المفرد [illegible] لا تكون الا جملة قيل ويوصل في ضرورة الشعر [illegible] وقد وصلت ايم في الشعر بالمضارع في قوله [illegible] اليتقصع وصوت الحمار اليجدع وقد دخلت على الاسمية غير الشعر على ما حكى الفراء قال ان رجلا اقبل فقال له اخوها هو ذا فقال السامع نعم الها هو ذا وقد ذهب اهل الكوفة الى تجويز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا قالوا في قول الهذلي لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل اذا على ان الذي اكرم اهله لكنه موصوع غير مبهم كسائر الاسماء الموصولة وعند البصريين ان اللام غير مقصودة قصده والمضارع صفة له كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وانما جاز مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين ولم يجز بالرجل القائم ابواه لا الذي قعدا لاستتار الضمير المثنى في القاعدين وظهوره في الذي قعدا وخفاء الموصول في القاعدين وظهوره في الذي قعدا فكانك قلت مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جئ بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في اي الموصول نحو جاءني ايهم في بيتك ومررت بايهم ضربته ورايت ايهم ضربته وكذا في اللذان واللتان عند من قال باعرابهما واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول تبيينا له كما في الجمل الواقعة صفة النكرات وليس بشئ لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والجمل لا تقع صفة للمعارف كما مر في الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب لان الجمل انما يقدر لها اعراب اذا صح وقوع المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدا والحال والمضاف اليه ولا يقدر للجمل اعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك في اربعة مواضع فقط لان ذلك لان الاعراب للاسم في اصله او للاسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد والصلة جملة لا غير قوله وهي التي والذي اللذان واللتان بالالف والياء والاولى والذين واللاتي واللائي واللواتي وما ومن واي واية وذو الطائية وذا بعد ما الاستفهامية والالف واللام هذا حصر لجميع الاسماء الموصولة والذي عند البصرية على وزن عم وشج اوردوا الوصف بهما من بين الاسماء الموصولة لكونهما على وزن الصفات بخلاف ما ومن وانما وصف بذو الطائية نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو والذي توصل به الى الوصف باسماء الاجناس نحو جاءني رجل ذو مال وانما ادخلوا على الذي اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفة كالمعرفة الموصوفة بالنكرة وانما قلنا ان اللام زائدة لما مر ان الموصولات معارف بصلتها بدليل كون من وما معرفتين بغير اللام وانما لم يحذفوا اللام الزائدة لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في نحو الرجل ورجل وقال الكوفيون اصل الذي الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام الساكنة عليها زادوا قبلها

لانها

على اللام
حتى لا يكون
بالنكرة وا

يكن على وزن الصفات وانما وصف بذو الطائية وان لم
اذ هو على لفظ ذو والذي يتوصل به
الى الوصف باسماء الاجناس

فالمجوا بانه عملها بمعنى الماضي
مع اللام دليل انهما على [illegible]

لما تحركت لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة فتولدت ياء كما حركت ذال
ذا بالفتح واشبع فتولدت الف وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب وتقول في الواحد المؤنث التي تقلب الذال تاء كما قلنا في ذا
وتا وقد تشدد ياؤهما نحو الذيّ والتيّ فاذا شددتا اعربت الكلمتان عند الجزولي بانواع الاعراب المشدد اذ ليس التشديد
موجب للاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل في التقاء الساكنين قال وليس المال فاعلمه بمال وان اغناك
الا للذيّ ينال به العلاء ويصطفيه لاقرب اقربيه وللقصي وحكى الزمخشري انه يبنى على الضم كقبل وبعد قال الاندلسي لعل
الجزولي سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشري ثم راه في الشعر مكسورا فحكم باعرابه وقد يحذف الياء ان في الذي والتي مكسورا
ما قبلهما او ساكنا قال الشاعر في الكسر واللذ لو شاء لكنت صخرا او جبلا اصم مشمخرا وقال اخو هذيل في التسكين كاللذ تزبى زبية
فاصطيدا وقال فقلت للت تلومك ثم ان نفسي اراها لا تعوذ بالتميم وقال الاندلسي الوجوه الثلاثة فيهما اي تشديد الياء
وحذفها بسكون الذال والتاء وكسرهما يجوز ان يكون لضرورة الشعر لا انها لغات لان المخفف يشدد للضرورة وكذا يكتفى لها
بالكسر عن الياء ويحذف الحركة بعد الاكتفاء قال الا ان يقلبوها في حال السعة لا في الشعر فيهما اذن وطاعة وتثنية الذي
والتي اللذان واللتان بحذف الياءين وجاز تشديد النونين بدلا من الياء المحذوفة وهما معربان او مبنيان على الخلاف
الذي مر في ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان في الاحوال الثلث في غير الافصح والاولى القول باعرابهما عند اختلافهما كما مر
واما تثنية الضمير نحوهما وكما وقلنا فلما غير عن وضع واحد ولم يزد فيه النون بعد الالف لانه صار صيغة مستانفة وخرج عن شكل
المثنيات وقد يحذف النونان في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك
وفككا الاغلالا وقال هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم وجمع الذي في ذوي العلم الذين في الاحوال الثلاثة على
الاشهر الاكثر واللذون في الرفع هذلية قال جار الله اعراب الجمع لغة من شدد الياء في الواحد وهذا يقوي قول الجزولي
ان الذي مشدد الياء معرب فكان اصله اللذيون فحذف احد الياءين ثم عمل ما عمل بقاضون وحكى بعضهم اللذيون رفعا
واللذيين نصبا وجرا وهي لغة من شدد الياء فجمعه بلا حذف شيء منه وقد يحذف النون من اللذون تخفيفا قال قومي اللذو
بعكاظ طيروا شررا من روس قومك ضربا بالمناقيل ومن الذين ايضا قال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم
يا ام خالد ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي وان الجيش الذي
كقوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا حمل على اللفظ اي الجمع الذي استوقد ثم قال بنورهم حمل على المعنى اي الجمع ولو كان الاية
مخففا من الذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه وكذا قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا
وهذا اكثر من جعل الذي مفردا موصوفا به مقدرا مفردا للفظ مجموع المعنى اما حذف النون من الذين نحو جاءني الرجال الذي
قالوا كذا فهو قليل كلغة اللذا في المثنى وقد تبقى لذي ولذان ولتي ولتان بلا لام وجمع الذي من غير لفظه الالى بوزن
العلى والالاؤون رفعا ونصبا وجرا ويحذف النون فيبقى الالاء بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي وهو قليل في المذكر كقراءة الالى
واللائي يؤلون من نسائهم ويبقى اللاء بحذف الياء وقد جاء اللاؤون رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التي اللاتي على وزن فاعل
من التي وهو اسم جمع وقد يحذف الياءات كالجامل والباقر واللائي بالهمز مكان التاء وهو كثير في جمع التي دون جمع الذي واللوا
واللواتي كانها جمع الجمع وقد يحذف الياءات من الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد تسهل الهمزة من اللاء بين
الهمزة والياء لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش اللائي يئسن وقد تبقى اللاي بياء ساكنة بعد الالف من غير همزة كقراءة
ابي عمرو والبزي قال ابو عمرو وهي لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء
اجراء للوصل مجرى الوقف وقد تبقى اللوا بحذف الياء والتاء معا وقد تبقى اللات كاللاءات مكسورة التاء او معربة اعراب
المسلمات والاولى جمع التي ايضا لا من لفظه فالذي والتي يشتركان في الاولى واللائي الا ان الاولى في جمع المذكر اشهر و
اللائي بعكسه وبعض الذي وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث من وما واي مضافا الى معرفة ليكون معرفة والاضافة
اما ظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة نحو لقيته ايا ضربت قال الكسائي يجب ان يكون عامل اي مستقبلا وقد
نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت يعني كذا وضعها الواضع فقال له السائل استحييت لك يا شيخ
يعني ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علل له ابن بابشاذ بان اي موضوعة على الابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدرى مقطعه
ولا مبدأه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه اي الموضوعة على
الابهام وليس بشيء لان الابهامين مختلفان ولا تعلق لاحدهما بالاخر وعند الكوفيين يلزم ايضا تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون
في الموضعين لعدم الدليل على الدعويين واذا اريد به المؤنث جاز الحاق التاء به موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو ايتهن

ايهن لقيت اى ايهن لقيت قال الاندلسي التانيث فيه قليل كما شذ في كلتهن وخيرهما الناس وشرهما الناس وبعض العرب يثنيها و
يجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو اياهم اخوانك وايهم اخوتك وهما اشذ من التانيث ويجوزهما نص فيهما في باب الاعراب قوله
وذو الطائية الاكثر لا يصرف نحو جاءني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلنا وذو فعلن قال وبئري ذو حفرت و
ذو طويت اى التي حفرتها ولا يعرب ايضا قال فوالله ذا الزين جاء ساعيا ما له فان المشرع الفرائض ولم يقل ذي جاوني ذو الطائية
اربع لغات اشهرها ما مر اعنى عدم تصريفها مع بنائها والثانية حكاها الجزولي ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذوات مضمومة
للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يؤتى لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة حكاها
ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعرابه في جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب كل هذه اللغات طائية
قوله وذا بعد ما الاستفهام اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا استدلالا بقوله
تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اى انتم الذين وبقوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق يعنى الذي تحملينه وقوله تعالى
وما تلك بيمينك اى التي بيمينك ولم يجوز البصريون ذلك الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله
تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا اى من الذي وماذا الذي صنع اى ما الذي فذا في الموضعين زائدة اذ بعده موصول ويجوز
ايضا في نحو من ذا لقيت وما ذا لقيت ان يكون زائدا او موصولا كما يجئ واعتذروا عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان اسماء
الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية حرفا
وجعلاها اسما فيقدران في صلتها ضميرا راجعا اليها وما كناية عن المصدر فقوله تعم بما رحبت اى بالرحب الذي رحبته وليس بوجه
اذ لم يعهد هذا الضمير في موضع والاصل عدم الاضمار وسيجئ الكلام عليها في الحروف المصدرية قوله والعايد المفعول يجوز حذفه
عايد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها كما مر في الخلاف مع المازني ولا
يجوز حذف احد العايدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل
ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين الاول ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما
ضربت الا اياه او في غيره فلا تمنع كقولك ضيع الرجلان الذي اعطيتهما اى اعطيتهما اياه وكذا الذي انا ضارب زيد اى ضارب اياه
ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا في محل النصب كما يجئ اى الذي انا ضاربه والشرط الثاني ان يكون ان يتصل بالفعل نحو الذي
ضربت زيد لان الضمير انما يتصل بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي انه منطلق واما المجرور فيحذف
بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اى ضاربه كما تقدم او يجر بحرف جر متعين وانما شرط التعين لانه
لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بهذا الحذف فيجيز كقوله
تعالى انسجد لما تامرنا اى بامرنا به اى باكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اى تؤمر به اى باظهاره وقال شعر فقلت لها لا والذي حج حاتم
اخونك عهدا انني غير خوان اى حج حاتم اليه ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل متعلقاهما
نحو مررت بالذي مررت اى مررت به لان الجارين متماثلان والفعلان اللذان تعلقا بهما وهما مررت ومررت متماثلان ومثال الجر
الموصوف مررت بزيد الذي مررت وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اى مررت به وان احتمل مررت معه او له
ونحو ذلك ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا
فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز له ههنا استطالة الصلة ومع هذا
المجوز فلا باس بحذفهما معا مع المجرور بها واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا او غيره اما خبره وكون الضمير خبر المبتدا اقل
قليل فلا يكون في الكلام اذن دليل على ان خبر المبتدا هو المحذوف بل يحمل ذلك على ان المحذوف هو المبتدا لكثرة وقوعه ضميرا واما
فاعل فلا يجوز حذفه واما خبر ان واخواتها فلم يثبت حذفه الا قليلا ولا يكون ذلك ايضا في الاغلب الا اذا كان ظرفا كما يجئ و
ايضا هو في الاصل خبر المبتدا واما اسم ما الحجازية فلا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط في المبتدا المحذوف ان لا يكون خبره جملة
ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا اذ لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف انه حذف شيء اذ الجملة والظرف يصلحان مع العايد فيهما لكونهما
صلة واذا حصل المبتدا المفرد فالبصريون قالوا ان كان في صلة اى جاز الحذف بلا شرط اخر نحو قوله تعالى ثم ايهم اشد على الرحمن عتيا
وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة وقال الاندلسي لان لها من التمكن
ما ليس لاخواتها فلذا تضاف وتعرب وتتصرف في صلتها ايضا بحذف بعضها وان لم يكن في صلة اى لم يحذف الا بشرط استطالة
الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله طالت الصلة بالعطف عليها واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ
مطلقا في صلة اى كان او غيرها مع الاستطالة وبدونها كما في الشواذ على الذي احسن ويروى ما انا بالذي قائل لك شيئا واعلم انه اذا

قائل

ذو وذوات الطائية

للكسائي

وكون ضمير المبتدا الكلام اقل وخبرها

كاد

واذا قلت او اخبرت فعل وفاعل وهو قولنا الشرط بالذي اي لو استعملت الذي متعلق به مسند تمام فعل وفاعل ومفعول به والضمير مسند تمام عايد الى الذي بتاويل الكلمة
هذا اللفظ وهذه الجملة جزء الشرط وجعلت فعل وفاعل وموضع الخبر عنه مفعول فيه وضمير مفعول به ولهما او بكلمة الذي بعت لضميره هذه الجملة عطف على الجزاء جزء
فعل وفاعل ومفعول به وخبر جاز مفعول الجزء وعنه متعلق بخبر والضمير في اخبرته عايد الى المخبر عنه و في عنه عايد الى الموصول وهذه الجملة عطف عليه ايضا فاذا اخبرت عن
وهذا متصل بقول هذا ومن جاز ... جملة فعلية مجردة فاعلا اي من هذا التركيب قلت فعل وفاعل والذي موصول حضرت جملة فعلية صلة له والمو

كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم جاز ان يكون العايد اليه غايبا فهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو انا الذي قال كذا او
جاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال علي ع انا الذي سمتني امي حيدره قال المازني لولا اشتهاره لم اجوزه وكذا اذا كان الموصول او
موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه اما معه فليس الا
الغيبة كقولك انا حاتم الذي يعطي هب الجاتي اي مثل حاتم وان كان مضمرا جاز لك في خبر التشبيه حمل احدهما على اللفظ وحمل الاخرى
على المعنى نحو انا الذي قلت كذا او ضربت زيدا وانت الرجل الذي قال كذا او ضربت عمرا وان كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم
والمخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا فايدة اذن في الاخبار لانك اذا قلت الذي
ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيمتنع الاخبار بانا لغوا وكذا قولك الذي قلت انت فظهر بهذا ان قوله القائل انت
انا الذي بوجهه او لوجهان وفي القائل انت انا قوله واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا فاذا ا
عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعو
فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثم امتنع في ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها
والاسم المشتمل عليه هذا باب تسميه النحاة باب الاخبار بالذي وبالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم
فيما تعلمه في بعض ابواب النحو من المسائل وتذكيره اياها كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان
المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما لانهما لا يقعان مضمرين وبمعرفة ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب تصدره لغرض
الابهام قبل التفسير فنقول معنى قولهم اخبر عن الذي في ضمن الجملة الفلانية بالموصول اي جئ من هذه الجملة بجملة اخرى اسمية
واخرج الثانية عن ذات متصفة بما اتصفت به في الاولى معبرا عن تلك الذات بالموصول ولا تغير الاولى عن وضعها
الا بقدر ما يفيد هذا الاخبار المذكور فلا بد اذن ان تجعل في الثانية مبتدا مقدما الا ان المسئول منك ان تخبر عن تلك
الذات اعني ب والخبر عنه في الاسمية مبتدا والمبتدا مرتبته التصدر فلا بد ان تجعل مكانه ضميرا راجعا الى ب لان المسئول
ان تصف ب بالوصف الذي كان له بلا تغير شي من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون ب مكان التصدر ب مبتدا فلا بد ان يكون
ثانيه وهو الضمير العايد اليه مكانه اولا بد ان يؤخر في الجملة الثانية لان خبر المسئول ان يخبر عن ب او يتبادر الخبر عن الموصو
بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم يخبر عن ب الموصول بل اخبرت عن ب او المبتدا في المعنى هو الخبر اي يطلق على ما
عليه فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه انك انك اخبرت عن آ وانما ذكرت المخبر عنه باسم آ دون ب لان آ هو المذكور
في الجملة الاولى التي هي المصوغة المفرغ منها المعلوم اجزاؤها دون ب فآ هو المشهور و يقبل صوغ الثانية واما قولك في المسئوا
ب الموصول فليس معناه ما تجعل ب مخبرا به بل الباء فيه للاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور
بان يجعل ب الموصول مبتدا ومثال ذلك ان يقول العالم للمتعلم اخبر عن زيد في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى
اجعل الذي مبتدا اخبر زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهي ضربت زيدا صلة للذي بلا تغير شي منها الا ان تجعل مكان زيدا
ضميرا عايدا الى الذي وتؤخر زيدا خبرا عن الذي فتقول الذي ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت
زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف انك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب به من يعرف شخصا مضروبا لكنه لا يعرف انه زيد
واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثاني اي تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة
يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف ذلك لو وقع الاخبار عنه بانه زيد صار لغوا فالجملة الثانية
نص في الاحتمال الاول قوله صدرتها اي جعلت الذي في الصدر مبتدا لقوله المخبر عنه خبرا منصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته
خبرا متعلق ان له وكذا الالف واللام في الجملة الفعلية لا يخبر بالالف واللام الا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم
الفاعل والمفعول منها قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك لا يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية
اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اي ضرب او
يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب
اي ضرب او يضرب وليس اسم فاعل ومفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يسبك منها احدهما مع المرفوع يليهما مع مك
مرفوعهما اسميتان في نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران لكن في اولهما حرفان يمنعان من وقوعهما صلة اللام كما سيجئ بعد
ويجب ان يكون الفعل الذي يسبك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا
يجي منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفا
من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام قوله فان تعذر امر منها تعذر الاخبار

مع صلته مبتدا ... خبره والجملة في محل الصب لانها مقولة قلت وموجود الشرط وكذلك الالف واللام مبتدا وخبره جزء و مبتدا والاول عطف عليه و في تعرف الجزاء في الجملة ... بناء والفعلية نعت لها ... الجار مع مجروره متعلق بمقدر وخاصة مفعول مطلق اي وقد الذي الالف واللام كالذي في الاخبار في الجملة الفعلية وخص خاصة وليصح متعلق معروف منصوب بلام كي ... بناء مصدر ما متعلق فاصح وبناء فاعله نحو واسم مضاف اليه ومضاف والفاعل مضاف اليه ... والمفعول عطف عليه ... نعت ... جعل الضمير موضع الخبر عنه وتاخيره جزء الجملة ... تعدد الاخبار جملة جزائية من جهة وثم جرور ... اشارة الى ... مع مجروره تعليل ... امتنع وامتنع ماض ... والمستتر فيه فاعله عايد الى الاخبار ... ضمير الشان متعلق به ... والمصدر عطف على ضمير الشان والعامل نعت المصدر والحال ... الضمير ... المستحق نعت للضمير ... اي غير الكلام الذي يتعلق به والضمير عطف على ضمير الشان والمشتمل نعت للاسم وعليه متعلق به والضمير ... بدل

أي أمر من الأمور الثلاثة وهو تصدير الموصول ووضع عائد إلى الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم ... الشرط الأول

وهو تصدير الموصول يتعذر الإخبار عن كل اسم في الجملة الإنشائية والطلبية لأن الجملة كما تقدم لا تكون صلة إلا خبرية ويتعذر

أيضاً عند الكوفيين الإخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي لأنهم يأبون دخول الموصول على الموصول إذا اتفقا لفظاً

أما قوله من النفر اللاء الذين إذا هم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا فيروى ومن النفر الشم الذين والأولى تجويز إيراد الأولى

لأنها من باب التكرير اللفظي كأنه قال من النفر اللاء اللاء فإن تغاير نحو الذي من فعل كان أسهل عندهم قال ابن السراج

دخول الموصول على الموصول لم يجئ في كلامهم لكنا نصوغه فيما جئنا به رياضة للمتعلمين وتدريباً لهم نحو الذي في داره عمرو زيد

تقول في داره صلة للذي الأخير وعائده مستتر في الظرف وعمرو خبر الذي الأخير والذي الأخير مع صلته وخبره صلة الذي

الأول وعائد الأول الهاء المجرورة في داره وزيد خبر الذي الأول فإن قلت الذي الذي في داره عمرو زيد ... تقول الذي

التي اللذان أبواهما فاعلان لديها أكرم ... أن عزيزة عنده حسن تبتدئ بالموصول الأخير فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر

لاستغنائه عما في حيزه عما قبله واحتياج كل ما قبله إليه لكونه من صلته فتقول أبواهما فاعلان صلة اللذان وعائده الضمير

المجرور في أبواهما وخبره كريمان وهذه الجملة أعني اللذان مع صلته وخبره صلة التي والعائد إلى التي من صلة الضمير المجرور في

لديها فالتي مبتدأ مع صلته المذكورة وعزيزة عنده خبره والجملة أعني التي مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة

إليه الهاء المجرورة في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن وهكذا العمل إن زادت الموصولات ولا تقف على

حد واحد ... الغلط وأعط كل موصول حقه وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العائد إلى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل

والجملة والجار والمجرور والحرف إذ لا يضمر هذه الأشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور بكم ورب واسم لا التبرئة وخبرها والحال والتمييز

المنصوب وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف كالتي في نحو ربما رجل والاستغراقية نحو كل رجل وأفضل رجل وما من رجل

وكذا كل ملازم النفي نحو أحد وعريب ولا كتيع ويخرج أيضاً كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم إظهاره كفاعل حبذا أو ما عاقب إذ ... سد

مسد الحال كالعراك ... وجهده وسائر ما ذكرناه في باب الحال لأنها بلفظها تدل على لفظ الحال والأسماء ... وكالمصدر

العامل إذ لا يجوز مررت بزيد حسن وهو بعمرو قبيح ... لأن المصدر ... اللفظي يشابه

الفعل فيعمل والإضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة إلا ... فلا يجوز الإخبار عن قائم

في زيد قائم فإنما يجوز إذا لم تعمل في الضمير المستكن كما لا نظر إلى كونه في الأصل اسماً مستغنياً عن الفاعل وعند المازني يجوز الإخبار

عن المصدر المحذوف عامله نحو سقياً ... وعند ابن السراج لا يجوز لأن الفعل لما حذف لدلالة اللفظ المصدر عليه و

أجاز المازني على قبح الإخبار عن ضرباً بمعنى اضرب ... إذ ... صورة المفرد فلا يصلح كونه صلة وكالمفعول

له إذا يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدهما إن شرط فيه لفظ

المصدر وكالمجرور ... وكذا المرفوع بعدهما إن شرط لفظ الزمان وكتمييز الأعداد المجرور فإن المحققين استقبحوا الإخبار عنه لوجوب

كون المفسر ... في تعيين الجنس والإضمار يخل بذلك وبعضهم جوزه نحو الذي هذا مائة الدرهم وكالمقادير المبهمة المفسرة

بما بعدها نحو راقود خلاً وعشرون درهماً فإن ألفاظها معتبرة وكالمضاف دون المضاف إليه إذ الضمير لا يضاف وكالموصوف بدون

الصفة وبدونه ... وصلته وكصلة اللام ... الموصول إذ لفظها شرط وأما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز الإخبار عن أحدهما

وحده بل عنهما معاً كالصفة والموصوف قال لأن البدل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وأيضاً يخلو الصفة من العائد

أخبر عن البدل في نحو جاءني زيد أبوك عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم أجاز الإخبار عن كل واحد منهما فالأول

يقول في مررت برجل زيد مخبراً عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني يقول مخبراً عن المبدل منه الذي مررت به زيد

رجل ومخبراً عن البدل الذي مررت برجل به زيد بإعادة الجار لأن المجرور لا ينفصل ولم يجوز أن يقول برجل هو واضعاً المرفوع

مقام المجرور والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فأجازه الأخفش إذ الضمير نفسه ... بعده ... إذ الضمير لا يبدل

على البعض والاشتمال قبل أن يذكر خبر الموصول وكجميع وكل وأخواتها وكألفاظ التأكيد في الأشهر لأن تلك الألفاظ معتبرة في إفادة

التأكيد وأيضاً يبقى خبر الموصول تأكيداً بلا مؤكد وكعطف البيان دون المعطوف وكالمضاف إليه من الأعلام والكنية للوحوش

وأجناس الأعراض وغيرها كأبي القاسم وأبي قيس وابن آوى وابن عرس وابن مقرض وأم حبين وسام أبرص لأن المضاف

إليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكذا قزح في قوس قزح وكل جزء من جزئي المركب نحو بيت بيت وخمسة

عشر وبعلبك وكذا مذ ومنذ فإنهما لا يضمران وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر نحو الحاقة وقوله لا أرى الموت يسبق الموت شيء

مما إظهاره يفيد التفخيم ومنع بعضهم الإخبار عن خبر كان والأصل جوازه لأنه كخبر المبتدأ ويخرج أيضاً ما جاز إضماره لكن في الضمير

لا يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل نعم وبئس واخواتهما فان هذه الضماير لا تجيء الا مبهمة مفسرة بما بعدها
وكذا كل ضمير مستحق لغيره اي استحقه غير الموصول كالضمير في نحو زيد ضربته وفي زيد عمرو ضربه وفي زيد منطلق ان المبتدأ استحق
الضمير عن هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد ضاربه هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لانا قلنا يجب ان يقوم مقام
المخبر عنه ضمير عايد الى الموصول فتبقى الصلة خالية من عايد الى الموصول وقولك هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول
وان جعلناه عايدا الى الذي بقي خبر المبتدأ وهو جملة خاليا من عايد الى المبتدأ وقولك هو في الاخير ليس في خبر زيد
قوله والاسم المشتمل عليه اي الاسم الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه في زيد ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف
اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي استحقه المبتدأ قوله عليه اي على الضمير المستحق لغيره قيل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن
ضمير اخوه ان رجع الى ذلك المبتدأ وذلك كما في نحو زيد ضاربه اخوه جاز الاخبار عن اي ضمير شئت منهما وقال الاندلسي لا يجوز
ذلك لا لعدم رجوع عايد من الصلة الى الموصول بل لعدم فايدة في الخبر لم يبق بها المبتدأ لان في قولك الذي زيد ضاربه
اخوه هو لفظ هو يرجع الى زيد لان ضميره قد اخو زيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فائدة وليس ما قال بشيء لان ذكر
زيد في الصدر لا يجعل المبتدأ الذي هو الموصول نصا في زيد حتى يخلو في الاخبار به عنه من الفائدة بيان ذلك انك ان
اخبرت عن هاء ضاربه يكون المعنى الذي ضاربه اخو زيد زيد فقد عرفنا بالمبتدأ ان ههنا شيئا هو مضروب اخي زيد
فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا او غيره فقولك اذن في الخبر زيد فيه فايدة بحالها وهي ان زيدا مضروب اخيه دون عمرو وغيره
وكذا ان اخبرت عن هاء اخوه يكون المعنى الذي ضارب زيد اخوه زيد مضمون الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان
ههنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد وقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين
لان عودهما على المبتدأ سابق على استحقاق الموصول لهما وبتوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا
بشيء اذ لا يلزم بقاء ما عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل بدليل صحة الاخبار عن تاء ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدأ
على ارتباط الضميرين به بل يكتفي باحدهما فيقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير
عايد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة اولى لا تعلق لها
بالثانية كما يقول زيد اخوك ثم يقول قد ضربته فيصح الاخبار عن هاء ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخير المخبر عنه خرج
كل ما لا يصح تاخيره كضمير الشأن اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به كما مر وكذا كل مبهم مفسر بما
بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب وخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما واخواتهما وكذا كم الخبرية وكاين لتصدرها لما
فيهما من معنى الانشاء وخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سحر
وعشاء ومساء معينات وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت بضميره
بفي كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه و
هذا القول منهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو
الذي ضربت له تاديب هذا والضمير القائم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضمير اما مستتر
كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاءني الا زيد واما بارز متصل كما اخبرت عن الزيدان في ضرب الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت
عن زيد في ما جاءني الا زيد وينفصل ايضا المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت باللام وجرى صلتها
على غير من هي له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا باللام فانك تقول الضارب انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم
في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلاثة في باب المضمرات
اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد
في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما ضربت الا زيدا كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن
اي ضمير كان فلا بد من تاخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدأ ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان
يكون الضمير القائم مقامه غائبا لرجوعه الى الموصول وهو غائب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى
كما في انا الذي سمتني امي حيدره لعدم الفائدة فلا يقول في الاخبار عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن
الكاف الذي ضربت انت فليس اذن قوله الفائدة انت انا بمجيء على ما تقدم الاشارة اليه وانما اختاروا الاخبار بالذي دون من
وما واي وساير الموصولات لانه ام الباب وهو اكثر استعمالا ولانه لا يلزم الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه ايضا
لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل او مفعول وابراز الضمير كما في نحو الضارب انا زيد في ضربت زيدا حتى يحصل التمرين

ومن هذا حكم الاخبار في باب التنازع فان فيه بعض الاشكال فقول الاولى في باب التنازع انه لا يغير الترتيب فيه لبقاء
ترتيب المتنازعين على حالهما اما امكن لما مر في باب حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطررت فاذا
وجه العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضربني واكرمني زيد قلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم
زيد تقام مقام زيد ضميرا استتر في اكرم والضمير في ضرب ضمير ايضا يرجع الى الذي وقد كان قبل راجعا الى زيد فلم يمكن ههنا
تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه كما كان في المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل ويقول بالالف
واللام عند الربعي وابن السراج وجماعة من المتأخرين الضارب واكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ما قدمنا
والاخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالمخبر عنه في الاخير خبرا عن الموصولين فيقول الضارب والمكرم زيد كما
يقول العاقل والكريم زيد وكان في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوف مقدر فهو مثل قوله
الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وعن الربعي الى المازني والمبرد كان لا يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان
في الاصل فعليتين لان المبتدأ والخبر نظير الفعل والفاعل فيقول في مسئلتنا عند اعمال الثاني الضارب هو والمكرم زيد
واول المذاهب اولى لانه اقل تغييرا ثم الثاني اولى من الثالث لمثل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين
في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فمما لا يرجح على المذهب الاول لان عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة فهو
قلة التغيير واما ابو الحسن فلما ان يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة من حيث لم يستغن احدهما عن الاخرى لاجل
التنازع بينهما في اسم وان اعملت الاول في مسئلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد
ضميرا فاستتر في ضرب لان الغرض انه فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب واكرم زيد وعند الاخفش الضارب
والمكرم زيد وقياس قول المازني الضارب والمكرم هو زيد ليكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئي المعطوف عليها
كما كان في الاصل الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزئيها واذا وجه العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت واكرمت
زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذي ضرب واكرم زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت ضمير غائب وان كان المخبر عنه هو التاء في
الجملة الاولى فقط لان الثانية عطف على الاولى فلابد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول اذا كان مبتدأ وهو متكلم او مخاطب
من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال الذي ضربت لعدم الفائدة والتنازع ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيد
بضرب وقولك اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض لانه ليس باجنبي كما يجيء في هذا الباب وتقول مخبرا بالالف واللام الضارب واكرم
زيدا انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول
مع بقاء بعض الصلة وقياس قول المازني الضارب انا والمكرم زيدا انا بضارب اذ لا تعطف على الموصول مع بقائه وكذا تخبر
عن تاء اكرمت بالذي وبالالف واللام سواء على المذاهب الثلثة وتقول في الاخبار عن زيد بالذي الذي ضربته واكرمته
زيد وبالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد بابراز ضمير المفعول في الضاربه وان كان متصلا في الاصل لان ضمير الالف و
اللام لا يحذف كما ذكرنا وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل
ويقول على مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا على انه مبتدأ وخبره المكرمه انا زيد والجملة
معطوفة على الاولى وتقول في هذه المسئلة اذا اعمل الاول نحو ضربت واكرمته زيدا بابراز الهاء في اكرمته على المختار كما مر في باب
التنازع مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب واكرمه زيدا انا وبالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع باق
في الموضعين وعند الاخفش الضارب زيدا والمكرمه انا قدمت زيدا الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض
صلته وعند المازني الضارب زيدا انا والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت عند كلهم واما الاخبار
عن زيد بالذي فتقول فيه الذي ضربت واكرمته زيد بوصل الضمير القائم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا
بالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد بابراز الهاء في ضاربه هو الضمير القائم مقام زيد وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها
وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد وزيد خبر الضاربه لان الكاف
في الاصل مفعول ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرمه انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها وتقول في نحو ضربني وضربت
زيدا عند اعمال الثاني مخبرا عن الياء والتاء بالذي الذي ضربه وضرب زيدا انا ولا يقول ضربته ولا ضربت لما مر والتنازع
باق على حاله وتقول مع التثنية على مذهب البصريين الذي ضرباه وضرب الزيدين انا وعند الكسائي الذي ضربه وضرب
الزيدين انا بحذف الفاعل وتقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها
والتنازع باق على مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيدا لان الاضمار قبل الذكر

انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس بقياس في جميع المواضع وعند المازني في الاخبار
عن التاء الضاربه هو انا والضارب زيدا انا او لا ولى اعتاد به زيد الضارب في الاخبار عن الياء الضاربي هو مبتدأ وخبره الضارب
زيدا انا والاولى الضاربي زيد امر وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربني وضربته زيد ولا يمكن ابقاء التنازع اذ لا
تنازع في ضمير متصل كما مر وبالالف واللام الضاربي وضربته زيد وعند الاخفش الضاربي والضاربه انا زيد بابراز الضمير جاريا
على غير من هو له وعند المازني الضاربي هو والاولى الضاربي زيد والضاربه انا زيد وان اعملت الاول المختار ضربتني وضربتها
هند باظهار ضمير المفعول كما مر في باب التنازع قلت في الاخبار عن الياء والتاء بالذي الذي ضربته وضربتها هند انا والتنازع باق
وبالالف واللام الضاربه وضربها هند انا وهند فاعل ضاربه وعند الاخفش الضاربته هي والضاربها انا قدمت هند الى جنب
عاملها لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبي وعند المازني الضاربته هند انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند بالتي ضربتني
وضربتها هند وبالالف واللام الضاربتي وضربتها هند وعند الاخفش الضاربته والضاربتها انا هند وعند المازني الضاربته
والضاربها انا هند وتقول مخبرا عن التاء والياء في ضربت وضربتني هند بالذي عند اعمال الثاني الذي ضرب وضربته هند
انا ولا يجوز ضربتني لما تقدم بالالف واللام الضارب وضربته هند انا وعند الاخفش الضارب والضاربه هند انا ويقول المازني
مخبرا عن التاء الضارب والضاربته هند انا والضارب مبتدأ وانا خبره وحذف مفعول الضارب مراعاة للاصل وعن التاء الضارب
انا والضاربته هند انا وان اخبرت عن هند قلت التي ضربت وضربتني هند والضاربها انا وضربتني هند اظهرت المفعول في الضاربها
لان عائد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين يحذفه مراعاة للاصل وابرزت انا لجريان الصفة على غير من هي له وعند الاخفش
الضاربها انا والضاربتني هند وعند المازني الضارب انا على انه مبتدأ وخبره الضاربتي هند وان اعملت الاول قلت مخبرا بالذي
عن التاء والياء الذي ضرب وضربته هند انا وبالالف واللام الضارب وضربته هند انا والتنازع باق فيهما وعند الاخفش
الضارب هند والضاربته هي انا بتقديم هند الى جنب عاملها لما مر ويقول المازني مخبرا عن التاء الضارب هند والضاربته هي
انا وان اخبرت الضارب وعن الياء الضارب هند انا والضاربته هي انا ويقول مخبرا عن هند بالتي التي ضربتها وضربتني هند وباللام
الضاربها انا وضربتني هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتني هند وعند المازني الضاربها انا والضاربتي هي هند وهند
خبر الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء والياء بالذي الذي اعطى واعطاه زيد درهما انا وباللام المعطي
واعطاه زيد درهما انا والتنازع باق في الصورتين وعند الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا واما المازني فانه يرى في مثله كلما
حذف منه في مفعولي الاول نحو المعطي زيد درهما والمعطيه هو اياه انا وليس بوجه لمخالفته الاصل في الفعل الاول بحذف مفعوليه
وفي الثاني باقامة الضمير مقام معموليه الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيله في المتعدي الى واحد اعني
جعل الكلام جملتين لقال المعطي زيد درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت الذي اعطيت واعطاني درهما زيد
والمعطيه انا واعطاني درهما زيد بابراز عائد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل كما مر وبابراز انا لجري الصفة
على غير من هي له وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي بالاضافة او المعطي اياي كما تبين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطي انا مراعاة
للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يحذف
عائده كما مر وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا مفعولي الاول كما هو مذهب المازني قلنا
قلنا المعطيه انا درهما او المعطيه او المعطي اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربني اياك وضربتك ولو قلت المعطيه انا اياه
والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عائدا الى درهما لا ضمرت المفعول قبل الذكر في غير باب التنازع وهو لا يجوز في باب التنازع
كما مر وان اخبرت عن الدرهم قلت الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي انا بحذف الضمير
المعطيه المعطي اياه زيد درهم كضربتك وضربني اياك والمازني يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيدا والمعطيه او المعطي اياه درهم
ويقول في ظننت وظنني زيد اخاك مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي ظن وظنه زيد اخاك انا وباللام الظان وظنه زيد
اخاك انا بحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان والظانه زيد اخاك انا والمازني لو جعله جملتين
ورد المحذوف قال الظان زيدا اخاك انا والظانه هو اياه فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرز لجري
الصفة على غير صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظنني اخاك زيد والظانه انا اخاك وظنني اياه او ظننت زيد
نحو خلتكه وخلتك اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه لانه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذف مراعاة
للاصل واظهرت ثاني مفعولي الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الاخر وابرزت انا لجري
الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظانيه او الظاني اياه زيد وان اخبرت عن اخاك قلت الذي ظننت

وظننت

وما مبتدأ والاسمية نعتها أو موصولة خبرها واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة عطف على موصولة وبمعنى شيء تفسير لقوله تامة وصفة عطف عليها أيضا

ظننته زيدا وظننتنيه إياه أخوك والظان أنا زيدا إياه وظننيه زيد وظننيه إياه أخوك وأما عند بعضهم الظانه أنا زيدا والأولى
أنه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب المضمر أن الثاني من المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس بالأول وعند الأخفش الظان أنا زيدا
إياه والظانه هو إياه أخوك والظانيه هو أخوك كما تقول خلتكه وضربتك وإنما أبرز الضمير في الظانيه هو والظانه هو إياه لأن الصفة
للألف واللام التي هي للأخ والضمير لزيد وعن زيد وإن كان الأخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب وتقول
في أعلمت وأعلمني زيد عمرا منطلقا مخبرا عن التاء أو الياء بالذي أعلم وأعلمه زيد عمرا منطلقا أنا وباللام المعلم وأعلمه زيد عمرا
منطلقا أنا وعند الأخفش المعلم والمعلمه زيد عمرا منطلقا أنا وإن أخبرت عن زيد بالذي قلت الذي أعلمت وأعلمني عمرا منطلقا
زيد وباللام المعلمه أنا وأعلمني عمرا منطلقا زيد هذا عند من يجيز الاقتصار على المفعول الأول وعند سيبويه المعلم أنا وأعلمني
عمرا منطلقا وأعلمنيه إياه زيد وعند الأخفش المعلمه أنا والمعلمي عمرا منطلقا زيد وباللام المعلمه أنا وأعلمني عمرا منطلقا زيد
إذا اقتصر على الأول المفاعيل وإن لم يقتصر فالمعلم أنا عمرا منطلقا والمعلمي إياه إياه زيد فإياه الأول لعمرو والثاني لمنطلقا ويجوز
المعلميه إياه زيد نحو ضربتك وضربتنيك وإن أخبرت عن عمرو بالذي قلت الذي أعلمت وأعلمنيه زيد منطلقا عمرو
وباللام المعلم أنا زيدا إياه منطلقا والمعلمنيه إياه عمرو ابن زيد أنا لجري الصفة على غير صاحبها وإياه ضمير اللام لم يجز حذفه لأن
عائد اللام لم يجز حذفه لأن عائد اللام لا يحذف على الأصح وجعلته منفصلا إذ لو قلت المعلمه عطفته بالمعلم فقلت المعلمه أنا
لالتبس بالمفعول الأول كما مر في مفعول ما لم يسم فاعله وإنما ذكرت منطلقا لأن ذكر الثالث في هذا الباب يوجب ذكر الثاني
قبل ووجب هاهنا ذكر المفعول الأول أعني زيدا لئلا يلتبس الثاني بالأول ولقائل أن يقول إذا ذكرت في هذا الباب
مفعولين فقط لم يجز أن يكون أحدهما الأول والثاني أحد الباقيين لأن ذكر أحد الباقيين يوجب ذكر الثاني فتعين
أن المفعولين هما الثاني والثالث فكيف يمكن أن يقال وجب هاهنا ذكر الأول ليتبين من أول الأمر أن الضمير ليس المفعول الأول
ويقول على مذهب الأخفش المعلم أنا زيدا إياه منطلقا والمعلي هو إياه إياه عمرو فإياه الذي بعد ضمير اللام وهو القائم مقام
عمرو المخبر عنه والثاني ضمير منطلق وإن أخبرت عن منطلقا بالذي قلت الذي أعلمت وأعلمني زيد عمرا إياه منطلق والمعلم أنا
زيدا أنا عمرا إياه والمعلميه إياه إياه منطلق ابن زيد أنا لجري الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العائد إلى اللام أعني إياه الذي
بعد عمرو لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الأول وذكرت الثاني أعني عمرا لأن ذكر الثالث أعني ضمير اللام وإنما ذكر الأول
أعني زيدا ففيه النظر المذكور ويجوز أعطيتنيه إياه وعند الأخفش المعلم أنا زيدا عمرا إياه والمعلي هو إياه إياه منطلق أو المعليه
إياه هو إياه ابن زيد هو لجري الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة قوله وما الاسمية موصولة
واستفهامية وموصوفة وشرطية وتامة بمعنى شيء وصفة لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له بابا بل جعل
بيّنه في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في أسماء الأفعال كباب فجار وباب فساق وباب حذام
الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي أن يجعل أبوابا برأسها فمنها ما قوله
وما الاسمية اعلم أن ما يكون حرفا أيضا وهي حينئذ على أقسام ولما كان هو في قسم الأسماء تعرض لأقسام ما الاسمية وترك
أقسام الحرفية إلى قسم الحروف قوله موصولة كما ذكرنا والاستفهامية ما صنعت وما صنعت ويدخلها معنى التحقير نحو ما
أنت وما أبوك والفخر ومعنى التعظيم نحو قوله يا سيدا ما أنت من سيد والحاقة ما الحاقة ومعنى الإنكار نحو فيم أنت من ذكراها
أي لا تذكر لها أحد التأويلات وقد يحذف ألف ما الاستفهامية في الأغلب عند كونها مجرورة إما بحرف جر أو مضاف وذلك
لأن لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يمكن تأخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام
فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة الصدارة وجعل حذف الألف دليل التركيب ولم يحذف من الاستفهامية مجرورة وكم لكونه
حرفا صحيحا ولو لم يجر مجرى الصحيح في تحمل الحركات وقد جاء الألف ثابتا نحو على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان وإذا جاء بعد
ما الاستفهامية لم يحذف ألفها نحو بماذا تشتغل وذلك لأن ذا [illegible] ولا كونه موصولا إلا مع ما صار مع ذا كلمة
واحدة وصار الألف كأنها في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحصنه من الحوادث وكذا لم يحذف الألف من ما الشرطية
المجرورة وإن شاركت الاستفهامية في التصدر والشرطية نحو ما تصنع أصنع والنكرة الموصوفة إما بمفرد نحو مررت بما معجب لك
وإما بجملة كقوله ربما تكره النفوس من الأمر له فرجة كحل العقال وجاز أن يكون ما هاهنا كافة كما في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا
لو كانوا مسلمين [illegible] إلا أن النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف وإقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله
من الأمر وذلك قليل إلا بالشرط المذكور في باب الصفة ولقائل أن يقول من متعلقة بتكره وهي للتبعيض كما في أخذت من الدراهم
أي من الدراهم شيئا فكذا هاهنا معناه تكره من الأشياء وقوله له فرجة صفة الأمر لأن اللام غير مقصود قصده ويجوز أيضا تضمين تكره

حتى كان مبتدأ وخبره الا حرف استثناء وفي التام منفي والمستثنى محذوف وتقديره ومن كان في الوجوه الا في التام و ... عطف عليه

معنى التمييز وتنفيذ ونعني بالتامة نكرة غير موصوفة نحو ذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه ونعما هي اي نعم شيئا هي عند الزمخشري وابي علي
ويكون بها ايضا معرفة تامة اي غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء قال في فنعما هي اي نعم الشيء هي وكذلك في دققته دقا نعما
اي نعم الشيء ونعم الدق وما المتعجب منه نحو عند سيبويه واسم موصول عند الاخفش والرماني والمبرد كما مر قيل واما الذي فالمعتد به
فلا خلاف في اسميتها اللام فيهما وذلك نحو قول علي في النهج نزلت انفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرخاء اي نزولا كالنزول
الذي نزلته في الرخاء وقوله وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام وتاكيد التنكير فقال بعضهم اسم نعني قوله مثلا
ما اي شيئا اي مثل وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء لاستبعادها بالجزئية ولهذا استعظم
الخليل وتعجب من الفصل لكونها اسما زيد لفائدة الفصل وايضا تثبت زيادتها فيما جزم وعصفها المتثبت فالحمل على ما ثبت في
موضع الالتباس اولى وفائدة ما هذه اما التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه ولامر ما يسود
من يسود او التنويع نحو اضربه ضربا ما اي نوعا من انواعها كان ويجمع هذه المعاني كلها في الابهام وتاكيد التنكير اي عطية
لا يعرف من حقارتها ولامر لا يعرف من عظمه وضربا مجهولا غير معين قوله ومن كذلك الا في التام والصفة اما من الموصولة فنحو
من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله فكفى بنا فضلا
على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وبالجملة كقوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع ولا تجيء تامة اي غير محتاجة الى الصفة
والصلة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجيء عند الكوفيين حرفا زائدا وانشدوا الا الزبير سنام المجد
قد علمت ذاك العشيرة والاثرون من عددا وهي عند البصريين موصوفة اي الاثرون انسانا معدودا وانشدوا ايضا يا شاة
من قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم والمشهور يا شاة ما قنص وعلة بناء ما ومن الشرطيتين والاستفهاميتين والموصولتين
ظاهرة واما الموصوفتان فاما لاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما لان وضعهما وضع الحروف كما قيل وهذه الاخيرة تعاني وجوهها
واما التامة ايضا ومن في وجوهها الذي للعلم ولا تفردها لا تعلم خلافا للقطرب ويقع على ما لا يعلم تغليبا نحو قوله تعالى ومن لستم له
برازقين ويقول اشتر من في الدار غلاما كان او جارية او فرسا ومنه قوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع
وذلك لانه تعالى قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومنهم من
يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان من سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وقال الله
تعالى وما ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفته والجواب عالم او غير
ذلك ويستعمل ايضا استفهاما كان او غيره في المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة الى ما والتاء
مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية او يقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة كقولهم كنتي يقول ما هذا افرس ام
بقرة ام انسان فاذا عرفت مثلا انه انسان وشككت انه زيد او عمرو قلت من هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون
سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون
بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر وقوله سبحان ما سخركن لنا وما سبح الرعد
بحمده يجوز ان يكون لكونه تعالى مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفردان مذكران يصلحان للمثنى والمجموع والمؤنث فان عني بهما
التثنية او الجمع او التانيث فمراعاة اللفظ فيما يتعلق بعينهما من الضمير والاشارة ونحوهما اكثر واغلب وانما كانت اولى من مراعاة
المعنى لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى لانه هو وصلة الى المعنى وكذا في غير من وما يقول كل الفصل
اقيمه وان كان مؤنثا قال تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد ادم ويقول ثلث انفس من الرجال وثلثة اشخص من النساء
اولى من العكس كما يجيء في باب العدد وان يقدم على المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى يختار مراعاة المعنى
في ذلك المعنى المحمول كقولك منهن من احبها وعلي من تولك اجبه لتقدم لفظ هن فلذا يختلف القراء في تذكير من تقنت
ومن يات بخلاف قوله وتعمل لانه جاء بعد قوله منكن وهو عاضد المعنى فلهذا قال نؤتها اجرها وان حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب
مراعاة المعنى فلا تقول اتيته من اجمر وانت تريد من النسوان الا ان يكون هناك قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمبتدأ
المحمول على المعنى نحو من هي محسنة امك ولا يجوز محسن لانه خبر لهي المحمول على معنى من الذي بمعنى التي والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدأ
تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هو محسن نظرا الى ان هي مراد به من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه
فان حمله نحو ايتني صدر الصلة كما في قولهم ما انا بالذي قائل لك شيئا وقبحا من يحسن امك سهل التذكير لان المقدر لا يتعين
كونه بلفظ المبتدأ او المؤنث والاصل الحمل على اللفظ كما قدمنا فيقدره مذكرا ولكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى
كان اذا اجتمع المراعاتان تقديم مراعاة اللفظ اكثر من العكس قال تعالى ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها

الانهار

مخفي

والارض

اسم

لكون
... الاكثر ...
... رجم ...
... العرب ...

واى مبتدءو وايته عطف عليه لكن جزء وهو مبتدء وقوله اذا حذف صدر صلتها ای صدر جملة ما وصلها حال من ضمير مستتر في معربة عائد الى كلمة اى والمعنى تعرب كلمة اى حال كونها معربة او مفعول مطلق اى معربة اعرابا وإلّا للاستثناء واذا حذف صدر صلتها مستثنى بتأويل المفرد والمستثنى منه محذوف وتقديره وهي معربة في جميع الاوقات الا وقت حذف صدر صلتها اى فانها عند مبنية

الا انها حملا على اللفظ ثم قال خالدين حملا على المعنى ولهذا ايضا اى ولكون الحمل على اللفظ اولى رجح سيبويه نعم بعد قوله خالدين الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا وما تقدم من مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا في اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا تقول الضاربة جاء تخفيفا موصوليتها ثم اعلم انك ان اتيت لما بصاحب من الموصوف والمبتدأ نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما وهم الموّدب خدامهم لم يجز فيما يعبر به عنها من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت صالحة لكونها للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك لخفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف نحو الحسن غلامهما فكان الضمير راجع الى صاحبها لا اليها وان لم يجئ بصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله او تصبحي في الظاعن المولى اى في الظاعنين المولين ويجوز ان يكون افراده لكونه صفة مقدر مفرد اللفظ اى في الجمع الظاعن قوله واية كاى وهو معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها قد ذكرنا حكم اى في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما في نحو مررت باى معجب لك قيل جاء الذى نكرة موصوفة نحو يا الذى محسن اليك والى صفة يقع صفة ايضا بالاتفاق لا كما فيها خلاف كما مر فلا ادري لم لم يذكرها المص ههنا بل جعلها كمن التي لا يقع صفة ولعله راى ان الصفة اصلها الاستفهامية لان معنى برجل اى رجل برجل عظيم يسال عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسال عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة فاعتور عليها اعراب الموصوف وانى من بين اخواتها الموصولات على الخلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة للاستفهام والشرط وانما ذلك لانه يلزمها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف بمعرب بل ما هو لازم الاضافة فخمسة عشر كم غير معرب واما كم رجل فانه قد ينتصب ما بعدها كالخبرية ولما لدن فانه يضاف الى الفعل ايضا والاضافة اليه كلا اضافة وانما لزوموها الاضافة لان وضعها ليفيد بعضا من كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا ابقى على اعرابه كما في قوله تعم ايا ما تدعوا الا في كاين فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه كالمبني على ما يجئ في الكنايات قوله الا اذا حذف صدر صلتها اما ان يكون اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها شئ فلا يبنى اي معها والاسمية قد يحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اى فلا يحذف المبتدأ في نحو اضرب ايهم غلامه قايم وايهم زيد وانما حذف لكونه ضميرا والضماير كثيرة الحذف في الصلة ولبقاء ما هو معتمد الفايدة اى الخبر ولقيام المضاف اليه مقامه ولتمكن اى في نفسها فاذا حذف المبتدأ صار مبنيا كاخواته من سائر الموصولات وذلك ان شيئا اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها فبادنى سبب يرجع اليها وبني على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه اعني الصلة لانها المبينة للموصول كما انه حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف هذا هو مذهب سيبويه وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدأ قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وجاء في الشواذ ايهم اشد بنصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف جزء منها وقد بقي ما هو معتمد الفايدة اى الخبر قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم افضل الا منصوبا وان لم يضف مع حذف المبتدأ نحو اكرم ايا افضل فكلام العرب الاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا فيقول اكرم اى افضل مضموما بلا تنوين والخليل ويونس يقولان اضرب اى افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق كما يجئ من مذهبهما قال سيبويه لا يرفع نحو اضرب ايا افضل ولا يبنى ايضا على الضم قياسا على اضرب ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا ايا افضل منصوبا ولو قالوا المثنا اى او رفعوا او ضموا قال الجرمي في اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف ايضا اليه معربا لان حذف المضاف اليه ترجح جانب الحرفية كما في قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان نحو ايهم في مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتداء وما بعدها خبرها وهي استفهامية لا موصولة قالوا وفي الاية مبتدأ خبره اشد ومن كل شيعة مفعول لننزعن كما يقول اكلت من كل الطعام قال الله تعم واوتيت من كل شئ فيكون من للتبعيض والكلام محكي اعني ان ايهم اشد صفة شيعة على اضمار القول اى كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط قال الخليل نحو قولهم اضرب ايهم افضل اى اضرب الذى يقال لطلبه ايهم افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل فابيت لا حرج ولا محروم اى ابيت مقولا في لا حرج ولا محروم اى هو لا حرج قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث اى اضرب الذى يقال له الفاسق الخبيث بل مثل ذلك يجئ في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام ومذهب يونس في مثله ان الفعل الذى قبل اى في محل معلق عن العمل ويجوز التعليق في غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب او اقتل ايهم افضل كما يجئ

الاثر
اى عدم اعراب خمسة عشر كم كم وحملا لعدم لزومها الاضافة وكذا تضيف لدن الى الفعل ايضا كالاضافة الى الاسم والاضافة الى الجملة كلا اضافة بجئ في الظروف المبنية
غلامه

وفي الكشاف
ان المعنى لننزعن من كل طائفة من الذين شاعوا فيهم ايهم اشد فيقدم الاعتى فالاعتى ... كل شيعة ... فاذا اجتمعوا طرحناهم فيها ... الذين هم اشد

وفي ماذا صنعت وجهان خبر مبتدأ أحدهما أي أحد الوجهين ما الذي مبتدأ وخبر أصله ما الذي صنعت فما استفهامية مبتدأة وذا موصول وصنعت صلتها والعائد محذوف والموصول مع صلته خبر فيكون التقدير أي شيء الذي صنعته ثم أخذ فيه لأنه ما سبق وجوابه أي جواب الذي مبتدأ رفع خبره والآخر أي شيء وجوابه نصب مثل ما مر من غير تفاوت في الأصل

في باب أفعال القلوب وليس بشيء لأن المعلق يجب أن يكون في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب واقتل لا يكون جملة والمعلق
إما استفهام أو نفي أو لام الابتداء وأي بعد نحو اقتل واضرب لا يكون استفهامية إذ لا معنى لها إلا على وجه الحكاية كما قال
الخليل بل هي موصولة بعدها وقال الأخفش إن من فيها زائدة كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل شيعة مفعول
لننزعن وأيهم أشد جملة مستأنفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد أيهم فاعل شيعة أي لننزعن من كل فرقة تشيع أيهم هو أشد
أي بمعنى الذي وعند أبي عمرو أية إذا حذف منها ما يضاف إليه منعت الصرف نحو اضرب أيةً لقيتها قال لتعرفها بالصلة والتأنيث
فرد على مذهبه تعريف الموصولات في التعريف المانع من الصرف وغيره يصرفها وهو القياس قوله وفي ماذا صنعت وجهان أحدهما
ما الذي وجوابه رفع والآخر أي شيء وجوابه نصب واعلم أن ذا لا يجيء موصولة ولا زائدة إلا مع ما ومن الاستفهاميتين والأولى
في ما أكثر وقولك من ذا أخيرهما منك الزيادة ويجوز على بعد أن يكون بمعنى الذي لأن الذي هو صلة في المبتدأ نحو ما أنا بالذي هو
قائل وأما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم إشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذي ينصر الله وماذا الذي أن يكون اسم إشارة كما في
قوله تعالى أمن هذا الذي هو جند لكم وهاء التنبيه تدخل على اسم الإشارة وقد جاء ذا زائدة بعد ما الموصولة قال دعي ماذا
علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني وللقائل أن يمنع مجيء ذا موصولة مطلقا ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادتها وأما رفع الجواب في نحو
قوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل
فلأن ما مبتدأ والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر والذي حملهم على ادعاء كون ذا
ههنا موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز أن يدعى في الجواب أنه غير مطابق للسؤال فإن ذلك يجوز وإن لم
يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب أن يكون ماذا في أول جملة اسمية خبر المبتدأ فيها فعلية
ثم إن حذف الضمير من الجملة الخبرية قليل نادر كما مر في باب المبتدأ وتجرد الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا
أن الجملة صلة لا خبر لما لأن حذف الضمير من الصلة كثير وهو أكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة أكثر من حذفه من الخبر كما مر في
المبتدأ وإنما قل مجيء الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات للزومها لما الاستفهامية أو من لأن ذا لا يكون
موصولا إلا وقبلها ما أو من وكان التثاقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول أكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة
أولى ومن ثم جاز حذف المبتدأ في صلة أيهم في السعة دون صلة غيرها وذلك لتثاقلها بالمضاف إليه كما ذكرنا وإنما كان الجواب
أو البدل مرفوعا إذا كان ذا موصولا لأن ماذا إذن جملة ابتدائية ذا مبتدأ وما خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدأ
مع تنكيره وذا خبره على ما مر في باب المبتدأ والأولى في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف وذلك
المبتدأ ضمير راجع إلى ذا الموصولة فقوله تعالى أساطير الأولين ليس بجواب لقوله للكفار ماذا أنزل ربكم إذ لو كان جوابا لكان المعنى
هو أساطير الأولين أي الذي أنزله ربنا أساطير الأولين والقائلون بهذا كانوا الكفار غير مقرين بالإنزال فهو إذن كلام
مستأنف أي ليس ما تدعون إنزاله منزلا بل هو أساطير الأولين وإذا كان ذا مزيدة فما منصوب المحل مفعولا للفعل المتأخر
فالسؤال إذن جملة فعلية فكون الجواب فعلية أولى للتطابق فنصب الاسم على إضمار مثل الفعل الذي انتصب بما في السؤال
حذف لدلالة السؤال عليه فقوله تعالى ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا أي أنزل خيرا وإنما التزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب
الكفار لأن النصب نص في قصد تصديق الإنزال وفي الرفع كان يحتمل لأن تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدأ كما في قوله
تعالى قل العفو وأن يكون المبتدأ غيره والكلام مستأنف كما ذكرنا في قوله تعالى أساطير الأولين وإذا اشتغل الفعل بعد ذا بضمير
منصوب نحو ماذا تفعله أو بمتعلقه نحو ماذا انقضى حقه فيكون ما مبتدأ أولى وإن كان ذا مزيدة أيضا لأن الرفع في نحو زيد لقيته
أولى من النصب كما مر في المنصوب على شريطة التفسير فرفع الجواب إذن دال على تقديري كون ذا موصولة وكونها زائدة
وإذا لم يكن الفعل متعديا نحو ماذا أقبل وماذا عرض وماذا حدث مما كان الفعل فيه لازما فهي جملة اسمية سواء كانت ذا مزيدة أو موصولة فرفع البدل
واجب ورفع الجواب مختار على كل حال ومثله قوله تعالى وماذا عليهم لو آمنوا وقول الشاعر وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى
أن يقولوا إنني لك عاشق قيل ذا فيه زائدة لا موصولة إذ الصلة لا تكون إلا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يلزمهم في خبر المبتدأ
أيضا فإن قيل خبر المبتدأ قد جاء طلبية كقوله تعالى بل أنتم لا مرحبا بكم وزيد اضربه قيل الصلة أيضا جاءت لعل مع جزئيها كقوله
وإني لراج نظرة قبل التي لعلي وإن شطت نواها أزورها وعسى ولعل متقاربان فإن قلنا القول ههنا جاز للمنازع أن يقدر
أيضا في خبر المبتدأ ولا يجوز أن يكون ماذا مفعول أن يتحدثوا لكون أن موصولة فالتقدير أن يتحدثوا بهذا ولا بأس أن
نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الموصول وأحكام ما ومن وأي في الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزئي اسم
وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبينة له فيجب للصلة التأخر فلا يتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا تعمل الصلة

زايدة وان يكون

وما

وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزء منها وقد تقرر ان جزءها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل
الموصول بان تكون مصدرية ببل اى لكن او عاملا في جواب القسم وغير ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لانها جزء الموصول
وليست جزء الغير ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول كالوصف والبدل والعطف
والتاكيد ولا يخبر عن الموصول ولا يستثنى منه اذ هذه الاشياء لا تجيء الا بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول
معطوف على آخر قبل الصلة وما بعدهما اما صلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاول محذوف فيؤول بالظاهر عليها كما يجيء
بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدلالة نحو ذلك نحو قوله من اللواتي والتي واللاتي زعمن اني كبرت لداتي وقد يفصل
بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا
فلا تقول عجبت ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة لا يدخل الا على فعل في صورة اسم الفاعل والمفعول كما مر فيكون هو
ما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخل عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التي
هي صلة كما يقول في باب التنازع معملا للاول الذي ضربت وضربني غلاما زيد اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة وكذا يتقدم
بعض الصلة على بعض كما يقول جاءني الذي منطلق ابوه والذي ضرب زيد اخوه اذ لا مانع منه فان قيل أليس كان الموصول
والصلة كجزئي اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزئين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول
قلت بلى هما ايضا كالجزئين لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل جزئين يجوز تعقب كل منهما للاخر بخلاف الصلة والموصول
فان تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب لكونها مبينة للموصول على ما تقدم فتبين بهذا فساد قول من قال ان خبر ما دام لا يتقدم
على اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال فان ادع اللواتي من اناس اضاعوهن لا ادع
الذي بيا وقد التزم حذفها مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة
وصلتا الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان فلذلك تركتا على ابهامهما بغير صلة مبينة ويجوز كون تصغير
اللتيا للتعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا
للبصريين قالوا في قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي الا من له مقام ونحو قول المتنبي بئس الليالي سهدت من طربي ويجوز
ان يكون من هذا لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس
اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا نحو شية وسه وليس الموصول بانزل منها ولا يحذف من الموصولات
الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة
عنها احكام من وما اي في الاستفهام فتقول اذا استفهمت بمن عن مذكور منكر عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية
اعراب ذلك المذكور وحكايات علامات تثنيته وجمعه وتانيثه في لفظ من يقول منو اذا قيل جاءني رجل ومنا اذا قيل رايت
رجلا ومني اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءني رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاءني مسلمون او رجال او قوم
وفي النصب والجر منين ومنه اذا قيل جاءتني ضاربة او طالقة وكذا في النصب والجر لا يختلف ومنتان اذا قيل جاءتني ضاربتان او
طالقان وفي النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاءتني مسلمات او ضوارب وكذا في النصب والجر لا يختلف اما اشتراط الاستفهام
عن المذكور في الحكاية فلان حكاية هذه العلامات لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات حتى يحكى
وغرضهم في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسؤول عنه هو المذكور بعينه لا غيره حتى يكون نصا وانما اشترط في الحاق العلامات كون
المذكور منكرا وكونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجيء لان
الاستفهام عن المعارف فيتبين في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسؤول عنه كما طلب في النكرات ولو
يحذف المعارف كما طلب بحذف النكرات ولو ذكرت ايضا النكرات لم يجز حكايتها بعد من لان النكرة اذا كررت خلا في الثانية
من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانية هي المذكورة اولا فيقول من الرجل لمن قال جاءني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يكن الحكاية
ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان فلم يمكن حكايتها فان لم يقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحو ذلك
وان قصدتها وهو الكثير حذفت النكرة واثبت العلامات في لفظة من وسبب الحذف ههنا قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة
اكثر من الاستفهام عن المعرفة وانما كثرت الحكاية في السؤال عنه كما ذكرنا لان الحكاية نص في كون المستفهم عنه ذلك المذكور
في لفظ المخاطب ان قلت من الرجل ومن هو ربما توهم هذا اللفظ ان المسؤول عنه معهود آخر غير هذا المذكور في الكلام وانما لم
باي فما هو نص في المراد في كثرة الاستعمال مناسبة واما اشتراط العقل في هذه الحكاية فظاهر لان من للعقلاء واما اشتراط كون من موقوفا
عليها فلانه يفرط فلذلك في اي بل يقول فيها اي يا فتى وايا يا فتى ... كما يجيء فلان من لكونها مبنية قصد بتعيينها من الاعراب

ما لم تكن العلامات في حالة لا يكون فيها على الكلمة في الأغلب إعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف لأن الكلمة تتجرد فيها عن
الرفع والجر والتنوين وأما أي فإنها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الإعراب لا وصلاً ولا وقفاً وإنما زادوا في المفرد المذكر
الواو والياء والألف بدل الحركات لأنهم لو حكوا حركات المنكر كما هي لكانت الكلمة في حالة الوقف متحركة ولا يجوز فأثبتوا بدل الحركات
حروفاً تشبهها ساكنة وجعلوا ما قبلها حركات تناسبها هذا مذهب المبرد وقال السيرافي بل أثبتوا فيها الحركات لحكاية الإعراب كما في أي
ثم لما كان الحال حال الوقف ولحق الموقوف عليه ساكناً أشبعوا الحركات فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكن إثبات
حروف المد الدالة على الإعراب في منه ومنتان للتأنيث في الوقف لا يكون إلا ساكناً فاكتفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الإعراب
وكان هذا أولى من العكس لأن الإعراب فرع الذات وإذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والأصل كان حفظ الأصل أولى وأجدر وإنما أثبت في ترك
حكاية إعرابها وإن كانت ممكنة بالإتيان بحرف المد مجرى واحد ها وإسكان النون في منتان ومنتين تنبيه على أن التاء ليست للتأنيث
الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تأنيث كلمة أخرى فلم يلتزم موافقة ما قبلها الحركة التي تلزم ما قبل تاء التأنيث وقريب من ذلك إسكان
ما قبل التاء في بنت وأخت وهنت لما لم يتمحض التاء للتأنيث بل كانت بدلاً من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحو منت
والأكثر تحريكها فيه لأنهم زادوا التاء دلالة ونصاً على أن السؤال عن مؤنث وكون تاء التأنيث مفتوحاً ما قبلها ومنقلبة هاء في
الوقف على ما دل على كونها للتأنيث وأما نحو قوله بل جوزتيهاء كظهر الحجفت ونحو بنت وأخت فقليل وربما جاء نحو منتان بحركة
النون التي قبل التاء هذا ولك في الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان آخران أحدهما أن تزيد على من حروف المد
اللين كما ذكرنا في الوجه الأول في المفرد المذكر حاكياً للإعراب فقط ولا تحكي علامات المثنى والمجموع والمؤنث وإن كنت تسأل عنها
إجراء لمن على أصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فتقول إذا قيل جاءني رجل ورجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نسوة منو
على هذا قياس النصب والجر وثانيهما أن تلزم من على كل حال بلا حكاية الإعراب ولا العلامات أخر كما في حال الوصل هذا من حكم
من المستفهم بها عن المنكور وأما أي فإذا استفهمت بها عن المذكور المنكور جاز لك أيضاً حكاية الإعراب وعلامات المثنى والمجموع والمؤنث
في لفظها إلا أنك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات في الوصل أي يا فتى وأيا يا فتى وأي يا فتى وفي الوقف تسكن
الياء في الرفع والجر وتقلب التنوين ألفاً في حال النصب كما في الوقف على سائر المعربات لأن أيا معرب فقط في جواز الحكاية في
لفظه أي شرطاه كما في الحكاية بمن وهما العقل والوقف أما العقل فلأنها في أصل وضعها تصلح للعقلاء وغيرهم بخلاف من
أما الوقف فلما مر في من وإنما اشترط في حكايتهما كون المحكي منكوراً مذكوراً لما ذكرنا في من ولك في أي وجه آخر وصلاً وهو الأفصح
على الإعراب أي مفردة فتقول أي وأيا وأي في المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وفي الحركات اللاحقة أي حال الحكاية وجهان
أحدهما أنها إعرابها فيكون عند ... ومفعول الفعل ومجرورة أضمر جارها وهذا ضعيف لأن إضمار الجار قليل
نادر وأيضاً تثنيته أي وجمعه لغير الحكاية ضعيفان كما مر والأولى أن تقول كما في من أن هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه
الحكاية ومحلها رفع على الابتداء والتقدير من هو وأي هو أي أي رجل هو وأجاز يونس الحكاية لمن وصلاً قياساً على أي فقال
منو يا فتى ومنا يا فتى ومني يا فتى وحمل عليه قول الشاعر أتوا ناري فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاماً وليس بشيء لأنه شاذ وقد
جمع منكر حتى يحكى وحكى يونس أنه سمع ضرب من منا استفهاماً عن الضارب والمضروب قال سيبويه هذا بعيد وقال يونس أيضاً
هذا لا يقوله كل أحد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام وأما إعرابها فقيل حكاية كأنه سمع رجل يقول ضرب رجل رجلاً
فكيف يعربها مع قيام علة البناء والظاهر أنه ليس بحكاية وأنهم يعربون في بعض اللغات إعرابها لا على وجه الحكاية الأترى إلى قوله منون
أنتم وليس بمحكي كما زعم يونس إذ لا منكر مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من إلا في آخر الكلام لأنها في حالة الوقف فإذا قيل رأيت
رجلاً وامرأة قلت من ومنه وإذا قيل رأيت امرأة ورجلاً قلت من ومنا وفي جاءني رجل وامرأتان من ومنتان وعليه فقس وإذا اجتمع
من يعقل ومن لا يعقل جعلت السؤال عن العاقل بمن وعن غير العاقل بأي نحو من وأيين فيمن قال لقيت رجلاً وحمارين وعليه
فقس وأما المعارف بعد من فنقول هي إما أعلام وإما غيرها فغير الأعلام فيها ثلاثة أوجه أشهرها أنه لا حكاية فيها لا في من ولا بعدها
وحكى المبرد عن يونس ولم يحكه عنه سيبويه أنها تذكر بعد من محكية كالأعلام إذا قال القائل رأيت أخا زيد قلت من أخا زيد
أجاز ذلك سيبويه لا على وجه الاختيار كما قيل دعني من تمرتان وليس بقرشيا كما يجيء وثالثها أنها تحذف وتثبت علامات الحكاية
كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه أنه يقال ذهبت معهم فيقال
مع منين ورأيته ... فيقال منا وأما الأعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب أهل الحجاز ومذهب بني تميم فأهل
الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط وإنما خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لكونه أكثر استعمالاً من غيره ولكونها دالة على المسمى والمراد
من الحكاية تنصيص المذكور وقد مر أن دفع الإبهام بكثرة الاستعمال أنسب وأيضاً الأعلام غير متصرفة في ذاتها مصونة من الزيادة و

الوصل

الثاني

النقصان كما مضى في باب غير المنصرف فناسب ان لا يتصرف في اعرابها ايضا وهو معنى الحكاية والشروط المذكورة ان لا يكون المسئول
عنه منعوتا ولا مؤكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها يغني عن حكاية اعرابها
اذ يعرف المخاطب ان المسئول عنه هو المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فنقول لمن قال رايت زيدا الظريف
او زيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيد الظريف ومن زيد نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصف بابن واسقط
تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمتنع حكايته عند اهل الحجاز لانه وان اعني الوصف المذكور ايضا كسائر الاوصاف الا انه نزل هذا
الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى فجوز الحكاية
فيه فنقول لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو بالنصب وان قال رايت زيدا ابن اخي عمرو قلت من زيد ابن اخي عمرو
بالرفع لا غير واما عطف النسق بالتكرير من فهو كسائر التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما
وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكاية اذا كان المعطوف علما او غير علم نحو من زيدا او عمرا ومن زيدا واخا
عمرو لمن قال لقيت زيدا وعمرا ولقيت زيدا واخا عمرو والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسؤال
واقع بالاسم المبهم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن المعطوف عليه علما كما
اذا قيل مررت باخيك وزيد لم تجز الحكاية في السؤال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع واما
ان اعدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا او من زيدا ومن اخوه او من اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية في العلم دون ما
ليس بعلم وذلك لانقطاع الثاني عن الاول صريحا فيكون لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه حكم نفسه كما لو انفرد ومن
الشروط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيد او فمن زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب
مؤذن بان السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها لانها علم
ايضا على ما يجيء في بابه وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر الى زوال العلمية بالتثنية
والجمع كما يجيء في باب العلم ثم يقول اذا حكى ما بعد من فمن مرفوع الموضع بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية
على الحكاية لا على انه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية
فالكل معرب مرفوع الموضع تقديرا اعرابه لاشتغال محله بحركة مجاوبة الحكاية كما ذكرنا في المضاف الى ياء المتكلم وقيل ان ما بعد
من في الاحوال معمول العامل محذوف كانه قيل ... وهو ضعيف للزوم الحذف بلا مقدر كما مضى هناك وقد جاء حذف العلم بعد
من واثبات علامة الحكاية فيها قيل خلف دار عبد الله فقال السامع دار منى واما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه
بمن مسلك غيره من الاسماء فاتوا به مرفوعا على كل حال بالابتداء جريا على القياس واما اذا سالت باي عن المعارف فلا خلاف
بينهم في ان ما بعدها لا يحكى فاذا قيل رايت زيدا ومررت بزيد قلت اي زيد بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر في اي
فكرهوا ان يخالفه الثاني بخلاف من زيدا ومن زيد هذا وربما حكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره دون سؤال
ايضا كما قال بعض العرب دعنا من تمرتان على حكاية قول من قال ما عندنا تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل ساله
فقال اليس قرشيا فقال له ليس بقرشيا فعلى هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سالت بمن واي عن غير العلم ايضا كما حكى عن يونس كما
مر واذا سالت بمن عن عاقل منتسب اليه علم سواء كان العلم المنسوب عاقلا او لا بل الشرط كون المنسوب اليه عاقلا كما يقال لقيت
زيدا او ركبت اعوج جاز لك ان تقول المني اي البكري او القرشي مثلا يا لحق بمن مكان المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه
الالف واللام لانه كان في المسئول عنه اعني البكري مثلا لان صفة العلم المنسوبة الى شيء لا بد فيها من الالف واللام وبلحق ياء
النسب اخر من كما كان في اخر المسئول عنه والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام على الالف واللام فتقول آلمني بالمد لانه كذلك
بالمسئول عنه لانك تقول آلقرشي او الهاشمي وايضا فان من ضعف تضمنها معنى الحرف بدخول لام التعريف عليها ولحاق ياء النسب
بها فاتى بحرف الاستفهام وبعضهم لا يلحق بها فتقول المني مقصورا اكتفاء بما في من من معنى الاستفهام ويحكى في لفظ المني اعراب العلم المسئول
عنه عن نسبه سواء كان السائل واصلا او واقفا كالحكاية في من في لفظه سواء فتقول لمن قال جاء زيد آلمني بالرفع وكذا المنيان والمنيين
والمنيون والمنيين والمنية والمنيتان والمنيتين والمنيات والمنيات ويأتي المسئول بالجواب على وفق اعراب المني تقول رايت زيدا فيقول
المني فيقول القرشي على انه صفة لزيد المذكور اولا في كلامك ويجوز الرفع في الكل على اضمار المبتدا اي هو القرشي لانفصاله عن الموصوف
بتوسط الاستفهام قال المبرد ان سالنا سائل فقال اذا قال لك رجل رايت زيدا واردت ان تسال عن صفته قال اقول آلمني كاني قلت
القرشي ام العلي او البزار ... قال السيرافي هذا تفريع منه وقياس وليس بمسموع قلت كانه جعل المني في الطريق نحو التاكيد كما
قيل في احمري ودواري وان كانت صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل كالمكي والبصري فلا يجوز المني اتفاقا قال المبرد القياس الا

يا سلمى الافعال مبتدأ وما موصولة وكان بمعنى الامر صلتها او الماضي عطف على الامر الموصول مع صلتها خبرها او بخو خبر مبتداء محذوف مضاف ورويد اسم للفظ اهمل مبنى على الفتح ورويد المفعول به وهو مسول فى محل الجر بالاضافة وتوى اى امهل تفسيره وللنحويين فى موضع رويد زيدا مذهبان احدهما انه فى موضع نصب على المصدر كانه قلت ارود ارواد زيدا والثانى انه يكون فى موضع رفع على الابتداء والضمير المستتر فيها فاعل سد مسد الخبر كما فى اقائم الزيدان والثانى هو الوجه لان الاول لا يكون اسم فعل وهو خلاف الاجماع كذا فى شرحه وهيهات ذاك عطف على رويد زيدا واى بعد تفسيره

او الماضى قال الشيخ هذا التفريع منه ليس بمسموع واجاز الاخفش الاستفهام بأى على وفق آمنى قياسا فقال يقال آلا بى يفضح المنسوب الى الماقل ولا غيره والوجه المنع لعدم السماع وكذا استثقال الياء انه والله اعلم قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضى مثل رويد زيدا اى امهله وهيهات ذاك اى بعد اعلم انما بنى اسماء الافعال لمشابهتها مبنى الاصل وهو فعل الماضى والامر ولا تقول انه صه بمعنى لا تتكلم ومه بمعنى لا تفعل اذ لو كانا كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا تقول اوه واف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا كما اعربا بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الا انا نقول يجوز ان تكون انما الافعال ليست لكونها اسماء للافعال اصابها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقى على ذلك الاصل كالماضى والامر او خرج عنه كالمضارع وعلى هذا لا يحتاج الى التعذر المذكور والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تأدية معانى الافعال امر لفظى وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين فى بعض والظاهر كون بعضها جارا ومجرورا واما تعيين اصولها وانها عن اى شئ نقلت فنقول ان النقل عن المصادر والظروف فى بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به وفداء لك الاقوام بالكسر وامامك زيدا وعليك عمرا اذ استعمال هذه الكلمات على اصلها كثير كرويدا زيد وبله زيد بالاضافة وفداء لك بالرفع والنصب امامك زيد برفع زيد وبعضها يشبه ان يكون مصدرا فى الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان وسرعان وبطآن وشتان فانها كالبنان فى المصادر وكهيهات فانه كقوقاة وقرقار كجار وبيد كضرب فنقول انها كانت فى الاصل مصادر لا نه قام دليل قطعى على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما ونادر الحاقها بالخوانها من نحو رويد وبله وفداء والظاهر فى بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء الافعال ثم تقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو ايها فى الكف وويها فى الاغراء وواها فى التعجب والاستطابة ولعا ودعدعا فى الانتعاش وويلك وويحك وويسك وويك لغرور على ما مر فى المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصدر الى اسماء الافعال نحو صه ومه وهاودع اى انتعش وبس اى ارفق وهيا وهلا وحى وايه وهيك وهيك وهيت بمعنى معانيها ويجوز ان يدعى فى الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما فى صه ومه وايه وهو مفتوحة لا منصوبة فى الضرب الثانى وبقاؤه على المصدرية بناؤه مراعاة لاصله اعنى اسم الصوت كما مر فى المفعول المطلق واما اخ وكخ واف واوه وبخ انما يستعمل استعمال المصادر وهو ان تنصب نحو افا او تبين بالحرف نحو اف لك فالاولى ان تقول انها باقية على كونها اسماء اصوات ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال لعدم الدليل عليه واما الاولى فرطك بمعنى تقدم او احذر من تدامك وبعدك اى احذر من خلفك وحذرك عمرا وحذارك عمرا والنجاءك فانها باقية على المصدرية فلا دليل على انتقالها الى اسماء الافعال وفرطك التقدم اى تقدم تقدما او احذر فرطك اى تقدمك وبعدك اى ابعد بعدك وحذرك وحذارك عمرا اى احذر عمرا احذارك او النجاءك اى انج النجاء والكاف حرف كما فى ذلك فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا يقدح اذن باعتبار الاصل لا فى حد الاسم ولا فى حد الفعل وعدم استعمال بعضها على الاصل لا يضر لما ثبت بالدليل كونه عارضا او ان اصل مرفوض وعارض لازم واما امين فقيل سريانى وليس الامين اوزان العجمية كقابيل وهابيل بمعنى كذا فجعل اسم فعل بمعنى ليكن كذا وبنى على الفتح ويخفف بحذف الالف فيقال امين على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله القصر ثم مد فيكون عربيا مصدرا فى الاصل كالنذير والتكبير ثم جعل اسم فعل فكان القياس ان لا يقال الاسم الفعل هو الذى فى الاصل جار ومجرور نحو اليك وعليك اسم فعل لانا نقول لمثل صه ورويد انه اسم بالنظر الى اصله والجار والمجرور لم يكن اسما الا انهم طردوا هذا الاسم فى كل لفظ منقول الى معنى الفعل نقلا غير مطرد كما اطرد فى نحو نزال وتراك وهلم يعرب فيصح ان يقال نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب اسم فعل كما مر ثم اعلم ان بعضهم يدعى ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتدأ لا خبر لها كما فى اقائم الزيدان وليس بشئ لان معنى قائم معنى الاسم ولذا شابه الفعل اى حدوثا وقيامه فصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان فى قولك تسمع بالمعيدى تسمع مبتدأ وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن كالفعل فى ذلك ولا فصل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا اعراب له فكذا اسم الفعل كان له فى الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب فى الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا فى المفعول المطلق وما ذكره بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة الموضع على المصدرية ليس بشئ اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم يكن قائمة مقام الفعل فلم يكن مبنية ولا تقول فى امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه صار كفتح فاء جعفر وكذا لا تقول فى عليك واليك اسمى فعل انهما جاران متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف

بالصواب

[illegible]

لانه صار الكلمة وكذا الجار والمجرور في الثاني فصار اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمي فعل مثل الفضل وبة علمين لذات وصار
المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو امامك وعليك اسمي فعل كعبد الله وتابط شرا علمين فهي منقولة عن اصولها الى
معنى الفعل نقل الاعلام وليس بشيء ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل
لا لمعناه بشي اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لاصمت او
امتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفضل اسم فعل كما في قول
عنترة كذب العتيق وماء شن بارد ان كنت سائلتي غبوقا فاذهبي اذا روي بنصب العتيق وكذا في قول من نظر الى بعير نضو فقال
لصاحبه كذب عليك البزر والنوى بنصب البزر قال محمد بن السري ان مضر تنصب واليمن ترفع فمعنى كذب عليك البزر اي الزمه
وخذه ووجه ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستهجان وربما يغري بصاحبه وياخذه المكذوب عليه فصار معنى كذب
فلان الاغراء به اي الزمه وخذه فانه كاذب فاذا قرن بعليك صار ابلغ في الاغراء كانك قلت اغري عليك فخذه ثم استعمل
في الاغراء بكل شيء وان لم يكن مما يصدر منه الكذب كقولهم كذب عليك العسل اي عليك بالعسل قال وذبيانية اوصت
بنيها بان كذب القراطف والقروف اي عليكم بها وكذب الحج اي عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فينصب به
جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب به كما ينصب بالزم قال ابو علي في كذب عليك البزر ان فاعل كذب
مضمر اي كذب السمن اي لم يوجد والبزر منصوب بعليك اي الزمه ولا يتاتى له ذلك في قول عنترة كذب العتيق على رواية
نصب العتيق وما ذكرناه اولى واسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي بمعناها الا ان الباء تزاد في مفعولها
كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمل بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها
نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدر
ثم منها الى اسم فعل واما ظرف او جار ومجرور وهما ضعيفا العمل قبل النقل ايضا لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا
بقوله يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر
لدلوي اي دلوي قدامك فخذها واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر اذ الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظه فكيف
لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعاني اسماء الافعال امرا كانت او غيره ابلغ واكد من معاني الافعال التي يقال ان
هذه الاسماء بمعناها اما ما كان مصدرا في الاصل والاصوات الصائرة مصادر ثم اسماء الافعال فلما تبين في المفعول المطلق
فيما وجب حذف فعله قياسا واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيدا بنصب زيد كان في الاصل امامك
زيد ودونك زيد فخذه فقد امكنك ان تختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال
قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد واليك تنح اي ضم رحلك وثقلك اليك
واذهب عني ووراءك اي تاخر وراءك فيجري في كلها الاختصار لغرض التاكيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات اي
ما ابعده وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان اي ما اسرعه وبطآن اي ما ابطاه والتعجب هو التاكيد المذكور وكلها
بالعلامة للضمير المرتفع بها بروزه في شيء منها دليل فعليته وانه ليس منها هلم وهات على ما يجيء وليس لحاق كاف الخطاب ولا
التنوين في جميع هذه الاسماء قياسا بل سماعا يقتصر على المسموع فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظر فاما ان يكون
متصلا بما هو ظرف او حرف جر في الاصل نحو امامك واليك او لا فهو في الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفي الثاني ينظر فان كان
الاسم الذي اتصل به الكاف مما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد ورويدك زيدا احتمل الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم
مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا
اليه فهو حرف خطاب كما في هاك اذ لم يات هاء زيد بالاضافة كما جاء رويد زيد ومثله النجاءك وان لم يكن اسم فعل على ما ذكرنا
وقال الفراء الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشيء لانا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي
كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا فلا يمكن دعوى ذلك في نحو حيهلك وهاك لان الكاف لم يثبت
مع هذين الاسمين قبل صيرورتهما اسمي فعل مع ان وضع بعض الضماير موضع بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول ان في
نحو رويد وهلم وتبين عن الكاف ضميرا مستترا كما في اضرب ولا نقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائي
الكاف في الجميع منصوب وهو اضعف لان المنصوب قد يجيء بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا وقال ابن بابشاذ
في الجميع حرف خطاب كما في ذلك ويبطل قوله بما اوردنا على الفراء واما التنوين اللاحق لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتنكير فليس
لتنكير الفعال الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفة ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسماء بل التنكير

الشن القربة

البزر بزر البقل وغيره ق

ان لا يكون

الكاف م

راجع الى المصدر الذي دل الاسم عليه فصه منكرا اسم فعل كان معناه لان المنون منها اما مصدر او صوت قائم مقام المصدر او لا
فنقل عنه الى باب اسم الفعل ثانيا كما مر فصه بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه
اسكت السكوت المعهود المعين وتعين المصدر بتعين متعلقه اي المسكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فيجوز على هذا
ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا مه اي كف عن هذا الشيء وايه اي هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر
راجع الى تعريف متعلقه وكذا التنكير فمعنى صه اسكت سكوتا اي افعل مطلق سكوت واقع على كل سكوت يفرض عن اي حديث كان و
ليس ترك التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف وقال ابن السكيت والجوهري
نحو ايها فيما يدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صه وصهٍ ومه ومهٍ بتنوين الاول
وسكون هاء الثاني قالا وقول ذي الرمة وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاء بغير تنوين
وقد وصل لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكن الدال على كونه موصولا بما بعده غير موقوف
عليه جرد عن معنى التمكن في هذه الاسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء اجمالا واما الكلام
عليها تفصيلا فنقول هي اما متعدية او لازمة فمن المتعدية ها وهو اسم لخذ وفيه ثماني لغات الاولى ها بالف مفردة ساكنة
للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان يلحق هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك وتصرفها
نحو هاك هاكما هاكم هاكِ هاكن الثالثة ان يلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف نحو هاءَ هاءما هاؤم هاءِ هاؤن
الرابعة ان يلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف الخامسة هاء بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل السادسة
ان تصرف هذه الخامسة تصريف دع السابعة ان تصرفها تصريف خف ومن ذلك ما حكى الكسائي من قول من قيل له
هاء فقال الام اهاء واهاء بفتح همزة المتكلم وكسرها الثامنة ان يلحق الالف همزة وتصرفها تصريف ناد والثلث الاخيرة افعال
غير متصرفة لا ماضي لها ولا مضارع وليست باسماء افعال قال الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل
لك هاء بالفتح قلت ما اهاء اي ما اخذ وما اهاء على ما لم يسم فاعله اي ما اعطى وهذا الذي قال مع علمه كتابه نحو ما اخاف وما
اخاف ومنها هات بمعنى اعط ويتصرف بحسب المأمور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتيا
هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات ان كانت بك مهاتاة وما اهاتيك كما اعاطيك قال الجوهري ولا
يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس بتام التصرف كتعال وكل ذا مما يدخله في باب الفعل الصريح ومن قال هو اسم فعل قال
لحوق الضماير به لقوة مشابهته لفظا للافعال وتقول في نحو مهاتاة هايتت انه مشتق من هات كحاشيت من حاشى وبسملت من بسم الله
وقال الخليل اصل هات آت من آتى يؤتى ايتاء فقلبت الالف هاء ومنها بله اي دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال
بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو علي عن الاخفش انه يجيء بمعنى كيف فيرفع ما بعده
وينشد قوله شعر تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق بنصب الاكف ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف جاز
ان يدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان يأتي بالصخرة اي كيف ومن اين ويروى بجل على القلب
وذكر الاخفش في باب الاستثناء في قوله اعطيهم الجهد مني بله ما اسع ان بله حرف جر وكذا كعدا وخلا بمعنى سوى ومنه قوله
عليه السلام بله ما اطلعتم عليه ومنها تيد زيدا اي امهله وحكى البغداديون تيدك زيدا قال ابو علي لم يحك احد الحاق الكاف
ببله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز الحاقها به فعلى ما قال كان يجعل الحاق الكاف الحرفية بجميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما
مر قال ابو علي تيد من التؤدة فقلبت الواو تاء وابدلت الهمزة يا كما حكى سيبويه بيس الرجل في بئس الرجل ومنها رويد زيدا وهو في
الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اي رفق بتصغير الترخيم اي رفق رفقا وانكان تصغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى
الرفق ويعدى الى المفعول به مصدرا واسم فعل لتضمينه الامهال وجعله بمعناه ويجيء على ثلاثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباب فيه
نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويدا زيدا كضربا زيدا الثاني ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما
صفة للمصدر نحو سر سيرا رويدا اي مرودا او حالا نحو ساروا رويدا اي مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله
تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر او الحال الثالث الى اسم الفعل لكثرة
الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا بنصب زيد وانما فتحناه نظرا الى الحركة المستحقة
في حال الاعراب اعني الاصل الحركة الاعرابية وقولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا
مضافا الى الفاعل كما مر وقد يرد بمعنى على رويد اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعر
اي دع الشعر قوله الى قوله صه اي اسكت ومه اي اكفف وايه اي زد في الحديث او في العمل وصه ومه وايها لان منونين

ملاحظات في الهامش:
... بنه لكانه الامام التعميم كان
نزله الا انا الخطر للاربع الى
مع خاصة لعدة ... نعم
الى ... رائى ... فمعنى صه
... اسكت سكوتا اي سكوتا اي
سكوتا معناها اي ... اسكت ...

... تب
المعدى ... نعم ...
الصحيح ... ات
... سمعت ... المطالع
... المعنى
اى ... حتى

... بالفعل
فلان ... اي
... س س
مقام المصدر الفصل
ولا يقدر الفعل ...
... س

وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعي ان العرب لا تستعمل ايه الا منونا وخطأ ذا الرمة في قوله وقفنا
فقلنا ايه عن ام سالم وقال ابن السري اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اي حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة ومنها
ايها اي كف عن الحديث واقطعه ويستعمل لمطلق الزجر ويجوز ان يكون صوتا قائما مقام المصدر ومعربا منصوبا كسقيا ورعيا
اي كفوا يقال ايها عنا ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن كما في صه وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذا مما
يحتمل الوجهين نحو رويدا وحيهلا وويها وجوز ابن السري في ايها الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره تنوينه وقد تبدل
همزة ايه وايها هاء فيقال هيه وهيها ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال فداء لك الاقوام كلهم وما اثمر من مال ومن ولد اي ليفدك ومنها هيت مفتوح
الهاء مثلث التاء كذا حيث وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل وتعال وقال الزمخشري اسرع واذا بين باللام نحو
هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر كاف لكما الا ان اف يجوز اعرابه اعراب المصادر نحو افا لك وهيت واجب البناء نظرا
الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام فهو صوت قائم مقام مصدر قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل انا قد بينا في المفعول
المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التي يقال انها اسماء افعال يجوز ان تبقيها على مصدريتها وبناؤها نظرا الى اصلها
في الصوت وهو الاقوى في نفسي اذ لا ضرورة ملجئة الى دعوى خروجها عن ذلك الباب على ما بينا هناك فالاولى اذن ان يقول انما
هو في صورة المنصوب نحو افا وتفا مبني على الفتح فيه كما في صه لان الاصل بقاء كل شئ على ما كان عليه ومنها دع ودعا ودعدعا
لعا اي انتعش ودعدعا تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر اعني الدعدعة بمعنى قوله دع دع للعاثر ومنها هلا وله معنيان
اسكن واسرع قال نعم الاحياء ليلى وقولا لها هلا فقد ركب الذي اعزها اي اسكني ومنها هيا وقد يلحق الكاف نحو هياك وقد يحذف
الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد يخفف هيك فيقال هيك والمعنى اسرع ومنها قدك وقطك وبجلك وكان الاصل قدك و
قطك اي قطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف الى الفاعل واقيم مقام الفعل فبني فحذف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان
وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك اي اكتفاءك يقال ابجلني اي كفاني الا ان المضاف اليه قد يحذف من بجل بخلاف
قد وقط فمعنى قدك اكتف ومعنى قدني لاكتف قال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وقال ومتى اهلك فلا احفله
بجلي الان من العيش بجل ولم يصرح وان كان قريبا منها في المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتدأ وجاء الاكثر في باب الاضافة
ويجب نون الوقاية في قد وقط دون بجل في الاعرف لكونهما على حرفين دونه كما مر في باب المضمرات ومنها حي اي اقبل يعدى بعلى
نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وعن ابي الخطاب ان بعض العرب يقول حيهل الصلوة وقد جاء حي متعديا بمعنى ايت قال انشأت
اسئله ما بال رفقته حي الحمول فان الركب قد ذهبا وقد يركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى
اسرع ايضا فيعدى اما بالى نحو حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهل بعمر اي اسرع بذكره والباء للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل فيعدى
بعلى نحو حيهل على زيد او بمعنى ايت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الف هلا للتركيب حتى
يكون كخمسة عشر وقد يسكن هاؤه لتوالي الفتحات نحو حيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقهما التنوين مركبين فيقال حيهلا بفتح الهاء
وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف فيهما في الوصل لغة رديئة وقول لبيد يتمارى في الذي
قلت له ولقد يسمع قولي حيهل سكن اللام للقافية ولا يجوز في غير الوقف وفي الكتاب الشعري لابي علي حيهل بكسر اللام
وتنوينه وعند ابي علي حالهما مع التركيب في احتمال الضمير كحال نحو حلو حامض يعني ان في كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفي
المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ايت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا لانه ليس
في كل واحد منهما ضمير لانه انمحى عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله فيهيج الحي من كلب فظل لهم يوم كثير تناديه
وحيهله فضمة اللام حركة اعراب وهو مرفوم (؟) وذلك ان كل لفظ مبني غير جملة نسب الى لفظه حكم جاز ان يحكى كقولك
ضرب فعل ماض قال بحيهلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف فحكى وجاز ان يجري بوجوه الاعراب كقوله ان لوا وان
ليتا عناء وفي تناديه وحيهله فاعرب وذلك لانه صار اسما للكلمة كما يجيء في باب العلم وقد يبنى حيهلك ومما جاء متعديا ولازما
هلم بمعنى اقبل فيعدى بالى قال تعالى هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداءكم وهو عند الخليل ها التنبيه ركب معها لم
امر من قولك لم الله شعثه اي جمع اي اجمع نفسك الينا في اللازم واجمع غيرك في المتعدي فلما غير معناه عند التركيب لانه صار
بمعنى اقبل او احضر بعد ما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف
ولم يقولوا فيه الم كما هو قياس ... هلم كما يجوز ... لنقل التركيب قال تعالى هلم شهداءكم
ولم يقل هلموا وقال الكوفيون اصله هل ام ... هل كلمة استعجال ... لاهل التخفيف للتركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام وحذف
كما هو القياس في ... قال ابو علي في كتاب الشعر يدل عليه ان هل بمعنى اسرع

مهلا
مع
فيهما
والتنوين
مفتوحه

مفتوحة اللام ولا يجوز أن تركب منه هلم وقال الزمخشري يجيء هل ساكن اللام بمعنى أسرع وكان أصل هلم إلى عند الكوفيين هل أفضل
إلى زيد أي اقصد بالإحضار ضمن عند الكوفيين معنى أسرع أو أقبل فيعدى بإلى في اللازم فقيل هلم إلى وأما في المتعدي
نحو هلم زيداً فهو باق على معناه أي أسرع اقصد زيداً فأحضر وبنو تميم يصرفونه نظراً إلى أصله وليست بالفصيحى نحو هلم هلما هلموا
هلمي هلممن زعم الفراء أن الصواب أن يقال هلمين بإبقاء هلم على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم في ضمير الفاعل ليقع السكون
الواجب قبل نون الضمير على ذلك النون المزيد وبنو تميم هلم على تشتتها وفيها كما زيد النون في مني وعني محافظة على سكون نون
من وعن قال وهذا كما يروى في بعض اللغات من زيادة الألف في ردات وهذا لسان من العرب من يدغم في رددت كما ادغم قبل دخول
التاء ويزيد الفاً قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب ويروى عن بعض العرب هلمين بقلب النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل
ياء وقد يلحق هلم لك مبيناً باللام وإن لم يكن في الأصل مصدراً والجر في أخواته من أسماء الأفعال التي تبين بحرف الجر نظراً إلى
أصلها الذي هو المصدر نحو قوله هيهات هيهات لما توعدون أي بعد وحكى الأصمعي أنه يقال هلم إلى كذا فيقول المخاطب لا أهلم إليه
مفتوحة الألف والهاء وكذا يقال هلم كذا فيقول المخاطب لا أهلمه بنفسه كأنك قلت لا أريد لها المفتوحة الهاء والألف
على المذهب الآخر فلم يجز في الجواب الحي ولا ألم مراعاة لفظ الخطاب هذا الذي ذكرناه كله بمعنى الأمر من أسماء الأفعال التي بمعنى الخبر
هيهات وفي تائها الحركات الثلاث وقد تبدل هاؤها الأولى همزة مع تثليث التاء أيضاً وقد ينون في هذه اللغات الست وقد تسكن
التاء في الوصل أيضاً فيجري الوصل مجرى الوقف وقد يحذف التاء نحو هيها وأيها وقد يلحق هذه الرابعة عشر كاف الخطاب نحو أيهاك
وقد تنون نحو أيها وقد يقال أيهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغني بنون مكسورة وقال بعض النحاة إن مفتوحة
التاء مفردة وأصلها هيهية كزلزلة نحو قوقاة قلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتأنيث فالوقف إذن عليها
بالهاء وأما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسلمات فإنه يقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما يقول قوقيات في جمع قوقاة إلا
أنهم حذفوا الألف لكونها غير متمكنة كما حذفوا ألف هذان وألف الذي في المثنى والمضمومة التاء يحتمل الإفراد والجمع فيجوز الوقف
عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل لا منع أن تقول أنها فيه والتاء فيه زائدتان فهي مثل كوكب ولا منع أيضاً من كونها
في جميع الأحوال مفردة مع زيادة التاء فقط وأصلها هيهية وتقول فتح التاء في الأكثر نظراً إلى أصله حين كان مفعولاً مطلقاً وكسرت
للساكنين لأن أصل البناء السكون وأما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه إذ معناه ما أبعده كما ذكرنا فكان القياس
بناءً على هذا الوجه الأخير في أصله هيهية في الأحوال أن لا يوقف عليه إلا بالهاء وإنما يوقف عليه بالتاء في الأكثر تنبيهاً على أنه
انتقل قسم الأفعال من حيث المعنى فكأن تاءها مثل تاء قامت وهذا الوجه أولى من الوجه الأول أيضاً ومن جعل الألف والتاء مزيدتين
لأن باب قلقال أكثر من باب بين وسلس وعنها شتان بمعنى افترق مع تعجب أي ما أشد الافتراق فلذا يطلب فاعلين فصاعداً كافترق
نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يجيء في غير الأكثر الأفصح شتان ما بين زيد وعمرو وقال
ومنعه الأصمعي لقول الشاعر شتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والأغر ابن حاتم وأنكره الأصمعي وقال الشعر لمولد وذلك
بناء على مذهبه وهو أن شتان بمعنى شتت وهو المتفرق وهو خبر لما بعده وتوهم شتان أحدهما الفتح في شتان وهي كسر النون والثاني
أن المرفوع بعده لا يكون إلا مثنى أو ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعاً ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعلاً له واللغة الفصيحة
أعني فتح النون تبطل مذهبه وأيضاً لو كان خبراً لجاز تأخره عن المبتدأ إذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع مثل ذلك وكان ينبغي أن لا يجوز
شتان ما بينهما بناءً على المذهب المشهور أيضاً وهو أن شتان بمعنى افترق لأن لفظ ما بينهما لا يصلح أن يكون عبارة عن شيئين
والمعنى افترق الحالان اللذان بينهما إذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بخل وجود مثلاً على معنى أن إحدى الخصلتين مختصة بأحدهما
والأخرى بالآخر كما يقال في الأعيان بيني وبينك نهران مع أن يكون أحد النهرين بجنب أحدهما والآخر بجنب الآخر بل لا يقال
في المعاني بينهما شيء أو شيئان إلا إذا كانا مشتركين في ذلك الشيء أو الشيئين أو الأشياء نحو قولك بيننا قرابتان أي اشتركنا
فيهما فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين وهما البخل والجود لكان كل واحدة من
الخصلتين مشتركاً فيهما وهو ضد المقصود فنقول إنما جاز شتان ما بينهما على أن شتان بمعنى بعد لأنه لا يستلزم فاعلين
فما فاعل وما كناية عن البون أو المسافة أي بعد ما بينهما من المسافة أو البون ويجوز أن يكون ما زائدة كما كان مزيداً في بين
وشتان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الأخفش في قوله تعالى لقد تقطع بينكم قال بينكم مسند إليه لكنه
لم يرتفع استنكاراً لأخواته عن النصب لشيوعه في أغلب استعماله ومثله قوله تعالى ومنا دون ذلك وقوله وهي فوق الخامس ودون
السادس وقال الزجاج بني شتان على الفتح لأنه مصدر ولا نظير له كرددته ومنها سرعان ووشكان مثلثي الفاء بمعنى
سرع وقرب أي ما أسرع ومنها بطآن بضم الباء وفتحها أي بطؤ ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر في فتح شتان

سقوقه

اواشياء

هيهات

وفعال الممتدا ومعنى الامر متعلق بمقدر من الثلاثي بيانه ... قياس خبر اى يبنى فعال كذا قياس فى المطلق بمعنى كذا قياس وكذا الخبر مبتدا محذوف ومعنى امر متعلق بمقدر ومصدرا حال ... وكذا خبر كان اى فعال المصدر ومعرفة نعت وخبر بعد خبر او حال عن ضمير مستتر يكون عائدا الى فعال ومعرفة حال بعد حال والمعنى وفعال بمعنى ... اسم فاعل ... ومعرفة كونه معرفة وكذا خبر مبتدا محذوف وصفة عطف على مصدر او نحو يا فساق مثل ومبنى خبر ثان والمبنى ... متعلق به ... متعلق بمشابهته ... من حيث العدل والوزن ويحتمل ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بمبنى فعال فى هذين الصورتين لمشابهته لفظ فعال فى المبنى للفظ ... والتانيث ... فعال ... بكسر العين والسكون ... الذى بمعنى الامر فى الفصل ... العدل والوزن وعلما اشر ... مصدر فى الوجه للاعيان ... متعلق بمقدر اى علما ... موضوعا للاعيان مؤنثا ... نعت لعلما كقطام ... مبتدا ومحذوف ... عطف عليه ومبنى خبر ... فعال المقدر اى فعال ... اذا كان علما كذا مؤنثا ... مبنى فى الحجاز متعلق ... به ومعرب خبر ... تميم متعلق ... استثنا وما موصول ... راخره راء مبتدا ... والجملة صلة ... فى اخره ... مع صلته ... النصب والمعنى ... فعال علما للاعيان مؤنثا ... عند بنى تميم الا ما كان الذى فى اخره راء ونحو حضار ... خبر مبتدا محذوف ... نحو حضار

وما بعدها امر فتح هيهات ومنها اوه وفيها احدى عشرة لغة اوّه بضم الهمزة مشددة الفاء مثلثها بتنوين ودونه واوه بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين وانه لبئس مما لا ترى تحمد واوه منونة وغير منونة وقد يتبع المنونة تفسير او ... وقد ترتفع اوه كويل ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء واه بقلب الواو الفا واوه بكسر الواو المشددة وسكون الهاء واوه بكسر الواو المشددة وكسر الهاء بلا اشباع واوه بكسر الواو المشددة وحذف الهاء واوه بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء مع المد وجاء اوه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد تمد الهمزة فى هذه فيقال آوه كما مر فى آمين وليست بفاعلة اذ لو كانت اياها لا تقلب اللام ياء كما فى تاوية من تويت ويقال فى اوه اوتاه وفى اوه اوتاه بزيادة الالف والهاء كما فى اندبة فيكون الهاء ساكنة فى الوقف ومضمومة او مكسورة فى الوصل كما مر وجاء اوّه تحقيرا وتحقير اسماء المبهمة بفتح الاول قال ابو على وهذه اجدر لانها اقل تصرفا فقال يجوز ان يكون تصغير اوه تصغير الترخيم كحريث فى حارث ومنها الظروف وشبهها الجر بضمير مخاطب كثيرا وضمير غايب شاذا قليلا نحو عليه رجلا ... شخصا ليسنى وقوله عليه الصلوة والسلام من اشتهى منكم الباءة فعليه بالصوم فان له وجاء فعندك ودونك ولديك بمعنى خذ الاصل عندك زيد فخذه وكذا لديك زيد ودونك زيد برفع ما بعدها على الابتداء فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف لكثرة استعماله ... بمعنى خذ فعمل عمله والظرف مبنية على الفتح لان الحركة التى استحقها فى اصلها حين كانت ظروفا كما قلنا فى المصادر الصائرة اسماء افعال ولا محل لها كتلك المصادر لقيامها مقام ما لا محل له وورائك اى تاخر وامامك اى تقدم او احذر من جهة امامك ويجوز ان يقال هاهنا باقيان على الظرفية اذ لا ينصبان مفعولا كعندك ولديك فيكون التقدير استقر وراءك وامامك وكذا مكانك اى الزم مكانك ويقع عليك زيدا اى خذه كان الاصل عليك اخذه والبيك بمعنى والاصل ضم علقك اليك وتنح عنى فاقتصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الى اى اتنحى فهو خبر شاذ مخالف بقياس البابين اذ قياس الظروف وشبهها ان يكون اوامر ... قياسا عليه واما على بمعنى اولنى فهو مخالف للقياس من وجه اخر اذ هو امر لكن الضمير المجرور فى معنى المفعول ... والقياس ان يكون المجرور فاعلا وسمع الاخفش على عبد الله زيدا اى قربه اياه وهو اشكل من على لجره المظهر والكسائى يجوز الاغراء بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا وغيره يقتصر على السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد الضمير المجرور فى هذه الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل صيرتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذى عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال نحو عليكم كلكم بالرفع قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثى قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار وصفة مثل يا فساق مبنى لمشابهته له عدلا ووزنا وعلما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبنى فى الحجاز ومعرب فى تميم الا ما كان اخره راء نحو حضار فقال ابن جنى على اربعة اضرب الاول اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد فى الثلاثى نظرا الى كثرته فيه قال المصنف لو قيل على هذه انه فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانها جوت من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة افعل قال ولكنهم لم يقل احد منهم وانما قالوا ان فعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لا منع من اشتراك الاسماء والافعال فى صيغة كما فى فعل وفعل وفعال ومثال من دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسرة فى الافعال حتى زادوا نون الوقاية حذرا منه وهذه قرينة وفتح فعال فى الاصل فهو اسم قوى اقول لو كان فعال فعلا لاتصل به الضمائر كما فى سائر الافعال امر من الثلاثى مسموع فلا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم يقلها العرب وليس لنا فى ابنية المبالغة ان نقيس فلا نقول فى شاكر وغافر شكير وغفير قلت وهذا القول مبنى على ان فعال معدول عن افعل للمبالغة وكذا يقول اكثرهم وفيه نظر كما يجى قال الاند لسى منع المبرد قوى فالاولى ان يتاول ما قال سيبويه بالاطراد الكثرة لكانه قياس لكثرته واما فى الرباعى فالاكثرون على انه لم يات منه الا حرفان قرقار اى صوت قال قالت له ريح الصبا قرقار والثانى عرعار اى تلاعبوا بالعرعرة وهى لعبة لهم قال يدعو بها وليدهم عرعار قال المبرد لم يات فى الرباعى عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات الصبيان كما يقولون غاق غاق قال السيرافى الاولى ما قال سيبويه لان حكاية الصوت لا تخالف الاول فيها الثانى مثل غاق غاق ولو ارادوا الحكاية لقالوا قرقار وعارعار وعند الاخفش بناء الامر من الرباعى قياس واعلم ان مذهب النحاة انه فعال هذه معدولة عن الامر الفعلى للمبالغة فى الامر كفعال وفعول مبالغة فاعل وكذا قالوا فى نحو شتان وسرعان انها معدولة والفتحة فيها هى الفتحة التى كانت فى الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلاثا واكثر الثلث وما فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل انزلى الحقوا الفعل الياء التى هى ضمير المؤنث دليلا على التكرار المثلث كما الحقوا الالف فى قفا فى قوله دليلا على التكرار المثنى واصله قف قف والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا نزال عن انزلى فنزال اذن مؤنث كانزلى لانهم جعلوا الالف التى هى دلالة تثنية الفاعل دليل تانيث الفاعل علامة تانيث الفعل اى كونه مكررا ثلثا او اكثر قال ودليل تانيث نعال الامر قوله ولا انت يجمع من اقاصر

اذ رعيت

قوله ... انه علم الصيغة ... فعال ... وهذه الصيغة للمبالغة فى الفاعل تثنية الفعل التكرار والياء التى ودليل

اذ دعيت نزال ولجّ في الذعر هذا كلامه والذي ادّعاه من كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل
في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن نوع ذلك الشيء الذي ذلك الشيء منه اخذا من استقراء كلامهم عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل
بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال على ما بيّنا قبل لا من الوجه الذي ادّعى عبد القاهر
وتانيث الفعل في دعيت نزال لا يدل على ان اصل نزال فعل امر مكرر بل هو لتاويل نزال باللفظة او الكلمة او الدعوة كما
يجيء في باب العلم وكذا لا يخرج قسما المصدر والصفة من معنى المبالغة فجاد ولكاع ابلغ من الجهد ولكعاء الثاني من اقسام فعال المصدر
وهو عدل ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه ومنهم من جعله من اعلام المعاني كبرة وسبحان على
ما يجيء في باب العلم وربما استدل على تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص فانهما مؤنثان اتفاقا اذ لا يطلقان
الا على المؤنث كما يجيء وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة في قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار لتعريف
قرينة وهي برة وهذا الدليل كالاول في القرائن اذ حمل كلمة على اخرى في التانيث والتعريف مع عدم استعمال المحمولة معرفة ومؤنثا شيء
بديع بلى لو ثبت وصف نحو فجار بالمؤنث المعرف نحو فجار القبيحة مثلا جاز الاستدلال به على الامرين التانيث والتعريف على
ان السيرافي جوز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صارتا
بالغلبة علمين كما يجيء في القسم الثالث ولو سلمنا قيام الدليل على تعريف كل ما هو من هذا القسم على ان قولهم في الظباء اذا وردت
الماء فلا عباب اي فلا عبّ وان لم ترد فلا اباب اي لا اب اي لا نزاع اليه وقولهم للمناسب جماد لها جماد ولا تقولي طوال الدهر ماذكرت
جماد اي قولي لها جمودا ولا تقولي لها حمدا وشكرا وقول العرب لا مساس اي لا مس ظاهر في التنكير ومن كان مذهبه ان جميع
اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة واذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافه كعناق ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة
كصباح وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة الثالث الصفة المؤنثة ولم يجئ في صفة المذكر وجميعها يستعمل من دون
الموصوف وهي بعد ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماعا نحو يا لكاع اي يا لكعاء ويا فساق ويا خباث اي يا فاسقة و
يا خبيثة ويا رطاب ويا دفار وكذا يا حضاف ويا حباق كلاهما بمعنى الضارطة ويا خواق من الخرق وهو الذرق ولا يجيء هذا اللازم
للنداء علما للجنس لانه لا يكون بسبب الغلبة في موصوف بحيث يصير علما له كالصعق ونحوه على ما يجيء في الاعلام واما غير لازمة
للنداء وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كاسامة وهو الاكثر وذلك نحو حلاق وجباذ للمنية كانت في الاصل
صفة عامة لكل ما تحلق وتجبذ اي تجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا وكذا جناذ وبراح للشمس من الجنذ وهو الشيء
البراح وهو الزوال وكلاح وازام وجداع للسنة وسباط للحمى لانبساطها في البدن من الشعر السبط ومثله كثير ككرار للخرز التي
يؤخذ بها المرء زوجها سميت كرار لانها تكر الزوج اي ترده بزعمهم يقال يا كرار كريه ان ادبر وان اقبل فسريه وفشاش و
جباد وصمام للداهية لانها تفشّ اي تخرج ريح الكبر بجبذ اي تميل سميت بها نفوسا او تصم اي تشتد يقال فشاش فشيه من استه
الى فيه اي اخرجي ريح الكبر من استه الى فيه ويقال حيدي حياد اي ارجعي يا راجعة وتوعمي صمام اي اشتدي يا شديدة اي زيدي
في الشدة او ابقي على شدتك كالنا وبلين في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوعه يكرهون طلعته حلاق ذو
اي يا هينة الحادة اي المانعة وفياح للغارة يقولون فيحي فياح اي تسعي يا متسعة على تاويل صمي صمام وتقي كونيه وقاع وهي علم كية
على ناعرتين وانتصابها على المصدر من كويته اي كية واقعة اي لازمة وتق طمار للمكان المرتفع كانها طامرة اي واثبة وتق المضيع قثام
وجعار وفشاج من الفشم وهو الجمع ومن الجعر ومن الفشج وهو تفريج ما بين الرجلين فهذه وامثالها اعلام للجنس بدليل وصفها بالمعرفة
نحو حنان الطالعة ولو لم يكن معارف لم يجز حذف حرف النداء معها في نحو فشاش فشيه وحنا دجهنه وحيدي حياد كما مر في باب
النداء والضرب الثاني من غير اللازمة للنداء ما يقع على وصفيتها نحو قطاط اي قاطعة كافية قال الطالب حتى اذا ما فلت
قطاط وسبية يكون لزام اي كلازمة ولا تبل فلانا عندي بلال اي بالة لا يصيبك عندي ندى قال لا يصل صلة
قال الجهل تعد واذاك الصعيد بداد اي متبددة متفرقة فهو يارد والرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى
بها مذكرا ايضا واما قوله لقد كنت احسبكم اسود خفية فاذا لصاف تبيض فيه الحمر فتذكير ضمير الراجع الى لصاف قلنا فيه بالموضع ويروى
تبيض فيها ولصاف منزل من منازل بني تميم وخصاف فحل وفي المثل اجرى من خاصي خصاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه
للفحلة فمنعه وخصاه وكذا حضار كوكب وظفار مدينة وتقليسي بنحو هذه المؤنثة رجل كما يسمى بنحو سعاد وزينب وقطام وحذام
ورقاش وغلاب وسجاح للنسوة معينة وسكاب وكفة وكتاب وخطاف لكلبتين ومناع وملاع لهضبتين ووبار وشراف لارضين
وعرار لبقرة وظفار لمدينة وجميع اخواتها وصفات مبنية اتفاقا وقد اختلف في علة بنائها قال المبرد فيها ثلاثة اسباب التانيث
والعدل والعلمية قال سيبويه تم الاسم بعض التمكن فيستحق بالثالثة زيادة السلب ليس بعده منع الصرف الا البناء وقوله

نفي

والأصوات مبتدأ أو كل لفظ خبرها وحكي به صوت جملة فعلية وقعت نعتاً أو الضمير في به عائد إلى اللفظ أو صوت به للبهائم جملة عطف عليه فالأول كغاق مبتدأ وخبر والثاني كنخ مثله عطف عليه

نظر بل الألف لا تأثير في الحكم ولا دليل على عدل أنها لو كانت علة لاثرت في جميع الأوصاف بل تاثيرها في بعضها كما مضى ولو ثبت التأنيث في القطام لم يؤثر بعد العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلاثة فهو منقوض بنحو ... فانه مؤنث ... مع اجتماع التأنيث والعدل والعلمية وقيل بنيت لتضمنها تاء التأنيث وبعد تسليم تضمنها تاء التأنيث في الضار وهو منقوض بنحو هند ونار ... لا يخفى وقال المص لمشابهتها نزال ... وعليه نحو سحاب وكهام وحمام من المعربات فضم إلى الوزن العدل حتى ادعى العدل المحقق ولا دليل عليه وثبوت الحجرية فاسقه لا تدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز أن يكون مترادفين لفظين في معنى لا يكون احدهما أصلاً وللآخر فرعاً وانما نقول بالعدل المقدر لاضطرار بوجود هما مبنيين لذلك كما ذكرنا لمنع صرف عمر ونحوه من كلامهم فما الدليل على كون نزال الذي هو الأصل معدولاً وقد قلنا قبل ما عليه وان قال العدل الأصل ايضاً فهو تكلف على تكلف والأوزان التي قيس المصادر والصفات لمشابهتها الفعال الأمر وزنا ومعنى كما مضى من كلام ومضى أنه لا معنى فيها ولا الأعلام الجنسية كحمام وحمار فكان حقها الإعراب لأن الكلمة المبنية اذا سمي بها غير لفظها وجب اعرابها كما يجيء عن شخص على ما يجيء في باب العلم بغير الوصف بأنها في جنسها أوصاف غالبة وأما الأعلام الشخصية كحذام وقطام فبنو تميم جروا على القياس باعرابها لما غيرها متصرفا واما الإعراب فلعدم غيرها عن معنى الوصف ولما عدم انصرافها فيها من العلمية والتأنيث وبناء أهل الحجاز لمخالفة القياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعى البناء الذي كان لها في حالة الوصف لكنهم لما رأوا أنها لا تنافي بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب ما لا ينصرف فبنوها بناء الأوصاف وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الأوصاف أجروها مجرى العلم المنقول عن الوصف لأنه أكثر من غيره أو نقول أجروا الأعلام الشخصية مجرى الأعلام الجنسية في البناء وقال المص وهي معربة غير منصرفة عند بني تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك باجتماع العدل والوصف في نحو فساق عند النحاة والعدل والعلمية في نحو شاش وخياط ونحوهما من الأعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها مع أن في ادعاء العدل في الأقسام الأربعة نظر كما مضى هذا مذهب الأقل من بني تميم وأما مذهب الأكثر منهم فصحاؤهم فانهم يمنعون صرف الأعلام الشخصية الا ما كان آخره راء كحضار فانهم يبنونه وذلك لأن تفضيل الإعراب على البناء في جميع الشخصية مستقيماً لكنه قد رجح أحد الطرفين بغرض وغرض تخصيص البناء بذي الراء قصد الإمالة اذ هي أمر مستحسن والمصحح للإمالة هنا كسر الراء وهو لا يحصل الا بتقدير علة البناء لأن أقرانه الإعراب ومنع الصرف لم يكسر ولم يكسر ما قبله وهو الفاء فاذا كان كذلك كان تقدير علة البناء الغرض المذكور أولى من تقدير علة منع الصرف حتى كان أيضاً مستقيماً لو منع ولما القليل من بني تميم فقد جروا على قياس منع الصرف في الجميع دون قبائل البناء وقال المص في الشرح الأخير في العلم الشخصي ان فيه عند أهل الحجاز علة لا تقدير بها يحصل تشابه باب نزال من جهتي العدل والوزن فيحصل موجب البناء اذ لو اكتفى بالوزن أو بناء مثل إبراهيم كلام قال وانما كانت العدل تقدير به أنه ليس لنا فاعل وحاذ معدول عنها قطام وحذام كما ليس لنا عامر العدل عنه عمر قال وعند بني تميم نحو حذام العدل المقدر ووزن وفي نحو قطام التأنيث والعلمية لأنا غير مضطرين فيها لمنع الصرف الى العدل اذ الكفاية حاصلة بالتأنيث والعلمية وقال بعضهم يقدر فيه ايضاً العدل لأنه من باب حذام المضطر فيه الى تقدير العدل أي من باب العلم الشخصي فيطرد تقدير العدل في جميع أفراد العلم الشخصي لما اضطر في بعضه وهو ذو الراء هذا وقد مر الكلام على تقدير العدل قوله الأصوات كل لفظ حكي به صوت أو صوت به البهائم فالأول كغاق والثاني كنخ اعلم أن الألفاظ التي تسميها النحاة أصواتاً ثلاثة أقسام احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات العجم كغاق أو عن الجمادات كطق وشرط الحكاية أن يكون مثل المحكي وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الإفصاح بالحروف احسان الإنسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد أصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في أثناء كلامهم أعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة اذ لا تتيسر عليهم أو تتعسر مثل تلك الأجراس الصادرة منها كما أنها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الإنسان الا النادر كما في الببغاء فأخرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين أعني الحكاية والمحكي قضاء لحق الحكاية أي كونها كالمحكي سواء أيضاً الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الأصوات وثانيها أصوات خارجة عن فم الإنسان غير موضوعة وضعاً بل دالة طبعاً على معان في أنفسهم كأف وتف فان المتكره لشيء يخرج من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ أف ومن يتقزز من شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف وكذا آه للتوجع أو التعجب فهذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعاً كأح لذي السعال الا أنهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم اليها تصرفوا فيها تصرفهم في كلامهم بأن حركوها بحركة وجعلوا فيها لغات مختلفة كما مر في لغات أف وأوه وثالثها أصوات تصوت بها للبهائم عند طلب شيء منها اما المجيء كالألفاظ المذكورة في الدعاء نحو جوت وقوس ونحوهما واما الذهاب كهلا وهج وهجا ونحوها واما غير ذلك كنخ للإبراك وجئ للشرب وهدع للتسكين وهذه الألفاظ ليست مما يخاطب به الحيوانات العجم حقيقة وان ذهب اليه بعضهم لأنها لا يكون خطاباً لعدم فهمها الكلام كما قال ... الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان تعلمها ان الشخص كان يقصد انقياد

بعض الحيوانات شيئا من هذه الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء واما بصوت
معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه وتاديبه واما بايناسه واطعامه
فكان الحيوان يتخيل المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب او البر الى
ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده فيمتثل
عقيب الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا
مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشتبه الافراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج
فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب
تبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغير ذلك هذا ولا ارتداع لهم من ارتكاب صيرورة هذه الاصوات
المقارنة في الاصل للضرب او البر لما استغنى بها الطالب عنهما اسماء الافعال كما ذهب اليه بعضهم فيكون اوامر ونواهي لان الله تعالى
جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا باس بان يخاطب بكلام يفهمه كالعقلاء ثم نقول انما سميت الاقسام
الثلاثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا اصواتا لان هذه في الاصل اما اصوات ساذجة كحكاية اصوات العجماوات والجمادات او
اصوات مقطعة معتمد بها على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية وكما يصوت به للحيوانات فهذه الاقسام الثلاثة ليست
في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم ساذج الصوت فقيل اصوات ثم جعلت الاقسام الثلاثة بعد هذا الاصل لاجل
احتياجهم الى استعمالها في اثناء كلامهم كالكلمات فعاملوها معاملتها والحقوها باشرف الكلمات اي الاسماء ليكون ادل على دخولها في
ظاهر اقسام الكلمات فصرفوها تصريف الاسماء فادخلوها التنوين الذي هو من اخص علامات الاسماء في بعضها نحو غاق وايه والالف و
اللام في بعضها وذلك اذا قصد لفظ الصوت لا معناه نحو قولهم باسم الماء وقوله كما رعت بالجوت فهو كقولك امر تمر يا ضرب اسم
وجعلوا لفظ بعضها مثل بعض المصادر نحو ويهك اي كراهة لك ونصبوا بعضها نصب المصادر نحو واها لك اي طيبا فهذه
الاصوات من الكلمات كالنسناس من الناس صورتها صورتها ومعناها غير معناها اذ ليست موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات
فالتنوين فيما دخلته تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس ما قاله بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير بشيء اذ لا
معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع ان يقول في نحو صه وايه مثل هذا المتقدم في اسماء الافعال ان نحو صه كان صوتا في الاصل
ونستريح اذن من التكلف الذي تكلفناه فيها لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين وانما بنيت اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها ليست في الاصل
كلمات قصد استعمالها في الكلام فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضي الاعراب واذا وقعت مركبة جاز ان يعرب
اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كما في واق لكن اذا قصدت الفاظها لا معانيها التي في الاصل اصوات ساذجة
غير محتملة للتركيب الذي هو مقتضى الاعراب او لكون وضع بعضها وضع الحروف اي على حرفين كما قيل ولذا وقعت مركبة جاز ان تعرب
قال جهم بن العباس ترد بحيهل وعاج وانما من العاج والحيهل جن جنونها وقال تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وقال
كما رعت بالجوت الظماء الصواديا فالحكاية مع الالف واللام وتقول زجرته بهيد وبهيد وهذا كما تقول في الحروف ان لوا وان ليتا
عناء وفي الاسم المبني ولا يجد اهيابن ولا يجد باين على ما يحكى في الاعلام والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والحيهل المجر
وباسم الشيب لتبعيد الاسم عن شبه الحرف لكونها علامة الاسم الذي اصله الاعراب وهذا كما يحكى عن بعض البغداديين كل
من الاسمين وكان الاسمين معربا ومبنيا مع اللام وشاهده ما يحكى ان الخليل قال لابي الدقيش هل لك في ثريدة كان ودكها عيون
الضياون فقال اشد الحل معربا والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل الان والذي والخمسة عشر واما اذا دخلت التنوين
في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها كقوله بحيهل وعاج فاعرابها واجب لانها اذن تنوين التمكن وان ادخلتها من غير
هذا القصد كما في نحو غاق وصه فهي مبنية لانها تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما تقرر وهذا هو الكلام عليها اجمالا
واما التفصيل فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان او العجماوات او الجمادات قح وهو حكاية صوت الضاحك
وعيط حكاية صوت الفتيان اذا تصايحوا في اللعب وغاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب لا يقال عند الشرب ومنها
ماء بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة صوت الظبية اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف
وطق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التي يصوت بها
للبهائم هلا زجر للخيل اي توسعي وقد تزجر بها الاناث وعدس زجر البغل حتى سمي به البغل قوله عدس ما لعباد عليك
امارة ويحتمل الامرين الا ان الوقف على السين ونحو جوت دعاء للابل بكسر الهاء وفتحها وكذلك الدال بلا تنوين
فيه اربع لغات وهاد نجد الدال بمعناه وقد اعربها الشاعر لما قصد اللفظ فقال حتى استقامت له الافاق طائعة فما يقال له

قال المركبات مبتدأ وكل اسم حصل من كلمتين متصل بمبتدأ أي مركب من كلمتين ليس من كون كان بينهما أي بين الكلمتين نسبة بنحو إسناد أو غيره من الحد نفت الكلمتين

هيد ولا هاد أي لا يمنع من شيء ولا يزجر عنه ويقال اتام فما قالوا له هيد ماالك أي لم تسألو عن حالك وسع وجهه لزجرها وقد يقال الحج ايضا جه وجوب مثلث الباء بتنوين دد ونزجر الابل ايضا وكذا جاى وعاى بيا مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وخاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد يقصر ان يتوازيا بين الفعل منهما حاجيت وعاعيت بها بدل الالاف ياء واصلها حاحى وعاعى كما يقول لا ليت لمن اكثر من قوله لا لا وجى وجوت بفتح التاء دعاء لها الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا هيج بفتح الهاء وكسر الجيم او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وجب بسكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا مكسورة الهاء منونا وغير منون وهد تسكين لصغار الابل اذا نفرت ودوهه بكسر الهاء وقد يسكن دعا للربع ونخ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مسكنة عند صوت انا نخ البعير كذا هيج ونخ بكسرها وهما ويجوز في الخاء الكسر والسكون وتيى زجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة وكذا هج بفتح الهاء وسكون الجيم وتوا يضا في تسكين الاسد والذئب والكلب وغيرها وقد تسكن بنمنونة وكذا هجا وقع وقاع لزجر الغنم بص وبس في دعاء لها بضم الباء وسكون السين وقيل السين مفتوحة مشددة وبخ بكسر التاء وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعاء للتيس عند السفاد وجح وعه وعير بكسر العين والراء وروى فتح العين زجر للضان وشاء ونشو ولليمار المورد وعوه دعاء للجحش وهيح دعاء للفرس ودج صياح بالدجاج وقوس زجر للكلب بسكون السين وقيل دعاء له ودده بفتح الدال وسكون الهاء او تشديد ها ساكنة زجر وط بمعنى اضرب واصله فارسي وقد جعلت بمعنى المصدر مراعى اصلها في البناء في قولهم الاده فلاده اي ان لا يكن ضرب الان فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على احوال في نفس المتكلم وي للندم او التعجب وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله وي وان اللام كان حرف جر وكان الاصل ويلك اي عجبا لك ثم كثر استعماله حتى ركب معروضا لام الفعل حتى قالوا ويلا وويل ومن ذهب غيره ان ويل وويس وويح وويب كلمات برأسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها وقولهم ويلمه يروى بكسر اللام وضمها فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه مبتدأ محذوف الخبر اي هلاكها حاصل اي اهلكها الله وهذا كما يقال في التعجب قاتله الله فان الشي اذا بلغ غايته يدعى عليه صونا عن عين الكمال كما قال رماه الله في عينيه ثبينة بالعمى وفي الغر من انيابها بالقوادح وقولهم قاتله الله من شاعر فحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صارا ويلمه ككلمة واحدة مفيدة لمعنى عجبا واما ان تواصل وي لا مه تعجبا لها اي وي لامه ولدت فنقل ضمة الهمزة الى اللام المحركة على غير القياس وحذفت الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على ان اصله وي لامه فحذفت الهمزة مع ضمتها واما ويكان وكان الله فهو عند الخليل وسيبويه وي التي للتعجب ركبت مع كان مثقلة كما في الابيات او مخففة كما في قوله ويكان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر نحو في قوله تعم ويكان الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر ويكانه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكان من يكن له نشب قال الفراء وي كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب كقوله قيل الفوارس ويك عنتر اقدام اي ويلك وعجبا منك وضم اليها ان ومعنى ويكانه لا يفلح الكافرون الم تر انه كان المخاطب كان يدعى انهم يفلحون فقال له عجبا منك فسئل لم يتعجب منه فقال لانه لا يفلح الكافرون فحذف حرف الجر مع ان وان كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى الم تر بان اعرابية سالت زوجها ابن ابيك فقال ويك انه وراء البيت اي الم تر انه وراء البيت ثم صار ويكان بمعنى الم تر لم يغير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوه وقد ذكرناهما في الاسماء الافعال وحس بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما يمضه ويوجعه كالجمرة والحرة ومنها بخ وهي كلمة تقال عند الاعجاب والرضى بالشي وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ فان وصلته خففته ونونته مكسور الخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعها روافد اكرم الرافدات بخ لبحر خضم واذا بني باللام فهو مستعمل استعمال المصادر كا مضى وحكى ابن السكيت به به بمعنى بخ بخ ومنها اخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة وكذا اخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله وصار وصال الغانيات اخاو يروى كخا كالمصدر رفاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول اي مكروها ومنها مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل في ضاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند التمطق بالشفتين اي التصويت بانفراج احديهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بشلور تاياس بالكلية بل فيه اطماع اما من حيث العادة ومن ثم قيل ان في مض لمطمعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من شكله وشبهه كلمة سبقت كلمة وهي مض وسمي بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت مبني بناء سائر الحكايات عطف الاصوات قوله المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلب في الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشي ولم يكن قوله اسم ايضا محتاج اليه كما مر في سائر الحدود والمنقدم مثلا انه في قسم الاسماء ولعله ذكره ليبين الوحدة اي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين هذا مع ان الوحدة ايضا لم يكن محتاجا اليها لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين اي حاصل من تاليفهما

لانه

[Margin notes:]

حاحيت ... هلاك ... عن ...

... زجر ... نخ ...

... الفتح ...

الربع ... الربيع ...

... النفساء ...

فعال

... المعمل ...

البخ

وصل

وانما قال من كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف قوله ليس بينهما
نسبة اى ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة
قبل العلمية وليسا بمبنيين بعلة التسمية بهما وكلامنا فى المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب واما الجملة فلا
توصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلمة لا الكلام ثم تثبت ان الجملة ليست مبنية قبل التسمية بها على ما سيذكر
المصنف فى باب الكنايات انها مبنية لان الاصل لم يكن مركبا قبل العلمية واما بعد العلمية فهى محكية اللفظ على ما يجئ فلا يطلق عليها الظاهر معربة فى
الظاهر او مبنية لاشتغال حرفها الاخير بالحركة التى كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذى كان كذلك وقد خرج عن هذا الحد بعض
الحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر وحرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما وهى نسبة العطف وغيره فلا يدخل فى
هذا الحد الا المركب لاجل العلمية نحو معدى كرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما مركب للعلمية او كان مركبا
قبلها والاول على ضربين وذلك لانه اما ان يكون فى الجزء الاخير قبل التركيب سبب للبناء او لا فان كان فالاولى والاشهر ابقاء
الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا على قلة اضافة صدر
المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاز فى معدى كرب كما يجئ فيجئ فى المضاف اليه الصرف والمنع
ونركه كما يجئ ولا يستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو
القياس على ما قيل وان لم يسمع فى نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء وان لم يضف الى الثانى لكونه محتاجا الى الثانى
فيشابه الحرف فيبنى على الفتح ان كان معربا فى الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبنى وسكونه وهذا النوع
تسعة اقسام لان الثانى اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاءويه او حرف نحو من ويه واما فعل والاول من الضمير الاول
اسم نحو انا ضربت وفعل نحو خرج نجز او حرف نحو من ضرب واما من حرف والاول اسم نحو اين من وفعل نحو ضرب من او حرف نحو عن
من وان لم يكن فى الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعديكرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى الثانى و
جعل الثانى غير منصرف وقد يبنى الثانى ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احديهما عقيب الاخرى
وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتأثر الصدر بالعوامل اما المعتل
كمعديكرب فان حرف العلة يبقى فى الاحوال ساكنا والعجز حاله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان
كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب العارض كما اعتد به فى اسكان ياء معديكرب وهو ضعيف مبنى على وجه ضعيف اعنى على
الاضافة واما ضعفه فلان التركيب الاضافى غير معتد به فى منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقية بل شبه بالمضاف و
المضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان احديهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب ياء نحو معدى كرب فى النصب والثانى
اى الذى كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك لانه اما ان يكون الجزء الثانى قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا او تقديرا
او لا فان كان وجب بقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما فى
الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا ومن الاعراب لعامل ان كان كذلك قبل العلمية كما مر فى المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله
والاسم العامل عمل الفعل نحو ضرب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احترازا لخصوص الاعراب وعمرو وان لزم
من دون الاعراب على اخر الجزء الاول الذى هو كبعض الكلمة وكذا يترك الجزء الاول على بنائه ان كان فى الاصل مبنيا كما فى
الفعلية اذا كان الفعل مبنيا وكما فى سيضرب وسوف يضرب وان يضرب ولم يضرب وكذا فى نحو ان زيد وهل زيد ولزيد اذا لاسماء بعد
هذه الحروف مبتداء فى الظاهر قال سيبويه لو سميت بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع وجب الحكاية اذ العاطف كالعامل
وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون
احاديا او لا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله كالمضاف كما فى الثنائى والثلاثى وقال الزجاج
يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما فى الاخر وتعربه اعراب المضاف كما تزيدهما
عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجئ فى باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا لان الحرفين انما زيادتهما عليه فى حال الافراد
لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة فلا تنوين حتى يلتقى ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر
مذهب سيبويه انه يجب اعراب الاول واعراب المضاف فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه كما تقول فى المسمى بفى زيد
فى زيد مثله وفى الباء وكانت تبعة فى الافراد على ما يجئ فى باب العلم والاولى ترك الزيادة لانها من بقاء المعرب على حرف بسبب
الاضافة واجاز الزجاج الحكاية فى الثنائى ايضا وكذا الخلاف فى الثلاثى فى حكايته واعرابه نحو منذ سنة وان لم يكن الاول حرف
جر فالحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقا منهم نحو ان زيد ولزيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية فى صورة المضاف

ثان حرف شرط وتضمن فعل الشرط والثاني فاعله ومرتا مفعول به وبنيا ماض مجهول والضمير البارز مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى الجزء الاول والثاني والجملة جزء الشرط
وخمسة عشر خبر مبتدأ محذوف وحادي عشر وأخواتها عطف عليها وأخواتها مستثنى واثني عشر مستثنى من قوله بنيا او من قوله ... قال المصنف في شرح الكافية و
من باب خمسة عشر لا عراب حادي عشر حتى يكون ثاني عشر مبنيا العقد تلك المشابهة لا جملة شرطية واصله وان لا يتضمن الثاني حرفا بدلا لحرف الشرط وما سبق حد
كلك واعرب الثاني جملة جزائية وكبعلبك خبر مبتدأ محذوف وبنوا الا ان جملة تعليلية عطف على جملة ان ابني وعلى الاصح متعلق به او خبر مبتدأ محذوف ووقع في بعض

اليه والمضاف لا يكون محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه هذا وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا الى عجزه اذا لم يكن
الصدر مضمرا تشبيها للجزئين بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الصدر الى عجزه من معناه لو ثبت اضافة
الفعل او الحرف بعد التركيب كما مر فكذا ان بقي الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل التركيب مستحقا الاعراب معينا لكنه كان مع ذلك
مبنيا على حركة مشابهة الاعراب كما في يا زيد ولا رجل فتحكي الجزآن على ما كانا عليه قبل التسمية لجواز الحركة البنائية مجرى ما
شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب فلا يخلو من ان يكون له قبل العلمية مطلق اعراب
مع التركيب او لا فان كان وهو في التوابع الخمس مع متبوعاتها لا غير بقي التابع مع المتبوع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب
الاعراب عليها كما قلنا في المضاف في الاسم العامل على الفعل ويراعي الاصل في الصرف وتركه ايضا فيصرف عاقل ظريف سواء سمي
به رجل او امرأة لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بل المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك
الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكاية اجراء لها مجرى الصفة والموصوف فكانك سميت بامرأة عاقلة كما يقول الحسن الحسين و
الحارث باللام اعتبارا للاصل الصفة واذا سميت بطلحة وزيد لم يصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان اردت
بطلحة واحد الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما حكى
بلا متبوع لان العاطف كالعامل على ما مر لكنه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتضى اعراب خاص اجري بوجوه الاعراب وتبعه
المعطوف ولم يبق الاول الثاني لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو معدي كرب واعراب الثاني
اعراب المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني في وجهي التركيب والاضافة الا عطف النسق فان حرف العطف مانع
منهما فان حذفت حرف العطف قبل العلمية وبناؤها او بعدها فالقياس موجب في كليهما اما في الاول فالاحتياج الى الثاني واما في الثاني
فيضمن الحرف ويجوز كما في نحو معدي كرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني
مع صرف الثاني وتركه وكذا كل ما يضمن الثاني فيه حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيها الاوجه الثلاثة بعد العلمية وانما
جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى انمحى بالعلمية وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق اعراب ولا
حينئذ فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكلما واذ ما وانما كان ولعل ونحوها وهذا هو تمام الكلام فيما سمي به من المركب قوله
فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتها الا اثني عشر والا اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول على الفتح على الافصح اعلم ان اصل
خمسة عشر وخمس عشرة حذف الواو وقصد المزج الا للتضمن تركيبهما وانما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك لا
اب ابنا لان الاسمين معا ههنا عدد واحد كعشرة وعشرين بخلاف الاب والابن وانما مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف سائر
العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التي الفاظها مفردة وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني
فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا على الحركة الدالة على عروض البناء وان لهما عراقة في الاعراب اصلا وعلى الفتح
ليخف به بعض الثقل الحاصل من التركيب واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما
مر في العلم المركب وانشد كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته ويبنى حادي عشر الى تاسع عشر بناء خمسة عشر وذلك
لان اصل خامس عشر خامس وعشرة كما تقول الخامس العشرين والرابع والخمسون فحذفوا الواو وابقاء الجزء الثاني فيما فوق العشرة
مركبا كان او معطوفا الى المفرد من المتعدد كما كان في العدد فتقول الثاني والعشرين كما قلت في العدد اثنان وعشرون فان قلت
معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلاثة وعشرون رجلا ثلاثة رجال وعشرون رجلا
وكذا في نحو ثلاثة عشر رجلا اي ثلاثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحد من ثلاثة وعشرة ولا معنى الثالث والعشرين
الواحد من الثلاثة والعشرين بل المعنى الواحد من الثلاثة والعشرة والواحد من الثلاثة والعشرين فما معنى هذا العطف قلت كان القياس
ان يبنى من مجموع جزئي المركب في نحو ثلاثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلاثة وثلاثين اذ لو
بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكان اسمي فاعل يدلان على مفردين وهو
ضد المقصود فيتبين ان عشرين في قولك ثالث وعشرين ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما في قولك الباب العشرين بل هو باق على معنى
العدد كما كان في ثلاثة وعشرين ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلاثة عشر ثالث عاشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليس كالعشرين اذ
لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد فيهما في صورة واحدة فقصدوا ان يبنوا اسم فاعل واحد من مجموع لفظي ثلاثة وعشرين او
ثلاثة عشر كما يبنى من الفاظ الاحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناؤه منهما مع بقائهما وذلك لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه
الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الاخر نحو ثالعشر مثلا في ثلاثة عشر
او ثالثر كان يلتبس فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي هي احسن كلما من مجموعها احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى

الاصل مبدله
فلا احتياج
اذا قصد المفرد
وكذا الثالث معنى

كونها من المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثاني لتوغله في الاول لان المراد
من المفرد المتعدد لا العدد فعطف الثاني لفظا على ثالث الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المتعدد فذلك الفاعل منه
فهو عائد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد لا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف
عليه ظاهرا ويستوى فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرين او بحرف مقدر كما في ثالث عشر فاصل قولك حادي
ثالث عشر حادي واحد من ثلاثة عشر فعشر معطوف على ثلاثة لا على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلاثة فعطفوا
عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه فان قيل لو كان معنى ثالث عشر لم يجز ان يضاف الى ثلاثة عشر فيقال ثالث
عشر ثلاثة عشر اذ يكون المعنى واحد من ثلاثة عشر قلت هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلاثة الى ثلاثة فيضاف ثالث
ثلاثة وانما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف الى اصله ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او فوقها
لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما تقول الحسين ع ثالث الاثنى عشر كما
يجيء في باب العدد واذا عرف نحو ثالث عشر وثلاثة عشر من المركبات باللام فلا خلاف في بقائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا
واما اذا اضيف كثلاثة عشرك مثلا ففي اعرابه خلاف كما يجيء في باب العدد فان قلت فلم لم يجز الاعراب مع اللام المرجحة لجانب الاسمية
كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الاين قلت لان الجزء الذي باشره اللام من المركب اي صدره يتغير اعرابه للزوم دون الاعراب في وسط
الكلمة والجزء الاخير لم يباشره اللام فكيف يعرب بخلاف نحو كل الاين فان اللام باشرت فيه ما كان مبنيا وبخلاف الاضافة فانها باشرت
نحو ثلاثة عشر زيد فلهذا جوز الاخفش اعرابه كما يجيء في باب العدد قوله الا اثنى عشر جمهور النحاة على ان اثنى عشر معرب الصدر لظهور الا
فيه كما في الزيدان ويختلف الاعراب كما يجيء وقال ابن درستويه هو مبني كسائر اخواته من الصدور لكونه محتاجا الى الجزء الثاني مثلها ولو قال كل
واحد من لفظي اثنا عشر واثنى عشر صيغة مستانفة كما قيل في هذان وهذين واللذان واللذين وانما اعرب عند الجمهور الصدر منه لانه عرض
بعد حصول علة البناء فيه اي تركيبه مع الثاني وكون الاعراب لو اعرب كالحاصل في وسط الكلمة ما اوجب كونها كالمعدوم وذلك انهم لما
ارادوا مزج الاسمين حذفوا الواو المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون ايضا للاتحاد دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكتاب واعتدوا
النون لاجل البناء نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون مقامها وسد مسدها
والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون لا يجعلهما كالكائن في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة فيسلم والاعراب يكون مع التمام
فلذا يختلف الاعراب قبل النون في المثنى والمجموع كما يختلف قبل التنوين فصار اثنا عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه
لا يضاف اثنا عشر كما يضاف اخواته تقول ثلاثة عشرك وخمسة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك ويجوز ان يتوهم صار اثنان بعد
بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نوني المثنى والمجموع لم يعهد حذفهما في موضع الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب لا
لا يوجب البناء وليس قول من قال انه اعرب انه لم يجز ان يحذف لاجل التركيب علامة التثنية اي الالف لئلا تجعلنا اعرابا فلم يسقط
الاعراب لكونه علامة المثنى بعينها بدليل بناء يا زيدان ويا زيدون مع ان هذه العلة قائمة لانه امتنع حذف علامة التثنية اي
الالف لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب بشيء لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبني اتفاقا مع قيام هذه العلة
بل اذا قصد بناء المثنى جرد علامة التثنية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع قوله والاعراب الثاني كبعلبك ويبنى الاول في الافصح وقد
تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه ومن المركبات قولهم بادي بدي وفيه لغات
احدها هذه وهي سكون ياء الاول والثاني تقول اعطه بادي بدي والاصل بادئ بدئ فالاول فاعل من بدأ الشيء اي فعلته ابتداء
والثاني فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء و
المراد بالبدي هاهنا الفعل المتقدم وهو الاعطاء في مثالنا فقولهم هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي ان يكون كل واحد
منهما معربا لكنه كثر استعمالهم حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة اذ معنى بادي بدي مبتدئا وذلك كما قلنا في
قولهم فاها لفيك وبعته يدا بيد في باب الحال فشبه المضاف والمضاف اليه لاتحاد معناهما الاصلي وافادتهما معنى المفرد بنحو خمسة عشر بالمركب
عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذ افاد تركيبه معناه اي العدد المعين كافادة عشرين معناها فبني الاول لكونه كجزء الثاني واحتياجه اليه
وبني الثاني وان لم يتضمن الحرف تشبيها بما تضمنه نحو خمسة عشر وبيت بيت كما ذكرنا في معدي كرب ولم يبن الجزءان ولا احدهما في
نحو يدا بيد ونحو شاة ودرهما وان افادا افادة المفرد ولذلك اعرب اولهما اعراب المفرد الذي يفيد ان معناه كما تبين في باب الحال
لظهور انفكاك الجزءين احدهما من صاحبه بالحرف المتخلل وكان بناء ثاني جزئي بادي بدي تشبيها بخمسة عشر اكثر من بناء ثاني
معدي كرب لقصدهم التخفيف هاهنا اكثر الا ترى الى تخفيف همزتي بادي بدي على غير القياس كما يجيء فكثر بناؤه ايضا على غير
القياس لان الكلمة تخف بالبناء للزومه عن التنوين والاعراب وانما لم يبن الجزءان ولا احدهما في الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف

اليه ودون النحو عن الجزئين ايضا معنى ما الاقتران كما في بادي بدي لان العلم ينقل بالكلية عن معنى الى معنى اخر من غير لمح للاصل الا لمحا خفيا في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعباس فلما تغير المضاف من حيث المعنى تغيرا تاما لم يتغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احد الطرفين اي المعنى اي اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادي بدي فان معناه الاصلي مقصود مما نقل اليه الا ان المنقول منه اضافي والمنقول اليه افرادي وجعل جار الله بادي بدي وبادي بدا وايدي سبا من باب معدي كرب وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب دخال التنوين في بدي وبدا لان فيهما تركيبا بلا اضافة ولم يسمعا منونين وكذا ايدي سبا فانه لا ينون سبا لانه اسم رجل لان معنى ايدي سبا اولاد سبا بن يشجب وليس اسم قبيلة كما اول في قوله تعم لقد كان لسبا وجئتك من سبا واما قال فلا نعدها سيبويه من اخوات ايدي سبا وجار الله من اخوات معدي كرب ولا دليل فيهما على من ذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين على بدا يجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا واما تخفيف همزة بادي بدي فنقول انه يمكن الهمزة من بادي وقلبت ياء وحذفت الهمزة من بدي وكلا التخفيفين خلاف القياس وثانيتها بادي بدا اوله كلمتي هذه كاول اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصله بدا كبنات لان بدا على وزن طلب يائي من هذا التركيب فخففت الهمزة تخفيفا وبدا مصدر بمعنى المفعول فهو كبدي من حيث المعنى والثالثة والرابعة والخامسة بادي بدا وبدي او بداء الكلمة الاولى من هذه اللغات كاول المذكورتين ساكنة الياء والثانية اما على وزن سحي او كريم او جبان والبدي مصدر او بمعنى المفعول وليس الجزآن في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم ياء بادي السكون بعد القلب للتخفيف والثانية فيها كلها غير مخففة وقد تجي بداءة ذي بدء وبدأة ذي بدأة على وزن فعلة ذي فعل وفعلة وفعالة المضاف اليه في الثالث بمعنى المفعول لانه تق المضروب ذو ضرب كما يتقى الضارب والمضاف مصدر واما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما في بادي بدي او منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف اي وقت ابتدائك بما يبتدي به فهو مصدر مضاف الى المفعول ومنها ايدي سبا في قولهم تفرقوا ايدي سبا وايادي سبا اي مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابنا والاسرة لانهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف المضاف وهو مثل ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدي سبا وامرها في بناء الاول والثاني كما مر في بادي بدي فلذا الزم ياء ايدي السكون وسكن همزة سبا ثم قلبت الفا وقد يستعمل ايدي سبا بالتنوين فيكون ايدي وايادي مضافين الى سبا لكن يلزم سكون يائهما وقلب همزة سبا وقد استعمل جواز الخمسة عشر مبنية الجزئين ظرف نحو يوم يوم وصباح مساء وحين حين واحوال نحو لقيته كفة كفة وهو جاري بيت بيت واخبرته او لقيته صحرة بحرة ويجوز اضافة المصدر من هذه الظروف والاحوال الى العجز وان لم يتعين فيها الجزئين فيهما كما تعين في نحو خمسة عشر لظهور تضمن الحرف وتعينه في نحو خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون كلها بتقدير الحرف وان لا يكون فاذا قدرنا ها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح ومساء وحين حين اي يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا اي كل يوم وكل صباح وكل مساء وكل حين والفاء وتؤدي معنا هذا العموم كما في قولك انتظره ساعة فساعة اي كل ساعة اذ فائدة التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بالفصل الى الانتهاء فاقتصر على اول المكرر اي التثنية كما قوله تعم فارجع البصر كرتين ولبيك ونحوه وكذا صباح مساء وحين حين قلنا ان اصل لقيته كفة كفة ومعناه مواجهين ذوي كفة منه وكفة منه كان كل منهما كان بكف صاحبه من التولي والاعراض واصل جاري بيت بيت والمعنى ملاصقا وبينه اي مجتمعان متصقان كما تقول كل رجل وضيعته كما ذكرنا في باب الحال في قولهم بعت الشاء شاة ودرهما واصل لقيته صحرة بحرة ومعناه ظاهرين ذوي صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي غير مضيق واخبرته صحرة بحرة ومعناه كاشفا الخبر له ذا صحرة ويجوز ان يكون مصدرا لا حالا اي لقاء واخبارا ذا صحرة وان لم تقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين كقوله لا يبلي بما لبسهم وان هم صلوا بالحرب حينا بعد حين ولقيته كفة مع كفة او بعد كفة كما يروى عن رؤبة كفة عن كفة اي بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جاري بيت بيتا اي بيتا وعند بيت واخبرته صحرة مع بحرة واذا ضموا نحره اليها اعربوا الثلث نحو صحرة بحرة نحرة على الاتباع كما في خبيث نبيث اذ يبعد تركيب ثلث كلمات والنحر ايضا بمعنى الاظهار لان نحر الابل يتضمنه ومنه قولك قتلته خبرا وقولهم للعالم نحرير لان القتل والنحر يتضمنان اظهار ما في داخل الحيوان فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم تقدير الحرف واما ان يكون تشبيها لهذه المركبات بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا في معدي كرب وكذا في نحو خمسة عشر اذا جعل علما جاز فيه الاضافة تشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم يجز التركيب قال فلولا يوم يوم ما اردنا جزاءك والقروض لها جزاء وتقول اتيته في كل يوم يوم اتيك في صباح ومساء وذلك لان علة بناء الاسمين لم يكن فيهما ظاهرة كما مر لكنه حسن تقدير ذلك في نوعيهما موقعها يكثر بناؤه وهو الظرف وموقع الحال التشبيه به فاذا لم يقع موقعهما

مبنية وكم جزؤها وكذا عطف عليه وللعدد جزء مبتدأ محذوف وتقديره وهما للعدد وكيت وذيت عطفان عليه ايضاً وللحديث مثل قوله العدد في الوجه

لم يقدر فيها واستعمل كخمسة عشر وجوباً الحوال لانه المحال اليه نحو تفرقوا شغر بغر وشذر مذر بفتح فاء الكلمات وكسرها وجاء مذر بكسر الفائين والحول اخول كانها بمعنى متشعبين وتركتهم حيث بيث اي متفرقين متباعدين وسقط بين بين اي بين الحي وبين الميت وبين الثانية زايدة لان بين يقتضي شيئين كما في قولهم المال بينه وبينك ولم يسمع في هذه الكلمات الاضافة كما سمعت في المذكورة فبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضاً حرف العطف كما في الاولى فشغر من اشتغرت عليه ضيعته اي انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر النجم اي هيج المطر ونشره وشذر من التشذر اي التفرق ومذر من التبذير وهو الاسراف والميم بدل من الباء ويجوز شذر بذر بالباء على الاصل او من مذرت البيضة اذا فسدت وخذع من الجذع وهو القطع وملاع من قولهم فلان ملاع اي كذاب يفشي الاخبار وينشرها وحيث بيث قد ينونان وقد يقال حوث بوث بكسر الفائين واصلهما حوث بوث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وهو من حوثا بوثا من الاستحاثة والاستباثة وهما بمعنى نحو استحثت الشيء اذا ضاع في التراب فطلبته وقد جاء حاث بات بفتح الثائين وحاث باث بكسرهما ايضاً تشبيهاً بالاصوات نحو فاش ماش وخاق باق وجاز قلب الواو ياء او الفا للاشتقاق الحاصل بالتركيب من نونهما لكون الثاني اتباعاً كما في حيث بيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مشتقة كجذع ملاع وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب ومثل هذا المركب في غير الظروف والاحوال ما قلنا ان تقدير الحرف في مثله غير متعين والتقدير حسن الحكاية واللفظ فيه ذلك نحو قولهم وقعوا في حيص بيص اي في فتنة عظيمة بفتح الفائين وكسرهما مع الصاد مفتوحتان والجيم الهرج والبوح استبقوا التقدم اي تقدموا في هرب وسبق بعضهم بعضاً لعظم الفتنة فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يجيء حوص بوص بقلب الياء واواً وقد ينون الجزآن مع كسر الفائين وفتحهما فيكونان معربين والثاني اتباع كما ذكرنا وقد يجيء حيص بكسر الصادين والفاء مفتوحتان او مكسورتان تشبيهاً بالاصوات وجاء حاص باص كحاث باث بفتحهما اما الخازباز فانه مركب من اسم فاعل خزى اي قهر وغلب ومن فاعل بزى اذا سما وارتفع كانه قيل هو الخازي الباري فركبا وجعلا اسماً واحداً وتصرف فيه على سبعة اوجه خاز باز بحذف الياءين وبناء الاسمين على الكسر تشبيهاً بخمسة عشر فكان اصله الخازي والباري على عطف احد الشيئين على الآخر وخاز باز على ان يكون كبعلبك ويكون الاول مبنياً على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول ههنا بخلاف نحو بعلبك نظراً الى اصل الزاء وانما منع الصرف في هذين الوجهين للعلمية والتركيب وانما هو علم الجنس كاسامة فان دخله اللام انكسر الثاني نحو الخازباز كما في سامر غير المنصرف وخاز باز باعراب المضاف اضافة الاول الى الثاني كما قلنا في بعلبك فيجوز صرف الثاني وترك صرفه وخاز باء كقاصعاء وخزباز كقرطاس وهذه الاوليس الاخيران مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل عبقسي في عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم يتغير ما كان مبنياً عن بنائه كما في الخمسة عشر قالوا الخازباز يقال للجنون وهما جميعاً ضرب من العشب وذباب يكون في العشب وصوت الذباب وداء في اللهازم والسنور وما جاء في باب النكاح وفاش ماش للقماش وكل واحد منهما مضى بصوته مبقياً على بنائه وانما لم يجز تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه تشبيهاً بخمسة عشر كما فعل ذلك في ايدي سبا وبادي بدا وان اخرج عن جزئيها ايضاً معناها الافرادي كما اخرج ذلك عن جزئي ايدي سبا لان الاعلام المنقولة يراعى اصلها في كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى آخر من غير تلمح للاصل الا لمحاً خفياً وذلك ايضاً في بعض المواضع كما فعل بنحو الحسن والعباس فلما غير من حيث المعنى تغيراً تاماً لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول من احد الطرفين اي اللفظ والمعنى بخلاف هذه التراكيب فان معناها الاصلي المنقول منه مقصود من ذلك المعنى المنقول اليه اذ معنى ايدي سبا مثلهم في التفرق فالاصل يؤذن بالتفرق البليغ الكامل الذي هو المعنى المنقول اليه فاما لم يكن في المعنى تغير كثير جوّزوا تغيير اللفظ عما كان لان المعنى يكفي في الايذان بالاصل المنقول منه قوله الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث الكناية في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين لفظاً كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيداً وقال فلان كيت وكيت ابهاماً على بعض من يسمع او لشناعة المعبر عنه كهن للفرج او الفعل القبيح وكالغايط للحدث او للاختصار كالضماير الراجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد للكثير القرى او لغير ذلك من الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظاً فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كان فعلتم تملأ هو اكيها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب اي خولة وكقولك مررت برجل افعل اي احمر وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ كالالغاز والمعميات نحو اكفف اكفف في مهم وكذا الاوزان المعبر بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم افعل صفة لا ينصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زايدة بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما يجيء في باب الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية كناية لانها السؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام لان كلها سؤال عن معين غير مصرح باسمه فمن سؤال عن ذي العلم المعين غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت ازيد ام عمرو اذلك الفاضل ام ذلك الجاهل واين كذا سؤال عن مكان معين

عن

المركبات

بنفسه وخاز باز نفسه

[illegible]

غير مصرّح باسمه وكذا اسماء الشرط كلها كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى الموضوع للمعيّن شرطا كان او استفهاما
ما يكنى بهذه الاسماء شرطا واستفهاما عن المعينات غير المحصورة اختصارا اذ كان يتطول عليك لو قلت مكان اين زيد أفي الدار ام في السوق ام في
الحانوت ام في الخان الى غير ذلك من المعينات فحروف الشرط وحروف الاستفهام مقدرة قبل هذه الاسماء كما هو مذهب سيبويه وهي كنايات عن المعينات
المقدّرة بعدها كما تقول في المصلين نحو من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجري في كلامهم ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا
وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغائب كناية اذ هو دال على المعنى بواسطة ما يعود اليه غير صريح بظاهره فيه ويقال كنيت عن كذا بكذا
وكنوت قال واني لاكنو عن قذور بغيرها واعرب احيانا بها فاصارح فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات
مبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان والمبني منها كم وكذا وكأين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم تعد فيها
لان لها بابا آخر اخص به فالكنايات كالظروف في كون كل واحد منها قسمين معربا ومبنيا قال المص المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عن
ما وقع في كلام متكلم مفسرا اما لابهامها على المخاطب او لنسيانها فكم لا يكون من هذا القبيل على ما اقربه استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ
كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت بل مثل الحق
وفلان في كذا وقال كيت وكيت تدخل في هذه فقط وكأين خارج عنه نحو قولك كأين رجلا عندك واما بناء كم الخبرية فلكونها موضوعة وضع
الحروف على ما قيل ولشبهها باختها الاستفهامية قال المص والاولى ان يقال لتضمنها معنى الانشاء الذي هو بالحروف غالبا كهمزة الاستفهام
وحرف التحضيض وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان قيل كلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا
لما تكلم به فان طابقه سمي كلامه صدقا والا فكذبا والانشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل انما يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام
المصدر بكم وبرب لابد فيه ان يقصد المتكلم مطابقته للخارج نحو كم رجل لقيته ورب من انضجت غيظا صدره فيصح ان يقال ما لقيت رجلا
ولم تنضج صدر احد وجواز التصديق والتكذيب دليل على كونهما خبريين فالجواب ان معنى الانشائية في كم في الاستكثار وفي رب في الاستقلال
ولا يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه ولا يقصد ان في الخارج كثرة او قلة لا استكثارا ولا استقلالا فلا يصح ان
يقال له كذبت فانك ما استكثرت اللقاء وما استقللت الانضاج كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثيرين ولا يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم و
ليس كل نحو قام زيد فانه لا يفيد انك تعتقد قياما منفيا بهذا الكلام كما افاد كم رجل لقيته انك تعتقد لقاء كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفائه
في الخارج ويأتي تمام القول فيه في افعال المدح والذم ان شاء الله واما بناء كذا فلانه في الاصل ذا المقصود بها الاشارة دخل عليها كاف التشبيه كما
ذا مشارا بها الى معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم وانمحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في فاها لفيك
وايدي سبا فصار الكلمتان ككلمة واحدة ولذا تقول ان كذا مالك برفع مالك على انه خبر ان ولا تقول ان اسم ان الكاف الاسمية لانها
عند سيبويه لا تكون اسمية الا للضرورة كما يجيء في حروف الجر فبقي ذا على اصل بنائه وقوله كذا للعدد قد يكون لغير العدد ايضا كما قال فلان كذا
واما كأين فهو كاف التشبيه دخلت على اي التي هي في غاية الابهام اذا قطعت عن الاضافة فكأين مثل كذا في كون المجموع مبهما عند
السامع الا ان ذا اشارة في الاصل الى ما هو في ذهن المتكلم بخلاف اي فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكأين في الاصل عن الكاف
لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكأين رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم
حتى يكون التمييز عن ذا واي فاي في الاصل كان معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم
الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن فلذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها
خطا ولاجل التركيب تشعب التصرف فيه فقيل كائن بالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة قال يونس هو اسم فاعل
من كان وهو مذهب المبرد والاولى ان يقال انهم تلاعبوا بهذه الكلمة لما ركبوها اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء صارت
عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل الياء الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها
موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت
الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على
الهمزة وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت
العين اي الياء الساكنة على الهمزة وقلبت الفا مع سكونها كما في طائي ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة اتماما للتغيير وحذفت للتنوين
بدليل ان من لغاته كئ نحو كيع وقد يقال كاء بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وقد يقال كاي نحو كعي بحذف حركة الهمزة مع الياء الاولى وجاء كاء نحو كع اما على حذف العين واللام معا فلا

مرجوع الى

واعلم ان بناءه

كيه

فكم مبتدأ وللاستفهامية بعد كم بناؤها لكلمة تحتمل انها مؤنث سماعي تمييزها مبتدأ ثان مضاف الى ضمير يعود الى كم ومنصوب خبر مبتدأ ثان ومفرد خبر بعد خبر والجملة
خبر المبتدأ الاول والخبرية مبتدأ بحذف المضاف اي مميز كم الخبرية مجرور تمييز ومفرد خبر اخر له ومجموع عطف عليه وجاز ان يكون بتقدير وكم الخبرية تمييزها مجرور
وانما اختصر بدلالة ما سبق فيكون مثل قوله حكم الاستفهامية تمييزها منصوب مفرد في الوجه وتدخل مضارع معروف متعد من فاعله وفيهما اي في مميز كم الاستفهامية
وكم الخبرية ولهما صدر الكلام جملة مستأنفة

كسرة الكاف لاجل الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذف فيها التنوين كما في عم وشج واما كيت وذيت فانما بنيا لان كل واحد
منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء كما مر في المركبات فان قيل فكان يجب ان لا يكون مبنيين لانهما
كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفردات ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب
له في الاصل ولا بناء ولم يجز ان يخلو ايضا عنهما بقي على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات وهو
الخالي عن التركيب يكفيه عروه عن سبب الاعراب سببا للبناء كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلت انهما وضعتا لتكونا كناية عن
جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد قائم مثلا وهي في محل النصب قلنا ان الاعراب المحلي في الجملة عارض لم
يعتد به وبناؤهما على الفتح اكثر لثقل الياء كما في اين وكيف ولكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز بناؤهما على
الكسر والضم وكانهم تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت
وهما مخففتان من كية وذية بحذف لام الكلمة وابدال التاء منها كما في بنت والوقف عليهما كما على بنت ومن العرب من يستعملهما على
الاصل فلا يكونان الا مفتوحتين لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولامهما ياء لا واو اذ ليس في الكلام مثل حيوت وواو حيوة
بدل من الياء الا عند المازني وعنده واو حيوان اصل فيجوز ان يكون لام كيت وذيت واوا وهو لم يقل ان اصلهما كوية وذوية
لان اللام اولى بالحذف من العين فلو كان العين واوا لقلت كوت وذوت والثانية فيهما لكونهما عبارة عن القصتين وحكى ابو
عبيدة كيه بالهاء مكان التاء كيت مفتوحة ومكسورة قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد ومميز الخبرية مجرور ومفرد ومجموع
ويدخل من فيهما ولهما صدر الكلام كم الاستفهامية والخبرية تدلان على معدود مبهم فالاستفهامية لعدد مبهم عند
المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب بما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز
المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدينار اي كم دينارا او كم عندي اي كم دينار قالوا
وحذف مميز الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا لها على المرتبة الوسطى من العدد وتجيء
العلة في باب العدد واما حملت على وسط المراتب لان السائل لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين
القلة والكثرة اولى وكم منونة تقديرا لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية جائز في الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز ذلك في العدد
الا اضطرارا كما قال انشد بعد ما قد مضى ثلثون للهجر حولا كميلا وذلك لان العدد مع المعدود ككلمة واحدة الا ترى ان عشرون
مع مميزه بمنزلة رجل ورجلان ولو وجدوا لفظا دالا على المعدود مع العدد كما في المفرد والمثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذا كل
مقدار مع مميزه لا يفصل بينهما نحو رطل زيتا لانه هو بدليل اطلاق احدهما على الاخر بخلاف كم الاستفهامية مع مميزها ولا يجوز
جر مميز الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع بيتك وبكم رجل مررت فيجوز في مثله مع النصب الجر والجر
قصد تطابق كم ومميزها والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزها كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز
اضمارها قصد التطابق ولا يجوز ان يكون الجر بتقدير من كم لان ما ابدل من متضمن الاستفهام يجب مقارنته بهمزة الاستفهام
كما مر في باب البدل ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجاز الفراء في العدد
احضرون غلمانا لك اذا اردت طوائف من الغلمان ينبغي جواز كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جاء نحو كم غلمانا
لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف اي كم نفسا لك حال كونهم غلمانا والعامل في الحال الجار والمجرور ولذا يجوز عندهم
كم غلمانا لك الا على مذهب الاخفش كما تقدم في الحال والجر في مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء فانه عنده بمن مقدرة و
هذا كما قال الخليل في لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة وانما جوز الفراء عمل الجار المقدر ههنا وان كان في غير هذا الموضع
نادرا لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل
بين الخبرية ومميزها جاز جره عند الفراء لانه يجره بمن المقدرة لا بالاضافة وغيره يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن
الاضافة مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يجيز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه فيجره في الاختيار نحو قوله كم بجود
مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه وقال الاندلسي ان يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن مستقرا ولم
ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونس ههنا كما نقلوه كلهم في باب لا التبرئة نحو لا ابا اليوم لك والدليل على جواز الفصل بالمستقر
ايضا قوله كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل وان كان بالظرف الا للضرورة
نحو قوله كم في بني سعد بن بكر البيت اما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفراء بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله كم
نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار اجتمل واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن
لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرورة

مميزها

وعند ... مكي
كلمة اسم ...
كناية عن كذا ... الى
فيما فيه ... الجميل ...
وتصير ... كم ...
عند ... الاستفهام
... يكون كم
... الاستفهامية ...
الاسود لم ...

وكلاهما مبتداء مضاف الى ضمير يرجع الى كم الاستفهامية وكم الخبرية ويقع مضارع معروف والمستتر فيه فاعل يرجع الى كلاهما ومرفوعا حال عنه ومنصوبا ومجرورا عطف عليه او ظرف اى في احوال الرفع والنصب والجر والجملة خبره وكل مبتداء مضاف وما موصولة او موصوفة بعده ظرف فعل فاعله او مبتداء مقدم خبره المقدم عائد الى ما وهو عبارة عن كم وغير نعت لفعل مضاف ومشتغل مضاف اليه وعنه اى عن كم متعلق به والجملة صلة او صفة والموصول او الموصوف مع صلته او صفته محل المجرور بالاضافة وكان ناقصة والمستتر فيها اسمها عائد الى كم ومنصوبا خبره ومعمولا خبر بعد خبر وعلى حسب اى متعلق بمعمولا وكان مع اسمه وخبره جزاء الشرط

ميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون كم عمرا بالنصب خبرية وانما الجر في مميز الخبرية المفرد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان لفظ العدد الكثير لا يدل على الكثرة فاستغنى بذلك عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير ليس بصريح فيجوز جمع مميزه تصريحا بالكثرة قوله ويدخل من فيهما اى في مميزهما اما الخبرية فكثير نحو وكم من ملك في السموات وكم من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو قوله ولهما صدر الكلام اما الاستفهامية فلا الاستفهام واما الخبرية فلما تضمنه من معنى الا في التكثير كما ان رب لما تضمن معنى الانشاء في التقليل وجب لها صدر الكلام ولم تضمنها معنى الانشاء عند ربما كم نظرا يجيء في باب التعجب وانما وجب تصدر متضمن معنى الانشاء لان مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتنبيه ونحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جاء المغير في اخرها تشوش خاطره لانه لم يجوز اذن رجوع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها او يجوز بقاء الجملة على حالها فيرتقب جملة اخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور والا فهو مرفوع مبتداء ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط قوله كلاهما اى الاستفهامية وكم الخبرية وانما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم من اعراب فهما قابلان لعوامل النصب والرفع والجر فيرتفعان وينتصبان وينجران قوله فكل ما بعده فعل اخذ يفصل مواقعهما في الاعراب يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلك الضمير كما في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب اقتضاء فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت والاولى ان يقول معمولا على حسب حسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فقولك يوما تعين الظرفية ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتداء والجملة خبره والضمير في الجملة مقدر على ضعف كما مر قوله ما بعده فعل اى فعل او شبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس يعرف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك ومفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض بقوله كم رجلا فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لولم ينصب ضميره كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور وانما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار سواء كان اسما او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا لا تحذف الف ما الاستفهامية المجرورة كما مر في الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اى ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك انه اذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعده كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتداء او خبرا وذلك اما بان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او ان كان لكن عامل في ضميرها او متعلقها اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا جاءك او كم رجل جاءك او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول او بمتعلقه انه مفسر لناصبه والتقدير كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير على ما تبين فيما اضمر عامله على شريطة التفسير والاولى ان يقدر الناصب بعد كم ومميزه لحفظ التصدر على كم ولا منع من تقديره قبله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود قوله ان لم يكن كم ظرفا وكونه ظرفا باعتبار مميزه نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كائن سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتداء ومثال كونه مبتداء كم رجلا جاءني ولما كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبرا لا مبتداء لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتداء قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اى تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواضع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين واذا ان لم يجر بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية كما يجيء في باب الظروف ويرتفع اسم الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبرا مبتداء نحو متى عهدك بفلان واما اسماء الشرط الظرفية

وقد تفرق بين كم ومثل بمجرور بها مفعادكم استفهاما ... برفعه مرفوع على الابتداء وحقه بالنصب تمييز كم الاستفهامية بالجر تمييز كم الخبرية بتلك جزءها او ... صفة لعمر
وبالرفع مبتدأ وما بعدها صفتها او خبرها او تمييزها محذوف اي كم مرة بالنصب او بالجر كل منكون كم في محل النصب على انه مفعول الفعل الواقع بعدها ... عليها الطرفين
فيستلزم المصدر بين كون الفعل واقع الا بعده ... من جهة انه قبل المبتدأ وكذا قال المصنف في شرحه وبالجر بحرف ... مناد ... مفرد ... قطعة على عمر ... قولكم عمرو
مضاف الى المبهم ... او وجه ... تقدم خبره وهو قوله ... بمثل كم ... بعض النسخ ومن مثل ... كم ... مضاف ... والمميز مفعول ما لم يسم فاعله

فلا يكون الا منصوبا على الظرفية ابدا وما ليس بظرف من من وما يقع مواقع كم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع اما مبتدأ نحو من ضرب ومن غلام تحت وخبر اما نحو من انت وما دينك والمنصوب اما مفعول به نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت ضربه وما فعلت فعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والمجرور نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب وبمن تمر والنظر في كلمات الشرط نحو من وما واي الى الشرط لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان او لازما فهي مبتدأ نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا ناصبا لضميرها او لمتعلق ضميرها نحو من ضربته او من ضربت غلامه فاضربه فالاولى كونها مبتدأ ويجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها ولا بمتعلق ضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتدأ على ضعف ولو جوز عمل الجزاء في اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم في متى جئتني جئتك على ما يجيء في الظروف المبنية لجاز ان يكون في نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربت زيدا فاضربه منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء وان يكون في نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل مضمر يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر في المنصوب على شريطة التفسير والسر في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث طلبها للصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظا اصلا وان كان في اللفظ ايضا متاخرا لا يعمل فيها الا معنى الابتداء لان مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيه لما مر بنا انا لو من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ما لا يجوز تقدمه عليها لفظا بوجه الشرط واما الجزاء فانه يجوز ان يتقدم اما باقيا على الجزائية كما هو مذهب الكوفيين او ساقطا عنها دالا على الجزاء كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في قسم الافعال فلم يجز عمله فيها لما حصل ان يليها بالانفصال كالشرط واما الجزاء فلفرطه تأخر عنها لم يجز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين او غيره كمن وما والدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها انه لا يصح مع الاستقراء نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم واذا علمنا ان حرف الشرط مقدر قبل كلمات الشرط كما هو مذهب سيبويه فكلمات الشرط اذن معمول للفعل المقدر يفسره ما بعده ابدا سواء كانت مرفوعة او منصوبة ولو اذ حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او مقدر كما يجيء في قسم الافعال في ذلك عند البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم قوله ومثله مثل تمييز كم على الخبر ويجوز في ثلاثة اوجه وقد يجاء بها في نحو كرما ... كم ضربت اليد بالعصا ... وقد جاءت على عشار على العد على المعوجة الى ستة من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم الى اقيما بعضها لها الكثرة اخلاف تصارب كلنا وهذا خلفتها انها الى سوء الخلقة طاغا على جلبت على النصب ... عشار جمع ثقلت او تلطت اي كثيرة كارها الحلب منها استكثارا منها الحلب على كون ممنوع وجر النصب في تمييز كم الخبرية فيها تقدم من جواز نصب تمييزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام الكثير على التهكم كانه يقول نفس الطلب تابثة الا انه ذهب عني عدد الحالبات ووجه الجر ظاهر ان كم خبرية والرفع على ان المميز محذوف المقدر كم حلبة ضياع وجاز النصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار والطاهر تقدير كم مرة نصبا على التهكم وجرا على الاخبار ورفع عمة بالابتداء وما بعدها صفتها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة المحل اما مفعول مطلق او خبر المبتدأ او ظرف له كما تقول اضربتين زيد ضرب وامرتين زيد مضروب واعلم ان مميز كم لا يكون الا نكرة استفهامية ما كان او خبرية لان الغرض من تبيان مميز ما في الحالين اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم ومعدود وكذلك الغرض من بيان المميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضائعا وكم في حاليتها مفرد اللفظ كما قال الاندلسي فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسئول عنه في المعنى مجموع ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاؤك وكذا في الخبرية وبعضهم كم مفرد اللفظ مجموع المعنى ككل فينبغي على هذا ان لا يعود عليه ضمير المثنى وهو الحق ولا تراوح ان تستفهم بكم عن عدد جماعة الذين جاؤك او الخاطب متصلين رجلين رجلين او جئت يتقال كم رجلين جاءك الثلاث اذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واي رجلين وافضل رجال واي رجال على ما مر في باب الاضافة وارسمع كم رجلين استفهاما او خبرا ويجوز كم امرأة جاءتك حملا على المعنى وجاءك حملا على اللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى المميز لبقاء المبتدأ بلا ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول كم رجلا ونساء جاؤك بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلتها او كم ناقة وفصيلها فلكون المعطوف نكرة ايضا على ما تبين في باب المعارف وقد جوز بعض النحاة كم رجلا وحده لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قولنا لا رجل الواهب المائة الهجان وعبدها وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب العطف عند قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه وتقول لقيت امرأة وكم رجلا وهي واو العطف كم ولا يجوز كم رجلا والمرأة ايضا بالعطف على التمييز لان المرأة المعرفة لا تدخلها التقليل ولا التكثير واما كاين فقال المبرد عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال لانه لا يستقيم كم لك ولا يستقيم كاين لك ولا يستقيم كاين لك كما لا يستقيم رب لك

عائدا الى المميز ومثل خبر مبتدأ ... محذوف ولا يكون الا استفهاما
عنا ... كم الاستفهامية منزيها محذوف اي ... دما الذي جنبها والجملة محل الجر ... كم خبرية منصوبة المحل ومميزها محذوف ... فاعل حقه ... كم ضربة يضرب بها ... كم مرة ضربت

تحت ... يعرف ... او ان تخف من

ان مميز كم ... كانه لا يجوز ان لا نكرة استفهامية ... الذي ... مميز كم ... استفهامية نكرة ... مميز المنصوب ... لانها كناية عن عدد مبهم ... بيان الغرض ... بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضائعا وكم في حالتيها

دليلي

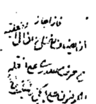
الظروف خبر مبتدأ محذوف وتقديره هذا باب الظروف المبنية او مبتدأ محذوف خبرها وتقديره والظروف المبنية على قسم مذكور ثم هو قوله منها ما قطع عن الاضافة
ومن جارة تبعيضية وها مجرور بها عائدة الى الظروف وما موصولة او موصوفة وقطع ماض مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى ما وعن الاضافة متعلق به
والجملة صلة او صفة لها والموصول او الموصوف مع صلته او صفته مبتدأ تقدم خبره وكقبل خبر مبتدأ محذوف وبعد عطف عليه واجرى ماض مجهول مجراه اي مجرى
ما قطع عن الاضافة ولا غير مفعول ما لم يسم فاعله لاجرى وليس معطوف عليه وحسب كذلك

والتميز بعدها واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كأين جاز حذف مميزها واما دخول من فجوز لا بحال خبر مجرورة ولم اعثر
على منصوب بعد كأين وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب مميزها لحجبه بعد التنوين فكان
مميزها كمميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كأين في الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابي بن كعب لزر بن حبيش
كأين تعد سورة الاحزاب اي كم تعد فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان ويلزمها الصدر دون كذا لما قلنا في كم
الخبرية ووروده كذا مكررا مع الواو نحو كذا وكذا اكثر من افراده ومن تكرره بلا واو ويكنى بها عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن
الحديث نحو قال فلان كذا وكذا ولا دلالة فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلثة وبابها وبالمكرر
دون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه وبه قال ابو حنيفة فطابقوا به العدد حتى اجازوا كذا
درهم بالجر حملا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب لانه لم يرد مميز كذا في كلامهم مجرورا والشافعي لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمة
الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة ليدل على كمية العدد نصا لانه لا يدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو يقين وهو
الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهم واحد وهو الحق واعراب كذا وكأين كما قلنا في كم ولا نقول ان الكاف فيهما وحده في محل الاعراب
لان الجزئين صارا بالتركيب ككلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكاف باعتبار الاصل قوله الظروف منها ما قطع عن
الاضافة كقبل وبعد واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام
ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك وينبغي ان تعلم
انه يحذف المضاف ويورد المحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله يا تيم تيم عدي وقوله الا علالة او بداهة سابح وان لم
يورد فلا يحذف الا ما هو دال على امر نسبي لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتها المذكورة وكل وبعض واذ ومع وهذا لا يحذف الا
اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك
المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل ايضا مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما يحتاج
اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى
الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما
ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كأنه ثابت بثبوت بدله وانما اختار البناء في هذه الظروف
دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف او غير متصرفة على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء لان معناه عدم التصرف
الاعرابي ويجوز ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال ونحن قتلنا الاسد اسد خفية
فما شربوا بعدا على لذة خمرا وقال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبل ومن
بعد ويقوى ابدا تمادو لا تعلى بهذا لا فرق في المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما
اعرب لعدم تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما او ابدا او لا اي متقدما ومعنى من قبل ومن بعد اي متقدما ومتاخرا
من البداية قيل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبل وقبلا كما قيل في المنادى
المضموم يا مطر يا مطرا ويجوز ان يكون قوله فما شربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا يكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه
وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم كل وبعض مقطوعي الاضافة
غايات لحصول العوض عن المضاف اليه وتقول جئته من عل معربا ايضا كعم ومن عال كقاض ومن معال كمكرام ومن علا كعصا ومن
علو مفتوح الفاء مثلث اللام فان بنيت على الضم وجب حذف اللام اي الياء نسيا منسيا اذ لو قلت علي لاستثقلت الضمة
على الياء ولو حذف فيها وقلت من عل لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخواتها واما نحو يا قاض فاطراد الضم في المنادى المفرد المعرفة
يرشد اليه واذا قصدت بناء علو ساكنة العين وجب فتح فائها وكانت مع الاعراب يجوز ضمها وكسرها تقول علو الدار كما تقول
سفلها اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون سائر الغايات فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فيه نحو من علو فاما لتقدير المضاف
اليه كما في قوله خالط من سلمى خياشيم وفا وقولهم ليس غير بالفتح على ما مر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبله او مع الا
الى بناء الفتحة والبناء على الكسر استثقالا للفتحة واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات ونحو بعد عشر بالجر الى اثنتي
عشر الا ان بها من علو لا يجب منها لا يتخرج فتحها وكسرها وفتحها وبناء الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم
جبرا لها باقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في
الاغلب غير متصرفة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او لتخالف حركة بنائها حركة اعرابها قوله واجرى مجراه لا غير وليس غير
وحسب

لان المفصلة
اعلم ان المتبوع
الظروف
فلم يبين

ومنها حيث جزء مبتدأ عطف على جملة اما قطع وقبل تمامه صار مجرورا به شرع يبين ما لم يتم ما عليه انه من حيث وآخر استثناء الى الجملة متعلق بلا يضاف والاستثناء
مفرغ وتقديره ولا يضاف حيث الى شيء الا الى الجملة وفي الاكثر متعلق به

وحسب شبه غير بالظروف الغايات لشدة الابهام الذي فيه كما في الغايات لكونهما جهات غير محصورة وبشدة ابهام غير لا يتعرف بالاضافة
وهو اشد ابهاما من مثل فلذا لم يبن مثل في اللغة الفصيحة ولم يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو قبض عشرة ليس غير وجاءني زيد
ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس وغير التي بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد ليس والمضاف اليه
المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو قولك جاءني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم لمشابهتها
للغايات بالابهام واما حسب فلتضمنه ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بغير اذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مر في
باب الاضافة قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر اعلم ان الازمنة المضاف الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها
بالوضع وهي ثلثة فقط حيث في المكان واذ واذا في الزمان على خلاف في اذا في انها مضافة الى الجملة التي تليها او لا كما يجيء وحيث واذ
يضافان الى الفعلية والاسمية واما اذا فيختص بالاضافة الى الاسمية خلافا للاخفش كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما جائزة الاضافة
الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة يستفاد منها احد الازمنة الثلثة ويشترط ذلك ليناسب المضاف اليه في الدلالة على
مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما احتيج الى هذا التناسب لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه في الحقيقة
هو المصدر الذي تضمنته لا نفس الجملة فعلى هذا لا يجوز اضافة مكان الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة كما
يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على احد الازمنة وضعا فلهذا
كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثاني جزئيها فعلا
كقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون او بكون مضمونها مشهورا بوقوع في احد الازمنة الثلثة وان كان جزءاها اسمين اما في الماضي
نحو اتيتك حين الحجاج امير او في المستقبل نحو لا اخذلك حين لا شيء لك قال الله تعالى يوم هم بارزون قال المبرد في الكامل لا يضاف
الزمان الجائز الاضافة الى الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى حملا على اذ الواجبة الاضافة الى الجمل قوله تعالى يوم هم على النار يفتنون
وقوله تعالى يوم هم بارزون ونحو ذلك يكذبه هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى الجملة وهو في المعنى ظرف مصدرها كما رأيت
فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل
الا مع حرف مصدري كان وان وما قبل الجملة قال الله تعالى من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق ومن بعد
ان يأتوه ويجيء ذلك واما اضافة حيث الى الجملة الفعلية نحو توقف حيث خرج اليك خلقه فمصدر بمعنى البطون مقاما مقام الزمان
المضاف والاصل زمان حيث خرج اي زمان خروجه بسلمه الوجود والمعنى الى ان اخرج فهو نحو اتيتك خفوق النجم
فلما قام مقام الزمان جازت اضافته الى الفعلية وكذا اية بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعلية ولمشابهتها الوقت لان الاوقات
علامات توقت بها الحوادث ويعين بها الافعال لكن لما كان حيث واية دخيلين في معنى الزمان اضيفا الى الفعلية في الاغلب او الى
مصدره بحرف مصدري قال شمر باية يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها ثيابا وقال الا من مبلغ عني تميما باية ما يحبون
الطعاما ويقول اقم حيثما اخرج فاذا جاز ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدري على ما نقله الكوفيون كما يجيء فكيف
بما شابه ووقت اف ذوانينا معربا كما عرابه في نحو ذو مال بالواو والالف والياء الى الفعلية في قولهم اذهب بذي تسلم والمعنى
اذهب بذي يسلمك او اذهبوا بذي تسلمون وقال بعضهم هو شاذ وذو صفة للامر اي اذهب مع الامر ذي السلامة اي مع الامر
الذي تسلم فيه والباء بمعنى مع وقال السيرافي الموصوف بذي الوقت اي اذهب في الوقت ذي السلامة اي في وقت تسلم فيه والباء بمعنى في
فلا يكون الاضافة شاذة لان ذا كالزمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائية اعرب وهو بعيد لما مر في الموصولات
انها بالواو في الاحوال على الاشهر وربما استعملت ذو في الاضافة الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاءني ذو فعل وذو فعلا
وذو وفعلوا وذات فعلت وذواتا فعلتا وذوات فعلن ويحتمل ان يكون طائية على ما حكى ابن الدهان كما مر في الموصولات
وان يكون بمعنى صاحب اضيف الى الفعل شاذا وقال سيبويه اذا كان احد جزئي الجملة التي تلي حيث واذا فعلا فنصبه بذلك
الفعل اولى لما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل اولى فحيث زيدا تجلس اولى من حيث زيد يجلس وفي ما ذكره في اذا نظر
لكثرة نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت اذا السماء انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام في بناء حيث فسيأتي بعد وقد يشبه
غير ومثل بالظروف المضافة الى الجمل في ما اضيف حيث واذ وإذا وذلك لانهما مبنيان مثله ولانه لا حصر فيهما كما انها غير محصورة
بحد وحاصر فاضيفا الى اليوم واذا يوما اضافتها الى الجملة اضافتها لكن لما كانا اي غير ومثل مشبهتين بها تشبيها بعيدا لم يضافا
الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدري كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقوله لم يمنع الشرب منها غير ان
نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقوله غيرا ان تعرف مخيلا اذا اختلف بالنوى النجا وانما صدر ما اضيفا اليه بحرف
مصدري دون ما اضيف اليه الزمان الى الجملة لان الاضافة اليها في كلا القسمين غير لازمة والجملة المضاف



اليها الزمان في تاويل المصدر ايضا الا ان التناسب بين الزمان المضاف اليها في دلالتها على الزمان وكون الزمان ظرفا لمصدر
الجملة المضاف اليها منعها من الحرف الفاصل بين المتضايفين اي الحرف المصدري في الزمان وليها بموجودين في مثل وغير فاصح
معها الى الحرف المصدري مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا الى ان المشددة والمخففة نحو اعجبني
يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد فان صح النقل جاز فان صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب والبناء كما في مثل ما انكم
غير ان نطقت على ما ياتي واختلف في كون الظرف مضافا الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذي تضمنته والنزاع في الحقيقة
منتف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان
مضافا في الحقيقة الى الجملة وهي خبر لكان المعنى هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد في الاضافة
المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص ولا يتعذر دخولها على الجملة قال صاحب المغني بتعرف الظرف المضاف الى
الجملة فيصح ان تقول جئتك يوم قدم زيد الحار او البارد على ان يكون صفة ليوم اقول ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه
ينبغي ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية والمبتدأ في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كريم قادم اذ المعنى يوم قدوم
امير ثم اعلم انه يضاف الى الجملة من الزمان اذ وحيث وان لم يكن ظرفا اي منصوبا بتقدير في قال تعالى هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم ينفع الصادقين
بالرفع والنصب قال تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته وهو مفعول به لفعل مقدر اي يعلم وقال شعر حيث يكون من يتلل وقال ابو علي في كتاب
الشعر ما بعد حيث في الموضع صفة لا مضاف اليه قال لان حيث يضاف ظرفا لا اسما فالمعنى حيث يحله وحيث يكون اي يجعل
فيه ويكون فيه والاولى ان يقول انه مضاف كما لا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان واما نحو يومئذ
وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ المضافة في المعنى الى جملة محذوفة عوض منها التنوين وفي ذلك تعسف من
حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا او يوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بلا فائدة نحو قوله تعالى
بعد اذ انتم مسلمون انه معناه بعد ذلك الوقت واما قوله تعالى الى يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما في
قوله تعالى فتم ميقات ربه ثم ميقاتهم فهو بمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وضح النهار واما برهة
من الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلام ابي علي الذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كانت في الظاهر مضافة
اذ ليست بمضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجملة لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين
لاحقة بهذه الظروف كما ابدل في كل وبعض واذ لان كلا واخواته لا تتم للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه
ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد كقوله تعالى وكلا آتينا ورفعنا بعضهم فوق بعض وقوله نهيتك
عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتنوينه الا ان يكون عوضا [illegible] بمعنى التنكير والتمكن منه
واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جاءني زيد وكنت حينا كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدال
تنوين حينا منه اي حين خلك لم يكن ظاهرا ان ذلك المعنى بل الظاهر ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في
يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها في الاصل بان ابدلوا
من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل خفيفا في اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم
والليلة وغير ذلك فتوصلوا بالحذف الجمل المضاف اليها جوازا مع ابدال التنوين منها كما في قوله وانت اذ صحيح فجيء به بعد هذه الظروف
بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في
المعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو ولزم ان الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضافا اليه الظرف الاول حتى لا يستنكر
حذف منه المضاف اليه من احدهما الا ان يعطف عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف كقوله الا علالة او بداهة سابح نهد
الجزاء ولما توصل باذ الى الغرض المذكور وقد تكون مستقبلة وماضية جرد اذ عن معنى الماضي وصار لمطلق الظرفية فيجوز
استعماله في المستقبل ايضا كقوله تعالى فويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق ان اذا لما حذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين
في غير نحو يومئذ جاز مجيئه ايضا كقوله فعلتها اذا وانا من الضالين اي فعلتها اذ ذاك اذن حيث اذن للجزاء ههنا كما قيل في اذا انها
للجواب والجزاء وكسر الذال في نحو لالتقاء الساكنين لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناؤه اذ يجيء جوازا وايضا
نحن نعلم ان في قوله وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله في نحو لكنهم انما الزموها الكسر ليكون في صورة المضاف اليه الظرف الاول حتى
في غير المفتوح ايضا كقوله تعالى وانا اذا من الضالين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان ظرفا للمصدر الذي تضمنته الجملة
على ما قررنا قبل لم يحتج الى ان يعود من الجملة ضمير اليه فلا تقول اتيتك يوم قدم زيد فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا
الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها فيكون كانك قلت يوم قدوم زيد فيه اي في يوم ذلك غير

الجملة

المضاف اليه ... الى ... [illegible]

ومنه قوله تعالى

ومنها اذا جزء مبتدأ وعلى ما سبق ومن المستقبل مبتدأ وخبر عطف على منها اذا وفيها ظرف ومعنى الشرط فاعله او مبتدأ وتقدم خبره فلذلك جار ومجرور واشارة الى
معنى الشرط مقدم على عامله والخبر ماض مجهول وبعدها اسم مفعول جزء والضمير في فيها وبعدها عائد الى اذا وبل الكلمة او اللفظ والفعل مفعول ما لم يسم وقد للتعليل
ويكون مضارع معروف والمستتر فيه اسمه عائد الى اذا المفاجاة ويلزم المبتدأ وبعدها فعل وفاعل ومفعول فيه عطف على ... وقد يكون ... لزم بتغليب
وكأنه جعل الغالب في الاستعمال بمنزلة اللازم او العلية القدم ومنها اذ جزء مبتدأ والماضي خبر مبتدأ محذوف وقد تقدم ... نحو اي كلمة ... يوم وصفها ابن

مثل وصفها اذ في يومئذ
وان عطف على ابن الحاجب
خبر مبتدأ

وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطا بأن كان منونا نحو يومئذ فلم يفهم بل قال الله تع يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وقد يقول العوام يوم تسود
فيه الوجوه ونحوه وهو شائع ولنذكر شرح قوله في اخر الباب والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذا مثل وغير
مع ما وان ههنا فانه يحتاج اليه لبيان بناء حيث فنقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجملة انما يبنى من المفرد والجمع اذا بني ولا يبنى
المثنى لما ذكرنا نحو ما ذان واللذان والظروف المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذ
واما اذا ففيها خلاف على ما يجيء هل هي مضافة الى شرطها او لا واما جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة واجبة البناء
لانها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فكما
شابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف واما جائزة الاضافة اليها فعلى ضربين
لانها اما ان يضاف الى جملة ماضية الصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبى فقلت ألما تصح والشيب وازع فيجوز
بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة الى الجملة فعلة البناء فيها اذن عارضة واما البناء فلتقوي العلة
العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يكتسي منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير
وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا يضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تع
هذا يوم ينفع الصادقين او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب
محلا فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض البصريين
يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما ثبت في السبع من فتح قوله تع يوم ينفع لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور
في قوله تع يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدره ان وان

في يوم ينفع
الاية

مثل المضاف الى ما صدره ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابها وبناؤها قال تع انه لحق مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه صفة لحق
او خبرا بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا لكونه مصدرا بمعنى انه لحق حقا مثل حقية نطقكم وقال لم يمنع الشرب منها غير ان
نطقت حمامة في غصون ذات اوقال ففتح غير مع كونه فاعلا ليمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما مر في باب الاستثناء وعلة
بنائهما مشابهتهما لاذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدر ما وليهما ولان فيهما الابهام مثلها لفقد الحصر كما مر
المبني وهو ما وان وان واقع موقع ما اضيفتا اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى ما صدره ان المشددة او المخففة
لجاز اعرابها وبناؤها على مثل وغير وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المضافة الى اذ في نحو يومئذ واعرابها قرئ قوله تع من خزي يومئذ
بفتح يوم وجره اما الاعراب فظاهر واما البناء فلوقوع اذ المبني موقع ... مضاف ... لفظا كما بينا فصار نحو قوله على حين عاتبت
الشيب فثبت بما بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها ليس ينبغي ان يكون على اطلاقه وقوله وكذا مثل مع ما و

غير مع ما وان اي

غير مع ان مشددة ومخففة وهذا تمام الكلام في الظروف المضافة الى الجمل وقال المصنف بني حيث لانه موضوع لمكان مضاف
كابن في الجمل فشابه الموصولات في احتياجها الى الجمل وكذا قال في اذ واذا ويجوز ان يقال في اذ انه بني لان وضعه وضع الحروف
كما يقول بعضهم وبني حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا وقد يفتح اتباعا او تكسر
وقد يخلف ياؤها واوا ومثلثة الثاء ايضا واعرابها لغة فقعسية وندرت اضافتها الى مفرد قال ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم
ببيض المواضي حيث لي العمائم وقال اما ترى حيث سهيل طالعا بعضهم برفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل
موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة
والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد وترك اضافة حيث مطلقا لا الى جملة ولا الى مفرد اندر وظرفيتها غالبة لا
لازمة قال لدى حيث القت رحلها ام قشعم وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل طالعا هو مفعول ترى وكذا قوله تع الله اعلم حيث
يجعل رسالاته وحكي هو احسن الناس حيث نظر ناظر ... هو تمييز وقال الاخفش قد يراد به الحين كما في قوله للفتى عقل يعيش
به حيث تهدي ساقه قدمه ولا يمتنع هنا حمله على المكان قوله ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها
الفعل وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها واذ لما مضى ويقع بعدها الجملتان قد تقدم ههنا علة بنائها وقد ذكرنا
في المنصوب على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجملة بعدها فنقول قد يكون اذا للماضي كاذ كما في قوله تع حتى اذا بلغ بين السدين
وحتى اذا ساوى بين الصدفين ... حتى اذا جعله نارا كما ان اذ يكون للمستقبل كاذا كما في قوله تع واذ لم يهتدوا به فسيقولون على انه يمكن ان يأول
بالتعليلية وكما في قوله تع فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب ونادى اصحاب الجنة وقد يكون
اذا مع جملتها لاستمرار الزمان نحو قوله تع واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذا عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله
تع واذا لقوا الذين امنوا واذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد والاصل في استعمال اذا ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص

من بينها

من بينهما بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى
اذا الشمس كورت ولهذا اكثر في الكلام العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب سبحانه بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جملتين
يلزم من وجود مضمون اوليهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازمه فهذا المفروض
وجوده قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدمه لانعدام فهمه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه
فيه استعمل فيه ان لا على انها موضوعة له كما يجيء فلهذا كان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني كما يجيء في حروف الشرط لان
مضمون جوابها المعدوم لازم لمضمون شرطها وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد يكون في المستقبل وقد وضع له ان ولا
يكون معنى الشرط في اسم الا بتضمن معناها فالموضوعة للشرط المفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه لعدم جوازه وان
موضوعة للشرط المفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع في الجزاء
لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه فيه كما في حقنا او لم يشك كان الواقع في كلامه تعالى وقد يستعمل ان الشرطية في ما
على احد ثلثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء او لا وقوعه فيه كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده
نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل وانت وان اعطيت جاها لئيم واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا يستعمل فيه في الا
او شرطها كان لما يأتي في الجوازم وقد يستعمل لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذ قال عليه الصلوة
والسلام لو ان لابن ادم واديين من ذهب لابتغى لهما ثالثا فنقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاده
المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لتنافي الفرض والقطع في الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض
وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوزوا تضمين اذا
معنى ان كما في متى وسائر الاسماء الجوازم فيقول القائل اذا جئتني فانت مكرم شاكا في مجي المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه
بمعنى متى جئتني سواء لكن اضعاها قبل متى وسائر الاسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه في اسماء الشرط صار بعد الفرض عريقا
ثابتا اذ لم يوضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذا له فجاز ان يرسخ الفرض الذي هو معنى الشرط في الحدث
الواقع فيهما واما اذا فلما كان الحدث الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضا على شرف
الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا اذا خمدت نيرانهم تقد
وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب ومن جهة عروض معنى الشرط فيهما لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعل
بعدها كما مر في المنصوب على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان
لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك بان يجي جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء
وان لم يكونا شرطا وجزاء كما في قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط جاز
دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
الى قوله فلهم عذاب جهنم وقوله وما افاء الله على رسوله الى قوله فما اوجفتم لان الفتن والافاء متحققا الوجود في الماضي فلا
يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض ومنه ايضا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة زائدة
وانما رتب اذا والموصول في الايات المذكورة والجملتان بعدهما ترتيب كلمتي الشرط وجملتي الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط
ليدل بهذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل في اذا
جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فسبح واللام في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام الابتداء في نحو قوله تعالى ائذا
ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلهما في نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم واما زيدا فاني ضارب
للغرض الداعي الى هذا الترتيب كما يجيء في حروف الشرط فاذا تقرر هذا قلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال
الاكثرون ولا يجوزون ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف الا ترى انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب
بنصب ايهم على ما مضى في الكنايات ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة الشرط لعملنا الشرط اولى لانهما فعلان توجها الى معمول والاقرب
اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل ههنا الابعد كما هو اختيار شغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل
المصرين كما في زارني وزرت زيدا فكان الاولى اذن ان تقول متى جئته فيه او متى جئتنيه ولم يسمع واما الاستدلال على كون الشرط
في مثله هو العامل بمجي الجواب في بعض المواضع بعد ما والفاء واللام والفاء نحو متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم فمما لا يتم
لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب كما مر انفا واما العامل في اذا فالاكثرون
على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان تفصل وتقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى

بوقوعه
في اعتقاد المتكلم كما ان اذ لزمان
من الماضي مخصص من بينهما
بوقوع حدث فيه مقطوع

الا ان تعمد قد من قبل نفسه
ولما على القطع بعدمه في زمان
الماضي الموضوع له لو وكقوله
تعالى [illegible]

[illegible]
الكوفيين لكان الاختيار

ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء
استعمالا وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاول اذ الاول مخصص للظرف وتخصيصه له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه
ولا ثالث استقراء ولا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يات في
كلامهم فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه كسائر الظروف المخصصة بمضمون الجمل التي بعدها لا على سبيل الوصفية كقوله
تعالى يوم يجمع الله الرسل وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف
وذلك لان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بحيث يقعان معا جزء كلام يجوز ان تعمل اولاهما في الثانية كالمضاف
في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه اخر فكذا ما هو بمنزلتها في المعنى فمن ثم
لم يعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة
اذ لا يقعان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدأ ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في الاخر نحو متى تذهب اذهب وايا
ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بلى ان لم يعمل الشرط في كلمة نحو من قام قمت جاز ايقاعهما موقع المبتدأ على ما هو مذهب بعضهم فاذا
تقرر هذا قلنا ان الفاء في نحو قوله تعالى فسبح زائدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما
حكمنا بزيادتها لان فائدتها التعقيب كما ذكرنا والسببية لا تخلو من معنى التعقيب واذا ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجيء
وقال المص في شرح المفصل ان تعين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا
زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة
يكفي لتخصيصها لتخصصت في نحو قام زيد وهو غير متخصص اتفاقا منهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تعالى
ائذا ما مت لسوف اخرج حيا وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى اخرج حيا وقت الموت فكان ينبغي ان يكون الاخراج والموت
في وقت فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الاية لقيام القرينة والمعنى ائذا ما مت وصرت رميما ابعث
اي مع اجتماع الامرين كما قال تعالى ائذا متنا وكنا عظاما ورفاتا ائنا لفي خلق جديد وكثير في القران مثله واستدل ايضا بنحو
قولهم اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او تقول المعنى اذا جئتني كان سببا لاكرامي لك
غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتني اليوم يكن جزاء لمجيئي اليك امس ولعدم
عراقة اذا في الشرطية ورسوخها فيها جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون
وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع من ان يكون هم في الايتين تاكيدا للواو والضمير المنصوب في اصابهم
ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا مجيء الاسمية الخالية عن الفعل بعدها في قولها اذا الخصم ابزى مايل الراس انكب قبل
ليس في اذا في نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب
لانه اظهر لا مقدر لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس هاهنا ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان
التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت
التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فاين ناصبه قلت قال المصنف
ناصبه حال من الليل اي والليل حاصلا وقت غشيانه وفيه نظر اذ لا شيء هنا تقدره عاملا في حاصلا الا معنى القسم فهو عامل
من مفعول اقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد صارخا في حال صراخه وحصول الليل في
وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخولك حاصل وقت دخول المخاطب فيكون الاقسام في
حال غشيان الليل وهو كما مر وايضا في قوله تعالى والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا
عنه وقيل اذا بدل من المقسم به مخرج عن الظرفية اي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما من حيث ان اخراج اذا عن
الظرفية قليل والثاني ان المعنى بحق القمر متسقا لا بحق وقت اتساق القمر وليس ببعيد انه ظرف لما دل عليه القسم من معنى
العظمة والجلال لانه لا يقسم بشيء الا لحاله العظيمة فهي متعلقة بالمصدر المقدر واذكرنا في المفعول له من جواز عمل المقدر
عند قوة الدلالة عليه وخاصة في الظرف فانه يكتفي برائحة الفعل وتوهمه كما هو مشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك
عجبا من زيد اذا ركب اي من عظمته والظرف هاهنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لم يصلح هناك لكونه معمولا لانشاء
القسم فاضمر العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى كما لا يقسم الا بعظيم في معنى من المعاني واذا جاء اذا بعد حتى كقوله تعالى حتى اذا
فشلتم فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب بالجزاء كما مر وحتى يكون معها حرف ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف ابتداء
انه يقع المبتدأ بعدها فقط بل معناه انه يستأنف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى حتى يقول الرسول

مؤخر من

وقوعهما

جاء

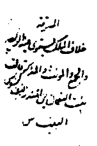
بل في وقت المجيء

لسوف

بالرفع

وقد للتعليل يقع مضارع معروف والمستثنى بها ضمير عائد الى ما وللمفاجأت منه لو يقع ويلزم المبتدأ بعدها فعل ومنه على مفعول به عطف على قوله وقد يكون معنى يلزم ينقلب كانه جعل الغالب في الاستعمال بمنزلة اللازم ان تعليل كالعدم

بالرفع ويقول سرحتى تكل المطي قال بعضهم يجوز ان يجر بعد حتى عن الشرطية ويجر بحتى لعل حمله عليه قوله حتى اذا اسلكوهم
في قتائدة شلا كما تطرد الجمالة الشردا وهذا البيت اخر القصيدة ويجوز ان يكون الجواب مقدرا محافظة على اغلب احوالها
وقال المبلى ان اذا فيه مستقبلية ولنا عن ارتكاب زيادة مندوحة اذ حذف الجزاء لتفخيم الامر كثير كما في قوله تعالى اذا السماء
انشقت اي يكون ما لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية يقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت
قيام زيد وقت قعود عمرو وانما لم اعتبر هذا لانه ما اعهد من كلام العرب واما قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا
الاولى زمانية والثانية المفاجأة في مكان الفاء كما يجيء في باب الشرط قوله وقد يقع للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها وقد ذكرنا الكلام
في اذا المفاجأة في باب المبتدأ وان الاقرب كونها ظرفا لا محل لها وانها يقع جوابا للشرط المفاجأة كما يجيء في حروف الجزم والكوفيون
يجوزون نحو خرجت فاذا زيد القائم بنصب القائم على ان زيدا مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان اذا المفاجأة
عندهم ظرف مكان وانما نصب القائم فقالوا لان اذا المفاجأة تدل على معنى وجدت فيعمل عمله لان معنى مفاجأتك الشيء وجد
تك له بحالة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القائم والقائم ثاني مفعوليه ومنه قول الكسائي في المناظرة المشهورة
بين سيبويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها ما لا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا
هو هي لان اذا المفاجأة يجب الابتداء بعدها قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالعامة قول لها احملي فالتنا ناطحة
لها قالت انا جمل انكانت اذا كسا بالظرف فلزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوه عمل وجدت طالبناهم بوجه اخر
ومفعولين قال بل يجوز فاذا عمرو قائما حال اي فاذا كان عمرو قائما اما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه
خبر عمرو وقال ثعلب عند الكوفيين نحو فاذا هو اياها ان هو عماد واذا كوجدت عمل مفعولين ان نرى اذا فوجد ته هو اياها
كقوله فاضحت ولو كانت خراسان دونها رآها مكان السوق او هي اقربا اي هو اقرب قال الزجاج ليس هذا قول الكوفيين
ولا البصريين قال والذي حكاه في هذا عن ثعلب غلط لان العماد عند اهل البصريين لا يكون الا فضلة يجوز اسقاطها
لا يجوز اسقاطها وفي مسئلة اصلا هذا آخر كلام الزجاجي وبين ان تولا الفصل لم يوجه ... الا اذا كان
خبر المبتدأ معرفا باللام او افعل التفضيل في الاثبات به مع غيرها انظر كما مر في باب المضمر وقوله وهي ربما بمعنى او هي في مكان
اقرب فهو نصب على الظرف وقد يقع اذا في جواب بينا وبينما وكلتاهما اذا المفاجأة والاغلب مجيء اذ في جواب بينما واذا في
جواب بينا قالت فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف ولا يجيء بعد اذا المفاجأة الا الفعل الماضي وبعد اذا
المفاجأة الا الاسمية وكان الاصمعي لا يستفصح الا تركهما في جواب بينا وبينما والكثرة مجيء جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على
ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها
في حياته اذ عقدها لآخر بعد وفاته والمقصد الى اضافة بين اللازم اضافتها الى المفرد الى جملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة
على ما تقدم زادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولد منها الف ليكون الالف دليلا على عدم
اقتضائه للمضاف اليه لا انه كان تركيبه وقف عليه والالف قد يؤتى بها للوقف كما في انا والظنونا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى
الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقدير فعلته بين خروجك ودخولك اي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما تبين مستعمل في الزمان والمكان واما اذا كف بما او بالالف واضيف الى الجمل فلا يكون الا
للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف
والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة الازمنة الى الجمل
دون الامكنة وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان اضيف
الى الامكنة او جثث غيرها فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيف الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة و
الرجاء وكذا ان اضيف الى الاحداث نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يجيء دليل على المكان نحو قولك زيد بين الخوف و
الرجاء استعير لما بين الحدثين مكانا فلهذا او قع بين خبرا عن الجثة فيبينا المضاف تقديرا الى زمان محذوف وظاهرا الى
جملة مقدرة بالحدث لا بد ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافته الى الجمل وكل ما قلنا في بينا يطرد في كلما من مجيء الكاف
يكفه عن طلب المضاف اليه مفردا ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكلما اذن زمان مضاف الى الجملة لان كلا بعضا من جنس
ما يضاف اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما وللذي كلما من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو من وما
تشابهها اكثر من مشابهة بينما فلم يدخل الا على الفعلية بخلاف بينا وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي بعد كلما بمعنى
المستقبل لكنه ليس ذلك بحتم في كل ماض كما كان في كلمات الشرط المتضمنة معنى ان وكذلك كل ماض وقع بعد حيث محتمل



المبنية

ومنها اذ وهو مبتدأ وللماضي خبر مبتدأ محذوف وتقديره هي للماضي اي كلمة اذ ومنها اين مثل ومنها اذ في الوجه وانى عطف على اين وللمكان خبر مبتدأ محذوف
واستفهاما وشرطا حال الا اي هما للمكان حال كونهما للاستفهام والشرط ومتى عطف على اين وللزمان مثل قوله وللمكان في الوجه وفيهما اي في الاستفهام والشرط متعلق
بقوله للزمان وايان للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما مثل قوله واين للمكان استفهاما في الوجه

الماضي والاستقبال العموم الذي فيه ككلمات الشرط نفيه وفي كلمات الشرط والجزاء واما حيثما فهو كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلا
كمن وما ومتى فالعامل في كلما وحيث ما هو في محل الشرط كما في اذا الا انهما في الاغلب يستعملان في الفعل المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس
اتيتك وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع به نحو كلما جئتني اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل الاسماء
المتضمنة لمعنى ان في المحقق وجوده نحو متى طلعت الشمس اتيتك لكن ذلك على خلاف الاصل وقد يدخل بينا وبينما في وكلما في الماضي
وفي المستقبل ولما تركب بينا وبينما وكلما صار الفتح لكون اضافتها كلا اضافة كما ذكرنا في حيث الا انها بنيت على الفتح لكون اضافتها
كلا اضافة كما ذكرنا في حيث الا انها بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة الاعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حالة اعراب هي
منصوبة فيها حتى تراعى حركتها اعرابية وانما ترتب بينا وبينما وكلما مع جملتها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم
مضمون الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ولهذا ادخل اذ واذا للمفاجاة في جواب بينا وبينما ليدل على اقتران مضمون الاولى بالثانية
مفاجاة بلا تراخ فيكون اكد في معنى اللزوم وقيل في كلما انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف اليه مقدر بجوز ادعاء مثله في بينا
فان دخل اذ واذا للمفاجاة في جواب بينا وبينما فان قلنا كما هو مذهب المبرد ان اذا المفاجاة ظرف مكان وكذا ينبغي ان نقول في اذ
المفاجاة فاذ واذا منصوبتا على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينا وبينما ظرفا زمان له نحو بينا زيد قائم اذ راى هندا اي بين اوقات
قيامه في ذلك المكان اي في مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما مخرجان
عن الظرفية مبتدأن خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هندا حاصل بين اوقات قيامه والاولى ان نتجرد فيه كلمتي المفاجاة
كما هو مذهب ابن بري فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلمتي المفاجاة او نقول انهما زائدتان وليستا للمفاجاة في جواب بينا وبينما كما
قال الجوهري وابن قتيبة وابو عبيدة بزيادة اذ في قوله تعالى واذ واعدنا وبزيادة اذا في قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة البيت
والكلام على مثل قوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون كالكلام على بينما زيد قائم اذ راى عمرو سواء ويجوز ان
ان يكون اذا في جواب بينما واذ او لما نحو قوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف زمان بدلا من الظرف المذكور قبله ولا
يجعله مضافا الى الجملة التي يليها بل يجعل تلك الجملة عاملة في الظرف المذكور اي وقت الاصابة في تلك الحال يستبشرون وكذا
في الباقيين فالجملة المضاف اليها اذ المحذوفة مدلول عليها بالجملة التي في موضع الشرط اي اذا اصابهم يستبشرون واذا كتب فريق
منهم يخشون وكذا نقول اذا او تعت جوابا لان في نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وان قلنا انها ظرف مكان فلا
يقدر لها جملة مضافا اليها لان المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا في جواب اذ ولما و
بينا وان قلنا بحرفيتها فاذا في جواب الاشياء الاربعة بلا اشكال تقرا اذن حرف كالفاء سواء وقد يجي اذ للمفاجاة في غير جواب بينا
نحو قولك كنت واقفا اذ جاءني عمرو ويجوز اضافة بينا دون بينما الى المصدر قال بينا معانقه الكرام وروعه يوما اتيح له جرى
سلفع بتقدير بين اوقات معانقه الاعرف الرفع على انه مبتدأ محذوف اي تعانقه حاصل قوله واذ للماضي ويقع بعدها الجملتان
وذلك لانه لا يطرا عليها معنى الشرط كما في اذا لا تجيء اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط في المستقبل واذ موضوع للماضي فنافيا
واذا دخل على المستقبل قلبه الى الماضي كقوله تعالى واذ يمكر بك واذ تقول وقد يلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى
بعد اذ نجينا الله منها وقوله بعد اذ انتم مهتدون ولم يعهد مجرورا الا بعد او يقع مفعولا بها كقولك اذكر اذ من يأتينا تكرمه
وقوله تعالى واذكر اخا عاد اذ انذر على ان اذ بدل من اخا عاد وقيل في نحو قوله تعالى انها زائدة كما مضى وقيل هي مفعوله لا ذكر ويلزمها
الاضافة الى الجملة وان حذفت وعوض منها التنوين كما في قوله وانت اذ صحيح فكسر دالها او بفتح كما مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ
لما مر ويجي اذ للتعليل نحو جئتك اذ انت كريم اي لانك كريم والاولى حرفيتها اذن اذ لا معنى لتاويلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم واعلم
انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي فايلاؤه الماضي اولى للمشاكلة والمناسبة
وكذا يرد عليه نحو اذ زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخلة على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها
على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا مخلص له منه الا ان استقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني قولك اذ زيد يقوم فقل له كذا
والحق انه غير قبيح قليل الاستعمال وقال المصنف حذرا من هذا المذهب لان يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية
وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم فقل له كذا مقصود به القيام الاستقبال وحكاية الحال المستقبلة لم يثبت في كلامهم كما ثبت حكاية
الحال الماضية واذا جاءت ما بعد اذ فهي باقية على ما كانت عليه لا تغير بها جازمة تضمنت الشرط بخلاف اذ فانها تصير كاسم جازم
عما كما يجي في جوازم الافعال ومنهم من قال اذ اما جازمة بها في الشرط والجزاء وانشد الفرزدق وكان اذا ما يسلل السيف يضرب و
الرواية فيما قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما اين
الاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين تكن اكن وبناؤهما على الحركة للساكنين وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء ولانه

اي نحو بينا هذه الخ

يستبشرون اي اذا اصابهم
يقنطون اي في تلك الحالة

نحو

الصفع ... الجوهري
راغ الثعلب روغا وروغانا
...
نظر ابن ...
قوله واذ واعدنا
...
عوض منها ع

الفتح

ومعنى ومنذ عطف على ما تقدم ومعمول لقال اذ هو مبتدأ محذوف فيليهما المفرد فعل فاعل مفعول جر والمعرفة نعت للمفرد ومعنى الجميع عطف على ...
او المدة فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر ويقع فاعل له والفعل او ان عطف على المصدر فيقدر بمضارع مجهول زمان منصوب ما اسم فاعله مضاف
وهو اي مذ ومنذ مبتدأ وخبره مسند او ما بعده خبره والضمير في خبره وبعده راجع الى مذ ومنذ باعتبار كل واحد او الجملة خبرا او نعت لمبتدأ فيكون الضمير خبر بعده
عائد الى المبتدأ وخلافا مفعول مطلق ناصبه مضمر وللزجاج متعلق به

لها ثلاثة معان استفهامية كانت وشرطية احدها اين الا ان اني مع من في الاستعمال ظاهرة كقوله من اين عشرون لنا من اين من اين
او متى تارة نحو اني لك هذا اي من اين لك هذا ولا يقال اني زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لانها تدخل في اكثر الظروف التي
لا تنصرف او يقل تصرفها نحو من عندك ومن بعد ومن قبل ومن اين ومن متى ومن امام ومن لدنه فصارت شائعة فيها فجاز ان يضمر في الظرف
اضمارها ومنه قوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب اي من لدن شب ويجي اني بمعنى كيف نحو
فيكون ان يكون بمعنى من اين فيكون ويجي بمعنى متى وقد اول قوله تعالى اني شئتم على الاوجه الثلاثة ولا تجي بمعنى متى وكيف الا وبعدها
فعل واما اني الشرطية فكقوله فاصبحت اني تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر اي من اين تأتها قوله ومتى للزمان فيهما اي
في الاستفهام والشرط وهذيل يجعلون متى على انها بمعنى من كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج ويجعلونه بمعنى في
اي الحجمين حرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمي اي في كمي او وسط كمي ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا
عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك فليس بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدأ الذي بعده غير ساد مسده كما مر في نحو اما ملك زيد
وانت وبلادك بجمعها قوله ايان للزمان استفهاما اي كمتى في الاستفهام الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان مختص بالامور العظام
نحو قوله تعالى ايان مرسيها وايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي كسر نونها لغة سليم وقال
الاندلسي كسر نونها لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتأخرين وهو
غير مسموع ويختص ايان في الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل في الماضي والمستقبل قال ابن جني ينبغي ان يكون ايان من
لفظ اي لا من اين لان اين للمكان وايان للزمان ولقلة فعال وكثرة فعلان في الاسماء فلو سميت بها لم تصرفها قال الاندلسي ينبغي ان يكون
اصلها اي اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقي ايوان فادغم بعد القلب قيل اصله اي آن اي اي حين فخفف بحذف الهمزة
فاتصلت الالف والنون باي وفيه نظر لان آن غير مستعمل بغير لام التعريف واي لا يضاف الى مفرد معرفة قوله وكيف للحال
استفهاما اجماعا كيف في الظرف فلانه بمعنى على اي حال والجار والظرف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند
سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدلت منها الظرف نحو متى جئت ايوم الجمعة
ام يوم السبت وللاخفش ان يقول ويجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيد اعلى الصحة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه
مقدر بقولنا على اي حال وهو اصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل على
الحال فجوابها والبدل منها منصوب فيقول في الجواب متكئا على اخر ومعتمدا وفي البدل كيف يقوم زيد امعتمدا ام لا فكانك قلت
باي صفة موصوفا يقوم زيد معتمدا ام لا فمعتمد بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف في مثل هذا الموضع
وهو ان يليه قول مستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك القول فكان معنى كيف يقوم زيد قياما حاصلا على اي صفة
يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام عن مرتبة الصدر لكن لما كان الموصوف بكيف اي المصدر مقدرا
جاز ذلك فجوابه نحو قياما سريعا والبدل منه اقياما سريعا ام بطيئا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو مرفوع
المحل على انه خبر المبتدأ فتقول في جوابه صحيح او سقيم وفي البدل اصحيح ام سقيم فان دخلت نواسخ الابتداء على غير المستقبل
الذي بعد كيف نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فهو منصوب المحل خبرا ثانيا او مفعولا به والاستفهام بكيف عن النكرة فلا
يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز الصحيح في جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كما روي على كيف تبيع الاحمرين واما قولهم انظر
الى كيف تصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيفما قياسا ولا
يجوزه البصريون الا شذوذا قال سيبويه انها في الجزاء مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعني في نحو قولهم كيف تكون
اكون لان فيها معنى العموم الذي في كلمات الشرط الا انه لا يسمع الجزم بها في السعة وجاء في كيف كي قال اوراعيان لبعران شردن
لنا كي لا يحسان من بعراننا اثرا قال الاندلسي هي لغة فيها ويقال حذف فا كيف ضرورة قوله مذ ومنذ بمعنى اول المدة
فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف وهو مبتدأ
وما بعده خبره خلافا للزجاج عند النحاة ان اصل مذ منذ فخفف بحذف النون استدلالا بانك لو سميت بمذ صغرته على منيذ
وجمعته على امناذ وبنوا على هذا ان الاسمية على مذ اغلب لان الحذف تصرف بعيد عن الحرف فان الحرف لا يحذف منه الا
المضعف نحو رب ورب وهذا كما قال بعضهم في اذ انه مقصور من اذا ومنع منه صاحب المغني وقال قولهم منيذ وامناذ غير
منقول عن العرب وتحريك ذال مذ نحو مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا يدل الا على ان اصله منذ لجواز ان يكون
للاتباع وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن او لا لغة غنوية فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك
للساكنين رد الى الاصل كما في نحو لهم اليوم وكسر ميم مذ ومنذ لغة سليم قال الاخفش مذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة بني تميم و

مثل كل رجل وغيره ... ثم انت وبلادك
حال
نحو قولنا على اي حال
والكوفيون ... كيف
اوان
وفي ان ... عن الحرف
ان الحذف

خبر اسم

وغيرهم ويشاركهم بنو اهل الحجاز وحكى ايضا ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب اذا استعملوا منذ التي
هو الشهير اي على ما حكي انهم لا يجرون بهما معا في الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم في الجر بهما في الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا قال
الفراء منذ مركبة من من وذو في لغة السليميين فالمرفوع عنده في نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدأ محذوف اي من الذي هو يوم الجمعة
اي من الوقت الذي هو يوم الجمعة فحذف الموصوف وذو طائية وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته مذ يومان من ابتداء الوقت الذي
هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا وضم الذال للساكنين فالمرفوع
بعده فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اي من وقت مضى يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عنده في
نحو ما رايته منذ يومان اي من اذ ابتدأ يومان اي هذا اذ ابتداء اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود اي من وقت
ابتداء يومين واثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغي ان لا يكون منذ الجارة على المذهبين مركبة اذ يبعد التاويلان المذ
كوران فيهما بل يكون حرفا موافقا للفظ هذا الاسم المركب وقال بعض الكوفيين هما اسمان على كل حال فان خفض بهما فعلى *
الاضافة وعلة البناء عند هؤلاء اما في حال رفع ما بعدهما فلما يجيء من كون المضاف اليه جملة كما في حيث واما في حال جره فلتضمنهما معنى
الحرف لان معنى منذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخ يوم الجمعة فيهما بمعنى الحد المضاف الى الزمان متضمنا معنى من ومعنى مذ شهرنا
اي من اول شهرنا ومعنى مذ شهر اي من اول شهر قبل وقتنا على ما يجيء انه لابد لمذ ومنذ من معنى ابتداء الزمان في جميع متصرفاتهما
فاذا انجر بهما ما بعدهما ففيهما مذهبان الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين على ما ذكرنا على انهما اسمان واذا ارتفع
ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين لكن في ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول لجمهور البصريين انهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما على ما يجيء
تفسيره والثاني لابي القاسم الزجاجي مذ ومنذ باول المدة وجميع المدة ظرفان مرفوعين كما يجيء من تفسير البصريين فهو غلط لانك اذا
قلت اول المدة يومان فانت مخبر عن الاول باليومين وايضا كيف يخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصح
تنكير المبتدأ المؤخر الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال وان فسرهما بظرف كما تقول مثلا في ما رايته منذ يوم الجمعة اي
مع انتهائهما اي انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفي ما رايته مذ يومان اي بعدها اي بعد الرؤية يومان فلا يخفى ما فيه من تعسف عظيم من حيث
المعنى الثالث والرابع قول الفراء وبعض الكوفيين كما تقدم ولا باس ان يركب منها مذهبا خامسا من هذه المذاهب مما قال المالكي
فيهما فنقول انهم ارادوا ابتداء غاية الزمان خاصة فاخذوا اللفظ من الذي هو المشهور في ابتداء الغاية وركبوه مع اذ الذي هو
للزمان الماضي وانما حملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع منذ كما يجيء وهما معنى
من واذ فحملنا على الظن تركيبه منهما مع مناسبة لفظه للفظهما وامور النحو اكثرها ظني فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقي
منذ بنون وذال ساكنين وحق اذ ان يضاف الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة كما مر فضموا الذال لما احتاجوا الى تحريكها للساكنين
تشبيها لها بالغايات المتمكنة في الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلثة احرف بخلاف ما قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة
الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشابه الغايات المعربة الاصل كما شابهها حيث فكانه حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر
ما يضاف اسم على ثلثة احرف او اكثر فبقي منذ كما هو اللغة السليمية ثم استثقلوا الخروج من الكسر الى ضم لازم مع ان بينهما حاجزا
غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا التخفيف بحذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون الاصلي
اذ التحريك انما كان للساكنين من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان كتحديد
زمان عدم الرؤية في نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان تعيينه تحصيل اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى آخره
المتصل بزمان التكلم نحو مذ يومان ومذ اليومان ومذ سنتان ومذ زيد قائم اذا امتد قيامه الى وقت التكلم واما بان يذكر
اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم غير متعرض لذكر الاخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مخصصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه
غيره مما هو بعده نحو مذ يوم الجمعة ومذ يوم قدمت فيه ومذ قام زيد يريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا
الاسم ما بعده من الايام ففي الاول كان اصل منذ من اول اذ فحذف اول المضاف الى اذ ثم ركب من من واذ منذ كما ذكرنا وذلك
لان معنى منذ زيد نائم من اول وقت نوم زيد واما في الثاني فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف محذوف فان معنى منذ قام زيد
من وقت قيام زيد فنقول يضاف منذ الى الجملتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد قائم والمعنى فيها جميع المدة ولا اعلمها
بهذا القيد مستعملة لاول المدة واما التي احد جزئيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو
لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب فان كان المضارع حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا
يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط لتركبه من اذ الموضوع للماضي وقال الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم
مجازين كون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما يجيء تقديره مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان تقوم

كما قلنا حال او حكاية حال وليس المضاف محذوفا كما اختاره وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة بحرف مصدري لتغيرها
بالتركيب عن صورتها التي كان معها واجب الاضافة الى الجملة فيكون كحيث وايضا على ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التي بعدهما بحرف
مصدري لكونهما غير صريحين في الظرفية فتقول منذ ان الله خلقني ويجوز ان يدعى ان منذ في مثله مضاف الى جملة محذوف
احد جزئيها كما يجيء في المصدر الصريح نحو منذ سفره ثم نقول يجوز حذف احد جزئي الجملة المضاف اليها اذا كان الباقي مجموع
زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت في رجب ومنذ
شهر نحن فيه ومنذ شهرنا او كان الباقي اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو ما قرأته منذ
يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد ومثل هذا الحد يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائه وذلك يجوز دخول
الحد في المحدود وخروجه منه وما بعد الحد يجب ثبوت القراءة فيه بلا ريب ويجوز كون الزمان المراد به الاول معدودا
ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد به مجرد الزمان المخصوص كما تقول ما رايته منذ سنة الجماعة ومنذ شهر رجب
ومنذ يوما الفاتك ومنذ عشر ذي الحجة واما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته منذ عشر ذي الحجة وانت تريد ان الرؤية
انقطعت في اليوم الاول الى الان وكذا اليوم الثاني الى الان وكذا اليوم الثالث الى اخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت في
الاول الى الان فكيف يبقى حتى ينقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها انقطعت قبل العشر ان قلنا بدخول الحد في المحدود
وان لم نقل به فالمعنى انها انقطعت في يوم غير معين من ايام العشر لان ايامها اذن كساعات يوم الجمعة وعند انقضائها
ويجوز ان يحذف احد جزئي الجملة اذا كان الباقي مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ نوم زيد اذا
كان وقت الكلام نائما ومنذ خروج زيد اذا مضى خروجه وانما وجب حذف احد الجزئين في الموضع المقيد بما ذكرنا وان لم يسد مسد
المحذوف شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول مذ ابتداء يومان على حذف الفعل اي من وقت ابتداء يومين الى
اليومين اللذين اخرهما زمان التكلم او يومان مبتدأ بان على حذف خبر المبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص يومين من حيث المعنى
باليومين المتقدمين على وقت التكلم وانما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذي اخره وقت التكلم في
جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثاني مذ كان يوم الجمعة او مذ يوم الجمعة كائن اي
من وقت كون يوم الجمعة وجاز ان يجعل الكون بيوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما تقول اذا كان الجمعة ناديت مناديا واما المصدر الدال
على احدهما فيقول في المعنى الاول مذ نومه اذا كان وقت الكلام نائما اي مذ ابتداء نومه او نومه مبتدأ وفي المعنى الثاني مذ خروجه
اي مذ كان خروجه او خروجه كائن ويجوز ان يكون مذ انك نائم في المعنى الاول ومذ ان الله خلقني في الثاني من هذا ثم نقول
انما جوزوا اضافة منذ الى الظروف المذكورة والمصادر نحو مذ يومين ومنذ يوم الجمعة ومذ سفره ومنه قولهم مذ كم سرت وكم سؤال
عن الزمان اي من وقت يومين اي من وقت ابتدائهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اي وقت ابتداء كم
منها وانما جاز ذلك لخروج اذا بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل منذ من الضم اذ اضافته الى المفرد
طارية كما بقي ضمة حيث مع اضافتها الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا تصغ الى ما ترى في بعض
الكتب من بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة وهو جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع
فان ذلك وهم وهذا الذي مر اصل منذ ثم انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان نحو منذ حين و
منذ سنين وذلك خلاف وضعه لانه لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية ثم قيل حتى حين وحتى مدة وهذا الذي
ذكرنا وان كان في بعض مواضعه ادنى تعسف فان ذلك مغتفر مع قصد جعله في جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد وعلى وتيرة
واحدة ولنرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين قال مذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما
المفرد المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء وهما معينان اما اول مدة الفعل الذي قبلهما
مثبتا كان او منفيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان
مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رايته مذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا
وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رايته منذ يوم لقيتني فيه اذ المقصود بيان زمان مختص واما جميع مدة الفعل الذي قبلهما كان
الفعل مثبتا او منفيا نحو صحبتني منذ يومان اي مدة صحبته يومان فيليهما الذي الزمان فيه معنى العدد سواء كان مفردا
او غيره معرفة او غيرها نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من
اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك تقول ما لقيته مذ عمرنا او مذ
زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او عددا حتى يكون فيه معنى العدد قوله المقصود بالعدد اي المقصود مع العدد و

دخلت الهاء

اي اول الزمان المتصل

اخره زمان السفر

في مذ يوم الجمعة

كانت تامة

ومنها لدى وهي بمعنى لدن لكن لدن تختص بالحضور ولدى لا تختص به بل هي بمعنى عند وقد جاء لدى بفتح اللام وسكون الدال وفتح المعتل فيه لغات فتح اللام وضم الدال وسكون النون مع كسر الدال والضم والسكون وحذف النون
ولدن بفتح اللام وبعضهم يفتح النون مضموما على لد
مع فتح اللام فهذه عشر لغات مع سكون النون ولدن ولدى ولد بفتح اللام

والباء بمعنى مع والاكان الواجب ان يقال المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لا انك قصدت بالعدد يومين
قال الاخفش لا تقول ما رايته اسرع قال ويجوز ان يقال ما رايته مذ يومان وقد رايته اول من امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم
فلا شك فيه لانه يكون قد تكمل انتفاء الرؤية يومان اما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم
وهو يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه بجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا تحسب بعض
اليوم الاخر وان اعتددت بهما جاز لك ان تقول منذ ثلاثة ايام قال ويجوز ان يقول ما رايته مذ يومان يوم الاثنين
وقد رايته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا بيوم الانقطاع وقال ويجوز ان يقول ما رايته مذ يومان وانت لم تره منذ
عشر قال لانك تكون قد اخبرت عن بعضها ما مضى اقول وعلى ما بينا وهو ان منذ لا بد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه
لا يجوز ذلك قال انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة ويقولون مذ العام قال وهو على غير القياس
ولا يقولون مذ يوم اضعف بقولهم مذ اسرع ولا يقولون مذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونعمت
والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه تجوز مذ اقل من ساعة قوله وقد يقع بعدهما المصدر او الفعل او ان يقدر
زمان مضاف اليه في الثلاثة لان معنى ما رايته مذ سفره او مذ انه سافر او مذ زمان سافر ولم يذكر المصنف الجملة الاسمية
نحو منذ زيد مسافر اي منذ زمان زيد مسافر على مذهبهم مذ ومنذ الاسميتان عندهم مبتدان ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رايته
مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ يومان مدة انتفاء الرؤية يومان فكانه كان في الاصل في
الموضعين مذ رايته حتى تكون الجملة مضافا اليها فحذف لتقدم ما يدل عليها وبني مذ ومنذ بناء قبل وبعد لذلك
وبني منذ على الضم وقيل بني مذ لكونه على وضع الحرف ثم حمل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفيتين عندهم
وقيل للزومهما صدر الجملة اذ لا يتقدم الخبر عليهما فصارا كحرف الاستفهام وغيره والكلام بعد الاسميتين عندهم جملتان فما
... جملة ومذ يوم الجمعة جملة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك اذا صرحت بتفسيرها كما تقول
تحول ما رايته وامد ذلك يومان وذلك ان الثانية صارت مرتبطة بالاولى ممتزجة معها اتحدت بها فصارتا كالجملة الواحدة
ولا محل للثانية عند جمهورهم لانها كالمفسرة وقال السيرافي هي منتصبة المحل على الحال اي ما رايته متقدما قالوا واذا انجر ما بعدهما
فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم ظهور ذلك في نحو قولك ما رايته
مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رايته من يومين الا ان يفسر بمن اول يومين بتقدير المضاف وهو اول وان
كان الفعل حالا نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى في قال الاندلسي وهذا تقريب والا فهما يقتضيان ابتداء الغاية ولا
يمتنع في هذا تمام تقرير المذاهب اليك الخيار في الاختيار واذا عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ او المرفوع جاز لك ان
توافق بالمعطوف ما بعد مذ جرا ورفعا وان تنصبه بالعطف على نفس مذ على ما اخترناه لانه ظرف منصوب ان تفع ما بعده
او انجر الا ان المعطوف ان وافق ما بعد مذ في كونه لاول المدة او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على
مذ اولى فمثال الموافقة في المجموع ما رايته مذ سنة ويوم وفي اول المدة ما رايته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس او مذ يوم الجمعة ويوم
السبت اذا لم يكن العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رايته مذ يوم الجمعة وخمسة
ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الثاني لاول المدة والاخر لمجموعها قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة
التي بعد مذ يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والزمان على
معنى مذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد وعلى تقدير فعل اخر اي وما رايته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على
مذ اذ لا زمان مقدر بعده قبل وربما دخلت كاف الجر على مذ يروى عن بعض العرب انه قيل له مذ كم قعد فلان ؟ فقال كمذ
اخذت في حديثك قيل والكاف في كم للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية فحذف الفها وسكنت الميم كما قال يا ابا الاسود لم اسلمتني
لهموم طارقات وذكر قوله ومنها لدى ولدن وقد جاء لدن ولدن ولدن ولد ولد مثل عضد
عضد هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباحا ومن لدن حكيم وقلما تفارقها من فاذا اضيفا الى الجملة تمحضت
للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لا يضاف الى الجملة منها الا حيث وذلك كقوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب
سود الذوائب ويجوز نصب الجملة بحرف مصدري لما لم يتمحض لدن في الاصل للزمان قال عمرو بن حسان فان الكثر
اعياني قديما ولم اقتر لدن اني غلام ففيها ثماني لغات لدن بفتح اللام ولدن بكسرها فكان لدن خفف بحذف الضمة كما في
عضد فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون فبقي لد واما ان يحرك الدال بالفتح او كسر للساكنين واما ان يحرك النون للساكنين
كسرا لان تدارك الساكنين يحصل لكل ذلك فهذه خمس لغات مع لدن التي هي اصلها وقد جاء لدن ولد وكان لدن خفف



نحوه مع تفسيرها بمثبته

الكلام في

بقل

ومنها قط مشددة بالفتح والكسر مخففة بالفتح والسكون وضمها بالتشديد وبالتخفيف فهذه وجوه قط وقط وقط وقط وقط وقط كذا في بعض الشروح فقط
لدى كلما مر جر مبتدأ محذوف والمنفي بعض وعوض نوع المنفي من ذلك جاء بالضم عطف على لدى وللمستقبل المنفي مثل الماضي المنفي في الوجه

بنقل ضمة الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضد قليلا كما يجيء في التصريف فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون وهو الاكثر واما ان
يكسر للساكنين وقد جاء لد بحذف نون لدن ايضا فهذه هي الجميع واشهر اللغات ولدى بمعنى لدن الا ان لدن ولدى وانما ادا لدى ... كون
يكون بمعنى الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهي بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يكون بمعنى الابتداء
وعند اعم تصرفا من لدى لان عند تستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزتك وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد
واعراب لدن المشهورة لغة قليلة قال المص الوجه في بناء لدن واخواتها من لغاتها وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليها تشبيها
بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف
اعني على اقل من ثلثة احرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني على ما ذكرنا في صدر
الكلام في حد الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف فالوجه في بناء لدن ان يقال انه زاد على سائر الظروف
غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها واما لدى فهو بمعنى عند فلا دليل
على بنائه ... بمعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندك ... ويلزمها النصب الا اذا ... من ... حذف
نون لدن لم يجز بعدها ... الاضافة الى مضمر فلا يقول من لد بل من لدنه ولدنك ويجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان
مفردا وتقديرا ان كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة جاز نصبها ايضا مع الجر وقد يرفع اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه
كثرة استعمال لدن مع غدوة ... سائر الظروف كبكرة وعشية وكون الدال لدن قبل النون الساكنة يفتح ويضم ويكسر
كما سبق في لغاتها ثم قد يحذف نونه تشابه حركات ذال الحركات الاعرابية من جهة تبدلها وشابه النون من جهة جواز حذفه فصار
لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتمييز اي تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة
وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما لانه لو حذف التنوين لم يدر امنصوبة هي ام مجرورة واما الرفع
فعلى حذف ... الجملة اي لدن كان غدوة كما قلنا في مذ يوم الجمعة ... تعامل معاملة ... في الظاهر
وتقليبها غالبا مع المضمر وقد حكى سيبويه عن قوم من العرب لداك ... قال طارق ... واشد ... يثنى
حقب حقوا ... قلبها الف ... الكلم الثلث مع المضمر تشبيها بالف على اذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو رميت وانما شبه الضمير المجرور
بالمرفوع دون المنصوب نحو رميناك لان الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه
بالف نحو غزا لان الواو تثقل والياء اقرب الى الالف من الواو وانما لم يقلب نحو عصاك وقفاك لان هذه الالفات اصلا فكره قلبها لانها
بني ... الف الى وعلى ولدى وقلب الف على ... وان كان لها اصل في الواو وتشبيها لها بعلى الحرفية ولا يتصل من المضمر
الذي لا اصل لالفه بالمضمر الا هذه الثلاثة واما ... جوز المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس منه قوله ومنها قط للماضي
المنفي وعوض للمستقبل المنفي معنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل عموما ويختصان بالنفي وعوض في الاصل اسم للزمان
والدهر فقط وعوض المبنيان بمعنى ابدا لكن عوض قد تستعمل لمجرد الزمان لا بمعنى ابدا فيعرب قال ولولا نبل عوض في ...
او ... ويقال افعل كذا ذلك من ذي عوض كما يقال من ذي انف اي فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا لانه مشتق من القط
وهو القطع كما تقول لا افعله البتة الا ان قط مختص بالماضي كما ذكره بخلاف البتة وربما استعمل قط بدون النفي لفظا ومعنى نحو كنت اراه
قطا اي دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رأيت الذئب قط وقد يستعمل عوض المبني للماضي مع الاثبات ايضا قال ولولا
دفاعي ... عوض ... وهو منفي معنى لكونه في جواب لولا وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا
عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين والعائض الذي يبقى على وجه الدهر
فكان المعنى ما بقي في الدهر داهر وبني قط لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي واما ابدا فليس كذلك ... نحو قولهم طال
الابد الاستغراقي لان بعض لغاته على وضع الحروف كما يجيء والاولى ان ... لانه بمعناه ... قولهم طال الابد على لبد ويبنى
قط على الضم حملا على اخته عوض وهذه اشهر لغاته وهي مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وقد يخفف الطاء في هذه وقد يتبع
القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة كمنذ ... قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل وجاء في عوض فتح الضاد وكسرها
ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله رضيعي لبان ثدي ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق ومن الظروف المبنية امس عند
الحجازيين وعلة بنائه تضمنه لام التعريف وذلك لان كل يوم متقدم على يومك فهو امس في الاصل كان نكرة ثم لما
اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف للعهد كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من بين الجماعة المسماة به كما ذكرنا في باب غير المنصرف
ثم حذفت اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقا من الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس الاحد
ولم يبن صباحا ومساء واخواتها المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذي هو اللام غير ظاهر فيهما من دون قرينة

مشهورة في امس لانك اذا قلت كلمته صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساءه لم يتبين تعريفهما كما تبين في قولك لقيته امس و
اما سحر فامره مشكل سواء قلنا ببنائه او بترك صرفه لانه مخالف لاخوانه من صباحا ومساء وضحى معينة اذ هي معربة منصوبة وهو شاذ من بين
اخوانه مبنيا كان او غير منصرف وانما لم يبنوا غدا مع قصد غد يوم التكلم كما بنوا امس تفضيلا للداخل في الوجود في باب التعريف
والتعيين على المفقود وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود
وان كان منقضيا حال التكلم فتعريفه يكون اقوى مع انه قد روي عن بعض العرب اعراب امس مع صرفه كغد وليست بمشهورة واما
بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير منصرف في حال الرفع وبناؤه على الكسر عند الحجازيين في حالتي النصب والجر قال سيبويه
وبعض بني تميم يفتحون امس بعد مذ ومنذ [illegible] وانما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما ترك صرفه
من يرفع منهم نحو مذ امس تركه ايضا بعد مذ مع من يجر فكان مثبتا بنفسه قال لقد رايت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا
وهذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل قال سيبويه ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق اذا سميت به
وذلك ان كل مفرد مبني تسمي به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجيء في باب الاعلام وان سميت به على لغة بني تميم صرفته
في الاحوال لانه لا بد من صرفه في النصب والجر لانه مبني على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته في الحالتين وجب الصرف في الرفع ايضا
اذ ليس في الكلام اسم [illegible] في النصب والجر غير منصرف في الرفع ووجه منع الصرف في امس اعتبار العلمية المقدرة كما قلنا في باب
غير المنصرف والعدل ومنع صرفه رفعا وبناؤه نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار وترك صرف نحو حذام وقطام مع ان الجميع
من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذلك وذلك انه جاز ان يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة
منع الصرف كما بينا فابتدأوا باعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء واختير اشرف الاعراب واقواه وهو الرفع فجعلوه
في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان اعني الجر والنصب مستويان حركة في غير المنصرف فارادوا ان تبقى هذه الكلمة
فيهما على ذلك الاستواء فلو جعلا مستويين في الفتح لم يتبين اعرابهما رفعا اذ كانت تصرفهما حيث في الاحوال ولو سوى بينهما في الفتح لم
يتبين انهما اذ كانت كسائر غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما بني عليه الكلمة بعد السكون الكسر وايضا يكون هذه الكلمة في
حالة البناء على التي تبنى عليها عند اهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اي في جميع
الاحوال ولعل غرضهم قول بعض بني تميم لقد رايت عجبا مذ امسا وقد قال سيبويه ان بعضهم يفتحون امس بعد مذ فقيد هذا
القول بقوله بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف يطلق بان كلهم يفتحون في موضع الجر بعد اي جار كان فان نكر امس كقولك كل غد يصير
اولا من امس او اضيف نحو مضى امسنا او دخله اللام نحو ذهب بما فيه الامس [illegible] لزوال علة البناء وهي تضمنه اللام وربما تفارق
اللام ويعلل ذلك لتعذر زيادة اللام قال سيبويه ولا يصغر امس كما لا يصغر غد وان ثني امس او جمع فالاعراب لان اللام انما قدرت
لتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا ثني لم يبق ذلك الواحد المعين فيظهر اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع
من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على لغة كما قال الزجاجي معتل الفاء رايت عجبا مذ امسا [illegible] قال الزجاجي بني
لتضمنه معنى الاشارة انه معناه هذا الوقت وهذا مذهب في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الاشارة مع
اعرابها وقال السيرافي لشبه الحرف بانه [illegible] في اصل الوضع موضعا واحدا بقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر
الاسماء يكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف ثم يتنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف
فيه وقال ابو علي بني لتضمنه اللام كامس واما اللام الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على النكرات فتعرفها و
الآن لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصله الفعل من آن يئين ادخل عليه اللام بمعنى الذي اي الوقت الذي حان ودخل قال هذا
كما نقل عن النبي انه نهى عن قيل وقال فانهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على البناء الذي كانا عليه والجواب ان قيل وقال
محكيان والمعنى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة المقالات والآن ليس بمحكي وكذا مذهب الفراء في امس انه امر من امسى
وقد يقال لان لان وهو من باب تخفيف الهمزة ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذ اسم عند ابي علي يستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما
وكلام سيبويه محتمل فانه قال لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون [illegible] لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف انه حرف وحمل كلام سيبويه
على انه شرط في الماضي كلو الا ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الاول لثبوت الثاني وقال لو كانت ظرفا لم تجز لما اسلم دخل الجنة
اذ الجواب متعين للتاكيد والتنبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع وضع كلمة الشرط مع جملتيها للغرض الذي
ذكرنا في اذا ويليه فعل ماض لفظا او معنى او لم يفعل وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تعالى فلما كتب عليهم
القتال اذا فريق او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف المبنية قولهم لهي ابوك
اي لله ابوك لان اصله لاه بحذف [illegible] وحكمه الظرف [illegible] عندهم حذف في كلام العرب لكثرة الاستعمال وقد لام التعريف فبقي لاه ابوك كما قال

والظروف مهملة والمضاف نعتها والى الجملة متعلق بالمضافة عطف على الجملة ويجوز بناؤها حاجة وما بعدها والضمير في بناؤها عائد الى الظروف ومع الفتح متعلق ببنائها ومثل

وكل مثل مبتدأ وخبر او خبر مبتدأ وغيره عطف على مثل ومع ما عطف على مجرور وان مخففة ومشدده عطف ان على ما وهذا بجار مع مجروره متعلق بمحكوم المعنى

مثل الظروف والمضاف الى الجملة وان شئت نراه استعمل مع ما وان وان جواز البناء على الفتح ذكر ان الظروف مضاف والمعرفة خبر مبتداء محذوف ومبتدأ محذوف

خبره وتقديره هذا باب المعرفة ومنه المعرفة والنكرة عطف عليها والمعرفة مبتداة وما موصولة او موصوفة ووضع ماض مجهول والمستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله عائد الى ما والنوع

لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني فبني لتضمن الحرف ثم قلبت اللام الى موضع العين وسكن الهاء لوقوعه موقع الالف الساكن ويجعلها الالف الى اصلها من الياء لسكون العين كما هو احد مذهبي سيبويه في الله وهو انه من لاه يليه اي تستر فقيل لحقه الفتح على دون الكسر والضم وقد يحذف الياء فيقوله ابو لد واصله ابو لد وانما قلب لان الكسرة بين في لاه لالتباسه بالجر الذي هو اصله فاريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالاعرابية ولو قالوا لاه بالا قلب لالتبست الاعرابية في نحو الله لافعلن بالنصب امام فهو ظرف فيه الخلاف عادم التصرف لازم النصب ظاهر كلام سيبويه انه مبني قال سألته يعني الخليل عن معه اي شيء نصبتها فلم يبين على السكون هذا لفظه فمن قال انها مبنية قال لكون وضعها وضع الحروف او لمشابهتها الحرف بقلة التصرف فيها اذ لا يكون الا منصوبة والاولى الحكم باعرابها لدخول التنوين في نحو كنا معا والجر في نحو جئت من معه اي من عنده وان كان دخول من عليها شاذا وليس موضوعا وضع الحروف لان المحذوف منه حرف اللام كما يجيء مع انه قد تقدم ان وضع الاسم ووضع الحروف مسبوق بالنظر من الواضع الى مشابهته في الاستعمال للحرف فلا يكون سبب بناء الاسم وتسكين عينها لغة ربيعة يقولون معه زيد فاذا لاقى ساكنا بعده كسروا عينه نحو كنت انت مع القوم قال بعضهم وهو الحق في هذه اللغة حرف جر اذ لا موجب للبناء على تقدير الاسمية الا وضع الحروف وقد ذكرنا ما عليه ولو كان ايضا كذا وكان وضعه كان موجبا للبناء لبني من دون الاسكان ايضا وان ذكر قبله المصطحبان لم يبق ما يضاف اليه فينصب منونا على الظرفية نحو جئنا معا اي في زمان وكنا معا اي في مكان وقيل انتصابه على الحال اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا او لا والالف في معا عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام في الاصل عنده وهي عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف فتى بدل من اللام اشكالا لاعراب الموضوع على حرفين فيه عندهما عكس اخوك يرد لامها في غير الاضافة وتحذف في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها

قوله الظروف المضافة الى الجملة وانه يجوز بناؤها على الفتح وكذا مثل وغير مع ما وان وقد مضى من شرحه في ما تقدم قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلام والمبهمات وما عرف بالالف واللام او النداء والمضاف الى احدها معنى قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد بان الواضع في حال وضعه واحد معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حده الا الاعلام اذ الضمائر والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح وانما جعل ذا اللام موضوعا كالرجل والفرس ان كان مركبا لما مر في حد الاسم ان المركبات ايضا موضوعة بالتاويل الذي ذكرنا هناك او جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لانهما وضعا لشيء معين ويدخل المضمر في نحو ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منكر ولا يخرج عن هذا الحد الضمير الراجع الى نكرة مختصة قبل الحكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جاءني رجل فضربت الرجل واما الضمير في رب شاة وسخلتها فنكرة كما في ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم اولا والاصرح في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع وان عادت الى النكرات وذو اللام العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كان المعود اليه او المعهود مخصوصة قبل الحكم لانه اشير بهما الى خارج مخصوص وان كان منكرا او اما ان لم يختص المعود اليه بشيء قبل نحو رجل قائم ابوه والحي كان الضمير جار كما يجيء البحث فيه في باب كان ونحو ربه رجلا ونعم رجلا ويا لها قصة ورب رجل واخيه فالضمائر كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم رايته يجز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلي اذ يشار بكل واحد منهما الى مخصوص عند الوضع ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مخصص بل اختص في هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقي اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويخص اسم الاشارة بكون الاشارة فيه حسية بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته بذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم نقل الى خارج لدخل في الحد جميع الاسماء معارفها ونكراتها فنبين بما ذكرنا ان قول المصنف نحو قولك اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ان ياكله الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية الجنس المطلق والذئب ليس بشيء لان هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام فالحق ان تعريف اللام في مثله لفظي كما ان العلمية في نحو اسامة لفظية كما سيجيء في الاعلام فنقول لولا ان التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكن والتنكير معا ومعنى تنكير الفهم شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الا نعني الموجب نحو جاءني رجل فانه لاستغراق الجنس كل اسم ... لكان

متعلق بوضع وبعينه

ويجوز ان تعلق لشيء والضمير

في بعينه عائد الى شيء

الجملة صلة او صفة لما او

الموصول والموصوف

مع صلته او صفته خبر

هي المضمرات جملة اسمية

عطف على جملة سابقة عليها

والاعلام والمبهمات وما

عرف بالالف واللام وبالنداء

وبالمضاف عطف على المضمرات

والى احدها متعلق به

ومعنى مبتدأ وصفته معنى

محذوف والمعنى والاسم الذي

اضيف الى احدها المعانى

المذكورة غير ما عرف بالنداء

من حيث المعنى لا من حيث

اللفظ واضافته معنوية

الضمائر

المنكر

وتلبس رجلا

لا يكون

لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل، وتلك العلامة هي التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب فينظر في ذلك الاسم فان لم يكن معه
قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل كالقرينة في قولك اشتر اللحم فان الشراء قرينة ان المشترى بعض ولا دلالة
على انه بعض معين كما في قوله تعالى او اجد على النار هدى فهي اللام التي جيء بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس
سواء كان مع علامة الوحدة كالضربة او مع علامة التثنية او الجمع كالضربتين والعلماء او مجردا عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء
وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالا على ماهية خارجة فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما
في الوجود الخارجي وان كان يمكن تصورها في الذهن خالية عن الكلية والبعضية لكن كلامنا في المشخصات الخارجية لان الالفاظ
موضوعة بازائها لا الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها اي التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله عليه الصلوة
والسلام الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم اذ ليس في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة فلهذا جاز و
ان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش فالمفرد في مثله
يعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فتقول الرجل خير من المرأة الا الزيدين اي الا كل واحد منهما
وقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان تقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين
معا ولا الا انتم معا بل يجوز ذلك اذا كان الاستثناء منقطعا وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى فتقول ان الرجلين يرفعان
هذا الحجر الا اخويك اي الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان هذا الحجر الا اخوتك معا الا يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح
استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين والا زيدا وذلك لان الجمع المحلى بالالف واللام في مثل هذا
الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفردا وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اي كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا
حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب قال عليه الصلوة والسلام لا تحرم الاملاجة اي كل واحد من هذا الجنس وكذا الاملاجتان اي
كل اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى اما الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو مثل انه بل هو بمنزلة منكر
في سياق غير الموجب مفردا وغيره في استعمالهم لا لقيت احدا من العلماء ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه نحو ما
لقيت العلماء الا زيدا والا الزيدين ... اي شيء لا جميع الا ... كما توهم بعضهم فحال الجمع في الموجب غير مخالف
حال المفرد والمثنى وكل ما ذكرناه مأخوذ هذا هو المعلوم من استقراء كلامهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا
فلا يستثنى من واحدها ومثناها ومجموعها الا ما يناسبها فتقول ما لقيت رجلا الا الزيدين اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان تقول لا يرفع
هذا الحجر رجل الا الزيدين معا وتقول ما لقيت اخوين متصافيين الا الزيدين ويجوز الا بني فلان اي الا اثنين منهم ولا يجوز الا زيدا
وتقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى ما لقيت جماعة من الرجال وان
كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد به الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام عهدية على ما يجيء بعد وان لم يكن فان كان فيه
علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيتك الا التمرة او التمرتين فلا فرق بين المعرف والمنكر فكانك قلت ما اعطيتك الا تمرة او تمرتين
وان لم يكن فيه علامتهما نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذي فيه التنكير
يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى اشتريت تمرا او رجالا اشياء من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به
الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة كالشراء واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت هذا
الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف
المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وكذا امر بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خير منك كما مر
في باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التي للعهد الخارجي قوله وهي المضمرات قد تقدم ذكرها ويعني
بالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرهما وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان اسم الاشارة من غير اشارة
حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصولات من دون الصلة
مبهمة عند المخاطب ولم يقولوا للضمير الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام
العهدية قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه يعني ان حرف التعريف هي اللام وحدها والهمزة وصل فتحت مع ان اصل همزة
الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك
علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف واما نحو ان لا
يفعل فانما تخطى ان ما هو على حرفين لقوتها لانه يجزم الشرط والجزاء معا على المذهب الصحيح واما نحو بهذا فبما ... فانما الفصل
العامل والمعمول لم يغير معنى ما قبله لا معنى ما بعده فالفصل بلا فصل والامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان الرجل مثل الرجل

حتى

والعلم ما وضع لشئ بعينه في الوجه وغيره بالنصب حال من ضمير مستتر في وضع وبالرفع خبر بعد خبر مضاف ومتناول مضاف اليه وغيره معمول متناول مضاف الى ضمير يرجع الى شئ
وبوضع متعلق بمتناول وواحد نعته واعرفها المضمر مبتداء وخبره المتكلم نعت ثم المخاطب عطف عليه والنكرة ما وضع لشئ بعينه ظاهر مبتداء وخبره نعته عليه ظاهر

حتى جاز قوالهم الحي فاقطعن ولم يكن ايضا وهذا انما يكون اذا كانت وحدها معرفة وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج
ايضا دليل التنكير الذي هو ضد التعريف التنوين على حرف وهو النون فالاولى ان يكون دليل التعريف مثله فقال الخليل ال
بكمالها آلة التعريف نحو هل وقد استدلالا بانفتاح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه توقف عليها في التذكر نحو قولك الى اذا تذكرت
ما فيه اللام كالكتاب غير منفصلة عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كما لوقف على قدي في نحو قوله ان في الرجل غير انه كان بنا
لما قل بعضها النا وكان على ذلك قوله يا خليلي اربعا واستخبرا منزل الدارس من اهل الحلال وانما حذف عنده همزة القطع في الدرج
لكثرة الاستعمال وذكر المبرد في كتابه ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام
في لغة حمير ونفر من طي ابدال الميم من لام التعريف كما روي النمر بن تولب عنه ليس من امبر امصيام في امسفر ولام العهد اللام التي يعهد
المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره اي لقيته اي ادركه يقال عهدت فلانا اي ادركته وعهده اما بجري ذكره متقدما كما في قوله تعالى وارسلنا
الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بعلم المخاطب به قبل الذكر والحضور نحو خرج الامير والقاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض
واحد مشهور وامير واحد وقد يزاد اللام في العلم كقوله اما ودماء مائرات تخالها على قنة العزى وبالنسر عندما وفي الحال نحو ادخلوا الاول فالاول
وفي التمييز نحو الاربعة عشر الدرهم على قبح كما يأتي في باب العدد وقد يكون الزائدة لازمة كما في الذي منصرفا ويكون اللام عند الكوفيين عوضا
من الضمير كما في نحو مررت برجل حسن الوجه اي وجهه وعند البصريين لا يعوض اللام من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة
التي هي جملة والخبر والوصف المشتق ويجوز في غيره كقوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في
الله وفي الاعلام ولا يعرفها البصريون واللام في صفة اسماء الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة
وهي في غير هذين الموضعين لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل وتعرض للام العهد بالغلبة كالصعق وابن عباس لما يذكر في الاعلام
قوله والنداء نحو يا رجل ومن لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في باب النداء
قوله والمضاف الى احدها معنى احتراز عن الاضافة اللفظية وانما يتعرف بالاضافة المعنوية ما ليس من الاسماء المتوغلة كغير ومثل على ما مر
في الاضافة قوله العلم ما وضع لشئ بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول غيره يخرج سائر المعارف لان المبهمات والمضمرات
وذا اللام وضعها الواضع لتطلق على اي معين يراد بخلاف العلم فان واضعه لم يضعه الا لمسمى معين ولا نظر له الى تناول لمسمى اخر كما كان
في سائرها قوله بوضع واحد متعلق بمتناوله اي لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة
فانما يتناوله بوضع اخر اي بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم يسمى به شخص اخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعين
لكن تناوله للمعين الثاني بوضع اخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة
عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المص وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت علما للحقايق الذهنية
المتعلقة كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام الموضوعة لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذن
غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية
لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد
الجنس في الخارج على وجه الاشتراك واسامة موضوعة للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح
المص بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا على ما ذهب في الفرد الخارجي اذ ليس موضوعا له على ما اختاره وقال ان الحقيقة الذهنية في
الفرد الخارجي لمطابقة اياه كالمتواطئين قال الاندلسي فلا تقول في اسد معين في الخارج اسامة كما تقول الاسد لان المطابقة
للحقيقة الذهنية في الخارج ليس لاشياء من هذا الجنس بل لواحد لحصول الاوصاف المعرفة وكذا ينبغي عنده ان لا يقع اسامة على
الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد الفلاني لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها
التعيين والحامل للنحاة على هذا التكلف الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم رأوا نحو اسامة وثعالة وابا الحصين وام عامر واويس
له احكام الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام على نحو اويس واضافة اب وام وابن وبنت الى غيرها كما في الكنى اعلام
الاناسي ويجيء منها الاحوال ولا توصف بالمعارف ومع هذا كله يطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذئب وضبع فان ذلك لا يجري
مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة واقول اذا كان لنا تأنيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسي فلا باس ان يكون
لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في اسامة وثعالة ثم تقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لما لم يتولف من الطير والوحوش وحشرات الارض والمعاني فوضعوا لبعضها اسماء وكنية نحو اسامة وابو الحارث في الاسد وبعضها اسما بلا
كنية كقثم للضبعان وبعضها كنية بلا اسم كابي براقش ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض وحمار قبان وفي اكثر هذه
الاعلام تلمح معنى تناسب المسمى به كحضاجر لعظم بطنها وابن داية لوقوعه على داية البعير ونحو ذلك ...

ويا ايها الرجل

شعوب وللمبرة برة وللكلية زوبر وللغدر كيسان وقالوا في الاوقات غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر
ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد وقد جاء
باللام كقوله سبحانك اللهم ذا السبحان قالوا والدليل عليه قوله سبحان من علقمة الفاخر ويجوز ان يكون حذف المضاف اليه وهو مراد
للعلم به وابقى المضاف على حاله مراعاة للاغلب حاله اعني التجرد عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا واما اولى في نحو اولى لك فهو علم
للوعيد فاولى مبتدأ ولك خبره والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلاء وانه علم ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن
الآن اذا اوعدوا فدخول تاء التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلاء بل هو مثل ارمل وارملة واولاة غير منصرف للعلمية والتانيث
وهو من وليه الشر اي قرب وليس وليه اسم فعل اي قرب بدليل اولاة في تانيثه والرفع والآن خبر اولاة اي الشر القريب الآن واما هات الآن
فالزمان متعلق باسم الفعل كذا قال ابو علي فتجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن وقبوله التاء لا يضر الوزن لان ذلك في علم اخر فهو كما
لو سميت بارمل وارملة فكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا مستانفا واما العلمية وان كانت لفظية الا انها لما
منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي كما ان مثل ذلك من المعرف
باللام يحمل على الاستغراق الا مع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اي كل واحد من افراد هذا الجنس
خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة قال ولانت اجرى من اسامة اذ نعيت نزال ولج في الذعر فتحمل الا
من شئت كما صح في قوله تعم ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا فيقول اسامة تفر من الانسان الا الدارع منها والقرينة المخصصة
نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كحال ذي اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة
والتثنية نحو الضرب واللحم والسوق وقد عرفت حكمه وقد اجرى النحاة في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزن بها
اذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ورب على ما يجي فقالوا فعلان الذي مؤنثه فعلى منصرف
فيصفوه بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف افعل صفة ومنعوا الصرف منها ما جا مع العلمية فيها سببا اخر كتاء التانيث نحو فاعلة
او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف والنون المزيدتين كفعلان او الالف الزايدة المقصورة لا للتانيث واذا نكرت هذه كلها بدخول
كل او رب ومن الاستغراقية او غيرها من علامات التنكير انصرفت نحو قولك كل فعلان حاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف
التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلحت الالف للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلى يقلب الفه في التثنية ياء فيما نحو ارطى وسلمى فانه يجوز
فيها الاعتباران ان جعلت الفه للتانيث لم تصرفه وان جعلتها لغيره صرفته لتنكيره بدخول كل وذلك لان كل ارطى وسلمى داخلان في فعلى
فهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذي مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى
يستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير من جرادة ورجل خير من امراة فهكذا والثاني اعلى الاول من الاعلام دون الثاني بدليل صرف تمرة و
جرادة لانهما او بعضها منقولا كالاعلام من مدلول الى مدلول اخر فان افعل مثلا وضع لفظا للزايد في الفعل على اخر وهو من الفعل كاكبر من
الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانيه فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وبعضهم يجعل كلا يفعال
الاعلام نحو قولك فعللة التي هي مصدر الرباعي حكمها كذا فان فعللة لا معنى لها لغة وقوى هذا الوجه المجوز لالحاقها بالاعلام انهم راعوها
اذا عبرت بها عن موزوناتها لم يقع على فرد شايع منها كما يقع النكرات فبعدت عن النكرات لفظا ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات
من قسم الاعلام دون الاوزان التي يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اي عاقل او جاهل
على حسب القرينة القايمة على المعنى المراد قلت لانها لما كان نقد انها على لفظ وعينه لها معنى معين والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى بو
اشعاره بذلك اللفظ الذي هو صريح فيه صارت كموزوناتها الدالة على المعنى الجنسي فكان لفظ الكناية منقول من جنس الى جنس اخر
او مرتجل الجنس فلم يصح ان يحمل على الخلاف الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسي ومن ثم قال الخليل لما ساله
سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرف افعل وقد قلت لا ينصرف فقال افعل ههنا ليس بوصف وانما زعمت
ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف وكان افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس نعلم انهم لا يدخلون لفظ كل عليه فهو افعل
ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية وان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول وزن اصبع افعل فالاكثر انه لا يجري مجرى
الاعلام فيصرف افعل ههنا هذا كان القياس ان تقول وزن طلحة فعلة بالتنوين في الوزن اذ ليس مع العلمية الا التانيث في منه التنوين
ولم يجي ذلك في الصرف والزمخشري هذا القسم ايضا علما وهو الحق فيقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين قال المص انما ذهب اليه
اجواه مجرى اسامة اذا اطلقها على واحد من الاسامة فانك تجريه مجرى الاعلام كما كان الجنس علما نحو قولك اسامة خير من ثعالة فكذلك
يجري الوزن ههنا مجرى الجنس اعني الذي لم يكن معه الموزون نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس الذي ذكره فيه نظر لان مثل هذا الوزن
اذا لم يكن معه الموزون معناه الموزون واذا كان معه الموزون فبمعنى الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن فليس

[margin:] اذا لم يكن معه الموزون ... فعلى ... جعله ... اطلقها

فالحاصل

باللام كأسامة في حالتيه أي كونه جنساً أو كونه فرداً من أفراده فإنه في الحالين معرفة ... تعريف أسامة لكونه علماً للماهية معينة
في الذهن وليس أسامة المراد به واحد من الجنس مجازاً عنها محمولاً عليها في العلمية كما بينا بل تعريفه في الحالين لفظي سواء كان جنساً أو فرداً منها
وليس قياساً فيقاس عليه والأولى أن يقال ما ذهب إليه لكونه منقولاً من معنى إلى معنى آخر هو أن يوزن أو مرتجلاً له كما كان الأول منقولاً من
معنى إلى معنى آخر هو الموزون أو مرتجلاً له ومع إجرائه لمثل هذا مجرى الأعلام ينونون نحو مفاعلة في نحو قولك ضارب يضارب مضاربة
على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عندي لا تنوين الصرف والقسم الثاني وهو الكناية عن موزون مع اعتبار معناه حكمه
عند سيبويه الصرف وترك حكم الموزون قال أبو الطيب كأن فعلة لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب، فمنع الصرف لأن موزونه
خولة وتقول مررت برجل أفعل أي أحمق وقال المازني ليس في فعلة علمية ولا في أفعل معنى الوصف فهو لا ينظر إلى لفظ الكناية لا إلى
الموزون المكنى عنه فلا يصرف نحو فعلى ومفاعل لاشتمالهما على سبب منع الصرف ويصرف نحو مررت برجل أفعل أي أحمق وفعلة أي حمزة
ومذهب سيبويه هو الحق إذ معناه معنى الموزون والكناية عن علم جارية مجرى [illegible] بل قد يجوز إدخاله اللام على فلان وفلانة
منعهم صرف فلانة كما يجيء وأما إن أريدت بالأوزان أوزان الفعل فحكمها حكم موزونها حركة وسكوناً وتحريكاً وتنويناً كان الموزون
معها أو لا نحو قولك أفعل أمر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل إشعاراً بكونه من باب الفعل الذي لا
لها في الصرف ولا في تركه لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة كقولك أفعل الذي همزته مكسورة أمر للمخاطب فجملة الكلام أن الأوزان إما
أن يراد بها الموزونات أو لا والأول إن كان وزن فعل فحكمه في جميع الأشياء حكم موزونه مع كونه علماً وإن كان وزن الاسم فإن كان كناية
عن موزونه مع معناه فليس بعلم إلا إذا كان كناية عن العلم ونحو كان فعلة لم يكن معناه البتة وتجويز جريه مجرى موزونه في الصرف
على خلاف بين سيبويه والمازني وإن لم يكن معناه معنى الموزون بل المراد به مجرد لفظ الموزون فقط فالكل أعلام لا ينصرف إن انضم
إلى العلمية سبب آخر فإن نكرته فحكمه حكم النكرات في الصرف وتركه وإن لم يرد بها الموزونات بل أريد الأوزان فهي أعلام وفاقاً لجار الله
وقال ابن جني في شرح التصريف وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه أن الأعداد إذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت
أعلاماً فلا ينصرف ما انضم إلى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين وثمانية ضعف أربعة قال المصنف الظاهر أن
جار الله كان أثبته ثم أسقطه لضعفه قال ووجه إثباته أن ستة مبتدأ فلولا أنه علم لكنت مبتدئاً بالنكرة من غير تخصيص وأيضاً
المراد به كل ستة فلولا أنه علم لكنت مستعملاً مفرداً نكرة في الإيجاب للعموم قال وفي ذلك نظر ووجه ضعفه أنه يؤدي إلى أن يكون أسماء
الأجناس كلها أعلاماً إذ ما من نكرة إلا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة لما فيه من معنى العموم أي كل رجل وذلك يجوز
في كل نكرة قامت قرينة على أن الحكم غير مختص ببعض من جنسها حتى جاز ذلك في غير المبتدأ كقوله تعالى علمت نفس ما أحضرت فيجوز
الابتداء بالنكرة ههنا لكونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتدأ أيضاً في الإيجاب للاستغراق لكن قليلاً كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت
وأخرت ونفس وما سواها واعلم أنه إذا قصد بجميع ذلك اللفظ دون معناها كقولك من كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهو علم لذلك
لأن مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لأنه نقل من مدلول هو المعنى إلى مدلول آخر هو اللفظ وقد يكون بعض
الأعلام اتفاقياً أي تصير علماً بلا وضع واضع معين بل لأجل الغلبة وكثرة استعماله في فرد من أفراد جنسه ثم اعلم أن اسم الجنس إنما
يطلق على بعض أفراده المعين بأداة التعريف وهما اللام والإضافة فالعلم الغالب إما مضاف أو ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب من أبنائه
على عبد الله من بين إخوته وكذا ابن عمر وغير ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام في الأصل لتعريف العهد وقد تقدم أن
العهد قد يكون بجري ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب قبل الذكر لشهرته فاللام التي في الأعلام الغالبة من القسم الثاني
كان معنى النجم قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم لكونه بهذا الاسم أليق من سائرها وكذا البيت في بيت الله لا
غيره كأنه بالنسبة إليه ليس بيتاً وكذا المضاف نحو ابن عباس لأن التعريف الحاصل بالإضافة كالتعريف الحاصل بلام العهد
المشار به إلى ما علم المخاطب من دون تقدم ذكره سواء قال بني غلام زيد إلا الأليق غلمانه بهذا الاسم بكونه أعظمهم أو أنصحهم أو
لأشهرهم بغلاميته حتى كأن غيره ليس غلاماً له بالنسبة إليه فالحاصل أن المضاف وذا اللام الغالبين في العلمية يكونان أشهر فيما غلبا
فيه منهما في سائر الأفراد التي شاعا فيها قبل العلمية فإذا صارا علمين اتفاقاً فلازم الإضافة فيما كان مضافاً فلا يجوز تجريده عنها وأما ذو
اللام فالأكثر فيه أيضاً لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها كما قيل في النابغة نابغة وذلك قليل قال سيبويه يكون اليوم علماً على اليوم المعين
بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركاً فيه ورده المبرد وقال هو حال من النكرة قال [illegible] يكون علماً إلا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا
الغوالب بتقاسيمها في باب المنادى فليرجع إليه وقد ينكر العلم قليلاً فإما أن يستعمل بعد على التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك
لكل فرعون موسى لأن رب وكل من خواص النكرات أو يعرف وذلك بأن يؤول بواحد من الجماعة المسماة به فيدخل عليه اللام كقوله
رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله أو الإضافة نحو قوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي

الشعر تبين بيانه وهو اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب الاضافة نحو زيد الخليل وانمار الشاء ومضر الحمراء واذا لم
يكن اثنى العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى او
المجموع ليس موضوعا لاثنين معينين ولا لجماعة معدودة نحو ابانين وعمايتين كما يجيء فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وجب
على قول المص جبر ذلك التعريف الفائت ما حضر على التعريف وهي اللام فلا يكون المثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا
في نحو قولك خرج القاضي اذا لم يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائت في
المثنى والمجموع بل يجيز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والاستقراء يقوي مذهب المص مع القياس لانه اجري مجرى العلم الحقيقي العلم اللفظي فقيل
في تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل فعلى ما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف القياس
فوجب قلتهما ايضا وليس كذلك قيل العلم الواقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى ... في مثل جاءني رجل ورجل
علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس قصدا والى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك
فجبروا التعريف الزائل بان الزموا اللام لزوم التعريف العلمي له فكان فيه توفية للامرين جميعا الخلاص من التنكير التشنيع وحفظ العلم عن
التنكير بتعريفه فحو وان كان التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مصحوب باللام وذلك في اشياء مشتركة
في الاسماء لازم تصاحبهما كابانين لجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الماء فيه وللاخر ابان العطشان لقلة الماء فيه
كل عمايتان جبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية وكذا اجاديان ونماجان تجريد هذه الاسماء من اللام لان احد
جبلين مثلا لم ينفرد من الاخر جاز ان يكونا كالشيء الواحد المسمى بالمثنى كما يسمى مثلا شخص بزيدان بخلاف شخصين مسمى كل واحد منهما
بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان وعرفات كابانين وعمايتين فان كل موضع
منها كان يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع واما اذرعات ... فليس من هذا اذ لا يقال لبعضه اذرعة بل هو كساجد موضوع
لشخص معين واعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسي ... فيجريان مجرى المكنى عنه اي يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمتنع
صرف فلانة كما يجري افعل بمعنى احمد مجرى المكنى عنه في الانصراف من الصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا تقول
جاءني فلان وفلان اخر اذ هو موضوع الكناية عن العلم واذا كني عن الكنية قيل ابو فلان وام فلان واذا كني بفلان وفلانة عن اعلام
البهائم اسما كانت او كنية ادخل عليها لام التعريف فقيل الفلان والفلانة وابو الفلان ... لقصد الفرق وكان كناية اعلام البهائم اولى باللام
من كناية اعلام الانسان لان انس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه
المص ان لفظ فلان لم يات الا محكيا كقوله تعالى يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض بما روى الاصمعي عن مرار العبسي سكنوا شبيثا
والاحص واصبحت نزلت منازلهم بنو ذبيان واذا فلان مات عن اكرومة رقعوا معاوز فقده بفلان وبقول معن بن اوس المزني اخذت
بعين المال حتى نهكته وبالدين حتى ما اكاد ادان وحتى سألت القرض عن ذوي الغنى ورد فلان حاجتي وفلان ويكنى بهن وهنة مفتوحة
العين وهنت ساكنها عن اسم الجنس غير العلم فلذا انصرف هنة ويدخل جميعها اللام واذا سكنت النون فتاء التانيث مبدلة
عن اللام كما في اخت وبنت فسكنت العين ليؤذن بان التاء ليست لمجرد التانيث تفتح ما قبلها قيل وقد يكنى بهن عن العلم كما في قول
ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى يعني عبد الله وحسنا وابرهيم بني حسن و
كانوا وعدوه شيئا فاخلفوه هذا والظاهر انه كنى عن الجنس اي على لئيم ولئيم ولئيم حوشوا عن ذلك ومنها يا هناه للمنادى اي غير
المصرح باسمه تقول في التذكير يا هن يا هنان يا هنون وفي التانيث يا هنت ويا هنتان ويا هنات وقد يلي اواخرهن ما يلي
اواخر المندوب وان لم تكن مندوبة تقول يا هناه بضم الهاء في الاكثر وقد تكسر كما ذكرنا في باب المندوب وهذه الهاء تزاد في
السعة وصلا ووقفا مع انها في الاصل هاء السكت كما قال يا مرحباه بحمار ناجية وقال يا رب يا رباه اياك اسل في حال الضرورة كما
قول الكوفيين وبعض البصريين ولما راى اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة في هناه مضمومة ظنوا انها لام الكلمة التي
هي واو في هنوات كما ابدلت هاء في هنيهة وقال بعضهم هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو كابدالها في كساء وان لم يستعمل هناء كما
ابدلوا في اياك هياك ومجيء الكسر في هاء هناه يقوي مذهب الكوفيين وايضا اختصاص زيادة الالف والهاء بالنداء وايضا
لحاق الالف والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هناه ويا هنتاه ويا هناناه ويا هنانيه كما مر في المندوب
ويا هنوناه ويا هنتاه ويا هنتاناه ويا هناتاه ويكنى بهنيت عن جامعت وبنحوه من الافعال المستهجنة والقياس
هنوت لانه لامه واو بدليل هنوات واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم اما عين كثور واسد او معنى
كفضل والاسم اما صفة كحاتم او غير صفة كما مر وقد يكون الاسم صوتا كببة واما عن فعل اما ماض كشمر وكعسب واما مضارع كيغلب
ويشكر واما امر كاصمت لبرية معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامة تقول لقيته بوحش اصمت وببلدة اصمت الوحش

علم

واما الفلان

لان تاء التانيث

المكان الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يتغير لفظها عند النقل من غالبها كما قالوا في شمس بن مالك شمس
بضم الشين والمرتجل ما لا يعقل له في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر كانه فعله قائما على رجله من
غير ان يقعد متانيا فيه والمرتجل نحو حنتف وفقعس وقال بعضهم هما منقولان لان الحنتف الجراد والفقعس البلادة وربما كان
مشتقا من تركيب مستعمل لكنه غير للعلمية بزيادة حرف كقطفان من غطف العيش اي سعته او نقصانه كعمر مع تغير الحركة كان اولا
فهو ايضا مرتجل لانه ليس منقولا من شيء الى اخر وان كان مشتقا واما ان غيرها هو ثابت في الجنس [illegible] كما في محبب اسم رجل
والقياس محب [illegible] ولابد من تركيب محبب كقردد ومهدد لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب لارض وموهب لرجل
والقياس كسر العين كموعد وموضع وليسا على فوعل من ظنب ومهب لانهما لم يستعملا في كلامهم واما بكسر المفتوح كمعدي كرب عند
قال الاصل [illegible] معدي ومرمى لا معدى واما تصحيح ما يعل كمكوزة لرجل ومريم [illegible] بفعولة وفعيل من مكر ومرم لعدم استعمالها
واما مدين فيجوز ان يكون من مدن اي اقام [illegible] في القياس حينئذ لان عند سيبويه عينها ولامها [illegible]
والحوا [illegible] من تركيبها [illegible] جمع [illegible] في سقطه وعند غيره [illegible] لقولهم الحاري والحواء [illegible] العين الى موضع
اللام [illegible] فالكلام بهذه التغيرات عند النحاة تقسيم [illegible] لانها لم تستعمل في الاجناس مع هذه التغيرات لو قيل بنقلها او
التغيرات [illegible] النقل [illegible] شمس [illegible] والاعلام على ثلثة اضرب اما اسم وهو الذي لا يقصد بمدح ولا ذم
كزيد وعمرو واما لقب وهو ما يقصد به احدهما كبطة وقفة وعائد الكلب في الذم وكالمصطفى والمرتضى [illegible] في المدح والتركي
في الذم خاصة واما كنية وهي الاب او الام او الابن او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن اوى وبنت وردان والكنية من كنيت
اي سترت وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب المدح
الملقب [illegible] بخلاف الكنية فان الكنية تعظيم [illegible] بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان
يخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن لامير المؤمنين علي ع وقد يكنى في الصغر تفاؤلا لان يعيش حتى يصير له
ولد اسمه ذاك واذا اتصل اجتمع بين اللقب والاسم [illegible] الاسم او لا ثم باللقب [illegible] لان اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو
[illegible] لا يغني عن الاسم [illegible] عطف بيان [illegible] او يقطع عنه رفعا او نصبا على المدح او الذم
لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع [illegible] سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الاخر وان كانا مفردين
او [illegible] اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب [illegible] البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الفراء والزجاج
الاتباع ايضا [illegible] قيس قفة [illegible] الاتباع [illegible] وابن قيس الرقيات بتنوين قيس واجراء الرقيات عليه
والاشهر اضافة قيس الى الرقيات [illegible] الاضافة [illegible] اسم كل [illegible] رقية وقيل
شبب بثلث [illegible] لابن قيس [illegible] في الشاعر [illegible]
[illegible] الموت بالسيف [illegible] العلم عن المركب كما سبق في باب المركب شرحه
ثم نقول اذا اردنا التسمية بشيء من الالفاظ [illegible] كان ذلك اللفظ مثنى ومجموعا على حده كضاربان وضاربون او جاريا مجراهما كاثنان
وعشرين [illegible] اعرابا قبل التسمية [illegible] الاكثر ويجوز ان يجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لان
حروف الكلمة [illegible] فلا يجعل النون في [illegible] مستعتبان ومستعتبون معتقب الاعراب فاذا اعرب النون الزم المثنى الالف دون الياء لانها اخف
منها ولانه ليس في المفردات ما اخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة [illegible] والسبعة الزم الجمع الياء دون الواو لكونها اخف
منها وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس [illegible] هذه البحرين بضم النون [illegible] قال الازهري ومنهم من يقول البحران على
القياس لكن النسبة الى البحران الذي هو القياس [illegible] وان كان استعمال البحرين مجعول النون معتقب الاعراب اكثر من
استعمال البحران [illegible] في الجمع [illegible] الواو قليلا مع الياء نحو [illegible] قنسرين [illegible] ونصيبين ونصيبون [illegible] لان مثل [illegible]
موجود في كلامهم وقال الزجاج [illegible] يجوز [illegible] نون الجمع اذا كان معتقب الاعراب قياسا [illegible] اعلم [illegible]
فقال ابو علي لا شاهد له وهو بعيد عن القياس وقال [illegible] اسم اعجمي [illegible] وهو شرح كتاب
سيبويه [illegible] والطاء المفتوحة [illegible] في الصحاح [illegible] بالنون [illegible] وقد روي في الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا
انه اعجمي وجب ان لا يكون اللام للتعريف بل من تمام الاسم الاعجمي ولا انكسر في موضع الجر [illegible] فليس النون معتقب الاعراب
لانتفاء [illegible] قياس الماطرين بالياء [illegible] جعل الواو [illegible] اشكال وطولون وجبرون [illegible] واذا سميت بالمجموع بالالف
والتاء فانه [illegible] قبل التسمية مع التنوين [illegible] تنوين التمكن [illegible] يعرب الاعراب
الاول ولا يدخله التنوين [illegible] من اذرعات بالكسر [illegible] بعض النحويين يعربه اعراب ما لا ينصرف [illegible] في حالة الجر [illegible]

من ذي جاء بالفتح ومذهب البصريين انه مبني لانه نعم من عرفات وقد مضى هذا في شرحه في اول الكتاب واذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما
لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية نحو قولي ...
منها مبنية حاطما كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقد يجيء معربا نحو ليت تنصب وترفع قال ليت شعري واين مني ليت ان
وان ليتا عناء فان اعربته وجعلته كذا اللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو
بمنزلة هند في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية وجعلتها
علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثاني اذا كان حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلت الثنائية علما لغير اللفظ فانك
لا تضعف الثاني الصحيح بل تقول جاءني كم ورأيت منا ... فيجعل من باب ... وهو موضوع على ... كيد ... تصغره على
كييد ... وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان المعرب لم يوضع على اقل من ثلاثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا
من غيره وانما جعلتها من باب يد اي مما حذف فلامه نسيا لا من باب عصا لانه لم يكن لها لام في الوضع وكان جعلها من باب يد
... بجعل لامه مرئيا ... كانه لم يوضع ... وتقرب في الاول كثير من الكم ومن المطل ... وذلك لانه لم ينقل بالكلية وانما نقل
من المعنى الى اللفظ فلا باس ... تغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على اقل ابنية المعربات واما المنقول بالكلية اي المجعول علما لغير اللفظ
فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا في اللفظ والمعنى واذا كان ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواء

لا انفا ...

جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وكي ولا وهو وفي تقول هذه لو وكي ولاء زدت على الف اخرى وجعلته همزة تشبيها برداء وكساء وانما وجب
التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف لو سقطت حرف العلة للتنوين فبقي المعرب على حرف واحد ولا يجوز ذلك الواو لانه ا
كلمة وسميت بها امرأة وجب التضعيف لا من التكير حجر في التنوين اذا حكي عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة
الثانية همزة بكل حال نحو لوء ... والاولى الاول اي التضعيف لكون المزيد غير اجنبي ولاجل الخوف من بقاء المعرب على حرف اذا
اعربت اسماء حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا ثا وان لم يكن المعرب منها على ازيد ... عليها الفا وقلبتها همزة للساكنين فتقول هذه

ثالثا ...

باء وتاء وثاء ... تنكيرها ووصفها بالتنكير نحو هذه باء حسنة وتدخل اللام عليها كالباء واما زاي فهو على ثلاثة احرف اخرها الياء كا
لو واعربته لو ... وفيه لغة اخرى زي نحو كي فاذا ركبتها واعربتها قلت كتبت زايا نحو كيا ولا يجوز الحكاية في اسماء حروف المعجم مع التركيب
مع عاملها فلا تقول كتبت بالحسنة كما جاز في نحو من وما وليت ... لان اسماء اللفظ لانها موضوعة لتستعمل في الكلام المركب
مع البناء فجاز ان حكايته تلك الحال في التركيب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم توضع الا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن
يجري مجراهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها فلا تحكى وانما وجب اعراب الكلمة
المبنية اذا سمي بها غير اللفظ ولم تجز حكايتها كما جاز اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذي كانت بسببه
مبنية اصلا بل اخرجتها عن الكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعي معناها من وجه وذلك ان معنى ان تنصب ترفع
اي ان التي معناها التحقيق تنصب وترفع فلك ان تنظر الى اصل معناها والدليل على ان المد في نحو قولك هذه باء مزيد وان لم
يكن في اصل الوضع انك تقول في حال الافراد با تا ثا بلا مد وما وضع على ثلاثة كزيد وعمرو يكون في حال الافراد ايضا كذلك
وسيبويه جعل ابا جاد وهواز وحطيا بهاء مشددة عربيات فهي اذن منصرفة وجعل سعفص وكلمن وقرشات اعجميات
فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان ابا جاد مثل ابي بكر وجاد من الجواد وهو من العطش وهواز من هوز الرجل
اي مات وحطي من حط بمعنى حط وقال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميا قال السيرافي لا شك ان اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم
الخط بالسريانية وقرشات يدخلها التنوين كما في عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحو اكتب
كلمن اي هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سمي بفوه قال الخليل تقول فم لان العرب قد كفتنا امر هذا لما افردوه فقالوا فم فابدلوا
الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف كما هو مذهب سيبويه في ذو اذا سمي به فانه يقول هذا ذوى كفتى ورايت
ذوى ومررت بذوى بناء على ان عينه متحركة وقال الخليل بل تقول هذا ذو كعاع يقلبها الواو بها لسكون العين على مذهب
مذهبه في باب الاضافة واما ابن ... في فو اذا سمي به انه بقي فوه ردا الى الاصل ولا يجوز زيادة حرف العلة كما شددت هو لان
رد الاصل اولى من اجتلاب الاجنبي وان سميت ... اهو كان كالو سميتها بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان
سميتها بمن فمن كالو سميتها بهند جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة اولا والثاني اما ان يكون
متحركا في الاصل كواو العطف ولام الجر وباء الاضافة على قول او لا فان كان متحركا كمل ثلاثة احرف بتضعيف ما فيه من حركة فانه
او لا من غير المناسبة حركته وانما جعلوه ثلاثة لما يلحقه من التصغير والجمع فتقول في المسمى بباء الجر بيّ ولو زدت حرفا واحدا من جنس
حركته لسقطت بالتنوين فيصير المعرب على حرف واحد وتقول في المسمى بلام الابتداء وان كان الحرف ساكنا كلام التعريف على من

... ...

سيبويه وياء الاضافة على قول بعضهم فحكمه عند سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كما يجي وعند غيرهما يحرك اللام بالكسر ثم يضعف
مجانس الكسر اى الياء فيقال لى وذلك لانه لابد اذا اريد زيادة حرف عليه من تحريك هذا الساكن المبتدأ به والساكن اذا
حرك حرك بالكسر واما الياء فيفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح عند الاضطرار في نحو على الهاى ثم يضعف مجانس الفتح فيقال ياء
وان كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما
ليس بعضا والاولى ان يكمل بشئ من تلك الكلمة فالمبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فيقول رجل في المسمى بالحاء من رجل وقال غيره
بل لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك فاء كمل بالعين نحو رج في المسمى براء رجل وان كان عينا يكمل بالفاء فيقول رج ايضا
في المسمى بجيم رجل ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوف منها الفاء والعين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمازني يكمله
بالعين لكونها اقرب نحو جل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه كعدة والاخفش يكمله بالفاء نحو رل فيكون مما حذف عينه
نحو سه وهذا اولى لان المحذوف الفاء لا بد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عسلس فالمبرد
يكمله بما كمل به المتحرك اعني برد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة نحو اع واس واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة
لكونها للوصل نحو هذا اس وقام اس وقال قد اتى بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام نحو م اب بتخفيف الهمزة ورد عليه المبرد
بان تخفيف الهمزة غير لازم فكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه لازم فيبقى المعرب على حرف ورد ايضا بامتناع
اجتلاب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمزة كما زاد سيبويه ويقطعها هربا مما الزم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء الصرفة
قليل وانما يكون في الفعل والاسم الجاري مجراه اعني المصدر دون الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك جاءني
اصمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل وعند غير هؤلاء المذكورين
التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند المازني واما بالفاء عند الاخفش
وان كان ذلك الساكن فاء قبله همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب جئت بالهمزة مقطوعة كما ذكرنا وان كان في الاسم
كنون انطلاق كمل بالحرف الذي بعدها فتقول انط وان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقفا نحو اردد ويردد ادغمت فقلت ارد
ويرد غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسماء نحو قردد ومهدد وكثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض زال في
الاسم وهو الجزم او الوقف الجاري مجراه ولهذا يبقى الفك اذا سميت باليم من قولك بنات اليم ولهذا يرد اللام او العين اذا سمي
بفعل محذوف اللام او العين جزما او وقفا كيغز ويرم ويخش واغز وارم واخش ويخف ويقل وبع وخف وقل وبع فتقول جاءني
يغزو ويرمي ويخشى واغزو وارمي واخشى ويخاف ويقول وبيع وخاف كما مر في غير المنصرف ويكون يغزو ويرمي واغزو وارم كقاض اسم المرأة
على الخلاف المذكور في غير المنصرف اما سل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانها لم تحذف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام
مع العين في يك لان اللام حذفت تشبيها بحرف العلة في لم يغز ويحذف هاء السكت من كل ما هي فيه اذا سمي به نحو ره وقه ويرضه لانها
للوقف وترد مع اللام المحذوفة للوقف في ره الهمزة التي هي عين اذ لو لم تردها لاحتجت الى زيادة الالف اجنبي كما في لاء فرد الاصل اولى
فتقول جاءني راء والاخفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فيقول ارأى غير منصرف لان الراء يصير ساكنة بانتقال حركتها الى
الهمزة المردودة لانها كانت لها وكذا ترد مع اللام المحذوفة الفاء في قه فتقول جاءني وقي اذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء كما في
في وانما فتحت الواو لخفة الفتح ولكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف وصار مثل مسلمة
لخروج الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للجمع او التثنية كالتاء في
نحو ضربت اكلوني البراغيث وجب الحاق النون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لو سمي به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك
يجوز ان يعرب باعراب المثنى والمجموع وان يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون
عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو في الجمع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل وقد مر ذلك في المركبات ولو سميت
باولي وذوي فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو سميت بيضربن على لغة بعض السليط اقاربه جعلت النون معتقب
الاعراب ولم تصرفه للتعريف والوزن ولو سميت مذكرا ببنت واخت صرفت لانهما كهند اذا سمي بها مذكر واما التاء فبدل
من اللام وليس لمحض التأنيث ولهذا لم ينفتح ما قبلها وقال بعضهم لا ينصرف لان التاء للتأنيث ابدلت من اللام فهي مثل ثبة
علم مذكر واما هنت ساكن النون فاذا سمي به يرد الى هنة لان له مرد فاجريا على القياس بخلاف بنت واخت فتخلص من الخلاف
الذي كان فيهما وتنزع اللام من الاسم الذي كان يلزمه اذا سمي به كالان والافضل والذي والتي وفروعهما لان اصل العلم
ان يستغني عن اللام واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوائلها جاز الحكاية كما تحكي الكلمة المبنية اذا جعلتها اسم اللفظ
مفردة كانت او مركبة نحو قراءت قاف ونون ويس والمر ويجوز ان لا تحكيها فتمنعها اذن الصرف ان كانت مفردة او مركبة

اللام اكثر من المحذوف

قوله

من اسمين

واسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء مثل اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه في الوجود وليها اي اسول ثما العدد مبتداء واثنا عشر وجزئها وكلمة تميزها
وتحدد خبر مبتداء محذوف وتقديره وهي واحد وعدد منها واثنا عشر متعلق بمقدر ومائة اعطف على واحد والف كذا وتقول

من اسمين كبعلبك وحضرموت او من ثلثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان طاسين بوزن قابيل فكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك
وكهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب كذلك الا من كلمتين هكذا قال جار الله وفيه نظر وقال ابو البقاء ان
ان المبني اذا سمي به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب على مذهب جار الله وهو ان هذه الاسماء المعدودة معربة لكنها لم تعرب
لعدم المقتضي للاعراب كيف يحكي ولا تعرب مع حصول المقتضي للاعراب اذا سميت بها السور وحكي عن يونس انه كان يجيز في
كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والباقي حشو لا يعتد به وان سميت بها غير تلك السور اما
اسماء او غيرها فالاعراب واجب ثم يمنع الصرف ان انضم مع العلمية سبب اخر كالتانيث في الف اذا كان اسم امراة والتركيب في نحو
قوله واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اي اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه ربما يدخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم
قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه وعلى ما ذكرنا من حد المعرفة هي ما لم يشر بها الى خارج اشارة وضعية والاحترازات يفهم من
حد المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة او مثناة
او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاءني رجل واحد بل رجلان او بل رجال وما
جاءني رجلان هما اخواك وهل جاءك رجال هم اخوتك ومع الاطلاق ايضا يحتمل ان لا يكون للاستغراق لكن احتماله مرجوح فلهذا
لا رجل ظاهر في الاستغراق محتمل لسواه واما اذا دخل تلك النكرة من فهي للاستغراق نصا نحو ما جاءني من رجل ولهذا كان لا رجل
المتضمن لها نصا في الاستغراق ومن هذه وان كانت زائدة كما حكم النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق لان اصلها من الابتدائية
لما اريد استغراق الجنس ابتدا منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود كانه قيل ما جاءني
هذا الجنس من واحدهم الى ما لا يتناهى فمن ثمة تقول اذا قصدت الاستغراق ما جاءني احد وان وقعت النكرة في غير النفي والنهي و
الاستفهام فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون للاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتداء نحو تمرة خير من جرادة ورجل خير من
امراة وقليلا في غيره نحو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت والدليل على كونه في الموجب مجازا في العموم بخلاف المعرف باللام تعريفا لفظيا
كما في نحو الدينار خير من الدرهم ان الاستغراق يتبادر الى الفهم بالقرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق بلا لام والسبق
الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلائل الحقيقة قوله اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء مقصوده تحديد الفاظ العدد لا ماهية
العدد وكمية الشيء عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كما ان ماهية الشيء حقيقته المعينة التي يستفهم
عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء وصفه المعين الذي يسئل عنه بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع
للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج منه الالف والالوف وقوله احاد جمع احد فينبغي ان لا يكون واحد
واثنان من الفاظ العدد لان واحدا لم يوضع لكمية احاد الاشياء لانه اذا قيل كم درهما عندك فيقول واحد فليس هنا احاد اشياء وكذا
اذا قلت اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان ايضا فانهما وضعا لكمية الشيء وان كانا وضعا
مع ذلك لماهية ذلك الشيء ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان
لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ويجوز ان نعني ما وضع لكمية فحسب ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد
واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد اذ عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين من
العدد قالوا لان الفرد الاول هو الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد
فعلى تفسيرهم العدد بكونه زايدا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنين لانه زايد عليه وعلى تفسير النحاة اي الموضوع
للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله واصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف يعني ان الالفاظ التي ترجع اليها
جميع اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة وان كانت تلك الاسماء غير متناهية وما عدا تلك الالفاظ متفرع منها بتثنية كمائتان والفان
او جمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلاثة وعشرين وكاحد ومائة وكمائة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها
العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلثمائة وثلاثة الاف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلثمائة وثلثة
الاف ونحو ذلك ثم شرع في كيفية تبيين استعمالها للمذكر والمؤنث فقال واحد اثنان واحدة اثنتان وثنتان يعني ان واحد
اثنان للمذكر وواحدة واثنتان للمؤنث جرى واحد واثنان في التذكير والتانيث على القياس في التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر
والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في العدد وكسائر الفاظ
العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون والتكسير وحدان واحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو ووقع في الصفة
المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسرها ووحيد ويبدل الواو في هذا التركيب همزة اما في احدان فقياسا من ذا الواو المضموم يجوز ابدالها
همزة الاول كان كوجوه واجوه ووقتت اقتت وفي الوسط كقووس واما في احد فشاذ عند الجميع واما في احد فهو قياس عند المازني

وثنتان

فهو قياس

اي ابدل الواو المكسورة في الاول همزة كالإدة والإسادة وإشاح واشاح شاذ عند غيره واذا استعمل في الاعداد المنيفة اختاروا
لفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفا وقد يقع في التنييف واحد وواحدة ايضا لكن قليلا نحو واحد عشر وواحدة
عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر ويستعمل احد واحدى في غير التنييف ايضا مضافين مطردا
نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل احدى الا في التنييف ومع الاضافة واما احد فيستعمل مطردا لعموم العقلاء بعد نفي او نهي او استفهام
او شرط نحو ما جاءني احد ويلزمه الافراد والتذكير قال الله تعالى لستن كاحد من النساء ان اتقيتن وتعريفه حينئذ نادر وقد يستغني عن نفي
ما قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره نحو قولك ان احدا لا يقول كذا كما مر في باب الاستثناء ولا يقع احد في ايجاب يراد به العموم فلا
يقال لقيت احدا الا بد الا خلافا للمبرد ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء في غير الموجب لكن يؤنث نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة
منهن وقال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل
اتفاقا كانه لما رأى نحو ما جاءني احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان يقول همزته في كل موضع بدل من الواو ومعنى
ما جاءني احد ما جاءني واحد فكيف ما فوقه وقد يستعمل قليلا احد في الموجب بلا تنييف ولا اضافة استعمال واحد كما في قوله تعالى قل
هو الله احد وقد تجيء في المدح في المثل هو واحد الاحدين وهو احد الاحد جمعوا احدا على احد تشبيها بسدرة وسدر يعني هو واحد
الاحاد اي هو نسيج وحده لا احد قال حتى استثاروا بي احدى الاحد ويستعمل استعمال احد في الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهي
عريب وديار ودارى ودوري وطوري وطارى وارم واريم وكتيع وكراب ودعوى وشفر وقد يضم شينه وقد لا يصحب نفيا وتجي بريح
وابن ... بالراء والزاي تامور وتؤمور وتومري وتمي واما اثنان فهو لفظ موضوع للاثنين من الثني واثنتان محذوف اللام والتاء للتانيث
وثنتان مثل بنت تاء التانيث فيه بدل من الياء وهو قليل وابدال التاء من الواو كثير كاخت وبنت وتراث وتكأة قوله ثلثة الى
عشرة ثلث الى عشر يعني ان ثلثة الى عشرة للمذكر نحو ثلثة رجال واربعة رجال وثلث الى عشر للمؤنث نحو ثلث نسوة وتسع نسوة خولف
باب التذكير والتانيث من ثلثة الى عشر فانث للمذكر وذكر للمؤنث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندي ان يقال ان ما فوق الاثنين
من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف
ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما في جاءني ثلثة رجال فلا تقل في مطلق العدد ست ضعف ثلث وانما وضع على التانيث في
الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا
العرض فتانيث العرض في نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما تقرر في موضعه ثم انه غلب على الفاظ
العدد التعبير بها عن المعدود فطرء عليها اذن معنى الوصف الذي هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى ثلثة رجال معدود
بهذا العدد لكنه مع غلبة معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب استعمالا
نحو رجال ثلثة اغلب من استعمال نحو رجال ثلثة وان كان الثاني ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ في العدد
والقصد للتخفيف ايضا اذ باضافتها الى معدودها يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ
العدد ان تضاف الى معدودها فان لم تضف وهو من احد عشر الى مائة فلعلة كما يجيء فاضافة ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة
جرد قطيفة واخلاق ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصر ... واهل الكوفة في المضاف اليه الآن بان على موصوفه كما هو مذهب الكوفية
او موصوف المضاف محذوف عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصرية فيه الخلاف المذكور في باب الاضافة فلا منع
ان يجوز الكوفية نحو الثلثة الاثواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية فلم ينكر دخول اللام في الاول
وان كان تعريف الثاني هو تعريفه كما مر في باب الاضافة وليس ذلك ببعيد لانه لم يسمع الجرد القطيفة لكنه لما ورد السماع به في العدد
فالوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة لا الفاظ المعدود كثيرا نحو رجال ثلثة والناس كابل مائة
واذا لم يجر على الموصوف اتى بما كان موصوفا بعدها اما مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل واما بمن نحو ثلثة من الرجال واما
منصوبا نحو عشرون درهما اجازوا اجراءها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء مطردا فان هذا الفرق مطرد
في الصفات المشتقة كضارب وضاربة واما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وغير العدد من المقادير يوصف
ايضا نحو ثوب ذراع وبر قفيز لكن لا كالاعداد في الكثرة فنقول بقيت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر على تانيثها الموضوعة
هي عليه وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة للجمع
وقيل رجال ثلثة كرجال ضاربة اذ يجيء بما كان موصوفا مضافا اليه نحو ثلثة رجال صارت الاعداد تابعة لها في التانيث
وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه اخرج للغرض المذكور اما اذا كان المميز مفردا وذلك ما فوق العشرة فلم يؤنث
العدد لانه لم يكن بعين الموصوف في المؤنث كما يجيء فاصل عشرين درهما دراهم عشرون وكذا اصل مائة رجل والف درهم ...

رجال ومائة درهم الف درهم وانما لم يوافق الاعداد موصوفاتها المجموعة في التأنيث اذا جرت عليها كما ذكرنا الآن الا في عشرين واخواته لزمها الواو والنون
ولزم اخواته الثلاث ما يجيء فتبعها الالف في ترك الموافقة لما استقر في الاولين انفطام عن العادة فلما لم يوافق هذه الاعداد موصوفاتها
اذا جرت عليها لم توافقها ايضا اذا اضيفت اليها فقيل الف رجل والف امرأة ومائة رجل ومائة امرأة وانما بقي الثلاثة الى التسعة مع التنيف
ايضا على حالها قبله وان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع لان مميزها المجموع محذوف اكتفى بالمميز الاخير عنه لان عادة الفاظ العدد
العدد اذا ترادفت ان يجيء بمميز العدد الاخير من جنسها تقول مائة وثلاثة وثلاثون رجلا كان الاصل مائة رجل وثلاثة رجال و
ثلاثون رجلا وكذا ثلاثة عشر رجلا اصله ثلاثة رجال وعشرة رجلا ومميز العشرة اذا لم يكن مع النيف انه مع الاول مجموع مجرور
ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان مميزها اذا لم خالين واحد نحو ثلاثون رجلا وثلاثة وثلاثون رجلا وكذا
قولك ثلاثة ومائة رجل في الاصل ثلاثة رجال ومائة رجل فلما كان مميزها المقدر مجموعا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما
قصدوا اجراءها مجرى الصفات المشتقة باثبات التاء فيها اذا كانت موصوفاتها مؤنثة وحذفه منها مع تذكير الموصوفات
ولا موصوف له مذكرا اذ لا تصلح الا صفة للجمع والجمع مؤنث جمع مذكر كان او جمع مؤنث فلو اثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتبين
ما قصدوه من اجرائه مجرى الصفات المشتقة ولظن ان التاء هي التي كانت للتأنيث مطلق العدد في الاصل غير مجعولة للتأنيث
الموصوف لان الجوامد ذوات التاء اذا لم يكن للوحدة يلزمها التاء في الاغلب كالصفرة والغرفة والعنصوة والحجارة ومن ثم لم يقلبوا
لام شقاوة وعباية همزة وان لم يلزمها التاء اذ بنى عليها شقاء وذلك لان مبنى التاء التي ليست للوحدة في الجوامد على اللزوم
فحملوها على نحو طفاوة وخزاية ونحوهما مما يلزمه التاء واما في الصفات فان المقصود بها الوحدة فهي غير لازمة فلذا تقول غزاة
واستماه فلو اثبت التاء فيها في الجمعين تشابهت تاؤها بتاء نحو الصفرة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لان تأنيثه
خفي [illegible] بالنسبة الى تأنيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تأنيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتاء
تأنيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلي معتبرا لم يجز في السعة قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امرأة فكما
ان التأنيث الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا الطارئ ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة لان الشيء لا ينفعل عن مثله انفعاله عن
ضده فصار نسوة كانه مذكر لخفاء تأنيثه فقيل رجال ثلاثة ونسوة ثلاث فحذفت التاء التي كانت في الاصل للتأنيث بمجرد
لفظ العدد على ما قررنا للتأنيث المعدود هذا كله في جمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميزا للعدد عند سيبويه وان كان وصفا الا
نادرا فلا تقول ثلاثة مسلمين لان المطلوب من المميز تعيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الغاية اذ اكثرها للعموم فلذا لا تقول في
الجمع المكسر صفة ثلاثة ظرفاء واما غير الوصف فان كان علما قل وقوعه مميزا لان جمع العلم لا بد فيه من اللام والغرض الاهم من تمييز العدد
بيان الجنس لا التعيين فمميزه منكر في الاغلب وان كان مجردا فلذا قل ثلاثة الزيدين وثلاث الزينبات وان لم يكن علما فان جاز فيه
مكسر لم يميز بالسالم في الاغلب فلا تقول ثلاث كسرات بل تقول ثلاث كسر لقلة تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع وقد جاء قوله
تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يأت له مكسر ميز بالسالم كقوله تعالى ثلاث عورات فثبت ان الاغلب في تمييز الثلاثة
الى العشرة الجمع المكسر فبني امر تذكيرها وتأنيثها عليه دون جمع السالم فاذا تقرر هذا قلنا ينظر في تأنيث الثلاثة واخواتها واحد
المعدود وان كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مؤنثا حقيقيا كثلاث نسوة وطوالق او مجازا كثلاث غرف وعيون
حذفت التاء منها كما رايت وان كان الواحد مذكرا اثبتت التاء فيها سواء كان في لفظ الجمع علامة التأنيث كاربعة حمامات وثلاث
بنات عرس وبنات اوى والواحد حمام وابن عرس وابن اوى او لم يكن فيه علامة التأنيث كثلاثة رجال وان جاء تذكير الواحد وتأنيثه
كلفظ السن واللسان تذكر العدد وتأنيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة سوق وخمس سوق وان كان المعدود صفة نابت عن الموصوف
اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال الله تعالى فله عشر امثالها وان كان المثل مذكرا لان المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها
وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اسم جمع كخيل او جنس كتمر وستعرف الفرق بينهما في باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهط
والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد واجبة قال الله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلاثة رجلة وهو اسم جمع قائم مقام رجال
وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلاث من المخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملهما كالبط والخيل والغنم والابل
لانها تقع على الذكور والاناث فان نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص فان كان ذكورا اثبت التاء وان كان اناثا
حذفتها كيف وقع النص والمعدود نحو عندي ذكور ثلاثة من الخيل او عندي من الخيل ذكور ثلاثة او عندي من الخيل ثلاثة ذكور او عندي
من الخيل ثلاثة ذكور على الوصف وعندي من الخيل ثلاثة ذكور بالاضافة او عندي ثلاثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد
المميز والمميز بعد العدد نحو عندي ثلاثة من الخيل ذكور فينظر الى لفظ المميز لا النص فان كان مؤنثا لا غير كالخيل والابل والغنم
حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير وما يحضرني له مثال اثبتها الحاق المؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث والمذكر منه بجمع المذكر

العارض لتذكير

مسلمين لا ثلاث

وان

وتقول مضارع معروف والمستتر فيه هو وهو انت فاعله واحد مبتدأ محذوف خبره واثنان عطف عليه بتقدير العاطف وهذه الجملة في محل النصب لانها مقولة
القول وواحدة مبتدأ خبرها محذوف واثنتان عطف عليها بتقدير العاطف او ثنتان عطف على اثنتان وهذا الكلام معطوف على الكلام السابق وتقديرها
للمذكر واحد واثنان وللمؤنث واحدة واثنتان او ثنتان وثلثة الى عشرة وثلث الى عشر احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة مثل
الكلام المذكور في الوصف والتقدير والحذف وجاز ان يكون هذه الالفاظ كلها محكية عن حال الافراد كما وضعت فلذا لم يدخل الواو بينهما تميم مبتدأ وهو تكسر الشين

وان جاز تذكيره وتانيثه كالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى التذكير والتانيث
ينظر فيه الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة ويجوز الامران في نحو ثلثة من النخل وثلث من النخل
لانه يذكر ويؤنث قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وانما قلت ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظ اشيا وان كان اسم جمع نظرا الى انه قائم مقام
جمع شيء كما ان جمع لا اسم جمع فاذا تقرر امر التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد الاثني
عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني جري الواحد والاثنين على القياس وجري الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهر ان
وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا تقول ثلثة عشر رجلا وثلثة وثلثون رجلا وثلثة ومائة رجل الا لفظ عشرة في حال التركيب فانه يرجع
الى القياس اي تثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وانما رجع الى القياس لان تميزه ليس
بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه وتمادا فوق لفظ عشرة من بين سائر العقود بمزية في التذكير والتانيث في التنييف لانه كان بلا نيف
ايضا موافقا لمميزه تذكيرا وتانيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير وقد تبين بما ذكرنا تعليل قوله احد عشر اثنا عشر
احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر ثلث عشرة الى تسعة عشر تسع عشرة اي احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة
للمؤنث ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث قوله وتميم تكسر الشين يعني شين عشرة المركب في المؤنث لما
كرهوا توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف لان في اخره فتحة عدلوا من فتح وسطها الى الكسر واما الحجازيون
فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون ازالة ثقل بثقل اخر وهي الفصحى وقد يفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما
سكن عين عشر المركب بتحرك الاخر لاجتماع اربع فتحات احديها فتحة اخر النيف نحو احد عشر وثلثة عشر بخلاف اثنا عشر قوله عشرون
واخواتها فيهما اي في المذكر والمؤنث كان قياس هذه العقود ان يقال عشرات رجال بمعنى ثلث عشرات رجال الى تسع عشرات رجال
فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف اليه اعني لفظ عشرات وكان المضاف اليه كالكلمة الواحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة
ومائة والف وكان المضاف مع المضاف اليه كالكلمة مؤنثة بالتاء فلما حذف المضاف اليه صارت كلمة مؤنث [illegible]
كلما حذف لامها نحو عزة وثبة وقلنا الا انه لا يستعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات كما استعمل نحو عزة وثبة محذوف اللام لان المراد
من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات لاشتبهت بثلثة التي في مرتبة الاحاد فلم يحصل
التعيين المقصود بوضع العدد ومن ثم لا ترى في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يجيء في غيرها من الالفاظ وسيجيء في باب الجمع ان جمع
المؤنث بالتاء المحذوف لامه شايع بالواو والنون نحو قلون وثبون ومايون فقيل عشرون وثلثون تشبيها لما حذف المحذوف اللام
وابتدئ بتغيير عشرات التي الى لفظ عشرون الموضوع صيغة المجموع ليكون كالتوطئة لجمع غير القياسي في اخواتها التي بعدها اذ جمع المثنى
غير قياسي لم يجئ الا مضافا لفظا او معنى الى مثنى اخر كما في قوله تعالى صغت قلوبكما على ما يجيء في باب المثنى وانما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر
العين فيه بخلاف اخواته فانه لم يجز فيها تغيير لامكان معنى الجمع في ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلث عشرات وكذا اربعون
وغيره ولا يمكن دعوى جمعية العشرة في عشرون بوجه فقصدوا بتغييره الى جعله كبناء مستانف فالواو والنون في عشرون واخواته
كالجبر لما حذف كما قيل في عزون وكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكرين على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع
كالمسلمون في الرجال والنساء والطويلون في الرجال والجمال وانت تقول عشرون امرأة وعشرون جملا بلا ممكن دعوى التغليب في
نحو عشرون رجلا وامرأة قوله احد وعشرون احدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين مائة والف مائتان الفان
الفان فيهما ثم على ما تقدم قوله بلفظ ما تقدم اي يكون المعطوف الذي هو العقد والمعطوف عليه اي النيف بلفظ ما تقدم
في التذكير والتانيث فالعشرون لهما ولفظا احد واثنان على القياس وثلثة الى تسعة على خلاف القياس في الظاهر قوله فيهما اي
في المذكر والمؤنث قوله ثم على ما تقدم يعني يرجع من ابتداء كل مائة الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف
المائة على ذلك العدد نحو احد ومائة اثنان ومائة ثلثة ومائة او بعطف على المائة نحو مائة واحد مائتان واحد نيف واثنان في المعلوم
معدوده وفي غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اي عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى ان العشرة
المركبة مع النيف معطوفة عليه في التقدير فثلثة عشر في تقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت
الى الالف استانفت العمل فيكون بين كل الف الى تمام الف اخر كما من اول العدد الى الالف تعطف الالف على ذلك العدد النيف
عليه نحو احد والف عشرة والف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة والف وان شئت جعلت الالف معطوفا عليه
كما ذكرنا في المائة مع ما اناف عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسم مستانف ثم للعاشر من ذلك العاشر اسم مستانف
وهكذا الى لا نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر من المئات اسم الالف الا انهم لما راوا ان الاعداد لا نهاية لها
وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدي الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال اقتصروا على الالف فقالوا عشرة الاف

عن

جملة فعلية خبر وعشرون
مبتدأ واخواتها عطف
عليه وفيهما خبره والمعنى
عشرون على هذه الصفة
واخواتها وهي ثلثون و
اربعون الى تسعين وعلى
صيغتها كائنة في المذكر
والمؤنث واحد مبتدأ
وعشرون عطف عليه و
خبره محذوف واحدى
وعشرون مثله في المؤنث
وثم حرف عطف بالعطف
جار ومجرور متعلق
بتقدير وبلفظ ما تقدم
بالاضافة متعلق بالعطف
والى تسعة وتسعين
متعلق به ايضا وقوله
وعشرون ابتداء كلام و
متصل بقوله عشرون واخواتها
وتقول احد وعشرون في
المذكر واحدى وعشرون
في المؤنث اذا جاوزت
من عشرين ثم تات بالعطف
بلفظ ما تقدم من الاحاد
الى تسعة وتسعين ومائة
مبتدأ والف عطف عليها
ومائتان والفان عطف عليهما
وفيهما خبر المبتدا الثاني
وخبر الاول محذوف بدلالة
او خبرهما وثم على ما تقدم
مثل قوله ثم بالعطف
والاول ان يعطف الاكثر على الاقل
اكثر استعمالا

... لتسعين ... وجاء ... هنا جملة فعلية وحذف مبتدأه وبفتح النون متعلق بعدد الياء بمعنى مع ... آخره ومميز ثلثة الى آخره مجموع
مبتدا ... مجموع ... عطف ... والا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع وكان قياسها مائة ... ظاهر ...
تسع مائة ... منصوب مثل قوله ومميز ثلثة الى العشرة مخفوض مجموع ومميز ... ومثنيتها وجمعه مخفوض مفرد مثله ايضا

عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلث مائة الف الى الف الف ثم مائة والف الف مائتان والف الف ثلثمائة والف الف
الى الف الف والفان والف الف وثلثة الاف والف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشرة مائة بل قالوا الف ولا
احد عشرة مائة بل مائة والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والف وثلثة واخواتها اذا اضفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة
مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل وامراة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات تائها سواء كان مميز الالف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل وامراة
لان مميزها المائة والالف كما اضيفت اليها المائة والالف واصل مائة مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة
ولامها ياء لما حكى الاخفش رايت مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فان جمع او ثني حذف الالف قوله
وفي ثماني عشرة فتح الياء وجاز اسكانها وشذ حذفها بفتح النون اما الفتح فلان الياء يحتمل الفتح لخفتها كما في رايت القاضي وجاز اسكانها
كثيرا لتثاقل المركب بالتركيب كما اسكنت في معدي كرب وقالي قلا وبادي بدا وجوبا وجاز حذف الياء مع قلته للاستثقال ايضا وبعد حذف
الياء ففتح النون اولى من كسرها لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة وقد يحذف الياء
في ثماني في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثماني ركعات بفتح النون
وقد يفعل ذلك برباع وجوار ونحوها والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة يقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة
عشر رجلا وبضع عشرة امراة اذا لم يقصد والتعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور
جواز استعماله في جميع العقود قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة الى تسع مائة وكان قياسها مئات او مئين
ومميز احد عشر الى التسعة والتسعين منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد قوله لما دخل ههنا في الحد ... اعلم ان
مميز الثلثة والعشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه فبالاضافة فلان الكلمة تصير بها اخف على ما مر قبل وقد تنزل الاضافة فيقول ثلثة اكلب على البدل
وربما جاء في الشعر نحو ثلثة اثوابا وانما شذ النصب لان المعدود في الاصل كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في
صورة الفضلات واما النصب في احد عشر رجلا فسيجيء القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم
موصوفا ثم اضيف العدد اليه للتخفيف واصل موصوف الثلثة فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد مميز ما فوق العشرة فسيجيء قوله لفظا او معنى
الجمع المعنوي اما اسم الجنس كالتمر والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر انه اذا كان المميز احدهما فصل بمن نحو ثلثة من الخيل وخمس
التمر وذلك لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد ما مهد من اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز
اضافة العدد اليهما وهو منتقض بقوله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة نفر وقال ثلثة انفس وثلث ذود لقد جار الزمان على عيالي ثم نقول
ان لم يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه نحو ثلثة اقلام واربعة رجال وان كان له
الجمعان معا اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود في القلة نحو ثلثة احبال وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء
وليس بقياس وقال المبرد يجوز قياسا نحو ثلثة كلاب بتاويل ثلثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا في ثلثمائة الى تسع مائة استثناء
من قوله مجموع لان المائة المضاف اليها ثلثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلث مئات لان المائة يجمع باحد جمعي السلامة في صورة
جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مئات تضاف اليها لعوز جمع التكسير كما في ثلث عورات
لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعدها تعود المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر
على المفرد مع كونه اخصر ولارتفاع اللبس وقد جاء ضرورة في الشعر ثلث مائين وخمس مائين قال ثلثمائين للملوك وفي بها ردائي وجلت
عن وجوه الاهاتم وبعضهم يقول في مئين مئون بضم الميم وبعضهم فتح كسر ميم مائة في الوحدة ايضا شيئا من الضم ولا يبين الضم
وذلك هو الاخفاء قال الاخفش لو ضممت ميم مئات فقلت مئات لكان منونا جاز وبعضهم يجعل نون مئين معتقب الاعراب كسنين
على ما يجيء في باب الجمع وقال الاخفش هو فعلين في الاصل كغسلين بحذف اللام فهو عنده مفرد وليس بشيء اذ لا يرتفع المائة واحدة مائين
ولعله عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصي فابدل الياء الاخيرة نونا وقوله ثمان مئي الطائي وهاب المائي عند الاخفش اصله
المائين حذف النون ضرورة وحكى عن يونس انه مطروح الهاء كتمرة وتمر ولو كان كما قال لقيل مائي كمعي كما تقول في لثة لثي وفي ظبية
ظبي وقد قيل اصله مائي ككليب كسر الفاء كما قيل شعير ورغيف لكون العين حرف حلق كما يجيء في التصريف ثم خفف لاجل القافية
ككليب غير مسموع ففي هذا القول نظر قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما
من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم ان يجعل ثلثة اسماء كاسم واحد فان قلت فقد قالوا ثلثة عشر زيد وخمسة عشرك فجاز الاضافة
الا في اثني عشر لما مر في باب المركب قيل هذا ليس مثله لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاداء في المعنى وانما جيء بالمبين له
فكان الجميع كالشيء الواحد فالمضاف اليه في نحو خمسة عشرك مغاير للاول فلم يكن كجعل ثلثة اشياء شيئا واحدا من حيث
المعنى واما عشرون واخواته فلان النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هي مشبهة بها فان قيل نقل قد ارضون يدو ... وعمرو

وان كان الشرط و كان فعل الشرط والمعدود واسمه ومؤنثا خبره واللفظ مذكرا عطف على اسمه خبره واو حرف عطف وبالعكس جار ومجرور عطف على واذا كان المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا فوجهان مبتداء خبره محذوف وهذه الجملة جزاء الشرط وتقديره واذا كان كذا ففيه فوجهان ولا يميز مضارع مجهول وواحد مفعول ما لم يسم فاعله واثنان عطف عليه واستغناء مفعول له او مفعول مطلق بلفظ تمييزه اي تمييز العدد متعلق باستغناء وعنهما اي عن ذكر الواحد والاثنين متعلق به ايضا وهذا على الوجه الاول وعلى الثاني بلفظ تمييزه مفعول ما لم يسم فاعله لفعل مقدر وعنهما متعلق وتقديره استغنى بلفظ تمييزه عنهما استغناء ووقع في بعض النسخ بلفظ تمييزهما

بل ارضون جمع الارض حقيقة ان لم يكن قياسيا بخلاف عشرين فانها ليست جمع عشر بل ارادوا الخ

بهذه النون مثلها قلت بل نون عشرين واخواتها ابعد منها من نون الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين واخواتها فانها ليست جمع عشر وثلث واربع لما مر في اول الكتاب ولم تكن الاضافة مع اثبات النون ايضا لمشابهتها النون الجمع بما جاء نحو عشر ودرهم واربعون ثوب وهو قليل واما افراده فلان جمعيته الاصلية التي كانت له حين كان موصوفا انما حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف فابقي الجمعية له مضافا فلما كانت له موصوفا فلما تعذر الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة الفضلات لم يبق كالموصوف لانه موعده والجمعية مفهومة من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقتصر عليه ومع صيرورته في صورة الفضلات بل لو اصلح حين كان موصوفا فلا يوصف في الاغلب الا مع ان العدد لانه هو المقصود من حيث المعنى والمعدود وان كان معه ما علمت كالوصف له يقال عندي عشرون رجلا شجاعا كما يوصف هو اذا كان مضافا اليه قال الله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة قوله وتثنيتهما وجمعه اي تثنية المائة والالف وجمع الالف اذ المائة لا يجمع مضافا اليها ثلث واخواته كما مر ان لم تضف اليها ثلث واخواتها وجعلت وامنعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو ثلث مائة قوله مخفوض مفرد اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو ثلثة رجال واما افراده فلما جاز عليه افراد المميز المنصوب الذي قبله نحو مائة رجل مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمعية مع ان الكثرة والجمعية في هذه المرتبة اكثر واشمل من جمعية مرتبة الاحاد لان مرتبة الاحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الافراد في كثير من الاشياء تصغيرهم له على لفظه وجمعهم له مرة بعد اخرى جمع التكسير فاستغنوا عن جميع المعدود لشهرة جمعيته واما هذا فاشهر وكثرتها الاكثر بينها الاحاد فاغنت عن جميع تمييزها وقد يجمع مميزا لمائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء قال المص ونعم ما قال فيمن قرأ قوله تعالى ثلثمائة سنين بالتنوين وهي عن غير حمزة والكسائي على انه على البدل لا على التمييز والا لزم الشذوذ من وجهين جمع مميز مائة ونصبه فكانه قال ولبثوا سنين قال وكذا قوله اثنتي عشرة اسباطا والا لزم الشذوذ وهو جمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا لبثوا تسعمائة سنة ووجهه انه فهم ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين تمييزا لكان واحدا من ثلثمائة واقل السنين ثلثة فكانه قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة قال المص وهذا يطرد في قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا فلو كان تمييزا لكانوا ستة وثلثين على رأيه قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي لانهما قرءا ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما تمييز لا غير وان لم يكن منصوبا ولا شك ان قرائتهما حجة اقيس عند النحاة من قرائتهما وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا واما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجميع الجمع انما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل على الاصل وما قاله الزجاج انما كان يلزم ان لو كان ما استعمل جمعا استعمل كما استعمل المفرد واما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا هذا اخر كلامه واذا وصفت المميز المفرد جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا وظرفاء ومائة رجل طويل وطوال قال فيها اثنتان واربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الاسحم واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في اي رتبة كان صفة كما ذكرنا لان المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم في اكثر الاوصاف بل ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يقبح نحو ثلثة علماء ومائة فاضل كما قلنا في هذا الابيض وهذا العالم واذا اضيف العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيد فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجب التركيب مع الاضافة عنده لانها لا تخل بالبناء كما لا يخل به الالف واللام اتفاقا في نحو الاحد عشر وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء واما الاخفش والفراء فانهما فرقا بين اللام والاضافة وذلك لان ذا اللام كثيرا ما يوجد في غير هذا الموضع مبنيا كالان والذي واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدن واخواته لانه ردها الى الاعراب اي لزوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه والى اعراب قبل وبعد واخواتهما مع الاضافة والبناء عند القطع منها واما بناء نحو غلامي على مذهب النحاة وبناء حيث واذ ونحو قوله على حين عاتبت فقد مضى الكلام عليها في مواضعها فالاخفش يعرب ثاني الاسمين قياسا مع الاضافة نحو جاءني خمسة عشر زيد اجراء له مجرى بعلبك والفراء يجعل جزئي المركب عند الاضافة المضاف اعراب والمضاف اليه لتشبيهه لفظا بالمضاف والمضاف اليه فيكون خمسة عشر زيد كابن عمرو زيد قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يعني مثل قولك شخص اذا اطلقته على امرأة وقولك نفس اذا اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود وهو المرأة مؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس والاكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصول لانك تقول ثلثة اشخص وانت تعني النساء وثلث انفس وانت تعني الرجال ويجوز اعتبار المعنى كثلثة انفس للرجال وثلث اشخص للنساء قال وكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر قوله ولا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما مثل رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد واتماما لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عدده

ولو قالوا ثلثة واقتصروا لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغني عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل
ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لان لفظ رجل وحدها تفيد الوحدة والمعدود ولم يقولوا اثنا رجلين ولا اثنا رجال لان لفظ رجلين
يفيد الاثنينية وقوله كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ضرورة قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما يعني لم يقولوا واحد
رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنينية وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد رجال واثنا رجال
وثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركب دخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرين رجلا والثلثة
والثلثون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول كثلثة الدراهم ومائة الدرهم
وثلثة المائة واربعة الالاف والثاني نحو ثلثمائة الالف وثلثمائة الف الدرهم وثلث مائة الف الف الدرهم وقد يدخل حرف التعريف
على المضاف والمضاف اليه معا شاذا ومنها الثلثة الاثواب عند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على
الاول كالاحد عشر درهما ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا على ثاني جزئي المركب لانه يكون كانه داخل في وسط الكلمة وقد
يدخل على الجزئين بضعف نحو الاحد العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين والتمييز ايضا نحو
الاحد العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز بمذكر ومؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينهما
بلفظ من او بين او لا فان كان فالغلبة للتذكير نحو قولك اشتريت عشرة بين عبد وامة ورأيت خمسة عشر من النوق والجمال الا
الا ان يكون المميز يوما وليلة فالغلبة اذن للتانيث قال فطافت ثلثا بين يوم وليلة وكان النكير ان تضيف وتجأرا اذ
التاريخ مبني على الليالي كما يجي فلهذا اذا ابهمت ولم تذكر الايام ولا الليالي جرى اللفظ على التانيث نحو قولك اقام فلان خمسا
قال تعالى يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وانما غلب التانيث لذلك وللفصل اذ كان مع الفصل لم يذكر المميز قال سيبويه
يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس بجيد كلام العرب وان لم يفصل بينهما فان كان العدد مضافا الى المعدود
فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد وآم وخمس آم واعبد اذ الاضافة اليه تفيد فضل اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا
العدد المضاف نحو ثلثة ومائة رجل وامرأة وثلث والف ناقة وجمل وان كان العدد منصوبا على التمييز فان كان المذكر من
المميزين عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امرأة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لا
لاحترام التذكير المقارن للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار بالسابق منهما نحو ثلثة عشر جملا وناقة واربعة عشر بيتا
وصفة واربعة وعشرون يوما وليلة هذا اذا كان التمييز يوما وليلة هذا واذا كان المميز يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر
يوما وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي اياما بعدتها ولا كذا نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة او خمسة
عشر جملا وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد
وخمس اماء ويجوز ان يختلفا والنكرة المضاف اليها بين في مثل هذا اي في موضع التقسيم يقصد بها الجنس ولفظة بين مستعارة
من الظرف المكاني فقولك القوم بين رجل وامرأة اي ليسوا بخارجين من هذين القسمين ومن هذين الجنسين كما ان ما يكون
بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان السنين عندهم مبنية
على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم اهل البراري الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال
عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر كتبت لاول ليلة
منه او لغرته او لمهله او لمستهله وفي اليوم الاول لليلة خلت واللام هي المفيدة للاختصاص الذي هو اصلها والاختصاص ههنا على
ثلثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا او يختص به لوقوعه بعده نحو لليلة خلت او يختص به لوقوعه قبله
نحو لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة فمع الاطلاق يكون الاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت يكون بوقوعه بعده
ومع قرينة نحو بقيت بوقوعه قبله وتقول في الليلة الثانية كتبت لليلة الثانية منه كذا وعلى هذا القياس الى اخر الشهر وان وقع
الفعل في الليل ولم يقصد الى ذكر وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقول في ثاني الايام لليلتين خلتا
او في ثالثها لثلث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلث ليال الى عشر ليال خلت والاول اولى ليرجع النون
الذي هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحادي عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع عشرة ليلة خلت ويجوز خلون
حملا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ وقريب من ذلك ما حكى المازني الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع
وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد القلة اي من ثلثة الى عشرة لكان مميزه جمعا نحو ثلثة اجذاع وجعل
ضمير الجذوع وهو جمع كثرة ضمير الواحدة اي المستكن في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة اي ما فوق العشرة لكان مميزه
مفردا نحو ثلثة عشر جذعا ويكتب في الخامس عشر للنصف من كذا وهو اولى من قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة

اثنا رجل ولا

واربعة وعشرون عمامة وثوبا نخ

ليلة

ليلة بقيت مع جوازهما ايضا وذلك لان الاول اخذ به منهما وفي السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت او بقين كما قلنا وبعضهم يقول من
الخامس عشر في الاخيرين بقيت لتجويز نقصان الشهر والاولى ان يكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو اول من بقيت كما ذكرنا مع
جوازه ايضا الى ان يكتب في الثامن والعشرين لليلتين وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة لآخر ليلة منه
او سلخه او انسلاخه وفي اليوم الاخير لآخر يوم من كذا او سلخه او انسلاخه قوله وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني
الثاني الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حاله الاول والاولى والثاني والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر و
الحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما
من ثلاثة وفي الثاني ثالث ثلاثة اي احدها وتقول حادي عشر احد عشر على الخاصة وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة
عشر فيعرب الاول يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد المعدود وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في
قولك ثلاثة نصف ستة ثم استعملت في المعدودات كما في رجال ثلاثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال
مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت تذكره بلا ترتيب بينه وبين واحد واحد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثني عشر فقلت هذا
هذا واحد العشرة او احدهم وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين احدهما ان تقصد الى
ذلك الواحد الذي في درجة العددية بالنظر الى حاله اي درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد آخر كالثالث اي الواحد من
الثلاثة والثاني اي الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله والثاني ان تقصد الى ذلك الواحد المراعى في درجة العدد مع
النظر الى الدرجة التي تحت درجته ايضا فيكون واحدا من درجة بسبب تصييره الدرجة التي تحت درجته محوّلة فاعطى هذا الاسم وجعل المجموع
اسم درجته نفسه بسبب انضمامه اليها نحو هو ثالث اثنين اي احد من ثلاثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله المجموع اسم ثلاثة حتى صار
واحد منه مجموع المجموع اسم الاثنين فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلاثة بنفسه اي صار اثنان معه ثلاثة وهذا معنى قوله باعتبار تصييره
فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان تبني من واحد اذ ليس تحت الاحد عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبنى من
الاثنين نحو ثاني واحد اي مصير احد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمفعول هذا المصير اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون عددا انقص
من العدد المشتق منه هذا المعنى بدرجة كرابع ثلاثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ازيد اذ هو بمعنى المصير
مفعوله بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص عن اصله المشتق هو منه بدرجة فقط واذا نصبت به ثانيا
نصبته اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي كما يجيء في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين
فانهما متساويان فيها او النصب اكثر وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتأثير في هذا المفعول غير ظاهر لانه تأويل وذلك لان
نفس الاثنين لا يصير ثلاثة اصلا لان انضم اليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلاثة والتأويل انه سقط عن المجموع الاول بانضمام
ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على هذا المجموع الثاني اسم الثلاثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع الثاني فعلى هذا جاز بناء
اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين ثلثا وكذا ربعت الثلاثة الى
عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما في لامه حرف حلق كاربع واسبع واتسع وقد يكسر هذا ايضا على الاصل وقد جاءت هذه
الافعال بهذه المصادر بشرط فتح عين المضارع الا ما في لامه حرف حلق بمعنى اخر وهو قولهم ثلثت الرجل اي اخذت ثلث ماله وكذا ربعته
وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يجيء بهذا المعنى ثنيت الرجل اذ لا معنى له ولا يجاوز بهذين المعنيين العشرة واجاز
سيبويه ان يتجاوز العشرة بما هو بمعنى التصيير خلافا للاخفش والمازني والمبرد قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي
جعلتهم ثلاثين وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافي ان كثيرا من النحاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز
العشرة وهذا هو القياس لانه منهم من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف فيقول هذا ثاني احد عشر وثالث اثنا عشر ويلتزم قال
المبرد هذا لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل الماخوذ من الفعل ونحن لا نقول ثلثت ثلاثة عشر ولا اعلم احدا حكاه واعلم انه اذا
الاشتقاق فوق العشرة بمعنى التصيير جاز بمعنى احد نحو ثالث ثلاثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد صورته صورة اسم الفاعل وليس به بل هو بمعنى كحائط و
كاهل فلا باس ان يبنى من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل
ومصدر مبنيين من العدد الذي فوق العشرة والذي حكى ابو عبيدة انما هو في العقود من العشرة الى المائة كعشرين وثلاثين الى تسعين فقط وليس المركب
والمعطوف والظاهر ان سيبويه قاس ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الاحد ولم ينقل ذلك عن سماع فعلى ما قال يجوز فيه الوجهان رابع عشر
ثلاثة عشر على بناء فاعل من اول جزئي المركب والاتيان بثانيهما كما هو ورابع ثلاثة عشر بحذف ثانيهما واعراب اولهما لزوال التركيب ولا
يجوز ههنا حذف اول جزئي المركب المضاف اليه لا على ان تركب رابع مع عشر الاخير فتبنيهما ولا على ان تضيف رابع الى عشر فتعربه اي عشر
رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجيء واما ان تقصد الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تضف قلت الاول والثاني والثالث

وقيل قوله المعرفة من النكرة والجمع والمؤنث مبتدأ ... وما موصولة او موصوفة عبارة عن الاسم ويتبين علامة التأنيث جملة اسمية او ظرفية
[illegible] والموصول والموصوف مع صلته او صفته خبر [illegible] لفظا [illegible] ومن حيث اللفظ خبر كان المعنى [illegible] لفظا كان او تقديرا عطف
[illegible] مبتدأ وخبر [illegible] علامة التأنيث [illegible] والالف عطف على [illegible] مقصورة او ممدودة [illegible] عطف عليها [illegible] ممدودة

الى العاشر [illegible] لفظ الواحد والاول لان الواحد [illegible] يدل على كل واحد من مفردات العدد [illegible] الترتيب فقلت
الاول [illegible] الترتيب [illegible] المبني على [illegible] ان الحادي اسم فاعل حقيقة [illegible] فيه معنى الوصف بخلاف نحو الحائط
ومما يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادي عشر [illegible] او [illegible] الحادي بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وتقول
الثاني عشر فتسكن الحادي والثاني مع انهما [illegible] نحو معدي كرب واما العشرون والثلاثون واخواتهما والمائة والالف فلفظ
المفرد [illegible] ولفظ [illegible] فيهما واحد [illegible] العشرون والثلاثون [illegible] في المعطوف الثالث والعشرون
والثالث والمائة [illegible] فان اردت [illegible] العشرة فلك ان تضيفه
الى اصله وهو الاغلب [illegible] الاحد [illegible] لان معنى الاسم لما
[illegible] المعنى بعض المضاف اليه [illegible] البعض [illegible] واما
غير لفظ الاول فيجوز [illegible] ثالث اثنين [illegible] عند الجمهور ان ينصب [illegible]
باسم فاعل حقيقة [illegible] الاخفش [illegible] ثعلب [illegible] الاخفش [illegible] الفعل فهل يجوز
ان تقول ثلثت ثلاثة [illegible] ثلاثة ثلاثة بنفسه [illegible] فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة
قلت على ما اجاز سيبويه وحكاه [illegible] عن العرب حادي عشر احد عشر [illegible] ثالث عشر ثلاثة عشر بمنزلة
ثلاثة فالمركب الاول بجزئيه مضاف الى المركب الثاني بجزئيه وكلا [illegible] من كلا المركبين مبنيان وقد [illegible] ثعلب هذا الوجه وحكى
عن الكوفيين وقال انهم لا يجيزون الا ثالث ثلاثة عشر [illegible] انه لا [illegible] من جزئي المركب [illegible] من الجزء الاول
وهو [illegible] قول سيبويه [illegible] لانه ليس اسم فاعل في التحقيق [illegible] عن العرب [illegible] ولا ريب ان حذف ثاني
جزئي المركب المضاف [illegible] تخفيفا لاستثقال تكرار لفظ عشر في المضاف والمضاف اليه فاذا حذف [illegible] اعرب اول الجزئين
بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه [illegible] المركب الاخير ويجوز [illegible] من جزئي المضاف اليه [illegible] فتقول
في ثالث ثلاثة عشر ثالث عشر [illegible] ذكره سيبويه [illegible] الثاني [illegible] اما الاول فلبناء [illegible] جزئي المضاف
اليه مقام ثاني جزئي [illegible] وذكر الكوفيون جواز اعراب الاول واما الثاني [illegible] لتضمنه الحرف [illegible] اعراب الاول عدم قيام
ثاني جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف قال [illegible] هذا اقول [illegible] ورووا [illegible] الوجهين عن العرب قال
المصنف الوجه الاول [illegible] بناء الجزئين [illegible] لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى المركب الثاني لعدم الالتباس واعلم
ان قولك ثالث ثلاثة عشر [illegible] من العدد [illegible] ثلاثة عشر [illegible] بهذا المعنى يجوز ان تقول ثالث ثلاثة
عشر [illegible] ثالث اربعة عشر [illegible] ثلاثة عشر [illegible] الجزء الواحد من ثلاثة عشر على هذا لا يجوز ثالث اثني عشر
ويجوز ثالث [illegible] عشر [illegible] ثالث عشر ثلاثة عشر [illegible] اربعة عشر واعلم ان حكم [illegible] المذكور [illegible] بمعنى المصير
او الواحد [illegible] حكم سائر اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة [illegible] الى العاشرة وكذا
في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو ثالثة عشرة [illegible] الاسمين في المركب [illegible] الثالث عشر [illegible]
لانه اسم [illegible] المعنى [illegible] ثلاثة عشر [illegible] وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة
والعشرون [illegible] الاول ثالث [illegible] الثاني ثالث ثلاثة [illegible] من اجل [illegible] الاعتبار [illegible] تغيير [illegible]
[illegible] اختلاف [illegible] اضافة [illegible] واضافة [illegible] قوله المذكر والمؤنث [illegible]
فيه علامة التأنيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التأنيث التاء والالف مقصورة وممدودة كل ما فيه علامة التأنيث
ظاهرة او مقدرة سواء كان التأنيث حقيقيا او لا [illegible] مؤنث فالحقيقي [illegible] العلامة نحو ضاربة [illegible] وحبلى وغير الحقيقي نحو غرفة وصحراء
وبشرى والحقيقي المقدرة العلامة زينب سعاد وغير الحقيقي نار ودار ولا تقدر من جملة العلامات الا التاء [illegible] على العروض
والانفكاك فيجوز ان [illegible] لفظا ويقدر بخلاف الالف والدليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير نحو
هنيدة في هند [illegible] على الثلاثي [illegible] انهم [illegible] بالتاء قياسا [illegible] الثلاثي اذ هو الاصل وقد
يرجع [illegible] شاذا نحو [illegible] قوله وعلامة التأنيث التاء [illegible] التأنيث في الاسم اصل [illegible] في الفعل فرعه [illegible]
يلحق الفعل [illegible] التأنيث [illegible] الاسمية [illegible]
بانقلابها في الوقف هاء [illegible] الكوفيون [illegible] الهاء اصل [illegible] الالف [illegible] لان التاء في الوصل والهاء في الوقف
والاصل هو [illegible] الهاء [illegible] علامة التأنيث [illegible] والاولى ان [illegible] هذه الصيغة [illegible] للتأنيث
كما [illegible] في اسم الاشارة [illegible] الياء في تفعلين [illegible] اسم لا حرف تأنيث كما مر في باب المضمر [illegible] التأنيث

قد تدخل الحرف كربت اذا كان المجرور بها مؤنثا كقوله ففلت لها اصبت حصاة قلبي ورميته من غير رام وقد جاءيا صاحبا رب
انسان حسن وتجوزان تريد بالانسان المؤنث ويلحق تم ايضا اذا عطفت بها اقتصر على قصة لا مفردا على مفرد وتى لات لمشابهة ليس كما
مر في باب رب وتى لعلت في لعل واما تاء بنت وهنت واخت وكلتا وثنتان ومنتان فليست لمحض التانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث
بل هي بدل من اللام في حالتي التانيث ولذا سكن ما قبلها وفي منتان كانت بدل من اللام لكون واحد وهو منه كشفه والالف الممدودة
عند سيبويه في الاصل مقصورة زدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف للزوم صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما
في كتاب عمار فاجتمع الفان فلو حذف احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان وبطل العمل ففلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون
الاولى لتبقى على مدتها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع انهما انسب بها وانقلاب حروف العلة بعضها الى بعض اكثر اذ لو قلبت الى احدهما الاحتيج
الى قلبها الفا كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما فيهما فان ثالث الالف وانقلبت قلبت نفس التانيث ياء ايضا كما في قوله لقد
اغدو على اشقر يغتال الصحاري باد بعلم تانيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقوله تعم والشمس وضحيها وبالاشارة اليه باسمها نحو
تلك الدار وبلحاق علامة التانيث بفعله او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس والتفت الساق وبكاس من معين بيضاء لذة
للشاربين والنحو ان تغر ولسليمن الريح عاصفة وبصغر ان كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة وبتجرد عدده من الثلاثة الى العشرة من التاء نحو
ثلث اذرع وعشر ارجل وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث كفواعل في الصفات كطوالق وحوائض وعلى مثال غالب فيه وذلك فيما هو على
وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها على افعل قليلا نحو مكان وامكن وجبين واجبن وطحال واطحل وتجئ التاء لاربعة عشر معنى احدها
الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الصفة كضاربة ومنصورة وحسنة وبصرية وهو القياس في هذه الانواع الاربعة اي في اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب بالياء واما نحو ربعة ويفعة في المذكر والمؤنث فلكونهما
في الاصل صفة النفس اي نفس ربعة ويفعة واما في الاسم الجامد وهي اسماء مسموعة قليلة كرجلة وامراة وانسانة وغلامة الثاني لفصل
الاحاد المخلوقة من احاد المصادر من اجناسها كنخل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة ونمل ونملة ففي قوله تعم قالت نملة يجوز ان يكون النملة
مذكرا والتاء للوحدة فيكون تاء قالت كتاء الوحدة في نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا كما يجئ والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة
واستخراج واستخراجة وهو قياس في كل واحد من الجنسين المذكورين اعني المخلوقة والمصادر والمراد بالجنس ههنا ما يقع على القليل
والكثير بلفظ الواحد وقد جاءت قليلا للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها وهي اسماء محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وربما جاءت
الجنس فارقة للواحد الواحد وهو قليل نحو كمء وكمأة فالكمأة للجنس وكمء للواحد وقال بعضهم ان التاء فيهما ليس للوحدة والتجرد
منها للجنس والاكثرون على الاول والجنس المميز واحده بالتاء يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء في القران كلاهما قال تعم نخل
منقعر ونخل خاوية وقد يجئ ياء النسبة للوحدة ايضا كالتاء نحو اعرابي واعراب وفارسي وفارس وعربي وعرب ورومي وروم واكثر ما يجئ
التاء للمعنيين المذكورين وهي فيهما عارضة غير لازمة ولذا قلب اللام همزة في نحو عباءة وسقاءة ولم يبق في تغايرة بخلاف نحو شقاوة
ونحو نهاية وعلاوة وهراوة ومخدوة فان التاء في هذه الاسماء للتانيث اللفظي وهي باعتباره لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجئ وان جاءت
في بعضها لا غير لازمة كشقاوة وشقاء الا ان وضعها في المؤنث اللفظي على اللزوم والحقوا نقلب اللام وتركه في عباية وعباءة و
غطاية وغطاءة وصلاية وصلاءة فلم يجئ في التصريف انشاء الله تعم الثالث ان يجئ التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي
لا تستعمل موصوفاتها وهي على فاعل وفعول او صفة منسوبة بالياء او كانت على فعال كقولك خرجت خارجة على الامير وسابلة و
واردة وشاربة وحلوبة وركوبة وقوطم البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية والجمالة والبغالة
والحمارة والتاء في هذه الكلمات في الحقيقة للتانيث كما في ضاربة ولبس كما في كمأة وكمء وذلك لان ذا التاء في مثله صفة الجماعة
تقدير الا انه قيل جماعة خارجة لكن حذف الموصوف لزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كتمرة وتمر فالتاء اذن للوحدة
لا للتانيث وقد قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كما في الذبيحة والاكولة
على ما يجئ الرابع ان تدخل لتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعال او فعول كنسابة وراوية ومطرابة وفروقة فهذه تفيد مبالغة
في الوصف كما يفيدها ما هو كياء النسبة في نحو احمري ودواري وكان التاء في هذا القسم للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اجراء الشيء الواحد
مجرى جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء في مثل هذا المثل على الانفصال وقد تدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل
وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول نحو سببة وسبة ولعنة ولعنة وهي في الوزنين لازمة الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى كجواربة وموازجة
وكيالجة دلالة على ان واحدها معرب فيقال لها امارة العجمة وذلك لان العجمي نقل الى العربية كما ان التانيث نقل عن التذكير وليست
التاء في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازج السادس ان يدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالاشاعثة
والمشاهدة في جمع اشعثي ومشهدي وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب ان يلحق النسب لان يائي النسب والجمع

لا يجتمعان فلا تقول في النسبة الى رجال رجالي بل رجلي كما يجيء في باب النسب أو تحذف ياء النسبة ثم تجمع بالتاء فصار التاء كالبدل من الياء كما ابدلت من الياء في نحو فرازنة وجحاجحة كما يجيء وانما ابدلت منها لتشابه الياء والتاء في كونهما للوحدة كتمرة وروميّ وللمبالغة كعلامة ودواري ولكونهما زائدتين لا لمعنى كظلمة وكرسي وقد يحذف ياء النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير وانما يكون هذا في اسم تكسيره لو جمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرون والاعجمون في جمع اشعري واعجمي وكذا المقتوون في المقاتوة في جمع مقتوي قال متى كنا لامك مقتوينا والتاء في مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا من الياء ولو كان جمع المعرب او جمع المنسوب غير الاقصى لم تأت غير بالتاء فلا تقول في جمع فارسي ولجام فرسة ولجمة بل فرس ولجم وكان اختصاص الاقصى بذلك لرجع الاسم بالتاء الى اصله من الانصراف وقد يجيء له مزيد شرح في المنسوب ان شاء الله تعالى السابع ان يدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا من الياء المحذوفة قبل الآخر كجحاجحة من جحاجيح واما فرازنة وزنادقة فيجوز ان يكون عوضا من الياء المحذوفة ويكون علامة لتعريب الواحد والتاء والياء في نحو جحاجحة لا تسقطان معا ولا تثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف الياء الثامن ان يدخل لتأكيد تأنيث الجمع وذلك اما واجب الدخول وهو في بنائين افعلة كاغربة وفعلة كغلمة او جائزة وهو في ثلاثة ابنية فعالة كجمالة وقد يلزم في هذا البناء كما في حجارة وذكارة وفعولة كصقورة وبعولة وخيوطة وقد يلزم كعمومة وخؤولة والجمع الاقصى كصياقلة وملائكة ولا يلزم التاسع دخولها لتأكيد معنى التأنيث كما في ناقة ونعجة وامرأة وهي لازمة وقيل قد جاء لتأكيد التأنيث في الصفة كعجوزة وعجوز ان عجوزا موضوع للمؤنث التاء فيه غير لازمة العاشر دخولها لا لمعنى من المعاني بل هو زائد لفظا كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهي لازمة الحادي عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كما في عدة وزنة او عن لامه كما في كرة وظبة وهي لازمة الثاني عشر دخولها عوضا من ياء الاضافة وهو في يا ابت ويا امت الثالث عشر دخولها امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة هذه التاءات اكثرها غير لازمة والاولى ان التاء في حلوبة وركوبة وحمولة ونحوها فعولة بمعنى مفعولة هكذا الا انها لا يذكر معها الموصوف البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعل نحو امرأة شكور وصبور وكل ما لحقته هذه التاء المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث قال ابو عمرو قد يكون التاء عوضا من الف التأنيث كما في جبيرة تصغير جبارى وعند غيره لا يبدل منها التاء بل يقال جبيّر كما يجيء في باب التصغير قال الزمخشري يجمع هذه الوجوه انها للتأنيث والاصل في الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ويغلب في الصفات المختصة بالاناث الكائنة على وزن فاعل ومفعل ان لا يلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالتاء لازمة نحو حاضت فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد فيها معنى الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة ضامر ورجل وامرأة عاشق وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلاثة اقوال احدها قول الكوفيين وهو ان التاء انما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر وعاشق ويقتضي تجرد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضي تجرد الفعل ايضا اذا لم يشترك نحو حاضت وطلقت اذ العلة اصلها الاطراد ويقتضي ان لا يقال الا امرأة مرضع وقد ثبت امرأة مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث وقال سيبويه هو مؤول بنحو انسان حائض او شيء حائض كما ان ربعة مؤول بنفس ربعة واتفاقهم على انه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شيء آخر هذا التأويل وقال الخليل انما جردت عن التاء لانها بمعنى النسب قال المصنف في شرحه كلاما معناه ان اصل التاء في الاسماء ان يكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها وانما تدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في الحاق التاء بها فرع الافعال يلحقها اذا لحقت الافعال نحو قامت فهي قائمة وضربت فهي ضاربة فاذا قصد بها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حائضة لانه صريح كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب وان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناهما ذو لبن وذو تمر لا بمعنى الحدوث اي لبن وتمر كذلك معنى حائض وطالق ذات طلاق وذات حيض اي طلاق فيه وحيضة قلت غاية مرمى كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث في احد الازمنة الثلاثة فلم يؤنث بتأنيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وان شابهه لفظا وهذا ينتقض بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا للحدوث ولا تشابه الفعل لفظا ايضا فكان ينبغي ان تجرد عن التاء فلم لا تجرد وايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذي مثل حائض وطالق محمول عندهم عليه يؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس له فعل لا من حيث المعنى والتأويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر ونبال وقواس اذا قصد به المؤنث لا يدخله التاء بل يجيء امرأة ناشبة ونبالة وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة مخالفا لحكم ما فيه ياء النسب ظاهرة في الامتناع من تاء التأنيث وقوله تعالى عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للمبالغة كما في علامة

خلاف الظاهر وايضا فان نحو حايض وطامث من ابنية النسب كما ان نحو نابل وناشب منها اتفاقا لان معناهما ذو نبل وذو نشاب ولا فعل لهما حتى
يقال انهما اسما فاعل منه كيف يجوز ان يقال نحو منفطر ومرضع في قوله تعالى السماء منفطر به وقولك ظئر مرضع من ابنية النسب ولم يثبت
من ابنية النسب المتفق عليها مفعل ومنفعل حتى يحملا عليها كما حملنا حايضا على نحو نابل والاقرب في مثله ان يقال ان الاصل في الفرق بين المذكر
والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم حمل اسماء الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما يجيء في بابيهما فالحقوا التاء للتانيث
كما يلحق الفعل ثم جاء ما هو على وزن الفاعل ما يقصد به معنى الحدوث كالفعل ومعنى الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فاثبتوا
التاء للتانيث فيما قصد وفيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتانيث الفعل المشابه له معنى بخلاف ما قصد وفيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا
بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد في شيء منهما معنى الحدوث ومعنى الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق
التاء في احدهما دون الآخر بل كانا ابدا للاطلاق فان قلت فالقياس اذن تجريدهما عن التاء كما جرد الفاعل المقصود به الاطلاق قلت كان
يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشابهتهما للفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان
فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع السلامة المذكر كما في اسمي الفاعل والمفعول ومما لا يلحقه تاء التانيث غالبا
مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث مفعال ومفعل ومفعيل وفعال وفعال كمحراب ومحرب ومنطيق وحصان وقد حكى سيبويه
امراة جبانة وجبان وناقة دلاث ومثلها فعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله ومسكينة واما فعول بمعنى مفعول فيستوي فيه ايضا المذكر
والمؤنث كالركوب والقطوب والجزور لكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون بعد الحاق التاء ايضا صالحا
للمذكر والمؤنث ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول الا اذا حذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحة و
لتشبيهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امراة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف
منه التاء نحو ملحفة جديد من جد يجد جدة عند البصرية وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جده اى قطعه وقيل ان قوله تعالى
ان رحمت الله قريب منه وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد يجيء بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اى المحكم على تاويل
وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والخليط وربما لم يلحق التاء في فعيل ناقة رعيض واما الف التانيث المقصورة فانما تعرف بان لا يلحق ذلك
الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزائدة في آخر الاسم على ثلاثة اضرب اما للالحاق كارطى او لتكثير حروف الكلمة كالقبعثرى او للتانيث
والتي للتكثير لا يكون الا سادسة ويلحقها التنوين نحو قبعثرى وكمثرى ويتميز الف الالحاق خاصة عن الف التانيث بان تزن ما فيه الالف
وتجعل في الوزن مكان الالف لاما فان لم يجئ على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث نحو اجلى وبردى فانه لم يات على فعلل اسم حتى
يكون الاسمان ملحقين به ومعنى الالحاق كما يجيء في التصريف انشاء الله تعالى ان تزيد في كلمة حرفا في مقابلة حرف اصلي في كلمة اخرى حتى تصير
مساوية لها في الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيد فيها في جميع تصاريفها مثل الملحق بها ومقصودهم الاهم في ذلك اتمام الوزن او التسجيع
او غير ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود اختلاف المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف فيجوز ان لا يكون للكلمة قبل الزيادة
فيها للالحاق معنى كجيل فنحو قطع يقطع واقبل يقبل وقاتل يقاتل ليس بملحق بدحرج يدحرج لمخالفة مصادرها المصدر وهي الاوزان والتي
لا يكون الفها الا للتانيث فعلى في الغالب وانما قلنا في الغالب لما حكى سيبويه بهماة وروى بعضهم في رؤيا رؤياة وهما شاذان
ففعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كالافضل والفضلى وهو قياس او لا كانثى وخنثى وحبلى وغير الصفة اما
مصدر كالبشرى والرجعى او اسم كبهمى وخزوى وبهماة ورؤياة ان صحا فالفهما عند سيبويه للتانيث ثم اذا لم يجئ عنده مثل برقع ملحقا
ولحاق التاء الالف التانيث شاذ وعند الاخفش للالحاق اذ هو يثبت نحو جوذر وبرقع ومنها فعلى ولم يات في كلامهم الا اسما قيل
ولم يات منه الا ثلاثة اسماء شعبى وادمى موضعين وارنبى للداهية وقال بعضهم جنفى اسم موضع ورواه سيبويه بفتح الفاء الجامع المذكر منها
فعلى بفتح الفاء والعين وهو اما مصدر كالبشكى والجمزى واما كفرس ثبجى ناقة جمزى اى سريعة واما اسم كدقرى موضع واجلى اسم موضع
ومنها افعلى كاجفلى للكثرة ومنها فعالى كحبارى للطاير وفوعالى كحولايا موضع وفعلاوى كشقارى نبت وفعللى كحجحجبى قبيلة من الانصار و
فعلى كبقرى لعبة وفعيلى كخليفى وفعلوى كرهوى وفعولى كحوكرى للداهية وفوعلى وفنعلى كخوزلى وخيزلى لمشية فيها تفكك ومفعلى
كبهجى للباطل ومفعلى كمكورى للئيم ومفعلى كمرعزى وفعللى كهربذى لمشية في شق وفعلايا كبردرايا موضع وفعليا كذربيا
للداهية وفعلنيا وفعلى كعرضنى نوع من السير وفعلى كدفقى نوع من السير وفعلى كجلندى اسم رجل وجاء بضم اللام وفعلى كسمهى الباطل
وفعلى كصحارى وفعللى كهندبى وفعلى كسبطرى مشية فيها تبختر وافعيلى كاهجيرى للعادة فهذه واحد وثلثون مثالا ولعلها تحيط
باكثر ابنية المؤنث بالالف المقصورة المختصة بالتانيث واما فعلى وفعلى فمشتركان فيهما في التانيث والالحاق ففعلى اذا كان مؤنث
فعلان او مصدرا كالدعوى او جمعا كمرضى وجرحى فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك فقد تكون الالف للالحاق كعلقى لنبت
فيمن نون وقال علقاة وكذا ارطى فيمن نون وقد تكون للتانيث كالشروى واما فعلى فان كان مصدرا كالذكرى او جمعا كحجلى
وظربى

وهو مبتدأ عائد الى المؤنث وحقيقي خبره ولفظي عطف عليه فالحقيقي مبتدأ وما موصولة او موصوفة وبازائه ظرف وذكر فاعله او مبتدأ تقدم خبره وفي الحيوان متعلق بمقدر او نعت لمذكر والجملة صفة او صلة وصفة لما او الموصول والموصوف مع صلته وصفته خبر المعنى فالمؤنث الحقيقي الاسم الذي واسم يكون بازائه وفي ذلك الاسم ذكر في الحيوان وكامرأة خبر مبتدأ محذوف وناقة عطف عليه واللفظي بخلافه مثل قوله لمذكر بخلافه في الوجه كظلمة وعين مثل كامرأة وناقة في الوجه والاعراب واذا للشرط واسند ماض مجهول وهو فعل الشرط واليه متعلق به والضمير في اليه راجع الى المؤنث والفعل مفعول ما لم يسم فاعله فبالتاء خبر والجملة جزاء الشرط وبتقديره فهو مبنيا والى الفعل ملصق بالتاء وانت مبتدأ وفي ظاهر غير الحقيقي متعلق به وبالخيار خبره وحكم مبتدأ مضاف الى ظاهر وهو مضاف الى الجمع ومطلقا مفعول مطلق وحكم خبره مضاف الى ظاهر وهو مضاف الى غير الحقيقي وضمير مبتدأ مضاف الى العاقلين وفعلت خبره وفعلوا عطف عليه والنساء والايام فعلت وفعلن مثله

وظرفي ولا ثالث لهما فلا يكون الفه الا للتانيث واذا كان صفة قال سيبويه ولا يكون الا مع التاء فالفه للالحاق نحو رجل عزهاة وامرأة سعلاة وقال نضيري وحيكا اصلهما ضم الفاء وحكى ثعلب عزهى منونا بلا تاء وهو مخالف لما ذهب اليه سيبويه واذا كان غير الاوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع فقد تكون للالحاق نحو معزى بالتنوين وقد تكون للتانيث كالذفرى والشعرى وقد تكون ذات وجهين للالحاق والتانيث كتترى منونا وغير منون وكذا ذفرى ومن الاوزان التي لا يكون الفها الممدودة الا للتانيث فعلاء وهو قياس في مؤنث افعل الصفة نحو احمر وحمراء وقد يجيء صفة ولم يجئ له افعل كامرأة حسناء وديمة هطلاء وحلة شوكاء وداهية دهياء والعرب العرباء ويجيء مصدرا كالسراء والضراء واللأواء واسما مفردا غير مصدر كالهيجاء والصحراء واسم الجمع كالطرفاء والقصباء وقد يقصر بعض الممدودة للضرورة فالمحذوف من الالفين اذن الاولى لا الاخيرة لانها للمعنى ولانها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال الف التانيث كما ينصرف حباري اذا صغرت وحذفت الف التانيث نحو حبير فاذا حذفت الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو اجتماعهما كما ذكرنا قبل ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يأت لها سوى ابن بعض حرف فلان ابن ثاداء اي ابن الامة والثحناء بمعنى الشحنة وجنفاء وقرماء بالقاف عند سيبويه وبالفاء عند الجوهري موضعان ومنها فعلاء ولم يأت عليها الا السيراء وقال الفراء اصله ضم القاف كسرت للياء وفعلاء اما مفردا كالعشراء والرحضاء او جمعا كالفقهاء والعلماء واما فعلاء وفعلاء كحرباء وخشاء فالحقان بقرطاس وقرطاس ومنها فاعلاء كقاصعاء وفعلياء ككبرياء وفعالاء وهو اما مصدر كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب واما اسم كالثلاثاء واما صفة كطباقاء وفعولاء كبروكاء بمعنى البراكاء وفعللاء كهندباء بكسر الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعلاء كخنفساء وفعيلاء نحو قريثاء ضرب من التمر وفعلاء كزمكاء وقد يقصر وليس الالف للالحاق بسماء لانه لا ينون وافعلاء اما مفرد كاربعاء واما جمع كانبياء وهو كثير وافعلاء بضم العين كاربعاء وقد يفتح من الباء ففيها ثلاث لغات وفعلياء كزكرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء كمعيوراء وفعاللاء كجحادباء نوع من الجراد وفعلالاء كبرناساء بمعنى الناس وفعللاء كقرفصاء قوله وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كامرأة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين انما قال من الحيوان لانه ينتقض بمثل الانثى من النخل فان بازائه ذكرا منها وتانيثه غير حقيقي اذ تقول اشترى نخلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة ونفساء وحبلى وبلا علامة كاتان وعناق ولو قال الحقيقي ذات الفرج من الحيوان كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من جنسه كالجن العقلاء قوله واللفظي بخلافه اي الذي ليس بازائه ذكر من الحيوان كظلمة وعقرب وعين وقد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر اذ ليس بازائه ذكر فيجوز ان تقول غردت حمامة ذكر وعندي ثلاث من البط ذكور فيجوز ان يكون النملة في قوله تعالى قالت نملة ذكرا واعتبر لفظها فانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليهم ولعل السر في اعتبار التانيث في منع صرفه لا في الاسناد اليه ان المذكر الحقيقي لما طرأ عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره وتعدى اليه ذلك واما منع الصرف فحال له مختص به لا بغيره واذا كان المؤنث اللفظي حقيقي المذكر وليس بعلم كشاة ذكر جاز في ضميره وما اشير به اليه المذكر والتانيث نحو عندي من الذكور حمامة حسنة وحسن قال طرفة كأنما شاة مجرد مفرد ولا يجوز في غير الحقيقي المذكر التانيث نحو فرقة حسن ولا يجوز ان تقول صاح دجاجة انثى على ان القيت تانيث دجاجة بالتاء لكونها للوحدة لا للتانيث لانك ان القيتها بقي التانيث الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة كما يجيء قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام فعلت وفعلن قوله اذا اسند الفعل اي الفعل وشبهه اي المؤنث مطلقا سواء كان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة او لا فلا بد للفعل وشبهه مع التاء للايذان من اول الامر بتانيث الفاعل قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار انما قال ظاهر احترازا عن المضمر وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تانيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجيء ثم اعلم ان الفاعل المؤنث اما جمع السلامة بالالف والتاء او جمع التكسير او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فسيجيء حكمها وغيرها اما ظاهر او مضمر والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل برافعه او لا فالاغلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه الحاق علامة التانيث برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته وانكره المبرد ولا وجه لانكاره ما حكى سيبويه مع ثقته وامانته وان كان الرافع نعم وبئس فكل واحد من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المرأة هند ونعمت المرأة تشبيها لهما بالحرف بعدم التصرف ولا يلحق في نحو اكرم بهند في التعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحقه الضمائر في نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر لكون الفعلين غير متصرفين وايضا للزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما يطلب المنصوب اما نحو قولك ما جاءتني من امرأة وكفى بهند فليس لجر الفاعل بلازم ولا الفعل في صورة ما يطلب

والنون مبتدأ وما موصولة او موصوفة ولحق ماض معروف وآخره على نزع الخافض اي بآخره او على الظرف اي في آخره والضمير في آخره راجع الى ما والف فاعله او بآء عطف على الف ومفتوح نعتها وما موصولة وقبلها صلتها والضمير في قبلها عايد الى ما والموصول مع صلته مفعول ما لم يسم فاعله لمفتوح ونون عطف على الف
ومكسورة نعت لنون ولبدل مضارع معروف منصوب بلام كي وهي متعلقة بلحق والمستتر فيه فاعله عايد الى الف ياء وعلى حرف جر وان حرف من الحروف المشبهة
ومعه خبرها ومثله اسمها ومن جنسه بيان لمثله والضماير الثلثة عايدة الى ما وهي مع اسمها وخبرها مجرورة بعلى وهذا الجار مع مجروره متعلق لقوله ليدل والجملة

قوله لحق آخره الف الخ صلة او صفة لما او الموصول مع صلته او صفته جزء

المجرورين بالمفعولية وان كان منفصلا اعني الضمير فان كان بالا نحو ما قام الا هند فالاجود ترك التاء في الرافع لان المستثنى منه المقدر هو المذكر كان في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى قائم مقامه في الارتفاع مع الفصل بالا او نقول
المسند اليه هو الاسم المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء وان كان بغير الا نحو قامت اليوم
امرأة فالالحاق اجود لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر واما الحذف فانما احتمل لطول الكلام ولكون الاتيان بالعلامة
اذن وصلا بالشيء مع تاخير الموعود وان كان الظاهر غير حقيقي التانيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن
وتركها او الكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن اظهارا لفصل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تعم فمن جاءه موعظة
هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة سواء كان التانيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس
طلعت الا لضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على تاويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة مع خفاء الضمير
المتصل رفعا او كونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما الجمعان المذكور
فان اسند الى ظاهرها سواء كان واحد المكسر حقيقي التذكير والتانيث كرجال ونسوة او مجازي التذكير او التانيث كايام ودور وكذا
واحد المجموع بالالف والتاء فينقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات او الجبلات والغرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند
الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي الا في شيء واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال او النساء او الزينبات احسن
منه مع المفرد والمثنى لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى جماعة وانما لم يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد في نحو قال النسوة
لان المجازي الطاري ازال الحكم الحقيقي كما ازال حكم التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل التثنية التذكير الحقيقي في رجلان ولا التانيث
الحقيقي في هندان ولم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيهما فاحترموه وكان قياس هذا الزينبات
التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان يتغير لفظ المفرد في العلامة
اما بحذفها ان كان تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفا كما في نحو الحبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من التكسير وكان
تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل عليه ما التاء فيه مقدر وما لا يظهر فيه التغيير كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم
في حكم الظاهر والدليل على ان تانيث نحو الزينبات مجازي قول الحماسي حلفت بهدي مشعر بكراته تخب بصحراء الغبيط درادقه و
حكم البنين حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن قال لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل
ابن شيبانا وحكم المجموع بالواو والنون المؤنث واحده كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتاء لان حقه الجمع بالالف و
التاء كما يجيء فالواو والنون عوض من الالف والتاء وتشابهها التاء في اللزوم وعلامة تاء مضارع الغائبة ونون التانيث الحرفية
في نحو بعض السليط اقاربه فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي واما ان اسند
الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى آخر الباب فنقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين او لا والعاقلون اما بالواو والنون
او لا فضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي وانما خصوا العاقلين
بالواو دون النون لان اصل ما يزاد هو حروف اللين والالف اخذه المثنى والجمع بالواو او في ضميرها بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التي
في الجمع وكانت الواو لاصالته في الجمع بالعاقلين و لا صالتهم لغير العاقلين وصارت الياء للواحد المؤنث في تفعلين وافعلي
فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شيء فالنون تجيء لمناسبته بين الواو وبينها في الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما
واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات ضربت وتفعل وفاعلة نظرا
الى طريان معنى الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين وهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام ومؤنث لا يعقل كالدور
والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد المؤنث الغائب للتاويل بالجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير العاقلين في قد
تقدم ان النون موضوع له فنقول الايام والجبلات والدور والغرفات والنساء والزينبات فعلت وفعلن وهذه النون مختص
بجمع المذكر العاقل وغير جارية في جميع الضماير على الكمال لانها تقول في المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن وفي المنصوب المتصل
ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياكم اياكن اياهم اياهن وفي المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل انتموا و
ضربكموا ولكموا واما اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى جمع
التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت النخل والنخل انقعروا انقعرن واما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالخيل والابل
والغنم فحاله كحال الجمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب قال مع الصبح ركب من احاطة مجفل فهو
كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضت ومضوا والله اعلم بالصواب قوله المثنى ما لحق آخره الف او ياء
ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع

في جمعها

عليه

كذا

فيه

يتعلق بالنسوة والزينبات ومؤنثه

۲ واياكوا ضمير

لفظ الواضع

صالحا

صالحا للاكثر من فرد واحد لمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهيتاهما المختلفة كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في
نظر الواضع ليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا فيها او متفقة كما تقول الانسانان لانسانين والبيضان لفرسين وسواء
كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظة زيد ليس الى ماهية ذلك
المسمى بل الى كون ذلك المسمى اي ماهيته كان متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بزيد انسان وسمي به فرس فالنظر في الوضعين الى
شيء واحد كما في الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح
النحاة فانهم يشترطون في الجنس وقوعه على اثنين بوضع واحد فالمسمون بزيد وان اشترك فيه كثيرون جنسا وعند المصنف تردد
في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرءان للطهر والحيض والعينان لعين الماء وقرص الشمس و[عين الذهب]
وغير ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل وذهب الحريري والاندلسي
وابن مالك الى جوازه مثله قال الاندلسي نحو العينان في عين الشمس وعين الميزان وهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون
المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي وهو انه اذا وقع الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء حكمها كذا او في
موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها تعم في مدلولاتها المختلفة كالفاظ العموم سواء ولا يصح ان يستدل
بتثنية العلم وجمعه على تثنية صحة المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بان يقال نسبة العلم الى مسمياته لكون كل واحد منها وضعا
على معانيه لا بوضع واحد اما عند المصنف فلانه يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او
اكثر ومعاني المشترك ليست كذلك بخلاف الاعلام كما مر واما عند غيره فقال المصنف لو سلم ايضا ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة
المشترك الى مسمياته فبينهما فرق وهو ان المشترك له اجناس توضع احادها فتثنى وتجمع كالقرءين للطهرين والقروء للاطهار فلو ثني او جمع باعتبار
معانيه المختلفة لادى الى اللبس وليس العلم جنسا توضع احاده فيثنى ويجمع حتى اذا ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس وقد
يثنى غير المتفقين في اللفظ كالعمرين وذلك بعد جعلهما ان يجعلا متفقي اللفظ بالتغليب والشرط فيه تصاحبهما او تشابههما حتى كانهما شيء
واحد كما قالوا لابي بكر وعمر رضي الله عنهما العمران وكذا القمران والحسنان وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في العمرين والحسنين لان المراد بالتغليب
التخفيف فيختاروا ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر
قد ذكرنا الاختلاف في الالف والياء والتاء والنون ونون والجمع في اول الكتاب ولزوم الالف في المثنى في الاحوال لغة بني
الحارث بن كعب قال اعرف منها الانف والعينانا وقال إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها وقيل ان قوله تعالى ان هذان
لساحران على هذه اللغة وفتح نون التثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله يا رب خال لك من عرينه لا ينقضي قسوة شهرينه شهري
ربيع وجمادينه قريبة في الفعل ايضا في الشواذ اتعدانني وقد يضم نون المثنى وقرئ في الشواذ في الفعل ايضا تربقان فهل اصل المثنى و
المجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر قال ليث وليث في محل ضنك كلاهما ذو اشر ومحك وقال كان بين فكها والفك
فارة مسك ذبحت في سك وقد يجيء العطف ترك التثنية والجمع اذا قصد التكثير كما في قوله لو عد قبر وقبر كان اكرمهم بيتا وابعدهم
عن منزل الذام او فصل بينهما بفصل ظاهر نحو قولك جاءني رجل طويل ورجل او بفصل مقدر نحو قولك جاءني رجل فاكرمت
الرجل والرجل الذي ضربته اي الرجل الجائي والرجل الذي ضربته فيجوز العطف كما رايت من غير شذوذ وقد يكرر للتكثير
بغير عطف كقوله تعالى صفا صفا دكا دكا وقد يثنى ايضا للتكثير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك ومذهب
الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف فيهما عنده اعرابا بل كل واحد صيغة مستانفة
كهذان واللذان عند غيره وليس بشيء لانه لم يحذف المعطوف في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبني اما في
المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف ولو سلم انه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان
قال بل المفرد الذي لحقه علامتا التثنية والجمع تضمن معنى العطف لوقوعه على الشيئين او الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد
واحدا وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فهو مثل تضمن من همزة الاستفهام او ان الشرطية قلنا بل ابعد معنى العطف ولو سلمنا ان
اصله كان ذلك وجعل المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كلا سواء الا ان كلا لم يقع على المفرد فلم
يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند التثنية الى علامتها لئلا يلتبس بالواحد وكذا نقول جعل المفرد في المجموع جمع السالم
واقعا على اشياء كلفظة كل فاحتيج الى علامة الجمع دفعا للبس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذي اجزاء متضمنا لواو العطف
والا وجب بناء عشرة وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجميع ورجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في
نسبة الحكم اليهما او على الاجزاء المتساوية فيها على وجهين اما بواو العطف ظاهرا نحو جاءني زيد وعمرو ومقدرا كجاءني خمسة عشر
وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان توضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد كلفظ

المثنى

والمقصور مبتداء وان مع ما بعده شرطية وكانت فعل الشرط والفه اسمه وعن واو متعلق بمنقلبة وهو خبره اى منقلبة عن واو وهو مثل عائد من المقصور ولا الخبر ولعله وقعت حالا من ضمير مستتر في المقصور او من ضمير الفه والحال قد يقع من المضاف اليه كما في قوله تعالى ان اتبع ملة ابرهيم حنيفا وقلبت واوا جملة فعلية وقعت جزاء للشرط والجملة الشرطية خبر المقصور ولا اى وان لم تكن الفه منقلبة عن واو فبالياء جملة شرطية عطف على جملة شرطية مضت تقديره وان لم تكن الفه مبدلة عن واو فالياء متعينة للابدال ثم المقصور ان كانت الفه منقلبة عن واو ... او ياء اصلية تثبت مثل قوله والمقصور ان كانت الفه في الوجه مع تعاون عطف عليه وان كانت للتانيث قلبت واوا وان مر وجه عطف على قوله ان كانت ...

المثنى والمجموع او بموضع المجموع او لا ككلا او كل وجميع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمان وحال اتفاقا مع اطرادها ذكر فيهما اثم قوله والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فبالياء والممدود ان كانت همزته اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان يعني بالمقصور ما اخره الف لازمة احترازا عن نحو زيدا في الوقف وسمي مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه عن واو وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي قلبت واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية فتعرض المصنف لذلك وهو في ثلاثة انواع المقصور والممدود والمحذوف اخره اعتباطا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو او الياء رد الى اصله ولم تحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ولم تقلب الفا لانفتاح ما قبلهما وانما جاز رد الواوي من الثلاثي الى اصله دون الواوي مما فوقه لخفة الثلاثي فلم يستثقل معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شيء كما في على واذا على اما فانه لا الف في الاسماء المعربة المتمكنة اصلا او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء في النوعين اولى سمعت الامالة فيها او لا لكونها اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورته كالربى وجب قلبها ياء لئلا يتثاقل الكلمة بالواو في المجرور مع الضمة او الكسرة في الصدر والكسائي مثل هذه الالف يكتبها ياء وعموم قلب كل ثالثة اصلها واو واوا اشهر قوله والا فبالياء اي ان لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثا وعن واو وذلك اما بان يكون ثالثا عن ياء كالفتى والرحى او زائدا على الثلثة اما عن واو كالاعلى والمصطفى والمستصفى او عن ياء كالمرمى والمرتمى والمستسقى او زائدا على الثلثة زائدة للتانيث كالحبلى والقصرى والخليفى او للالحاق كالارطى والحبنطى او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد يحذف الالف الزائدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والتاء كما في زبعرى وقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل مذروان لانهم انما يقلبون الالف الثابتة في المفرد ياء عند التثنية وههنا لم يثبت الف قط حتى تقلب ياء اذ هو مثنى لم يستعمل واحده قوله وان كان ممدودا اه الممدود على اربعة اضرب لان همزته اما مبدلة من الف للتانيث كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو وياء اصلية ككساء ورداء او اصلية كقراء لجيد القراءة فالتي للتانيث تقلب في الاشهر واوا اما القلب فلكونها زيادة محضة فهي بالابدال الذي هو اخو الحذف اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلوقوعها بين الفين فيا الغوا في الهرب من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربتين في الثقل وربما صحت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف في الاصلية بقاؤها في التثنية همزة وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان واما التي للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليتين فيجوز قلبهما واوا وابقاؤهما همزة لان عين همزتهما ليست باصلية فشابهت همزة حمراء احديهما منقلبة عن اصلية والاخرى عن واو او ياء ملحقة بالاصل فشابهتا همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل هو عوض من زائد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب شبهها من الاصلية لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدلة من اصل ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وانما صحوا ثنايين لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الالف الزائدة همزة كما في كساء ورداء ثم في التثنية اما ان يصححوا الهمزة او يقلبوها واوا وههنا لم يتطرفا الياء حتى تقلب همزة اذ لم يستعمل واحد ثنايان فالالف والنون ههنا لازمان كما في مذروان فثنايان كسقاية وعباية وجاء حذف زائد في التانيث اذا كان فوق الاربعة نحو قاصعان وخنفسان للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين واما ما حذف اخره اعتباطا فان كان المحذوف قد رد في الاضافة وجب رده في التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن لا غير تقول ابوان واخوان وحموان وهنوان ونحو قيل ابان واخان واما فوك فلم يرد اللام في التثنية لما لم ترد في الاضافة وانما يغني بقلب الواو ميما كما في الافراد نحو فمان وانما لم يقل فوان كما قيل ذو مال لان ذو لازم الاضافة بخلاف فم فواوه متحصن من الحذف لامنه من التنوين فاجرى مثنى كل منهما مجرى مفرده لعروض التثنية وقد جاء في الشعر فوان قال هما نفثا في في من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام فقيل هو جمع بين العوض والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل هو عقب على لام الواو والهاء كسنيهة وسنية فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فميان وهو ابعد ورد لام ذات في التثنية لا لام ذو فقالوا ذواتا مال وقد جاء ذاتا مال ايضا وهو قليل واما نحو غد ويد ودم مما لم يرد للام في الاضافة فلا ترد ايضا في التثنية يقال دمان ويدان واما يديان قال يديان بيضاوان عند محلم فعلى لغة من قال في المفرد يدى كرحى وجاء دميان ودموان قال فلو انا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين قال الجوهري لام دم واو وانما قالوا دميان كرضى يرضى مع انه من الرضوان ولعل ذلك لان نحو ذوات الواو اكثر فلما ثنى شاذا عنده قال سيبويه هو ساكن العين لجمعهم على دماء ودمى كظباء وظبي ودلاء ودلي ولو كان كقفا لم يجمع على ذلك فدميان او دموان عنده شاذ متحرك لام لغة في دم وفي دم دمان فقط وقال المبرد اصله فعل متحرك العين ولا مرية فدموان شاذ عنده قال

دليل

ودليل تحرك عينه تثنيته على دميان قال الابرى ان الشاعر لما اضطر اخرجه على اصله في قوله على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على اقدامنا تقطر الدما فان قيل قد تجاب بان كد ميا مع انه يد ساكنة العين اتفاقا فالجواب انه مثنى يدى في لغة من يقول يدا مثنى يد قلت وليس بجواب ايضا ان يقول هي لغة في دم كيدى في يد والمو دمان يدى في الاصل ساكن العين لان الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا بثبت لم يستبعد الشيخ ان يكون اصل يد فعل محرك العين كقوله يا رب سار بات ما توسدا الا ذراع العيس او كف اليدا فاما حذف لام لعلة موجبة نحو اما مقصور منون وقد ذكرناه او اما منقوص كذلك ولا يحذف الياء في تثنية المنقوص مع ان مده ساكنا كما حذف مع التنوين لان ياءه يجب الفتح مع ذلك الياء فلا يلتقي ساكنان كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب نحو رايت قاضيا تقول قاضيان وقاضيين قوله ويحذف نونه للاضافة وحذفت تاء التانيث في خصيان والياء انما يحذف في النون في الاضافة لما مر في اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد يسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر احدى برفع اسار اما اذا جر فبالاضافة لفظا فصل وقد يسقط لتقصير الصلة كالضاربا زيدا بالنصب على ما يجيء في اسم الفاعل قوله وحذفت تاء التانيث في خصيان والييان على القياس اتفاقا فمتى يلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا وقال بلي ابن المحار وخصيتا احب الى فرارة من فرار واما خصيان واليان فقال ابو علي الوجه في ذلك انه لما كان الخصيتان لا ينفرد احدهما عن صاحبها صارا للفظ الدال عليهما معا اي لفظ التثنية موضوعا وضعا اوليا على التثنية كما في مذروين وكذا الييان ليس حصيه والية بمفردين لخصيان واليان بل مفرداهما خصي والي في التقدير ومثنى خصيه والية خصيتان واليتان وقيل ان اليان وخصيان من ضرورات الشعر فانهما لم ياتيا الا فيه قال يرتج الياه ارتجاج الوطب قال وكان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وفي غير الضرورة لا يحذف التاء منهما وقال بعضهم خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانا اقل استعمالا منهما فلعلم انه اذا اضيف لفظا او معنى الجزءان الى متضمنيهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية قال كانه وجه تركيبين قد عصبا والاضافة معنى كقولك حيا الله وجها للزيدين ثم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم في الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما يجيء تقول قلعت عينيهما اذا قلعت من كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فانه اراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفي قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد لمناسبة التثنية في انه ضم مفرد الى شيء اخر ولذلك بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما نحو قلوبكما او لا يكون نحو ايديكما استدلالا بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز الا مع قرينة ظاهرة كما في الاية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فان فرق المتضمنان بالعطف اختير الافراد على التثنية والجمع نحو بطن زيد وعمرو ليكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزء المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس نحو لقيت غلامي الزيدين فتثنية المضاف واجبة فان امن جاز جمعه قياسا وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو صنع رحالهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعيرين الا رحلان والضمير الراجع الى كل ما ذكرناه مما لفظه يخالف معناه ويجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفوسكما اعجبتاني واعجبتني وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان لا يفترقان كالرجلين والعينين تقول عيني لا تنام اي عيناي وقريب منه قوله وعيناي في روض من الحسن ترتع وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا وقوله وهم لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد كقوله المؤمنون كنفس واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع كقوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص وقد يقوم افعلا مقام افعل كقوله تعالى القيا في جهنم اما على تاويل الق الق اقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للملابسة التي بينهما وبمثله فسر قوله تعالى رب ارجعون اي ارجعني ارجعني ارجعني واما لان اكثر الرفقاء ثلاثة فيخاطب كل واحد منهم صاحبيه في الاغلب فيخاطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لتمرن السنتهم عليه وقد تقع تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحد او مثناه نحو قولهم جبة اكثر ويعين اصهب العثانين وقطع الله خصاه ويجوز تثنية اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على تاويل فرقتين قال لنا ابلان فيهما ما علمتم وقال لاصبح الحي اوبادا ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالين ولا يجوز لنا مساجدان قوله المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما قوله ما دل على احاد يشمل المجموع وغيره كاسم الجنس كتمر ونخل واسم الجمع كرهط ونفر واسماء العدد كثلاثة وعشرة ومعنى قوله مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما اي يقصد تلك الاحاد ويدل عليها بان يؤخذ حروف مفردها ويغير تغييرا ما فذلك الدال عليها او مقدر في الظاهر اما بالحروف كمسلمون او بالحركة كاسد في اسد او بهما كرجال وغير التغيير معروف

ببعث

اعلم انه يجوز خصيتا ج

[illegible]

المقدم

وهو صحيح كل ومكسر عطف على صحيح فالصحيح لمذكر ومؤنث مثل ... ومكسر فالمذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة
ليدل على ان معه اكثر منه مثل قوله المثنى ما لحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ... مثله في الوجيز فان حرف شرط وكان فعل الشرط وآخره بالنصب خبر كان
في آخره عائد الى ما وهو عبارة عن الاسم وياء اسمه وقبلها ظرف وكسرة فاعله ومثل تقدم خبره والضمير في قبلها عائد الى الياء والجملة نعت لها ... فعل ماض مجهول والمستتر

مفعول لم يسم فاعله

للفذ ركعتان وقالت فقوله بتغيير الصيغة تغيير وهو حال من قوله حروف مفرده اي كائنة مع تغيير ما ولو دخل في قوله تغيير ما جمع السالم لان
الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذا ما ان ادخلت الى صيغة اخرى وخرج بقوله مقصودة بجمع حروف مفرده
تغيير اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على احاد لكن لم يقصد الى تلك الاحاد بان اخذ حروف مفردها وغيرت تغييرا ما بل احادها
الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل نحو ركب في راكب وطلب في طالب وجامل وباقر في جمل وبقر داخل فيه اذ احادها من لفظها كما
ثبت اخذ راكب مثلا وغيرت بحروفه فصار ركب قلت ليس راكب مفرد ركب وان اتفقا في اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها
لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم تكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجيء ولا جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى الواحد
كما يجيء في باب التصغير وهذه لا ترد نحو ركيب وجميل وابيقر ولو كانت جموعا لردت في النسب الى احادها ولم يقل ركبي وجاملي وانهم لو كانت
جموعا لم يرجع الضمير الواحد اليها قال الحماسي لا يبعد الليل بسامره وقال مع اصيحر كب من احاظة مجفل ويخرج ايضا اسم الجنس
الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتاء نحو تمرة وتمر او بالياء نحو رومي وروم وذلك لانها لا تدل على احاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد
بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحدا او مثنى او جمعا ولو سلمنا الدلالة عليها فانها لا تدل عليها بتغيير حروف مفرده فان قيل
الاسم اذا حذف وتغير بحرف فهما بحذف التاء او الياء قلت ليس تمر وروم بالياء مفردين لاسم الجنس بل مجموع الثلاثة المذكورة في اسم
الجمع ويزيد عليه ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا الروم فان اكلت تمرة او تمرتين و
عاملت روميا او روميين جاز لك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين
بلى قد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند
الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء كل ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع
كباقر وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع والا فلا واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقا نحو ابل
وتراب وانما لم يجئ لمثل تراب ونحل مفرد بالتاء اذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما
في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كافعلة وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد
والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز اما بالياء او بالتاء بخلاف اسم الجمع فان قيل
فقد خرج بقولك مقصودة بحروف مفرده بعض الجموع ايضا اعني جمع الواحد المقدر نحو عبابيد وعباديد بمعنى الفرق والنسوة
في جمع امرأة فينبغي ايضا ان يكون من اسماء الجموع كابل وغنم قلت ان اسماء الجموع كما مر هي المفيدة لمعنى الجمع المخالفة لاوزان الجموع الخاصة
بالجمع او المشهورة فيه نحو عباديد وعبابيد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنهما اوجب ان يكون من الجموع فيقدر
لهما واحد وان لم يستعمل كعباد وعبيد وعبود ونسا كغلام وغلمة فكان له مفرد غير تغيير اما وقد الحق بجمع الواحد المقدر نحو مذاكير و
محاسن في جمع حسن ومشابه في جمع شبه وان كان لها واحد من لفظها لما لم يكن قياسا فكان واحدها مذكار ومحسن
ومشبه وكذا احاديث النبي صلى الله عليه وسلم في جمع الحديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها الشيء الطفيف الذي لا ... صلى الله عليه وآله وسلم
عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما الحق في الاصل مصدر لا يوصف به يعرف كونه لفظا مشتركا بين الواحد والجمع او كونه اسم جنس
بان ينظر فان لم يثن الا لاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثني لا لاختلاف النوعين فهو مقدر تغيير كهجان
بمعنى الابيض وكالفلك والدلاص تقول في التثنية هجانان وفلكان ودلاصان فهجان ودلاص في الواحد كحمار وكتاب وفلك كقفل
وفي الجمع كرجال فغير الحركات والحروف تقديرا وحركات الواحد وحروفه تقديرا واما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وعدل
فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال تعالى ضيف ابراهيم المكرمين وقال تعالى نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب ويجوز اعتبار حالة
المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول وامرأة عدلة ... التأنيث فلا نخصه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا اما
قوله تعالى وهم لكم عدو وقوله تعالى هم العدو ويكونون عليهم ضدا فليسا باسمي الجنس اذ يقع عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين ولا مشتركين
بين الواحد والجمع كهجان لانهما ليسا على وزن الجمع ولا اسمي جمع كابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولانهما في الاصل مصدر اذ لا استعمال
مصدرين بل هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل قوله وهو صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ومؤنث فالمذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او
ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وان كان مقصورا حذفت
الالف وبقي ما قبلها مفتوحا نحو مصطفون قيل قد يكسر نون الجمع ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وبني ابيه وانكرنا زعانف آخرين وقد يمكن ان
يكون جعل النون معتقب الاعراب ... آخرين ولا يخلو المفرد في جمع المذكر السالم ان يكون صحيحا او لا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل لا ان
يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك فهو في ذلك حكم الصحيح كظبيون ودلوون ... المنقوص ... وذلك
لانها تستثقل الواو وتكسر قبل الياء ... الكسر ... الياء المكسور ما قبلها ... بالقاضي وهذا مبلغ

واو

واو الجمع وياؤه في حكم الطرف لعدم لزومهما فخذف فاذا التقى ساكنان فحذف اولهما كما هو القياس في الساكنين اللذين اولهما حرف
مد فضم ما قبل الواو لمناسبتها للضمة كما في الصحيح ولو ابقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها لتعسر النطق بها ولو قلبت الواو ياء لم يبق
فرق بين رفع الجمع ونصبه وجره من النصب والجر فان قيل فكذا في نحو مسلمي قلت ذلك لياء الاضافة التي هي على شرف الزوال واما في حال النصب
والجر فحذفت الياء وبقي الكسر على حاله لكون ياء الجمع بعدها ولم يحذف ياء المنقوص في المثنى لانها تنفتح كما ذكرنا قبل الف المثنى وياؤه
الضمة لا يستثقل على الياء كما في رايت القاضي وان كان الاسم مقصورا حذفت الالف في الاحوال للساكنين نحو مصطفون ومصطفين
والعيسون والعيسين وانما حذفت في الجمع وقلبت في المثنى مع التقاء الساكنين فيه ايضا وكون اولهما حرف مد لانها لو
حذفت ايضا لالتبس في الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاءني اعلا اخوتك فانك تقول فيه اعلو اخوتك واعليهم فلا
يلتبس وايضا لان فتحة الواو والياء قبل الالف والياء في نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين اخف من ضمتها وكسرة
قبل الواو والياء ومن ثم لا تري في الطرف نحو غزووت ورميت كما تري في نحو نزوان وغليان واذا اليات ذلك الطرف
مع كون الواو المضمومة في غزووت والياء المكسورة في رميت في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما كما في سبرت
ومضربت فما ظنك بنحو اعلوون واعليين مع عدم لزوم واو الجمع ويائه ولا يجيء مثله في الوسط نحو قوول وطويل وعيوو
والكوفيون يجيزون في الالف الزائدة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرها قوله وشرطه ان
كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا
مستويا فيه مع المؤنث نحو صبور وجريح ولا بتاء التانيث مثل علامة قوله وشرطه اي شرط جمع المذكر السالم اذا كان اسما اي غير
صفة فانه الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر
السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود فقوله جمع المذكر لعين جمع المذكر وليرفع
وهم من يتوهم ان تعلم التذكير ولا شائبة برودة هذين العقدين ثم قال او يظن ان طلحة داخل فجمعه على طلحون وهذا
غير لان نحو طلحة ان خرج بقوله فمذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ
لم يخرج بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجرد من التاء ليدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو
والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحده واعلم ان شرط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص باحدهما
فالعام لهما شيئان احدهما التجرد من تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا
للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا طلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها نحو طلحون قياسا
على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والجمرات وذلك لان حقه الالف والتاء كما ان الواو ضمن بفتح الراء لما كان حقه الالف
والتاء والذي ذهبوا اليه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات
واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التانيث والتذكير وان حذفت كما علم في حد المثنى
مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع المجرد منها بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون



وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قالوا سواء اذا التاء على ذي الالف فليس في ذلك لان الممدودة تقلب واوا فتبقى صورة علامة
التانيث وانما قلبوها واوا دون الياء لتشابههما في الثقل كما قيل حمراوات والالف المقصورة تحذف وتبقى الفتحة دالة
عليها وانما لم يحذف الممدودة والمقصورة نسيا حذف التاء للزومهما للكلمة فكانهما لاماها وذكر المازني انه كان يجيز
في ورقاء ونحوها الهمزة في الواو لاجل الضمة قال السيرافي هذا سهو لان انضمامها لواو الجمع بعدها كضمة الواو للاعراب في نحو لو
الساكنين في نحو مصطفو البلد ولا يجوز الهمز فيها اتفاقا وانما يجوز همز الواو المضمومة ضمة لازمة كما يجيء في التصريف واذا سمي
بنتا وذيت رجل مذكر فالم جمعته ايضا بالواو والنون كما يجمع نحو زيد بالالف والتاء اذا سمي به مؤنث وكذا اذا سمي
باحمر مذكر قلت احمرون واحامر وان سمي به مؤنث قلت احمرات واحامر والثاني من الشرطين العامين ان يكون
من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج لفرس وطويل بالواو والنون وقد يشبه غير ذوي العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر تلك
الصفات من افعال العقلاء كقوله تعالى قالتا اتينا طائعين وقوله فظلت اعناقهم لها خاضعين وقوله رايتهم لي ساجدين ومثله في الفعل
كقوله تعالى وكل في فلك يسبحون وقول المصنف علم يعقل ومذكر يعقل الاولى فيه ان يقول يعلم ليشمل نحو قوله نعم فنعم الماهدون
فلا يطلق عليه تعالى انه عاقل لايهام العقل المنع من القبائح الجائزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما خص
اولو العلم بالجمع الصحيح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحيح في الجمع اشرف من غيره والصحيح التكسير واما اختصاصهم
بالواو فلانه في تعليل بتخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص هذا الجمع من بين العلماء بالوصف
والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم فتخصيصه بالتصحيح من جمع التكسير الذي يكسر النحو في الاسم

باعتباره

باعتباره وعادة العلم جاذبه بالمحافظة عليه من التصرف فقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب
زوال التعريف العلمي كما مر فيجبر بالتصحيح كما جبر في نحو قلون وكرون ولهذا ايضا دخل باب العلم الجمع فجمع وبابه كثير
جاز حمل النون تعتقب الاعراب واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معملا اعماله لم يستحق
تصحيحه كما تبين في التصريف فاريد ان يكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري الوصف عليه في الجمع كعلامة الفعل
وهي في الفعل الواو نحو الرجال فعلوا او يفعلون فجعلت ايضا في الوصف واوا وان كانت واو الفعل اسما وواو الاسم حرفا
ولتناسب الواوين فيهما نحو قام رجال قاعدون كما قيل يقعدون ولما لم يمكن في غير الوصف العلم ما اختصا
به من المقتضيين للتصحيح لم يجمع الا الوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول والمبني للمبالغة الا ما
يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو جبيلون الا ان المصغر يخالف سائر الصفات من حيث لا يجري
على الموصوف جريها وانما لم يجر لان جري الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب
والطويل والبصري فانها لا تدل على موصوف معين واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير
فوزانه وزان نحو رجال ثلثين في دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يحتج الى ذكر ما قبلها كما تقدم وكل صفة تدل
على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ويفارقها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات ترفع
بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما لم يعمل في الفاعل
وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك واما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فشيئان
العلمية وقبول تاء التانيث فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التانيث مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعل
فعلاء ولا فعلان فعلى وما يستوي مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التانيث والتذكير وانما اعتبر في الصفات قبول التاء
لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتاديتها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل
قام والمرءة قامت وكذا في المضارع بالتاء وان كان في الاول نحو تقوم والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها
ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة وحصان وحجر ويستوي مذكرها ومؤنثها كبشر وفرس
هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى
في الصفات وكامرء وامرءة ورجل ورجلة في الاسماء فكل صفة لا تلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل
فعلى وفعلان فعلى واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت بنات بني نزار حلائل احمرين واسودينا وهو
عند غيره شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر والاصل ممنوع فكذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل
افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك لجبر ما فاته من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع ان
معنى الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر النقص بالواو والنون في نحو ثبون وكرون
وارضون كما يجيء واجاز سيبويه قياسا في الاسماء نحو مائنون لقبوله التاء كمائنة وكذا سيفانون لقولهم سيفانة قال
سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعلان الصفة ان لا يلحقه التاء فصار مائنة وسيفانة كانهما من قبيل الشذوذ
فالاولى ان لا يجمع هذا الجمع حملا على الاغلب الاعم واما نحو عريانون وخمصانون فيجوز اتفاقا لان فعلان الصيغة
بضم الفاء ليس اصله عدم لحوق التاء ولما ندرت من بين الصفات التي يستوي مذكرها ومؤنثها عدوة حملا على صديقة
ومسكينة حملا على فقيرة جاز عند بعضهم فيجوز في مسكين وعدو مسكينون وعدوون ويجوز ثم في المؤنث مسكينات وعدوات
حملا على المذكر وهذا قياس لا سماع كما قال سيبويه في نحو مائنون وشذت من هذا الاصل صفة على [illegible]
كمهصلق فانه يستوي مذكره ومؤنثه مع انه يقال مهصلقون ومهصلقات لان تكسيره مما يستثقل غاية فلم يبق الا التصحيح
قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطا وجوابه خبر [illegible]
المضاف الى الضمير بل يتعين مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فمذكر قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث عبارة
اسخف من الاولى لان مستويا معطوف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث
ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا قوله ويحذف
نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين وقد يحذف النون للضرورة كما في المثنى ولتقصير الصلة كما في قوله الحافظو عورة
العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب
تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المائي قوله وقد شذ نحو سنين الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون
كثيرة منها ابينون قال زعمت تماضر انني اما امت يسدد ابينوها الاصاغر خلتي وهو عند البصرية جمع ابين وهو تصغير
ابنى مقدرا على وزن افعل كاضحى فشذ وزنه عندهم لانه جمع لمكسر لم يلتفت مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابن و...

لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابين تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كادل في جمع دلو فهو عندهم شاذ من
وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ومجئ افعل في فعل وهو شاذ كاجبل وازمن في جبل وزمن وقال الجوهري ابينون لكونه
جمع ابين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيدة هو تصغير بنين على غير قياس ومنها دهيدهون وابيكرون
في قوله قد شربت الا الدهيدهينا قليصات وابيكرينا فانها جمع دهيده مصغر دهداه وهو صغار الابل وجمع ابيكر جمع تصغير
ابكر مقدرا كاضحى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون في غير العقلاء والثاني كونه جمع مصغر
لمكبر مقدر وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابكر جمع بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدهين ومنها
اولوا فانها جمع ذو على غير لفظه ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ظاهر تفسيره تعالى في قوله كتاب مرقوم يشهده المقربون
فعلى هذا ليس فيه شذوذ وذلك لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهي الغرفة والقياس ان يؤتى المنسوب اليها على
لفظه كالمنسوب الى كرسي وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة فهو شاذ
لعدم التذكير والعقل فيكون الشذوذ في قوله تعالى كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف ومنها عالمون لانه
وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي
يعلم منه ذات موجده تعالى ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس بصفة ويجوز ان يتحمل لذلك
لانه في الاصل بمعنى الانس واما قوله ولي دونكم اهلون سيد عملس وارقط زهلول وعرفاء جيئل واما جمعها بالواو والنون مع
عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط والعرفاء بدل اهليه ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ارضون وانما
فتح الراء لان الواو والنون في مقام الالف والتاء فكانه قيل ارضات او للتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز اسكان
راء ارضون ومنها ابون واخون وهنون وشذوذها لكونها غير صفة ولا علم واما ذو ومال فوصف ومنها بنون في ابن لان
قياسه ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا في الجمع كما حذف في الواحد ومنها قولهم بلغت منه البلغين
والذرحرحين بفتح الفاء فيهما ولقيت منه البرحين بضم الفاء وكسرها وكذا الفتكرين كلها بمعنى الدواهي والشدائد وقوله
ليث عفرين يجوز ان يكون شاذا من هذا الباب جعل النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه
خلاف القياس فيما لم يكسر من الاسم الذي عوض من لامه تاء التانيث المفتوح ما قبلها مغيرا اوائل بعض تلك الجموع تنبيها
على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة فقالوا في المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وقد قالوا سنون بضمها وهو قليل ومثل
هذا التغيير كسر عين عشرين وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء الكسر مع الضم كالقلون والثبون وليس بمطرد انما الظبون و
الكرين لم يسمع فيهما الكسر واما مكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والمائين والفئين والرئين ولعل ذلك لاعتدال
الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء قليلا لمثل هذا الجمع لما ثبت تكسيره ايضا كالثبين والاثابي في الثبة وربما جاء في المحذوف
الفاء ايضا كرقة ورقين ولدة ولدين وفيما قلب لامه الفا كالاضاة والقناة لكن يحذف فلانه نسيا منسيا حتى يصير كالسنة فيقال
اضون وقنون ولو اعتبرت لامها لقيل القنون والاضون لكونهما بعد حذف التاء مقصورين كالاعلون وعلى هذا
قال ولكنا اهد به الذوينا ولو اعتبر اللام لقال الذوين كالاعلين فان ذو مفتوح العين عند سيبويه كما مر في باب
الاضافة لكنه لما حذف لامه في المفرد نسيا منسيا لم يعتبرها في الجمع وربما جاء هذا الجمع في المضعف ايضا كاوزين وحرين وحكي
عن يونس احرون بفتح الهمزة وسكون الحاء قيل وقد جاء احرة في الواحد وقيل لم يجئ ذلك ولكن زيد الهمزة في الجمع تنبيها على كونه
غير قياسي وعلل النحاة جمع ما حذف فلامه او فاؤه بهذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع كما ذكرنا فجبر به الافضل ما لحق الاسم
من النقصان بالحذف نسيا قالوا واما حرون واوزون فلما لحقهما من الوهن بالادغام وبعضهم يقول للنقص المتوهم وذلك ان
حرف العلة قد تبدل من احد حرفي التضعيف كما في تظنيت وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس
معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته للقياس فكانه مكسر فجرى فيه اعراب المكسر فدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال ذرني
من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا وقال وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين وقال
عرفت الوشم صاحبه البرين وقال طرت لنا ابا حسن عليا اب برٌّ ونحن له بنين ويلزمها الياء اذن كما يلزم اذا سمي بجمع سلامة
المذكر كما مر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب سائغ في الاختيار في هذا
النوع كما في الجموع القياسية مع العلمية وحكي عن ابي عبيدة وعن ابي زيد جعل نون مثنوين معتقب الاعراب ولعل ذلك لاجل القياس مثنويّ
بياء النسب فلما حذف ياء النسب صار مثنوون كقالون فقوله متى كان مثنويا الا انه جعل بدلا من التنوين ان كان النون معتقب
الاعراب [illegible] وحكي ايضا جاء المثنوين وبطال مثنوين وبطال مثنوون قال ابو زيد وكذا اللمين والمرين

والتاء ولعل السبب تجرؤهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الأصل جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع
وقلات من ثلاثة أوجه كون النون معتقب الإعراب وحذف ياء النسب الذي في الواحد وهو مقتوي وإلحاق علامة الجمع بما
بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله ولو استعمل لقلب واوه ألفا فقيل مقتى ولجمع على مقتون وإنما ظنناه أن واحده مقتو لحذف
الياء كما قال سيبويه في المهلبون والمهالبة إنه سمي كل واحد منهم باسم من نسب إليه فكأن كلا منهم مهلب لأن الجمع في النظم كالحذف
منه ياء النسب فيجوز أن تبقى ياء النسب في مثل مقتوون والأشعرون والأعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون وكان الأصل
مقتويون وأشعريون وأعجميون وحكى أبو زيد مقتوين بفتح الواو وقبل الياء فمن جعل النون معتقب الإعراب نحو مقتوين
وذلك أيضا التغيره عن صورة الجمع بالكلية لما خالفا على جمع السلامة واعلم أن المذكر يغالب المؤنث كما تقدم في المثنى و
الجموع فيكفي كون البعض مذكرا نحو زينب وهند وحسان زيدون والضبعات وزينبات ضباعون وكذا العقلاء بعضهم كاف نحو زيد والجمع مقبلون
شذ ضبعان في الضبع التي للمؤنث والضبعان الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعا أخف منه من أن بعض
العرب يقول للمذكر أيضا ضبع والعلم المركب الذي بني جزءه الأول للتركيب إن لم يكن جزؤه الثاني مبنيا كبعلبك ومعدي كرب
ثني وجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لأن الجزئين ككلمة معها تاء التثنية والجمع المعربات وأما اللذان واللتان والذين
واللتين وذان وتان وذين وتين فصيغ مستأنفة وإن كان الثاني مبنيا للتركيب كخمسة عشر والمبني كسيبويه فالقياس
أن تقول ذوا سيبويه وذوو سيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وذوو خمسة وهذا كما تقول في الجمل المسمى بها ذوا تأبط شرا وذوو تأبط
شرا اتفاقا وهو من إضافة المسمى إلى اسمه نحو ذات مرة وتقول ذواتا شاب قرناها وذوات شاب قرناها لأن الجمل يجب
حكايتها فلا يلحقها علامة التثنية والجمع وكذا يلزم أن يقول في المثنى والمجموع المسمى بهما إذا لم يجعل نونهما معتقب الإعراب نحو
جاءني ذوا مسلمين وذوو مسلمين لئلا يجتمع على آخر الاسم إعرابان بالحروف شاذ في الاثنين الأثانين وأما قوله ومع تصرفاته
فيهما من إضافة المسمى إلى اسمه كما في ذات مرة والمبرد يجوز في نحو سيبويه السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني وكذا يلزم
تجويزه في نحو خمسة عشر علما وأما مع إعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في نحو ذلك كما في بعلبك ومعدي كرب في العلم المركب تركيبا
إضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبد مناف وعبدا مناف وإذا كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف إليه معا وجمعهما
كقولك في أبو زيد أبوا الزيدين وآباء الزيدين والأفصح على تثنية المضاف وجمعه فيها أيضا أولى وأما جمع ابن كذا وذو كذا علمين
كانا أولى فإن كانا للعاقل قلت بنو كذا وذوو كذا أو أبناء كذا وأذواء كذا وإن لم يكونا للعاقل سواء كانا لمؤنث نحو بنت كذا وذات
كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وجمل ذو عشونزر وناقة ذات عشونزر أو لمذكر أو لمؤنثه ذلك نحو ابن عرس وذو القعدة
جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا نحو جمال ذوات عشانين وذوات القعدة لما كان لغير العقلاء في الجمع
بالمؤنث على ما يجيء كما مر من قولهم الأيام مضين وحكى الأخفش بنو عرس وبنو نعش أيضا اعتبارا باللفظ ابن وإن كان غير عاقل قال
إذا ما بنو نعش دنوا وإن لم يستعمل قوله للمؤنث ما لحق آخره ألف وتاء وشرطه إن كان صفة وله مذكر فأن يكون مذكره جمع بالواو والنون
وإن لم يكن له مذكر فأن لا يكون مجردا كحائض وإلا جمع مطلقا قوله المؤنث الجمع المؤنث السالم ولا ينتقض حده بنحو سلقاة لأن قوله
قبل هو صحيح ومكسر والصحيح لمذكر ومؤنث يبين أن المؤنث ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما وعلى هذا كان مستغنيا
أيضا في حد المذكر عن قوله ليدل على أن معه أكثر منه والأولى أن يقال إنه ليس من الحد وإنما جلبه علامة أن لا يكونا كزيادتي جمع
المذكر وإنما اختص الزيادة بالألف والتاء لأنه عرض فيه الجمعية وتأنيث غير حقيقي وكل واحد من الحرفين قد يدل على كل من
المعنيين كما في رجال وسكرى والجمالة والصيارفة قوله شرطه إن كان صفة اعلم أنه ينظر إلى المؤنث إما أن يكون صفة أو لا فإن لم
يكن صفة قال المصنف جمع مطلقا أي لا يشترط بشرط وهو قوله وإلا جمع مطلقا وليس بسديد لأن الأسماء المؤنثة بتاء مقدرة كقدر ونار
وشمس ودلو وعقرب وبين ونحوها من الأسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا يطرد فيه الجمع بالألف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات
والشمالات في الرياح وذلك لخفاء هذا التأنيث لأنه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة فلا يجمع إذن هذا الجمع قياسا من الأسماء
المؤنثة إلا علم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كعزة وسلمى وخنساء أو مقدرة كهند وذو تاء التأنيث الظاهرة سواء كان
مذكرا حقيقيا كحمزة أو لا كغرفة ومنه قولك الإكرامات والتخريجات ونحوهما لأن الواحد إكرامة وتخريجة بتاء الوحدة لا إكرام
وتخريج وجمع [illegible] أكاريم وتخاريج عند اختلاف الأنواع فإن كرامات كالضربات والقتلات والأكاريم كالضروب والقتول فمعنى
لقيت ثلاث إكرامات وتخريجات بتجريد العدد عن التاء وثلاثة أكاريم وتخاريج أنا قصدت ثلاثة أنواع من الإكرام أو ذو ألف
التأنيث إذا لم يسم به المذكر الحقيقي كالبشرى والصحراء وإذا سمي به المذكر الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر وما يصح تأنيثه و
تذكيره إذا المرئيات لم يكسر ولم يجز جمعه بالواو والنون كالسماوات والباءات إلى آخرها وذلك لانسداد أبواب الجموع الأخر
ويجمع هذا الجمع أيضا مطردا وإن لم يكن مؤنثا علم غير العاقل المصدر بإضافة ابن وذو نحو ابن عرس وابن مقرض وذو القعدة
وذو الحجة كما ذكرنا ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان له تكسير كحمامات وسرادقات وكذا كل خماسي أصلي الحروف كسفر

كما قلنا إن الأعلى مقتوون ح

دنوا فتصوبوا
كأنه جعل جمعا
لابن نعش ح
أي جمع المؤنث

من الأشياء أحدهما
جنس مذكر لا
يعقل إذا المرئيات
ح

كنهر [illegible]

كسفرجلات كان تكسيره مستكرها كما يجيء وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات
لقولهم جوالق واما بوانات مع ثبوت بون فشاذ وثانيها الجموع التي لا تكسر نحو جمالات وصواحبات وبيوتات فلا تقول اكلبات
لقولهم اكالب وان كان المؤنث صفة فلا يخلو من ان يكون فيه علامة التانيث اولا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان
صفة لمذكر حقيقي كرجال ربعات وعلامات او لا كضاربات وحبليات ونفساوات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء افعل فانهما
لم يجمعا بالالف والتاء حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا الا عند ابن كيسان كما ذكرنا احمراوات وسكريات كما
اجاز في المذكر احمرون وسكرانون فان غلبت الاسمية على احدهما جاز اتفاقا كقوله عليه الصلوة والسلام ليس في الخضراوات صدقة
وكذا كل فعل او فعلاء جعلتهما علما لغير المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة التانيث ظاهرة ولم يكن خماسية اصلية الحروف
لم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه في اللفظ كجريح وصبور وسائر ما يستوي مذكره ومؤنثه حملا له على مذكره لانها
الممتنعة من الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر اصلا كحائض وطالق ومطفل فرقا بين ما لجرد من التاء وبين ذي التاء فان ذا التاء فيه
معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو يضربن فالحق بذي التاء ايضا علامة جمع المؤنث اي
الالف والتاء واما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوائض وحيض
ومطافل وان كان صفة المؤنث المجردة عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث او اختصت بالمؤنث خماسية اصلية الحروف
كالرجل او المرأة الصهصلق والمرأة الجحمرش جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فتقول نسوة صهصلقات وجحمرشات ويجمع
ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي
ضخمات وسبطرات اي طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات عثانين في ابن اللبون وجمل ذو عثنون او غير
حقيقي التذكير كالايام الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل كجبيلات ودريهمات وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم
يجر على الموصوف وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا فيهما الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على
العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه وقوله ان كان صفة وله مذكر فان يكون اي فهو ان يكون والضمير
راجع الى المبتدأ الذي هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتدأ ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين
اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك
المذكر جمع بالواو والنون فخرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان وجميع الامثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح و
ثبتات شاذ وجهان فعلانا قياس لحاق التاء في المؤنث كسيدة وميتة وخرج منه ايضا الوصف ذو التاء التي يشترك فيه المذكر
والمؤنث كربعة وعلامة ومطرابة ونحوها ولا يجوز لانه يجمع بالالف والتاء وتقول في جمع بنت وابنة بنات وهو جمع اصلهما
بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن وهو بنو على حذف اللام فيهما في الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اي اخوة بغير حذف اللام و
اخون جمع اخ على حذف اللام فيهما والثلاثي المحذوف اللام المعوض منها التاء على ثلثة اضرب اما مفتوح الفاء ورد اللام في
جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات وسنوات وعضوات في هنة وسنة وعضة وذلك لخفة الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كهنات
وذوات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون ولا بالالف والتاء استغناء بجمع التكسير وذلك نحو امة وشاة وشفة واما
مكسور الفاء وترك الرد فيه اكثر كثبات ورئات لثقل الكسرة وقد جاء عضوات واما مضموم الفاء فلم يرد فيها الرد كثبات وظبات
وكرات لكون الضم اثقل الحركات وجاء في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء في حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء
في الشاذ انفروا ثباتا ولعل ذلك لاجل توهمهم تاء الجمع عوضا عن اللام كالتاء في الواحد وكالواو والنون في كرون وثبون وقال
ابو علي بل هو تاء الواحد والالف قبلها اللام المردودة فمعنى سمعت لغاتهم لغتهم قال وذلك لان سيبويه قال ان تاء الجمع لا يفتح
في موضع وفيما قال نظر لان المعنى في سمعت لغاتهم وقوله انفروا ثباتا الجمع وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام استاصل الله
عرقاتهم بفتح التاء وكسرها اشهر فاما ان يقال انه مفرد والالف للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاؤه شاذا فالعرق اذن كالبوان مذكر
له جمع مكسر وهو العروق وجمع بالالف والتاء مثله ولنذكر شيئا من احكام المجموع بالالف والتاء وان كان المصنف يذكره في قسم التصريف
فنقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرة او ظاهرة كدعد وجفنة فان كان صفة كصعبة او مضاعفا كمدة او
معتل العين كبيضة وجونة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه فيه كثمرات ودعدات
والتزم في جمع لجبة لجبات بفتح العين لان في لجبة لغتين فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل انما
لزم التاء في لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها تقول شاة لجبة اذا قل لبنها فصار كالاسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة واجاز
المبرد اسكان عين لجبات قياسا لا سماعا فهذا باب الفتح في جمع ربعة لتجويز بعضهم فتح عين الواحد وقيل انها كانت في الاصل اسما ثم

البوان بالكسر عمود من اعمدة الخيمة

فانه اجازه

نظير الفتح الكائن في عشرين

لان الاصل

العضة كل شجر يعظم وله شوك ويجمع على عضاه كشفة وشفاه لانها قيل نقصت منها الواو لانها لا تجمع على عضوات

وصف

وجمع التكسير مبتدأ خبره ما تغير وما موصولة او موصوفة عبارة عن جمع وتغير ماض معروف بناؤه فاعله مضاف الى واحده والضمير ولاحده عائد الى ما والجملة صلة او صفة لما
والموصول او الموصوف مع صلته او نعته جزء ذكر ما حال جزء مبتدأ محذوف وافراس عطف عليه وجمع القلة افعل مبتدأ وخبرها افعال افعلة وفعلة عطف على افعل
وهذه الامثلة الاربعة ثلثها غير منصرف وافعل للوزن والتعريف وافعلة وفعلة للتانيث والتعريف وافعال منصرف لا تركيب وما لهذا وابن في بعض حواشي الشيخ
مبتدأ وما موصولة او موصوفة ودون ظرف مستقر مع صلة لما وذلك معنا اشارة الى جميع القلة والموصول مع صلته عطف على الجمع وكثرة جزء

وصف به فالمعطى فيه الاصل كما في جمع امرأة كلبة نسوة كلبات بفتح العين نظرا الى عروض الصفة ونادر في جمع كهلة كهلات بفتح
العين ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمات وصعبات خلافا لقطرب ويجوز اسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة قال ذو الرمة ابت
ذكر عودن احشاء قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل وجاء في المعتل اللام نحو اخوات وجديات بسكون عينهما وقد يقاس
عليهما قصدا للتخفيف لاجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام ويجوز لهم في القياس ان يتبع نحو كلبات اعتبارا للصفة العارضة كما في
صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهل في الاصل اسم دخله معنى الوصف فقيل في جمعه اهلون وادخلوه التاء فقالوا اهلة قال
واهلة ود قد تبريت ودهم وابليتهم في الحمد جهدي ونائلي اي جماعة مستاهلة للود وقال فهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا
ادلجوا بالليل يدعون كوثرا وجاء اهلات ايضا بالسكون اعتدادا بالوصف العارض ويفتح مهمل العين المعتلة كجوزات وبيضات
قال الحو بيضات رائح متاوب وقرئ في اشواذ ثلث عورات وانما سكن عين الصفة وفتح عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان
الصفة بالسكون انسب لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وسكن المضاعف
والمعتل العين فرارا من الثقل الحاصل بتحريك اول المثلين وتحريك الواو والياء فان قيل فليقلبا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
قلت لان الحركة عارضة في الجمع ولذلك لم يقلبا ههنا بل مع تحريكهما كما في تعلبي وخطوات المضموم ما قبلها لعروض الضمة واما فعلة
بضم الفاء وسكون العين كغرفة وكذا فعل المؤنث كجمل فان كانت مضاعفة فالاسكان لازم في عينها مع الالف والتاء كعدات
وان كانت معتلة العين ولا تكون الا بالواو كسورة فلا يجوز الاتباع اجماعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات وبيضات
لانهم عللوه بخفة الفتحة على حرف العلة وبكونها عارضة لكن سيبويه قال لا تحرك الواو في دولات والظاهر انه اراد بالضم وان كان
صحيح العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم يكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع
سواء كان اللام واوا كخطوات اولا كغرفات والاتباع ههنا اكثر منه في فعلة وان كان الكسر اخف وذلك لان نحو عنق اكثر من
نحو ابل وان كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا للثقل واما الفتح فالمبرد نص على جوازه وليس في كلام سيبويه ما يدل
عليه واما ام فلفظ امهات في الناس اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس والكلام في زيادة الهاء واصالتها يجيء في التصريف والها
زائدة بدليل الامومة وقيل اصلية بدليل تامهت لكونه على وزن تفعلت قال امهتي خندف والياس ابي ووزنها فعلة
بحذف اللام واما فعلة بكسر الفاء وفعل مؤنثا كهند فان كانت مضاعفة فليس في جمعها بالالف والتاء الا سكون العين نحو قدات
وان كانت معتلة العين ولا يكون الا بالياء اما اصلية كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز فيها الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل
وعيرات في جمع عير شاذ عند غير هذيل وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كعلجات وان كانت اسما فان كان
اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد كرشوات وصحح الاندلسي الفتح وان كانت اللام
ياء كلحية جاز الفتح والاسكان واما الاتباع فمنعه سيبويه لقلة باب فعل في الصحيح فكيف بالمعتل واجازه السيرافي لعروض الكسرة
قياسا على خطوات وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان نحو الفراء يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها في
المكسورة الفاء صحت العين اولا الا فيما سمع كخطوات وغرفات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس وجمع القلة
افعل وافعال وافعلة وفعلة والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة لاشك ان جمع السلامة بالواو والنون بتغير بناء واحده ايضا بسبب
الزيادتين لانك بنيته بها بناء مستانفا فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها الاثنين تصير عشرة ويكون
المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغيير وقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغير ما فيدخل
فيه جمع السلامة وكذا الكلام في الجمع بالالف والتاء بل التغير فيه اظهر لان علامات التانيث الثلث تتغير فيه ولا يشذ عن ذلك الا
ما التاء فيه مقدرة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي لم يتغير مفرده الا بالحاق اخره علامة الجمع وجمع التكسير
ما تغير بغير ذلك واما التغير في نحو تمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفتحها واتباعها فلقصد حصول هذه التغيير
بعد سكون عينها لغرض وان لم يثبت نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في الجموع
بالالف والتاء بعد لحاقها لاجتماع التانيثين فجمعها من باب جمع السلامة باعتبار الاصل قوله وجمع القلة افعل الى اخره قالوا مطلق
الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع القلة من
المكسر اربعة افعل وافعال وافعلة وفعلة وزاد الفراء فعلة كقولهم هم اكلة رأس اي قليلون يكفيهم ويشبعهم رأس واحد وليس
بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد لا من الحلاف فعلة ونقل التبريزي ان منها افعلاء كاصدقاء وجمعا
السلامة عندهم منها ايضا استدلالا بمشابهتهما للتثنية في سلامة الواحد وليس بشيء اذ مشابهة شيء لشيء لفظا لا يقتضي مشابهته
له معنى ايضا ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان لما انشده قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة
دما

المصدر واسم الحدث مبتدأ وخبر والجاري نعت للحدث وعلى الفعل متعلق به وهو مبتدأ عايد الى المصدر ومن الثلاثي بيان له وسماع خبره ومن غيره قياس
عطف ويقع في بعض النسخ وفي غيره بدل ويعمل مضارع معروف والمستتر فيه فاعل عايد الى المصدر ومفعولا خبره ومطلقا نعت له والجملة في محل الجر بالاضافة ولا يتقدم
مضارع معروف ومعموله فاعله وعليه متعلق بيتقدم والضمير في معموله وعليه عايد الى المصدر والجملة عطف على جملة متقدمة ولا يضمر مضارع مجهول والمستتر
فيه مفعول ما لم يسم فاعله عايد الى الفاعل وفيه اي في المصدر متعلق به وهذه الجملة عطف عليها ولا يلزم فعل ومفعول به وضمير المفعول به عايد الى المصدر وذكر الفاعل فاعله وهذه الجملة ايضا عطف عليها ويجوز اضافته اي اضافة المصدر يفعل فاعل والى الفاعل متعلق بها اضافته وينصب مضارع مجهول والكسر فيه مفعول ما لم يسم عايد الى المصدر والى المفعول متعلق به واعماله اي المصدر وباللام قليل مبتدأ وخبر والباء في باللام بمعنى مع فان كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للفعل وان كان اي المصدر بدلا منه اي من الفعل فوجهان يعلم وجههما تامل

دما قلت جفانات وسيوفات لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمعا السلامة مشترك
بين القلة والكثرة وقال ايضا انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة
بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلثة الى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع ان وجدت واعلم انه اذا لم يات للاسم الا بناء جمع القلة
كارجل في الرجل والاجمع الكثرة كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصلي حروفه والاجمع الاجمع كاجادل في مصانع فهو مشترك
بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء قوله المصدر اسم الحدث الجاري
على الفعل يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر منه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر والجري في كلامهم يستعمل في
اشياء توهم ان المصدر جار على الفعل لا اصل له وما اخذ اشتق منه فيوقع في حدث حمل ان المصدر جار على فعله وفي نحو تبتل اليه تبتيلا
ان تبتيلا ليس بجار على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقع الصفة على شيء ان ذلك الشيء
صاحبها اما مبتدأ لها او ذو حال او موصوف او موصول والاولى صيانة الحد عن الالفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل
لكان حدا تاما على مذهب البصرية فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون فقال البصريون سمي مصدرا لكونه موضع صدور
الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مقعدا حسنا اي قعودا والمصدر بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل
بمعنى العادل واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله في المصدر نحو ضربت ضربا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبل
ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضع ايهما مقدم على وضع الفعل فانه احد المتقد
من الانواع فقالوا نحو ضربت زيدا او بزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون
كل فرع يوخذ من اصل ويصاغ منه ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم
من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك
لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على
المصدر وبوزنه على الزمان ويسمى ايضا المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فاذا انتصب بفعله او بمعناه يسمى مفعولا مطلقا كما مر في بابه
وقوله الجاري على الفعل احتراز من نحو العالمية والقادرية قوله وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس تقول احوج احواجا الى ان تستخرج
استخراجا بتتبع ابنية مصادر الثلاثي الى اثنين وثلثين في الاغلب كما يجيء في التصريف واما في غير الثلاثي فيأتي قياسا
كما تقول مثلا كل ما ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على فعل فمصدره على تفعيل وكل ما ماضيه على فاعل فمصدره
على فعال وفعال ومفاعلة ويجيء ايضا ان يرتكب قياس واحد يجمع الى باقي المزيد فيه وهو ان تنظر الى الماضي وتزيد قبل اخره الفا فان كان
قبل الاخر في الماضي متحرك كسرت او لها فقط كما تقول في افعل افعال وفي فعلل فعلال وفي فعل فعال وفي فاعل فعال وفي فعل
فعال وان كانت ثلث متحركات كسرت الاولين تقول في انفعل انفعال واستفعل استفعال وافتعل افتعال اذ اصل افعلل وافعال اذا اصله
افعالل وتفعل تفعال واستفعال وافعال وافعلال وافعيلال وتفعال وليس ما ذكرنا مبنيا على ان المصدر مشتق من الفعل بل ذلك
بيان كيفية مجيء المصدر وقياسا لمن انقوله مستوعلي بالفعل وجاء ليس في مصدر فعل وفعلل وفاعل وتفعل على غير القياس المذكور
لكنه هو الاشهر نحو تفعيل وفعللة ومفاعلة وتفعل وافعال فهو مختص بفعال ويجيء احكام هذه المصادر في شرح مقدمة
التصريف انشاء الله قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر
الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واعماله باللام قليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه
فوجهان قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اعلم ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به ومن زمان ومكان وبعض
المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي وبعضها من الالة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج
اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه الا ترى انه وضع
الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ الا الالفاظ الدالة على محالها فنقول اذا قصد تبيين زمان
الحدث الذي هو الازمنة الثلثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به او زمانه الخاص غير الازمنة
الثلثة او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث صيغة اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته كضرب في
الضرب او بتغييرها مع الحذف كما تستخرج في الاستخراج او تاتي بها مع الزيادة كيضرب واضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها
على احد الازمنة معينا وتقتضي تلك الصيغة وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل وتسمى
ما قام به الحدث فاعلا او يقتضي وجوب ذكر احد لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمشاء ونحو ذلك
او المكان او ما وقع عليه او الالة او غير ذلك وعلى الجملة كلما كان عند المتكلم ذكره اهم من باقي لوازمه قدم تلك الصيغة على مبنيا



للمفعول وذلك اللازم المذكور بعدها مفعول ما لم يسم فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر شيئين احدا لازمنه الحدث الثلثة معينا او بعض لوازمه الاخر لانهم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة على احدا لازمنه اكتفى بها ولم يمكن التنبيه بها على ساير اللوازم في الاغلب يجئ بما كان منها ذكره اهم بعدها وانما قلنا في الاغلب لانه امكن في بعضها ذلك كاضرب وضرب ولكنه لما كان في الاغلب ما لم يمكن فيه ذلك ضم هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضمر ما بعد اضرب ونحو بعد نضرب بدلالة العطف عليهما في اضرب انا ونحن وانما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة اعني المبني للفاعل وللمبني لما في اللوازم صيغة مشتركة بينها اهتماما بمحل الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر استعمالا من المبني للمفعول فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره اهم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك بالسوط او تاخر عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا تاخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشيء بل المرفوع اهم على كل حال ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع في الكلام فقط وفائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى بل الله فاعبد اي من دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه لسائر ما يتعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا وعمرا فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل متصلا به او منفصلا فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شيء مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شيء في اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه يقتضيه كما مر لما فيه من التقدم على مقتضيا وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا يطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه من المفعول التي لم تقم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا دعمله فيه لانه فتح له باب الطلب والعمل فصار الفعل اصلا للعمل في المسند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فرعا عليه وان دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل المرفوع وضعي وطلبه النصب تابع للوضع كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضع بل هو عقلي وقد طرء الوضع على العقل وازال حكمه لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن في نظره لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا اخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا تعمل لا في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملهما في جميع المواضع عمل الفعل والزما المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل والاصل في اضمار المسند اليه الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول لا لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه ولا يقع اضمار به كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقديره بان لم يلزم عمل الفعل ولا يلزم مجيء المسند اليه بعده ولا يجوز الاضمار فيه واما اشتراط الحال والاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون المصدر فلما مر في باب الاضافة فان قلت فاذا كانت مشابهته للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا لانه ادنى لطالبهما وضعا اعني الفعل تحرك ذلك الوجد الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك لازما كما في اسمي الفاعل والمفعول ولذلك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر فطلب المصدر عقلا اقوى من طلبهما وقد مر شطر صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان يتقدر بحرف المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يصح ان يتقدر بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة او نحو ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربا زيدا بمعنى اضرب الامر للصرف فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف وتقديره ضرب اضرب امثل ضرب الامر اللصرف تقديره بان المصدرية وان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال وكذا اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضي لكنهم قدروه بان دون ما وكي وان كان في الحال ايضا نحو عجبني ضربك الان زيدا شديدا لكونهما اشهر واكثر استعمالا منهما ولتقدير له بهان والفعل وهم بعضهم فظن انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذن بان قوله ولا يتقدم معموله عليه قيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصول قال وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبي نحو اعجبني ضرب اليوم امس زيدا على ان امس ظرف لاعجبني لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما معدودات اي صوموا اياما قالوا وكذا

المصدر

مشابهة

الطلب

كان مفعولا مطلقا

نحو اعجبني

لا يجوز

لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوى عليه فيكون
كالمذكور كما مر في المفعول معه هذا والى لواو انا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني
من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وقال فلما بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله في كلامهم كثير
وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل ماول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه
احكامه فلا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد
من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وبحمده منك
الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا تقول لم اقم لك اما سلمت لا هيبتك بترك قيامي فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا يعمل الضمير
فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في
الظرف اعني يومئذ في قوله تعالى فذلك يومئذ يوم عسير اسم الاشارة لان المراد به النقر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله
باجنبي على هذا فلا يقدر الفعل لقوله تعالى اياما معدودات وكذا يجوز اعماله مضمرا مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه يعني
كما يضمر في الصفة وقد ذكرناه وقد علل المص ترك الاضمار في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لاضمر المثنى والمجموع ايضا ولو اضمر
فيه المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثني لئلا التبس ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثني المصدر وجمع باعتبار الفاعل
وهو مستحق لذلك باعتبار مدلوله لم يخل من ان يؤتى فيه بعلامتي التثنية والجمع وهو مستثقل او بهذا فاحديهما وهو مؤد الى
اللبس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة
المشبهة فتثنية احديهما وجمعه تثنية الاخر وجمعه ولقائل ان يقول يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل
والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل قد تقدم علته قال المص انما ذلك لان التزامه كان يؤدي الى الاضمار فيما اذا كان الغائب متقدم
ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس لاداء الاضمار فيه الى الاضمار الممتنع
على زعمه بخلاف الفعل وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته
اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل شديد من حيث العقل لانه محله الذي يقوم به وعمله
ضعيف لضعف مشابهته للفعل فلم يقو الا بالاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جائزة في المصدر دون اسم الفاعل وسيجيء الكلام
فيه في اسم الفاعل وليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجزء من المصدر
كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما بمجيء تابع
له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او بمجيء الفاعل بعده صريحا كقوله امن رسم دار مربع ومصيف لعينيك من ماء
الشئون وكيف وبقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز ويجوز ان يأول بفعل مبني للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو
اعجبني اكل خبز اي ان اكل خبز فيجوز الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كما يجيء المجرور بتابع مرفوع نحو
يعجبني اكل الخبز النقي واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا قوله واعماله باللام
قليل انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر والعامل به وهو الحرف المصدري وليس كذا اللام التي في اسمي الفاعل
والمفعول لانها موصولة داخلة على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم يضعف بها الا ان عملها للمشابهة اسم الفاعل كما يجيء لا للمشابهة
الفعل قيل ولم يات في القران شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى
لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم ويجوز ان تقول الا من ظلم فاعل المصدر اي ان يجهر على البناء للفاعل والاستثناء متصل
ويجوز ان تقول ان التقدير ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان تقول هو متصل والمضاف محذوف اي
الا جهر من ظلم وسيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مط نحو قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل
وقوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فينبغي على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضربك زيد
على ان الكاف مفعول والمبرد منعه قال لاستحالة الاسمية فيه وقال في قوله اعداءه اي في اعدائه او يكون منصوبا بمصدر
منكر مقدر اي ضعيف النكاية نكاية اعداءه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقا اي مفعولا مطلقا
فالعمل للفعل انما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرنا من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا
او مضمرا جائز الاظهار واما ان كان واجب الاضمار ففي الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه فوجهان اعلم ان المفعول المطلق لا
يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما مر في باب المفعول المطلق فلم ينتصب بل يكون بدلا من الفعل اذا
صار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل لما ان اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا

وآنتم مبتدأ، سطهالي الفاعل وما موصولة اي الاسم الذي وموصوفة وما عبارة عن اسم واشتق ماض مجهول والمستتر فيه بفعول مالم يتم فاعله عائد
متعلق به ولمن قام جار ومجرور متعلق ايضا والضمير في قام عائد الى الفعل وفي آخره الى من وبمعنى الحدوث متعلق بمقدر وحال عن ضمير مستتر في اشتق اي حال
المشتق بمعنى الحدوث وهذه الجملة صلة او نعت لما والموصول والموصوف مع صلته او نعته خبره وصيغته اي اسم الفاعل مبتدأ ومن بيانية والثلاثي مجرور بها والمجرد نعت
وعلى فاعل قائم مقام الخبر اي صيغته من الثلاثي المجرد تجيء على وزن الفاعل ومن غيره اي غير الثلاثي على صيغة المضارع عطف على قوله من الثلاثي ... على فاعل

كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذف الفعل حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام
الفعل نحو ضربا زيدا اي اضرب زيدا الضرب فالمصدر عامل في المفعول لكونه كالفعل لا لتأويله بان والفعل ودليل كونه كالفعل
امتناع استعمال الفعل معه وتعاقب باضافته الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق وقال السيرافي بل العامل هو ذلك المقدر فعلى
مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا ينفك بان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل قال المص وان لم يكن
الفعل حذف لازما كما في ضربا زيدا انه يجوز اضرب زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف
فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف فهل هو العامل او الفعل هو العامل والاولى ان يقال العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس
بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل
بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال ومن ثم يعزله الوصف ثلاثتها عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ
وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار الى الحمل اذا تعذر الحمل على اللفظ والظاهر كما مر في باب الاستثناء ويحمل التوابع
على محل المجرور ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة
في التاكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق قال
الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر فان جاء ما يوهم الحمل على المحل اضمر
له ناصبا او رافعا او فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه
هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف
واذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر فقوله طالب المعقب حقه المظلوم انما ارتفع المظلوم فيه لكونه فاعلا حقه على انه فعل اي غلبه المظلوم
بالحق ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر مزيدا في اوله ميم كالمقتل والمستخرج والثاني
اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا اي اعطائك والعطاء في الاصل
اسم لما يعطى ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور اي غائر وبمعنى اسم المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا فيستوي
فيه المذكر والمؤنث والمجموع اعتبارا للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكونا محذوفي المضاف اي ماء ذو غور ومن
ذوات هواك وفي التقديرالاول مبالغة كان ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه به قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل
لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر
قوله ما اشتق من فعل اي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والدليل على انه اراد به
بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر
ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل فالقائم هو الحدث قوله لمن قام الاولى ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول امره يؤتى
بلفظة ما ولعله قصد التغليب يخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والالة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يشمل
جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا متقرب من فلان او متبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل
والمفعول لا تقوم باحدهما معينا دون الاخر قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار
وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقول في حسن حاسن الان او غدا قال تعالى وضائق به صدرك لما قصد به الحدوث ضائق
صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر
وشازب متقور وعندنه ان لو قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث كما في قولك الله عالم وكان زيد ابدا ورب صائم
النهار قائم الليل قوله الثلاثي المجرد اي غير المزيد فيه نحو لوج واستخرج قال المص وبرمي يعني بلفظ الفاعل الذي هو وزن الفاعل
الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل وفيما قال نظر لانه ليس المقصود بقولهم اسم الفاعل
اسم الصيغة الاتية على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يأت المفعل والمنفعل ونحو ذلك بمعنى الذي فعل الشيء حتى
يقال اسم المفعل بلى لو قال انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمندحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما
تبنى له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج لكان شيئا قوله ومن غير الثلاثي يشمل الثلاثي ذا الزيادة
والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومتشعبة الرباعي يكون الجميع على وزن مضارعه المبني للفاعل بميم مضمومة موضع حرف المضارعة
وكسر ما قبل الاخر وان لم يكن في المضارع مكسورا كمتدحرج ومتضارب وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين او يضم عينه اتباعا للميم قالوا
في منتن منتن ومنتن وربما استغني عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى وارسلنا
الرياح لواقح على بعض التأويلات وقد استغني عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها في نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن

ويهم متعلق بانغاق صيغة المضارع ومضمومة نعت لميم وكسر عطف على ميم مضاف الى ما ... الاخر اي كسر الحرف الذي ثبت قبل الاخر وحرف ثبت قبل الاخر فعل هذا ما موصولة وموصوفة

والمثنى

اسم

والمنفعل

وسيلل هو مبتدأ ومحذوف مضافا الى مدخل و مستغفر عطف عليه و يعمل اى اسم الفاعل عمل فعله اى اسم الفاعل عامر و بشرط معنى الحال متعلق بيعمل والاستقبال
والاعتماد عطفان على معنى الحال وعلى صاحبه متعلق بالاعتماد والضمير في صاحبه عايد الى الاسم الفاعل والهمزة او ما عطفان على صاحبه فان كان اى اسم الفاعل
للماضي جملة شرطية و وجب الاضافة جملة جزائية و معنى منزلة اى وجب اضافته الى معموله من حيث المعنى لا من حيث اللفظ او نعت لمقدر و هو مفعول مطلق و تقديره
وجب الاضافة اضافة معنوية و خلافا مفعول مطلق و للكسائي متعلق برأى خالف هذا القول خلافا لقول الكسائي فانه يجوز اعماله بمعنى الماضي و نعت لمطلق

القياسي فلس فهو ملقح قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اى مدفوق وعيشة راضية اى مرضية والاولى ان يكون على
النسب كنابل و ناشب اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذى بمعنى النسب مما لا فعل له كنابل بل يجوز ايضا كونه مما جاء منه الفعل فيشترك
النسب و اسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعم وعدا ماتيا اى اتيا والاولى انه من انكث
الامر اى فعلته فهو بمعنى قوله كان وعده مفعولا كما في الاية الاخرى قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد
على صاحبه او الهمزة او ما فان كان للماضي وجب الاضافة معنى خلافا للكسائي وان كان معمول اخر فبفعل مقدر نحو زيد معطى
عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب ابوه زيدا امس استوى الجميع انما اشترط فيه الحال او الاستقبال للعمل في المفعول
لا في الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى شرط زمان و انما اشترط احدهما لانه لم يتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه
اذا كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازنه مستمرا قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسم الفاعل والمفعول مع مشابهتهما
للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا على ما ذكرنا
للذات المتصفة بالمصدر اما قائما بها كما في اسم الفاعل او واقعا عليها كما في اسم المفعول والذات التي لها كذا لا يقتضى لا فاعلا و لا مفعولا
فاشترط للعمل ما تقوى بهما بذكر ما وضع محتاج اليه و هو ما يخصصهما و ذلك لانهما وضعا للذات مبهمة متصفة بالحدث الذى اشتقا منه
مذكور قبلها ما يخصصها كرجل ضارب و مضروب بخلاف الالة والموضع والزمان كالمضرب والمضرب فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة
بحدثها غير المختصة بما يعينها قبل وما وقوعها بعد حرف هو بالفعل اولى كحرف الاستفهام وحرف النفي ويعني بصاحبه المبتدأ اما في الحال
نحو زيد ضارب ابوه اما في الاصل نحو كان زيد ضاربا ابوه او ظننتك ضاربا ابواك وان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف نحو جاءني
رجل ضارب زيدا وذو الحال نحو جاءني زيد راكبا جملا وقال ابن مالك هو حال لكونه خبر المبتدأ او حالا ايضا معتمد على الموصوف لكنه مقدر
وفيه تكلف و لا سيما في الحال فان يجئ الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعم انا انزلناه قرآنا عربيا قليل وهو الذى يسمى الحال الموطئة
قوله او الهمزة او ما الاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان و لا ضارب اخواك ولا مضروب
ابواك ولا ضارب زيدا غلاماك قائم ابواك و قد يكون النفي غير ظاهر بل هو مؤول به نحو قولك انما قائم الزيدان اى ما قائم الا الزيدان و
بتقدير الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاخفش يجوز عمله من غير اعتماد على شيء من الاشياء المذكورة نحو قائم الزيدان كما
في خبر المبتدأ قوله فان كان للماضي وجب الاضافة معنى يعني يجب ان يضاف الى ما يجيء بعده مما يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد
امس تكون اضافته معنوية هذا ان جاء بعده ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس برفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره
ولا ينصب الا الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما ادنى رائحة الفعل فيعمل عليهما اتفاقا واجاز الكسائي ان يعمل
بمعنى الماضي مطلقا كما يعمل بمعنى الحال او الاستقبال سواء و تمسك بجواز نحو زيد معطى عمرو امس درهما وظان زيد امس كريما وقوله تعم وجاعل
الليل سكنا قال السيرافي الاجود ههنا ان تقول انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى
المفعول الاول فاكتفى في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل لاجل الضرورة قال ولا يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا
ضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في كلامهم وقال ابو علي وجماعة معه بل هو منصوب
بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطى زيد قيل وما اعطى قال درهما كقوله في الفاعل ليبك يزيد ضارع لتخلص بهذا التأويل
من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي قال الاندلسي ردا على الفارسي لا يستقيم ذلك في مثل هذا ظان زيد امس قائما لانه يلزم
حذف احد مفعولي ظان والفارسي ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجيء في افعال القلوب وجوز في قولك
هذا ضارب زيد امس وعمرا بنصب المعطوف يقوى مذهب ابي علي في انتصابه بمقدر لا باسم الفاعل المضطر الى اعماله كما هو
مذهب السيرافي لانه لا اضطرار ههنا الى نصبه كما ادعى السيرافي في معطى عمرو درهما الا ان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى
فان اردت حكاية الحال الماضية جاز اعمال اسم الفاعل كقوله تعم وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد و يضعف مذهب السيرافي في
قولهم هذا ضارب زيد امس وعمرا اذ لا اضطرار ههنا الى نصب عمرو ولان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى ولا استدلال
للكسائي في قوله تعم وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد لانه حكاية الحال الماضية قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك
كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون بها ان اللفظ الذى في ذلك الزمان محكي الان
على ما تلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال
معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعم فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما
يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رأيت الاسد فاخذت السيف فاقتله فاذا
تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان يكون اضافته معنوية يتعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس واما اسم

مطلق اى وجب الاضافة وجوبا حتى اذا كان ... و كان فعل الشرط و معموله اسمه و اخر نعت لمعمول محذوف اى فان كان له معمول اخر و جاز ان يكون تامة بمعنى ثبت فبفعل مقدر و جملة اسمية ... جزاء الشرط ... دخل الفاعل ... نعت لمقدر و هو مفعول لفعل ... فان دخلت اللام استوى الجميع ظاهر و ما موصولة او موصوفة ...

ضعيف [illegible]

الفاعل

وما موصولة او موصوفة ... ماض ... والمستتر ... مالم يسم فاعله عايد الى ما ومن اى من اسم الفاعل ايضا بيان لما والمبالغة متعلق بوضع وهذه الجملة صلة
صفة لما والموصول او الموصوف مع صلته او صفته مبتدأ او كصفة خبر مبتدأ محذوف فعال وفعول ومفعال عطف عليه وفعيل وفعل معطوفات عليه وفي كثرة جار ومجرور مثل
الاول والثاني حال من اسم الفاعل ويجوز مضارع معروف وحذف النون فاعله ومع العمل متعلق به والتعريف عطف على العمل تخفيفا مفعول له والعامل فيه
النون وهو مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف

الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى الجميع يعني يعمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال
وقال ابو علي في كتاب الشعر والرماني ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمرو ولم يوجد في كلامهم
عاملا الا ومعناه المضي لعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم
فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن الدهان ذلك ايضا عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال
الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجريد
يعمل بمعناهما وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال واستدلوا بقوله فبت والهم يغشاني طوارقه من خوف
رحلة بين الظاعنين غدا ويحتمل انتصاب غدا برحلة وبين والظاعنين والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلا منا فيما ينصب
مفعولا به والظرف يكفيه رايحة الفعل وانما يعمل ذو اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما انتصب وذو اللام
بمعنى الماضي تشبيها المنصوب بالمفعول لا انه مفعول كما في زيد الحسن الوجه ... ضعف ما قال ظاهر ونقل عن المازني ان انتصاب
المنصوب بعده بفعل مقدر ولما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مر في الموصولات فليس ذو اللام في الحقيقة عنده
فعلا واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمفعول المصدر والمتعديين الى المفعول به بانفسهما ان يعملا باللام نحو انا ضارب لزيد و
اعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفها لفرعيتها للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا
تعبرون وقول المازني لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول
وعملهما كان من نحو علم وعرف ودرى وجهل بالباء نحو انا عالم به لجواز زيادتها مع افعالها انتم كما يجيء قوله وما وضع منه المبالغة
كفعال الى ضروب ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع مثله ابنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلاثة وهذه
الثلاثة مما حول اليها اسماء الفاعلين التي من الثلاثي عند قصد المبالغة قال فيا لرزام رشحوا بي مقدما على الحرب خواضا اليها
الكتائبا وفي كلامهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها وقال ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر وربما بني
فعال ومفعال وفعول من افعل نحو حساس ودراك من احس وادرك وقال شم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات لا خور
ولا قزم جمع مهوان من اهان قال سيبويه فاعل اذا حول الى فعيل او فعل يعمل ايضا وانشد حتى شاءها كليل موهنا عمل باتت طرابا
وبات الليل لم ينم فكليل مبالغة كال يعني برق وشاءها اي سابقها والضمير للاتن ومنع ذلك غير سيبويه وقالوا ان موهنا ظرف
لشاءها لان كليل لازم ولو كان لكليل ايضا فالاستدلال به لانه ظرف يكفيه رايحة الفعل واعتذر له بان كليل بمعنى مكل
فموهنا مفعوله على المجاز كما يقال تعبت يومك فعيل اذن مبالغة مفعل قلت لا استدلال بالمحتمل ولاسيما اذا كان بعيدا
واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله حذر امورا ما تخاف وامن ما ليس منجيه من الاقدار ومنعه غيره وقال ان البيت مصنوع
روي عن اللاحقي ان سيبويه سأله عن شاهد في تعدي فعل فعملت له هذا البيت واما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حول اليه اسم
الفاعل كظريف وكريم وطبن وفطن فلا خلاف في انهما لا يعملان في المفعول اذ كلامنا في ابنية المبالغة لا في الصفات المشبهة
وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تعالى عذاب اليم على راي وقوله امن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع واما الفعيل
بمعنى الفاعل كالجليس والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات
الصيغة التي بها شابهت اسم الفاعل الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما
تعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا يقصر عن
الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ
لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل والابيات المنشدة ظاهرة في كونها للاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها
صحيحا كان او مكسرا قال ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر وتقديم منصوب ابنية المبالغة عليها جايز كما في اسم الفاعل
ومنعه الفراء لضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عنده قوله والمثنى والمجموع مثله اي يعمل ان عمل اسم الفاعل المثنى وجمعا السلامة
لبقاء صفة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما الجمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال من جلى به وهن عواقد حبك النطا
نتبيغ غير مهمل قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو عورة
العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذف
في الموصول كما في قوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم
يا ام خالد واما حذف النون مع الجر كالضاربو زيد فللاضافة ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين
لان التصغير والوصف يخرجانه عن تاويله بالفعل ولم يخرجه التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثنى والمجموع

ولم

واسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي على مفعول ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح ما قبل الآخر [illegible] قوله اسم الفاعل على ما اشتق من [illegible]
[illegible] وأمره في العمل والاشتراط كأمر الفاعل [illegible] مثل زيد معطى غلامه درهما [illegible]
[illegible] والصفة المشبهة
ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت [illegible]

وليس بشيء لما ذكرنا وأما قوله [illegible] فلما جاز لكون المعمول ظرفا ويكفيه رائحة الفعل واعلم أنه قد جاء في الشذوذ
عمل اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله [illegible] قال [illegible] المجري جواده إذا [illegible] دونا [illegible] أي كر جواده وقد شذ
فيه الفصل بالمفعول نحو معطي الدرهم عمرو كما جاء في المصدر نحو قوله تعالى قتل أولادهم شركائهم فإن عطفت على المجرور باسم الفاعل
فإن كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد أمس وعمرو فالمختار جر المعطوف حملا على اللفظ والنصب جائز لكن بإضمار فعل يفسره لفظ
اسم الفاعل وإن لم يعمل لأن ذلك ضعيف ولا يكون ذلك المقدر إلا ماضيا ليوافق المفسر إلا أن يكون هناك ما يدل على خلافه
نحو هذا ضارب زيد أمس وعمرا غدا وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز النصب والجر مع أن الحمل على اللفظ أولى ويجيء ههنا
الخلاف في أن النصب حملا على المحل أو بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فعلى قوله اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل ليوافق المقدر — فكان بعامل مقدر
الظاهر وأنشد سيبويه هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد رب أخا عون بن مخراق قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع
عليه وصيغته من الثلاثي على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر كمستخرج ومخرج وأمره في
العمل والاشتراط كأمر اسم الفاعل نحو زيد معطى غلامه درهما قوله وقع عليه يعني وقع عليه أو جرى مجرى الوقوع عليه ليدخل فيه نحو
أوجد [illegible] فهو موجود وعلمت عدمه فهو [illegible] وجهلته فهو [illegible] ومعلوم وسمي اسم المفعول مع أن اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر إذ المراد
المفعول به توسعا لتلبسه به المضروب وتعلقه عليه لكن حذف الجار فصار الضمير مرفوعا فاستتر لأن الجار والمجرور كان نائب فاعله وكان — حرف
قياسه أن يكون على وزن مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب فهو مضرب لكنهم لما أداهم [illegible] فاطردوا في باب أفعل
إلى مفعل قصدوا تغيير أحدهما للفرق فغيروا الثلاثي لما ثبت التغيير في أخيه وهو اسم الفاعل لأنه وإن كان في مطلق الحركات و
السكنات كمضارعه لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في أكثرها كالحركات نحو ينصر فهو ناصر ويجهل فهو جاهل وأما
اسم الفاعل من أفعل فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات فغيروه بزيادة الواو وفتحوا الميم لئلا يؤدي إلى ضمتين بعدهما
واو وهو مستثقل قليل كعزور وعلود وعصفور فبقي اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على فعله لأن ضمة الميم
مقدرة وقد وقعوا الواو في حكم الحرف الناشئ من الإشباع كقوله أدنو فأنظور وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي
على وزن اسم الفاعل منه إلا في فتح ما قبل الآخر لأنه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله أعني المضارع المبني للمفعول وقد شذ — منه
الشيء فهو مضعوف أي جعلته مضاعفا قوله وأمره في العمل والاشتراط كأمر اسم الفاعل يعني أن حاله في عمله عمل فعله المضارع المبني للمفعول
كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه أو حرف
الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل ولا وجه لإعادته نحو زيد معطى غلامه درهما وقد ذكرنا في باب الإضافة أن عمله في ما ليس فاعله
الرفع غير محتاج إلى شرط العمل الزمانين ليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين
كأبي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل فإن كان الفعل متعديا بني اسم المفعول منه بلا قيد حرف جر كما مر في
باب المفعول به وإن كان الفعل لازما فإن لم يتعد بحرف الجر لم يجز بناء اسم المفعول منه كما لم يجز بناء الفعل المبني للمفعول منه لأن
المسند لا بد له من المسند إليه فلا يبقى المنسوب كما لا يبقى ذهب وإن تعدى إلى الجر جاز بناء اسم المفعول منه مسندا إلى
ذلك الجار والمجرور نحو سرت إلى البلد فهو مسير إليه وكذا إلى متعد حذف منه ما هو المفعول به وعدي بحرف الجر نحو رميت
عن القوس فهي مرمي عنها والمرمي هو السهم فمنه توهم اسم المفعول إلى المفعول به والمفعول هو المصدر كما ذكرنا وإن أسند إلى
إلى الظرف فلا يطلق عليه إلا مع الحرف نحو سير اليوم فرسخا فاليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وإن أسند إليه المصدر فلا يطلق
اسم المفعول عليه فلا تقول في ضرب ضرب شديد أن الضرب الشديد مضروب ثم إن أضيف إلى ما هو مفعوله سواء كان — أن اسم المفعول له
مفعولا لم يسم فاعله كقوله [illegible] أو لا نحو زيد معطى درهم غلاما أي معطى درهما غلاما فإضافته غير حقيقية لأنه مضاف
إلى معموله فإن لم يضف إلى معموله فإضافته حقيقية سواء كان المضاف إليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرو أو لا كقولنا
الحسين مقتول الطف [illegible] قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله من
فعل [illegible] قوله لازم يخرج اسم الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المعدى بحرف الجر
كمعدول عنه واسم الزمان والمكان والآلة قوله على معنى الثبوت أي الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد
فإنه مشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر وشازب وطالق وإن كان بمعنى الثبوت لأنه في
الأصل للحدوث وذلك لأن صيغة فاعل موضوعة للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل كحاسن وضائق
عند قصد النص على الحدوث والذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث ليست أيضا موضوعة
للاستمرار في جميع الأزمنة لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع إلا ذو

حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما و
هو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته
فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا
فقبح او سيصير حسنا او هو الان فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب
السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول ويجيء
في مقدمة التصريف انشاء الله وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض وادعج واعور على وزن افعل
وانما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهة الفعل لفظا ومعنى كما مر
لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة بها قام به الحدث المشتق هي منه فهي بمعنى ذو مضافا الى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم
الفاعل محل الحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث في احدهما وضعا والاطلاق
في الاخر كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل لكونها صفة تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل على صفة تثنى وتجمع وتؤنث ومن
ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصد [illegible] تثنية الصفة
المشبهة وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون
وابيضة كما تقول ضاربون وضاربة مع عمل سائر الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التي ذكرتها انتم حاصلة في افعل التفضيل لانه
يشابه اسم الفاعل المبني للمغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اي ذو طول اي وغلبته بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبني
في باب المغالبة الا في معنى الحدوث كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة قلت اقل ما يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي
الذي يبنى منه افعل التفضيل ثم ان الذي ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدي الافعل الى المفعول بنفسه او
باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد فكان ينبغي ان يجوز انا اطول القوم كما تقول انا طائل القوم وانا طائل للقوم
نحو ضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل الى مفعوله المغلوب الا بمن التي لابتداء الغاية بخلاف اسم الفاعل
في باب المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما في باب المغالبة فليس معنى اطول من القوم ذو طول اي وغلبة
بالطول بل معناه اختلف [illegible] في الطول من مبدأ القوم بعد مشاركته اياهم فيه ومخالفته تعديته لتعدي اسم الفاعل من المغالبة
دليل مباينته معناه لمعناه وقال المص لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها
بفعل منها يفيد فائدتها فتعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه فان قيل ففعل المغالبة
يفيد فائدته فالجواب ما مر قوله ويعمل عمل فعلها مطلقا يعني من غير شرط زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق و
اما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها قوله وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة
باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية
عشرة فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه
ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه واختلف في
حسن وجهه والبواقي ما كان فيه ضمير واحد فهو احسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا
ضمير فيها فهي كالفعل وما لا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعديين مثل الصفة
فيما ذكر اعلم ان الصفة المشبهة لا تخلو من ان يكون بها اللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاضرة وانما لم يقسمها بحسب اعرابها في نفسها
لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت والكلام ههنا في عملها لا في ايرادها في نفسها ثم معمولها
المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاضرة صارت ستة اقسام الصفة باللام مع الثلثة
من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او
مجرورا فصارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن
الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذلك الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنتان من
هذه المسائل الثمانية عشرة ممتنعتان باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه
وكذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لم تفد الاضافة فيه خفة
هي المطلوب من الاضافة اللفظية وذلك لما قلنا بعدم حصول الخفة لان الخفة يحصل في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف
الضمير الموصوف من فاعل الصفة او بما [illegible] فاعل الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه الاب

الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسنٍ وجهه واما بهما معا كالحسن الوجه ولم تحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم
يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجهيهما او الحسنوا وجوههم فالتخفيف
حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف والثانية من الممتنعين ان تكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والاضافة كالحسن وجهٍ او وجه غلام وانما امتنع مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجهه
لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن مثل الجواز تعريف المضاف
والمضاف اليه معا فيهما بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه ومسئلة
منها مختلف فيها وهي ان تكون الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين
يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في الشعر وليس استقباحها لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك
زيادة على المقدار المحتاج اليه ولا يثبت بقبحه كما في رجل ضارب اباه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فتقتضي الحكمة ان
يبلغ اقصى ما يمكن منه وقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع الامكان وهو حذف الضمير
مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين و
منعها ابن بابشاذ مستدلا بنسج العنكبوت وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد بانه اضيف حسن الى وجه وهو هو في المعنى
فذلك انما منعه مع صحته من منع في الاضافة المحضة وكان ينبغي على ما قال ان لا تضاف الصفة الى ما هو فاعلها في المعنى اصلا
وهو معلوم الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنبي
من ناصبه ثم اضيفت اليه حتى لا يتنكر في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن فكانك
اضفت حسنا الى ضميره نفسه وذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها واحد امه وعبد بطنه
وصيد بلده وحبيب مصره ونحو ذلك وانشد سيبويه للاستدلال على مجيئها في الشعر قول الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا
صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وقال المبرد بل الضمير في مصطلاهما للاعالي اذ هو جمع في معنى المثنى اذ هو للجارتين وليس للجارتين
الا اعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله روانف اليتيك وتستطارا فالالف في تستطارا راجع الى [illegible] لانه بمعنى الرانفتين
فكانه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا نحو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي
فعل الغلام ويعني بمصطلى الاعالي ما تحت الاعالي وهو الموضع الذي اصابه الدخان اكثر فاصل الجارتين ابيض واعلاه كميت وما بينهما
جون اي اسود وما ذهب اليه المبرد تكلف والظاهر مع سيبويه ومن المسائل المذكورة مسئلتان اخريان قبيحتان عند النحاة
استحسنهما المصنف وهما الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة اذا كان
معرفة انما جاز مع كونها في المعنى فاعلا ليبرز في صورة المفعول فلا يستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة
الى مرفوعها قبيحة في الظاهر لان الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو
غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة التي هي اصل لغير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة
الناصبة غير المنصوب بها في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيف اليه بعد نصبه كانت كاضافة الشيء
الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذن لاجل توطئة الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكذا لما
يجز حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس مقصودا بذاته
لكنهم لما جوزوهما على قبح في الشعر ايضا ليظهر النصب فيما كان فاعلا سواء جاز فيه الاضافة اليه او لا فاية الظهور تتبين في الجر دانه كان
قبله منصوبا قال المصنف انهما من نعاتها كوم الذرى وادقة سراتها ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه
وحسن وجهه برفع الوجه فيهما فانهما حسنتان كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصليين لان الوجه فاعل في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا
ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلق الصفة ثم لكل واحدة منهما فرعان حسنان في القياس كثيرا الاستعمال الحسن وجها وحسن وجها على
التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة اما حسن انتصاب المعمولين في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه
بالحسن فنصبت وجها على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون افخم واوقع في النفس للابهام اولا ثم التفسير ثانيا كما مر في
باب التمييز نحو تصببت زيد عرقا فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن الجر الوجه
مع اللام فيه فلان في حسن الوجه تخفيفين حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستتاره فيها وفي الحسن الوجه
تخفيفا واحدا وهو حذف الضمير وفيهما معا تعريف الوجه باللام الذي هو اخف من الضمير مراعاة لاصله في التعريف وهذه فائدة

المثنى

لان ثم

التي

اذ ليس في الصفة

لفظية



لفظيه واما من حيث المعنى ففيها الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاولين والدليل على انتقال الضمير
فيها الى الصفة انك تقول في المؤنث هند حسنة الوجه وفي المثنى والمجموع الزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنو الوجوه
ولا يلحق هذه العلامات في الصفة الا وفيها ضمائر مستترة الا في اللغة الرديئة نحو قام رجل قاعدون غلمانه وانما جاز اسناد الصفة
الى الضمير المسبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المسبب خبرا او نعتا او حالا او في المعنى دالة على صفة له في نفسه
سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه حسن بحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي
متقو بهم فيحسن اذن ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيستحق ضميره في صفة سببه كما يستحق في صفة نفسه فيخرج السببي اذن عن ظاهر الفاعلية
الى النصب والى الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على ان يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم يجر
اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في ذاته نحو زيد احمر ثوبه لم يجز استكنان ضمير المسبب فيها
فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثوب وزيد احمر غلاما لانه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور
فيقبح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه فان قيل اليس تدل الصفة في
نحو زيد ابيض ثوبه على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب كذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون ثوبه سببا له لا من صفة السبب
واما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو كريم قال الحزين يا بابا والعقور كلبا ومسئلة لا قبيحة ولا في غاية الحسن هي حسن وجه اذ
كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الا مطابقة المعمول لاصله في التعريف واربع مسائل قبيحة قبحا لا ينتهي الى منعها في حال السعة
وهي الحسن وجه وحسن وجه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع المعمول في جميعها والاوليان اقبح من الاخيرتين لعدم موافقة المعمول منهما
لاصله في التعريف ووجه قبح الاربع خلو الصفة من عائد الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور تقليل قبح اي وجه منه والوجه
منه وقال ابو علي الوجه [illegible] وجه بدلان من الضمير المستتر في الصفة قال في قوله نعم مفتحة لهم الابواب وهذا اغسل الدم بالدم لان بدل
البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الاغلب وقال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله لحافي لحاف
الضيف والبرد برده فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين
ومسئلتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالهما لاستكراه الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما
فلكون النصب تولية للجر وهو حسن كما مر واما استكراه ظاهرهما فلنصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرف
في مثله على التمييز لتجويزهم تعريف المميز كما مر في بابه وثلث مسائل قبيحة لا يجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جايزة في السعة
بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه فيهما وحسن وجهه بجر وجهه كما ذكرنا ومسئلتان باطلتان اتفاقا الحسن
وجهه والحسن وجه بجر المعمول فيهما كما تقدم والمجموع ثماني عشرة مسئلة ولنا ان نعلل استقباح المسائل الثلث القبيحة الممنوعة في السعة
بعلة واحدة فنقول لما استكن الضمير المسبب في صفة السبب لما ذكرنا من الامرين اعني جريها واستلزامها الصفة له في نفسه فصارت صفة
السبب كصفة المسبب صار السبب كالفضلة المجيء بها بعد الفاعل الذي هو الضمير المستتر فنصب تشبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا او جر بالاضافة لزوال
المانع من الاضافة الى السبب لان المانع من الاضافة الى السبب انما كان رفعه كما ذكرنا فلما استتر ضمير المسبب في الصفة استقبح مجيئه في السبب ايضا
لان الضمير في السبب انما احتيج اليه لتبيين كونه سببا ولو اضمر الضمير في الصفة دال على انه سببه لانك لم تضمره فيها الا لدلالة صفة سببه
على صفة نفسه كما تقدم فاغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو اتى به فيه لكان قبيحا والبس نحو زيد ضارب غلامه كذلك لان
الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سببه على صفة نفسه وانضم هذا القبح المذكور في الحسن وجهه بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف
في الاضافة اللفظية فتأكد امتناعها قوله والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع والاولى التفصيل قوله ما كان فيه ضمير واحد احسن
وما فيه ضميران حسن وقد ذكرنا ما عليه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها لما كان معرفة الحسن والاحسن والقبيح على ما ذكر مبنية على
الضمير والضميرين والتجرد عن الضمير قال الضمير اما ان يكون في الصفة او في معمولها فان كان في المعمول فهو ظاهر لانه يكون بارزا
نحو وجهه او الوجه منه وان كان في الصفة فذلك اذا لم ترفع ظاهرا فتؤنث لتانيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت
ظاهرا فهي كالفعل تؤنث لتانيث الفاعل وتفرد عند افراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم ان حكم المعمول اذا
كان معرفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف باللام او مضافا الى المضاف اليه باللام بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن
وجه ابي الغلام وكذا الوجه وكذا حكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل
حسن وجهه وبرجل حسن وجه غلامه وبرجل حسن وجه ابي غلامه وكذا الى ما لا نهاية وكذا اذا كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كقوله
رحيب قطاب الجيب منها وبرجل حسن وجه يصونه وكذا المجرد عن اللام والاضافة نحو مررت برجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابي غلام

واللام ... متعلق مبتدا وما موصولة واشتق ماض مجهول والمستتر فيه مفعول مالم يسم فاعله عايد الى ما ومن فعل صلة والموصوف متعلق به ايضا وبزيادة متعلق
بموصوف وعلى غيره اي غير الموصوف متعلق بزيادة والجملة صلة لما والموصول مع صلته خبره وهو مبتدا عايد الى اسم التفضيل وافعل خبره وشرطه اي اسم التفضيل مبتدا
وان يبنى مضارع مجهول والمستتر فيه مفعول مالم يسم فاعله عايد الى اسم التفضيل ومن ثلاثي متعلق به مجرد نعته ولم يكن مضارع منصوب بلام كي وهي متعلقة بيبنى
والمستتر فيه فاعله عايد الى الثلاثي ... بحكمه لا التربيني وليس من اخوات ... والمستتر فيها اسمه يكون ... ولا عيب ... عليه والجملة ... الثلاثي لان

وكذا الوزدت قوله واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين يعني باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى
واحد فقط كضرب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن
المتعدي الى ثلثة هو المتعدي الى اثنين نحو زيد معلم اخوه عمرا كريما وفي اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشاحج التب وفي اسم
المفعول اللازم مضروب الغلام وموذن الخدام سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى المضارع او للاستمرار او للاطلاق فان رفعهما للمسند
اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر في باب الاضافة فاذا جاز في معمولهما الرفع جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعاه كما مر فيجي في كل واحد منهما
الثماني عشر مسئلة وكذا انما يجوز استتار الضمير فيهما منتقلا من معمولهما ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل لصاحبهما المتقدم
وصف بالتصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز نحو زيد قائم ابا ولا قائم ابن العم بجر المعمول ولا مضروب
مملوك اخ ولا مشروب ماء الاخ بجر المعمول هذا واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا ومعطى اخوه درهما او معطى عمرو
ثوبه فان حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا لئلا يشتبه بالمفعول فان له مفعولا بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل
والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لهما حتى يشتبه المنصوب والمجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل نحو من اللباس المنصوب
او المجرور بالمفعول لم يمتنع عند ابي علي نصب الفاعل او جره ملحوظا له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره وقد يجري بعض الاسماء الجامدة
مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه فيجي فيه المسائل المذكورة وهو قليل قوله لا تعمل الصفة المشبهة في الاجنبي
كما تعمل اسماء الفاعل والمفعول بل تعمل في السببي فقط وليس الامر هذا القول بوجه بل تعمل في غير السببي اذا كان في معمول اخر
لها ضمير لاحبها نحو برجل حسن في داره توبهه وكذا اذا اعتمدت على الاستفهام او النفي نحو احسن الزيدان وما حسن الزيدون فانه
لا صاحب لها ههنا حتى تعمل في سببيه اما نحو ما زيد قائم الجارية ولا حسن جهها بجر الوجه او ولا حسنا وجهها برفع الوجه فان وجهها
وان لم يكن سببا لزيد الا انه سبب الجارية التي هي سببه خلو الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان
الضمير الذي اضيف وجه اليه راجع الى جاريته التي هي مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل ما زيد حسنا وجه جاريته فهو محل
على المعنى كقولك مررت برجل حسن جاريته لا فخذه وبرجل قائم غلاماه لا قاعدين ومن هذا الباب عند المبرد جونتا مصطلاهما كما مر
لان اصله جونتا مصطلاهما اي مصطلى الاعالي اي مصطلا اعاليهما فلما قصد الاضافة حذف الضمير الذي اضيف اليه اعالي واستتر
في جونتا فصار جونتا وادخل اللام في اعالي ليتعرف باللام كما كان متعرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالي ضميرا راجعا اليه لتقدم ذكره
جعله شيء لكون الاعالي ههنا في موضع الاعليين فليس عنده اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير ههنا من وجهه
كما حذفت من اعاليهما قوله اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب ولو احترز
عن مثله بان قال لما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيما اي في الفعل المشتق منه لا ينتقض بنحو طائل لانه زائد في الطول على غيره
ويشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة والاولى ان يقال هو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل لا في المصدر المشتق
منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل قوله وشرطه ان
يبنى من الثلاثي المجرد ليمكن ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه باشد
ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى وقياسه للفاعل وقد يجي للمفعول مثل اعذر والوم واشغل واشهر شرط افعل
التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز من
ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين اي اكلهما من الحنك واول شاذ وكذا قولهم ابل من حنيف
الحناتم لم يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال الجوهري ابل يابل ابالة مثل شكس يشكس شكاسة اذا تم بمصلحة الابل وهو
افرس من غيره من الفروسية ولم يستعمل منها ايضا فعل وقولنا تام احتراز من الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال اكون
واصير كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم والافعل موضوع للتفضيل في الحدث
والحق انها دالة على الحدث ايضا كما يجي في بابها فلا منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك منطلقا وهو اصير منك غنيا اي اشد
انتقالا الى الغنى وقولنا غير لازم للنفي احتراز عن نحو ما نبس بكلمة فانه لا يقال هو انبس منك لئلا يصير مستعملا في الاثبات فان قيل
نقل لا انبس قلت ليس لا انبس لنفي الحدث الذي هو التكلم ونبس موضوع له بل لنفي المفضل في التكلم وقولنا متصرف احتراز عن
مثل نعم وبئس اذ لا نعم وابأس وابئس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب
منها امس ولا اطلع وينبغي ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى قوله ثلاثي احتراز عن الرباعي نحو دحرج قوله مجرد
احتراز عن ثلاثي ذي زيادة نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها قوله ليمكن اي لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج او لم
يكن مجردا كاستخرج واخرج لم يكن بناء افعل منه اما ان اردت بناؤه من غير حذف شي منه فواضح الاستحالة لان افعل ثلاثي مزيد

منهما اي من اللون والعيب
افعل لغيره اي غير التفضيل
جار ومجرور خبر متعلق
بليس نحو خبر مبتدا
محذوف وزيد مبتدا
وافضل الناس خبر والجملة
مجرورة محلا بالاضافة ان
حرف شرط وقصد ماض
مجهول وهو فعل الشرط
ووقع في بعض النسخ قصد
مكانه وغيره اي غير الذي
مفعول مالم يسم فاعله
توصل ماض مجهول
اليه اي الى القصد مفعول
مالم يسم فاعله وتمثيل جار
ومجرور متعلق بتوصل
وهو مبتدا واشد
منه ومنه متعلق به
استخراجا تمييز والجملة
محل الجر بالاضافة وقوله
توصل جزاء القوله
ان قصد وبياضا
عطف على استخراجا
افعل مبتدا وللفاعل
خبره وقد من تكلم حرفا
ماض معروف المستتر
فيه فاعله عايد الى اسم
التفضيل وللمفعول
متعلق به نحو خبر مبتدا
محذوف مثال واعذر
مثال اليه مشتغل
عطف عليه

يفيد

ولا يستعمل مصاغ من مجهول ولا مستتر به مفعول بالمرتبة على عائد الى اسم التفضيل وعلى حال فلشذوذ منه متاع بمصاغ [illegible] توضيح هذا انه لا يستعمل بغير
او جر يكون لفعل ذي ثاني بكون مضافا او من محذوفة مع متعلق بمقدر وهو متصل او معرف باللام عطف على مضافا فلا يجوز خلا
منى وزيد الا افضل من عمرو جملة ممتنعة في محل الرفع على الفاعلية والمراد بها ضعيفة عليها الان اسم استثناء مفرغ فما استثنى اسم التفضيل به ان يتعلق باسم
اسم التفضيل لفظا مضافا الى جملة هي الخبر من خبر مبتدأ احدها اي المعنيين مبتدأ او هو مبتدأ ثان عائد الى احد المعنيين الاكثر وهذا الجمل معرفة

فيه الهمزة للتفضيل واما ان اوجب الالتباس حاز فيه من اوجه ... فلانه يلتبس المعنى اذ لو قلت زيد ادرج لم يعلم انه من تركيب
درج وكذا لو قلت في تركيب الخروج اخرج بعد حذف الهمزة لالتبس باخرج من الخروج وكذا في غيره من المشتقة وكل هذا بناء على انه لا
صيغة للتفضيل الا افعل وانما اقتصروا عليه لخفته واقوى لتبانيه ولا عيب صفة ايضا لقوله ثلاثي قوله لان منها افعل لغيره
يعني انما لم يبن من باب الالوان والعيوب لان منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منهما افعل التفضيل لالتبس
احدهما بالآخر اذ لو قلت زيد الاسود على انه للتفضيل لم يعلم انه يعني ذو سواد او يعني الزيادة في السواد وهذا التعليل انما تم اذا ثبت
ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادتها
على الاخرى في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل
التفضيل نحو فلان ابله من فلان واجهل منه واحمق وارعن واهوج والحمق والد[illegible] واشكر واخنى واعجم وانوك مع ان بعضها يأتي منها
افعل لغير التفضيل كاحمق حمقاء وارعن رعناء واهوج هوجاء واخرق خرقاء واعجم عجماء وانوك [illegible] كما انما بطل ايضا التعليل بان
منهما افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى فعل لغيره فالاولى ان نقول لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب
الالوان تأتي افعالها على افعل وافعال كابيض واسود واحمر واصفر فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليها واما العيوب الحسية فليس
الغالب فيها الزيادة فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا من غيره كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولذا
لم يقلب واوهما الفا حملا على احول واعور وما لم يجئ منه افعل وافعال كالنجر والعرج والعمى لم يبن منها لكون بعضها بالاثقيل الزيادة
في النقصان كالزمن والبواقي محمولة على القسم الاول [illegible] في الامتناع واجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظي السواد والبياض
قالوا لانهما اصلا الالوان وقال من اخت بني اباض قال لانت اسود في عيني من الظلم وهما عند البصريين شاذان قوله فان قصد غيره
يعني قصد التفضيل من بعض الاشياء التي تعذر بناء افعل التفضيل منها وهي ذو الزيادة والرباعي والالوان والعيوب الظاهرة تبني
افعل من فعل يصح بناء افعل منه من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب غرضك الذي تقصده ثم تؤتي بمصادر الافعال التي تمتنع
بناؤه على افعل منها فينتصب على التمييز لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو اقبح عورا واشد بياضا واسرع انطلاقا واكثر دحرجة
ونحو ذلك وعند سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم بالمعروف
وانت اكرم لي من فلان وهو كثير ويجوزه قطعا التغيير لانك تحذف منه الهمزة وترده الى الثلاثي ثم تبني منه افعل التفضيل فتخلف
همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته ونقل عن الاخفش والمبرد جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي
المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل قوله وقياسه للفاعل
يعني قياسه ان يكون للتفضيل الفاعل على غيره في الفعل كاضرب اي ضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين وقد يكون اضرب بمعنى مضروب
اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان القياس للفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الالتباس
لاطراده وما سائر الالفاظ المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية ولو جعلوه في احدهما اظهر دون الآخر لجعلوه في
الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو جنون ومشغوف
فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعمل
في المفعول كما تقدم على غير القياس نحو اعذر واللوم واشهر واشغل اي اكثر معذورية وملومية ومشهورية ومشغولية وهذا على
قول سيبويه وهو بشار اعني قوله ويستعمل على احد ثلاثة اوجه مضافا او بمن او معرفا باللام فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو
الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه
باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن
هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد
افضل الا ان يعلم اعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد الثلاثة المذكورة فلا يخلو عن الجميع ولا يجمع اثنان منها الا نادرا وانما
لم يخل عن الجميع لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره ومع من والاضافة يذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا
لانه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكر في اللام العهدية في بابها فيكون اللام اشارة الى افعل المذكور ومعه
المفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل من زيد فقلت عمرو الافضل اي ذلك الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا
لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل في موضع من المواضع الا للعهد ليحصل ذكر المفضل عليه واما لو خلا عن ذكر الثلاثة
لخلا عن ذكر المفضل عليه راسا فلو خلا عن ذكر الثلاثة لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود من وضعه واذا علم المفضول
جاز حذفه غالبا ان كان افعل خبرا كما تقول لك انت اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن منه قوله تعالى الله اكبر قوله ان الذي

سمك السماء بنا لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقوله ستعلم اينا للموت ادنى اذا دانيت لي الاسل الحرار ويجوز ان يكون في مثل هذه
المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعز دعائمه ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستبشع ذلك واما
نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم تعويض التنوين فيه ويجوز ان يقال ان من مع مجروره محذوف اي اكبر من كل شيء ويقل الحذف في غير الخبر
نحو جاءني رجل افضل في جواب من قال ما جاءك رجل افضل من زيد وكانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال كان
حذف بعض اجزائه اكثر من حذف بعضهما وانما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيئان لان كل واحد منها يغني عن الاخر في افادة ذكر
المفضول كما ذكرنا ولا فائدة في واحد منها الا ذلك فكان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة
للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل
من عيسى فتقول محمد صلعم الافضل من قريش اي افضل من تنسبه من بين قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله ورثت
مهلهلا والخير منه زهيرا نعم ذخر الذاخرينا ويجوز في البيتين على ما قيل ان يقدر افعل اخر عاريا من اللام يتعلق به من اي لست بالاكثر
اكثر منهم والخير خيرا منه ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كقولنا زيد افضل البصرة
من كل فاضل فاضافته الى البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لان هذه الاضافة دالة على ان صاحب افعل مفضل
على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخرج المجرد من التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيد احسن
من عمرو واما تقديرا كقول علي عم لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي
يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره عليه السلم محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب
انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال عم اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم في ان فيهم خيرا وابدلهم
بي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه صلى الله عليه واله شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا
موجب النار واختاروا النار ويقال في التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس
المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان
تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد
بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت من زيد وانفصلت منه
تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وباين بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك اي باين من ان اضربك من فرط عزتك
علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى انك ان قلت زيد افضل من عمرو
فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل ومنه قول علي عليه السلم وطحى بك تعاله
من نزول البلاء بجماعة النفس في قولك اصدق واوفى من ان تكذب او تغدر اي هي متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب
ويجب ان يلي من التفضيلية افعل التفضيل لانها من تمام معناه او يلي معموله قال فانا رابنا العرض احوج ساعة الى الصون من ريط
يمان مسهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هي احسن لو انصفت من الشمس ويتقدم عليه في الشعر كقوله واستنزلت الزبا
قسرا وهي من عقاب لوح الجو اعلى منتمى ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو من اعلم زيد او مضافا اليه نحو قولك
من غلام ايهم اكرم انت قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه انما كان هذا
الاكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه بمرضي لانه مفضل على ما سواه
من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه وقول
المص في دفع هذه الشبهة ان زيدا المراد كونه في الناس في قولك زيد افضل الناس لغرض التفضيل عليه معهم بل لغرض التشريك
معهم في اصل الفضل ليس بشيء لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض اي التشريك في اصل الفضل الى واسطة لان لفظ افعل يكفي
في هذا الغرض لما ذكر المص بعد هذا وهو قوله لان لافعل جهتان ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل
الفرع الا بعد ثبوت الاصل فنقول لفظ افعل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل ولا يحتاج لاجله الى شيء اخر والاولى في تعليل
دخوله في جملة المضاف اليه ما مر في باب الاضافة فلنرجع اليه وقوله بعد هذا في الشرح ان لافعل جهتين الى اخر الباب قد مضى الكلام
فيه في باب الحال قوله والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي يقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما
تضيفه الى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض
المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو واحد منهم كقولك نبينا صلى الله عليه واله وسلم افضل قريش اي افضل الناس
من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس هو داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف

اذا ء

الى اسم الاستفهام

على الكمال

بدليل



بدليل انك لو سألت عن عدد اخوة يوسف لم يجز لك عدّه فيهم بل لا يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن بنى يعقوب وان تضيفه
الى [illegible] غيرهم قلت انا اعلم بغداد اى اعلم من سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه او مسكنه وان تحذف المضاف اى اعلم اهل
بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله ويجوز في الاول الافراد الى آخره يعنى اول معنيى المضاف اعلم ان الاصل في افعل
التفضيل ان يذكر معه المفضول ومن التفضيلية لانه موضوع على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى تعدى الى المفضول بمن
الابتدائية كما ذكرنا فافعل التفضيل يتميز عن ما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف كاحمر والاسم كافكل في بدن النظر بمن التفضيلية
فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وكذلك ايضا قيل لما دام معه من لا يطابق به صاحبه تثنية وجمعا
وتانيثا بل يلتزم في الاحوال صيغة المفرد المذكر نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا
اذ لو ثنى وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا اضفته واردت تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء
المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن في لزومه صيغة واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا ولا سيما
ان افعل المصاحب لمن مضارع المضاف كما تبين في باب المنادى ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن مفضول بجميع
اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه مفضولة الا صاحب افعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في احدهما
دون الآخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات لفظ من المانعة من التصرف
وقال ابن الدهان وابن السراج وابن يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه
مثله في ذكر المفضول بعده وهو مذهب الجمهور وما ذكرنا اولا واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثانى فلا يشابه المصاحب لمن اذ لم
يذكر بعده المفضول وكذا ذو اللام لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية وجمعا وتانيثا
فوجب مطابقتهما لصاحبهما وقيل انما لم يتصرف في الذى بمن لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلى غير المتصرف اما لفظا فظاهر
واما معنى فلانه لا يتعجب من شىء الا وهو مفضل فلهذا يبنيان من اصل واحد كما يجيء في افعل التعجب واما ذو اللام والمضاف بالمعنى
الثانى فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اعنى من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها افعل التعجب الفعلى مشابهة
تامة ودخلهما اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فترجح جانب الاسمية فلم يمتنعا من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول
فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التى هى من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه وان
تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذى كان مصاحبا له اى لعلم التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام و
الاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا عند غيره وهو الاصح قال
* قبحتم يا آل زيد نفرا الام قوم اصغرا واكبرا اى صغيرا وكبيرا وقال الآخر ملوك عظام من ملوك اعاظم اى عظام وتقول
الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل قيل ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شىء اهون عليه تعالى من شىء ومما كان بهذا المعنى
فلزومه صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذى هو الاصل اعنى افعل التفضيل مع من واما اول فمذهب البصريين
انه افعل ثم اختلفوا على ثلاثة اقوال جمهورهم على انه من تركيب و و ل كددن ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول ومتصرفاته وقال
بعضهم اصله اوأل من وأل اى نجا لان النجاة في السبق وقيل اصله من آل يؤول اى رجع لان كل شىء يرجع الى اوله فهو افعل
بمعنى المفعول كاشهر واحمد فقلبت الهمزة في الوجهين واوا قلبا شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من وأل فقلبت الهمزة الى موضع
الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب و و ل فقلبت الواو الاولى همزة وتصريفه كتصريف افعل التفضيل واستعماله بمن مبطل لان
لكونه فوعلا اما قولهم اولة واولتان فمن كلام العوام وليس بصحيح وانما لزم قلب الواو الاولى همزة على مذهب جمهور البصريين بخلاف واو
ووري فانه جاز القلب لبناء على جمعها وهو اوائل فانه لازم القلب كما في اواصل جمع واصلة وعند من قال هو افعل من وأل
اصل اول اوأل قلبت الواو همزة كما في وجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما في اومن ولهذا رجع الى الاصل الهمزة في قراءة
قالون عادا الاولى لانه حذفت الاولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين فاتى بها كما سبق معناه وتصريفه واستعماله
في تصريفه الاول الاولى الاولان الاولون الاوائل الاوليان الاوليات الاول وتقول في الاستعمال ابدأ بهذا اول من غيره وهو اوليهم
وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شىء مستعمل على القول الصحيح لا مما استعمل منه فعل كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كاحنك فيضعف
فيه معنى الوصفية لانه انما ظهر باعتبار المشتق منه واتصافه بذلك المشتق منه كاعلم اى ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اى ذو حنك
اشد من حنك غيره وانما ظهر وصفيته اول بسبب تاويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل رجل اى جرى فلاجرم لم يعتبر وصفيته الا
مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرا او مقدرا نحو [illegible] ان افعل ليس اسما صريحا كافكل وايدع
فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيها التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر وذلك كقول على عليه السلام احمده اولا بادئا

صفة جارية على غير من هي له والمستتر فيها عائد الى اسم التفضيل وفي تخصيصه متعلق بيجعل والا استثناء من قوله لا يعمل واذا المقرون مضافا الى بعده وكان ما في
حيز وبين والضمير فيه اسمه عائد الى اسم التفضيل ولشئ خبره وهو مبتدأ وعائد الى اسم التفضيل وفي المعنى متعلق بمقدر ولسبب خبره ومفضل نعت ولا عتبار
الاول فالمفضل سبب مفضل من حيث المعنى لكانه على نفسه معمولا بواسطة ومنه متعلق بمفضل والباء للمصاحبة والملابسة والاعتبار فصل سبب خاصا لكونه مصاحبا
ملابسا باعتبار الثاني والضمير في نفسه راجع الى المسبب وفي غيره راجع الى الشئ ومنفيا حال عن الضمير الذي في كان اي الا اذا كان اسم التفضيل كذا وكذا حال كونه اسم

ويقال ما تركته اولا ولا آخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان ظرفا لا ظرفا للزمان نحو قوله لعمرك
ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول اي اول اوقات غد وهذا نحو ما لقيته مذ عام اول برفع اول صفة لعام اي عام
اول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام اول بفتح اول وهو قليل حكى سيبويه عن الخليل انهم جعلوه ظرفا كانه قيل مذ عام
قبل عامك وفي تأويل اول بقبل اشكال لان اول الشئ اسبق اجزائه اما من الليالي او الايام او الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان
الذي يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوفا المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم ويجوز ان يكون اول ههنا
بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعام اي عام كائن في زمان اسبق من عامك جعل للزمان زمان توسعا ولا يبعد ان
يقال انه صفة المرفوع على توهم الجر في الموصوف لان ما بعد مذ قد يجر فيكون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله فاصدق
واكن من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا وتقول اذا لقيت زيدا يوم ما قبل امس ما رأيته مذ اول من امس فان لم
تره مذ يومين قبل امس قلت ما رأيته مذ اول من اول من امس ولا يتجاوز ذلك واما آخر فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا
في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل الا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام ولما لم يكن معنى من مقدرا مع المجرد
طابق ما هو له تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد يجرد الدنيا والجلى عن اللام والاضافة اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة
والجلى بمعنى الداهية قال في سعدى دنيا طال ما قد مدت وقال وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا انما
جاز ذلك لانمحاء معنى التفضيل منهما واما حسنى في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا فيمن قرأ بالالف فسوى في قوله ولا يجزون
من حسن بسوءى ولا يجزون من غلظ بلين فليستا بتأنيث احسن واسوء بل مصدران كالرجعى والبشرى قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا
كان لشئ وهو في المعنى لسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا لفصلوا بينه وبين معموله باجنبي وهو الكحل ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من
عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل قول الشاعر مررت على وادي السباع ولا
ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب أتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا اعلم ان مشابهة افعل التفضيل
للفعل ضعيفة وكذا اسم الفاعل ايضا كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر في الاعرف الاشهر الا بشروط كما
يجئ وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه وليس
ذلك بمشهور وترفع الضمير المستتر الذي هو فاعله لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلامهم متفقون
على انه لا ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم
من كل واحد يعلم من يضل وكذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب
المفعول به فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة للاضافة الى ما كان مرتفعا به
وهو لا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشروط التي تجئ وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا ويتعدى افعل التفضيل الى المفعول به الذي
كان للفعل قبل بناء افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل واذا جاز لك ان
تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تعديا الى المفعول نحو ضربي لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك في الافعل
لضعفه وان كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به وكذا
اعرف وادرى واجهل وذلك لان افعال الباب لازمة في مفعولها الباء نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر
نحو انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف جر تعدى اليه الافعل ايضا بذلك الحرف نحو انا امر منك
بزيد وارمى منك بالنشاب ويتعدى الى اول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام ويبقى ثانيهما في البابين منصوبا نحو انا اكسى
منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثاني ايضا باللام الا ان الفعل لا يتعدى بحرف جر
متماثلين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كمفعولين او زمانين او مكانين فان لم يكونا من نوع كقولك في البلد يوم الجمعة
جاز وقوله اقت في العراق في بغداد في رمضان في الخامس بدل الجزء من الكل واستغنى عن الضمير لشهرة الجزئية فان اختلف
معنيا الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو اي مع عمرو ولفظاهما نحو سرت من البصرة الى الكوفة جاز وانتصاب ثانيهما المذكور
عند الكوفيين بافعل نصبه بنفسه للاضطرار اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعل فيكون ثاني
مفعولي الفعل والفعل مع مفعوله الاول محذوف وفيه اي انا اكسى منك لعمرو اكسوه الثياب واعلم منك لزيد اعلمه منطلقا
ولا يجوزون اظهار المفعول المحذوف وفعله لا بفعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب
المفعول كما مر قال جار الله الاجود حذف احد المفعولين دون الآخر في باب علمت فالاولى ان يقال هو انفذ منك علما

اسم التفضيل منفيا
كذا وجدت في بعض
نسخ الكتاب ومثل خبر
مبتدأ محذوف وفي مضاف
وما رأيت فعل وفاعل
ورجلا مفعوله واحسن
نعته وفي عينه اي زيد
متعلق به والكحل فاعله
ومنه اي من الكحل متعلق
باحسن وفي عين زيد
متعلق به ايضا والجملة
في محل الجر بالاضافة ولا
لان احسن بمعنى حسن
جار ومجرور متعلق بمقدر
والجملة حال عن اسم التفضيل
وتقديره ولا يعمل في فاعل
مظهر في جميع الاحوال الا حال
كونه كذا وكذا فانه يعمل
لانه بمعنى حسن ومع حرف
جر وان حرف من الحروف
المشبهة بالفعل وهم اسمها
عائد الى النحاة ولو حرف
شرط ورفعوا فعل وفاعل
وهو فعل الشرط وفصلوا
بينه اي بين احسن فعل
فاعل وهو فعل وظرف
وبين معموله اي احسن عطف
على بينه وباجنبي متعلق
بفصلوا وهو جواب لو
والجملة الشرطية جزائه
وهي مع اسمها خبرها
مجرورة بمع والجار مع
مجروره دليل اخر على
اعماله والمعنى لان احسن
ثبت بمعنى حسن وفيه
لو رفعوا الخ وفي الكحل
مبتدأ وخبره لك ان
تقول خبره ومبتدأ و
احسن في عينه الكحل
مفعوله بتقدير محل

زيدا منطلقا او علما بان زيدا منطلق قلت اخصر من هذا كله وابعد من التكلف اعلمنك بانطلاق زيد وان كان الفعل
يفهم منه الحب او البغض يتعدى الى ما هو الفاعل في المعنى اي المحب والمبغض بالى نحو هذا احب الي واشهى الي واعجب الي وهو ابغض
اليك وامقت اليك واكره اليك لان افعالها تتعدى الى المحب والمبغض بالى ايضا كقوله تعالى حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر
وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واجن وقد مر انه غير قياسي يتعدى الى المفعول من اي فعل كان بمن كما تقدم وهذا
هو المفعول الحاصل لافعل بصوغه على هذه الصيغة وينصب افعل التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل والحال المشابهة
له نحو زيد احسن منك اليوم وراكبا والتمييز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو راقود خلا قوله الا اذا
كان لشيء الخ هذه شروط رفع افعل التفضيل الفاعل الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف قوله لشيء هو رجلا في المثال المذكور وذلك
لانه صفته قوله وهو اي افعل في المعنى لمسبب اي المتعلق لذلك الشيء والاشهر في اصطلاحهم ان يسمى المتعلق السبب لا المسبب واحسن
في مثالنا من جهة المعنى لمتعلق الرجل وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل صفة لمسبب اي ذلك المتعلق
الذي هو الكحل اذا اعتبر في الاول اي صاحب افعل وهو رجلا في مثالنا المذكور مفضل قوله على نفسه اي الضمير المسبب اي هو اذا اعتبر في الاول
اي صاحب افعل وهو رجلا في مثالنا المذكور مفضل قوله على نفسه اي الضمير المسبب اي هو اذا اعتبر في الاول مفضل واذا اعتبر في غير
ذلك الاول وهو في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة مصدر محذوف اي مفضل تفضيلا منفيا اي لم يكن ذلك
المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول او حالا باعتبار
الاول ومنفيا حالا باعتبار الثاني والمراد في مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول فالكحل
الذي في عين زيد يفضل الكحل الذي في اعين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظه في المثال المذكور مفرد لانه نكرة في
سياق النفي فيكون عاما فان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار غيره بقوله مفضلا وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين
متماثلين الى اسمين من نوع واحد كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل و
الثاني من قوله نفسه اي ملتبسا باعتبار الاول ومقرونا به كما تقول فضلت زيدا راكبا على عمرو راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول
اي النظر اليه يقال اعتبرت الشيء اي نظرت اليه وراعيت حاله قوله لانه بمعنى حسن قال المص انما لم يعمل افعل لانه لم يكن له من فعل
من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى
حسن اذ المعنى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد فعل افعل لا فعل له في هذا المكان بمعناه قلت
هذه العلة التي اوردها تطرد في جميع افعل التفضيل فيلزمه اذن جواز رفعه للظاهر مطردا في ذلك لان معنى مررت برجل احسن
منه ابوه اي حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد قوله
مع انهم لو رفعوا الخ هذا تعليل سيبويه وهو ان افعل انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم
يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدا كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجل لانه لا يجوز ذلك
لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك في العامل القوي
نحو زيدا كان عمرو ضاربا اعني ههنا بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل الا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف
والكحل مبتدا واحسن خبره فله تعلق به من هذا الوجه وعند الكسائي والفراء ليس الفصل ههنا باجنبي لان المبتدا معمول عندهما
للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب فان قلت قدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه باجنبي قلت يبقى الضمير
في منه راجعا الى غير مذكور ولا يجوز في تعليل سيبويه بطرده مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد ونقل عن الرماني جواز ذلك في المثبت والسماع لم يثبت الا في المنفي ولا منع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن
صريحا فيه نحو قلما رايت رجلا احسن في عينه الكحل قوله ولك ان تقول يعني ان لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة عبارة
اخصر من الاول وهو ان يحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي كونا انه غير الاول فتقول بدل قولك
منه في عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين
ومن التفضيلية تدخل على المفضول قوله وان قدمت ذكر العين اي لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو ان تقدم الاسم
الذي قلنا انه غير الاول على افعل التفضيل داخلا عليه كلمة التشبيه وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل وجازت هذه المسالة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى
ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل من قولك كعين
زيد عينا احسن فيها الكحل وذلك ان معنى ما رايت كعين زيد اي كعين زيد هذه لا زائدة عليها ومعنى ما رايت احسن منها اي احسن

عامل المعنى [illegible]
التفضيل [illegible]

رجال
الاول وباعتبار

اي عينا كعين زيد

والفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ومن خواصه اي الفعل دخول قد وسوف والسين والجوازم ظاهر ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد ساكنة حال من تاء التانيث وهو عطف على لان اللحوق مصدر مضاف الى الفاعل والمعنى ان يلحق تاء التانيث به حال كونها ساكنة ولحوق تاء وفعلت عطف على تاء التانيث

منها ولا مثلها فحذف في المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رايت كعين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل الكل من الكل اتى به للبيان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان في اي شيء ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة وانما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد قوله كوادي السباع واديا انتصاب واديا على انه مفعول لا ارى وقوله كوادي السباع حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصب على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادي والكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزا كقولك عندي مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا باقل بدلا من كوادي السباع كما كان احسن في عينه الكحل بدلا من كعين زيد والتقدير اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف به ركب منهم بوادي السباع قوله ولا ارى الواو اعتراضية قوله حين بظلم ظرف بمعنى الكاف اي واديا يشبه وادي السباع وقت ظلامه وما في قوله ما وقى الله مصدرية حذف المضاف اي وقت وقاية الله وهو ظرف لاخوف وهو بمعنى المفعول كاشهر واحمد قوله تاثيه اي تثبتا وتوقفا وهو تفعلة من تركيب اي كي يقال تاي تاي اي تلبث وهو منصوب على التمييز من اقل كما في قولك هو احسن منك ثوبا فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اي ما احسن ثوبه واقل تايه ركب اتوه ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع كقوله عليه الصلوة والسلام ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب تايه من وادي السباع ثم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء التانيث الساكنة تاء فعلت قوله في نفسه يخرج الحرف وقوله باحد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم اعني على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعني الاعتراض بهات الغبوق واسم الفاعل فهو وارد على عكس حد الفعل اعني قولنا كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اي على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والافعال غير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على طرد حد الفعل اي على قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم في حد الاسم وانما اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق التقريب والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين وسوف فسماها سيبويه حرفي التنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفسته اي اخرته ووسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وتخفف سوف بحذف الفاء فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو وتسكن الفاء التي كان تحريكها للساكنين نحو سف افعل وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تاخر الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في الاسماء وانما لم يدخلها الجزم لان الاسم لاصالته في الاعراب استوفى الحركات فارادوا ان ينقصوا من الافعال المعربة بمشابهة الاسم حركة للدلالة على فرعيتها فنقصوها الحركة التي لا يعلمها وهي الكسر اذ هي ابعد منها بخلاف الضم والفتح فانهما توجدان في الفاعل والمفعول فلما نقصت الجر ولم يبق بعد الرفع والنصب حركة اخرى بقيت الكلمة على اصلها من السكون فسمي ذلك السكون الجزم ولو كره الخروج من اجماع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون لان ما سمي جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا ان تكون ساكنة الاخر ومن ثم لا تطلب العلة للبناء على السكون وانما سمي العامل عاملا لكونه مغيرا اخر الكلمة عما هو اصله الى حال اخرى لفظا او تقديرا ثم نقول ان نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم مبني كالغزو والرمي واخر وانما حذف الاخر ليكون فرقا بين المعرب المقدر اعرابه وبين المبني وذلك لانك تحذف في الفعل محل الاعراب اذا كان حرفا يوهم سكونه انه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء اي حرف العلة ليكون تنبيها على انه كما لبس الاعراب فيه بظاهر ليس بمقدر ايضا لزوال محل الاعراب اي حرف الاخير بلا علة بخلاف نحو يا شجي ولا فتى فانك ابقيت حرف الاعراب ليكون الاعراب مقدرا فيه فان قيل لا نسلم ان العامل انما يكون عاملا لتغييره اخر الكلمة عما هو اصله بل انما يكون عاملا لتغييره عن حالة الى اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لاخر الكلمة اي السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فنحن انما سمينا الجازم عاملا لنقله اخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم وتجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في المضارع مقدم على عاملي النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما والحاصل عند التجرد عنهما وهو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرافع قلنا لبس زوال الرفع اثر الجازم وينسب الى زوال عامل الرفع اي الوقوع او التجرد على ما قيل لان علته متقدمة على العلة التي قبلي فيكون زوال الرفع او الزوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع اثر الجازم واثر الاثر اثر فزوال الرفع



والماضي اي الفعل الذي او فعل دل على زمان قبل زمانك بعلم او جهة تمام او مبوخ خبر بعد خبر اي الماضي مبني او خبر مبتدأ محذوف اي وهو مبني على الفتح متعلق بالمبني
ومع غير الضمير متعلق به ايضا او المرفوع المتحرك نعتان للضمير والواو عطف على الضمير والمضارع مبتدأ وما موصولة او موصوفة واشبه الاسم اي شابه الا
فعل فاعل ومفعول باحد حروف نابت متعلق باشبه وقيل بقوله لوقوع والباء سببية او المصاحبة اي بسبب تصديره باحدها ولوقوعه اي المضارع متعلق به ايضا
ومشتركا حال من ... مصدر مضافا الى الفاعل ومعناه لان يقع المضارع مالكونه مشتركا بين الحال والاستقبال وهذه الجملة وقعت صلة لما او نعتا لما والوضو

مبحث الفعل

اي الانجزام اثر الجازم فلناز وال العامل الرفع قد يكون اثر الناصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما فاقصى ما يمكن في تمشية كلا
الجا ... ان الناصب يزيل الرفع الى بدل وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدل فلم يسموا الناصب جازما الان تعريفه باثره بار
الوجودي اولى من تعريفه باثره العدمي فلما لم يكن للجازم اثر وجودي عرفوه بالعدمي فتميز جانبه الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب
في نحو لن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي جازما لازالة الرفع لا الى بدل ولو احترز بما مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع
بحروف المضارعة فيكون الجازم الطارئ مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله ومانعا له بعد ذلك من ايجاد الرفع فينسب زوال
الرفع الى الجازم لا الى الرفع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله وله بعد الاعتراض المذكور
قوله ولحوق تاء وفعلت يعني به اتصاله بضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يصح تثنيته وجمعه جمع السلامة الا
والاضافة ... ضمير الرفع البارز ولا يجمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان لم يحذف احدهما استثقل وان حذف التبس قوله
تاء التانيث الساكنة لانها اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسمية وثقل الفعل قوله
الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو قوله ما دل اي فعل دل حتى لا ينتقض
بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال قوله قبل زمانك اي قبل زمان تلفظك المتلفظ به لا على
وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في قولك اليوم ويقول زيد بعد غد خرجت امس فخرجت ماض وان لم يمض على زمان
قبل زمان تلفظك به لانك حاك وزيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية فيدل على زمان تلفظه به ويخرج عنه ايضا نحو
في قولك اليوم قال زيد اول من امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء الايقاع
من امثلة الفعل هو الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين الانشائي وابيع المقصود به الحال ان قولك ابيع لا بد له من بيع خارج
حاصل بغير هذا اللفظ يقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو
كذب واما بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا
قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام الخارج والكذب عدم
مطابقته فاذا لم يكن هناك امر خارج فكيف يكون المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي ينصرف الى الاستقبال بالانشاء
الطلبي اما دعاء نحو رحمك الله واما امرا كقوله عليه السلام في النهي اجزاء امرؤ قرنه اسى اخاه بنفسه وينصرف اليه ايضا بالا
خبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى ونادى اصحاب النار اصحاب الجنة وسيق الذين والعلة في الموضعين
من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف اليه ايضا اذا كان منفيا بلا وان في جواب
القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت ولا يلزم تكريرها كما يلزم في الماضي الباقي على معناه قال والله لا عذبتهم بعدها سقرو وينقلب
اليه ايضا بدخول ان الشرطية وما يتضمن معناها وبدخول ما النائبة عن الظرف المضاف نحو ما ذر شارق وما دامت
السموات لتضمنها معنى ان اي ان كانت كثيرا او قليلا وقد تبقى معها على المضي كقوله تعالى وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم و
يحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت وبعد كلما وحيث لان في الثلثة رايحة الشرط و
كذا بعد حرف التحضيض اذ يحتمل الطلب والتفريع كما يجيء في بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مبتدأ او صفة لنكرة عامة كذلك
نحو الذي اتاني فله درهم او كل رجل اتاني فله درهم لان فيهما رايحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدأ قوله مبني على الفتح اما بناؤه فعلى الا
صل لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة فلمشابهة الاسم بوقوعه موقعه نحو برجل ضرب اي ضارب المشابهة التامة
المستحق الاعراب بها ولما اشبهه مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قبل و
بالفتح لثقل الفعل لفظا لانه لا يجد فعل ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على المصدر والزمان ويطلبه المرفوع
دائما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل بضمير مرفوع متحرك سكن لكراهة اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع
المتصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله كما عرفت في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين
اربع متحركات على الولاء ولهذا قالوا الاصل هدبد وعلبط وهدبد علابط قوله الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربك
ضربنا فانه لا يسكن قوله المتحرك احتراز عن المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو
وانضم لمجانسته الواو قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين او سوف فالهمزة
للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب المؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغائب غيرها وحروف المضارعة مضموم في الرباعي
مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مونث قوله ما اشبه الاسم اي الفعل الذي
الاسم وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى المضارع في اللغة المشابهة مشتق من الضرع كا

مع صلته او صفته خبره
وتخصيصه اي المضارع
على قوله لوقوعه وباء السين
متعلق بتخصيصه او سوف
عطف عليها فالهمزة المتكلم

فصل المضارع

مبتدأ وخبر
ومفردا حال من المتكلم و
هو مفعول معنى بالواسطة
ونفعل نحو فالهمزة زيدت
المتكلم حال كونه مفردا
والنون به مع غيره مثله
في الوجه والضمير في غيره
عايد الى المتكلم والتاء
للمخاطب مبتدأ وخبر و
المؤنث والمؤنثين غيبة
زيدت للمؤنث والمؤنثين
اذا غاب كل من ذلك غيبة
فعلى هذا غيبة مفعول له
وجاز ان يكون حالا منهما و
غيبة بمعنى غايبة اي زيدت
التاء لهما اعني ما لكونهما
غائبتين والياء للغائب
مبتدأ وخبر وغيرها
صفة او بدل منه وحروف
المضارعة مضموم في الرباعي
مفتوح فيما سواه اي الرباعي
قوله لا يعرب من الفعل غيره
اي الا ما اذا لم يتصل به
اي المضارع نون التاكيد
او نون جمع المؤنث

كالاشبهين او تصغيرا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع و
تقابلا وقت الرضاع قوله باحد حروف نأيت لئلا يلتبس بالوجه المضارعة لان بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه
بالسين والباء هيهنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضي تغيير بعض حركاته سبب حصول جهة مشابهة المضارع
للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكر فالباء فيه كما في قولك زيد صرت كقارون في الثروة قوله باحد حروف نأيت يخرج
الملحق قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته
للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم قوله لوقوعه مشتركا اي هو حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم هو حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة ولي
وايضا ان يكون للحال صيغة خاصة كالاخوين وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى انكره العقلاء وبه قال الحكماء
ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف مثلثا وليس بشيء لان الحال عند النحاة غير الان
المنطبق كونه زمانا بل هو على ما ينطبق الان من الزمان مع الان سواء كان الان ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول
ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة المتتالية واقعة
في الحال وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا تقول ان زيدا لخرج فان هذه
اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان تدخل في المبتدأ ثم تاخرت عن الابتداء لدخول ان فهي تدخل على الاسم او على ما اشبه الاسم مراعاة لا
صلها وهو المبتدأ واما قولهم ان زيدا لفي الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجيء في باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع
مخصصة له بالحال كما ان السين مخصصة بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها اخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون
ان زيدا لسوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت
على المبتدأ قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا
المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص باحدهما بالسين وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين
لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعرب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد ايضا
عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك ويتعين لاحد المحتملات فيتعين
المضارع تبعا لتعينه وذلك كقولك لا يضرب برفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تاكل ا
لسمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه دليل على كونها للعطف ونحو قولك ما بالله حاجة فيظلمك
نصب يظلم دليل على كون الفاء للسببية ورفعها على كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام
كي او لام الجحود ويتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم اطرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب ولم يضرب
كما اطرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير
الملتبسة او اقل او مساوية لها فانه قد يطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت علته في الاقل كحذفهم الواو في يعده ونعده واعده كحذفهم لها في
يعد وكذا حذفوا الهمزة في نكرم وتكرم ويكرم لحذفهم لها في اكرم قوله فالهمزة للمتكلم مفردا تبيين لمعاني حروف المضارعة ليعلم
انها لا تكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والا فقد اول اكرمت ايضا همزة وليست للمتكلم لتوهمها مع الغائب والمخاطب ولا يكون الفعل
بسببها مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين او مختلفين وكذا
يصلح للجمع بالاعتبارات الثلث ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ للواحد
الغائب والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين والتاء للمخاطب مذكرا كان
او مؤنثا مفردا كان او مثنى او مجموعا وللمؤنث الغائب وللمؤنثين ايضا والياء للغائب غير ما ذكر اعني المؤنث والمؤنثين فيكون
للاربعة للواحد المذكر ومثناه ومجموعه ولجمع المؤنث قوله وحرف المضارعة مضموم في الرباعي سواء حروفه اصلية كدحرج او
فيه زائد كيكبكب واصله يأكرم ويقطع ويقاتل واصل الافعال ثلاثي ورباعي فتحت حرف المضارعة في الثلاثي لان الفتح لخفته هو ا
لاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى ولان الرباعي اقل فاحتمل الاثقل الذي هو الضم وتركوا الكسر لان الياء من حروف المضارعة يستثقل
عليها وكسر حروف المضارعة الا الياء لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين كما يجيء في التصريف ويكسرون الياء ايضا اذا كانت بعدها
ياء اخرى فلما ضموا في الرباعي الاصلي حروفه حملوا عليه الرباعي المزيد فيه كيفاعل ويفعل ويفعل وبقي غير الرباعي على اصل الفتح لخفته
واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجيء في التصريف قوله ولا يعرب من الفعل غيره وقد
تقدم علته قوله ما لم يتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نون التاكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركيبه مع

النون



النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف ولاحظ له في الاعراب فبقي الجزآن مبنيين فان قيل لما امتزجا فهلا اعراب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركبا اوهلا اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قلنا اما الاول فلان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر ما امكن بدون الفعل ولاسيما والنون من خواص الافعال فترجح جانب الفعلية وضعفت المشابهة للاسم وهذا على مذهب البصريين واما الان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فرجح الى البنا لادنى سبب هذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان للعرب داعيا اخر الى ترك اعرابه على ما قبل النون كما اعربوا ما قبل التنوين فرجحوا الذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ولما كان لصل الاسم الاعراب لم يبق مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوي لاوصاله الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التانيث وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب المص وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل يضربان او الى الواو نحو هل يضربون او الياء نحو هل تضربين لان الضماير البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف الساكنين في حكم الثابت فنحو تضربن وتضربن كتخشون وتخشين فالمسند الى احد الاحرف الثلث معرب مقدر الاعراب لا شتغال محله بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب الى لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضماير قلت كراهة لاجتماع النونات في انما لم يبدل الاعراب عندهؤلاء على نون التاكيد كما دار على ياء النسب وتاء التانيث لمشابهتها للتنوين لاعلها ولمشابهتها تقلب الفا في نحو لنسفعا قوله ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على ان الفعل يبنى لملحاقه قال سيبويه ان يضربن شابه ضربن يعني انه اسكن اخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز ذلك بشبه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البنا في الاولى الفعل المشابه للفعل ان يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بنائه وهو الزامهم لحل الاعراب الاسكان لمشابهته نحو ضربن وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لالزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب تحرزا من اجتماع النونين قوله واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون نحو يضرب والمتصل به ذلك بالنون وحذفها مثل يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف قوله فالصحيح المجرد تفصيل لانواع الافعال باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فمضى بجو تجبيبه في الاسماء وبين ههنا اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه بين هناك التقديري ولم يبين اللفظي لعدم انحصاره قوله فالصحيح احترازعن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه ليس بالضمة لفظا والسكون جزما قوله المجرد عن ضمير بارز احترازعن الملتبس بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والمجموع والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجي وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب ونضرب بالضمة والفتحة والسكون وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت عن قوله المجرد عن ضمير بارز لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك بالضمة والفتحة والسكون قوله والمتصل به ذلك اي المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرتفع بالنون وينتصب ويجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو وانما اختص هذا الابدال بالفعل اللاحق بها الواو والياء والالف دون نحو يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي وان كان الاعراب في جميعها مقدرا للمانع من كونها حرفية ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها لالف ضاربان وواو يضربون مشابها للواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل الياء في تفعلين على اخويه الالف والواو في لحاق النون بها وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والالف والياء لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء خاصة اذا كانت على حرف ولاسيما اذا كانت تلك الحرف حرف مد واللين فالكلمة كمنصو



ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد

وعامر وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا يكون في حال النصب الا ان الرفع في
الواحد زال مع الناصب وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى بدل فصار النصب في الامثلة الخمسة اذن في صورة
الجزم وتحذف هذه النونات الخمس مع نوني التاكيد اما عند من قال الفعل معهما مبني فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل
معهما فلاجتماع النونات فيكون الاعراب معهما مقدرا كما في قاض ويكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر
اولى وقرأ الشواذ اتعدانني بفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم وقد حذف منها الا للاثنين [illegible]
قال ابيت اسرى وتبيتي تدلكي جلدك بالعنبر والمسك الذكي قوله وللمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا استثقلت الضمة
على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم تستثقل الفتحة بعدهما لخفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو والياء كما يظهر في
الاسم جر الياء ورفعها قال كجواري يلعبن في الصحراء ويقدر لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء كقوله ابى الله ان اسمو
بام ولا اب وكذا في الاسم نحو قوله كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار يتعاطين الورق وقد يقدر في السعة ايضا اكثر الفو
لهم في المثل اعط القوس باريها وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح وجره قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله
ولا واغل وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف
للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الا احرفا علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا يحذف الاحرف الثلثة
في الضرورة وقال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم يأتيك والانباء تنمي فيقدر انها كانت متحركة فحذف حركتها للجزم او بقي ان الحرف حذف في
للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع كما في قوله من حيث ما سلكوا ادنوا فانظور واو قوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وربما
جاء نحو لم يان في السعة قوله وترتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل يقوم زيد هذا وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد
عن العوامل كما هو مذهب الفراء كالايماء الى ذلك المذهب ولعل اختياره اختيار الفراء لهذا لخفته يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب
البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرور او منصوب
نحو مررت برجل يضرب ورايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذن كالاسم فاعطي اسبق اعراب
الاسم واقواه وهو الرفع وتلك الاعتراضات كارتفاعه في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو
سيقوم وسوف يقوم لان حرف التنفيس من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو
الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه
وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن
نحو سيقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله [illegible]
وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت ايبا وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة وقال الكسائي عامل الرفع
فيه حروف المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها لان اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما
هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء وانما
عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة فعزلها الطاري المنفصل ويتعين المضارع للحالية بالان والان وما
في معناها من الظروف الدالة على الحال وبلام الابتداء عند الكوفيين كما مر وقال بعضهم بصيرورتها للحالية بنفيه بليس نحو
ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيد وبان نحو ان يقوم زيد عند المبرد وقال ابو علي ان اطلاق النفي وما النفي للحال
ويقتضي الكلام على ما في بابها واما الخصاص ليس بالحال فيجيء الكلام عليه ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل كاضرب غدا ونحو
وباسناده الى متوقع كيقوم القيمة وباقتضائه طلب الفعل وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والاشفاق
لان طلب الحاصل محال وبكونه وعدا كقولك واعدك اكرمك واحسن اليك وبنوني التاكيد ولام القسم اذ الثلثة تاكيد وهو انما
يليق بما لم يحصل نحو والله لاضربن على ضعف ولاضربن واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يخبر المخاطب
ان الحاصل في الحال متصف بالتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن المخاطب في الاغلب ان يطلع على ضعفه او قوته لم يؤكد واذا كان جواب
القسم بما هو للحال لظهوره ما في الحالية كما مضى في بابها وينصرف الى الاستقبال بكل ناصب وجازم فلذا كانت اذن الناصبة علم
للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال وينصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وكذا
اداة الشرط وان لم تعمل الا لو فانها موضوعة للشرط في الماضي ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا الا انه لازم للشرط الذي هو مستقبل و
لان عدم الشيء واقع في زمانه ويتخلص ايضا بحرف التنفيس قال سيبويه ومن تبعه بلا النافية ايضا وقال [illegible] لكن بل يبقى على صلاحية الحال
وليس ببعيد كقوله تعالى ولا اقول لكم عندي خزائن الله الاية ونحوه كثير وينصرف الى المضي بلم ولما الجازمة وقال بعضهم

لان

وينتصب اى المضارع بان ولن وكى واذن وبان مقدرة واى منصوب على الحال مع ان وهى بمفعول بالواسطة اى ينصب المضارع بان حال كونها مقدرة وبعد حتى ولام
كى ولام الجحود والفاء والواو نحو اريد ان تحسن الى وان تصوموا والتى اى ان التى موصولة وتقع بعد العلم صلتها وهى مع صلتها مبتدأ وقوله مبتدأ ثانية وهى المخففة
جملة اسمية من مبتدأ وخبر وقعت خبرا لها اى من المثقلة متعلقة بالمخففة وليست هذه جملة معطوفة على خبرها نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتى تقع بعد الظن
فيها اى الوجهان فلن نحو لن ابرح ومعناها اى لن نفى المستقبل اذن مبتدأ خبرها محذوف وقوله لا تدخل الكلام وقوله اذا لم يعتمد لانه ظرف فيقتضى الفعل ثم فهو

بل هما يدخلان على لفظ الماضى فيقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول اولى لان قلب المعنا ظهر فى كلامهم من صرف ايضا الى
المعنى بلو غالبا وبان وربما فانهما موضوعان للماضى قوله وينتصب بان ولن وكى واذن وبان مقدرة بعد حتى ولام كى ولام الجحود و
الواو والفاء فان مثل اريد ان تحسن الى وان تصوموا خير لكم والتى تقع بعد العلم هى المخففة من المثقلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم
وان لا يقوم والتى تقع بعد الظن فيها الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها نفى المستقبل واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل
مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اقول ذكر
النواصب جملة ثم ذكر ما يعمل منها مضمرا ثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل اريد ان تحسن الى قوله والتى تقع بعد العلم هى المخففة من المثقلة
اعلم ان الثقيلة يصح وقوعها فى كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها فى موضع المفرد سواء كان معمول الفعل او لا نحو عندى انك قائم
ولولا انك قائم وسواء كان معمول فعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت فى انك مسلم وقال
سيبويه انه يضعف ان تقول ارجو واطمع او اخشى او اخاف انك تفعل وقال جار الله ان الفعل الذى يدخل على ان المفتوحة مشددة
كانت او مخففة يجب ان يشاكلها فى التحقيق وفيه نظر لقوله وددت وما تغنى الودادة انى بما فى ضمير الحاجبية عالم وفى نهج البلاغة وددت
ان اخى فلانا كان حاضرا وكذا فى تعليل المصنف المنع من ذلك بقوله لو قلنا تمنيت انك تقوم لكان كالمتضاد قال لان التمنى يدل على عدم
القيام وان على ثبوت خبره وتحققه وقلنا انا لا نسلم ان ان دالة على خبرها ثبوت وتحققه بل على ان خبره مبالغ فيه مؤكد ويجوز ان
يتثبت هذا المؤكد نحو قولك تحقق انك قائم وان ينفى نحو قولك لم يثبت ان زيدا قائم وانا شاك فى انه قائم ولو كان بين معنى التمنى
ومعنى ان تنافيا او كالتنافى لم يجز ليت انك قائم رجعنا الى المقصود فنقول اذا خففت المشددة تقاصرت خطاها فلم تقع
مجرورة الموضع كالمشددة لا تقول عجبت من ان سيخرج ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدى معناه كالتبين والتيقن والانكشاف
والظهور والنظر الفكرى والايحاء والنداء ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتاويل ان يكون ظنا غالبا متاخما للعلم فلا تقول اعجبنى
ان سيخرج ولا وددت ولا رجوت ان سيخرج كما كنت تقول ذلك فى المثقلة وذلك انها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية
اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونها حرفا مصدريا فاريد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق وما يؤدى مؤداه او ما يجرى مجراه
من الظن الغالب ليكون مؤذنا من اول الامر بانها مخففة لان التحقيق بان المخففة التى فائدتها التحقيق انسب واولى فلهذا لم يجئ
بعد فعل التحقيق الصرف ان المصدرية واما بعد فعل الظن وما يؤدى معنى العلم فيجئ المصدرية والمشددة والمخففة ولم
يقنعوا بهذا لان الاولوية لا يفيد الوجوب فنظروا فان دخلت المخففة على الاسمية كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل او الفعلية
الشرطية نحو قوله نعم ان اذا سمعتم وان لو استقاموا لم يحتاجوا الى فرق اخر اذ المصدرية يلزم الفعلية المؤولة معها بالمصدر فلا
يحتمل ان تدخل على الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعالى او لم ينظروا
الى قوله وان للانسان وقوله او لم ينظروا اى يتفكروا الى قوله وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لم يحتاجوا ايضا الى فرق اخر
لان ان المصدرية لا تدخل على الافعال غير المتصرفة لانها تكون مع الفعل بعدها بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان
كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان يفصل المخففة عن الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او حرف
نفى نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شئ من الحروف
المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر معنى فلا يفصل بينهما وبين ما يؤثر فيها لضعفها وكذا لا يفصل بين لو وكى المصدريتين
والفعل كما يجئ وقد تفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها فى الكلام تدخل فى مواضع لا تدخلها اخواتها نحو قولك جئت
بلا مال فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم يلتبس بالمصدرية لما قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد
فعل العلم وان كانت بعد فعل الظن جاز ان يكون ان مخففة ومصدرية كما فى قوله تعالى وحسبوا ان لا يكون فتنة قرئ بالرفع والنصب
فالرفع على ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما على هذا الا فى مثل هذا الموضع وتسمى النحاة هذه الحروف التى بعد ان المخففة
حروف لانها للتعويض كالعوض من احد نونى ان وكما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم فيقع بعده المخففة و
ذلك كثير كذلك قد يشتد الخوف او الرجاء حتى يلحق بالمتيقن فيقع بعدهما اسم المخففة كقوله فلا تدفننى بالفلاة فاننى اخاف اذا
ما مت ان لا اذوقها وجوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اى ظننت وجوز الفراء وابن
الانبارى وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤول فيجوز ان يكون قوله فلما راى ان ثمر الله ماله واثل موجودا وسد مفاقره
من هذا ويجوز ان يكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد عن البغداديين علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فنقول
ان ان التى ليست بعد العلم ولا ما يؤدى معناه ولا ما يؤدى معنى القول ولا بعد الظن فهى مصدرية لا غير سواء كانت بعد
فعل الترقب كخشيت وطمعت ورجوت واردت او فعل غيرها كقوله تعالى او لم يكن لهم اية ان يعلمه واعجبنى ان قمت وما كان جواب

نقل عن كتب مقلد
وبعده من كتاب نصب
واذن الفعل المضارع اذا لم
يعتمد ما بعدها على ما
قبلها اى بعد اذن وكان
مستقبلا نحو اذن تدخل
الجنة واذا وقعت اى اذن
بعد الواو والفاء نحو حاصلها
اى نفيه فوجهان فعل بعد
وجهان مبتداء وخبره محذوف
والجملة وقعت خبر الشرط
وكى نحو اسلمت كى ادخل الجنة
ومعناها اى معنى كى السببية

قوموا الا ان تعالوا او لا بعد فعل كقوله تعالى لولا ان كتب الله عليهم الجلاء وان يقوم خير لهن ان يقعد وقد يجئ المصدرية غير ناصبة
المضارع كقوله ان تقرأن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا وقرئ في غير حرف مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة وذلك اما للحمل
على المخففة او للحمل على ما المصدرية وتوالي بعد الظن ان كانت بعدها غير لا من حروف العوض فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها
لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا الداخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي بعد العلم
مخففة لا غير وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحققت ونظرت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كامرت
واوحيت وناديت وكان فيها معنى اعلم وقال معا فنقول ان وليها فعل غير متصرف ككاد نحو ان ليس عندنا شئ فهي مفسرة او مخففة وان وليها
فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان يكون مصدرية وان يكون مفسرة ولا يحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله تعالى نودي
ان بورك من في النار بمعنى اي بورك او بمعنى بالمباركة ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة لا غير وكذا في نحو امرته ان قم وذلك لان
صلة المخففة كما لا يكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا صلة المصدرية ايضا على الاصح كما يجئ في الحروف المشبهة
بالفعل واجاز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اي بان قم اي بالقيام وقال ابو علي في قوله تعالى ما قلت
لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان يكون مصدرية فيكون بدلا من ما او من الهاء في به او خبر مبتدأ محذوف اي هو ان اعبدوا الله
ولن يكون مفسرة وحكمه نحو ناديته ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل كان الفعل وليها وان وليت ما فيه معنى القول
وليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو قولك امرته ان لا يفعل واوحي اليك ان لا تفعل فان
كانت مخففة فلا للنفي ولا يجوز ان تكون للنهي لان المخففة كالمثقلة لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جاز
كون لا للنفي وللنهي فيرتفع الفعل او يجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل نحو امرته بان لا يفعل ولا يجوز ان يكون لا نهيا
فيجزم الفعل الا عند ابي علي كما تقدم فان وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف وتصدر بغير لا من حروف العوض نحو اوحي
اليك ان ستفعل فمخففة او مفسرة وكذا قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم قد صدقت الرؤيا لان الفصل بالنداء كلا فصل وان وليت
ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل المتصرف بل وليها اسمية نحو ناديته ان زيد في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية
لدخولها على الفعل وكذا ان وليها الشرطية كقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وقوله تعالى قل اوحي الي الى قوله تعالى
وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان ينصب ان الزائدة وجوز الكوفيون كون ان الشرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك اما انت
منطلقا انطلقت وقالوا في قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ومنع ذلك البصريون
وجوز بعضهم كون ان المكسورة النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها كما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك
مستشهدا بقوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا وقوله وشفاء عيك خابرا ان تسألي وهما نادران او نقول لا يتعلق بالعصا بان
اجلدا بل خبر مبتدأ مقدر او متعلق باجلد مقدرا وكذا خابرا منصوب بتسألي مقدرا قوله ولن معناها نفي المستقبل نفيا
مؤكدا وليس للدوام والتأبيد كما قال بعضهم قال الفراء اصل لن ولم لا فابدل الالف نونا في احدهما وميما في الآخر وقال
الخليل اصل لن لا ان قال يرجي المرء ما لا ان لا يلاقي ويعرض دون ادناه الخطوب اي لن يلاقي وقال سيبويه انه مفرد اذ لا معنى
للمصدرية في لن كما كانت في ان ولانه جاز تقديم معمول معمولها عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب وللخليل ان يقول لا
يمنع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف ولا دليل على قول الفراء ونقل المص في لا منع تقديم
معمول ما بعدها عليها فلا يجوز عمرا لا اضرب والاصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها الا ما كما ذكرنا في المنصوب على شريطة
التفسير قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها
وعوض منها التنوين لما قصد جعلها صالحا لجميع الازمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان
فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة بعد ما
حذفوا منها الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة
المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك لي اكرمك وعوض التنوين
من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبني فاذن على ما تقرر يصلح للماضي كقوله اذن
لقام بنصري وللمستقبل نحو ان جئتني اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن ههنا هي في قولك حينئذ ويومئذ الا انه
كثر تغيير لفظ حين ويكون في صورتها اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف ففي صورة نكرة نادرا كقوله نهيتك عن طلابك
ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب في المبني على الفتح تضمن معنى
الشرط وهو هنا المعنى يقول سيبويه اذن جواب وجزاء وانما تضمن معنى الجزاء لكونه كالذي وحينما حذفت الجملة المضاف اليها كان الظرف لما

اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجد في المضاف تخصيصا لما لكن
بجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى وعوض له منها التنوين في اللفظ بخلاف اذ ما وحيثما لم يجزم ما هو جوابهما نحو اذ ما كرمك
لم اجزم انما وحيثما وانما قلنا انما يكون في الغالب لان اذن تضمن معنى الشرط ولم نقل بلزوم معنى الشرط فيه كما اطلق النحاة لانه لا معنى
للشرط في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين واذا كان للشرط جاز ان يكون الشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن لا كرمتك وفي
المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل واذا كان معنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه كقوله تعالى
اذا لاذقناك اي لو ركنت اليهم شيئا قليلا لاذقناك وكذا قوله اذن لقام بنصري معشر خشن وليس اللام جواب القسم المقدر
كما قال بعضهم واذا كان معنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جزائها كما في جزاء ان قال ما ان اتيت بشيء انت تكره اذن فلا
رفعت سوطي الي يدي اذن فغابت في معاتبة قرب بطاعين من ياتيك بالحسد فادخل الفاء لان المعنى ان اتيت بشيء تكرهه
فلا رفعت ثم قد يستعمل بعد لو وان تاكيدا لهما لان اذن مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل بمعنى في الشرط المذكور مع
فعل الشرط تقول لو زرتني اذن لا كرمتك وان جئتني اذن ازرك فكانك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز تاخر
كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمتك لو اكرمتني جاز تاخر اذن الذي هو ككلمة الشرط مع
الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاؤه معنى تقول انا اذن خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز
في كلمة الشرط الا ضرورة قال والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب كما يجيء وذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن
لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقدم ذلك اما في كلام
المتكلم باذن نحو قولك ان جئتني اذن اكرمك قال الله تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذن لا يلبثون
واما في كلام متكلم اخر كقولك اذن اكرمك او انا اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع
احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كما مر وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا
فانه لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما مر في الظروف المبنية ولا مدخل للجزاء في الحال فيكون اذن
مع الحال كما قلنا في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين فلما احتمل اذن الذي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال
واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص
المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيها اعني كونها للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء وذلك بسبب
النصب الحاصل بان التي هي علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الاشياء الستة كما يجيء
فانه لما قصد النص على كون الفاء للسببية دون العطف اضمر ان بعدها لينتفي عن المضارع معنى الحالية المانعة للفاء من السببية و
مثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وبأو معنى الا او الى نصب الفعل بعدهما لان النصب علم النواصب اي ان المصدرية او ليكون
معنى المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى مع لانه لا يدخل الا على الاسماء ويكون او بمعنى الى او الا اللتين حقهما الدخول على الاسماء وانما
جاز ذلك اضمار ان بعد الحروف التي هي الفاء والواو واو وحتى فلما جاز اضمارها بعد الاسم وانما لم يجز اظهارها ان بعد اذن لاستبشاع
التلفظ بان بعدها ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب بعده لان المقتضي لنصبه لما كان قصد التنصيص على ان اذن للجزاء صار اذن
لانتصاب النصب كانه عامل النصب كما ان فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل
فصار الفاء والواو واو واذن كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما يحتمل في اخواته جاز ان يفصل
بينها وبين الفعل باحد ثلثة اشياء دون الفاء والواو القسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو
اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك
يفصل الا زيد بالحال نحو اذن قائما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على
الموصول ما في حيز صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لان نصب الفعل
على ما قلنا الغرض التنصيص على الشرط في اذن والشرط مرتبته الصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرط فيه الاصلية فمن ثم تقول
والله انني لا اضربك كيف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده ليحصل في اذن
ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الانفع بعد اذن ثلثة اشياء تصدره وذلك اذا كان جوابا وان يليها الفعل غير مفصول بينهما
بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله
تعالى واذن لا يلبثون خلفك وكقولك تاتيني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة
مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون

نقل من
بحث الفعل

مابعد العاطف من تمام ما قبله بسبب عطف حروف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر وهذا لم

يقرأ واذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدأ خبره محذوف وجوبا

نحو اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل او واجب وانما وجب حذف خبر المبتدأ لان الفعل لما التزم فيه حذف فان التعجب لما تضمنا ان

يصلح الابتدائية لم يظهر به مكية الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه لخبر عن الفعل وكذا القول في المنصوب بعد الفا

على ما يجي واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ وانما حملنى على ادعاء ان اذن زمانية محذوف في الجملة المضاف اليها الظهور معنى

الزمان فيها في جميع استعمالاتها كما في اذ فان معنى ان جئتنى اذن اكرمك وقت المجي اكرمك وكذا لو زرتنى اذن اكرمك ولا استبعاد في

قوله تعم صلتها اذن وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متحضة للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف

الفا يرجح جانب اسميتها ونقل عن المازني انه كان لا يرى الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان واجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا

اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها وتجويز الفصل بينها

بين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله

واما قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر كما يجي بعد واما نحو قوله فان يحبها اخاك مصاب القلب

فلقوة شبه ان بالفعل هذا ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه يروى عن الخليل ان اشتغال

الفعل بعدها بان مقدرا وضعفه سيبويه بانه لو كان ان مقدرا لجاز تقديم معموله نحو زيدا اذن اكرم كما جاز في اذن اكرم زيدا اذ

المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم منون ويروى ايضا عن الخليل ان اصلها اذ ان

فركبا كما قال في لن اصلها لا ان ووجههما ان تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفصل بعدها وجاز ان يليها الحال وانما قلنا قبل

ان النصب مع حصول الشرائط افصح لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع

فاخبرت يونس بذلك فقال لا تبعدن ذلك ولم يكن يروى غير ما سمع هذا كلام سيبويه قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها

يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن

اكرمك والى اذن اكرمك وقد جاء منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها قال لا تجعلنى ثم شطر انى اذن اهلك او اطير اتباعا وقيل ان الخبر

هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن مصدرة كما تقول زيد لن يقوم قال الا انه ليس يجوز ان يكون خبر ان محذوفا في

انى اذا لو احتمل ثم ابتدأ وقال اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك وجعل او بمعنى الا الموضع الثاني ان يكون جزاء للشرط

الذي قبل اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك وقول الشاعر ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا اذن يرد وقيد العير مكروب يجوز

على مذهب الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوما ويكون لا فيه للنهي لانه جواب الامر ويرد مجزوما لا منصوبا لكونه جوابا للنهي

كما هو مذهبه في نحو لا تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع يرد وعند غيره يرد منصوب واذن منقطع عما قبله

مصدر كان المخاطب قال لا ازجره فاجاب بقوله اذن يرد الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن

لاخرجن وقوله لئن عادلى عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع

معنويا نحو نحو قولك ان تاتني اتك واذن اكرمك ثلثة اوجه

نحو يقتل اذن زيد عمرا ولبئس الرجل اذن زيد ونحو ذلك ويجوز في

الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل وهما كالجملة الشرطية كما

ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتدأ بعد اذن اى اذن انا اكرمك وقوله وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها

السببية اعلم ان مذهب الاخفش انه كى في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد يظهر كما حكى الكوفيون

عن العرب جئتك كى ان اكرمك قال فقلت لكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا وقال اردت لكيما ان تطير بقربتي

فتتركها شنا ببيداء بلقع ويعتذر لتقدم اللام عليها في نحو قوله تعم لكيلا تاسوا وتاخرها عنها في نحو قولهم كى لتقضيني رقيتها

وعدتني بانه كى المتاخرة في الاول بدل من اللام المتقدمة واللام المتاخرة في الثاني بدل من كى المتقدمة وقد يبدل

الحرف من مثله لموافقة في المعنى قال ثم اذا اصبحت اصبحت غاديا ابدل ثم من الفا عند بعضهم وعند الخليل ان الناصب

مضمر بعدها بناء على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى ان وذهب الكوفيون انها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل ان

ويعتذرون في نحو كيما ان تغر بان ان زايدة او بدل من كى وفي كى لتقضيني بزيادة اللام كما في ردف لكم وفي كيمه بان الفعل

المنصوب بكى مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قبل جئتك فتقول كيمه اى كى افعل ماذا وفي اعتذارهم هذا اخلال

لعدة اصول احدها حذف الصلة وابقاء معمولها والثاني نصب ما الاستفهامية متاخرا عن الفعل المقدر ولا ينتصب

الا مقدرا متعلقه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كى يكون اذن متقدما على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون مركبا

بعد

وحتى مبتدأ وخبرها محذوف وان كان مستقبلا ظرف اي بالنظر متعلق بمستقبل والى ما قبلها متعلق بنظر بمستقبل والى ما قبلها متعلق بنظر و بمعنى كي حال
او الى عطف على كي والمعنى وحتى ينصب الفعل المضارع باضمار ان اذا كان الفعل الذي دخل عليه حتى مستقبلا بالنظر الى ما قبلها اي حتى بالكونها صفة
او خبر مبتدأ محذوف وتقديره هو موضعه كي والى نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فاذا اردت لحكاية الجملة
تحقيقا معمول مطلق اي حقق تحقيقا او تمييز اريد بتحقيقه ثم عدل عنه الى المذكور كما في قوله تعالى وفجرنا الارض اي فجرنا عيونها او حكاية عطف عليه وكان

معه ككلمة واحدة للاستفهام كما في لمه وبمه فان الجار والمجرور ككلمة واحدة للاستفهام فيسقطا بهذا الوجه عن النصدر باللفظ
والثالث حذف الف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير له في كلامهم وعند البصريين هي قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة
مضمرا بعدها ان فاذا انفردت عن اللام نحو لكي لا تأسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام
واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وهكذا في كيمه ولا تجر الاسم الصريح الا في كيمه وفي غير هذه المواضع نحو
جئتك كي تكرمني يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام في لكي لتقضيني
زائدة عندهم او بدل من كي الجارة وان عندهم في لكيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان كما مر ولا يتقدم على كي معمول
الفعل المنصوب بعدها فلا يقال جئتك زيدا كي تضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا يتقدم عليهما واما قول الشاعر اذا انت لم تنفع
فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع برفع ينفع فقيل الكاف وقيل مصدرية وكجارة اي للضر والنفع وجوز المبرد والكوفيون
نصب المضارع بعد كما على انها بمعنى كيما والياء محذوفة للتخفيف وانشد والانظلموا الناس كما لا تظلموا او تهمل بل الناصبة والتشبيها
به بان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وينشدون لا تظلم الناس كما لا تظلم بالتوحيد وقد يجيء شرح كما في حروف الجر
وعلى مذهب الخليل لا ينصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يوجه على مذهبه ان المضارع اعرب رفعا او نصبا اعرب بالرفع
لما وقع بنفسه موقع الاسم لان الرفع اقوى من النصب وقوعه موقع الاسم بنفسه اقوى من وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما
وقع مع ان موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما الني جوازم فلم يعرب اذن لضعف المشابهة كما اخرنا
قبل قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى كي او الى ان نحو اسلمت ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى
تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فترفع وتجب السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع
في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى تدخلها واجاز في التامة كان سيري حتى ادخلها وايهم سار حتى يدخلها ابتدأ بالحروف
التي ينتصب الفعل بعدها باضمار ان واعلم ان هذه الحروف مختلف فيها اذا انتصب الفعل بعدها فعند البصريين حتى ولام كي
ولام الجحود حروف جر والفاء والواو واو حروف عطف ولا ينصب عندهم شيء منها بنفسه لان الثلثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل
الاختصاص باحد القبيلين والثلثة الاول من عوامل الاسماء ولا يعمل شيء منها في الافعال وجاء ان ظاهرة بعد لام كي خاصة في
بعض المواضع فتبين بذلك انها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين ان حتى واللاميين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فلام كي قامت
مقام كي فعملت عملها وكذا حتى التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى فتعمل عمل ان وفيما قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشيء عن اصله واعتقاد
واعتقاد بقائه على اصله اولى ما لم يضطر الى اعتقاد خروجه عن ذلك الاصل وفيما تأول البصريون من تقدير الناصب بعد
هذه الجارة حتى يبقى على اصلها من الجر هنا وحذر عن اعتقاد خروجها عن اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير الناصب في نحو ولبس
عباءة وتقر عيني ومنه قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى على ان لام الجحود ليست بمعنى كي ولا بمعنى ان وحتى الغائية ليست بمعنى
ان فكيف يعملان في النصب على ما ليسا بمعناه وقال الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف جر وان الجر
الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر اي حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بان عوامل الاسماء لا تعمل
في الافعال كما ورد على سائر الكوفيين بل يرد عليه بانها غير مختصة بقبيل لكن في مذهبه بعد لان حذف الجار وابقاء عمله في غاية
القلة فكيف اطرد بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم وعند الجرمي ان الفاء والواو واو ناصبة بانفسها
وقال الفراء الاسماء بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اي ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في
الاعراب كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف هنا بينهما لانه طرأ على الفاء معنى السببية
وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى النهاية او الاستثناء وقولهم في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن انه نصب على الظرف بمعنى قولهم
نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظرف في نحو زيد عندك لانه خالف المبتدأ الخبر اذ لا يطلق على زيد انه عند
كما اطلق في زيد قائم ان زيدا هو القائم والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا كما ان الابتداء عند اكثر النحاة رافع
ولو اوجب الخلاف الانتصاب لم يجز العطف في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو ولا يرد على الجرمي الاعتراض بوجوب
اختصاص العامل باحد القبيلين لانه يقول ان هذه الاحرف بهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع واما نحو قوله تعالى فانتم
فيه سواء فقليل وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية كما في قوله لو بغير الماء حلقي شرق وقوله جهلا نفس ليلى شفيعها ولنرجع
الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين قالوا حتى حرف جر فلا تدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما
الا بان او كي او ما او لو ولا يصح تقدير ما ولو لانهما لا ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين مع ان لو لا يجيء مصدرية الا بعد فعل
التمني كما يجيء ولا يصح تقدير كي لانها لا تستعمل الا في مقام السببية سواء كانت بمعنى ان نحو لكي يقوم او بمعنى اللام نحو جئت كيمه بمعنى لمه

غير سببية لكن بعد فعل الارادة نحو قوله تعالى يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ونحو قوله وامرنا لنسلم لرب العالمين كما جاءت اللام المنصوب
بعدها الفعل لغير السببية بعد الارادة ايضا كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وبعد فعل الامر كقوله تعالى
وامرت لاعدل بينكم فيكون اللام زائدة كما في ردف لكم واذا كان حتى بمعنى السببية لم يصح تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس فلم يبق
الا ان التي هي ام الباب ولا تثبت تقديرها في غير هذا الباب الا نص كقوله وتغريف احضر الوغى وحمل المشكوك فيه على ما ثبت
اولى قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى ادخلها يعني ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام
مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر
الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا بلا ريب فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على
احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون مثلا السير للدخول على ان حتى بمعنى كي او الى الدخول على ان يكون حتى بمعنى الى ثم عرض
مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول لا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا قوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصح ان يكون
حالا لانه يعرب بما ينصب المضارع بعد حتى من ذهب الى ان حتى التي ترفع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو من ان يكون بمعنى الى
او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ان المسبب لا بد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية
فالاولى ان يجعل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض يورد تقريره ان يقال انك اذا قلت في نحو سرت
حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا او حالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا فكيف انتصب الفعل بان التي هي علم
الاستقبال فيجاب عنه بان الفعل مستقبل بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم فجاز انتصابه بان ثم اذا اردنا ان نبين
متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصبه فلنا ذلك الى قصد المتكلم فان تعمد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال
الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو
ان زيدا سار حتى يدخلها واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن واليقين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها وارى انه سار حتى يدخلها
او يعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها بلغني ولا ادري وذلك انك تحكم بحصول الشيء
على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي
حصوله وضوئه الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو مرضت حتى ادخلها ولم يتصل به نحو
رايت في العام الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه العام فيه فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعدها فلا يجوز ما سرت حتى
ادخلها بالرفع وارى سرت حتى تدخلها لان السبب منتف في الاول وغير محكوم بشيء لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف يكون الحكم
بحصول مسببه وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك
حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن الساير لا عن السير واذا قلت فلما سرت حتى ادخلها واقل رجل سار حتى يدخلها
فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي الصريح به وان اردت بهذين
الكلمتين النفي الصرف وهو الاغلب كانهم كما ذكرنا في باب الاستثناء وجب النصب كما في نحو ما سرت حتى ادخلها فلفظ انما تستعمل بمعنى
انما التحقير للشيء كقولك انما سرت وقعدت اذا حقرت سيرك فيجوز الرفع على قبح لان التحقير كالنفي واما الاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى
الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اي فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا
يكون سببا للغروب ويجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا هذا كله في رفع ما بعد حتى فيحصل
بعد ذلك ان الاخبار وجب النصب كذا يجب اذا لم يقصد لا حصوله في احد الازمنة الثلثة ولا عدم حصوله فيها بل يقصد كونه مترقبا للحصول
وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلثة او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون حتى
بمعنى كي وبمعنى الى فنحو سرت حتى تغيب الشمس متعين للانتهاء ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى السببية ونحو مرضت حتى ادخلها
محتمل لهما فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة حتى نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولي ونعم ما قال
اذا كان بمعنى كي لم يدخل الجنة على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر بل وجب نصوصا في المضارع كما ان اللتي بمعنا
لا تدخل في الاسماء الا على لفظة واحدة وهي ما الاستفهامية نحو كيمه على خلاف فيها ايضا وقال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي بل الا ياني
الا للانتهاء واول نحو قوله لم كلمته حتى يامر لي بشيء بان معناه كلمته كلمة حتى يامر لي بشيء اي الى ان يامر وجوزنا وقوع صريح الاسم في موضع
كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امره لي بشيء لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف لا يتمشى له في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة قوله كانت
حرف ابتداء اي حرفا استينافا اي ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها ولا نعني بكونها حرف ابتداء ان ما
بعدها مبتدا مقدر اي انا ادخلها لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع بل معنى كونها حرف ابتداء

ولا بد أن يشتمل على ... لم يكن ولام الجحود لام تأكيد بعد النفي لكان نحو وما كان الله ليعذبهم والفاء بشرطين احدهما اى احد الشرطين السببية والثانى ان يكون قبلها
اى قبل الفاء امر او نهى او استفهام او نفى او تمن او عرض والواو بشرطين الجمعية بالجمع ... ان يكون قبلها مثل ذلك
مثل تلك الستة والواو بشرط معنى الجمع

ان ما بعدها جملة مستانفة كما فى قوله ثم حتى اذا جاء امرنا استونف بعدها الجملة الشرطية قال المصنف انما وجب مع الرفع السببية
لان الاتصال اللفظى زال بسبب الاستيناف فشرط السببية التى هى موجبة للاتصال المعنوى فان السبب متصل بالمسبب معنى فى
يكون جبرا لما فات من الاتصال اللفظى قالوا لا تضح حتى تصبحوا ونضبعا نعدم الصلح سبب للضبع اى مد الايدى بالسيوف
وقوله ونضبعا عطف على تصبحوا على توهم النصب على نحو قوله تعالى فاصدق واكن ودفع قوله تضبعون مع كونه مستقبلا لانه
مع العزم الجزم عليه كانه حاصل او قد حصل بمضى قوله ومن ثم امتنع الرفع اى من جهة كون ما بعد المرفوع ما بعده جملة استينافية امتنع
المسئلة المذكورة لانه يبقى كان الشرط قصر بالاخبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى تدخلها لما ذكرنا وهو انك لم تحكم بالسير الذى
هو سبب للدخول فكيف تحكم بحصول الدخول ولعلى انهم سار حتى يدخلها فان حاكم بحصول السير سائل عن تعيين السائر واعلم
ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى والفعل المنصوب بعدها بالشرط نحو انتظر حتى ان قسم شيء تاخذ نصيبك واخذ حقك
بالشرط فعلى هذا فليس لك فى تاخذ الا الجزم وكذا بعدها ونحو لا والله واذا قلت لك اركب تركب بنصب تركب واستقبح ابن
السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان نقوم يقول وقم حتى متى اكلنا تاكل فالظرف معمول
به على الفعل اسهل من حرف الشرط اعنى ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر حتى من اخذ تاخذ فلا يجوز بل يجب جزم تاخذ
ولا يجوز الفصل ايضا بين ان ولن وكى وبين منصوباتها لانها النواصب بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفى ومعموله وكذا
لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد قوله ولام كى مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود
لام تاكيد بعد النفى لكان نحو وما كان الله ليعذبهم الظاهر ان يقدر ذلك بعد اللام الزائدة التى بعد فعل الامر و
الارادة نحو امرت لاعدل بينكم يريد الله ليذهب لا لتاكيد النفى مختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية
لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان فى هذه اللام فى الاصل هى التى نحو قولهم انت لهذه
الخطة اى مناسب لها وهى تليق بك فمعنى ما كنت لا فعل ما كنت مناسبا للفعل ولا يليق بك ذلك ولا شك ان فى هذا معنى التاكيد
واما قوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى فلما حذف اللام بناء على انه حذف الجار مع ان وان جاز اظهار ان فالاكثر
الاضمار بعدها وقيل لانها كانت لتناسبه عن ان قوله والفاء بشرطين احدهما السببية والثانى ان يكون قبلها امر او نهى
او استفهام او نفى او تمن او عرض والواو بشرطين احدهما الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك والشرط معنى الى ان ترك التحضيض
وهى مما لا يشتبه المذكورة نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك وترك الترجى
ايضا قال تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب قال لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة
حفص واما الدعاء فهو داخل فى باب الامر لانه عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجىء فى باب الامر نحو اللهم لا يؤاخذنى بذنبى
فاهلك واللهم ارزقنى مالا فاتصدق به وكذلك والقراء جوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر الله لك فيدخلك
الجنة قوله ان يكون قبلها امر اذا كان الامر صريحا نحو ايتنى فاشكرك فلا كلام فى صحته وان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولا
عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه وحسبك الكلام فينام الناس او اسم فعل نحو نزال فانزل وعليك زيدا
فاكرمه ويكون الامر مقدرا كالاسد الاسد فتنجو فالكسائى يجرى جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد وافقه ابن جنى فى نحو نزال
بناء على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه واتما النصب فى قراءة ابى عمرو واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون لتشبيهه بجواب
الامر من حيث مجيئه بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب يضرب اى اضرب ان تضرب
يضرب اى يضرب بين يديه واما النهى نحو لا تشتمنى فتندم والنفى نحو ما تاتينا فتحدثنا وهو صريح كما ذكر واما ماول نحو قلما تلقانى
فتكرمنى وكذا اقل رجل واقل رجل لان هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفى الصرف وتستعمل فى اللفظ ايضا استعماله واما ما يفيد معنى
النفى لكن لا يجرى فى استعماله مجراه فلا ينصب جوابه كقولك انت غير اميرنا فنضربك وكذا التقليل بقد فى المضارع لا يقوم فتحدثنى
فتكرمنى وقد يجوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى النفى والقلة صاحب الاحسان وهى التشبيه المفيد لمعنى النفى ملحقا بالنفى
منصوب الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا اى لست بوال اما ان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفى فلا يجوز ذلك وذكر
شيئا وحسبته شيئا فاستعلمه اى لو شئت لو ثبت عليه وقد يضمر ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعين بعد الشرط وقبل الجزاء
نحو ان تاتنى فتكرمنى او وتكرمنى اتك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتنى اتك فاكرمك او واكرمك وذلك لمشابهة الشرط فى الاول
والجزاء فى الثانى النفى اذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض وكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة
وعليه حمل قوله تعالى ان يشا يسكن الريح فيظللن الى قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جاء بعد الحصر بانما وهو انما هى فيكون
ويكون لما قلنا فى حتى من معنى التحقير القريب من النفى واما بعد الحصر بالا نحو ما قام الا زيد فيحسن اليه فلا يجوز اتفاقا لانه

بعد اثبات صريح بل لان لم يرجع الضمير الذي فيه عمل ما بعد الفاء بواسطة او غير واسطة الى المستثنى المثبت بالا فهو خبر المنفي
نحو ما قام احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد
جاز لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل ان
معمول ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصريين الا الاشياء المعدودة هناك وقد جاء ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيما
ليس فيه معنى النفي اصلا كقوله سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا والتمني نحو ليتك تنزل بنا فتكرمك والعرض نحو الا
تزورنا فنعطيك والاستفهام نحو هل تزورنا فنحسن اليك وكان الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على انها
جملة مستانفة لان الفاء السببية لا تعطف فهو بابها الا على الابتداء يستانف بعدها الكلام كاذا المفاجاة وبعضها اي بينهما تقارب
ولذلك يتعاقبان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة تختص بالاسمية وقد يبقى ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى
ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله الم تسأل الربع القواء فينطق وقوله لم تدر ما جزع عليك فتجزع جاء جميع هذا على الاصل ومعنى
الرفع فيه كمعنى النصب لو نصب كما لا منع من ابقاء الرفع فيما بعد واو الجمع اذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو
واضربك بالرفع وكذا في قوله تعالى تقاتلونهم او يسلمون معنى الرفع فيه معنى النصب اي الى ان يسلموا جاز لك ان لا تصرف في
المواضع المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر الصرف اليه بعد الاحرف الثلاثة وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من
الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية لان المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى
الحال كما تقدم في باب المضارع فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفه
الى النصب منبه في الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جمل ومخلص المضارع للاستقبال
اللائق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيئان دفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون اذن ما بعدها
مبتدا محذوف الخبر وجوبا كما ذكرنا في اذن وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر
الفعل المتقدم تقديره ليكن منك زيارة فاكرام مني لان الفاء السببية ان عطفت فهو قليل نحو انما
عطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب كما تقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية
نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال
واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال
ثبوت قيامي واما بمعنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم فقصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها فمعنى قم واقوم قم مع قيامي
كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل
قبلها كما قال النحاة اي ليكن منك قيام وقيام مني لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية لكون
واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى في قصد التنصيص في شيء على شيء ان يجعل بحيث يكون ظاهرا فيما قصد
التنصيص عليه وانما شرطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير حاصلة المضمون فيكون كالشرط
الذي ليس بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كجزائها ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء
السببية التي هي اكثر استعمالا من الواو في مثل هذا الموضع اعني في نصب المضارع بعدهما وذلك لمشابهة الواو للفاء في اصل
العطف وفي صرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في احدهما والجمعية في الاخرى والجمعية من التعقيب الذي هو لازم
السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتدا محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية
بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو
هل تعطي فاتيك زيدا وتوسطه ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل او الظرف او كيف او ما او من وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فاتيك
تخرج ومتى فاكرمك تزورني وكيف فاستقبلك تجيئني ولا فاسير تسير ويجوز ايضا حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح والقياس
قوله هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزء مما هو كالشرط نحو فاسير معك اي تسير فاسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط
والجزاء لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة قالوا ولا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب ايضا الشيء الواحد بجوابين فقوله تعالى
ولا تطرد الذين يدعون ربهم جواب قوله فتكون من الظالمين وقوله تعالى ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم
من شيء فتطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون فتكون عطفا على فتطردهم وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط والجزاء ولا يجاب
قوله كلمة الشرط بجوابين ومعنى النفي نحو ما تاتينا فتحدثنا ان تاتينا تحدثنا الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى لا يقضى
عليهم فيموتوا هذا هو القياس من ذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل الفعل المتقدم عليه الذي هو غير موجب موجبا ويدخل

عليه

عليه كلمة ان ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاؤه كما تقول في قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ان تطغوا فالحلول الغضب
حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اي ما يكون منك اتيان بعده حديث وان حصل
مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب على تشبيهها
بفاء السببية كما يجيء وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ما تاتينى فتحدثنى بمعنى قولك ما تاتينى الا
لم تحدثني بل انما يعطى هذه الفائدة معنى فاء العطف الصرف اما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث على انه نحو
به مثل هذا المنصوب واما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تاتينى فتحدثنى بالرفع فيكون النفي في الموضعين شيئا واحدا وانما على المعطوف
المعطوف عليه معا فيكون بمجموع الاتيان المقيد بقيد تعقب الحديث اياه منفيا والمركب من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معا
وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث ويجوز ان يكون قوله تعالى ولا يؤذن لهم
فيعتذرون بهذا المعنى وعلى نفي الجزء الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده وقوله عليه الصلوة والسلام
في النعج لا يخرج لكم من امره رغبتي فترضونه ولا سخطا فتجتمعوا عليه ولا يجوز ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان
لا يكون من دون الاتيان بلى ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون
المراد ما تاتينا فانت تحدثنا بما تحدث به الجاهل بحالنا كما قال ما عبرنا الدهر الا نتابيقين فترجى وتكثر الناس ميلا اي فنحن نرجى ويجوز
مع الرفع ايضا ان يكون الفاء للسببية والمبتدا محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما يصرفه الى النصب لعدم اللبس
كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون مثل اي فهم يدهنون وكذا قوله لا يؤذن لهم فيعتذرون اي فهم يعتذرون
فكانه قال فهم هنوا فيعتذروا كما ان قوله تعالى فانتم فيه سواء بمعنى فتستووا وكذا قوله الم تسئل الربع القوا فينطق ولم تدر ما جرى
عليك فيخبرك ولا اري باسا من ان لا يقدر في مثله المبتدا لان فاء الجزاء قد تدخل على المضارع المثبت والمنفي بلا من غير تقدير
مبتدا كما يجيء في الجزوم لكن الاستيناف والسببية مع تقدير المبتدا اظهر وقال سيبويه المعنى فهو مما ينطق على كل حال وذلك
بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق وقد لا يصرف بعد واو الجمعية ايضا الى النصب
مع اللبس كما ذكرنا في نحو اتيتني واكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت واضرب
زيدا اي وانا اضرب وكذا لم يصرف كما ذكرنا بعد او الى النصب نحو تقاتلونهم او يسلمون مع انه بمعنى الا ان من اللبس فان او في
الاصل لاحد الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين القتال او الاسلام ويرتاح الى معنى الى او الا فللرفع بعد الفاء اذن اربعة معان
كما تقدم وللنصب معنيان وانما جاز النصب في المعنى الثاني مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها للفاء بفاء الجزاء لكونه فاء بعد
مضارع كائنا بعد نفي كما شبه في كن فيكون فانتفى بالمعنى الثاني كثير الاستعمال كقولهم لا يسعني شيء فيعجز عنك اي لا يسعني شيء
فيعجز عنك وقال وما قام منا قائم في ندينا فينطق الا بالتي هي اعرف اي نقوم ولا ينطق الا بالتي هي اعرف قال وما حل سعدي غريبا
بلدة فينسب الا الزبرقان له اب اي يحل ولا ينسب ولولا ان ما بعد الفاء في البيتين منفي لما جاز الاستثناء اذ المفرغ لا يكون في
الموجب وقد يستانف بعد الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعني ولا اعود اي وانا لا اعود على كل حال وبعد او من غير معنى الى
او الا كما تقول انا اسافر واقيم حكمنا او لا بالسفر ثم بدا لك فقلت او اقيم اي وانا اقيم اي بل انا اقيم وجوز سيبويه الرفع في قوله تخاول
ملكا او نموت اما على العطف على تحاول او على القطع اي نحن نموت وقوله تعالى او يرسل رسولا بالرفع مقطوع اي نحن نرسل وقوله
ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اي اتركبون او تنزلون كقوله ولا ناعب الا
ببين غرابها وقال يونس هو على القطع اي بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجيء في حروف العطف كما في قوله تعالى الى مائة الف او
يزيدون اي بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو غير الجمعية قال على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد
لم ينصب يقصد لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على يجور المنفي فيكون المعنى على الحكم ان لا يجور وان لا يقصد لان
العطف نحو فامن اللبس ورفع على القطع اي وهو يقصد كما تقول زيد يجيء اذا شئت مجيئه وتمنيته اي ينبغي ان يجيء فالمعنى
ينبغي له اي يقصد اي ان لا يجور وقد يقطع مع الفاء التي لغير السببية كما ذكرنا في قوله فترجى وتكثر الناس ميلا ومثله قوله دعا
هوا الا ان اراها فجاءة فابهت حتى لا اكاد اجيب يروى بنصب ابهت ورفعه على القطع اي فانا ابهت قوله الواو بشرطين الجمعية
وان يكون قبلها مثل ذلك اي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها امر نحو زرني وازورك
او نهي نحو لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم او استفهام نحو هل تزورني وتعطيني او تمن نحو ليتك عندنا
وتكرمنا او تحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا او عرض نحو الا تزورنا وتكرمنا والنحاة يقولون هذا الواو العطف نحو ليكن زيارة منك
وزيارة مني وقد ذكرت ما عليه في الفاء قوله واو بشرط معنى الى ان معنى او في الاصل احد الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد

فيما بين الكلام السببية والتسبب للفعل وانشدنا بعد ما ذكرنا

اي الواو التي من شانها ان تكون للجمعية قد يقطع عنها الى آخره

ولا يقصد وهو تناقض في الكلام ان يكون عطفا على الا يجور اي الحكم ان لا يجور معنى يعدل بعض الحكم

والفاء بعده مبتدأ وخبرها محذوف وإذا كان المعطوف عليه ... محذوف وتقديره وحروف العاطفة ينصب بعدها المضارع بإضمار أن إذا كان المعطوف عليه اسما
وجاز أن يكون العاطفة على حتى أربع في قوله بأن مقدرة بعد حتى ولام كي والفاء والواو وأو ولا يجوز أن يكون مجرورة بالإضافة ... في هذا الوجه بعد اتباعه ...
ويجب أي إظهار أن مع لا في اللام ويجزم بلم ولما ولام الأمر ولا في النهي وكلم المجازاة أي بشرط عطف على لم أي كلم المجازاة إن ومهما وإذما وحيثما وأين ومتى
ومن وما وأي وأنى وأما التفصيل ومع كيفما متعلق بمقدر وإذا عطف عليه فشاذ خبر مبتدأ محذوف والفاء جوابه تقديره وأما جزم المضارع مع كيفما وإذا فشاذ

أي بجعل أحد الشيئين ولا بد له من أحدهما فإذا قصدت مع إفادة هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين التنصيص على حصول الأمر
عقيب الآخر وإن كان الأول أمثل الحصول والثاني مضمرة ما بعد أو فسيبويه يقدره بإلا وغيره بإلى والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد
فإن فسرته بإلا فالمضاف بعدها محذوف وهو الظرف أي إلا زمن أن تعطيني أي إلا وقت أن تعطيني فهو في محل النصب على الظرف لما قبل
أو وعند من فسره بإلى ما بعده بتأويل مصدر مجرور بها أو التي بمعنى إلى هذا أو قال سيبويه في قول الشاعر وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب
منه صاحبي بقؤول يجوز رفع يغضب ونصبه أما الرفع فالعطف على الصلة أعني قوله ليس نافعي وقال أبو علي في كتاب الشعر بل هو
نافعي وليس بشيء لأنه يكون المعنى إذن ما أنا بقؤول الشيء الذي يغضب منه صاحبي أي لا أقول شيئا لا يغضب منه صاحبي وهذا ضد
المقصود وإذا نصبته فهو على الظرف قال المبرد لا يجوز ذلك لأن فيه إذن نفي النفع والغضب وهو عكس المقصود لأن مراد الشاعر
الذي يغضب منه صاحبي لا أقوله قلت الذي ألزم لو جعلنا هذا الظرف في سياق قوله ليس نافعي لأنه يكون المعنى إذن لا أقول قولا
لا يجمع نفعي وغضب صاحبي وهذا عكس ما ينبغي لأنه ينبغي أن لا يقول قولا يجمع نفعه وغضب صاحبه وأما إذا جعلناه في سياق النفي
الذي هو ما أنا فلا يفسد المعنى لأنه يكون المعنى إذن لا يكون القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه وذلك إما بانتفائهما معا
أو بانتفاء أحدهما لأن المركب ينتفي بانتفاء أحد جزئيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما فتقدم الواو على ما هو منفي حقيقة أعني بقؤول
كما تقدم الفاء على الفعل المستفهم عنه في قولك متى فأكرمك تكرمني كما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه أبو علي إن يغضب المنصوب
معطوف على الشيء أي الذي يغضب صاحبي أي لسبب غضب صاحبه وفيه نظر لأن الضمير في منه يرجع إلى الشيء غير النافع فيكون المعنى
وما أنا بقؤول لشيء يحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني ولا معنى لهذا الكلام ... ولا يجوز أن يرجع الضمير إلى المضاف
المقدر لأنك إنما أضفته إلى الغضب ليعلم أن الغضب منه فلا يحتاج إلى لفظ منه كما بينا في الظرف المضاف إلى الجمل قوله والعاطفة
إذا كان المعطوف عليه اسما عطف على حتى في قوله وحتى إذا كان مستقبلا أي العاطفة يقدر بعدها أن نحو قولها ولبس عباءة وتقر
عيني أحب إلي من لبس الشفوف ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو أعجبني ضرب زيد فيشتم وضرب
زيد ثم يشتم وضربه أو يشتم والواو والفاء وأو في مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتهاء قوله ويجوز إظهارها
أن مع لام كي والعاطفة ويجب مع لا في اللام أخذ يبين المواضع التي يجوز فيها إظهار أن المقدرة والموضع التي يجوز فيها إظهار
أن المقدرة والموضع الذي يعرض فيه ما يوجب إظهار أن فالذي بقي بعد القسمين هو الموضع الذي لا يجوز فيه إظهارها
فنقول إنما جاز إظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الزائدة نحو أردت لأن أكون لأن هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك
للإكرام وأعجبني ضرب زيد وغضبه وأردت لضربك نحو ردف لكم فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل إلى اسم صريح وهو أن
المصدرية وأما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها أن وكذا حتى لم يظهر بعدها أن لأن الأغلب فيها أن تستعمل
بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كاسم وحمل عليها التي بمعنى إلى لأن المعنى الأول أغلب والتي يليها المضارع وأما الواو
والفاء وأو فلأنها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل النصب
فلم يظهر الناصب بعدها وقد ظهرت بعد أو في الشعر قال وإن يلوم بحاجة لوامها وأما وجوب الإظهار مع لام كي إذا وليها لا فلا
لاستكراه اللامين المتواليين وأما قول المص لأنهم لا يدخلون حروف الجر على حروف النفي لاستحقاقها صدر الكلام ففيه نظر لأن كي
بينهما تدخلها العوامل نحو كنت بلا مال وحسبوا أن لا يكون فتنة والكوفيون جوزوا إظهار أن مع لام الجحود بدلا من اللام و
تأكيدا له لأن مذهبهم أن اللام هي الناصبة بنفسها ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا
بقول الشاعر لقد عذلتني أم عمرو ولم أكن مقالتها ما كنت حيا لأسمعا لأن اللام عندهم هي الناصبة وليس هو مقدما وهو
عند البصريين على تقدير فعل ناصب أي ما كنت أسمع مقالتها ثم كرر لأسمعا مفسرا للمضمر واعلم أن أن الناصبة تضمر في غير
المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع فلا تعمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ومنه عساك
تفعل كذا اضطرارا أي كما ترى المضمر ويقل ذلك إذا كان مقدرا باسم مرفوع كما في تسمع بالمعيدي ولا سيما إذا كان فاعلا وقد جاء
قوله وحق لمثلي يا بثينة يجزع ولا تعمل في الأصل مفعول وقد ينصب مضمرة شذوذا كقوله ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى برفع
ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسا قوله ويجزم بلم ولما ولام الأمر ولا في النهي وكلم المجازاة وهي إن
ومهما وإذما وحيثما وأين ومتى ومن وما وأي وأنى وأما مع كيفما وإذا فشاذ وبإن مقدرة هذا ذكر الجازم ومعانيه قوله فلم تقلب
المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الأمر اللام المطلوب بها الفعل ولا النهي
ضد ما تقدم في التفصيل قوله لم تقلب المضارع ماضيا قد ذكرنا في باب المضارع أن بعضهم يقول إن لم دخل على الماضي فقلب
لفظه إلى المضارع وقد جاء في الشعر غير جازمة كقوله لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وبأن مقدرة عطف على قوله
لم أو مقدرة ...
وهي بمنزلة ...
وجزم المضارع بأن مثل
كونها مقدرة ...
وتقلب ... ويجيء ...
... منسوبا إلى المضارع
... ومفعوله الأول
... ماضيا ...
... ونفيه ...
عطف على قلب المضارع
والمعنى لم ... تقلب
المضارع ماضيا ونفيه
مثل ... لم ...
... ما ... ينصرف
... أي ...
... الاسم ...
... الفعل ... الكلام
اللام المطلوب بها ...
... واستعماله
... نحو ...
... النهي
انظم بها ...

وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني ويسميان شرطا وجزاء هو مفعول ثان ليسميان اقيم مقام الفاعل وجزاء عطف على شرطا فان كانا مضارعين فالجزم اي في الاول وهو عطف على اسم كان فالجزم مبتدأ وخبره محذوف وتقديره فالجزم لازم وان كان الثاني فالوجهان مبتدأ وخبره محذوف وتقديره وان كان الثاني مضارعا ففيه وجهان

في الضرورة مفصولا بينهما وبين مجزومها قال فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل قوله ولما مثلها يعني لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي الماضي قوله ويختص بالاستغراق اعلم ان لما كما قالوا كانت في الاصل لم زيدت في الشرطية وانما فاختصت بسبب هذه الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي فهو يستعمل في الاغلب في نفي الامر المتوقع كما يجيء بقد في الاغلب حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم واختصت لما ايضا بامتداد نفيها من حين الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيه وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب كان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفي ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها كما جاز ذلك في قد الى هي نظيرتها قال أزف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم [illegible]ب ان وجدت وان لم واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه كقوله تعم الم نربك فينا والم نشرح لك صدرك وقوله الم تعرفوا منا اليقينا قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا معك وثم ليقضوا وهي مع الفاء والواو اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارعة ككلمة على وزن فخذ وكتف فيخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما ويلزم اللام في الامر فعل غير الفاعل المخاطب هو اما فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند فهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله عليه الصلوة والسلام قوموا فلاصل لكم وقال الله تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا اي الامر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رايت فان كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا الحاضر وغائب وافعلوا لمن بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب لتفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ بمجموع الامرين نصا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه الصلوة والسلام لتاخذوا مصافكم وقرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء في النظم حذف هذه اللام في فعل غير الفاعل المخاطب قال محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا واجاز الفراء حذفها في النثر نحو قل له يفعل قال الله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة وانما ارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون القول سببا للاقامة والاولى ان يقال مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلوة عند قوله عليه الصلوة والسلام صلوا جعل قوله عليه الصلوة والسلام كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزمه لكونه شبه الجواب كما قلنا في قوله تعالى كن فيكون بالنصب ولو كان كما قال الفراء لم يختص هذا بجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغائب لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لانه انما اشبه الاسم بسبب عروض حرف له عند زيادة حرف المضارعة في اوله وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزره ولو بشوكة وفيه ايضا لتقوموا الى مصافكم وهو في الشعر اكثر قال لتقم انت يا ابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم واللام مقدر هو القياس المذكور وانهم مجيئه باللام في الشعر وانهم عاملوا اخره معاملة المجزوم كما يجيء وانهم الحمل لا على النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب قوله ولا النهي المطلوب بها الترك وهي تجزم بخلاف لا في النفي وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية ايضا اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة ولا يكون ولا منع ان يجعل لا في مثله للنهي ولا النهي يجيء للمخاطب والغائب على السواء ولا يختص بالغائب كاللام وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا ارينك ههنا المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني ويسميان شرطا وجزاء فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان اعلم ان ام الكلمات الشرطية الجازمة ان ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان و يحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا نحو ايتني والا اضربك اي وان لا تاتني اضربك وكذا يحذف بعدها الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك افعل هذا ان لا اي ان لا تفعل ذلك فافعل هذا

وعند الكوفيين يجئ ان بمعنى اذ في الواقع قوله تعالى وان كنتم في ريب مما، بمعنى اذ لان استعمال الشك تعالى الله عنه والجواب انها
ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائزة وقوعها وعدم وقوعها ولو سلمنا ذلك قلنا انه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المتحاورين
وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى ضرب من التاويل كقوله تعالى ليبلوكم لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء وقال لعلكم
تتقون لما كان في صورة من يرجى منهم ذلك وقال تعالى يضل من يشاء اي تمنعه الالطاف لمن يعلم انه لا ينفعه ذلك فكذا قال ان كنتم
مؤمنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده وللارتياب وضده لا بالنسبة الى علم الباري تعالى قوله مهما اختلف
فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى تحقيقا على هذا ان يكتب بالياء، ولو سمي بها لم ينصرف لكون الالف زائدة فلو قيل انها
للتانيث لم ينصرف بعد تنكيرها ايضا وقال الخليل هي ما لحقت بها ما كما تلحق بسائر كلمات الشرط نحو متى ما واما استكره تتابع المثلين
فابدل الف ما الاولى هاء لتجانسهما في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية
وفيه بعد اذ لا معنى للكف مع معنى الشرط الا على بعد وهو ان يقال في مهما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قائل لا تفعله
على ما افعل تفعله مهما تفعل افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من كما في قوله اماوي مهمن يستمع في صديقه اقاويل
هذا الناس يلوي يندم لكان مقويا لمذهب الزجاج وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره
مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي و[illegible] ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى مهما تأتنا به من آية وقال الشاعر ومهما تكن
اليه كفاه وقد جاء ما ومهما ظرفي زمان تقول ما تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس اي ما تجلس فيه من الزمان اجلس فيه واما اذ ما فهو عند سيبويه
حرف كان ولعله نظر الى ان لفظ ما تدخل على اذ مع انه فيه معنى الشرط وهو للمستقبل وان دخلت على الماضي كان فلا تصير حينئذ معها
فكيف باذ الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي فانما عنده غير مركبة وقال السيرافي ما علمت احدا من النحاة ذكروا اذ ما غير سيبويه
واصحابه واستشهد سيبويه ببيتين احدهما قوله اذ ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس والاخر قوله اذ ما تريني
اليوم ازجي ظعينتي اصعد سيرا في البلاد وافرع وقال بعض النحاة اصله اذا ما وهو لا يجي الا بنون التاكيد بعده لقوله تعالى فاما ترين
فلما كان يكسر البيت بالنون غير صورة اما بقلب الميم الاولى ذالا ولا يتم له هذا في قوله اذ ما دخلت وقال المبرد اذ ما باقية على
اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرطية والجزم كما في حيث فانها صارت بما بمعنى المستقبل وجازمة واما الاعتراض باذ ما
فلا يلزم ادريما لنقض بعض الكلمات بعض الاحكام اختيارا منهم بلا مرجح الاترى ان حيث مثل اذ متضمن لمعنى الشرط بل اذا اقعد فيه
ويجزم حيث مع ما دون اذ واما حيثما فنقول ما فيها كافة لحيث عن الاضافة لا زائدة كما في اما ومتما وذلك ان حيث كانت لازمة للاضافة
فكانت متعينة بسبب المضاف اليه فكفها ما عن طلب الاضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط وانما اوجب ابهام كلمات الشرط لانها
كالجزم لتضمنها معنى ان التي هي للابهام فلا يستعمل في الامر المتيقن المقطوع به لا يقال ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم في اسماء
الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط بعد هذه الاسماء ايضا كالشرط بعد ان في احتمال
الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في من ضربت
ان ضربت ان ضربت زيدا وان ضربت بكرا ضربت الى ما لا يتناهى وكذا ما ومتى وسائر اخواتها ويجوز اتصال ما الزائدة بان واي
واين ومتى وايان واما في حيثما واذ ما فكما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء فقال السيرافي العامل فيهما كلمة الشرط
لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين احداهما بالاخرى حتى صارتا كالواحدة فهو كالابتداء العامل في الجزئين وكظننت
وان واخواتها عملت في الجزئين لاقتضائها اياهما مذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا يعملان في الجزاء لارتباطهما
معا وصيرورتهما كشي واحد وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كما قيل ان الابتداء والمبتدا يعملان في الخبر واجيب
عن ضعف الحرف عن عملين بانه للمعمول اذا اقتضى شيئين كان وما ولا وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط
وحده لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا تستغرب عمله فيه واجيب باستغراب عمل الفعل الجزم وقال الكوفيون
الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كما انجر بالجوار في قوله كبير اناس في بجاد مزمل والجزم اخو الجر وليس بشي لان العمل
بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند التلاصق ويجزم الجزاء مع بعده عن الشرط ويجزم بدون الشرط وقال المازني الشرط والجزاء
مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين وهو قريب على ما اخترنا قبل وكلمة ان لاصالتها في الشرطية
وكونها ام الباب جاز ان تدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب وان زيدا ضربت وكذلك لو
نحو لو انتم تملكون بخلاف سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة قال فمتى واغل ينبهم يحيوه ويعطف عليه كاس
الساقي وقال اينما الريح تميلها تمل وقال ومن نحن نؤمنه يبت وهو امن وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية
لما كانت اصلا في الاستفهام وسواء هيهنا وبعده الاسم فعل نحو ازيد ذهب او لا كا زيد ذاهب ولم يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام

اذا

جزم الفعل

اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد تلقاه ومن زيد تضربه ومتى زيد تخرج وهل زيد اضربته او ضربته الا اضطرارا فان لم يكن
بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب جاز وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها
من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب ذهبت وان زيدا لقيت او لقيته وقد يكون مضارعا
على الشذوذ نحو قوله يثني عليك وانت اهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيد وقوله ايما الريح تميلها تمل وانما ضعف في المضارع
لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر
ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في الشاذ ان منفس اهلكته وهو عندهم ايضا مبتدأ ايضا بل هو مرفوع
بمقدر يفسره الفعل الناصب اي ان هلك او اهلك كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى انه ترفعه على الابتداء
لكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلا لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها او لا ونقل عن الاخفش ايضا في مثله انه مبتدأ لكن العامل في المبتدأ
هو عنده الابتداء وعند الكوفيين الجزاء والضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتدأ وان كان ذلك الاسم منصوبا فان كان الفعل بعده
مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير و
ان لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر وعند البصريين بالمقدر
وذلك لما ثبت عندهم من طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا الا في ان لكونها ام الباب ولم يجز ان تدخل كلمة الشرط
على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلمة الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين
على الشرط فيجوز عندهم ان تقم زيد يقم وان تاتني زيدا اضرب معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون
جزم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو اجنبي من الشرط اما لو كان المرفوع
من جملة الشرط فلا يعد فصلا مانعا من الجوار نحو ان تضرب زيد اخوه اضرب فان تقدم المنصوب فالفراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في
المرفوع للعلة المذكورة والكسائي يفصل الفاصل فان كان ظرفا فالجزاء نحو اجزم الجزاء لانه كلا فصل نحو ان تاتني اليوم غدا اتك وان
تاتني اليك اقصد وان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي والخيل ايام من يصطبر لها
ويعرف لها اياما الخير تعقب والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدأ فيجب ان يرفع المضارع اتفاقا وقصد المبتدأ
بالفاء نحو ان تقم فزيد يقوم وكذا الاكثر قصد المنصوب بالفاء فيرتفع الفعل المضارع اتفاقا نحو ان ضربتني فزيدا اضرب ويجوز
اعتراض القسم والدعاء والنداء ولا سيما الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو ان تاتني والله اتك وان تاتني غفر الله لك اتك وان
تاتني يا زيد اتك وان تاتني ولا فخر اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك وكذا
معمول الجزاء فلا يجوز زيدا ان جئتني اضرب بالجزم بل انما تقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب دالا على
جزائه اي ان جئتني فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك اكرمه لما
ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر واما اذا قلت زيدا اذا جاءك تضرب او تضربه وزيدا حين جاءك
تضرب او تضربه فان لم تجر اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زيدا اولى
اذا لم يشتغل الفعل بالضمير كقولك زيدا ضربته على تاويل ضربت فانه [illegible] اليس يكفي الضمير في اذا جاءك وحين جاءك قلت لو لم يكن الفعل
واقعا على زيد نحو زيدا حين جاءك تضرب عمرا لكفى لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الجزء في الحقيقة كان اظهار الضمير معه اولى واما
اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد اولى لما بين في المنصوب على شريطة التفسير ان الرفع في نحو زيد حين لقيته اولى من النصب وان اجريت اذا وحين
مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل تضرب اذن بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط
هو الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فقولك زيد ان جاءك فاكرمه احسن من فاكرم وان كان واقعا على غير المبتدأ
من حيث المعنى نحو زيد ان جاءك فاكرم بنيه او اذا جاءك فاكرم بنيه كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء المجزوم على
اداة الشرط قالوا لان حق الجواب التقديم فنحو ان تضرب اضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان تضرب فلما تاخر الجواب انجزم على
الجوار قالوا والدليل على ان مرتبته التقديم قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع برفع الجواب مراعاة لاصله
من التقديم ونحن نمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى لازم كما مر في الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم
وقوله تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها او قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند
الرشى ان يلقها ذيب وقوله واني متى اشرف على الجانب الذي به انت من بين الجوانب ناظر فانه لا تعلق الشرط بين المبتدأ والخبر الا
ضرورة فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اي فهو كريم حتى تكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ واما تعليقه بين القسم وجوابه
نحو والله ان جئتني لاكرمنك فيجيء وانما جاز تعليق اذا مع شرطه بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون

[illegible]

لعدم عراقتها في الشرطية واما على التقديم والتأخير للضرورة اي انك تصرع ان يصرع اخوك ويجوز ان يكون البيتان المذكوران
هكذا واما تقديم معمول الشرط على اداته فاجازه الكسائي دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس
عند البصريين بجواب له لفظا لأن للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضا لم ينجزم ولم
يصدر بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا انما ينجزم على الجواز اذا تأخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربتني
فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك علي الف درهم ان دخلت الدار وعند
البصريين ايضا لا يقدر مع هذا المقدم جواب آخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم يغني عنه فهو مثل استجارك المذكور الذي هو
كالعوض من المقدر اذا ذكرت احدهما لم يذكر الآخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التأخر عن الشرط
تقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه وللزم الفاء في انت مكرم ان اكرمتني ولجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد
فرتبة الجزاء عند البصريين بعد الشرط وعند الكوفيين قبل الاداة كما مر وقد تدخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا تدخل الا اذا كان
ضد الشرط المذكور اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني فالشتم بعيد من اكرامك الشاتم
وضده وهو المدح اولى بالاكرام والسبب وكذا قوله اطلبوا العلم ولو بالصين والظاهر ان الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضية
ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق
اليه وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام انا سيد ولد آدم ولا فخر فيقول في الاول
زيد وان كان غنيا بخيل وفي الثاني زيد بخيل وان كان غنيا جواب الشرط في مثله مدلول الكلام اي ان كان غنيا فهو بخيل فكيف
اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما تقرر ولو اظهرته لم تذكر هذه الجملة المذكورة ولم تذكر الواو والاعتراضية لان جواب
الشرط ليست جملة اعتراضية وقال الجزري هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو الشرط المذكور الذي ظنا انه هو الاولى بالجزاء
المذكور فالتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فبخيل وقد تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة لكنه
يلزمه ان يأتي بالفاء في الاختيار فيقول زيد وان كان غنيا فبخيل لما تقدم من ان الشرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر اختيارا واما على ما اخترناه
من كون الواو والاعتراضية فيجوز لان الاعتراضية يفصل بها بين جزئين من الكلام كما ذكرنا في باب التفضيل وان لم يكن احدهما حرفا
فلا يلزم ذلك لانها لا تجيء الا في وسط الكلام وآخره وعن الزمخشري ان الواو في مثله للحال فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملا
في الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى النصب على انه ظرف ومعنى الحال والظرف متقاربان فلا يصلح اعتراض الجزري
عليه بان معنى الاستقبال الذي في الواو لا ان حالية الحال باعتبار عامله مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا وضربته
امس مجردا واستقبالية ان باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما واعلم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون
الا ماضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتني واضربك ان لم تعطني وانما ذلك لانه لا تعمل الاداة في الشرط لفظا كما لا تعمل فيما هو كالجزاء
عند البصريين او ما هو جزاء عند الكوفيين وقد يجيء في الشعر مضارعا نحو آتيك متى تأتني انشده سيبويه فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبقة
من باتها لا يضيرها كانه قال لا يضيرها من باتها لم يحمد الرشد ان يلقها دنيا بمرء ذنب على احد التقديرين فان تقدم ما هو الجواب
معنى على الظروف الزمانية والمكانية من كلمات الشرط كمتى واذما وايان واين وحيثما واني فلا شبهة في تضمنها الشرط اذ لا يصلح
للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات الصالحة لهما واما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة
ايضا نحو من وما واي فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية نحو آتي من اتاني فان كانت موصولة
فهي منصوبة بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فهي مبتدأ والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدأ والتقدير من اتاني آتيه ولا محل للفعل
الذي بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو في محل الجزم ان كانت شرطية وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر
لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند البصريين وجعل المتقدم كالعوض عنه وان جاء بعدها مضارع نحو آتي من
يأتيني فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح فيجزم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون ماضيا في الاختيار
اذا تقدم ما هو جوابه معنى وان جئت بالظروف قبل من وما واي على تقدير اضافة الظروف الى الجملة فالواجب كما ذكر سيبويه جعلها
موصولة سواء وليها ماض نحو اتذكر اذ من اتانا اكرمناه او مضارع نحو اتذكر حين ما تفعله افعله وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها
شرطية قال لبيد على حين من تلبث عليه ذنوبه يجد فقدها اذ في المقام تدابر فان قيل لم جاز الجزم في السعة نحو غلام من تضرب اضرب
ولم يجز في نحو اتذكر اذ من يأتينا نكرمه واذ ما مضاف الى ما بعده كما ان المضاف اليه المضاف فلا يلزم تصدر المضاف كما قلت لان غلام
اتحد بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها لفظا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى معنى الشرط من المضاف الى غلام واما اذ فانه مضاف
الى الجملة لا الى من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون تلك الجملة كما مر في الظروف المبنية وذلك المضمون ههنا مصدر
نكرمه مضاف الى معنى من اي اتذكر وقت اكرامنا من يأتينا فلم يصر مع من كالكلمة الواحدة ولم يكن ...

يصرمع من كالكلمة الواحدة ولم يكتسب منه معنى الشرط اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلذا يكرم تصدر اذ كالزم تصدر غلام
بل هو معمول لتذكر عليه فلا يجوز جعلك شرطية حتى لا يسقط من الشك بتقدم اذ عليه فان قلت فمن مع دخول اذ عليه في صدر كلام ويكفي
كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر كلام ما نحو زيد من يضربه اضربه وجاءني التي من يضربها تضربه قلت قد مر في باب المبتدأ
ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يكون من تمام جملتها اذ لا اثر في تلك الجملة وزادت في معناها شيئا وازيد ههنا شيئا
فاقول لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين احدهما ان يتصل بتلك الكلمات بلا فصل والثاني ان
يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني وذلك كان وكأن وظن واخواتها وما النفي لا تقول ما من تضرب اضرب وما ان تقعد
اقعد واما لا فليست كما لانها معنى في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا شجاع فلذا تقول لا من يعطك نعطه ولا من
يكرمك تكرمه وكذا تقول لان اتيتنا لتعطيننا ولا ان تعد لتعدنك سالت عنا والظروف المضافة الى الجملة لا شك في انها يحدث
فيها معنى وهو تصييرها في احد انها في الجمل معنى وهو يصيرها بمعنى المصدر فلا تبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر كلام لان المصدر
مفرد وليس الصلة وخبر المبتدأ وكذا فان قيل خبر المبتدأ ايضا اذا كان جملة يصير بسبب المبتدأ في تقدير المفرد قلت لا نسلم وما الدليل
على ذلك فان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلا برهان وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بان
اصل خبر المبتدأ الافراد بل لو ادعى الاصل فيه الجملة لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر وكونها في محل الرفع على تقديرها بالمفرد بل يكفي
في تقدير الاعراب في الجمل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه وتقول ما انا ببخيل ولكن ان تاتني اعطك لان لكن لا تغير معنى
الجملة التي بعدها بل هي كالمسند ودلك ما قبلها كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل قال ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد
القوم ارفد واما قوله وما ذا السان كان ابن عمه ولا اخي ولكن متى ما املك الضر انفع برفع انفع لان القوافي مرفوعة فعلى التقديم و
التاخير لضرورة الشعر كما مر في قوله انك ان يصرع اخوك تصرع ومتى شرطية بلا شبهة فيجزم املك اذ لا تجيء موصولة كما مر واي
واما اذا المفاجاة فيصح مجيء ما ومن واي شرطية بعدها نحو مررت به فاذا من ياته يعطه كما يجوز فاذا من ياتيه يعطيه على ان من
موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا تغير ما بعدها عن معناه على الصحيح اذ ليست بمضافة اليه واما عدم وقوع نحو متى واين من
الظروف بعدها فلاختصاصها بالجملة الاسمية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضافة الى الجمل بعدها يجب ان لا يجيز
وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار المبتدأ بعدها اي فاذا هو من ياته يعطه لما ذكرنا في امتناع اتذكر اذ من ياتنا نكرمه والاضمار
يحسن بعد اذا المفاجاة الا ترى الى حذف خبر المبتداء في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعدها من او ما او اي وبعدها فعل
مضارع فانه يقبح جعلها شرطية لان الجواب لاما دون كلمة الشرط التي بعدها كما يجيء في حروف الشرط ويقبح جزم الشرط مع انه لم يجزم
لفظا هر الكما قلنا في اتيك ان تاتني فالاولى جعلها موصولة نحو اما من ياتيني فاني اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة
نحو اما من اتاني فاني اكرمه قال تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فلا يكون بعد ان واخواتها وكان واخواتها وهل الا لو
لتاثيرها في معاني ما بعدها وكان قياس همزة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها في الاستعمال سعة الا ترى الى دخولها على الواو
والفاء وثم فاذا من يضربك تضربه واين لقيته شتمته فان قدرت في كان ضمير الشان جاز دخولها على كلمات الشرط وكذا لو حذفت
ضمير الشان بعد ان على قبح فيه كما ياتي في الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب وذلك
لان كلم الشرط لم تل اذن تلك النواسخ في الحقيقة وكذا جاز كون المعمول الثاني لهذه النواسخ جملة مصدرة بكلم الشرط نحو كان زيد
من يضربه اضربه ولو قدمت ههنا الجزء الثاني على الاول فقلت كان من يضربه اضربه زيد لم يجز لانه ولي اداة الشرط المؤثر في الجملة
واما قولك علمت ايهم زيد وعلمت ازيد عندك ام في الدار ام عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتداء واعلم ان الجزاء يحذف عند
قيام القرينة يقال ان اتيتني اكرمك فيقول وانا ان اتيتني وكذا في لو قال الله تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية واذا حذف فجواب
اداة الشرط الجازمة فالواجب في الاختيار ان ينجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم افعل لئلا تعمل الاداة في الشرط
كما لم تعمل في الجزاء قوله فان كانا مضارعين او الاول يعني او كان الاول مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان تزرني زرتك او فانت
مكرم فان كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير واما قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين
فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم وهو قليل لم يات
في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر قال من يكد في بشيء كنت منه كالشجى بين حلقه والوريد والاجود كونهما
مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربتني ضربتك وماضيين معنى نحو ان لم تضربني لم اضربك
او احدهما ماضيا لفظا والاخر معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني ضربتك وان تخالفا ماضيا ومضارعا فان
الاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو قوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف وعكسه اضعف الوجوه نحو

واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى يعني سواء كان ماضيا او جزاء ان الشرط لفظا كان او معنى عطف عليه الجزاء قوله واذا كان الجزاء مثبتا او منفيا بلا فالوجهان اي يجوز الوجهان والفاء وان لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او تقديرا او معنى ولا مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالفاء لازم

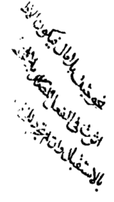
ان تزرني زرتك لان اداة الشرط اذن لم تؤثر في الفعل الا بقلبه الى معنى المستقبل من غير ان تؤثر في الاول شيئا بتغير المعنى
ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زرتني وتكرمني وان تزرني واكرمتني والاولى توافقهما كالشرط والجزاء
وكذا في الجزاء نحو ان زرتني اكرمتك واعطك وان تزرني اكرمك واعطيتك واذا ذكر بعد الشرط فعل ليس من ذيوله اي لا يكون
مفعولا ثانيا للشرط نحو ان تحسبني اعطيتك او صلة نحو ان تضرب الذي اضربه اضربك او صفة نحو ان تضرب رجلا اضربه
يضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان تزرني تزرني احسن اليك فيجب جزمه لكونه تاكيدا لفظيا واما ان يختلفا لفظا ومعنى
نحو ان تاتني تسأل احسن اليك فيجب نصبه حالا وان جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان نحو ان تأمرني اذهب اطعك اي تأمرني
بان اذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فهو بدل من الاول
واما ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان تضرب تضرب بي نشير حكمه حكم المخالف الاول لفظا ومعنى وكذا الحكم ان جاء الفعل بعد
الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تاتني احسن اليك احسن والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان تزرني اكرمك تسرع والمختلفان
لفظا لا معنى نحو ان تبعث الي اتك اسرع والمختلفان معنى لا لفظا نحو ان تاتني اضرب اضرب بي اسيرا فان جاء مع المتوسط واو
او فاء او ثم فالوجه الجزم وذلك النصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا في فاء السببية وواو الجمعية وكذا في الفعل المتأخر
وينضاف الى ذلك في المتأخر جواز استئناف ايضا نحو ان تقم اتك فاحسن اليك واحسن فيكون النصب على السببية والجمعية
والجزم على العطف والرفع على الاستئناف اي فانا احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت تحمد ان تامر بالمعروف فعطفت فعلا
عليهما فان كان من شكل الاول رفعته لا غير نحو تحمد ان تامر بالمعروف فتؤجر عليه وان كان من شكل الثاني نحو تحمد ان تامر
بالمعروف وتنه عن المنكر فلك فيه اي في المعطوف ثلثة اوجه الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستئناف
وان عطفت ما يصلح للاول والثاني نحو تحمد ان تامر بالمعروف وتغفر ففيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على العطف على الاول
وعلى الاستئناف والنصب على الصرف والجزم عطفا على الثاني قوله فالوجهان اي ان كان الثاني اي الجزاء مضارعا والشرط ماضيا
ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم
الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان
هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال تغير عمل ان وضعف في هذه الصورة عن جزم الجزاء
لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فيكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرا
كما يجزم سائر الجوازم عملا واحدا كلم ولما ولام الامر ولا النهي وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى يقول هو
جزاء غير معمول فيه وذلك لضعفها عن العمل في المتقدم عليها فثبت انها قد تنعزل عن جزم الجزاء بشيئين بكون الشرط
ماضيا والجزاء مضارعا وبكون الجواب مقدما وهذا عند المبرد واما الكوفيون فيقولون انما لم يجزم الجواب المتقدم لانه
انما يجزم عندهم بالجوار قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او تقديرا لم يجز الفاء واذا كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا
فالوجهان والا فالفاء اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناه او لو لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشيء من
الحروف لشدة طلبها للافعال بل يجيء مضارعا مصدرا من جملتها بلا ولم اما لا فلانها لكثرة استعمالها تخطاها العامل نحو جئت
بلا مال واما لم فلانها لتغييرها معنى المضارع الى الماضي صارت كجزء منه مع تلك فهما اخلت اخواتها فكثيرة الحروف ولا يصدر
الماضي شرطا بلا فلا يجوز ان لا ضرب ولا شتم لقلة دخولها في الماضي فعلى هذا لا يقول ان ستفعل وان لن تفعل وان ما
تفعل وان قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت [ولا] يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان
يجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي نحو لو جئتني اكرمتك او في المستقبل نحو ان زرتني اكرمتك واما الجزاء
فليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت
الدار فانت حر ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرة باي حرف كان فنقول ان كان الجزاء مما يصلح
ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته لوقوعه موقعه وان لم يصلح
له فلا بد من رابط بينهما واولى الاشياء الفاء لمناسبتها للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك
هذا مع خفتها لفظا واما اذا فاستعمالها قبل الاسمية اقل من الفاء لثقل لفظها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى
الفاء وذلك لتأويلها بان وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء ومتهجم عليه فثبت بهذا ان الجزاء ان كانت جملة طلبية كالامر
والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها للعلامة الجزاء وكذا اذا كانت انشائية كنعم
وبئس وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت

[هامش:] الاسم جزاء الاسم فهو بدل الجزاء ... مضاف فصل ذكر بعده ... لا تمام المعنى الاول ... بل ان الشرط ... بسبب كلامه فقط

[هامش:] قوله وان كان الثاني ...

بالحروف

بالحرف نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تعذبهم فانهم عبادك ولا نحو ان جئتني فانت مكرم واما قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
فلتقدير القسم كما يجيء في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم ومثله اي تقديره القسم ويجوز
ان يكون الجزاء الواقع من دون ملاحظة الشرط كما مر للاحتناء قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله واذا ما غضبوا هم
يغفرون وقد يحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وروي من يفعل الخير فالرحمن يشكره
فلا ضرورة اذن واجاز الكوفيون حذف العلامة اختيارا استدلالا بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهي شاذة
ويجب الفاء ايضا في كل فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع فيجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة كقوله تعالى ان
كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت ومصدرا بما او لا نحو ان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا ضربتك
ولا شتمتك وفي المضارع مصدرا بلن او سوف او السين وما هذا كله لان هذه الاشياء لا تقع شرطا فلا تقع ايضا جزاء الا مع علامة الجزاء
وبقي الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر او المصدر بلا ولم اما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر بلم فلا يدخلهما
الفاء اصلا نحو ان ضربتني ضربتك ولم اضربك لانه تعلقا مع مناسبتهما لفظا للشرط على ما بينا تعلقا بكلمة الشرط معنويا وذلك بانقلابهما
الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذن الى العلامة بقي المضارع المجرد والمصدر بلا فنقول يجوز فيهما الفاء وتركه اما الفاء فلانهما كانا
قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت ولم افعل واما تركه فلتقدير تاثيرها فيهما
لانهما صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع ان الاصلح حمله على الصحيح فالاداة خلصتهما للاستقبال وهو نوع تاثير قال
تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقال تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا وقال ابن جعفر يجوز دخول الفاء وتركه في لا ولم
يثبت قال تعالى في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ومذهب سيبويه تقدير المبتدأ في الاخير ليكون جملة
اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه وقال ابن جعفر مذهب سيبويه اولى لان المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدأ
لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور للاقيسية وان ثبت نحو قولك
ان غبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ الا ضمير الشان فلا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا
وبعد ان واخواتها للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لم تدخل الفاء لان الهمزة
من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اتكرمني كانك
قلت أئن اكرمتك تكرمني قال تعالى ارأيت ان كذب وتولى الم يعلم ويجوز حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال
تعالى قل ارأيتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال تعالى ارأيتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله
ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها في الاستفهام قال تعالى يا قوم ارأيتم ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا فمن ينصرني
وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني والمصنف قال وقد لحس مع ان على بعض ما ذكره كلاما انما يدخل الفاء اذا لم تؤثر الاداة من حيث المعنى في
الجزاء معنى ويعني بالتاثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فيدخل على المضارع المصدر بالسين
وسوف ولن لتمحضه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية لتجردها عن الزمان وفي الطلبية لتمحضها للاستقبال وتدخل
على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة لانه اذن متمحض للماضي وذلك لان قد لتقريب مضمونه وتحققه
عليه ماضيا كان او مضارعا فاذا تاكد ورسخ لم ينقلب ولم ينقلع على انه قد جاء قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى
الاستقبال قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فلان لا
وان كانت للاستقبال فقد تجرد للنفي افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها
في الاسمية نحو ان جئتني فانت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم ان ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل



المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته وان كان قميصه وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة
التي تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط وذلك لانه يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يعلم من
خبره نحو كان زيد قائما فمطلق الحدوث يستفاد من خبره لانه يدل على تعيين الحادث ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق
الحدوث فمعنى كان زيد قائما في الزمن الماضي زيد قائم فكان مدلوله هو الزمن الماضي فقط ومع النص على المعنى لا يمكن استفادة
الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه وكذا
باقيها ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قميصه وقد يكون متحقق الوقوع
فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان
كقوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا وبحو قولك انت وان اعطيت ما لا بخيل وانشد وان صرفت امرا الا اهابك وقال المعري الفقد

د يجيء مضارع مصروف وازاته عله مع جملة متعلق يجيء الاسمية بعث لها موضع الفاء مفعول فيه ليجيء وان مقدرة وهي منصوبة على انها حكاية عن حال في قوله
وبان مقدرة بعد الاشياء الستة والحروف بعد الافعال المختار اذا قصد السببية نحو اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار لان التقدير
الا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر وعند الجار والمجرور متعلق بامتنع

ان ثبت حوادث اذ نية ليكون الشرط مستقبلا ولا يبس بشيء لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان في
الاستقبال ايضا نحو ان كنت غدا جالسا فاتني نظرا الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب الصيغة
الطارية على جوهر الكلمة وكون كان الشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل قوله تعالى ان كنت قلته قال ابن السراج انا لا اقول
هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجري يوم القيمة وكون عيسى عم قايل ذلك او غير
قايل انما هو في الدنيا وايضا يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف اكافيك اليوم وقوله تعالى ان كان قميصه قد ظاهر
في الماضي قوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء الشرط انه لا يكون الاسمية طلبية وقد يكونا قبل ان قامت مقام الفاء واي مناسبة
بين معنيهما قوله وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر
تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر اقول اعلم ان كل ما يجاب فينتصب المضارع بعد
الفاء يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب اظهر في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده
ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه تقول
ضرب زيد او ما ضرب زيد اذا قصدت افهام المخاطب ضرب زيد او عدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فكون المطلوب
مقصود المتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره
عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان
ذكرت بعد ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر
ذلك الشيء ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد حمله المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود
لنفسه او لغيره اذ قد يخبر بشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود للمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جئت ايضا بعد
الخبر بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاء كما ذلك في الطلب لما كان المتبادر فهمه الى ان المطلوب
مقصود اما لذاته او لغيره ومع ذكر الغير فالاولى ان يكون له فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء بعده معنى الشرط جاز
لك ان تحذف فاء السببية وتجزم به الجزاء كما تجزم بان ولانجزام الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة ظاهر مذهب الخليل
لانه قال ان هذه الاوايل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على
ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن
معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا ثم اعلم انه يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر
نحو حسبك ينم الناس اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وكذا اسماء الافعال نحو صه ونزال والامر
المقدر نحو الاسد الاسد تنج واما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب النصب
صريح الامر والنهي عند غير الكسائي بخلاف الجواب المجزوم فانه لم يشترط التصريح قبله بالامر والنهي اتفاقا لان فاء السببية
قلما تقع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولم تدر ما جزع عليك فتجزع و
مع الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع محتمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهي وسائر الاشياء
الثمانية مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي اذن مقوية لمعنى السببية في الفاء فاريد ان يكون قبل الفاء صريح
الامر المعرق في الامرية حتى ان ضعف دلالة السببية في الفاء بان يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشد تقوية لسببيتها
مما هو محمول على الامر من اسم الفعل وغيره واما الجزم فهو نص في السببية فلم يضعف معناها معه فلم يحتج الى صريح الامر بل يكفي
معناه وقيل في قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله يغفر لكم ان يغفر جواب لقوله تؤمنون لانه بمعنى امنوا وليس بجواب
هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان تقول هو جواب كما قيل في لام الامر في قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا
يقيموا وقال المبرد في مثله ان يقيموا جواب اقيموا مقدرا اي قل اقيموا يقيموا وليس بشيء لانه مثل كن فيكون على قراءة ابي عمرو
وفيه من التكلف ما فيه قوله اذا قصد السببية اما اذا قصد الاستيناف نحو قم يدعوك الامير وقال فقال الله ذرهم اوسوا
نزوا لها فكان جفن لريسري بعد ما او الوصف نحو وليا يرثني على قراءة الرفع او الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع
وفي نحو ذرهم يجوز الجزم على الجزاء والرفع اما على الاستيناف اي انه ممن يجوز ان يجوز او يعمل اي بان يجوزها في يجوز في ذره يقول
ذلك الرفع على الاستيناف والحال والجزم وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا حال او قطع وكذا قوله ارسله معنا غدا
وتلجا بها لا بعد الشرط الصريح قول الحطيئة متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد حطبا جزلا ونارا تاججا ويجوز في مثله البدل لان الثاني
من جنس الاول بخلاف قولك ان تاتني تعرله اعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجيء بعد الجزاء سواء كان الشرط ظاهرا او مقدرا

بالفعل

ومنه الجار والمجرور متعلق بامتنع الامر وقع في بعض النسخ مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
متعلق بمقدر اي حرف دالا يكون بحذف حرف المضارعة [illegible] الكلام اي واحكم الجزم فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة ساكن
ليس الفعل برباعي زيدت همزة وصل مضمومة [illegible] همزة وان كان بعده [illegible] مكسورة [illegible] مضمومة [illegible] سواء [illegible] بعده الساكن ضمة
نحو اقتل واضرب واعلم وان كان الفعل رباعيا فمفتوحة [illegible] همزة مضمومة [illegible] المبتداء محذوف [illegible] ضمة

ويهب [illegible] بعد حرف المضارعة
ومقطوعة على الوهم الذي
في بعد ضمة وعلى الثاني
[illegible] بعد ضمة

بالفعل المصدر بالفاء او الواو او ثم نحو ان تاتني اتك فاحدثك عن تيتني اتك فاحدثك فتجزم ما بعد الفاء على العطف وترفعه
على القطع وتنصبه على ان الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير [illegible] في المنصوب وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو
قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم ترى رفعا وجزما ولا منع في المرتبتين من النصب فاذا جئت بثم جاز الجزم والرفع دون
النصب قال تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا امثالكم وقال وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون ولما كان السببية
بعد الطلب او بعد تعامو قع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى فاصدق واكن وقال دعني فاذهب جانبا يوما واكفك جانبا ومن هذا
الذي يقال انه عطف على التوهم كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا جوز الثاني لان الاول
قد يكون مجرورا قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار يعني ان الكسائي يجوز عند قيام القرينة ان يضمر المثبت بعد المنفي وعلى العكس
فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار يعني ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب
ان يكون المقدر مثل المظهر نفيا واثباتا واما قولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب فلان كلمة العرض همزة الانكار
دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل قوله مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل
من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم اخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعي زيدت همزة وصل مضمومة ان
ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل واضرب واعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة اقول لو قال صيغة يصح ان يطلب
بها الفعل لكان اصرح في عموم كل ما يسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون به كل ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب
بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء
او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او من يطلب به الفعل بل كان
على الاباحة نحو كلوا واشربوا او التهديد نحو اعملوا ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا
لان استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب اكثر وذلك كما سموا نحو المايت والضامن
اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل اكثر وكذا الكلام في النهي فان قولك لا تؤاخذ
في نحو اللهم لا تؤاخذني بما فعلت نهي في اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب يخرج نحو ليفعل
[illegible] فانه لا يدخل تحت مطلق الامر بل يقال له امر الغائب وكذا يخرج نحو لا فعل انا ولنحمل خطاياكم فان قيل قولنا الامر اعم من قولنا
امر الغائب كما لا يصدق على الاخص يصدق على الاعم قلت لا نسلم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب اذ مرادهم
بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من الامر المضاف الى غير المخاطب وذلك كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح سلبه
عن المضاف اذ يصح ان يقال في ماء الباقلا انه ليس بماء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو لتقم انت يا ابن خير قريش وان
كان ذلك قليلا ومنه القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا بالتاء قوله وحكم اخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة
كما في قول حسان في امر الغائب محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا قالوا حذف حرف المضارعة مع عدم
اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال البصريون هو مبني
على السكون الا انه جعل اخره كاخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر في باب المجزوم ان يكون مجزوما
باللام كامر الغائب لكن حذف اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اي المشابهة فرجع الى الاصل من البناء وبقي اخره على
للوقف كما كان في الاصل محذوفا للجزم قوله فان كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة اذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين
فلا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك او ساكن فان كان هناك متحرك فان كانت حركته اصلية لم يفتقر الى اجتلاب همزة
الوصل بل يبقى في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من تتكلم وتقاتل من تتقاتل ودحرج من تدحرج وقاتل من تقاتل وان كانت منقولة
اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد حرف المضارعة متحرك [illegible] ذلك المتحرك لاجل [illegible] علة حذفه وهي حرف المضارعة
ورد المتحرك لاجل [illegible] علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتعيد اقم واعد فان همزة افعل حذفت بعد
حذف حروف المضارعة اما في اقيم فلاجتماع الهمزتين واما في نقيم ويقيم وتقيم فطردا للباب وحملا لسائر حروف المضارعة على الهمزة
وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة متحرك ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف ودع وهب فانه قيل كما حذف
الهمزة المتحركة في تقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة في تعد ويضع ايضا وذلك للحمل على يعد ويهب بالياء كما يجيء في
التصريف فلم يرد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر لم يحدث التحرك لانه لو رد لاجتلب له همزة الوصل فكنت
تقول اوعد اوهب ثم كنت تحذفها لاعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو عدة ومعنى كان
يكون الساكن [illegible] ان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان يحذف لاجل حرف المضارعة [illegible] ل

قوله

فعل ما لم يسم فاعله اى الضمير في فاعله عائد الى ما وهو بمعنى الذى اى فعل المفعول الذى لم يسم فاعله هو ما اى فعل حذف فاعله فان كان الفعل ماضيا ضم اوله اى اول الفعل
وكسر ما قبل اخره اى اخر الفعل ويضم الثالث مع همزة الوصل والثانى عطف على الثالث ومع التاء متعلق بمقدر وخوف اللبس مفعول له ومعتل العين مبتدأ
والافصح مبتدأ ثان وقيل خبره وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول والرابط محذوف وتقديره قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله اى مثل قيل وبيع باب اختير وانقيد دون استخير واقيم
ان كان الفعل مضارعا ضم اوله اى اول الفعل وفتح ما قبل اخره اى اخر الفعل ومعتل العين ينقلب فيه اى يضم في معتل العين الفا للفتحة

العلة كاكرم وان لم يحذف هناك شئ اجتلبت همزة الوصل نحو اضرب قتل انطلق استخرج وانما قلنا ان اصل مضارع يفعل افعل
فعل لان قياس بناء المضارع في جميع الافعال ان يزاد حرف المضارعة على الماضى نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج
وانطلق ينطلق وانما تحذف همزة الوصل الثابتة في الماضى في المضارع استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس يكرم
يأكرم لان الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة قطع فحذفت همزة الماضى في اكرم لاجتماع همزتين كما يأتى في التصريف وحمل سائر حروف
المضارعة عليه قوله وليس من باب يجئ به باب افعل وحده فانه هو الرباعى الذى ما بعد حرف مضارعته ساكن فقط ونعنى بالرباعى
ما ماضيه على اربعة احرف قوله مضمومة ان كان ما بعده ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسر في الاسماء كانت
او في الافعال او في الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا لعلة كما يجئ في التصريف ان شاء الله تعالى واما انضمت فيما انضم ثالثه في
الامر ان كان امرا او في غيره كانطلق واقتدر اتباعا واستثقالا للخروج من الكسر الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه وانما في الامر
على حرف واحد كقه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من هاء السكت كما يجئ في اخر الكتاب قوله فعل

ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثانى مع التاء
خوف اللبس ومعتل العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله باب انقيد واختير دون استخير واقيم وان كان مضارعا
ضم اوله وفتح ما قبل اخره ومعتل العين ينقلب الفا قوله فعل ما لم يسم فاعله اى فعل ما لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه
يخالفه ويجوز ان يريد بالفعل الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضى وفعل المضارع وفعل
الامر قوله هو ما حذف فاعله هذا مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت زيدا وهو ان الفاعل
يحذف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب الاخفش وهو ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل
خلافا لسيبويه مستشهدا بمثل قوله تعالى اسمع بهم وابصر فليس الحكم بمطرد الا ان يقال هو ما غير عن صيغته لاجل حذف
فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره هذا عام في كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه كاكرم واستخرج
او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يغير لالتبس المفعول المرفوع لقيامه
مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبنى للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبنى للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثى
الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به ولما حذف منه ذلك فيجب
ان يلحق اوله وهذه النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج
من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ثم حمل غير الثلاثى عليه في ضم الاول وكسر ما
قبل الاخر قوله ويضم الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء خوف اللبس يعني كل ما فيه همزة الوصل لو اقتصر فيه على ضمتها وكسر ما قبل الاخر
لالتبس الماضى المبنى للمفعول بالامر من ذلك الباب اذا وقفت عليه واتصل بما قبله نحو الا استخرج ولو لم يضم ما بعد التاء ايضا فيما
اوله تاء مزيدة وهو نحو تكلم وتجاهل وتدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تعلم وتجاهل وتدحرج
قوله ومعتل العين يعني ما اعتل عينه من الماضى الثلاثى نحو قال وباع ففيما بنى للمفعول منه ثلاث لغات قيل وبيع باشباع كسرة
الفاء وهي افصحها واصلها قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند المصنف ولم تنقل الى ما قبلها لان النقل انما هو
الى الساكن دون المتحرك فبقي قول وبيع بياء ساكنة بعد الضم فبعضهم يقلب الياء واوا لضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وهي
اقل اللغات والاولى قلب الضمة كسرة في اليائى فيبقى بيع لان تغيير الحركة اقل من تغيير الحرف واليائى لانه اخف من بوع ثم حمل قول
عليه لانه معتل عين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى
ما قبلهما لان الكسرة اخف من حركة قبلهما وقصدهم التخفيف ما امكن فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك بعد حذف حركته اذا كان
حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليه فبقي بيع وقول فقلبت الواو الساكنة ياء لكسرة ما قبلها كما في ميزان قال وبعضهم يسكن
العين ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتقلب الياء واوا لضمة ما قبلها وهذه اقلها لثقل الضمة والواو والاولى اولى
لخفة الكسرة والياء وقول الجزولي اقرب لان اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حملها في العلة على غيرها والمصنف انما اختار
حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه على ما بينا واما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام
ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء
والنحاة بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء
كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا
غير مشهور عندهم قال المصنف الغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وانما ينبهوا على الضم الاصلى

ههنا

لتعدي مبتدأ وخبر وهو وهنا بمعنى نعت اي وضع الفعل المتعدي من باب الفعل المتعدي وغير المتعدي عطف عليه وهو المتعدي اي الفعل الذي يتوقف
تعقله اي فهم المعنى لذلك الفعل على متعلق اي الى الاسم على شيء يقع عليه كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد والفعل المتعدي مفعول [illegible]
كعلم [illegible] واخبر وخبر وحدث اي الافعال التي تتعدى الى ثلثة مفاعيل مبتدأ ومفعولها مبتدأ ثان [illegible]
مع خبر [illegible] والثاني مبتدأ والثالث عطف عليه [illegible] الجملة معطوفة على جملة [illegible]

فيهما للاف نحو بيض جمع ابيض لانه قصد بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء لتحصيل الغرض المذكور قيل فان اسقط العين في البناء للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان تام قرينة جاز اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسر في اليائي نحو [illegible] بعت يا عبد وان لم تقم نحو بعت وعدت فالاولى ان لا يبدل في الواوي من اخلاص الكسر والاشمام وفي اليائي من اخلاص الضم والاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام الشيخ انه لا يجب الفرق بل يغتفر الالتباس لقلته [illegible] قوله مثله باب اختير وانقيد يعني ان بابي افتعل وانفعل معتلي العين كباب الثلاثي المعتل العين في مجيء الوجوه الثلاثة فيهما لمشاركتهما في علتها وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في افتعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في انفعل فما قبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد قوله دون استخير واقيم يعني ان بابي استفعل وافعل معتلي العين لا يجيء فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما في الثلاثي المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في بابي استفعل وافعل ساكن [illegible] من نقل حركة عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع ويخاف على ما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى واعلم ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا ينقل في نحو طوي ولا اقوي ولا استقوي ولا انطوي على هذا ولا انطوي انما لم يفعل ذلك اذ لو اعلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال كما في قيل يقال وقال يقول فكنت تقول يطاي ويقاي ويستقاي وينطاي [illegible] فلا يجتمع في الفعل [illegible] وان كان قبلها سكون كما يحتمل في الاسم نحو راي [illegible] وكسر فاء فعل للادغام [illegible] نقل الكسرة في المعتل العين اليائي او الواوي بما كان لانك ان [illegible] فيها اجتمع الثقيلان الضم والواو كبوع وقول [illegible] الكسرة والياء وهما النقيضان لا يجتمع [illegible] الثقيلان لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة [illegible] كسر فاء الفعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف تقول في عهد عهد كما تقول في المبني للفاعل في شهد شهد وفي الاسم في فخذ فخذ ويجيء ذلك في الحلقي العين كما يجيء في التصريف وقد حكى [illegible] ضرب زيد في ضرب بنقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره انما ضم اول المضارع حملا على اول الماضي وانما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر فلتعادل الثقيل بالخفيف في المضارع الذي هو اثقل من الماضي قوله ومعتل العين تقلب فيه الالف عين المضارع في المعتل العين تنقلب في المبني للمفعول الفا نحو يقال ويباع وذلك للحمل على الماضي لانه ماض زيد عليه حرف المضارعة فهو يتبعه في مطلق الاعلال لا في الاعلال المعين الا ترى ان قال اعل بقلب عينه ويقول بنقل حركة عينه وكذا اعل قيل بقلب عينه ياء ويقال بقلبها الفا فهو يتبع الماضي في مجرد الاعلال ويعامل في كل واحد منهما بما يليق به فكل ما له اصل متحرك اذا انفتح عينه وسكن ما قبله ينقل الفتح الى الساكن وتقلب العين الفا نحو يهاب واقام واستقام وليس النقل لاجل قصد قلب ذلك المفتوح الفا للتخفيف فلو لم تنقل الفتحة الى ما قبله لا [illegible] كان [illegible] وقد يجيء الكلام في التصريف ان شاء الله تعالى وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل [illegible] الادواء ولم يستعمل [illegible] الا [illegible] المعلوم في غالب العادة انه هو الله تعالى [illegible] للعلم به كما في قوله تعالى وقيل يا ارض ابلعي ماءك [illegible] بعض [illegible] الافعال نحو جن وسل وزكم وورد وحم ووعك [illegible] قال سيبويه لو اردت تبنيها [illegible] كان على افعل نحو اجنه الله واسله وازكمه واورده [illegible] من فعل المذكور [illegible] صار [illegible] من الادواء [illegible] المكسور العين فصار تعديه الى المضمو[illegible] باب فعل وذلك بالنقل الى باب فعل قوله المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد فالمتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلثة كاعلم واري وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت و الثاني والثالث كمفعولي علمت قوله متعلق بفتح اللام [illegible] ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حد ينبغي ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا بمتعلق بل يقال لمثل هذه الافعال انها متعدية بحرف الجر لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الابواب [illegible] لا اختلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير مقيد [illegible] ذكرنا في حد المفعول به ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك واعلم ان فعلا واحدا قد يتعدى بنفسه مرة الى المفعول [illegible] ومرة بحرف الجر [illegible] الاستعمالان [illegible] كل واحد منهما نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له هذا ما قيل [illegible] اللازم [illegible] والحكم بتعدي هذه الافعال [illegible] معناها مع اللام هو معناها بلا لام والتعدي واللزوم بحسب المعنى [illegible] لام متعدية [illegible] مع اللام [illegible] رعف لكم الا انها مطردة الزيادة في هذه [illegible] فان كان تعديه بنفسه [illegible] بنوع من المفاعيل [illegible] بالتعدي الى [illegible]

غيرهم اتقي نحو رحلت الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعدى بحرف الجر فالياء فهو متعد بالحرف وانما كان في القران
بالسوء ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على انه مفعول به ولهذا قد تعطف على
الموضع بالنصب قال تعم وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب قال لبيد فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك
العواذل والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في ذهبت بزيد
واكرمت عمرا ولكن لما كانت الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصل لفظا كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ فقالوا
هما في محل النصب ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الا مع ان وان وذلك لطولهما ايضا بشرط تعين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب
عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والاول اولى لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا حكم بشذوذ نحو الله لافعلن
ونحو قول رؤبة خير ان قال له كيف اصبحت وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وانما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لا
لاستطالتهما بصلتهما والاخفش الاصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا ان تعين الجار كما في خرجت الدار وبتشبيه في نحو قوله
اما شئت زيد اكقوله تمرون الديار ولم تعوجوا وقوله تعم لاقعدن لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم
فالاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدي اي يجوزون الديار ولالزمن صراطك ولا تنووا عقدة وتسترضعوا اولادكم ولا
يحمل على الشذوذ وكما تضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعديته ما ضمن معناه كقوله تعم يخالفون عن امره اي يعدلون عن امره ويتجاوزون
عنه واقل الكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تعالى يبغونكم الفتنة اي يبغون لكم وكسبتك الخير
اي كسبت لك ووزنتك المال اي وزنت لك وكلتك الطعام اي كلت لك ولا يالونكم خبالا اي لا يالون لكم وزدتك دينارا اي
زدت لك ونقصتك درهما اي نقصت لك ويجوز اي يضمن زدت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا يحذف من المفعول
الثاني نحو امرتك الخير واستغفرت الله ذنبا ومنا الذي اختير الرجال سماحة كل ذلك مع تعين الجار ولا يغير شيء من حروف الجر
معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند
المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول بدلالة ان الباء المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به
اذهبته يجوز فيه المصاحبة وضدها كقوله تعم لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد كانه يجيء انه ذهب معه واما الهمزة والتضعيف
المعدتان فلا يجيء فيهما من معنى التغير وليس بمعروف حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل الا في قوله تعم اتوني زبر الحديد اي ائتوني بزبر على قراءة
ايتوني بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا
الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر ولا ينقل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ثلاثة الا علم ورأى نحو اعلم واري والمفعول
الذي يزيد بسبب الهمزة او التضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولهما وذلك لان معناهما تصيير الفاعل مباشرا للفعل فلهذا
كان مرتبته اولى بها من المفاعيل مقدما عليها اذ كان هو الاصل الفعل فلا تقول احفرت النهر زيدا وتضعيف العين تعدى الى واحد
كفرحته والى اثنين كعلمته النحو ولا تعدى الى ثلاثة كالهمزة وقد تعدى بالحاق العين الالف الى الهمزة نحو اينته ويجوز ان يجمع على فعل واحد
من حروف الجر ما ذكان مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لا كراهة واما اذا اتفقت فقد ذكر احكامها في اخر افعل التفضيل قوله
وغير اسير كاعطى وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعوله مبتدا وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع من
الافعال واما ان يكونا في الاصل مبتدا وخبرا كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت حال وكذا قالوا في خبر كان
وليس بشيء اذ الحال يجوز تعدده وايضا لا يكون الحال علما ولا ضميرا ولا اسم الاشارة وغيرها من سائر المعارف ويجوز ذلك في هذين
المنصوبين قوله والى ثلاثة كاعلم وارى تدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب اعني اعلم
واري وعند الاخفش تنقل بالهمزة الى ثلاثة باقي افعال القلوب فيزيد بسبب الهمزة المفعول الذي موضعه الطبيعي قبل المفعولين لان معنى
الهمزة المعدية حمل الشيء على اصل الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا حملتك على ان تعلم زيدا منطلقا فلذا ان يذكر اولا المحمول ثم
يذكر متعلق اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول والعادة جارية بان يذكر الذات ثم المعنى القائم بها كما في المبتداء والخبر والحال وذي الحال والموصوف والوصف وكذلك نحو احفرت زيدا النهر اي حملته على حفر النهر
ولم يستقل الى ثلاثة من المتعدية الى اثنين بالتضعيف فلم يقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل الثاني من مفعولي علمت الا ما هو
مضمون الاول والثاني او مضمون الثاني لعلمت تقول علمت زيدا منطلقا علمت عمرا انطلاقا وعلمت عمرو الانطلاق قال
تعم وادعلمت الكتاب وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلاثة باقي افعال القلوب ايضا قياسا الا ما عامفعول احسبتك زيدا منطلقا
وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك ولو جاز القياس في هذا الجاز ان يتم في غير افعال القلوب نحو اكسوتك عمرا جبة
واجعلتك زيدا قائما ويجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا ولو جاز نقل جميع الافعال الثلاثية المتعدية

افعال القلوب مبتداء وظننت بدل منها او خبر مبتداء محذوف وهي ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت معطوفة على ظننت تدخل
على الجملة الاسمية خبرها او خبر مبتداء محذوف وهي ... افعال القلوب ظننت الخ ولبيان ما هي عنه متعلق بتدخل يعني تدخل هذه الافعال على الجملة
الاسمية لبيان كون تلك الجملة ناشئة عن ظن او علم ويمكن تقديره بوجه آخر اي تدخل تلك الافعال على الجملة الاسمية لبيان الشيء الذي يكون تلك الافعال ناشئة
عنه يعني علمت قدمته خارج الجملة لاجل بيان العلم وظننت لبيان الظن كذا في الشرح فتنصب هذه الافعال الجزئين

ولان منها الى باب فعلت وفعلت نحو انصرت زيدا عمرا وذهبت خالدا فثبت ان هذا موكول الى السماع اعني النقل من الثلاثي الى
الابواب بعض المتشعبة واما اخبر وخبر وانبأ ونبأ وحدث ولم يستعمل احدث بمعناه فليست مما صار بالهمزة او التضعيف متعديا
الى ثلاثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيها ناصل مناسب لهذا المعنى الاخير بكسر الباء اي علم واما حدث ونبأ ثانيه فلم
يستعمل مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت في بعض استعمالاتها باعلم المتعدي الى ثلاثة لان الانباء والتنبئة
والاخبار والتخبير بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا نبأ والبواقي الحقها غيره والحق بعضهم ارى الحلمية باعلم سماعا نحو
اراني الله في النوم عمرا راسا لما ويستعمل الخمسة متعدية الى الواحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده
بالباء نحو حدثنا بخروج زيد وبالخروج وهذا كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة او مضمون الثاني
نحو علمت زيدا قائما وعلمت قيام زيد وعلمت القيام لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه كما رأيت وانبأت وحدثت لا يتعدى
اليه الا بحرف الجر فانك تقول اخبرتك بخروج زيد بل تقول بخروج واما قولهم انبأته بناء واخبرته خبرا وحدثته حديثا فهذه المنصوبات اسماء
اقيمت مقام المصادر اي انباء واخبارا وتحديثا فلو كانت مفعولا بها لجاز استعمال المفعول به مختصا مقامها نحو حدثته خروج زيد
بناء دخول خالد ولا يجوز في السعة اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك انباء او اخبرتك زيدا قائما ليس بمعنى حدثتك
الحديث الخصوص وبانك هذه التنبئة المعينة وخبرتك التخبير الخاص فانتصاب زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول به كما ذكرنا الا كونه
مصدرا مبينا نوعه كما في ضربت ضرب الامير اللص لان زيدا قائما بيان المخبر به وتعيينه وليس ببيان كيفية نفس الاخبار الذي هو
الحدث الواقع منك اي التلفظ والتكلم المخصوص انه كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك زيدا قائما
هذا المخبر به والمخبر به مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يقال في ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما
مضى في باب المفعول به فظهر بهذا ان ما قال المص وهو ان زيدا قائما في اخبرتك زيدا قائما خبر خاص وان خبرا في نحو قولك اخبرتك
خبرا خبر مطلق وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق ليس بشيء بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اي مخبر به
خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار لا المخبر به فجعل احدهما كالآخر اما غلط او مغالطة والدليل على كونه مفعولا به
كمفعولي علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا قائم كما تقول علمت واعلمتك ان زيدا قائم فتسد الجملة بان وايضا تقول اخبرتك زيدا قائما
فانا مخبر زيدا قائما فيضيف اسم الفاعل ... كان بعد الكاف في اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المصدر فلا تقول انت ضارب
ضرب الامير كذا اما اعترض به المص على نفسه من قوله قلت زيدا مطلقا ليس بشيء انه ليس زيد مطلقا بمعنى المصدر الخاص كما ذكره بل هو
المفعول به اي المقول الخاص بخلاف قلت قولا سريعا على انه مفعول ومنشأ الغلط ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر
به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول فاعرفه قوله هذه مفعولها الاول كمفعولي اعطيت اعلم ان مفعولها الاول كاول
مفعولي اعطيت والثاني والثالث معا كثاني مفعولي اعطيت لا نا بينا في باب المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقة متعدية
الى مفعولين اولهما غير الثاني فمفعولها الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معا بمعنى اعلمتك زيدا قائما اعلمتك قيام زيد
فهو كاعطيتك بدرهما سواء فيجوز لك ان لا تذكرهما معهما اصلا كباب اعطيت وان تذكرهما جميعا وان تذكر الاول دون الثاني
والثالث وان تذكر الثاني والثالث دون الاول واما ما ذكره من حذف الثاني والثالث وترك الاول فعلى ما يجيء في افعال القلوب
وظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر الاول وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلاثة فبعض النحاة اجرى
كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال السيرافي اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول الا انه لا
يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع وتبعه المتأخرون فاذا قطعت عن النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث حال
اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما هما والاول هو الذي زاد بسبب الهمزة كما مضى قوله افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت
وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب الجزئين اعلم ان الجمل التي تدخل عليها الافعال
لا يخلو من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها او لا فالاولى هي الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيد وزيد ضارب ولا يعمل فيها
القول اذ القصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي والثانية اي التي المقصود منها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل
الداخل عليها في جزئيها لتعلق معناه بمضمونهما فلا يدخل اذن الا على الاسمية لان ذلك الفعل ان خلا من المسند اليه يعتمد عمله
في الفعلية لان الضروري من عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية فلا يرتفع به ما اسند
اليه ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه فلا يعمل الا النصب
فيجب ان ينصب كلا جزئي الفعلية لتعلق معناه بمضمونهما ولا ينتصب الفعل الا بالحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه فلا ينتصب
فيهما اثر الفعل الداخل الا اذا كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في الظاهر كقولك علمت لمن

تمو علمناى يوم سرت وعجلنا اياهم رايت بنصب اى على انه معمول الفعل الموخر ثم تقول الذى يطلبه الفعل من الاسمية المدخول
عليها اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك فى باب كان رفعنا المبتدا تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها له بالمفعول ولم
يجز رفعهما لان الفعل لا يرفع فاعلين ولا يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز نصب الاول ورفع
الثانى لان طلب الفعل المرفوع قبل طلبه للمنصوب والفاعل فى الحقيقة فى مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدا ففى كان
زيد قائما فاعل كان قيام زيد لانه هو الحادث الكائن فى الحقيقة وكذا فى صار زيد قائما الصائر هو قيام زيد وكذا فى جميع اخوات
كان لان كلها بمعنى كان مع قيد اخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ما زال واخواتها كان دائما ومعنى اصبح واخواتها كان فى المساء و
الصبح والضحى ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان واما افعال المقاربة فليست من هذا اى من الافعال الداخلة فى الاصل على الجملة بل المرفوع
بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعولها كما يجئ فى بابها وان اقتضى مفعولا نصبنا الجزئين للجملة لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقى
واولهما ما يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقى اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد اى ذلك
المفعول الحقيقى فلذلك تدخل على هذين الجزئين لفظة ان الجاعلة للجزئين فى تقدير جزء واحد ولم يدخل الجزئين اللذين بعد
كان واخواتها ان كانا ايضا بتقدير المفرد كهذين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضى للمفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال
القلوب على اضرب اما للظن فقط وهى حجا يحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب وكذا هب غير متصرف فاذا كانت الافعال بالمعنى
المذكور ووليها الاسمية مجردة من ان نصبت جزئيها فان كان حجا بمعنى غلب فى قصد او غير ذلك وخال بمعنى اختال وهب امر
من الهبة او كانت الاسمية مصدرة بان لم ينصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة فى انه تنصب المفعولين اذا وليها
الاسمية غير مصدرة بان ويستعمل ارى الذى هو ما لم يسم فاعله من ارى عاملا عمل ظن الذى هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كان ارى
بمعنى اعلمت واما لليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت
ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان عرف لا تنصب جزئى الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوى بينهما بل هو موكول الى
اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون الاخر واجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم فى نصب المفعولين
ويستعمل درى بمعنى علم وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل ترد الاسمية بعدهما مصدرة بان نحو دريت انك قائم وتعلم
ان الفرج بعد شدة ولا تنصرف فى تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا فلا تقل له تعلمت بل علمت وان كان درى بمعنى
ختل وتعلم من تعلمت الشئ اى تكلفت علمه فليسا من هذا الباب فتعلم ينصب الجزئين اذا لم يصدرا بان واما للظن فى الظاهر مع
احتماله فى بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى اتهم قال الله تعالى فى الظن بمعنى اليقين انى ظننت انى ملاق حسابيه وقد يجئ ظن
بمعنى اتهم فتنصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام ان تجعل شخصا موضع الظن الذى تقول ظننت زيدا اى ظننت به انه فعل سيئا اى
قبيحا واما للاعتقاد الجازم فى شئ على انه صفة معينة سواء كان مطابقا اولا وهو راى فاذا كان بالمعنى المذكور ووليه الاسمية
المجردة عن ان نصبت جزئيها نحو رايت الله غنيا سواء كان فى نفس الامر غنيا او لا قال تعالى انهم يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونراه
قريبا وهو مطابق وقوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا متضمن معنى الانتهاء اى الم ينته علمك الى حالهم وقد الحق راى الحلمية براى
العلمية فى نصب المفعولين قال تعالى رايتهم لى ساجدين واما الاعتقاد كون الشئ على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عد وجعل فاذا
كانا بالمعنى المذكور ووليهما الاسمية المجردة نصبا جزئيها نحو كنت اعده فقيرا فبان غنيا وقال تعالى وجعلوا الملئكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا اى اعتقدوا فيهم الانوثة واما للقول بان الشئ على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل زعم
فى التحقيق قال ابنة الله موف للناس بما زعما واما لاصابة الشئ على صفة وهو وجد والفى وهذا من افعال القلوب لانك اذا وجدت
الشئ على صفة لزم ان تعلم عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله تعالى ووجدك ضالا لا يخرج عن هذا لانه تعالى قد يستعمل من
الافعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله تعالى ليبلوكم ونحو ذلك فكانه تعالى قد صادفه عائلا وعلم بعد ان لم
يعلم فاصلح حاله ولم يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد فى نصب المفعولين خلافا لابن درستويه فهذه هى الافعال الداخلة على
الاسمية التى مفعولها الحقيقى مصدر الجزء الثانى مضافا الى الاول وكذا ان كان الثانى جامدا تحصل منه مصدر نحو علمت زيدا اخاك
وان وقعت بعدها الفعلية فى الندرة فضمير الشان مقدر قبلها لتصير اسمية نحو حسبت يقوم زيد اى حسبته يقوم زيد وبعض هذه
الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اى عرفته وبعضها يقل فيه ذلك نحو ظننت
وحسبت قال ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم اى لا تظنى شيئا غير نزولك كذا قال الفراء وقد يقوم الضمير واسم الا
شارة مقام مفعوليها تقول لمن قال اظن زيدا قائما انا ايضا اظنه واظن هذا او كذا وباقى افعال القلوب قال الاندلسى لو جاء
قيام لفظ ذلك او هذا مقام الجملتين لجاز وقوعه صلة لظننت فانه كالشئ لان مفعولى باب علمت بتقدير المفرد على ما قدمنا والصلة لا

تجوب بالمكان اى قطعه وحجوت بالشئ ظننت به وحجبت بالشئ اى لزمته وحجا السر اى كتمه

يستعمل

فقد

ومن خصائصها اى الافعال القلوب ان لا يقتصر على احدهما اى المفعولين جزء جزء مبتدأ بخلاف باب اعطيت ومنها اى من خصائصها جواز الالغاء اذا توسطت
الافعال او تاخرت لاستقلال الجزئين كلاما وهو تمييز بخلاف باب علمت مثل زيد علمت قائم ومنها اى من خصائصها انها اى الافعال القلوب فعلت تدخل على الاستفهام
والنفى واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها اى ومن خصائصها انه اى الامر والشان يجوز ان يكون فاعلها اى فاعل افعال القلوب ومفعولها اى افعال القلوب
ضميرين لشىء واحد مثل علمتنى منطلقا ولبعضها معنى جزء مبتدأ والضمير فى بعضها عائد الى الافعال الداخل بعضها لمعنى ويتعدى اى البعض به اى بذلك المعنى الى مفعول

بحث افعال القلوب

تقديرا لمفرد على حال قال الاندلسى وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر اى ظننت الظن قلت لا منع مما قاله الفراء على ما ذكره
وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظننت وقال تعالى يظنون بالله غير الحق اى ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع من كونه مفعولا
به اى شيئا غير الحق كما فى قوله فلا تظن غيره قوله يدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هى عنه اى التعيين اعتقاد الذى هو عنه اى تلك
الجملة الاسمية صادرة عن ذلك وقوله هى عنه على حذف المضاف اى حكمها عنه اى حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر صادر عنه ففى
قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذى هو مضمون الخبر على المبتدأ الذى هو زيد صادر عن علم وفى ظننت زيدا قائما عن ظن
قوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ومنها جواز الالغاء اذا توسطت او تاخرت لاستقلال الجزئين
كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفى واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها
انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشىء واحد مثل علمتنى منطلقا ولبعضها معنى اخر يتعدى به الى مفعول فظننت بمعنى
اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت قوله واذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان
حذف المفعولين معا فى باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فتجعلهما نسيا منسيا تقول فلان يعطى ويكسو اذ ليس في
مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت وظننت فانك لا تجعلهما نسيا منسيا فلا تقول علمت ولا ظننت
لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو فى الاغلب من علم او ظن فلا فائدة فى ذكرهما من دون المفعولين واما مع قيام القرينة
فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا قال باى كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا على وتحسب فهذا ايضا من خواص
هذه الافعال واما حذف احدهما دون الاخر فالشك فى قلته مع كونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ او الخبر مع القرينة
غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد اذ مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة كما تكرر ذكره فلو حذف
احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله
تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله الى قوله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا لهم واما حذف المفعول الثانى فكما فى قوله ولا تحسبنا على غرائب
ابنا ابنا قد وشى بنا الاعداء اى لا تحسبنا اذلة على اعراضنا الملك بنا قوله ومنها انه يجوز فيها الالغاء الفرق بين الالغاء والتعليق
مع ان كلا منهما ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق فى تاويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما
كان كذلك قبل التعليق فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قائم وبكرا فاضلا
على ما قال ابن الخشاب اذ الجملة معه ليست بتاويل المفرد فمعنى زيد علمت قائم زيد فى ظنى قائم فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانه لا
مفرد موقعها فالجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الاخر ان الالغاء امر اختيارى لا ضرورى والتعليق ضرورى وقيل الجملة الملغى
عنها فى نحو زيد مقيم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشىء لان الفعل الملغى بيان لما يحصل
منه مضمون الجملة من الشك واليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم فى ظنى ويمنع
الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين ويقبح الالغاء مع تاخير الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوى عند النحاة وعامل النصب
لفظى مع تقدمها يطلب للفظى المعنوى وعلى ما اخترناه فى عامل المبتدأ والخبر كما شرحنا فى حد الاعراب ترافعهما ضعيف مع تقدم عامل
غيرهما عليهما يطلبهما ومع ذلك قد جاء قوله كذلك ادبت حتى صار من خلقى انى وجدت ملاك الشيمة الادب وقوله ارجو وامل ان تدنو
مودتها وما اخال لدينا منك تنويل وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج
وايضا معمولها فى الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وينبغى ان لا يحمل ذلك على الالغاء بل على التعليق ويقول اللام مقدر بعد الفعل فلا الغاء
ولا تعليق وهذا اقرب لثبوت ذلك من نواسخ الابتداء نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء فعلى هذا الفعل
عامل لا ملغى ولا معلق ويقل القبح نحو متى تظن زيد ذاهب اعنى اذا تقدم معمول الخبر اذ هو كتقديم الخبر وتوسط فعل القلب بين
المبتدأ والخبر هو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما
متساويان وذلك لان الرافع القوى اعنى فعل القلب تقدم على احدهما وتاخر عن الاخر وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو
ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله قال ولستم فاعلين اخال حتى ينال اقاصى الحطب لو قود وبين معمولى ان نحو ان
زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها اكنون احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءنى زيد واحسب عمرو
وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التاكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر فى ترك الاعتناء فبينهما شبه التنافى
واما توكيده بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا بصريحين فى المصدرية نحو زيد احسبه او احسب ذلك قائم ومصدر
فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله فى الاعمال والتعليق نحو اعجبنى ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم واما الالغاء نحو
مع التوسط والتاخر نحو زيد قائم ظنى غالب اى ظنى زيدا قائما غالب لان المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وقد تقدم ذلك فى باب المصدر [illegible]

فرق بين الالغاء والتعليق ان التعليق ابطال العمل

ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر وكذا ان حذف الفعل جوازا نحو ظنا زيدا قائما
ففي الصورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الغاءه قبيح كما مر من قبح تاكيد الفعل الملغى وان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو
ظنك زيدا قائما اي ظننت ظنا ضعيفا عند من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر وهو كالمحذوف الفعل جوازا
يجوز الالغاء متوسطا ومتاخرا نحو متى زيد ظنك منطلق ومتى زيد منطلق ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر
وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال توسط او تاخر لان
العامل فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا لغيره كزيد قائم حقا
على ما قيل لما ذكرنا في المفعول المطلق قوله ومنها انهما تعلق بحرف الاستفهام والنفي التعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي
مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين فمن ثم جاز عطف
الجملة المنصوب الجزئين على الجملة المعلق عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام
المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها كما ياتي وقد يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام ×
كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت اين جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك
وقد يكون لام الابتداء نحو علمت لزيد عندك وقد يكون حرف النفي وهي ما وان ولا نحو علمت ما زيد منطلق او ان زيد منطلق
ولا زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار اما الاستفهام ولام الابتداء وما وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل
وضعا فابقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام الابتداء
في المفرد في نحو ان زيدا القائم فلضرورة ملجئة اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجيء واما لا الداخلة على الجملة الاسمية فانما كانت
معلقة لانها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا
جاء في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا يدخل الا مع المكسورة كما يجيء واما اذا تجردت ان عن اللام فانها لا تعلق
لامكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب في تاويل المصدر فاذا امكن جعل ان مصدرا
معمولا للفعل الاول فليس الا ان تفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسرها عن عمله واما قوله ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش
سهامها فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم لتاكيده للكلام لان فيه اللام المفيدة للتاكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار
كقوله واني قسما اليت مع الصدود لا ميل وقد يجري نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجوابه فيجيء بعده ان المكسورة نحو علم الله انك
قائم اي والله والفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت من تمر وعلمت ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت
اي يوم سرت وعلمت لتقوم تقعد واعراب الجمل المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم الجمعة
رفع يوم على انه خبر مقدم على المبتدأ اي اي يوم يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج قال لقد علمت
اي يوم عقبتي والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب
عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام يعم الجملة
التي بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما مع ان المعنى علمت ما زيد قائما
واما قولهم ارايت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارايت اخبر فهو
منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدته حاله العجيبة او اعرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار
عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به لرايت نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم
ان اتيكم عذاب الله الاية وكم ليس بمفعول كما يجيء بل هو حرف خطاب ولا بد سواء اتيت بذلك المنصوب او لم تات به من استفهام
ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وارايتم
ما تدعون من دون الله اروني ماذا خلقوا والمقدر كقوله تعالى ارايتك هذا الذي كرمت علي لئن اخرتن اي ارايتك هذا المكرم
لم كرمته وقوله تعالى لئن اخرتن كلام مستانف وقد يكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى ارايتكم ان اتيكم الاية وقوله
ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم وقوله ارايت ان كان كرر ارايت للتاكيد ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام
لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها كانه قال المخاطب لما قلت ارايت زيدا عن اي شيء من حاله تسال فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك
اخبرني عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لرايت كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية بارايت الذي بمعنى اخبرني لانه لما صار
بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى [illegible] الفعلية عن شيء نحو النجاءك فاستغنى بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتانيثا عن تصريف



تاء الخطاب فتبقى التاء في الاحوال الثلاث مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا وفاعل رأيت
التاء لا انت المقدر في نحو رويدك لان مفعوله منصوب على حاله مع صيرورته بمعنى اخر في نحو ارايتك زيدا ما صنع فلا اخرج من نقله
فاعله ايضا وقال الفراء محل ان بدل الاسناد عن التاء الى الكاف وهو مثل رويدك والنجاءك كما مضى في اسماء الافعال يعني ان الكاف مرفوع
المحل فاذا اردت ترائب فعل القلب فالكاف المحققة براسم يتصرف بتصرف المفعول الثاني وكذا التاء تتصرف بتصرفه نحو ارايتك
زيدا او ابوهما كالزيدين وارايتموكما الزيدين وارايتك هندا وارايتماكما الهندين وارايتن كن الهندات واعلم انك اذا قلت علمت
من قام وجعلت من اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القائم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس في الكلام
دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت اي شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم والشخص زيدا مثلا وذلك لانه
لان كلمة الاستفهام تستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظا عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة
وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعني زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك قلت علمت زيدا الذي
قام ويتبين الاستفهام من غيره اي لكونه معربا بتقول في الاستفهام علمت ايهم قام برفع اي واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام
بنصبه وليس اداة الاستفهام التي تلي باب علمت او علمت زيدا ايهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض في نحو علمت ايهم قام
وذلك لان علمت المتقدم على ايهم مفيد ان قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى
هذا القائم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اي لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف انتساب القيام
اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك فيه وهو انتساب القيام الى معين ربما يعرف الشاك باسمه زيدا وغيره فيكون المشكوك
فيه اذن النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فنقول اداة الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام
المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اي شخص هي وذلك الشخص نحو فرضنا زيدا فالمعنى
عرفت قيام زيد وانما لم يصرح باسم القائم ولم يقل علمت زيدا قائما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشيء
على المخاطب مع معرفته به كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تبارك وتعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فعلى هذا
يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قائم والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه هنا انتساب
القيام الى زيد وعدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام ان انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذلك
من الاشخاص لو اوقعت عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد قائم ام عمرو وعلمت هل قام زيد وعمرو وجوابهما لا او نعم والمشكوك
فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك علمت هذا الذي يشك
فيه فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب استدلالا بان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان
يكون متعلقا للعلم الا بتأويل وهو ان يتوقى متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب هذا الاستفهام بام
وباسماء الاستفهام شيء معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام فمعنى علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام
لانه هو الذي يقع في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد اي زيد قائم واما عمرو واما اذا قال علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة
القيام الى زيد او نفيها حتى يتوقى ان العلم يتعلق بتلك النسبة او نفيها وانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق
الا بالنسبة والجواب عما قالوا انا لا نسلم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم بل مضمون استفهام المتكلم لا
يصح ان يكون متعلقا للعلم للتناقض المذكور في نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم او لا في الجواب متضمنا ايضا لمعنى النسبة
ونفيها لان المعنى بلى زيد قائم وما زيد بقائم فحصل المقصود اعني المحكوم بثبوته للمحكوم به في الجواب وهو المصحح لتعلق العلم ثم اعلم ان
جميع ادوات الاستفهام مترجم على الوجه المذكور اي لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين
على الاخر ليتبين المشكوك فيه نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو ونسيت ازيد ثم ام لا وترددت اقوم ام اقعد كما ترى بعد كل فعل يفيد معنى
العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسألت واستفهمت وجميع افعال الحواس
الخمس كلمست وابصرت ونظرت واستمعت وشممت وذقت تقول تفكرت ازيد يمشي ام عمرو وقد يضمر الدال على التفكر كقوله تبارك
وتعالى يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه في التراب اي مفكرا ايمسكه ام يدسه وفي النهج [illegible] يتخالسان
انفسهما ايهما يسقي صاحبه كاس المنون اي مفكرين ايهما يسقي ولم يسمع مثل ذلك في الظن هو لترجيح احد المجوزين على الاخر وجوز
يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار وقلت ايهم في البيت وقد مضى ذلك في باب الموصولات ويجوز في نحو سألتك
هل زيد قائم واستفهمت اقام زيد ان ينوي بعده القول والجملة مفعول لذلك المنوي على ما هو مذهب البصريين او يضمن الفعلين
معنى القول فالجملة في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما يجيء بعد من مذهب الفريقين في وقوع الجملة بعد افعال لحاق

في موضع النصب هي اما في موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد في
الدار ام عمرو اي شككت في هذا الامر في موضع مفعول تعدى الفعل اليه بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعا واما لتضمنه
ما يقتضيه فالاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة المعلق
عنها في موضع مفعول له اي عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فيكون تلك الجملة اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو علمت
هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو اعلمتك هل زيد في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت زيدا ابو من هو
وكذا قوله تبارك وتعالى وما ادريك ما يوم الدين لان ادرى يتعدى الى مفعولين نحو ادريتك الحق وان كان بمعنى اعلم او في
مقام الثالث وحده نحو اعلمتك زيدا ابو من هو واما الثاني اعني المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه يطلب به العلم نحو فكر
هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعا لكنه يتعدى الى مفعول لتضمنه معنى تعرف اي تعرف هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك
انظر اليه اني تم هو متقاعد اي تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر وسل زيد ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل
ابو من زيد اهو من رفعه في نحو اعلم زيد ابو من هو لان انظر الذي بمعنى تفكر وسل الذي بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا لو سلطتهما
عليه كما ينصبه علم اذا سلطته عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المتضمن لمعنى العلم متعديا بالوضع تعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه
ثم تجيء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمينه معنى التعرف نحو امتحنت زيدا هل هو كريم اي تعرفت كرمه بامتحانه
وابصرت زيدا هل هو في الدار اي تعرفت كونه في الدار بابصاره وكذا قوله تبارك وتعالى يسألونك عن الساعة ايان مرسيها اي
يتعرفون وقت ارسائها بسؤالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عمرك الله ان الكاف مفعول اصل الفعل والله مفعول له
الفعل المتضمن وقد يكون جملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد هل هو قائم او لا اي شككت في قيامه فهي في محل الجر ونحو
عرفت الحال ازيد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب بدل من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة فيه بدل من زيد هذا
وقد اوجب الاخفش ان زيدا لظننت اخوه قائم قال وانما لم يجز ظننت لاخاه قائما لان اللام للابتداء فلا يدخل الماضي كما يجيء في باب
ان فهي في التقدير داخلة على اخوه كانك قلت ظننت لاخوه قائم واما الالغاء والتعليق في اعلم واري عن المفعولين الاخيرين
فالظاهر كما ذهب اليه المالكي انه يجوز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم وراى فتقول اعلمتك لزيد منطلق وازيد
منطلق ام عمرو وما زيد منطلق وزيدا اعلمتك منطلق وزيد منطلق اعلمتك وكذا الحكم اذا بنيت باب علم لما لم يسم فاعله نحو اعلمت
ما زيد قائما وزيد اعلمت قائم وقال الاندلسي لكني اعول عليه امتناع التعليق والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ الجزولي ما يدل
على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الغاؤه وتعليقه واذا بنيته للمفعول جاز وانا لا ارى منهما منعا سواء بني الفعل للفاعل
او المفعول ثم قال ابن جعفر لو الغيت فقلت زيد اعلمك قائم او علقت فقلت اعلمك لزيد قائم لحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة
لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة وليس ما قال بشيء لان اعماله بالنسبة الى شيء والغاؤه
او تعليقه بالنسبة الى شيء اخر فهو مثل زيد علمت قائم ان اعملته في الفاعل والغيته عن المفعول وكذا في علمت لزيد قائم اعملته
في الفاعل وعلقته عن المفعول وايضا المعمل معنى الهمزة اي التصيير والملغى او المعلق اصل علم فالملغى غير المعمل واعلم انه لا خلاف
في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعولي اعطيت قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين
لشيء واحد من الافعال المذكورة في المتن ولفظة حسب بمعنى احسب وراى الحلمية يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي
المعنى نحو علمتني فلما وقال تبارك وتعالى اني اراني اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الاخر نحو قوله رايتنا مع رسول الله صلعم ورايتنا
تقول كذا وقد يجري مجرى افعال القلوب عدمت وفقدت حملا على راى الغلبية وكذا عدم وفقد حملا على وجد لانهما ضداه في اصل الوضع وانما لم
يجز ذلك في غيرها من الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا
معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتنا
وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر
الامكان فلهذا قالوا ضرب زيد نفسه فصار النفس باضافته الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار
الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر واما افعال القلوب واما المفعول به فيها ليس المنصوب الاول
في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا
قائما اي نفسه واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معناها
او لم يقع نحو ما ضربنا الا اياك وانما نقتل ايانا واياك فاضرب وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى
واحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيد ظن قائما وظنه زيد قائما لم يجز المثال الاول مط وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة

وان لم

وان كان الضمير منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك مفصلا في المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكره المص من خواص افعال
القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المشددة على الجملة المنصوبة الجزئين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت
ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها في الحقيقة على ما تقدم غير مرة هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وان المفتوحة موضوعة
لهذا المعنى فنقول اذا دخلت افعال القلوب على ان المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد من مفعوليها الحقيقي ويكثر ذلك وان
كان ذلك الفعل مما يقل نصبه لمفعول واحد نصا صريحا كحسبت وظننت كما ذكرنا في اول الباب لانها لا يطلب في ظاهر الا
الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه سواء نصبهما كما في حسبت زيدا قائما او لم تنصبهما نحو حسبت ان زيدا قائم اذ مقصود الجزئين
المنصوبين هو المصرح به في الجزئين المصدرين بان هذا مذهب سيبويه اعني ان ان مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا مفعول له
ثم مقدر واما الاخفش فيجعل ان مع جزئيها في مقام المفعول الاول ويقدر الثاني اي علمت قيام زيد حاصلا اي قيام زيد حاصلا ولا
حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا لجاز اظهاره ولم يسد مسد شيء حتى يكون واجب الاضمار ولا يقول ان ان مع جزئيها سادة مسد اسمين
هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها في تقدير مفرد في جميع المواضع كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل فكيف
يكون في تقدير اسمين بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا قائما سادا مسد ان مع اسمها وخبرها وهو مفيد
فائدتها اذ هما بتقدير المصدر بلا اله مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر وهذا آخر الكلام في افعال القلوب واما غير
افعال القلوب مما ينصب جزئي الجملة بتقدير المصدر فهو صير وما رادفها من جعل ووهب غير متصرف ورد وترك وتخذ واتخذ وا
كان واصل الباب صير مفعولاه في الحقيقة اسم وخبر لصار في الاصل اذ معنى صيرت زيدا قائما من قولك زيد قائما كما تقول احضرت زيدا
التهم فحال المفعول الثاني في عدم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولي علمت يقال جعلت زيدا كريما فتقول بل انا جعلته
بلا قرينة فلا يجوز الا ان كل انسان لا يخلو من تصيير شيء شيئا في الاغلب فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا
يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مفعوليها هو المفعول لصير كما كان مضمونهما فاعل صار وكان القياس بناء على ان المفعولين
في تقدير المصدر جواز تصديرهما بان كما في مفعولي علمت الا انه روعي اصلهما حيث كانا اسما وخبرا لصار فانهما لا يصدران بان
بها كما ذكرنا في اول هذا الباب واما الغاء صير ومرادفاتها وتعليقها فلم يأتيا كما اتيا في افعال القلوب لان ذلك فيها لضعفها
من حيث لم يظهر تاثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب بجعله عيانا فهو امر ظاهر للعيون اذ هو
احداث الشيء بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد تخرج من هذا الباب وذلك اذا لم يكن بمعناه كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي
خلق ووهب اي اعطى ورده اي جعله راجعا وترك بمعنى خلى وتخذ واتخذ بمعنى اخذ واما كان فهو قليل الاستعمال لكنه
لا يجيء الا بمعنى صير وانما افاد معنى صير لتبيين قبل ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى اكان اجعله كائنا فحصل من الهمزة معنى نقل
غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير وقد يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله
تعالى وضرب الله مثلا عبدا مملوكا ونحو ذلك واليه ذهب لانه معنى فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اي جعله مثلا
وصاغه مثلا من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يكون بمعنى ضرب مثل الحجين فهو متعد الى واحد والمنصوب بعده عطف بيان وقال
درستويه ملحق بأدرى بعير كما الحقت به ترك التي بمعنى صير وانما كان الثاني نكرة جاز جعله حالا او يكون غادر بمعنى
خلف وخلى واما اذا كان معرفة فقليل كما في قوله تحرز التباع فالحاق غادر بصير هو الظاهر ومما ينصب المبتدأ والخبر من غير
افعال القلوب ومن غير مرادفات صير سمع المعنى بمعنى نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز
تصدير الجملة بان نحو سمعت انك تقول كذا واذا عمل في المبتدأ والخبر لم يكن الخبر الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا
او تتكلم وانا لا ارى منعا من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعت انك تمشي اتفاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح
انتجعي بلالا انصب الناس وقد روي برفعه على حكاية الجملة ومما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاصل في استعماله
ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الذي هو في الحال نحو اقول الان زيد قائم فينبغي ان يكون
الواقع بعد اقول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ اخر في غير هذا الكلام لم يكن حكاية او الذي يقع بعد نحو اقول غدا زيد قائم
او قل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في
غير هذا الكلام لا مجرد المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قائم اي قيل
هذا اللفظ من حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل لانه
ربما يتعسر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين فجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضا كالباري تعالى وكذا غيره
ثم يحمل عليه ذلك مع تغيير اللفظ فان لا يعمل القول في شيء من اجزاء الكلام اعني المثل هذه الجملة محلها النصب اعني الحكاية باعتبار
حكي

باعيان الفاظها فعلى هذا الثاني تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان زيدا قائما ثم قال فلان قام زيد ولهذا كثر في الكتاب العزيز
بقصص فيه عن الامم المختلفة الالسن باللسان العربي وتقول قال زيد ان زيدا قائم وقلت لعمرو انت بخيل رعاية اللفظ المحكي ويجوز قال زيد هو
قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمروا في حال الحكاية غائبان ومنه قوله تعالى وقال
الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدي معنى القول قال تعالى تقاسموا بالله
لنبيتنه بالباء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا بها الا مفعولا مطلقا على ما وهم المص كما تقدم في باب المفعول
واردا وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد تقدم ان ما هو مفعول به ان يطلق عليه اسم المفعول كما تقول
ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فالضرب مضروب وكذا تقول انا قائل زيد قائم بالمعنى والفاعل لا ينصب
المصدر فلا يقال زيد ضارب الضرب القوي والذي اوهم المص قولهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول وذهل عن
ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به قلنا يجوز عطف المفرد عليها منصوبا نحو قلت
ما زيد قائم او لفظا اخر ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه والدليل عليه نصب اسم الفاعل عليها اليس في قولك انا قائل
في زيد قائم واطلاقك على تلك الجملة انها مقولة وكلاهما علامة المفعول به على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه فاذا كانت منصوبة
الموضع مفعولا بها جاز عطف منصوب كقولك قلت ما زيد قائم او لفظا اخر ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه احدها
ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ويعتبر ذلك بان يجعل مكان ذلك المفرد جملة ثم يحمل ذلك المفرد على تلك الجملة كما تقول مثلا قلت
كلاما حقا او باطلا او صادقا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن
المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها
ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فينتصب هذه الثلاثة
ليست عين الفاظ المحكي حتى تراعى وليست ايضا جملا مغيرا لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى اصلها ورابعها مفرد غير
معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا
وما بناه فهل يراعى ولا ذكرنا في باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان
يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اي عليكم سلام وقال اذا قيل قلت دباءة اي هي دباءة وقوله
تعالى قالوا سلاما يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما تقول فلان يقرئك السلام اي سلام عليك فيكون المنصوب في قالوا
سلاما بمعنى المرفوع في قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير مطلقا من الخمسة الاوجه فيكون اي مفعولا مطلقا لفعل محذوف
اي سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعني قوله قال سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن منها وذلك لدلالة الجواب على الثبات
المستفاد من الرفع على ما مضى في باب المبتدإ ويلحق عند الكوفيين بالقول في الحكاية ما في معناه كقولك ناديت يا عجل والخبر زيد
قائم قال تنادوا بالرحيل غدا وفي ترجمة نفسي وعند البصريين لا يقول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس بلحكاية واضمار القول
ليس بعزيز في الكتاب العزيز فالتقدير اخبرته وقلت زيد قائم وتنادوا فقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب تقول ناديته سلام
كما تقول قلت سلام والتاويل ذلك التاويل وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة كما يسال من قال زيد قائم فتقول
انا قلت كما يحذف القول ويبقى المحكي كما في قوله جاؤوا بمذق هل رايت الذئب قط واعلم انه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك
سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو قولك كيف تقول في هذه المسألة اي كيف تعتقد فيلحق بالظن في نصب المفعولين وليس
بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المص والاندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم كما يقال لك كيف تقول
زيدا قائما فيجيب اعلمه قائما بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجميع الحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب لا
يجوزون هذا الالحاق الا بشرط كون الفعل مضارعا مخاطبا قال الاندلسي منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط
المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو ايقول زيد عمروا قائما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثرين في الالحاق من شرط تقدم
استفهام متصل نحو اتقول زيدا قائما او منفصل بظرف نحو ايوم الجمعة تقول زيدا قائما او بالسواد تقول زيدا مناسبا او باحد
المفعولين كقوله اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا فان نقص بعض الشروط فعند الاكثر يرجع الى الحكاية ايضا مع استيفاء
الشروط قوله وبعضها بمعنى اخر بل كلها فان حسبت بمعنى صرت احسب هو الذي في شعره شقرة وخلت بمعنى صرت ذا خال اي
خيلاء وزعمت اي كفلت وهذه الثلاثة بهذه المعاني يكون لازما وقوله فعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت قد ذكرنا انها اذا تعدت
علمت ووجدت الى مفعولين فهما بمعنى اصبت عرفته ايضا الا ان المعروف والمطلوب مضمون الجملة ونصب المفعولين وعدم مضيهما
يتعلق في استعمال عرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين قوله الافعال الناقصة ما وضع لتقرير

والذي ... عليه ... اسم الفاعل ... ذكر ... [illegible] ... الموضع ... عطف ... منصوب ... المفرد منصوبا كقولك قلت زيد قائم او لفظا اخر ويقع المفرد [illegible]

[illegible] ... الفرع ... [illegible]

[illegible]

وعاد اى صار وغدا اى ظل وراح اى بات وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام وليس وقد جاءت ما جاءت حاجتك واصله وقد جاء لفظ جاء بمعنى
صار الشيء على صفة نحو ... وما جاءت حاجتك ثم اقصروا لضمير فى جاءت اسم له وحاجتك منصوب على الخبر وما استفهامية مبتدأ وكان الضمير فى جاءت يعود الى ما وما بمعنى
... الحقيقة عبارة عن الحاجة والمعنى اى شيء صارت حاجتك ونافية وكان جاءت مسند الى ضمير شيء تقدم ذكره مثلا اذا كنت محتاجا الى شيء معين ثم لا اعهد
ذلك الشيء بعينه ما حاجتك اى ما جاءت ... ويروى حاجتك على انها اسم لجاءت وما خبرها كذا فى بعض الشروح وقعدت اى صارت

الفاعل على صفة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ وما برح
وما دام وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك وقعدت كأنها حربة تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول
وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال
التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس
بشيء لان كان فى نحو كان زيد قائما تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اى حصوله
فجئ اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة فى ايراد مطلق
الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة فى ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على ما مر فى بابه مع فائدة اخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان
ذلك الحصول المفيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده فى خبره وخبره
يدل على حدث معين واقع فى زمان مطلق تقييده فى كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اى الكون وضعية ودلالة الخبر على
الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون فى الصبح او الانتقال ومثله
اخواته وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الاستمرار وكذا اخواته
وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذى
قالوه قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغى ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره فان زيدا فى ضرب زيد
ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة واما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة هي غير مصادرها فالناقصة معنى
كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اى الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف
بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة اى الحصول بعد ان لم يحصل ومعنى تقرير الفاعل على صفة اى جعله وتثبيته عليها
قوله كان وصار الى آخرها الذى ذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر
والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد
عالما اى صار عالما كاملا قال تعالى فتمثل لها بشرا سويا اى صار مثل بشر ونحو ذلك وقد يزيد على عدد الافعال التى ذكرها المصنف
وينقص منه فالذى زيد من مرادفات صار ارتد ورجع وحال وارتد كان كأنها فى الاصل بمعنى رجع تاما وكذا استحال وتحول فانهما
كانا فى الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار فكان حق جميعها ان تستعمل تامة وان تعدى الى ما هو الآن مصدر لخبرها بالى ان عديت
نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم
يكن ففاعلها فى الحقيقة ... ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها اذ معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر
هو الكائن بعد ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها الاسم الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار وما رادفها تامة على الاصل
قال فصار الى الحق ... كلامنا ... اذ لا ... وقال ... لا محالة صار القوم صارا اى مكان انتقال
القوم منتقل وقال ... ظن ان لن يحور بلى ... لا بد فى التامة ان يليها الظرف ... ظاهرين او مقدرين لان الرجوع والانتقال من
الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل اليه وليس الحاق مثل هذه الافعال بصار قياسا بل سماعا الا ترى ان
انتقل لا يلحق بها مع انه بمعنى تحول وكذا ... ما زال من ... فتئ وما افتأ ... وما رام من رام يريم اى برح واصل
ما زال وما برح وما فتئ وما افتأ وما انفك ان تكون تامة بمعنى ما انفصل فتعدى بمن الى ما هو الآن مصدر خبرها فيقال فى موضع
ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم اى ما انفصل منه لكنها جعلت كان دائما فنصبت الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه
اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان ذلك فاعلا له دائما وكذا اصل برح ورام ان يكونا تامين بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما نحو
برحت بابك ومن بابك ورمت بابك ومن بابك واصل ونى وقصر ... الاصل ان تعدى بفى نحو ما ونى زيد فى القيام
فجعلت الثلاثة بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يقصر فيه يكون فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفى على النفى
دوام الثبوت لان نفى النفى اثبات واذا قيد نفى الشىء بزمان وجب ان يعم ذلك النفى جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانه
اذا قيد اثبات الشىء بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان فاذا قلت ما ضربت كفى فى صدق هذا القول وقوع الضرب
فى جزء من اجزاء الزمن الماضى ... قولك ما ضربت فانه يفيد استغراق نفى الضرب لجميع اجزاء الزمان الماضى وذلك لانهم ارادوا ان
يكون النفى والاثبات المقيدان بزمن واحد فى طرفى نقيض فلو جعل النفى كالاثبات مفيدا لوقوعه اى لوقوع النفى فى جزء غير معين
من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن مناقضا لذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذى يقيد الاثبات به غير الجزء الذى يقيد به
النفى فلا يتناقضان فاكتفى فى الاثبات بوقوعه ولو مرة وقصدوا الى نفى الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار
الترك

كانها حربة
اصله وقد جاء المقعد
ايضا فى قول الاعرابى ...
شفرته حتى كأنها كأنها
حربة ثم اختصر والضمير فى
قعدت اسم له عايد الى
الشفرة وكأنها خبره
... على الخبر ...
معطوف على قوله ما جاءت
حاجتك فيكون فى محل
الرفع لانه ...
فاعل جاء ظاهرا ...
وتدخل على الجملة الاسمية
خبر بعد خبر اى الافعال
الناقصة تدخل عليها
ولاعطاء مصدر مضاف
الى المفعول وهو الخبر
مر ذكره وحكم معناها مفعول
ثان والضمير فى معناها
عايد الى الافعال وقوله
لاعطاء متعلق بتدخل
والمعنى الافعال الناقصة
ما وضع كذا تدخل على
الجملة الاسمية لان يعطى هذه
الافعال الخبر حكم معناها
من اثبات ونفى او
صيرورة او باعتبار زمان
مخصوص فترفع اى هذه
الافعال الاول وتنصب
اى هذه الافعال الثانى
مثل كان زيد قائما

[illegible] ويكون ناقصة [illegible] لثبوت خبرها خبر مبتدء محذوف اى هو يجئ لثبوت خبرها اولثبوت خبرها [illegible] اسم [illegible] خبرها
[illegible] ان الثبوت مصدر مضاف الى الفاعل و دائما نعت لماضيا او منقطعا عطف عليه و بمعنى صار عطف على ثبوت [illegible] يكون فيها [illegible]
[illegible] كان تامة بمعنى ثبت وهذه الجملة عطف على قوله ويكون ناقصة وصار للانتقال واصبح وامسى [illegible]
[illegible] بمعنى صار عطف على اقتران مضمون الجملة وتكون تامة اى هذه الافعال تامة عطف على معنى [illegible] هذه الافعال [illegible] ويكون تامة [illegible]

[illegible]

النزال فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين تتناقضان [illegible] الاخرى فتبين بهذا ان النهى يفيد
التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون ايجابا دائما كما ان نفي الايجاب [illegible] دائما و نفي النفي يلزم منه
الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دائم وهو المقصود ولا تجعل كل فعل مفيد للنفي داخلا عليه حرف النفي [illegible] موقوف على السماع
فلا تقول ما انفصل او ما فارق ضاربا ولا تقول ما زالت امير يضم الزاي لان زال [illegible] امير وما زال الناقص [illegible] عن جاءت [illegible]
كخاف يخاف فاما زال يزول كقال يقول فهو [illegible] الى فرم [illegible] تامان وقد حكى سيبويه وابو الخطاب عن بعض
العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زود وكود فنقلوا كسرة الواو فيهما الى ما قبلهما وقلبت ياء كما يفعل في المبني للمفعول
في نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدرة بما النفي تامة نحو ما برح من موضعه
قال تعم فلن ابرح الارض وما ونى في امره وما انفك من هذا الامر واما زال الا يزال وما فتئ وفتأ او فتأ [illegible] الا ناقصة
قال سيبويه ان يرى في قولك ما زلت به حتى فعل مفعول به والاولى ان يقول هو الخبر اى ما زلت معه [illegible] ابن مالك من اخوات اصبح
غدا وراح فقال هما لا يكونان الا تامين وان جاء بعد مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله غدا طاويا يعارض الريح هافيا اقول اذا
كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تعم انا غدوا على حرثكم وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح الى بيته
فلا ريب في تمامهما واما قوله يروح ويغدو ونحوهما فتحمل فان كانا بمعنى يدخل في الغداة والرواح فهما ايضا تامان والمنصوب حال وان
كانا بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصتان فلا منع اذن من كونهما ناقصتين ومن الملحقات جاءت في ما جاءت حاجتك اى ما كانت
حاجتك وما استفهامية وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما في من كانت امك ويروى برفع حاجتك
على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاء اليهم [illegible] ومنها قعد في قول
الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اى صارت قال الاندلسي لا يتجاوز بهذا بن اعرجه وقعد الموضع الذي استعملتها فيه
العرب قال وطرد بعضهم وقال المص واجاد الاطراد في مثل جاء البر قفيزين وقيل هو حال وليس بشيء لانه لا يريد ان البر جاء
في حال كونه قفيزين ولا معنى له قال والماقعد فلا يطرد وان قلت بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه ولا يعني
قول الاعرابي فلا يقعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله يدخل على الجملة الاسمية
لاعطاء الخبر حكم معناها وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها قوله نرفع الاول وتنصب الثاني تسميته
مرفوعها اسمها او من تسميته فاعلا اولى اذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا لا تخلو اخبارها
غالبا من ضمير المبتدأ لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم فكما لا يسمى مضمونها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس
ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما مهد وامن ان كل فعل
لابد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول قوله فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما ومنقطعا وبمعنى صار ويكون
فيها ضمير الشان وتكون تامة بمعنى ثبت وزائدة وصار للانتقال واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها وبمعنى
صار وتكون تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها
لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفي وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف وليس لنفي مضمون
الجملة حالا وقيل مطلقا اقول شرع يذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا مجئ بعضها تاما او زائدا قال فكان يكون ناقصة بمعنيين
احدهما ثبوت خبرها مقترنا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا لان كان للماضي و
يكون للحال والاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته قوله تعم وكان
الله سميعا بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد
نائما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار وكان قياس قال ان يكون كن ويكون لا يفهم الاستمرار
وقول المص دائما او منقطعا رد على هذا القائل يعني ان كان لا يدل على احد الامرين بل ذلك الى القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى
صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها قوله ويكون فيها ضمير
الشان اي يكون في كان الناقصة على المعنى كانت من معنييها ضمير الشان مقدرا فترتفع المبتدأ والخبر بعدها منصوبة المحل
خبر الكان وقال بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اى وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة والاول اولى
لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير شان الا مبتدأ في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان واول مفعولي ظننت نحو انه زيد
قائم وظننته زيد قائم ويكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة [illegible] المعنى وفاعلها مصدر الخبر
مضافا الى الاسم فوزانها وزان [illegible] الناصب لمفعول واحد [illegible] الناصب لمفعولين فيها بمعنى وجد [illegible] بمعنى

[Marginal notes, partly legible:]
بان لا تقترن مضمون
الجملة بوقتيهما وظل
بات وبمعنى صار وما زال
مبتدء وما برح وما
وما انفك معطوف
عليه لاستمرار خبرها لفا
خبر والضمير في خبرها
لفاعلها عائد الى الافعال
المذكورة وما بعد
بمعنى اى المدة وبتلبه
فعل ومفعول به خبره محذوف
زمان ماض مضاف اليه
وضمير لفاعل يعود
فاعلها وضمير مفعول
يعود الى خبرها والمعنى
اول المدة استمرار خبرها
لفاعلها ويلزمها النفي
ويلزم هذه الافعال
حرف النفي وما دام لتوقيت
بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
والضمير في خبرها ولفاعلها
عائد الى ما دام [illegible]
[illegible] احتاج
الى ما [illegible] لانه
ظرف [illegible] وليس
لنفي مضمون الجملة حالا
منصوب على الظرف و
العامل فيه النفي وقيل مطلقا
عطف على قوله [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

كقل وعن قوله وزايدة اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشي الا محض التوكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله سراة بني
ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا قيل في قوله تعالى من كان في المهد صبيا انها زائدة غير مفيدة للماضي والا فلا معجزة وصبيا
على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق في تجرع غزت اباك
بحورها في الجاهلية كان والاسلام واما زادك كان على الزمن الماضي ولم تعمل نحو ما كان احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم
كان زيد عند سيبويه وقال المبرد ان زيدا اسم ان وكان خبرها من افضلهم خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان
ظرفا وفي تسميتها بالزائدة نظر لما ذكرنا ان الزائدة من الكلمة عندهم لا تفيد الا محض التاكيد فالاولى ان يقال سميت زائدة مجازا
لعدم عملها وانما جاز ان لا تعملها مع انها غير زائدة لانها لا تعمل لدلالتها على الحدوث المطلق الذي كان الحدوث المقيد في
الخبر يغني عنه لا لدلالتها على الزمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدوث لا للزمان فجاز لك
ان تجردها في بعض المواضع عن ذلك الحدوث المدلول لاستغناء الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا
منصوبا فبقي كالظرف دالا على الزمان فقط فلذا جاز وقوعه موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظرف تشبيها لا الحاقه بالظروف التي
يتسع فيها لا يقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان المسومة فثبت ان كان المفيدة للماضي التي لا تعمل مجردة عن
الدلالة على الحدوث المطلق وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها ان كان الكون وهو مردود اذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت
وقولك بدالك من تلك القلوص بداء معناه رأى بدا المصدر بمعنى اسم الفاعل ومذهب ابي علي انه لا فاعل لها على ما اخترنا فعلى
هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام كانوا فيه ليست بزائدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك
لثبوت فاعلها بل لتاخيرها اي جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه هي زائدة مع الفاعل لا تركا لخبر منها والاول اولى لافادتها
معنى وعملها لفظا ثم اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان اعني غير العاطفة لا يقعان اولا لان البداية تكون بالاهم والاصول والمجردة
للزمان كالزائدة فلا يليق بها التصدر ويقعان في الحشو كثيرا وفي الاخير على راي نحو قولك حضر الخطيب كان ولا يزاد الا بلفظ
الماضية لخفتها وقد جاز ابو البقاء زيادة مضارع كان في قول حسان كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل و
ماء على رواية رفع مزاجها وعسل قوله وصار للانتقال هذا معناها اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان ثم لم يكن
فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعدما لم يثبت ومعنى يصير يكون بعد ان لم يكن قوله واصبح واضحى وامسى لاقتران مضمون الجملة بازمانها
هذه الثلاثة تكون ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التي تدل عليها تركيب الفعل اعني
الصبح والمساء والضحى بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء
وكان في الضحى فيقترن في هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمان الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي
يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح قائما ان قيامه
مقترن بالصبح في الحال او الاستقبال ويكون تامة كقولنا اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اي دخلنا في الصبح والمساء وكذا دخلنا
فيهما وكذا اضحينا فيدل ايضا كل منها على الزمانين وحكى الاخفش زيادة اصبح وامسى نحو ما اصبح ابردها
وما امسى ادفاها ورده ابو علي وقال السيرافي انه ليس من كتاب سيبويه وانما كان حاشية في كتاب اقحم لو ثبت ما حكى الاخفش لكان
كل منهما مجردا عن الحدث للزمانين اي الصبح والمساء والزمن الماضي كما كان لفظ كان مجردا للماضي قوله وظل وبات لاقتران مضمون
ظل زيد متفكرا كان في جميع النهار كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستغرقا له ويقترن ايضا بزمانه الذي دل
عليه بالصيغة اي الماضي او الحال او الاستقبال ويتصرف ظل يظل ظلولا قالوا ولم يستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك تكون
تامة بمعنى طال او دام والعهدة عليه وقولك بات زيد مهموما اي كان في جميع الليل كذلك فاقترن هم زيد بزماني بات وهما
جميع الليل والزمن الماضي ومصدر البيتوتة ومضارعه يبيت ويبات كباع يبيع وهاب يهاب وحكي تامة بمعنى اقام ليلا او نزل ليلا سواء
نام اولم ينم وفي كلامهم ليلة الست سروب وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا عن الزمان الذي دل عليه تركيبه قال تعالى ظل وجهه
مسودا وجاء بات بمعنى صار وفيه نظر قال الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو اين باتت يده فقال لا لان النوم قد يكون
بالنهار قال ويحتمل ان يقال انها اخرجت في هذا الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل قوله ما زال الى اخره قد ذكرنا ان معنى
ما زال واخواته كان دائما فقولك ما زال زيد اميرا اي استمرت الامارة ودامت لزيد من قبلها واستاهل لها وهو وقت البلوغ
الذي يمكن قيامه بها فيه لا قبل ذلك قوله ويلزمها النفي [illegible] فيهما ولا في الدعاء وان كان مضارعا عند قبلها لا ولن والكد
انه لا يفصل بين لا وما [illegible] ما الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا امس ذلك التركيب [illegible]
[illegible]

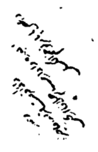
ويجوز تقديم اخبارها اي الافعال الناقصة كلها اي الافعال على اسمائها اي الافعال جليلة ... اي الافعال في تقديمها اي الاخبار عليها اي على هذه الافعال على
ثلثة اقسام قسم بالرفع خبر مبتدا محذوف وبالجر بدل من ثلثة والجملة الصفة بعد القسم اي الاول منها قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي القسم الاول وهو
من كان الى راح وقسم لا يجوز ... عطف على قوله وقسم يجوز وهو مبتدا ووما موصولة او موصوفة ... او لطرف زمانا فاعل او مبتدا تقدم خبره عليه الجملة صلة او
صفة ما والموصول او الموصوف مع صلته او صفته خبره ... القسم الثاني الافعال التي ثبت في اولها ما ... انعال ثبت ... اولها خلافا للكسائي وابن كيسان في غير

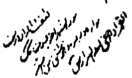
تذكر يوسف بتاويلها ولا يلي بها الا ان لا تحذف فيها لم يسمع الا من مضارعاتها جاز حذف نفيها لعدم اللبس اذ لو تقرر اثباتها لا تكو
المقصد الا معها الا تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه ويحذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
وقوله تزال حبال مبرمات اعدها لها ما مشى يوما على خفه جمل لان حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا
نحو والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها ولكون ما زال واخواتها بمعنى الايجاب من حيث المعنى لا يتصل اداة الاستثناء بخبرها لان
الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات كما مر في بابه وخبر المبتدا ليس بفضلة فلا يجوز ما زال زيد الا عالما لاستحالة
استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم واما خبر ليس والمنفي كان وصار واخواتها اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا لانتقاض
الاثبات وقد يمتنع ذلك فيها ايضا وذلك اذا انتقضت اخبارها عليها فلا يجوز الا قائما لم يكن زيد والا غنيا لم يصر خالد
لامتناع تصدير الا كما مر في بابه وقد خطئ ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا واعتذر بان
تنفك تامة اي لا تفارق وطنها ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة جعل الخسف كالارض التي يناخ عليها كقوله تحية بينهم ضرب
وجيع ونرمي عطف على مناخة نحو قوله صافات ويقبضن وقيل هي ناقصة خبرها على الخسف اي معه ومناخة حال وفيه ضعف
من وجهين لان كان العامل في الحال ما ينفك احدهما ان المفرغ قلما يلي في المثبت الا ان كان المستثنى فضلة اي كالحال في مثالنا والثاني ان العامل
قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا في تابع او في المستثنى منه كما مر في بابه وان كان العامل في الحال على الخسف ففيه ضعف
من ثلثة اوجه احدها ان المفرغ قلما يأتي في المثبت كما ذكرنا والثاني ان عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه ولم يجزه سيبويه خلافا للاخفش
والثالث ان المستثنى اذن يكون مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب الاستثناء قوله
وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها اي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها الفاعل ذلك المصدر فانك في قولك اجلس ما دام زيد قائما موقت الجلوس
المخاطب بمدة ثبوت قيام ابي زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو قائما قوله ومن ثم احتاج اي ومن جهة كونه
توقيت الشيء يكون ظرفا للملك الشيء والظرف فضلة فلا بد معه من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات
وما الذي في اول ما دام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد قوله وليس لنفي مضمون الجملة قال سيبويه
وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور
النحاة على انها لنفي الحال قال الاندلسي ولحسن ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب
عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به هذا قوله وحكم ما الحكم لليس في كونها عند الاطلاق لنفي الحال وعند
التقييد على ما قيدته وقد ذكرنا حكمها في باب المضارع واصل ليس ليس كصيد كما في علم فيمن قال علم لزموا تخفيفها بالاسكان وتركوا قلب
يائها كما هو القياس في هاب لمخالفتها اخواتها في عدم التصرف ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء اذ المفتوح لا يخفف وفتح العين تخفيفا
وصيد في صيد ولا يجوز ان يكون مضموم الياء اذ لم يجئ من فعل معتل العين بالياء ولا ان يكون مفتوحا اذ المفتوح لا يسكن فلا يقال
في ضرب ضرب ولم يقلب الياء الفا ليدل به على عدم تصرفه ومفارقته لاخواته وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال
ابو علي في احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيد لعادت حركة العين على الياء عند اتصال الضمير كصيدت ولو كان
كهاب لكسر الفاء كهبت والجواب ان ذلك لمفارقته اخواته في عدم التصرف قال ابو علي واما الحاق الضمير به في نحو لست ولستم فللتشبيه
بالفعل لكونه على ثلثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير في هاء هاءا هاءوا هاءي هاءا هاءن مع كونه اسم فعل تشبيها له
بالفعل والاولى الحكم بفعليته لاتصال الضمائر به عليها وهي لا تتصل بغير صريح الفعل الا نادرا كما ذكرنا في هاء قوله ويجوز تقديم
اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما خلا ما زال في
غير دام وقسم مختلف فيه وهو ليس ذكر ابن معط ان خبر دام لا يتوسط بين وبين الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا
ذلك في الموصولات قوله من كان الى راح كل ما ليس في اوله ما مما ذكره المصنف وما لم يذكره من الافعال الناقصة يجوز تقديم اخبارها
عليها وفي ليس خلاف على ما يجيء واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يجوز فصل ما
عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير دام مما في اوله ما من هذه الافعال فاجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان في تقديم
خبرها عليها قالوا لان ما زال مع هذه الافعال الناقصة معناه بمنزلة الاثبات فهي كجزئها تجالف نحو ما فارق وما انفصل فانها لم يلزمها
بل جاز حذفها لفظا ومعنى الفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولم يجز ذلك غيرهم نظرا الى لفظها ولم
يكن جائزة فيها بمعنى النفي لصيرورة الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما توسط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه احد
منهم لا لان ما لازمة هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائما زال زيد كما جاز ما قائما كان زيد وكل حكم ذكره
في ما النفي فهو ثابت في ان النافية واما غيرهما من حروف النفي نحو لم ولن ولا فاذا انتفى بها الافعال المذكورة لم يجز توسط الخبر

الافعال الناقصة

بينها وبين الافعال اتفاقا فما زال وأخواتها يجوز تقديم خبرها عليها اتفاقا لانها ليست في طلب التصدر كما في المنصوص على تقديمه النفي واما
ليس فالاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفيون من ذلك لان مذهبهم انها حرف كما فالحقوها بما كان ووافقهم المبرد
وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما ولنفصانا فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها كما في قوله اذ ذهب
القوم الكرام ليسي ولم يرد عينه المكسورة مع اتصال الضمير كما ردت في صيد المخفف العين نقلا لو اصيدت ولذلك ايضا
اجاز بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الا من حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدا لن اضرب ولم
اضرب والفعلان لا يتقدمان على لن ولم وللمانع ان يمنع تعلق الظرف في الاية بخبر ليس ويعلقه بنفس ليس فان الافعال الناقصة
لا يمنع تعلق الظرف بها لدلالتها على معنى الحصول فاذا قلت كان يوم الجمعة زيد قائما فلا منع من تقدم الظرف والحال بكان
لدلالتها على معنى الحدث وخبل هو ادل من تعليقه بخبر كان الموخر وكذا البحث في معنى ما كان وكذا سائر الافعال الناقصة
ولا تصح هذه الدعوى الا للمبرد من بين المانعين لذهابه الى فعليته ليس دون الكوفيين واعلم انه لا تدخل الافعال الناقصة على
مبتدا واجب الحذف كما يكون للنعت المقطوع بالرفع للمدح او الذم ولا تدخل على مبتدا يلزم التصدر كاسماء الاستفهام
والشرط ولا على مبتدا عادم التصرف كما التعجبية ولا على مبتدا يلزم الابتداء لكونه في المثل فان الامثال لا تغير كقولهم الطعن ظار او
يلزمها الكونه في جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله فانت طالق والطلاق الية او يلزم الابتداء لوقوعه بعد اما واذا المفاجاة
او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدا ولا يقع اخبار هذه الافعال
جمل طلبية في ذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما ان زيد قيام له حصول
في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قائما ان زيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما ان زيد قيام له
حصول في الزمن الماضي وقت الصبح وكذا سائرها انه في كلها معنى الكون مع قيد اخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية
لم تخل هي من ان تكون خبرية فتناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها يدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول
في احد الازمنة الثلاثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها
فاعل للفعل الناقص كما تقرر فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضرب الغلام مخبرا بكان عنه ثابتا عند المتكلم
مسؤولا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت زيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان زيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا
الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار اكتفي بالطلب فيها عن الطلب الذي في
اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب في اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل تكون قائما اي هل تقوم
قد جاء الطلب فيهما معا في الشعر قال وكوني بالمكارم ذكريني وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما
نحو كوني هل ضربت استحال اذ الطلب في احدهما طلب في الاخر فيجتمع الطلبان على مصدر واحد وهو محال واما ان كان خبرها
مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقديمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت
على جملة احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل معنى الاخبار حتى يتناقض هو ومضمون الخبر فان قيل فيجب ان يجوز على
ذلك تقديم الجملة الطلبية عليها نحو ايهم ضرب كان زيد قلت ان كلمة الاستفهام تحدث في الجملة التي يليها ابدا فضل معنى الاستفهام
لا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام خبرا لهذه الافعال اذا لم تكن مصدرة بما النفي فلا تقول اين
ما كان زيد ولا متى ما زال زيد لوجوب تصدرها النفي ويجوز نقضه بزيادة هذا او اي وقت لم يكن سماحك ومنع الجرمي والشلوبين
جواز ذلك في ليس نحو اين ليس زيد والاولى الجواز فان منعنا ذلك بناء على منع تقدم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه
وان منعنا لادائه الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة
نفرض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علمه او قدرته ثم تقول اذا كان الخبر المفرد مشتملا على ما له صدر
الكلام وجب تقديمه على كان واخواتها ان لم يصدر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت
وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وكذا ان دخل الا على الاسم
نحو لم يكن قائما الا زيد او قائما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تاخيره عن الخبر اذا كان الجزء الخبر ضمير في
الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندك انك قائم وعندي كان انك قائم اذ لو تقدم
الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشان في الفعل ويجب تاخير الخبر عن كان واسمه معا ان دخله الا نحو ما
كان زيد الا قائما ويجب توسيطه او تاخيره اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضي التصدر وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل
كهل

كهل واسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان قائما زيد اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى في المنصوب
على شريطة التفسير وربما همزة الاستفهام وما النافية اذا لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما
قائما كان زيد واقائما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تاخير الخبر ايضا عن الاسم اذا كان مرفوعه عنه نحو كان زيد حسنا وجهه
فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو الخبر بالاجنبي واما اذا كان منصوبه فيجوز
على تقديم اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا اذ المنصوب يجوز تقديمه اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا
كان زيد اليوم او في الدار اذ الظروف يتسع فيها والزم بعضهم تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها والاصل الكون
ولا يفصل عند البصرية بين كان واخواته وبين المرفوع بها من معمول الخبر الا بالظرف والجار والمجرور نحو كان اما ملسة بيد السا
وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبيات الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل
بينه وبين معموله بشرط ان يكون فضلة بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيد ضاربا واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعها بغير
الظرف ايضا نحو كان عمرا زيد ضاربا وفرق بعض البصريين بين الخبر العامل اذا اتصل بذلك المعمول الفاصل وبينه اذا لم يتصل
فجوزه في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوزه في المنفصل نحو كان زيدا عمرو ضاربا او هو خلاف ذلك قدر فيه البصريون
ضمير الشان اسما لكان واخواته نحو كان زيد الحمى تاخذ وكان زيدا تاخذ الحمى قال فنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم
عطية عودا ويجوز في البيت زيادة كان واعلم انه يخرج في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة ولا يطلب التخصيص
مع حصول الفائدة على ما ذكرنا في باب المبتدأ قال ما دام فيهن فصيل حيا وتقول ما زال رجل واقفا بالباب وكذا في باب
ان قال وان شفاء عبرة مهراقة هكذا انشده سيبويه وقد يخبر في هذا الباب وفي باب ان بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك في المبتدأ والخبر
للالتباس لاتفاق اعراب الجزئين هناك واختلافهما ههنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال في نحو من زيد ان زيدا هو الخبر و
قال الزمخشري وغيره لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة الا اضطرارا نحو قوله يكون مزاجها عسل وماء فيمن نصب مزاجها وقال
ولا يك موقف منك الوداعا وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول ولا يك موقفي منك الوداعا
وان يرفع مزاجها على اضمار الشان في كان كما في الرواية الاخرى ولا خلاف عند مجوزه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما
والنكرة خبرا الا انهم قالوا ان ادلي بالاسمية ما تقدم في نحو قوله فتعمها كان جحيمهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لشبه
المضمر من حيث لا يوصف كالمضمر وانما جرأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في باب ان وكان واورد سيبويه للتمثيل
بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر وقوله فانك لا تبالي بعد حول
اظبي كان امك ام حمار وقوله الا من مبلغ حسان عني اطب كان سحرك ام جنون ورد عليه المبرد بان اسم كان هو الضمير وهو
معرفة واجيب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام في اظبي واطب واسكران دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل فارتفاع ذلك المرفوع
بمضمر يفسره ذلك الفعل اي فاسم كان اذن نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة وقد قدرت بعد الهمزة
فعلا فيليها المستوى واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر كانه معدوم وايضا فان استواء ما وليها ما قد لا
يكون في ضرورة الشعر كما يجيء في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع انما يضمر له فعل ظاهر اذا كان
المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امرؤ هلك وفي قوله خاصة اظبي كان امك ام حمارا الاولى ان يرتفع ظبي بكان مقدرة لما يجيء في باب
العطف ان بعد سواء ولا ابالي لا يقع همزة التسوية الا داخلة على الفعل واجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر
فيكون منكرا ورد جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لقبح
وصفه والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد الى نكرة مختصة بوصفه فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته والا فهو نكرة نحو ارجل ضربته
ام امراة كما مر في حد المعرفة والنكرات المفسرة للضمير في الابيات الثلاثة غير مختصة فالضمائر اذن نكرات واعلم ان ليس من بين اخواتها تختص
بكثرة مجيء اسمها نكرة لما فيها من النفي وبجواز حذف خبرها كثيرا كقوله انما يجزي الفتى ليس الجمل اي ليس الجمل جازيا وقيل بل هي
على الاقتصار حرف عطف مثلها وجميع هذه الافعال متصرفة الا ليس وما دام ويتصرف منها ما زال ولا يستعمل ما زال واخواتها مصدر
واسم فاعل الا نادرا لانها يلزمها حرف النفي وهي لا تدخل على المصدر وتقديرها حين الكلام يكن المجزوم تشبيها لنونها بالواو فيحذف مع انه
قد حذف الجزم حركتها اولا وذلك لكثرة استعمالها قال تعالى لم يك مغيرا نعمة كما حذفت كسرة لا ابال فقيل لا ابل بعد ما حذف
منه الياء لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه اذا اتى نون يكن المجزوم ساكنا بعدها لم يجز حذفها قال الله تعالى لم يكن الذين كفروا
لتقويها بالحركة وخروجها بها عن شبه حرف المد واجاز يونس الحذف مع ذلك ايضا انشد ابو زيد في نوادره لم يك الحق على ان
هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر قال الشارح هذا اذ قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا





بلغ

بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولك كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد
فالظرف مستقر فيه ثم حذف فالجار كما في الحصول للحصول عليه ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو هو ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضلة
فلا يتم به نحو كان زيد جالسا عندك اما قوله تعم ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معقد الفائدة اذ ليس الغرض نفي
الكفو مطلقا بل نفي الكفو له تعم فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا قوله افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء
او حصولا او اخذا فيه الذي ذكره ان عسى ليس من افعال المقاربة لان عسى طمع في حق غير الله تعم وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع
على ثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يأتي معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف
اي ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى الله ان يشفي مريضي اي اني ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع
في دنو مضمون الخبر بل الطمع حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة كما تقول عسى الله ان يدخلني
الجنة وعسى النبي ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا اني عدهم طفق ومرادفاتها
من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قرب
ودنا لانه من زيد الاقبل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال فيمن شرع في الشيء قرب تمام ذلك الشيء على يده
فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر الا كاد ومرادفاته وقول المص لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه
خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظم وهو تمييز عن نسبته فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد
علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء
دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الجزولي وهو ان عسى لمقاربة
الفعل في الرجاء اوضح او صح مما قصده من المعنى ولو جعلنا المنصوبات حالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا وحاصلا وماخوذا فيه على التكلف
فيه اذ الحال لا يستعمل في مثل هذه المحتملات البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول وايضا
بين قرب الخبر وحصوله تناف لان القريب ما لم يحصل بعد قوله فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان
يخرج زيد وقد يحذف ان والثاني كاد تقول كاد زيد يجئ وقد تدخل ان واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل
يكون للاثبات وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعم وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة
اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل كاد والرابع اوشك وهو مثل
عسى وكاد في الاستعمال قوله فالاول عسى يعني ان الذي لرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق
في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف في عسى بل لم يات منه الا الماضي لتضمنه معنى الحرف اي انشاء
الطمع والرجا كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحرف لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بعت والجملة الاسمية انشاء
فمعنى الانشاء عارض فيهما قال الجوهري عسى من الله واجب لاستحالة الاشفاق والطمع عليه تعم اذ لا يكون ان الا في المجهول وقوله تعالى
عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان او في كلامه تعم للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى من
الله ايجاب فجاء على احدى لغتي العرب لان عسى للرجاء واليقين ايضا وانشد لابن مقبل ظني بهم كعسى وهم بتنوفة يتنازعون جوائز
الامثال اي ظني بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى لليقين فقوله عسى لليقين فيه نظر ويجوز ان يكون
معنى ظني بهم كعسى اي مع طمع وقد يكسر سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب مطلقا نحو عسيت
عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن او نون الجمع المؤنث نحو عسين وزعم الزجاج ان عسى حرف لما راى من عدم تصرفه
وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان
يخرج المتاخرون على ان عسى ان ترفع الاسم وتنصب الخبر ككان والمفرد بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبر استدلالا
بالمثل النادر من قوله عسى الغوير ابؤسا وقوله لا تلحني اني عسيت صائما ونقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبره قيل
انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة قوله ابؤسا وصائما لتضمين عسى معنى كان فاجرى في الاستعمال مجراه و
عذر من جعله خبرا ان يقدر مضافا اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج كما قال
ابو علي في القصريات ان عسى زيد ان يقوم اي عسى زيد ذا قيام وفي هذا العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا
لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظر لان الزايد لا يلزم الا مع بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل هذا
اثراما ولزوم موطرد في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد وقيل المفرد بان مشبه بالمفعول وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم
كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان معنى الاصل قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل

بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان اصلها معنى ما احسن زيدا شيء جعله حسنا ثم تغير عنه بافادته لانشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى
عسى ان يخرج زيد اي قرب خروجه فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفي الثاني كاللازم وفيه ايضا نظر لانه لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا
وضعا ولا استعمالا كما مر قبل وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم
يقاتلوكم الى قوله تعالى ان تبروهم اي لا ينهاكم عن ان تبروهم والكذا اي ان هذا وجه قريب فيكون في نحو يا زيدون عسى ان يقوموا اذن جملتها
كان بدلا من الفاعل وفي المعنى ايضا يساعد ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم اي يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل
الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر في باب البدل وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشان
واما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذان على تضمينه معنى كان وقال بعضهم التقدير عسى ان يكون الغوير ابؤسا وعسيت ان
اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع انها حرف مصدري لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعدها فوقع عسى موقع
المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول معه ومثلما قال الكسائي في البيت لان القرينة ههنا ادل كما
ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذا حذفت ان في الخبر مع قلة ذلك قلنا انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعيدي
بالمعيدي خير من ان تراه قوله وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى
ان يخرج زيد ان يخرج خبر له وهو من باب التنازع فتقول في التثنية على اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين
عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا القياس الجمع والمؤنث وجاز ان يقول ان ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فيقول في التثنية عسى ان
يخرج الزيدان لا غير قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين في ربك لم يجز اعمال الاول اذ يكون عسى
ربك وهو اذن اجنبي فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد اعمل
الثاني وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما في قوله تعالى عسى ان يكونوا خيرا منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان عسى ان يقوما
والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى هو لا واحدا ولا تضمر في عسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ المبتدأ كما كان كاد منها وقوله
تعالى كاد تزيغ قلوب فريق منهم في كاد ضمير الشان ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الثاني لقلة كاد ان الا عند الكسائي
فانه يحذف الفاعل في مثله كما مر واما على قراءة من قرأ كاد يزيغ بالياء فليس من باب التنازع والا وجب تانيث احد الفعلين لاسنادهما
الى ضمير المؤنث بل هو على اضمار الشان في كاد يزيغ بالياء وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع واعمال ايهما شئت ويحتمل اضمار الشان في
كاد ومثله لم يخلق الله مثله وليس بمشهور اضمار الشان من افعال المقاربة الا في كاد ومن الافعال الناقصة الا في كان وليس ولا يتقدم
ان مع الفعل على عسى اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى بكونه غير متصرف واما عند من قال انه بدل فلامتناع تقدم البدل على
المبدل منه وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علم قال همت ولم افعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلائله اي كدت افعل
وكذا تقول كم عسى زيد اذا قيل عسى زيد ان يقوم اي كم عسى زيد ان يقوم ولا يخالف المرفوع في هذا الباب غالبا اختصاصا
فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم الا قليلا قوله وقد يحذف ان كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه
فرج قريب وهو قليل وذلك للتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبر وقد مر ان ذلك عند الكوفيين بتقدير ان كما ذكرنا وتتعين
في اخبارها جميعا قال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى اسمائها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند
الى سببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج نفسه فهو بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا
بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي لفظا ومعنا هما صالح بالاحرى اي جدير وقمن واخلق حقيقا واصلهما حري
بان يفعل واخلولق بان يقوم بحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان وقد يقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر
بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو هن حرى ان يفعلن فاذا قلت هو حري على فعيل وحر بكسر الراء لزم ان يكون ثنيت وجمعت
وانثت وقد يقال ايضا بالحرى ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما قلنا في عسى ان يفعل زيد
وقول الشاعر عسى طيء من طيء بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح السين فيه عند المتأخرين قائمة مقام ان لكونهما
للاستقبال والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي بعده كما في قوله تعالى ثم تبدل الحلم من بعد جهل والايام
لمستجنه الاثنين يتوقع الجفاء غلاة الكلى قوله مع الثاني كاد اي كاد وضع لدنو الخبر كاد وهو من كدت بكاد كيدا ومكادة كهبت تهاب
وحكى الاصمعي كودا بالواو فيكون كخفت يخاف خوفا ومخافة والاول اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد في اصل الوضع قرب ولا يستعمل
على اصل الوضع وقال ابن كادنية من الفعل ومعنى اوشك في الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان في السير من
مراد فان كاد دوا اوشك اولى وكرب وهلهل وكرب في الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اي دنت للغروب واما اولى فمعناه
الاصل قارب قال فعادى بين هاديتين منها واولى ان يزيد على ثلاث اي قارب وكاد لا يستعمل الا مع ان وظاهر كونها مفعولا لاولى

ويجب تجريد خبر هلهل من ان واما كاد وكرب واوشك فتستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجريد مع كاد وكرب اكثر واعرف و
اذا كانت مع ان فهو بتقدير حذف الجار اى كاد وكرب من ان يقوم واوشك فى ان يقوم ثم حذف حرف الجر على القياس واوجبوا
فيهما حذفها لكثرة الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة على المذهبين كما تقدم وقد يقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك
ان يخرج زيد اى اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد اى مجرد الخبر
من ان ويستعمل ايضا استعمال عسى على الوجهين المعلومين واذا حذفت ان من اخبار هذه الافعال الثلثة فاما ان يقدر مع الحذف
كما فى تسمع بالمعيدى واما ان تحذف رأسا بلا تقدير لها ويستعمل كاد وكرب واوشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال
كان فى الاستعمال كاد مثل كان خلق الضرورة وما كدت ايبا ولهذا اضمر ضمير الشان فيه فى نحو كاد يزيغ قلوب فريق وتستعمل
ايضا الافعال التى للشروع فى الفعل استعمال كان وهى طفق واخذ وانشأ واقبل وقرب وهب وعلق وجعل وكانت ابلغ فى ذلك
من كاد واخواتها لان اخبارها حاصلة المضمون كاخبار كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها ان يقال طفق زيد فى الفعل
واخذ فى الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اى جد وكذا انشأ الفعل واقبل على الفعل وقرب الفعل و
هب فى الفعل من قولهم هب البعير فى سيره اى نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناه واما هلهل فانما الزم تجريد خبره من ان مع
انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة فى القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب دال على المبالغة كزلزل وصرصر فكانه للمبالغة فى
القرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير ان نحو هلهلت اقوم ولكون افعال المقاربة اى كاد ومرادفاته و
افعال الشروع اى طفق ومرادفاته فروعا لكان ومحمولة عليها لم يتقدم اخبارها عليها كما كان يتقدم خبر كان عليها وانما لزم
كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضى والمضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر فى الحال
كما مضى فى بابه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل
على حدوث القيام فى ذلك الوقت ومن حيث ظهوره فى الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضى بدليل انك اذا قلت
كان زيد وقت الزوال قام دل على انه فرغ من القيام فى ذلك الوقت واذا قلت كان وقت الزوال يقوم دل على انه كان مشتغلا به
فى ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما حملت هذه الافعال على كان وقصد المعنيان المذكوران اى حدوث القيام فلما حملت
مضمون خبرها وكون فاعلها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا مقترنا بان بل يكون مضارعا مجردا منها وانما
غلب فى افعال المقاربة اعنى كاد ومرادفاته كون اخبارها كذلك وجوز اقترانها بان لكونها من شدة القرب التى فيها كانها
للاشتغال والشروع فهى ليست متضمنة لمعنى كان مثل افعال الشروع بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز فى بعضها اقتران
الخبر بان كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا ولم يجز ذلك فى خبر افعال الاشتغال واما التزامهم فى خبر عسى كونه مضارعا مقترنا بان
ومنعهم من ان يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا منعوا من عسى قيام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة
والطمع والاشفاق مختصان بالمستقبل فهو اليق بعسى من المصدر ومن ثم قد يحمل لعل وان كانت من اخوات ان عليها نحو لعلك ان
تقوم قوله واذا دخل النفى على كاد الى اخره قال بعضهم ان نفى كاد اثبات واثباته نفى بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيا فان
ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اى القرب فهذا الاثبات نفى فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشئ نفيه
بل فى كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب وان ارادوا به ان اثبات كاد دال على نفى مضمون خبره فهو صحيح وعقلا لان قربك
من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل الفعل منك لكنت اخذا فى الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول فيه
ايضا ان قصد وان نفى الكود اى القرب فى ما كدت اقوم اثبات لذلك المنفى فهو من افحش غلط وكيف يكون نفى الشئ اثباته وكذا
ان ارادوا ان نفى القرب من مضمون الخبر اثبات الخبر لذلك المضمون بل هو افحش لان نفى القرب من الفعل ابلغ فى انتفاء ذلك الفعل من
نفى الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب اكد فى نفى الضرب من ما ضربت بلى قد يجئ مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على
ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد فى وقت بعد وقت انتفائه
وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافى بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته فى اخر وانما التناقض بين ثبوت الشئ وانتفائه فى وقت
واحد فلا يكون اذن نفى كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل تلك القرينة هى المفيدة لثبوته فان حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت
مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما فى قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون اى ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه اشارة
الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم فى قوله اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما هى ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها وهذا التعنت
شأن من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم تثبت قرينة هكذا كقولك مات زيد وما كاد يحيا قلنا ببقاء مضمون خبر كاد على
انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما فى قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا غير الهجر البين وليس فى هذه المواضع ما يدل على حصوله

بعد

فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وهي صيغتان ما افعله وافعل به وهما غير متصرفين نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي من شيء الا مما يبنى منه افعل التفضيل
ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد واشدد ولا يتصرف فيهما اي في الصيغتين بتقديم ولا تاخير ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف وما مبتداء وابتداء بها نكرة
نكرة جزء بعد جزء وعند سيبويه جزء مبتداء محذوف اي هو عند سيبويه وما موصولة وبعد ما اي بعد كلمة صلتها والموصول مع صلته مبتداء والخبر جزء وهذه الجملة جزء
ثالث وموصولة جزء رابع وعند الاخفش جزء مبتداء ومحذوف فلا ضمير في افعل جزء الشرط محذوف اي اذا كان كذلك فلا ضمير فيه لو عطف على قوله وبه فاعل ومفعول جزء
جزء اي به مفعول عنده

الاخفش والباء للتعدية

او زائدة ففيه ضمير

بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات فقال بعضهم ان للاثبات في الماضي كان كقوله تعم وما كادوا يفعلون اوفي المستقبل واستدل على كونه في المستقبل انهم للاثبات بتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
نزاه قد يرح فنادى لك الى عنبسة والرمة لم اكد اجده ولم يكد مستقبلا لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا الاثبات لم يخطئوه والجواب
عن الاستدلال بقوله تعم وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل مفهوم من القرينة اعني قوله من القرينة اعني قوله تعم فذبحوها وما كادوا
كما تقدم ولهذا لم يفهم الاثبات في قوله ما زيد وما كاد يسافر لما لم يكن قرينة واما الجواب عن تخطئة الشعراء فبان تخطئتهم ونصوص
ذا الرمة في بديهته بناء على الدليل المذكور اي ان نفي القرب من الفعل لا يكون اثباتا له وقد خطأ المخطئين وذا الرمة في روية من قال حين
سمع تلك الحكاية اصاب بديهته واخطأت رويته وقال بعضهم ان نفي الماضي اثبات لشبهة قوله تعم فذبحوها الاية ونفي المضارع نفي
لقوله تعم لم يكد يراها وقول ذي الرمة لم يكد يبرح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد قوله والثالث الذي يفيد شروع فاعله في مضمون
الخبر وقد ذكر تمامه وفات طفق واخواتها نحو طفق يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش عن بعضهم طفق وقد جاء طفق يطفق كجلس
يجلس ويستعمل مضارع كاد واوشك خصوصا من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب ويند اسم فاعل اوشك قوله وهو مثل كاد
يعني في الاستعمال وقد يجيء خبر جعل جملة اسمية قال وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب وقد تجيء جملة شرطية مصدرة
باذا قال وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل قوله فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وهما صيغتان ما افعله
وافعل به وهما غير متصرفين نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد
استخراجه واشدد باستخراجه ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف وما ابتداء نكرة عند
سيبويه وما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل ومفعول عند الاخفش والباء
للتعدية او زائدة ففيه ضمير قوله ما وضع لانشاء التعجب ليخرج فعل وضع لانشاء التعجب لانه في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بنحو ما هيك
به ولله دره وواها له ويا لك رجلا وكاليوم رجلا وويله رجلا لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل
وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء وكذا قولهم ابرحت ربا الا ان تقول ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت
لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت وعجبت فهو وان كان فعلا فليس للانشاء واعلم ان التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر
يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز التعجب منه تعم حقيقة اذ لا يخفى عليه شيء ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما
يكون على صيغة ما افعله وافعل به لا على هذا المعنى وليس كل فعل يدل على هذا المعنى وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم
فعل التعجب قوله وهي غير متصرفة لمشابهتها بالانشاء الحرف وهو غير متصرف وايضا كل لفظ منها صار علما للمعنى من المعاني وان كان
جملة فالقياس ان لا يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لم يتصرف في نعم وبئس وفي الامثال قوله ولا يبنيان
الا قد مضى ذلك في باب افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع في الماضي واستمر بخلاف التفضيل فانك
تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل
الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي اعني ما افعل قيل لا
يبنى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين في اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضربه وما اقتله لهذا يدل
على ان المتعجب منه صار كالغريزة لان باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعل التفضيل فكان اصل ما اضربك لزيد وما اقتلك
له وانت اضرب لزيد واقتل له ضرب لزيد وقتل له وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل
منه لا لذاته فلهذا لا يتعدى باني المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما رأيت ولا يبنى فعل التعجب
من المبني للمفعول لا مر في افعل التفضيل ويجوز تعليل امتناع مجيئها للمفعول بكونهما ماخوذين من فعل مضموم العين كما ذكرنا
وهو لازم وربما بني من المبني للمفعول اذا امن التباسه بالفاعل نحو ما اجنه وما اشهره وما امقتنا الى وما اعجبنا الى وما اشهاه
الى فيتعدى كما ذكرنا في افعل التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى بالى ويتعدى نحو احظى عندك وذلك اذا تضمن معنى الحب او البغض فان
سيبويه جميع ذلك مبني على فعل وان لم يستعمل فكان ابغضه واعجبه وامقته من بغض وعجب ومقت وان لم يستعمل واشهاه من شهو
كما يقال وموت اليد يده وقياس التعجب المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني له صلة لما المصدرية القائمة مقام التعجب منه بعد
ما اشد واشدد به نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما ضرب ويبنى ايضا من باب فعل افعل اقياسا عند سيبويه سماعا عند
غيره نحو ما اعطاه المعروف وما اغضبني له والاخفش والمبرد يجوز بناؤه من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل التفضيل وربما
بني من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اي اكلهما وكذا نحو ما ابله وما افرسه وان لم يستعمل منها الفعل
كما مر ويستعمل منها الفاعل نحو ابل وفارس وقد يبنى من غير متصرف نحو ما نعم وما ابئس ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كالفعل

التفضيل

نكرة
المصدر المعرف والانكرة بعدها
اكره لكسيرات مع

يقال
مر اما اصواتها و التعجب
والا فهو والاشل عشره اي
مع

هذا الامر لا يبرح من هذا اي
هذه فلم لم يبرح منه اي
العجب وبقي ان البرهان
ويقال جرحه ومن
جارات يحتمل الفتح

رب
من مر
مبني للمفعول
المصدر المبني للمفعول المصدر
المصدر قائم مقام التعجب
منه
يعني بعضه
اي العجب

التفضيل [illegible] التعجب وما [illegible] وتقديره وتأخيره وما تقرر بجنب الهمزة بخلاف غيره وشرط التفضيل فيتعدى الى غير المتعجب
منه كما كان يتعدى بعد افعل التفضيل سواء ولتشابههما لافعل التفضيل في الوزن والاصل الذي منه يبنى وشرائط بنائه وتصحيح
العين في نحو ما اقوله وما ابيعه وتعديه بما يتعدى به افعل التفضيل توهم غير الكسائي من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل
وقوى وهمهم تصغيرهم اياه في نحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا واما الكسائي فوافق البصريين في فعليته ولولا انفتاح افعل
التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان متمسكهم جليا بان ينصب وقد اعتذروا لانفتاحه بكونه متضمنا لمعنى
التعجب الذي كان حقيقيا بان يوضع له حرف كما مر في بناء اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف فهو مبني على الفتح لكونه اخف فما مبتدأ
واحسن خبره اى شيء من الاشياء اتعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذروا لانتصاب المتعجب منه بعد افعل بكونه مشابها
للمفعول لمجيئه بعد افعل المشابه للفعل مضمرا فاعله فوقع موقع المفعول به فانتصب انتصابه فهو نحو قوله ونأخذ بعده بذناب
عيش اجب الظهر ليس له سنام بنصب الظهر وهو ضعيف لان النصب في مثل اجب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة
الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف افعل الى المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين في نحو ما اقوله وابيعه واقول به
وابيع به ان ذلك لنوع تصرف في فعل التعجب غير متصرف ومن ثم لم يجز الادغام في نحو اشدد به في فعل التعجب كما جاز في غيره
واما التصغير مع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند ابن كيسان فانه يدعي اطراده ويقيس عليه افعل به في جواز التصغير
انما جاز ذلك لانه بعدم التصرف فيه شابه افعل الاسمي كابيض واقول منك قوله ويتوصل في الممتنع يعني بالممتنع ما لا يكون
ثلاثيا نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان والعيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره او لم يكن تاما نحو ما اشد
كونه قائما او لزم البناء للمفعول نحو نبس وشغل للمفعول او عادم المصدر المشهور فلا يمكن التوصل بمصدرهما الى التعجب منهما ولا الى بناء التفضيل
فيهما اذ لا مصدر مصوغا للفاعل نحو نبس ومصوغا للمفعول نحو جن وكذا لا مصدر لنعم وبئس ويذر ويدع حتى توقع شيئا منها بعد ما اشد
واشد منك وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما اقيله استغناء بما اكثر قائلته قوله ولا
يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير اى كل واحد من التقديم والتأخير ولا يستلزم الاخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد اخرت المقدم
عليه عن المقدم يريد انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما
واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفاصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي
فلا يجوز لقيته فما احسن زيدا على ان يتعلق لقيته بما بعده وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع
تصرف في عمل التعجب وان كان بين الفعل والفضلة واما بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني نحو
ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفه
زيدا ولو فصل بكان وحدها بين ما وافعل وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبر ما وفيها ضمير واحسن بالخبر
كان وفيه بعد لان كان لا يتقدم على صيغة التعجب وفعل التعجب لابد ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان في نحو ما كان في الماضي حسن
واقع دائم الا انه متصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما
امسى ادفاها والضمير للعشية ولا يتجاوز المسموع فيهما ولا يقاس بكونه على كان في الفصل بهما خلافا لابن كيسان قوله وما ابتداء
كونه نكرة عند سيبويه والاخفش في احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى
التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجهل فجاز
استعماله في التعجب عن شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء
سواء كان مجهول السبب ولا والهمزة في افعل للتعدية فيما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه او للتعدية فيما صار لازما بالنقل الى فعل
مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا فما اضرب زيدا لعمرو فما مبتدأ واحسن خبره وفيه ضمير
راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الاخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اى
الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا التقدير معنى الابهام اللائق
بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه وما ذهب اليه سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قوله
ولا يسمع مع ذلك صلة وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل
سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين وانت تعلم من هو ولله دره اي
رجل كان قال ولله عينا حبتر ايما فتى وقيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من معنى الاستفهام الى التعجب فالنقل من الانشاء الى
الانشاء مما لم يثبت واما ما احسن بزيد فعند سيبويه افعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل اى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم

فاما

والباء بعده زايدة في الفاعل لا تزيد وقد يحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن ان يقول تمنى ما هو الشياس وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي مما لا يعهد بل جا الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه وبان فعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم زيد اشحم به وبان زيادة الباء في الفاعل قليلة والمطرد زيادتها في المفعول فحمله على الزجاج والزمخشري وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه في الحسن نكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كلما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وجد تحمد ان القول ذا سعة فان وجدت لسانا قائلا فقل فهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه فانه همزة الجعل اكثر من همزة صار ذا كذا وان لم يكن شيء منهما قياسا مطردا وانما يعرف على هذا القول افعل وان خوطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم نقل احسنا او احسنوا او احسني او احسن لما ذكرنا من انه كون فعل التعجب غير متصرف فبهذه ذلك انجاء معنى الامر فيه كما انجى في ما افعل معنى الجعل وصار معنى لفعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب فلم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه فهمزة احسن على هذا للجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة في المفعول وهو كثير كما يجي في حروف الجر واجاز الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة فتكون الباء للنقل بناء اجعله ذا حسن والاول اولى لقلة همزة الصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر لبقاء احسن في الاحوال الثلاث على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل اي يا حسن احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة فانهم لا يقولون احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئا في حالة واحدة الا ان يقول بمعنى خطاب الحسن قد يجي ويجب ان يكون المتعجب منه مختصا فلا تقول ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا رايناه في موضع كذا جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن قال تعالى اسمع بهم وابصر فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا واما عند سيبويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه لما لم يكن بالجر ويكون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم فان لم يلزمه الجر كما في ما جاءني من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يؤتى لفعلي التعجب ولا لافعل التفضيل بمفعول مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانهما بجمودهما صارا كنعم وبئس تمام الامتصاص فلا يجوز العطف على الضمير المستتر في ما احسن زيدا ولا في احسن بزيد ولا ساير التوابع ولا الاخبار عنه بالذي او باللام لانه لا يخبر عنه بمعنى الفاعلية كما تقدم بل معناه الان اي حسن حسن زيد فلو جي بتوابعه او اخبر عنه لاعتبر معناه وذلك لا يجوز بعد المنصوب والفاصل فلما تقدم انه لا يفصل الا بالظرف قوله افعال المدح

والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما هي وبعد ذلك المخصوص بالمدح والذم وهو مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف مثل

نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متاول وقد يحذف المخصوص اذا علم

مثل نعم العبد ونعم الماهدون وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على وفق مخصوصه قوله ما وضع لانشاء مدح او ذم هذا كما تقدم في باب الكنايات في بيان ان كم الخبرية متضمنة للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد كنت انما تنشي المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا ولو كان اخبارا لصح فاعن جودته خارجا له فلم يصدق والتكذيب فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جزوه الخبر وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية وفي رب هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء ومع هذا كله فلي فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو لا ريب في كونه خبرا ويمكن ان تكذب في التفضيل وتقول لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضليته زيد وكذا اذا قلت زيد قائم وهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت او لم تخبر لانك وجدت بهذا اللفظ الاخبار بل من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل وكذا قوله ليست بنعم المولودة بيان ان النعمة اي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في فعل التعجب وفي كم ورب قوله فمنها نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس في الاصل نعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم كما يجي في التصريف في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات سواء كان اسما كجل لعب او فعلا كشهد احدها فعل وهو الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين وكذا اطرد اتباع الفاء العين في فعيل اذا كان عينه حلقيا مشاكلة للعين قالوا رغيف وشهيد وشعير والاكثر في هذين الفعلين

من افعال المدح والذم

غامته كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم بنو تميم وغيرهم قال سيبويه كان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم في اتباع الفاء
للعين ثم اسكنوا الثاني كما في ابل وقد استعمل طرفة نعم على الاصل في قوله نعم الساعون في الامر المبر ومنه قوله تعم فنعماهي بفتح الفاء وكسرها
في القراءتين ولم يجز اسكان العين مع ما لقصد الادغام وقرأ يحيى بن وثاب الشاذ نعم عقبى الدار بفتح الفاء وسكون العين ولزم باب بئس
في القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين في المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب فعله وشرطه ان يكون الفاعل
معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذي اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل
واعلم ان اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما ذكرنا في باب المعرفة ان علامة المعرف باللام الاستغراقية
صحة اضافة كل اليه كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجال فان قلت بل هذا
على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل بل معنى انت الرجل اذا قصدت المدح ان ما سواك كانه بالنسبة اليك
ليس برجل وليست اللام في نعم الرجل للاشارة الى ما في الذهن كما قال المص لما بينا في باب المعرفة ودليل فعليتهما الحاق التاء التي لا
تقلبها في الوقف هاء وهي انما تلحق الفعل واما بعض حروف لحوقها لات مع ان بعض الكوفيين يقول انما هي التاء التي تزاد في اول حين والآن
قال نولي قبل نأي داري جمانا وصلينا كما زعمت تلانا وقال العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم كما مر في قسم
الاسماء والثانية والثالثة اللتان تلحقهما ثم ورب والاكثر انهما لا تلحقهما الا اذا وليهما المؤنث بدانا هم من اول الامر كقوله اذ
عطفت بثم قصة على قصة قال فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ولا تقول جاءني زيد ثمت عمرو وقد جوزه ابن الانباري ولا ادري ما صحته
قال ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقد جاء يا صاحبا ربت انسان حسن يسأل عنك اليوم او يسأل عن وعنى ان يكون اراد
بالانسان مؤنثا والرابعة التي تلحقها لعل ودليل فعليتها ايضا لات وثمت ولعلت وربت كما مضى في باب المذكر والمؤنث ويدل على
فعليتهما ايضا ما حكى الكسائي نحو نعما رجلين ونعموا رجالا والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال وايضا جواز استعمال جميع
باب فعل مع فعليتهما استعمال نعم وبئس تقوي فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك الاصل وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعليهما
كلاما صارا مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها فصار معنى نعم
الرجل رجل في غاية الجودة فكانه كان رجل نعم اي جيد فصار المجموع جملة بعد ما كانا جملة مستقلة ولهذا نظائر نحو قوله تعالى
سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا قائما وكان زيد قائما على ما مر في باب ظننت ونحو يوم يجمع الله الرسل الاية
فان الجمل في هذه الصور منسلخة عن معنى الجملة بدليل كون مضمون الاولى مبتدأ على ما قيل ومضمون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا
ومضمون الرابعة مضافا اليه وعند كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فهي محكية مط وان لم يكن فان كانت فعلية
تركت على حالها كما مر في باب علمت قال تع ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الايات ليسجننه اي لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزءان بما
استحقه مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان
المضمون فاعلا كما في باب كان انه لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورين بعد علمت اذ لا يرفع فعل واحد اسمين بلا اتباع ولم يجز
ايضا حكايتهما اذ الفعل لابد له من مرفوع به وحكي الجزءان ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يمكن جرهما لان الاسم الواحد لا يجر
الا اسما واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جر اولهما لم يكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان في باب كان نصب الثاني مناسبا للرفع
تشبيها بالمفعول واما الجمل التي هي خبر المبتدأ فانما اصلها الخبر كخبر كان وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير
المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر ولنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى
المفرد وجب حكايتهما لكونها فعلية كما في سواء عليهم ءانذرتهم الاية لكن ليس كونها بمعنى المفرد كما في سائر الجمل المذكورة اعني بتقدير
مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى
خبر المبتدأ الذي هو المخصوص كما يجيء فكان القياس ان تقول نعم رجل زيد ونعم رجلان الزيدان ونعم رجال الزيدون اذ معنى نعم الرجل
زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما في اشتر اللحم او ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا
منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة والداعي لهم الى ذلك وهو انهم غلبوا تاخير هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له
في النفوس وقع تام واوردوا الفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر موضوعا على
وجه لا ينكر لان مدح شخص منكر من الاشخاص او ذمه لا فائدة فيه فبنوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر وبالجملة الفعلية
كما ذكرنا في تقدير مفرد هو فاعله موصوفا بالفعل وذلك لانه تنسلخ من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم جيد فكانه صفة
مشبهة ويجيء بذلك تنكير جميع الا ... جيد صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كجيد قطيفة ولا يقال ان ما ذكرت قريب من دعوى علم
الغيب فان الاصول تدعو اليه وذلك لانه ثبت بالدليل ان المخصوص يرتفع بالابتداء ما قبله خبره لا خبر مبتدأ مقدر اذ لو كان خبر

مبتدا او

مبتدأ مقدر لم تدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيد انت وجملة انا اذا ظهر كونه مبتدأ مما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جمليته ان يكون فيه عايد اليه والاعتذار بكون ذي اللام جنسا مستغرقا وكون
الاستغراقي له ولغيره بمنزلة العايد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يتم مع الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراقيا لان استغراق الضمير
الجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها في خبر الايجاب والاعتذار بكون ذي اللام قائم مقام الضمير
على ما قال المصنف لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج الى التمييز نحو زيد نعم رجلا وكذا
في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وليس ايضا اعتذارا لانه ليس يكون اللام للتعريف الذهني
المطابق لكل فرد فيكون اذا كالضمير الراجع بشيء اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها
الى ما في الذهن على زعمهم وقد مر في باب المعرفة ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يتوان بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة
في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيده كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول
الاعرابي لما بشر بمولودة وقيل نعم المولود والله بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بئس العير وليس زيد بنعم الصاحب
وظهر ذلك واللبس ذلك على سبيل الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله والله ما ليلي بنام صاحبه اي بمقول فيه ذلك لان ذلك
في نعم وبئس مطرد كثير بخلاف نحو بنام صاحبه وحكي قطرب نعيم الرجل على وزن شديد وكريم فهذه الحكاية ان صحت تؤيد كونه نعم
كالصفة المشبهة ومما جاء مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئس الرجل على انه منادى وايضا يجوز دخول لام الابتداء
ولام القسم عليهما نحو ان زيدا لبئس الرجل ووالله لنعم الرجل انتم مع انهما لا يدخلان الماضي من دون قد وهذه الاشياء التي غرت
الفراء حتى ظن انهما في الاصل اسمان ولو كان كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه الا بتكلف ولاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين
جزئيها الا ظرف ولا غيره فلا تقول نعم اليوم الرجل فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيد ان زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره اي زيد
رجل جيد فلم يحتج الى الضمير العايد الى المبتدأ لان الخبر في تقدير المفرد والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل
التفسير بعد الابهام كما مر فيدخله عوامل المبتدأ نحو نعم الرجل كنت وقوله يمينا لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم
وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام زايدة كما رايت ومضمرا مفسرا
بما بعده كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا ولا ما لزم كون الفاعل فيهما مع تقدم المبتدأ لان تقدمه
كالنادر بالنسبة الى تأخره ويدخله مقدما نواسخ المبتدأ نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قوله نعم جدا لا يرجع
الى المبتدأ وانما يرجع الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر مفسرا بما بعده فالذكر وان كان كالشاذ لغلته في نحو قولهم مررت
بقوم نعم قوما ونعموا قوما ليس الضمير لهم والواو يرجعان الى الموصوف والام ليسر اقوله مضمرا مميز بنكرة منصوبة اعلم ان الضمير
المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل المصرين لعلتين احديهما تصرف نعم وبئس فلم يقولوا
نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امراة لان ذلك نوع ولهذا اجاز نعم المراة هند وبئس المراة دعد كما اجاز في نعمت المراة لكن الحاق
تاء التانيث اهون من الحاق علامة التثنية والجمع لانها لحق بعض الحروف ايضا كلات وثمت وربت ولعلة ذلك اطرد نعمت
المراة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والثانية ان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لانك لا تستفيد منه اذا لم يتقدمه ما
يعود عليه الا معنى شيء وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولو ثنيته وجمعته وانثته لتخصص بسبب افادته معنى التثنية والجمع
والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان او غل فيه كان اولى واما الحال في غير افراد او تثنية وجمعا وتانيثا نحو نعم رجلا
او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نسوة اتفاقا منهم ايضا ولما الضمير في ربه رجلا فالبصريون يلتزمون افراده للعلة الثانية
المذكورة والكوفيون يجوزون مطابقة لما يقصد فيثنون ويجمعون ويؤنثون وفيما ذهبوا اليه بعد كما مر مثل قوله وربهما زوجين
وربها قصة وبالله من ليل وقد يتصرف في الضمير كما رايت واما تمييز هذا الضمير فمذهب الجزولي في بعض شروح كلامه الى افراده
والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته للمقصود عند اهل المصرين اما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير ايضا في التثنية
والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلانهم لو التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير لجاء اللبس اذا قصد المثنى او
المجموع وقد صرح ابن مالك في المص بمطابقته للمقصود وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه لشدة احتياجه
اليه الا بالظرف قال تعالى بئس للظالمين بدلا واذا لم يفصل في نحو ربه رجلا بين المبهم وتمييزه الا في الضرورة فما ظنك بمثل
هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين فاعل حبذا وتمييزه فلجواز استغنائه عنه فلذا قيل حبذا رجلا
زيد وحبذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجيء لهذا الضمير المبهم توابع كالبدل والتاكيد والعطفين لانه من شدة الابهام كالمعدوم في
ولاغناء بالتمييز وهو المفيد للمقصود بل هذا الضمير غالبا ان يميز وقيل في قوله تعم بئس مثل القوم الذين ان الضمير محذوف

بئس

اى بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اى بئس مثل القوم مثل الذين او حذف المخصوص اى
بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجيء وقد يجيء عند المبرد وابي علي بعد الفاعل الظاهر تمييز للتأكيد قال تزود مثل زاد ابيك فينا
فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقال نعم ذرعها سبعون ذراعا اى ذراعها اذ المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا وهذا كما يجيء الحال في قم
قائما وتعال جائيا للتوكيد ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام وتأول البيت بتزود مثل زاد ابيك زادا على ان مثل حال
مفعول لتزود وهو زادا وقوله تعالى ذرعها مصدر بمعنى المفعول اى مذروعها اى طولها سبعون ذراعا قوله او بما مثل نعما اى اختلف في
ما هذه فقيل كافة هيأت نعم وبئس للدخول على الجمل كما قيل في قلما وطالما قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما
ذلك في الحروف فالاولى في طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحرف
انه يحتاج الى تكلف في اضمار المبتدأ او الخبر في نحو فنعما هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم وبئس والجملة بعدها صلتها ففي قوله
نحو بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ما فاعل وان يكفروا المخصوص وفي قوله نحو فنعما يعظكم به المخصوص محذوف ويضعفه قلة وقوع الذي
مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة بجملتها في فنعما هي لان هي مخصوص اى نعم الذي الصدقات وكذلك قولهم دققته دقا نعما
وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة ويضعفه عدم مجيء ما بمعنى
المعرفة التامة اى بمعنى الشيء في غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه انه يقال اني مما ان اصنع ذلك اى من الامر ومن الشأن ان افعل ذلك قال
وان شئت قلت اني مما افعل بمعنى ربما افعل كما يجيء في الحروف بل يجيء ما بمعنى شيء اما موصوفة كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف الموصوف
اى المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم به ولبئسما شروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا
فيكون التقدير نعم الشيء شيء يعظكم به وبئس الشيء شيء شروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قوله نعم الفتى فجعت به اخوانه يوم البقيع حوادث
الايام اى نعم فتى فجعت به ويجوز ان يكون تخرج في قوله تعالى كبرت كلمة تخرج من افواههم صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز
المذكور والمخصوص محذوف وعلى قولهم وفي قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا يجوز ان يقول على هذا القول اى كون ما بمعنى الشيء
قوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بيانا لاستحقاقه الذم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يكفروا
بدل من ذلك المذموم او خبر مبتدأ محذوف والجملة بيان للمذموم وقال الزمخشري والاندلسي في احد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة
المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص اما محذوف كما في نحو فنعما يعظكم به او مذكور كما في قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او نكرة غير
موصوفة في نحو قوله فنعما هي وقولهم دققته دقا نعما ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر تأكيدا معنويا لان التأكيد المعنوي لا يكون الا للمعارف كما هو
مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في معنى النكرة كما بينا ويجوز تأكيده لفظا نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله تعالى
بئس الرفد المرفود وقال نعم الفتى المري انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة تخصص والمقصود منه الابهام وقال ان المرفود
مذموم والمري بدل من الفتى وليس بشيء لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يعين فهو كقوله تعالى ولعبد مؤمن
ولا يمتنع عند ابي علي والمبرد وهو الحق جعل الذي الجنسية فاعلا لنعم وبئس نحو نعم الذي وكذا من وما اذا عني بالجنسية ما يكون صلتها
عامة وقبح نعم البلاغة ولنعم دار من لم يرض بما اتى فاما قال شعر فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان وتقول نعم الذي
هو عندك زيد واما ان كانت صلتها مخصوصة نحو نعم الذي كان اليوم في الدار للاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم فاعلها
الابهام وقد جاء فاعلهما منكرا مفردا نحو نعم رجل زيد ومضافا اليه كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد روي عن تميم
نعم بهم قوما والثاني الفاعل لتشبيه نعم بفعل التعجب في افعل به وتضمينه معناه فكانه قيل انعم بهم قوما وقد يدخل هذه الباء في
المخصوص كقوله عليه الصلاة والسلام نعما بالمال الصالح للرجل الصالح اى نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص في المعنى متعجب منه فهنا
وقد روي مررت بقوم نعموا قوما بالحاق الضمير البارز وهو كما ذكرنا وقال ابو علي انه سمع نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله انا ان
كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل ليس بمضاف الى المعرف الجنسي وينبغي ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع
فيه من التعريف لنية الانفصال كما مر في باب الاضافة وقد روي شهدت صفين وبئست الصفون والاولى ان يكون هذا و
ان كان ايضا خلاف الاصل مما ترك تمييزه اى بئست بقعة الصفون فالصفون مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فبها ونعمت اى رخصة
بهذا التخصيص ونعمت هي فالتمييز والمخصوص محذوفان معا وقد يؤنث نعم وبئس ان كان فاعلهما مذكرا لكون المخصوص مؤنثا اذ هو هو
نحو نعمت البلد هذه الدار قال ذو الرمة او حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد وكذا يؤنث الفعل وان كان
المميز للضمير مذكرا لتأنيث المخصوص كقوله تعالى ساءت مستقرا وحسنت مستقرا قوله وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف
قال ابن خروف لا يجوز ان يكون مبتدأ مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكى الاندلسي مثله عن سيبويه وهذا الذي
ضعفناه قبل قوله وشرطه اى شرط المخصوص مطابقة الفاعل يعني ينبغي ان يصح اطلاق الفاعل عليه وبئس مثل القوم متأول باحد وجهين

اما على

... حروف الجر ما ... على صنع غيره اي غيره ومن ثم احتاج اي الحرف في جزئيته الى اسم او فعل حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه اي معنى فعل الى ما يليه
اي الاسم الذي يليه ذلك الاسم والباء في بفعل دالة كما في قوله تعالى كونوا لله شهداء ... على الافضاء ومعناه بالفارسية رسيدن ... بمعنى فعل
وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها اي واو رب وواو القسم وتاؤه اي تاء القسم وباؤه اي باء القسم وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا
وخلا فمن للابتداء والتبيين والتبعيض وزائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان من مطر وشبهه اي شبهه وقد كان من مطر مثال

اما على حذف المضاف اي بئس مثل القوم مثل الذين ... على حذف المخصوص والذين صفة القوم اي بئس مثل القوم الذين ... مثلهم
مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان يقصد ما يرفع الجهالة
ولا يمتنع اعتراض نعم زيد بين المعمول والعامل ومعموله لانها كالجملة الاعتراضية نحو قولك ... نعم الرجل هو زيد او يجوز بالفاء نحو
نعم الرجل هو قوله ... بحسبي ... مثل القوم اعلم انه يلحق بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيد
او بالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو ... الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب ... فاعل هذا الملحق
بالالف واللام ... لكونه بمعنى افعل به نحو ظرف بزيد اي اظرف ... استغناء عن الالف واللام كقوله ... وحسن اولئك رفيقا
رفيقا تمييز للابهام او لئك ... حال ... بعد ما ... زائدة وكذا في قولهم ...
ان يكون ماضيا كما في نعما ... مخصوصان ... فاعل المذكور كثيرا ... الزيدان ...
ولم يجز ذلك في نعم وبئس ... المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله حبذا وفاعله ذا اصل حب حبب كظرف
اي صار حبيبا فادغم كغيره ... ذكرنا في نعم وبئس قوله ولا يتغير معناه لا يثنى ذا ولا يجمع ولا يؤنث بل تقول حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند ولا ... حبذان ولا حبذوا ولا حبذت لانه مبهم كالضمير في نعم وبئس ... الافراد مثله ... لازما
لغرض الابهام فحبذا بمعنى حب الشيء وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ... فصار الاسم ... فحبذا مبتدأ و
المخصوص خبره اي المحبوب زيد وقال بعضهم ... اسمية ... الفعل هو المقدم فالغلبة ... وصار الفاعل كبعض حروف
الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله واذا دخل لا على حبذا ... بمعنى ... والاولى ان يكون اعراب مخصوص حبذا ... كاعراب مخصوص
نعم اما مبتدأ او خبر مبتدأ ... لكن لا تعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا يتقدم على حبذا وقال بعضهم المخصوص ...
حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغي ان يجوز ... ذلك في مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك وقال الربعي
زائدة كما ... اذا ... المخصوص فاعل حب وقد ... منه فعل نحو لا تحبذه ... ونحوهما قوله وقد يقع قبل المخصوص
او بعده تمييز نحو حبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يقع حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسولا و
حبذا رسولا محمد ... نعم تأخر التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز ههنا لان التمييز ههنا عن ... وهو ذا وهناك عن الضمير
المستكن وايضا التمييز ... عن الضمير ... ترك التمييز ههنا تفضيلا ... على الضمير ... فضل الظاهر على المضمر كما فضل
عليه بجواز ترك التمييز ههنا نحو حبذا زيد ... اتيان به اختيارا ... نعم ... ترك التمييز في نعم ... المخصوص
... التمييز بعض المواضع نحو نعم السلطان ... ظاهر ... المخصوص ههنا للقرينة
كما يحذف في نعم وقد يفرد حب عن ذا ... فانها كما يجوز ... قال ... مقتولة ... بفتح
الحاء وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب كقوله ... بعد ما ... والشد الجوهري لا يمنع الناس مني
ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا ... عظم البطن ... والتغير في اللفظ دلالة على التغير في المعنى الى المدح او
التعجب وقد يجيء فاعل حب بالباء ... بفاعل فعل تعجبا كما قال وحب بها مقتولة ثم قسم الافعال والحمد لله رب
العالمين قوله الحرف ما دل على معنى في غيره قد مضى شرحه في اول الكتاب قوله ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل يعني و
من اجل ان معناه في غيره احتاج في كونه جزء كلام الى اسم كالتنوين في زيد قائم او فعل نحو قد في قد قام زيد فكل واحد من الكلام
المذكورين مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فالاسم يجوز ان يكون جزء الكلام من دون
شيء اخر وقد يحتاج الى الجملة كحروف النفي والاستفهام وحروف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه نحو نعم ولا فانه كان ...
قوله حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وباء القسم
وواوه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فمن للابتداء والتبيين والتبعيض وزائدة في غير الموجب
خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان من مطر وشبهه ... الافضاء الوصول والباء بعده للتعدية اي لايصال فعل
والمراد بافضال الفعل ... الفعل ... حتى يكون المجرور به مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف
عليه بالنصب ... بعضهم ... لاضافتها هذا المعنى اي تضيف الافعال الى الاسماء اي توصلها اليها فال
بعضهم ... حروف الجر لانها تجر معناها اليها او لانها ... حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض
الحروف ... حروف النصب ... قوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر
كما ذكرنا في الحال ... ونحو ... بعيد عن الاذى ... بعض
الظرف والجار والمجرور ... الظرف الى ... وهو في الحقيقة

مع

الحواشي:
... من صاحب ... ابن العربي ... اي ...
... او شبهه
الاسم

سعد بالفعل المقدر او لشبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار سد بالظرف وكذا في يا لزيد فانه قائم مقام انادي واورد المص لتمثيل تعديته معنى الفعل هذا في الدار ابوه ولا اراه من ذلك لان في الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما في هذا بعلي شيخا ولو صرحت بما هو بمعناه لقلت اشير اليه في الدار كما في الدار فلفظ اشير يعمل النصب في لفظ في الدار لكونه حالا لا انما به مقام الحال المحذوف وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به وكلامنا في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه في الحال لا يحتاج الى حرف جر ومما يتعدى بالحرف لمعنى الفعل قولهم ابن انت مني لان معناه ابن انت بعدت وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لا من لولا وكي ولات وقد اختلف في لعل وسيجيء الكلام عليه قال المص فالعشرة الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا واسماء والثلثة البواقي تكون حروفا وافعالا قال ولم اعلم اسما وفعلا لانه لا يقع في العدد ان يكون بين الكلمتين المختلفتين في النوع المتماثلتين في اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى للتشارك على الحرفية والاسمية في معنى العلو فلهذا المراد من فعل ايضا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا في مع كونه امر المؤنث من وفي يفي وله امر امن ولي يلي وكذا المراد الى اسما مع انه يجيء بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال واراعي ايضا في العد مع التشارك في المعنى التشارك في اصل اللفظ وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من وفي وله لانها لا اصلها امين واوفي و اولي وفيما قال نظر لان على الاسمية تكتب الفا واصله واو بالاتفاق لكنه اذا اضيف الى الضمير ينقلب الالف ياء تشبيها بعلى الحرفية وقوله بانت تنوش الحوض نوشا من علا اعلاه فيه مبني على الضم كقولهم من عل بحذف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه وقال بحاشا وعدا وخلا الحرفية لا اصل لا الفاتها لانها افعالا فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانها لا اصل لالفاتها وهذا عذر بارد قوله فمن للابتداء كثيرا ما يجيء في كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كان الامد والاجل ايضا يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة لا النهاية اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية فمن للابتداء في غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو قولهم هذا الكتاب من فلان الى فلان واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعم من اول يوم وقوله تعم نودي للصلوة من يوم الجمعة وقال الشاعر الديار بقنة الحجر اقوين من حجج ومن شهر واما لا ارى في الايتين معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتدئ ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا لانه يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التاسيس والنداء حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في وتقع من بمعنى في ومن في الظرف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب كنت من قدامك وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيز وكذا الاقوى لم يبتدأ من الحجج بل المعنى من اجل حجج وشهور الظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك صمت من اول الليل الى اخره وصمت من اول الشهر الى اخره وهو كثير الاستعمال وتعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجائي اليه فالباء ههنا افادت معنى الانتهاء واذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبتدا الشيء ممتدا جاز ان يقع موقعها عن لانها لمجرد التجاوز كما يجيء تقول انفصلت منه وعنه وبعدت من كذا وعن كذا وسقاه من الغيمة ومن الغيمة اي بعده عنها فاما من التفضيلية فهي وان كانت لمجرد المجاوزة كما مر لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل وكبعض حروف افعل التفضيل فلا يغير واجاز ابن السراج كون من لابتداء غاية الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركا بينهما نحو رايت الهلال من مكاني من خلل السحاب فمبدأ رؤيتي مكاني ومبدأ كون الهلال مرئيا خلل السحاب وكذا قولهم شممت المسك من داري من الطريق ومثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح لاخذت محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا واذا لم تذكر المفعول الصريح اولم تذكره معرفا نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه قام مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم والدراهم ماخوذ منها فلو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيء ويتعلق بمقدر اي شيئا كائنا من الدراهم فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون ايضا حالا عن النكرة الموخرة قال تعالى خذ من اموالهم صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان اصل من المبعضة ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبتدأ الاخذ قوله وللتبيين كما في قوله تعم فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون قبلها او بعدها

[illegible]

[illegible]

او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيراً له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم نحو مثال الرجل نحو ثمان والعشرين
انها الدراهم وللتضمينية قولك عشرين قائل انها القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يقع على ما هو المذكور قبله او بعده
لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة
اكثر من عشرين فمن تبعيضية لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين
ولا يلزم ان يكون المأخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان يصرح وتقول اخذت من
الثلثين عشرين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم هي العشرون في
قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشئ مبتدأ نفسه وكذا الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدأ له وانما جاز تقديم
من المبينة على المبهم في نحو قولك انا من خطر في روضة ومن رعاية في حرم وعندي من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون
لان المبهم الذي فسر بمن التبيينية مقدم تقديراً كانك قلت انا في شئ من خطر في روضة وعندي شئ من المال ما يكفي و
كذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصاله كانك قلت يعجبني من خصال زيد كرمه ومثله كسرت من زيد يده اي شيئاً من
اعضاء زيد يده ففي جميع هذا ما هو المبين محذوف والذي بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان كل ذلك
تحصيل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني زيد اي شئ من اشياء زيد بلا ريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك الشئ
المبهم واما ما يجيء من التجريدية نحو لقيت من زيد اسداً فليس من هذا بل مثله نحو حسن في المضاف اي لقيت من لقاء زيد اسداً
اي حصل لي من لقائه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا الباء التجريدية في نحو قوله فاسئل به خبيراً وقولك لي بزيد اسد
اي سل بسؤاله خبيراً ولقيت بلقاء زيد اسداً وقد يكون من للبدل كما في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة وقوله
فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان وتعرف بصحة قيام لفظ البدل مقامها قوله وزائدة في غير الموجب
هو اما نفي نحو ما رأيت من احد او نهي نحو لا تضرب من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيين يشترطون
فيها شرطين كونها في غير الموجب دخولها في النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالاً بقوله تعالى يغفر لكم من
ذنوبكم فمن في حيز الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اي يغفر بعض ذنوبكم شيئاً قالوا فقوله تعالى ان الله يغفر
الذنوب جميعاً يناقضه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعاً خطاب لامة محمد
ولو كانا ايضاً خطاباً لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها واستدلوا
بما حكاه البغداديون من قول العرب قد كان من مطر اجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بانه قد
كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيد في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان كما مر في الموصولات وقول المعنى
شئ من مطر من للتبعيض او للتبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب
الوصف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلاً لان الجار والمجرور لا يكون فاعلاً للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار
زائداً نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر عن فاعله ولو صح تاويله
لجاز ان يكون الكاف في قوله انتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل حرف جر وقد حذف الفاعل واقيم
مقام الجار مقامه فلا يصح الاستدلال بالبيت على ان الكاف اسم وقوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين يجوز ان يستدل به على
مذهب الشيخ المصري ويجوز ان تكون صفة للقرآن وقوله من زيادة حال والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها على ما يوصل الفعل
اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني من احد فعند سيبويه لابد من الاستغراقية وعند الكوفيين والاخفش تزاد ايضاً غير الاستغراقية
كما في الموجب فائدة من الاستغراقية ما ذكرنا في باب لا التبرئة اعني التنصيص على كون النكرة مستغرق الجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالاً
مرجوحاً ان يكون معنى ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر فهو اذن لتاكيد ما استفيد من النكرة في غير
الموجب الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كذا زيادة الباء في نحو
الحميد فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين وقيل انه من الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من احد الى ما لا
نهاية وقد يجيء للتعليل نحو انك من سوء ادبك اي من اجله وكانها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب ويكون
من مضموم الميم ومكسورتها بمعنى تاء القسم فلا يدخل اذن الا على لفظ الرب نحو من ربي كما ان تاء القسم مختصة الله وشذ دخول
كل واحدة منهما على معمول الاخرى نحو تربي ومن الله وهي حرف جر عند سيبويه جاز ضم ميمه في القسم خاصة وزعم بعضهم ان من المضمومة
بكسر الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن ويجيء الكلام عليها في باب القسم ويكون من الظروف بمعنى في كما
تقدم ويختص عن بجر قبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع يقال جئت من معه اي من عنده وكذا ما له نحو من بله ان تاتي بالعجزة

شئ

هو

ان

تقرير كتبنا

والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا ومنها ... وصفة مصدر محذوف وما اي يستعمل بمعنى مع قليلا لكونه قليلا او استعمالا قليلا وحتى كذلك اي بمعنى مع كثيرا وتختص بالظاهر
خلافا للمبرد وفي للظرفية وبمعنى على قليلا والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة في الاستفهام وهو متعلق بقوله زائدة في الخبر
والنفي عطف على الاستفهام وفيها قياسا مفعول مطلق اي قياسا وفي غيره اي في غير الخبر سماعا سماعا قياسا سماعا او خبر يكون مقدرا وتلك الزيادة يكون فيها سماعا في
غير النفي والاستفهام سماعا او نصب على نزع الخافض اي فزيادة الباء فيها بالقياس وفي غيره بالسماع فحذف الفعل والمفعول به مع الجار ونصب مثل بحسبك زيد

وقد ذكرنا ذلك في اسماء الافعال واختصت انهم بجر عن على اسمين قوله والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا وتختص بالظاهر
خلافا للمبرد وفي للظرفية وبمعنى على قليلا والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة في الخبر في
الاستفهام والنفي قياسا وفي غيره سماعا مثل بحسبك زيد والقى بيده واللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول
وبمعنى الواو في القسم للتعجب اقول اعلم ان الى تستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو اتموا الصيام الى الليل والاكثر عدم
دخول الحدّ الابتداء والانتهاء في المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في
الشراء ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهر الدخول فيما قبلها فلا تستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما
بعدها من جنس ما قبلها اكلت السمكة الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب
هو الاول قوله وبمعنى مع قليلا كما في قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اي تضيفونها الى اموالكم
كذا قوله تعالى ايديكم الى المرافق اي مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل اي مضافة الى الذود وقوله وانت التي حببت
شغبا الى بدا الى واوطاني بلاد سواهما اي مضافا الى بدا وقيل يجيء بمعنى في كما في قوله فلا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار
اجرب اي في الناس والوجه انها بمعناه وذلك ان معنى مطلي به القار اجرب مكره بمعض التكرية يعدى بالى قال تعالى وكره اليكم
الكفر حملا على التحبيب المضمن معنى الامالة قال تعالى حبب اليكم الايمان كما قيل بعث منه حملا على اشتريت ورضيت عليه حملا
على سخطت قال اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها وقيل ان الى في مثل انت الي حبيب وبغيض وجلست اليه بمعنى
عند والاولى بقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا في قوله وان يلتق الحي الجميع تلاقني الى ذروة البيت الكريم المصمد بمعنى منتسب الى
ذروة لا بمعنى في كما قيل قوله وحتى كذلك اي لانتهاء الغاية مثل الى الا ان بينهما فرقا كما يجيء وعتى بالعين لغة هذيل وهي على ثلثة
اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استيناف فاذا كانت حرف جر فلها معنيان الى وكي ولا تجر بمعنى كي الا المصدر المؤول به الفعل
المنتصب بعدها بان المضمرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة والتي بمعنى الى تجر ذلك نحو سرت حتى تغيب
الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا نحو حتى مطلع الفجر وينبغي ان يكون المجرور بها موقتا لا منحلا والتحديد بالمجهول لا يفيد ونحو قوله
فذرهم في غمرتهم حتى حين بمعنى الموقت اي حين اخذهم ومذهب الكسائي انه جر ما بعدها بالى لا بحتى لان العامل ينبغي ان يكون
لازما لاحد القبيلين وحتى يدخل الاسماء والافعال فهي كما في لغة تميم عنده وقد ذكرنا ذلك في النواصب واما حتى العاطفة فهي مثل
الجارة في معنى الانتهاء ولا يكون بمعنى كي ويجب توقيت ما بعدها كما في حتى الجارة فلا تقول جاءني القوم حتى رجل لانه لا منحل فلا
فائدة في ابهامه ويشترك الجارة والعاطفة في انه لا بد قبلهما من ذي اجزاء الا ان ذلك يجب اظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفا
عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة وفي الجارة يجوز اظهاره كما في العاطفة نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره ايضا نحو نمت
حتى الصباح اي نمت الليلة حتى الصباح ويفترقان في انه ايضا بان العاطفة يجب ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم
حتى زيدا او كجزء نحو ما الاختلاط نحو ضربت السادات حتى عبيدهم او جزءا لما دل عليه ما قبلها كما في قوله القى الصحيفة كي يخفف
رحله والزاد حتى نعله القاها عند من قال ان نعله عطف على الصحيفة لان معنى القى الصحيفة القى جميع ما معه لا تراه القى الصحيفة
التي لا يمشي الا بها فقد القى كل شيء ويجب ايضا دخول ما بعد العاطفة في حكم ما قبلها فاذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فالضرب
واقع على زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا بآخر اجزاء ما قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح وصمت
رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر والسيرافي مع جماعة اوجب كون ما بعدها ايضا جزءا مما قبلها
كما في العاطفة فلم يجز نمت البارحة حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ومطلع الفجر ليس من
الليلة بل هو ملاق لآخر اجزائها واما دخول المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه اقوال الجزم جار الله بالدخول مطلقا سواء كان جزءا مما قبلها
او ملاقيا لآخر جزء منه حملا على العاطفة ونص المصنف وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول مطلقا سواء كان جزءا او ملاقيا لآخر جزء
وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل في حكم الكل كما في العاطفة والملاقي غير داخل قال الاندلسي
وانما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر لتعرض لتعظيم او التحقير واستدل بان حتى كالتفصيل
لما قبلها فاذا دخل في التفصيل واذا لم يدخل ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب اعلم انه لا يلزم ان يكون
ما بعد حتى العاطفة آخر جزء مما قبلها حسا ولا آخرها دخولا في الفعل بل قد يكون لكنه يجب فيها ان يكون آخر الاجزاء اذا رتبت الاجزاء
الاقوى فالاقوى فاذا ابتدأت تتصاعد من الجانب الاضعف صعدا كان آخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتى محمد صلى الله عليه
وآله بالعطف والجر اي آخرهم حسا ولا دخولا في الموت بل هو آخرهم قوة وشرفا فاذا ابتدأت هبطت منازلا من الجانب الاقوى تحدرا كان
آخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا يجوز ان يكونوا قادمين قبل الركبان او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون
ما بعدها

والام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو في القسم

نحو

او نمت البارحة حتى ... نحو ضربت القوم حتى زيد ... لم يقع على زيد ...

ومذهب ... لم يدخل

كذلك وقد لا يكون

ما بعدها كان وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه آخر الاجزاء حسا او ملاقيا له نحو قولك قرأت القرآن حتى سورة الناس جرا وهذا
جاز بعدها ما هو ملاق ايضا والتزم صاحب المغني التحقير والتعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على الى
في جواز عدم كون ما بعدها جزءا وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه آخر الاجزاء حسا
لا قوة او ضعفا الا انك اذا لم تقصد كونه آخرها ضعفا او قوة وجب في حتى كونه آخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة حتى نصفها او
ثلثها ويجوز ذلك في الى نحو اكلت السمكة الى نصفها او ثلثها والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى
الواو خلافا لمن توهم ذلك لان حتى لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المص لدخول ما بعد الجارة فيما قبلها
كثيرا كما بعد مع ان حتى يكون بمعنى مع كثيرا فقال ح بمعنى مع كثيرا واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة
نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد يكون ذو الاجزاء الذي قبل حتى جارة كانت او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيد رأيت
عطفا وجرا وجميع ما ذكرناه من الاحكام لحتى العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى ابصرته ويجوزون ان يقال ان
حتى في مثله ابتدائية وانها لا تعطف الجملة ابدا قوله ويختص بالظاهر خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني
القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمر اجراء لها على الى لكون الى اشد تمكنا و
اوسع تصرفا فلهذا تدخل آخر الاجزاء واوسطها وتقوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو قيم حتى زيد وشبهها المبرد بقوله واكفيه ما
يحنني واعطيه سؤله والحقه بالقوم حتى لاحق وليس ما في البيت حتى الجارة والا لم يكن لرفع لاحق وجه بل هي ابتدائية اي حتى هو
كان في قوله فيما اخرجه رحلها البيت وتمسك بقوله ايضا فلا والله لا يلقاه ناس فتى حتاك يا ابن ابي زيد وهو شاذ ومن
الفرق بين حتى والى ان حتى يلزم تقدم ذي الاجزاء اما لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم
ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة كما اخترنا وان كان جزءا ايضا وقال الاندلسي لا فرق بينهما
من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما جزءا مما قبلهما فالظاهر فيهما الدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا اظهر
عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى بحتى يجب ان يستوفي اجزاء المجرور الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد
حتى من الجزء او الملاقي واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي اليك وفي الخلاف
في صحة وقوع الملاقي بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر واعلم ان حتى لا تكون مستقرا الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بنصب
ادخل واعني بالمستقر ما يتعلق بمقدر واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع ويقع بعدها الاسمية والفعلية
كما ذكرناها هناك وفائدة الابتدائية ايضا اما التحقير كقوله فوا عجبا حتى كليب يسبني كان اباه نهشل او مجاشع او التعظيم كقوله
فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المقدم نحو ركب
القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يجز ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى راسها اي راسها ماكول
قوله وفي للظرفية اما تحقيقا نحو زيد في الدار او تقديرا نحو نظرت في الكتاب وتفكرت في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة
شاغلة للنظر والتفكر والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف فكأنها محيطة بها من جوانبها وكذا قوله عم في النفس
المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال انها للسببية
وقوله تع لاصلبنكم في جذوع النخل قيل ان في بمعنى على نحو قوله بطل كان ثيابه في سرحة بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب
في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الكلى والاباهر
والاولى ان يكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق في هذا الشأن وقيل هي بمعنى الى في قوله تع فردوا ايديهم في افواههم والاولى بقاؤها
على اصلها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله تع ادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله يحاني بها اكفاءنا ونهينها ونشرب في اثمانها
ونقامر والاولى انها بمعناها في الموضعين لانه حاصلة في زمرة عبادي او بمعنى ادخلي ايتها الروح في اجساد عبادي والشاعر جعل اثمانها
ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطاقة وقولهم انت اخي في الله اي في رضاه الله اي رضاه تع مشتمل
على مواخاتنا لا تخرج عنه الى الاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله قوله والباء للالصاق نحو به داء اي التصق به
قولك مررت بزيد اي التصق المرور بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بالله وعجبت منك الحجر ويكون مستقرا نحو الذي به ضعف وبه داء و
يكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق الله حججت وهذا المعنى مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع وهي التي يقال لها
للمصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به واشتري الدار بالاتها قيل ولا يكون بمعنى مع الا مستقرا اي كائنين بالكفر وكائنة
بالاتها والظاهر انه لا منع من كونها لغوا وتكون للمقابلة نحو اشتريت بهذا وبدلته به ويكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك قوله
وتكون للتعدية وحينئذ في الجر ان التعدية الفعل القاصر الى المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل كالهمزة

فتصير

تيم الى زيد ولا يقال ام

دم اشكل اذا كان فيه نوع حمرة ق

والتضعيف وتغييره وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اي اذهبته واقمته ولا يكون مستقرا بهذا المعنى
مقلدا الا في قراءة من قرأ اتوني بزبر الحديد اي اتوني بزبر قوله والظرفية اي بمعنى في نحو ... الكبير بالاطلال اي فيها وتكون
للسببية نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله غلب تشذر بالذحول كانها جن البدي ... وهي فرع الاستعانة وقيل جاءت للتبعيض
نحو قوله واسعى ابن سكم وابن جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء ومذهبهم انها زائدة لان الفعل يتعدى
الى المجرور بنفسه ويجيء بمعنى من نحو عينا يشرب بها اي منها وبمعنى عن نحو سال سائل بعذاب واقع ويجيء للتجريد نحو رايت بزيد اسدا
اي رايت من زيد كما مر في من قوله وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل وفي مطلق الاستفهام نحو اليس ان زيد بقائم كما في هل زيد
بقائم قوله والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب وقيل بلا التبرئة ايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها
بمعنى في ولم يسمع في النفي بان فما كان الضمير ان يطلق النفي والاستفهام وزائدة قياسا في مفعولي علمت وعرفت وجهلت وسمعت
وتيقنت واحسست وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اي بحال زيد على حذف المضاف وزائدة قياسا ايضا في المرفوع في كل ما
كان فاعلا لكفى متصرفا ومنه فاعل افعل في التعجب على مذهب سيبويه وفي المبتدأ الذي هو حسبك وتزاد شاذا في خبر المبتدأ الموجب
نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعا كثيرة في المفعول نحو والقي بيده وقوله نضرب بالسيف ونرجو بالفرج
قليلا في خبر لكن قال ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر ومع ان مرفوعة نحو قوله الا هل اتاها والحوادث
جمة بان امرأ القيس بن تملك بيقرا وقد ذكرنا مواضع زيادتها في ما الحجازية ومن غريب زيادتها ان تزاد في الحال نحو
قوله فما رجعت بخائبة ركاب ... كثيرا ما ... في القسم نحو الله لافعلن وشاذا قليلا في غيره
كقوله ... قال له كيف اصبحت ... واللام للاختصاص وهي في الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه ايضا
لغة خزاعة وربما فتحت مع المظهر نحو ... اعلم ان كل كلمة على حرف واحد ... الواو
الفاء ولام الابتداء فحقها الفتح لثقل الضم والكسر على ... وانما كسرت باء الجر ولام الجر
معمولها ولم تكسر كاف التشبيه لانها ... مقام الحرف عند من قال ان المضاف ...
الجار وانما ابقي لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها ... كلام الابتداء ولام جواب لو ...
الالحاق بحال دخولها في المضمر لانها لا تلتبس ... اذ المضمر المجرور غير المرفوع ولو فتحت في المظهر لالتبس
بلام الابتداء والفرق بالاعراب ... اما للوقف ... للاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو
الجل للفرس والجنة للمومن والابن لزيد والتي يسمى لام العاقبة نحو لدوا للموت وقوله تعم ولقد ذرانا لجهنم فرع لام الاختصاص
كان ولادتهم للموت وخلقهم لجهنم وكذا التي للتعليل نحو جئتك للسمن وللضرب اذ المجيء مختص بذلك واللام المقوية للعامل
الضعيف بالتاخير عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربي لزيد حسن وبكونه
مقدرا نحو يا لزيد ويا للماء لام الاختصاص صارت الاخيرة مع ذلك علما للاستغاثة او للتعجب وقد يجيء بمعنى الى نحو سمع الله
لمن حمده اي استمع الى من حمده وجهت وجهي للذي اي الى الذي وبمعنى على نحو وتله للجبين اي عليه ويخرون للاذقان اي
عليها قوله وزائدة في ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه وكذا ينبغي ان يكون في نحو شكرت له على ما مر في باب المتعدي واما
في نحو نصحت له ووزنت له وكلته البر وكلت له وعددت الدراهم وعددت له فاللام ليس فيها مثل شكرته وشكرت له
لانها وصلت الافعال الثلاثة الى المفعول الاول ثم حذفت تخفيفا ومثله يبغونكم الفتنة ولا يالونكم خبالا واوكد اللام المؤكدة
بعدها ان بعد فعلي الامر والارادة كقوله تعم وامرنا لنسلم وما امروا الا ليعبدوا الله وقوله اريد لانسى ذكرها وقيل هما بمعنى ان والظاهر هو
الاول لقوله تعم وامرت لان اكون وهي زائدة ايضا في قوله تعم واذ بوانا لابراهيم لقوله تعم ولقد بوانا بني اسرائيل وكذا اللام في
قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء ويجوز ان يكون الثانية تاكيدا لفظيا قوله وبمعنى عن مع القول يعني في قوله تعالى
وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولو كانت كاللام في قولك قلت لزيد لا تفعل لقال ما سبقونا
وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا قوله وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل قولهم في التعجب يعنون في الامر
العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا تقول لله لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتبعثن وقيل ان اللام في لايلاف
قريش وفي للفقراء الذين احصروا للتعجب والاولى ان تقول انها للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم ويجيء قليلا بمعنى في
وبمعنى بعد وبمعنى قبل في قوله تعم جامع الناس ليوم اي في يوم وكتبته لثلاث خلون اي بعد ثلاث ولثلاث بقين اي قبل ثلاث
والاولى ابقاء الثلاثة على الاختصاص كما مر في باب نعدد قوله ورب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح
وفعلها ماض محذوف غالبا وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة والضمير مفرد مذكر لا غير خلافا للكوفيين في مطابقة
التمييز

التمييز ويلحقها ما فتدخل على الجمل ووجه دخولها انه يختص بنكرة موصوفة في رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية
ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء
المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة
ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال ما لقيت اي لا ينكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن
السراج كالمجمع على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوزون
رب رجل كريم اضرب بل ضربت وانما كان محذوفا في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها
ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله رب هيضل
لجب لففت بهيضل وقوله ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقوله فان تمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود
وفود ووجه ذلك ان المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ في المدح
ومن هذا القبيل قوله قد يعلم الله لان قد للتقليل في المضارع في الاصل وذلك كما يقول الممتدح بكثرة العلم لا ينكر ان اعرف شيئا
من العلم وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في
التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كافادة كم انهم لم يروها تجر بحرف جر ولا باضافة كما تجر كم فلا يقال الى رب
رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم حرفيتها نحو رب رجل كريم اكرمت فان حروف الجر هي ما يفضي الفعل الى المفعول الذي لولاها
لم يفض اليه واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل فيتعدى بحرف
الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعدى مثل ذلك الضعيف باللام
فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يختص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يشكو
عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد حسن ويشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول
بحرف والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم
اكرمت واكرمته شيء واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتج
معنى الكلام الى شيء اخر مقدر مثل خففت واثبت على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله
هذا سراقة للقران يدرسه كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته
مفسر للقيت المقدر كما في زيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل اخر نحو
بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته ويشكل بنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو
جواب رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء اخر بل تم بقولك جاءني فيكون كقولك بزيد مررت في مررت بزيد وقولك لزيد ضربت
والضمير المنصوب تقدم في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان ارتكب متمحل ان جاءني صفة والعامل محذوف نحو وجد فهو
محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المص صرح في شرح قوله محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل ويقوى عندي
مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير
كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما
يتناسبان لما في رب من معنى القلة وكان ان نواسخ المبتدأ لا تدخل في نحو غير ما سوف على زمن وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه
معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القلة عندهم تجري مجرى النفي فلذا كان لرب صدر الكلام وهذا الذي اوهم البصريين
اعني عدم دخول العوامل عليه حتى قالوا هو حرف قال ابو عمرو رب لا تأتي الا صدرا لانها ضارعت المنفي والمنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى
النفي كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون الا فعلية كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان رب
لخروجها الى معنى الكثرة في اكثر مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما في قوله يا رب هيجا هي خير من دعة ويكثر وقوعه ايضا
صفة معطية لمعنى الفعل هاهنا بخلاف باب قل رجل كما مر في باب الاستثناء قال ص الا رب نفس طاعمة في الدنيا جائعة عارية يوم
القيامة ويتم الكلام بقوله جائعة عارية بلا تقدير شيء اخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل
في وقوعه فعلية اما ظاهرة او مقدرة فالظاهرة نحو قوله رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال وليس الجواب محذوفا
كما قال ابو علي لان تمام الكلام بقوله رب رفد هرقته ولا يتوقف على شيء اخر والرفد القدح الضخم يقال هرقت رفده اذا مات وهو كناية
كقولهم صفرت وطابه والمقدر كما في قوله واسرى من معشر اي اسرى من معشر اقيال حصلت واما نعت مجرور رب اقل فعلية او ظرفية
كما اخترنا في باب الاستثناء نحو مثل كل رجل يأتيني او في الدار فلهذا ما ذكرنا في باب المبتدأ واستشهد الاخفش على اسمية رب

رجلا نحو رب رجل لقيت

الغالب

وحذف الزيد

الجرم

لان للنفي صدر الكلام

ناعمة

اقيال اي اسرى من معشر

بقوله

بقوله ان يقتلوك فان تقتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار قال رب مبتدأ وعار خبرها والاولى ان يكون عار خبر مبتدأ
محذوف والجملة صفة مجرور رب كقوله يا رب هيجا هي خير من دعة قوله مختصة بالنكرات وانما وجب دخولها على النكرة لان اصلها
علم القلة والاولى علم الكثرة وانما يحتاج الى العلامة في احد المحتملات فينبغي ان لا يؤتى بكم الا فيما يحتمل القلة احتمال الكثرة
ولا يؤتى برب الا فيما يحتمل الكثرة كاحتمال القلة والمعرفة اما دالة على قلة من دون الكثرة كالمفرد والمثنى المعرفين واما دالة على كثرة
من دون القلة كما في المجموع المعرف واما النكرة فهي صالحة للقلة والكثرة معا نحو جاءني رجل اي واحد وما جاءني رجل اي هذا الجنس اذا
فصلته واحدا واحدا فلو لم يحتمل الكثرة لما انها لم يستعمل فيها وكذا جاءني رجلان او رجال وما جاءني رجلان او رجال قوله موصوفة
على الاصح هذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب لان رب مبتدأ على ما اخترنا لا خبر له لافادة
صفة مجرورة معنى الجملة كما في اقل رجل يقول ذلك على ما اخترنا وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه ولا يوصف رب فلا يقال رب
رجل كريم بالرفع كما لا يوصف قل لكون رب كحرف النفي فان ما النفي فلذا لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر قوله محذوف غالبا اذا كان
الكلام الذي رب جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا فالاغلب حذف الفعل بعد رب لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحا
به ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب المجيء به نحو قوله فتلك حبلى قد طرقت ورب ... وهذا الفعل ليس عاملا في رب على ما
اخترنا بل هو صفة مجرورة كما تقدم ويجوز ان تقوم موضع الفعل اسمية كقوله يا رب هيجاء خير من دعة او ظرف كقولك رب رجل
في الدار او صفة مفيدة معنى الفعل كقوله عليه السلام رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة ويجوز ان يعطف قياسا
على المجرور برب ويحكم على النكرة المجرورة بكل واي اسم مضاف الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مر في باب المعارف نحو رب شاة
وسخلتها وكرنا فة وفصيلها وكل رجل واخيه واي رجل وغلامه قال الجزولي هذا المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه يجوز في التابع
ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال لجاز رب غلام والسيد قوله وقد يدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مر في باب المعارف قوله
مميز بنكرة الى قوله في مطابقة التمييز مضى شرحه في باب نعم وبئس قوله وتلحقها ما فتدخلها ما فالاكثر كونها كافة ورب المكفوفة
لا عمل لها من الجمهور وان كان اسما على ما اخترنا لكونها كحرف النفي الداخلة على الجملة وقد جاءت ما بعد رب زائدة قال ربما ضربة
بسيف صيقل بين بصرى وطعنة نجلاء وقال ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم ومثلها ما التي في كاف التشبيه والاولى ان
يكون كافة في نحو كن كما انت اي كما انت كائن وزيد صديق كما عمرو اخي وشذ اعمال الكاف مع ما وما لا تكف عن نحو عما قليل واما
دار ليث البناء ومن فالاولى زيادتها واعمال الجارين نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم اغرقوا وقد يكفهما كما يجيء ورب المكفوفة لا تدخل
الا على الفعل كما قال سيبويه وقوله لما لحامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار شاذ عنده ومثله قياس عند الجزولي فيجيز ربما زيد
قائم والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان رب للتقليل في الماضي واما قوله ربما يود فانما دخل رب بالما
فيما هو مستقبل في الحقيقة لكون مثل هذا المستقبل في القرآن بلفظ الماضي كثيرا نحو وسيق ونادى ونحو ذلك قال ابو علي واصله
ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعمالها بعد ربما تقال قتلنا ونال القتل منا وربما يكون على القوم الكرام لنا الظفر اي
ربما كان مثل قوله فلقد يكون اخا دم وذبائح وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعد ربما
وهو الاظهر فلا يحتاج في الآية والشعر المذكورين الى تاويل وقوله ربما تكره النفوس من الامر فيه نكرة موصوفة عند النحاة
لا كافة كما في الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربما لقيام القرينة نحو قوله مذلك ان يلق الكريهة يلقها حميدا وان يستغن
يوما فربما اي ربما يتوقع ذلك قوله وواوها اي واو رب نحو قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس اعلم ان حروف
الجر لا يحذف مع بقاء عملها قياسا الا في الله قسما عند البصريين واجاز الكوفيين قياس سائر الفاظ المقسم على الله نحو المصحف
لافعلن وذلك خارج عند البصريين لاختصاص لفظ الله بخصائص ليست لغيرها تبعا لاختصاصه بما هو بخصائص منها
اجتماع يا واللام في يا الله ومنها قطع الهمزة في يا الله وافالله وها الله ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض منه نحو التنبيه
نحو ها الله وهمزة الاستفهام نحو آلله ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها تفخيم لامه بعد الضم والفتح وترقيقها بعد
الكسر ويحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كان الجار رب بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان
يكون بعد الواو والفاء او بل واما حذفها من دون هذه الاحرف نحو رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله فشاذ في
الشعر ايضا فالواو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق والفاء كقوله فان اهلك فذي حنق لظاه على تكاد تلتهب التهابا وبل
كقوله بل بلد ... وبل فالخلاف عندهم في الجر بعدها برب المقدرة بعدها لا بل لا حرف عطف بها
على ما ... واما الواو فالعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول القصيدة والرجز كقوله
وبلدة ... الفوس بها واقطعه الثالث ... فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اولها كقوله وقاتم الاعماق فانه

يقدر

... تكون عند حذف الفعل وهو ... لغير السؤال ... مختصة بالظاهر ... والتاء مثلها اى ... مختصة باسم الله تعالى
والباء اعم منها اى من الواو والتاء فى الجميع ويتلقى القسم اى يجاب المقسم باللام وان وحرف النفى ويحذف جوابه اى جواب القسم اذا اعترض اى توسط القسم ... القسم
اى جواب القسم

بعده معطوفا عليه كانه قال رب هول لقدمت عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب
جارة بنفسها لتصيرها بمعنى رب فلا يقدرون فى نحو وقاتم الاعماق معطوفا عليه لان ذلك تعسف وكذا اذا كان فى وسط الكلام نحو
وليلة عس لا يقدرون انه عاطفة على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى رب جاز مثله ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز
بعد الفاء وبل فبطل ان الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل ولكنها صارت بمعنى رب فجرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز
دخول حرف العطف عليها فى وسط الكلام فلا يقال وو ليلة نحس لا قوله لانها حرف عطف باعتبار الاصل بخلاف واو القسم فانها لم تكن فى الاصل
واو العطف فلذلك جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها نحو ووالله وفوالله وثم والله واضمر الباء باقيا عملها فى قول رؤبة خير
لمن قيل له كيف اصبحت وهو شاذ وقيل فى كم رجل انه مجرور بمن وقد مر فى بابه واما قولهم اشارت كليب بالاكف الاصابع فشاذ وقال الخليل
فى لاه ابوك انه مجرور باللام المقدرة كما قال فى امس فى نحو فعلت امس انه مجرور بالباء والاولى بناؤهما كما ذكرنا فى الظروف المبنية هذا
الذى ذكرنا فى رب المقدرة على مذهب البصريين فى رب واما على ما اخترنا فرب مضاف مقدر مدلول عليه باحرف الثلاثة قوله

وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى والباء اعم منها فى الجميع و
يتلقى القسم باللام وان وحرف النفى ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اقول اعلم ان واو القسم لها ثلاثة شروط احدها
حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهو اكثر استعمالا من اصلها اعنى الباء والله والثانى
ان لا تستعمل فى قسم السؤال فلا تقول والله اخبرنى كما تقول بالله اخبرنى والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا تقول وك كما تقول بك واختصاصها
بالحكمين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها وانما حكم باصالتها لان اصلها الالصاق فهى تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو
منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا لان فى واو العطف وواو الضمير وواو الصرف معنى الجمعية القريبة
من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما فى وراث وتراث ووكلة وتكلة فلهذا قصرت عن الواو فلم تدخل الا على لفظة الله وفيها
الخصائص الثلث التى كانت فى الواو وحكى الاخفش تربى وترب الكعبة وهو شاذ واللام الجارية بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظة الله
فى الامور العظام وكذا من مكسورة الميم وقد تضم والكسر اكثر مختصة بلفظة ربى ومذهب سيبويه كما ذكرنا انها من فاستعملت مقام الباء
ومقام اللام الدالة على تعجب معناها وخروجها عن بابها كما تقول فى لعمر من مالك بضم الشين ومذهب بعض الكوفيين ان المضمو
الميم مقصورة من ايمن ومكسورتها من يمين وفيه نظر لان ايمن مختص كما يجئ بالله وبالكعبة ومن مختصة بلفظ ربى ولا منع ان يتغير
حكمه عند اختصاره ويمكن ان يستدل ببنائه على انه ليس بمحذوف من ايمن لان اختصار المعرب ورده الى حرفين لا يوجب البناء
بدليل غد ويد والاولى ان يقال ان ما روى من قولهم من الله مضموم الميم والنون ومكسورهما مع لفظة الله وحدها من الجارة
المستعملة مع ربى اتبعت النون الميم ضما وكسر للساكنين واما من الله بفتح الميم والنون فمحذوف اصله من الله بكسر الميم وفتح النون اتبع
الميم النون وان كانت فتحتها عارضة للساكنين طلبا للتخفيف فعلى هذا من الجارة فى القسم تختص بربى او بالله وقيل بل الثلاثة اعنى
مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظة الله مقصورة من ايمن اما اقتصر المضمومهما فظ واما المكسورتهما والمفتوحتهما
فلا لكونهما مقصورتين من ايمن وجها لان ايمن عندهم واجب الرفع سماعا كما يجئ والقصر لا يوجب البناء فمن جاء بكسر النون
وفتحها بل لو جاء ايمن الله على ثلاثة اوجه بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا عند الجميع وجرا ايضا عند الكوفيين
جاز ان يقال اتبع الميم النون فتحا وكسرا ويجوز ان يكون من الله بفتحتين مقصورا من ايمن الله باتباع الميم للنون بعد القصر ولا يجوز
ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من يمين الله باتباع النون للميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما ايم الله
بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصوران من ايمن الله بفتح الهمزة وكسرها وكل ما قصر من ايمن لا يستعمل الا مع لفظة الله ولا يستعمل
مع الكعبة كما استعمل ايمن معها وقد يقال م الله وم الله بضم الميم وكسرها مقصورتان من من ومن على ما قال سيبويه وقيل هما
مقصورتان من ايمن ففى كسر الميم اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة عن يمين وقيل هما بدلان من الواو كالتاء لكون الميم
شفهية كالواو فاختصاصها بلفظة الله كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التى على حرف لم تجئ فى كلامهم مضمومة واذا حذف حرف القسم
الاصلى اعنى الباء فان لم يبدل منها فالمختار النصب بفعل القسم ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض والكوفيون
يجوزونه فى جميع ما يحذف فيه الجار من المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة لافعلن المصحف لاتين ويختص لفظة الله بتعويض
هاء او همزة الاستفهام من الجار وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله فى الدرج فكانها حذفت للدرج ثم ردت عوضا
من الحرف وجار الله جعل هذه الاحرف عوضا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة الله كالتاء فاذا جئت بهاء التنبيه بدلا فلا
بد ان يجئ بلفظة ذا بعد المقسم به نحو لاها الله ذا اى ها الله ذا ولو قوله ... ها العمر الله ذا قسما والظاهر ان حرف التنبيه من
تمام اسم الاشارة كما يجئ فى حروف التنبيه قدم على لفظة المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منها واذا دخلت ها على الله

ففيه

ففيه اربعة اوجه اكثرها اثبات الفها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنان الفها واللام الاولى من الله وكان القياس حذف الفها لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمة واحدة كالضالين اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه يجاء في الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون ها من تمام ذا فان ها الله ذا بحذف الفها بوهم ان الهاء عوض من همزة الله كما في ارقت وهرقت في هياك وهياك والثانية وهي المتوسطة في القلة والكثرة ها الله ذا بحذف الفها للساكنين كما في ذا الله وما الله
الثالثة وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الفها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها على ان حق ها ان يكون مع ذا بعد الله فكان الهمزة لم يقع في الدرج والرابعة حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وتحريك الفها للساكنين بعد قلبها همزة كما في الضالين وانه قال الخليل ذا من جملة جواب القسم وهو خبر لمبتدا محذوف اي الامر ذا او فاعل اي ليكون ذا او لا يكون ذا والجواب الذي ياتي بعده نفيا او اثباتا نحو ها الله ذا لا افعلن او لا افعل بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله اخوك اي لا انا اخوك ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام القسم اما صفة لله اي الله الحاضر الناظر او مبتدا خبره محذوف اي ذا قسمي فبعد هذا اما ان يجي الجواب او يحذف مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج في الحسن البصري رحمه الله ليقوم عبد من عبيدك فيقولن كذا وكذا او للاستفهام كما قال عليه السلام لعبد الله بن مسعود حين قال هذا راس ابي جهل الله لا اله غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان تبدل همزة الله الفا محضة وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس نحو الرجل ونحوه ولا يحذف للبس ولا ينفي للاستثقال واما قطع همزة الله فهو في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبله فاء قبلها همزة الاستفهام تقول للشخص هل بعت دارك فيقول نعم فتقول أفالله لقد كان كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم ههنا للفصل بينها وبين الله بفاء العطف وعند الاخفش الفاء في أفالله زائدة ودليل كون هذه الثلاثة ابدالا لا معاقبتها لحرف القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اعني القسم والجواب كالشرط والجزاء صارتا بقرينة الاسم كجملة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذي جعلته مبتدا للقسم كايمن الله ولعمرك او لا فان تعين وجب حذف الخبر كما مر في باب المبتدا لدلالة ذلك اللفظ على تعيين الخبر وهو ما اقسم به وسد الجواب مسد الخبر وان لم يتعين للقسم كامانة الله وعهد الله ويمين الله جاز لك حذف الخبر واثباته نحو امانة الله ويمين الله وعهد الله لا افعلن ومعنى امانة الله ما فرض على الخلق واودعه عندهم من الطاعات كانها امانة له عندهم ان يؤدوها اليه تعالى قال تعالى انا عرضنا الامانة الاية ومعنى يمين الله ما حلف تعالى به من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها واليمين التي يكون باسمائه تعالى نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله يميني ويجوز اثبات الخبر تقول علي امانة الله وعلي عهد الله وعلي يمين الله وكذا تقول الكعبة او المصحف لا افعلن او الكعبة يمين لا افعلن وقال الفراء ان كان المبتدا اسم معنى نحو لعمرك ويمين الله فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر اخر لان لعمرك يمين ولا افعلن يمين فهو هو وليس بشي لان العمر بمعنى البقاء فهو مقسم به ولا افعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا ذاك وكذا الكلام في امانة الله وايمن الله ونحوه والمبتدا المحذوف خبره ان اقترن باللام الابتداء نحو لعمرك ولايمن الله وجب رفعه قال الجزولي وكذا ايمن الله وان لم يتصل باللام سماعا منهم وما سوى لعمرك باللام وايمن الله يجوز نصبه بفعل القسم المضمر نحو عهد الله والكعبة والمصحف وكذا تقول اياك لا افعلن والنصب اكثر من الرفع في مثله ويروى قوله فقلت يمين الله رفعا ونصبا وقال الجزولي لم يات سماعا في لفظة الله الا النصب او الجر دون الرفع ويجوز لانه اسمي الرفع ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله فهمزته في الاصل عندهم همزة قطع جعلت وصلا لكثرة الاستعمال تخفيفا وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة اي بركة الله يميني وهمزته للوصل والدليل عليه تجويز كسر همزته وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله وافعل قد جاء في المفرد منه شي صالح كالانك ويجوز ان يجي في مكان واصبع وهو لغة في اصبع والاولى ان تقول اصله الكسر كالهمزة ففتحت للتخفيف واذا تكررت الواو بعد واو القسم نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه والخليل ان المتكررة واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم والاول اقوى وذلك لانها لو كانت واو القسم لكانت بدلا من الباء ولم تفد العطف فيكون المقسم به الثاني وما بعده لا الاول بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فيكون ثلاثة اقسام كل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فيطلب ثلاثة اجوبة فان قلنا ان جوابها استغناء بما بعدها فهو خلاف الاصل وان جعلنا هذا الواحد جوابا للمجموع مع ان كل واحد منها لاستقلاله يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان نقول القسم شي واحد والمقسم به ثلاثة والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به فيكفيه جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق اقسم بانني لا افعلن والحمل على ما ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونه واو

العطف

العطف بلزوم العطف على عاملين لان النهار اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد اجاب
جار الله بان قال الواو كانها عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار الواو كالجامع
للفعل كانه عوض من الفعل الناصب كما انه عوض عن الحرف الخافض فقوله والنهار كانه عطف على عامل واحد هو الواو وقال المص فيلزم عليه ان لا
يجوز اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جاء قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس فقوله تعالى والليل وان لم
يكن فيه معمولان الا ان يكون الواو فيه قائما مقام اقسم والباء حتى كانه جر ونصب هو المحذور وقال المص انما جاز هذا لانه مثل
ان في الدار زيدا والحجرة عمرا كما مر في باب العطف على ما تقدم مثل في باب الظروف المبنية ان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل في
الليل في الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قائما مقام العظمة فهو عامل واحد فيكون التقدير بعظمة الليل
وقت عسعسته فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال وهو نشدتك الله وعمرتك
الله وعمرك الله وقعدك الله وبالله لتفعلن وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا فجواب قسم السؤال امر او نهي او استفهام كقوله
بدينك هل ضممت اليك ليلى ويجاب بالا وبلما ايضا نحو نشدتك الله الا فعلت ولما فعلت وقد مضى في الاستثناء وقوله قعيدك
ان لا تسمعيني ملامة ان فيه زائدة وربما قيل في قسم الطلب بالله لتفعلن فيكون خبرا بمعنى الامر قوله ويتلقى القسم اي تستقبل
والمعنى جواب القسم تلقاه وتلقاه واستقبله بمعنى اي جابه به واعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او
منفية فالمثبتة تصدر بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتوكيد لا فرق بينها وبين ان الا
حيث العمل وانما اجيب القسم بهما لانهما مفيدان للتوكيد الذي لاجله جيء بالقسم واللام الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل لام
الابتداء ايضا كما يجيء في باب ان فلا تدخل هذه اللام اعني لام جواب القسم الا على ما تدخل عليه اللام الواقعة بعد ان ومذهب
الكوفيين ان اللام في مثل لزيد منطلق جواب القسم ايضا والقسم قبله مقدر فعلى هذا ليس في الوجود عندهم لام ابتداء قالوا
لانك تقول لطعامك زيد آكل فقد دخلت على غير المبتدا ولو اجيب بانها في التقدير داخلة على المبتدا ورد عليهم بنحو ظننت
لزيد قائم ولام القسم لا مدخل له بعد ظننت المفيد للشك ويجوز ان يعتذر بان الظن الغالب قائم مقام العلم فهو مثل قولك
يعلم الله ان زيدا قائم بكسر ان ولهذا قال بعضهم ان قوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص ظنوا بمنزلة القسم وما لهم جوابه وليس بنص اذ
يحتمل التعليق ايضا مثل ظننت لقد فعل لكان نصا في اجراء ظننت مجرى القسم ثم تقول الاولى كون اللام في لزيد قائم لام
ابتداء مفيدة للتوكيد فلا يقدر القسم كما فعله الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتوكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام
ثم انها لا تجامع حرف النفي وان جاز ان تؤكد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو ان زيدا ما هو منطلق ولا يقال لزيد ما هو منطلق وذلك لان اللام
للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما في الظاهر تناف واما قولك ان زيدا ما هو منطلق وان زيدا لم يخرج فان ان
واللام اثبتا لمضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين ثم ان لام الابتداء يدخل على المضارع لمشابهته للمبتدا في كونه اول جزئي
الجملة مثله مع مضارعته لمطلق الاسم قال المتلمس لاورث بعدك سنة نقتدي بها واحلوا عن شبهه ان توهما ويدخل على مضارع
مصدر بحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك خلافا للكوفيين كما مر ولا يدخل على الماضي وان كان اول جزئي الجملة لبعده عن شبه
الاسم فاذا دخله قد كثر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد تبنا وذلك لانها تقرب الماضي من الحال فيصير الماضي
كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان في قد ايضا معنى التحقيق ويدخل ايضا لام الابتداء على خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا
اي تقدم عليه نحو لقائم زيد ولفي الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا نحو لطعامك زيد آكل ولفي الدار
زيد قائم بشرط ان يكون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد ياكل او ماضيا مع قد نحو لطعامك زيد
قد اكل ولا يقال لطعامك زيد اكل ولا يدخل على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيره وانما يدخل على نعم وبئس وان كانا في الاصل
ماضيين لانفصالهما المذكور في بابيهما من انهما صارا بمعنى الاسم فقولك نعم الرجل بمنزلة لحسن زيد واذا وقع لام الابتداء بعد ان جاز
وقوعها في غير هذه المواضع ايضا نحو خبر المبتدا المؤخر نحو ان زيدا لقائم كما يجيء في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا ليست جوابا
للقسم المقدر خلافا للكوفيين بل هي لام الابتداء والاسمية المنفية مصدرة اما بما عاملة عند اهل الحجاز ومهملة عند غيرهم او بلا
التبرئة على اختلاف احوالها نحو والله ما زيد فيها ولا عمرو ووالله لا رجل في الدار ووالله لا فيها رجل ولا امراة واما مصدرة بان
نحو والله ان زيد قائم وان كانت فعلية فان كان الفعل مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره باللام وكسعه بالنون نحو والله لاضربن الا الجملة
ان يدخل اللام على معمول المضارع مقدما عليه كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فان فيه اللام فقط وكذا ان يدخل
على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج قال ... بالنون اكتفاء باحدهما لما اتى الاستقبال عن الاخرى وقد خلوا المضارع عن
اللام استغناء عنه بالنون وقد جاء ... ولا يجوز عند البصريين الا اكتفاء

بالّلام عن النون الا في ضرورة الشعر والكوفيين اجازوه بلا ضرورة ويحكى عن ابي علي موافقة الكوفيين في تجويز التعاقب بين اللام
والنون قال تملي ابن اوس حلفة لبري لي الى شوة كانهن مقاند بفتح اللام وضم الدال ويروى لبرين بكسر اللام ونصب الدال في
بعض العرب بكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله ليفعلن هذا كله اذا كان المضارع استقبالا فان كان حالا فالجمهور
يجوزون وقوعه جوابا للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى تاكيده بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز
اذ رب موجود غير مشاهد يحتج اليه كما انشد الفراء لئن جنبك قد ضاقت على بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وتقول والله ليصلي
زيد فيجب الاكتفاء باللام ولا ياتي بالنون لانها علامة الاستقبال كما مر في المضارع وان كان المضارع منفيا فنفيه بما وان في
علي ما مضى نحو ما وان اذا لم يتقيد بالزمان المستقبل فظاهرهما نفي الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة فالمبرد لا يجيز والله ما
اقوم وان اقوم لكونه ظاهرا في الحال ومذهبه ان المقسم عليه حالا ولا يجوز نفي المضارع بلم ولن في جواب القسم لانهم يتفوهون بما يجوز من
الاختصار كما يجيء والعامل الجزمي لا يحذف مع بقاء عمله وان ابطلوا العمل لم يتعين النافي المحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فا
لاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها اولى لان قد لا يدخلهما لعدم تصرفهما قال ربيعة لنعم الفتى ان
وجد تمادان طال الكلام او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تع في الاستطالة والشمس وضحها الى قوله قد افلح
باللام للطول وقال الشاعر حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال ويجب تقدير قد بعد اللام لان لام الابتداء
لا يدخل على الماضي المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما قوله واقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم فقد حسب
سيبويه ان سوقه كاللام في لئن جئتني لاكرمنك فاللام اذن في لكان جواب القسم لا جواب لو ويقولون جواب القسم في قوله واقسم لو
شئ اتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا محذوف وسيجئ الكلام عليه في حروف الشرط واما اذا كان الماضي منفيا فبما نحو والله
ما قام وان نفي بلا وان انقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال حسب المحبين في الدنيا عذابهم والله لا عذبتهم بعدها سقر
اي لا تعذبهم فلا يلزم تكريرها لا يلزم تكريرها اذا كانت في الماضي التي للدعاء نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضي في الموضعين انقلب الى
معنى الاستقبال وفي غيرهما يجب تكريرها نحو لا صدق ولا صلى وربما جاء غير مكرر في الشعر كقوله فاي امر سيئ لا فعله واما قوله تعالى
فلا اقتحم العقبة فانما جاز عدم تكريرها لكن بتفسير العقبة وهو قوله فك رقبة الى آخره فكانه قال لا فك ولا اطعم مسكينا وان كان
المقسم عليه جواب شرط مستقبل وقبل ذلك الشرط قسم قرنت اداة الشرط بلام مفتوحة تسمى موطئة اي ممهدة وموطئة لكون الجواب
للقسم لا للشرط نحو قولك والله لئن اتيتني لاتينك ويجوز والله ان اتيتني ويجوز والله ان اتيتني لاتينك بلا لام فان حذف
القسم وقد ورد الاكثر المجيء باللام الموطئة فيها على القسم المقدر من اول الامر وقد يجيء بلا لام كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
وان تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون بلو فيجيء حكمه في حروف الشرط ويجوز حذف حرف النفي من المضارع الذي هو جواب القسم
ولا يجوز من الماضي والاسمية سواء كان المضارع لا يزال واخواته او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقال تالله يبقى على الايام
ذو حيد بمشمخر به الظيان والاس وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية والحذف للتخفيف
وحذف من المضارع دون الماضي لكونه في القسم اكثر استعمالا منه مع ان لفظ المضارع اثقل ... وقد جاء حذف حرف النفي
في غير القسم من لا يزال او غيرها قال فقلت يمين الله نحو قوله تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه وانما جاز فيهما خاصة
لزوم النفي اياها فلا يلتبس بالايجاب واما قوله فلا وابيها ما زالت عزيزة فلم يحذف لا النافي بل حصل بينه وبين الفعل كما مر في
الافعال الناقصة وانما جاز حذف مصاحب علامة النفي في المضارع دون علامة الاثبات لانها تكون في الاغلب علامتين
اللام والنون كما ذكرنا فحذف احدهما يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوف من المضارع لا دون ما لان لا اكثر
استعمالا في نفي المضارع من ما قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدم ما يدل عليه اي اذا اعترض القسم اي توسط الكلام نحو زيد والله
قائم وقام والله زيد وفي النهج فهو والله ... قوله او تقدم ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقام زيد والله وهذا الكلام الذي
توسط القسم او تأخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في قولك ان اتيتني كما مر في
بابه وقد يجيء بعد الجملة القسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك نحو قوله تعالى
والفجر وليال عشر الى ليوخذن وليعاقبن لدلالة قوله الم تر كيف فعل ربك الاية عليه وقد تحذف الجملة الاسمية لكونه ظرفا من معمولات
الفعل الواقع جوابا دالا عليها نحو لا افعله عوض وعوض العائضين وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض مع القسم مع ان معناه ابدا والبتة
ففيه من التوكيد ما يفيد فائدة القسم قد تقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله معترفا بحرف يمنع عمله فيما تقدم عليه
كقوله ... التأكيد وما بقي عوض لا يعملك وعوض ما ابيك لغرض سد مسد القسم كما يجيء في جواز نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم وقد
يستعمل ... القسم كقوله هذا ثناك بما اوليت من حسن ... عوض قرير العين محسودا ويقوم مقام الجملة القسمية ايضا بعض حروف التصديق نحو

وهو

وهو جير بمعنى نعم والجامع ومن التصديق توكيد وتوثيق كالقسم تقول جير لا فعلن كانك قلت نعم والله لا فعلن ثم هي مبنية على الكسر
وقد يفتح ككيف وليس اسما بمعنى حقا خلافا لقوم وبناؤه على اعتقادهم لموافقة جير الحرفية لفظا ولا يكفي في البناء الموافقة لفظا الا ترى الى
اعراب الى بمعنى النعمة وقد يؤتى بها دون قسم قال وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره وربما نون جير طرا
قال وقائلة اسيت فقلت جير اسي انني من ذاك انه وبه استدل على اسميته قال عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف كما ان هيهات اسم بمعنى بعد
ويجوز ان يكون جميع حروف التصديق كذلك وقد يستغنى بها عن ذكر المقسم عن ذكر القسم به كقوله فاقسم لو شيء اتانا رسوله اي اقسم بما
اقسم به ويستغنى كثيرا عن القسم بجوابه ان اكد باللام والنون نحو لاضربن لان اللام والنون بدلها واضح كالجيء ولا يجيء في الخبر الصرف ما اقسم به ويستغنى
كثيرا عن القسم نحو لقد ضربت زيدا واما نحو لقد سمع الله ولن يدعا عالم فلم يقسم دليل على كونه جواب القسم خلافا للكوفيين كما تقدم وقد
تقوم مقام القسم حقا ويقينا وقطعا وما اشبهها نحو حقا لافعلن وكذا ايما ذلك لم يكن ردها شرط الا لينبه ذلك وكذا التزم بالذر نحو
نذر علي لافعلن او عهد نحو علي عهد الله لافعلن وعلى عهد الله لافعلن قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد يكونان اسمين
بدخول من والكاف للتشبيه وزائدة وقد تكون اسما ومذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر نحو ما رايته مذ
شهر ومنذ يومنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اقول قوله وعن للمجاوزة اي لبعد شيء عن المجرور بسبب احداث مصدر الفعل
بها نحو رميت السهم عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمت عن الجوع اي بعد عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت
الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذت عنه مجازا كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اي تراخيت عنه وبعضه بمنه
بالجارحة قوله تعالى عن القوم عن امر مضمن معنى يتجاوزون وطبقا عن طبق اي طبقا متجاوزا عن طبق في الشدة مما
قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد الطبق كل واحد منها اعظم مما قبله بل التكرير في المراد
التكثير والتكرير والقصر على اول مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا قولهم ورث السيادة كابرا عن كابر اي كابرا بعد كابر
في التسلسل عن كابر وقال بعضهم اي كابرا بعد كابر والاولى ابقاء الحرف على معناه ما امكن وقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب
عني ولا انت دياني فتخزوني ضمن فيه افضلت معنى تجاوزت في الفضل وقال ابو عبيدة في قوله تعالى وما ينطق عن الهوى اي بالهوى والاولى
انها بمعناها والجار والمجرور صفة المصدر اي نطقا صادرا عن الهوى ومنه قوله تعالى في قولك قلت هذا عن علم وقوله
تصد وتبدي عن اسيل ضمن تبدي معنى تكشف اي تكشف لنا بعدا عن اسيل قوله وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو
زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كان الدين ركبه ومنه علي نذر ان امر علي عنقه او على ظهره ومنه على القضاء الصلاة وعليه القضاء
لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا قالوا عن استعلاء الشيء عليه لكنه اذا صار الشيء مشهورا
في الاستعمال في شيء لم يراع اصل معناه نحو العظم القصد منه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وتستعمل حتى في البارئ
تعالى نحو توكلت واعتمدت عليه واما قوله اذا رضيت علي بنو قشير فحمل رضي على ضده اعني سخط كما حمل بعد منه
وقربت منه على انفصلت منه وقوله وعنها اشهر اي حملا عليها اي مدا فتها كان ملازمتها واستلاط عليه في تعبيره وقولهم فلان
على جلالته يقول كذا اي معها وكان المضاف ملازم لزوم الراكب لمركوبه ومن توهم كبنا الذي هو ان اي لزمه ومنه سيروا على اسم الله
اي ملازمين به وكانهم ركبه ملكم الى مقاصدكم ومنه قولك مررت على زيد لانه يفيد ان مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف
مررت به وقوله ان الكريم وابيك يحتمل ان لم يجد يوما على من يتكل يعني على فيه زائدة بل الكلام على التقديم والتاخير اي صلة ان
لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول كما مر في باب الموصول لانه تقدم على من يتكل فصار على
من يتكل فجاز حذف الضمير لانتصابه بيتكل صريحا قوله وقد يكونان اي عن وعلى اسمين فالاستعمال الاجود من عن واما يتعين
ادخال من عليهما لان الجر داخل الاسماء الاثنان يصف قطاة غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بيبداء مجهل وقال ولقد اراني
للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فجعلهما بعدهما لكونها على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم عن الاضافة ومعناها جانب علا
على قال بانت تنوش الحوض نوشا من علا نوشا به تقطع اجواز الفلا اي من فوق قوله والكاف للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه صلة
في نحو جاءني الذي كزيد فهو مثل الذي في الدار فان قيل لا يجوز ان يكون بمعنى المثل والمبتدا محذوف اي الذي هو كزيد اي مثل زيد
قلت قد تقدم في باب الموصولات ان حذف المبتدا في صلة غير اي انما يطرد في ايه القلة واستعمال نحو الذي كزيد شايع كثير
ويتعين اسميتها اذا انجرت كما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم واذا وقعت كما في قوله انتنهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك
فيه الزيت والفتل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة واما الاخفش فيجوز اسميتها بلا ضرورة وتبعه الجزولي ويكون ايضا زائدة
اذا لم يلتبس بالاصلية كما في قوله لواحق الاقراب فيها كالمقق اي فيها المقق وهو الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل في نحو قوله
ثم لم يكن مثله شيء او دخول مثل عليه نحو قوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول اذ الغرض ان لا يشبه بالتشبيه فلا بد من زيادة احدهما ادا في

والحروف المشبهة بالفعل إن وأن وكأن ولكن وليت ولعل لها اي لهذه الحروف صدر الكلام سوى أن فهي اي أن بعكسها اي بعكس هذه الحروف وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي هذه الحروف عن العمل على الافصح وتدخل اي هذه الحروف على الافعال

التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولى ولاسيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب الحكم بزيادة الحرف اولى واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله وصاليات ككما يؤثفين فاما ان يكون من باب التوكيد اللفظي لما انهما اسمان او حرفان كقوله ولا للما بهم ابدا شفاء واما ان يكون احديهما زائدة فتكون تلك الزائدة حرفا لان زيادة الحرف اولى فتكون اما الاولى فهو مثل قوله ليس كمثله واما الثانية فهو كقوله مثل كعصف ولا يجوز ان يكونا اسمين او حرفين واحدهما زائدة فان قلت لفظ مثل لا بد له من اسم مجرور فكيف حكمت بجرّ فيه الكاف في مثل كعصف قلت لا يمتنع منع الاسم عن الجر للضرورة وان كان لازما للاضافة لان علة الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل مضافا الى مقدر مدلول عليه بعصف لفظا كما قلنا في يا تيم تيم عدي فلا يكون الكاف زائدة فكانه قال مثل عصف كعصف ويجوز في قوله تعالى ليس كمثله شيء ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وقولك ليس لاخي زيد اخ نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فاخو زيد ملزوم والاخ لازم لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا ههنا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان لمثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا يدخل على المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخله لاشتبه المجرور الكافين اذا اشبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل وقد دخل في الشعر على المتصل والمنفصل قال فاجمل واحسن في اسيرك انه ضعيف ولم يأسر كاياك اسير وهو من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض وعلى المجرور انشد قال فلا ارى بعلا ولا حلائلا كهو ولا كهن الا حاظلا وقال وام اوعال كها او اقربا وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت وتجي ما الكافة بعد الكاف فيكون لها ثلثة معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما كانت قبل التشبيه المفرد بالمفرد قال تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة فلا يقتضي الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر موضوعة لافضاء الفعل القاصر عن المفعول به اليه والمفعول به لا بد له من فعل او معناه فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلب فعلا او معنى كن كما انت كن في المستقبل كما انت كائن الان فانت مبتدأ محذوف الخبر فانت تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الان ومنه قوله عم كما تكونون يولى عليكم شبه التولية الكون وهذا يكون بهم المكروه اي بما انهم المكروه وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه عن العرب انظرني كما اتيك اي لعلي اتيك قال لا تشتم الناس كما لا تشتم ولا منع من تغيير معنى الكلمة بالتركيب الا ترى ان مما يجي بمعنى ربما قال واني لمما اضرب الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم اي ربما قال بعضهم ان مما يجي ايضا بمعنى ربما نحو اني بما افعل اي ربما افعل والتها ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو قولك ادخل كما يسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفيون نصب المضارع بعد كما بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما فحذف الياء تخفيفا ولم يجوز البصريون لم يثبت الا افادتها للتعليل ولا نصب الفعل بعده واستحسن المبرد القولين وانشد الكوفيون لا تظلموا الناس كما لا تظلموا والبصريون ينشدونه على الافراد كما لا تظلم اي لعلها وقد يكون ما بعد الكاف ايضا مصدرية نحو كما انه بن تدان وافعل كما افعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعني نحو كن كما انت وكما تكونون يولى عليكم من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع اعني كما انه بن تدان من القسم الاول اي كما تكون كافروا واما ما التي بعد رب فمن قال ان رب حرف فهي تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا كما ذكرنا في كما وربت رب لتقليل النسبة المفهومة من الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهي كافة لها ايضا عن طلب المضاف اليه وما التي بعد قل وكثر وطال نحو قلما وكثر ما وطالما اما كافة للافعال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قوله صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم زائدة ووصال فاعل قلما وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتدأ قوله الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام سوى ان فهي بعكسها وتلحقها ما فتلغى على الافصح وتدخل على الافعال سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما فانها تشبه ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي وايضا ما الحجازية تشبه ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه الفعل معنى كما يجي ولفظا من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا واما فتح اواخرها فان لم تقل انها لمشابهتها للافعال بل قلنا انه لاستثقالها بسبب تشديد الاواخر والياء في ليت فهي جهة اخرى بها تشابه الماضي فتعمل عمل الافعال وان قلنا انها لمشابهة الفعل فلا تشابه بسببها الافعال لانها تكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة فاعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكذا نون الوقاية ان قلنا انها لحفظ فتحها كما تحفظ سكون من وعن فهي جهات المشابهة وان قلنا انها لاجل المشابهة فلا فلما شابهت الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا وكان مشابهتها للافعال اقوى من مشابهة ما الحجازية جعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الحقيقي ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير حقيقي فهو تصرف في العمل وقيل انه قدم المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال التي هي الاصل من اول الامر وتنبيها بجعل عملها فرعيا على كونها فرعا للفعل وهاتان العلتان ثابتتان في ما الحجازية ولم يقدم منصوبها فالعلة هي الاولى ومشابهتها للفعل معنى من حيث ان في ان وان معنى حققت

وأكدت

والكاف في كأنّ حرف تشبيه قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كأنّ زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان
الخبر في المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه والاولى ان نقول هي للتشبيه ايضا والمعنى كأنك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح
تشبيه احدهما بالآخر الا انه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود
الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذا تقول كأني اموت وكأنك تموت والاصل كأني رجل يموت وكأنك رجل يموت فقيل هي للتحقيق في
نحو كأنك بالدنيا لم تكن وكأنك بالآخرة لم تزل وكأنك بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى يبقى كأن
للتشبيه اي كأن الدنيا والاولى ان تقول ان كأن باقية على معنى التشبيه وان لا يحكم بزيادة شيء ويقول التقدير كأنك تبصر بالدنيا
اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال اي كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة الا
الى قولهم كأني بالليل وقد اقبل وكأني بزيد وهو ملك والواو لا تدخل الجملة التي هي خبر هذه الحروف فتبين ضعف قول الفارسي و
في لكن معنى الاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر بالاستثناء
المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكأنه توهم ان عمرا ايضا جاء لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ و
ليت بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت وماهية التمني غير ماهية الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهي ان التمني يستعمل
في الممكن والمحال والترجي لا يستعمل الا في الممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء كنت تنتظره وترقب حصوله او لا والترجي
ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب
نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطربت اقوالهم في لعل اذا وقعت في كلامه تعالى لاستحالة
ترقب ما لا وثوق بحصوله عليه تعالى قال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى افعلوا الخير لعلكم ترحمون اي لترحموا ولا يستقيم ذلك في
قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل وقال بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله
تعالى لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله آمنت انه الآية آمنت به بنو اسرائيل فتوبة يأس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا
حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان الرجاء او الاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما نصرنا مذهبه لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج
عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل لنا على ان نرجو ونشفق كما ان او المفيدة للشك اذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك تعالى الله
عنه وقيل ان لعل تجيء للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق اي هل هو كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت
به في حال الابتداء وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف في المبتدأ والخبر معا لطلبها لهما معا ويجوز عند الفراء نصب
الجزأين بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فينتصب الجزآن كما
ذكرنا في علمت في نصب افعال القلوب لهما سواء وقد جاء ليت ان زيدا قائم كما جاء علمت ان زيدا قائم فهو عنده كافعال القلوب في العمل
سواء واستشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبى رواجعا والبصريون يؤولونه رواجعا على الحال وعامله خبر ليت المحذوف اي يا ليت
ايام الصبى لنا رواجع والكسائي يقدر كان اي يا ليت ايام الصبى كانت رواجع وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمران الا فيما اشتهر
استعمالها فيه فيكون الشهرة دليلا عليها كما في قولهم ان خيرا فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزأين بالحروف الباقية ايضا
لما روي عنه ان قعر جهنم لسبعين خريفا وانشد وكأن اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وذلك ان اسم كان مشبه وخبرها
مشبه به فهما مفعولان لتشبهت الاول مفعول بلا جار والثاني مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بمشهور وقد رد على هذا الشاعر وقت
انشاده هذا البيت وقال الممدوح الصواب يحسب اذنيه اذا تشوفا قادمة ونقول ان ليت متضمن معنى الفعل بخلاف افعال القلوب
فانها افعال صريحة فلا يتصل بهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزأين بدلا لكون مضمونهما مفعول تضمن ليت واما نحو قوله
يا ليتني وصبيحا في غنم الخرج منها فوق كوم ان بحفان مع اسمها وخبرها مغنيان عن المعمولين لانها مفعول تمنيت وينبغي على ما ذهب
اليه الاخفش في نحو علمت ان زيدا قائم من تقدير المفعول الثاني ان يقدر ليت ههنا خبر ليت والاعتراض كالاعتراض واجاز
الاخفش قياس لعل على ليت في اجازة ان المفتوحة بعدها على ليت فيقول لعل ان زيدا قائم ولم يثبت والنصب في اخوات ليت الجزأين
ممنوع والمروي ان قعر جهنم لسبعين خريفا على ان في قعر جهنم لسبعين واما البيت فمعنى قوله كأن اذنيه فقد ذكرنا امر رد على الشاعر
قوله لها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي واما لا ولم ولن فقد مر في المنصوب
على شريطة التفسير علة جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب
والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة فلم يلزم التصدر اجراء لها مجرى سائر الافعال وانما لزم تصدر المغير الدال
على قسم من اقسام الكلام ليبني السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما قصده المتكلم اذ لو جوز تأخير ذلك المغير فأخر والواجب على
السامع حمل الكلام الخالي عن المغير من اول الامر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لتردد ذهنه في ان هذا التغيير راجع الى

لكنّ

نحو

تشوفت

شرح

الكلام

فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها اى ان مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجملة والفتح في موضع المفرد فكسرت اى ان ابتداء اى كون منصوبا على الظرف وبعد القول عطف على لفظ ابتداء وبعد الموصول وفتحت اى ان فاعلة وهي حال عن ضمير مستتر في فتحت ومفعولة ومبتدأة ومضافا اليها اى ان معطوفة على فاعلة وقالوا افعل هذا لولا انك حذف منه

بعدها مبتدأ محذوف الخبر وان حرف مشبهة ولك اسمها وخبرها ابدا كرلانه غير داخل في العرض فاقتصر على بعض التركيب وان مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد في محل الرفع لانه مبتدأ وتقديره قوله لولا انك منطلق لولا انطلاقك موجود فلولا انك في محل النصب لانه مقول القول ولانه مبتدأ ومتعلق بقالوا ولولا انك على لولا انك فان جاز

الكلام المتقدم الذي جملة على انه خال من جميع التغيرات وان المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كانه اخر يؤثر فيه ذلك المغير فيبقى في حيزه وكل واحدة من هذه الاحرف يدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط والتاكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى لانها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصدرها كاللام واما ان المفتوحة فلكونها مع جزئيها في تاويل المفرد لكونها مصدرية وجب توقعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف اليه ولا تتصدر وان كانت في مقام المبتدأ الذي حقه التصدر لما ذكرنا في باب المبتدأ فليت ولعل وكان وان المفتوحة لا تدخل على مبتدأ في خبره معنى طلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة اما ليت ولعل فلانهما لطلب مضمون الخبر فلا يكون ذلك المضمون مع ذلك مطلوبا بطلب اخر اذ لا يجمع في كلامهم طلبان على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما ذكرنا وهو اما ذات مذكورة شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسد او مقدرة قامت الصفة مقامها نحو كانك قائم وكانك تمشي وتقوم او عندك او في الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب كالاسم اسم الاستفهام اوجب تقدمه عليها فيسقط اذن عن مرتبة الخبر لا الواجب لها والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبرية لان النعت كما مر في بابه لا يكون طلبيا ومن ثم اول نحو قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط واما ان المفتوحة فلانها موضوعة لتكون مع جزئيها في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه فتبين بهذا ان ان في نحو قولك مررت بان افعل لا يجوز ان يكون مصدرية على ما اجاز سيبويه وابو علي كما تقدم في نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارهما مفردا متضمنا لمعنى الطلب لما مر في كان واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك فلا ارى منعا من وقوعها خبرا لهما كما في خبر المبتدأ وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانكم لا مرحبا بكم وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا ولكن عمرا لا تضربه قال ولو اردت لقال انني وهي صادقة ان الرياضة لا تنصبك للشيب قوله وتلحقها ما فتلغى على الافصح واذا دخلت على ما ليت جاز ان تعمل وتلغى وروى قوله الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقدي رفعا ونصبا والالغاء اكثر لانها تخرج بما عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالاولى ان لا تعمل كما تقدم في ما الحجازية اذا الغيت ما كافة وعند جمهور ان ما الكافة حرف وقال ابن درستويه انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان فيكون اسما والجملة بعدها واذا اعملت فما زائدة حرفية كما في قوله تعم فبما رحمة من الله وروى ابو الحسن وحده في انما وانما الاعمال والالغاء لكن الاعمال اقل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التوكيد الذي هو معناهما تقوية الثابت لا تجديد معنى اخر وعدم سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما وقياسها في الاعمال على ليتما شائع عند الكسائي واكثر النحاة اذ لا فرق بينها وبين ليتما فاذا سمع في انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف لكن الالغاء اولى بالاتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص بسببها وسيبويه يمنع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول والموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا اليها وقالوا لولا انك لانه مبتدأ ولو انك لانه فاعل فان جاز التقديران جاز الامران نحو من يكرمني فاني اكرمه واذا انه عبد القفا واللهازم وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا قائم وعمرو ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دون اخواتها على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما وفي لكن ضعيف وتخفف المكسورة فيلزمها اللام ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ خلافا للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة فيعمل في ضمير شان مقدر فيدخل على الجمل مطلقا وشذ اعمالها في غيره ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي اقول قوله فان لا تغير معنى الجملة اخذ في تفاصيل معاني الحروف الستة فان المكسورة موضوعة لتاكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعة لتكون بتاويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك بتلك بالنسبة اذا الحقت اخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والضاربية وكذا بلغني ان زيدا في الدار اي حصول زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة هو الحاصل المقدر قوله ومن ثم وجب الكسر اي من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة وتغيير المفتوحة لمعناها الى المفرد قوله فكسرت ابتداء اي مبتدأ بها سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان في وسط كلامه لكنه كلام مبتدأ به كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فهو كلام مستانف وقع علة لما تقدم ومنه قوله تعم ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد العلم والظن وانما كسرت بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة قال تعم ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وكذا كسرت بعد جواب القسم لانه جملة لا غير نحو والله انك قائم وقد تفتح ان في جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن في خبرها اللام ولعل ذلك للتاويل بالمفرد اي قسمت على قيامك

التقدير

جاز الامران مثل من يكرمني فاني اكرمه واذا انه عبد القفا واللهازم وشبهه وبالجر عطف على من يكرمني وهو مجرور محلا بالاضافة ولذلك جاز العطف على اسم ان المكسورة لفظا او حكما عطف عليه وبالرفع متعلق بجاز دون المفتوحة اي لم يجز العطف على اسم المفتوحة ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا عطف عليه وخلافا مفعول مطلق اي الكوفيين متعلق به ولا النفي لجنس واثر اسمها ولكونه اي لكون اسم ان وجود وسببه الخبر لكونه الجار والمجرور مع خبره لا وخلافا للمبرد مثل قوله للكوفيين والكسائي عطف على المبرد ومثل انك وزيد ذاهبان متعلق بخلافا لكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع ان المكسورة عطف اي المفتوحة على الخبر او الاسم اذا فصل بينهما اي الفصل بين الاسم وبين المكسورة والاسناد الى المصدر المدلول عليه بالفصل وهو ان يكون متعلق لكنه منزلة ... فهو مثل به مصاحبته وجاز ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضمير مستتر في فصل عايد الى ... عنهما الثاني كاين مفعوله على الوجه الاول ظرف الفصل وعلى الوجه الثاني مفعول او على ما بينهما اي بين الاسم والخبر وهو الجار في لكن ضعيف وتخفف ان المكسورة فيلزمها

تاويل

تقديم

وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم وتكسر ايضا اذا وقعت حالا نحو لقيتك وانك راكب قال تعالى وما ارسلنا قبلك
من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في تاويل المفرد كما مر فان قلت ففيها لا تكون بتاويل المصدر فان الحكم
ايضا تقع حالا قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به وتكسر ايضا اذا كان في موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم وكان عمرو انه
قائم لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبر المبتدأ في تاويل المفرد واما اذا كان المبتدأ حدثا جاز فتح ان في الخبر نحو اما مولى انك
قائم وتكسر ايضا اذا دخلت في مبتدأ في خبره لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتاكيد مضمون الجملة كان
المكسورة وهما سواء في المعنى قوله وفتحت فاعلة نحو بلغني انك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول به نحو علمت انك قائم
على قيامك وكذا المبتدأ نحو عندي انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قائم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت
من انك قائم قوله وفتحوا لولا انك هو جواب سؤال مقدر وهو ان لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر ان فاجاب بان الجملة بعد
لا يجوز اظهار جزئيها كما تقدم في باب المبتدأ بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز ففتحناها
ليكون ان مع جزئيها في موضع المبتدأ والخبر محذوف واما على مذهب الفراء ومذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا
في باب المبتدأ ففتحها ان ظاهر قوله ولو انك لانه فاعل يعني ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان لكانت داخلة
على الجملة الاسمية ولا يجوز ففتحناها لتكون مع ما في حيزها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل ويجيء في حرف الشرط و
وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا قائم لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك لانها مصدرية وينبغي دخولها
على الاسمية كما يجيء فالتقدير ما ثبت ان زيدا قائم كما في لو انك ثمت سواء قوله فان جاز التقديران اي تقدير الجملة والمفرد جاز
الامران اي فتح ان وكسرها وذلك في مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه الكسر بتاويل فانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما في حيزها
مبتدأ محذوف الخبر فاكرامي ثابت له وكذا بعد اذا المفاجاة نحو قوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم اي عبده قفاه
اي لئيم القفا يعني صفعان واللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين يعني ان الشاعر ما حوطه كقولهم حسب مداكيرم فالكسر على
تاويل اذا هو عبد القفا والفتح على تاويل فاذا عبوديته قفاه ثابتة وكذا اذا وقعت ان بعد الواو بعد قولك هذا وذاك تقرير الكلام
السابق قال تعالى ذلكم وان الله موهن فان لكم خبر مبتدأ محذوف وان عطف على هذا الخبر اي الامر ذلكم والامر انه ان الله موهن وان
كسرت فعلى عطف ان مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها قال اني اذا خفيت نار لمرملة الفي باربع بل رافعا نادي هذا
واني على جاري لذو حدب احنو عليه بما يحنى عليه فهو مثل قوله تعالى ذلك ومن عاقب بمثل الاية فالجملة القسمية في الاية عطف على الجملة المتقدمة و
كذا اذا وقعت نحو اول قولي الخ كلامي بالفتح على ان قولي مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى القول والتقدير اول قولي اي اقوالي
حمد الله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولي بمعنى مقولي اي اول
مقولاتي هذا المقول وهذا الكلام وهو اني احمد الله فيكون قد قال كلاما اوله اني احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول اول
السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال عليه السلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ولا يكون قوله اني احمد الله معمولا للفظ
قولي كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك مضروبي زيد مضروب من حيث المعنى وليس معمولا لمضروب
وقال ابو علي قولي مصدر مضاف الى الفاعل واني احمد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدأ محذوف اي اول قولي ونطقي بهذا الكلام
ثابت ورده المصنف في ذلك لان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون للنطق اول ووسط واخر والجزء الاول باعتبار الكلم
الثاني تلفظه بلفظ اني وباعتبار الحرف تلفظه بهمزة اي فيكون المعنى اذا صح هذا تلفظي باني او بهمزة اني ثابت وهو خلف من الكلام
وغير مقصود المتكلم ويجوز الوجهان بعد اما فان فتحت فاما بمعنى حقا فتقول اما انك قائم فان فاعل اي احق ذلك حقا او تقول حقا في معنى
الظرف اي في حق فيكون ان اما فاعلا او مبتدأ كما مر في باب المبتدأ قال احقا ان اخطبكم هجاني والدليل كونه في معنى الظرف قوله
افي حق مواساتي اخاكم بمالي ثم يظلمني السريس فهو كقوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس وان كسرت
فاما حرف استفتاح كالا تقول اما انك قائم قال تعالى الا ان عادا كفروا ربهم وتقول ايضا اما والله انه ذاهب بالفتح اي حقا والله انه
ذاهب بمعنى ايما برو اما والله انه ذاهب كالا انه والقصد ذاهب حتى ان كانت ابتدائية يجب كسر ان بعدها وان كانت جارة
او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر ولا يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ وان
جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو ما رايته مذ ان الله خلقه ومنذ قيام زيد رفعا وجرا لان الجملة بعدهما مضاف اليها كما مر في
الظروف المبنية فهي في تقدير المفرد لان ما حق رب مضافان الى الجملة لكن لما كانت في تقدير المفرد لم يجئ ان بعدهما الا
مفتوحة كما مر في باب الظروف المبنية والغالب بعد لا جرم الفتح نحو قوله تعالى لا جرم ان لهم النار فلا ما رد للكلام السابق على
ما هو مذهب الخليل العرادية كانه لا اقسم لان لا جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وقال

قوله

الجار

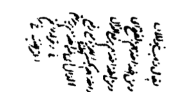
جرم حتى فان فاعله واستشهد بقوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا برفع فزارة وان بعضهم بدل
اشتمال منها اي حق غضب فزارة بعدها وقال تغلب بل لو ابجرمت فزارة بنصب فزارة اي كسبت الطعنة فزارة الغضب انه
جرمت لهم الغضب كقوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم اي لا يجرمن لكم بمنزلة فسر بعضهم لا اي جرم كفرهم ان لهم النار بعد معنى
جر وقال الفراء هو لا جرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لا ترى عن عن ان لا جرم والفعل والقصر جرم بمعنى الحسا
كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع اي لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم
للتاكيد الذي بها فلذلك يجاب بما يجاب القسم فقيل لا جرم لا فعلن ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قائم فعن جميع النظر الى اصل لا جرم كقو
ل لا بد ان يفعل كذا اي من ان يفعل كذا اي لا محالة انك تفعل كذا اي من انك تفعل كذا ومن كسر فعلى القسم المعارض لا جرم
حكى الكوفيون فيها وجوها من التغيير لعرب لا جر باسقاط الميم ولا ذا جرم فتكون فارالله كما قيل فيها ذا صنف ولا ذا جر بميم ولا
ان ذا جرم وكان عن ذا جرم وان زائدة والعين في عن بدل من الهمزة كما في قوله اعن توسمت من خرقاء منزلة ما الصبابة من عينيك مسجوم
وتقول شان ما انك ذاهب من ما انك قائم بالفتح فشأن مع فعلان مكفوفا بما كلاهما بطل اللام وهما بمعنى حقا معنى شأن ما انك قائم حقا
انك قائم اي في حق الا ان في لا تدخل على شأن وعن لكن تقدر في الاصل فعلين ويجوز ان يكون هما اسمين لاسم كما هو مذهب سيبويه
في نعم صيغة فيما كما في بئس العقيم صيغة وبئس الفعل على ما تقدم ذكرنا ان جميع باب فعل مضموم العين يجوز استعماله استعما
نعم وبئس فتقول زيد فاسق كما ان عمرا صالح ليس ما ههنا كافة كما كانت في قولك زيد صديق كما عمرو اخي وهو كانت كافة لوجب كسر ان
ولا يجوز الا الفتح وقال الخليل ما زائدة وان مجرورة بالكاف الا انه لا يلزم زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انكم تنطقون اولى
الكاف مع ان مثل الزيادة وكراهة ان يلي لفظها مثل كان معنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اي هذا صحيح كصحة ذاك وتقول حقا انك ذاهب
وجهد رأيي انك قائم بالفتح لا غير لان المعنى في حق وفي جهد رأيي وافاحسنت بما فقلت اما حقا فانك ذاهب واما جهد رأيي
فانك قائم فالوجه الكسر لانك لم تضطر مع اما الى جعل الظرف خبرا لان كما كنت مضطرا اليه من دونها لان معمول ما في
حيز ان لا يتقدم عليها مع اما الجواب في حروف الشرط نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر واما بدا فانك صائر لا يتقدم عليها من حيث
فاضطررت الى فتح ان مبتدأ وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه في اما في رأيي فانك ذاهب القوى الوجه الكسر لانك غير
مضطر الى فتحها وتقول اما في الدار فانك قائم بالكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل في الدار واما اذا ذهبت ان في الدار قيامه
الحديث وهذا الغرض فانه يجب الفتح والتعريف الذي ذكره في الفتح في موضع المفردات والكسر في مظان الجمل انه من تعريفه في محل كلي
يصلح للاسم والفعل فالكسر في كل موضع تعين لوحدها فالفتح لان ما بعدها الجملة يجوز فيه الفعل والاسم نحو فوته تقدم ومن عادته تقدم
منه لا يتعين الكسر فيما بعد اذا المفاجاة فيتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح قوله ولذلك جاز العطف الخ يعني ولما لا تغير
للمكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذ فائدتها التوكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك
الاسم بالرفع ثم اعلم انه يختلف عبارتهم في ذلك يقول بعضهم كما قال المصنف يعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع
ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاول نظرا الى ان الاسم هو الذي يجوز رفعه قبل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول مبني على
كونه مرفوعا لكن محل الاشتغال لفظها بالنصب كالأمر في لزيد ولا شك ان المرفوع فيه هو الاسم وحده لا الاسم مع الحرف الداخل
عليه فكذا ينبغي ان يكون هنا الامر مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظرا الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ
والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها باعتبار
النصب ويشكل عليه بان اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهي مع اسمها
ليست اسما لا بل لا ان يحكي العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتداء طرفا من هذا قوله لفظا او حكما اي
الى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو وان ههنا
مع اسمها وخبرها وان كان تشبيه تقديرا بالمفرد من حيث ان التقدير علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اثنان مع اسمها وخبرها
سادة مسد مفعولي علمت كما ان المكسورة مع جزئيها بتقدير اسمين اعني المبتدأ والخبر فحكم المفتوحة بعد افعال القلوب
حكم المكسورة في قيامها مقام جزئيها مقام الاسمين وفيما قال المصنف مع هذا التحقيق البالغ والتدقيق الكامل نظر وذلك لانا
بعد تسليم ان المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير الاسمين نقول ان شبيهة الاسمين بتقدير المفرد فعلمت ان زيدا قائم بتقدير
علمت قيام زيد كما مر في افعال القلوب فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها مع جزئيها بتقدير المفرد اذ لا اسمان
بتقدير الاسم المفرد هذا مع ان الحق ان ان مع ما في حيزها ليست بتقدير الاسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد ساد
مسد الذي ذلك الاسمان المنصوبان مولان بواسطة ادعى المصنف الى هذا التكلف انه راي شواهد العطف
على محل

كان

الداخل

مع

علمت قيام زيد فهما اقوال عمرو
[illegible]



نحو محل المكسورة بقوله تعالى واذان من الله ورسوله الاية واذان بمعنى اعلام وكذا استشهد سيبويه بقوله والا فاعلموا انا و
انتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة فيقدر حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد
افعال القلوب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال لان المذكور بعض الفعل لما راى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة
حكمها حكم المكسورة في جواز العطف بالرفع على محل اسمها لانهما حرفان مؤكدان اصلهما واحد فجوز العطف بالرفع في نحو بلغني ان زيدا قائم
وعمرو والسيرافي ومن اخذ اخذه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه وقال لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معها معنى
الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور كما ذكرنا فاسمها كبعض حروف الكلمة ونظر الى سيبويه صحيح فيقول ان
قوله تعالى ورسوله عطف على الضمير في بريء وجاز ذلك بلا تأكيد بالمنفصل لقيام الفصل بالجار والمجرور اعني قوله من المشركين مقام التأكيد
او يقول ورسوله مبتدأ خبره محذوف اي ورسوله كذلك وليست الجملة معطوفة على ان مع ما في حيزها بل الواو اعتراضية ويقول في قوله
والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق ان ما بقينا في شقاق خبر انا وقوله وانتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم له مثل هذا في قوله
ولا انا من رهبة عبيدكم ولا انني بالمشي في القيد اخرق بعد قوله لا تحسبي اني تخشعت بعدكم لشيء ولا اني من الموت افرق لان
قوله ولا انني بالمشي في القيد اخرق عطف على اني تخشعت فلو جعلنا قوله ولا انا من رهبة عبيدكم جملة اعتراضية لكانت داخلة على
معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولو روي انني بالمشي في القيد بالكسر لارتفع الاشكال وكان قوله ولا انا من رهبة عطفا
ولا مكررة وحكم لكن في جواز العطف على محل اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم قال سيبويه بعد ذكره جواز العطف على محل اسم
ان بالرفع لكن الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة ان يعني في جواز العطف المذكور وتفارقها في ان اللام لا تدخل على خبرها وعن ان كان يجيء
واحتمال كان لكن مثل ان لا تغير معنى الابتداء بعدها لم يزل لان الاستدراك في الحقيقة معنى راجع الى ما قبلها لا الى ما بعدها اذ هو حفظ الحكم السابق
نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فقولك ما قام زيد لكن عمرا قام حفظت فيه عدم القيام عما توهم من دخول
عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرا لم يقم واجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونه في الاصل مبتدأ ومنعه
غيره لخروجه عن معنى الابتداء بما اورد فيه الحروف من المعاني وهو التمني والترجي والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق في جواز الحمل على المحل
عند الجرمي والفراء والزجاج ولم يذكر غيرهم في ذلك لا منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج قوله تعالى علام الغيوب في قوله
قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب صفة ربي ويحتمل رفعه وجهين اخرين ولم يذكر كونه البدل والقياس ان يكون مثل سائر التوابع في جواز
الرفع نحو ان الزيدين استحسنتهما اشتمالهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المشبهة بليس نحو لا غلام رجل في الدار الا زيد ولا يحمل على
المحل عند البصريين الا بعد مضي الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قائمان واجازه الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر
المبتدأ عند جمهورهم الابتداء والعامل في خبر ان ان فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو معا فيعمل فيه عاملان مختلفان مستقلان في العمل رفعا
واحدا وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي كما ذكرنا في صدر الكتاب والاثر الواحد الذي لا يتجزأ لا يصدر عن مؤثرين
مستقلين في التاثير كما ذكر في علم الاصول لانه يستغني بكل واحد من المؤثرين عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما عدم استغنائه عنهما ولو
فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم وخارجة لم يلزم الفساد الذي ذكروا فيجوز فيكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعلنا
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله واذا قدمت الخبر على العطف فاما ان يلي المعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان زيدا قائم وعمرو كذلك
او مقدرا فيه وتقديره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قائما لا يكون خبرا عن الاثنين
وانما اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدأ لان ان واخواتها لا تعمل عند
الكوفيين الا في المبتدأ دون الخبر والعامل في خبر ان اسمها لان المبتدأ والخبر مترافعان عندهم فلا يلزم صدور اثر عن مؤثرين والفراء
توسط مذهبي سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصل وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا
مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو انك وزيد ذاهبان وان الفتى وعمرو قائمان والا فلا لانه لا ينكر في اللفظ كما ينكر مع
ظهور الاعراب في المتبوع وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفين ظاهري الاعراب مستبدع ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزمه
ايضا توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي واما قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا
والنصارى والصابئون فمن ظن ان الواو في والصابئون اعتراضية لا للعطف وهو مبتدأ محذوف الخبر اي والصابئون كذلك
ليست خبر ان مسدة وكذا الدعلية كما في ... على مذهب المبرد ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب
اي فاني وقيار كذلك بها لغريب وجمع سيبويه قبل الخبر رفع تاكيد اسم ان المبني وكذا المعطوف على منوي الخبر نحو
انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وقد خرجهما بلا خلاف ومثل ذلك نادر وجوزه بعض النحويين بناء الاسم
ولما جاز الكسائي رفع المعطوف على الاول منصوبا ظن ونحوه ان خفي اعراب الثاني نحو ظننت غلامك ... وعمرو ... لان

مبحث الحروف

على نسخ معنى الابتداء وخبر مضمون الجملة مفعولا به واذا منعوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل
الصريح نحو انما اشترط خفاء اعراب الثاني ليكون المفعولان في اللفظ كاسم ان وخبرها فيقل الشناعة قوله خلافا للمبرد والكسائي الظاهر
ان هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن كذلك اي في احكام العطف على المحل قوله و
لذلك يخالف اللام اي ولاجل كون المكسورة مع جزئيها في تقدير الجملة قوله دونها اي دون المفتوحة اعلم ان هذه اللام لام الابتداء
المذكورة في جواب القسم وكان حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء اعني التوكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء
كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حريا بالتقدم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل واغتفروا
مع تاخير اللام شيئين احدهما ان يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام اعني المبتدأ
او الخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم نحو لزيد قائم ولقائم زيد ولطعامك زيد اكل لا تدخل مع التاخير الا على احد
هذه الثلاثة نحو ان من الشعر لحكمة وان زيدا القائم وان زيدا لفي الدار قائم ولا يدخل على متعلق الخبر فلا تقول ان زيدا قائم لفي الدار لئلا
يبعد حقها كل البعد بتاخيرها عن حقها صدر الكلام عن جزئي الكلام اللذين هما معمولا ان وانما يدخل على الاسم اذا انفصل عن ان وبينهما بظرف هو الخبر
نحو ان علينا للهدى او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا يعمل ما بعد لام الابتداء فيما قبلها لاقتضائها حقها من الصدر
وقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن اللام الاولى فيه لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية صلة من او صفته وانما تدخل على
الخبر اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد ولا يجوز ان زيدا لقام ويجوز ان زيدا لقد قام كما جاز ان زيدا ليقوم لقربه منه كما مضى في
جواب القسم واما نعم وبئس فجاز دخولها فيهما وان لم يدخلها قد يجوز ان زيدا لنعم الرجل ولبئس الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر
مضارعا مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام فيه نحو ان زيدا لسوف يخرج خلافا للكوفيين وذلك ان اللام للابتداء و
معناها التوكيد ولا يفيد الحالية كما توهم حتى يتناقض هي وحرف التنفيس كما مر في المضارع وشرط الخبر ايضا ان يكون مثبتا لان
لام التوكيد لا يجامع حرف النفي كما ذكرنا في جواب القسم ولا يدخل ايضا على حرف الشرط فلا يجوز ان زيدا لان ضربته يضربك ولا
على اسم فيه معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر فتنافرا ولا يدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا من يضربه
لاضربه لان جواب الشرط وحده ليس خبرا لان بل هو مع الشرط واجازه ابن الانباري ولا يدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا
تقول ان كل رجل لوضيعته وذلك لان اصلها لام الابتداء كما ذكرنا في جواب القسم فلا يدخل الا على ما يدخل عليه لام الابتداء
وقد ذكرنا مواقعها واجازه الكسائي نظرا الى سدها مسد الخبر واذا وقعت الاسمية خبر ان فالوجه دخولها على الجزء الاول نحو
ان زيدا لابوه قائم وقد حكي ان زيدا وجهه لحسن وهو مثل دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر على ما اجازه ابن الانباري وكلاهما
ضعيف لان حقها لما سقطت عن التصدر ان لا يتاخر عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر واذا اردت دخولها في خبر ان الذي في اوله لام القسم وجب
ان يفصل بينهما لكراهة اجتماع اللامين قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بين اللامين بما الزائدة كما قلنا في قوله لزيد صديق
كما ان عمرا اخي وانما يدخل على معمول الخبر المقدم على الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد تقول ان زيدا لطعامك اكل واني لبك واثق
ولا تقول ان زيدا لفي الدار قام كما ذكرنا في جواب القسم واجازه الاخفش وقد يدخل على غير الثلاثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا
كقوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد وذلك لوقوعها موقع الخبر فكانها دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون
مبتدأ لارتفاع ما بعده وقد تكرر اللام في الخبر وفي متعلقه المقدم عليه نحو ان زيدا لبك لراغب وهو قليل منع منه المبرد و
اجازه الزجاج قياسا وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجردا من ان نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربة وقدر بعضهم لهي عجوز
ليكون في التقدير داخلة في المبتدأ كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير الا انهم لياكلون الطعام وكذا قرئ في الشواذ
ان الله لسميع عليم بالفتح كما جاء في الخبر معمولا لاضحى نحو اضحى زيد لمنطلقا ولامسى قال مروا عجالا وقالوا كيف صاحبكم قال الذي سالوا
لمجهودا ولزال قال وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصى بكل مكان ولما نحو ما زيد لقائما قوله واعلم ان تشبيهما وترك الا
متشابهان ولا سواء شاذ لدخولها على حرف النفي وشذ ايضا دخولها على كان ولولا قال ... حتى لكان لم يكن فاليوم ابكي ومعه
لم يبكني وقال الولا فاسمعن منا ابيسل لقد جرت عليك يد غشوم واعلم ان اصل شهدت ان يتعدى بالباء نحو شهدت بكذا
وشهدت بان زيدا قائم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قائم واما قوله تعالى نشهد انك لرسول الله
فنشهد محمول على نعلم لان اصل الشهادة ان يكون عن علم ونشهد هنا بمعنى نعلم كعلمت نحو علمت ان زيدا لقائم الا ان شهدت لا ينصب
المفعولين نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما وعلمت يجري مجرى القسم على ضعف فتقول علمت ان زيدا لقائم بكسر ان وكذلك
شهدت تقول في الشعر اشهد ان زيدا لذاهب بالكسر والمشهور الفتح فيهما وكذا قد يجيء اشهد لقد رايته كذا كانه قيل والله لقد رايته
كما اشهد لاخرجن قال ولقد علمت لتاتين منيتي وقد يجيء ظننت لتموتن لكونه بمعنى علمت واجراؤها مجرى القسم ضعيف كما ان

التأخير عن الخبر

تعليق

حذف

حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف نحو علمت زيد قائم وشهدت زيد فاضل كقوله اني وجدت ملاك الشيمة الادب، والدليل على جواز اجراء
الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين فيقع قولك شهدت ان زيدا القائم واشهد ان زيدا قائم يجوز
ان يكون شهدت معلقا كظننت لزيد قائم ويجوز ان يكون مجرى مجرى القسم واللام وان جوابه ولا يجوز مع الباء ابدا فتح ان نحو علمت
نحو اشهدت بان زيدا القائم لان حرف الجر معلق ولا يجوز اشهد انك لذاهب وانك لقائم لعطفك الجملة على المفرد واعلم ان بعض
العرب يقول لهنك لرجل صدق قال لهنا لمقضى علينا التهاجر ولهني لاشقى الناس ان كنت غارما وقد يجيء في الشعر وهو
قليل قال الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق علي كريم وفيه ثلاثة مذاهب احدها لسيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان كما في
هياك في اياك وهرقت في ارقت فلما غيرت صورة ان بقلب همزتها هاء جاز مجامعة اللام اياها بعد الامتناع والثاني للفراء وهو
ان اصله والله انك كما روى عن ابي ادهم الكلابي له ربي لا اقول ذلك بقصر اللام ثم حذف حرف الجر كما في الله لافعلن وحذفت
لام التعريف ايضا كما في لاه ابوك يعني لله ابوك ثم حذفت الالف فقال كما تحذف من الحمد ودا اذا قصر كما في الحصاد والحصد قال الا
لا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال ثم حذفت همزة انك وفيها ثلث تكلفات والثالث ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم
ان اصله لله انك واللام للقسم فعل به ما علمت في مذهب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا الاخير يقال لهنك لقائم بلا تعجب واما قولهم ان
زيدا ليضربن بنون التوكيد وان زيدا لقام بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر اي والله ليضربن ووالله لقام وانما جاز حذف
قد في الماضي مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما في الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك
جملتين في حكم واحدة الا ترى الى تخفيفات ايمن ووجوب حذف الخبر في لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجار في الله لافعلن ولا يجيء
لام الابتداء من جملة الحروف الستة الا بعد ان المكسورة والحق الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله ولكنني من حبها لعميد قالوا
وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا
تجامع ان المكسورة ايضا لانها تسقط بسببها عن مرتبتها من الصدر لكن جاز مجامعتها لها لفرط مناسبتها لها لكونهما بمعنى واحد
فاغتفر لهذه المناسبة سقوطها عن مرتبتها بمجامعتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها معنى فلا يغتفر سقوطها عن مرتبتها وما انشده
فاما ان يكون شاذا كما في قوله ام الحليس لعجوز شهربة واما ان يكون في الاصل لكن انني فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف
لكنا هو الله ربي اتفاقا منهم بحذف الهمزة واصله لكن انا واعلم ان ان المكسورة ترادف نعم كما يجيء في حروف التصديق فلا تعمل وترادف
المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة لكونها مع جزئيها اسما مفردا تقع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة اجتماعهما
نحو ان عندي انك قائم وليت في قلبك انك تعطيني وكذا تقول في البواقي وتكون ان المفتوحة بدلا كقوله تعالى واذ يعدكم الله
احدى الطائفتين انها لكم فانها بدل من احدى الطائفتين وكذا قوله الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون فانهم
بدل من كم اهلكنا واما قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية
معادة لتاكيد الاولى لما تراخى ما بينها وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخى ما بين مفعولي لا تحسبن في قوله لا تحسبن الذين
يفرحون بما اوتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ومثله قوله تعالى وهم بالآخرة هم كافرون وهذا قول
الجرمي وهو المحقق وقال المبرد انكم مخرجون مبتدأ خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى اي انكم وقت موتكم اخراجكم ويجوز
وقوع ان المكسورة خبر الاحرف الستة نحو قوله ان الخليفة ان الله سربله وقوله لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني
خطيبها بكسر ان وروى اني بالفتح على ان يكون تكريرا لانني الاولى كما قلنا في الآية الكريمة قوله وتخفف المكسورة الخ اذا خففت
بطل اختصاصها بالاسماء فبطل الاقتضاء تعلق الاعمال وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة
والآية رد عليهم قال المصنف ويلزمها اللام مع التخفيف سواء اعملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما مع الاعمال
فللطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا المعملة لا تلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن
يلزم اللام ان خيف التباسها بالنافية فعلى قوله يلزم اللام اذا كان اسمها مبنيا او معربا مقصورا واما ان دخلت على الافعال لزمت
اللام وقولهم اما ان جزاك الله خيرا لم يدخل فيه اللام لان الدعاء لا تدخله النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل فلا يكون ذلك الفعل
عند البصريين الا من نواسخ المبتدأ حتى لا يخرج ان عن اصلها بالكلية والكوفيون يعممون جواز دخولها على الافعال كلها قياسا
نحو قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه وهو عند
البصريين شاذ واختلف في هذه اللام الفارقة فذهب ابو علي واتباعه انها غير لام الابتداء التي تجامع المشددة بل هي لام اخرى للفرق
اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق في ان علمت لزيد لقائما ولما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء في نحو قوله ان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك
وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا فانما ان التعليق واجب لو دخلت على اول مفعولي افعال القلوب

الا انها

وكان للتشبيه وتخفف فتلغى اي كان المخففة على الافصح ولكن للاستدراك اي لكن بين كلامين متغايرين معنى وتخفف لكن فتلغى اي لكن المخففة ويجوز معها الواو
لكن المخففة الواو وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجي وشذ الجر بها اي بلعل

الا انها لا يدخل بعد الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو الخبر ويدخل على المشتغلة اما على المبتدأ المؤخر او الخبر او القائم مقامه وفي
الامثلة الواردة في التنزيل لم يدخل الا على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم
لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين وانما نصب الاول لعدم الخلو عن مانع ومعلق فلابد من نصب الثاني وان دخلها لام الابتداء قال
تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان كادوا ليفتنونك واما قوله وان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك فشاذ
وفرق الكسائي بين ان مع اللام في الاسماء وبينها معها في الافعال فقال ان نافية واللام بمعنى الا الا ان المخففة بالاسم اولى نظرا الى
اصلها والنافية بالفعل اولى لان معنى النفي راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين يقولون انها نافية مطلقا دخلت في الفعل او في الاسم
واللام بمعنى الا ومنع البصريون كون اللام بمعنى الا لتخالف لفظا قالوا ولو جاز ذلك لجاز جاءني القوم لزيدا اي الا زيدا ولا يلزم مما
قالوا اذ ربما اختص بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي ومنع ابو علي في المكسورة المخففة المهملة من
تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة وقد مر ذلك في باب الضمائر قوله وتخفف المفتوحة فتعمل
في ضمير شان مقدر وقد مر ذلك في ضمير الشان مع الخلاف في ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم
اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فتجيء في المضمر فقط قال فلو انك في يوم الرخاء سالتني
فراقك لم ابخل وانت صديق وقال بانك ربيع وغيث مريع وقدما تكون هناك الثمالا قوله ويلزمها مع الفعل الخ قد مضى شرحه في
نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد تكون الجملة مجردة نحو قوله ان هالك كل من يحفى وينتعل وقد تكون مصدرة
بلا نحو علمت ان لا شيء لك او باداة شرط نحو علمت ان من يجيء يضربك اضربه او برب نحو علمت ان رب خصم لي على مذهب الكوفيين او
بكم نحو علمت ان كم غلام لي قوله وكان للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح ولكن للاستدراك تتوسط بين كلامين متغايرين معنى
فتلغى ويجوز معها الواو وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجي وشذ الجر بها اقول في كان قولان قال بعضهم انها
غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت اداة التشبيه لتؤذن من اول
الامر بقصد التشبيه فوجب فتح المكسورة رعاية للفظ الكاف فلانها لا تدخل الا على لفظ المفردات ففتحت لفظا وهي في المعنى باقية على حالها
لم تصر بالفتح حرفا مصدريا وصار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت في محل خبر ان لصيرتها جزء الحرف
كما ذكرنا فليس الكاف كذا كما هي محل لصيرتها كجزء الاسم ولا يطلب متعلقا كما كانت تطلبه حين كانت في محل الخبر لانها خرجت بالجزئية
عن كونها جارة فاذا خففت كان فالافصح الغاؤها وقد جاء كان وريديه رشاء خلب قال ووجه مشرق النحر كان ثدييه حقان و
اذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان تقول لا يقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في
ان المخففة لكن لما لزم الفعلية التي تليها ما لزم ان المخففة من حرف العوض تقوى اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان ولزوم حرف العوض
في الفعلية يقوي كونها مركبة من الكاف وان ويجيء بعد المهملة اسمية كقوله عبأت له رمحا طويلا والة كان قبس يعلى بها حين
تشرع وفعلية كقوله تعم كان لم تغن بالامس وقوله عم في الشيخ كان قد وردت الاظعان وقوله اذا الرجل عيران وكانما الرجل على السا
وكان قلاي وكان قد زالت بها وان جاء بعدها مفرد كقوله تمشي بها الدرماء تسحب قصبها كان بطن حبلى او نهي منتم فالمحذوف
غير ضمير الشان اي كان بطنها بطن حبلى وقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى ناظر السلم برفع ظبية يجوز ان يكون
ظبية تعطو جملة اسمية وان يكون تعطو صفة ظبية واسم كان محذوف اي كانها ظبية ويروى كان ظبية بالنصب على اعمال كان
ويروى بجرها على ان ان زائدة اي كظبية ولكن هي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة
بالكاف الزائدة واصله لاكان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا
واثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا ونقل فيه الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب قوله بين كلامين متغايرين
معنى اي في النفي والاثبات والمقصود التغاير المعنوي لا اللفظي فان اللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وقد لا يكون كقوله
تعم ولو اراكهم كثيرا لفشلتم الى قوله تعم ولكن الله سلم اي ولكن الله لم يريكهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرا مسافر ولا يلزم التضاد
بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما بوجه ما قال تعم ان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير
مناسب للافضال بل اللائق به ان يشكر المفضل مثله كثيرا واذا خففت الغيت ويونس والاخفش اجازا اعمالها مخففة ولم يثبت هذا سماعا
ويجوز دخول الواو عليها مخففة ومشددة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء في الشعر
حذف نون المخففة للساكنين قال فلست باتيه ولا استطيعه ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل قوله وليت للتمني الخ قد مضى شرحه
في اول هذا الباب قوله ولعل للترجي وشذ الجر بها فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل وجاء لعن بعين غير معجمة ولغن بغين معجمة
واخرهما نون وجاء عن ورغن بجعل النون مقام اللام ولان وان ولعلها بالمد قال لعاء الله فضلكم علينا بشيء ان امكم شريم وقد تلحق لعل

تاء التانيث كما فى ربت وثمت ولعل لعلت وعقيل يجرون بلعل مفتوحة اللام الاخيرة او مكسورتها وكذا بعل مكسورة اللام او مفتوحتها
قال فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابى المغوار منك قريب وهو مشكل لان جرها عمل مختص بالحروف ورفعها المشابهة الافعال وكون
حرف عاملة عمل الحروف والافعال فى حالة واحدة لم يثبت وايضا ان الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق لها ههنا لا ظاهرا ولا مقدرا
فهى مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه جارة ولا متعلق لها وفى البيت الذى انشدناه ان روى بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان تكون
اسم لعل وهو ضمير الشان مقدرا وابى المغوار مجرورا بلام مقدرة حذفت لتوالى اللامات اى لعله لابى المغوار منك جواب قريب
ويجوز ان تكون ثانى لامى لعل محذوفا واللام المفتوحة جارة للظاهر كما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح اللام الجارة الداخلة على المظهر
ونقل ذلك ايضا عن يونس وابى عبيدة والاحمر وان روى بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثانى لامى لعل لاجتماع
الامثال ثم ادغم الاولى فى لام الجر ويجوز فى هذه الرواية ان تكون الاصل لعا اى انتعش دعاء للعاثر تنوينه فى لام الجر وهذه الوجوه
متعددة فيما انشد ابو عبيد ولعل الله يمكننى عليها جهارا من زهير او اسيد بجر الله واللام الاولى فى لعل زائدة عند البصريين اصلية
عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف فى الحروف بالزيادة لان مبناها على الخفة والبصريون نظروا الى كثرة التصرف فيها و
التلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمى بها انصرف عند البصريين للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة و
العلمية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الاحرف عليهما كحالهما قبل دخولها الا انه يجب تاخير
الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسطه بين هذه الاحرف واسمائها نحو ان فى الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك
نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا انكالا كما فى المبتدا والخبر ولا يجوز حذف اسمائها التى ليست بضمير الشان الا فى الشعر على ضعف
وقلة كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى ولكن زنجى عظيم المشافر فمن روى برفع زنجى اى ولكنك زنجى ومن روى بنصبه فالخبر
محذوف اى ولكن زنجيا هكذا لا يعرف قرابتى واما ضمير الشان فيحذف كثيرا كقوله ان من لام فى بنى بنت حسان المه واعصه فى الخطوب
وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وذلك لان اداة الشرط لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما فى غير الشعر
ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلى الاحرف فعل صريح لكراهة دخول الاحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح
فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد ماخوذ اى انه وتقول ان فى الدار يجلس اخوك كما
قال كان على مرتبة وجبينه اوان شعاع الشمس او طلع البدر وانما جاز حذف ضمير الشان من دون ضعف لبقاء مفسره وهو الجملة
ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزيادة وجاء فى الخبر ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وعند
الكسائى من فيه زائدة وعند ابن كيسان الحرف فى مثله غير عاملة لفظا كالمكفوفة واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الاسم معرفة
او نكرة والكوفيون يشترطون لحذف الخبر تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله ان محلا وان مرتحلا وان فى السفر اذ مضوا مهلا اى ان
لنا محلا فى الدنيا ومرتحلا الى الاخرة وان فى رحيل السفر اذ مضوا الى الاخرة مهلا اى سبقا اى لا يرجع الراحلون الى الاخرة ويقولون
ان مالا وان ولدا وان عددا وان غيرها ابلا وشاء اى ان لنا ذلك والفراء يشترط فى جواز حذف خبرها تكرير ان كما قيل له ان الزبابة الفارة
فقال ان الزبابة ان الفارة اى هما مختلفان والرد على المذهبين ما روى ان المهاجرين قالوا يا رسول الله صلعم ان الانصار قد فضلونا
واوونا وفعلوا بنا فقال الستم تعرفون ذلك قالوا بلى فقال ان ذلك اى ان ذلك كذلك وما روى من قول عمر بن عبد العزيز
لمن مت اليه بقرابة ان ذلك اى مصدق ثم ذكر الماتّ حاجته فقال عمر لعل مطلوبك حاصل وقال تعم ان الذين كفروا ويصدون
عن سبيل الله اى هلكوا او قبل الخبر ويصدون والواو زائدة وقال الشاعر خلا ان حيا من قريش تفضلوا على الناس او ان الاكارم
نهشلا قال ابن يعيش لم يات خبر ان المحذوف الا ظرفا او جارا ومجرورا قال والجيد ان يقدر فى ان ذلك ولعل ذلك الظرف
ايضا اى ان لك ذلك ولعل لك ذلك واقول لا ملجأ الى جعل جميع الاخبار المحذوفة ظروفا بل يقدر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفا
كان او لا وقد يسد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل وضيعته والحال نحو ان ضربى زيدا قائما واما قولك ليت شعرى
فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر اى فطنت قال سيبويه مثله ليت شعرى حذفت الهاء فى الاضافة
كما فى قولهم هو ابو عذرها فلعله ثبت عنده مصدره بالهاء كالنشدة والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الطينة كا
لجلسة والركبة فالزم حذف الخبر فى ليت شعرى مصدرا باستفهام نحو ليت شعرى اتاتينى ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعرى كما ذكر فى افعال
القلوب فى نحو علمت ازيد عندك ام عمرو اى ليت علمى بما يسال عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال المص هذا الاستفهام قائم مقام الخبر
كالجار والمجرور فى ليتك فى الدار وفيه نظر لان شعرى مصدر معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية فهى من حيث المعنى مفعول شعرى
ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى تجريه عنه لان علمك بالشئ غير ذلك الشئ وقال ابن يعيش الاستفهام ساد مسد الخبر
المبتداء الذى بعده وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعرى الذى هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام

فمقام

في مقام الخبر ومقام بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا إسناد ومستدرج لكثرة الاستعمال وقد يجيء في الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعري مسافر بن أبي عمرو وليت يقولها المحزون أي ليت شعري أيجتمع أم لا ومسافر منادى وقد يخبر ههنا بشرط الإفادة عن نكرة بنكرة لا كما ذكر في باب المبتدأ أنه لا يشترط تعريف المبتدأ أو لا تخصيص مع حصول الفائدة لكنه لم يخبر في باب الابتداء عن النكرة بالنكرة لئلا يلتبس الثاني بتابع الأول لتوافقهما في الإعراب وههنا الإعرابان مختلفان فلا لبس بقال وان شفاء عبرة مهراقة على ما انشد سيبويه ويجوز أيضا ان يخبر عن النكرة المعرفة نحو ان كريما أبوك قال تعالى فان حسبك كما قلت في باب كان أظبي كان أمك أم حمار ويجوز ان يكون كفافا في قوله فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي اسم ليت والجملة خبره على ان يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان أيضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روى برفعه فاسم ليت ضمير شأن محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا في الأصل وعني متعلق بكفافا أي مكفوفين عني والماء على هذا الوجه منصوب أي ما ارتوى مرتو من الماء وقيل شرك مرتو بتقدير مرتويا اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبره أعني خيرك كفافا أي كان خيرك كفافا وشرك مرتويا عني أي كافا فحذف النصب ضرورة كما في قوله فلو ان واش باليمامة داره فيكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوى أي ما دام الماء ريان قوله الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى وأو وإما وأم ولا وبل ولكن فالأربعة الأول للجمع فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة أو ضعفا أقول اعلم ان بعضهم عد أي المفسرة منها وعند الأكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لأن ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح وأما معها ففصيح مطرد في كلامهم لأنها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط قوله للجمع مراد الفاء بالجمع ههنا ان لا يكون لأحد الشيئين أو الأشياء كما كانت أو وإما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان أو في مكان فقولك جاءني زيد وعمرو أو فعمرو أو ثم عمرو أي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد أو عمرو أي حصل من أحدهما دون الآخر قوله فالواو للجمع مطلقا معنى المطلق انه يحتمل انه حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد أولا وان يكون حصل من عمرو أولا فهذه ثلاث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شيء منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء انها للترتيب لنا الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وتقابل زيد وعمرو وفيما الثاني فيه قبل الأول كقوله ارجعون فاحت وعض جنامها وقوله تعالى وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة قوله تعالى واسجدي واركعي وقوله تعالى نموت ونحيى والأصل في الاستعمال الحقيقة ولو كانت للترتيب لناقض قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا إذا القصة واحدة ثم اعلم ان الواو مرة تشرك الاسمين فصاعدا في حكم نحو قام زيد وعمرو أي حصل منهما القيام ومرة تشرك الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد أي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع بين مضموني الجملتين فصاعدا في الحصول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد فلولا الواو لجاز توهم ان الاسم الأول في الصورة الأولى والفعل الأول في الثانية والكلام الأول في الثالثة وقع عن سهو وغلط والثاني تدارك له أو لجاز توهم ان المتكلم في المواضع الثلاثة قصد أحدهما إذ كثيرا ما يورد الكلام بلا واو مع القصد الى معناها كقول الشاك كنت أكلت تمرا زبيبا أي أحدهما وكذا قولك خرج زيد دخل عمرو فانه يحتمل القطع بوقوع الأمرين وهو الظاهر ويحتمل وقوع أحدهما فبالواو يقتصر الجمعية نصا كما بأو يصير معنى أحدهما نصا ثم إذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو مثلا قلت ما جاءني زيد وعمرو فهو نفي المركب أعني المجيئين والمركب كما ينتفي بانتفاء جزئيه معا ينتفي أيضا بانتفاء أحد جزئيه دون الآخر فيحتمل ان يكون معناه انتفى المجيئان كلاهما وان يكون المعنى انتفى أحد المجيئين فإذا قصدت التنصيص على المعنى الأول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ما جاءني زيد ولا عمرو وقد تزاد طردا حيث لا يمكن نفي أحد الفعلين كما في قوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة وما يستوي الأحياء ولا الأموات لأن الاستواء بمعنى التساوي فإذا انتفى التساوي من أحد الطرفين فلا بد من انتفائهما من الآخر أيضا وما قيل ان من زيادة لا لدفع وهم ان المنفي هو المجيئان المفيد ان بقيد الاجتماع في وقت فليد نفي لأن نفي الشيء مطلقا وإرادة نفيه مقيدا خلاف الظاهر كما تقول ما جاءني رجل وتريد رجلا قصيرا ونحوه وان كررت العامل فقلت ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند سيبويه نفي للمجيئين المنقطع أحدهما عن الآخر كأن المخاطب توهم انه حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء الآخر فنفت بهذا الكلام وهو عند المازني هو نفي لمطلق المجيئين أيضا كما كان من دون تكرير العامل وهذا القول أقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفائدة زيادة لا بعد الواو وأكثر قوله والفاء للترتيب اعلم ان الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف أو لا فان عطفت مفردا على مفرد ففائدتها ان ملابسة المعطوف للفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه له بلا مهلة فمعنى قولك قام زيد فعمرو أي حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل ومعنى ضربت زيدا فعمرا أي وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد وإذا عطفت على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب

فالترتيب ليس مدلولها بل مدلول عاملها كما كان في نحو جاءني زيد فعمرو بل في مصادر تلك الصفات المتتالية نحو قولك جاءني زيد
الآكل فالنائم اي الذي يأكل فينام كقوله يالهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اي الذي يصبح فيغنم فيؤوب وان لم يكن الموصوف
واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو قولهم في صلوة الجماعة يتقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن
فالاصبح وجها وان عطفت الفاء جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد
عمرو وقد تفيد فاء العطف في الجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها لا ان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها في الزمان
كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين
فان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل على المجمل كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب
ان ابني من اهلي وتقول اجبته فقلت لبيك وذلك لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها بأسنا بياتا لان تبييت البأس تفصيل للاهلاك المجمل وقد يجي الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاجي تقول
العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية وبعضهم يقول مطرنا ما زبالة فالثعلبية بحذف بين مع كونه
مرادا ويقيم المضاف اليه مقام المضاف ويعربه باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وما
قرنا فقدما ولا يجوز حذف ما الا انهم وصلوا خلا انقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهي احسن الناس قرنا فقدما وحكى الجاني عن هشام
ومثل قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل البيتان الفاء فيه بمعنى الى اي منازل بين الدخول الى حومل الى توضح الى المقراة فان قلت
كيف هذا لانك لا تقول خرجنا الى زيد الى عمرو اذ الفعل لا يتعلق بحرفي جر بمعنى واحد كما مر في العطف قلت قد يستعمل في تحديد الاماكن
نحو بين الشريف ما بين الفلاة الى دار زيد الى دار عمرو الى دار خالد بحذف الواو تخفيفا لدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدي يا دار
سلمى بالحزن بين اسلمي الى جانب العمان فالمنتلم اقامت به البرد من ثم تذكرت منازلها بين الدخول فجرثم ومسكنها بين الفرات الى اللوى الى
الى شعب ترعى بهن فعيهم فلولا كثرة ذلك مع حرف الجر اعني الى لم يحذف مع فاء العطف التي هي بمعناه اولى بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفي
عطف ويجوز ان يكون المعنى قفا بين منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل توضح فمنازل المقراة وكذا في غير هذا الموضع واما قوله
يا دار مية بالعلياء فالسند فالفاء فيه لافادة الترتيب في الذكر لانك تريد تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع
وسيع مشتمل على مواضع منها السند وهذا كما تقول داري ببغداد فالكرخ فاذا نفيت قولك فعمرو فقلت ما جاءني زيد فعمرو فانت
ناف لتعقب مجي عمرو لمجي زيد فيمكن ان يحصل المجيئان في حالة وان يحصل مجي عمرو قبل مجي زيد هذا الذي ذكرناه كله حكم فاء العطف والتي
لغير العطف ايضا لا تخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجمل ويدخل ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه
ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرفها بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى
في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وهو كثير في القران المجيد وغيره قال تعالى ام لهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب وقال تعالى
انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها اي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اي اذا كنت
انظرتني قال فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين وقال فبعزتك اي اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك
لاغوينهم وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعدها سببا لما قبلها كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وتقول
اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى تدخل على ما هو الجزاء في المعنى وذلك انك تقول زيد
فاضل فاكرمه فهذه دخلت على الجزاء فاذا عكست الكلام فقلت اكرمه فانه فاضل فقد دخل على ما هو شرط ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية
والعاطفة فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلزمها العطف نحو ان لقيته
فاكرمه ثم انه قد يؤتى في الكلام بفاء موقعها موقع الفاء السببية وليست بها بل هي زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على ان ما بعدها
لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط وذلك كما تقدم في اذا غير المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح وقد يجي زائدة في
غير هذا الموضع المذكور نحو زيد فوجد عند الاخفش وقولهم اذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا
مهلة لا ينافيها كون الثاني المرتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من
السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدي بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجي بالفاء نظرا الى انه لا فصل
بين نزول المطر وابتداء الاخضرار ولو قيل ثم تصبح الارض مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله ثم جعلناه نطفة في قرار مكين
ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى
ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا آخر اما نظرا الى تمام الطور الاخير واما استبعادا لمرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسانية
من الاطوار المتقدمة قوله وثم مثلها بمهلة اي مثل الفاء في الترتيب الا انها تختص بالمهلة والتراخي ومن ثم قال سيبويه في مررت برجل

ثم

ثم ثم ان المورد ان ولا يكون الا عاطفة ولا تكون للسببية اذ لا تراخي للمسبب عن السبب التام ولا تعطف المفصل على المجمل كالفاء وقد
يكون في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله تعم ثم انشاء خلقا اخر وكقوله تعم
خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فان الاشراك بخالق السموات والارض مستبعد غير
مناسب هذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا قوله تعم فلا اقتحم العقبة ثم قال ثم كان من الذين امنوا فان الايمان بعيد المنزلة من فك
الرقبة والاطعام بل لا نسبة بينه وبينهما وكذا قوله استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة وهي الانقطاع بالكلية اليه تعالى
وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجيء لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار
التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد
قبل ذلك جده فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسيادته ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه اخص ثم
سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة ابيه مقدمة في الزمان على سيادة نفسه لكن الغرض ما ذكرنا من ترتيب معاليه
الانفع لا خص فهي كالفاء في قوله تعم فنعم اجر العاملين وقد يكون ثم والفاء ايضا لمجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مرتبا
في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله ووالله ثم والله وقوله تعم وما ادريك ما يوم الدين وقوله تعالى
كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعم فالينا مرجعهم ثم الله شهيد اي ثم يجازيهم بما عملوا لان كان شهيدا على ما يعملون
فاقام العلة مقام المعلول وقوله تعم واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى اي ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة والايمان
والعمل الصالح كما في اهدنا الصراط المستقيم اي ابقنا عليه فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء واستبعادا لمرتبة البقاء عليها من مرتبة
ابتدائها لان البقاء عليها افضل فيكون كما قلنا في قوله ثم انشاناه خلقا اخر من الوجهين وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار
على واو العطف كقوله تعم او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق فقوله
وكلما عطف على لقد انزلنا والهمزة لانكار النبذ وقد يكون الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت همزته على جملة منفية نحو قوله
تعم قالوا لولا اوتي مثل ما اوتي موسى اولم يكفروا فقوله اولم يكفروا عطف على قوله قالوا لولا اوتي وكذا يدخل على فاء العطف
للانكار كقوله ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم فقوله افانت تسمع الصم عطف على منهم من يستمعون اليك اي بعضهم يستمع
اليك غير سامع في الحقيقة افانت تسمع هؤلاء الصم وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك افانت تهدي العمي اي ينظر اليك غير مبصر
في الحقيقة وتكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على النفي وقد تدخل على فاء السببية كما في قوله تعم من اله غير الله يأتيكم بضياء
افلا تسمعون وكذا قوله من اله غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه افلا تبصرون فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا يدخل
همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تعم ماذا يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع امنتم به الان ثم هيهنا مثله في قوله ثم الذين
كفروا بربهم يعدلون لان الايمان بالشيء مستبعد من استعجاله استهزاء وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر
كما يدعيه جار الله في الكشاف ولو كانت كما قال لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ الا مبنيا
على كلام متقدم بهذه الحروف الثلاثة تجيء عند الاخفش زائدة والبصريون يأولون فيما يمكن التأويل صيانة للحرف من الزيادة
اما الواو فمثل قوله تعم فلما اسلما وتله للجبين وناديناه قال البصريون جواب لما محذوف اي وتله للجبين وناديناه كان هناك ما لا
يوصف من الطاقة وكذا ... فلما اجزنا ساحة الحي وانتحى واما قوله ولما رأى الرحمن ان ليس فيهم رشيد ولا ناه اخاه عن الغدر وصب
عليهم تغلب بنت وايل فكانوا عليهم مثل راغية البكر فالمعنى غضب عليهم وصب بحذف المعطوف عليه وكذا قوله فاذا وذلك يا كبشة
لم يكن الا كلمة حالم بخيال اي فاذا المالك وذلك لا المام واما الفاء في قوله ارائي اذا ما بت بت على هوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا فقيل الفاء
زائدة وقيل بل الزائد ثم لحرمة التعدد واجاز الاخفش زيد فوجد وزيد فقام قياسا على زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر وقائلة
خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا والفاء في قوله يا خراشة اما ... ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع زائدة عند البصريين
دون الكوفيين كما مر في باب ما واما ثم فقال الاخفش هي زائدة في قوله تعم حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا
ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه اي الهمهم الانابة ثم تاب عليهم وكلما جاء من مثل ذلك فهو
بكل ما يمكن وان سمجا لا عتذار فليحكم بزيادة الحرف وانشد ابو زيد لزيادة ام قول الراجز يا دهر ام ما كان مشيي رقصا بل قد يكون مشيي
ترقصا قوله وحتى مثلها يعني مثل ثم في الترتيب والمهلة قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين
ثم المفيدة للمهلة والذي ارى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو جزء الفائق اما في القوة او في الضعف على ما
يجيء المعطوف وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقوله مات كل اب لي حتى ادم وقد يكون تعلقه به في اثناء تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها
ايضا

ولى ذلك (?) من الكلمة ... والعطف (?)

ثم ما ادريك ما يوم الدين وقوله تعم

قبل

ثم

حتى

ايضا كما لا يعتبر فيهما المهلة بل المعتبر فيهما ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف
كما في قدم الحاج حتى المشاة قوله واو واما وام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد
ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثم لم يجز ارأيت زيدا ام عمرا ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا والمنقطعة كبل والهمزة مثل
انها لابل ام شاء واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او اقول اعلم ان الاحرف الثلثة لاحد الامرين او الامور واما واو اللتان
العاطفتان في المعنى سواء الا في شيء واحد وهو ان او تجيء بمعنى الى او الا وتجيء ايضا للاضراب بمعنى بل فلا يكون بعدها اذن الا الجمل كما
يكون بعد بل حرف عطف بل حرف استيناف فاذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاءني زيد او عمرو وقد تعطف الجملة
على الجملة نحو ما ابالي قمت او قعدت وفي الاستيناف انا اخرج اليوم ثم تبدو لك الاقامة فتقول او اقيم اي بل اقيم على كل حال [illegible] في هذه
الصورة محتملة للعطف فيكون على ذلك التقدير مترددا بين الخروج والاقامة واما في قوله بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها
او انت في العين املح فلا يحتمل العطف اذ لا يصلح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تعالى الى
مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون وانما جاز الاضراب ببل في كلامه تعالى لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ما يحزر الناس من غير
تعمق مع كونه تعالى عالما بعددهم وبانهم يزيدون ثم اخذ تعالى في التحقيق فاضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اي ارسلناه الى جماعة
يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك وكذا قوله كلمح البصر بناء على ما يقول الناس في التحديد ثم اضرب عما يغلطون
فيه في هذه القضية ان قالوا ذلك وحقق وقال او هو اقرب اي بل اقرب وقالوا ان لا واذا كان في الخبر ثلثة معان الشك والابهام
والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان التخيير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيئين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته
بعينه وتقصد ان تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جاءني زيد او عمرو ولم تعرف الجائي منهما فاو للشك واذا عرفته وقصدت الابهام على
السامع فهو للابهام كقول لبيد وهل انا الا من ربيعة او مضر [illegible] كان يعرف انه من ايهما فان تعم اتيها امرنا ليلا او نهارا والتفصيل
اذا لم تشك ولم تقصد الابهام على السامع كقوله هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر لا عرض او على
انه عرض لا جوهر او على انه لا هذا ولا ذاك واما في الامر فان حصل للمامور بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف في الغالب فهي للاباحة نحو تعلم
الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا والفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها الاقتصار على احدهما والتخيير
ولا يجوز الجمع بينهما هذا ما قيل وينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما الفقه او النحو لم يفهم من او واما بل ليستا
الا لاحد الشيئين في كل موضع وانما استفيدت الاباحة من ما قبل العاطفة وما بعدها معا لان تعلم العلم خير وزيادة الخير خير
فدلالة او واما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى احد الشيئين او الاشياء على السواء وهذه المعاني تعرض في
الكلام من قبل اشياء اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك و
الاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك واما في سائر اقسام الطلب فالاستفهام نحو ازيد
عندك ام عمرو لا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة واما التمني نحو ليت لي فرسا او حمارا فالظاهر فيه الجمع اذ في الاغلب من العادات
ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التحضيض نحو هلا تتعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا او العرض نحو الا تتعلم
النحو او الفقه والا تضرب زيدا او عمرا فكالامر في احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة ولما كثر استعمال او في الاباحة التي معناها
جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال وكان سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السرح فان سيان بمعنى مستويان
وهو بين اثنين فلا [illegible] سيان [illegible] عظم من عظام [illegible] انتفيت الخبر نحو رايت زيدا او عمرا فان اردت نفي رؤيتهما
معا قلت ما رايت واحدا منهما او ما رايت احدهما او ما رايت زيدا ولا عمرا وان اردت نفي رؤية احدهما لا رؤيتهما فان تعين عندك
ذلك الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب عينته نحو ما رايت زيدا او ما رايت عمرا وان لم يتعين عندك او تعين لكن قصدت
الابهام قلت ما رايت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رايت احدهما ورايت الاخر وكذا اذا نفيت الامر وهو النهي كما اذا قلت مثلا
في اضرب زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضي ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب الاخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما
ولا تضرب الاخر فان قلت فلا ينبغي اذن فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي في رايت زيدا او عمرا وما رايت زيدا او عمرا قلت لا يبقى
فرق في اصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى في اصل الوضع اضرب احدهم ولا
تضرب الباقين واذا قلت لا تضرب زيدا او عمرا او خالدا او ما رايت زيدا او عمرا او خالدا وهذا القياس هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك
جرت عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد وما يؤدي معناه في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب و
يجوز ان يراد الواحد فقط ايضا [illegible] اذا قلت في الموضع [illegible] الواحد رايت واحدا من زيد وعمرو مثلا وكذا فيما يؤدي
معنى الواحد رايت رجلا منهما او رايت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة افاد انك رايت واحدا منهما فقط واذا قلت في غير

وتقول

دولها بل من قبل

ولكن في الخبر

في الموجب

الموجب

الموجب ما رايت واحدا منهما او ما رايت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة وان احتمل ان تريد به الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت
واحدا منهما ولقيت الاخر لكن الاظهر في الاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدا منهما فكيف بما فوق الواحد اي المراد نفي رؤيتهما
كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحدا منهما اي ما يؤدي معناه نحو لقيت زيدا او عمرا فقد اوجبت واحدا
منهما كان اصله اي عدم الرؤية فبقي الاخر على الاصل اي غير مرئي واما اذا قلت ما لقيت واحدا منهما او ما يؤدي معناه وهو ما لقيت زيدا
او عمرا فالاصل عدم الرؤية ولم تصرح فيه الا بعدم رؤية واحد منهما فبقاء الاخر على اصله من عدم الرؤية فان قلت فاذا كان الاصل عدم
الرؤية كان عليك ان لا تاتي بمفعول لرايت لا واحد ولا اكثر حين تخشى توهم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك
ان تقول ما رايت من جنس الرجال فما دعاك الى تقييد نفي الرؤية بالواحد قلت قصد المبالغة وبيانه ان ذلك الاصل لم يخرج عما
كان عليه بتعلق الرؤية باقل ما يكون وهو الواحد فكيف بما زاد واذا تقرر هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة في غير الموجب تفيد
العموم في الاغلب وذلك ان النكرة تفيد الوحدة والوحدة في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب كما مضى فان قصدت التنصيص
على العموم فيما لقيت رجلا او ما لقيت واحدا قلت ما لقيت من رجل ومن واحد واذا قلت ما لقيت رجلين او رجالا فالمعنى ما لقيت
شيئا واحدا من هذا الجنس او رايت جماعة واحدة منه فعدم من يحتمل الاستغراق وغيره ومع من نص الاول في استغراق الجميع
شيئا من هذا الجنس والثاني في استغراق الجميع جماعات فظهر ان معنى ما رايت زيدا او عمرا ما رايت زيدا ولا عمرا في الاظهر وكذا معنى
لا تضرب زيدا او عمرا ويحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما وتضرب احدهما او اضرب الاخر بعد فهذا الاحتمال بمثل هذه القرينة
التي في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما واطع الاخر لقرينة الاثم والكفر فلفظة او في جميع الامثلة
موجبة كانت او غير موجبة مفيدة لاحد الشيئين او الاشياء ثم معنى الوحدة في غير الموجب تفيد العموم و 12 الموجب لا يفيد العموم
فلم يخرج او مع القطع بالجميع في الانتهاء في نحو لا تطع منهم اثما او كفورا عن معنى الوحدة التي هو موضوع له والله اعلم واما اما فهي بمعنى
او في جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه باما لا بد ان يكون مصدرا باما اخرى نحو جاءني اما زيد واما عمرو فيبنى الكلام
مع اما على احد الشيئين او الاشياء واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم
يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او يقصد
الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم يات بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءني القوم وانت عازم
من اول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا واما الثانية في كل كلام لا بد لها من تقدم اما اخرى داخلة على المعطوف عليه بخلاف
او فانه يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمه نحو جاءني اما زيد او عمرو وجاءني زيد او عمرو وقد جاءت اما غير مسبوقة باما اخرى
في الشعر لكنها متقدمة حملا على الكثير الشائع من استعمالها انشد الفراء تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي اما
بدار واما باموات وقد تخلف الثانية الا فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني
عدوا اتقيك وتتقيني وقد تلزم الثانية الواو وربما تبدل او نحو اما هذا او اما ذاك قال يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما
الى نار وحكى ايما الى جنة وهي لغة في اما وقالوا ان اما لا يستعمل في النهي وحكى قطرب بفتح همزة اما العاطفة وهي عند سيبويه مركبة من
ان وما بدليل حذف ما للضرورة قال سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما فارتكب الشاعر حذف فاما الاولى وحذف
ما من الثانية وقال لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر قال التقدير اما جزعا واما ولا منع من تغيير
معنى الكلمة وحالها بالتركيب كما مضى من كون هلا بمعنى ربما وقال غيره هو مفرد غير مركب اذ الافراد اصل في الحروف وتاول البيتين
بان الشرطية وشرطها كان المحذوف اي فان كان جزعا ومنع ابو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلة على ما ليس
بمعطوف على شيء والثانية مقترنة بواو العطف فالاصل ان العطف حرف ثبت من جملة احرف عطف كونها بمعنى او والعاطفة
ولا يلزم ذلك فان معنى المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية وقال الاندلسي اما الاولى
مع انها ليست حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصير
كحرف واحد ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا عذر بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف
عليه وعطف بعض العاطف على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجودة في كلامهم فالحق ان الواو هي العاطفة واما مفيدة لاحد
الشيئين غير عاطفة والواو في نحو قوله اما الى جنة اما الى نار مقدرة وقوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الخ اعلم ان ام على ضربين
متصلة ومنقطعة فالمتصلة تختص بثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية نحو سواء
عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد يجيء شرح همزة التسوية وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة في الشعر قال لعمرك
ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان وقال لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن

منقر

منقر وقال لكن بنك عينك ام رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا ولا يكثر وربما يجيء هل قبل المتصلة وهو قليل شاذ
نحو هل زيد عندك ام عمرو وانما لزمت الهمزة في الاغلب دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهي معادلة الاستفهام التي قبلها
بمعنى اي فشاركت همزة الاستفهام التي هي ايضا عريقة في باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا معا بمعنى اي واما هل فانها دخيلة في معنى الاستفهام
اذ اصلها قد بنحو قوله تعالى هل اتى على الانسان واما المنقطعة فقد لا ينفك معها الاستفهام وقد ينفك منها الاستفهام بالهمزة او بهل ولا
تقع بعد غيرهما من اسماء الاستفهام اذا كان ام مستفهما بها عن اسم داخل في عموم تلك الاسماء وفي الحكم المنسوب اليها لان اسماء الاستفهام اذ
استفهم بها عن الجميع فيغني عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من قولك
من عندك فان لم يدخل المستفهم بام في عموم تلك الاسماء نحو من عندك ام عندك حمار وابن زيد ام عندك عمرو او في الحكم المنسوب
اليها نحو من عندك ام ضربت عمرا ومن تضرب ام من تشتم جاز وقوعها بعدها وثانيها انه يجب ان يستفهم بها عن شيئين او اشياء ثابت
احدهما او احدها عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي واي يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه في
استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فجوابه بالتعيين واما في المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عند المتكلم بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين
لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستأنف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام
شاء ام بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام آخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتريه وقوله ام اتخذ مما يخلق بنات
وفيها مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء والهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتريه قل فأتوا وقد يجيء بمعنى بل و
حده كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام ههنا وكذا اذا جاءت بعدها ادات الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوي
الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن فهي في مثله بمعنى بل
وحده والمقصود ان الكلام معها على كلامين دون المتصلة ولهذا سميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كاي وجواب المنقطعة
لا او نعم لانه استفهام مستأنف وثالثها ان يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو انه زيد عندك
ام عمرو عندك ام مقدر احدهما نحو انها لابل ام شاء اي ام هي شاء قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في
الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذ لا يلتبس اقول اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا
ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة بتأويل اي والمفردان بعدهما بتأويل المضاف
اليه اي فنحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك ولقيت السوق زيدا ام في الدار اي في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليا هما
نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار ولقيت زيدا ام عمرا وحسنا جواز كما قال سيبويه لكن المعادلة اولى وان وليتها والهمزة
جملتان مشتركتان في احد الجزئين فان كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام اقعد فهي متصلة ويجوز
مع عدم التناسب بين معنيي الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا فعليتين متساويتي النظم مشتركتين في الفعل
نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين كذلك مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد وازيد اخوك ام عمرو فالاولى ان ام في الصور الثلث
منقطعة لانك كنت قادرا فيها على الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت الانفصال والمفرد ادل على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها
في تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت في الاولى ازيد قام ام عمرو وفي الاخريين اقائم زيد ام قاعد وازيد اخوك ام عمرو فعدلك
الى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال واما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا تقدر على الاكتفاء بمفردين منهما
لان كل فعل لا بد له من فاعل واما ان جئت بعدها بجملتين غير مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد واقائم زيد ام قاعد عمرو
واقام زيد ام قعد عمرو وكذا اضرب زيد عمرا ام قتله خالد لان المشترك فيه فضلة لا جزء جملة فالمتأخرون على انها منفصلة لا غير
المصنف والاندلسي جوزا الامرين فان كانت متصلة فالمعنى اي هذين الامرين كان وليس ما ذهبا اليه ببعيد بلى ان وقع الاختلاف بين
الجملتين اما بكون احديهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او بتقدم خبر احد الاسميتين وتاخر خبر الاخرى نحو اقائم
زيد ام عمرو قاعد وكذا في المشتركتين في جزء اذا لم يتساويا نظما نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وابكر قائم ام قام عمرو فالظاهر فيها
الانفصال اما قوله تعالى سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز اختلاف الجملتين مع انها متصلة لامنهم من الالتباس بالمنقطعة
لان التسوية لا يعني بها المنفصلة فعلى هذا ان كان بعد ام مفرد لفظا او تقديرا فهي متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا
او تقديرا وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كان قبلها الهمزة فهي [illegible] المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك
الآن قال سيبويه في قول القائل ازيد عندك ام لا انها منقطعة كان عند السائل ان زيدا عندك فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه
ليس عنده فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك لعلم المخاطب انه يريد هو عندك ام ليس عندك فلا
بد ان يكون لقولك ام لا فائدة مجددة وهي تغير ظنه كونه عندك الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب وانما [illegible]



التسوية وام التسوية فيهما الثاني تليان قولهم سواء وقولهم لا ابالي وهمتصر فانه نحو قولك سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقام ام
قعد فمعناه النحاة قولك اقمت ام قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو العطف اي سواء علي قيامك و
قعودك فقيامك مبتدأ وقعودك عطف عليه وسواء خبر مقدم وقد اجاز ابو علي ايضا ان يكون سواء مبتدأ واقمت ام قعدت
خبره لكونهما في تأويل فعلين قال ابو علي انما جعل الفعلان مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام وما
بعد عديلها مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فطلب بهذا
السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين اقيم همزة الاستفهام وعديلها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك و
قعودك وهذا كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل لجامع الاختصاص فكل منادى مختص ولا ينعكس وكل ام
بام المتصلة تسوية ولا ينعكس والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سواء علي ثم بين الامرين بقوله
اقمت ام قعدت كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اي الامران سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع لكانه في الاصل مصدر
وحكى ابو حاتم تثنيته وجمعه ورده ابو علي وقولك اقمت ام قعدت بمعنى ان قمت او ان قعدت والجملة الاسمية المتقدمة اي الامران
سواء دالة على جزاء الشرط اي ان قمت وقعدت فالامران سواء علي ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء وما ابالي معنى الشرط ولذلك
استقبح الاخفش على ما حكى ابو علي عنه في الحجة انه يقع بعدهما الابتدائية نحو سواء علي وما ابالي ادرهم مالك ام دينار لانه اي
افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلنفقه
الفعلية والا ليجوز ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء فتستووا والتقدم
الاستفهام الدال عليه ومن ذلك او بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري لذلك استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو سواء
علي اتقوم ام تقعد وما ابالي تقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو علي ومما يدل على
ما قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تعالى سواء علينا اجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم
تستغفر لهم وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وقال سواء عليك اليوم انصاعت النوى بخرقاء ام انحى لك السيف ذابح وقال ما ابالي انب
بالحزن تيس ام لحاني بظهر غيب لئيم واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار فقد مر في باب كان ان تقديره اكان ظبي
كان امك نحو وان احد من المشركين استجارك وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرطية لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب
فلا يقال ان غربت الشمس وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاز قيامها مقامها لتجردها عن معنى الاستفهام وكذا ام جردت عن معنى
الاستفهام وجعلت بمعنى او لانها مثلها في افادة احد الشيئين او الاشياء فمعنى سواء علي اقمت ام قعدت ان قمت او قعدت والدليل على ان
سواء ساد مسد جواب الشرط لا خبر وقد مر ان معنى سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدأ
بل المعنى ان قمت وقعدت فلا ابالي بهما وقول ابن سينا سيان عندي ان بروا وان فجروا فليس يجري على امثالهم قلم يقوي ذلك وان لم
يكن الاستشهاد بمثله مرضيا واما مجيء الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب دريت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك
ام عمرو فليس من هذا الباب اذ ليس فيه معنى الشرط كما في الذي نحن فيه وان قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظ سواء وما ابالي فالغا
ان تصرح باو في موضع ام بلا همزة استفهام قبلها نحو لاضربنه قام او قعد والمعنى ذلك المعنى والتقدير ذلك التقدير اذ المقصود ان قام او
قعد فلاضربنه اي قيامه وقعوده مستويان عندك لا يمنعني احدهما من ضربه ويجب تكرير الشرط كان مع او ومع ام لان المراد التسوية في الشرط
بين امرين او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام ولا لاضربنه قام وانما غلب في سواء وما ابالي الهمزة وهل وام مع انه لا معنى للاستفهام ههنا بل المراد
الشرط لان بين لفظي سواء ولا ابالي وبين معنى الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة وهو التسوية فهي التي جوزت الاتيان بهما بعد اللفظين بتجريد
الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالي ان يأتي باو مجردة عن الهمزة نحو سواء علي قمت
او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال ولست ابالي بعد ادراكي العلى ... اكان تراثا ما تناولت ام كسبا ... (؟)
يجوز او بعد سواء فلا يجوز سواء علي قمت او قعدت قال لانه لا يكون المعنى سواء احدهما ولا يجوز ذلك وهو علينا ان معنى ام ايضا
احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء علي اقمت ام قعدت سواء علي ايهما فعلت اي الذي فعلته من الامرين المجرد اي عن معنى الاستفهام
وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما الزمه ذلك لانه جعل سواء خبرا مقدما لما بعده مبتدأ والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدأ
محذوف ساد مسد جواب الشرط ويجوز ان يخلو في غير سواء ولا ابالي ان يجري مجراهما فيذكر بعده ام او الهمزة نحو لاضربنه اقام ام قعد
مستدلا بصحة قولك لاضربنه اي ذلك كان وهو معنى اقام ام قعد وليس ما قاله ببعيد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اي قيامه
وقعوده مستويان عندي لا يمنعني احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى ام تناهى فاقصرا ... (؟)
فالهمزة في اطال ليست للاستفهام ... اطال ام من الاطالة ... ام تناهى فالهمزة ... ماض من الطول ولا يجيء بالهمزة

قبل

سواء م

قبل وفلا تقول لا ابالي اقمت او قعدت ولا لاضربنه اقام او قعد لانك لم تجئ بالهمزة مع ام وان لم يكن فيهما معنى الاستفهام لما
فيهما من معنى التسوية المطلوبة ههنا ولهذا جي بالهمزة مع او معنى التسوية وقولك لافعلنه كائنا من كان او لافعلنه كائنا ما كان كائنا فيهما حال
من المفعول ومن وما في محل النصب بانهما خبران لكائنا وهما موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف وفي كائنا ذكرت
ضمير راجع الى ذي الحال اي كائنا اي شي كان ثم قال المصنف كل موضع قدر الجملتان اي المعطوفة احداهما على الاخرى بالحال نحو لاضربنه قام
او قعد اذ المعنى قائما كان او قاعدا وان قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام قام مقام نحو ما ابالي اقمت ام قعدت هذا كلامه ولقائل ان يطالبه
باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يصح فيه ام يجوز فيه او ويجوز فيهما او بالعكس واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة
في الاستفهام ان معنى قولك ازيدا رايت او عمرا احدهما رايت وجوابه بلا او نعم ومعنى قولك ازيدا رايت ام عمرا ايهما رايت وجوابه بالتعيين
كان تقول زيدا او تقول عمرا فالسؤال باو لا يمكن ان يكون بعد السؤال بام لانك في ام عالم بوجود احدهما عنده فكيف تسال عما
تعلم وتقول ازيد افضل من الاخر فيلزم ذكر المفضول معنى ولو قلت ازيد افضل او عمرو لم يجز الا اذا كان المفضول معلوما للمخاطب

ام عمرو اي ايهما افضل

المعنى احدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك مثلا شخص عندك رجل افضل من بكر ثم احضر زيدا وعمرا فتقول ازيد او عمرو افضل
اي احدهما افضل من بكر وجهت تشكل عليك الاخرى او وام المتصلة في الاستفهام فقد علم باحدهما الكلام بانهما تقول الحسن او الحسين عليهما السلام
افضل ام ابن الحنفية من احدهما ام ابن الحنفية والجواب احدهما قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا الا انه لم يلهما المسئول بان احدهما فعل
الاخر اسم وقد تقدم ان سيبويه قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان ازيدا رايت ام عمرا احسن قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين
اي لكونها لطلب التعيين قوله ولا وبل ولكن لاحدهما معينا ولكن لازمة للنفي اعلم ان لا لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع فلا يجي الا
بعد خبر موجب او امر ولا يجي بعد الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي تقول ضربت زيدا لا عمرا واضرب
زيدا لا عمرا ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضي على الماضي فلا تقول قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظة لا موضوعة لعطف المفردات وقد يعطف
مضارعا على مضارع وهو قليل نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعته الاسم فكانك قلت انا قائم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كسائر حروف
العطف لا تقول قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك ادخلت الواو في المكرر فقلت لا بكر ولا خالد فيخرج لا
عن العطف ويتمحض لتاكيد النفي لدخول العاطف عليه ومنع الزجاج من مجي لا العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول امرئ القيس كان
دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفي لا عقاب القواعل تنوفي ثنية والقواعل صغار الجبال وقال بعضهم ليس ايضا تكون عاطفة كلا
قال انما يجوز في الفعل ليس الجمل والظاهر انها لا تخرج عن اصلها والخبر محذوف ومعناه ليس الجمل جانيا واما بل فان وليها مفرد او جملة ففي الاول
هي لتدارك الغلط فلا يجوز ان يكون بعد نفي او نهي او بعد ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو فهي لجعل المتبوع
في حكم المسكوت عنه بنسبة حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد قام وان لم يقم اذ سبيل ان تلفظ
بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عمدا او عن سهو لسانا ونقل صاحب المغني عن الكوفيين انهم لا يجوزون العطف ببل بعد الايجاب
لظانه وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون
هذا ههنا واذا عطفت ببل مفردا بعد النفي والنهي فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب
كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي قولك ما جاءني زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجي كالمسكوت عنه
يحتمل ان يصح فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون قد جاءك كما كان الحكم على زيد بالمجي في جاءني زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا
وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي وقال ابن مالك بل بعد النفي او النهي لكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطي ان عدم
مجي زيد في قولك ما جاءني زيد بل عمرو محقق بعد مجي بل ايضا كما كان كذلك في ما جاءني زيد لكن عمرو بالاتفاق وبه قال المصنف
لانه قال في ما جاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجي لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرنا اولا وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها
واما حكم ما بعد بل الاتية بعد النفي او النهي فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك في قولك ما جاءني زيد بل عمرو فكانك قلت بل
جاءني عمرو فبل ابطل النفي والاسم منسوب اليه المجي قالوا والدليل على ان الثاني مثبت الحكم بانه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد
بل يجب الرفع كما في بابه وعند المبرد ان الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فيتبع الفعل المنفي مسندا الى الثاني فكانك قلت بل
ما جاءني عمرو كما كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب والامر نحو قام زيد لا
بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت
القيام بلا عن زيد واثبته ببل لعمرو ولو لم يجي بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت
وكذا في الامر نحو اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد
وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وكذا لا الداخلة على بل بعد النهي والنفي راجعة الى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناهما واما

بل

بعد لا بل، ذلك باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور، ولا يجيء بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل
عن الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله، ولا جزم في الاستفهام لا بحصول شيء ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك، وكذا
قيل انها لا تجيء بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض، والاولى ان يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الامر والنهي كالتحضيض
والعرض، واما التي تليها الجمل ففائدتها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى، وقد تجيء للغلط ايضا فتجيء بعد الاستفهام
ايضا كقوله تعالى اتأتون الذكران من العالمين الى قوله تعالى بل انتم قوم عادون، والتي لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمته، وخرج زيد بل
دخل خالد، وقد يشترك الجملتان في جزء وقد لا يشتركان، واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث اللفظ كما مر في
المتصلة، فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي لان حروف النفي انما تدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفي ليغاير
ما بعدها ما قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو، وقد مر معنى الاستدراك في المشددة، فعدم مجيء زيد ملتبس بما لم يقع الحكم به منك
غلطا، وانما جئت بلكن دفعا لوهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد، ففي عطف المفرد نقيضه لا لانها للاثبات الثاني بعد النفي
عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول، واجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن
عمرو حملا على بل، وليس لهم بذلك شاهد، وكون وضع لكن لمغايرة ما قبلها لما بعدها يدفع ذلك الا ان لا يسلموا هذا الوضع، واذا وليها جملة
وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشددة، ويقع بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي والتمني والعرض والتحضيض
على ما قيل، فذهب يونس الى انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفرد او جملة، وذلك لجواز دخول الواو
عليها، ففي المفرد يقدر العامل بعدها، ويشكل ذلك عليه اذا وليها مجرور بالجار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو، فالاولى كما قال الجزولي
انها في المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو، واما مع الواو فالعاطفة هي الواو ولكن لمجرد معنى الاستدراك، والمختار في التي بعدها الجمل ان
تكون مخففة لا عاطفة لصحبتها الواو اولا ولموافقتها الثقيلة في مجيء الجملة بعدها، فهي مع الواو ليست بعاطفة اتفاقا، واما المجردة عنها
فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس، وان وليها جملة فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا يحسن الوقف على ما قبلها، وقيل
مخففة كما هو مذهب الجزولي فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء. قوله حروف التنبيه الا واما وها. اعلم ان الا واما حرفا
استفتاح يبتدأ بهما الكلام، وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة، وكأنهما مركبتان من همزة الانكار وحرف النفي، والانكار نفي
النفي، ونفي النفي اثبات، ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى انّ الا انهما غير عاملين، ثم لا تدخلان على الجملة خبرية
كانت او طلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك، ويختصان بالجملة بخلاف ها، وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ
به، وقد تستعمل لتنبيه اليها كما هو مذهب المصنف في هذا الكتاب، ويدخل الا كثيرا على النداء، واما كثيرا على القسم، وقد تبدل همزة اما هاء او
عينا نحو هما وعما، وقد يحذف الفها في الاحوال الثلاث نحو أم وهم وعم، وقد يجيء الا عند الخليل حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عنه في قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا، وقد جاء اما بمعنى حقا فتفتح ان بعدها كما مر في باب ان، واما اما والا للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل، ولا شك
في كونهما اذن مركبتين من همزة الانكار وحرف النفي، وليستا كحرفي الاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية
بلا خلاف، واللتان للعرض مختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسي، واجاز المصنف دخولهما على الاسمية ايضا كما مر في باب لا التبرئة
واما ها فيدخل جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها، ويفصل كثيرا بين اسم الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله
ذا، ولتعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك فانظر اين تنسلك، واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء، وبغيرهما قليلا
نحو قوله ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد، وقولهم فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا، اي هذا ليا، ومذهب
الخليل ان ها المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة، اي كان القياس والله هذا ولعمر الله هذا قسما وانتم هؤلاء وها
عذرة، والدليل على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل في موضع ها انا ذا
وحدث يونس هذا انت تقول كذا، واعلم انه ليس المراد بقولك ها انا ذا افعل ان تعرف المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست
غيرك لان هذا محال، بل المعنى فيه وفي ها انت ذا تقول وها هو ذا يفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة
من المتكلم او المخاطب او الغائب، كأن معنى ها انت ذا تقول او يضرب زيدا انت هذا الذي ارى، من كان يتوقع منه ان لا يقع
منه ولا عليه مثل هذا الغريب، ثم بينت بقولك تقول وقولك يضرب زيدا الذي استغربته ولم تتوقعه، قال تعالى ها انتم اولاء
تحبونهم، فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال المستغربة، ولا محل لها اذ هي مستأنفة، وقال البصريون هي في محل النصب على
الحال، اي ها انت ذا قائلا، فالحال ههنا لازمة لان الفائدة مفقودة بدونها، والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة، ولا ارى
للحال فيه معنى، اذ ليس المراد انت المشار اليه في حال قولك، وجوز بعضهم ان يكون ها المقدمة في نحو ها انت ذا تفعل غير منوي
دخولها على ذا استدلالا بقوله تعالى ها انتم هؤلاء، ولو كانت هي التي كانت مع اسم الاشارة لم تعد بعد انتم، وجوز ان يعتذر

الخليل

يدخلان

وانا هذا افعل

حروف النداء يا وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب حروف الايجاب بلى ... نعم مقررة لما سبقها اي نعم

المطول بان تلك لاعادة البعد بينهما كما اعيدت في فلا تحسبنهم بعد قوله فلا تحسبن الذين يفرحون وايضا قوله ثم انتم هؤلاء تقتلون
دليل على ان المقدم في ها انتم اولاء هو الذي كان مع اسم الاشارة ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم اشارة ها
انت زيد وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان نقول ان ها التنبيه
مختص باسم الاشارة وقد يفصل منه كما مر ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات وقد عد ابن مالك يا من حروف التنبيه
قال واكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا او تمن نحو يا ليتني كنت معهم او تقليل نحو يا رب غارة وقد يليها فعل المدح والذم
والتعجب ومن جعلها حرف النداء مطلقا قدر في جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه والجميع حروف التنبيه صدر
الكلام كما للاستفهام كما تقدم الا ها الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة فانها تكون اما في الاول او الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة
قوله حروف النداء يا واعها وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب فقد ينوب حالة مقامها في النداء والمشهور استعمالها في الندبة
وقد جاء الهمزة بعدها الف واي بعدها الف بعدها ياء ساكنة وها اعها ينادي بها القريب قال الزمخشري في البعيد
قال واما يا الله ويا رب مع كونه تعالى اقرب الى كل شخص من حبل وريده فلاستقصار الداعي لنفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو
وما ذكره المصنف اصله لاستعمالها في القريب البعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل ويا وايا وهيا وآ وآي ووا في البعيد
واي والهمزة في القريب قوله حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير وان فنعم مقررة لما سبقها اي مثبتة لما سبقها من كلام خبري
سواء كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد اي نعم قام زيد او منفيا في جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما قام زيد وكذا تقرر
ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كان نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اي نعم قام زيد او منفيا نحو نعم في جواب من قال الم يقم زيد اي
نعم لم يقم زيد فنعم بعد الاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما يكون للخبر فالاولى ان يقال هي بعد الاستفهام لاثبات ما بعد
اداة الاستفهام نفيا كان او اثباتا ومن ثمة قال ابن عباس رضي الله عنهما لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فيصح بهذا الاعتبار
ان يقال انها حرف الايجاب اي اثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الاظهر في الاستعمال ان يقال الايجاب في الكلام المثبت لا المنفي
والمستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير اي الحمل على الاقرار والطلب له
فيجوز ان يقال في جواب الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الايجاب ولهذا عطف
على الم نشرح قوله ووضعنا فكانه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة مصدقا للخبر المثبت
الداخل بعد الاستفهام مع النفي لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون بما بعد
اداته فالذي قاله ابن عباس مبني على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذي جوزه هذا القائل مبني على كونه تقريرا لمدلول الهمزة
مع حرف النفي فلا يتناقض القولان والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل قول الشاعر اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا فذاك
بنا تدانى نعم وترى الهلال كما اراه ويعلوها النهار كما علاني اي ان الليل يجمع ام عمرو وايانا نعم وقد اشتهر في العرف ما قال هذا
القائل فلو قيل لمن ابيح عليك دينار فقلت نعم الزمت بالدينار بناء على العرف الطاري على الوضع وفي نعم اربع لغات المشهور
فتح النون والعين وهي كنانة والثالثة كسر النون والعين والرابعة بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كما قلبت الحاء عينا
في حتى ويقع نعم في جواب الامر نحو نعم لمن قال ائذن لي اي نعم ازورك وتقول نعم لمن قال لا تضربني اي لا اضربك ولو قلت نعم في جواب
التحضيض نحو هلا تزورنا كان المعنى الايجاب اي نعم ازورك وكذا في جواب العرض نحو الا تزورنا قوله وبلى مختصة بايجاب النفي
يعني ان بلى تنقض النفي المتقدم سواء كان ذلك النفي مجردا نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او كان مقرونا باستفهام
نفي اذ لا تنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وزعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد
الايجاب مستدلا بقوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اي ليبعدن بالنون الخفيفة و
استعمال بلى في البيت لتصديق الايجاب شاذ وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلهذا كانت للرجوع عن النفي
كما كان بل للرجوع عن المجيء في ما قام زيد بل عمرو والاولى كونها حرفا برأسها لايجاب بنعم وبلى ولا بغيرهما من حروف الايجاب استفهام
الا ما كان بالحرف وهو الهمزة وهل واما الاسماء الاستفهامية فان جوابها من مدلولها ما هو اخص منه فلو قلت في جواب من جاءك شخص او
انسان لم يجز لان الاول اعم والثاني مساو فلم يعرف السائل ما لم يعرفه بل تقول امارجل او زيد وكذا من الداخلة على الاسم كما
تقول من الرجل فيقول زيد او واحد من بني تميم واما جواب ما فان كان سؤالا عن الماهية فنحو انسان او فرس او بقر او غير
ذلك من الانواع فان كان سؤالا عن صفة الماهية فنحو ان يقال عالم او ظريف وفارس وقد تقدم ذلك في الموصولات وجواب
اي المضاف الى المعارف معرفة نحو زيد او عمرو ثالثا او زيد في جواب اي الرجال فعل ذلك او نكرة مخصصة بالوصف نحو رجل راتب
في موضع كذا وجواب اي المضاف الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة نحو عالم او كاتب في جواب اي رجل او نكرة مخصصة

وهي

والبعيد

نحو نعم

والثانية كسر العين

بالنون

وبل مختصة بايجاب النفي اي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها اي القسم واجل وجير وان تصديق للمخبر حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية
قلت اي زيادتها مع المصدرية ومنه الجملة معطوفة على جملة مقدرة وتقديره وانما كثرت زيادتها مع النافية وقلت مع المصدرية وان مع لما وبين لو والقسم وقلت
اي زيادتها مع الكاف وما مع اذا ومتى واي واين وان شرطا والحال وجبران والمغنى وتقديره ما مع هذه الكلمات حال كونها شرطا او اذا كان كل واحد منها شرطا وبعض حروف الجر
عطف على اذا وقلت زيادة ما مع المضاف ولا مع الواو لانه جار ومجرور متعلق لفظا او تقديرا وبعد ان المصدرية وقلت اي الزيادة ولا وقبل اي القسم وشذت اي

زيادة ولا مع المضاف

بالنعت وجواب كيف لا يكون الا نكرة وجواب كم تعيين العدد نعم كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب اي ثمان دون المبهم
منه وجواب اين والي المكان الخاص وجواب الهمزة مع ام الاسم وجواب الهمزة وحدها او مع او وجواب هل نعم او بلى او لا قوله واي اثبات
بعد الاستفهام ويلزمها القسم لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك
ان اي بمعنى نعم فان اراد انه يقع مواقع نعم فينبغي ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا وبعد الامر والنهي وبعد الاستفهام موجبا كان
او منفيا فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم سواء بنفي لا نفي فيقول اي والله لاضربك هكذا اي ما ضربت زيدا فتقول اي والله ما ضربت
وهذا يخالف المشهور من اللذين ذكرهما المص اعني لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم يقع
مواقعها فكذا جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعدها اي فعل القسم فلا يقال اي اقسمت بربي ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب و
الله ولعمري تقول اي والله واي الله بحذف حرف القسم ونصب الله واي ها الله واي ربي واي لعمري واذا جاء بعدها لفظ الله
فان كانت مع ها نحو اي ها الله ذا ففيه من الوجوه الجائزة فيه في باب القسم ويجب التقاء الساكنين لنيابة حرف التنبيه عن الجار وان
تجردت عنها فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفي ياء اي ثلثة اوجه حذفها للساكنين وفتحها تبيينا لحرف الايجاب وابقاؤها
ساكنة والجمع بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصون لفظها عن الحذف والتحريك وان كان يلزم الساكنان على
غير حده لانهما في كلمتين اجريا مجرى كلمة واحدة نحو الضالين وتموتا الثوب كما في ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظ الله
قوله واجل وجير وان تصديق للخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا تجي بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما وحكى
الجوهري عن الاخفش ان نعم احسن من اجل في الاستفهام واجل احسن من نعم في الخبر فيجوز مجيئها لما ترى في الاستفهام ايضا واما
جير فقد مضى شرحها في القسم في حروف الجر واما ان فقال سيبويه هو في قول ابن قيس الرقيات ويقلن شيب قد علاك وقد
كبرت فقلت انه والهاء للسكت وقيل انه للتحقيق والهاء اسمه والخبر محذوف اي انه كذلك فقول ابن الزبير لمن شتمه
حين قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها لا يحتمل التاويل الا انه يدل على انه تجي لتقرير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المص
من انها لتصديق الخبر قوله حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت مع المصدرية ولما وان مع لما وبين
لو والقسم وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى واي واين وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف ولا مع الواو بعد النفي وبعد ان
المصدرية وقلت قبل القسم وشذت مع المضاف ومن والباء واللام تقدم ذكرها اقول قيل فائدة الحروف الزائدة في كلام العرب اما
معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت
فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا
لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التوكيد اسماء كانت او لا زوائد
ولم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او لغير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد
اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري تعالى وانبيائه وائمته عليهم السلام وقد
يجتمع الفائدتان في حرف وقد ينفرد احديهما عن الاخرى وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا لانها لا تقع الا زائدة
وسميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك اما ان فتزاد مع ما النافية كثيرا
لتاكيد النفي ويدخل على الاسم والفعل نحو وما ان طبنا جبن ونحو قوله ما ان جزعت ولا هلعت ولا يرد بكاي زيدا وقلت زيادتها
مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله تع ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد الا الاستفتاحية
نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما ان زيادة ان المفتوحة بعدها هي المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا او كسرا والفتح اشهر واما
ان فيكثر زيادتها بعد لما نحو فلما ان جاء البشير وبين لو والقسم وقد مر في القسم ان مذهب سيبويه انها موطئة للقسم قبل لو كما ان
اللام موطئة قبل ان وساير كلمات الشرط كقوله تع واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم الاية ويجي الكلام فيه وقد يزاد في الا نكا
نحو كانه وقلت بعد كاف التشبيه نحو كان ظبية تعطو الى الجر ولبست نحو قوله تع وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان الم ياته
كما توهم بعضهم بل الاوليان مخففتان والثالثة مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل واما ما فتزاد مع الخمس الكلمات المذكورة اذا افادت
معنى الشرط نحو اذا ما تكرمني اكرمك بغير الجزم ومتى ما تكرمني اكرمك بمعنى متى تكرمني ولا تفيدها ما معنى التكرير لو افادته لم تكن زائدة
فمن قال انها للتكرير في نحو امثاله ومن قال ليس للتكرير فكذا متى ما وايا ما تفعل افعل واين ما تكن اكن واما تعرضن باب وقد يدخل
بعد اي ايضا قليلا ويجي حكم ما مع ان في نوني التاكيد وقوله شرطا تنبيه للجميع ما ذكر من اذا ومتى واي واين وان لانها كلها تستعمل شرطا
وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية ولم يعد ما الكافة وان لم تكن لها معنى من الزوائد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل
من العمل

من والباء واللام تقدم ذكرها اي ذكر هذه الثلثة في حروف الجر

مفرع له للتصديق للكلمة بالاتي

اي قد يزاد بعض اشخص ... اي زيدت ...

ومعنا المفسرة اي وان وهي اي ان مخصصة بما اي بشئ في معنى القول حروف المصدر ما وان وان فالاولان للمعلية وان للاسمية

عن العمل وتهيئه للدخول على ما لم يكن له ان يدخله وعلى مذهب من اعمل ليتما وانما واخواتها تكون ما زائدة وليست في حيثما وانما ايدم لانها هي المهيئة لكونها جازمة ويهم ما الكافة ايضا الحاجز عن الاضافة وينبغي ان لا بعد ما في نحو بعين ما ارينك ومن عضته ما ينبتن شكيرها زائدة لا انما هي المهيئة لدخول النون في الفعل على ما يجيء في بابها وقد مضى الخلاف فيما في مثل مثلا كما الموصوف وقد يزاد بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قريب ومما خطيئاتهم ونحو صديق كما ان عمرا واخي وقيل انها بعد حرف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها وكذا في لا سيما يد بالجر كما مر في باب الاستثناء وطافي هذه اللفظة زائدة وقلت زيادتها بعد المضاف نحو من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت ومثل ما انكم تنطقون وقيل فيها ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها واما لا فتزاد بعد الواو العاطفة بعد نفي وقد مر ذكرها في حروف العطف والعجب انهم لا يعدون تاثير الحروف تاثيرا معنويا كالتوكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا هذه وفي من الاستغراقية مانعا من كون الحرف زائدا ويعدون تاثيرها تاثيرا لفظيا لكونها كافة مانعا من زيادتها وتزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد ولئلا يعلم اهل الكتاب وجاءت قبل المقسم به كثيرا للايذان بان جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل قال

لا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر وجاءت قبل اقسم قليلا وعليه حمل قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة وشذت بعد المضاف نحو في بئر لا حور سرى وما شعر والحور الهلكة واما من والباء واللام والكاف فقد تقدم ذكرها في حروف الجر قوله حرفا التفسير اي وان وان اي مخصصة بما في معنى القول اقول اعلم ان الفرق بين اي تفسر كل مبهم من المفرد نحو جاءني ابا ابو عبد الله والجملة كما تقول هريق دمه اي مات قال الترمذي بالطرف اي مذنب وتقليبني لكن اياك لا املي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فقوله يا ابرهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ايت اي كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير المفعول به المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للمضمر في به وذلك في معنى القول وليس مفسرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد جوز بعضهم ذلك مستدلا بهذه الاية ولا استدلال بالمحتمل واجيب بان ان مصدرية وذلك على مذهب من جوز دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية وعند صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت على الامر او نهي متصرف لان له اذن مصدرا واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها نحو او عزا اليه بان قم ويجوز ان يوهن بانه زيدت لكراهة دخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى او عزا اليه بهذا اللفظ وقيل ان ان في ان اعبدوا الله زائدة والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان الحكم بالاصالة محتملا وتمسك المجوز لتفسيرها مفعول صريح القول بقوله تعالى وانطلق الملاء منهم ان امشوا فان المفسرة ما قال بعضهم لبعض ان امشوا واجيب اما بانه زائدة او بان صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور او بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه او بان انطلق الملاء بمعنى انطلقوا في القول دعوا فيه وينبغي ان يعرف ان ما بعد ان المفسرة ليست من صلة ما قبلها بل تم الكلام دونه ولا يحتاج اليها الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى ولو دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله تعالى الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدر ولا يمنع لوازن تكسبه تركيب ان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول فمعنى امرته ان قم اي قال له قم بتاويل امرته بان قال له وتقديره قال بعد حذف الجار في محل النصب كونه في افعال القلوب وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة قوله حروف المصدر ما وان وان فالاولان للفعلية وان للاسمية اما ما فتوصل بالفعل المتصرف اذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى تؤول الحرف مع الفعل به ولا يوصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول مع الفعل ما افاد ان مع ذلك الفعل وليس المؤول به الامر ان معنى بان رجب وبرجبه اشتي واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شئ واحد والمصدر المؤول بان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه بان قم ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم وتبين بهذا ان صلة ان لا تكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه وابو علي ولو جاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو ولا يجوز اتفاقا ويختص ما المصدرية من بينها عن طرف الزمان المضاف الى المصدر المؤول هي وصلتها به نحو لا افعله ما ذر شارق اي مدة ما ذر اي مدة ذرور وصلتها اذا في الغالب فعل ماضي اللفظ مثبت كما ذكرنا ومنفي بلم نحو لقد نخ ما لم تلقني ومعناها الاستقبال كما مر في باب الماضي ويقل كونها مضارعا نصب صلة ما المصدرية لا تكون عند سيبويه الا فعلية وجوز غيره ان يكون اسمية وهو الحق وان كان قليلا كما في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية قال الشاعر اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس واجاز ابن جني كون صلتها جارا ومجرورا نحو على من هنا خلا زيد وما عدا زيد بالجر بنا على كونهما مصدريتين واما ان المصدرية فلا يدخل الا على الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تعالى لولا ان من الله علينا او مستقبل وله فيه خلو ما تاثير به لانه تنصبه وتخصيصه بالاستقبال او امر او نهي على مذهب سيبويه كما مر وتم

حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وتلزم الفعل لفظا او معنى ... حروف التحضيض الفعل حالكونه ملفوظا او مقدرا
او جز كان اي لفظا كان الفعل او تقديرا او ظرفا اي في اللفظ او مفعول به تقديرا او تقديرا عطف عليه حرف التوقع قد وفي المضارع للتقليل حرفا الاستفهام الهمزة وهل ولهما
اي الهمزة وهل صدر الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل والهمزة اعم تصرفا فيها اي من حيث التصرف تقول ازيدا ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وان زيدا عندك ام
عمرو واثم اذا ما وقع وافمن كان ... وامن كان دون هل

واسد تعلبون هزتها عينا ويشدون ونا غير تريمت من خوقه منزلتها والصبا من عينيك مجود واما ان المصدرية فتوصل بعدها
اذا كانت عاملة واذا كفت فبالجملة الاسمية او الفعلية ومن الحروف المصدرية كي اذا دخلتها لام التعليل نحو لكي تخرج وهي بمعنى ان و
تختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف فيها في نواصب المضارع لن ختم كونها لو في جملة يجعلها في مثالنا مصدرية بل قدر ان بعدها
ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وقوله يود احدهم لو يعمر الف سنة وصلتها كصلة
ما الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلو عن فعل التمني فينصب الفعل بعد مقرونا بالفاء نحو لو كان لي مال فاحج اي اتمنى
وددت لو كان لي مال قال تعالى فلو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين قوله حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام وتلزم الفعل
لفظا او تقديرا اقول اعلم ان معناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب
له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا
يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات وقلما يستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم
على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض فيكون هذه الحروف للعرض ويستعمل
في ذلك المعنى الا المخففة ايضا ولو التي فيها معنى التمني نحو لو تركت فاكلت ولقلتها اما عطف على قوله ويلزم الفعل نحو لولا ارسلت
ولوما تاتينا او تقديرا نحو قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا ونحو هلا زيدا ضربته وجاء
الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله يقولون ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها واذا وليها الظرف فهو منتصب
بالفعل الذي بعده لا بمقدر كما قبله نحو قوله ولولا اذ دخلت جنتك قلت لان الظرف يتسع فيه واما اذا كان الفاصل منصوبا غير
الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف الذي مضى وانما صدر الكلام لما مر قبل وقد يجي الفعلية بعد لولا غير التحضيضية
قال الا زعمت اسماء الا احبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي فنقول لولا هي لو التي لامتناع الثاني لامتناع الاول وتليها
لولا المخففة بالاسمية والفعلية صلة لان المقدرة كما في قولهم تسمع بالمعيدي لا ان تراه قوله حرف التوقع قد وفي المضارع للتقليل
اقول هذا الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلابد فيها من معنى التحقيق ثم انه قد ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي
التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن تخاطبه واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن
قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة فهو اذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع
التحقيق التقريب فقط فيجوز ان تقول قد ركب لمن لم يكن يتوقع ركوبه ولا يدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى و
ليس لانها ليست بمعنى الماضي حتى يقرب معناها من الحال ويدخل ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فيضاف
التحقيق الى الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه الصدق وان كان قليلا وقد يستعمل التحقيق
مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في ربما قال تعالى قد يعلم الله المعوقين و
قال قد اترك القرن مصفرا انامله ولا يفصل عن الفعل الا بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري قال كذا وقد يغني عن الفعل
دليل المحذوف بعدها قال لما تزل برحالنا وكان قد قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام تقول ازيد قائم واقام
زيد وكذلك هل والهمزة اعم تصرفا تقول ازيدا ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وان زيدا عندك ام عمرو واثم اذا ما وقع وافمن
وامن كان دون هل اقول قوله لهما صدر الكلام مر قوله ازيد قام واقام زيد وكذلك هل يعني تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية
الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على
شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد نحو قوله اهل عرفت الدار بالغريين ولكثرة استعمالها كان ثم حذفت الهمزة لكثرة
الاستعمال استغناء بها عنها واقيمت مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد
وهي من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان رات في حيزها فعلا تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان
لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة ومع وجود الفعل لا تقنع به مقدرا ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيار هل زيدا ضربته
لما مر في المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم يعني انها تستعمل في مواضع لا يستعمل فيها هل منها انه لا يقال هل زيد خرج الا على كون زيد
مبتدأ لا على كونه فاعلا للفعل مقدر ولا يقال هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده ولا بمقدر ولا يقال هل زيدا
ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر لما تقدم ومنها ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام وللانكار ايضا قال تعالى
اتقولون على الله ما لا تعلمون قال اطربا وانت قنسري ومنه نحو ان زيد فيه في الانكار ولا يستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة
على النافي فلمحض التقرير اي حمل المخاطب على ان يقر بامر يعرفه نحو الم نشرح لك صدرك والم يجدك والست بقادر وهي في
الحقيقة للانكار وانكار النفي اثبات واما هل فلا يدخل على النافي اصلا ومنها ان الهمزة يستعمل مطردا مع ام المتصلة ولا يستعمل
هل معها

على ان اكرمك خبر المبتدا، واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدا، وعلى هذا حمل قوله انك ان يصرع
اخوك تصرع على التقديم والتأخير لضرورة الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار
القسم اولى لتقوي القسم بالتصدر الذي هو اصله وضعف الشرط بالتوسط ولا استدلال لبعض الكوفيين على ان اعمال الاول في
باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا البعيد يقوى بالتصدر الذي هو حقه واصله والقريب ضعيف
بالتوسط الذي هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا انه يرجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب
الى الجواب ويلغى القسم كما مر في قوله لئن منيت بنا عن غب معركة البيت وان تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقويه بالتصدر
مع كونه في الاصل اقوى من القسم ويهون لك بعد هذا اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان اتيتني فوالله لاتينك فالقسم وجوابه
جواب الشرط ويجوز الغاء القسم المتوسط لما قدمنا انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فتقول ان اتيتني والله اتك فاتك
جواب الشرط والشرط والجواب ساد مسد جواب القسم واما اذا تقدم لو ولولا على القسم فالواجب الغاء القسم لان جوابهما لا يكون
الا جملة فعلية خبرية ولا يصح ان يكون جملة قسمية تقول لو جئتني والله لاكرمتك ولولا زيد والله لضربتك قوله وان توسط اى القسم
قوله بتقدم الشرط قد ذكرناه قوله او غيره يعني طالب خبر كالمبتدا بلا ناسخ او مع الناسخ جاز ان يعتبر القسم وان يلغى سواء تقدم على
الشرط او تأخر عنه فان تقدم مع الالغاء فنحو انا والله ان اتيتني اتك الغيت القسم مع تقدمه على الشرط وجوز اعتباره لتقدم المبتدا
عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدا والقسم لغو كما في زيد والله يقوم وتقول مع الاعتبار انا والله ان اتيتني لاتينك
اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدا فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله
بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار اذا كان هناك للجواب طالب اخر وان تأخر عن الشرط مع الالغاء فنحو انا ان
اتيتني والله اتك الغيته لتقدم طالبين للجواب عليه وهما المبتدا والشرط وتقول مع الاعتبار انا ان اتيتني فوالله لاتينك جعلت
الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدا وان توسط القسم بتقدم غير الشرط اعني طالب الخبر
عليه ولم يكن هناك لا شرط متقدم على القسم ولا متأخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله لاقومن و
انا والله اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة فذلك نحو انا والله قائم وعلى
هذا فلا يحسن اطلاق قوله وان توسط بتقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاؤه وطريق الحصر ان تقول القسم اما ان يتقدم اول
الكلام او يتوسط او يتأخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سواء وليه الشرط نحو والله ان اتيتني لاتينك او لا نحو والله انى اتيك
وان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط او لا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم
على ذلك الشرط طالب خبر نحو انا ان اتيتني فوالله لاتينك وانا ان اتيتني والله اتك او لم يتقدم عليه ذلك نحو ان اتيتني فوالله لاتينك
وان اتيتني والله اتك وان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط فاما ان يتأخر عنه الشرط او لا فان تأخر فان اعتبرت القسم الغيت الشرط
نحو انا والله ان اتيتني لاتينك وان الغيته اعتبرت الشرط نحو انا والله ان تأتني اتك وان لم يتأخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة
جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله لاتينك وانا والله اتيك وان جاء بعده مفرد وجب الغاؤه نحو انا والله قائم وان تأخر القسم عن الكلام
وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وان اتيتني اتك والله هذا وكل موضع قلنا ان ان وما يتضمن معناها من الاسماء فيه ملغاة اى لا جواب
لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجوازم فيقال نحو اجيئك ان تجئني ووالله ان تجئني لاكرمنك وقد جاء ذلك
في الشعر كقوله فان يك من جن لابرح طارقا وان يك انسا ما كها الانس يفعل وقوله فان تبتئس بالشنفرى ام قسطل لما اغتبطت
بالشنفرى قبل اطول وقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وقوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك
ما نحفى وننتعل فقول المصنف لزم الماضي لفظا او معنى ليس بحتم والاولى ان يقول الاكثر كونه ماضيا لفظا او معنى ويعني بالمعنى نحو ان لم تزرني
لا ازورنك وقد تبين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس بحتم بل قد يجيء الجواب للشرط مع قلته كقوله لئن منيت بنا البيت
ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم المتقدم على ان الشرطية وما تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لفعل وما فعل وان فعل فالمراد الاستقبال
لكونه سادا مسد جواب الشرط قال تعالى ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل اية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما ولئن ارسلنا
ريحا الى قوله وتقدير القسم كالملفوظ اى القسم المقدر كالملفوظ به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله لئن اخرجوا او لم يكن كما في
قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما وهو ضعيف لان
ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة
اسما جازما كمن وما واين ونحوها او حرفا كان ولو فالجزاء لتلك الكلمة لا للاستفهام لانه داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما كجملة واحدة نحو
امن يضربك تضربه بجزم تضربه وكذا ان اضربك اضربه وكذا اين تأتني اتك بالجزم ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك

على الاطلاق



واما للتفصيل وحذف فعلها اى فعل ما وعوض بينها اى بين اما وبين فائها اى فاء اما جزء مما فى حيزها اى حيز اما من ضلفها الى من جزء والمعنى وعوض بينهما جزء مما فى حيزها حال كونه مطلقا او مفعول مطلق اى عوض بينهما جزءا واطلق اطلاقا او نعت لمصدر محذوف اى عوض تعويضا مطلقا وقيل هو اى الاسم الواقع بينهما معمول المحذوف مطلقا وقيل ان كان اى ذلك الاسم جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثانى

مبحث حروف

فى غير الهمزة من كلم الاستفهام بل تقول من ان اضرب يضربنى بالجزم لا غير وفاقا لان الهمزة هى الاصل فى باب الاستفهام وتقول فى الهمزة ان اتيتنى اتيك بتقدير اتيك ان تاتنى وكذا امن تزره يكرمك بالرفع والحق هو الاول اعنى مذهب سيبويه لان كلمات الشرط انما تلغى اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب كما تقدم وههنا ليس كذلك فالاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا فى الشرط والجزاء معا كدخول الموصول عليهما معا فى نحو جاءنى الذى ان تاته يشكرك بجزم يشكر والدليل عليه قوله تعالى افان مت فهم الخالدون والفاء فى فهم لجواب الشرط وفى فان للسببية ولو كان التقدير افهم الخالدون لم يقل افان مت بل كان يقول أان مت فهم الخالدون اى افهم الخالدون ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الفاء واما الهمزة الداخلة على اذا فهى فى الحقيقة داخلة على ما هو فى موضع جوابها لانه ليس بجزاء كما مر فى الظروف المبنية بل موضوع موضع الجزاء لغرض ذكرناه هناك فليست اذا مع جملتها كان مع جملتها بل مرتبة جزائها التقدم من حيث المعنى على اذا لانه عامل فيها كما تبين فى المواضع المذكورة فالاستفهام داخل فى الحقيقة عليه فمن ثم لم يات الفاء فى قوله ائذا كنا عظاما ورفاتا ائنا لفى خلق جديد لان التقدير ائنا لفى خلق جديد اذا متنا ولهذا كثيرا ما يكرر الاستفهام فى ائنا نحو قوله تعالى ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون لطول الكلام وبعدا لعهد بالاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو فى موضع الجواب كما كرر قوله فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين لما طال الكلام والفاء فى فلا تحسبنهم زائدة والعامل فى اذا قوله لمبعوثون مع ان فيه همزة الاستفهام وان ولا تعمل فى غير هذا الموضع ما بعدها فيما قبلها وذلك للغرض الذى ذكرنا فى الظروف المبنية فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قائم انتصاب يوم بقائم على الصحيح على ما يجىء مع كونه خبر ان لان غرض ذكره هناك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على الشرط فان قصد ان يكون الشرط الثانى مع جوابه جزاء للاول فلا بد من الفاء فى الاداة الثانية لما ذكرنا فى الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء فى الجزاء تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سالت فان اعطيتك فعلى كذا لان الاعطاء بعد السؤال وان قصد الغاء اداة الشرط الثانى لتخللها بين اجزاء الكلام الذى هو جزاؤها معنى اعنى الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا يكون فى اداة الشرط الثانى فاء كقوله فان عثرت بعدها ان وألت نفسى من هاتا فقولا لا لعا فهو بمنزلة والله ان اتيتنى لا اتيتك تلغى الشرطين لفظا لا معنى ومثله ان تبت ان تذنب ترحم اى ان تذنب فان تبت ترحم وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سالتنى ان لقيتنى ان دخلت الدار اعطك اى ان دخلت الدار فان لقيتنى فان سالتنى اعطك فقوله فان سالتنى مع الجزاء جواب فان لقيتنى وقولك فان لقيتنى مع جوابه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان كان اكثر قوله واما للتفصيل والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما فى حيزها مطلقا وقيل هو معمول المحذوف مطلقا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثانى اعلم ان اما موضوعة لمعنيين للتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى اخر ما تقصد ولاستلزام شىء لشىء اى ان ما بعدها شىء يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط انما هو استلزام شىء لشىء اى استلزام الشرط للجزاء كما ذكرنا فى الظروف المبنية والمعنى الثانى اى الاستلزام لازم لها فى جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد تتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها فى جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون فى العلم بعد قوله واما الذين فى قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا فى هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى التزام التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فبان تقول هى حرف بمعنى ان ومهما وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها فى الكلام ولكونها فى الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتض تكررها كما ذكرنا فى قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدى الى الاستثقال لهذا ايضا والتزم حذف ذلك وجوبا لغرض معنوى وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم فى الحقيقة فى قصد المتكلم مقام الشرط الذى هو الملزوم فى جميع الكلام تفسير ذلك ان اصل اما زيد فقائم اما يكن من شىء فزيد قائم بمعنى ان يكن اى ان يقع فى الدنيا شىء يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع شىء فى الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شىء فيها ثم لما كان الغرض الكلى من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد حذفوا الملزوم الذى هو الشرط اى يكن من شىء واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقى الفاء بين المبتدا والخبر لان فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل غرضهم الكلى وهو لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض جاز وقوع الفاء فى غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثانى قيام ما هو الملزوم حقيقة فى قصد المتكلم مقام الملزوم فى كلامهم اعنى الشرط وحصل ايضا من قيام جزء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشىء اخر الا ترى ان خبر المبتدا بعد لولا وبعد القسم لم يجز فيه وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده ويحصل ايضا منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها واولم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية فى اول الكلام وكذا يتقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به او الظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان للحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغى ان يكون لازما لليتيم

وذهابى

قوله

اما التفصيلية

الجزاء

وذهلي لانه اليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الجزاء كالحال نحو اما مجردا فانا ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير
فاني ضاربك والمفعول له نحو اما تاديبا فانا ضاربك فلا يستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا
في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة المذكورة ولا تقول مثلا ان جئتني زيدا فانا ضارب على
ان زيدا مفعول ضارب اذ لم يحصل بالتقديم شيء من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك مانع آخر من
التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا مسافر وكذا نحو اما زيدا فما اضرب ولا يتقدم من اجزاء الجزاء شيئين فصاعدا
لانك لا تتجاوز قدر الضرورة فلا تقول اما زيدا طعامك فلا ياكل وقد يقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء جزاء اما مقام شرطها
كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فقوله فروح جواب اما استغنى به عن جواب ان والدليل على انها ليست جواب

اي اما يكن شيء فان كان من المقربين فله روح وريحان

ان عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتني فاكرمك مع انه يجوز ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتني
فاكرمك قال تعالى اما اذا ما ابتليه فقدر عليه رزقه فيقول اي اما يكن من شيء فاذا ما ابتليه يقول وانما وجب الفاء في جواب اما
ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد يقم لانها لما وجب حذف شرطها فلم يعمل فيه قبح ان تعمل في الجزاء الذي هو ابعد
منها من الشرط الا ترى انه اذا حذف الجزاء في نحو اتيتك ان تاتيني فالاصل ان لا تعمل الاداة في الشرط والجزاء فعدم الانجزام عند
حذف الشرط اولى واما قولهم افعل والا اضربك فانما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا واما ما ذكره بمعنى ان واما تفسير سيبويه لقولهم
اما زيد فمنطلق بمهما يكن من شيء فزيد منطلق فليس لان اما بمعنى مهما وكيف هذه حرف ومهما اسم بل قصد الى المعنى البحت لان معنى اما يكن
من شيء فزيد منطلق ان كان شيء فزيد منطلق اي هو منطلق البتة ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما عند حذف
شرطها على ما بينت من مذهبهم في اما انت منطلقا انطلقت ولا يحذف الفاء في جواب اما الا لضرورة نحو قوله فاما القتال لا قتال
لديكم اومع قول محذوف يدل عليه محكية كقوله تعالى فاما الذين كفروا افلم تكن آياتي اي فيقال لهم الم تكن ولا يقع بين اما والفاء جملة تامة مستقلة نحو
اما زيد فقام فعمرو كذا الا ان الواقع بينهما كما تقدم جزء الجزاء المقصود كونه ملزوما للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة تامة مستقلة واعلم
انه قد يلي اما ما يتكرر ذكره بعد فانها اذن ذلك اما مصدر مكرر صريحا بان يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر نحو اما سمنا فسمين واما علما
فعالم واما صفة بلفظها بعد الفاء نحو قولك اما صديقا مصافيا فليس بصديق مصاف واما عالما فعالم ونحو ذلك واما غيرهما ونحو اما
البصرة فلا بصرة لكم واما ابوك فلا ابا لك واما العبيد فذو عبيد واما قعد فقد قام زيد فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين
نصبهما ويجيز ذلك بنو تميم لا على حد الوجوب والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بني تميم على ما يعطي ظاهر لفظ سيبويه والاولى انهم يجيزون
الرفع والنصب فيه كما يجيء واما الحجازيون فانهم يجيزون فيه الرفع والنصب والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر
والوصف فمرفوع عند الجميع معرفا كان او منكرا الا ما سيجيء فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين واما النصب
فان سيبويه ذكر ان ذلك في المصدر معرفا كان او منكرا على انه مفعول له عند الحجازيين فقال شراح كلامه وذلك لانهم ينصبون المعرفة
والنكرة فلا يصلح للحال فبقي مفعولا له فمعنى اما سمنا فسمين مهما يذكر زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف نحو اما العلم فعالم اي مهما يذكر
زيد لاجل العلم فهو عالم قال سيبويه ونصب المصدر المنكر عند بني تميم على الحال قال لانهم لما لم يجيزوا في معرف المصدر الا الرفع علمنا ان نصب
المنكر على الحال والعامل فيه اما محذوف قبله كما تقول في نحو اما علما فعالم ان التقدير مهما يذكر زيد عالما فهو عالم او المذكور بعده اي عالم
في مثالنا فيكون حالا مؤكدة ثم قال سيبويه اما الرفع في المصدر فعلى انه مبتدأ والعائد اليه محذوف فمعنى اما العلم فعالم اي عالم به كقوله تعالى
واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه اقول والدليل على انه يجوز عند بني تميم نصب معرف المصدر انهم يجوزون على ما حكى
عنهم سيبويه اما العلم فعالم بزيد بنصب العلم اي فهو عالم بزيد العلم فكذا ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب اي فانا ضارب للناس
فيكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشيئين
المذكورين في المصدر الواقع حالا عند بني تميم واقول كون المصدر المنصوب مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان كذا لجاز اما
للسمن فسمين واما للعلم فعالم والاولى ان يقال المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على انه حال مما بعد الفاء وفي المصدر المعرف على انه
مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما بعد الفاء واما المرفوع فعلى انه مبتدأ ما بعد الفاء خبره بلا تقدير
ضمير كل ذلك عند كلا الفريقين وكشف القناع عنه ان تقول ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء له فيسلم السامع
بعض تلك الدعاوي ويمنع بعضها كما تقول مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمينا فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا حال لان المعنى
اما اذا كنت سمينا وادعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما اي ادعيت من نفسك العلم وتزينت به وادعيته لك فانت
في الحقيقة كذلك كما تقول اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم لا مثالك واذا كنت في امر فكن فيه ومنه قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا امنوا على الحمل لتاويلات اي يا ايها المدعون للايمان امنوا حقيقة فالحال على هذا مما بعد الفاء والتقدير ان يكن شيء فانت



عالم عالما اى انت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة ونحو زى العلماء والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال ايضا على هذا الوجه او تجعله مفعولا
مطلقا على ان معنى اما سمنا فسمين ان يكون شئ فهو سمين سمنا وكذا فى نحو اما سمنا فلا سمن اى اما يكن شئ فلا سمن فيه سمنا واما المصدر المعرف فمفعول
مطلق لا غير مما بعد الفاء نحو اما العلم فعالم اى اما يكن شئ فزيد عالم العلم ولما الكلام على اثر كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها فى نحو اما سمنا فانت
سمين او فانت سمين فقد مر انه للغرض المذكور واما الرفع فى نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم فانما جاز ذلك لتضمن المبتدا معنى الخبر اذ
التقدير اما السمن فانت صاحبه وسمين وعالم نائب مناب الخبر مبتدأ محذوف ونظيره انت سمين ونحو زيد عالم بمعنى سمين وعالم ذو سمن وذو علم فهو
كالظاهر القائم مقام المضمر نحو لا ارى الموت يسبق الموت شئ وكذا حال الرفع فى غير المصدر نحو اما العبيد فذو عبيد اى فانت صاحبهم
ولم يقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى مضمر وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم فعالم اى فانت عالم اى فانت هو واما نحو اما العلم فلا علم واما
العلماء فلا علماء فاستغراق لا علم ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدأ وقولك اما العلم فلك علم اى لك شئ منه واما العلماء فلست بعالم اى لست
به وانما اكتفوا مطردا فى مثل هذا الخبر بالظاهر استاد مسد المضمر وان لم يطرد ذلك فى غيره على الاصح كما مضى فى باب المبتدأ فى زيد ضرب زيد
لانهم لما غيروا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما بتوسيط الفاء بينهما فكانهما ليسا بمبتدأ وخبر واما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو
عبيد فالوجه فيه الرفع فى جميع اللغات معرفا كان او لا وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هى خبيثة قليلة وقال ومع ذلك
لا يجوز هذا النصب الضعيف فى المعرف الا اذا كان غير معين ليكون فى موضع الحال كما فى الجماء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا
معينين فلا يجوز فيه الا الرفع كما فى قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك اقول اما الحمل على الحال فى مثله فضعيف ولا معنى له
بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء لان المعنى ذو عبيد اى تملكهم وذلك كما روى الكسائى اما قريشا فانا افضلها اى فانا غالبهم بالفضل
وقولهم اما ان يكون عالما فهو عالم ان فيه مبتدأ اى اما كونه عالما فحاصل والخبر محذوف لوله ما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون عالما فهو
عالم اى اما عدم كونه عالما فليس بحاصل وقال سيبويه لا فى ان لا يكون زائدة كما فى قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وفى الصور التى ذكرتها تخليط
كثير للنحاة وهذا الذى ذكرته اقرب عندى وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا
فليذوقوه فبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به فلا يقال زيد فضربت
ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم قد ذكرناه فى باب المبتدأ
ان مثله على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش وانما جاز تقديره اما بالقيد المذكور لان الامر لالزام الفعل لفاعله و
النهى لالزام ترك الفعل لفاعله فناسبا الزام الفعل او تركه للمفعول وذلك بان تقدم ما قبل المنصوب وتدخل الفاء عليهما الامر و
النهى فان ما قبل الفاء ملزوم لما بعدها كما ذكرنا واما قوله واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله
فاووا وقوله اذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلوة فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه فى نحو قولهم زيد حين لقيته
فانا اكرمه على ما مر فى الجوازم وذلك فى اذ مطرد على ما مر فى الظروف المبنية ويجوز ان يكون قوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون وقوله
فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب والرجز فاهجر اى مما اضمر فيه اما وانما جاز اعمال المستقبل الذى هو فسيقولون فاووا فاقيموا فى الظروف
الماضية التى هى اذ لم يهتدوا واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل فى الزمن الماضى محالا لما ذكرنا فى نحو اما
زيد فمنطلق من الغرض المعنوى اى قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت فى الازمنة الماضية وصارت لازمة
لها كل ذلك لقصد المبالغة قوله وهو معمول لما فى حيزها اى ما بين اما والفاء معمول لما فى حيز الفاء اى لما بعدها وليس ذلك بمطلق
عند المصنف لان المبتدأ فى نحو اما زيد فقائم خرج عنه اذ العامل فيه الابتداء عنده وكذا اداة الشرط مع الشرط فى نحو قوله تعالى
واما ان كان من المقربين خارجة عنه قوله مطلقا اى سواء كان ما بعد الفاء شئ يجب له صدر الكلام كان وما النافية فى نحو اما يوم الجمعة
فانك مسافر او لم يكن وذلك للغرض المذكور وهذا مذهب المبرد اختاره المصنف وبعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اى سواء كان
بعد الفاء شئ يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها او لا نحو اما زيد فقائم عنده بتقدير اما ذكرت زيدا فهو قائم واما يوم الجمعة فزيد منطلق
اى اما ذكرت يوم الجمعة وليس لذلك شئ اذ لو كان كذلك لجاز النصب فى نحو اما زيد فقائم على تقدير اما ذكرت زيدا فهو قائم ولا يجوز
اتفاقا ولجاز الرفع اختيارا فى نحو اما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الابتداء بل يعيد الى قائم فهذا انما ارتكبوا هذا المذهب نظرا الى
ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء فى نحو اما زيد فقائم ولم يتنبهوا ان التقديم فى مثل هذا المقام
الخاص للاغراض المذكورة وذهب المازنى الى انه ان لم يكن بعد الفاء مستحق التصدر كان وما او مانع اخر من عمل العامل فيما قبله ككون
العامل صفة ومعموله قبل موصوفها نحو اما زيدا فانا رجل ضارب او كون المعمول تمييزا وعامله اسم تام نحو اما درهما فعندى عشرون او كون
العامل مع نون التوكيد نحو اما زيدا فلاضربن او صلة نحو اما القميص فان تلبس خير لك فان لم يكن احدها فالعامل ما بعد الفاء وان كان
بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والا فلثانى والجواب انه يمتنع لانا اذا اجزنا التقديم للغرض المذكور
مع المانع

حرف الردع كلا وقد جاء اي كلا بمعنى حقا تاء التانيث الساكنة تلحق اي التاء الماضي لتانيث المسند اليه فان كان اي الفعل ظاهرا غير حقيقي فمخير اي يستعمل ولم يقع في بعض النسخ

... الحاق علامة التثنية والجمعين ضعيف التنوين مبتدا ونون خبره ساكنة نعت لنون تتبع حركة الاخر جملة فعلية نعت لها ايضا ولا حرف لنفي يحلف

... نفت يدل عليه قوله لتاكيد الفعل لانه جار ومجرور متعلق بفعل لفظا او تقديرا وهذه الجملة نعت لها ايضا وتقديره لا يكون لتاكيد الفعل الوجه عطف و

المعنى في محذوف وتقديره التنوين نون ساكنة تلحق الاخر لا لتاكيد الفعل ثم فسره وابدلالة السياق وهو اي التنوين للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف

مع المانع الواحد وهو الفاء فلا باس بجوازه مع مانعين واكثر لان الغرض منهم يجوزون لتحصيل الفاء ما نعين نصا علا والدليل على ذلك

امتناع النصب في نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدره يمتنع تقديره ناصب نحو ذكرته وغيره قال ابن خروف وقد يبدل

الميم الاولى من اما ياء قال رات رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحي وايما بالعشي فيخصر قوله حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا الردع بمعنى الزجر

تقول لمخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له اي ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون لعلى

اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا من كلام المتكلم بما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشئ منكر فيذكر عقيبه كلا بيانا لكونه منكرا

كقوله تعالى واتخذوا من دون الله الهة ليكونوا لهم عزا كلا وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله تعالى كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى فيجوز

ان يجاب بجواب القسم كما في الاية وان لا يجاب به كقوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقي وليست للردع اذ لا معنى له

الا بالنظر الى ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما في قوله تعالى ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لا يجوز الوقف

عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل ... عن تمامه مخالف

لان الحروف لا يستقل ... كلا لا وليس الامر كذلك واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم بني لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها

لمعناها لان تلك ... عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما انه ... تحقيق الجملة كالمقصود فلم

يخرجها ذلك عن الحرفية قوله تاء التانيث الساكنة تلحق الماضي لتانيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير واما الحاق علامة التثنية والجمع

ضعيف اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه دون المسند للاتصال بين الفعل وهو الاصل في كونه

مسندا وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لئلا

يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه في نحو يضربان ويضربون وتضربين ثم تانيث الفعل لاجل

تانيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله تعالى

رب ارجعون اي ارجعني ارجعني ارجعني وهذه التاء الساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فتبه من اول

الامر بكون هذه على بناء ما لحقته لانها كالحرف الاخير مما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما لحقته ودليل كونها كلام الكلمة دوران الاعراب

عليها في نحو قائمة وتقلب الاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى ولكون اصل التاء الفعلية هو السكون

لم ترد اللام المحذوفة من الساكنين في رمتا وغزتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التي بعدها وهي كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة

الا ان اصل التاء السكون فالحركة عليها كالا حركة بخلاف حركة اللام في لم يخافا ولم يخافوا وخافا وخافوا وخافي وخافن ويبيعن وقولن

فان عين الفعل لهذه لم يحذف فلان سكون لام المضارع ليس باصل حتى اذا تحرك لعارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية بل

اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع والاصل في اضرب لتضرب كما بينا فاصل لا تخافا لم يخافا وخافا ولم يقولا وقولا هو الحركة وهي الا ان تحركت

بحركة كاللازمة لان هذه الحركة لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة بخلاف نحو لم يخف الله وخف الله ولم يبع الثوب ولم يقل الحق وقل

لان اللام وان كان اصلها الحركة الا ان حركتها الان عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في اخشون واخشين

وان تحركت الواو والياء لان اصل هاتين الحرفين السكون كالتاء الفعلية وجاءت لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء لكون الالف كجزء الكلمة

قالوا رماتا وغزاتا ولا يقولون رمات المراة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كجزء ما قبلها اذ الطالب في الاتصال كالضمير قوله واما الحاق

علامة التثنية والجمعين فضعيف يعني نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك فيكون الالف والواو والنون مثل التاء حروفا منبئة من اول

الامر على ان الفاعل مثنى او مجموع ولا تكون اسماء الضمائر لئلا يلزم اذن تقدم الضمير على ما يعود اليه من غير فائدة كما حصلت في نعم رجلا وربه رجلا

وفي باب التنازع ولكونها حروفا لا ضمائر جاز استعمال الواو في غير العقلاء نحو اكلوني البراغيث وقيل انما فعل ذلك لان الاكل في الاصل موضوع

للعقلاء وهذا ايضا استعمال النون في الرجال كقوله يعصرن السليط اقاربه ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة هذا ما قال النحاة ولا منع من جعل

هذه الحروف ضمائر ابدال الظاهر منها واما الفائدة في مثل هذا الابدال فما مر في بدل الكل او يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض كون الخبر

مهما قوله التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف من العلم موصوفا بابن مضافا

الى علم اخر التنوين في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا قوله نون ساكنة يدخل فيه نون من ولدن ولم يكن قوله تتبع حركة الاخر خرج امثال

لان اخر هذه الكلمات نون ساكنة لا ان يتبع حركة اخرها وقد استفيد منه ان التنوين بعد الحركة وانما اطلق قوله حركة الاخر ولم يقل اخر الاسم

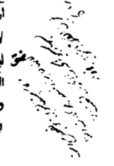
ليشمل تنوين الترنم في الفعل نحو قوله وقولا ان اصيبن لقد اصابا قوله لا لتاكيد الفعل يخرج نون التوكيد الخفيفة وانما لم يجعل للتنوين في

الكتابة في الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط في الوقف رفعا وجرا ولذا كتب في حال النصب الفا لانها تقلب الفا فيها

وقد ذكرنا اقسام التنوين في اول الكتاب قوله ويحذف من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم نحو جاءني زيد بن عمرو ولذلك لكثرة استعمال

ابن بين علمين صفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك تقول هذا فلان بن فلان لانه

كناية



تنوين من العلم موصوفا ... لان المقصود اي اذا كان العلم موصوفا وحال من المجرور وهو العلم اي يحذف التنوين من العلم حال كونه موصوفا بابن متعلق بموصوفا ومضافا حال بعد حال او متعلق ... معنيا

تفل

الكلمة

وبيع الثوب

مخو

كناية عن العلم وكذا طامر بن طامر وهي بن بي وضل بن ضل لا يقر بعيرته عنو لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من كان
بهذه الصفة فان لم يكن بين علمين نحو جاءني كريم بن كريم او زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم
يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدأ وخبر لقلة استعماله ايضا كذلك مع ان التنوين انما حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد
والتنوين علامة التمام وليست العلة موجودة في المبتدأ مع خبره وحكم ابنة حكم ابن وفي الموصوف بنت وجهان كما مر في باب النداء وحذفها
في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المئي وقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا لضرورة وقرئ في الشاذ قل هو الله احد الله
قوله نون التوكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص بالفعل المستقبل في الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم
وقلت في النفي ولزمت في مثبت القسم وكثرت في مثل اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداه
مفتوح وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربنان ولا تدخلها الخفيفة خلافا ليونس وهما في غيرها مع الضمير البارز كالمنفصل
فان لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين وترون وترين واغزون واغزن واغزن والمخففة تحذف للساكن وفي الوقف فيرد ما حذف في
المفتوح وما قبلها تقلب الفا اقول انما حركت المشددة بالفتح وكسرت بعد الالف الاثنين والف الفصل نحو اضربان واضربنان تشبيها
بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان وكذا النون في الاسم المثنى نحو الزيدان قوله تختص بالمستقبل لم يدخل على الحال
والماضي لما مر في باب المضارع ودخولها في الاغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض واما في المستقبل
الذي هو خبر محض فلا يدخل الا بعد ان يدخل على اول الفعل ما يدل على التوكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن وما المزيدة نحو اما
يفعلن ليكون الاول توطئة لدخول نون التوكيد وانما لزم الطلب على ضربين اما طلب وجود الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض
العرض والتمني والسؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن وهلا تفعلن والا تفعلن وليتك تفعلن وهل تفعلن وكذا جميع ادوات
الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال افبعد كندة تمدحن قبيلا وتقول لم تمكثن وانظر متى تفعلن قال واقبل على رهطي ورهطك نبتحث مساعينا
حتى ترى كيف تفعلا والخبر المصدر بحرف التوكيد نحو والله ليضربن وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها كما في
اما تفعلن ومتى ما تفعلن وايهم ما يفعلن وايا ما يفعلن واينما تكونن اكن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما وقد يدخل نون التاكيد
اختيارا في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه نحو قوله فمهما تشأ منه فزارة تمنعا وقوله نبتم نبات الخيزراني في الثرى حديثا
متى ما يأتك الخير ينفعا لكنه اقل من دخولها في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا تقدم ما نحو ان تفعلن افعل قال من تثقفن منكم فليس بآيب
ابدا وقتل بني قتيبة شاف ويجيء النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي تلي اوائلها ما المزيدة في غير الشرط اختيارا لكن قليلا نحو بجهد
ما تبلغن وبعين ما ارينك اي اتحقق الذي اراه فيك وبالم ما يختتنه ضرب لمن يطلب امرا لا يناله الا بمشقة ومن عضة ما ينبتن شكيرها لكون
كان له اصل وامارة تدل على شيء اخر وقل ما تقولن وكثر ما تفعلن وربما تقولن وانما كان دخولها مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غيرها لان
الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت واما قوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فضرورة وانما حسن لان ربما يدخل في ذب
ويرفعن خبرها ويجيء النون بعد المنفي بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفي قياسا عند ابن جني لانها اذن تشبه النهي واستشهد بقوله واتقوا
فتنة لا تصيبن وقيل ان لا في الاية للنهي وقد يجيء مع لا النافية منفصلة نحو لا في الدار يضربن زيد وعند ابي علي لا يجيء بعد النفي اختيارا
العرايه عن معنى الطلب بجزمه مرمى المؤكد منه في الاول قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهي من جهة الجزم قال يحسبه الجاهل ما لم
يعلما شيخا على كرسيه معمما وربما لحقت المضارع خاليا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلن قيل وقد يدخل اسم
الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع قال ارايت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرودا اقائلن احضروا الشهودا وقال اخر يا ليت شعري
عنكم حنيفا اشاهرن بعدنا السيوفا وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله وليس حاملني الا ابن حمال ثم ان النون يلزم من هذه
المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لاقومن بشرط ان لا يتعلق بجار سابق كقوله ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون
وقوله ليعلم ربي ان بيتي واسع شاذ عند البصريين كما ذكرنا واكثر دخولها في الامر والنهي والاستفهام ومع اما وعند الزجاج هي لازمة
مع اما الا لضرورة فاما تريني ولي لمة فان الحوادث اودى بها وترك النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر اثباتها قوله وما قبلها مع
الضمير المذكورين مضموم لان ضمير المذكرين وهو الواو اما ان ينضم ما قبلها كانصروا واغزوا او ينفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما
قبلها يحذف اذا اتصلت بها نون التاكيد للساكنين في كلمتين واولهما مد وان كانتا كالثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال
كالجزء من الاولى لانهما على كل حال كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو والمضموم ما قبلها ودليلها دليل اذا حذفت وهي ضمة ما قبلها فالجماع
هذه الاشياء كان الحذف قال سيبويه لو قالوا اضربون واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كتمودّ ثوب وتمودّ وبقي والمفتوح
ما قبلها تحرك للساكنين بالضم وانما لم يحذف لانها ليست بمدة كما يجيء في التصريف في باب التقاء الساكنين وانما ضمت ولم يكسر ولم
يفتح ليجري ما قبل نون التوكيد في جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الضم فيه قوله ومع المخاطبة مكسور لان ضمير المخاطبة
ياء

ياء فان كان ما قبلها مكسورا كاغزِنّ وارمِنّ واضربِنّ وحذفت الياء للساكنين كما قلنا في الواو وان كان ما قبلها مفتوحا حركت بالكسر كاخشَيِنّ
وارضَيِنّ اجراء لما قبل النون في المخاطبة في جميع الانواع مجرى واحدا مع ان الكسر للساكنين هو الاصل وقال ابن مالك حذف ياء
الضمير بعد الفتح لغة طائية نحو ارضَنّ في ارضَيِنّ قوله وفيما عداه مفتوح اي فيما عدا المذكور وما عداه الواحد المذكر نحو اضربَنّ و
اغزُوَنّ وارمِيَنّ واخشَيَنّ والمثنى نحو اضربانّ وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الالف في الحال الا الف فتحة ولعل مراده ههنا اما فتح ما قبلها في الواحد
المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون كجزء الكلمة وانما ردت اللامات المحذوفة للجزم او للوقف
في نحو لتغزُوَنّ ولترمِيَنّ وارمِيَنّ ولتخشَيَنّ واخشَيَنّ لان حذفها كان للجزم او للوقف الجاري مجراه ومع قصد البناء على الفتح لتركب
لا جزم ولا وقف وهذا الذي ذكرنا من كونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد وابي علي وقال الزجاج والسيرافي بل الحركة للساكنين مع ما
كان الفعل ومبنيا لانه بلحاق النون بعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه
للساكنين وحرك بالفتح صيانة للفعل من الكسر اخي الجر بلا ضرورة كما كانت في اضربن لانه تحريك الساكن بحركة كالحركة اللازمة لكون
اللام متحركة في الاصل في المضارع وكون النون كجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما في اخشَوُنّ واخشَيِنّ بخلاف الرجل فلكونها
كانه اللازم ردت العين المحذوفة للساكنين في قومن ولم ترد في قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون واما
على مذهب من قال الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب او البناء فانه يقول انما ردت اللام وفتح في الناقص نحو اغزُوَنّ
وارمِيَنّ اذ لو لم ترد لالتبس اغزُنّ بالضم وارمِنّ بالكسر فكان يلتبس بالاول بجمع المذكر وبالثاني الواحد المؤنث ففتحوا ما قبل النون في كل واحد
مذكر صحيح او معتل وانما ردت اللام في ارضَيَنّ واخشَيَنّ فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس بشيء لو حذف هذا والغلط على ما حكى عنهم الفراء حذف
الياء التي هي لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني نحو والله لترمِنّ زيدا وارمِنّ زيدا ولتخشَنّ زيدا واخشَنّ زيدا
وعليه قوله ۔ اذا قال قطني قلت بالله حلفة ۔ لتغنِنّ عني ذا انائك اجمعا ۔ وانما لم يحذف الالف في اضربانّ وان التقى ساكنان كما حذف الواو
والياء في اضربُنّ خوف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت الالف لانفتحت النون مع ان الالف اخف
من الواو والياء ايضا المد فيه اكثر منه في الواو والياء والمد قائم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربانّ كالضالين واما الالف
في اضربنانّ فلم يحذف لانها مجتلبة للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فر منه واما حذف النون التي هي علامة الرفع في
الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع النونات قوله ولا يدخلها الخفيفة اي لا يدخل الخفيفة المثنى
وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده وانما مع المثقلة فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان
بها وبالمتحركة ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد متحرك ولا يجوز عند سيبويه ايضا الحاقها نحو اضربانّ بنون الوقاية واضربان نعمان
وان كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالادغام في نون الوقاية ونون نعمان لان نون الوقاية ونون نعمان ليستا لازمتين واما
يونس والكوفيون فجوزوا الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث فبعد ذلك اما ان يبقى النون عندهم وهو المروي عن يونس لان الالف
قبلها كالحركة لما فيها من المد كقراءة نافع محياي وقراءة ابي عمرو واللاي وقولهم التقت حلقتا البطان ولا شك ان كلها اوردوا في
مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان يحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعانِ بتخفيف النون واعلم ان كلا من
الخفيفة والثقيلة عند سيبويه اصل برأسها وعند اكثر الكوفيين والثقيلة اصل الخفيفة قوله وهما في غيرهما اي النونان في غير المثنى
وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء قوله كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته
مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحاق النون بها و
قد بينا نحن حكم جميعها في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما
مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر
وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزُنّ وارمُنّ بحذف الواو كما حذفت مع
الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزِنّ وارمِنّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في نحو اغزي الجيش وارمي الغرض
وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشَوُنّ كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشَوُا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة نحو
تخشَيِنّ كاخشَيِ الرجل قوله فان لم يكن بارزا وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون كالمتصل اي كالكلمة المتصلة وفيه بها
الف التثنية تقول اغزُوانّ وارمِيانّ واخشَيانّ برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار
كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا هو تفسير كلامه ويرد عليه ان المتصل ليس هو
الالف فقط بل الواو والياء في ارضَوا وارضَي متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذن فكالمتصل
على اطلاقه بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل بان قياس النون عليه من المتصل والمنفصل اذا سئل مثلا لم يحذف اللام في اخشيا وارميا

في اخشَيِ الرجل

واغزوا

ولغزوا كما حذف في اخش وارم واغز ولم يضمن الواو في ارضوا الرجل وكسرت الياء في ارضي الامر ولم يعد ما كما في ارموا الرجل وارمي الغرض
وكل علة تذكر هاهنا في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول فما فائدة الحمل وانما يحمل الشيء على الشيء اذا لم يكن للمحمول ثبوت العلة فيه كالمحمول
عليه بل يتشابهه من وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت العلة في المحمول كحمل ان على الفعل المتعدي وان لم يكن في ان العلة
المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي قوله والمخففة يحذف للساكنين وذلك اذا لاقى المخففة ساكن بعدها كقوله لا تهين الفقير
علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه حط الطاعن التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو الاضافة واللام بخلاف النون
الخفيفة فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون الا خفة الاسم فضل على الا خفة الفعل فالتنوين يحذف في ابن وابنة
بالشرط المذكور قياسا وفي غيره ضرورة كقوله وحاتم الطائي وهاب المئي والنون الخفيفة يحذف للساكنين مطلقا قال سيبويه عن يونس
اذا ... بعد نون المخففة في اضربان واضربنان ساكن تبدلها همزة مفتوحة نحو اضربنا الرجل واضربنآء الرجل قال سيبويه لو جوزنا
الحاق الخفيفة المثنى فالقياس حذفها للساكنين كما يحذف اتفاقا في المفرد من المذكر والمؤنث وفي جمع المذكر وتسقط الالف ايضا في اللفظ
للساكنين واذا وقف على فعل آخره نون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني انه يقلب المفتوح ما قبلها الفا نحو اضربا في اضربن قال سيبويه
وقياس مذهب يونس في اضربنانّ واضربنانّ ان تقلب النون الخفيفة الفا فيمد فيها المد الطولى بقدر الفين وقال الزجاج لو مدت
الالف وطال مدها ما زادت على الالف لانها حرف لا تنكر ولا يؤتى بعدها بمثلها قال السيرافي ليس هذا الذي انكره الزجاج بمنكر وذلك
انه يقدر ان للقارئ الذي يريد بعد النطق بالالف الاولى بزيادة الف اخرى وان لم ينفصل عن الاول ولم يتميز ويحذف في الوقف المضموم
ما قبلها والمكسور ما قبلها نحو اضربنّ واضربن وكان يونس يقول اقلبها واوا بعد الضمة في نحو اخشوا وياء في نحو اخشين فاقول اخشووا
واخشيي قال الخليل لا ارى ذلك الا على مذهب من قال من اهل اليمن هذا زيدو ومررت بزيدي وهي غير فصيحة واما في نحو اضربن
اضربن فيقول يونس اضربوا واضربي وفاقا لغيره في اللفظ لان الواو والياء عنده عوضان من النون وعند غيره هما الضميران
المردودان بعد حذف النون كما يجيء وتقول في هل يضربن وهل تضربن هل يضربوا وهل تضربي بحذف النون والواو والياء بدلان من
المخففة وعند غيره هل يضربون وهل تضربين والواو والياء ضميران ردا بعد حذف نون التوكيد مع رد النون التي سقطت لاجل
نون التوكيد كما يجيء قوله فيرد ما يحذف يعني اذا حذفت النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ازيل في الوصل بسببها من الواو والياء
وحدهما كما تقول في اضربن واضربن واخشون واخشين اضربوا واضربي واخشوا واخشي اي الواو والياء مع النون التي بعدهما كما
تقول في هل يضربن وهل تضربن وهل تخشون هل تخشين هل يضربون وهل تضربين وهل تخشون وهل تخشين وهذا ايضا بناء
على انهم قدروا النون المخففة المحذوفة للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها للفعل بخلاف التنوين فان الوقف على جاء في قاض
جاء في قاض على الافصح بغير رد الياء لكون التنوين لازما اذا لم يكن مانع فكانها ثابتة لانها مع عروض الحذف هذا آخر شرح المقدمة
الحمد لله على انعامه وافضاله وتوفيقه كما له وصلواته على محمد وكرام آله وقد تم تمامه وختم ختامه في الحضرة المقدسة الغروية على
مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ست وثمانين وستمائة ولنذكر احكام هاء السكت وان كان المص ذكر بعضها
في التصريف في حرف التذكر والانكار وشين الكشكشة وسين الكسكسة اما هاء السكت فهي هاء تزاد في آخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين
احدهما اذا كان آخرها الفا والكلمة حرف او اسم عريق في البناء نحو لا وذا وهنا وذلك لان الالف حرف خفية فاذا جئت بعدها
بهاء فلا بد من مد الالف فتبين واما في الاسماء المتمكنة نحو افعى وحبلى او العارضة البناء نحو لا فتى فلا تزيد هاء السكت لما يخوف لالتباس
هاء السكت بهاء الضمير المضاف اليه فان الاسم العريق في البناء لا يضاف منه الا كم ولدن ولدى واما لكون الاعراب مقدرا في الف ...
وشبه الحركة الاعرابية في لا فتى وسنذكر انها لا تلحق المتحرك بحركة اعرابية او شبه الاعراب واما الف نحو هذا وهؤلاء فليس الحركة الاعراب
فيه مقدرة بل لو كان يكن الالف حرف صحيح ايضا لكان متحركا بحركة بنائية نحو هو وهي هؤلاء ولا تلحق هذه الهاء ساكنا آخر غير الالف
المذكورة سواء كان واوا او ياء كهو وهذي او غيرهما كم ومن وذلك لان الالف اخفى فهو الى البيان احوج بل تلحق الالف والواو و
الياء في الندبة نحو واغلاماه وواغلامكموه وواغلامكيه وفي الانكار نحو الامراه والامرهوه والاميريه لقصدك الى زيادة مد الصوت
فيهما وثاني الموضعين اذا وقفت على كلمة محركة الآخر بحركة غير اعرابية ولا مشبهة بالاعرابية لبيان تلك الحركة اللازمة اذ لو لم تزد الهاء
لسقطت الحركة للوقف وانما لم يبين الاعرابية لعروضها وسرعة زوالها وذلك قولك هم رجالهنه وضاربانه ومسلمانه ومسلمونه
هنه وضربته وهله وضربتكه وبحكمكه وثمه واضربنه وانطلقنه وضربنه وعصانيه وقاضيه وغلاميه وهوه وهيه وانيه وكيفه وغير
ذلك وشرطها فيما قبل آخره ساكن اقوى من شرطها فيما قبل آخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنان لو اسكن الآخر ولم يلحقوها النونات في الامثلة
الخمسة نحو تضربانه وتضاربونه وتضربينه لان النون علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين ان يقال انطلقنه
وضربتنه لالتباس بضمير المصدر وضربنه بالمفعول به ايضا وليس بشيء لان الخليل حكى انطلقنه عن العرب ولو كان اللبس مانعا لقالوا

اعطيتكه

لان التنوين

اعطيتكمو وانه وليته ولعله واعلمه وقد استعملوا في بعض ذلك الالف مكان الهاء لمشابهتها لها وذلك في انا وحيهلا او يلحقها الهاء نحو
لا رجل ويا زيد وخمسة عشر لعروض حركة البناء فتشبه بذلك حركة الاعراب وكذا لم يلحقوها اخر الماضي المجرد لانه انما حرك كما ذكرنا في بابه
لمشابهة المعرب فكان حركته اعرابية فلم يقولوا ضربه واذا كانت الكلمة اذا ذهب لامها جزما او وقفا فان بقيت على حرف واحد فهاء السكت
واجبة نحو ره وقه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء بالساكن وان كانت على اكثر من حرف واحد نحو اغزه وارمه واخشه ولم يغزه ولم
يرمه ولم يخشه فالهاء في مثلها ليست بواجبة لكنها الزم ههنا منها في نحو ثمه ومسلمونه لانك اذا لم تأت بالهاء سكنت اخر الكلمة بعد حذف
حرف منها وهو اجحاف وهي في نحو اعمه واقتده في قولك ان تعمه وان تقتده الزم منها في نحو اغزه ولم يرمه لان الاجحاف ههنا اكثر لو سكن العين
وذلك بحذف الفاء واللام واسكان العين وبعض العرب لا يلحقون هاء السكت من المتحرك الاخر الا ما حذف من اخره شيء ولا يقفون
على ما لم يحذف منه شيء كانا ولعل وليت وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان وروى يونس وعيسى بن عمر ان بعض العرب يقف على المحذوف
الاخر ايضا نحو اغز وارم بالاسكان من غير هاء قال سيبويه هذه اقل اللغتين والحاق الهاء في ما الاستفهامية المجرورة وفيها بعد حرف
الجر كلام وعلام اكثر من حذفها واما في ما المجرورة بالاضافة نحو مجيء مه ومثل مه فالهاء عند الوقف لازمة كما في ره وقه وقد مضى تعليل ذلك
في باب الوقف ان شاء الله تعالى وقد يحذف هاء السكت في الدرج كهمزة الوصل الا انه يجري الوصل مجرى الوقف كقوله تعالى هلك عني
سلطانيه خذوه وصلا او حفظا السكون وان وقعت بعد الالف لان اجتماع الساكنين محتمل في الوقف ويحركها من يثبتها وصلا بعد
الالف مجريا للوصل مجرى الوقف اما بالضم تشبيها لها بهاء الضمير او بالكسر للساكنين وروي على الوجهين يا مرحباه بحمار عفراء واما
سين الكسكسة وهي في لغة بكر بن وائل فهي السين التي تلحقها بكاف المؤنث في الوقف اذ لو لم تلحقها لسكنت الكاف فيلتبس بكاف المذكر
وجعلوا ترك السين في الوقف علامة المذكر فيقولون اكرمتكس فاذا وصلوا لم ياتوا بها لان حركة الكاف اذن كافية في الفصل بين الكافين
وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف فاذا وصلوا حذفوا وغرضهم ما مر في الحاق السين وناس كثير من تميم ومن اسد
يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شينا قال تضحك مني ان رأتني احترش ولو حرشت لكشفت عن حرش وذلك ايضا للغرض المذكور
وانما ابدلوها شينا لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحلق لانها ليست حلقية وقد يجري الوصل مجرى
الوقف نحو الشين ناهيته قال فعيناش عيناها وجيدش جيدها سوى ان عظم الساق منش دقيق واما حرف الانكار فهي زيادة تلحق
اخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول مثلا جاءني
زيد فيقول من يقصد تكذيبك فان زيداه اي انه زيد بمعنى كيف يجيئك هذه العلامة بان انه لا يعتقد انه اتاك او يقول
ذلك من لا يشك ان زيدا جاءك وينكر ان لا يجيئك فكأنه يقول من يشك في هذا وكيف لا يجيئك وقال الاخفش ان هذه الزيادة
موضوعة لانكار كون المذكور على ما ذكر فقط فان زيداه انكار كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه الهزء والتحزين فكانه يقول كيف لا يجيئك
زيد وانت الجليل العظيم كقوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم هذا قوله والاولى ان يقال انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على التحزين وانما
تلحق هذه الزيادة بشرط الوقف والانكار بهمزة الاستفهام بلا فصل بينها وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان
استفهاما على الحقيقة على وجه الانكار لم تلحق او فصل بين الهمزة والمذكور بتقول او ما هو بمعناه نحو اتقول زيدا او تتكلم زيد و
الاغلب مع حصول الشرائط وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وحركته اعرابية كانت او بنائية نحو اذهبتوه
لمن قال ذهبت وانا اينه لمن قال انا فاعل وربما زيدت مدة الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامة بما يصح
المعنى بالحاقها به من جملة كلامك فتقول لمن قال ذهبت الذهبتاه ومنه حكاية سيبويه سمعنا من قيل له اتخرج ان اخصبت البادية
فقال انا انيه منكرا لرأيه ان يكون على خلاف ذلك ولو حكى لقال اتخرجوه ثم تقول اخر الكلمة اما ان يكون ساكنا او متحركا و
الساكن اما حرف علة او صحيح فالاول نحو جاءني القاضي ورأيت المعلى وزيد يغزو وحكمه ان يزاد على الحرف مثل اخره فيجتمع ساكنان
فيحذف الاول نحو القاضيه والمعلاه ويغزوه وان كان الساكن صحيحا تنوينا كان او غيره فلا بد من تحريكه بالكسر للساكنين
فلا يكون زيادة الانكار اذن الا الياء نحو ازيدنيه والمرتضيه وان كان متحركا فمدة الانكار على وفق تلك الحركة بنائية كانت
او اعرابية فيكون بعد الضمة واو وبعد الفتحة الف وبعد الكسرة ياء نحو ازيدوه وازيداه وازيديه والا مروه فليس مدة الانكار اذن
كمدة الندبة لان تلك يجب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز لك ان تلحق مدة الانكار بان مزيدة بعد المذكور مدخلا في اوله
همزة الاستفهام فلا يكون المدة اذن الا ياء لانك تكسر نون ان للساكنين وزيادة ان لزيادة البيان والايضاح لان حرف المد
لما خفيتان نحو ازيدنيه كما في ما ان قال المصنف لكنا انهم لم يزيدوا ان الا فيما اخره ساكن محافظة لذلك الساكن لانه ان لم يزد لزم
تحرك الساكن ان كان صحيحا وسقط ان كان مدة ورد بمجيئها بعد المتحرك في انا اينه لان نون انا متحركة واجاب بان الزيادة انما تكون
في حال الوقف والوقف على انا بالالف فصار ان لم يكن فيه العجمي ان بعده في حكم الموقوف عليه بالالف ولو لم يزد ان لقيل اناه

احدى الالفين وقياس ما قاله ان يقال المعلى انيه والقاضيه والغزوانيه والبيرانيه او بعد نهايدان وهذا الذى قاله من تخصيص ان بالساكن اخره لم يجئ
فى كلام النحاة وانما هو قياس منه ثم اعلم انه يجوز الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار وان كان الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل فانه
يجب ترك الزيادة نحو ان يدا يا فتى كما تترك العلامات فى من حين تقول من يا فتى وانما يجوز اثبات التنوين ههنا فى حال الوقف لقصد الحكاية
ومع زيادة الانكار يتوسط التنوين ويبقى الهاء موقوفا عليه فلا يستنكر بقاء التنوين فى الوقف ومدة الانكار تقع فى منتهى الكلام بعد
الصفة والمعطوف وغير ذلك نحو ان يدا وعمرنيه فيمن قال لقيت زيدا وعمرا وان يدا الطويلاه وان الضرب عمرا قلت اضربت عمراه
فتدخل همزة الانكار على الجملة والمفرد وعلى اى قسم شئت من اقسام الكلام بخلاف الف الندبة فانها كالمنادى ولا بد فى حال الوقف
من هاء السكت ههنا واما حرف التذكر فليس فى كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا نطق من يتكلم بكلمة ولا يريد ان يقف ويقطع كلامه فيصل
اخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركتها ان كان متحركا كما يقول فى قال ويقول ومن العام قالا فيمد فتحة اللام الى ان يتذكر ما ينبغى ويصله
به ويقولوا ومن العامى ويصله بها ساكنا ان كان الاخر ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره نحو هذا سيفى اذا اردت سيف
من صفته كيت وكيت وتقول فى قد فعل قدى والالف واللام فى نحو الحارث مثلا الى والى وان كان
اخره ساكنا حرف مد نحو القاضى والعصا ويغزو مددت ذلك الحرف الى ان تتذكر ولا تجتلب
مدة اخرى ويجوز ان يقال انك تقلبها وتجتلب الاولى كما فى مدة الانكار ولا
يلى هذه الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار لان
هذه انما تزاد اذا لم يقصد الوقف

والله اعلم بالصواب

قد تم الكتاب

بعون الله

قوله